

## الكتاب: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في

النحو

المجلد الأول

المقدمات

مقدمة المحقق

...

المقدمات:

مقدمة المحقق:

الحمد لله وحده لا شريك له، أستعينه وأستغفره وأتوب إليه، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فإن الألفية "الخلاصة" لابن مالك "هي منظومة تعليمية للنحو في حوالي ألف بيت، قلد فيها ألفية ابن معط، وألفها لابنه محمد الأسد"1.

وقد حظيت الألفية باهتمام العلماء وعنايتهم ما لم يحظ به كتاب آخر، فقد أحصى بروكلمان في تاريخ الأدب العربي2 تسعا وأربعين كتابا شرحت فيه الألفية.

ولعل أقدم هذه الشروح هو شرح ابن الناظم الذي قال فيه الصفدي: "وهو شرح فاضل منقى منقح. وخطأ والده في بعض المواضع، ولم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد ولا أجزل على كثرة شروحها، وأراها في الشروح كالشرح الذي لابن يونس للتنبيه"3. ولقي هذا الشرح الجليل اهتمام العلماء أيضا، فوضعوا له تعليقات وشروحات4. وجاء ابن هشام بعد ابن الناظم، وشرح الألفية في كتابه التوضيح "أوضح المسالك".

---

1 تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 5/ 277، والوافي بالوفيات 1/ 206 سطر 11.

2 تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 5/ 278-291.

3 الوافي بالوفيات 1/ 205.

4 ذكر بروكلمان في تاريخه 5/ 278-279 أسماء خمسة كتب قامت على شرح ابن الناظم.

---

ولقي هذا الكتاب من علماء العربية فتصدوا لشرحه والتعليق عليه، ولعل من أهم هذه الشروح الكتاب الذي بين يدينا، أي: "شرح التصريح بمضمون التوضيح" للشيخ خالد الأزهرى. وقد عرف لهذا الكتاب طبعتان خلتا من الضبط.

وكنيت أرغب أن يوفقني الله تعالى إلى تحقيق هذا السفر العظيم من التراث، فأخذت على عاتقي خدمة الكتاب بما يليق به من تحقيق وضبط وشرح وفهرسة.

وقد بدأت الكتاب بمقدمة تضمنت ترجمة للمؤلف ذكرت فيها اسمه ونسبه وحياته العلمية والثقافية، ثم تحدثت عن منهجه في هذا الشرح وعن أهمية هذا الشرح.

ثم ذكرت منهج التحقيق الذي اتبعته، وهو منهج اتبعته في الكتب التي قمت بتحقيقها مثل "الاقتضاب، والدرر اللوامع، وأساس البلاغة، وشرح ابن الناظم ...".

ولا أدعي الكمال في عملي هذا، وحسبي أني أخلصت في العمل، وبذلت جهدا تشي به صفحات هذا الشرح، وينم عنه ما أودعته في الحواشي.

وأرجو من الله أن يكون التوفيق حالفني في إخراج هذا الكتاب على نحو يرضى به العلماء.

والله أسأل أن يهدينا إلى الحق وإلى ما فيه مرضاته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد باسل عيون السود

دمشق 11 / 2 / 2000

(4/1)

---

المبحث الأول: حياته

أ- اسمه ونسبه وكنيته<sup>1</sup>:

هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى الشافعي، النحوي، المصري، المعروف بالوقاد، وبصاحب كتاب التراكيب.

ب- مولده ونشأته:

ولد الأزهرى في جرجة بصعيد مصر 838هـ. وكان طفلا حين رحل مع أبويه إلى القاهرة التي قرأ فيها القرآن، ومختصر أبي شجاع، ثم تحول إلى جامع الأزهر ليعمل وقادا، فعرف بذلك، وأثناء قيامه بهذه المهنة سقطت منه فتيلة على كراس أحد الطلبة، فشتمه وعيره

بالجهل، فترك الوقادة، وأكب على طلب العلم، فبرع وأشغل الناس، وكان عمره حينذاك ستا وثلاثين سنة.

ج- وفاته:

توفي الأزهري في اليوم الرابع عشر من شهر محرم سنة 905هـ، بعد أن حج، ووصل إلى بركة الحاج خارج القاهرة، وله من العمر سبعة وستون عاما.

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه

أ- شيوخه2:

1- إبراهيم العجلوني.

2- الزين الأبناسي3.

3- أحمد بن محمد الشمسي4: من علماء التفسير والحديث والنحو، توفي سنة 872هـ.

4- التقي الحصيني5: تلقى منه علوم البيان والمعاني.

---

1 انظر ترجمته في: الأعلام 2/ 297. بدائع الزهور 3/ 425. الخطط الجديدة لعللي

مبارك 10/ 53. دائرة المعارف الإسلامية 2/ 75. روضات الجنات 3/ 266-

267. شذرات الذهب 8/ 26. الكواكب السائرة 1/ 188. المدارس النحوية

لشوقي ضيف ص359. معجم المؤلفين 4/ 96. هدية العارفين 1/ 343.

2 الضوء اللامع 3/ 171-172.

3 ترجمته في الأعلام 1/ 75.

4 الضوء اللامع 2/ 174.

5 ترجمته في الأعلام 2/ 96.

(5/1)

---

5- تغري بردي القادري: لازمه الأزهري، فقرره تغري بردي في الجامع الذي بناه

الدوادار بخان الخليلي.

6- داود المالكي.

7- الشهاب السجيني.

8- السيد علي تلميذ ابن المجدي: تلقى منه علم الفرائض والحساب.

9- عبد الدائم الأزهري: تلقى منه المقدمة الجزرية.

- 10- عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان، فخر الدين المقدسي 1 توفي سنة 877هـ.
- 11- علي بن عبد الله السنهوري: عالم اللغة والقراءات والأصول 2، توفي سنة 889هـ.
- 12- الزين المارداني.
- 13- محمد بن أحمد العبادي 3.
- 14- محمد بن عبد الرحمن السخاوي 4: من علماء التاريخ والحديث، توفي سنة 902هـ.
- 15- محمد بن عبد المنعم الجوجري 5: من فقهاء مصر.
- 16- يحيى بن محمد بن إبراهيم الأمين الأقصري 6: شيخ الحنفية في زمانه، توفي سنة 880هـ.
- 17- يعيش المغربي.
- ب- تلاميذه 7:
- 1- أحمد بن يونس بن محمد بن الشلي 8.

- 
- 1 الضوء اللامع 5 / 249.
  - 2 الضوء اللامع 5 / 249.
  - 3 بغية الوعاة 2 / 75-76.
  - 4 الضوء اللامع 8 / 2.
  - 5 الضوء اللامع 8 / 123.
  - 6 الضوء اللامع 10 / 240.
  - 7 الضوء اللامع 3 / 171، والكواكب السائرة 1 / 68.
  - 8 الأعلام 1 / 276، والكواكب السائرة 1 / 68.

(6/1)

- 
- 2- خضر المالكي 1.
  - 3- عطية الضرير.
  - 4- نور الدين اللقاني.
  - 5- ابن هلال النحوي 2.

### المبحث الثالث: مؤلفاته

#### أ- مؤلفاته المطبوعة:

- إعراب ألفية ابن مالك = تمرين الطلاب في صناعة الإعراب.
- 1- الألغاز النحوية: ذكر الزركلي في الأعلام 2/ 297 أنه مطبوع، وورد اسمه في إيضاح المكنون 1/ 118، وهدية العارفين 1/ 344.
- 2- التصريح بمضمون التوضيح: وهو موضوع التحقيق والدراسة وسأفرد له فصلا خاصا.
- 3- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: اشتهر هذا الكتاب باسم "التركيب"، وهو إعراب لألفية ابن مالك في النحو، طبع في القاهرة سنة 1289هـ، كما طبعه الهوريني سنة 1294هـ في أربع مجلدات، وطبع أيضا في مصر سنة 1370هـ.
- 4- الزبدة في شرح البردة: طبع ببغداد، وهو شرح لبردة البوصيري. وورد اسمه في إيضاح المكنون 2/ 299، وهدية العارفين 1/ 344.
- 5- شرح الآجرومية: وهو شرح لمقدمة ابن آجروم، ذكر الزركلي في الأعلام 2/ 297 أنه مطبوع، وله عدة طبعات، منها طبعة امستردام سنة 1756م، وطبعة بولاق سنة 1259هـ، وطبعة تونس سنة 1290هـ.
- 6- شرح المقدمة الأزهريّة في علم العربية: طبع ببولاق سنة 1252هـ.
- 7- المقدمة الأزهريّة في علم العربية: طبع ببولاق سنة 1252هـ.
- 8- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: وهو شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، طبع بمصر سنة 1370هـ على هامش كتابه "تمرين الطلاب"، كما حققه عبد الكريم مجاهد وسعيد عبد الهادي، وطبع بمؤسسة الشرق للنشر والترجمة سنة 1985م.

---

1 الكواكب السائرة 1/ 68.

2 الضوء اللامع 3/ 171، والكواكب السائرة 3/ 194.

(7/1)

---

#### ب- مؤلفاته المخطوطة:

- 1- إعراب الآجرومية: ورد اسمه في كشف الظنون 1797، وفهرس مخطوطات دار

الكتب الظاهرية ص 18.

2- إعراب الكفاية: وهو إعراب لكافية ابن الحاجب: ورد اسمه في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص 44.

3- تفسير آية: {لَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ} : ورد اسمه في هدية العارفين 1/ 344.

4- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية: وهو في علم التجويد. ورد اسمه في إيضاح المكنون 2/ 542، وهدية العارفين 2/ 297.

5- القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي: وهو رسالة نحوية ألفها على الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي، وورد اسمه في كشف الظنون 2/ 1372، وهدية العارفين 1/ 344.

6- مختصر الزبدة في شرح البردة: ورد اسمه في كشف الظنون 2/ 1333.

سبب تأليف شرح التصريح:

ذكر الأزهري سبب تأليفه للتصريح فقال في مقدمته<sup>1</sup>: إن الشرح المشهور بـ"التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو" للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري؛ تغمده الله بالرحمة والرضوان؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان؛ لم يأت أحد بمثاله؛ ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله. غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب، وقد ذكرت ذلك لمصنفيه في المنام، فاعترف بهذا الكلام، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده، ويظهر مفاده، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان، فقال: هذا إذن لك يا فلان، فإن إسناده الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز، كقولهم: بنى الأمير المجاز؛ وليس هو الباني بنفسه، وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه، وكنت أنت المشار إليه لما تمثلت بين يديه، وخاطبك بهذا الخطاب، فانخفض وبادر للأجر والثواب. فاستخرت رب العباد، وشمرت ساعد الاجتهاد، وشرحته شرحا كشف خفاياه، وأبرز أسرارته وخباياه، وباح بسره المكتوم، وجمع شمله بأصله المنظوم، وسميته "التصريح بمضمون التوضيح".

---

1 شرح التصريح 1/ 3.

شرح الأزهري مواد كتابه مستشهدا بآراء النحويين واللغويين مما تضمنته مصنفاتهم،  
وكان كثيرا يذكر اسم الكتاب الذي نقل منه، ونادرا ما كان يغفل المصدر الذي نقل منه  
بعض المسائل. وفيما يأتي أسماء المصادر التي صرح بها:

أدب الكاتب: ابن قتيبة.

أحكام لو وحتى: ابن هشام.

الأذكار: النووي.

الارتشاف.

أسرار البلاغة: الجرجاني.

اشتقاق البلدان: أبو الفتح الهمداني.

الأصول: ابن السراج.

أغلاط الزمخشري: ابن معزوز.

الإفصاح: ابن هشام الخضراوي.

الأفعال: ابن طريف.

الأفعال: ابن القطاع.

إقامة الدليل: ابن هشام.

الإقناع: السيرافي.

الألفية: ابن معط.

أمالي ابن الحاجب.

أمالي السهيلي.

أمالي ابن الشجري.

الأمثال السائرة.

انتصاب لغة: ابن هشام.

الإنصاف: ابن الأنباري.

الأنموذج في النحو: الزمخشري.

الأوسط: الأخفش.

الإيضاح: ابن الحاجب.

الإيضاح: الخصاف.

الإيضاح: أبو علي الفارسي.

البحر المحيط: أبو حيان.

البديع في النحو: ابن الزكي.

البسيط: ابن العلق.  
البسيط: الواحدى.  
البغدادىات: الفارسى.  
تاج اللغة: الجوهرى.  
تحشية التسهيل: ابن مالك.  
تحفة العروس: التجانى.  
التحفة: ابن مالك.  
التذكرة: أبو حيان.  
التذكرة: أبو على الفارسى.  
التذكرة: ابن هشام.  
الترشيح: خطاب الماردى.  
الترقيص: محمد بن المعلى الأزدي.  
التسهيل: ابن مالك.  
تصريف العزى.  
تفسير البيضاوى.  
التقريب "؟".  
التكملة: الفارسى.  
التلخيص البيانى: الجرجانى.  
تلخيص شرح أي حيان: الماردى.  
التلخيص: القزوينى.  
تهذيب الأسماء: النووى.  
التوضيح على ألفية ابن مالك: ابن هشام.

(9/1)

---

التوضيح على الجامع الصحيح: ابن مالك.  
التوطئة: الشلوين.  
الجامع: الخطيب البغدادى.  
الجامع الصغير: ابن هشام.



الجميل: الزجاجي.  
حاشية على التوضيح: عبد القادر المحكي.  
حاشية على توضيح الألفية: أحمد بن عبد الرحمن.  
الحجة: أبو علي الفارسي.  
الحليبات: أبو علي الفارسي.  
حلية الأولياء: أبو نعيم.  
حماسة أبي تمام.  
حواشي التسهيل: ابن هشام.  
حواشي سنن أبي داود: المنذري.  
حواشي الصحاح: ابن بري.  
حواشي على الألفية: ابن هشام.  
حواشي على كتاب سيبويه: الأخفش.  
حواشي على كتاب سيبويه: مبرمان.  
حواشي ابن مبرمان.  
حواشي العضد: الأبهري.  
حواشي الزجاج على ديوان الأدب: الزجاج.  
حواشي ابن هشام.  
الخطريات: ابن جني.  
الخصائص: ابن جني.  
الخلاصة: ابن مالك.  
الخلاصة: ابن هشام.  
درة الغواص: الحريري.  
ديوان الأدب.  
رسالة الغفران: المعري.  
رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة: ابن هشام.  
الروض الأنف: السهيلي.  
سبك المنظوم.  
سفر السعادة: السخاوي.  
سنن النسائي الكبرى.  
شذور الذهب.

شرح الشافية.  
شرح أبيات الجمل: البطليوسي.  
شرح أبيات كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري  
شرح الأجرومية: الشهاب البجائي.  
شرح إصلاح المنطق: ابن سيده.  
شرح إيساغوجي في المنطق: الكاكي.  
شرح الإيضاح: ابن عصفور.  
شرح بانت سعاد: ابن هشام.  
شرح البحرين.  
شرح البردة: ابن هشام.  
شرح التسهيل: أبو حيان.  
شرح التسهيل: خالد الأزهرى.  
شرح التسهيل: ابن عقيل.  
شرح التسهيل: ابن مالك.  
شرح التسهيل: المرادي.  
شرح التسهيل: ابن هشام.  
شرح التلخيص: التفتازاني.  
شرح الجزولية: الأيدي.  
شرح الجزولية: ابن الحجاز.  
شرح الجزولية: أبو عبد الله محمد النفري.  
شرح الجمل: ابن عصفور.  
شرح الجمل: ابن الفخار.

(10/1)

---

شرح الجمل الصغير: ابن عصفور.  
شرح الحماسة: ابن جني.  
شرح الحماسة: ابن ملكون.  
شرح الحضراوي.

شرح الدماميني.  
شرح ديوان كثير: ابن السكيت.  
شرح السراجية "؟".  
شرح الشافية: الجاربردي.  
شرح الشافية: السيد.  
شرح شافية ابن الحاجب: ابن الناظم.  
شرح الشذور.  
شرح شذور الذهب: ابن هشام.  
شرح شواهد ابن الناظم: ابن هشام.  
شرح الشواهد: ابن هشام.  
شرح الشواهد الصغرى: ابن هشام.  
شرح الشواهد الكبرى: ابن هشام.  
شرح العمدة: ابن مالك.  
شرح غريب تصريف المازني: ابن جني.  
شرح الفصول: ابن إياز.  
شرح الفصيح: البطليوسي.  
شرح القصارى: حسن شاه البقالي.  
شرح القطر: ابن هشام.  
شرح قطر الندى.  
شرح الكافية: ابن مالك.  
شرح كتاب سيويه: ابن خروف.  
شرح كتاب سيويه: السيرافي.  
شرح كتاب سيويه: الصفار.  
شرح الكتاب: السيرافي.  
شرح الكتاب: النحاس.  
شرح الكشف: اليميني.  
شرح اللب: جمال الدين النقرارا.  
شرح اللباب.  
شرح اللحمية: ابن هشام.  
شرح لمع ابن جني: أبو البقاء العكبري.

شرح المختصر: الجرجاني.  
شرح المعلقات: أبو جعفر النحاس.  
شرح المفتاح: السيد الجرجاني.  
شرح المفصل: ابن يعيش.  
شرح المفصل: ابن الحاجب.  
شرح المفصل: الفخر الرازي.  
شرح المفصل: الكمال الأنصاري.  
شرح المقامات: ابن ظفر.  
شرح المنظومة: ابن الحاجب.  
شرح موجز ابن السراج: أبو الحسن بن الأهوازي.  
شرح المواقف.  
شرح النظم: المرادي.  
شرح النظم "شرح الخلاصة": ابن الناظم.  
شرح الهادي: ابن بابشاذ.  
شروح المفصل.  
الشيرازيات: الفارسي.  
الصحاح.  
الصحاح: الجوهرى.  
صحيح البخاري.  
الضياء.  
الطارقية: ابن خالويه.  
طبقات الشعراء: ابن قتيبة.  
عمدة الطالب: ابن هشام.

(11/1)

---

العين: الخليل.

الغرة: ابن الدهان.

الفردوس: "؟".

الفصيح: ثعلب.  
القاموس المحيط: الفيروزآبادي.  
القد: ابن جني.  
قطر الندى.  
القواعد الصغرى: ابن هشام.  
الكافي في النحو: أبو جعفر النحاس.  
الكافية: ابن مالك.  
الكتاب: سيبويه.  
كتاب أبي الحسن الهيثم.  
الكشاف: الزمخشري.  
الكفاية: ابن الخباز.  
الكفاية: المبرد.  
اللباب: الإسفرائيني.  
اللمحة: أبو حيان الأندلسي.  
لغات القرآن: الفراء.  
اللمع الكاملية: عبد اللطيف.  
المبهج: ابن جني.  
المتوسط: الأسترابادي.  
المختسب: ابن جني.  
المحكم: ابن سيده.  
المدخل: المبرد.  
مختصر الأنساب: ابن السيد.  
مسائل الزجاجي.  
مسند الشافعي.  
المستوفي: أبو سعيد علي بن مسعود.  
المصباح في النحو: المطرزي.  
المطول: التفتازاني.  
معاني الحروف: الزجاجي.  
معاني القرآن: الأخفش.  
معجم الطبراني.

المغني: ابن هشام.  
المفتاح: الأمين المحلي.  
المفصل: الزمخشري.  
مقامات الحريري.  
المقتضب: المبرد.  
المقرب: ابن عصفور.  
المكمل في عبارة المفصل: مظهر الدين  
الشريف الرضي محمد.  
المنصف: ابن جني.  
المنقذ.  
منية الألباب: ابن أفلاج.  
الموطأ: ابن مالك.  
نتائج الفكر: السهيلي.  
نتيجة القواعد: ابن أباز.  
نتيجة المطارحة: ابن أياز.  
نقد المقرب: أبو إسحاق الجزري.  
نقد المقرب: ابن الحاج.  
نكت الحاجبية: ابن الناظم.  
النكت الحسان: أبو حيان الأندلسي.  
النهاية: ابن الخباز.  
النوادر: أبو علي القالي.  
الهمزتين: أبو زيد الأنصاري.  
الوقف والابتداء: ابن الأنباري.  
اليواقيت: أبو عمر الزاهد.

(12/1)

---

أهمية كتاب التصريح:  
يعد كتاب التصريح ذو أهمية كبيرة، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- 1- أنه يضم ألفية ابن مالك إلى جانب كتاب أوضح المسالك "التوضيح" لابن هشام.
  - 2- أنه نقل بعض آراء النحويين واللغويين عن كتب مفقودة لم تصل إلينا، مثل: أغلاط الزمخشري لابن معروز، والبسيط لابن العلق، والترقيص للأزدي، وشرح المفصل للكمال الأنصاري، وشرح لمع ابن جني للعكبري، ومختصر الأنساب لابن السيد البطليوسي، ونقد ابن الحاج على مقرب ابن عصفور، وغير ذلك من الكتب التي عفت عليها يد الزمان.
  - 3- أنه يعد متمماً لكتاب أوضح المسالك "التوضيح" فقد ذكر فيه ما أهمله ابن هشام من شرح بعض القضايا النحوية.
  - 4- استطراده الواسع في شرح القضايا النحوية.
  - 5- استطراده في شرح قصة مثل، ومن ذلك تعليقه على المثل: "الصيف ضيعة اللبن" 1، والمثل: "أشغل من ذات النحين" 2، والمثل: "أصبح ليل" 3، وغيرها من الأمثال التي ساقها في متن كتابه.
  - 6- أنه كان يشرح كلام الموضح ابن هشام بما جاء في كتبه الأخرى، فحفل الكتاب بالوقوف على كتب ابن هشام شرحاً وإيضاحاً، مثل: حواشي ابن هشام، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، ومغني اللبيب.
  - 7- وقوفه عند آراء الكثير من النحاة، مثل: الأخفش والزمخشري وسيبويه وابن مالك وابن الناظم.
  - 8- انتصاره لابن مالك على ابنه بدر الدين الذي خالف أباه في بعض المسائل النحوية.
- تلك الأمور وغيرها جعلت شرح التصريح من الكتب الأكثر تداولاً بين النحاة الذين أخذوا عنه، ووضعوا له شروحا وحواشي.
- فمن أخذ عنه: الصبان والخضري، ومن وضع حاشية على الكتاب الشيخ ياسين، وقد طبع الكتاب بمامش شرح التصريح.

---

1 انظر شرح التصريح 2 / 90.

2 انظر شرح التصريح 2 / 94.

3 انظر شرح التصريح 2 / 209.

لقد ترك شرح التصريح أثرا واضحا في النحو العربي، امتد منذ تأليفه وحتى عصرنا الحاضر، ولا يكاد باحث في النحو يغرب عنه هذا الكتاب، ولا يمكنه تجاهله إذا كان يبحث في علم النحو العربي.

منهج الأزهري:

تعددت أساليب شراح التوضيح "أوضح المسالك" في تناول مادته<sup>1</sup>، كما اختلفت مناهجهم. ويتلخص منهج الأزهري في النقاط العشر الآتية التي حددها هو نفسه في مقدمة كتابه حيث قال: وشحته بعشرة أمور مهمة، مشتملة على فوائد جمّة: أحدها: أي مزجت شرحي بشرحه، حتى صارا كالشيء الواحد، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة. ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة. ثانيها: أنني تتبعت أصوله التي أخذ منها، وربما شرحت كلامه بكلامه. ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه.

ثالثها: أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه.

رابعها: أنني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره؛ وعزوته إلى قائله، إلى قليلا لم أظفر بذكره، وشرحت منه الغريب. ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا، حتى يتم به التقريب. وهو سوق الدليل على طبق المدعي.

خامسها: أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف، وبينت جميع معانيها. ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف، وحفظ مبانيها.

سادسها: أنني طبقت الشرح على النظم، وقد كان أغفله. ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة.

سابعها: أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح. ومن فوائد ذلك العلم بما يفتي به على الصحيح.

ثامنها: أنني ذكرت غالبا علل الأحكام وأدلتها. ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان، والجزم بمعرفتها.

تاسعها: أنني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل. ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل.

عاشرها: أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه. ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته.



1 ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 5/ 279-281 أحد عشر كتابا في شرح أوضح المسالك.

(14/1)

النسخ المعتمدة في تحقيق شرح التصريح:

تعددت النسخ الخطية لشرح التصريح وتوزعت في كثير من مكتبات العالم، وقد وجدت في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق عشر نسخ خطية لهذا الكتاب، فاخترت منها نسختين هما:

1- النسخة "أ": تقع في مجلدين، يضم الأول 365 ورقة، والثاني 350 ورقة ورقمها 6931، كتبت هذه النسخة بخط معجم مع بعض الشكل، وكتب المتن والفواصل باللون الأحمر، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي عشرين سطرا، في كل سطر حوالي عشر كلمات، ولهذه النسخة هامش بعرض 4سم، والنسخة مصححة من قبل محمد أمين عابدين سنة 1218هـ، واسم ناسخها محمد بن خضير بن خضر الويلي الذي انتهى من نسخها سنة 1048هـ، وعلى خلاف النسخة قيود تملك باسم إسماعيل بن مصطفى المبداني ومحمد أمين عابدين وعبد الرزاق الحموي ومحمد العمري ومحمد راغب القنائي.

واتخذت هذه النسخة أصلا أقيمت عليه النص المحقق، ورمزت لها بالحرف "أ".

2- النسخة "ب": تضم 351 ورقة، ورقمها 9872، كتبت بخط نسخي متفاوت خالية من الضبط، وكتب اللون والفواصل باللون الأحمر، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي خمس وعشرون سطرا، في كل سطر حوالي تسع عشرة كلمة، ولهذه النسخة هامش بعرض 3سم، واسم ناسخها أحمد بن يحيى بن محمد الأكرم الحنفي الذي انتهى من نسخها سنة 1046هـ.

3- النسخة "ط": والمقصود بها النسخة المطبوعة، وتقع في جزأين، وهي طبعة مصورة في دار الفكر ببيروت عن طبعة مصرية قديمة، وبهامشها حاشية للشيخ ياسين على شرح التصريح، وهي نسخة لم تسلم من التصحيف والتحريف والسقط، وخالية من الضبط والشكل.

وقد عارضت النسخة الأصل "أ" مع النسختين "ب"، "ط"؛ وذكرت فروقات النسخ

في الحواشي. وقد استفدت منهما أو من إحداها في تقويم نص النسخة  
"أ"، وحصر ما أضفته منهما بين قوسين معكوفتين □ .

(15/1)

منهج التحقيق:

حاولت جاهدا أن أخرج هذا الكتاب إخراجا علميا، متحررا الدقة فيما أكتبه أو أعرض  
له من تخريج، وأوجز هذا المنهج في النقاط التالية:

1- أثبت فروق النسخ، وإن كان بعضها ضئيلا، لاختلاف روايات الكتاب، ولما في  
ذلك من فائدة يعرفها أهل العلم.

2- أثبت أرقام مطبوعة بيروت بين معكوفتين تسهيلا للباحث والمراجع.

3- خرجت الآيات القرآنية والقراءات التي وردت في بعض الآي، والأحاديث النبوية  
الشريفة، والأشعار، والأمثال، والأخبار، ومقالات العلماء من كتبهم أو من مظانها. وفي  
تخريج الشعر أحلت على الديوان إن كان للشاعر ديوان مطبوع، ثم أحلت على كتب  
العربية إن كان من شواهدا، ثم أحلت على أمهات المصادر، واستقصيت التخريج.

4- رقت الشواهد الشعرية المشروحة والتي استشهد بها الأزهرى، واستثنت من  
الترقيم أبيات الشعر التي كان يسوقها الأزهرى تنمة لشاهد استشهد به.

5- رقت أبيات الألفية، مثلما فعلت في تحقيقي لشرح ابن الناظم. ولم أتم أبيات  
الألفية في الحواشي؛ لأني ذكرت الألفية كاملة في الفهارس؛ وإن كان الأزهرى أسقط  
بعض أبياتها؛ ليستفيد منها الباحثون.

6- ميزت قول ابن هشام الذي شرحه الأزهرى بتجبره وجعله بحرف مختلف أسود  
غامق، وبين قوسين "".

7- ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط، وعينت بشكل خاص بضبط الآيات  
القرآنية، وكلمات شواهد الشعر.

8- زدت في مواضع قليلة ما رأيت أن النص لا يقوم إلا به، وجعلته بين معكوفتين  
□ .

والله الموفق

(16/1)

"والمراد بالمفيد" هنا "ما" أي: لفف "دل على معنى يحسن السكوت" من المتكلم "عليه" أي: على ذلك اللفظ، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر، وعلم من تفسير المفيد بما ذكر لا يحتاج إلى قولهم المركب؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب، ولا إلى قولهم المقصود؛ لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدًا لما تكلم به، وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل: زيد قائم. ويوجه اللفظ بدون الإفادة، كما في المفرد. وتوجد الإفادة بدون اللفظ، كما في الإشارة، وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر. من وجه يجعل أحدهما جنسًا والآخر فصلًا، فيحتز بكل عما يشارك الآخر من غيره، فيحتز باللفظ عن الدوال الأربع؛ وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب، إذ كل منها مفيد وليس بلفظ، ويحتز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي نحو: غلام، والمزجي كعبلبك، والإسنادي المسمى به كبرق نحره، والمعلوم للمخاطب كالسما فوقنا والأرض تحتنا، إذ كل منهما لفظ وليس بمفيد، ولعل هذا هو الحاصل له على التعبير بالاجتماع، ولا يحتاج إلى ذكر الوضع؛ لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية، فإن من عرف مسمى زيد، وعرف مسمى قائم، وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام، وهو نسبة القيام إلى زيد.

وصور تأليف الكلام ستة: اسمان فعل واسم، فعل واسمان، فعل وثلاثة أسماء، فعل وأربعة أسماء، جملة القسم وجوابه؛ أو الشرط وجوابه.

"وأقل ما يتألف الكلام" خبرًا كان أو إنشاء "من اسمين"، حقيقة كهيئات العقيب، أو حكمًا "كزيد قائم". فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد، بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية، والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه، فسقط ما قيل إن زيدًا قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط، "ومن فعل واسم كقام زيد"، ونعم العبد. "ومنه" أي: من التأليف من فعل واسم "استقم، فإنه" أي: فإن استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف "من فعل الأمر المنطوق به"، وهو استقم "ومن ضمير" المفرد "المخاطب" المستتر فيه "المقدر بأنت"، ولا يجوز التلفظ به وإنما فصله بقوله: "ومنه" لأمر:

أحدها: التنبيه على أنه مثال لا من تتميم الحد خلافًا للشارح والمكودي.  
ثانيها: أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما.

ثالثها: أنه لا فرق في الكلام بين الإخبار والإنشاء.

رابعها: أن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار، فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح. خامسها: الرد على أبي حيان حيث قال: إن مقتضى تمثيله؛ يعني الناظم؛ باستقم أنه بسيط؛ لأن التركيب من عوارض الألفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود، ورد بأن المراد بالألفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل، والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضارا لا خفاء معه ولا لبس، قاله الموضح في شرح اللمحة.

"والكلم" الذي يتألف الكلام منه "اسم جنس"؛ لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي، وليس بجمع، خلافا لما وقع في شرح الشذور؛ لأنه يجوز تذكير ضميره، والجمع يغلب عليه التأنيث، ولا اسم جمع خلافا لبعضهم؛ لأن له واحدا من لفظه، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك "جمعي"، لدلالته على أكثر من اثنين، وليس بإفرادي لعدم صدقه على القليل والكثير، واستفيد كونه اسم جنس للأنواع الثلاثة من قول الناظم:

-8-

..... واسم وفعل ثم حرف الكلم

وكونه جميعا من قوله:

-9-

واحد كلمة.....

وظاهر النظم أن الكلم مبتدأ، وما قبله خبر عنه، فتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة. ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها؛ بل من نوع واحد فقط، فلا جرم عدل الموضح عن ذلك، وجعل الأقسام الثلاثة خبرا لمبتدأ محذوف، وجعل جملة قوله:

-9-

"واحد كلمة".....

خبرا ثانيا عن الكلم. وقال: "واحد" بتذكير الضمير تبعا للناظم، ولو قال "واحد" تبعا لابن معط لجاز، فإن اسم الجنس الجمعي يجوز في الوجهان. وقد ورد القرآن بما قال الله تعالى: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازٌ لِّخَلٍ خَاوِيَةٍ} [الحاقة: 7] ، و {لَخَلِ مُنْقَعِرٍ} [القمر: 20] "وهي" أي: الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع؛ "الاسم والفعل والحرف". ونقل عن الفراء أن "كلا" ليست واحدا من هذه الثلاثة، بل هي بين الأسماء والأفعال 1.

1 من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة، وإنما توقف فيها؛ هل هي اسم أو فعل؟ لتعارض الأدلة. والقول بأنها أحدهما ليس حكما بأنها غيرهما. "حاشية يس 1/ 25".

(17/1)

وقال الفخر الرازي: "لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الأنواع الثلاثة؛ لأنها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي، مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عديمي، وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية، والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عديمي، وهو كونه غير دال على زمانه المعين". ١. هـ. وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم، لكنه قال قبل هذا الكلام: "اللهم إلا إذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة، فحينئذ يستقيم". ١. هـ. وينقسم اسم الجنس الجمعي إلى ثلاثة أقسام: ما يفرق بينه وبين مفردة بالتاء، والتاء في مفردة كَرُطَبَ وَرَطْبَةٍ، وما يفرق بينه وبين مفردة بالتاء، والتاء في الجمع ككَمَاءٍ وَكَمْءٍ. وما يفرق بينه وبين مفردة بياء النسب، وهي في المفرد نحو: روم ورومي وزنج وزنجي. فأطلق الموضح اسم الجنس؛ وأراد الأول لغلبته، ويدل على ذلك قوله: "ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة" من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التأنيث، "و" أنه "إذا زيد على لفظ تاء التأنيث فقليل" فيه "كلمة نقص معناه" عن الجمع، "وصار" مع زيادة التاء "دالا على الواحد" فقط، "ونظيره" من أسماء الأجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة، نحو "لَبَنٌ وَلَبْنَةٌ"، وهي الطوبة النبتة، "و" من المخلوقات وهي مطردة، نحو: "تَبَقٌ وَتَبَقَةٌ"، وليس نظيره نحو كمء وكماء، مما يدل على الجمع بالتاء، وعلى الواحد بتركها، ولا نحو: زنج وزنجي، مما يدل على الواحد بياء النسب، وعلى الجمع بتركها، فتبين أن الضابط المذكور للقسم الأول فقط، فسقط ما قيل إن هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمء وكماء، وغير مانع لدخول نحو تخم وتخم، من المجموع الغالب عليها التأنيث.

"وقد تبين بما ذكرناه" من قبل "في تفسير" ماهية "الكلام" من أن شرطه "أن يجتمع فيه اللفظ و"الإفادة"، وبهذا التقدير سقط ما قيل إنه جعل الإفادة أولا شطرا وهنا شطرا، "و" من "أنه" قد يتألف "من كلمتين، و" تبين "بما هو" قول "مشهور" عندهم "من أن أقل الجمع ثلاثة" من الآحاد، أي: من مجموع هذين الأمرين تبين "أن بين الكلام

والكلم "من النسب الأربع "عموما" من وجه، "وخصوصا من وجه".  
"فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد"، كضربت زيدا "و" على "غيره" أي:  
غير المفيد، كان قام زيد "وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من  
كلمتين"، كقام زيد.

(18/1)

والكلام أعم من جهة اللفظ، لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، وأخص من جهة  
المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد، "فنحو: "زيد قام أبوه" كلام لوجود الفائدة،  
وكلم لوجود "الأفراد "الثلاثة"؛ التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء، "بل الأربعة" بالهاء  
من أبوه، و"بل" هنا انتقالية لا إبطالية، ولم يقل ابتداء، لوجود الأربعة لقوله أولا: أقل  
الجمع ثلاثة، "و: قام زيد: كلام" لوجود الفائدة، "لا كلم" لعدم التركيب من الثلاثة،  
"وإن قام زيد بالعكس" أي: كلهم لوجود الثلاثة، لا كلام لعدم الفائدة. وفي كلامه  
ثلاث مناقشات:

إحداها: أن ذكر هذه النسبة ههنا: قال الحلواني؛ يعد من فضول الكلام. قال تلميذه  
الشيخ عز الدين ابن جماعة: لا بد في اللذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من  
معرفة أمور معروضين وعارضين<sup>1</sup>، وثلاث ما صدقات<sup>2</sup>، ومادة<sup>3</sup>، ومتعلق<sup>4</sup>، وهذا  
البحث بمعزل عن موضوع الفن. ا. هـ.

الثانية: أنه جعل جهة العموم في الكلم راجعة إلى المعنى، وجهة الخصوص فيه راجعة إلى  
اللفظ، وهذا مما لا يليق؛ لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب  
اللفظ، فكان ينبغي أن يقول: الكلم أعم اعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره،  
وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين، قاله بعض المتأخرين.  
الثالثة: أن ما صدق الاجتماع يفسد حد كل منهما، لدخول كل منهما في حد الآخر،  
والمتغايران في المفهوم ينبغي أن يتغايرا في الما صدق، ويمكن أن يدفع بأن الحيثية في  
التعريفات مرعية.

"والقول" على الأصح "عبارة 5 عن اللفظ" المفرد والمركب "الدال على معنى" يصح  
السكوت عليه أو لا، ولهذا قال في النظم:

-9

..... والقول عم .....

- 
- 1 المعروفان هما: ماهية الكلام والكلم، والعارضان: الإفادة وجمع الكلمات الثلاثة  
فأكثر، فالإفادة عارض الكلام، والجمع المذكور؛ عارض الكلم. "حاشية يس 1 / 27".  
2 الما صدقات ثلاث صور: قد أفلح المؤمنون، قام زيدان، قام زيد. "حاشية يس 1 / 27".  
3 المادة: الكلمات الثلاث: الاسم والفعل والحرف، أو الأسماء والأفعال والحروف.  
"حاشية يس 1 / 27".  
4 الصورة هي المتعلق، والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين، أو كلمات،  
والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور. "حاشية يس 1 / 27".  
5 كذا في "ط"، وفي الأصل: "والقول عبارة على الأصح".

(19/1)

---

"فهو أعم من الكلام"؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، "و" أعم "من الكلم"؛ لانطلاقه  
على المركب من كلمتين فأكثر، "و" من "الكلمة"؛ لانطلاقه على المفرد المركب "عموما  
مطلقا"؛ لصدقه على الكلام والكلم والكلمة، وانفراده في مثل: "غلام زيد"، فإنه ليس  
كلما لعدم الفائدة، ولا كلما لعدم الثلاثة، ولا كلمة؛ لأنه ثنتان، "لا عموما من وجه  
دون وجه، إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول، فكلما وجد  
واحد منهما وجد القول، ولا عكس، وفيه إيماء إلى أن "عم" في قول الناظم: "والقول  
عم" أفعال تفضيل، أصله "أعم" حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر.  
ولي هنا تشكيك، وهو أن يقال: دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية، كما في  
المفردات الحقيقية، وإلى عقلية في المركبات والمفردات المجازية، وإلى طبيعية كأخ،  
فإنه يدل على ألم الصدر دلالة طبيعية، فإن أراد الأول، كما هو ظاهر قوله في  
شرح القطر 1، والقول خاص بالموضوع، خرج عنه المركبات والمفردات المجازية. وإن أراد  
الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية.

وقد يقال: إن القول أعم من الكلام والكلم والكلمة، وإن أراد مطلق الدلالة دخل  
نحو: أخ، واللفظ المصحف إذا فهم معناه، والمهمل كزيد، فإنه يدل على حياة الناطق  
به، وجميع ذلك لا يسمى كلمة، كما قاله المرادي في شرح التسهيل، فضلا عن أن  
يسمى قولاً.

ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو: قال الشافعي يحل كذا، أي: رأى ذلك واعتقده.

ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو: زيد في نحو قولهم: من أنت؟ زيد عند سيبويه، قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية، ونقله أيضا عن أبي الحسين البصري الأصوليون. ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام، نحو: {الْكَلِمُ الطَّيِّبُ} [فاطر: 10] "وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام"، مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه، "نحو" قوله تعالى: {كَأَنَّمَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا} [المؤمنون: 100] أي: إن مقالة من قال: {رَبِّ ارْجِعُونِ، لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ} [المؤمنون: 99، 100] كلمة، ونحو قوله

---

1 شرح قطر الندى ص 13.

(20/1)

---

صلى الله عليه وسلم: "أصدق كلمة" قالها شاعر كلمة لبيد: [من الطويل]

-4

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... ..

وقولهم: "كلمة الشهادة" يريدون: لا إله إلا الله محمد رسول الله 1، "وذلك كثير" في الورد "لا قليل"، كما يفهم من قول الناظم:

-9

... .. وكلمة بها كلام قد يؤم

لأن "قد" تشعر بالتقليل في عرف المصنفين، كما ذكره الموضح في باب الإمالة. ولك أن تقول: إطلاق الكلمة على الكلام وإن كان كثيرا في نفسه، لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات.

---

4- عجز البيت: "وكل نعيم لا محالة زائل"، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه 256،

وجواهر الأدب ص 382، وخزانة الأدب 2/ 255-257، والدرر 1/ 5، وديوان

المعاني 1/ 118، وسمط اللآلي ص 253، وشرح ابن الناظم ص 7، وشرح الأشموني 1/

11، وشرح شذور الذهب ص 261، وشرح شواهد المغني 1/ 150، 153، 154،

392، وشرح المفصل 2/ 78، والعقد الفريد 5/ 273، ولسان العرب 5/ 351



"رجز"، والمقاصد النحوية 1/ 5، 7، 291، ومغني اللبيب 1/ 133، وجمع الهوامع 1/ 3، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 221، وأوضح المسالك 2/ 289، والدرر 1/ 491، 501، ورصف المباني 269، وشرح شواهد المغني 2/ 531، وشرح عمدة الحفاظ ص 263، وشرح قطر الندى ص 248، واللمع ص 154، وجمع الهوامع 1/ 226.

1 شرح ابن الناظم ص 7.

(21/1)

### [خطبة المؤلف] :

بسم الله الرحمن الرحيم

[2] الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيا لنعمه ومكافئا لمزيدة. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. [3] شهادة مخلص في توحيده. وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، أشرف خلقه وأعظم عبيده، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده. وبعد؛ فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني؛ خالد بن عبد الله الأزهرى؛ عامله الله بلطفه الخفي وأجراه على عوائد بره الخفي: إن الشرح المشهور بـ"التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو" للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري؛ تغمده الله بالرحمة والرضوان؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان، لم يأت أحد بمثاله؛ ولم ينسج ناسج على منواله، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله. غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب، وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام، فاعترف بهذا الكلام، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده، ويظهر مفاده، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان، فقال: هذا إذن لك يا فلان، فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز، كقولهم: بني الأمير المجاز؛ وليس هو الباني بنفسه، وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه، وكنت أنت المشار إليه لما تمثلت بين يديه، وخاطبك بهذا الخطاب، فأنهض وبادر للأجر والثواب. فاستخرت رب العباد، وثمرت ساعد الاجتهاد، وشرحته شرحا كشف خفاياه، وأبرز أسرارها وخباياه، وباح بسرته المكتوم، وجمع شمله بأصله المنظوم، وسميته "التصريح بمضمون التوضيح"، ووشحته بعشرة أمور مهمة، مشتملة على فوائد جمة:

أحدها: أي مزجت شرحي بشرحه، حتى صارا كالشيء الواحد، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة. ومن فوائد ذلك حلُّ تراكيبه العسيرة.

(3/1)

---

ثانيها: أنني تتبعته أصوله التي أخذ منها، وربما شرحت [4] كلامه بكلامه. ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه.

ثالثها: أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه.

رابعها: أنني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره؛ وعزوته إلى قائله، إلا قليلا لم أظفر بذكره، وشرحت منه الغريب. ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا، حتى يتم به التقريب، وهو سوق الدليل على طبق المدعي.

خامسها: أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف، وبينت جميع معانيها، ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف، وحفظ مبانيها.

سادسها: أنني طبقت الشرح على النظم، وقد كان أغفله، ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة.

سابعها: أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح. ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح.

ثامنها: أنني ذكرت غالبا علل الأحكام وأدلتها. ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان، والجزم بمعرفتها.

تاسعها: أنني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل. ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل.

عاشرها: أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه. ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته.

أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المستورة، وأعوذ بالله من شر الحاسدين، الذين {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ} [التوبة: 32] ، وأسأل فضل من حسن خِيَمُهُ<sup>1</sup>؛ وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء مما طغى به القلم؛ أو زلت به القدم، أن يدراً بالحسنة السيئة، ويحضر قلبه؛ إن الإنسان محل النسيان، وإن الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الأشراف،

وإن الحسنات يذهبن السيئات. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

## 1 الخيم: السجية والخلق والأصل.

(4/1)

وينحصر في علمي النحو والتصريف، وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود، وأنه أخذه أولا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان أبو الأسود كوفي الدار، بصري المنشأ، ومات وقد أسن، واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء؛ بفتح الهاء وتشديد الراء، نسبة إلى بيع الثياب الهروية؛ وكان تخرج بأي الأسود؛ وأدب عبد الملك بن مروان، ثم خلف أبا الأسود خمسة نفر؛ أولهم عنيسة الفيل، كان اسم أبيه معدان، قتل فيلا لعبد الله بن عامر بن كريز فسمي معدان الفيل؛ وسمي ابنه عنيسة الفيل. وثانيهم ميمون الأقرن، وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني، والرابع والخامس ولدا أبي الأسود عطاء وأبو الحارث، ثم خلف هؤلاء عبد الله بن إسحاق الحضرمي؛ وعيسى بن عمر الثقفي؛ وأبو عمرو بن العلاء؛ ثم الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ ثم سيبويه؛ والكسائي، ثم صار الناس بعد ذلك فريقين، كوفيا وبصريا، ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وخلف الكسائي الفراء. ثم جاء بعد ذلك صالح بن إسحاق الجرمي، وبكر بن عثمان المازني، ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد، وجاء بعد إسحاق الزجاج؛ وأبو بكر بن السراج؛ وابن درستويه؛ وأبو بكر محمد بن مبرمان، ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي؛ وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي؛ وعلي بن عيسى الرماني؛ ثم أبو الفتح بن جني؛ ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني؛ ثم الزمخشري؛ ثم ابن الحاجب؛ ثم ابن مالك؛ ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب.

ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة، ووافق بوفاته خامس ذي القعدة أيضا سنة إحدى وستين وسبعمائة. وله من المصنفات المغني؛ والتوضيح؛ وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين؛ ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات؛ وشرح التسهيل في عدة مجلدات؛ قيل: ولم يكمل، وشرح الشواهد الكبرى؛ والصغرى؛ والشذور؛ والقطر وشرحهما؛ وشرح لمحة أبي حيان؛ وأحكام لو وحتى؛ وانتصاب لغة؛ وفضلا وجرا في قولهم: الدليل

لغة؛ وفضلاً عن أن يكون كذا، وهلم جرا؛ كل منها في جزء لطيف، وشرح بانث سعاد، وشرح البردة، وإقامة الدليل على صحة التحليل، والتذكرة في خمسة عشر جزءاً؛ والجامع الصغير؛ وخواشي التسهيل في مجلدين، وغير ذلك. وكان شافعي المذهب ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين.

(5/1)

### [شرح خطبة الكتاب] :

قال الشيخ رحمه الله تعالى: "بسم الله الرحمن الرحيم" اقتداء بالقرآن العظيم، وعملاً بقول النبي الكريم: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبت؛ وذاهب البركة". رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي، والتوفيق بينه وبين حديث: "لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم" أي: مقطوع البركة، ممكن بأن يراد بكل منهما الذكر؛ لأن كلا منهما ذكر.

وقد جاء في بعض الروايات: "لا يبدأ فيه بذكر الله" وهو حديث حسن، أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي؛ بحيث لا يسبقه شيء. وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي، وهو ما بعد البسملة ولم يعكس؛ لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال، وإضافة اسم إلى الله قيل من إضافة العام إلى الخاص، كخاتم حديد<sup>1</sup>.

وقيل: المضاف هنا مقحم؛ جيء به لإرشاد حسن الأداء، وقيل: الاسم هنا بمعنى التسمية، وقيل: في الكلام حذف مضاف؛ تقديره باسم مسمى الله. ومنشأ ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى؛ هل هما متغايران أم لا؟ والأول رأي المعتزلة، والثاني قول الأشعري. وقيل لا ولا<sup>2</sup>، وهو مذهب أهل النقل، ويعزى لمالك رضي الله تعالى عنه. والتحقيق أن الخلاف لفظي، وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ فغير المسمى، وإن أريد به

---

1 قوله: "كخاتم حديد" أي: بناء على أنها إضافة بيانية، أي: خاتم هو حديد، فالمراد بـ"الله" لفظه لا ذاته العلمية. "حاشية يس 5 / 1".

2 أي: لا متغايران، ولا غير متغايرين. "حاشية يس 7 / 1".

(6/1)

ذات الشيء فهو عينه، لكنه لم يشتهر بهذا المعنى، قال الإمام الرازي: إنا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع أن الاسم هل هو عين المسمى أو غيره هو. والله: علم على الذات المعبود بالحق. وقيل: وهو وصف مشتق من الإله<sup>1</sup>. وقيل: أصله لاها بالسريانية، فعرب بحذف الألف الأخيرة؛ وإدخال الألف واللام عليه، وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله وانضم. و"الرحمن": إعلان من رحم؛ بالكسر؛ كغضبان من غضب؛ صفة مشبهة؛ لكن بعد النقل إلى فعل بضم العين؛ أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، كما في قولك: فلان يعطي؛ لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد، وقيل علم، و"الرحيم": فعيل من رحم أيضا، كمريض من مرض، لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم، واشتقاقهما من الرحمة، وهي هنا مجاز عن الإنعام. قال الإمام الرازي: إذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته، وهذه قاعدة في كل مقام.

"الحمد لله": الحمد لغة: الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم، والوصف لا يكون إلا باللسان، فيكون مورده خاصا، وهذا الوصف يجوز أن يكون بإزاء نعمة وغيرها، فيكون متلقه عاما. والشكر على العكس؛ لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الشاكر، فيكون مورده اللسان والجنان، ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر، فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه، ففي الفضائل حمد فقط، وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط، وفي فعل اللسان بإزاء الإنعام حمد وشكر، والحمد؛ عرفا؛ فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره، والشكر؛ عرفا؛ صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله له. فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعمًا على الشاكر فقط، ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد. واعلم أن صرف العبد الجميع واحد اعتبارا كالشكر؛ وإن كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي، فحصل من ذلك ستة أقسام، حمدان لغوي وعرفي، وشكران كذلك، وحمد وشكر لغويان، وحمد وشكر عرفيان، وحمد لغوي وشكر عرفي، وحمد عرفي وشكر لغوي، ويتبين لك بأدنى توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه، وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين، وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق، وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساوي.

واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله؛ ودلالة على الدوام والثبات، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد، كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ} 1 [العلق: 1] ، وإن كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته و"أل" في الحمد: للاستغراق، وقيل للجنس، وقيل للعهد، واللام في "الله" للملك أو للاستحقاق، وقيل للتعليل، والمعنى على الأول: جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له، وعلى الثاني: جميع المحامد ثابتة لأجل الله.

فإن قيل: ما معنى كون حمد العباد لله تعالى، مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم، ولا يجوز قيام الحادث بالقديم؟ فالجواب: أن المراد منه تعلق الحمد لله، ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات. "رب": معناه مالك، صفة من رَبَّه يَرْبُّهُ فهو رَبٌّ. وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية؛ وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئا فشيئا، ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل، وهو من أسماء الله تعالى، ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيدا، كرب الدار، ومنه {ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ} [يوسف: 50] وقد استعمل في المالك؛ لأنه يحفظ ما يملكه. "العالمين": جمع عالم بفتح اللام، وهو اسم عام لجميع المخلوقات. سمي عالما لكونه علما على حدوثه، وافتقاره إلى موجد قديم. وإنما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به، أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان، وجمع بالواو أو الياء والنون؛ لأن الأصل فيه العقلاء، وغيرهم تطفل عليهم، قاله شارح السراجية. وقال ابن مالك: "التحقيق أنه اسم جمع محمول على الجمع؛ لأنه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع؛ لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى، والعالمين خاص بالعقلاء". ١. هـ.

"والصلاة": فَعَلَّةٌ من صلى إذا دعا بخير، والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلّي عليه وإرادة الخير له. "والسلام": التحية، وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [الأحزاب: 56] ، حذرا من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر؛ ولو خطأ. "الأئمان الأكملان": نعتان للصلاة والسلام. "على سيدنا": من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد، ووزنه فَيْعِلْ؛ وأصله سَيُود، قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، ويطلق على الذي يفوق قومه، ويرتفع قدره عليهم، وعلى الحليم الذي لا يستغزه غضبه، وعلى الكريم، وعلى المالك، قاله النووي في أذكاره. "محمد": علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة

(8/1)

المحمودة، قال حسان رضي الله عنه: [من الطويل]

-1

وشق له من اسمه ليحله ... فذو العرش محمود وهذا محمد  
 "خاتم": أي: آخر النبيين، جمع نبي بغير همز، مأخوذة من النبوة، بفتح النون وسكون  
 الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة؛ بمعنى الارتفاع، وبالهمز من النبأ وهو الخبر. "وإمام  
 المتقين": جمع متق؛ وهو الخائف من الله تعالى؛ والإمام المقتدى به والمتبع. "وقائد": أي:  
 دليل. "الغر": جمع أغر من الغرة، وهي في الأصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم.  
 "الحجّلين": جمع مُحَجَّل من الحجيل، وهو بياض في قوائم الفرس. والمراد: الموصوفون  
 ببياض مواضع الوضوء؛ من الوجوه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة. "وعلى  
 آله": هو اسم جمع لا واحد له من لفظه، واختلف في ألفه، أمقلبة عن هاء أو عن  
 واو؟ قال بالأول سيبويه، وأصله عنده: أهل. وقال بالثاني الكسائي، وأصله عنده أول؛  
 من آل إليه في الدين ينول. ويظهر أثر القولين في التصغير، فمن قال أصله "أهل" قال  
 في تصغيره: "أهيل". ومن قال أصله "أول" قال في تصغيره: "أويل"، وكلاهما مسموع،  
 ولكن الأول أشهر وأكثر، ثم اختلف في معناه، فقال الإمام الشافعي: أقاربه المؤمنون  
 من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف؛ لأنهم أهلوه أو آل أمر دينهم إليه، وقيل غير  
 ذلك. "وصحبه": اسم جمع صاحب كركب وراكب. وعطف الصَّحْب على الآل  
 الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم. "أجمعين": تأكيد معنوي مفيد للإحاطة  
 والشمول. "صلاة وسلاما": اسم مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة، مفيدان  
 لتقوية عاملهما وتقدير معناه. "دائمين": نعت "صلاة وسلاما". "بدوام": أي: ببقاء.  
 "السموات": جمع سماء على غير قياس. "والأرضين": بفتح الراء ولا يجوز إسكانها إلا  
 في الشعر، كقوله: [من الطويل]

-2

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني ... هذا خطيب فوق أعواد منبر

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذا.

"أما": بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني: "حرف فيه معنى الشرط، صرح به جماعة من النحويين، لا حرف شرط". ١. هـ. وهي هنا مجردة عن التفصيل،

- 
- 1 البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص 338، وخزانة الأدب 1/ 223.
  - 2 البيت لكعب بن معدان في المحتسب 1/ 218، وبلا نسبة في الدرر 1/ 50، وشرح شذور الذهب ص 57، وجمع الهوامع 1/ 46.

(9/1)

---

كما نص عليه في المغني في: "أما زيد فمنطلق"، وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب: "أما؛ هذه؛ حرف شرط وتفصيل" مخالف لما ذكرنا من النقلين معا. "بعد": ظرف زمان كثيرا، ومكان قليلا، تقول في الزمان: "جاء زيد بعد عمرو"، وفي المكان: "دار زيد بعد دار عمرو". وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الرقم. واختلف في ناصبها إذا وقعت بعد "أما"، فقول: فعل الشرط المقدر، وقيل: إما لنيايتها عن الفعل المقدر؛ وهو مذهب سيبويه، فعلى الأول "أما" نائية عن الفعل معنى لا عملا، وعلى الثاني نائية معنى وعملا. والأصل: مهما يكن من شيء بعد "حمد الله"، ف"مهما" هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ، و"يكن": شرط، و"الفاء": لازمة له غالبا. فحين تضمنت "أما" معنى الابتداء أو الشرط لزمتهما "الفاء" ولصوق الاسم إقامة لل لازم وهو الفاء، ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وإبقاء لأثره في الجملة. "مستحق الحمد وملهمه": نعتان لله لمجرد المدح، وصح نعت المعرفة بهما؛ لأنهما للدوام والاستمرار، فإضافتهما محضة أو بدلان، ويمتنع جعلهما عطفي بيان على الله؛ لأن عطف البيان للتوضيح المستدعي إيهاما، أو للتخصيص المستدعي عموما، وكلاهما منتف هنا. والاستحقاق: الاختصاص، والإلهام: ما يلقي في الروح؛ بضم الراء؛ وهو القلب. "ومنشيء الخلق ومعدمه" فيهما الإعراب المتقدم. والإنشاء هنا الإيجاد. قال الله تعالى: {إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنِشَاءً} [الواقعة: 35] أي: أوجدناهن إيجادا. الخلق بمعنى المخلوق، والإعدام: الإفناء والإنفاذ، ولا يخفى ما في مقابلة الإنشاء بالإعدام من الطباق. "والصلاة والسلام": مجروران بالعطف على حمد الله، وتقدم تفسيرهما. "على أشرف الخلق": متعلق بالسلام لقربه، وهو مطلوب أيضا



للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع. "وأكرمه" معطوف على أشرف. "المنعوت": بالنون من النعت، بمعنى الصفة، "بأحسن": متعلق بالمنعوت، "الخلق": بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر. والخلق والخلق؛ بفتح الخاء في الأول وضمها في الثاني؛ في الأصل واحد، كالشرب والشرب، لكن خص المفتوح بالهيئات والأشكال والصورة المدركة بالبصر، وخص المضموم بالقوى والسجاياء المدركة بالبصيرة. والمراد هنا السجية والطبيعة، وبينهما من البديع الجناس الحرف 1، "وأعظمه": معطوف على "أحسن"، وهو مقتبس من قوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ} [القلم: 4].

"محمد": بدل من "أشرف"، ويجوز

1 الجناس الحرف: هو اختلاف اللفظين في الهيئة، نحو: جبة البرد جنة البرد. "حاشية يس 1/ 13".

(10/1)

كونه عطف بيان عليه، فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية، خلافاً لأبي البقاء العكبري حيث ذهب إلى أنها لفظية، "نبيه وخليفه وصفه": نعوت لمحمد. والخليل: الذي خلصت محبته، والصفى: المختار. "وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه": معطوف على "أشرف"، وأعاد الجار مع آله لطول الفصل. والأصحاب: جمع صاحب، خلاف للجوهري. ونظيره: شاهد وأشهد. وفي التنزيل: {وَيَوْمَ يَقُومُ الشَّهَادُ} [غافر: 51]، قال بعض أهل التفسير: جمع شاهد. والأحزاب: جمع حزب، وحزب الرجل: جنده وأصحابه. وقال الراغب 1: "الحزب جماعة فيها غلظة"، ويطلق على الأنصار. وكلا المعنيين جائز هنا. أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلقلوله تعالى: {وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً} [التوبة: 123] وقوله تعالى: {وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ} [الفتح: 29].

والأحباب: جمع حبيب. وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجناس اللاحق 2.

"فإن كتاب الخلاصة": جواب "أما" ولذلك قرن بالفاء، وصح ذلك على ضرب من المجاز 3. وذلك لأن جواب الشرط مستقبل، وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلاً فيدعي أن الجواب محذوف، والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه، والتقدير: فإني قائل لك إن كتاب الخلاصة كذا وكذا إلخ. وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص، كشجر أراك، أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه، أي:

الكتاب المخصوص بهذا الاسم، كما في قوله: سرنا ذات مرة، أي: مرة مختصة بهذا الاسم "الألفية": بالنصب بدل من كتاب، وبالجر بدل من خلاصة، منسوبة إلى ألف، بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين. وقيل: كل منهما بيت على حدة "في علم العربية" حال من "كتاب"، والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف، وله حد وموضوع وغاية وفائدة. فحده علم بأصول يعرف

- 
- 1 في كتابه مفردات ألفاظ القرآن ص 231 "حزب"، وفيه "غلظ" مكان "غلظة".
  - 2 الجنس اللاحق: هو المختلف من أنواع الحروف، ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجنس مضارعا كـ"ينهون" و"ينأون"، وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا، ومن المضارع: الخيل معقود بنواصيها الخير. "حاشية يس 1/ 15".
  - 3 أي: مجاز الحذف، وبهذا المجاز يتوصل إلى دفع إشكال آخر؛ وهو أن مضمون الجزء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية ثابت؛ حمد أو لم يحمد، فما المراد بكونه بعد الحمد؟ الجواب: أن الذي جعل بعد الحمد القول والأخبار والأعلام والقيود قد تتعلق بذلك، كما نص ابن الحاجب. "حاشية يس 1/ 15".

(11/1)

---

بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء، وموضوعه الكلمات العربية؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه "نظم": بمعنى منظوم، نعت لكتاب إن نصب؛ وللخلاصة إن خفض، "الإمام": مجرور بإضافة نظم إليه. "العلامة": صيغة مبالغة في عالم؛ والتاء فيه لتأكيد المبالغة؛ "جمال الدين" لقب "أبي عبد الله" كنية "محمد" اسم "ابن مالك" نعت أول "الطائي" نعت ثان "رحمه الله" جملة دعائية لا محل لها من الإعراب. وفي كلامه مخالفة لأصلين: أحدهما: أن "الإمام العلامة" نعتان لجمال الدين وما ذكره بعده، فقد مهما؛ والنعت لا يتقدم على المنعوت.

والثاني: أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الأفصح تأخير اللقب عن الاسم، كما سيصرح به، وهنا قدم اللقب على الاسم.

والجواب على الأول: أن النعت إذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فإنه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل، ويجعل المنعوت بدلا، ويصير المتبوع تابعا، واضمحلت النعتية، كقوله تعالى: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} [إبراهيم: 1، 2] في قراءة الخفض<sup>1</sup>.  
والجواب عن الثاني: أن هنا اللقب مسوق للمدح، فإذا جرى لفظ المدح أولا تشوقت النفس إلى الممدوح، فإذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس، على أن ذلك لغة كما سيأتي.

"كتاب": خبر "إن"، وصح الإخبار بكتاب عن كتاب وإن تساويا لفظا لتخالفهما إضافة ونعتا، "صغر حجما وغزر علما": بضم عين الفعلين، وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع إلى كتاب، والجملتان نعت لكتاب، والمنصوب بعدهما تمييز محمول عن الفاعل، والأصل: كتاب صغير حجمه وغزر علمه، هذا إن كانا باقيين على أصلهما من إفادة الإخبار، وإن كانا حولا إلى معنى المدح على حد قوله تعالى: {وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا} [الكهف: 31]، فهما خبر ثان لا نعت لكتاب؛ لأن الجمل الإنشائية يخبر بها ولا ينعت، والصغر: القلة، والحجم: التواء. يقال: ليس لمرفقه حجم؛ أي: نتوء. والغزارة: الكثرة، وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق. "غير": بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج

---

1 كذا في الرسم المصحفي، وقرأ "الله" بالرفع: نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن.  
الإتحاف ص 271، والنشر 2/ 298.

(12/1)

---

عما دخل في حكم دلالة المفهوم. واختلف في نصبها في الاستثناء، فقال ابن عصفور: "عن تمام الكلام"، وقال الفارسي: "على الحالية"، وقال ابن الباذش: "على التشبيه بظرف المكان". ويجوز أن تكون فتحة "غير" هنا بنائية؛ لأن "غير" إذا أضيفت لمبنى جاز بناؤها على الفتح، كقوله: [من البسيط]

-3

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ... حمامة في غصون ذات أوقال  
قاله في المغني<sup>1</sup>.

"أنه" بفتح الهمزة، والضمير لكتاب "لإفراط": أي: مجاوزة الحد "الإيجاز": الاختصار



سنة، أو من كلام عربي فصيح "أو تمثيل" أي: مثال، وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر إيضاحاً لتلك القاعدة، فكل شاهد مثال ولا عكس. "وربما أشير" أنا "فيه إلى خلاف" في بعض المسائل، أي: مخالفاً للناظم وغيره، كقوله في باب الجوازم خلافاً لابن مالك "أو نقد" بالبدال، أي: انتقاد على للناظم وغيره، كقوله في باب الوقف في مسألة تأتي. وهذا مردود بإجماع المسلمين على الوقف على كذا، "أو تعليل" حكم "ولم آل"؛ بمد الهمزة؛ من الأول، يحتمل أن يكون بمعنى أ منع، فيتعدى إلى اثنين، حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره، والتقدير: ولم أ منع أحداً "جهداً" ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر، فيكون قاصراً. وإنما يتعدى بإسقاط الجار، والتقدير: ولم أقصر في جهدي، ثم حذف الجار فانتصب. وهو بفتح الجيم وضمها، وفصل القراءة فقال: الجهد؛ بالضم: الطاقة، وبالفتح: المشقة، "في توضيحه"؛ أي: تبيينه؛ "وتحذيره" بالذال المعجمة: أي: تنقيته وتصفيته. "وربما خالفته في تفصيله"، كما فعل في الاسم والفعل والحرف؛ حيث جعلها أقساماً للكلمة لا للتكلم، "وترتيبه" وهو كثير، ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل، حيث آخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب، "وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ليطابق اسمه معناه. والمسالك: جمع مسلك، وهو طريق السلوك، "وبالله أعتصم" أي: أمتنع، "وأسأله العصمة" أي: المنع، "مما يصم"، بفتح الياء وكسر الصاد المهملة، من الوصم، بسكون الصاد، وهو العيب والعار، "لا رب غيره، ولا مأمول إلا خيره، عليه توكلت وإليه أنيب" أي: أرجع.

(14/1)

الكلام وما يتألف منه

مدخل

...

الكلام وما يتألف منه:

قال الناظم: الكلام وما يتألف منه. هذه الترجمة فيها حذف، وأصلها: "هذا باب شرح" ماهية "الكلام، وشرح" ماهية "ما يتألف الكلام منه"، وهو الكلم الثلاث. والتألف والتأليف: وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين. وهو أخص من التركيب، إذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثر، فكل مؤلف مركب من غير عكس. "والكلام في" اصطلاح اللغويين: عبارة عن القول، وما كان مكتفياً بنفسه، كما ذكره في

القاموس. وفي اصطلاح المتكلمين: عبارة عن المعنى القائم بالنفس. و"اصطلاح النحويين عبارة عما" أي: مؤلف "اجتمع في أمران: اللفظ والإفادة" والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ} {الأحزاب: 21} أي: إنه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة، كما قاله في الكشف<sup>1</sup>. والمعنى: الكلام في نفسه اللفظ والإفادة، لا أن هناك ظرفا ومظروفا حقيقة، ولو قال: عبارة عن اللفظ والإفادة، كما قال الناظم:

-8

..... لفظ مفيد.....

كان أجود، واللفظ في الأصل: مصدر لَفَظَتِ الرَّحَى الدقيق، إذا رمته إلى خارج. "والمراد باللفظ" هنا الملفوظ به، وهو "الصوت" من الفهم "المشتمل على بعض الحروف" الهجائية، "تحقيقا" كزبد، "أو تقديرا" كألفاظ الضمائر المستترة. وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث سبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها، إطلاقا لاسم السبب على المسبب، قاله الفخر الرازي. والإفادة: مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة. والمفيد الدال على معنى مطلقا.

1 الكشف 2/ 196.

(15/1)

"فصل":

"يتميز الاسم عن" قسيميه "الفعل والحرف بخمس علامات"، وهي المشار إليها في النظم بقوله:

-10

بالجر والتنوين والندا وأل ... ومسند للاسم.....

"إحداها الجر": وهو في الأصل مصدر جر "وليس المراد به" في النظم "حرف الجر"، أي: دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل<sup>1</sup> في عبارة المفصل حيث قال: وأراد بالجر دخول حرف الجر. ا. هـ. وكما قال الموضح في النداء، وليس المراد به دخول حرف النداء، كما سيأتي فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، بدليل قوله "لأنه"، أي: حرف جر، "قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم" على التقديم والتأخير،

والأصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ؛ لأن الغرض نفي الاسمية في اللفظ؛ وإن كانت ثابتة في التقدير، لا الدخول في اللفظ فليتأمل "نحو: عجبت من أن قمت" فدخل حرف الجر وهو "من" على "أن قمت" وهو ليس باسم في اللفظ، وإن كان اسماً بالتأويل، أي: من قيامك، "بل المراد به" أي: بالجر "الكسرة التي يحدثها عامل الجر"، أو نائبها. ونسبة الأحداث إلى العامل استعارة؛ لأنه مجاز مبني على التشبيه، كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى: {جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ} [الكهف: 77] "سواء كان" ذلك "العامل" للجر "حرفاً"، نحو: مررت بزيد، "أم إضافة" نحو: غلام زيد، "أم تبعية" نحو: مررت بزيد الفاضل، "و" هذه العوامل الثلاثة "قد اجتمعت في البسملة"، ف"اسم": مجرور بالحرف، و"الله": مجرور بالإضافة، و"الرحمن الرحيم": مجروران بالتبعية للموصوف. هذا هو الجاري على الألسنة، والتحقيق خلافه. قال الموضح في باب الإضافة من هذا الكتاب<sup>2</sup>: "ويجر المضاف إليه بالمضاف وفقاً لسيبويه". وقال في شرح الشذور<sup>3</sup>: "وإنما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة؛ لأن التبعية ليست عندنا العامل<sup>4</sup>

---

1 كتاب المكمل هو لمظهر الدين الشريف الرضي محمد، أكمله سنة 659هـ/

1261م. انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 5/ 226.

2 أوضح المسالك 3/ 84، وسيشرح الأزهري هذا القول فيما سيأتي 2/ 24 من المطبوع.

3 شرح شذور الذهب ص 317.

4 في شرح شذور الذهب ص 317: "ليست عندنا هي العاملة".

(22/1)

---

وإنما العامل عامل المبتوع، وذلك في غير البدل". وقال في شرح اللمحة في باب الجرورات: "كان ينبغي للمؤلف؛ يعني أبا حيان؛ أن لا يذكر الجر بالتبعية، كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها، يعني بالتبعية كـ"جاء زيد الفاضل" و"رأيت زيدا الفاضل". ا. هـ. ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم؛ لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف؛ والجر بالحرف، كما قاله في شرح اللمحة. لكن قال في شرح الشذور<sup>1</sup>: "وقسمتها؛ يعني الجرورات؛ إلى ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف؛ ومجرور

بالإضافة؛ ومجروح بالمجاورة<sup>2</sup>، فجعله قسما برأسه [حينئذ] 3 مجازا.  
العلامة "الثانية: التنوين، وهو" في الأصل مصدر نونت الكلمة، أي: أدخلت نونا، وفي الاصطلاح "نون ساكنة" أصالة "تلحق الآخر"، أي: تتبعه "لفظا لا خطأ لغير توكيد، فخرج بقيد السكون" وبقيد عدم الخط أيضا "النون" الأولى "في ضيفن للطفيلى" وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا. قاله في القاموس<sup>4</sup>. "و" النون الأولى في "رعشن للمرتعش"، لتحركهما وصلا وثبوتهما خطأ وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر، وما بعدهما تنوين، وقيدت السكون بالأصالة لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين، نحو: محظورا انظر. "و" خرج "بقيد" حقوق "الآخر"، وبقيد عدم الخط أيضا "النون في: انكسر ومنكسر"؛ لأنها لا تلحق الآخر، وتثبت في الخط، لا يقال: يخرج بقيد الآخر قول بعضهم: "شربت ما" بالقصر والتنوين، فإن الميم أول الاسم لا آخره، وقد لحقها التنوين؛ لأننا نقول: إن التنوين لحق الألف وهي آخر، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، قاله الموضح في الحواشي. والمراد بالآخر ما كان آخرًا في اللفظ، حقيقة كزبد أو حكما كيد، "و" خرج "بقولي لفظا لا خطأ النون اللاحقة لآخر القوافي، وستأتي" قريبا، والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدا لها المصورة نونا، والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى، نحو "أحمد انطلق" لثبوتها في الخط، فلا حاجة إلى زيادة الحديثي في حد التنوين، ولا يكون جزء غيرها، ولا إلى اعتذار الدماميني عنه بأن المراد باللاحق التبعية.

---

1 شرح شذور الذهب ص 317.

2 في المصدر السابق: "ومجروح بمجاورة مجروح".

3 "حينئذ"؛ سقطت من الأصل، وأثبتها من "ط".

4 القاموس المحيط "ضيف".

(23/1)

---

"و" خرج "بقولي لغير توكيد نون نحو: {لَنَسْفَعًا} [العلق: 15] خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا، لوقوعها بعد الفتحة، بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة، فإنها تصور نونا، فتثبت في الخط. فتخرج بقوله: "لا خطأ". ومن ثم قيل إن الموضح ضرب بالقلم على قوله "لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند" بضم الباء الأول وكسرها في الثاني من



نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه. ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما في المعني وغيره.

"أنواع التنوين" الخاصة بالاسم "أربعة:

أحدها: تنوين التمكين "والأولى التمكن مصدر تمكّن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن، ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف، وهو اللاحق لفظا لغالب الأسماء المعربة المنصرفة معرفة "كزيد، و" نكرة؛ نحو: "رجل" ورجال، والذي يدل على أن تنوين نحو: "رَجُل" للتمكين لا للتذكير بقاء مع العلمية بعد النقل، قاله ابن الحاجب وغيره، ورُدَّ1. "وفائدته الدلالة" بتثليث الدال "على خفة الاسم" بكونه معربا منصرفا، "و" على "تمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف" شبها قويا "، فيبنى، ولا" يشبه "الفعل" في فرعيتين؛ "فيمنع من الصرف"، وهو التنوين.

النوع "الثاني: تنوين التذكير، وهو اللاحق لبعض "الأسماء" المبنيات للدلالة على التذكير"، قياسا في باب العلم المختوم بـ"وَيْه" وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها، وفي اسم الصوت، "تقول: سيبويه"، بلا تنوين، "إذا أردت شخصا معين اسم ذلك" أي: اسمه سيبويه. "و" تقول "إيه"، بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء، بلا تنوين، "إذا استزدت مخاطبك"، أي: طلبت منه زيادة "من حديث معين، فإذا أردت شخصا ما" أي: شخص كان "اسمه سيبويه، أو" أردت "استزادة من حديث ما" أي: حديث كان، "نونتاهما" فقلت: "سيبويه" و"إيه" بالتنوين فيهما، فـ"سيبويه" بلا تنوين معرفة بالعلمية، و"إيه" بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بـ"أل" العهدية، أي: الحديث المعهود، كذا قالوا، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر، وأما على القول بأن مدلوله الفعل، فلا؛ لأن جميع الأفعال نكرات، وتقول: "صاح الغراب غاق غاق"، فإذا لم تنونها كانت معرفة؛ ودلت على معنى مخصوص، وإذا نونتها كانت نكرة مبهمة، ودلت على معنى مبهم قاله الثماني.

---

1 وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها. "حاشية يس 1/ 32".

(24/1)

---

النوع "الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو: مسلمات" مما جمع بألف وتاء مزيدتين، سمي بذلك؛ لأن العرب جعلوه في مقابلة النون، "في نحو: مسلمين"، مما جمع

بالواو والنون أو الياء والنون. قال الرضي<sup>1</sup>: "معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة لتمام الاسم، [كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك] 2". 1. هـ. والذي يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير أنه ليس بتمكين خلافا للرباعي<sup>3</sup>، لثبوته فيما فيه فرعتان كـ"عرفات"، ولا تنكير لثبوته مع المعربات، ولا عوض عن شيء، والقول بأنه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة عوضت منها. وقال الشارح اللباب في توجيه المقابلة: أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان، وفي المؤنث لم يزد فيه إلا حرف واحد؛ لأن الناء موجودة في مفردة، فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر، كما أن الحركة في "مسلمات" موازية لحرف العلة في "مسلمين". 1. هـ. وفيه نظر؛ لأن الناء التي في المفرد ليست هي الناء التي في الجمع، بل غيرها، ولو سلم؛ فهذا الجمع لا يختص بما في مفردة الناء لفظا، بل يكون فيه وفيما فيه الناء تقديرا كـ"هندات"، بل قد يكون لمذكر كـ"اصطبلات"، والحكم واحد في الجميع. وقال آخر: إن الألف والياء في مقابلة الواو لدالتهما على الجمع، وإن التنوين في مقابلة النون. ولا يخفى ضعفه.

النوع "الرابع: تنوين التعويض": وهو تفعيل من العوض، والتعويض فعل الفاعل، وليس هو عوضا عن شيء، فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني<sup>4</sup>، ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله: "التمكين والتذكير مع المقصود حاصل والخطب سهل". "وهو اللاحق لنحو: غواش وجوار"، من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل، حال كونه "عوضا"، أو لأجل العوض "عن الياء" المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا؛ وفقا لسيبويه والجمهور<sup>4</sup>، لا عن ضمة الياء وفتحها النائية عن الكسرة. خلافا للمبرد، ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف، وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للأخفش. وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل: أُعِيْمَ وَيُعِيلُ، مصغري:

#### 1 شرح الرضي / 46.

2 ما بين المعقوفتين لم يرد في شرح الرضي، وورد مكانه: "وليس في النون شيء من معاني الأقسام الخمسة المذكورة".

3 قال الرباعي: إن التنوين في نحو "مسلمات" للصرف. "شرح الرضي / 46".

4 الكتاب / 3 / 310.

أعمى وَيَعْلَى، فَإِنَّمَا مَمْنَعَانِ مِنَ الصَّرْفِ لِلوصفِ، وَلَكُونَهُمَا يَشْبَهُانِ الْفَعْلَ فِي زِينَةِ،  
نَحْو: أَبْيَظَ وَبَيَّظَ وَتَنَوَّنِيهِمَا عَوْضٌ عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُمَا فِي بَابِ مَا لَا  
يَنْصَرِفُ "و" الْلاحِقَ "ل: إِذْ، فِي نَحْوِ: {وَيَوْمَئِذٍ يُفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ} [الروم: 4] عَوْضًا عَنِ  
الْجُمْلَةِ الَّتِي تَضَافُ "إِذْ" إِلَيْهَا"، وَالْأَصْلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: وَيَوْمَ إِذْ غَلَبَتِ الرُّومَ يَفْرَحُ  
الْمُؤْمِنُونَ. فَحُذِفَتِ جُمْلَةُ: "غَلَبَتِ الرُّومَ"، وَجِيءَ بِالتَّنْوِينِ عَوْضًا عَنِ الْجُمْلَةِ الْمَحذُوفَةِ  
إِجْزَاءً وَتَحْسِينًا، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ؛ ذَالِ "إِذْ" وَالتَّنْوِينِ، فَكَسَرَتِ الذَّالُ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ  
السَّاكِنِينَ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْكُسْرَةُ كُسْرَةُ إِعْرَابٍ بِإِضَافَةِ "يَوْمَ" إِلَيْهَا خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ؛ لِأَنَّ  
"إِذْ" مُلَازِمَةٌ لِلْبِنَاءِ لَشَبْهِهَا بِالْحَرْفِ فِي الْاِفْتِقَارِ إِلَى جُمْلَةٍ؛ وَفِي الْمَوْضِعِ عَلَى حَرْفَيْنِ،  
وَلَيْسَتْ الْإِضَافَةُ فِي "يَوْمَئِذٍ" وَنَحْوِهَا مِنْ إِضَافَةِ أَحَدِ الْمُتَرَادِفِينَ لِلْآخَرِ، خِلَافًا لِابْنِ  
مَالِكٍ، بَلْ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ، كـ "شَجَرُ أَرَاكِ" وَفَاقًا لِلدَّمَامِينِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرِ  
الْعَوْضَ عَنْ مَفْرُودٍ؛ وَهُوَ الْلاحِقُ لـ "كُلِّ وَبَعْضٍ" إِذَا قُطِعَا عَنِ الْإِضَافَةِ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي  
الْمَغْنِيِّ؛ لِأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ تَنَوَّنِيهِمَا تَنْوِينٌ تَمَكِّينٌ يَذْهَبُ مَعَ الْإِضَافَةِ، وَيُثَبِّتُ مَعَ عَدَمِهَا،  
وَلَا الْعَوْضَ عَنْ أَلْفٍ، كـ "جَنْدَلٍ" أَصْلُهُ: جَنْدَالٌ، بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، حُذِفَتْ مِنْهُ الْأَلْفُ، وَعَوَّضَ  
عَنْهُ التَّنْوِينُ. كَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ وَاخْتَارَ فِي الْمَغْنِيِّ أَنَّهُ لِلصَّرْفِ.

"وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْأَرْبَعَةُ" فَقَطْ "مَخْتَصَّةٌ بِالْاسْمِ"، فَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى مَعَانٍ  
لَا تَوْجِدُ فِي غَيْرِهِ. وَلَوْ قَالَ: يَخْتَصُّ الْاسْمُ بِهَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لَنَا فِي ذَلِكَ كَوْنُ الْاسْمِ يَلْحَقُهُ  
تَنْوِينُ الْحِكَايَةِ، وَتَنْوِينُ الضَّرُورَةِ، وَتَنْوِينُ الشَّدَوْدِ.

"وَزَادَ جَمَاعَةٌ" مِنَ النُّحَوِيِّينَ مِنْهُمْ الْمَوْضِحُ فِي الْمَغْنِيِّ عَلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ "تَنْوِينُ التَّرْنَمِ" 1،  
أَيُّ: الْحَصْلُ لِلتَّرْنَمِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ يَعِيشَ 2 مَدْعِيًّا أَنَّ التَّرْنَمَ يَحْصُلُ بِالنُّونِ نَفْسُهَا؛ لِأَنَّهَا  
حَرْفُ أَغْنٍ. وَكَذَا قَالَ شَارِحُ الْبَابِ، إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لَوْجُودِ التَّرْنَمِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ  
مُدَّةٌ فِي الْحَلْقِ، فَإِذَا أَبْدِلَ مِنْهَا التَّنْوِينُ حَصَلَ التَّرْنَمُ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ غُنَّةٌ فِي الْخِيَشُومِ. 1. هـ.  
وَقَالَ جَمَاعَةٌ: هُوَ بَدَلٌ مِنَ التَّرْنَمِ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ، فَقِيلَ: الصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ  
تَنْوِينُ تَرْكِ التَّرْنَمِ، وَاخْتَارَهُ عَبْدُ اللَّطِيفِ مِنْ شَبُوحِ الْمَوْضِحِ فِي اللَّمَعِ الْكَامِلِيَّةِ. وَقِيلَ:  
يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: "تَنْوِينُ التَّرْنَمِ" عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ. وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ

1 منهم ابن الناظم الذي قال في شرح الألفية ص8: "تنوين الترنم: وهو المبدل من  
حرف الإطلاق". وانظر الكتاب 4 / 207.

2 شرح المفصل 1 / 64، 9 / 33.

في شرح الكافية، "وهو اللاحق للقوافي". جمع قافية، وهي من آخر متحرك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن، هذا مذهب الخليل<sup>1</sup>؛ وعند غيره<sup>2</sup>: آخر كلمة في البيت "المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد"، وهو الألف والواو والياء المولدات من إشباع الحركة. وتسمى أحرف الإطلاق، وقد تلحق الأعراب المصرفة، وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق، "كقوله"؛ وهو جرير: [من الوافر]

-5

"أقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي إن أصبت لقد أصابن"  
فلحق العروض والقافية وهما "العتابن وأصابن" "الأصل: "العتابا وأصابا"، فجاء بالتنوين بدلا من الألف"، والأول اسم، والثاني فعل، و"أقلي": أمر من الإقلال، و"اللوم" بفتح اللام، العدل، و"عاذل": بفتح اللام، ترخيم عاذلة، و"لقد أصابن": مقول: "قولي"، وجواب الشرط محذوف، تقديره: إن أصبت أنا أو إن كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي، وقولي لقد أصاب.

وقد يدخل الحرف كقوله النابغة: [من الكامل]

-6

أفد الترحل غير أن ركبنا ... لما نزل برحالنا وكأن قد

1 الكافي في العروض والقوافي ص 149.

2 هو الأخفش، كما في المصدر السابق ص 149.

- 5- البيت لجرير في ديوانه ص 813، وخزانة الأدب 1/ 69، 338، 3/ 151، والخصائص 2/ 96، والدرر 2/ 253، 2/ 515، 2/ 569، وشرح أبيات سيبويه 2/ 349، وسر صناعة الإعراب ص 471، 479، 780، 481، 493، 501، 503، 513، 677، 726، وشرح الأشموني 1/ 12، وشرح شواهد المغني 2/ 762، وشرح المفصل 9/ 29، والكتاب 4/ 205، 208، والمقاصد النحوية 1/ 91، وجمع الهوامع 2/ 80، 212، وبلا نسبة في الإنصاف ص 655، وجواهر الأدب ص 139، 141 وأوضح المسالك 1/ 16، وخزانة الأدب 7/ 432، 11/ 374، ورصف المباني ص 29، 353، وشرح ابن عقيل 1/ 18، وشرح عمدة الحفاظ ص 98، وشرح المفصل 4/ 15، 145، 7/ 9، 9/ 33، ولسان العرب 14/ 244 "خنا"، والمنصف 1/ 224، 2/ 70، ونوادر أبي زيد ص 127.

6- البيت للنايعة الذبياني في ديوانه ص 89، والأزهية ص 211، الأغاني 11 / 8، والجنى الداني ص 146، 260، وخزانة الأدب 7 / 197، 198، 10 / 407، والدرر اللوامع 1 / 305، 2 / 179، 254، وشرح شواهد المغني ص 490، 764، وشرح المفصل 8 / 148، 9 / 18، 52، ولسان العرب 3 / 346 "قدد"، ومغني اللبيب ص 171، والمقاصد النحوية 1 / 80، 2 / 314، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2 / 56، 356، وأما ابن الحاجب 1 / 455، وخزانة الأدب 9 / 8، 11 / 260، ورصف المباني ص 72، 125، 448، وسر صناعة الإعراب ص 334، 490، 777، وشرح ابن عقيل 1 / 19، وشرح قطر الندى ص 160، وشرح المفصل 10 / 110، ومغني اللبيب 1 / 342، والمقتضب 1 / 42، وجمع الهوامع 1 / 143، 2 / 80.

(27/1)

الأصل "قَدِي" فجيء بالتنوين بدلا من الياء "لترك الترم"، على ما صرح به سيبويه<sup>1</sup> وغيره من المحققين من أن الترم؛ وهو التغني؛ إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها، فإذا أنشدوا ولم يترغوا جاءوا بالنون في مكانها، في لغة تميم، أكثرهم أو جميعهم، وكثير من قيس، وأما الحجازيون فلا؛ لأنهم يدعون القوافي على حالها في الترم، فعبر أولا بتنوين الترم موافقة لابن مالك في شرح العمدة؛ نظرا إلى توجيه ابن يعيش<sup>2</sup> ومن وافقه، وثانيا بترك الترم موافقة للتسهيل؛ نظرا إلى ما صرح به سيبويه<sup>3</sup> وأصحابه. وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي، كقراءة بعضهم: "وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرُ" [الفجر: 4] بالتنوين<sup>4</sup> كما ذكره في المغني<sup>5</sup> في حرف الكاف.

"وزاد بعضهم" وهو الأخفش والعروضيون، كما قاله في المغني، "التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة"<sup>6</sup>، أي: التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد، والأعاريض المصرفة "زيادة على الوزن"، فهو في آخر البيت كالحزم<sup>7</sup>؛ بمجمعتين، في أوله، "ومن ثم سمي غاليا"، وسمى الأخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا<sup>8</sup>، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غاليا لقلته، ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر زاد "أن" في آخر البيت إيذانا بتمامه، فضعف صوته بالهمزة. واختاره ابن مالك. قال الموضح: وفي هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن، والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في "صه ويومئذ". واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد، ك"اضربا"، وقال هو أشبه قياسا على ما له أصل في المعنى، ثم قال الموضح: وسمعت

بعض العصرين يسكن ما قبله، ويقول: الساكنان يجتمعان في الوقف، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه. وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غلوا، واختلف مثبتوه تنويناً في فائدته، فقال

---

1 الكتاب 4/ 206، 207.

2 شرح المفصل 9/ 33.

3 الكتاب 4/ 206.

4 هي قراءة أبي الدينار الأعراي، انظر البحر المحيط 8/ 467، والكشاف 4/ 249.

5 معني اللبيب 1/ 162.

6 نسب التنوين الغالي إلى الأخفش في شرح ابن الناظم ص11، والكافي في العروض ص159، وشرح المفصل 9/ 34.

7 الخزم: زيادة في أول البيت لا يعتد بها في التقطيع. انظر الكافي في العروض ص143.

8 في الكافي ص160: "الغلو: حركة ما قبل الغالي، كحركة القاف في: المخترقن"، أي: في قول رؤبة:

"وقاتم الأعماق خاوي المخترقن"

(28/1)

---

ابن يعيش<sup>1</sup>: فائدته التزم أيضاً. ورد على من جعله قسيم تنوين التزم. وقال الجرجاني: لحق أمانة على الوقف، إذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر: أوصل أنت أم واقف؟ قال: وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو: قام زيد. ووقع في شرح اللب<sup>2</sup> أن هذا التنوين إنما يلحق الكلم إذا أريد به ترك الوقف، ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثاني. ا. هـ. والتحرير هو الأول.

7- وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة: [من الرجز]

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

8- والفعل كقول العجاج: [من الرجز]

من طلل كالأتحمي أنهجن

---

## 1 شرح المفصل 9 / 33.

2 يقصد أنه رد قول الزمخشري في المفصل ص 328، 329، وانظر شرح ابن يعيش 9 / 34.

7- الرجز لرؤية في ديوانه ص 104، والأشباه والنظائر 2 / 35، والأغاني 10 / 158، وجمهرة اللغة ص 408، 614، 941، وخزانة الأدب 10 / 25، والخصائص 2 / 228، وشرح ابن الناظم ص 9، وشرح أبيات سيبويه 2 / 353، وشرح شواهد الإيضاح ص 223، وشرح شواهد المغني 2 / 764، 782، ولسان العرب 10 / 80 "خفق"، 10 / 271 "عمق"، 15 / 133 "غلا"، ومغني اللبيب 1 / 342، والمقاصد النحوية 1 / 38، والمنصف ص 312، 308، وبلا نسبة في الخصائص 2 / 260، 320، ورصف المباني ص 355، وسر صناعة الإعراب 2 / 493، 502، 639، وشرح الأشموني 1 / 12، وشرح ابن عقيل 1 / 20، وشرح المفصل 2 / 118، والعقد الفريد 5 / 506، والكتاب 4 / 210، ولسان العرب 1 / 487 "هرجس"، 3 / 373 "قيد"، 12 / 461 "قتم"، 13 / 559 "وجه"، والتاج "غلا".

القاتم: الذي تعلوه القتمة؛ وهي لون فيه غبرة وحمرة. أعماق: جمع عمق، وهو ما بعد من أطراف الصحراء. الخاوي: الخالي. المخترق: مهبط الرياح.

8- الرجز للعجاج في ديوانه 2 / 13، وتخليص الشواهد ص 47، والخصائص 1 / 171، وسر صناعة الإعراب 2 / 154، وشرح أبيات سيبويه 2 / 351، وشرح شواهد المغني 2 / 793، وشرح المفصل 1 / 64، والكتاب 4 / 207، والمقاصد النحوية 1 / 26، وتاج العروس "بلل"، ولرؤية في معاهد التنصيص 1 / 14، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في رصف المباني ص 354، ولسان العرب 8 / 27 "بيع"، وكتاب العين 3 / 393. الأتحمي: موضع باليمن تعمل فيه البرود، والأتحمي ينسب إليه، وهي برود من اليمن عصب غير وشي. أنهج: أخلق وبلى.

(29/1)

---

والحرف "كقوله" وهو رؤية على ما قيل: [من الرجز]

-9

"قالت بنات العم يا سلمى وانن ... كان فقيرا معدما قالت وانن"

فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن، والمعنى: قالت بنات العم: يا سلمى؛

أترضين به وإن كان هذا البعل فقيرا معدما؟ قالت: رضيت به وإن كان فقيرا معدما.  
واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال:  
أحدها: أنهما تنوينان لهما خصوصيات، منها مجامعة "أل" والاتصال بغير الاسم.  
والثاني: أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة، كما يبدل منه في نحو: رأيت زيدا. قاله ابن معزوز، وزعم أنه ظاهر قول سيبويه. وأن الغالي نون "إن" حذفت منه الهمزة.  
والثالث: "و" هو "الحق" كما قاله ابن مالك في التحفة، وتبعه ابنه في نكت الحاجبية:  
"أهما" ليسا بتنوين، بل هما "نونان زیدتا في الوقف". وتقدم حكاية ما في شرح اللب  
"كما زیدت نون ضیفن"، للطفيلي، "في الوصل والوقف"، وجه التشبيه الزيادة في  
الوقف خاصة، "وليسا من أنواع التنوين" حقيقة "في شيء، لثبوتهما مع: أل"، ك"العنابن  
والمخترقن"، "وفي الفعل"، ك"أصابن وأهجن" "وفي الحرف" ك"قدن وإن"، أول الأمثلة  
لترنم، وثانيهما للغالي، "وفي الخط والوقف، وحذفهما في الوصل"، وليس شيء من  
أقسام التنوين كذلك، "وعلى هذا" التقرير "فلا يردان على من أطلق" من النحويين  
كالناظم "أن الاسم يعرف بالتنوين إلا من جهة أنه يسميهما تنوينين، أما باعتبار ما في  
نفس الأمر فلا" يردان عليه. وزاد بعضهم سابعا وثامنا، وهما تنوين الضرورة فيما لا  
ينصرف، كقوله: [من الطويل]

-10

ويود دخلت الخدر خدر عذبة .....

- 9- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص186، وخزانة الأدب 9/ 14، 16، 11/ 216،  
والدرر 2/ 192، وشرح شواهد المغني 2/ 936، والمقاصد النحوية 1/ 104، وبلا  
نسبة في أوضح المسالك 1/ 18، والدرر 2/ 256، ووصف المباني ص106، وشرح  
ابن الناظم ص502، وشرح الأشموني 3/ 592، وشرح عمدة الحفاظ ص370، ومغني  
الليبي 2/ 649، والمقاصد النحوية 4/ 436، وجمع الهوامع 2/ 62، 80.  
10- عجز البيت: "فقلت لك الولايات إنك مرجلي"، وهو لامرئ القيس في ديوانه  
ص11، وخزانة الأدب 9/ 345، وشرح شواهد المغني 2/ 766، ولسان العرب 5/  
384 "عنز"، والمقاصد النحوية 4/ 374، وبلا نسبة في أوضح المسالك 4/ 136،  
وشرح الأشموني 2/ 541، ومغني الليبي 2/ 343، وكتاب العين 6/ 104.



وفي المنادى المضموم كقوله: [من الوافر]

-11

سلام الله يا مطر عليها .....

وتاسعا: وهو التنوين الشاذ، كقول بعضهم: "هؤلاء قومك"، حكاه أبو زيد.  
وعاشرا: وهو تنوين الحكاية، مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ  
المسمى به، قاله ابن الخباز، وقد جمعها بعضهم في قوله: [من البسيط]  
مكن وقابل وعوض والمنكر زد ... ورنم اضطر غال واحك ما همزا  
العلامة "الثالثة" من علامات الاسم "النداء"، بالمد مع كسر النون وضمها، "وليس  
المراد به"، أي: بالنداء، "دخول حرف النداء"، كما يوهمه قول ابن مالك في شرح  
العمدة؛ لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى. ا. هـ.  
"لأن يا"، خاصة، "قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم"، حرفا كان أو فعلا، فالأول  
"نحو: {يَا لَيْتَ قَوْمِي} [يس: 26] ، والثاني نحو: "أَلَا يَا اسْجُدُوا" 1 لله [النمل:  
25] "في قراءة الكسائي" رحمه الله، فإنه يقف على "يا" ويتدئ "اسجدوا"، واختلف  
في توجيه ذلك فقليل: "يا" فيهما حرف تنبيه لا للنداء، وقيل: للنداء والمنادى محذوف  
تقديره: يا قوم ليت قومي، ويا هؤلاء اسجدوا، وهو مقيس في الأمر كالأية.  
والدعاء كقوله: [من الطويل]

-12

ألا يا اسلمي.....

11- عجز البيت:

"وليس عليك يا مطر السلام"

، وهو للأحوص في ديوانه 189، والكتاب 2/ 202، والأغاني 15/ 234، وخزانة  
الأدب 2/ 150، 152، 6/ 507، والدرر 1/ 376، وشرح أبيات سيبويه 2/ 25،  
605، وشرح شواهد المغني 2/ 766، وبلا نسبة في الأزهية 164، والأشباه والنظائر  
3/ 213، والإنصاف 1/ 311، وأوضح المسالك 4/ 28، والجنى الداني ص 149،  
والدرر 2/ 257، ورصف المباني ص 177، 355، وشرح ابن الناظم ص 405، وشرح  
الأشموني 2/ 448، وشرح شذور الذهب ص 113، وشرح ابن عقيل 2/ 262،  
ومجالس ثعلب ص 92، 542، والمختصب 2/ 93.

1 والرسم المصحفي: {أَلَا يَسْجُدُوا} ، والقراءة المستشهد بها قرأها: الكسائي ورويس  
وأبو جعفر والحسن والمطوعي وابن عباس. انظر الإتحاف ص 336، ومعاني القرآن

للفراء 2/ 290، والنشر 2/ 337، وشرح شذور الذهب ص18.

12- تمام البيت:

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ... ولا زال منهلا بجرعائك القطر  
وهو لذي الرمة في ديوانه ص559، والإنصاف 1/ 100، وتخليص الشواهد 231،  
232، والخصائص 2/ 278، والدرر 1/ 206، 2/ 6، 212، وشرح شواهد المغني  
2/ 617، والصاحبي في فقه اللغة ص232، واللامات ص37، ولسان العرب 15/  
494 "يا"، ومجالس ثعلب 1/ 42، والمقاصد النحوية 2/ 6، 4/ 285، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 1/ 235، وجواهر الأدب ص290، وشرح ابن الناظم ص93،  
وشرح الأشموني 1/ 178، وشرح ابن عقيل 1/ 266 وشرح عمدة الحفاظ ص199،  
وشرح قطر الندى ص128، ولسان العرب 15/ 434 "ألد"، ومغني اللبيب 1/  
243، 111، 2/ 4، 70.

(31/1)

"بل المراد" بالنداء "كون الكلمة مناداة"، أي: مطلوبوا إقبالها بحرف مخصوص، "نحو: يا  
أيها الرجل"، ويا أيتها المرأة، "ويا فلٌ" بضم الفاء واللام، ويا فُلّة، بمعنى يا رجل، ويا  
امرأة. وقول ابن مالك: "بمعنى يا زيد ويا هند"، قال الموضح وهم، "ويا مكرمان"، بفتح  
الراء، الكريم الواسع الخلق، حكاه سيبويه والأخفش وصاحبها الصحاح والقاموس، ويا  
ملأمان، للنيم الديني الأصل، الشحيح النفس، وإنما خص هذه الأسماء بالذكر لملازمتها  
للنداء، فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة.

العلامة "الرابعة: أل"، بجميع أقسامها "غير الموصولة" والاستفهامية، "كالفرس" من غير  
العقلاء، "والغلام" من العقلاء.

"فأما" "أل" "الموصولة فقد تدخل على" الفعل "المضارع" اختيارا عند الناظم وبعض  
الكوفيين، واضطرارا عند الجمهور، حتى قال الشيخ عبد القاهر: إنه من أقبح  
الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور 1، "كقوله" وهو الفرزدق يخاطب  
رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان: [من البسيط]

13-

"ما أنت بالحكم الترضي حكومته" ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل  
فأدخل "أل" على "ترضى" وهو فعل مضارع. و"الحكم" بفتحيتين: الحكم يحكمه

الخصمان في الأمر. و"الترضى" بإدغام اللام في التاء والبناء للمفعول؛

1 في شرح شذور الذهب ص17: "قال الجرجاني ما معناه: إن استعمال مثل ذلك في النشر خطأ بإجماع، أي: إنه لا يقاس عليه".

13- البيت للفرزدق في الإنصاف 2/ 521، وجواهر الأدب ص319، وخزانة الأدب 1/ 32 والدرر 1/ 157، وشرح شذور الذهب ص17، ولسان العرب 6/ 9 "أمس"، 12/ 565 "لوم"، والمقاصد النحوية 1/ 111، وتاج العروس "لوم"، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 20، وتخليص الشواهد ص154، والجنى الداني ص202 ورصف المباني ص75، 148، وشرح ابن الناظم ص63، وشرح الأشموني 1/ 71، وشرح ابن عقيل 1/ 157، وشرح عمدة الحفاظ ص99، والمقرب 1/ 60، وجمع الهوامع 1/ 85، وتهذيب اللغة 3/ 119، 15/ 462.

(32/1)

و"حكومته": مرفوع به على النيابة عن الفاعل. والذي سوغ دخول "أل" على "ترضى"؛ وهو فعل مضارع؛ كونه يشبه الوصف، نحو: مرضي.

حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضي 1. قيل: وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيبويه، ثم ابن السراج.

وأما "أل" الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو: "أل فعلت" بمعنى: هل فعلت، حكاة قطرب.

العلامة "الخامسة: الإسناد إليه"، أي: إلى الاسم من قوله: "يتميز الاسم"، و"معنى الإسناد إلى الاسم" هو أن تنسب إليه ما، أي: حكما "يحصل به الفائدة" التامة، "وذلك" الإسناد "كما في" نسبة القيام إلى تاء "قمت، و" كما في نسبة الإيمان إلى "أنا" في قولك: أنا مؤمن"، واستفيد من هذين المثلين أنه لا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلا أو مبتدأ، ولا بين أن يكون المسند فعلا أو وصفا، ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي، كما مر؛ واللفظي، في نحو: زيد: ثلاثي، وضرب: فعل ماض، ومن: حرف جر، إذ لا يسند إلا الفعل والحرف إلا محكما باسميتهما قال في الكافية: [من الرجز]

وإن نسبت لأداة حكما ... فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

فعلى الحكاية تبقّيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء.

1 انظر هذا الرأي في الدرر اللوامع 1/ 157.

(33/1)

"فصل":

"ينجلي الفعل" ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف "بأربع علامات"، ذكرها في النظم بقوله:

-11

بتنا فعلت وأتت ويا افعلني ... ونون أقبلن.....

"إحداها تاء" ضمير "الفاعل" في المعنى، فالدور مدفوع والإيراد ممنوع. أما الدور؛ فلأنه أخذ الفاعل في علامات الفعل، وأخذ الفعل في تعريف الفاعل. وأما الإيراد فلأنه يصدق على أن من قولك: "ما قام إلا أنت" أنها فعل؛ لأنها منسوبة إلى الفاعل، مع أن "أن" هي الفاعل، وهي اسم على الأصح، اتصل بها تاء العلامة، "متكلما كان" الفاعل، "كقمت" بضم التاء "أو مخاطبا نحو: تباركت" بفتح التاء؛ وأحسن، بكسر التاء.

العلامة "الثانية تاء التانيث الساكنة" في الأصل. "كقامت وقعدت"، ولا الالتفات إلى عروض الحركة، نحو: {قَالَتْ أُمُّهُ} [الأعراف: 164]، بنقل حركة الهمزة إلى التاء، و: {قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ} [يوسف: 51] و {قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ} [فصلت: 11] بكسر

التاء في الأولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما. "فأما المتحركة" بحركة الإعراب "فتخفف بالاسم كقائمة" وقاعدة، والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو: لات وثمت وربت، وبالاسم نحو: لا قوة، "وبهاتين العلامتين"، وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة. "رد على من زعم" من البصريين "حرفية ليس"، كالفارسي ومن تابعه كأبي بكر بن شقير، قياسا على "ما" النافية بجامع النفي. "و" رد على من زعم حرفية "عسى" من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي، والصحيح أن "ليس وعسى" فعلا لقبولهما التاءين المذكورتين، تقول: لست وليست، وعسيت وعست، "وبالعلامة الثانية" فقط وهي تاء التانيث الساكنة "رد على من زعم" من الكوفيين كالفراء "اسمية نعم وبئس"، لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع، كقول

بعضهم وقد بشر ببنت: والله ما هي بنعم الولد، وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العير، وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته، ودخول حرف الجر على معمول الصفة. والأصل: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على غير مقول فيه بئس، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم، وإنما لم يقل: وبالعلامتين كالتالي قبلها؛ لأن تاء الفاعل لا تدخل على "نعم وبئس" بخلاف "ليس، وعسى" فإنهما يقبلان العلامتين كما مر.

العلامة "الثالثة: ياء" ضمير المؤنثة "المخاطبة، كقومي" يا هند، "وبهذه" العلامة "رد على من قال" كالزحشري "أن هات" بكسر التاء "وتعال" بفتح اللام "اسما فعلين" للأمر، فهات بمعنى ناول<sup>1</sup>. وتعال بمعنى أقبل، والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر، لدالتهما على الطلب؛ وقبولهما ياء المخاطبة، تقول هاتي بكسر التاء، وتعال بفتح اللام، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما، فالحذوف من "هات" الياء كما في "ارم" والحذوف من "تعال" الألف كما في "اخش".

العلامة "الرابعة: نون التوكيد شديدة" كانت نحو: {لَيْنَبَدَنَّ} [الهمزة: 4]، "أو خفيفة" نحو: {لَنْسَفَعًا} [العلق: 15]، ويجمعهما " {لَيْسَجَنَّ} " [يوسف: 32] بالتشديد، " {وَلْيَكُونًا} " [يوسف: 32] بالتخفيف. "وأما قوله" وهو رؤية: [من الرجز]

-14

أريت إن جاءت به أملودا ... مرجلا ويليس البرودا

"أقائلن أحضروا الشهودا"

فضرورة نادرة، أي: دخول نون التوكيد على "قائلن" مع أنه اسم. والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع، نحو: أتقولن، وأريت: أصله: أريت، حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا. والأملود؛ بضم الهمزة؛ الغصن الناعم. والمرجل؛ بالجمع؛

1 المفصل ص151، وفي شرح المفصل لابن يعيش 9/ 30: "هات: اسم ل"أعطني وناولني". وقال بعضهم: هو من أتى يؤاتي، والهاء فيه بدل من الهمزة، ويعزى هذا القول إلى الخليل.

14- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه 173، والمقاصد النحوية 1/ 118 3/ 648، 4/

334، ولرجل من هذيل في حاشية يس 1/ 42، وخزانة الأدب 6/ 5، والدرر 2/ 247، وشرح شواهد المغني 2/ 758، ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب 11/ 420، 422، وبلا نسبة في اللسان 14/ 293 "رأي"، والأشباه والنظائر 3/ 242، وأوضح المسالك 1/ 24، والجنى الداني ص 141، والخصائص 1/ 136، وسر صناعة الإعراب 2/ 447، وشرح ابن الناظم ص 327، 444 وشرح الأشموني 1/ 16، والمختسب 1/ 193، ومغني اللبيب 1/ 336، وجمع الهوامع 2/ 79.

### (35/1)

الذي شعره بين الجعودة والسبوبة. يقول: أخبرني إن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم؛ آمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه، ينكر وقوع ذلك منه.

ولقائل أن يقول: لا نسلم أن في قوله: "أقائلن" توكيداً بالنون، لاحتمال أن يكون أصله: أقائل أنا، فحذفت الهمزة اعتباطاً، ثم أدغم التنوين في نون "أنا" على حد قوله تعالى: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي} [الكهف: 38]، قاله الدماميني. وقال غيره: نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلها، ثم حذفت الهمزة، ثم أدغم التنوين في نون "أنا". والأول قصر المسافة، وعليهما اعتراض من وجهين:

أحدهما: أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزنِ المقيس عليه. وهنا ليس كذلك؛ لأن الألف الثانية في المقيس عليه مذكورة، وفي المقيس محذوفة.

والثاني: أن هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى: أقائل أنا، على التكلم. أما إذا كان المعنى على الخطاب، كما تعطيه السوابق واللواحق فلا. على أن العيني قال: "والمعنى هل أنتم قائلون، فأجراه مجرى: أتقولون<sup>1</sup>". ا. هـ. ويؤخذ منه أن الوصف هنا مسند إلى ضمير جماعة الذكور، بناء على أنه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد، وعلى الضم مع جماعة الذكور، ولم أقف على نص في ذلك.

---

1 شرح الشواهد للعيني 1/ 42، وانظر الدرر اللوامع 2/ 247-249.

### (36/1)

"فصل":

"ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع" المذكورة للاسم والفعل،  
ولا غيرها، وإليه أشار الناظم بقوله:

-12

سواهما الحرف "كَهَلْ".....

من حروف الاستفهام، "وفي" من حروف الجر، "ولم" من حروف الجزم، "وقد أشير" في  
النظم "بهذه المثل" الثلاثة. وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة، ولو عبر  
بالأمثلة كان حقيقة "إلى" بيان "أنواع الحروف" بالنسبة إلى الاختصاص وعدمه، "فإن  
منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، فلا يعمل شيئاً ك: هل"، حيث لم يكن في حيزها  
فعل، فإنها تدخل على الاسم، "تقول: هل زيد أخوك"، بخلاف ما إذا كان في حيزها  
فعل فتختص به إما صريحاً، نحو: هل قام زيد، "وهو يقوم"، وإما تقديرًا نحو: هل زيد  
قام؟ فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد: {وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ} [النساء:  
128] عند جمهور البصريين، وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين، ولا اختصاص  
"هل" بالفعل إذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال، نحو: هل  
زيدا ضربته؟

ومنها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، ويعمل ك"ما ولا ولات وإن" المشبهات  
ب"ليس".

"ومنها ما يختص بالأسماء، فيعمل فيها" الجر "ك"في" نحو: {وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ  
لِّلْمُؤْمِنِينَ} [الذاريات: 20] ، " {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ} [الذاريات: 22] ، أو يعمل  
النصب والرفع ك"إن" وأخواتها. ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها، ك"لام  
التعريف".

"ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها" الجزم، "ك"لم" نحو: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} "  
[الإخلاص: 3] ، أو يعمل فيها النصب ك"لن" نحو: {لَن يَنَالَ اللَّهُ خُومَهَا} [الحج:  
37] ، ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها، ك"قد والسين وسوف".

(37/1)

"فصل":

"والفعل" بكسر الفاء من حيث هو فعل "جنس تحته ثلاثة أنواع" عند جمهور البصريين،

ونوعان عند الكوفيين، والأخفش بإسقاط الأمر، بناء على أن أصله مضارع، وانتصر لهم الموضح في المغني، وقواه، وسيأتي تقريره.

"أحدها" الفعل "المضارع"، أي: المشابه، وسيأتي وجه الشبه، "وعلامته أن يصلح لأن يلي: لم"، بأن يقع بعدها من غير فصل، "نحو: لم يَقم، ولم يَشَم"، وهذه العلامة أنفع علامات المضارع، فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله:

-12

..... فعل مضارع يلي لم كيشم

"والأفصح فيه" أي: في "يشم" "فتح الشين" مضارع شِم، بكسر الميم "لا ضمها" مضارع شَم، بفتح الميم، "والأفصح في الماضي" منه: "شمت، بكسر الميم لا فتحها"، والحاصل أنه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر، والأول أفصح من الثاني، وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نَصَرَ يَنْصُر، وقال إنه خطأ. ا. هـ. والصواب وروده. ومن حكاة الفراء وابن الأعرابي وغيرهما كما قال المرادي، "وإنما سُمي" هذا الفعل "مضارعاً لمشابهته للاسم" المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى، أما من جهة اللفظ فلجربانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقاً، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد، وتعيين محالها، ما عدا الزيادة الأولى، وأما من جهة المعنى فلأن كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال. قال الشاطبي: "وهذا التوجيه أحسن ما سمعت". ا. هـ.

فلهذا اقتضرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها، و"لهذا" الشبه "أعرب" المضارع "واستحق التقديم في الذكر على أخويه" الماضي والأمر، فينبغي للشخص أن يتحلى بالأوصاف الجميلة، ليحصل له التقديم على أقرانه، "ومتى دلت كلمة" من الكلمات "على معنى" الفعل "المضارع"، وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين الحال والاستقبال، "ولم تقبل" تلك الكلمة "لم" فهي اسم، إما لوصف، كـ"ضارب الآن أو غدا"، وإما لفعل كـ"أؤه وأف"، بمعنى أتوجع وأتضجر، فـ"أواه" اسم لأتوجع، و"أف" اسم لأتضجر، وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارتشاف. وحاصلها أن الهمزة إما أن تكون مشمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فإن كانت مضمومة فائنتان وعشرون لغة، وحاصل ضبطها أنها إما مجردة عن اللواحق، أو ملحقة بزائد، والمجردة إما أن يكون آخرها ساكناً أو



متحركاً، والمتحركة الآخر إما مشددة أو مخففة، وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه، فهذه اثنتا عشرة في المتحركة. والساكنة إما مشددة أو مخففة، فهذه أربع عشرة، واللواحق لها من الزوائد إما هاء السكت أو حرف المد، فإن كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة، فهذه سبع عشرة. وإن كان حرف مد فهو إما واو أو ياء أو ألف، والفاء فيهن مشددة، والألف إما مفخمة أو بالإمالة المحضة أو بين بين، فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة، وإن كانت مكسورة فإحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه، فهذه ست، وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيها مع التنوين وعدمه، فهذه أربع لغات، والحادية عشرة "أفي" بالإمالة، وإن كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر؛ والتنوين وعدمه، والخامسة "أف" بالسكون، والسادسة "أفي" بالإمالة، والسابعة "إفاه" بهاء السكت، فهذه السبع مكملات للأربعين.

النوع "الثاني": الفعل "الماضي؛ ويتميز" عن أخويه المضارع والأمر "بقبول تاء الفاعل، كتبارك وعسى وليس"، تقول: تباركت يا الله، وعسيت أنا ولست، "أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس"، تقول: نعمت وبئست وعسيت وليست، فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أوماً إليه سابقاً بقوله: وبهاتين العلامتين؛ وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس، على انفراد تبارك بناء الفاعل؛ وانفراد نعم وبئس بناء التأنيث؛ كما أوماً إليه أيضاً بقوله: وبالعلامة الثانية. وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال: "وقد انفردت؛ يعني تاء التأنيث؛ بلحاقها نعم وبئس، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك". وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي: أن "تبارك" يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتبارت أسماء الله. ١. هـ. وهذا إن كان مسموعاً فذاك، وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس.

واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين أن "أل" في التاء في قول الناظم:

-13-

وماضي الأفعال بالتأمن .....  
للعهد المتقدم في قوله:

-11-

بنا فعلت وأتت.....

"ومتى دلت كلمة على معنى" الفعل "الماضي"، وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي، "ولم تقبل" تلك الكلمة "إحدى التاءين" المتقدمين، وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة "فهي اسم". أما الوصف كضارب أمس، أو لفعل "كهيهات وشتان،

بمعنى بعد وافترق"، فهيئات بمعنى بعد، وشتان بمعنى افترق، وفي هيئات أربعون لغة ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب. لا يقال يشكل عليه "أفعل" في التعجب، و"ما عدا وما خلا وحاشا" في الاستثناء، و"حبذا" في المدح، فإنها أفعال ماضية ولا تقبل إحدى التاءين، فليزم أن تكون أسماء؛ لأننا نقول: عدم قبولها لإحدى التاءين عارض، نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالأصل.

النوع "الثالث": الفعل "الأمر"، وعلامته أن يقبل نون التوكيد؛ مع دلالته على الأمر، أي: الطلب بصيغته. فالدور مدفوع، وإيراد الأمر باللام ممنوع، فإن دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من الصيغة، بخلاف "نحو: قومن"، فإنه دل على الطلب، وقبل نون التوكيد. وهذا معنى قول الناظم:

-13

..... وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم  
 "فإن قبلت كلمة النون" المذكورة، "ولم تدل" تلك الكلمة "على الأمر" الذي هو  
 الطلب، "فهو فعل مضارع نحو: {لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونًا} [يوسف: 32] ، أو فعل تعجب  
 نحو: أحسنن بزيد، فإنه ليس أمرا على الأصح، بل على صورته، "وإن دلت" كلمة  
 "على الأمر" الذي هو الطلب، "ولم تقبل النون" المذكورة "فهو اسم" إما لمصدر نحو:

[من الرجز]

-15

صبرا بني عبد الدار  
 بمعنى اصبروا. أو اسم لفعل "كنزال ودراك، بمعنى انزل وأدرك"، أو هي حرف نحو:  
 "كلا" بمعنى انته، "وهذا" التمثيل بنزال ودراك، "أولى من التمثيل ب: صه، و: حيهل" في  
 قول الناظم:

-14

والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو صه وحيهل  
 قال "اسميتهما"، أي: اسمية صه وحيهل "معلومة مما تقدم" في علامات الاسم، "لأنهما  
 يقبلان التنوين" تقول: صه وحيهلا، بالتنوين، وعلى هذا كان ينبغي للموضح أن لا يمثل  
 فيما تقدم بأف؛ لأنها تقبل التنوين، فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا، ثم النظر في "هات  
 وتعال" هل يقبلان نون التوكيد؛ فيدخلان في علامة الأمر؛ أو لا، فيخالف ما اختاره

أولا فيهما. والله دره حيث تم أقسام اسم الفاعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامة الأمر التي أغفلها الناظم.

15- الرجز بلا نسبة في لسان العرب 5/ 352 "رجز"، 14/ 83 "بكا"، وتهذيب اللغة 10/ 610.

(40/1)

## باب شرح المعرب والمبني

### مدخل

...

باب شرح المعرب والمبني:

"هذا باب شرح المعرب و" شرح "المبني" المشتقين من الإعراب والبناء. وإنما قدم على أصله، وإن كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه، لطول الكلام على الإعراب والبناء، تأصيلا وتفريعا. "الاسم" بعد التركيب "ضربان"، أشار به إلى أن في كلام الناظم حذفًا، والتقدير: والاسم منه معرب ومنه مبني على حد: {فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ} [هود: 105] ، فاندفع الاعتراض بأن عبارة النظم تقتضي بظاهرها أن من الاسم هذين الشيتين، ومن شيء آخر وهو لم يذكره، ضرب "معرب، وهو الأصل" في الأسماء، وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، "ويسمى" الاسم المعرب "متمكنا"، لتمكنه في باب الاسمية. ثم إن كان منصرفا فسمي أمكن، وإلا سمي غير أمكن. وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف، وإنما كان في الأصل فيه الإعراب، لاختصاصه بتعاقب معان عليه، كالفاعلية والمفعولية، والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب. "و" ضرب "مبني". وذهب قوم إلى أن الإضافة لياء المتكلم لا معرب ولا مبني، وسموه خصيا، وليس بشيء، "و" المبني: "هو الفرع، ويسمى" لعدم إعرابه "غير متمكن" في الاسمية. "وإنما يبني الاسم إذا أشبه الحرف" لا الفعل عند الناظم، شبهها قويا يدينه منه، أي: يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف، وهذا معنى قول الناظم:

-15

..... لشبهه من الحروف مدني

"أنواع" هذا "الشبه ثلاثة" هنا، "أحدها الشبه الوضعي"، أي: المنسوب إلى الوضع الأصلي، وهو المشار إليه بقوله في النظم:

-16

كالشبه الوضعي في اسمي جئنا .....  
 "وضابطه" المنطبق على جزئياته؛ "أن يكون الاسم" موضوعا "على حرف" واحد؛ "أو" على "حرفين" فقط، سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا.  
 "فالأول" وهو الموضوع على حرف واحد "كتاء: قمت" أي: كالتاء من "قمت"،  
 "فإنها" حال الكسر "شبيهة بنحو باء الجر" مطلقا، "ولامه" مع الظاهر غير المستغاث،  
 "و" في حال الفتح شبيهة بنحو "واو العطف وفائه"، وفي حال الضم شبيهة بنحو:  
 "الله" في القسم، في لغة من ضم الميم، إذا لم تسكن محذوفة من أيمن. ذكرها في شرح  
 الشذور في الحروف المبنية على الضم.  
 "والثاني" وهو الموضوع على حرفين، "ك"نا" من "قمنا" فإنها، "أي: فإن "نا" "شبيهة  
 بنحو: قد وبل" وما ولا، وقال الشاطبي: "نا" في قوله "جئنا" على هذا الوضع غير  
 موجود. نص عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين، وليس ثانيهما حرف  
 لين، فليس ذلك من وضع الحرف المختص به. ثم قال: وبهذا بعينه اعترض ابن جني  
 على من اعتل لبناء "كم ومن" بأنهما موضوعان على حرفين، فأشبهها "هل وبل". ثم  
 قال: فعلى الجملة وضع الحرف المختص به، إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على  
 حد ما مثل به الناظم، فما أشار إليه الناظم هو التحقيق، ومن أطلق القول في الوضع  
 على حرفين، وأثبت به شبه الحرف، فليس إطلاقه بسديد. ا. هـ. ثم استشعر اعتراضا  
 بأن نحو: "أب وأخ" على حرفين، مع أنهما معربان، فأجاب بقوله: "وإنما أعرب نحو أب  
 وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا"، بعد حذف لامهما، "فإن أصلهما" قبل الحذف "أبو  
 وأخو، بدليل" قولهم في التثنية: "أبوان وأخوان"، برد المحذوف، والتثنية ترد الأشياء إلى  
 أصولها، فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف، وأما "أبان وأخان" من غير رد فتثنية  
 "أبا وأخا" بالقسر، كما سيأتي.

فإن قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعات على ثلاثة أحرف، كـ"نعم ويلي"؟  
 فالجواب: أن هذا الشبه مهجور؛ لأن أكثر الأسماء موضوع على ثلاثة أحرف، فيلزم أن  
 يكون غالب الأسماء مبنيا.

فإن قيل: نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنيا كـ"نحن"، فالجواب: أن بناء نحو "نحن" ليس لهذا الشبه، بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمرات.

النوع "الثاني: الشبه المعنوي"، وهو المشار إليه بقول الناظم:

-16

..... والمعنوي في متى وفي هنا

"وضابطه" المنطبق على جزئياته "أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف" أي: من المعاني التي تؤدي بالحروف، "سواء أوضع لذلك المعنى" الذي تضمنه ذلك الاسم "حرف، أم لا" يوضع له حرف أصلا.

"فالأول" وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف "كـ"متى" فإنها تستعمل شرطا، فتجزم فعلين، "نحو: متى تقم أقم، وهي حينئذ"، أي: حين إذا استعملت شرطا "شبيهة في" تأدية "المعنى"، وهو تعليق الجواب على الشرط "بـ"أن" الشرطية"، نحو: إن تقم أقم. "وتستعمل أيضا استفهاما؛ فلا تعمل شيئا" نحو: {مَتَى نَصَرُ اللَّهُ} [البقرة: 214]، هي حينئذ"، أي: حين، إذا استعملت استفهاما، "شبيهة في" تأدية "المعنى"، وهو طلب الفهم "بهمزة الاستفهام" في طلب التصور، ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أن يقال: أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبه الحرف، ومع ذلك فهما معربان، فأشار إلى جوابه بقوله: "وإنما أعربت أي الشرطية في نحو: {أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ} فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ" [القصص: 28] فـ"أي" اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بـ"قضيت" وقدمت لأن لها الصدر، و"ما" صلة، و"الأجلين" مضاف إليهما، وجملة "فلا عدوان علي" جوابها. و"و" أي "الاستفهامية نحو: {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ} [الأنعام: 81] فـ"أي" اسم استفهام مبتدأ، و"الفريقين" مضاف إليهما و"أحق" خبر المبتدأ، "الضعف الشبه" فيهما؛ "بما عارضه من ملازمتها للإضافة" إلى المفرد. وفي بعض النسخ: ملازمتها بالإنفراد، والمراد الملازمة، أي: في الشرط والاستفهام للإضافة "التي هي من خصائص الأسماء".

"والثاني" وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف، "نحو: هنا" من أسماء الإشارة للمكان، "فإنها متضمنة لمعنى الإشارة"، أي: لمعنى هو الإشارة، فالإضافة بيانية، كشجر أراك، "وهذا المعنى" الذي هو الإشارة؛ "لم تضع العرب له حرفا" يدل عليه،

"ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدّى بالحروف؛ لأنه"، أي: معنى الإشارة،  
"كالخطاب" الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب؛ "و" مثل "التنبيه"

(43/1)

الموضوع له "ها" المسماة بها التنبيه بالقصر، "فهنا" لتضمنها معنى الإشارة "مستحقة  
للبناء، لتضمنه"، أي لفظ هنا "لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع"، لتؤدى به  
الإشارة. وعدل عن قول أكثرهم؛ لأنه كالتمني والترجي، إلى الخطاب والتنبيه، لكونهما  
يكتنفان الإشارة في بعض المواضع، نحو: "هذاك"، فوضعوا للتنبيه "ها"، وللخطاب  
"الكاف"، وتركوا الإشارة بلا حرف، فكانت تستحق أن يوضع لها حرف، كما وضع لما  
قبلها ولما بعدها.

"وإنما أعرب: هذان وهاتان"؛ من أسماء الإشارة "مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف  
الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثني، والتنشئة من خصائص الأسماء" وهذا  
القول ملفق من قولين، فإن من قال بأتهما معربان قال بتنشيتهما حقيقة، ومن قال بأتهما  
مبنيان، قال: جيء بهما على صورة المثني، وليسا مثنيين حقيقة، وهو الأصح؛ لأن من  
شرط التنشئة قبول التكثير، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف، كما ذكره في شرح  
الشذور 1 ففي حالة الرفع وضعاً على صيغة المثني المرفوع، وفي حالتي الجر والنصب  
وضعاً على صيغة المثني المجرور والمنصوب، فقوله: أولاً، وإنما أعرب هذان وهاتان،  
يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول، وقوله: ثانياً، لمجيئهما على صورة المثني،  
يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني، وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونهما  
معربين مع عدم تنشيتهما، وهذا قول ثالث لم أقف عليه.

النوع "الثالث: الشبه الاستعمالي"، وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف، وهو  
المراد بقول الناظم:

-17-

وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أصلا

"وضابطه" المنطبق على جزئياته "أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف" الدالة على  
المعاني، "كأن ينوب" الاسم "عن الفعل" في معناه وعمله، "ولا يدخل عليه عامل" من  
العوامل، "فيؤثر فيه" لفظاً أو محلاً، فأما قول زهير: [من الكامل]

-16-

ولنعم حشو الدرع أنت إذا ... دعيت نزال ولج في الذعر

1 شرح شذور الذهب ص140.

16- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 89، وإصلاح المنطق ص336، والإنصاف 535/2، وخزانة الأدب 6/317، 318، 319، والدرر 2/339، وشرح أبيات سيبويه 2/231، وشرح شواهد الشافية ص230، وشرح المفصل 4/26، والكتاب 3/271، ولسان العرب 11/657، 658 "نزل"، 12/18 "اسم"، وما ينصرف وما لا ينصرف ص75، والمقتضب 3/370، وجمع الهوامع 2/105، وبلا نسبة في خزانة الأدب 4/247، ورصف المباني ص232، وشرح المفصل 4/50، 53.

(44/1)

فمن الإسناد إلى اللفظ، أي: إذا دعيت هذه الكلمة، وقوله: "فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير" يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر، مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق، كما صرح الموضح به في باب الإضافة. فلو اقتصر على نفي الدخول؛ كما فعل في المشبه به الآتي؛ لكفاه، ولكنه حاول شرح قول الناظم:

-17

..... بلا ... تأثير.....

الذي لو حذف، وجعل الألف في قوله:

-17

..... أصلا

ضمير تشنية عائدا على النيابة والافتقار، أو للإطلاق والحذف من الأول، لدلالة الثاني عليه، والأصل: كنيابة أصلت وافتقار أصل، لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال: "وهذا يعني بلا تأثير لا محصول له، فإن تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا في لفظه، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه، فحاصل المعنى على هذا، من شرط بناء اسم الفعل، أن لا يكون معربا وهذا محال". ا. هـ.

ولما ورد المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما

صرحوا به بخلاف اسم الفعل، فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات، ومنزلة منزلة المتأصلة في المنقولات، وهذا هو السر في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله، مع أن كلا منهما نائب عن الفعل، وإلا فما الفرق؟ فليتأمل! "وكان يفتقر" الاسم "افتقار متأصلاً إلى جملة" اسمية أو فعلية.

"فالأول" وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل، "ك: هيهات، وصه، وأوه" من أسماء الأفعال، "فإنها"، أي: فإن هيهات وصه وأوه "نائبة عن بعد"، بضم العين "واسكت وأتوجع" على طريق اللف والنشر على الترتيب، ف"هيهات" نائبة عن فعل ماضٍ، وهو بعد، و"صه": نائبة عن فعل أمر وهو اسكت، و"أوه": نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجع، "ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل" اللفظية والمعنوية، "فتتأثر به"، على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب، وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل، "فأشبهت" من الحرف "ليت ولعل مثلاً، ألا ترى أنهما نائبان" عن الفعل، ف"ليت" نائبة "عن أتمنى، و" "لعل":

(45/1)

---

نائبة عن "أترجى، ولا يدخل عليهما عامل" أصلاً، فضلاً عن أن يتأثراً به "واحترز" الناظم "بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضرباً، وفي قولك: ضرباً زيد، فإنه"، أي: ضرباً، "نائب عن اضرب، وهو مع هذا" أي: مع كونه نائباً عن الفعل "معرب، وذلك لأنه" منصوب بالفعل المحذوف وجوباً، والتقدير: اضرب ضرباً، كما أنه إذا ناب عن "أن" والفعل "تدخل عليه العوامل" اللفظية، "فتؤثر فيه، تقول" في الرفع: "أعجبني ضرب زيد، و" في النصب: "كرهت ضرب عمرو، و" في الخفض: "عجبت من ضربه"، وبهذا التقدير يندفع ما قيل إن التمثيل غير مطابق للحكم.

"والثاني" وهو الذي يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة "كإذا وإذا" من ظروف الزمان، "وحيث" خاصة من ظروف المكان و: [من الطويل]

-17

حيث لي العمائم .....  
نادراً. "و" كالذي والتي من "الموصلات"، ألا ترى أنك تقول: جنتك إذ، فلا يتم معنى "إذ" حتى تقول: جاء زيد، ونحوه" من الجمل "وكذلك الباقي" من الظروف والموصلات، فإنها أشبهت الحروف بأسرها، في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقاراً



متأصلاً إلى جملة؛ لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء. "واحترز بذكر  
الأصالة" المستفادة من قول الناظم:

-17

أصلاً .....

"من نحو" يوم في: " {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} " [المائدة: 119] "ف: يوم"  
في قراءة الرفع خبر هذا، وهو "مضاف" بدليل حذف تنوينه "إلى الجملة" بعده، وهي  
الفعل ومفعوله وفاعله، "والمضاف" أبداً "مفتقر إلى" ذكر "المضاف إليه" في إفادة معناه،  
"ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب"، ويزول في بعضها. "ألا ترى أنك  
تقول: صمت يوماً" إذا أخبرت عن الترك، "وسرت يوماً" إذا أخبرت

-17- تمام البيت:

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ... ببيض المواضي حيث لي العمائم  
وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني 1/ 389، والمقاصد النحوية 3/ 387، وليس في  
ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 125، وخزانة الأدب 6/ 553، 557،  
558، 7/ 4، والدرر 1/ 455، وشرح ابن الناظم ص 279، وشرح الأشموني 2/  
314، وشرح المفصل 4/ 92، ومغني اللبيب 1/ 132، وجمع الهوامع 1/ 212.

(46/1)

عن الإيجاد، "فلا يحتاج" في تمام معنى يوم "إلى شيء" آخر. "واحترز بذكر الجملة من  
نحو: سبحان" من أسماء المصادر "وعند" من الظروف، "فإنهما مفتقران بالأصالة، لكن"  
افتقارهما "إلى مفرد" لا إلى جملة، "تقول: سبحان الله، وجلست عند زيد"، فلذلك أعربا  
نصباً على المصدرية، والناصب لـ "سبحان" فعل محذوف تقديره: "أُسَبِّح"، والناصب  
لـ "عند" جلست، وما ذكره من أن "سبحان" ملازم للإضافة هو المشهور. وقال الفخر  
الرازي: "سبحان" مصدر لا فعل له، فيستعمل مضافاً وغير مضاف، وإذا لم يضاف ترك  
تنوينه، فقول: سبحان من زيد، أي: براءة منه، كقوله: [من السريع]

-18

..... سبحان من علقمة الفاخر

وإنما منع صرفه؛ لأنه معرفة، وفي آخره ألف ونون. انتهى بحروفه. وأما استعمال "عند"

غير مضافة كقوله: [من م. الرمل]

-19

كل عند لك عندي ... لا يساوي نصف عندي  
فمن كلام المولدين؛ وليس بلحن، خلافا للحريري. بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها  
فسائع أن تتصرف تصرف الأسماء، وأن تعرب ويحكى أصلها. قاله في المغني 1.  
ثم استشعر اعتراضا بأن: "اللذين واللتين وأيا" من الموصولات معربة، مع أنها مفتقرة  
بالأصالة إلى جملة، فأجاب بقوله: "وإنما أعرب" اللذان واللتان وأي الموصولة" في نحو:  
اضرب أيهم أساء، بنصب "أي"، لأن جملة "أساء" صلة تامة، فسقط القول بأن "أيا"  
هنا مبنية على الضم، لإضافتها وحذف صدر صلتها، وهذا سهو عن شرط المسألة؛  
لأن حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبرة مفردا، ومتى كان خبره جملة امتنع  
حذفه كما سيأتي، "الضعف الشبه" متعلق بقوله: "أعرب"، بما

18- صدر البيت:

"أقول لما جاءني فخره"

وهو للأعشى في ديوانه 193، وأساس البلاغة "سبح"، والأشباه والنظائر 2/ 109،  
وجمهرة اللغة ص 278، وخزانة الأدب 1/ 185، 2/ 234، 235، 238،  
والخصائص 2/ 435، والدرر 1/ 415، وشرح أبيات سيوييه 1/ 157، وشرح  
شواهد المغني 2/ 905، وشرح المفصل 1/ 37، 120، والكتاب 1/ 234، ولسان  
العرب 2/ 471 "سبح"، وتاج العروس 4/ 578 "شتت"، وبلا نسبة في خزانة الأدب  
3/ 388، 6/ 286، والخصائص 2/ 197، 3/ 23، والدرر 2/ 159، ومجالس  
ثعلب 1/ 261، والمقتضب 3/ 218، والمقرب 1/ 149، وجمع  
الهوامع 1/ 190، 2/ 52،

سبحان من علقمة الفاخر

: براءة من فخره وتكبره.

19- البيت لبعض المولدين في مغني اللبيب 1/ 156.

1 مغني اللبيب 1/ 156.

(47/1)

عارضه" متعلق بضعف، "من المجيء" بيان لما متعلق بعارضه، "على صورة التثنية" متعلق بالمجيء، وهو راجع إلى "الذين واللتين"، وفي البحث السابق في "هذين وهاتين"، "و" بما عارضه "من لزوم الإضافة" إلى مفرد راجع إلى "أي".

وأهمل الشبه الإهمالي، وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل، في كونه غير عامل ولا معمول، كأسماء الأصوات، والأعداد المسرودة قبل التركيب، وفواتح السور. وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي، وأدخله غيره في الاستعمالي، وأدخل الشاطبي أسماء الأصوات في قول الناظم:

-17

وكناية عن الفعل بلا ... تأثر.....

فقال: "لأنها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء، ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب، وحمل حكاية الأصوات كـ"غاق" و"قب" على أسماء الأصوات".

ذكره في باب اسم الفعل، هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم.

"و" أما "ما سلم" منه "من مشابحة الحرف فمعرب، وهو"؛ أي: المعرب؛ "نوعان: ما يظهر إعرابه، كـ: أرض، تقول: هذه أرض" بالرفع؛ "ورأيت أرضاً" بالنصب، "ومررت بأرض" بالخفض. "وما لا يظهر إعرابه، كـ: الفتى" من المقصور، "تقول: جاء الفتى" بضممة مقدرة على الألف، "ورأيت الفتى" بفتحة مقدرة عليها، "ومررت بالفتى" بكسرة مقدرة عليها. "ونظير الفتى" في تقدير الحركات في آخره "سما" بضم أوله وفتح ثانيه والقصر، "كـ: هدى، وهي" أي: سما "لغة في الاسم" من ست 1، ثانيها: سما؛ بكسر السين والقصر، كـ: "رضى"، وثالثها ورابعها: سم بضم السين وكسرهما من غير قصر، وخامسها وسادسها: اسم، بضم همزة وكسرهما، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-18

ومعرب الأسماء ما قد سلما ... من شبه الحرف كأرض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم، "بدليل قول بعضهم" وقد سئل عن اسم شخص: "ما سماك؟" أي: ما اسمك؟ "حكاه صاحب الإفصاح" فيه وجه الدلالة منه أنه أثبت الألف مع الإضافة، وذلك يفيد كونه مقصوراً. وأما أنه يفيد ضم السين فلا، إذ يحتمل كسرهما، وبعضهم استدلل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالدة القناني، نسبة إلى

1 ذكر غير في حاشية يس 1/ 54، في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها الدنوشري بقوله:

سما سم واسم سماء كذا سما ... وزد سمة واثلت أوائل كلها

القنان 1، بفتح القاف، جبل لبني أسد: [من الرجز]

والله أسماك سما مباركا

وهو ليس بنص في المقصود، فلأجل ذلك قال: "وأما قوله":

-20

"والله أسماك سما مباركا" ... آثر الله به إثاركا

"فلا دليل فيه؛ لأنه" أي: "سما" منصوب منون، فيحتمل أن الأصل: سم من غير قصر، ثم دخل عليه الناصب وهو: "أسماك" ففتح، أي: نصب على أنه مفعول ثان لـ"أسماك"، لأنه بمعنى "سماك"، وقد روي به أيضا، "كما تقول في: يد" إذا دخل عليها ناصب: "رأيت يدا". ومعنى: "آثر الله به إثاركا" اختصك بهذا الاسم المبارك، كإيثاره إياك بالفضل، فأضاف المصدر إلى مفعوله، وطوى ذكر الفاعل.

1 القنان: جبل بأعلى نجد فيه ماء يدعى العسيلة. "معجم البلدان 4 / 401".

20- الرجز لابن خالد القناني في إصلاح المنطق ص 134، والمقاصد النحوية 1 /

154، وبلا نسبة في أسرار العربية ص 9، والإنصاف 1 / 15، وأوضح المسالك 1 /

34، وشرح المفصل 1 / 24، ولسان العرب 14 / 401، 402 "سما"، وتاج العروس "سمو".

"فصل":

"والفعل" أيضا "ضربان": ضرب "مبني، وهو الأصل" في الأفعال، إذا لم تعتورها معان تفتقر في تمييزها إلى إعراب، "و" ضرب "معرب، وهو بخلافه"، أي: بخلاف المبني، وهو الفرع. "فالمبني" من الأفعال "نوعان:

أحدهما: الفعل "الماضي"، مبني باتفاق "وبناؤه على الفتح". للخفة، ثلاثيا كان "ك: ضرب"، أو رباعيا ك: دحرج، أو خماسيا ك: انطلق، أو سداسيا ك: استخرج. ولا يزيد على ذلك وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة، لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا، ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته، "وأما ضربت

ونحوه" مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز، "فالسكون" فيه "عارض أوجبه كراهمهم" أي: العرب "توالي أربع متحركات"، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل، "فيما هو كالكلمة" الواحدة؛ لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء، "وكذلك ضمة" الباء من "ضربوا عارضة لمناسبة الواو" بإضافة المصدر إلى مفعوله، وحذف فاعله، والأصل لمناسبتها الواو.

"و" النوع "الثاني: الأمر"، مبني على الأصح عند جمهور البصريين، وإلى هذين الإشارة بقوله:

-19

وفعل أمر ومضى بنيا .....  
وبناؤهما مختلف، فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم، "و" الأمر "بناؤه على ما يجزم به مضارعه" المبدوء بتاء الخطاب، "فنحو" "اضرب": مبني على السكون، "فإن مضارعه يجزم بالسكون، نحو: لم تضرب، "ونحو: اضربا"، واضربوا، واضربي: "مبني على حذف النون" لأن مضارعهما يجزم بحذف النون، نحو: لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي، "ونحو: اغز"، اخش، وارم "مبني على حذف آخر الفعل"، لأن مضارعهما يجزم بحذف آخره، نحو: لم تغز، ولم تخش، ولم ترم. ف"اغز" مبني على

(50/1)

حذف الواو، و"اخش": مبني على حذف الألف، و"ارم" مبني على حذف الياء، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وإنما حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم واقعد، والأصل: لَتَقُمْ وَلَتَقْعِدْ، فحذفت اللام للتخفيف؛ وتبعها حرف المضارعة. قال الموضح في المغني<sup>1</sup>: "ويقولهم أقول؛ لأن الأمر معني، فحقه أن يؤدي بالحرف؛ ولأنه أخو النهي". ا. هـ. وقد دل عليه بالحرف؛ ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان الحاصل، وكونه أمراً أو خبراً خارجاً عن مقصوده؛ ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله: [من الخفيف]

-21

لتقم أنت يابن خير قريش ... كي لتقضي حوائج المسلمين  
وكقراءة بعضهم: "فَبَدَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا" [يونس: 58] بالتاء الفوقية<sup>2</sup>، وفي الحديث: "لتأخذوا مصافكم"؛ ولأنك تقول: اغز، واخش، وارم، واضربا، واضربوا، كما تقول في

الجزم؛ ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف؛ ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان؛ كـ"بعث"، و"أقسمت"، و"قبلت"، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في: "قم"؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته. وإذا ادعى أن أصله: "لتقم"، كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل 3. انتهى كلامه في المغني 4. وهذا ما وعدناه به عند تقسيم الأفعال.

"والمعرب" من الأفعال "المضارع، نحو: يقوم" زيد، "لكن" لا مطلقا على الأصح، بل بشرط سلامته من نون الإناث 5، و"من" نون التوكيد المباشرة".

#### 1 مغني اللبيب 1/ 221.

21- البيت بلا نسبة في الإنصاف 2/ 525، وتذكرة النحاة ص 666، وخزانة الأدب 9/ 14، 106، وشرح شواهد المغني 2/ 602، ومغني اللبيب 1/ 221، 2/ 552. 2 الرسم المصحفي: {فَلْيَفْرَحُوا} بالياء، وقرأها "فلتفرحوا" ابن عامر وأبي وأنس وابن سيرين وقتادة وابن عباس وغيرهم. انظر الإتحاف 252، والمختضب 1/ 313، والنشر 2/ 285. والقراءة من شواهد مغني اللبيب 1/ 186، وشرح التصريح 1/ 55، 2/ 246، وأوضح المسالك 4/ 201.

3 أي: وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا، وإذا ثبت كونه كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط، كما صرح بذلك الشارح سابقا.

#### 4 مغني اللبيب 1/ 221.

5 أي: نون الإناث الموضوعة أصالة للإناث وإن استعملت للذكور مجازا. "حاشية يس 1/ 56".

(51/1)

وإلى ذلك الإشارة بقوله:

-19

..... وأعربوا مضارعا إن عريا

-20

من نون توكيد مباشر ومن ... نون إناث.....

"فإنه من نون الإناث مبني على "الأصح "على السكون" كالماضي "نحو: {وَالْمُطَلَّقَاتُ

يَرْزُقْنَ} [البقرة: 228] ، وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معرب تقديرا،

"ومع نون التوكيد المباشر مبني "على الأصح. وقيل: لا تشتط المباشرة، فنحو:

{لَتُبْلَوْنَ} [آل عمران: 186] مبني أيضا. وقيل: الجمع معرب تقديرا، والمختار أنه مع

المباشرة مبني "على الفتح، نحو: {لَتُنَبِّذَنَّ} [الهمزة: 4] لتربيته مع النون تركيب "خَمْسَةَ

عَشْرٍ"، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، لم يحكم

على الأصح بينائه؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء. "وأما" نون التوكيد "غير المباشرة" لفظا

وتقديرا، "فإنه": أي: المضارع "معرب معها تقديرا نحو: {لَتُبْلَوْنَ} [آل عمران: 186]

مضارع بلا يبلو مبني للمجهول؛ مسند لجماعة الذكور؛ من البلاء وهو التجربة، أصله

قبل التوكيد: "تبلون" ك"تنصرون"؛ يواوين؛ الأول لام الفعل، والثانية واو الجماعة،

فإما أن تقول: استثقلت الضمة على لام الفعل؛ فحذفت لاستثقالها، أو تقول: تحركت

وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفا. وعلى التقديرين التقى ساكنان؛ الواوان على التقدير

الأول، والألف والواو على التقدير الثاني، فحذف أول الساكنين، فصار: "تبلون" بوزن

تفعون، ثم أكد بالثقلية فصار: "تبلونن" بثلاث نونات، فحذفت نون الرفع لفظا لتوالي

النونات، فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة، وتعذر حذف إحدهما؛

فحركت الواو بحركة تجانسها، وهي الضمة؛ ولم تحرك النون محافظة على الأصل،

ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفا لتحركها؛ وانفتح ما قبلها، وحيث حذفت نون

الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت؛ لأنها علامة الرفع، بخلاف ما إذا حذفت

للجازم؛ فإن المضارع معرب مع نون توكيد لفظا نحو: " {فَإِمَّا تَرِينَ} " [مريم: 26]

أصله قبل التوكيد: "ترأين" ك"تمنعين"، نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها، ثم حذفت

الهمزة؛ فصار: "ترين" بفتح الراء وكسر الباء الأولى وسكون الثانية، وإما أن تقول:

حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الباء وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفا، وعلى

التقديرين التقى ساكنان؛ حذف أولهما كما مر، فصار: "ترين" بفتح الراء

(52/1)

وسكون الباء، ثم دخل الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بما الزائدة، فحذفت نون الرفع

فصار: "فإما تري" بسكون الباء المفتوح ما قبلها، ثم أكد بالنون، فالتقى ساكنان؛ ياء

المخاطبة ونون التوكيد، وتعذر حذف أحدهما، فحركت الياء بحركة تجانساها؛ وهي الكسرة؛ إلى آخر ما مر في "لتبلون". "و" نحو: " {وَلَا تَتَّبِعَانِ} " [يونس: 89] أصله قبل التوكيد والنهي: "تتبعان" بتخفيف النون لرفع، فدخل عليه "لا" الناهية، فحذفت نون الرفع، فصار: "لا تتبعان" ثم أكد بالثقيلة، فالتقى ساكنان؛ الألف ونون التوكيد المدغمة، ولم يجوز حذف الألف لئلا يلتبس بالواحد، ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة، ولم يجوز حذف النون لفوات المقصود منها، فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التنبيه الواقعة بعد الألف.

هذه أمثلة غير المباشرة لفظا، وأما غير المباشرة تقديرا فنحو: {وَلَا يَصُدُّنَكَ} [القصص: 87] بضم الدال، أصله قبل التوكيد والنهي: "يصدونك"، حذفت النون للجازم وهو "لا" الناهية، فصار: "يصدوك"، ثم أكد بالثقيلة؛ فالتقى ساكنان؛ حذفت الواو لدلالة الضمة عليها، فصار: "لا يصدنك". فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظا، إلا أنها لم تبشره في الأصل؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا، والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة، فإنه إذا أكد بالنون يبنى، وإن كان يرفع بثبات النون، فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظا أو تقديرا، لوجود الفاصل لفظا أو تقديرا. وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديري في: {لَتُبْلَوْنَ} [آل عمران: 186] خاصة بخلاف: {فَأَمَّا تَرَيْنِ} [مریم: 26] {وَلَا تَتَّبِعَانِ} [يونس: 89] فإنه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه.

"والحروف كلها مبنية" لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب، وهذه العبارة أحسن من قول الناظم:

-21-

وكل حرف مستحق للبنا .....  
.....

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به، والبناء لغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت. وفي الاصطلاح: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بأنه معنوي، وعلى القول بأنه لفظي، فقال ابن مالك: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين.



"فصل":

وأنواع "البناء أربعة" لا زائد عليها:

"أحدها: السكون، وهو الأصل؛ وإليه أشار بقوله:

-21

..... والأصل في المبني أن يسكن

وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للأصل، وهو عدم الحركة، فلا يبنى عليها إلا لسبب، كالتقاء الساكنين في نحو: "أمس"، وكون الكلمة على حرف واحد كتاء "قمت" وكونها عرضة للابتداء بها كـ "لام الابتداء"، وكونها لها أصل في التمكن كـ "أول"، وكشبهها بالمعرب كـ "ضرب". "ويسمى" عدم الحركة "أيضا وقفا"، كما يسمى سكونا، والسكون خفيف، "ولخفته دخل في الكلم الثلاث" الحرف والفعل والاسم. ففي الحرف "نحو: "هل"، و" في الفعل نحو: "قم، و" في الاسم نحو: "كم"، بدأ بالحرف لتوغله، وثنى بالفعل لأنه الأغلب فيه.

"و" النوع "الثاني: الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون"، لحصوله بأدنى فتح الفم، بخلاف الضم والكسر، فإن الأول إنما يحصل بإعمال العضلتين معا الواصلتين إلى طرفي الشفة، والثاني إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل "فلهذا" القرب "دخل" الفتح "أيضا في الكلم الثلاث": في الحرف "نحو: سوف، و" في الفعل نحو: "قام، و" في الاسم نحو: "أين. والنوعان الآخران وهما الكسر والضم "ثقيلان، "ولثقلهما" لكونهما يحتاجان إلى إعمال إحدى العضلتين أو كليتهما، "وثقل الفعل" لدلالته على الحدث والزمان مطابقة، والفاعل التزاما "لم يدخل فيه"، لثلا يجمع بين ثقيلين، "ودخلا في الحرف والاسم" لخفتهما، بدلالتهما على شيء واحد،

(54/1)

فالكسر في الحرف "نحو: لام الجر" الداخلة على ظاهر غير مستغاث، "و" الكسر في الاسم نحو: "أمس" عند الحجازيين بشرطه الآتي، "و" الضم في الحرف والاسم "نحو: "منذ" في لغة من جر بها أو رفع، فإن الجارة" للاسم "حرف، والرافعة" له "اسم"، وسيأتي إيضاح ذلك في باب حروف الجر.

وإلى أنواع البناء الأربعة الإشارة بقوله في النظم:

-22

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ... كأين أمس حيث والسكان كم  
وأقوى الحركات الضم، ويليه الكسر، ثم الفتح. وسمي الأول ضمًا؛ لأنه ينشأ من ضم  
الشفيتين أولاً ثم رفعهما ثانياً، وسمي الثاني كسراً؛ لأنه ينشأ من انجرار اللحي الأسفل إلى  
أسفل انجراراً قوياً، وسمي الثالث فتحاً؛ لأنه يتولد من مجرد فتح الفم. وهذه الحركات  
تكون ظاهرة كما مر، ومقدرة كتقدير الضم في: "يا سيويه"، والفتح في نحو: "لا فتى إلا  
علي"، والكسر في نحو: "هؤلاء" حال الوقف.

(55/1)

"فصل":

"الإعراب" لغة: البيان، واصطلاحاً: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة  
عليها لفظاً، أو تقديرًا، على القول بأنه معنوي، وعلى القول بأنه لفظي، "أثر ظاهر" في  
اللفظ، "أو مقدر" فيه "يجلبه العامل" المقتضي له "في آخر الكلمة" التي هي اسم لم  
يشبه الحرف، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناء، ولم تباشره نون التوكيد، والمراد  
بالأثر الظاهر أو المقدر: نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها، والمراد  
بالظاهر: ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والمراد بالمقدر: ما ينوي  
من ذلك، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو: "الفتى"، وكما تنوى الواو في نحو:  
"مسلمي" رفعًا، وكما تنوى النون في نحو: {لَتُبْلَوْنَ} [آل عمران: 186] وكما ينوي  
حذف الحركة في نحو: "لم يقرأ"، إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به، والمراد  
بالعامل: ما به يحدث المعنى المحجوج للإعراب، والمراد بأخر الكلمة: ما كان آخرًا حقيقة  
كـ"دل: زيد"، أو مجازًا كـ"دال: يد"، والمراد بالكلمة هنا: الاسم والفعل المعربان.  
والإعراب جنس، "وأنواعه" الداخلة تحته "أربعة:

رفع ونصب "يشتركان" في اسم وفعل"، فالرفع "نحو: زيد يقوم"، فـ"زيد": مرفوع  
بالابتداء، و"يقوم": مرفوع بالتجرد، و"و" النصب نحو: "إن زيدًا لن يقوم"، فـ"زيدًا":  
منصوب بـ"إن"، و"يقوم" منصوب بـ"لن".

"وجر" مختص بمعنى "في اسم، نحو: مررت بـ"زيد"، فـ"زيد": اسم مجرور بالياء.  
"وجزم" مختص بمعنى "في فعل نحو: لم يقيم"، فـ"يقيم": فعل مجزوم بـ"لم"، وإلى هذه  
العلامات الأربع أشار بقوله:

(56/1)

-23

والرفع والنصب اجعلن إعرابا ... لاسم وفعل نحو لن أهابا

-24

والاسم قد خصص بالجر كما ... قد خصص الفعل بأن ينجزما  
"ولهذه الأنواع الأربعة" التي هي الرفع والنصب والجر والجزم "علامات"، جمع علامة،  
بمعنى علم، أو جمع علم، كاصطبلات جمع اصطبل، فالضمة علم ومسماه الرفع، وكذا  
الباقي، وبهذا يندفع ما يقال: إن في كلامه تناقضاً، وذلك أنه جعل الإعراب أولاً نفس  
الحركات، وما ناب عنها بقوله: "أثر" إلخ. وجعلها ثانياً علامات للإعراب بقوله: "و"  
لهذه الأنواع الأربعة علامات "أصول، وهي الضمة للرفع" نحو: جاء زيد، "والفتحة  
لنصب" نحو: رأيت زيدا، "والكسرة للخفض" نحو: مررت بزيد "وحذف الحركة للجزم"  
نحو: لم يقم، وذلك مستفاد من قوله في النظم:

-25

فارفع بضم وانصبن فتحاً وجر ... كسر كذكر الله عبده يسر

-26

واجزم بتسكين.....  
"وعلامات فروع" نائية "عن هذه العلامات" أصول وهي عشرة: ثلاثة تنوب عن  
الضمة، وهي: الواو والألف والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي: الكسرة والألف  
والياء وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة، وهما الفتحة والياء، وواحدة تنوب عن  
حذف الحركة، وهي حذف حرف العلة، أو حذف النون، وإليها أشار بقوله:

-26

..... وغير ما ذكر ... ينوب.....

"وهي"، أي: هذه العشرة، "واقعة في سبعة أبواب متفرقة"

"الباب الأول":

المشار إليه بقول الناظم:

-27

وارفع بواو وانصبن بالألف ... واجر بياء ما من الأسما أصف

-28

من ذاك ذو إن صحبة أبانا ... والفم حيث الميم منه بانا

-29

أب أخ حم كذاك وهن .....  
وهو "باب الأسماء الستة" المعتلة المضافة، "فإنها ترفع الواو" نيابة عن الضمة، "وتنصب  
بالألف" نيابة عن الفتحة، "وتخفض بالياء" نيابة عن الكسرة، "وهي: ذو، بمعنى  
صاحب" لا بمعنى الذي، "والفم إذا فارقت الميم" لا المتصل بها، "والأب، والأخ"  
بالتخفيف، "والحم" بغير همز، "والهن". قال ابن مالك في شرح

(57/1)

العمدة: "جعل أولها "ذو" لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروف، وجعل "فو" قرين  
"ذو" في الذكر، لتساويهما في لزوم الإضافة والإعراب بالحروف. إلا أن "ذو" لا تضاف  
لياء المتكلم، و"فو" تضاف إليها، فلهذا انحط عن درجة "ذو"، وآخر عنه، و"الأب  
والأخ والحم" مستوية في الإعراب بالحروف؛ إذا أضيفت لغير ياء المتكلم، ففقرن بينها في  
الذكر قبل "الهن"، وآخر "الهن" لأن إعرابه بالحروف قليل". ١. هـ. ملخصا.  
"ويشترط" لإعراب هذه الأسماء بالحروف "في غير "ذو"، أن تكون مضافة لا مفردة" عن  
الإضافة، "فإن أفردت" عنها، "أعربت بالحركات" الثلاث ظاهرة، فالرفع "نحو: {وَلَهُ  
أَخٌ} [النساء: 12] ، ف"أخ": مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله، و"  
النصب نحو: " {إِنَّ لَهُ أَبًا} [يوسف: 78] ، ف"أبا": اسم إن وخبرها الجار والمجرور  
المقدم على اسمها، والجر نحو: " {وَبَنَاتُ الْأَخِ} [النساء: 23] قد "الأخ": مجرور  
بإضافة بنات إليه. ثم استشعر اعتراضا بأن: "فا" جاء معربا بالحروف مع أنه مفرد،  
فأجاب بقوله: "فأما قوله؛ يعني العجاج: [من الرجز]

-22

"خالط من سلمى خياشيم وفا"

"فشاذ"؛ لأنه منصوب بالألف بالعطف على "خياشيم" المنصوب بـ"خالط" على  
المفعولية، مع أنه غير مضاف. وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على أنه حذف  
المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه "إضافة منوية" في المعطوف والمعطوف عليه، "أي:  
خياشيمها وفاها"، فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة. وقال ابن كيسان: إنما  
جاز ذلك؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين، فحذف؛ يعني التنوين؛ وبقي مفردا على  
حرفين، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف  
واحد. فعلى قول ابن مالك، لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة بل الملفوظة

والمنوية في ذلك سواء، "ويشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء" الدالة على التكلم، سواء في ذلك الظاهر، وضمير المتكلم مع غيره، وضمير المخاطب، وضمير الغائب وفروعها. "فإن كانت" الإضافة "الياء" المذكورة، "أعربت" هذه الأسماء "بالحركات المقدرة" في الأحوال الثلاث على الأصح، فالرفع "نحو: {وَأَخِي هَارُونُ} [القصاص: 34] ف"أخي":

22- الرجز للعجاج في ديوانه 2/ 225، ولسان العرب 12/ 459 "فمم"، 15/ 345 "نهي"، 456 "ذو"، وإصلاح المنطق ص 84، وخزانة الأدب 3/ 442، 444، والدرر 1/ 36، وشرح أبيات سيبويه 1/ 204، والمقاصد النحوية 1/ 152، والمقتضب 1/ 240، والممتع في التصريف ص 408، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 50، والمسائل العضديات ص 228-229.

(58/1)

مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع ظهورها اشتغال المحل بحركته المناسبة، و"هارون": بدل منه أو عطف بيان عليه، وجملة "هو أفصح مني لساناً": خبره.

ومما يحتمل الرفع والنصب: {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً} [ص: 23] ف"أخي": يحتمل أن يكون منصوباً على البدلية من هذا، ويحتمل أن يكون مرفوعاً على أنه خبر أول ل"إن"، وجملة: "له تسع وتسعون": خبر ثان.

ومما يحتمل الأوجه الثلاثة " {إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي} [المائدة: 25] ف"أخي": يحتمل أن يكون مرفوعاً، وأن يكون منصوباً، وأن يكون مجروراً، فرفعه من ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون عطفاً على الضمير المستتر في "أملك"، ذكره الزمخشري، واعترضه الموضح بأن "أملك" لا يرفع الظاهر، فلا يعطف على مرفوعه ظاهر، وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى.

الوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على "إن" واسمها:

الوجه الثالث: أن يكون مبتدأً حذف خبره، والتقدير: وأخي لا يملك إلا نفسه، فهو على هذا من عطف الجمل، وعلى الأولين من عطف المفردات.

ونصبه من وجهين أحدهما: أن يكون معطوفا على اسم "إن"، الثاني: أن يكون معطوفا على "نفس".

وجزء من وجه واحد؛ وهو أن يكون معطوفا على الياء المجرورة بإضافة "نفس" إليها. وهذا الوجه لا يميزه جمهور البصريين لعدم إعادة الجار، واستغنى عن اشتراط التكبير والإفراد المقابل للتنية والجمع تبعا لأصله حيث اقتصر على قوله:

-31

وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا ... لليا.....  
لكونه ذكرها كذلك، "وذو"؛ حالة إفرادها؛ "ملازمة للإضافة لغير الياء" من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات، "فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها"؛ لأنها حاصلة، والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل. "وإذا كانت "ذو" موصولة" بمعنى الذي وأخواته، "لزمها الواو" في الأحوال الثلاثة غالبا، والبناء على السكون. "وقد تعرب بالحروف"

(59/1)

---

الثلاثة رفعا ونصبا وجرا "كقوله"، وهو منظور بن سحيم الفقعسي: [من الطويل]

-23

فإما كرام موسرون رأيتهم ... "فحسي من ذي عندهم ما كفانيا"  
هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معربا<sup>1</sup>، ورواه غيره بالواو على البناء، وإذا ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب. وقيد ابن الضائع ذلك بحالة الجر؛ لأنه محل السماع، "وإذا لم تفارق الميم" القم" أعرب بالحركات الثلاث، سواء أفرد أو أضيف، ولا يختص بثبوت الميم في "القم" حالة الإضافة للضرورة نحو: [من الرجز]

-24

يصبح ظمآن وفي البحر فمه  
خلافا للفارسي<sup>2</sup>، ويرده قوله صلى الله عليه وسلم: "خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك"<sup>3</sup>.

---

23- البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي في الدرر 1/ 152، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1158، وشرح شواهد المغني 2/ 830، وشرح المفصل 3/ 148، والمقرب 1/ 59، والمقاصد النحوية 1/ 127، وللطائي "؟" في مغني اللبيب 2/ 410، وشرح

الأشموني 72 / 1، وشرح ابن عقيل 45 / 1، وشرح عمدة الحفاظ ص 122، وجمع  
الهوامع 84 / 1، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص 20، 60.  
1 نص على ذلك ابن الناظم في شرحه ص 60، وانظر الدرر اللوامع 1 / 152.  
24- الرجز لرؤية في ديوانه 159، والحيوان 3 / 265، وخزانة الأدب 4 / 451،  
454، 460، والدرر 1 / 37، وشرح شواهد المغني 1 / 467، والمقاصد النحوية 1 /  
139، ومحاضرات الأدباء 2 / 365، وبلا نسبة في جمهرة الأمثال 2 / 531، والدرة  
الفاخرة 1 / 296، وشرح الأشموني 1 / 31، ومجمع الأمثال 1 / 447 والمخصص 1 /  
136، والمسائل العضديات ص 228، وجمع الهوامع 1 / 40.  
2 في المسائل العضديات ص 228، وهي المسألة رقم 91 بعنوان: حروف فم واللغات  
فيها.  
3 أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب فضل الصوم، برقم 1795، وأخرجه مسلم  
في الصيام، باب حفظ اللسان للصائم، برقم 1151.

(60/1)

"فصل":

"والأفصح في: الهنّ" إذا استعمل مضافا "النقص، أي: حذف اللام" منه، وهي الواو،  
وإلى ذلك الإشارة بقوله:

-29

..... والنقص في هذا الأخير أحسن

"فيعرب بالحركات" الثلاث على العين وهي النون، فتقول: هذا هَنُك، ورأيت هَنُك،  
ونظرت إلى هَنُك، "ومنه"؛ أي: من النقص في الهنّ؛ "الحديث"، وهو قوله صلى الله  
عليه وسلم: "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بمن أبيه ولا تكنوا" 1 قال الموضح في  
شرح شواهد ابن الناظم: "تعزى"، بمثابة مفتوحة؛ فعين مهملة مفتوحة؛ فزاي مشددة،  
أي: من انتسب وانتسمى، وهو الذي يقول: "يا لفلان"، لتخرج الناس معه إلى القتال في  
الباطل، "فأعضوه": بهمزة مفتوحة؛ وعين مهملة مكسورة؛ وضاد مشددة معجمة، أي:  
قولاً له: اعضض على هَنِ أبيك، أي: على ذكر أبيك، أي: قولوا له ذلك استهزاء به  
ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده. أي: تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه؛ عساه أن  
ينفعك، فأما نحن فلا نجيبك. و"لا تكنوا": أي: لا تذكروا كناية الذكر، وهو الهنّ، بل

اذكروا له صريح اسم الذكر، وهو الأير، و"تكنوا": بفتح التاء؛ وسكون الكاف بعدها نون، والشاهد في قوله: "بهن أبيه" إذا استعمله منقوصا. ا. هـ.  
وإذا استعمل "الهن" غير مضاف كان بالإجماع منقوصا، تقول: هذا هن، ورأيت هنا، ومررت بهن، وهو "اسم يكنى به عن أسماء الأجناس، كرجل وفرس وغيرهما، وقيل: عما يستقبح التصريح بذكره، وقيل: عن الفرج خاصة". قاله الموضح في شرح القطر.

---

1 الحديث في مسند أحمد 5/ 156، والنهاية في غريب الحديث 3/ 333 "عزا"،  
252 "عضض"، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص 19.

(61/1)

---

"ويجوز النقص" بضعف، وهو حذف اللام والإعراب بالحركات "في الأب والأخ والحم"  
وهو المراد بقول الناظم:  
-30-

وفي أب وتاليه يندر ...  
فتقول: هذا أبك وأخك وحمك، ورأيت أبك وأخك وحمك، ومررت بأبك وأخك  
وحمك، "ومنه"، أي: من النقص، "قوله"، وهو رؤية، يمدح عدي بن حاتم الطائي: [من  
الرجز]  
-25-

بأبه اقتدى عدي في الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم  
ف"أبه" الأول: مجرور بالكسرة، و"أبه": الثاني منصوب بالفتحة. وهذا البيت مقتبس من  
المثل السائر: "من أشبه أباه فما ظلم" 1، واختلف في معنى نفي الظلم في المثل، فقيل:  
"فما ظلم" في وضع الشبه في موضعه، وقيل فما ظلم أبوه حين وضع زرعه حيث أدى  
إليه الشبه، وقيل: الصواب فما ظلمت، أي: أمه، حيث لم تزن، بدليل مجيء الولد على  
مشابهة أبيه. قاله اللحياني.

"و" من مطلق النقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات، "قول بعضهم" أي: العرب؛  
"في التثنية" أي: تثنية الأب والأخ المنقوصين: "أبان وأخان"، وقال الفراء: "أبان": جاء  
على لغة من قال: هذا أبك. قال الموضح في الحواشي: وكذا قياس "أخان". ا. هـ.  
فظهر أن المسموع "أبان" فقط، و"أخان" مقيس عليه. وإذا جاز "أخان" قياسا؛ فينبغي



أن يكون "حمان" كذلك، ولم أقف عليه. ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى أنه قال2: "يقال: هذا أبوك وأباك وأبك". فمن قال: "هذا أبوك وأباك". قال في التثنية: "أبوان"، ومن قال: "هذا أبك"، قال في التثنية: "أبان"، "و" الأب والأخ والحم "قصرهن أولى من نقصهن" وهو المراد بقول الناظم:

-30

..... وقصرها من نقصهن أشهر

---

25- الرجز لرؤية في ديوانه 182، والدرر 1/ 31، وشرح ابن الناظم ص20، والمقاصد النحوية 1/ 129، وكتاب الأمثال لابن سلام 145، 260، وجمهرة الأمثال 2/ 255، وفصل المقال 185، والفاخر 103، 227، والمستقصى 2/ 353، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 44، وتخليص الشواهد 57، وشرح الأشموني 1/ 29، وشرح ابن عقيل 1/ 50، وجمع الهوامع 1/ 39. 1 كتاب الأمثال لابن سلام 145، 260، وجمهرة الأمثال 2/ 255، وفصل المقال 185، والفاخر 103، 227، والمستقصى 2/ 353. 2 مجالس ثعلب ص400.

(62/1)

---

وعدل الموضح عن "ها" إلى "هن"؛ لأن الأكثر في "هن" أن يعود إلى جمع القلة، و"ها" بعكس ذلك، والمراد بـ"قصرهن" أن يلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة، فيعربن بحركات مقدرة عليها، "كقوله"؛ وهو أبو النجم فيما قال الجوهري، وقيل رؤية: [من الرجز]

-26

"إن أباه وأبا أباه" ... قد بلغا في المجد غايتها أنشده ابن جني وغيره. و"أبا" الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه؛ لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة، ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الألف، والشاهد في "أباه" الثالث، إذ هو نص في القصر؛ لأنه مضاف إليه، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف، وإلا لجر بالياء، "وقول بعضهم" وهو أبو حنش حين قال له خاله، وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون، وهم

قاتلون إخوته: هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها؟ وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال: ضر يا أبا حنش. فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: "مكره أخاك لا بطل"1. فصار هذا مثلاً يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه. وقيل: إن أول من قاله عمرو بن العاص، لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة على رضي الله عنهم، فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض عنه. وذكر "الأخ" للاستعطاف، فـ"أخاك": مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على الألف، و"بطل": معطوف بـ"لا" على مكره، و"مكره": اسم مفعول خبر مقدم، ولا يجوز أن يكون "مكره" مبتدأ، أو "أخاك" نائب عن الفاعل سد مسد الخبر؛ لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش والكوفيون كما سيأتي2.

---

26- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه 168، ولأبي النجم العجلي في ديوانه 227، ولهما معا في شرح ابن الناظم ص20، وشرح شواهد المغني 1/ 127، والمقاصد النحوية 1/ 133، 3/ 636، والدرر 1/ 32، ولرؤية أو لرجل من بني الحارث في الخزانة 7/ 455، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 46، وأسرار العربية 46، والإنصاف 18، وتخليص الشواهد ص58، والخزانة 4/ 105، 7/ 453، ورصف المباني 24، 236، وسر صناعة الإعراب 2/ 705 وشرح الأشموني 1/ 29، وشرح شذور الذهب 62، وشرح شواهد المغني 2/ 585، وشرح ابن عقيل 1/ 51، وشرح المفصل 1/ 53، ومغني اللبيب 1/ 38.

1 الشاهد من الأمثال؛ وهو في الدرر 1/ 32، وجمع الهوامع 1/ 39، ومجمع الأمثال 2/ 318، 1/ 153، والفاخر 62، وجمهرة الأمثال 2/ 242، والمستقصى 2/ 347، وكتاب الأمثال لابن سلام 271، والبيان والتبيين 1/ 162، 4/ 17. يضرب المثل لمن يحمل على من ليس من شأنه.

2 لأنهم لا يشترطون في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه. انظر الدرر 1/ 32.

(63/1)

---

"قولهم" بالجر، وهم العرب " للمرأة حماة" فإنه يستدعي أن يقولوا للرجل حمًا؛ لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث، فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من

الألف إليها، وظهر؛ لأنها حرف صحيح، والمذكر على أصله، فيقدر الإعراب فيه، ونظير ذلك: فتى وفتاة. وحاصل ما ذكره تبعا لأصله: أن الأسماء على ثلاثة أقسام: ما فيه لغة واحدة، وهو "ذو" بمعنى صاحب، و"الفم" بغير الميم. وما فيه لغتان، وهو "الهن"، فإنه فيه النقص والإتمام. وما فيه ثلاث لغات، وهو "الأب والأخ والحم"، فإنه فيهن الإتمام والنقص والقصر. "الباب الثاني" من أبواب النيابة "المثنى":

وهو في الأصل المعطوف، من ثنيت العود: إذا عطفته، وفي الاصطلاح: "ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين" ف"ما وضع": جنس، و"لاثنين": فصل أول مخرج لما وضع لأقل، كرجلان للماشي، أو أكثر كصنوان، و"أغنى عن المتعاطفين": فصل ثان مخرج لنحو: كلا وكلتا، واثنان واثنتان، وشفع وزوج، وزكًا بالتثنية: اسم للشئين، ودخل فيه نحو: القمران للشمس والقمر. قال الموضح في شرح اللمحة: "والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى، وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوز". ا. هـ. وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى، ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة "كالزيدان" المسلمان، و"المؤنث كذلك نحو: "الهندان" المسلمتان، وتثنية الجمع المكسر كالجملان، وتثنية اسم الجمع كالركبان، وتسمية اسم الجنس كالغنمان، وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء في أول أحواله؛ وهو الرفع، واقتراحها بـ"أل" المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذهاب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية، وجميع ذلك معرب على الأصح، "فإنه يرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها"، وإلى ذلك الإشارة بقوله:

-32-

بالألف ارفع المثنى.....

(64/1)

مع قوله:

-34-

وتخلف اليا في جميعها الألف ... جرا ونصبا بعد فتح قد ألف  
وقدم الجر على النصب؛ لأن الجر أصله؛ والنصب هنا محمول عليه، وذهب الزجاج إلى أن المثنى مبني.

ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط:

أحدها: الأفراد، فلا يثنى المثنى، ولا المجموع على حده، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

الثاني: الإعراب، فلا يثنى المبني، وأما نحو: ذان وتان والذان واللذان، فصيحغ موضوعة للمثنى، وليست مثناة حقيقة على الأصح، عند جمهور البصريين.

الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقا، ولا مزج على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة مع الإعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

الرابع: التنكير، فلا يثنى العلم باقيا على علميته، بل ينكر ثم يثنى.

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوان للأب والأم؛ فمن باب التغليب.

السادس: اتفاق المعنى، فلا يثنى المشترك، ولا حقيقة والحجاز، وأما قولهم: "القلم أحد اللسانين" فشاذا.

السابع: أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى "سواء" لأنهم استغنوا بتثنية "سي" عن تثنيته، فقالوا: "سيان"، ولم يقولوا: "سواءان". وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته، فلا يثنى "أجمع وجمعاء"، استغناء بـ"كلا وكلتا".

الثامن: أن يكون له ثان في الوجود. فلا يثنى الشمس ولا القمر، وأما قولهم: "القمران" للشمس والقمر فمن باب الحجاز.

فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة؛ يعرب بالألف رفعا، وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة. ومن العرب من يلزم الألف في الأحوال الثلاثة؛ ويعربه بحركات مقدرة على الألف، ومنهم من يلزمه الألف دائما، ويعربه بحركات ظاهرة على النون؛ إجراء للمثنى مجرى المفرد، قاله المرادي في شرح التسهيل.

(65/1)

---

"و" المثنى الحقيقي "حملوا عليه" في الإعراب بالحروف "أربعة ألفاظ" اقتصر عليها في النظم "اثنين واثنين" في لغة الحجازيين، و"ثنين" في لغة التميميين "مطلقا"، سواء أفردا أو ركبا مع العشرة، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمّر. ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية، فلا يقال: جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما؛ لأن ضمير التثنية نص في "الاثنين" فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله الموضح في شرح الملحّة. "وكلا وكلتا" بشرط أن يكونا "مضافين لمضمّر"، تقول: جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها،

ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كليهما، "فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف" في الأحوال الثلاثة، وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور، تقول: جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين، فعلى هذا ألف "كلا" كألف "عصا"، وألف "كلتا" كألف "حبلى" ووزن "كلا" فعل ك"معى"، وألفها قيل: عن واو، لقلبها تاء في "كلتا"، وقيل: عن ياء لقلبها ياء في التشبية عند سيبويه<sup>1</sup>؛ إذا سمي بها. ووزن "كلتا" فعلى ك"ذكرى" وألفها للتأنيث، والتاء بدل عن لام الكلمة، وهي إما واو وهو اختيار ابن جني، أو ياء وهو اختيار أبي علي، والتفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمرة هي اللغة المشهورة، وهي من إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع<sup>2</sup>. ووراء هذه التفرقة إطلاقان: أحدهما الإعراب بالحروف مطلقا، وهي لغة كنانة، والثاني: الإعراب بالحركات مطلقا، وهي لغة بلحارث، حكاها الفراء.

ويلتحق أيضا بالثنى ما سمي به منه، ك"زيدان" علما، فيرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء، ويجوز في هذا النوع أن يُجرى مجرى سلمان، فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وإذا دخل عليه "أل" جر بالكسرة كقوله: [من الطويل]

-27-

ألا يا ديار الحي بالسبعان .....  
وهو اسم موضع نقل من تشية سبع.

1 الكتاب 3/ 364.

2 انظر الإنصاف 2/ 450، المسألة رقم 62، والدرر 1/ 42-44.

-27- عجز البيت:

"أمل عليها بالبللى الملوان"

، وهو لابن مقبل في الاقتضاب ص 787.

(66/1)

"الباب الثالث": من أبواب النيابة "باب جمع المذكر السالم":

وهو الجمع الذي على هجاءين<sup>1</sup>، كالزیدون من الأسماء، "والمسلمون" من الصفات. وأتى بالمثل مع الجار مرفوعاً؛ لأنه أول أحواله، وهو معرب خلافاً للزجاج<sup>2</sup>، "فإنه يرفع

بالواو المضموم ما قبلها" لفظاً، نحو: جاء الزيدون، أو تقديرًا نحو: {وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ} [آل عمران: 139] "ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها" لفظاً، نحو: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، أو تقديرًا، نحو: رأيت المصطفين، {وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لِمَنِ الْمُصْطَفَيْنِ} [الأخيار: 47] ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

-35-

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ... سالم جمع عامر ومذنب  
وإنما فتح ما قبل ياء المثني وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين:  
أحدهما: أن المثني أكثر من الجمع، فخص بالفتحة؛ لأنها أخف من الكسرة؛ بخلاف  
الجمع.

والثاني: أن نون المثني كسرت على أصل النقاء الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسر  
ما قبل الياء؛ فراراً من ثقل الكسرتين؛ وبينهما ياء، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل  
الفرق بين المثني والجمع، ليعتدل اللفظ، فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة  
وكسرة. قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني.

"ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع" من اسم أو صفة "ثلاثة شروط:  
أحدها: الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع "هذا الجمع من الأسماء،" نحو: طلحة، و" لا  
من الصفات، نحو: "علامة" بتشديد اللام لثلاثا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير،  
ولو حذفت التاء التبس بالجرّد منها: وقيد التأنيث بالتاء احترازاً من التأنيث بالألف،  
كحبلى وحمراء علمين لرجلين، فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب  
الممدودة واوًا، فيقال الحبلون والحمراوون.  
الشرط "الثاني: أن يكون لمذكر" مناسبة بينهما، "فلا يجمع" هذا الجمع علم المؤنث،  
"نحو: زينب، و" لا صفة المؤنث، نحو: "حائض"، لثلاثا يلتبس جمع

---

1 أي: على حرفين؛ وهما: الواو رفعًا، والياء في غيره، وقد يقال: الهجاءان الواو والنون  
رفعًا؛ والياء والنون نصبًا وجرًا. "حاشية يس 1/ 69".

2 في حاشية يس 1/ 69: "قال الزرقاني: أي: فإنه عنده مبني، وبناءه على الواو في:  
جاء الزيدون، وعلى الياء في: رأيت الزيدين ومررت بالزيدين".

المذكر يجمع المؤنث، فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس، فلو كان نحو زيد علما لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم.

الشرط "الثالث: أن يكون لعقل" مناسبة بينهما؛ لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء، "فلا يجمع" هذا الجمع، "نحو: "واشق"، علما لكلب، و"سابق": "صفة الفرس"، لعدم العقل فلو كان "واشق": علما لرجل، و"سابق": "صفة له جمع هذا الجمع، وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة. "ثم يشترط" لانفراد كل منهما عن الآخر "أن يكون إما علما؛ لأن هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لأجلة، وأن يكون العلم "غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً، فلا يجمع" المركب الإسنادي، "نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ" علما اتفاقاً؛ لأن المحكي لا يغير، "و" لا المزجي نحو: "معديكرب" ونحو: سيوبه على الأصح فيهما، تشبيهاً بالمحكي في التركيب. وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: إن خُتِمَ بـ"ويه" جاز، وإلا فلا. وعلى الجواز في المختوم بـ"ويه"، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: سيويهون، ومنهم من يحذف "ويه" ويقول: سييون، وسكت عن المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضامين ويضاف للثاني، فيقول في غلام زيد علما: غلامو زيد؛ وغلامي زيد، وعن الكوفيين إجازة جمعها معاً، فيقال: غلامو الزيدين، وغلامي الزيدين؛ بكسر الدال فيهما، ودخل في قوله: "علما" ما كان علما على التوكيد نحو: "أجمع" فإنه يقال في جمعه: أجمعون.

"وإما صفة" يصح جمعها بالالف والتاء، وهي التي "تقبل التاء" المقصود بها معنى التأنيث، فلا يجمع هذا الجمع، نحو: علامة ونسابة؛ لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التأنيث، "أو" صفة لا تقبل التاء ولكنها "تدل على التفضيل"، فالصفة التي تقبل التاء المذكورة، "نحو: قائم؛ من الجرد، "ومذنب؛ من المزيد، تقول: قائمة ومذنب، "و" الصفة التي تدل على التفضيل، نحو: "أفضل"، فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع، كما تجمع بالالف والتاء فيقال: قائمون ومذنبون وأفضلون، كما يقال: قائمات ومذنبات وفضليات، "فلا يجمع" هذا الجمع، "نحو: جريح" بمعنى مجروح، "وصبور" بمعنى صابر، "وسكران وأحمر؛ لأنها لا تقبل التاء، ولا تدل على تفضيل؛ لأن جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وسكران مؤنثه سكرى، وأحمر مؤنثه حمراء، فلا يقال: جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون، كما لا يقال: جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات، فلو جعلت أعلاما جاز الجمعان.

"فصل":

"وحملوا على هذا الجمع" السالم للمذكر "أربعة أنواع" أعربت بالحروف، وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله:

-36

... وبه عشرونا ... وبابه ألحق والأهلونا

-37

أولو وعالمون عليونا ... وأرضون شذ والسنونا

-38

وبابه.....

فهذه كلها ترجع إلى أربعة أنواع:

"أحدها: أسماء جموع وهي: أولو" بمعنى أصحاب، اسم جمع "ذو" بمعنى صاحب، وقيل: جمع "ذو" على غير لفظه، "وعالمون": اسم جمع "عالم" بفتح اللام، وليس جمعا له لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم، والعالمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه. قاله ابن مالك، وتبعه الموضح هنا. وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع، ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع، فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم، وهو ظاهر كلام الجوهري، وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط، وهم الإنس والجن والملائكة. "وعشرون، وبابه" وهو سائر العقود "إلى التسعين" وكلها في التنزيل؛ قال الله تعالى: {إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ} [الأنفال: 65] ، {وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} [الأعراف: 142] {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا} [العنكبوت: 14] {فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا} [المجادلة: 4] {ذَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا} [الحاقة: 32] {فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} [النور: 4] {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً} [ص: 23] .

"و" النوع "الثاني جموع التكسير" تغير فيها بناء الواحد، وأعربت بالحروف "وهي بنون" جمع ابن، وقياس جمعه جمع السلامة ابنون، كما يقال في تثنيته ابنان، ولكن



خالف تصحيحه تثنيته لعلّة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة. "وأحرون" بكسر الهمزة، وحكى يونس فتحها<sup>1</sup>، وفتح الهاء المهملة وتشديد الراء جمع حرّة، بفتح الحاء: أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار، وأصلها أحرّة كما يفهم من قول الجوهري، كأنه جمع أحرّة، وعلى هذا يشكل المثالان؛ لأن "بنون" جمع باعتبار أصله وهو: "بنو"، و"أحرون" جمع باعتبار أصله وهو "أحرّة"، فصار من جمع السلامة بلا تكسير، ويجب بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسيا منسيا. "وأرضون" بفتح الراء: جمع أرض؛ بسكونها؛ وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام، كقوله: [من الطويل]

-28

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني ... سدوس خطيب فوق أعواد منبر  
إلا أنه سكن الراء للضرورة، "وسنون" بكسر السين جمع سنة بفتحها، اسم للعام، ولامها واو أو هاء، لقولهم: سنوات وسنّهات، "وبابه" الجاري على سننه، وضابطه مستفاد من قوله: "فإن هذا الجمع مطرد في كل" اسم "ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها التأنيث، ولم يكسر" تكسيرا يعرب بالحركات، "نحو: عضة وعضين" وأصل عضة: عضة؛ بالهاء، من العَضَ، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: "لا يعضه بعضكم بعضا" 2، وقيل أصله: عضو، من قولهم: عضيته تعضية؛ إذا فرقته، ومنه قول رؤبة: [من الرجز]

-29

وليس دين الله بالمعضي  
أي: المفرق. فعلى الأول لامها هاء. ويدل له تصغيرها على عضيهة، وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات، فكل من التصغير والجمع يردان الشيء إلى أصله، "وعزة وعزين"، فالعزة، بكسر العين المهملة وفتح الزاي، أصلها: "عزي"، فلامها ياء، وهو الفرقة من الناس، و"العزين": الفرق المختلفة؛ لأن كل فرقة تعتري إلى غير من تعتري إليه الأخرى، "وثبة وثبين"، والثبة، بضم الثاء المثناة وفتح الموحدة:

---

1 في الكتاب 3/ 600 "وزعم يونس أنهم يقولون أيضا: حرة وإحرون" بكسر الهمزة؛ وليس بفتحها.

28- تقدم تخريج البيت برقم "2".

2 النهاية 3/ 254، وهو من حديث البيعة، واستشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ص 61.

29- الرجز لرؤية في ديوانه ص 81، وشرح شذور الذهب ص 60، ومقاييس اللغة 4/

347، ولذي الرمة في شرح الأشموني 1/ 36، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان العرب 15/ 68 "عضا"، وكتاب العين 2/ 193.

(70/1)

الجماعة، وأصلها: ثَبُو، وقيل: ثَبِي، من ثَبِيت أي: جمعت، فلامها على الأول واو، وعلى الثاني ياء، وأما الثبة التي هي وسط الحوض، فليست مما نحن فيه على الصحيح؛ لأنها محذوفة العين لا اللام، من ثاب يثوب إذا رجع، وقيل: بل هي محذوفة اللام أيضا، من ثَبِيت، فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون؛ وتجمع على الثاني بهما. وحاصل ما ذكره من محذوف اللام، ثلاثة أنواع: مفتوح الفاء، نحو: سنة، ومكسورها، نحو: عِضة وعِزة، ومضمومها، نحو: ثبة، فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع، نحو: سنين، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع، نحو: عِضين وعِزّين، وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان: الضم والكسر، نحو: ثَبين بضم الثاء وكسرها. وهو الأكثر، ووقع جمع سنة وعِضة وعِزة في التنزيل "قال الله تعالى: {كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ} [المؤمنون: 112] ، ف"سنين": مجرور بإضافة عدد إليه وعلامة جره الياء، " {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ} [الحجر: 91] ف"عِضين": مفعول ثانٍ ل"جعلوا" وعلامة نصبه الياء، {فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ مُهْطِعِينَ، عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ} [المعارج: 36، 37] ف"عِزّين": صفة ل"مهطعين"، و"مهطعين": حال من "الذين كفروا"، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء، ولم يقع جمع ثبة في التنزيل إلا بالألف والياء نحو: {فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ} [النساء: 71] ، "ولا يجوز ذلك" الجمع المعرب بالحروف "في نحو: "تمرة" لعدم الحذف، ولا في نحو: عِدّة 1 ووزنة" غير علمين، "لأن المحذوف" منهما "الفاء" لا اللام، وأصلهما: وعد ووزن؛ بكسر أولهما وسكون ثانيهما، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما بعدها، ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء. وشذ "لِدُون" جمع "لِدّة"، وأصلها ولد، وهي المساوي في السن، فإن كان علمين لمذكر جمعا هذا الجمع، فيقال: عِدون وِزنون، "ولا" يجوز ذلك "في نحو: يد ودم" لعد التعويض من لاهما المحذوفة، وأصلهما: يَدَيّ ودَمَيّ؛ بسكون الدال والميم. وذهب الكوفيون إلى فتح الدال، واختاره ابن طاهر. وذهب المبرد إلى فتح الميم<sup>2</sup>، وضعفه الجاربردي. وحذفت لاهما على غير قياس، وجعل الإعراب على عينهما، "وشذ أبون وأخون" وهنون، فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض، وأصلها: أبو وأخو وهنو،

1 في ط: "نحو قاعدة" تصحيف واضح.

2 المقتضب 1/ 231، وانظر المسائل العضديات، المسألة رقم 111، ص 269-272.

(71/1)

فحذفت لاماتها كما مر، ولم يعوض منها شيء. "ولا" يجوز ذلك "في اسم وأخت وبنت؛ لأن العوض" فيهن عن لامهن المحذوفة "غير الهاء". أما "اسم" فأصله سمو عند البصريين<sup>1</sup>، فحذفت لامه، وعوض منها الهمزة في أوله، وأما "أخت وبنت"، فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو، حذفت لامهما، وعوض منها تاء التأنيث؛ لا هاء التأنيث والفرق أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة، وهاء التأنيث، يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة. وذهب يونس إلى أن تاء "أخت وبنت" ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح؛ ولأنها لا تبدل في الوقف هاء<sup>2</sup>، ونقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه، وادعى أن الصيغة كلها للتأنيث، وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل إلحاقا للثنائي بالثلاثي.

"وشذ بنون" جمع ابن؛ لأن المعوض فيه همزة الوصل، وأصله "بنو"؛ لأن مؤنثه بنت، ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو، قاله الجوهري. "ولا" يجوز ذلك "في نحو: شاة وشفة" وإن كانا محذوفين اللام، معوضا عنها هاء التأنيث؛ "لأنهما كسرا" تكسيرا يعرب بالحركات، وذلك أن "شاة" كسرت "على شياه، و"شفة" كسرت على "شفاه" بالهاء فيهما، وأصل "شاة": شوهة؛ بسكون الواو؛ كصفحة، فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها، فانقلبت ألفا فصار شاهة، فحذفت لامها وهي الهاء، وعوض منها هاء التأنيث، وأصل "شياه": شواه، قبلت الواو ياء لانكسار ما قبلها. وأصل "شفة": شفهة، حذفت لامها وهي الهاء أيضا، وعوض منها هاء التأنيث، والدليل على أن لامهما هاء؛ تصغيرهما على شويهة وشفية، وتكسيهما على شياه وشفاه، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها. وزعم قوم أن لام "شفة" واو، لقولهم في الجمع: شفوات، قال الجوهري: ولا دليل على صحته، إنما لم يجمع بالحروف؛ لأن العرب استغنت بتكسيهما عن تصحيحهما. وشذ "ظبون" جمع "ظبة"، فإنهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة، والهاء عوض منها، والظبة؛ بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة:

طرف السيف والسهم، وأصلها: ظبو، لقولهم: ظبوتَه إذا أصبته بالظبة.  
"و" النوع "الثالث" مما حمل على هذا الجمع: "جموع تصحيح لم تستوف الشروط"  
المتقدمة في الاسم والصفة، "كأهلون" جمع أهل، وهم العشيرة، "ووابلون"

- 
- 1 الإنصاف 1/ 6، المسألة رقم 1: "الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم".  
2 في الكتاب 3/ 361: "وأما يونس فيقول: أختي؛ وليس بقياس".

(72/1)

---

جمع وابل، وهو المطر الغزير، "لأن أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين؛ ولأن وابلا لغير عاقل". وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته، ووقع جمع "أهل" في التنزيل دون "وابل"، قال الله تعالى: {شَعَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا} [الفتح: 11] {مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ} [المائدة: 89] {إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا} [الفتح: 12].  
"و" النوع "الرابع: ما سمي به من هذا الجمع" المستوفي للشروط، "و" من "ما ألحق به".  
فالثاني "كعليون" فإنه ملحق بهذا الجمع، ومسمى به أعلى الجنة<sup>1</sup>، قال الله تعالى: {إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَرِ لَفِي عِلِّيِّينَ، وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ} [المطففين: 18، 19] وهو في الأصل جمع "عِلِّيٍّ" بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء، ووزنه فاعيل، من العلو. ونقل الغزنوي عن يونس أن واحد عليين: عِلِّيٌّ وَعِلِّيَّةٌ، وهي الغرفة.  
"و" الأول نحو: "زيدون، مسمى به" شخص، فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما، وإن كانا مفردين حينئذ. "ويجوز في هذا النوع" المسمى به، "أن يجرى" في الإعراب "مجرى غسيلين"، وهو ما يسيل من جلود أهل النار، "في لزوم الياء" في الأحوال الثلاثة، "والإعراب بالحركات" الثلاثة ظاهرة على النون، حال كونها "منونة" إن لم يكن أعجميا، فتقول: هذا زيدين وعليين، ورأيت زيدا وعليينا، ومررت بزيدين وعليين، فإن كانا أعجميا امتنع التنوين، وأعرب إعراب ما لا ينصرف، فتقول: هذه قنسرين، وسكنت قنسرين، ومررت بقنسرين، وإطلاقه تبعا للناظم في قوله:

-38

..... ومثل حين قد يرد ... ذا

..... الباب

محمول على المنصرف بقرينة التشبيه، وعدل عن التشبيه بـ"حين" إلى التشبيه بـ"غسيلين"،

لأنه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين، الياء والنون. "ودون هذا" المجرى من لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة "أن يجرى مجرى" هارون، في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة، كحمدون،

---

1 كذا قال ابن عقيل في شرحه 1/ 63، وذكر الصبان في حاشيته على الأشموني 1/ 83، نقلا عن الكشاف للزمخشري أنه اسم لديوان الخبر الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين.

(73/1)

---

قالوا: هذا يسمون بضم النون من غير تنوين، أو يجرى مجرى "عربون" بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة "في لزوم الواو، والإعراب بالحركات" الثلاث "على النون" حال كونها "منونة"، فتقول: هذا زيدون، ورأيت زيدونا، ومررت بزيدون، "كقوله": [من الخفيف]

-30-

طال ليلى وبِت كالمجنون ... " واعتزني الهموم بالماطرون"

بكسر النون، وعدم التنوين لوجود "أل"، ويحتمل أن يكون من باب "هارون"، وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح: إنه لأبي ذهل الخزاعي<sup>1</sup>، ردا على الجوهري حيث زعم أن لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري<sup>2</sup>. و"الماطرون"؛ بالميم والطاء المهملة: موضع بناحية الشام، قاله صاحب القاموس<sup>3</sup>، وهو جمع ماطر مسمى به.

"ودون هذه" اللغة "أن تلزمه الواو وفتح النون" مطلقا، ذكره السيرافي وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب، ونظير هذه من يلزم المثني بالألف مطلقا وكسر النون، ويقدر الإعراب، كقوله، وهو يزيد بن معاوية في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عن الماطرون: [من المديد]

-31-

"ولها بالماطرون إذا ... أكل النمل الذي جمعا"

الرواية بفتح النون في الماطرون، وتقدم أنه اسم موضع، وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في أوله وكسر النون في آخره، فغير أوله بالنون بدل الميم، وآخره بالكسر بدل الفتح، قاله الموضح في الحواشي، والهاء من "لها" تعود على

---

30- البيت لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص68، والأغاني 7/ 122، وخزانة الأدب 7/ 314، 315، ولسان العرب 4/ 242 "خصر"، 13/ 224 "سنن"، ومعجم ما استعجم ص409، والمقاصد النحوية 1/ 141، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص59، والأغاني 15/ 109، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 53، وجواهر الأدب ص158، والخصائص 3/ 216، والممتع في التصريف 1/ 157.

1 كذا في جميع النسخ، والصواب: "لأبي دهب الجمحي".

2 ديوانه ص59.

3 القاموس 2/ 135 "مطر"، وفي معجم البلدان 5/ 43: "المطرون: موضع بالشام قرب دمشق".

31- البيت ليزيد بن معاوية في ديوانه ص22، والمقاصد النحوية 1/ 48، ومعجم البلدان 5/ 43 "المطرون"، وله أو للأحوص في خزانة الأدب 7/ 309، 310، 311، 312، والكامل ص498، وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص221، ولأبي دهب الجمحي في ديوانه ص85، والحيوان 4/ 10، والمستقصى 1/ 51، وللأخطل في لسان العرب 13/ 409 "مطرن"، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 2/ 626، ولسان العرب 5/ 180 "مطر"، والممتع في التصريف 1/ 158.

(74/1)

---

النصرانية، والجار والمجرور في موضع الخبر، لقوله: "خَرْفَة" في البيت بعده1، و"الباء" للظرفية، والمعنى: لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذي جمعه، وأراد به أيام الشتاء، فإن النمل يحزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء. والخرفة؛ بكسر الخاء المعجمة: ما يخترق من النمر؛ أي: يجتني.

"وبعضهم" أي: العرب "يجري بنين وباب سنين" وإن لم يكن علما "مجرى غسيلين" في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا، على لغة بني عامر، وغير منونة على لغة بني تميم، حكاه عنهم الفراء، ولا تسقط النون للإضافة "قال" أحد أولاد علي بن طالب رضي الله عنه: [من الوافر]

-32

"وكان لنا أبو حسن علي ... أبا برا ونحن له بنين"

الرواية "بنين" بالياء، والإعراب على النون، "قال" الصمة بن عبد الله بن الطفيل: [من الطويل]

33-

"دعائي من نجد فإن سنيته" ... لعن بنا شيبا وشييننا مردا

الرواية "سنيته" بإثبات النون، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء، وإلا لقال: فإن سنيته؛ بحذف النون للإضافة، وهذه لغة بني عامر، فإنهم يعربون الممثل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخف عليهم؛ ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجودا لكان الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك يكون ما قام مقامه. وقوله: "دعائي": أمر، ومعناه: اتركاني من نجد، وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم، و"شيبا"؛ بكسر الشين: جمع أشيب، وهو حال من المجرور بالياء، و"مردا": حال من مفعول شييننا، "وبعضهم": أي: النحاة؛

#### 1 تمام البيت:

"خرفة حتى إذا ارتبعت ... سكنت من جلق بيعا".

- 32- البيت لأحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المقاصد النحوية 1/ 156، ولسعيد بن قيس الهمداني في خزانة الأدب 8/ 75، 76، 78، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 55، وخزانة الأدب 8/ 60.
- 33- البيت للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه ص 60، وتخليص الشواهد ص 71، وخزانة الأدب 8/ 58، 59، 61، 62، 76، وشرح شواهد الإيضاح ص 597، وشرح المفصل 5/ 11، 12، والمقاصد النحوية 1/ 169، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 57، والاقتضاب ص 69، 645، وجواهر الأدب ص 157، وشرح ابن الناظم ص 27، وشرح الأشموني 1/ 37، وشرح ابن عقيل 1/ 65، ولسان العرب 3/ 13 "نجد"، 13/ 501 "سنه"، ومجالس ثعلب ص 177، 320، وعمدة الحفاظ 2/ 228 "سنن"، ومعاني القرآن للفراء 2/ 92، والمسائل العضديات 125.

(75/1)

"يطرد هذه اللغة"، وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة "في جمع المذكر السالم، و" في "كل ما حمل عليه"؛ لأن باب الياء أوسع من باب الواو، وهذا أعم من قول

الناظم وهو يعني باب سنين:

-38

..... عند قوم يطرد

"ويخرج عليها قوله": [من الخفيف]

-34

رب حي عرندس ذي طلال ... "لا يزالون ضارين القباب"  
الرواية: "ضارين" بإثبات النون مع الإضافة إلى "القباب"، فدل على أن "ضارين"  
معرب بالفتحة على النون كمساكين؛ لا بالياء، وإلا لحذفت النون للإضافة، وقيل:  
"ضاري"، ورد بأنه يحتمل أن يكون الأصل: ضارين ضاري القباب، فحذف البديل  
الذي هو "ضاري" لدلالة المبدل منه وهو ضارين عليه، قاله في المغني<sup>1</sup>. ويحتمل أن  
يكون الأصل: ضارين نفس القباب، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله،  
ويحتمل أن يكون "القباب" منصوبا بـ "ضارين"، والأصل: القباي؛ بياء النسب في  
الجمع، ثم حذف إحدى الياءين، وأسكن الياء الباقية، و"عرندس"؛ بفتح العين والراء  
المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة: الشديد القوي،  
و"الطلال"؛ بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام، الحالة الحسنة والهيئة الجميلة،  
و"القباب"؛ بكسر القاف: جمع قبة، وهي التي تتخذ من الأديم والخشب واللبد  
ونحوها، وقد تطلق على ما يتخذ من البناء، و"قوله" وهو سحيم: [من الوافر]  
-35

وماذا تبتغي الشعراء مني ... "وقد جاوزت حد الأربعين"

34- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 59، وتخليص الشواهد ص 75، وخزانة  
الأدب 8/ 61، والدرر 1/ 53، وشرح الأشموني 1/ 37، ومغني اللبيب ص 643،  
والمقاصد النحوية 1/ 176، وجمع الهوامع 1/ 47.  
1 مغني اللبيب ص 643، وانظر الدرر 1/ 53.

35- البيت لسحيم بن وثيل في الأصمعيات ص 19، وإصلاح المنطق ص 156،  
وتخليص الشواهد ص 74، وتذكرة النحاة ص 480، وخزانة الأدب 8/ 61، 62،  
65، 67، 68، وحماسة البحتري ص 13، والدرر 1/ 56، وسر صناعة الإعراب 2/  
627، وشرح ابن عقيل 1/ 68، وشرح المفصل 5/ 11، ولسان العرب 3/ 513  
"نجد"، 8/ 99 "ربع"، 14/ 255 "دري"، والمقاصد النحوية 1/ 191، وبلا نسبة في  
الأشباه والنظائر 7/ 248 وأوضح المسالك 1/ 61، وجواهر الأدب ص 155، وشرح



ابن الناظم ص28، وشرح الأشموني 1/ 38، 39 والمقتضب 3/ 332، وجمع الهوامع 1/ 49.

(76/1)

الرواية بكسر النون، على أنها كسرة إعراب، وبه قال الأخفش الأصغر علي بن سليمان، ولم يفرق بين العقود وغيرها، وجعله بمنزلة الجمع المكسر، وجعل إعرابه في آخره، كما يفعل في فتيان، وقال الأعلام يوسف الشنتمري: هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه؛ لأنه لفظ مخترع للعقود، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه، ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة، كما سيأتي، وبذلك صرح ابن جني<sup>1</sup>.

1 سر صناعة الإعراب 2/ 627.

(77/1)

"فصل":

في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليها في النظم بقوله:

39-

ونون مجموع وما به التحق ... فافتح وقل من بكسره نطق

40-

ونون ما ثني والملحق به ... بعكس ذاك استعملوه فانتبه  
ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال: "نون المثنى وما حمل عليه  
مكسورة" بعد الألف والياء، على أصل التقاء الساكنين، وضمها بعد الألف لغة كقوله:  
[من الرجز]

36-

يا أبنا أرقني القَدَان ... فالنوم لا تألفه العينان  
بضم النون، والقَدَان، بكسر القاف وإعجام الدال المشددة: جمع قَذذ، وهو البرغوث.  
"وفتحتها بعد الياء لغة" لبني أسد حكاها الفراء<sup>1</sup>، "كقوله" وهو حميد بن ثور، وقيل:

أبو خالد؛ يصف قطاة: [من الطويل]

-37-

"على أحوذيين استقلت عشية" ... فما هي إلا لحة وتغيب  
الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذي، بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح  
الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف: وهو الخفيف في المشي لحذقه.  
وفي ديوان الأدب: الأحوذي الراعي المتشمر للرعاية الضابط لما ولي، وأراد بالأحوذيين  
هنا: جناحي قطاة يصفهما بالخفة. وفاعل "استقلت": ضمير القطاة، و"عشية": نصب  
على الظرفية الزمانية، والمعنى: أن القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين؛ فما  
يشاهدها الرائي إلا لحة وتغيب عنه. "وقيل: لا يختص" فتح النون "بالياء"، بل يكون

---

36- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص186، وخزانة الأدب 1/ 92، وذكر محقق تاج  
العروس 9/ 456 "قذذ" أن "الرجز في المؤلف والمختلف ص176 منسوب لرؤية بن  
العجاج بن شدقم، وهو غير رؤية بن العجاج التميمي المشهور"، والرجز بلا نسبة في  
الدرر 1/ 57، وشرح الأشموني 1/ 39، وجمع الهوامع 1/ 49، وتاج العروس 9/  
456 "قذذ".

1 الدرر 1/ 54.

37- البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص55، وخزانة الأدب 7/ 458، والدرر 1/  
54، وشرح المفصل 4/ 141، والمقاصد النحوية 1/ 177، وبلا نسبة في أوضح  
المسالك 1/ 63، وتخليص الشواهد 1/ 79، وجواهر الأدب ص154، وسر صناعة  
الإعراب 2/ 488، وشرح الأشموني 1/ 39، وشرح ابن عقيل ص1/ 69، ولسان  
العرب 3/ 486 "هوذ"، والمقرب 3/ 136، وجمع الهوامع 1/ 49.

(78/1)

---

بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثني الألف في كل حال، قاله ابن عصفور1،

"كقوله": [من الرجز]

-38-

"أعرف منها الجيد والعينانا" ... ومنخرين أشبهها طيبانا  
أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في "العينانا" تثنية عين، وأما "طيبانا"؛

بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف: فهو اسم رجل بعينه، لا  
 تنبيه ظي، خلافا للهروي، "وقيل" هذا "البيت مصنوع" لا دليل فيه، وقال أبو زيد:  
 هو لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة. وظاهر كلام الموضح أن الفتح  
 يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع، وفي اثنين واثنين فإنهما محمولان على المثني، ولم  
 أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه، ولا شاهد علي أستند إليه. "ونون الجمع"  
 السالم للمذكر وما حمل عليه، مفتوحة بعد الواو والياء للخفة؛ لأن الجمع أثقل من  
 المثني، "وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله" وهو جرير، لا سحيم؛ خلافا  
 للجوهري: [من الوافر]

-39-

عرفنا جعفرًا وبني أبيه ... "وأنكرنا زعانف آخرين"  
 الرواية بكسر النون من "آخرين"، وهو جمع آخر؛ بفتح الخاء، بمعنى مغاير، وجعفر وبنو  
 أبيه: أولاد ثعلبة بن يربوع، والزعانف؛ بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء:  
 جمع زعنفة؛ بكسر الزاي والنون: وهو القصير، وأراد به الأدياء الذين ليس أصلهم  
 واحدا، "وقوله" وهو سحيم: [من الوافر]

-40-

وماذا تبتغي الشعراء مني ... "وقد جاوزت حد الأربعين"

# 1 المقرب 3/ 163.

38- الرجز لرجل من بني ضبة أو لرؤبة في الدرر 1/ 55، والمقاصد النحوية 1/  
 184، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص 187، ولرجل في نوادر أبي زيد ص 15، وبلا نسبة  
 في أوضح المسالك 1/ 65، وتخليص الشواهد ص 80، وخزانة الأدب 4/ 453،  
 456، 457، ورصف المباني ص 24، وسر صناعة الإعراب ص 489، 705، وشرح  
 الأشموني 1/ 39، وشرح ابن عقيل 1/ 71، وشرح المفصل 3/ 129، 4/ 64، 67،  
 143، وجمع الهوامع 1/ 49.

2 نوادر أبي زيد ص 15.

39- البيت لجرير في ديوانه ص 429، والاشتقاق ص 538، وتخليص الشواهد  
 ص 72، وتذكرة النحاة ص 480، والدرر 1/ 56، والمقاصد النحوية 1/ 187، وبلا  
 نسبة في أوضح المسالك 1/ 67، وشرح الأشموني 1/ 39 وشرح ابن عقيل 1/ 67،  
 وجمع المهم 1/ 49.

40- تقدم تخريج الشاهد برقم 35.

بكسر النون، وتقدم ما فيه، واختلف رأي ابن مالك، فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة، وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة، وتابعه الموضح هنا؛ فاستشهد أولاً على الإعراب بالكسرة؛ وثانياً على كسر النون في الشعر، ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس.

"الباب الرابع": من أبواب النيابة "الجمع بألف وتاء مزيدتين".

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط "كهندات" ودَعْدَات، أو التاء والمعنى جميعاً كفاطمات "ومسلما"، أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمرات، أو بالألف المقصورة كحلبيات، أو الممدودة كصحراوات، أو يكون مسماه مذكراً كاصطبلات، ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمت، أو تغيرت كسجدة وسجدات، وحلبى وحلبيات، وصحراء وصحراوات، فالأول حرك وسطه، والثاني قلبت ألفه ياء، والثالث قلبت همزته واوا، ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال: "الجمع بألف وتاء مزيدتين" ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر؛ وما سلم فيه المفرد وما تغير، "فإن" في جميع ذلك "نصبه" بالكسرة نيابة عن الفتحة، حملاً للنصب على الجر، كما في جمع المذكر السالم، إجراء للفرع على وتيرة الأصل، وإنما تخلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب "نحو: {خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ} " [العنكبوت: 44] ف"السماوات": منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور، ومفعول

مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاحب، وصوبه الموضح في المغني ووضحه بأن قال: "المفعول به: ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق: ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتاً؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً". ١. هـ. وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر، فقال في أسرار البلاغة: "إذا قلنا خلق الله العالم، فالعالم ليس مفعولاً به، بل هو مفعول مطلق؛ لأن المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجد الفاعل شيئاً آخر، كقولك ضربت زيداً فإن زيداً كان موجوداً، وأنت فعلت به الضرب، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً، فحصل بك والعالم لم يكن موجوداً، بل كان

عدما محضاً، والله أوجده وخلصه من العدم، فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر، ولم يكن مفعولاً به. ١. هـ.

واحتج الجمهور والذهابون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور:  
أولها: أنا قد نعلم العالم، وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل، والمعلوم مغاير للمجهول، فإذا كان الله خالقاً للعالم غير ذات العالم.  
وثانيها: أنا نصف الله بالخالقية، فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم، كما أنه موصوف بالخالية العالم.  
وثالثها: أنا نقول العالم ممكن، فلا يوجد إلا؛ لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس للعالم لكان قولنا: العالم وجد؛ لأن الله أوجده، جارياً مجرى قولنا: العالم وجد؛ لأنه وجد، فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه، ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه، وذلك نفي نصب للصانع، قاله الفخر الرازي في شرح المفصل.  
ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدين بالكسرة مطلقاً وهو الغالب، "وربما نصب بالفتحة" على لغة كما قال أحمد بن يحيى، "إن كان محذوف اللام" ولم ترد إليه في الجمع، "كسمعت لغاتهم" بفتح التاء، حكاه الكسائي، ورأيت بناتك، بفتح التاء كما حكاه ابن سيده، وكقوله: [من الطويل]

-41

فلما جلاها بالأيام تحيرت ... ثباتا عليها ذلها واكتئابها  
والأيام: الدخان، وثباتا، بضم التاء: الجماعات المتفرقة، منصوبة على الحالية بالفتحة، والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى: {فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ} [النساء: 71] والضمائر المؤنثة للنحل، بالحاء المهملة، والمراد بيان حالها حين يؤخذ عسلها، وإنما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيهاً لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء أو جيرا لما فاتته من حذف لامه، كما أعرب نحو سنين بالحروف جيرا لما فاتته من حذف لامه، وليس الوارد من ذلك مفرداً مردود اللام، خلافاً لأبي علي في زعمه أن نحو: "سمعت لغاتهم" بالفتح مفرد ردت لامه، وأصله: لغة أو لغوة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلب ألفاً، فصار لغات، ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض، فإن ردت اللام في الجمع كسنوات أو

أشعار الهذليين 1/ 53، وشرح الجواليقي 311، وجمهرة اللغة 248، 1334، وشرح  
المفصل 5/ 8، ولسان العرب 12/ 41، "أيم"، 14/ 149 "رجلا"، والمختسب 1/  
118، والمنصف 3/ 63، وبلا نسبة في الخصائص 3/ 304، ورصف المباني 165،  
وشرح المفصل 5/ 4، والمنصف 1/ 262.

(81/1)

سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا، نحو: اعتكفت سنوات أو سنهات، بكسر  
التاء، هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين، "فإن كانت التاء أصلية" والألف زائدة  
"كأبيات" جمع بيت، "وأموات" جمع ميت، "أو" كانت "الألف أصلية" والتاء زائدة  
"كقضاة" جمع قاض، "وغزاة" جمع غاز، وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة، تحركت الياء  
والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل،  
والتاء زائدة للتأنيث، "فالنصب بالفتحة" على الأصل نحو: وليت قضاة وجهزت غزاة،  
والمطرود من الجمع بالألف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا، أو صفة له مقرونة  
بالتاء، أو دالة على التفصيل نحو فضليات، أو علما لمذكر مقرونا بالتاء، أو صفة لمذكر  
غير عاقل كجبال راسيات، أو مصغرة كدريهمات، "وحمل على هذا الجمع شيئان":  
أحدهما: "أولات" وهو اسم جمع بمعنى ذوات؛ لا واحد له من لفظه، وواحده في المعنى  
ذات، بمعنى صاحبة، وأصله ألى؛ بضم الهمزة وفتح اللام؛ قلبت الياء ألفا ثم حذفت  
لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين، ووزنه فعات: "نحو {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٍ}  
[الطلاق: 6] فأولات خبر "كان" وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة، وهو  
النون المدغمة في نونها، وأصل "كُنَّ" كون بضم الواو بعد النقل إلى باب "فعل" بضم  
العين، فاستثقلت الضمة على الواو، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما  
قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين.  
"و" الثاني: "ما سمي به من ذلك" الجمع ومما ألحق به "نحو: رأيت عرفات" وهو علم  
لموضع الوقوف، واستدل سيبويه على علميته بقولهم<sup>1</sup>: "هذه عرفات مباركا فيها"،  
بنصب "مباركا" على الحال، ولو كان نكرة لجري عليه صفة، وبأنه لو كان نكرة لدخل  
عليه الألف واللام<sup>2</sup>، وهي لا تدخل عليه، "وسكنت أذرعات" بكسر الراء، قاله في  
الصحاح. وزاد في القاموس: "وقد تفتح" وفيه وفي تهذيب الأسماء واللغات: "النسبة  
إليها أذرعي" بالفتح، وهي جمع أذرعة، وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره، قاله أبو

الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان. "و" أذرعات "هي قرية من قرى الشام"، وقال الجوهري: "موضع بالشام"، ولا منافاة بينهما. واختلف العرب في كيفية

---

1 الكتاب 3 / 233.

2 في الكتاب 3 / 233: "ويدلك أيضا على معرفتها، أنك لا تدخل فيها ألفا ولا لا ما".

(82/1)

---

إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق:

"فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية" ولم يحذف تنوينه؛ لأنه في الأصل للمقابلة، فاستصحب بعد التسمية.

"وبعضهم" يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع، "ويترك تنوين ذلك" مراعاة للعلمية والتأنيث.

"وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف"، فيترك تنوينه ويجزه بالفتحة مراعاة للتسمية.

فالأول راعى الجمعية فقط، والآخر راعى التسمية فقط، والمتوسط توسط بين الأمرين، فراعى الجمعية، فجعل نصبه بالكسرة، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه.

وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين، فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة، ومن الأخير حذف التنوين، فتحصل في المسألة ثلاثة أوجه. "وروا بالوجه الثلاثة قوله"

وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته: [من الطويل]

-42

"تنورتها من أذرعات وأهلها ... بيثرب أدنى دارها نظر عالي"

الرواية بجر "أذرعات"، بالكسرة من التنوين وتركه، وبالفتحة بلا تنوين، ومعنى "تنورتها": نظرت إلى نارها بقلبي من أذرعات وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، سميت باسم الذي نزلها من العماليق، وهو يثرب بن عبيد، وفي السنة: منع إطلاق هذا الاسم عليها؛ لأنه من مادة التشريب، وأما قوله تعالى: {يَا أَهْلَ يَثْرِبَ} [الأحزاب: 13] فحكاية عمن قاله من المنافقين، وإلى هذا الباب الإشارة بقول الناظم:

-41

وما بتاء وألف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معا

-42

كذا أولات والذي اسما قد جعل ... كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

---

42- البيت لامرئ القيس في ديوانه 31، والاقتضاب ص 86، وخزانة الأدب 1/ 156، والدرر 1/ 13، ورصف المباني ص 345، وسر صناعة الإعراب ص 497، وشرح أبيات سيويه 2/ 219، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1359، وشرح المفصل 1/ 47، والكتاب 3/ 233 وعمدة الحفاظ 4/ 231 "نور" والمقاصد النحوية 1/ 196، والمقتضب 3/ 33، 4/ 38، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 69، وشرح ابن عقيل ص 1/ 76، وشرح المفصل 9/ 34.

(83/1)

---

"الباب الخامس": من أبواب النيباء "ما لا ينصرف"

أي: ما لا يدخله تنوين الصرف، "وهو ما فيه علتان" فرعيتان "من" علل "تسع" جمعها ابن النحاس في قوله: [من البسيط]

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ... ركب وزد عجمه فالوصف قد كملا 1  
وسياقي شرح ذلك في باب معقود له، والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم علتان منها "كأحسن" فإن فيه الصفة ووزن الفعل، "أو واحدة منها تقوم مقامهما" في منع الصرف "كمساجد وصحراء" فإن صيغة تنتهي الجموع بمنزلة جمعين، والتأنيث بالألف بمنزلة تاء التأنيث، فكل من صيغة تنتهي الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين، "فإن جره بالفتحة" نيابة عن الكسرة "نحو: {فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا} [النساء: 86] ، ونحو: اعتكفت في مساجد "إلا إن أضيف" لفظا "نحو: {فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ} [التين: 4] ، وفي مساجد عائشة، "أو" تقديرا نحو: "ابدأ بذل من أول"، في رواية من جر بالكسرة بلا تنوين، على نية لفظ المضاف إليه، و"دخلته" أل "معرفة" كانت "نحو: {وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ} [البقرة: 187] ، "أو موصولة" نحو قوله: [من الطويل]

-43

وهن الشافيات الحوائم .....

بخفض "الحوائم" بالكسرة، لدخول "أل" الموصولة عليه، وهي جمع حائمة، وأما الداخلة



على الصفة المشبهة {كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمَّ} [هود: 24] واليقظان، فإنها حرف تعريف على الأصح، كما في المعني وغيره، لا موصولة أو زائدة كقوله: [من الطويل]

-44

رأيت الوليد بن يزيد مباركا ... شديدا بأعباء الخلافة كاهله

---

1 البيت في شرح شذور الذهب 450، وشرح قصر الندى 238، وسيأتي في المجلد الثاني ص 316.

43- تمام البيت:

"أبأنا بها قتلى وما في دمائهم ... شفاء وهن الشافيات الحمائم".  
وهو للفرزدق في ديوانه 2/ 310، وخزانة الأدب 7/ 373، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 92، وشرح الأشموني 2/ 308.  
44- البيت لابن ميادة في ديوانه 192، وخزانة الأدب 2/ 226، والدرر 1/ 17، وسر صناعة الإعراب 2/ 451، وشرح شواهد الشافية ص 12، وشرح شواهد المعني 1/ 164، ولسان العرب 3/ 200 "زيد"، والمقاصد النحوية 1/ 218، 509، ولجريد في لسان العرب 8/ 393 "وسع"، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 322، والأشباه والنظائر 1/ 23، 8/ 306، والإنصاف 1/ 317، وأوضح المسالك 1/ 73، وخزانة الأدب 7/ 247، 9/ 442، وشرح الأشموني 1/ 85، وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 36، وشرح قطر الندى 53، ومغني اللبيب 1/ 52، وجمع الهوامع 1/ 24.

(84/1)

---

بخفض "اليزيد" لدخول "أل" الزائدة عليه، بناء على أنه باق على علميته، ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوخ فصار نكرة ثم أدخل عليه "أل" للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه.

وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية. والأعباء: جمع عبء، بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة: كل ثقل، بكسر المثلثة وسكون القاف، وأراد به أمور الخلافة الشاقة، والكاهل، ما بين الكتفين، والمعنى: أبصرته شديدا كاهله بحمل أثقال الخلافة. وإلى هذا الباب أشار

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ... ما لم يضيف أو يك بعد أل ردف  
وإذا دخله "أل"، أو أضيف وجر بالكسرة؛ هل يعود منصرفاً أو لا؟ أقول؛ ثالثها إن  
كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه، وإلا صرف وهو المختار.  
"الباب السادس": من أبواب النيباة "الأمثلة الخمسة".  
سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالا بأعيانها، كما أن الأسماء أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة  
يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين،  
والأحسن أن تعد ستة، قاله الموضح في شرح اللوحة. "وهي كل فعل مضارع اتصل به  
ألف اثنين" بالتاء للمخاطبين: "نحو: تفعّلان" يا زيدان، أو للخاطبتين نحو: تفعّلان يا  
هندان، أو للغائبين نحو: الهندان تفعّلان، "و" بالياء للغائبين نحو: الزيدان "يفعلان، أو  
واو جمع" بالتاء للمخاطبين "نحو": أنتم "تفعلون، و" بالياء للغائبين نحو: هم "يفعلون أو  
ياء مخاطبة نحو": أنت "تفعلن". ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما  
تقدم، أو علامتين كيفعلان ويفعلون الزيدون، في لغة طيبي، "فإن رفعها بثبوت النون  
وجزمها ونصبها بحذفها نحو: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا} [البقرة: 24] الأول جازم  
ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وقدم الجزم على النصب؛ لأن النصب محمول على  
الجزم، كما حمل النصب على الجر في المثني، والجموع على حده؛ لأن الجزم نظير الجر في  
الاختصاص، فيفعلان كالزيدان، ويفعلون كالزيدون، وتفعّلان كالزيدتين، في مطلق  
الحركات والسكنات. وقد جعلوا علامة الرفع في

(85/1)

"الزيدون" الواو، ولا يمكنهم ذلك في "يفعلون" لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين، فجعلوا  
النون علامة للرفع؛ لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة، ثم حذفوها لأجل الجازم، ثم  
حملوا النصب عليه، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء، وحملوا "تفعّلان وتفعّلين" على  
"يفعلون، ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن يقال: إنك قلت إن المضارع المتصل به واو  
الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ} [البقرة: 237]  
منصوب بأن، والنون لم تحذف، فأشار إلى جوابه بقوله "وأما: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ} فالواو  
لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو، والنون ضمير النسوة" عائد على

"المطلقات" لا نون الرفع، "والفعل" معها "مبني" على السكون لاتصاله بنون النسوة، "مثل: {يَتَرَبَّصْنَ} [البقرة: 228] لا معرب "ووزنه يفعلن" فالعين فاءؤه، والفاء عينه، والواو لامة، وهذا "بخلاف قولك: "الرجال يعفون" فالواو" فيه "ضمير" الجماعة "المذكرين" كالواو في قولك "يقومون"، وواو الفعل محذوفة، "والنون علامة رفع" ووزنه يفعون، "فتمحذف" النون للجازم والناصب "نحو": لم تعفو، وفي التنزيل: " {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} [البقرة: 237] ووزنه تفعوا وأصله تعفوا" بواوين، الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة، استثقلت الضمة على الواو؛ فمحذفت؛ فالتقى ساكنان، فمحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين، وخصت بالمحذف لكونها جزء كلمة، وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله:

-44-

واجعل لنحو يفعلان النونا ... رفعاً وتدعين وتسألونا

-45-

وحذفها للجزم والنصب سمة ..... .

"الباب السابع": من أبواب النيابة وهي خاتمتها "الفعل المضارع المعتل الآخر". "وهو: ما آخره" حرف علة "ألف ك: يخشى، أو ياء ك: يرمي، أو واو ك: يدعو، فإن جزمهن بحذف الآخر" نيابة عن السكون، نحو: لم يخش، ولم يرم، ولم يدع، فالمحذوف من "يخش" الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، ومن "يرم" الياء والكسرة قبلها دليل عليها، ومن "يدع" الواو، والضمة قبلها دليل عليها. ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع، والفتحة في الألف في حالة

(86/1)

النصب، وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع، فلا حاجة لتقديره فيه، بخلاف الاسم، وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالتها، وإلا أخذ من قوى البدن، وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها، فعلى سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة، واكتفى بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به، وعلى قول ابن السراج: الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم:

-51

..... واحذف جازماً ... ثلاثهنّ.....

يحتمل المذهبين، ثم استشعر اعتراضاً بأن أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم، فأشار إلى جوابه بقوله: "فأما قوله: [من الرجز]

-45

إذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضاها ولا تملق  
وقوله: [من البسيط]

-46

هجوت زبان ثم جئت معتذراً ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع  
وقوله وهو قيس بن زهير: [من الوافر]

-47

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

---

45- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص179، وخزانة الأدب 8/ 359، 360، والدرر 71/ 1، والمقاصد النحوية 1/ 236، وبلا نسبة في تاج العروس "رضي"، ولسان العرب 14/ 324 "رضي"، والأشباه والنظائر 2/ 129، والإنصاف ص26، والخصائص 1/ 307، وسر صناعة الإعراب ص78، وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 185، وشرح شواهد الشافية ص409، وشرح المفصل 10/ 106، والمخصص 13/ 258، 14/ 9، والممتع في التصريف 2/ 538، والمنصف 2/ 78، 115، وجمع الهوامع 1/ 52.

46- البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدباء 11/ 158، وبلا نسبة في تاج العروس 3/ 9 "زب" "زين"، والإنصاف 1/ 24، وخزانة الأدب 8/ 359، والدرر 1/ 72، وسر صناعة الإعراب 2/ 630، وشرح شافية ابن الحاجب 3/ 184، وشرح شواهد الشافية ص406، وشرح المفصل 10/ 104، ولسان العرب 15/ 492 "يا"، والمقاصد النحوية 1/ 234، والممتع في التصريف 2/ 537، والمنصف 2/ 115، وجمع الهوامع 1/ 52.

47- البيت لقيس بن زهير في الأغاني 17/ 198، والاقتضاب ص362، وخزانة الأدب 8/ 359، 361، 362، والدرر 1/ 72، وشرح أبيات سيوييه 1/ 340، وشرح شواهد الشافية 408، وشرح شواهد المغني 328، 808، والمقاصد النحوية 1/ 230، واللسان 14/ 14 "أتى"، وبلا نسبة في أسرار العربية 103، والأشباه

والنظائر 5/ 280، والإنصاف 1/ 30، وأوضح المسالك 1/ 76، والجنى الداني 50،  
 وخزانة الأدب 9/ 524، والخصائص 1/ 333، 337، ورصف المباني 149، وسر  
 صناعة الإعراب 1/ 87، 2/ 631، وشرح الأشموني 1/ 168، وشرح شافية ابن  
 الحاجب 3/ 184، وشرح المفصل 8/ 24، 10/ 104، والكتاب 3/ 316،  
 واللسان 5/ 75، "قدر"، 14/ 324 "رضي"، 14/ 434 "شظي"، 15/ 492  
 "يا"، والمحتسب 1/ 67، 215، ومغني اللبيب 1/ 108، 2/ 387، والمقرب 1/  
 50، 203، والممتع في التصريف 2/ 537، والمنصف 2/ 81، 114، 115، وجمع  
 الهوامع 1/ 52.

### (87/1)

فضرورة" فيهن، حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم، وقيل: هذه الأحرف إشباع،  
 والحروف الأصلية محذوفة للجازم، وقيل: هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم  
 المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله، والأنباء: جمع نبأ؛ وهو الخبر،  
 وتنمي: بفتح التاء المثناة من فوق؛ من نمت الحديث، يقال بالتخفيف إذا بلغه على  
 وجه الإصلاح، وبالتشديد إذا كان على وجه الإفساد، واللبون: الناقة ذات اللبن،  
 ويروى: قلووس، بفتح القاف وضم اللام: الناقة الشابة بدل لبون، وبنو زياد: الربيع بن  
 زياد وإخوته، وفاعل "يأتيك": مضمر، و"بما لاقت": متعلق بـ"تنمي" لقربه، ويجوز أن  
 يكون "ما لاقت" فاعل "يأتيك"، والباء زائدة في الفاعل مثلها في: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [الفتح: 28] "وأما قوله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ} [يوسف: 90] بإثبات الياء من  
 "يتقي" وتسكين "يصبر" في قراءة قبل" عن ابن كثير. فاختلف فيه تخريجه، "ف قيل:  
 "من" موصولة لا شرطية، و"يتقي": مرفوع لا مجزوم، "وتسكين: يصبر" مع أنه معطوف  
 على مرفوع "إما لتوالي حركات الباء" الموحدة. "والراء" من يصبر "والفاء والهمزة" من  
 "فإن" كما في "يأمر" بإسكان الراء تنزيلا للكلمتين، بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة،  
 وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإما على تنزيل "برف"  
 من "يصبر فإن" منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين، فسكن لأنه بناء مهمل،  
 وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملا، فما بالك بالمهمل.  
 ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس: [من السريع]

فاليوم أشرب غير مستحقب ... إنما من الله ولا واغل

48- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص122، وإصلاح المنطق ص245، 322،  
وجمهرة اللغة ص962، وحماسة البحتري ص36، وخزانة الأدب 4/ 106، 8/ 350،  
354، 355، والدرر 1/ 82، ورصف الملباني ص327، وشرح ديوان الحماسة  
للمرزوقي ص612، 1176، وشرح شذور الذهب ص212، وشرح شواهد الإيضاح  
ص256، وشرح المفصل 1/ 48، والشعر والشعراء 1/ 122، والكتاب 4/ 204،  
ولسان العرب 1/ 325 "حقب"، 10/ 426 "ذلك"، 11/ 732 "وغل"، والمختضب  
1/ 15، 110، وتاج العروس "وغل"، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 66،  
والاشتقاق ص337، وخزانة الأدب 1/ 152، 3/ 463، 4/ 484، 8/ 339،  
والخصائص 1/ 74، 2/ 317، 3/ 340، 96، والمقرب 2/ 205، وهمع الهوامع 1/ 54.

الواغل: هو الداخِل على القوم في شرايهم، فيشرب معهم من غير أن يدعى إلى  
الشراب.

(88/1)

فنزل "رب غ" من "أشرب غير" منزلة عضد، وسكن الباء كما سكن عضد، "وأما على  
أنه" أي: قبلًا "وصل بنية الوقف" كقراءة الحسن البصري: "وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ" [المدثر:  
6] بتسكين "تستكثر" 1، مع أنه مرفوع بإجماع السبعة، وكقراءة نافع: "وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي"  
[الأنعام: 162] بسكون ياء "محياي" 2 وصلًا، "وأما على العطف على المعنى؛ لأن  
"من" الموصولة بمعنى "من" الشرطية؛ لعمومها وإبهامها" ولكون مدخولها مستقبلاً سبباً  
لما بعده، ولهذا دخلت "الفاء" في الخبر كما تدخل في الجواب، قاله الفارسي، فلذلك  
صح العطف بالجزم على الصلة، كما يعطف على الشرط، وقيل: "من" شرطية، و"الياء"  
في "يتقي" إما إشباع، فلام الفعل حذفت للجازم، وإما على إجراء المعتل مجرى  
الصحيح، فجزم بحذف الحركة المقدرة؛ ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة.  
"تنبيه": ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصلياً، فإذا كان  
حرف العلة "عارضاً؛ بأن كان "بدلاً من همزة" مفتوح ما قبلها، "كيقراً" مضارع قرأ، و"و"  
مكسور ما قبلها نحو: "يقر" مضارع أقرأ، و"و" مضموم ما قبلها نحو: "يوضؤ" مضارع

وضؤ، بضم الضاد: بمعنى حسن وجمل، "فإن كان الإبدال" للهمزة "بعد دخول الجازم" على المضارع "فهو إبدال قياسي"، لكون الهمزة ساكنة؛ لحذف حركتها بالجازم؛ وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي، "ويمتنع حينئذ"؛ أي: حين إذا بدل بعد دخول الجازم "الحذف" للحرف المبدل من الهمزة "لاستيفاء الجازم مقتضاه"، وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال، فلا يحذف شيئاً آخر، "وإن كان" الإبدال "قبله"؛ أي: قبل دخول الجازم "فهو إبدال شاذ"، لكون الهمزة متحركة، فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذ، "ويجوز" حينئذ "مع" دخول "الجازم الإثبات" للحرف المبدل، "والحذف" له، "بناء على قول الاعتداد بالعارض"، وله الإبدال هنا "وعدمه"، أي: عدم

- 
- 1 انظر هذه القراءة في الإتحاف ص427، ومعاني القرآن للفراء 3/ 201.
  - 2 انظر هذه القراءة في الإتحاف ص221، والنشر 2/ 267، وهي من شواهد الخصائص 1/ 92.

(89/1)

---

الاعتداد بعروض الإبدال، فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال بحذف حرف العلة للجازم؛ لأن حرف العلة على هذا القول معتد به، ومنزل منزلة الحرف الأصلي، وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة؛ لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي لا العارض، "و" عدم الاعتداد بالعارض "هو الأكثر" في كلامهم؛ وعليه الأكثرون، ففي كلامه لف ونشر 1 غير مرتب؛ لأن الاعتداد بالعارض علة للحذف، وعدمه علة للإثبات، وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور 2، وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع؛ لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها.

- 
- 1 اللف والنشر: أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى، ثم يقابلها بأشياء يعددها من غير الأضداد تتم معناها؛ إما بالجمال، وإما بالألفاظ المفردة، كقول ابن حيوس:

فعل المدام ولوئها ومذاقها ... في مقلتيه ووجنتيه وريقه

انظر شرح الكافية البديعية لصفى الدين الحلبي، ص 76.  
2 انظر المقرب 2 / 205.

(90/1)

"فصل":

تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم، إذا أضيف إلى ياء المتكلم، نحو: جاء مسلمي، والنون رفعا في المضارع المعتل إذا أسند إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، وأكد بالنون الثقيلة نحو: لتبلون لتبلوان لتبليين، "وتقدر الحركات الثلاث" تعذرا "في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمه" غير مهموزة "نحو: الفتى"، مما ألفه منقلبة عن ياء، "والمصطفى" مما ألفه منقلبة عن واو، وإن صورت فيهما الألف ياء نظرا إلى أصلها في الأول، ومجاوزتها الثلاثة في الثاني. "ويسمى" الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة "معتلا" لكون آخره حرف علة، و"مقصورا" لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه، والقصر: المنع، أو لكونه منع المد، والمقصور يقابله الممدود، فعلى هذا لا يسمى نحو: "يسعى" مقصورا، وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه؛ لأنه ليس في الأفعال ممدود، تقول: جاء الفتى والمصطفى، ورأيت الفتى والمصطفى، ومررت بالفتى والمصطفى، بلفظ واحد في الأحوال الثلاثة، والتقدير مختلف؛ فتقدر في الرفع الضمة، وفي النصب الفتحة، وفي الجر الكسرة في الألف، وإن قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرب، وهو الأصح؛ وإلا فبعدها، وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة.

"و" تقدر "الضمة والكسرة" فقط في الاسم المعرب الذي آخره "ياء لازمة" في الأحوال الثلاثة؛ "مكسور ما قبلها نحو المرتقي" من مزيد الثلاثي، "والقاضي" من الثلاثي، ويسمى الاسم المذكور "معتلا" لكون آخره حرف علة، و"منقوصا" لأنه نقص منه بعض الحركات؛ وظهر فيه بعضها؛ أو لأنه تحذف لاهمه لأجل التنوين، نحو: مرتق وقاض، والحذف نقص، وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر، أما الأول فلأن نحو: يدعو ويرمي، نقص منه بعض الحركات، وهو يسمى منقوصا، وأما الثاني فلأن نحو: الفتى، حذف لاهمه لأجل التنوين، ولا يسمى منقوصا.

"وخرج بذكر الاسم" في حد المقصور الفعل "نحو: يخشى"، والحرف نحو: "على" مما في آخره ألف لازمة، "و" في حد المنقوص الفعل نحو: "يرمي"، والحرف نحو: "في" مما آخره



ياء لازمة، وخرج المعرب في حديهما المبني، نحو: ذا وتا والذي والتي، "و" خرج "بذكر  
اللزوم" في الألف "نحو: رأيت أخاك، و" الياء نحو: "مررت بأخيك"، فإنهما يتغيران  
بحسب الإعراب. "و" خرج "باشترط الكسرة"

(91/1)

قبل الياء في حد المنقوص "نحو: ظبي"، مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح، "وكرسي" مما  
آخره ياء قبلها ساكن معتل. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
-46

وسم معتلا من الأسماء ما ... كالمصطفى والمرتقي مكارما  
-47

فلأول الإعراب فيه قدرا ... جميعه وهو الذي قد نصرا  
-48

والثاني منقوص.....  
ثم قال:  
-48

..... ورفع ينوى كذا أيضا يجز  
"وتقدر الضمة والفتحة في الفعل" المضارع "المعتل بالألف نحو: هو يخشاها، ولن  
يخشها" ف"يخشى" في الأول: مرفوع، وفي الثاني: منصوب تقديرًا فيهما، ومثلهما  
متصلين بهاء الضمير؛ ليوافق اللفظ بالألف الخط. "و" تقدر "الضمة فقط في الفعل"  
المضارع "المعتل بالواو أو الياء نحو: هو يدعو، وهو يرمي"، ف"يدعو"، و"يرمي":  
مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء، وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول  
سيبويه<sup>1</sup> ومتابعيه، وقال ابن السراج ومن تابعه: لا تقدير؛ لأننا إنما قدرنا في الاسم؛ لأن  
الإعراب فيه أصل، فيجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع، فلا حاجة لتقديره والمعتمد  
الأول، وعليه جرى في النظم فقال:

-49

وأي فعل آخر منه ألف ... أو واو أو ياء فمعتلا عرف  
-50

فلألف انو فيه غير الجزم .....

ثم قال:

-51

والرفع فيهما انو.....

"وتظهر الفتحة" خفتها "في الواو والياء" في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله:

-50

... وأبد نصب ما كيدعو يرمي

وفي الياء في الاسم؛ وهو المنبه عليه في النظم بقوله:

-48

..... ونصبه ظهر ...

"نحو: إن القاضي لن يرمي ولن يغزو"، وليس في العربية اسم مرتجل معرب في آخره واو لازمة وقبلها ضمة.

1 الكتاب 3 / 312.

(92/1)

## باب النكرة والمعرفة

### مدخل

...

### باب النكرة والمعرفة:

وهما في الأصل اسم مصدرين لنكرته ومعرفته؛ فنقلا؛ وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعروف. "الاسم ضربان" على الأصح، "نكرة؛ وهي الأصل"؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، "وهي" بالحد عبارة عما شاع في جنس موجوده مقدر، فالأولى: كـ"رجل" فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا، ذكرا بالغا، فكل ما وجد من هذا الجنس واحد، فهذا الاسم صادق عليه. والثاني: كـ"شمس" فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا، ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كزبد وعمرو، وإنما وضع وضع أسماء الأجناس، وكذلك "قمر"، فأما قوله: [من الكامل]

..... فكأنه ... لمعان برق أو شعاع شمس

وقوله: [من الرجز]

وجوههم كأنها أقمار

فإن العرب تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي، وإن كانت حقيقتهم واحدة، يقولون: شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس؛ وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول ذلك الشهر، وبخاصة "عبارة عن نوعين":

49- تمام صدر البيت:

"حامي الحديد فكأنه"

، وهو للأشتر النخعي في لسان العرب 6/ 113 "شمس"، والتنبيه والإيضاح 2/ 283، وأساس البلاغة "ومض"، وتاج العروس 16/ 171 "شمس"، 19/ 110 "ومض".

50- الرجز ضمن ستة أبيات وردت بلا نسبة في أساس البلاغة "دوق".

(93/1)

"أحدهما: ما يقابل "أل" المؤثرة للتعريف، كرجل "حيوان مذكر عاقل"، و"فرس" لحيوان مذكر غير عاقل، "ودار" لمؤنث غير حيوان، و"كتاب" لمذكر غير حيوان. وهذه الأمثلة الأربعة تقبل "أل" المؤثرة للتعريف، فتقول: الرجل والفرس والدار والكتاب. "و" النوع "الثاني: ما" لا يقبل "أل" المؤثرة للتعريف؛ ولكنه "يقع موقع ما يقبل "أل" المؤثرة للتعريف، نحو: ذي "بمعنى صاحب "ومن" بفتح الميم معنى إنسان، "وما" بمعنى شيء "في قولك: مررت برجل ذي مال، و" مررت "بمن معجب لك، و" مررت "بما معجبا لك"، ف"ذو" و"من" و"ما": نكرات لأن "ذي" نعت لنكرة، و"من" و"ما" نعتا بنكرة، ونعت النكرة والمنعوب بالنكرة نكرة، وهي لا تقبل "أل"، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها. أما "ذو" فإنها واقعة موقع صاحب"، وصاحب يقبل "أل" المؤثرة للتعريف، فتقول: "الصاحب" وليست "أل" فيه موصولة؛ لأنه قد تنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال، وصار من قبيل الجوامد، ولذلك لا يعمل، لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمرا. قال الشاطبي في باب المبتدأ: "و" أما "من" فإنها نكرة موصوفة

واقعة موقع "إنسان"، وإنسان يقبل "أل"، فتقول: "الإنسان"، "و" أما "ما" فإنها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع "شيء"، وشيء يقبل "أل" فتقول: "الشيء"، ف"من" للعاقل، و"ما" لغيره، وكذلك إذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط: كل إنسان، وكل شيء، وفي الاستفهام، أي إنسان وأي شيء ف"إنسان" و"شيء" يقبلان "أل". قال الشاطبي: "ثم قال: وكذلك "أين وكيف" فإنهما واقعان موقع قولك: في أي مكان، وعلى أي حال، و"مكان" و"حال" يقبلان "أل". ا. هـ.

وذهب ابن كسيان إلى أن "من" و"ما" الاستفهاميتين معرفتان، "وكذلك نحو: صه" حال كونه "منونا، فإنه" نكرة، ولا يقبل "أل"، ولكنه "واقع موقع قولك: سكوتا"، و"سكوتا" يقبل "أل" لأنه مصدر، فتقول: "السكوت" بناء على أن التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدري بواسطة أو بلا واسطة، وإلا فمذهب الجمهور أن أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال، وكذا نحو: "أحد وديار وعريب وكتيع" من الأسماء الملازمة للنفي، فإنها نكرات ولا تقبل "أل". ولكنها واقعة موقع ما يقبل "أل" وهو مثلا رجل؛ أو حي؛ أو ساكن؛ أو نحو ذلك. قال

(94/1)

---

الشاطبي: وأنكر النكرات شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل، فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو في مرتبته.

"و" الضرب الثاني "معرفة"، وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقوله:

52-

نكرة قابل أل مؤثرا ... أو واقع موقع ما قد ذكرا

وغيره معرفة "وهي الفرع"؛ لأنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم، "وهو عبارة عن نوعين أحدهما:

ما لا يقبل: أل" المؤثرة "ألبنة" يقطع الهمزة، سماعا، قاله شارح اللباب، والقياس وصلها،

"ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: زيد وعمرو"، فأما قوله: [من الرجز]

51-

باعد أم العمر من أسيرها ...  
فضرورة.

"و" النوع "الثاني: ما يقبل "أل" ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: حارث، وعباس،

وضحاك، فإن "أل" الداخلة عليها" غير مؤثرة للتعريف؛ لأنها معارف بالعلمية، وإنما دخلت عليها "أل" "للمح الأصل" بها" وهو التنكير، وفي بعض النسخ: "للمح الوصف"، والأول أولى؛ لأن مدخولها قد يكون غير وصف، كالنعمان؛ فإنه في الأصل اسم عين للدم؛ بالبدال المهملة وتخفيف الميم، وظاهر كلامه أن "أل" في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي أعلام، وقال الشاطبي: لم تدخل عليها وهي أعلام، بل على تقدير تنكيرها، لتكون "أل" مشعرة بأصلها من الصفة، فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه، وهذا معنى ما ذكر سيبويه<sup>1</sup>، ثم قال: فإذا ثبت أنها

---

51- الرجز لأبي النجم العجلي، وبعده: "حراس أبواب على قصورها"، وهو في ديوانه ص110، وشرح المفصل 1/ 44، والمخصص 13/ 215، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 137، والإنصاف 1/ 317، والجنى الداني ص189، والدرر 1/ 137، ورصف المباني ص77، وسر صناعة الإعراب 1/ 366، وشرح شواهد المغني 1/ 17، 163، وشرح شواهد الشافية ص506، وشرح المفصل 1/ 132، 6/ 60، ولسان العرب 5/ 272 "وبر"، ومغني اللبيب 1/ 52، والمقتضب 4/ 49، والمنصف 3/ 134، وجمع الهوامع 1/ 80.

1 في الكتاب 2/ 7: "فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، فصار نعتا، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة ما ليس فيه الألف واللام".

(95/1)

---

قد أثرت معنى التعريف تقديرا، ولمح الصفة؛ صار التعريف مشكلا، وأجاب عنه بما حاصله: أنها لم تؤثر تعريفا، فيما لم يكن فيه تعريف، وفيه نظر يظهر بالتأمل. "وأقسام المعارف سبعة":

أحدها: "المضمّر"، بضم الميم الأولى وفتح الثانية، لحاضر أو غائب، "كأنا وهم. و" الثاني: "العلم" لمذكر أو مؤنث، "كزيد، وهند. و" الثالث: "الإشارة ك: ذا" للمذكر، "وذي" للمؤنث. "و" الرابع: "الموصول" بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بـ"أل" ملفوظة كـ"الذي"، أو مقدرة كـ"من" أو بالإضافة كـ"أي" "كالذي" للمذكر، "والتي" للمؤنث. "و" الخامس: "ذو الأداة" للمذكر والمؤنث، "كالغلام والمرأة. و"

السادس: "المضاف" إضافة محضة، "الواحد منها"؛ أي: من هذه الخمسة معتلا كان أو صحيحا "كابني وغلامي. و" السابع: المزيد على قول الناظم:

-53

..... كهم وذى ... وهند وابني واللام والذي

"المنادى" المنكر المقصود، "نحو: يا رجل؛ لمعين"، بناء على أن تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي. قال في التسهيل: أعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام. يعني بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة، ثم المشار به، والمنادى، يعني أنهما في مرتبة واحدة؛ لأن التعريف فيهما بالقصد عنده، ثم الموصول وذو الأداة، يعني أنهما في مرتبة واحدة؛ لأن تعريفهما بالعهد. وفي بعض نسخه: "ثم ذو الأداة"، فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه، فجعل المضاف إلى الضمير، في مرتبة الضمير، والصحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمّر فإنه في رتبة العلم. وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا، فتحصل ثلاثة أقوال.

(96/1)

### "فصل في المضمّر":

بفتح الميم الثانية "المضمّر": اسم مفعول من أضمرته، إذا أخفيت وسترته، وإطلاقه على البارز توسع. "والضمير" بمعنى المضمّر على حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد، أي: معقود، وهو اصطلاح بصري، والكوفية يسمونه كناية ومكنياً؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح، قال ابن هاني: [من الطويل]

فصرح بمن قوى ودعني من الكنى ... فلا خير في اللذات من دونها ستر1

فالضمير والكناية بالاصطلاحين "اسماً لما وضع" لتعيين مسماه، وهو إما "متكلم، ك: أنا"، بزيادة الألف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين، "أو المخاطب ك: أنت"، بزيادة التاء عند البصريين، وبأصالتها عند بعض الكوفيين، "أو الغائب ك: هو"، بتمامها عند البصريين، والهاء وحدها عند الكوفيين، وإليه أشار في النظم بقوله:

-54

فما لذي غيبة أو حضور ... كأت وهو سم بالضمير

"أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو" ثلاثة "الألف والواو والنون"، وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله:

59-

وألف والواو والنون لما ... غاب وغيره.....  
وأراد بغيره المخاطب "كقوما" للمخاطبين، "وقاما" للغائبين، "وقوموا وقاموا، وقمن" يا هندات، والهندات قمن. "وينقسم" الضمير "إلى بارز؛ وهو ما له صورة في اللفظ" به كتناء: قمت"، وكاف "أكرمك"، وهاء "غلامه"، فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته. "والى مستتر وهو بخلافه"، أي: بخلاف البارز، وهو ما ليس له صورة في اللفظ، بل ينوى "كا" لضمير "لمقدر في" أقوم، و"قم"، فيقدر في "أقوم" أنا، وفي "قم" أنت. ولم تضع العرب لهما لفظاً يعبر به عنهما، ولكن لصيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل، تعليمًا للمبتدئين، وليس هما إياهما على الحقيقة.

1 البيت لأبي نواس من خمرة في ديوانه ص28، وبلا نسبة في تزيين الأسواق ص409.

(97/1)

"وينقسم البارز إلى:

متصل" بعامله، "وهو ما لا يفتح به النطق، ولا يقع بعد: إلا كياء: ابني، وكاف: أكرمك، وهاء: سليه ويائه"، وهذا معنى قول الناظم:

55-

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ... ولا يلي إلا اختياراً أبدا

56-

كالياء والكاف من ابني أكرمك ... والياء والهاء من سليه ما ملك وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة؛ من المتكلم والمخاطب والغائب، ومحاله الثلاثة؛ من الرفع والنصب والجر، فالياء من ابني للمتكلم، ومحلهما جر، والكاف من أكرمك للمخاطب، ومحلهما نصب، والياء من سليه للمخاطبة، ومحلهما رفع على الفاعلية. والهاء من سنيه للغائب، ومحلهما نصب على المفعولية، والحاصل أن الياء والكاف والهاء لا يبتدا بشيء من منها، ولا تقع بعد إلا، "وأما قوله": [من البسيط]

52-

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... "أن لا يجاورنا إلاك ديار"

"فضرورة"، والقياس: إلا إياك، ولكنه اضطر فحذف "إيا" وأبقى "الكاف"، أو أوقع المتصل موقع المنفصل، و"ما" الأولى نافية، و"ما" الثانية زائدة؛ لا مصدرية؛ لأن "إذا" الشرطية مختصة بالجمل الفعلية، و"نبالي": من المبالاة؛ بمعنى الاكتراث، و"جارتنا": خبر "كان"، من الجوار، و"أن": مصدرية، و"ديار": بمعنى أحد، فاعل "يجاورنا"، وأن وصلتها: مفعول "نبالي"، وهي مفرد لا جملة، و"إلا": حرف إيجابي، والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار، والمعنى: إذا كنت جارتنا فلا نكثر بعدم مجاورة أحد غيرك. وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد "إلا" مطلقاً، ومنعه المبرد مطلقاً؛ وأنشد مكان "إلاك" "سواك"، ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر:

[من الطويل]

-53-

أعوذ برب العرش من فئة بغت ... علي فما لي عوض إلاه ناصر  
فأوقع الهاء المتصلة موقع "إياه".

- 52- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 129، وأما ابن الحاجب ص 385،  
وأوضح المسالك 1/ 83، وتخليص الشواهد ص 100، وخزانة الأدب 5/ 278،  
279، 325، والخصائص 1/ 307، 2/ 195، والدرر 1/ 84، وشرح الأشموني 1/  
48، وشرح شواهد المغني 884، وشرح ابن عقيل 1/ 90، وشرح المفصل 3/ 101،  
ومغني اللبيب 2/ 441، والمقاصد النحوية 1/ 253، وجمع الهوامع 1/ 57، وشرح  
ابن الناظم ص 34.
- 53- البيت بلا نسبة في الدرر 1/ 84، وشرح ابن عقيل 1/ 89، والمقاصد النحوية  
1/ 255.

(98/1)

"وإلى منفصل" عن عامله، "وهو" أي: المنفصل، "ما يتبدأ به" في النطق، "ويقع بعد:  
إلا" وذلك "نحو: أنا، تقول" في ابتداء النطق به: "أنا مؤمن، و" في وقوعه بعد "إلا" "ما  
قام إلا أنا"، وتقسيمه هنا البارز إلى متصل ومنفصل، لا ينافي تقسيمه المتصل إلى مستتر  
وبارز في باب العطف، لاختلاف المدركين، فإنه هنا ناظر إلى مواقعه من الإعراب،  
وهناك ناظر إلى صحة العطف على الضمير المرفوع، وظاهر صنعه أن كلا من المتصل



والمنفصل أصل برأسه، وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل؛ محتجا بأن مبنى الضمائر على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل.

"وينقسم" الضمير "المتصل بحسب مواقع الإعراب" من رفع ونصب وجر "إلى ثلاثة أقسام":

الأول: "ما يختص بمحل الرفع فقط، "وهو خمسة": أحدها: "التاء" مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة "كقمت" بالحركات الثلاث. "و" ثانيها: "الألف" الدالة على اثنين أو اثنتين "كقاما" وقامتا. "و" ثالثها: "الواو" الدالة على جمع المذكر "كقاموا. و" رابعها: "النون" الدالة على جمع الإناث "كقمن. و" خامسها: "ياء المخاطبة" بناء على أنها ضمير، وهو قول سيبويه<sup>1</sup>، وخالفه الأخفش والمازني وزعما أنها حرف تأنيث<sup>2</sup>، والفاعل ضمير مستتر، وتقع في الأمر "كقومي"، والمضارع كتقومين، وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم، فإنها لا تكون في محل رفع أصلا.

"و" القسم الثاني من الأقسام الثلاثة: "ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة": أحدها: "ياء المتكلم نحو: {رَبِّي أَكْرَمَنِي} [الفجر: 15] ، فالياء من "ري" في محل جر بإضافة "رب" إليها، وفي "أكرمني" في محل نصب على المفعولية بـ"أكرم". "و" ثانيها: "كاف المخاطب" بفتح الطاء "نحو: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ} [الضحى: 3] فالكاف من "وددك" في محل نصب على المفعولية، ومن "ربك"

#### 1 الكتاب 4 / 155.

2 قال السيوطي: إن النون والألف والواو والياء؛ حروف علامات؛ كناء التأنيث في "قامت"، لا ضمائر، والفاعل ضمير مستكن في الفعل، وعليه المازني؛ ووافقه الأخفش في الياء، وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فعل وفعله؛ استكن في التثنية والجمع، وجيء بعلامات للفرق؛ كما جيء بالتاء. وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز؛ بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق، فجعلت الياء علامة للمؤنث. انظر حاشية يس 1 / 99.

(99/1)

في محل جر بإضافة "رب" إليها. "و" ثالثها: "هاء الغائب نحو: {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ} [الكهف: 37] فالهاء من "له" و"صاحبه" في محل جر؛ في الأول باللام، وفي

الثاني بالإضافة، وفي "يحاوره" في محل نصب على المفعولية بـ"يحاوره" وذلك داخل تحت قول الناظم:

-57

..... ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

"و" القسم الثالث من الأقسام الثلاثة: "ما هو مشترك بين" المحال "الثلاثة"، محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر، "وهو" نا "خاصة" بشرطين: اتحاد المعنى والاتصال "نحو: {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا} [آل عمران: 193] فـ"نا" في "ربنا" في محل جر، بإضافة "رب" إليها، وفي "إننا" في محل نصب بـ"إن"، وفي "سمعنا" في محل رفع على الفاعلية بـ"سمع"، ونظير ذلك قول الناظم:

-58

..... كاعرف بنا فإننا نلنا

"وقال بعضهم" وهو أبو حيان معترضا على الناظم في وقوله:

-58

..... للرفع والنصب وجر نا صلح .....

"لا يختص ذلك بكلمة "نا" بل "الياء" وكلمة "هم" كذلك"، فإنهما يقعان في المحال الثلاثة، "لأنك تقول" في الياء في الرفع: "قومي، و" في النصب: "أكرمني، و" في الجر: "غلامي، و" تقول في "هم" في الرفع: "هم فعلوا، و" في النصب: "أنهم، و" في الجر: "لهم مال. و" رده المتأخرون فقالوا: "هذا" النقص "غير سديد" بالسین المهملة؛ لأن المدعى أن يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا، وما أورده ليس كذلك، "لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم"، بدليلين:

أحدهما: أن "ياء المخاطبة" مختلف في اسميتها، و"ياء المتكلم" لم يختلف فيها، والمختلف فيه غير المتفق عليه.

والثاني: أن "ياء المخاطبة" موضوعة للمؤنث، و"ياء المتكلم" موضوعة للمذكر، و"ما" للمؤنث غير "ما" للمذكر، "و" لأن الضمير "المنفصل غير" الضمير "المتصل" ضرورة، فانتهى الإيراد وثبت المراد.

"وألفاظ الضمائر كلها مبنية" وجوبا، وذلك مفهوم من قول الناظم:

-57

..... وكل مضممر له البنا يجب .....

واختلف في سبب بنائها، فقليل: شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضممر

مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف، وقيل: شبه الحرف في الوضع؛ لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين، وحمل الأقل على الأكثر، وقيل: شبه الحرف في الافتقار؛ لأن المضمرة لا تتم دلالتها على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها، وقيل: شبه الحرف في الجمود، وقيل: اختلاف صيغه لاختلاف معانيه، وقيل غير ذلك. ولا يختص الإبراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر، "ويختص الاستتار بضمير الرفع" فقط. "وينقسم المستتر إلى قسمين: مستتر وجوبا، وهو" المقتصر عليه في النظم بقوله:

-60

ومن ضمير الرفع ما يستتر .....  
بقريئة تمثيله بقوله:

-60

..... كأفعل أو افق نغبط إذ تشكر  
وضابط واجب الاستتار "ما لا يخلفه" في مكانه اسم ظاهر، ولا "ضمير منفصل، وهو المرفوع بأمر الواحد" المذكور "ك: قم"، واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع، فإنه يبرز في الجميع نحو: قومي وقوما وقوموا وقمن، "أو" المرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد ك: تقوم"، وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة، نحو: هند تقوم، فإن استتاره جائز لا واجب، وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتنثنية والجمع، فإنه يبرز في الجميع، نحو: تقومين وتقومان وتقومون وتقمن، "أو" المرفوع "بمضارع مبدوء بالهمزة ك"أقوم" وأستخرج، "أو" المرفوع بمضارع مبدوء "بالنون ك: تقوم" ونستخرج، "أو" المرفوع "بفعل استثناء ك: خلا، وعدا" وليس، "ولا يكون، في نحو قولك: القوم قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمرا"، وليس بكرا، "ولا يكون زيدا"، ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، "أو" المرفوع "بأفعل في التعجب، أو بأفعل" في "التفضيل"، فالأول "ك: ما أحسن الزيدتين"، بفتح الدال وكسرهما، "و" الثاني نحو: " {هُم أَحْسَنُ أَثَاثًا} [مریم: 74] ففي "أحسن" فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا، و"أثاثا" تمييز، "أو" المرفوع "باسم فعل غير ماض ك: أوه" بمعنى أتوجع، "ونزال" بمعنى انزل، أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو:

{فَصَرَبَ الرَّقَابُ} [محمد: 4] فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر، ولا الضمير البارز، إلا "أفعل" التفضيل،

(101/1)

فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة "الكحل" عند جميع العرب" ويرفع الضمير البارز على لغة، نحو: "مررت برجل أفضل منه أنت" إذا لم يعرب "أنت" مبتدأ، وعلى هذا فعد "أفعل" التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور. "و" ينقسم "إلى مستتر جوازا، وهو ما يخلفه ذلك" الظاهر أو الضمير المنفصل، "وهو" الضمير "المرفوع بفعل الغائب، أو" بفعل "الغائبة، أو الصفات المحضة"، وهي الخالصة من شائبة الاسمية، "أو اسم الفعل الماضي"، فالمرفوع بفعل الغائب "نحو: زيد قام، و" بفعل الغائبة نحو: "هند قامت" أو تقوم، "و" بالصفات المحضة، وهي: إما اسم فاعل نحو: "زيد قائم، أو" اسم مفعول نحو: زيد مضروب، أو" صفة مشبهة نحو: زيد "حسن"، أو أمثلة المبالغة نحو: زيد ضراب أو مضراب أو مضروب أو ضريب أو ضرب، "و" باسم الفعل الماضي نحو: زيد "هيهات"، أي: بعد. فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها مستتر جوازا، وإذا برز انفصل، تقول: "زيد قام هو" وكذا الباقي، والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، "ألا ترى أنه يجوز" في الفصح: "زيد قام أبوه"، فيخلفه الظاهر وهو "أبوه"، "أو: ما قام إلا هو"، فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد "إلا"، "وكذا الباقي" من الأمثلة المذكورة بلا فرق. وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل إلى الظرف. وعديله، إذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا، نحو: "مررت برجل أملك" وفي مجلسك"، و"جاء الذي عندك، أو في الدار"، و"زيد خلفك، أو في المسجد" و"جاء زيد فوق فرس، أو على حمار"، وقد يجب إبراز الضمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له، نحو: غلام زيد ضاربه هو.

"تنبيه: هذا التقسيم" للضمير إلى مستتر وجوبا وجوازا "تقسيم ابن مالك" في التسهيل<sup>1</sup> وغيره، "وابن يعيش" في شرح المفصل<sup>2</sup>، "وغيرهما" من النحويين، ووافقهما الموضح في شرح القطر<sup>3</sup>، وخالفهم هنا فقال: "و" هذا التقسيم "فيه نظر الاستتار" للضمير "في" "قام" من "نحو: زيد قام" واجب"، لا يجوز إبرازه متصلا، "فإنه" لو برز وجب انفصاله فيقال: "قام هو" و"لا يقال: "قام هو" على الفاعلية"، بل على التوكيد لذلك المستتر، "وأما" خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل،

1 شرح التسهيل 1/ 166.

2 شرح المفصل 3/ 108-109.

3 شرح قطر الندى ص 94.

(102/1)

ففي غير تركيبه، ف"زيد قام": تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير "زيد" من غير حصر، وأما "زيد قام أبوه، أو: ما قام إلا هو، فتركيب آخر" أسند فيه القيام إلى سببي زيد، وإلى ضميره المحصور بـ"إلا". هذا تقرير كلامه وفيه أمران: أحدهما: أن قوله: "فتركيب آخر" يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو: "زيد قام هو" و"زيد قام أبوه" تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه، ولا يظن بهم ذلك، إلا أن يقع النظر عن خصوصية المسند إليه.

والثاني: أنه نفى أن يقال: "قام هو" على الفاعلية، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في "هو" من نحو قوله تعالى: {أَنْ يُمَلَّ هُوَ} [البقرة: 282] أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيدا، ونقل المرادي عنه أيضا في شرح التسهيل أنه أجاز في "هو" من نحو: "مررت برجل مكرمك هو" أن يكون فاعلا، وأن يكون توكيدا. وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له، وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين، والنظر الجيد أن يقال: ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل؛ لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا، والأول متعذر، والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال، إلا فيما يستثنى، وليس هذا منه، "والتحقيق" في التقسيم "أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع، إلا الضمير المستتر كـ"أقوم" و"قم"، وإلى ما يرفعه، وغيره"، أي: الظاهر "ك: قام" وهيئات، "وينقسم" الضمير "المنفصل بحسب مواقع الإعراب" الثلاثة "إلى قسمين":

أحدهما: "ما يختص بمحل الرفع" لا يتجاوزه إلى غيره، "وهو: أنا" للمتكلم، "وأنت" بفتح التاء للمخاطب، "وهو" للغائب وفروعهن، "ففرع أنا" واحد فقط، وهو "نحن"؛ لأن المتعدد فرع المفرد، "وفرع أنت" بفتح التاء أربعة وهي: "أنت" بكسر التاء، "وأنتما، وأنتم، وأنتن"؛ لأن المؤنث فرع المذكر، والمثنى والجمع فرع المفرد، "وفرع هو"

أربعة أيضا وهي: "هي وهما وهم وهن"، وتعليله ما تقدم.  
تنبيه: المختار في "أنا" أن الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة.  
ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة<sup>1</sup>، واختاره ابن مالك<sup>2</sup>، وفي

---

1 انظر شرح المفصل 3/ 93.

2 شرح التسهيل 1/ 134.

(103/1)

---

"أنت" وفروعه أن الضمير نفس "أن" عند البصريين، واللواحق لها حروف خطاب<sup>1</sup>.  
وذهب الفراء إلى أن "أنت" بكماله هو الضمير، وذهب ابن كيسان إلى أن "التاء" هي الضمير، وهي التي في: "فعلت" وكسرت بـ "أن".  
وفي "هو وهي" الجميع ضمير، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الهاء فقط، والواو والياء إشباع، وفي "هما وهم" الضمير "الهاء" وحدها<sup>2</sup>. وحكي عن الفارسي أنه المجموع، وفي "هن" الهاء وحدها، والنون الأولى كالميم في "هم"، والثانية كالواو في "هو".

"و" القسم الثاني "ما يختص بمحل النصب لا يتجاوز به إلى غيره، "وهو إيا" بتشديد الياء المثناة، تحت حال كونه "مردفا بما يدل على المعنى المراد" من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وإفراد وتنثية وجمع، "نحو: "إياي" للمتكلم" وحده، "و: إياك، للمخاطب" المذكر، "و: إياه، للغائب" المذكور، هذه الثلاثة هي الأصول، وفروعها" تسعة، ففرع إياي: "إيانا" لا غير، "و" فرع "إياك" بفتح الكاف؛ أربعة: "إياك" بكسر الكاف، "وإياكما، وإياكم، وإياكن. و" فرع إياه أربعة أيضا: "إياها، وإياهما، وإياهن، وإياهن"، على ما تقدم من التعليل، وفي بعض النسخ بإسقاط العاطف.

"تنبيه: المختار" من الخلاف "أن الضمير نفس: إيا" فقط، "وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة"، وهو مذهب سيويوه<sup>3</sup>. واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، و"إيا" على حدثها لا تدل على ذلك، وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بناء التأنيث ومقابل المختار مذاهب: أحدها: ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان، أن اللواحق

هي الضمائر، وكلمة "إيا" عماد4، أي: زيادة يعتمد عليها لواحقها، ليطمئز الضمير المنفصل من المتصل.

1 شرح المفصل 3/ 93، 95.

2 ذكر الأنباري آراء الكوفيين والبصريين في الإنصاف 2/ 677، المسألة رقم 96: " الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي ". وانظر شرح المفصل 3/ 95-97.

3 الكتاب 2/ 355، وانظر شرح المفصل 3/ 98-99.

4 الإنصاف 2/ 695، المسألة رقم 97: "الضمير في إياك وأخواتها".

(104/1)

والثاني: ما ذهب إليه الخليل وجمع، واختاره ابن مالك، أن "إيا" ضمير إلى ما بعده، وأن ما بعده ضمير أيضا في محل خفض بإضافة "إيا" إليه1.

والثالث: ما ذهب إليه الزجاج أن "إيا" اسم ظاهر لا ضمير، واللواحق له ضمائر، أضيف "إيا" إليها، فهي في محل خفض بالإضافة. وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم:

-61

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو ... وأنت والفروع لا تشتبه

-62

وذو انتصاب في انفصال جعلاً ... إياي والتفريع ليس مشكلاً  
وجملة الضمائر البارزة ستون ضميراً؛ وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل، مرفوع ومنصوب ومجرور، والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط، فهذه خمسة أقسام، ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل، ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة: واحدة للمتكلم وحده، وواحدة له ولمن معه، وخمس للمخاطب: واحدة للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لمثنيهما، وواحدة لجمع المذكر، وواحدة لجمع المؤنث، وخمس للغائب كذلك، وإذا ضربنا خمسا في اثني عشر خرج منها ستون.

أمثلة المرفوع المتصل: قُمْتُ؛ قُمْنَا؛ قُمْتَ؛ قُمْتُمَا؛ قُمْتُمْ؛ قُمْتُنَّ؛ قَامَ؛ قَامَتْ؛ قَامَا؛ قَامُوا؛ قُمْنَ.

أمثلة المنصوب المتصل: أَكْرَمَنِي؛ أَكْرَمْنَا؛ أَكْرَمَكَ؛ أَكْرَمَكِ؛ أَكْرَمَكُمَا؛ أَكْرَمَكُمُ؛

أَكْرَمَكُنْ؛ أَكْرَمَهُ؛ أَكْرَمَهَا؛ أَكْرَمَهُمَا؛ أَكْرَمَهُمْ؛ أَكْرَمَهُنَّ.

أمثلة المخفوض؛ ولا يكون إلا متصلاً؛ غلامي لي؛ غلامنا لنا؛ غلامك لك؛ غلامك لك؛ غلامكما لكما؛ غلامكم لكم؛ غلامكن لكن؛ غلامه له؛ غلامها لها؛ غلامهما لهما؛ غلامهم لهم؛ غلامهنّ هنّ.

وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح، فلم أحتج لسردها مرة ثانية. فهذه الستون متفق عليها، وزاد سيوييه في ضمائر الرفع المتصلة: ياء المخاطبة في: تقومين وقومي، وخالف الأخفش والمازني ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث، والفاعل مستتر، كما يستتر ضمير المفرد في: تقوم وقم، وقد تقدم ما فيه.

---

1 انظر رأي الخليل في الإنصاف 2/ 695: والكتاب 1/ 279، واستشهد الخليل بقولهم: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب".

(105/1)

---

"فصل":

القاعدة لغة: الأساس، واصطلاحاً: حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه. وهي هنا "أنه متى تأتى" وأمكن "اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله"؛ لأن وضع الضمير على الاختصار؛ والمتصل أخصر من المنفصل "فنحو: قمت" بضم التاء "وأكرمتك، لا يقال فيهما: قام أنا؛ ولا أكرمتك إياك"؛ لأن التاء أخصر من "أنا" والكاف أخصر من "إياك"، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

-63

وفي اختيار لا يجيء المنفصل ... إذا تأتى أن يجيء المتصل  
"فأما قوله" وهو زياد بن حمل التميمي: [من البسيط]

-54

وما أصاحب من قوم فأذكرهم .....  
أي: قومي.

-54

..... "إلا يزيدهم حبا إلي هم"  
فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل، "وقوله" وهو الفرزدق: [من



بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ... "إياهم الأرض في دهر الدهارير"  
فأوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل، "فضرورة" فيهما، ومعنى  
البيت الأول على ما قاله ابن كيسان: ما صحبت قوما بعد قومي؛ فذكرت لهم

- 
- 54- البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب 5/ 250، 255، وسر صناعة الإعراب  
1/ 271، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1392، وشرح شواهد المغني 1/ 135،  
137، 428، وشرح المفصل 7/ 26، والشعر والشعراء 2/ 701 ومعجم الشعراء  
ص 409، والمقاصد النحوية 1/ 256، ولبدر بن سعيد أخي زياد "أو المزار" في الأغاني  
10/ 330، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 90، وتخليص الشواهد ص 83، وشرح  
ابن الناظم ص 38، وشرح الأشموني 1/ 51، ومغني اللبيب 1/ 146.  
55- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 214، وخزانة الأدب 5/ 288، 290، والدرر  
1/ 98، والمقاصد النحوية 1/ 274، ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص 1/ 307،  
2/ 195، ولم أفع عليه في ديوانه، ولأمية أو للفرزدق في تخليص الشواهد ص 87، وبلا  
نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 129، والأغاني 10/ 323، والإنصاف 2/ 698،  
وأوضح المسالك 1/ 92، وتذكرة النحاة 43، وشرح ابن عقيل 1/ 101، 108  
وشرح ابن الناظم ص 38، وجمع الهوامع 1/ 62.

(106/1)

---

قومي؛ إلا بالغوا في الثناء عليهم، حتى يزيدوا قومي حباً إليّ، ويدل عليه أنه وجد في  
أصل قصيدته:

لم ألق بعدهم حياً فأخبرهم ... إلا.....

إلى آخره. و"هم" الأولى مفعول أول ليزيد، و"حباً" مفعوله الثاني، و"هم" الثانية، آخر  
البيت: فاعل يزيد، والأصل: يزيدون، فعدل عن الواو إلى هم للضرورة. وقال ابن  
مالك: "الأصل: إلا يزيدون أنفسهم، فحذف المضاف، وفصل ضمير الفاعل". قال  
الموضح في المعنى: وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك،  
فإن مسمى "الواو" المصاحبون ثانياً، ومسمى "هم" المصاحبون أولاً. ومراده: أنه ما

يصاحب قومًا بعد قومه فيذكر قومه لهم، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبًا إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم. ويجوز في: "فأذكرهم" النصب في جواب النفي، والرفع بالعطف على "أصاحب". قاله الموضح في شرح الشواهد.

و"الباء" في قول الفرزدق: "بالباعث" متعلقة بـ"حلفت" في بيت قبله<sup>1</sup>. والباعث: هو الذي يبعث الأموات ويحييهم. والوارث: هو الذي ترجع إليه الأملاك؛ بعد فناء الملاك. والأموات: إما مجرور بإضافة الباعث والوارث إليه، على حد قولهم<sup>2</sup>: [من المنسرح] ..... بين ذراعي وجبهة الأسد

أو منصوب "بالوارث"، على أن الوصفين تنازعا، وأعمل الثاني. وضمنت؛ بكسر الميم مخففة: بمعنى تضمنت، أي: اشتملت عليهم، أو بمعنى تكلفت بأبدانهم. والأرض: فاعل "ضمنت"، و"إياهم": مفعوله، والقياس اتصاله، ولكنه فصل للضرورة. والدهر: الزمان، و"الدهارير"، بمعنى الشدائد: مضاف إليه.

---

#### 1 وهو قوله:

"إني حلفت ولم أحلف على فند ... فناء بيت من الساعين معمور".

انظر ديوان الفرزدق 1/ 214، والدرر 1/ 99.

#### 2 صدر البيت:

"يا من رأى عارضا أُسرُّ به"

، وهو الفرزدق في ديوانه ص 215 "طبعة الصاوي"، وخزانة الأدب 2/ 319، 4/ 404، 5/ 289، وشرح شواهد المغني 2/ 799، وشرح المفصل 3/ 21، والكتاب 1/ 180، والمقاصد النحوية 3/ 451، والمقتضب 4/ 229، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 100، 2/ 264، 390، وتخليص الشواهد ص 87، وخزانة الأدب 10/ 187، والخصائص 2/ 407، والدرر 1/ 99، ورصف المباني ص 341، وسر صناعة الإعراب ص 297، وشرح الأشموني 2/ 366، وشرح عمدة الحافظ ص 502، ومغني اللبيب 2/ 380، 621.

(107/1)

---

"و" إذا لم يتأتَّ الاتصال وجب الانفصال، "مثال ما لم يتأتَّ فيه الاتصال أن" يرفع

الضمير بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو قوله: [من البسيط]

بنصركم نحن كنتم ظافرين.....  
 أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو: "عجبت من ضرب الأمير إياك". فإن قالوا:  
 يجوز: "ضربك الأمير"، قلنا: ويجوز: "بنصرنا إياكم" فما كان جوابهم فهو جوابنا 1.  
 أو أن يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين، وبشرط خوف  
 اللبس عند الكوفيين، نحو: "زيد عمرو ضاربه هو"، أو أن يحذف عامله؛ كقوله: [من  
 الطويل]

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ... لعلك تهديك القرون الأوائل  
 أي: فإن ضللت لم ينفعك علمك.  
 وأن يكون عامله حرف نفي نحو: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} [المجادلة: 2] وأن يقع بعد واو  
 المصاحبة كقوله: [من الطويل]

فأليت لا أنفك أحدو قصيدة ... تكون وإياهم بها مثلاً بعدي  
 أو أن يفصله متبوع نحو: {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ} [المتحنة: 1].  
 أو أن يلي "إما" المكسورة الهمزة المشددة الميم، نحو: إما أنا وإما أنت.  
 أو يلي اللام الفارقة 2، كقوله: [من الخفيف]

"..... وقد أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا"  
 ،وهو بلا نسبة في الدرر 1/ 100، والمقاصد النحوية 1/ 289، وجمع الهوامع 1/  
 63.

1 في حاشية يس 1/ 105: "قال الزرقاني: والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير  
 الرفع الخاص بذلك، لا فيما يقع في محل رفع، ولا في المشترك"  
 57- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص 255، وخزانة الأدب 3/ 34، والدرر 1/  
 102، وشرح الأشموني 1/ 188، وشرح شواهد المغني 1/ 151، والمعاني الكبير  
 ص 1211، والمقاصد النحوية 1/ 8، 291، وجمع الهوامع 2/ 114، وبلا نسبة في  
 جمع الهوامع 1/ 63.

58- البيت لأي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1/ 219، وخزانة الأدب 8/  
 15، 519، والدرر 1/ 103، 480، وشرح شواهد الإيضاح ص 180، والمقاصد

النحوية 1/ 295، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص44، وجمع الهوامع 1/ 63، 220.  
2 أي: بين "أن" المخففة من الثقيلة والنافية. انظر الدرر 1/ 104.

(108/1)

## -59

إن وجدت الصديق حقا لا يا ... ك فمرني فلن أزال مطيعا  
أو أن يكون منادى، نحو: يا إياك، ويا أنت.  
أو أن ينصبه عامل في مضمير قبله غير مرفوع أن أتحدث رتبته، نحو: "ظننتني إياي"،  
وسياقي.

أو أن "يتقدم المضمير على عامله، نحو {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} [الفتحة: 4] ، أو "يتأخر عن  
عامله "يلي إلا" لفظا، نحو: {أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} [يوسف: 40] .  
أو معنى، نحو: إنما قام أنا، "ومنه قوله" وهو الفرزدق: [من الطويل]

## -60

أنا الذائد الحامي الذمار "وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي"  
"لأن" "أنا" ولي "إلا" في المعنى؛ لأن "المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا"، أو مماثلي  
في إحراز الكمالات. ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه؛ فصل المضمير  
وأخره، ولو وصله وقال: وإنما أدافع عن أحسابهم، لصار المعنى: أنه يدافع عن  
أحسابهم؛ لا عن أحساب غيرهم. وذلك غير مقصود، ولا يصح حمله على الضرورة؛  
لأنه كان يصح أن يقال: إنما أدافع عن أحسابهم أنا، على أن يكون "أنا" تأكيداً،  
وليست "ما" موصولة، و"أنا" خبر إن، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ "من" إلى لفظ  
"ما"، وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل المضمير بعد "إنما"؛ محمول على أنه لا يرى  
الحصر بـ"إنما"، وخولف في ذلك.

والذائد؛ بذال معجمة أوله؛ ومهملة آخره: من ذاد يذود: إذا منع، أو من الذود وهو  
الطرد. يقال: رجل ذائد أي: حامي الحقيقة، والحامي هنا تفسير للذائد، وهو اسم فاعل  
من الحماية، وهي الدفع، والذمار؛ بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم: وهو ما لزم  
الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به. والأحساب: جمع حسب؛ بفتح السين. "قال سمر:  
الحسب: الفعل الحسن للرجل ولآبائه؛ مأخوذ من الحساب، كأنهم يحسبون مناقبهم

59- البيت بلا نسبة في الدرر 1/ 103، والمقاصد النحوية 1/ 301، وجمع الهوامع 1/ 63.

60- البيت للفرزدق في ديوانه 2/ 153، وتذكرة النحاة ص 85، والجنى الداني ص 397، وخزانة الأدب 4/ 465، والدرر 1/ 99، وشرح شواهد المغني 2/ 718، ولسان العرب 15/ 200 "فلا"، والمختسب 2/ 195، ومعاهد التنصيص 1/ 260، ومغني اللبيب 1/ 309، والمقاصد النحوية 1/ 277، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص 48، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 111، 114، 7/ 242، وأوضح المسالك 1/ 95، ولسان العرب 13/ 31 "أنن"، وجمع الهوامع 1/ 62، وتاج العروس "ما".

(109/1)

---

ويعدونها عند المفاخرة، فالحسب؛ بالسكون: العدد، وبالتحريك: الشيء المعدود على القياس في مثله". ا. هـ. قاله التجاني في تحفة العروس 1.  
"ويستثنى من هذه القاعدة" المذكورة، وهي أنه إذا تأتي اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله "مسألتيان"، ويجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال، وهما المشار إليهما في النظم بقوله:

-64

وصل أو افصل هاء سلنيه وما ... أشبهه في كنته الخلف انتمى

-65

كذاك خلتنيه.....

"إحداهما"؛ وهي الأولى في النظم: "أن يكون عامل الضمير" الجائز فيه الاتصال والانفصال، "عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه"، وهو مراد الناظم بقوله:

-66

وقدم الأخص في اتصال .....

"وليس" المقدم "مرفوعا"، بأن كان منصوبا أو مجرورا، "فيجوز" حينئذ في الضمير الثاني "الوجهان" المتقدمان، وهما: الاتصال نظرا إلى الأصل؛ والانفصال هربا من توالي اتصاليين في فضلتين. "ثم إن كان العامل" في الضميرين المذكورين "فعلا غير ناسخ"، كما في باب "أعطى"، "فالوصل أرجح" لكونه الأصل، ولا مرجح لغيره، ولذلك اقتصر عليه سيبويه 2 "كألاء من" قولك لشخص في عبد: "سلنيه" أو ملكنيه، وكالكاف من قولك

لعبدك: "زيد سألتك"، ويجوز على مرجوح: سألني إياه ومَلِكَنِي إياه وسألني إياك ولكون الموصل أرجح لم يأت التنزيل إلا به، قال الله تعالى: {فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ} [البقرة: 137] ، {أَنْزَلْنَاهُمْ} [هود: 28] ، {إِنْ يَسْأَلُكُمُوهَا} [محمد: 37] ، كل ذلك من الوصل. "ومن الفصل" قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله ملككم إياهم" 3، ولو وصل لقال: "مَلَكَكُمْوهم"، ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات، "وإن كان" العامل في الضميرين "اسما"، وكان أول الضميرين مجرورا، "فالفصل أرجح"، لاختلاف محلي الضميرين، سواء أكان الاسم العامل مصدرا، "نحو: عجبت من حيي إياه"، فـ"حب": مصدر مضاف إلى فاعله؛

1 تحفة العروس ص 57، باب تخير الرجل لنطفته.

2 الكتاب 2 / 363.

3 من شواهد شرح ابن الناظم ص 39.

(110/1)

وهو ياء المتكلم، و"إياه": مفعوله. هذا من الفصل، "ومن الوصل قوله" في الحماسة:  
[من المتقارب]

-61

لئن كان حبك لي كاذبا ... "لقد كان حبيبك حقا يقينا"  
اللام في "لئن": موطئة للقسم، وفي "لقد": جواب القسم؛ هذا هو المعتمد؛ ولا التفات لغيره، وفي "لي" تقوية للعمل المصدر في مفعوله؛ لكونه فرعا عن الفعل في العمل، و"حبك" الأول، بغير ياء، و"الكاف": مضاف إليها من إضافة المصدر إلى فاعله، و"حبيبك" الثاني، بالياء، وفيه الشاهد، فإنه أتى معه الضمير الثاني، وهو "الكاف" متصلا، ولو فصله لقال: "حبي إياك"، أو كان الاسم العامل اسم فاعل، نحو: "عجبت من المولىك إياه"، ومن الوصل قوله: [من البسيط]

-62

لا ترج أو تحش غير الله إن أذى ... واقيكه الله لا ينفك مأمونا  
فأتى بالضمير الثاني متصلا، ولو فصله لقال: واقيك الله إياه.  
"وإن كان" العامل في الضميرين "فعلا ناسخا" من باب ظن "نحو: خلتيه، فالأرجح عند

الجمهور الفصل"؛ لأنه خبر في الأصل، وحق الفصل قبل وجود الناسخ، فيترجح بعده، وهو المراد بقول الناظم:

-65

..... غيري اختار الانفصالا

"كقوله": [من البسيط]

-63

"أخي حسبتك إياه" وقد ملئت ... أرجاء صدرك بالأضغان والإحن  
أخي: مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك، أو مبتدأ وما بعده خبره، على الوجهين في  
الاشتغال، لا منادى سقط منه حرف النداء، لفساد المعنى. والأرجاء: النواحي، جمع  
رجاء كعصا، والأضغان: جمع ضغن؛ بكسر الصاد المعجمة؛ وهو: الحقد. والإحن؛  
بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة؛ جمع إحنة؛ بكسر الهمزة وسكون الحاء؛ وهو:

61- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 97، وشرح الأشموني 1/ 52، المقاصد  
النحوية 1/ 283، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 962، وقيل البيت المستشهد  
به قوله:

لئن كنت أوطأتني عشوة ... لقد كنت أصفيتك الود حيناً  
وما كنت إلا كذي نخرة ... تبدل غثا وأعطى سمينا

62- البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية 1/ 308.

63- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 99، وشرح ابن الناظم ص 41، وشرح  
الأشموني 1/ 53، والمقاصد النحوية 1/ 286.

(111/1)

الحقد أيضاً؛ فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر. والشاهد في "حسبتك  
إياه"، حيث فصل الضمير الثاني، "و" الأرجح "عند الناظم والرماني وابن الطراوة  
الوصل"، وقد صرح بذلك الناظم فقال:

-65

..... واتصالا ... أختار.....

وحجته أن الأصل الاتصال، وقد أمكن، وجاء به التنزيل، قال الله تعالى: {إِذْ يُرِيكُهُمْ

الله { [الأنفال: 43] ، وورد به الشعر "كقوله": [من البسيط]

-64

"بلغت صنع امرئ بر إخاله" ... إذ لم تنزل لاكتساب الحمد مبتدرا  
المسألة "الثانية" من المسألتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة "أن يكون" الضمير  
"منصوبا بكان أو إحدى أخواتها"، سواء أكان قبله ضمير أم لا 1، وبذلك فارتقت  
المسألة الأولى، "نحو: الصديق كنته، أو كأنه زيد"، فيجوز في الهاء الوجهان، الاتصال  
والانفصال، "وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور" في الترجيح في نحو: "خلتنيته"  
فالأرجح عند الجمهور الفصل، وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل 2، وتوجيههما  
مع سبق، وكلاهما ورد، "ومن ورود الوصل الحديث"، وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
لعمر رضي الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال: "إن يكنه فلن  
تسلط عليه" وأن لا يكنه فلا خبر لك في قتله 3. "ومن ورود الفصل قوله" وهو عمر  
بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي: [من الطويل]

-65

"لئن كان إياه لقد حال بعدنا ... عن العهد" والإنسان قد يتغير  
ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسألة الأولى، فقال: "ولو كان الضمير السابق  
في المسألة الأولى مرفوعا وجب الوصل نحو: ضربته"، ولا يجوز: ضربت إياه

64- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 100، وشرح الأشموني 1/ 53،

والمقاصد النحوية 1/ 287.

1 يشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف، وإلا فيجب الفصل؛ كما يفهم من  
قول الناظم:

وقدم الأخص.....

2 انظر المقتضب 3/ 98، وشرح التسهيل 1/ 154، وشرح ابن الناظم ص 39.

3 أخرجه البخاري في الجنائز، باب 78: إذا أسلم الصبي فمات ... برقم 1289،  
وأخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن صياد، رقم 2930، 2931،  
وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص 39، وشرح الأشموني 1/ 53.

65- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص 94، وتخليص الشواهد ص 93، وخزانة  
الأدب 5/ 312، 313، وشرح المفصل 3/ 107، والمقاصد النحوية 1/ 314 وبلا  
نسبة في أوضح المسالك 1/ 102، وشرح ابن الناظم ص 40، وشرح الأشموني 1/  
53، والمقرب 1/ 95.



لما تقدم، "ولو كان الضمير المتقدم" على الضمير الثاني "غير أعرف"، أي: غير أخص،  
 "وجب الفصل"؛ لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص، فمع تقديم غير الأخص يجب  
 الانفصال، وهذا معنى قول الناظم:

-66

وقدم من ما شئت في انفصال ... ..

"نحو: أعطاه إياك، أو" أعطاه "إياي"، فإن كلا من ضميري المخاطب والمتكلم أخص  
 من ضمير الغائب، "أو أعطاك إياي"؛ لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب، وأما  
 قول عثمان رضي الله عنه: "أراهمي الباطل شيطانا"1 فنادر، والأصل: أراهم الباطل  
 إياي شيطانا، والمعنى: أرى الباطل القوم أي شيطان. وأجاز المبرد2 وكثير من القدماء  
 تقديم غير الأخص مع الاتصال نحو: أعطيتهموك، ولكن الانفصال عندهم راجح، "ومن  
 ثم" بفتح التاء المثلثة، أي: من هنا، أي: من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير  
 الأعراف "وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة"؛ بأن يكونا متكلم أو مخاطب أو غائب؛ لأنه  
 يصدق أن المتقدم منهما غير أعرف، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-67

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ... ..

وذلك "نحو" قول العبد لسيده: "مَلَكْتَنِي إِيَّاي، و" قول السيد لعبده: "مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ،  
 و" قول السيد إذا أخبر شخصا أنه مَلَكَ عبده نفسه: "مَلَكْتَهُ إِيَّاه"، أن شرط جواز  
 الاتصال تقدم الأخص، "وقد يباح الوصل؛ إن كان الاتحاد في" ضميري "الغيبة،  
 واختلف لفظ الضميرين" تذكيرا وتأنيثا، وإفرادا وتثنية وجمعا، وهو مراد الناظم بقوله:

-67

وقد يبيح الغيب فيه وصلا ... ..

وفي بعض النسخ مع اختلاف ما "كقوله": [من الطويل]

-66

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة ... "أنالهماه قفو أكرم والد"3  
 بسط، بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في الجور باللام قبله. وبهجة؛ بمعنى

2 انظر رأي المبرد في شرح المفصل 3 / 105.

66- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1 / 105، وتخليص الشواهد ص 97، وتذكرة النحاة ص 50، والدرر 1 / 104، وشرح ابن الناطم ص 42، وشرح الأشموني 1 / 54، والمقاصد النحوية 1 / 342، وجمع الهوامع 1 / 63.  
3 في ط: "وارد" مكان "والد".

(113/1)

حسن وسرور: معطوف على بسط. وأنال: فعل ماض متعد لاثنين؛ أولهما: ضمير التثنية الراجع إلى بسط وبهجة؛ وثانيهما: ضمير المفرد الراجع إلى الوجه، وأتى به متصلاً، والأكثر: "أنالهما إياه" بالانفصال وقفو؛ بمعنى اتباع: فاعل "أنال". وأكرم: مضاف إليه. واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم؛ وضميري المخاطب، فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور؛ لاتحاد مدلولي الضميرين، فلا يقال: علمتاني، ولا: علمتينا، ولا: ظننتكما، وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما، نحو: جارية زيد أعطيتها وأعطيتها، واحترز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظهما، فلا بد من الفصل، نحو: مال زيد أعطيته إياه.

(114/1)

"فصل":

قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب "أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض"، فتنبص بواحد من ثلاثة: فعل واسم فعل وحرف، وتخفص بواحد من اثنين: حرف واسم، وهذه العوامل على قسمين: ما تمتنع معه نون الوقاية، وما تلحقه، فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال: وجوب وجواز بتساوي رجحان الثبوت ورجحان الترك، "فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت، وجب قبلها نون الوقاية"؛ لنفي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله، وهو الكسر الشبيه بالجر، ولتقي ما بني على الأصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل. "فأما الفعل فنحو: دعاني في الماضي، "و: يكرمني" في المضارع، "و: أعطني" في الأمر، وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية، "وتقول" فيما تردد بين الفعلية والحرفية: "قام القوم ما خلاي وما

عداني وحاشاني"، بنون الوقاية "إن قدرتهن أفعالا"، فإن قدرتهن أحرف جر و"ما" زائدة؛ أسقطت النون، وتقدير الفعلية هو الراجح، فثبت النون. "قال": [من الطويل]

67-

"تمل الندامي ما عداني فإنني" ... بكل الذي يهوي نديمي مولع  
والندامي: جمع ندمان، وهو نديم الرجل في الشرب، مرفوع على النيابة عن الفاعل  
ب"تمل"، ومولع؛ بفتح اللام؛ بمعنى: بمعنى: مغرّ، خبر "إن"، والمعنى: تمل الندامي مللا  
مجازا إلى غيري، وأما أنا فلا أمل؛ فإنني مغرّ بكل ما يهواه نديمي.  
"وتقول" في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والأصح الفعلية، "ما أفقرني إلى عفو الله،  
وما أحسنني إن اتقيت الله"، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والمثال الأول  
شاذ، والثاني منقاس.

"و" تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية، والأصح الفعلية: قام القوم ليسني،  
"قال بعضهم" وقد بلغه أن إنسانا يهدده: "عليه رجلا ليسني"، حكاه سيبويه عن بعض  
العرب 1. ف"عليه": اسم فعل بمعنى الأمر، و"رجلا": مفعول به،

---

67- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 107، والجنى الداني ص 566، وجواهر  
الأدب ص 382، والدرر 1/ 501، وشرح الأشموني 1/ 230، وشرح شذور الذهب  
ص 262، وشرح التسهيل 2/ 307، والمقاصد النحوية 1/ 363، و3/ 134، وجمع  
الهوامع 1/ 233.

1 الكتاب 2/ 395، واستشهد به ابن الناظم في شرحه ص 39.

(115/1)

---

و"ليس": فعل ماض؛ واسمه مستتر فيه عائد على رجل، وياء المتكلم خبره، "أي: ليلزم  
رجلا غيري"، وهذا مبني على جواز إغراء الغائب، وهو شاذ؛ لأنه ليس أمره بفعل وضع  
للأمر، بل بفعل مقرون بلام الأمر، كما أن النهي بفعل مقرون ب"لا"، فكما أن أسماء  
الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي؛ لا تكون نائبة عن فعل مقرون  
بحرف الأمر؛ لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس، فلا ينبغي أن ينوب عنهما الاسم، وما  
ذكره من لزوم النون في نحو: "ما أحسنني" هو قول البصري، وهو مبني على أن "أفعل"  
في التعجب فعل ماض، "وأما تجويز الكوفي: ما أحسنني" بحذف نون الوقاية سماعا؛ كما

في شرح الكافية<sup>1</sup> "فمبني على قوله: أن أحسن، ونحوه" في الوزن من أفعال التعجب  
"اسم"، بدليل تصغيره، سمع ما أحسنه، ورد بأن التصغير فيه شاذ، وأما تجويز بعضهم  
"ليس" بحذف نون الوقاية من "ليس" لجموده، فلا يعول عليه، "وأما قوله" وهو رؤية:  
[من الرجز]

-68

عددت قومي كعديد الطيس ... "إذ ذهب القوم الكرام ليس"  
بغير نون؛ "فضرورة أشار لها الناظم بقوله:

-68

..... "وليس قد نظم"

والعديد: كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أي: عدد الثرى، والطيس؛ بفتح الطاء  
المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة: الرمل الكثير، وليس: فعل  
ماض؛ واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم، وياء المتكلم المتصلة  
به: خبره، وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا، هو ما أشار إليه الناظم بقوله:

-68

وقبل يا النفس مع الفعل التزم ... نون وقاية.....

1 شرح الكافية لابن جماعة ص242.

68- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص175، واللسان 6/ 128 "طيس"، وخزانة  
الأدب 5/ 324، 325، والدرر 1/ 105، 503، وشرح التسهيل 1/ 136، وشرح  
شواهد المغني 2/ 488، 769، والمقاصد النحوية 1/ 344، وتهذيب اللغة 13/  
28، 74، وتاج العروس 16/ 219 "طيس"، وكتاب العين 7/ 280، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 1/ 108، وتخليص الشواهد ص99، والجنى الداني ص150، وجواهر  
الأدب ص15، وخزانة الأدب 5/ 396، 9/ 266، وسر صناعة الإعراب 2/ 32،  
وشرح ابن الناظم ص40، وشرح الأشموني 1/ 55، وشرح ابن عقيل 1/ 109، وشرح  
المفصل 3/ 108، ولسان العرب 6/ 211 "ليس"، ومغني اللبيب 1/ 171، 2/  
344، وجمع الهوامع 1/ 64، 233 وجمهرة اللغة ص839، 861، ومقاييس اللغة 3/  
436، وأساس البلاغة "ليس".

"وأما نحو: "تَأْمُرُونِي" [الزمر: 64] ، و: "أَتَحَاجُّونِي" [الأنعام: 80] بتخفيف النون في قراءة نافع1، "فالصحيح" عند سيبويه "أن المحذوف نون الرفع"، والمذكور نون الوقاية2، واختاره ابن مالك3؛، لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال في نحو: {تَتَبَلَّوْنَ} [آل عمران: 186] ، ولغير ذلك نحو قوله: [من الرجز] -69-

أبيت أسري وتبيتي تدلكي

ولا نون الرفع نائبة عن الضمة، والضمة تحذف تخفيفاً في قراءة أبي عمرو4 نحو: "يَأْمُرُكُمْ" [البقرة: 67] ، فحذف النون ليس من تفصيل الفرع على الأصل، وقيل: المحذوف نون الوقاية، وجزم به الموضح في شذوره، وأسقطه من شرحه، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين5، واستدلوا له بأوجه: أحدها: أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستتقال، فكانت أولى بالحذف. وثانيها: أن نون الرفع علامة الإعراب، فالحافظة عليها أولى. وثالثها: أن نون الرفع لعامل، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه. "وأما اسم الفعل" المزيد على النظم "فنحو دراكني وتراكني" بكسر الكاف فيهما، "وعليكني" بفتحها، الأول "بمعنى: أَدْرَكْنِي" بقطع الهمزة، "و" الثاني "بمعنى: اتركني، و" الثالث بمعنى: "الزمني" بوصل الهمزة فيهما، "وأما: ليت" المشار إليه بقول الناظم:

1 انظر قراءة ابن نافع في الإتحاف ص212، 376، والنشر 2/ 259، 363.

2 في الكتاب 3/ 519: "بلغنا أن بعض القراء قرأ: "أَتَحَاجُّونِي".

3 شرح التسهيل 1/ 137.

69- الرجز بلا نسبة في الارتشاف 1/ 420، والأشباه والنظائر 1/ 82، 3/ 95،

وخزانة الأدب 8/ 339، 340، 425، والخصائص 1/ 388، والدرر 1/ 70،

ورصف المباني ص361، وشرح التسهيل 1/ 52، 53، ولسان العرب 10/ 426

"ذلك"، 12/ 237 "ردم"، والمختسب 2/ 22، وجمع الهوامع 1/ 51.

4 الرسم المصحفي: {يَأْمُرُكُمْ} ، وقرأها أبو عمرو بتسكين الراء. انظر الإتحاف

ص136.

5 قال أبو حيان في الارتشاف 1/ 420: "إذا اجتمعت "نون الرفع" مع نون الوقاية،

نحو: هل تضربانني، وهل تضربونني، وهل تضربيني؛ فيجوز إثباتها، وإدغام نون الرفع في

نون الوقاية وحذف إحداها، فمذهب سيبويه أن المحذوفة نون الرفع؛ وإليه ذهب أكثر

المتأخرين، وذهب الأخفش والمبرد وعلي بن سليمان وأبو علي وابن جني إلى أن  
المحدوفة نون الوقاية". وانظر الكتاب 3 / 519.

(117/1)

-69

وليتني فشا.....

"فنحو: { يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ حَيَاتِي } [الفجر: 24] .

وإنما وجبت النون مع "ليت" لقوة شبهها بالفعل، لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما  
بعدها بما قبلها.

"وأما قوله" وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن  
غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره، وما قاله بحيرا  
الراهب في شأنه: [من الوافر]

-70

"فيا ليتني إذا ما كان ذاكم" ... ولجت وكنت أولهم ولوجا

بإسقاط نون الوقاية من "ليتني"، "فضرورة عند سيويه"؛ لأنه يوجب "ليتني" بإثبات نون  
الوقاية.

"وقال الفراء: يجوز" اختيار "ليتني" بإثبات النون، "وليتي" بحذفها، "وإن نصبها لعل"  
المشار إليه في النظم بقوله:

-69

..... ومع لعل اعكس.....

"فالحذف" لنون الوقاية "نحو: { لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ } [غافر: 36] أكثر من الإثبات"  
لها، "كقوله" وهو حاتم بن عي الطائي، وقيل حطائط بن يعفر أخو الأسود النهشلي  
يخاطب امرأة عدلته على إنفاقه ماله: [من الطويل]

-71

"أريني جوادا مات هزلا لعلني" ... أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

والمعنى: أريني جوادا مات لأجل الهزل، أو بخيلا مخلدا لم يمت لعلني أرى ما ترين،  
وحاصله أن إنفاق المال لا يميم الكرم لهزاله، ولا إمساكه يخلد البخيل في الدنيا. "و"  
إثبات النون في "لعلني" "هو أكثر من" حذفها في "ليتني، وغلط ابن الناظم"

---

70- البيت لورقة بن نوفل في المقاصد النحوية 1/ 365، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 110، وتخليص الشواهد ص100.

71- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص218، ولخطاط بن يعفر في خزانة الأدب 1/ 406، وسمط اللآلي ص714، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1733، وشرح المفصل 8/ 78، والشعر والشعراء 1/ 254، ولحاتم أو لخطاط في المقاصد النحوية 1/ 369، ولهما أو لدريد في لسان العرب 11/ 474 "علل"، ولهم أو لمعن بن أوس في لسان العرب 13/ 34 "أنن"، ولمعن بن أوس في ديوانه ص39، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 112، وتخليص الشواهد ص105، وسر صناعة الإعراب 1/ 236.

(118/1)

---

في شرح النظم في النقل، "فجعل ليتني نادرا"1، مع أنه ضرورة عند سيبويه2 كما تقدم، "و" وجعل "لعلني، ضرورة" مع أنه نادر3، بل كثير، كما تقدم. وهو في الأولى تابع لأبيه في قوله:

-69

..... وليتي ندرا .....  
ومخالف له في الثانية؛ وفي قوله:

-69

..... ومع لعل اعكس.....  
وإنما كان الأكثر، وفي "لعل" التجرد؛ لأنها سببهية بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها، كما في قولك: "تب لعلك تفلح"4، بخلاف "ليت" فإنها سببهية بالفعل في تغيير معنى الابتداء؛ وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها "وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل"، وإليها أشار الناظم بقوله:

-69

..... وكن مخيرا .....  
-70

في الباقيات.....

"وهي إن" المكسورة، "وأن" المفتوحة، "ولكن، وكأن، فالوجهان" على السواء، فالإثبات نظرا إلى شبهها بالأفعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف؛ نظرا إلى كراهية اجتماع الأمثال، فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الأمران؛ "كقوله" وهو قيس بن الملوح: [من الطويل]

-72

"واني على ليلي لزار واني" ... على ذاك فيما بيننا مستديهما

1 قال ابن الناظم في شرح الألفية ص 43، 44: "إذا نصب "الياء" الحرف، أعني "إن" أو إحدى أخواتها ففيه تفصيل، فإن الناصب إن كان "ليت" وجب إلحاق النون، نحو: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ} [النساء: 73] ولم تترك إلا فيما ندر من نحو قوله: [من الوافر] كمنية جابر إذ قال لبيتي ... أصادفه وأفقد بعض مالي ..... واستأثرت "ليت" بلزومها في الغالب إلحاق النون قبل ياء المتكلم تنبيها على مزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل".

2 في الكتاب 2 / 369، 370: "قد قال الشعراء: "ليتي" إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاري والمضمر منصوب".

3 شرح ابن الناظم ص 43.

4 هذا القول ذكره ابن الناظم في شرحه ص 44.

72- البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص 198، ولسان العرب 12 / 213 "دوم"،

والمقاصد النحوية 1 / 374، وبلا نسبة في لسان العرب 14 / 356 "زري".

(119/1)

فأتى مع "إن" بنون الوقاية؛ وجردتها منها أولا. و"زار" خبر "إن" وهو بزاي ثم راء: منقوص من زَرَيْتُ عليه زراية إذا عتبت عليه. والمعنى: واني لعاتب على ليلي، واني مستديهما على ذلك العتب، وكقول امرئ القيس: [من الطويل]

-73

كأني لم أركب جوادا للذة .....

ويجوز "كأني" وكقوله تعالى: {وَلَكِنِّي أَرَأَيْتُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ} [هود: 29] وكقول الشاعر:

[من الطويل]



..... ولكنني عن حبها لعميد

"وإن خفضها حرف: فإن كان" ذلك الحرف "من، أو عن، وجبت النون" قبل ياء المتكلم، محافظة على بقاء السكون؛ لأنه الأصل في البناء، "إلا في الضرورة"، فلا تلحقها النون، وإلى ذلك أشار بقوله في النظم:

..... واضطرارا خففا ... مني وعني بعض من قد سلفا

"كقوله": [من المديد]

"أيها السائل عنهم وعني ... لست من قيس ولا قيس مني"

بتخفيف نون "من" و"عن". وقيس هو ابن عيلان؛ بالعين المهملة واسمه التأس؛ بفتح النون وسكون الهمزة وبالسین المهملة؛ ابن مضر بن نزار، واسم أخيه اليأس؛ بالياء المثناة تحت.

"ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال"

، وهو لامرئ القيس في ديوانه 35، ولسان العرب 13 / 57 "بطن"، وتخصيب اللغة 13 / 376، وتاج العروس "خلل" "بطن"، وأساس البلاغة "بطن".

"يلوموني في حب ليلي عواذلي"

، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 4 / 38، والإنصاف 1 / 209، وتخليص الشواهد ص 357، والجنى الداني ص 132، 618، وجواهر الأدب ص 87، وخزانة الأدب 1 / 16، 10 / 361، 363، والدرر 1 / 295، ورصف المباني ص 235، وسر صناعة الإعراب 1 / 380، وشرح ابن الناظم ص 123، وشرح الأشموني 1 / 141، وشرح شواهد المغني 2 / 605، وشرح ابن عقيل 1 / 363، وشرح المفصل 8 / 62، 64، وكتاب اللامات ص 158، ولسان العرب 13 / 391 "لكن"، ومغني اللبيب 1 / 233، 292، والمقاصد النحوية 2 / 247، وجمع الهوامع 1 / 140.

وتخليص الشواهد 106، والجنى الداني 151، وجواهر الأدب 152، وخزانة الأدب 5 / 380، 381، ورصف المباني 361، والدرر 1 / 109، وشرح ابن الناظم ص 44،

وشرح الأشموني 1/ 56، وشرح ابن عقيل 1/ 114، وشرح التسهيل 1/ 138،  
وشرح المفصل 3/ 125، والمقاصد النحوية 1/ 352، وجمع الهوامع 1/ 64.

(120/1)

"وإن كان" الخافض لياء المتكلم "غيرهما"، أي: غير "من" و"عن"، "امتنعت" نون الوقاية  
"نحو: لي، و: بي" مما هو على حرف واحد، "وفي" بتشديد الياء، مما هو على حرفين،  
وعلى مما هو على ثلاثة أحرف، "وخلاي وعداي وحاشاي" بفتح الياء فيهن، وإنما  
امتنعت النون في "لي" و"بي" لأنهما مبنيان على الكسر، وأما "في" فلأنه وإن كان مبنيًا  
على السكون فإن سكونه الأصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم، بل تدغم الياء في  
الياء، وأما "خلاي وعداي وحاشاي" فإن الألف لا تقبل التحريك، ومقتضى هذا  
التعليل: أن لا تلحقهن نون الوقاية إذا قدرن أفعالا، ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى  
واحدا، وحملوا المعتل على الصحيح، بخلاف الحروف فإنها لا حظ لها في ذلك، بل تفتح  
ياء المتكلم بعد الألف، "قال" الأقيشر واسمه المغيرة بن الأسود، لقب بالأقيشر؛ لأنه  
كان أحمر الوجه أقشر: [من الكامل]

-76

"في فتية جعلوا الصليب إلههم ... حاشاي إني مسلم معذور"  
بعين مهملة وذال معجمة، أي: مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر، ويقال فيه: محتون؛ من  
الختان؛ وهو قطع قلفة الذكر.

"وإن خفضها مضاف، فإن كان" المضاف "لذن، أو قط، أو قد" مما آخره ساكن،  
"فالغالب الإثبات" لنون الوقاية محافظة على السكون، "ويجوز الحذف فيه قليلا؛ لأن  
"لذن" بمعنى: "عند"، و"قط" و"قد": بمعنى حسب، و"عند" و"حسب" لا يلحقهما  
النون، فكذلك ما كان بمعناها عند التحقيق، "ولا يختص" الحذف "بالضرورة" كما قال  
ابن مالك؛ "خلافا لسيبويه" 1 لما سيأتي، "وغلط ابن الناظم" في شرح النظم 2، "فجعل  
الحذف في "قد" و"قط" أعرف من الإثبات"، والصواب العكس كما مر، "ومثالهما"  
أي: الحذف والإثبات في: لذن وقط وقد: " {قَدْ بَلَغَتْ مِنْ لَدُنِّيْ غُذْرًا} [الكهف:  
76] قرئ مشددا" على الإثبات، "ومخففا" على الحذف والتشديد وهو الأكثر، وقرأ به  
من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبي بكر

76- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص41، والدرر 1/ 500، ولسان العرب 14/ 182 "حشا"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 119، والجني الداني ص566، وجواهر الأدب ص426، ولسان العرب 4/ 551 "عذر"، وجمع الهوامع 1/ 232. 1 إثبات النون هو الأشهر عند سيبويه، والحذف ضرورة لا يكون إلا في الشعر. انظر الكتاب 2/ 371، وشرح المفصل 3/ 124. 2 في شرح ابن الناظم ص44: "قدي وقطي في كلامهم أشهر من قدي وقطني".

(121/1)

---

عنه، والتخفيف هو القليل، وقرأ به نافع وأبو بكر1، "و" روي "في حديث النار" بالإضافة: "قطني قطني" بنون الوقاية، "وقْطِي قَطِي" بحذفها2، والنون أشهر حفظا للبناء على السكون، "وقال" حميد بن مالك الأرقط: [من الرجز] "قدي من نصر الحبيبين قدي" بإثبات نون الوقاية في الأول؛ وحذفها في الثاني؛ ولك أن تقول: لا شاهد فيه على ترك النون، ويكون أصله "قد" بإسكان الدال، ثم ألحق ياء القافية لا ياء الإضافة؛ وكسر الدال لالتقاء الساكنين؛ لا لمناسبة الياء، قاله الموضح في شرح الشواهد. والحبيبين: تثنية خبيب، بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف؛ وهو من باب التغليب كالقمرين، وأراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا، وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب، وقيل: هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به، ويروى: الحبيبين؛ بكسر الباء؛ على إرادة الجمع، وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا، وذلك مستفاد من قول الناظم:

-71

وفي لدي لديني قد وفي ... قدي وقطني الحذف أيضا قد يفى وعلم منه أن "قد" و"قط" بمعنى: حسب؛ لأنهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة، وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة، ولو كانت "قد" حرفا و"قط" ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا. "وإن كان" المضاف "غيرهن"، أي: غير "لدن وقط وقد" "امتنعت" نون الوقاية، "نحو: أني وأخي" لعدم السكون.

## 1 الإتحاف ص 293.

2 أخرجه البخاري في التوحيد برقم 6949، واستشهد به ابن الناطم ص 46، وقال: "يروى بسكون الطاء وكسرها، مع ياء ودونها، ويروى: قطني قطني، وقط قط".

77- الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب 5/ 382، 383، 385، 389، 391، 392، والدرر 1/ 107، وشرح شواهد المغني 1/ 487، ولسان العرب 1/ 344 "خبب"، والمقاصد النحوية 1/ 357، والتنبيه والإيضاح 2/ 47، 53، وتاج العروس 2/ 333 "خبب"، 8/ 37 "حكك"، ولحميد بن ثور في لسان العرب 3/ 389 "لحد"، وليس في ديوانه، ولأبي بجدلة في شرح المفصل 3/ 124، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 4/ 241، وأوضح المسالك 1/ 120، وتخليص الشواهد ص 108، ورصف المباني ص 362، وشرح ابن عقيل 1/ 115، وشرح ابن الناطم ص 45، والكتاب 2/ 371، ولسان العرب 3/ 155 "حكك"، ومغني اللبيب 1/ 170، ونوادر أبي زيد ص 205، والتنبيه والإيضاح 2/ 46، وتهذيب اللغة 14/ 124، والإنصاف 131، وسفر السعادة 770، وعمدة الحفاظ 3/ 275 "قدد" وإصلاح المنطق 342، 401، وأما ابن الشجري 1/ 14، 2/ 142، والكامل 1/ 144.

(122/1)

## باب العلم

### مدخل

...

### باب العلم:

بفتح العين واللام، "وهو نوعان: جنسي؛ وسيأتي" آخر الباب، "وشخصي، وهو اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً" من غير قيد زائد عليه، بل بمجرد الوضع والغلبة، وإليه أشار الناطم بقوله:

-72

اسم يعين المسمى مطلقاً ... ..

"فخرج بذكر التعيين النكرات" كرجل، فإنها لا تعين مسمياتها، وكشمس وقمر، فإن لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض

في المسمى، وهو الانفراد في الوجود الخارجي، "و" خرج "بذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف، فإن تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو "تعيين مقيد"، إما بقريئة لفظية أو معنوية، "ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما يعين مسماه مما دامت فيه "أل"، فإذا فارقت فارقته التعيين"، ونحو: "الذي"، إنما يعين مسماه بالصلة، ونحو: "أنا وأنت وهو" إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة، فإن "أنت" مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب، فإذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين، فهو غير معرفة مجازا، قاله الشاطبي. "ونحو "هذا" إنما يعين مسماه ما دام حاضرا"، فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين.

قال الشاطبي: فإن "ذا" مثلا وضع لشخص مفرد قريب، فهو باعتبار الحال والمحل معرفة، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال، وحل ذلك المحل غير معرفة. ١. هـ. "وكذا الباقي" من المعارف، فنحو "يا رجل" لمعين إنما يعين مسماه بالقصد والإقبال، ونحو: غلامي، وغلّام زيد، وغلّام هذا، وغلّام الذي قام أبوه، وغلّام الرجل، إنما يعين مسماه بالمضاف إليه، فإذا فارقه فارقه التعيين.

(123/1)

"فصل":

"و" العلم الشخصي "مسماه نوعان":

أحدهما: "أولو العلم من المذكّرين ك: جعفر"، وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل، وهو أيضا: أبو قبيلة من عامر، وهو جعفر بن كلاب من ربيعة بن عامر، وهم الجعافرة، "والمؤنثات ك: خرنق"، بكسر الخاء المعجمة والنون: وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، قال أبو عبيدة: وهي خرنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة؛ رهط الأعشى 1. هـ.

"و" الثاني: "ما يؤلف كالقبائل": جمع قبيلة، والأحياء: جمع حي، "ك: قرن" بفتح القاف والراء: وهو اسم قبيلة من مراد، أبوهم قَرَن بن ردمان بن ناجية بن مراد، وإليه ينسب أويس القرني 2 رضي الله عنه، ومن قال إنه منسوب إلى قرن المنازل؛ بسكون الراء؛ كالجوهري فقد سها 3. "والبلاد": جمع بلد، "كعدن" بفتح العين والبدال المهملتين: علم بلدة بساحل اليمن، "والخيل": اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه وهو فرس، "كلاحق": علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان 4 رضي الله

عنه، والبغال: كدلدل، والحمير: كيغفور، وكلاهما 5 كان للنبي صلى الله عليه وسلم،  
"والإبل": اسم جمع "كشدقم": علم فحل من فحولة الإبل 6، كان للنعمان بن المنذر،

---

1 نقل هذا القول الزبيدي في تاج العروس 25 / 235 "خرنق".

2 جمهرة أنساب العرب ص 407.

3 في معجم البلدان 4 / 331 مادة: قرن: "قال الجوهري: قرن، بالتحريك، ميقات  
أهل نجد، ومنه أويس القرني، وقال الغوري: هو منسوب إلى بني قرن، وغير الجوهري  
يقول بسكون الراء".

4 كذا في شرح المفصل 1 / 34، وفي الأغاني 17 / 246 أنه اسم فرس لزيد الخيل،  
وفي أنساب الخيل ص 22، 33 أنه اسم فرس لغني بن أعصر، وفي معجم الخيل العربية  
المنسوبة ص 186 أنه اسم فرس للحسين بن علي بن أبي طالب، وللحازوق الخارجي،  
ولعتيبة بن الحارث، ولسعد بن زيد.

5 أنساب الأشراف ص 511، والمعارف ص 149، ورسائل الجاحظ 2 / 220.

6 شرح المفصل 1 / 34.

(124/1)

---

وإليه تنسب الإبل الشذمية، "والبقرة": اسم جنس "كعرار" بفتح العين والراء المهملتين  
وكسر الراء الأخيرة: علم بقرة، وفي المثل: "باءت عرار بكحل" 1 بفتح الكاف وسكون  
الحاء المهملة: علم بقرة أيضا، وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدما فماتتا جميعا،  
فباءت كل منهما بالأخرى، فصار مثلا يضرب لكل مستويين، "والغنم": اسم جمع  
"كهيلة": علم لعنز لبعض نساء العرب، "والكلاب": جمع كلب "كواشق": علم  
لكلب. وذكر في النظم سبعة أعلام، وثامنهم علم الكلب، فقال:

-72

..... كجعفر وخرنقا

-73

وقرن وعدن ولاحق ... وشذقم وهيلة وواشق  
وفي ذلك موازنة لقوله تعالى: {وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ} [الكهف: 22].

1 المثل في مجمع الأمثال 1/ 91، وجمهرة الأمثال 1/ 203، 226، والمستقصى 2/ 2، وشرح المفصل 4/ 62، 63.

(125/1)

"فصل":

وينقسم العلم بحسب الوضع "إلى" قسمين:

أحدهما: "مرتجل" من الارتجال؛ بمعنى الابتكار؛ قيل: كأنه مأخوذ من قولهم: ارتجل الشيء: إذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتزوى، "وهو" في كلام سيبويه على وجهين:

أحدهما: مات لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي، قالوا: ولم يأت من ذلك إلا فقعس، وهو أبو قبيلة من بني أسد، وهو فقعس بن طريف بن عمرو [بن قعين] 1 بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد، ولم يستعملوا مادة "ف ق ع س" في غير هذا الموضع.

والثاني: "ما" استعملت مادته؛ لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية، بل "استعمل من أول الأمر علما"، وهذا الثاني هو الكثير، ولذلك اقتصر عليه، "كأدد": علما "لرجل"، وهو أبو قبيلة من اليمن، وهو: أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير 2. وذكر سيبويه أنه من الود، من مادة "ودد"، فأصل همزته الواو 3، واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما، "وسعاد": علما "لامرأة"، لم تستعمل هذه البنية في النكرات، واستعملت مادة "س ع د" في السعد والساعد والسعدان، وغير ذلك. ثم المرتجل قسمان: قياسي وشاذ، فالقياسي: ما له نظير في أبنية الأسماء، والشاذ ما لا نظير له فالأول، نحو: غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحننتف، فإن نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس، والثاني، نحو: محب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة.

1 إضافة من جمهرة أنساب العرب ص 195، 446.

2 جمهرة أنساب العرب ص 397.

3 نسب هذا القول إلى ابن دريد في لسان العرب 2/ 71 "أدد".

(126/1)

"و" إلى "منقول، وهو الغالب" في الأعلام، "وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقله" إما أن يكون "من اسم" جامد، والاسم الجامد "إما" أن يكون "لحدث" أي: مصدر "كزيد"، فإنه في الأصل مصدر: زاد يزيد زيدا وزيادة، "وفضل": وهو في الأصل مصدر فضل يفضل فضلا، "أو" يكون "لعين" أي: ذات، "كأسد"، فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس، "وثور" بالمثلثة، فإنه في الأصل الفحل من البقر، "وإما" أن يكون "من وصف"، وذلك الوصف "أما الفاعل كحارث"، فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرث، "وحسن" بفتح المهملتين؛ فإنه في الأصل صفة مشبهة من حسن، "أو" لمفعول كمنصور، فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد، "ومحمد": فإنه في الأصل اسم مفعول من "حمد" بتشديد الميم الثلاثي المزيد، "وإما" أن يكون "من فعل" مجرد عن الفاعل، وذلك الفعل "إما ماض، كشمز" بتشديد الميم: لفرس، "أو مضارع، كيشكر": لرجل، وهو نوح عليه الصلاة والسلام، أو أمر كاصمت: لبرية. قال الرضي: وكسر الميم منه؛ والمسموع في الأمر الضم؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل. ١. هـ. وإما أن يكون نقله من حرف، كما لو سميت رجلاً بواحد من صيغ الحروف، قاله الفخر الرازي في شرح المفصل، "وإما" أن يكون "من جملة"، وتلك الجملة "إما فعلية" فاعلها ظاهر، "كشباب قرناها"، أي: ذؤابتا شعرها، أو فاعلها مضمر بارز كـ"أطرقا" 1 أو مستتر كيزيد من قوله: [من الرجز]

-78

..... بني يزيد .....

بضم الدال، "أو اسمية؛ كزيد منطلق؛ وليس" النقل من الجملة الاسمية "بمسموع" من العرب كما قاله في شرح التسهيل 2، "ولكنهم" أي: النحاة "قاسوه" على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية، وجعلوه قسيما له؛ على تقدير التسمية بها، وما ذكره من

1 الشاهد على ذلك قوله: [من المتقارب]

"على أطرقا باليات الحيا ... م إلا الثمام وإلا العصي"

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب 2 / 317، 7 / 342، وشرح أشعار الهذليين 1 / 100، وشرح المفصل 1 / 31، والمقاصد النحوية 1 / 397، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص 333، وشرح الأشموني 1 / 60.

-78- تمام البيت:

"نبئت أخوالي بني يزيد"



، وسيأتي الشاهد بتمامه برقم 80.

2 شرح التسهيل 1 / 117.

(127/1)

تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور<sup>1</sup>، وهو في ذلك تابع للناظم في قوله:

-76

ومنه منقول كفضل وأسد ... وذو ارتجال كسعاد وأدد

"وعن سيبويه: الأعلام كلها منقولة"؛ لأن الأصل في الأسماء التنكير<sup>2</sup>، "وعن الزجاج:

كلها مرتجلة"؛ لأن الأصل عدم النقل، وما وافق وصفا أو غيره؛ فهو اتفاقي لا مقصود.

1 جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثالثا؛ ليس بمنقول ولا مرتجل، وقال: المنقسم إليهما

إنما هو العلم الوضعي، وقد يدعى أن تعريفهم المنقول بأنه ما استعمل قبل العلمية في

غيرها يشمل هذا القسم. حاشية يس 1 / 114.

2 الكتاب 2 / 97.

(128/1)

"فصل":

"وينقسم العلم باعتبار ذاته "أيضا إلى مفرد" عن التركيب، "كزيد" وأدد "وهند"

وسعاد، "وإلى مركب، وهو ثلاثة أنواع"، وذلك أنه:

إما "مركب إسنادي"، وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، "كبرق نحره"،

وشاب قرناها، وهذا "النوع مبني، و"حكمه الحكاية" على ما كان عليه قبل التسمية به،

قال: [من الطويل]

-79

كذبتهم وبیت الله لا تنكحوها ... بني شاب قرناها تصر وتحلب

"وقال" رؤية في حكاية الفعل المسند إلى الضمير المستتر: [من الرجز]

-80

"نبئت أخوالي بني يزيد" ... ظلما علينا لهم فديد

والقوافي مرفوعة، فلولا أن في "يزيد" ضميراً مرفوعاً على الفاعلية لما رفع "يزيد" على الحكاية، ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه مفرد غير منصرف، ومانع من الصرف العلمية ووزن الفعل.

و"نبئت": بمعنى أخبرت، متعدد لثلاثة، أولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل، وأخوالي: مفعوله الثاني، وبني يزيد: عطف بيان عليه، وجملة "لهم

- 
- 79- البيت للأسدي في لسان العرب 13/ 333 "قرن"، وبلا نسبة في أمالي المرتضى 2/ 273، والخصائص 2/ 367، وشرح المفصل 1/ 28، والكتاب 2/ 85، 3/ 207، 326، ولسان العرب 12/ 596 "نوم"، والكامل ص 497، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 20، 123، والمقاصد النحوية 4/ 3، والمقتضب 4/ 9، 226.
- 80- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 172، وخزانة الأدب 1/ 270، والمقاصد النحوية 1/ 388، 4/ 370، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 124، وشرح ابن الناظم ص 49، وشرح المفصل 1/ 28، ولسان العرب 3/ 200 "زيد" 329 "فدد" 4/ 75 "بقر"، ومجالس ثعلب 212 ومغني اللبيب 2/ 626، وتهذيب اللغة 14/ 74، ومجمل اللغة 4/ 55، ومقاييس اللغة 4/ 438.

(129/1)

---

فديد" بالفاء: بمعنى صياح، في موضع المفعول الثالث، أي: فادين، و"ظلمنا": مفعول لأجله؛ وناصبه محذوف تقديره: يصيحون، و"علينا": متعلق بذلك المحذوف، لا بفديد؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، ولم يقل: "عليهم" لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير، تقول: أنا وزيد فعلنا، ولا تقول: فعلا، والجاري على الألسنة: "بني يزيد" بالياء؛ آخر الحروف أوله، وقال ابن يعيش: صوابه بالتاء المشناة فوق، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب الزيدية<sup>1</sup> ا. هـ. قيل: ولا يتعين ذلك في البيت إلا أن يريد يزيد بن جشم بن الخزرج، أو بن حلوان بن عمران بن قضاة<sup>2</sup>، فإن كلا من هذين أبو قبيلة، وهما بالتاء الفوقانية.

"و" إما "مركب مزجي، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها" في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء، ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء "الأول أن يفتح آخره"، كما يفتح ما قبل تاء التأنيث، وينتقل عن الإعراب إلى الجزء

الثاني، لصيرورته كاجزاء مما قبله، كما نقل الإعراب مما قبل تاء التأنيث إليها، لما صارت كاجزاء مما قبلها، "كعبلبك وحضرموت" لبلدين، والأصل قبل التركيب بعل وبك، وحضر وموت، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة، وحكمهما أن يفتح آخر أولهما، "إلا إن كان ياء فيسكن"، للثقل بالتركيب والإعلال، "كمعدي كرب"، لرجل "وقالي قلا" لمكان، وكسر الدال من "معدي" شاذ، والقياس فتحها، كمرمى ومسعى، و"حكم" الجزء "الثاني" منهما "أن يعرب بالضممة" رفعا، "والفتحة" نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية، "إلا إن كان" الجزء الثاني "كلمة" "ويه" فيبنى على الكسر "في الأشهر عند سيبويه<sup>3</sup>، أما البناء فلأنه اسم صوت<sup>4</sup>، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك "كسيبويه وعمرويه"، واختار الجرمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، فلا يدخله خفض ولا تنوين. قال أبو حيان: وهو مشكل، إلا أن يستند إلى سماع، وإلا لم يقبل؛ لأن القياس البناء، لاختلاط الاسم بالصوت، وصيرورتهما اسما واحدا: ا. هـ. وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم:

1 في شرح المفصل 1/ 28: "وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة؛ إليه تنسب البرود التزيدية".

2 في تاج العروس 8/ 162 "زيد": "قيل: وصوابه تزيد بن حيان، كما نبه عليه العسكري في التصحيف في لحن الخاصة". وانظر جمهرة أنساب العرب ص 440.

3 في الكتاب 3/ 301: "جعلوه في النكرة بمنزلة غاق، منونة مكسورة في كل موضع".

4 في شرح ابن الناظم ص 50: "لأن الأصوات لا حظ لها في الإعراب".

(130/1)

..... ذا إن بغير ويه تم أعربا

"وإما" مركب "إضافي وهو الغالب" في الأعلام المركبة؛ لأن الأكثر فيها الكنى، وهي مضافة، "وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله"، في أن الجزء الأول جار بوجوه الإعراب، والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة، إلا أن التنوين ملازم للسكون، والمضاف إليه ملازم للجذر، وما قبلهما يختلف بوجوه الإعراب، "كعبد الله"، مما المضاف إليه مجرور بالكسرة، والمضاف معرب بالحركات، "وأبي قحافة" مما المضاف إليه مجرور

بالفتحة، والمضاف معرب بالحروف، "وحكمه أن يجري" الجزء "الأول" وهو المضاف  
"بحسب العوامل الثلاثة" رفعا ونصبا وجرا، "ويجر" بالبناء للمفعول، بمعنى يخفض الجزء  
"الثاني" وهو المضاف إليه "بالإضافة" دائما، وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار الناظم  
بقوله:

-77

وجملة وما بمنج ركباً ... ذا إن بغير ويه تم أعربا

-78

وشاع في الأعلام ذو الإضافة ... ..

(131/1)

"فصل":

"وينقسم" العلم "أيضا إلى اسم وكنية ولقب"، وهو المشار إليه في النظم بقوله:

-74

واسما أتى وكنية ولقبا ... ..

"فالكنية: كل مركب إضافي في صدره أب أو أم، كأبي بكر" بن أبي قحافة رضي الله  
عنهما، "وأم كلثوم" بنت النبي صلى الله عليه وسلم، زاد الإمام الفخر الرازي في العلم  
الجنسي: وابن أو بنت، كابن داية للغراب، وبنت الأرض للحصاة. ١. هـ.  
"واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته"، بفتح الضاد المعجمة، والقياس كسرهما،  
وإنما فتحت تبعا للمضارع، والهاء عوض من الواو، والوضيع: الدينء من الناس، فالرفعة  
"كزين العابدين": لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم. "و"  
الضعة، نحو: "أنف الناقة": لقب جعفر بن قريع، تصغير قرع، بفتح القاف وسكون  
الراء بالعين المهملة، وهو: أبو بطن من سعد بن زيد مناة، وسبب جريان هذا اللقب  
عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه، ولم يبق إلا رأس الناقة،  
فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره، فلقب به، وكانوا  
يغضبون من هذا اللقب، فلما مدحهم الخطيئة بقوله: [من البسيط]  
قوم هم الأنف والأذنان غيرهم ... ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا<sup>1</sup>  
صار اللقب مدحا، والنسبة إليه أنفي، فمرجع الكنية إلى اللفظ، وإن أشعرت

1 البيت للحطيئة في ديوانه ص17، وديوان المعاني 1/ 27، 78، والاقتضاب  
ص531، ولسان العرب 1/ 389 "ذنب"، 9/ 16 "أنف"، ومحاضرات الأدباء 3/  
286، ومقاييس اللغة 1/ 147، وتهذيب اللغة 14/ 438، 15/ 284، وتاج  
العروس 2/ 437 "ذنب"، 4/ 134 "كرب"، 23/ 42 "أنف"، وأساس البلاغة  
"أنف"، والمعاني الكبير ص1106، وبلا نسبة في محاضرات الأدباء 1/ 298، 3/  
339.

(132/1)

بالتعظيم، ومرجع اللقب إلى المعنى، "والاسم ما عداها وهو الغالب، كزيد وعمرو"،  
وفرق الأبهري في حواشي العنصر بين الاسم واللقب، فقال: الاسم يقصد بدلالته الذات  
المعينة، واللقب يقصد به الذات مع الوصف، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو  
الإهانة، "و" إذا اجتمع الاسم واللقب "يؤخر اللقب عن الاسم" غالبا؛ لأن الغالب في  
اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كـ"بطة" فلو قدم لتوهم السامع أن المراد  
مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره؛ ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح  
والذم، والنعت لا يقدم على المنعوت، فكذلك ما أشبهه "كزيد زين العابدين"، أو أنف  
الناقة، وهذا مراد الناظم بقوله:

-74-

..... وأخرن ذا إن سواه صحبا

"وربما يقدم" اللقب على الاسم، "كقوله" وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن  
الصامت رضي الله عنهما: [من الوافر]

-81-

"أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي" ... أبوه منذر ماء السماء

فقدم اللقب وهو "مزيقيا" على الاسم وهو "عمرو"، ومزيقيا: بضم الميم وفتح الزاي  
وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف: لقب عمرو،  
وعمر: بالجر، عطف بيان على مزيقيا، أو بدل منه، وسبب جريان هذا اللقب على  
عمرو أنه كان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين، فإذا أمسى مزقهما، كراهية  
أن يلبسهما ثانيا، وأن يلبسهما غيره، ومنذر: أحد أجداده لأمه، وهو: منذر بن امرئ  
القيس بن النعمان، أحد ملوك الحيرة، وماء السماء: لقب منذر، واختلف في سبب

جريانه عليه، فقييل: لحسن وجهه، وقيل: إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بلقب أمه، واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج. وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين، "ولا ترتيب بين الكنية وغيرها" من اسم أو لقب، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما، "قال" أعراي إخبارا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: [من الرجز]

---

81- البيت لأوس بن الصامت في المقاصد النحوية 1/ 391، ولحسان بن ثابت في المستقصى 1/ 249، والدرة الفاخرة 1/ 313، ولبعض الأنصار في خزانة الأدب 4/ 365، ولسان العرب 13/ 545 "موه"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 127، وتخليص الشواهد ص 118، وشرح الأشموني 1/ 58، ولسان العرب 10/ 343 "مزق"، 15/ 208 "قوا"، وتاج العروس "مزق".

(133/1)

---

-82

"أقسم بالله أبو حفص عمر" ... ما مسها من نقب ولا دبر  
فاغفر له اللهم إن كان فجر  
فقدم الكنية وهي "أبو حفص" على الاسم وهو "عمر"، وسبب إنشاء ذلك أن قائلها  
قال لعمر رضي الله عنه: إن ناقتي قد نقبت فاحملني، فقال له عمر: كذبت، وأبي أن  
يحملة، وحلف على ذلك، فأنشده ذلك. يقال: نقب البعير ينقب؛ بكسر القاف في  
الماضي وفتحها في المضارع؛ إذا رق خفه، ودبر العير: إذا حفي، فكأنه تفسير له،  
ويقال: فجر، إذا حنث في يمينه، "وقال حسان" بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله  
عنه: [من الطويل]

-83

"وما اهتز عرش الله من أجل هالك ... سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو"  
فقدم الاسم وهو "سعد" على الكنية وهو "أبو عمرو". وأصل هذا البيت أن السيد  
سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكحله، فتألم قليلا ومات منه، فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم: "اهتز العرش لموت سعد بن معاذ" 1، فنظمه حسان رضي  
الله عنه. وتقول: جاءني أبو عبد الله بطة، وبطة أبو عبد الله. "وفي نسخة من الخلاصة

ما" أي شيء، وهو قوله:

-74

..... وأخرن ذا إن سواه صحبا  
وذلك "يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبد الله أنف الناقة" لأن سوى  
اللقب يشمل الاسم والكنية، فكأنه قال: وآخر اللقب إن صحب الاسم أو للكنية  
فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح. "وليس" الحكم مع الكنية "كذلك"،  
بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها؛ كما تقدم. وفي نسخة أخرى من  
الخلاصة:

..... وإذا جعل إذا اسما صحبا  
فالإشارة بـ"ذا" إلى اللقب وهي أصرح في المراد. ولكن قال المرادي: وما سبق

---

82- الرجز لرؤية في شرح المفصل 3/ 71، ولعبد الله بن كيسبة أو الأعراي في خزنة  
الأدب 5/ 154، 156، وربيع الأبرار 1/ 269، ولأعراي في المقاصد النحوية 4/  
115، ولسان العرب 1/ 766 "نقب"، 5/ 47، 48 "فجر"، وتاج العروس 4/  
301 "نقب"، 13/ 301 "فجر"، وتهذيب اللغة 11/ 50، وبلا نسبة في أوضح  
المسالك 1/ 128، وشرح الأشموني 1/ 59، وشرح شذور الذهب ص 435، ومعاهد  
التنصيص 1/ 279، وأساس البلاغة "نقب"، وديوان الأدب 2/ 111، وكتاب العين  
8/ 307.

83- البيت لحسان في أوضح المسالك 1/ 129، والمقاصد النحوية 1/ 393، وليس  
في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 59.  
1 أخرجه البخاري في فضائل الصحابة برقم 3592.

(134/1)

---

أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية. ا. هـ. ولك أن تقول: أما  
كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق، وغير مسلم باعتبار  
المفهوم، وأما كونها أولى فممنوع؛ لأنها تفهم غير الصواب.  
"ثم إن كان اللقب وما قبله" من الاسم "مضافين كعبد الله زين العابدين"، أو أنف  
الناقة، "أو كان الأول مفردا" عن الإضافة، "والثاني مضافا كزيد زين العابدين" أو أنف

الناقصة، "أو كانا بالعكس" بأن كان الأول مضافا والثاني مفردا "كعبد الله كرز"، بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي، وهو في الأصل، خرج الراعي، فالأقسام ثلاثة، فإن شئت "أتبعت الثاني للأول" في إعرابه؛ "إما بدلا" من الأول؛ بدل كل من كل، "أو عطف بيان" على الأول، "أو قطعت عن التبعية؛ إما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولا" به "لفعل محذوف"، فتقول على الاتباع: جاءني عبد الله زين العابدين؛ برفعهما؛ ورأيت عبد الله زين العابدين؛ بنصبهما؛ ومررت بعبد الله زين العابدين؛ بجرهما؛ وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، ومن الجر إلى الرفع والنصب، فالرفع بتقدير: هو، والنصب بتقدير: أعني، ولو أظهر لجاز. وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا، إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة، واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين، فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما ما سبق.

"وإن كانا مفردين كسعيد كرز، جاز ذلك" المتقدم، وهو جواز الاتباع والقطع، "و" جاز "وجه آخر؛ وهو إضافة الأول إلى الثاني"، إن لم يمنع مانع، كما إذا كان الاسم مقرونا بـ"أل" كالحارث قفة، أو كان اللقب وصفا في الأصل مقرونا بـ"أل" كهارون الرشيد ومحمد المهدي، فلا يضاف الأول إلى الثاني، نص على ذلك ابن خروف. وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج، وهو الصحيح، والاتباع أقيس، والإضافة أكثر، "وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه" وهو الإضافة، "و" وجوب الإضافة "يرده النظر" من جهتي الصناعة والسماع، أما الصناعة فلأننا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه، بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين، "و" أما السماع من العرب فهو "قولهم" لرجل ضخم العينين اسمه يحيى، ولقبه عينان: "هذا يحيى عينان"، بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين

(135/1)

---

بالباء، وأجيب عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم، فمعنى "جاءني سعيد كرز" بالإضافة: جاءني مسمى هذا الاسم، وإنما أول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم؛ لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المسمى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ. وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثني الألف



مطلقا، وإلى وجوب الإضافة في المفردين، وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله:  
-75

وإن يكونا مفردين فأضف ... حتما وإلا أتبع الذي ردف  
وما ذكره من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حال الإضافة على القول  
بالجواز، فهو مشترك الإلزام فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب.

(136/1)

"فصل":

"والعلم الجنسي" الموعود بذكره أول الباب: "اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي  
الأداة الجنسية، أو "ذي الأداة" الحضورية"، وبذلك يفارق العلم الشخصي. "تقول" في  
تعيينه ذي الأداة الجنسية: "أسامة أجراً"، من الجراءة وهي الشدة، "من ثعالة، فيكون"  
في تعين الجنس "بمنزلة قولك: الأسد أجراً من الثعلب، و"أل" في "الأسد والثعلب  
هذين، للجنس" لا للعهد، إذ كل منها اسم جنس. "وتقول" في تعيينه تعين ذي الأداة  
الحضورية: "هذا أسامة مقبلاً، فيكون" في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة "بمنزلة  
قولك: هذا الأسد مقبلاً، و"أل" في "الأسد" هذا، لتعريف الحضور "المستفاد من  
الإشارة إلى الجنس. فإن قيل: كيف يقول: "هذا الأسد" مشيراً إلى واحد بعينه؛ وأنت  
تعني الجنس؟ فالجواب: أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس، فإذا أشرت إليه فإنما  
تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء، لا أسد بعينه، قال سيبويه<sup>1</sup>:  
إذا قلت هذا أبو الحارث إنما<sup>2</sup> تريد هذا الأسد، أي: هو الذي سميت باسمه<sup>3</sup> أو [هذا  
الذي قد]<sup>4</sup> عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد<sup>5</sup>،  
ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم. ا. هـ.

1 الكتاب 2/ 94.

2 في الكتاب: "فأنت" مكان "إنما".

3 في الكتاب: "أي: هذا الذي سمعت باسمه".

4 إضافة من الكتاب.

5 في الكتاب: "... أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك، كعرفته زيدا".

(137/1)

"وهذا العلم" الجنسي "يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية، فإنه يمتنع من" دخول "أل" عليه فلا يقال: الأسامة، كما لا يقال، الزيد، "و" يمتنع "من الإضافة" فلا يقال: أسامتكم، كما لا يقال: زيدكم، إلا إن قصد فيهما الشيعاء في المسألتين؛ لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد، وذلك مأمون بالشيعاء، "و" يمتنع "من الصرف"، وهو التتوين فلا يجز بالكسرة ولا ينون "إن كان ذا سبب آخر" مع العلمية، "كالتأنيث" اللفظي "في: أسامة وثعالة"، وكزيادة الألف والنون في حمار قبان، "وكوزن الفعل في: بنات أوتبر" علما على ضرب من الكمأة، "وابن آوى" بالمد، وهو حيوان كربه الرائحة، فوق الثعلب ودون الكلب، وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب، طويل المخالب والأظفار، صياحه يشبه صياح الصبيان. قاله الكمال الدميري<sup>1</sup>.

فإن قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط، والعلم هو مجموع المضاف والمضاف إليه قلت: أجيب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده، قال الدماميني. ويمتنع وصفه بالنكرة، فلا يقال: أسامة مفترس، بل: المفترس، "ويبتدأ به، ويأتي الحال منه" بلا مسوغ فيهما "كما تقدم في المثالين" السابقين وهما: أسامة أجراً من ثعالة، وهذا أسامة مقبلاً، "ويشبه النكرة من جهة المعنى؛ لأنه شائع في أمته" وجماعته، "لا يختص به واحد دون آخر"، كما أن النكرة، نحو: "رجل" كذلك، فظهر من كلامه أولاً أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس بـ"أل" الجنسية، وآخر: أنه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى، وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه، وقد يقال لما عاملوا "أسد" معاملة النكرة، و"أسامة" معاملة المعرفة، دل ذلك على افتراق مدلوليهما، وإلا لزم التحكم، فبالأثر يستدل على المؤثر، والفرق أن الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن؛ ليطابق بها شخص ما، وعموم "من" حيث هي كلية مجردة عن اللواحق، فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد، وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها، والحاصل: أن "أسدا" موضوع للحقيقة الذهنية؛ من حيث هي هي؛ من غير اعتبار قيد معها أصلاً، و"أسامة" موضوع للحقيقة باعتبار

حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها، مع قطع النظر عن أفرادها، وينقسم على الجنس إلى اسم وكنية ولقب، وذلك مستفاد من قول الناظم:

-79

ووضعوا لبعض الأجناس علم ... كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

"فصل":

"ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع:

أحدها، وهو الغالب: أعيان لا تؤلف" للواضع "كالسباع" جمع سبع، وهو ما له ناب،  
والحشرات" جمع حشرة، وهو صغار دواب الأرض، فالسباع "كأسامة" للأسد، وكنيته  
أبو الحارث، "وثعالة" للثعلب، وكنيته أبو الحصين، "وأبي جعدة" كنية "للذئب"، واسمه  
ذؤالة، "و" الحشرات، نحو: "أم عريط" كنية "للعقرب"، واسمها شبوة، وإلى هذا النوع  
أشار الناظم بقوله:

-80

من ذاك أم عريط للعقرب ... وهكذا ثعالة للثعلب

"و" النوع "الثاني: أعيان تؤلف، كهيان بن بيان"، بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت،  
"للمجهول العين" وهي الذات، "والنسب" من بني آدم ك"طامر بن طامر" لمن لا يعرف  
ولا يعرف أبوه، وفي المحكم لابن سيده: ما أدري أي هي بن بي هو، معناه أي: الخلق  
هو1، وهو من أسماء الأضداد؛ لأن المجهولات مستصعبة خفية، لا هينة بينة، وقيل  
هيان بن بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام، ويقال أيضا للذي لا يعرف:  
صلمعة بن قلمعة، وضل بن ضل، "وأبي المضاء" بفتح الميم والضاد المعجمة والمد:  
"للفرس، وأبي الدغفاء" بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا:  
"للأحمق"؛ لأن العرب إذا حمقوا إنسانا قالوا له: يا أبا الدغفاء ولدها فقاراً2، أي: شيئا  
لا رأس له ولا ذنب، والمعنى كلفها ما لا تطيق، ولا يكون. قال الموضح في حواشي  
التسهيل: كأن العرب جعلت "هيان بن بيان" لعدم الشعور بحقيقته، و"أبا الدغفاء"  
لنفرتهم عنه لحمقه، بمنزلة ما لا يؤلف.

"و" النوع الثالث: أمور معنوية "كسبحان" علما "للتسبيح"، بمعنى التنزيه، ينصب كما ينصب مسماه، ثم استعملوه مكان "يسبح" وصار بدلا من اللفظ

---

1 لسان العرب 101 / 14 "بيي"، 375 / 15 "هيي".

2 ومنه قول ابن أحرر في ديوانه ص74، ولسان العرب 9 / 103 "دغف"، 104 "دغف":

"يدنس عرضه لينال عرضي ... أنا دغفاء ولدها فقارا"

(140/1)

---

بالفعل، والمعنى: براءة الله من السوء، قاله ابن إياز، ورد جعله علما لملازمته للإضافة، قاله الموضح في الجامع الصغير 1. "وكيسان" بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسین المهملة: علما "للغدر"، بفتح الغين المعجمة، وعليه قوله: [من الطويل]

-84

إذا ما دعوا كيسان كانت كهوهم ... إلى الغدر أسعى من شبايهم المرد  
وقال ابن جني في المنهج: والدليل على أنهم سموا التسبيح بسبحان، والغدر بكيسان،  
أنهما غير منصرفين، والسبب الواحد؛ وهو الألف والنون حاصل، فلا بد من حصول  
العلمية، "ويسار" بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء: علما "للميسرة"  
بمعنى اليسر، كقوله: [من الطويل]

-85

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا ... نجح معا قالت وعاما وقابله  
"وفجار" بفتح الفاء والجيم وكسر الراء: علما "للفجرة" بسكون الجيم، بمعنى الفجور،  
"وبرة" بفتح الموحدة وتشديد الراء: علما "للمبرة"، بمعنى البر، وقد اجتمع في قول  
النابعة: [من الكامل]

-86

إننا اقتسمنا خطيتنا بيننا ... فحملت برة واحتملت فجار  
وإلى هذا النوع الإشارة بقول الناظم:

-81

ومثله برة للمبره ... كذا فجار علما للفجره

## 1 الجامع الصغير ص11.

84- البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص339، وأساس البلاغة "كيس"، والأغاني 87/14، والحماسة البصرية 2/288، ومجمع الأمثال 2/65، وله أو لضمرة بن ضمرة في شرح المفصل 1/37، 38، ولسان العرب 6/201 "كيس"، وتاج العروس "كيس"، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/62، ومقاييس اللغة 5/150.

85- البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص117 "الحاشية"، وخزانة الأدب 6/338، وشرح أبيات سيويه 2/317، وبلا نسبة في الدرر 1/24، وشرح المفصل 4/55، والكتاب 3/274، ولسان العرب 5/296 "يسر"، وهمع الهوامع 1/29.

86- البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص55، وإصلاح المنطق ص336، وخزانة الأدب 6/327، 330، 333، والدرر 1/24، وشرح أبيات سيويه 2/216، وشرح المفصل 4/53، والكتاب 3/274، ولسان العرب 4/52 "بر"، 5/48 "فجر"، 11/174 "حمل"، والمقاصد النحوية 1/405، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/349، وجمهرة اللغة ص463، وخزانة الأدب 6/287، والخصائص 2/198، 3/261، 265، وشرح الأشموني 1/62، وشرح عمدة الحافظ ص141، وشرح المفصل 1/38، ولسان العرب 13/37 "أنن"، ومجالس ثعلب 2/464، وهمع الهوامع 1/29.

(141/1)

## باب أسماء الإشارة

### مدخل

...

## باب أسماء الإشارة:

وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه، "المشار إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة" فهذه ثلاثة، "وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث"، فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدها، فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة، وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة. والمخاطب بالإشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا، أو اثنين مذكريين

أو مؤنثين، أو جماعة ذكورا وإناثا، فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالجموع مائة وثمانية.

"فللمفرد المذكر" في القرب أربعة "ذا" بألف ساكنة، و"ذاء" بهمزة مكسورة بعد الألف، و"ذائه" بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة، و"ذاؤه" بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة،

قال: [من الرجز]

-87

هذاؤه الدفتر خير دفتر ... في كف قزم ماجد مصور

يروى بكسر الهاء وضمها، وفي كتاب أبو الحسن الهيثم إنما حركت الهاء فيهما للضرورة، والأصل فيهما ذاء؛ وألفه أصله عند البصريين لا زائدة؛ خلافا للكوفيين، وهو ثلاثي الأصل، حذفت لامه على الأصح لا عينه، وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح.

"وللمفرد المؤنث" في القرب "عشرة"، خمسة مبدوءة بالذال، وخمسة مبدوءة بالتاء؛ "وهي: ذي وتي" بكسر أولهما وسكون ثانيهما، "وذه وته" بإشباع الكسرة، "وذه وته باختلاس" وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع، "وذه وته" بالإسكان للهاء، "وذات وتا" بضم التاء من ذات، قال الموضح في الحواشي

التسهيلية<sup>1</sup>: الإشارة "ذا" والتاء للتأنيث، وهي التاء في "امراة" ونحوه مما فيه تاء الفرق، وليس بصفة، ا. هـ. و"تا" بألف.

87- الرجز بلا نسبة في الدرر 1/ 126، وجمع الهوامع 1/ 75.

1 انظر شرح التسهيل 1/ 241.

(142/1)

"وللمثنى" القريبة: "ذان" في التذكير، "وتان" في التأنيث بالألف فيهما "رفعا، وذَيْن وتَيْن" بالياء فيهما "جرا ونصبا، ونحو: {إِنْ هَذَانِ} " [طه: 63] بالألف وتشديد ونون {لَسَاحِرَانِ} [طه: 63] مؤول"، وتأويله: إما على حذف اسم "إن" ضمير شأن؛ على حد: إن يك زيدا مأخوذ، واللام داخلة على مبتدأ محذوف، والأصل: إنه هذان لهما ساحران، أو على أن "إن" بمعنى نعم، وهي لا تعمل شيئا؛ لأنها حرف تصديق، فلا اسم لها ولا خبر، أو على أنه جاء على لغة خثعم، فإنهم لا يقلبون ألف المثني في حالتي النصب والجر، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد، وألف التثنية حذفت لاجتماع

الألفين، وألف المفرد لا تقلب ياء، أو على أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع، كما في "اثنان" قبل التركيب، أو على أن "إن" نافية بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا" الإيجابية، كما يقول به الكوفيون، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة، واختاره ابن الحاجب 1.

"ولجمعهما" في التذكير والتأنيث: "أولاء" حال كونه "ممدودا عند الحجازيين" نحو: هؤلاء القوم، وهؤلاء بناتي، "مقصورا عند" أهل نجد من بني "قيم" وقيس وربيعة وأسد، ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن، ولم يخصه بتميم، كما قاله الموضح في حواشي التسهيل 2، ومن خطه نقلت، والأكثر مجيئه للعقلاء، "ويقل مجيئه لغير العقلاء، كقوله" وهو جرير بن عطية: [من الكامل]

-88

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ... "والعيش بعد أولئك الأيام" فأشار بـ"أولئك" للأيام، وهي ما لا يعقل، وذم: أمر من ذم يذم، ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف؛ والضم للاتباع، والمنازل: مفعول به، وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل؛ على تقدير مضاف بين الظرف ومحروره، والتقدير:

---

1 انظر الموشح على كافية ابن الحاجب ص 183.

2 في شرح التسهيل 1/ 241: "حكى الفراء أن المد في أولاء وأولئك لغة الحارثيين؛ وأن القصر لغة الحجازيين". وفي شرح ابن عقيل 1/ 133 أن المد لغة الحجازيين، والقصر لغة بني تميم.

88- البيت لجرير في ديوانه ص 990، وفيه "الأقوام" مكان "الأيام"، وتخليص الشواهد ص 123، وخزانة الأدب 5/ 430، وشرح شواهد الشافية ص 167، وشرح المفصل 9/ 129، ولسان العرب 15/ 437 "أولى"، والمقاصد النحوية 1/ 408، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 134، وشرح ابن الناظم ص 51، وشرح الأشموني 1/ 63، وشرح ابن عقيل 1/ 132، المقتضب 1/ 185.

(143/1)

---

كائنة بعد مفارقة منزلة اللواء، واللواء: ممدود وقصر للضرورة، والعيش: منصوب  
بالعطف على المنازل، والأيام: عطف بيان على أولئك؛ أو نعت له؛ والمخاطب بالإشارة  
مذكر، ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم:

-82

بذا لمفرد مذكر أشر ... بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر

-83

وذا ن تان للمثنى المرتفع ... وفي سواه ذين تين اذكر تطع

-84

وبأولى أشر لجمع مطلقا ... والمد أولى.....

(144/1)

"فصل":

ما تقدم في المشار إليه إذا كان قريبا، " وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقته كاف حرفية؛  
لأن أسماء الإشارة لا تضاف، وهذه الكاف "تنصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا"،  
ليبين بها أحوال المخاطب من الأفراد والتنثية، والجمع والتذكير والتأنيث، كما يتبين بها  
لو كانت اسما؛ فتفتح للمخاطب؛ وتكسر للمخاطبة؛ وتتصل بها علامة التنثية  
والجمعين، فتقول: ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن، "ومن غير الغالب" أن تفتح في  
التذكير وتكسر في التأنيث، ولا يلحقها دليل تنثية ولا جمع، ودون هذا أن تفتح مطلقا،  
ولا تلحقها علامة تنثية ولا جمع، ويحتملها قوله تعالى: {ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ} في البقرة<sup>1</sup>،  
وقوله تعالى: " {ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ} " 2 في المجادلة، "ولك" مع إلحاق الكاف "أن تريد  
قبلها لاما" مبالغة في البعد، وهذه اللام أصلها السكون، كما في "تلك"، وكسرت في  
ذلك لالتقاء الساكنين، أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو: "ذا لك" بفتح اللام، وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله:

-84

..... ولدى البعد انطقا

-85

بالكاف حرفا دون لام أو معه .....

"إلا في التنثية مطلقا" من غير تقييد، بلغة دون أخرى، وسواء في ذلك تنثية المذكر



والْمُوْنْتُ، "و" إلّا "في الجمع في لغة من مده"، وهم الحجازيون. وفي لغة بعض من قصره،  
وهم التميميون. "و" إلّا "فيما سبقته ها" التنبيه بألف غير مهموزة، وإلى الاستثناء  
الأخير أشار الناظم بقوله:

-85

..... واللام إن قدمت ها ممتنع

1 البقرة: 232.

2 المجادلة: 12.

(145/1)

"وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع، حكاه الفراء  
عنهم، وتقييد الجمع بلغة من مده احترازاً من لغة من يقصره غير التميميين، كقيس  
وربيعة وأسد، فإنهم يأتون باللام، قال شاعرهم: [من الطويل]

-89

أولاً لك قومي لم يكونوا أشابة ... وهل يعظ الضليل إلا أولاً لك  
و"الأشابة" بضم الهمزة؛ وبالشين المعجمة والباء الموحدة: واحدة الأشائب، وهم  
الأخلاق من الناس، و"الضليل" بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام: الكثير الضلال،  
وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قرى وبعدى لا غير؛ تبع فيه الناظم؛  
وخالفه في شرح اللمحة فقال: والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها،  
فللمفرد المذكر: "ذا": للقريب، و"ذاك": للمتوسط، و"ذلك": للبعيد، ولمثناه: "ذان":  
للقريب، و"ذانك": للمتوسط، و"ذانك" بتشديد ها: للبعيد، وجمعه: "أولاً": لقريب؛  
يمد ويقصر، و"أولاك" بالقصر: للمتوسط، و"أولئك" بالمد: للبعيد، وللمفرد المؤنث:  
"ذي وتي": للقريب، و"تيك": للمتوسط، و"تلك": للبعيد، ولمثناه: "تان": للقريب،  
و"تانك" بالتخفيف: للمتوسط، و"تانك" بالتشديد: للبعيد، وجمعه: "أولاً": للقريب،  
و"أولاك": للمتوسط، و"أولئك" للبعيد. ا. هـ.

وقد يتحوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة والنسبة إلى المسمى، فالأول: نيابة ذي  
البعد عن ذي القرب، نحو: {ذَلِكَ الْكِتَابُ} [البقرة: 2] ، والثاني: نيابة ما للواحد  
عما للآخرين وعما للجمع، فالأول: {عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ} [البقرة: 68] أي: بين ذلك،

أي: بين الفارض والبكر، كقول لبيد: [من الكامل]

-90

ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس كيف لبيد  
ولا ينوب ما للثنين أو للجماعة عما للواحد.

89- البيت للأعشى في شرح المفصل 10 / 6، ولأخي الكلجبة في خزانة الأدب 1 / 394، ونوادر أبي زيد ص 154، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص 382، والدرر 1 / 128، وسر صناعة الإعراب 1 / 322، والصاحبي في فقه اللغة ص 84، واللامات ص 132، ولسان العرب 15 / 437 "أولى"، والمنصف 1 / 166، 3 / 26، وهمع الهوامع 1 / 76.

90- البيت للبيد في ديوانه ص 35، وخزانة الأدب 2 / 251، وشرح التسهيل 1 / 249، ولسان العرب 1 / 759، "نصب" والمختضب 1 / 189.

(146/1)

"فصل":

"ويشار إلى المكان القريب" بالفظنين "هنا" مجردة عن "ها" التنبيه، "أو ههنا" مقرونة بـ"ها" التنبيه، "نحو: {إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ} [المائدة: 24]، و" يشار "للبعيد" بالفاظ: "ب: هناك" مجردة عن "ها" التنبيه، "أو: ههناك" مقرونة بـ"ها" التنبيه من غير لام، "أو: هنالك" بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة، "أو: هنا" بفتح الهاء وتشديد النون، وأصلها: "هنن" بثلاث نونات، أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال، "أو: هِنَّا" بكسر الهاء وتشديد النون، والكلام فيها كالتي قبلها، وكسر الهاء أردأ من فتحها، قاله السيرافي، وأنشد لذي الرمة: [من البسيط]

-91

هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هُنَّا هُنَّ بِهَا ... ذات الشمال والأيمن هينوم

"أو: هَتَّت" بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء، وهي "هنا" المفتوحة الهاء؛ زيدت عليها التاء الساكنة، فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين، وقد تكسر هاؤها، "أو: تَمَّ" بفتح المثناة وتشديد الميم، وبنيت على الفتح للتخفيف، ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف "نحو: {وَأَزَلَفْنَا تَمَّ الْأَخْرَيْنَ} [الشعراء:

64] وهي ملازمة للظرفية، فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها، نحو: "جئت من ثم" لأن الظرف والجار والمجرور أخوان، وأما قوله تعالى: {وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ} [الإنسان: 20] فـ"ثم" ظرف مكان لـ"رأيت" المتقدمة عليه. لا مفعول مطلق على الصواب، وإذا قلنا بمذهب الجمهور إن المراتب ثلاث، فيشار إلى المكان القريب بـ"هنا"، وإلى المتوسط بـ"هناك"، وإلى البعيد بـ"هنالك" وأخواته، وعند الناظم مرتبتان أشار إليهما بقوله:

86-

وبهنا أو ههنا أشر إلى ... داني المكان وبه الكاف صلا

87-

في البعد أو بثم فه أو هَنا ... أو بهنالك انطقن أو هنا

---

91- البيت لذي الرمة في ديوانه ص 409، وتخليص الشواهد ص 133، وجمهرة اللغة ص 1204، وشرح شواهد الإيضاح ص 435، وشرح المفصل 3/ 137، ولسان العرب 12/ 623 "هنم"، 15/ 484 "هنا"، والمقاصد النحوية 1/ 412، وبلا نسبة في الخصائص 3/ 38، وشرح ابن الناظم ص 53، وشرح الأشموني 1/ 66.

(147/1)

---

## باب الموصول

### مدخل

...

### باب الموصول:

وهو في الأصل اسم مفعول من وَصَلَ الشيء بغيره: إذا جعله من تمامه، وفي الاصطلاح "ضربان": موصول "حرفي، و" موصول "اسمي، ف" الموصول "الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر"، ولم يحتج إلى عائذ، "وهو ستة:

أن" المفتوحة الهمزة المشددة النون، وتوصل بجملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، فإن كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه، وإن كان جامداً أول بالكون، وإن كان ظرفاً أو مجروراً أول بالاستقراء. وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما، قاله في المغني 1. وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك.

"وأن" بفتح الهمزة وسكون النون، وهي الناصبة للمضارع: وتوصل بفعل متصرف

ماضيا كان أو مضارعا، اتفاقا وأمرًا على الأصح.  
 "وما" المصدرية: وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجمله اسمية لم تصدر بحرف قاله  
 الموضح في الحواشي.  
 "وكي" المصدرية: وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا.  
 "ولو" المصدرية: وتوصل بفعل متصرف غير أمر.  
 "والذي" على وجه حكاة الفارسي في الشيرازيات عن يونس، وأنه جعل منه، {ذَلِكَ  
 الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ} [الشورى: 23] قاله الموضح في الحواشي.  
 ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهب الجمحي: [من البسيط]  
 -92-

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه ... حتى يذوق رجال مر ما صنعوا  
 وليت رزق رجال مثل نائلهم ... قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا  
 وعلى القول به، فقال الرضي: لا خلاف في اسمية "الذي" المصدرية وصنيع الموضح  
 يأباه2.

1 مغني اللبيب 1/ 193.

92- البيتان لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص91، وأما المرتضى 1/ 117،  
 والمؤتلف والمختلف 117.

2 في حاشية يس 1/ 130: "مراد الفاضل الرضي بكونها اسمية أن المحل لها، ومراد  
 الموضح بكونها موصلا حرفيا أنها تؤول بمصدر، فلا منافاة".

(148/1)

مثال "أنّ" بالتشديد "نحو: {أَوَّلُ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا} [العنكبوت: 51] ، أي: أنزلنا.  
 ومثال "أنّ" بالتخفيف: " {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} [البقرة: 184] ، أي: صومكم  
 خير لكم.

ومثال "ما": " {إِذَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ} " [ص: 26] ، أي: بنسيانهم إياه.  
 ومثال "كي": " {لَكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ} [الأحزاب: 37] ، أي: لعدم كون  
 على المؤمنين حرج.

ومثال "لو": " {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ} [البقرة: 96] ، أي: التعمير.

ومثال "الذي" المصدرية: " {وَحُصِّنْ كَالَّذِي خَاضُوا} [التوبة: 69] ، أي: كخوضهم. والمانع يدعي أن الأصل كـ"الذين"، حذفت النون على لغة، أو أن الأصل: كاخوض الذي خاضوه، فحذف الموصوف والعائد، أو أن الأصل: كالجمع الذي خاضوا، فقال "الذي" باعتبار لفظ الجمع، وقال "خاضوا" باعتبار معناه، أو أنه أوقع "الذي" على الجمع، كقوله: [من الطويل]

93-

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد  
أو أن "الذي" مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش، كما قاله الموضح في شرح اللوحة.

"و" الموصول "الاسمي" كل اسم افتقر إلى الوصل بجمله خبرية، أو ظرف، أو جار ومجرور تامين، أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه، قاله الموضح في شذوره1.

---

93- البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب 6 / 7، 25-28، وشرح شواهد المغني 2 / 517، والكتاب 1 / 187، واللسان 2 / 349 "فلج"، 15 / 246 "لذا"، والمؤتلف والمختلف ص 33، والمختصب 1 / 185، ومعجم ما استعجم ص 1028، والمقاصد النحوية 1 / 482، والمقتضب 4 / 146، والمنصف 1 / 67، وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر 1 / 62، وبلا نسبة في الأزهية 299، وخزانة الأدب 2 / 315، 6 / 133، 8 / 210، والدرر 2 / 221، ورصف المباني ص 342، وسر صناعة الإعراب 2 / 537، وشرح المفصل 3 / 155، ومغني اللبيب 1 / 194، 2 / 552، وهمع الهوامع 1 / 49، 2 / 73.

حانت: من الحين؛ وهو الهلاك. فلج: موضع. ومعنى "هم القوم كل القوم يا أم خالد": أن الذين هلكوا بهذا الموضع هم القوم والرجال الكاملون، فاعلمي ذلك، وابكي عليهم يا أم خالد.

1 شرح شذور الذهب ص 141.

(149/1)

---

"وهو ضربان: نص" في معناه لا يتجاوزه إلى غيره، "ومشترك" بين معان مختلفة بلفظ واحد.

"فالنص ثمانية" هنا، "منها للمفرد المذكر "الذي" للعالم" بكسر اللام: وهو من يقوم به العلم "وغيره" بالجر، فالعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة، "نحو: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ} [الزمر: 74] ، والعالم المذكر نحو: {وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ} [الزمر: 33] ، وغير العالم نحو: " {هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ} [الأنبياء: 103] ، وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها" فالأول "نحو: {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا} [المجادلة: 1] ، والثاني "نحو: {مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا} " [البقرة: 142] فأوقع "التي" على القبلة وهي غير عاقلة.

ولك في ياء "الذي والتي" وجهان: الإثبات والحذف، فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة، وأما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورا؛ كما كان قبل الحذف وإما ساكنا، فهذه الخمس لغات في "الذي والتي"، "ولتثنيتهما: اللذان واللذان" بالألف "رفعا، واللذين واللتين" بالياء المفتوح ما قبلها "جرا ونصبا"، تقول: "جاءني اللذان قاما واللذان قامتا"، و"رأيت اللذين قاما واللتين قامتا"، و"مررت باللذين قاما واللتين قامتا"، وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس، "وكان القياس في تثنيتهما و" في "تثنية: ذا، و: تا" السابقين في بحث الإشارة "أن يقال" في تثنية "الذي": "اللذان" بإثبات الياء مخففة، "و" في تثنية "التي": "اللتيان" بإثبات الياء مخففة، "و" في تثنية "ذا" "ذيان" بقلب الألف ياء، "و" في تثنية "تا": "تيان" بقلب الألف ياء "كما يقال" في تثنية "القاضي" من المعرب المنقوص: "القاضيان؛ بإثبات الياء، و" كما يقال في تثنية "فتى" من المعرب المقصور: "فتيان؛ بقلب الألف ياء، ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني "كالذي وذا، و" تثنية "المعرب" كالقاضي وفتى، "فحذفوا" الحرف "الآخر" وهو الياء من "الذي والتي"، والألف من "ذا وتا"، وأثبتوه في القاضي وفتى، ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية، "كما فرقوا" بينهما "في التصغير، إذ قالوا" في تصغير "الذي والتي وذا وتا": "اللَّذِيَّ واللَّتِيَّ وذَا وَتَا"، فأبقوا "الحرف" الأول "هو اللام الأولى من "اللذا واللتي"، والذال من "ذا"، والتاء من "تيا"، "على فتحة" الذي كان قبل التصغير، "وزادوا ألفا في الآخر" في الألفاظ الأربعة "عوضا عن

ضمّة التصغير" التي تكون في أول المصغر ومن العرب من يقول "اللَّذِيَّ واللَّـتِيَّ" بضم اللام، فيجمع في التصغير بين الضمة الألف، وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من أن "الذان واللتان" تثنية: "الذي والتي" مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل<sup>1</sup>: إن العرب استغنت بتثنية "اللذ" دون الياء، و"اللت" كذلك عن تثنية "الذي والتي" بالياء، فإن العرب لم تثنيهما. ا. هـ.

وعلى تقدير تسليم ما هنا، فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني، بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب، نحو: "عاشوران وخنفسان" تثنية: "عاشوراء وخنفساء"، حكاه الفراء عن العرب، وحيث تُنَى الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما، "وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من الحذف" منهما وهو الياء في "الذي والتي" والألف في "ذا" و"تا"، "أو تأكيدا للفرق" بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف، وإلى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله:

-89

..... والنون إن تشدد فلا ملامه

-90

والنون من ذين وتين شددا ... أيضا وتعويض بذلك قصدا  
 "ولا يختص ذلك" التشديد "بحالة الرفع" عند الكوفيين، بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب، "خلافًا للبصريين" في زعمهم أن التشديد مختص بحالة الرفع<sup>2</sup>؛ "لأنه قد قرئ في السبع: "رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِيْنَ" 3 [فصلت: 29] ، "إِخْدَى ابْنَتِيْ هَاتِيْنِ" 4 [القصص: 27] ، بالتشديد" فيهما في حالتي النصب في "اللذين" والجر في "هاتين"، "كما قرئ" في حالة الرفع: "'وَالَّذَانِ يَأْتِيَاهَا مِنْكُمْ" 5 [النساء: 16] ، "فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ" 6 [القصص: 32] بالتشديد فيهما، فتجوز إحداهما ومنع الأخرى تحكماً، "وبلحارث بن كعب" أجمعون

"وبعض ربعة يحذفون نون اللذان واللتان" في حالة الرفع، تقصيرا للموصول لطوله بالصلة،

لكونهما كالشيء الواحد، "قال" الفرزدق: [من الكامل]

1 شرح التسهيل 1/ 204.

2 الإنصاف 2/ 669، المسألة رقم 95: الحروف التي وضع عليها الاسم في "ذا" و"الذي".

3 هي قراءة ابن كثير. انظر الإتحاف ص381، والنشر 2/ 248.

- 4 هي قراءة ابن كثير. انظر الإتحاف ص342، والنشر 1/ 312.
- 5 هي قراءة ابن كثير. انظر الإتحاف ص187، والنشر 2/ 248.
- 6 هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس. انظر الإتحاف ص342، والنشر 2/ 341.

(151/1)

-94

"أبني كليب إن عمي اللذان ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا  
أراد: "اللذان" فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية؛ لأن "بني": منادى بالهمزة،  
و"كليب" بالتصغير: أبو قبيلة، وهو كليب بن يربوع، و"عمي" بالثنية: هما هذيل بن  
هيرة الثعلبي، وهذيل بن عمران الأصغر، كان أخاه لأمه، و"الأغلال": جمع غل؛ وهو  
حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم. وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير،  
فإنه من بني كليب بأن عميه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من أغلالهم، "وقال" الأخطل:  
[من الرجز]

-95

"هما اللتان لو ولدت تميم ... لقليل فخر لهم صميم  
أراد: "اللتان" فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو "هما"، و"تميم":  
قبيلة، و"صميم": بمعنى خالص. والمعنى: هنا المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقليل فخر  
لهم خالص. ولقب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أذنه، واسمه غياث بن غوث الثعلبي وكان  
نصرانيا.

وجاز حذف النون في "اللذان واللتان" لعدم الإلباس، "ولا يجوز ذلك" الحذف "في" نون  
"ذان، وتان، للإلباس" بالمفرد، ولعدم الطول.  
"وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات: الإثبات والحذف والتشديد، "وفي نون  
الإشارة لغتان: الإثبات والتشديد، "ولجمع المذكر العاقل كثيرا أو لغيره" أي: لغير  
العاقل "قليلًا: الألى" على وزن العلى، ويكتب بغير واو. قاله الموضح في

- 94- البيت للأخطل في ديوانه ص387، والأزهية ص296، والاشتقاق ص338،  
وأما ابن الشجري 2/ 306، وخزانة الأدب 3/ 185، 6/ 6، والدرر 1/ 59،  
وسر صناعة الإعراب 2/ 536، وسمط اللآلي 1/ 35، وشرح المفصل 3/ 154،



والكتاب 1/ 186، ولسان العرب 2/ 349 "فلج"، 14/ 233 "حظا"، 15/ 245  
"لذي"، والمقتضب 4/ 146، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 362، وأوضح  
المسالك 1/ 140، وخزانة الأدب 8/ 210، ورصف المباني ص 341، 406، وشرح  
التسهيل 1/ 192، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 79، وما ينصرف وما لا  
ينصرف ص 84، والمختب 1/ 185، والمسائل العسكرية ص 218، ومعاني  
الأخفش ص 256، والمنصف 1/ 67، وهمع الهوامع 1/ 49.  
95- الرجز للأخطل في خزانة الأدب 6/ 14، والدرر 1/ 60، والمقاصد النحوية 1/  
425، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأزهية ص 303، وأما ابن الشجري  
ص 308، وأوضح المسالك 1/ 141، وهمع الهوامع 1/ 49.

(152/1)

---

شرح اللوحة "مقصورا" على الأشهر كقوله: [من الطويل]  
-96

رأيت بني عمي الألى يخذلونني ... على حدثان الدهر إذ يتقلب  
"وقد يمد" كقوله: [من الطويل]  
-97

أبي الله للشهم الألاء كأنهم ... سيوف أجاد القين يوما صقالها  
وهو في هذين البيتين للعافل. ومن وقوعها لغير العافل قوله: [من الطويل]  
-98

تعيجني للوصول أيامنا الألى ... مرن علينا والزمان وريق  
"والذين: بالياء مطلقا" في الأحوال الثلاثة، وهي مبنية، وإن كان الجمع من خصائص  
الأسماء؛ لأن "الذين" مخصوص بـ"أولي العلم"، و"الذي" عام، فلم يجر على سنن الجموع  
المتمكنة، بخلاف المثنى فإنه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى، "وقد يقال":  
جاء اللذون "بالواو رفعا"، ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا، وهي حينئذ  
معربة؛ لأن شبه الحرف عارضه الجمع، وهو من خصائص الأسماء "وهي لغة هذيل أو  
عقيل" بالتصغير فيهما، و"أو" للشك، قال شاعرهم: [من الرجز]  
-99

"نحن اللذون صبحوا الصباحا" ... يوم النخيل غارة ملحاحا

ف"نحن": مبتدأ، و"اللدون": خبره، و"النخيل": تصغير نخل؛ بالنون والحاء المعجمة؛ موضع بالشام، و"غارة": مفعول لأجله؛ وهو اسم مصدر إغار، والقياس

---

96- البيت لعمر بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية 1/ 75، ولبعض بني فقعس أو لمرة بن عداء الفقعسي في الدرر 1/ 147، ولبعض بني فقعس في خزانة الأدب 3/ 30، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 213، بلا نسبة في همع الهوامع 1/ 83.  
97- البيت لكثير عزة في ديوانه ص 87، وشرح التسهيل 1/ 195، والمقاصد النحوية 1/ 459، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 68، وشرح شذور الذهب ص 122، وهمع الهوامع 1/ 83.

98- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص 163، ولمضر بن قرط المازني في أمالي القاضي 2/ 258.

99- الرجز لرؤية في محلق ديوانه ص 172، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص 61، ولليلى أو لرؤية أو لأبي حرب الأعلم في الدرر 1/ 92، 146، وشرح شواهد المعني 2/ 832، والمقاصد النحوية 1/ 426، ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب 6/ 23، ولأبي الحرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد ص 47، وللعقيلي في مغني اللبيب 2/ 410، وبلا نسبة في الأزهية ص 298، وأوضح المسالك 1/ 143، تخلص الشواهد ص 135، وشرح ابن الناظم ص 56، وشرح الأشموني 1/ 68، وشرح ابن عقيل 1/ 144، وهمع الهوامع 1/ 60، 83.

(153/1)

---

إغارة، و"الملحاح" بكسر الميم؛ من ألح السحاب: دام مطره، "ولجمع المؤنث اللاتي واللاتي" بإثبات الياء فيهما، "قد تحذف ياءهما" اجتزاء بالكسرة، فيقال: اللات واللاء، وإلى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله:

-88

موصولة الأسماء الذي الأنثى التي ... واليا إذا ما ثنيا لا تثبت

-89

بل ما تليه أوله العلامة ... ..

-91

جمع الذي الألى الذين مطلقا ... وبعضهم بالواو رفعا نطقا  
-92

باللات واللاء التي قد جمعا .....  
"وقد يتقارض الألى واللاتي" فيقع كل منهما مكان الآخر "قال" مجنون ليلى قيس بن  
الملوح: [من الطويل]  
-100

"محا حبها حب الألى كن قبلها" ... وحلت مكانا لم يكن حل من قبل  
فأوقع "الألى" مكان "اللاتي" "أي: حب اللاتي"، بدليل عود ضمير المؤنث عليها،  
"قال" رجل من بني سليم: [من الوافر]  
-101

"فما آباؤنا بأمن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا"  
فأوقع "اللاء" مكان "الألى" بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها، و"الألى": بمعنى  
الذين، و"الذين" أشهر منها، فلذلك عدل الموضح فقال: "أي: الذين"، إذ لا فرق  
بينهما. والمعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجوهم لنا كالمهد، بأكثر  
امتنانا علينا من هذا الممدوح. وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله:  
-92

..... واللاء كالذين نذرا وقعا  
"و" الموصول "المشترك ستة: من"؛ بفتح الميم؛ "وما، وأي"؛ بفتح الهمزة وتشديد الياء؛  
"وأل، وذو، وذا"، وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال:  
-93

ومن وما وأل تساوي ما ذكر ... وهكذا ذو.....  
-95

ومثل ماذا.....  
-99

أي كما.....

---

100- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص170، والمقاصد النحوية 1/ 430، وبلا نسبة  
في أوضح المسالك 1/ 144، وشرح الأشموني 1/ 68.

101- البيت لرجل من بني سليم في تخلص الشواهد ص137، والدرر 1/ 148،  
والمقاصد النحوية 1/ 429، وبلا نسبة في الأزهية ص301، وأوضح المسالك 1/

146، وشرح ابن الناظم ص56، وشرح الأشموني 1/ 69، وشرح ابن عقيل 1/ 145، وجمع الهوامع 1/ 83.

(154/1)

ولكل منها كلام يخصها، "فأما "من" فإنها تكون" في أصل الوضع "للعالم" بكسر اللام، "نحو: {وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ} [الوعد: 43] ، و" تكون "لغيره"، أي: غير العالم؛ على سبيل التطفل "في ثلاث مسائل:

إحداها أن ينزل" ما وقعت عليه "من" من غير العالم "منزلته"، أي: منزلة العالم، "نحو" قوله تعالى: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ "مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ" [الأحقاف: 5] ، وقوله، وهو العباس بن أحنف: [من الطويل]

-102

أسرب القطا هل من يعير جناحه ... لعلني إلى من قد هويت أطيير  
فأوقع "من" على سرب القطا؛ وهو غير عاقل، "وقوله" وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي: [من الطويل]

-103

"ألا عم صباحا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي"  
فأوقع "من" على الطلل وهو غير عاقل. وعم: فعل أمر معناه الدعاء، أصله أنعم، حذفت منه الألف والنون تخفيفا. وصباحا: منصوب على الظرفية، ومن عادة تحيات العرب في الصباح: عم صباحا، وفي المساء: عم مساء، فكأنهم قالوا: أنعم الله في صباحك ومسائك. وَيَعْمَنُ: أصله يَنْعِمُنْ، حذفت منه النون الأولى، والنون الساكنة في آخره للتوكيد. ومن: فاعل يَعْمَنُ. والعصر: بضمين؛ بمعنى: العصر؛ بفتح العين وسكون الصاد: الزمان ويجمع في القلة على أعصر؛ وفي الكثرة على عصور، والخالي: نعته.  
"فدعاء الأصنام" في قوله تعالى: {يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ} [الأحقاف: 5] "ونداء القطا" في قوله: [من الطويل]

أسرب القطا هل من يعير جناحه ....

102- البيت للمجنون في ديوانه ص106، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص168، وتخليص الشواهد ص141، وللعباس أو للمجنون في الدرر 1/ 175، والمقاصد



يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ { [النور: 45] ، فأوقع "من" على غير العاقل لما اختلط بالعاقل، ولكن الاختلاط فيها على ضربين:

اختلاط فيما وقعت عليه "من" وهو من يمشي على رجلين، فإنه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم.

واختلاط في عموم فصل بـ"من" وهو من يمشي على بطنه، ومن يمشي على أربع، فإنهما اختلط بالعاقل في عموم كل دابة؛ لأن الدابة لغة: اسم لما يدب على الأرض عاقلاً كان أو غيره، بدليل: {إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنفال: 55] {إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ} [سبأ: 14] ، ويحتمل عندي أن تكون "من" فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها، والتقدير: فمنهم نوع يمشي على بطنه، ومنهم نوع يمشي على

(156/1)

رجليه، ومنهم نوع يمشي على أربع، على حد: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ} [الحج: 11] قال الموضح في شرح الشذور 1: ويجوز في "من" أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها، والتقدير: ومن الناس ناس يعبدون الله. ا. هـ.

"وأما ما" الموصولة "فإنها" في أصل وضعها "لما يعقل وحده نحو: {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ} [النحل: 96] أي: الذي عندكم ينفد، "و" قد تكون "له" أي: لما لا يعقل "مع العاقل نحو: {سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} [الحشر: 1] فإنه يشمل العاقل وغيره، "و" تكون "لأنواع من يعقل". هذه عبارة ابن عصفور، وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي: ولصفات من يعقل، ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك "نحو: {فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} [النساء: 3] كلا التعبيرين متكلم فيه، أما الأول فرده ابن الحاج بأن النوع لا يعقل، فهذا مستغنى عنه بقوله: "لما لا يعقل"، وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال: أنكحوا الطيب أو الطيبة؛ لأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات، نقله الموضح في الحواشي.

وتكون ما "للمبهم أمره" من الأشخاص "كقولك وقد رأيت شبعا" بفتح الموحدة وبالحاء المهملة، لا تدري أبشر هو أم مُدَّر: "انظر إلى ما ظهر"، كذا لو علمت إنسانيته، ولم تدر أذكر هو أم أنثى، قاله ابن مالك في شرح التسهيل 2 أخذاً من قوله تعالى: {إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي} [آل عمران: 35] وللبحث فيه مجال. والأربعة الباقية من الستة تكون "للعاقل وغيره" وفيها تفصيل:

"فأما: أي" بفتح الهمزة وتشديد الياء "فخالف في موصوليتها ثعلب" أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بأنه لم يسمع: أيهم هو فاضل جاءني، بتقدير: الذي هو فاضل جاءني، "ويرده قوله" وهو غسان: [من المتقارب]

-104

إذا ما لقيت بني مالك ... "فسلم على أيهم أفضل"

1 لم أجد هذا القول في شرح شذور الذهب.

2 شرح التسهيل 1/ 197.

104- البيت لغسان بن وعله في الدرر 1/ 155، والمقاصد النحوية 1/ 436، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني 1/ 236، ولغسان في الإنصاف 2/ 715، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب 6/ 61 وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 150، وتخليص الشواهد 158، وجواهر الأدب 210، ورصف المباني 197، وشرح الأشموني 1/ 77، وشرح ابن عقيل 1/ 162، وشرح ابن الناظم ص 65، وشرح المفصل 3/ 147، 4/ 21، 7/ 87، ولسان العرب 14/ 59 "أيا"، ومغني اللبيب 1/ 78، وجمع الهوامع 1/ 84.

(157/1)

وجه الرد منه أن "أيهم" مبنية على الضم، وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا، وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى، وهي الملازمة للإضافة لفظا أو تقديرا إلى معرفة، "ولا تضاف لنكرة لتكون خلافا لابن عصفور" وابن الضائع، بالضاد المعجمة والعين المهملة، فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلا من ذلك: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} [الشعراء: 227]، ف"أي" عندهما موصولة، و"يعلم" بمعنى: يعرف، والتقدير: وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه، ومذهب الجمهور أن "أيا" هنا استفهامية منصوبة ينقلبون على أنها مفعول مطلق، و"يعلم" على بابه، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام ب"أي"، والتقدير: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي: انقلاب.

"و" أي الموصولة "لا يعمل فيها إلا" عامل "مستقبل متقدم" عليها "نحو: {لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} [مريم: 69] خلافا للبصريين" في الاستقبال والتقديم 2 قال في

التسهيل: ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه، خلافا للكوفيين<sup>3</sup>. وقال أبو حيان في شرح التسهيل: "وسأل الكسائي في حلقة يونس: "لم لا يجوز: أعجبنى أيهم قام؟" فمنع من ذلك، فقليل له: لمه؟ فلم يلح له وجه المنع، "فقال: أي كذا خلقت" ا. هـ. أي: كذا وضعت. قال ابن السراج موجهها قول الكسائي بالمنع ما معناه إن "أيا" وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت: يعجبني أيهم يقوم، فكأنك قلت: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان، ولو قلت: أعجبنى أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام؛ فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم، وإنما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية، وبين الموصولة؛ لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخر، والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها، "وقد تؤنث وتثنى وتجمع" عند بعضهم، فتقول: أية وأيان وأيتان وأيون وأيات، "و" على الحالين "هي معربة، فقليل مطلقا"، سواء أضيفت أم لم تضاف، ذكر صدر

- 
- 1 الرسم المصحفي {أَيُّهُمْ} بالرفع، وقرأها بالنصب: هارون ومعاذ وطلحة والأعرج والأعمش. انظر البحر المحيط 6/ 209، ومغني اللبيب 1/ 77، والإنصاف 2/ 711، وشرح ابن عقيل 1/ 165، والكتاب 2/ 399.
- 2 الإنصاف 2/ 711.
- 3 الإنصاف 2/ 709، 710.

(158/1)

---

صلتها أو حذف، وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين<sup>1</sup>، وإليه أشار الناظم بقوله:

-100-

وبعضهم أعرب مطلقا.....

"وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا<sup>2</sup>" وهو مراد الناظم بقوله:

-99-

..... وأعربت ما لم تضاف ... وصدر وصلها ضمير المحذف



"نحو: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} [مريم: 69] ، وقوله:

-105-

..... على أيهم أفضل"

بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات، إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء. وخولف في ذلك، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين<sup>3</sup>، هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببناؤها إذا أضيفت. 1. هـ. وزعم المانعون أن "أيا" في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، و"أشد" خبره. ثم اختلفوا في مفعول ننزع. فقال الخليل: محذوف والتقدير: لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد<sup>4</sup>. وقال يونس: المفعول الجملة، وعلقت "ننزع" عن العمل فيها<sup>5</sup>. وقال الكسائي والأخفش: المفعول: "كل شيعة"، و"من" زائدة<sup>6</sup>. ورد الموضح ذلك في المغني<sup>7</sup> بما يطول ذكره وبالبيت السابق.

"وقد تعرب حينئذ أي: حين إذ أضيفت، وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا

---

1 الإنصاف 2 / 711، والكتاب 2 / 399، وشرح الرضي 3 / 62.

2 هذا القول مستنتج من رأي سيبويه حيث قال في الكتاب 2 / 400: "وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن ... وجاز إسقاط هو في أيهم تخفيفا". وانظر شرح الرضي 3 / 60.

105- تقدم تخريج البيت بتمامه برقم 104.

3 في حاشية يس 1 / 136: "لا وجه للتغليب مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت المشهورين". قلت: يقصد الآية: 69 من سورة مريم، والبيت الذي تقدم برقم 104، 105.

4 انظر قول الخليل في الإنصاف 1 / 711، 712، وشرح الرضي 3 / 62.

5 انظر قول يونس في شرح الرضي 3 / 63، والكتاب 2 / 400.

6 انظر قول الكسائي والأخفش في شرح الرضي 3 / 63.

7 مغني اللبيب 1 / 78.

(159/1)

"كما رويت الآية" وهي: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} [مریم: 69] "بالنصب" 1 وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب، "والبيت"؛ وهو: "على أيهم أفضل" "بالجر". قال سيبويه: وهي لغة جيدة 2. وبذلك احتج من قال بإعرابها مطلقا.

"وأما "أل" فنحو: {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ} " [الحديد: 18] مما صلته اسم فاعل، "ونحو: {وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ، وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ} " [الطور: 65] مما صلته اسم مفعول.

وسكت عن الصفة المشبهة نحو: الحسن؛ لأن "أل" الداخلة عليها حرف تعريف، على ما صححه في المغني. "وليست" "أل" الداخلة على اسم الفاعل والمفعول "موصولا حرفيا خلافا للمازني" في أحد قوليه "ومن وافقه". ويرده أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم: "قد أفلح المتقي ربه"، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف، ورد بأن الحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة، وهذا ليس منها، "ولا حرف تعريف، خلافا لأبي الحسن" الأخفش، وهو ثاني قول المازني، وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو: جاء الضارب، كما يتخطاها مع الجامد نحو: جاء الرجل، وهي مع الجامد معرفة اتفاقا، فتكون مع المشتق كذلك. ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا؛ لأن المشتق في تقدير الفعل، فيعود عليها ضمير، و"أل" المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، ويدل على كونها اسما أن الوصف يعمل معها بلا شرط، ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل، فلا يكون الوصف معها عاملا. وأجاب الأخفش بالتزامه، فذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع "أل" 3. "وأما "ذو" فخاصة بطيء 4، وذلك مستفاد من قول الناظم:

93-

..... وهكذا ذو عند طيئ شهر

"والمشهور" عنهم بناؤها على سكون الواو، "وقد تعرب" بالحروف الثلاثة إعراب "ذو" بمعنى صاحب، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر؛ لأنه المسموع، "كقوله"

---

1 انظر البحر المحيط 6/ 209، والإنصاف 2/ 711، والكتاب 2/ 399.

2 أي: نصب "أيهم" في الآية السابقة. انظر الكتاب 2/ 399.

3 انظر هذه الأقوال في شرح الرضي 3/ 29-48: الإخبار بالذي أو بالألف واللام،

وشرح التسهيل 3/ 200.  
4 انظر شرح الرضي 3/ 22، وشرح ابن الناظم ص59.

(160/1)

وهو منظور بن سحيم الفقعسي: [الطويل]

-106

فإما كرام موسرون لقيتهم ... "فحسي من ذي عندهم ما كفانيا"  
"فيمن رواه بالياء"، وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المختسب، وهو مشكل، فإن سبب  
البقاء قائم ولم يعارضه معارض، "والمشهور" عنهم "أيضا أفرادها" وإن وقعت على مثنى  
أو جمع "وتذكيرها" وإن وقعت على مؤنث "كقوله" وهو سنان بن الفحل الطائي: [من  
الوافر]

-107

فإن الماء ماء أبي وجدي ... "وبئري ذو حفرت وذو طويت"  
فأتي بـ"ذو" مفردة مذكورة، مع أنها واقعة على "البئر" وهو مؤنثة. ويحتمل أنه راعى معنى  
القليب<sup>1</sup> وهو مذكر، والحفر: معروف. والطي: من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة.  
"وقد تؤنث وتثنى وتجمع" عند بعض بني طي، فتقول في المذكر: "ذو قام"، وفي المؤنث:  
"ذات قامت"، وفي مثنى المذكر: "ذوا قاما"، وفي مثنى المؤنث: "ذواتا قامتا"، وفي جمع  
المذكر: "ذوو قاموا"، وفي جمع المؤنث: "ذوات قمن"، "حكاه ابن السراج" في الأصول  
عن جميع لغة طي على الإطلاق، وتبعه ابن عصفور في المقرب<sup>2</sup>. "ونازع في ثبوت  
ذلك" المحكي على الإطلاق "ابن مالك" في شرح التسهيل فقال: وأطلق ابن عصفور  
القول بتثنيها وجمعها<sup>3</sup>. قال الشاطبي: والمردود عليه إنما هو الإطلاق في جميع لغة  
طي، وأما كون "ذو" تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيء فهو ثابت. ١. هـ. قال الفراء  
في لغات القرآن: وربما قالوا: هذان ذوا تعرف، وهؤلاء ذوو تعرف، ويجعلون مكان  
"التي" ذات، ويرفعون الناء على كل حال، وفي تثنيتهما: هاتان

-106- تقدم تخريج البيت برقم 23.

-107- البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص384، وخزانة الأدب 6/ 34، 35،  
والدرر 1/ 151، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص591، والمقاصد النحوية 1/

- 436، وبلا نسبة في الأزهية 295، وأوضح المسالك 1/ 154، وتخليص الشواهد  
 143، وشرح ابن الناظم ص 60، وشرح التسهيل 1/ 199، وشرح الرضي 3/ 22،  
 وشرح قطر الندي ص 102، وشرح الأشموني 1/ 72، وشرح المفصل 3/ 147، 8/  
 45، ولسان العرب 15/ 460 "ذوا"، وجمع الهوامع 1/ 84.  
 1 القلب: البئر قبل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوي. وقال شمر: القلب من أسماء  
 البئر، وسميت قلبيا؛ لأن حافرها قلب تراجها. معجم البلدان 4/ 386 "قلب".  
 2 المقرب 1/ 59.  
 3 شرح التسهيل 1/ 199.

### (161/1)

ذواتا تعرف، وفي جمعها: هؤلاء ذوات تعرف. ا. هـ. "و" ابن السراج وابن عصفور وابن  
 مالك 1 "كلهم حكى" عن بعض طيئ "ذات للمفردة، وذوات لجمعها مضمومتين"،  
 على أنهما موصولان مستقلان مرادفان لـ "التي واللاتي"، قال في التسهيل: وقد ترادف  
 "التي واللاتي" ذات وذوات مضمومتين مطلقا، وقال في النظم:  
 -94

وكالتي أيضا لديهم ذات ... وموضع اللاتي أتى ذوات  
 "كقوله" وهو رجل من بني طيئ كما قال الفراء في لغات القرآن: سمعنا أعرابيا من طيئ  
 يسأل ويقول: "بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به" 2 فبنى  
 "ذات" على الضم، ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها، وحذف الألف فسكنت  
 الهاء. وبالفضل: متعلق بمحذوف، أي: أسألكم بالفضل أو نحوه، والكرامة: بالخفض.  
 معطوفة على الفضل، وكأنه يشير إلى قوله تعالى: {وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي  
 الرِّزْقِ} [النحل: 71] قاله الموضح في الحواشي. "وقوله" وهو رؤية: [من الرجز]  
 -108

جمعتها من أينق موارق ... "ذوات ينهضن بغير سائق"  
 فبنى "ذوات" على الضم، والهاء في "جمعتها" للنون المذكورة في بيت قبله، والأينق؛  
 بتقديم الباء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة: جمع ناقة، وأصل ناقة نوقة،  
 تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وتجمع في القلة على أنوق، قدمت الواو على  
 النون فصار أنوق، ثم قلبت الواو ياء أينق، ويجمع أينق على أينق، والموارق: جمع

مارقة، من مرق السهم، شبه النوق بالسهم في سرعة مشيها، وسائق: من السوق؛ بفتح السين.

و"حكى" في ذوات وذوات "إعرابهما" بالحركات "إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات"، حكى الأول أبو حيان في الارتشاف، وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي، وإذا أعربا نونا لعدم الإضافة، فنقول: جاءني ذات قامت، ورأيت ذاتا قامت، ومررت بذات قامت، بالحركات الثلاث مع التنوين. وتقول: جاءني ذوات قمن،

---

1 المقرب 1/ 59، وشرح التسهيل 1/ 199.

2 ورد هذا القول في شرح ابن الناظم ص 60.

108- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 180، والدرر 1/ 151، وبلا نسبة في الأزهية ص 295، وأوضح المسالك 1/ 156، وتخليص الشواهد ص 144، وتهذيب اللغة 15/ 44، وتاج العروس "ذو"، وشرح ابن الناظم ص 60، وجمع الهوامع 1/ 83.

(162/1)

---

بالرفع والتنوين؛ ورأيت ذوات قُمن، ومررت بذوات قُمن، بالكسر مع التنوين جرا ونصبا، قاله الموضح في الحواشي.

"وأما "ذا" فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون للإشارة؛ لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد، "نحو: من ذا الذاهب وماذا التواني"، والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير "أل".

"و" الأمر الثاني: أن لا تكون "ذا" ملغاة، وإلغاؤها على وجهين، أحدهما حكمي، والآخر حقيقي، فالحكمي ما ذكره بقوله "وذلك" الإلغاء "بتقديرها مركبة مع "ما" في

نحو: ماذا صنعت"، فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب على

المفعولية المقدّمة بـ"صنعت"، والتقدير: أي شيء صنعت "كما قدرها كذلك"، أي:

مركبة مع "ما"، إلا أنهما في محل جر "من قال" لسائل عن شيء: "عما ذا تسأل"،

والتقدير: عن أي شيء تسأل، "فأثبت الألف" من ما "لتوسطهما" في اسم الاستفهام

بالتركيب، ولولا ذلك لحذفت الألف؛ لأن "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها جار

حذفت ألفها لتطرفها نحو: {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} [النبأ: 1] فرقا بين "ما" الاستفهامية

والموصولة نحو قوله تعالى: {سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُقُولُونَ} [الإسراء: 43] وخصت

الاستفهامية بحذف الألف للتطرف، وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد، والإلغاء الحقيقي ما ذكره بقوله: "ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر، وهو تقديرها زائدة" بين "ما" ومدخولها، فكأنك قلت: ما صنعت؟ والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء، وسكنت عن إلغاء "ذا" مع "من" لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون "من وذا" مركبتين، وخصوا جواز ذلك بـ"ما وذا" لأن "ما" أكثر إبهاماً، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها، ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الأسماء كون "ذا" زائدة و"من" مفعولاً في نحو: من ذا ضربت، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون "من وذا" مركبتين، قاله في المعني وهو ظاهر قول الناظم:

-95-

ومثل ماذا بعد ما استفهام ... أو من إذا لم تلغ في الكلام  
"و" الأمر "الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق" من البصريين "أو بمن على الأصح"  
عندهم؛ لأن كلا منهما للاستفهام، وأجاب المانع بالفرق بأن "ما" تجانس "ذا" لما فيها  
من الإبهام، بخلاف "من"، فإنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن

(163/1)

---

يعقل، فلا مجانسة بينهما، وكلا التعليلين ضعيف، أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام  
كما في الإبهام، فلا خصوصية لإلحاق من دونها. وأما الثاني فلأن "ما" مختصة بما لا  
يعقل، كما أن "من" مختصة بمن يعقل، إلا أن يقال إن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل،  
والمرجع في ذلك إلى السماع، وكلاهما مسموع، فالأول "كقول لبيد" ابن ربيعة العامري:  
[من الطويل]

-109-

"ألا تسألون المرء ماذا يحاول" ... أنحب فيقضي أم ضلال وباطل  
أنشده سيبويه<sup>1</sup>. فـ"ما" مبتدأ و"ذا" اسم موصول خبر، وجملة "يحاول"، صلته والعائد  
محذوف، و"يحاول": يطلب، و"النحب" بفتح النون وسكون الحاء المهملة: أصله المدة  
والوقت، يقال: قضى فلان نحبه، إذا مات، والمراد به هنا النذر، والمعنى: ألا تسألان  
المرء ما الذي يطلبه ويحاوله باجتهاده في الدنيا، وأنذر أوجهه على نفسه، فهو يسعى في  
وفائه، أم هو في ضلال وباطل. "و" الثاني نحو "قوله" وهو أمية بن أبي عائد الهذلي، كما

قال ابن مالك<sup>2</sup>، أو أمية بن الصلت، كما قال العيني<sup>3</sup>: [من المتقارب]  
-110

ألا إن قلبي لدى الطاعنين ... حزين "فمن ذا يعزي الحزينا"  
أنشده ابن مالك. ف"من" مبتدأ، و"ذا" اسم موصول خبر، وجملة "يعزي الحزينا" صلته،  
و"الطاعنين" جمع طاعن؛ من طعن: إذا سار. "والكوفي لا يشترط" في موصولية "ذا"  
تقدم "من" ولا "ما" الاستفهاميتين، "واحتج بقوله" وهو يزيد بن مفرغ الحميري: [من  
الطويل]

109- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص254، والأزهية ص20، والجنى الداني  
ص239، وخزانة الأدب 2/ 252، 253، 6/ 145، 147، وديوان المعاني 1/  
119، وشرح أبيات سيويه 2/ 40، وشرح شواهد المغني 1/ 150، 2/ 711،  
والكتاب 2/ 417، ولسان العرب 1/ 751 "نحب"، 11/ 187 "حول"، 15/  
459 "ذو"، والمعاني الكبير ص1201، ومغني اللبيب ص300، وتاج العروس 4/  
243 "نحب"، "ما"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 159، ورفض المباني ص188،  
وشرح ابن الناظم ص62، وشرح الأشموني 1/ 73، وشرح التسهيل 1/ 197، وشرح  
الرضي 3/ 65، وشرح المفصل 3/ 149، 150، 4/ 23، وكتاب اللامات ص64،  
ومجالس ثعلب ص530.

1 الكتاب 2/ 417.

2 شرح التسهيل 1/ 199.

3 المقاصد النحوية 1/ 441.

110- البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي في ديوانه ص63، وخزانة الأدب 2/ 436،  
وشرح التسهيل 1/ 199، ولأمية بن أبي الصلت في المقاصد النحوية 1/ 441، وبلا  
نسبة في أوضح المسالك 1/ 161.

(164/1)

-111

عَدَس ما لعباد عليك إمارة ... "أمنت وهذا تحملين طليق"  
وتقرير الحجة منه أن "هذا" اسم موصول مبتدأ، ولم يتقدم عليه "ما" ولا "من"،

وتحملين: صلتته والعائد محذوف، وطلق: بمعنى مطلق خبر المبتدأ، "أي: والذي تحملينه طليق، وعندنا" معشر البصريين 1 "أن "هذا" اسم إشارة" على أصله، لا موصول 2؛ لأن "ها" التنبيه لا تدخل

على الموصولات وهو مبتدأ، "وطليق": خبره، وهي "جملة اسمية، وتحملين: حال" من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها، "أي: وهذا طليق محمول لك"، وعدس؛ بفتح العين والبدال والسين المهملات: اسم صوت لزجر البغل، وعباد: هو ابن زياد بن أبي سفيان، وكان يزيد يكثر من هجوه، حتى كتبه على الحيطان، فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره، ففسدت أنامله، ثم أطل سجنه، فكلّموا فيه معاوية فأمر بإخراجه، فلما خرج قدمت بغلة فركبها فنفرت فقال 3:

عدس ما لعباد عليك إمارة ... ..

البيت. و"إمارة" بكسر الهمزة: أي: أمر.

ولا تختص "ذا" الإشارية بذلك عند الكوفيين، بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات 4 نحو: {وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى} [طه: 17] قالوا 5: إن "تلك" موصول و"بيمينك" صلة، أي: وما التي بيمينك، وعندنا أن "بيمينك" حال

---

111- البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص 170، وأدب الكاتب ص 417، والافتصاب 627، والأغاني 18 / 270، والحماسة البصرية 1 / 173، والإنصاف 2 / 717، وتخليص الشواهد ص 150، وتذكرة النحاة ص 20، وجمهرة اللغة ص 645، وخزانة الأدب 6 / 41، 42، 48، والدرر 1 / 153، وشرح ابن الناطم ص 61، ولسان العرب 6 / 47، "حدس"، 133، "عدس"، والمقاصد النحوية 1 / 442، 3 / 216، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص 362، 447، وأوضح المسالك 1 / 162، وخزانة الأدب 4 / 333، 6 / 388، وشرح الأشموني 1 / 74، وشرح الرضي 3 / 23، 122، وشرح شذور الذهب ص 147، وشرح قطر الندى ص 106، وشرح المفصل 2 / 16، 4 / 23، واللسان 15 / 460 "ذوا"، واختسب 2 / 94، ومغني اللبيب 2 / 462، وجمع الهوامع 1 / 84. وتاج العروس "ذا".

1 الإنصاف 2 / 719.

2 يرى الكوفيون أن "هذا" بمنزلة "الذي" ويستعملونها موصولة. انظر الدرر 1 / 153، والإنصاف 2 / 719.

3 الأغاني 18 / 270.



- 4 الإنصاف 2 / 717، وشرح الرضي 3 / 23.  
5 الإنصاف 2 / 717، والاقتضاب ص 627.

(165/1)

---

من المشار إليه<sup>1</sup>، ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالألف واللام، نحو قوله: [من الطويل]

-112

لعمرك لأنت الليث أكرم أهله ... وأقعد من أفئائه بالأصائل  
كأنه قال لأنت الذي أكرم أهله، فأكرم: صلة الليث.  
ومنها الاسم المضاف، نحو قوله: [من البسيط]

-113

يا درامية بالعلياء فالسند ...  
ف"بالعلياء": صلة ل"دارمية".

ومنها النكرة الواقعة بعها جملة، نحو: هذا رجل ضربته، ف"ضربته" عندهم صلة ل"رجل"،  
ولم يثبت البصريون شيئاً من ذلك، قال أبو حيان في النكت الحسان على غاية  
الإحسان.

---

1 الإنصاف 2 / 721، كأنه قال: أي شيء هذه كائنة بيمينك، وهو رأي البصريين.  
-112 البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1 / 142، وإصلاح المنطق  
ص 320، والاقتضاب ص 603، وخزانة الأدب 5 / 484، 485، 491، 497،  
والدرر 1 / 156، ولسان العرب 11 / 16 "أصل"، وتاج العروس "أصل"، وبلا نسبة  
في الأزمنة والأمكنة 2 / 259، وأساس البلاغة "فيء"، والإنصاف 2 / 723، وخزانة  
الأدب 6 / 166، ولسان العرب 1 / 124، "فيأ"، وجمع الهوامع 1 / 85.  
-113 عجز البيت:

"أقوت وطال عليها سالف الأمد"

، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص 14، وتهذيب اللغة 8 / 353، 12 / 266، 15 /  
668، وبلا نسبة في شرح الرضي 4 / 387.

(166/1)

"فصل":

"وتفتقر كل الموصولات الاسمية مختصة كانت أو مشتركة "إلى صلة" تتصل بها؛ لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة "متأخرة عنها" لزوما؛ لأن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول؛ لا يتقدم معمولها عليه؛ لأنه جزؤها، وأما نحو: {وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ} [يوسف: 20] ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة "أل" والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين. وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لا بد لها من صلة "مشملة على ضمير مطابق لها" في الأفراد والتذكير وفروعهما، بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها، فسقط ما قيل إن قول الناظم:

-96-

وكلها يلزم بعده صله ... على ضمير لائق مشتمله  
يعم الموصولات الاسمية والحرفية.

وهذا الضمير "يسمى العائد"؛ لعوده إلى الموصول، ثم الموصول إن طابق لفظه معناه؛ فلا إشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا؛ وأريد به غير ذلك نحو: "من وما"، ففي العائد وجهان: مراعاة اللفظ، وهو الأكثر نحو: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ} [الأنعام: 25] ومراعاة المعنى نحو: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} [يونس: 42] ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو: أعط من سألتك، ولا تقل: من سألك، أو قبح 1 نحو: من هي حمراء أملك، فيجب مراعاة المعنى، ولم يعضد المعنى سابق، فيختار مراعاة المعنى كقوله: [من الطويل]

-114-

وإن من النسوان من هي روضة ... تهيج الرياض قبلها وتصوح

1 وجه القبح أنه لو روعي اللفظ لزم الإخبار بمؤنث عن مذكر؛ فروع المعنى بكسر كاف "أملك".

114- البيت لجران العود في ديوانه ص44، ولسان العرب 2/ 512 "صرقح"، والمقاصد النحوية 1/ 492.

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو: [من الطويل]

-115

..... وأنت الذي في رحمة الله أطمع

الأصل في رحمته. و: [من الطويل]

-116

سعاد التي أضناك حب سعادا .....

أي: حبها. "والصلة إما جملة" تامة، اسمية أو فعلية. "وشرطها أن تكون خبرية"، وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها؛ من غير نظر إلى قائلها؛ لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو: جاء الرجل الذي قام أبوه. ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية "معهودة" للمخاطب؛ لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة، "إلا في مقام التهويل والتفخيم" وهو التعظيم؛ "فيحسن إبهامها" لذلك، "فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه" إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه، "والمبهمة نحو: {فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ} أي: البحر {مَا غَشِيَهُمْ} [طه: 78] أي: الذي غشيهم أمر عظيم، والمرجع في ذلك إلى الموصول، فإنه أريد به معهود فصلته معهودة نحو: {كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ} [البقرة: 171] ، وإن أريد به التعظيم أجهمت صلته نحو: {فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى} [النجم: 10] .

"ولا يجوز" في الصلة "أن تكون" جملة "إنشائية"، وهي ما قارن لفظها معناها "ك: بِعْتُكَه"، فلا تقل: جاء العبد الذي بعته، قاصدا إنشاء البيع، "ولا" جملة "طلبية"، وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيًا، "كاضربه ولا تضربه" فلا تقل: جاء الذي اضربه، أو لا تضربه؛ لأن كلا من الإنشاء والطلب لا خارجي له، فضلا عن أن يكون معهودا، فلا يصلح لبيان الموصول، ومن ثم امتنع الوصل بالتعجيبة، وإن كانت خبرية فلا يقال: جاء الذي ما أحسنه، لما في التعجب من الإبهام المنافي للبيان، فتكون مستثناة من الخبرية، كما أن جملة القسم مستثناة من

-115- صدر البيت:

"فيا رب ليلى أنت في كل موطن"

، وهو لحنون ليلى في الدرر 1/ 165، وشرح شواهد المغني 2/ 559، والمقاصد النحوية 1/ 497، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 67، ومغني اللبيب 1/ 210، وجمع الهوامع 1/ 87.

## 116- عجز البيت:

"وإعراضها عنك استمر وزادا"

، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني 1 / 67، وشرح شذور الذهب ص 142.

(168/1)

الإنشائية، فيجوز الوصل بها نحو: {وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ} [النساء: 72] وقيل لا استثناء فيهما، أما التعجبية فلأنها إنشائية نظرا إلى حالة الاستعمال، وأما القسمية فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبري، وجملة القسم إنما جيء بها لجرد التأكيد. ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كالما قبلها، فلا يقال: جاء الذي لكنه قائم، أو: حتى أبوه قائم؛ لأن فيه استعمال "لكن" من غير تقدم مستدرك، واستعمال "حتى" من غير تقدم مغيا، وأجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي، والملازمي بالدعاء بما لفظه الخبر نحو: جاء الذي يغفر الله له، وصاحب الإفصاح: ب"نعم وبئس، وهشام: ب"ليت ولعل وعسى"، هذا حكم الجملة.

"وأما شبهها" في حصول الفائدة "فهو ثلاثة":

الأول والثاني "الظرف المكاني والجار والمجرور التامان"، والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به، "نحو": جاء "الذي عندك، و" جاء الذي في الدار، وتعلقهما ب"استقر" "محذوفا" وجوبا، وبذلك أشبهها الجملة، بخلاف الناقصين، نحو: جاء الذي مكانا والذي بك، إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر، نحو: جاء الذي سكن مكانا والذي مر بك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-97

وجملة أو شبهها الذي وصل ... به.....

"و" الثالث: "الصفة الصريحة، أي: الخالصة للوصفية"، وهي التي لم يغلب عليها الاسمية؛ لأن فيها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله، وصح عطف الفعل عليها، وعطفها عليه نحو: {إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا} [الحديد: 18] ، ونحو:

[من الرجز]

-117

أم صبي قد حبا أو دارج

وبذلك أشبهت الجملة.

"وتختص الصريحة "بالألف واللام"، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

-98

وصفة صريحة صلة أل .....  
.....

117- الرجز لجندب بن عمرو في خزنة الأدب 4 / 238، وبلا نسبة في لسان العرب  
2 / 266 "درج"، وأوضح المسالك 3 / 394، وسر صناعة الإعراب 2 / 641،  
وشرح ابن الناظم ص 391، وشرح الأشموني 2 / 433، والمقاصد النحوية 4 / 173،  
وتهذيب اللغة 10 / 643، وتاج العروس 5 / 553 "درج"، وكتاب العين 3 / 76.

(169/1)

"كضارب ومضروب" اتفاقاً. "وحسن" على قول ابن مالك ونصه<sup>1</sup>: وعנית بالصفة  
المحضة أسماء الفاعلين، واسم المفعول، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، ا. هـ. وضح  
الموضح في المغني أن "أل" الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف، "بخلاف ما  
غلبت عليها الاسمية" من الصفات "كأبطح": مذكر بطحاء، فإنه في الأصل وصف لكل  
مكان منبسط من الوادي، ثم غلب على الأرض المتسعة، "وأجرع": مذكر جرعاء، فإنه  
في الأصل وصف لكل مكان مستو، ثم غلب عليه الاسمية، فصار مختصاً بالأرض  
المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً، "وصاحب": فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم  
غلب على صاحب الملك، "وراكب": فإنه في الأصل وصف للفاعل، ثم غلب على  
راكب الإبل دون غيره، وعلى رأس الجبل. قال الشاطبي: الدليل على أن هذه الأسماء  
انسلخ منها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل على الصفات، ولا  
تتحمل ضميراً، ا. هـ. فلا توصل بها "أل" لعدم شبهها بالفعل، "وقد توصل" أل  
"بمضارع" اختياراً، "كقوله" وهو الفرزدق خطاباً لرجل من بني عذرة، هجاه بحضرة عبد  
الملك بن مروان: [من البسيط]

-118

"ما أنت بالحكم الترضى حكومته" ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل  
فأدخل "أل" على "ترضى" وهو فعل مضارع مبني للمفعول، وحكومته: نائب فاعل به،  
"ولا يختص" ذلك "عند ابن مالك بالضرورة"، بل أشار إلى قلته بقوله في النظم:

-98

..... وكونها بمعرب الأفعال قل

وهو اختيار ثالث في المسألة، فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختياراً، والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة، فالقول بالجواز على قلة قول ثالث، والمدرّك مختلف، فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر، ولم يجد عنه مخلصاً، ولهذا قال 2: لتمكنه من أن يقول المرضي. والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر، ولم يجئ في الكلام، سواء اضطر إليه الشاعر أم لا، فلم يتوارد على محل واحد. والحكم؛ بفتحيتين: المحكم بين الخصمين للفصل بينهما، والأصيل: الحسيب، والجدل؛ بفتحيتين: شدة الخصومة.

1 شرح التسهيل 1/ 201.

118- تقدم تخريج البيت برقم "13".

2 شرح التسهيل 1/ 201، وانظر الدرر 1/ 157.

(170/1)

"فصل":

يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل، أو قصد الإبهام، ولم تكن صلة "أل" كقوله:

[من م. الكامل]

119-

نحن الألى فاجمع جمو ... عك ثم وجههم إلينا

أي: نحن الألى عرفوا بالشجاعة.

والثاني كقولهم: بعد اللتيا والتي؛ أي: بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كُتبت وكُتبت. وإنما

حذفوا ليوهمو أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه.

"ويجوز حذف العائد المرفوع" بشرطين، "إذا كان مبتدأ" غير منسوخ، وكان مخبراً عنه

بمفرده، فلا يحذف في "نحو جاء اللذان قاما أو ضربا" بالبناء للمفعول، أو كانا قائمين

"لأنه غير مبتدأ"، فإنه في الأول فاعل، وفي الثاني نائب عن فاعل، وفي الثالث منسوخ،

فهو فاعل مجازاً، والفاعل ونائبه لا يحذفان، "ولا" يحذف "في نحو: جاء الذي هو يقوم،

أو: هو في الدار؛ لأن الخبر غير مفرد"، لأنه في الأول جملة فعلية، وفي الثاني جار

ومحذوف، "فإذا حذف الضمير" المنفصل المفيد للاختصاص "لم يدل دليل على حذفه، إذ

الباقى بعد الحذف" للضمير جملة أو شبهها، وكل منهما "صالح لأن يكون صلة كاملة"،

لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
-101

..... وأبوا أن يختزل

-102

إن صلح الباقي لوصل مكمل ..... إن صلح الباقي لوصل مكمل

119- البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه 142، وخزانة الأدب 2/ 289، والدرر 1/ 173، وشرح شواهد المغني 1/ 258، ولسان العرب 15/ 437، "أولى وأولاء"، والمقاصد النحوية 1/ 490، وبلا نسبة في خزانة الأدب 6/ 542، وشرح الأشموني 1/ 74، 82، ومغني اللبيب 1/ 86، وجمع الهوامع 1/ 89.

(171/1)

"بخلاف الخبر المفرد"، فإنه لا يصلح للوصل على حدته، ولا فرق في ذلك بين صلة "أي" وغيرها، ف"أي" نحو: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} " [مریم: 69] ، فأشد: خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد، وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد وهو أشد. "و" غير "أي" نحو: " {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ} " [الزخرف: 84] ، فإنه: خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد؛ وخبره مفرد وهو إله، وفي السماء: متعلق بإله؛ لأنه بمعنى معبود. "أي: هو إله في السماء، أي: معبود فيها"، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف. أو فاعلا بالظرف؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة، وإله بدل من الضمير المستتر فيه، وتقدير: {وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ} [الزخرف: 84] معطوفا كذلك، لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بعد، حتى قيل بامتناعه، قال في المغني.

"ولا يكثر الحذف" للضمير المرفوع "في صلة غير أي" عند البصريين، "إلا إن طالت الصلة"، إما بمعمول الخبر أو بغيره، سواء تقدم المعمول على الخبر نحو: {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ} [الزخرف: 84] ، أو تأخر نحو قولهم: "ما أنا بالذي قائل لك سوءا" حكاه الخليل 1.

ويستثنى من اشتراط الطول: "لا سيما زيد" فإنهم جوزوا في "زيد" إذا رفع أن تكون "ما" موصولة، و"زيد" خبر مبتدأ محذوف وجوبا، والتقدير: لا سي الذي هو زيد، فحذف

العائد وجوبا<sup>2</sup>، ولم تطل الصلاة، وهو مقيس وليس بشاذ<sup>3</sup>، وذلك لأنهم نزلوا "لا سيما" منزلة "إلا" استثنائية، فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة، فإن قلت: "لا سيما زيد الصالح" فلا استثناء لطول الصلاة بالنعته، كقوله: [من الطويل]

-120

..... ولا سيما يوم بدارة جلجل  
فيمن رفع "يوم" والتقدير: ولا سي الذي هو يوم، وحسن حذف العائد طول الصلاة بصفة

---

1 ورد هذا القول في الكتاب 2/ 108، 404، وشرح ابن عقيل 1/ 165، وشرح ابن النازم ص 65.  
2 هو قولك: "هو" من قوله: "لا سيما الذي هو زيد".  
3 كذا قال ابن عقيل في شرحه 1/ 166.  
120- صدر البيت:

"ألا رب يوم لك منهن صالح"  
، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص 10، والجنى الداني ص 334، 443، وخزانة الأدب 3/ 444، 451، والدرر 1/ 504، وشرح شواهد المغني 1/ 412، 2/ 558، وشرح المفصل 2/ 86، والصاحبي في فقه اللغة ص 155، واللسان 14/ 411 "سوا"، وتاج العروس "سوى"، وبلا نسبة في رصف المباني ص 193، وشرح الأشموني 1/ 241، وشرح الرضي 2/ 135، ومغني اللبيب 1/ 140، 313، 421، ومع الهوامع 1/ 234.

(172/1)

---

"يوم"، وهو: "بدارة" قاله الموضح في المغني<sup>1</sup>، وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله:

-100

..... وفي ... ذا الحذف أيا غير أي يقتضي

-101

إن يستطل وصل.....  
"وشدت قراءة بعضهم" وهو يحيى وابن يعمر بن أبي إسحاق "تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ"



[الأنعام: 154] بالرفع2، وشذت قراءة ابن أبي عبله والضحاك ورؤية بن العجاج:  
"مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ" [البقرة: 26] برفع بعوضة3، أي: الذي هو أحسن، والذي هو  
بعوضة، "و" شذ "قوله": [من البسيط]

-121-

"من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه" ... ولا يجد عن سبيل الحلم والكرم  
أي: بما هو سفه، و"يعن"؛ بالبناء للمفعول؛ من قولهم: عنيت بحاجتك أعني بما بضم  
أولهما، و"يجد" بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة، بمعنى يعدل، والمعنى: من  
يعتن بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو  
سفه؛ ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم.  
"والكوفيون" لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة4، و"يقيسون على  
ذلك" المسموع من الآية والبيت ونحوهما، وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلا فقال:

-101-

..... وإن لم يستطل ... فالحذف نزر.....  
"ويجوز حذف" العائد "المنصوب إن كان متصلا، وناصبه فعل أو وصف غير صلة  
الألف واللام".

1 مغني اللبيب 1/ 313.

2 الرسم المصحفي: "أحسن" بالنصب، وقرأها بالرفع الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر  
وابن أبي إسحاق. انظر الإتحاف 220، ومعاني القرآن للفراء 1/ 365، والكتاب  
لسيبويه 2/ 108، وشرح ابن الناظم ص66، وشرح المفصل 2/ 85، وأوضح  
المسالك 1/ 168، والأماشي الشجرية 2/ 235، وشرح ابن عقيل 1/ 165.  
3 الرسم المصحفي: {بَعُوضَةٌ} بالنصب، وانظر القراءة المستشهد بها في البحر المحيط  
1/ 123، والمحتسب 1/ 64.

121- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 168، وتخليص الشواهد ص160،  
والدرر 1/ 175، وشرح ابن الناظم ص66، وشرح الأشموني 1/ 78، وشرح التسهيل  
1/ 208، والمقاصد النحوية 1/ 446، وجمع الهوامع 1/ 90.  
4 شرح التسهيل 1/ 207، وجمع الهوامع 1/ 90.

(173/1)

فالفعل "نحو: {يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ} [البقرة: 77] أي: يسرونه ويعلمونه، ولا يتعين في "ما" هذه أن تكون موصولا اسميا، لجواز أن تكون موصولا حرفيا، والتقدير: يعلم سرهم وعلايتكم، بدليل أنه قد جاء مصرحا به في مكان آخر هو: {يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ} [الأنعام: 3] قيل: وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا للربط كما مثل، فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو: "جاء الذي أكرمته في داره" فإن العائد أحدهما لا بعينه، قاله ابن عصفور وغيره، قال الموضح في الحواشي: وفيه نظر، فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا، ا. هـ. وشرط الفعل أن يكون تاما، فلا يحذف في نحو: "جاء الذي كأنه زيد" على الأصح.

"و" الوصف نحو "قوله": [من البسيط]

-122-

"ما الله موليك فضل فاحمدنه به" ... فما لدى غيره نفع ولا ضرر

"ما": موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء، و"فضل": خبره، و"الله موليك": صلة "ما" والعائد محذوف منصوب بالوصف، والتقدير: الذي الله موليكه فضل، "بخلاف: جاء الذي إياه أكرمت"؛ لأنه منفصل، وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل، ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانين، والاهتمام عند النحويين، وإنما حذف منفصلا من قوله سبحانه وتعالى: {وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} [البقرة: 3] والأصل: رزقناهم إياه؛ لأن تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضميري الغيبة، وهو قليل، "و" بخلاف: جاء "الذي إنه فاضل أو كأنه أسد"؛ لأن اسم "إن" و"كأن" المشددتين لا يحذف إلا شذوذا، وأتى بمثالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو إن، الثاني ما يغيرها وهو كأن، "أو" الذي "أنا الضاربة"؛ لأن الوصف صلة الألف واللام، واسمية "أل" خفية، والضمير إذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا، فإذا حذف فات هذا المعنى، وهم بصدد التنصيص على اسميتها، قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب، وهو سهو؛ لأن العائد المنصوب ليس عائدا على "أل" في هذا المثال؛ حتى يدل على اسميتها نصا، وإنما هو عائدا على "الذي"، كما يفيد العطف بأو، والعائد إلى "أل" إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بـ"أل" إن كان عائدا على غير "أل"

122- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 169، وتخليص الشواهد ص 161، وشرح الأشموني 1/ 79، وشرح ابن عقيل 1/ 169، والمقاصد النحوية 1/ 447.

كالمثال المذكور جاز حذفه، وإن كان عائداً على "أل" نحو: "جاءني الضارب زيد" امتنع حذفه لما تقدم من التعليل، "وشذ قوله": [من البسيط]

-123

"ما المستغفر الهوى محمود عاقبة" ... ولو أُتيح له صفو بلا كدر  
فحذف العائد إلى "أل" المنصوب بالوصف و"ما": نافية، والمستغفر؛ بالسين المهملة  
والفاء والزاي؛ بمعنى: المستخف، اسم "ما" و"المحمود" خبرها إن كانت حجازية، وأُتيح؛  
بالبناء للمفعول بناءً مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر؛ والمعنى: ليس  
المستغفر الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر.  
"وحذف منصوب الفعل كثير"؛ لأن الأصل في العمل للفعل، فكثير تصرفهم في معمله  
بالحذف، "و" حذف "منصوب الوصف قليل" جداً، بل قال الفارسي: لا يكاد يسمع  
من العرب، قال ابن السراج: أجازوه على قبح، وقال المبرد: رديء جداً، وعلى هذا  
فيشكل قول الناظم:

-102

..... والحذف عندهم كثير منجلي

-103

في عائد متصل إن انتصب ... بفعل أو وصف.....  
فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف، "ويجوز حذف" العائد "المجرور  
بالإضافة، إن كان المضاف الجار للعائد "وصفاً" ناصباً للعائد تقديراً بأن كان اسم  
فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال "غير ماض"، خلافاً للكسائي "نحو: {فَاقْضِ مَا أَنْتَ  
قَاضٍ} [طه: 72] والأصل: فاقض الذي أنت قاضيه، فحذف العائد على ما موصول  
اسمي. قال الموضح في الحواشي: و"ما" هذه تحتل أن تكون مصدرية، أي: اقض  
قضاءك أو مدة قضائك، بدليل: {إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا} [طه: 72] ا. هـ.  
ولكنه حاول شرح قول الناظم:

-104

كذاك حذف ما بوصف خفضاً ... كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى  
"بخلاف: جاء الذي قام أبوه" لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف، "أو": جاء الذي  
"أنا أمس ضاربه" لأن المضاف وصف ماض، وهو لا يعمل على الأصح، وبخلاف: جاء

الذي أنا مضروبه؛ لأن الوصف اسم مفعول، وإنما لم يحذفه فيهن؛ لأنه ليس منصوبا  
تقديرًا، "و" يجوز حذف العائد "المجرور بالحرف إن كان" في

123- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 171، وتخليص الشواهد ص 161،  
والدرر 1/ 173، وشرح الأشموني 1/ 79، وشرح التسهيل 1/ 207، والمقاصد  
النحوية 1/ 447، وجمع الهوامع 1/ 89.

(175/1)

موضع نصب، وكان "الموصول أو" الاسم "الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف  
لفظًا ومعنى، "أو معنى" فقط، "و" اتفقا فيهما "متعلقًا"، سواء اتفق المتعلقان لفظًا  
ومعنى، أو معنى فقط، أم اختلفا نوعًا واتحدًا مادة؛ لأن الضمير عبارة عن الموصول أو  
الموصوف به، فلا بد أن يكون الجار لهما متحدًا من جهة المعنى والمتعلق، فإذا حذف  
الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما، وذلك معنى قول الناظم:

105-

كذا الذي جر بما الموصول جر ... ..

"نحو: {وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ} [المؤمنون: 33] فالموصول وهو "ما" مجرور بـ"من"  
التبعية، وهي متعلقة بـ"يشرب" قبلها، والعائد المحذوف مجرور بـ"من" التبعية وهي  
متعلقة بـ"تشربون" والتقدير: ويشرب من الذي يشربون منه فاتفق الحرفان لفظًا أو معنى  
ومتعلقًا، "و" نحو قوله، وهو كعب بن زهير:

[من البسيط]

124-

"لا تركن إلى الأمر الذي ركنت" ... أبناء يعصر حين اضطرها القدر  
فالموصوف بالموصول وهو الأمر مجرور بـ"إلى" المعدية، وهي متعلقة بـ"تركن"، والعائد  
المحذوف مجرور بـ"إلى" المعدية، وهي متعلقة بـ"ركنت"، والتقدير: لا تركن إلى الأمر الذي  
ركنت إليه، فاتفق الحرفان لفظًا ومعنى ومتعلقًا، وأقيم الموصوف بالموصول مقام  
الموصول؛ لأنه نفسه في المعنى. ويعصر: بمهمات بوزن ينصر لا ينصرف؛ للعلمية ووزن  
الفعل؛ وهو أبو قبيلة من باهلة، وحكم المضاف للموصول كذلك، نحو: "مررت بغلام  
الذي مررت" أي: به. ومثال اتفاقهما معنى فقط: "حللت به في الذي حللت"، فيجوز

حذف الضمير المجرور بالباء؛ لأنها بمعنى: في كذا، قالوا: وفيه نظر؛ لأنه لا يعلم نوع المحذوف. ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ} [الحجر: 94] أي: به؛ لأن اصدع في معنى مر، على خلاف في هذه والتي قبلها. ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله: [من الطويل]

-125

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة ... فبح لان منها بالذي أنت بائح

124- البيت لكعب بن زهير في المقاصد النحوية 1/ 449، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 174، وشرح الأشموني 1/ 81.

125- البيت لعنترة في ديوانه ص 298، والمقاصد النحوية 1/ 478، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 56، 5/ 67، وتذكرة النحاة 31، والخصائص 3/ 35، وشرح الأشموني 1/ 81، وشرح التسهيل 1/ 206، وشرح ابن عقيل 1/ 174، ولسان العرب 13/ 42 "أين".

(176/1)

أي: به، أنشده أبو الفتح 1، "وشذ قوله" وهو حاتم بن عدي الطائي: [من الوافر]

-126

ومن حسد يجوز علي قومي ... "وأي الدهر ذو لم يحسدوني"  
ف"أي" استفهامية مبتدأ، و"ذو": خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر، وجملة "لم يحسدوني": صلتها والعائد محذوف، "أي: فيه"، والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا، وقد عاد عليه الضمير المجرور بـ"في" كما تقول: أعجبني اليوم الذي جئت، تريد فيه، وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان، فإنه لا يتعين فيه الجار، وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس على التدرج، كما يقول به الإمام سيبويه. أما إذا قلنا إنه على التدرج كما يقول به الأخفش فلا يكون شاذاً؛ لأنه لما حذف في أولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا، فكأنه قال: وأي الدهر ذو لم يحسدوني، ثم حذفت الهاء. وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم، ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى: {ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ} [الشورى: 23] أي: به، فحذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر. وذهب يونس وابن الزكي في البديع إلى

أن الذي في الآية الشريفة موصول حرفي ولا حذف.  
"و" شذا أيضا "قوله" وهو رجل من بني همدان: [من الطويل]

-127-

وإن لساني شهادة يشتهي بها ... "وهو على من صبه الله علقم"  
أي: عليه. أنشده الفارسي. و"شهادة" بضم الشين المعجمة: العسل بشمعه، و"هو"  
بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها: مبتدأ و"علقم" خبره، و"على من" متعلق  
ب"علقم"؛ لأنه بمعنى مر. و"العلقم": الحنظل، وجملة "صبه الله" صلة من المجرورة بـ"على"  
والعائد على "من" محذوف مجرور بـ"على"، وهي متعلقة بـ"صب"، والتقدير: وهو علقم  
على من صبه الله عليه، والمعنى: وإن لساني مثل العسل والشهد

### 1 الخصائص 3/ 35.

126- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص 276، وتخليص الشواهد ص 164، وشرح  
التسهيل 1/ 199، 206، والمقاصد النحوية 1/ 451، وبلا نسبة في أوضح المسالك  
1/ 175، وشرح الأشموني 1/ 81.  
127- البيت لرجل من همدان في المقاصد النحوية 1/ 451، وبلا نسبة في الارتشاف  
3/ 273، وأوضح المسالك 1/ 177، وتخليص الشواهد ص 165، والجنى الداني  
ص 474، وخزانة الأدب 5/ 266، والدرر 1/ 97، 2/ 519، وشرح ابن الناظم  
ص 68، وشرح الأشموني 1/ 81، وشرح التسهيل 1/ 144، وشرح شواهد المغني 2/  
842، وشرح المفصل 3/ 96، ولسان العرب 15/ 478 "ها"، ومغني اللبيب 2/  
434، وجمع الهوامع 1/ 61، 2/ 157.

(177/1)

يشتهي به الناس، وإنه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه، "فحذف" حاتم  
الطائي "العائد" المجرور بـ"في" مع انتفاء خفض "الموصول"، وهو ذو "في" البيت  
"الأول"، وهو قوله: "ومن حسد" إلخ ... "و" حذف الهمداني العائد المجرور بعلى "مع  
اختلاف المتعلق" في البيت "الثاني"، وهو قوله: "وإن لساني شهادة" إلى آخره.. "و"  
المتعلقان بفتح اللام "هما: صب وعلقم".  
ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورا نحو: مررت بالذي ما مررت إلا به، إذ إنما

مررت به، أو كان نائباً عن الفاعل نحو: مررت بالذي مر به، أو كان لا يتعين للربط نحو: مررت بالذي مررت به في داره، أو كان حذفه ملبساً نحو: رغبت فيما رغبت فيه؛ لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل: يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين، ولو كانا متباينين لم يجر الحذف؛ لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق.

(178/1)

## باب المعرف بالأداة

### مدخل

...

### باب المعرف بالأداة:

قال في التسهيل: "هي" أل" لا "اللام" وحدها وفقاً للخليل وسيبويه<sup>1</sup>، وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه<sup>2</sup> أ. هـ.

وقال الموضح في شرح القطر: والمشهور بين النحويين أن المعرف "أل" عند الخليل، و"اللام" وحدها عند سيبويه. ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش. وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف "أل"، وقال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة؛ أزائدة هي أم أصلية، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه. وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها: أن المعرف "أل" والألف أصل. والثاني: أن المعرف "أل"، والألف زائدة. والثالث: أن المعرف اللام وحدها<sup>2</sup>. أ. هـ.

وأسقط مذهباً رابعاً وهو أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد، ولكل منهم حجة تعضده.

فحجة الأول فتح الهمزة، وأنهم يقولون "الأحمر" بنقل حركة همزة أحمر إلى "اللام" قبلها، فيثبونها مع تحرك ما بعدها<sup>3</sup>، ويثبتونها في القسم والنداء<sup>4</sup> والتذكير<sup>5</sup>،

---

1 الكتاب 3/ 325، 4/ 147، وانظر شرح ابن الناظم ص 69، وشرح ابن عقيل 1/ 177.

2 شرح قطر الندى ص 112.

3 أي: ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالسكان لم يثبتوها لعدم الحاجة إليها.

قال ابن الناطم: المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو: "الآخرة، الأولى"، وحاصله أن ورشا لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكره إلا شذوذا. انظر حاشية يس 1/ 149، وشرح ابن الناطم ص 69.

4 أي: جوازا؛ بدليل ما قالوه في بابي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف "الله" فيهما، وحذف ألفها في القسم. انظر حاشية يس 1/ 149.

5 هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام. حاشية يس 1/ 149.

(179/1)

يقولون: "ألى" كما يقولون: "فدى" ويثبتونها مسهلة في نحو: {الذَّكْرَيْنِ} [الأنعام: 143].

وحجة الثاني سقوطها في الدرج، أما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة عارضة فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسم والنداء، نحو: ها الله لأفعلن، ويا الله، فلأن "أل" صارت عوضا عن همزة إله، وأما قولهم في التذكر ألى، فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد، وأما: "الذَّكْرَيْنِ" فلالتباس الاستفهام بالخبر. وحجة الثالث أنها ضد التنوين الدال على التنكير، وهي حرف واحد ساكن، فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولا؛ لأن اللام تدغم في يدخله الحذف كثير، فحصنت من الحذف بذلك، وإنما كانت لاما؛ لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا، وإذا أظهرت جاز.

وحجة الرابع أنها جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلة، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهزمة التكلم والاستفهام، وأن "اللام" تغير عن صورتها في لغة حمير، قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب: حمير يقلبون "اللام" ميمًا إذا كانت مظهرة كالحديث المروي، إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر، وإنما الإبدال في البر فقط، وربما وقع في أشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله: [من المنسرح]

-128

..... وامسلمه

ا. هـ.

وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس من البر الصيام في السفر" 1.



والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال:

-106

أل حرف تعريف أو اللام فقط .....  
"وهي" على كل قول "قسمان: إما جنسية" وأنواعها ثلاثة، وجه الحصر فيها

128- تمام البيت:

ذاك خليلي وذو يواصلي ... يرمي ورائي بامسهم وامسلمه  
وهو لبجير بن غنمة في الدرر 1/ 137، وشرح شواهد الشافية ص 451، 452،  
وشرح شواهد المغني 1/ 159، واللسان 12/ 297 "سلم"، 15/ 459 "ذو"،  
والمؤتلف والمختلف 59، والمقاصد النحوية 1/ 464، وبلا نسبة في تخلص الشواهد  
ص 143، والجنى الداني 140، وشرح ابن الناظم ص 59، وشرح الأشموني 1/ 72،  
وشرح عمدة الحافظ ص 121، وشرح قطر الندى ص 114، وشرح المفصل 9/ 17،  
20، ولسان العرب 12/ 36 "أمم"، ومغني اللبيب 1/ 48، وجمع الهوامع 1/ 79.  
1 أخرج البخاري في الصوم برقم 1844.

(180/1)

أن يقال: لا يخلو إما أن تخلفها "كل" حقيقة أو مجازاً أو لا تخلفها أصلاً "فإن لم تخلفها:  
كل" لا حقيقة ولا مجازاً "فهي لبيان الحقيقة" الماهية من حيث هي "نحو: {وَجَعَلْنَا مِنَ  
الْمَاءِ} أي: من حقيقة الماء المعروف، وقيل المني. " {كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} " [الأنبياء:  
30]. والفرق بين المعروف بـ"أل" هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد  
والمطلق، وذلك أن ذا "الألف واللام" يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهني واسم  
الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد، قاله الموضح في المعني.  
"وإن خلفتها" كل "حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو: {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا}  
[النساء: 28] فإنه لو قيل: وخلق كل إنسان ضعيفاً، لكان صحيحاً على جهة  
الحقيقة.

"وإن خلفتها" كل "مجازاً" فهي "لشمول خصائص الجنس مبالغة، نحو: أنت الرجل  
علماً" فإنه لو قيل: أنت كل رجل علماً لصح على جهة المجاز؛ على معنى أنك اجتمع  
فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم، ولا اعتداد بعلم غيرك

لقصوره عن رتبة الكمال. وفي الحديث: "كل الصيد في جوف الفرا" 1، وقال ابن هاني: [من السريع]

-129-

وليس على الله بمستنكر ... أن يجمع العالم في واحد  
فإن قيل: هذا الضابط يصدق على "أل" في الاستغراق العرفي، نحو: جمع الأمير  
الصاغة؛ أي: صاغة بلده أو مملكته؛ فإن "كلا" تخلف الأداة فيه مجازا وليست فيه  
لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ، وهو صاغة بلد الأمير؛ أو  
صاغة مملكته؛ دون من عداهم، أجيب بأن الكلام في "أل" المعرفة و"أل" في الصاغة  
موصول على الأصح.

"وإما عهدية" وهي ثلاثة أنواع أيضا "و" وجه الحصر أن يقال: "العهد: إما ذكرى"  
بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر "نحو": {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ  
رَسُولًا، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ} [المزمل: 15، 16] وفائدتها التنبيه على

---

1 الحديث قاله الرسول صلى الله عليه وسلم في أبي سفيان، وهو في مجمع الأمثال 2/  
136، وجمهرة الأمثال 1/ 165، 2/ 136، 162، والمستقصى 2/ 224، وفصل  
المقال ص 10، وأمثال ابن سلام ص 35، والبيان والتبيين 2/ 16.  
129- البيت لأبي نواس في ديوانه ص 454، والاقتضاب ص 95، وزهر الآداب  
ص 1035، والوساطة ص 254، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص 114.

(181/1)

---

أن الرسول الثاني هو الرسول الأول، إذ لو جيء به منكرا لتوهم أنه غيره، ولذلك لا  
يجوز نعته، والذكر باللسان ضد الإنصات وذاله مكسورة، وبالقلب ضد النسيان وذاله  
مضمومة، قال الكسائي، وقال غيره: هما لغتان بمعنى، حكاه الماوردي في تفسير سورة  
البقرة.

"أو علمي" وهو أن يتقدم لمصحوبها علم "نحو: {بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ} " [طه: 12] ،  
{تَحْتَ الشَّجَرَةِ} [الفتح: 18] ، {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} [التوبة: 40] لأن ذلك معلوم  
عندهم.

"أو حضوري" وهو أن يكون مصحوبها حاضرا "نحو: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ}

[المائدة: 3] أي: اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة، وفي بعض النسخ: إسقاط "حضورى" وإثبات "علمى" مكانه، ومثله بـ"اليوم أكملت".

(182/1)

"فصل":

"وقد ترد أل زائدة أي: غير معرفة" وغير موصولة "وهي" ثلاثة أنواع، وذلك لأنها "إما" زائدة "لازمة كالتى في علم قارنت وضعه" سواء قارنت ارتجاله أو نقله.

فالأول "كالسموئل" بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام: علم لرجل من اليهود؛ شاعر. وفي القاموس: السموئل بالهمز: طير يكنى أبا براء، "واليسع" بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة: علم على نبي، وهو أعجمي معرب، لفظه لفظ المضارع، وليس بمضارع، قاله الفارسي.

"و" الثاني "نحو اللات والعزى": علمين مؤنثين لصنمين، فاللات كانت لثقيف بالطائف. وعن مجاهد: كان رجلا يلت السوق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره، فجعلوه وثنا، وكانت تأؤه مشددة فخففت. والعزى: كانت لغطفان وهي شجرة، وأصلها تأنيث الأعز، وبعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها، فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها، واضعة يدها على رأسها، وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول1: [من الرجز]

يا عز كفرانك لا سبحانك ... إني رأيت الله قد أهانك

ورجع فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تلك العزى ولن تعبد أبدا".

"أو" كالتى "في" اسم "إشارة، وهو الآن"، فإنه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع، قاله ابن مالك. وقال الفارسي: لتضمنه حرف التعريف و"أل" فيه زائدة، "وفاقا للزجاج والناظم" في قوله:

-107

وقد تراد لازما كاللات ... والآن والذين ثم اللاتي

---

1 الرجز بلا نسبة في تاج العروس 15 / 224 "عزز"، وثمار القلوب ص 75، والحيوان 4 / 484، ولسان العرب 5 / 379 "عزز"، والمخصص 15 / 190.

"أو" كالتى "فى موصول، وهو الذى والى وفروعهما" من التثنية والجمع، فـ"أل" فى جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة؛ "لأنه لا يجتمع تعريفان"، وهما تعريف "أل" وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد، "وهذه" الأمثلة "معارف بالعلمية" كما فى الأربعة الأول. واعترض الدمامينى القول بزيادة "أل" فيها فقال: العلم هو مجموع لفظ "أل" وما بعدها، فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد. ا. هـ.

"والإشارة" كما فى "الآن" خاصة، "والصلة" كما فى الموصول، "وإما" زائدة "عارضة" وهى نوعان؛ وذلك لأنها "إما خاصة بالضرورة كقوله": [من الكامل]

-130-

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ... "ولقد نجتك عن بنات الأوبر"  
أنشده ابن جنى<sup>1</sup>. وأصل "جنيتك": جنيت لك، من جنيت الثمرة أجنيها، فحذف الجار توسعا، وأكمؤا؛ بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة: جمع كمء كفأس، وهو أيضا واحد كمأة كجبهة. وعساقلا: جمع عسقول؛ بضم العين وسكون المهملتين، وهو الكمأة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الأرض، وأصله: عساقيل، فحذفت المدة ضرورة. وبنات أوبر: جمع ابن أوبر، كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس، ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس؛ لأنها لا تعقل، وبنات أوبر: كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم، وهى أول الكمأة، وقيل مثل الكمأة وليست كمأة. "وقوله" وهو رشيد بن شهاب الإشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد الإشكري: [من الطويل]

-131-

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت "وطبت النفس يا قيس بن عمرو"

130- البيت بلا نسبة فى الاشتقاق 402، والإنصاف 1/ 319، وأوضح المسالك 1/ 180 وتخليص الشواهد 167، وجمهرة اللغة 331، والخصائص 3/ 58، ووصف المباني 78، وسر صناعة الإعراب 366، وشرح ابن الناظم ص71، وشرح الأشموني 1/ 58، وشرح شواهد المغني 1/ 166، وشرح ابن عقيل 1/ 181، ولسان العرب 2/ 21 "جوت"، 4/ 170 "حجر"، 4/ 385 "سور"، 4/ 622 "عير"، 5/ 271 "وبر"، 6/ 271 "جحش"، 11/ 7 "أبل"، 11/ 159 "حفل"، 11/ 448 "عقل"،

12/ 18 "اسم"، 14/ 155 "جني"، 15/ 309 "نجا"، والمختسب 2/ 224، ومغني  
الليبي 1/ 52، 220، والمقاصد النحوية 1/ 498، والمقتضب 4/ 48، والمنصف  
3/ 134.

1 أنشده ابن جني في سر صناعة الإعراب ص366، والمختسب 2/ 224.  
131- البيت لرشيد بن شهاب في الدرر 1/ 138، 1/ 532، وشرح اختيارات  
المفضل ص1325، والمقاصد النحوية 1/ 502، 3/ 225، وبلا نسبة في أوضح  
المسالك 1/ 181، وتخليص الشواهد ص168، والجنى الداني ص198، وجواهر  
الأدب ص319، وشرح ابن الناظم ص71، وشرح الأشموني 1/ 85، وشرح ابن عقيل  
1/ 182، وشرح عمدة الحفاظ ص153، 479، وجمع الهوامع 1/ 80، 252.

(184/1)

---

وأراد بالوجوه أعيان القوم. والمعنى: أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا، وطابت  
نفسك عن قتلنا صديقك عمرا. والشاهد في زيادة "أل" الداخلة على "بنات أوبر" في  
البيت الأول، وعلى "النفس" في البيت الثاني. وهي لا تدخل عليهما "لأن بنات أوبر  
علم" لضرب من الكمأة، "والنفس تميز" واجب التنكير عند البصريين، فلا يقبلان  
التعريف "ف"أل" الداخلة عليهما زائدة للضرورة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
-108

ولا اضطرار كبنات الأوبر ... كذا وطبت النفس يا قيس السري  
"ويلتحق بذلك ما زيد" في النثر "شدوذا، نحو" قولهم: "ادخلوا الأول فالأول"، فالسابق  
منهما حال واللاحق معطوف، و"أل" فيهما زائدة؛ لأن الحال واجبة التنكير، والأصل:  
أدخلوا أول فأول، وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقي، والمعنى: ادخلوا  
مرتبين الأسبق فالأسبق. وأصل "أول" على الأصح "أوال" على وزن أفعل، قلبت  
الهمزة الثانية واوا، ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثليين، وله استعمالان:  
أحدهما: أن يكون اسما بمعنى قبل، فحينئذ يكون منصرفا منونا، ومنه قولهم: أولا وآخرا.  
والثاني: أن يكون صفة، فيكون أفعل تفضيل، ومعناه: الأسبق، فيكون غير منصرف  
لوزن الفعل والوصف.

"وإما مجوزة للمح الأصل" المنقول عنه، "وذلك أن العلم المنقول مما"، أي: من شيء  
"يقبل" أل" قد يلحق أصله" وهو التنكير، "فتدخل عليه: أل" للمح الأصل به. "وأكثر

وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم" من أسماء الفاعلين، "وحسن وحسين" من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة، "وعباس وضحاك" من أمثلة المبالغة، "وقد يقع" ذلك "في المنقول عن مصدر كفضل" فإنه في الأصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا إذا صار ذا فضل، "أو" عن "اسم عين كنعمان" بضم النون، "فإنه في الأصل اسم للدم" بتخفيف الميم، ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرة بالدم. فإن قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل: الأولى: أنه جعل المنقول عن مصدر، والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة، وجعلهما ابن مالك في مرتبتين، فقال ما حاصله: وأكثر وقوعها على منقول من صفة، ويليه دخولها على منقول من مصدر، ويليه دخولها على منقول من اسم عين.

(185/1)

---

والثانية: أنه مثل بالنعمان لما فيه "أل" للمح الصفة، تبعا للناظم في قوله:

-109-

وبعض الأعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا

-110-

كالفضل والحارث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان فتكون "أل" فيه غير لازمه، ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة، فالجواب عن الأولى بأنها من اختيارات ابن مالك، بل قبل إنها من عندياته فلا يتابع عليها، وعن الثانية بأنه يمكن أن يكون سمي بنعمان مجردا من "أل" كقوله: [من الطويل]

-132-

أيا جبلي نعمان بالله خليا ... نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها ومقرونا بها فلا مخالفة.

"والباب كله سماعي" يقتصر فيه على الوارد، "فلا يجوز في نحو: محمد وصالح ومعروف" أن يقال فيهما الحمد والصالح والمعروف حال العلمية؛ لأنه لم يسمع، واللغة لا تثبت بالقياس، "ولم يقع" دخول "أل" "في نحو: يزيد ويشكر" علمين، "لأن أصله الفعل، وهو لا يقبل: أل" غير الموصولة له، فأما قوله: [من الطويل]

-133-

"رأيت الوليد بن اليزيد مباركا" ... شديدا بأعباء الخلافة كاهله  
"فضرورة" دخول "أل" على اليزيد "سهلها تقدم ذكر الوليد"، و"أل" في "الوليد" للمح  
الصفة، وقيل "أل" في "اليزيد" للتعريف، وأنه نكر، ثم دخلت عليه "أل"، كما ينكر  
العلم إذا أضيف كقوله: [من الطويل]

-134-

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يمان  
حكاها في المغني<sup>1</sup> ولم يتعقبه، وعندي فيه نظر؛ لأنه وإن نكر لا يقبل "أل"، نظرا إلى  
أصله، وهو الفعل، والفعل لا يقبل "أل"، نظرا إلى أصله، وهو الفعل، والفعل لا يقبل  
"أل" بخلاف زيد إذا نكر.

- 
- 132- البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص196، وشرح شواهد المغني 1/ 60، وبلا  
نسبة في الحماسة الشجرية 2/ 580، ومغني اللبيب 1/ 20.  
133- البيت لابن ميادة في ديوانه ص192، وتقدم مع تخريج واف برقم 44.  
134- البيت لرجل من طيئ في شرح شواهد المغني 1/ 165، والمقاصد النحوية 3/  
371، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 189، 191، وجواهر الأدب ص315،  
وخزانة الأدب 2/ 224، وسر صناعة الإعراب 2/ 452، 456، وشرح الأشموني 1/  
186، 2/ 442، وشرح المفصل 1/ 44، ولسان العرب 3/ 200 "زيد"، ومغني  
اللبيب 1/ 52.  
1 مغني اللبيب 1/ 52.

(186/1)

---

"فصل":

"من المعروف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحقق بالأعلام"  
الشخصية في أحكامها، وصار علما اتفاقيا.  
"فالأول" وهو المعروف بالإضافة، "كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن  
العاص وابن مسعود"، قيل: والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود؛ لأن ابن  
مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة، وهو من الطبقة الأولى، قيل: وهذه إنما يرد على  
من قال: غلبت عليهم العبادلة، دون من قال "غلب على العبادلة دون من عداهم من

إخوتهم"، فليتأمل.

"والثاني" وهو المقرون بالأداة "كالنجم"، فإنه في الأصل يتناول كل نجم، ثم صار علما "للثريا" فقط، وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة، أي: كثرة الكواكب؛ لأن كواكبها سبعة، فصغرت فصارت تُرَيَوَى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا، قاله الفخر الرازي، "والعقبة"، فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم اختص بعقبة منى التي تضاف إليها الجمرة، فيقال: جمرة العقبة، قاله الشاطبي. وقيل: عقبة أيلة، "والبيت"، فإنه في الأصل يتناول كل بيت، ثم اختص بالبيت الحرام، "والمدينة" لطيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، "والأعشى"، فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلا، ثم غلب على أعشى همدان ونحوه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-111-

وقد يصير علما بالغلبة ... مضافا أو مصحوب أل كالعقبة  
"وأل هذه لازمة" دائما، "إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها"؛ لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل هذه، كما أشار إليه الناظم بقوله:

-112-

وحذف أل ذي إن تناد أو تضاف ... أوجب .....

(187/1)

"نحو: يا أعشى باهلة"، بموحدة: قبيلة من قيس بن عيلان؛ بعين مهملة، "و" يا "أعشى تغلب"، بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة: قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل.  
"وقد تحذف" "أل" هذه "في غير ذلك" المذكور من النداء أو الإضافة، هذا معنى قول الناظم:

-112-

..... وفي غيرهما قد تنحذف

"سمع" من كلامهم "هذا عيوق طالعا" حكاه ابن الأعرابي. وعيوق: فيعول بمعنى فاعل، كقيوم بمعنى قائم، واشتقاقه من عاق يعوق، كأنه عاق كواكب وراءه من المجاوزة. ويجوز أن يكون سموه بذلك؛ لأنهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها؛ لكونه



بينهما، قاله الفخر الرازي.

"و" سمع من كلامهم أيضا "هذا يوم اثنين مباركا فيه" حكاه سيبويه. ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله "أل" في الاثنين وسائر الأيام للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات. والصحيح عند الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها "أل" كالحارث، ثم غلبت فصارت كالدبران.

(188/1)

## باب المبتدأ والخبر

### مدخل

...

هذا باب المبتدأ والخبر:

ولم يحد 1 الناظم المبتدأ؛ بل اكتفى فيه بالمثال فقال:

-113-

مبتدأ زيد وعاذر خبر ..... ..

وحده الموضح بقوله: "المبتدأ اسم" صريح 2، "أو بمنزلة، مجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلة" أي: بمنزلة المجرد، "مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به" عن الخبر، أو بمنزلة الوصف.

"فالاسم" الصريح "نحو" قول من يعتقد السامع عدم إيمانه "الله ربنا ومحمد نبينا". وقيل: المراد بهذا الإسناد التعظيم والإقرار، لا الإخبار، وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء. "والذي بمنزلة"، أي: بمنزلة الاسم الصريح، هو المصدر المنسبك من "أن" والفعل نحو: " {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} " [البقرة: 184] ف"أن تصوموا" مبتدأ، وهو بمنزلة الاسم الصريح؛ لأنه في تأويل صومكم، وخبره "خير لكم".

"و" المصدر المتصيد من الفعل نحو: " {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ} " [البقرة: 6] ، [يس: 10] ، ف"أنذرتهم" مبتدأ، وهو في تأويل مصدر، و"أم لم تنذرهم" معطوف عليه، و"سواء" خبر مقدم، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم وضح الإخبار به عن الاثنين؛ لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء، والمصدر يقع على القليل والكثير.

1 في ط: "يجد" مكان "يحد".

2 قال ابن الناظم في شرحه ص74: الاسم جنس للمبتدأ يعم الصريح والمؤول.

(189/1)

ومنع الفارسي في الحجة 1، وتبعه ابن عمرون كون "أأندرتهم" 2 وتاليه مبتدأ، و"سواء" خبراً؛ لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه. وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته؛ بل هو خبر من حيث المعنى، و"المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه" أن "نحو: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه" 3 ف"تسمع" مبتدأ، وهو في تأويل "سماك"، وقبله "أن" مقدرة، والذي حسن حذف "أن" من "تسمع" ثبوتهما في "أن تراه"، قاله الموضح في شرح الشذور 4. والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ، وفي الذي قبله مطرد؛ لأن السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية، شاذ في غيرها 5. والمجرد "عن العوامل اللفظية" كما مثلنا للصريح المؤول به، والذي بمنزلة المجرد "عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه، فالأول "نحو: 6: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} [فاطر: 3]، و"نحو: "بحسبك درهم" لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره، ف"خالق"، و"حسبك" مبتدآن، وإن كانا مجرورين بـ"من"، والباء الزائدتين "لأن وجود الحرف" الزائد كلا وجود. ومنه "أي: من المبتدأ المجرور بحرف زائد "عند سيبويه" قوله تعالى: " {بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ} " [القلم: 6] ف"أيكم" مبتدأ، والباء زائدة فيه، و"المفتون" خبره، ولم يعكس؛ لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر. وعند الأخفش بالعكس 7، ف"المفتون" بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر، و"بِأَيِّكُمْ"

1 الحجة للقراء السبعة 1/ 269، وانظر حاشية يس 1/ 155.

2 في "ب"، "ط": "أأندرتهم".

3 المثل في مجمع الأمثال 1/ 129، 2/ 420، وكتاب الأمثال لابن سلام ص97،

98، والفاخر ص56، وجمهرة الأمثال 1/ 266، والمستقصى 1/ 370، وفصل

المقال ص135.

4 شرح شذور الذهب ص19.

5 في حاشية يس 1/ 155، 156: "قال الدماميني في شرح التسهيل في باب القسم:

لا نسلم أن السبك بدوم حرف مصدري شاذ في غيرها على الإطلاق، وإنما يكون شاذاً إذا لم يطرد في باب، أما إذا اطرّد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً، كالجملّة التي يضاف إليها اسم الزمان، نحو: جئتكَ حين ركب الأمير، أي: حين ركوبه، و {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ} ، أي: يوم نفع الصادقين. فهذا مطرد....".

6 سقط من "ب".

7 معاني القرآن للأخفش 2/ 712.

(190/1)

خبر مقدم، والباء بمعنى "في" لا زائدة. والمعنى على الأول: أيكم المفتون؛ أي: الجنون. وعلى الثاني: الفتنة بأيكم، أي: الجنون في أيكم.

"و" منه "عند بعضهم" وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم: "ومن لم يستطع فعليه بالصوم" 1، ف "الصوم" مبتدأ مؤخر، و "عليه" خبر مقدم، والباء زائدة في المبتدأ. وقيل: "عليه" اسم فعل، وفاعله مستتر فيه، و "الصوم" مفعول به، والباء زائدة في المفعول. وحجة الأول أن إغراء الغائب شاذ، فإن "عليه" إذا كان اسم فعل يكون نائباً عن "ليلزم"، والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الأمر والفعل. ورد بأن ذلك إذا كان المراد به الغائب، والمراد هنا المخاطب، وإنما جيء بالضمير غائباً على لفظ "من"، وإلا فهو مخاطب في المعنى، قاله أبو إسحاق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور.

والثاني: وهو الذي يشبه الزائد، نحو: [من الطويل]

-135

..... لعل أي المغوار منك قريب

ونحو: رب رجل صالح لقيته، فمجرور "لعل" و "رب" في موضع رفع بالابتداء؛ لأن "لعل" و "رب" في موضع رفع بالابتداء؛ لأن "لعل" و "رب" أشبه الحرف الزائد 2 في كونهما لا يتعلقان بشيء.

"والوصف" يتناول اسم الفاعل، والمفعول، الصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب، "نحو: أقائم هذان" 3، وما مضروب العمران، وهل حسن الوجهان، وهل

1 أخرجه البخاري في كتاب الصوم، باب: الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة، برقم

1806، وهو في كشف المشكلات ص 115، وانظر تخريج المحقق فيه.

135- صدر البيت:

"فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة"

، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص 96، والاقتضاب ص 761، وخزانة الأدب 10/ 426، 428، 430، 436، والدرر 2/ 80، 348، وديوان المعاني 2/ 179، وسر صناعة الإعراب 1/ 407، وشرح أبيات سيبويه 2/ 269، وشرح شواهد المغني ص 691، ولسان العرب 1/ 283 "جوب"، 11/ 473 "علل"، والمقاصد النحوية 3/ 247، وبلا نسبة في رصف المباني ص 375، وشرح الأشموني 1/ 56، وشرح ابن عقيل 2/ 4، وكتاب اللامات ص 136، ولسان العرب 12/ 550 "لم"، ومغني اللبيب 377، 1/ 286، وجمع الهوامع 2/ 33، 108، وشرح الجواليقي ص 382.

2 في "رب": "الزيدان".

3 قال الشنقيطي في الدرر 2/ 81: "اعتبار زيادتها من هذه الجهة أولى من عدم اعتبار زيادتها من جهة إفادتها لمعنى تأسيسى وهو الترجي؛ كغيرها من الحروف التي هي غير زائدة". وانظر حاشية الصبان 1/ 189، ومصادر تخريج البيت.

(191/1)

---

أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره، وما قرشي أبواك. والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم: لا نولك أن تفعل، ف"نولك" مبتدأ، وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل، وهو "ينبغي" و"أن تفعل" فاعل ب"نولك" سد مسد الخبر 1، وسيأتي في باب "لا".

"وخرج" بقوله: مخبر عنه أو وصف "نحو: نزال"، [فإنه] 2 من أسماء الأفعال؛ "لأنه لا مخبر عنه ولا وصف"، فلا يكون مبتدأ، بناء على أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب، وهو الأصح.

"و" خرج بقوله: رافع لمكتفى به "نحو: أقائم أبواه زيد، فإن المرفوع بالوصف" وهو "أبواه" غير مكتفى به 4 في حصول الفائدة مع قطع النظر عن "زيد" "فزيد" مبتدأ مؤخر، "والوصف خبر" مقدم و"أبواه" فاعله.

"ولا بد للوصف المذكور" وما هو بمنزلة "من" اشتراط "تقدم نفي أو استفهام" عليهما،

وهل ذلك شرط في العمل، أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان، أرجحهما الثاني،  
قاله في المغني 5.

والنفي يشمل النفي بالحرف، وبالفعل، وبالاسم.

فالنفي بالحرف، "نحو" قوله: [من الطويل]

-136

"خليلي ما واف بعهدي أنتما" ... إذا لم تكونا لي على من أقاطع

1 في حاشية الصبان 1/ 189: "نول" وإن كان مصدرا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى  
المفعول، أي: ليس متناولك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك تناوله، فنولك: مبتدأ، وأن  
تفعل: نائب فاعله. وقول المصريح ومن تبعه: "أن تفعل" فاعله غير صحيح".

2 إضافة من "أ".

3 في "أ"، "ط": "فإنه".

4 في حاشية يس 1/ 157: "أي: فلا يحسن السكون عليه، وهذا واضح إذا لم يعلم  
مرجع الضمير، أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقليل: أقائم أبوه، فإنه يكتفى به  
ويحسن السكون عليه؛ لأنه بمنزلة: أقائم أبو زيد".

5 مغني اللبيب "723" 2/ 556.

136- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 189، وتخليص الشواهد ص 181،  
والدرر 1/ 182، وشرح ابن الناظم ص 75، وشرح الأشموني 1/ 89، وشرح التسهيل  
1/ 269، وشرح شذور الذهب ص 180، وشرح شواهد المغني 2/ 898، وشرح قطر  
الندى ص 121، ومغني اللبيب "723" 2/ 556، والمقاصد النحوية 1/ 516، وجمع  
الهوامع 1/ 94.

(192/1)

ف "ما" نافية، و "واف" مبتدأ، و "أنتما" فاعل سد مسد الخبر.

وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب 1 حيث شرطا أن يكون المرفوع اسما ظاهرا، قاله  
الموضح في شرح الشذور 2. وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار.

والنفي بالفعل، نحو: ليس قائم الزيدان، ف "قائم" اسم "ليس"، و "الزيدان" فاعل بـ "قائم"  
سد مسد خبر "ليس" قاله ابن عقيل 3.

والنفي بالاسم، نحو: غير قائم الزيدان، فـ"غير" مبتدأ، و"قائم" مضاف إليه و"الزيدان" فاعل بـ"قائم" سد مسد خبر "غير"؛ لأن المعنى ما قائم الزيدان، فعومل "غير قائم" معاملة "ما قائم" قاله ابن عقيل أيضا<sup>4</sup>.

والنفي في المعنى كالنفي الصريح، نحو: إنما قائم الزيدان؛ لأنه في قوة قولك: ما قائم إلا الزيدان.

والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف والاسم.

فلاستفهام بالحرف "نحو" قوله: [من الطويل]

-137-

"أقطن قوم سلمى أم نوا طعنا" ... إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا  
فـ"قطن" مبتدأ، من: قطن بالمكان إذا أقام به، و"قوم سلمى" فاعل سد مسد الخبر،  
و"الظعن": السير.

والاستفهام بالاسم، نحو: كيف جالس العمران، وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف خيرا  
فيهن؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل، والفعل لا يخبر عنه، فكذا ما قام مقامه، وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله:

-114-

وأول مبتدأ والثاني ... فاعل اغنى في أسار ذان

---

1 انظر قوله في كتاب الموشح على كافية ابن الحاجب للخبزي ص 48.  
2 شرح شذور الذهب ص 182، وفي همع الهوامع 1 / 94: "ومنع الكوفيون الضمير؛  
فلا يجيزون إلا "أقائمنا أنتما" بالمطابقة، يجعل الضمير مبتدأ مؤخرا، قالوا: لأن الوصف  
إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير،  
ورد بالسماع".

3 شرح ابن عقيل 1 / 190.

4 شرح ابن عقيل 1 / 190.

137- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1 / 190، وتخليص الشواهد ص 181،  
وجواهر الأدب 295، وشرح ابن الناظم ص 75، وشرح الأشموني 1 / 89، وشرح  
التسهيل 1 / 269، وشرح شذور الذهب ص 181، وشرح قطر الندى ص 122،  
والمقاصد النحوية 1 / 512.

وقس وكاستفهام النفي.....1 .....

وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ 2 "خلافًا للأخفش والكوفيين" 3 في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام، "ولا حجة لهم في نحو" قول بعض الطائيين: [من الطويل]

"خبير بنو هب فلا تك ملغيا ... مقالة" لحي إذا الطير مرت  
"خلافًا للناظم" في شرح التسهيل 4 "وابنه" في شرح النظم 5 "لجواز كون الوصف" وهو "خبير" "خبرًا مقدما" و"بنو هب"، مبتدأ مؤخرًا، "وإنما صح الإخبار به"، أي: بـ"خبير" مع كونه مفردًا "عن الجمع"، وهو: "بنو هب"؛ "لأنه" أي: "خبير" "على" وزن "فعليل" و"فعليل" على وزن المصدر كـ"صهيل"، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأعطي حكم ما هو على زنته، "فهو على حد: {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ} [التحریم: 4] . و"هب" بكسر اللام وسكون الهاء: حتى من الأزد.

فإن قلت: إذا جوز الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام، فما سوغ الابتداء به وهو نكرة؟  
قلت: عمله في المرفوع بعده، وسيأتي

1 يعني أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كاستفهام، نحو: ما قائم الزيدان، وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته، كـ"هل، ومن، وما"، وأطلق في النفي ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الاسم حرفًا وهو "ما، ولا، وإن"، واسما وهو "غير"، وفعلًا وهو "ليس". انظر توضيح المقاصد 1/ 269، وشرح التسهيل لابن مالك 1/ 274.  
2 في شرح ابن الناظم ص 75: "أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي؛ كان الابتداء به قبيحا، وهو جائز على قبحه".

3 انظر الارتشاف 2/ 27، وحاشية الصبان 1/ 192، وشرح ابن عقيل 1/ 192، وشرح التسهيل لابن مالك 1/ 273.

138- البيت لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ص 182، وشرح ابن الناظم ص 75، وشرح التسهيل 1/ 273، 2/ 17، والمقاصد النحوية 1/ 518، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 191، والدرر 1/ 183، وشرح الأشموني 1/ 90، وشرح ابن عقيل 1/ 195، وشرح عمدة الحفاظ ص 157، وشرح قطر الندى ص 272، وجمع

(194/1)

أن العمل من جملة المسوغات. فإن قلت العمل مشروط بالاعتماد، وقد تخلف هنا؟. قلت: الأخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه. وإلى موافقة الأخفش والكوفيين<sup>1</sup> أشار الناطم بقوله:

-115

..... وقد ... يجوز نحو فائز أولو الرشد

"وإذا" رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال. وجوب الابتدائية، ووجوب الخبرية، وجواز الأمرين.

وذلك أنه إن لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته، نحو: أقائم أخواك" ف"قائم" مبتدأ، و"أخوك" فاعله سد مسد خبره، ولا يجوز أن يكون "أخواك" مبتدأ مؤخرًا و"قائم" خبر مقدما؛ لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد "وإن طابقه"، أي: طابق الوصف ما بعده "في غير الأفراد" وهو التثنية والجمع "تعينت خبريته، نحو: أقائمان أخواك، وأقائمون أخوتك" بالتاء الفوقانية، وأقائم<sup>2</sup> الزيدون، فالوصف فيهن خبر مقدم، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ، والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الأفراد على اللغة الفصحى<sup>3</sup>، ويجوز ذلك على غيرها، ومسألة جمع التكسير نص عليها الشاطبي.

"وإن طابقه" أي: الوصف ما بعده "في الأفراد" تذكيرا وتأيينا "احتملها" أي: الابتدائية والخبرية على السواء، "نحو: أقائم أخوك"، وأقائمة أختك، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر. ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرًا، والوصف خبرا مقدما، فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية، فلما تعارض الأصلان تساقطا، وإلى هذا التفصيل أشار الناطم بقوله:

-116

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر ... إن في سوى الأفراد طبقا استقر

"وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد" عن العوامل اللفظية "للإسناد،



1 انظر حاشية الصبان 1/ 192، وحاشية يس 1/ 158.

2 في "ب": "أقيام"، وفي "ط": "أقام".

3 انظر الارتشاف 2/ 26، وتوضيح المقاصد 1/ 272، وشرح التسهيل لابن مالك

1/ 272، وفي شرح ابن عقيل 1/ 199: "ويجوز على لغة "أكلوني البراغيث" أن

يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر".

(195/1)

وارتفاع الخبر بالمبتدأ" عند سيبويه<sup>1</sup>، وإليه ذهب الناظم فقال:

-117

ورفعوا مبتدأ بالابتداء ... كذاك رفع خبر بالمبتدأ

فإذا قلت: زيد أخوك، فـ"زيد" مرفوع بالابتداء، وـ"أخوك" مرفوع بـ"زيد"، وصح رفعه به

وإن كان جامدا؛ لأن أصل العمل للطالب<sup>2</sup>، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه

محكوما به له طلبا لازما، كما أن فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند

طائفة، وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل. واعترض بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو:

القائم أبوه ضاحك<sup>3</sup>، فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا

للآخر. وأجيب بأن الجهة مختلفة؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما

عليه. وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له "لا" ارتفاعه "بالابتداء" وهو قول

ابن السراج<sup>4</sup>، وصححه أبو البقاء. وحجة من قال به<sup>5</sup> أن الابتداء رفع المبتدأ، فيجب

أن يرفع الخبر؛ لأنه مقتض لهما، فهو كالفعل لما عمل

في الفاعل عمل في المفعول، "ولا" ارتفاعه "بهما"، أي: بالابتداء والمبتدأ. وحجة من

قال به أن الابتداء عامل ضعيف، فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين

عملا جميعا في الجزاء عند طائفة، وهذه الأقوال الثلاثة عن البصريين.

"وعن الكوفيين<sup>6</sup> أنهما"، أي: المبتدأ والخبر "ترافعا"، فرفع كل منهما الآخر. وحجتهم

أن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر، فكان كل واحد منهما عاملا في صاحبه، كما أن

"أيا" الشرطية

عامله في الفعل بعدها، وهو عامل فيها في نحو: {أَيَّا مَا تَدْعُوا} [الإسراء: 110]

وهذه الأقوال كلها ضعيفة. أما الأول: فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى، نحو:

زيد أخوك، فلو رفع "الأخ" بـ"زيد" كان رافعا لنفسه بنفسه.

- 
- 1 الكتاب 2 / 127، وانظر الارتشاف 2 / 28، 29، والإنصاف 1 / 44، وشرح التسهيل لابن مالك 1 / 269-272، وشرح ابن عقيل 1 / 200، 201، وحاشية يس 1 / 158، 159، وحاشية الصبان 1 / 193.
  - 2 في "ب"، "ط": "الطلب".
  - 3 في "ط": "صاحبك"، تحريف.
  - 4 انظر كتابه الأصول 1 / 58.
  - 5 يقصد المبرد. انظر شرح ابن الناظم ص76، وشرح التسهيل لابن مالك 1 / 272، والمقتضب 4 / 126، وحاشية الصبان 1 / 194.
  - 6 انظر الإنصاف 1 / 44.

(196/1)

---

وأما الثاني: فالأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين.  
وأما الثالث فالأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد.  
وأما الرابع: فالأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، فليزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد إذا كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه، وهو الرفع.  
واحترز بقوله: للإسناد عن الأعداد المسرودة، نحو: اثنان ثلاثة، فإنها وإن تجردت فلا إسناد معها، فليست مبتدآت. وإثبات الألف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله.

(197/1)

---

"فصل":  
"والخبر" هو "الجزء الذي حصلت به" أو بمتعلقه "الفائدة" التامة "مع مبتدأ غير الوصف المذكور" في قوله: أو وصف رافع لمكتفى به، "فخرج" بذكر المبتدأ "فاعل الفعل"، نحو: "زيد" من قولك: قام زيد، "فإنه" وإن حصلت به الفائدة؛ لكنه "ليس مع المبتدأ" بل

مع الفعل، ومثله فاعل اسم الفعل، نحو: [من الطويل]

-139-

..... هيهات العقيق.....

"و" خرج بقوله: غير الوصف المذكور "فاعل الوصف" المذكور، نحو: "الزيدان" من قولك: أقائم الزيدان، فإنه وإن حصلت به الفائدة، لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور؛ بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور، فلا يكون "الزيدان" خبراً، بل فاعلاً سد مسد الخبر، وسلم الحد بعد ذلك للخبر، بخلاف قول الناظم:

-118-

والخبر الجزء المتم الفائدة .....

فإنه يرد عليه فاعل الفعل، وفاعل الوصف، "وهو إما مفرد"1، وهو ما ليس جملة، فيشمل المثني والجمع، "وإما جملة" اسمية وفعلية. وذكر ابن خروف في شرح الكتاب2 أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسماً، كل منها يخالف صاحبه في حكم ما، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة، ولذلك اقتصر الناظم

139- تمام البيت:

"وهيهات هيهات العقيق وأهله ... وهيهات خل بالعقيق نواصله"

والبيت لجرير في ديوانه ص965، والأشباه والنظائر 8/ 133، والخصائص 3/ 42، والدرر 2/ 355، وشرح شواهد الإيضاح ص143، وشرح المفصل 4/ 35، ولسان العرب 13/ 553 "هيه"، والمقاصد النحوية 3/ 7، 4/ 311، وكتاب العين 1/ 64، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 193، 4/ 87، وسمط الآلي ص369، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1001، وشرح شذور الذهب ص516، وشرح قطر الندى ص256، والمقرب 1/ 134، وجمع الهوامع 2/ 111.

1 في شرح ابن الناظم ص77: "والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً". وفي توضيح المقاصد 1/ 174: "خلافاً لابن السراج في إثباته لا مفرداً ولا جملة، وهو الظرف والجار والمجرور".

2 اسم كتابه: "تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب". كشف الظنون ص1427.

(198/1)

عليهما فقال:

-119-

ومفردا يأتي ويأتي جملة ... ..

"والمفرد إما جامد"، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ"زيد" فإنه لا يدل على معنى: زاد المال زيادة، وكـ"أسد" إذا أراد به شجاع على رأي، فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة، وهو "شَجَع" وكـ"صاحب" فإنه وإن كان مشعرا بمعنى "صحب" لكن لا بحسب الاستعمال، فكل من "زيد" و"أسد" و"صاحب" عندهم من قبيل الجوامد، "فلا يتحمل ضميرا مبتدأ، نحو: هذا زيد"، وهذا أسد، وهذا صاحب، فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-121-

والمفرد الجامد فارغ ... ..

"إلا إن أول" الجامد "بالمشتق" فيتحمل ضمير المبتدأ، "نحو: زيد أسد، إذا أريد به شجاع" عند جمهور البصريين<sup>1</sup>، فإن أريد به التشبيه على إضمار الكاف، أو أنه نفس الأسد مبالغة، لا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم. وذهب الكسائي من الكوفيين، والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا<sup>2</sup>، سواء أول بمشتق أم لا.

"وإما مشتق"، وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ"قائم" فإنه دل على معنى "قام"، إذا أخبر به عن مبتدأ "فيتحمل ضميره"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-121-

..... وإن ... يشتق فهو ذو ضمير مستكن

"نحو: زيد قائم"، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وهند قائمة، والهندان قائمتان، والهندات قائمات، فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ، والألف في "قائمان" والواو في "قائمون" حرفان دالان على التثنية والجمع، كما في "الرجلان" و"الزيدون"، "إلا إن رفع" المشتق الاسم "الظاهر نحو: زيد قائم

---

1 شرح ابن عقيل 1/ 205.

2 كذا ذكر ابن عقيل في شرحه 1/ 205، وقال: "والتقدير عندهم: زيد أخوك هو".

وانظر الإنصاف 1/ 55، وشرح المفصل 1/ 88.

"أبوه"، أو رفع الضمير البارز نحو: زيد قائم أنت إليه. فإنه لا يحتمل ضمير المبتدأ؛ لأنه لا يرفع فاعلين، "ويبرز الضمير المتحمل"، بفتح الميم، وينفصل "إذا جرى الوصف" الواقع خبراً "على" مبتدأ "غير من هو له" في المعنى، "سواء ألبس" الحال، "نحو: غلام زيد ضاربه هو"، فـ"ضاربه" وصف في المعنى لـ"زيد"؛ لأنه هو الضارب. للغلام، وذلك "إذا كانت الهاء" المفعولة لـ"الغلام"؛ لأنه المضروب وقد جرى الوصف وهو "ضاربه" على "الغلام" لفظاً؛ لأنه خبر عنه، فلو لم يبرز الضمير المستتر في "ضاربه" لتوهم السامع أن "الغلام" بحسب ظاهر الإسناد إليه هو "الضارب لزيد"، وانقلب المعنى فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس، فإن كانت الهاء لـ"زيد" فقد جرى الوصف على من هو له لفظاً ومعنى، واستغنى عن إبراز الضمير، "أم لم يلبس" الحال، "نحو: غلام هند ضاربه هي"، فتاء التأنيث في "ضاربه"، خارجة تدل على أن الوصف في المعنى لـ"هند"، وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصري التزم الإبراز مطلقاً طرداً للبس، وجرى على ذلك الناظم فقال:

-122-

وأبرزته مطلقاً حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلاً

"والكوفي إنما يلزم الإبراز عند الإلباس" خاصة "تمسكا بنحو قوله: [من البسيط]

-140-

قومي ذرا المجد بانوها" وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك<sup>1</sup> به أن "قومي" مبتدأ أول، و"ذرا المجد" مبتدأ ثان، و"بانوها" خبر "ذرا المجد"، و"ذرا المجد" وخبره خبر "قومي" والهاء عائدة على "ذرا المجد" والضمير العائد على "قومي" مستتر في "بانوها"، فقد جرى الوصف وهو "بانوها" على "ذرا المجد" وهو في المعنى لـ"قومي" لأنهم "البانون"، ولم يبرز الضمير المستتر في "بانوها" لأن اللبس مأمون، فإن "الذرا" مبنية لا بانية، ولو برز لقييل على اللغة الفصحى: بانيهاهم؛ لأن حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر، فيكون الوصف مفرداً كالفعل إذا أسند إلى جمع، وعلى لغة أكلوني البراغيث: بانوهاهم<sup>2</sup>،

140- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 196، وتخليص الشواهد 186،  
والدرر 1/ 184، وشرح ابن الناظم ص78، وشرح الأشموني 1/ 93، وشرح التسهيل

308 / 1، وشرح ابن عقيل 208 / 1، وجمع الهوامع 96 / 1.

1 هذا التعليق على البيت نقله الشنقيطي بتمامه في الدرر 184,185 / 1.

2 هي لغة طيى وأزد شنوءة، انظر شرح ابن عقيل 468 / 2.

(200/1)

ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون "ذرا المجد" منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور، والتقدير: بانو ذرا المجد بانوها.

و"الذرا": جمع ذروة، وذروة الشيء أعلاه، و"المجد": الكرم، و"بانون": جمع بان؛ اسم فاعل من بني يني، والأصل: بانيون، أعلل إعلال قاضون، وحذفت النون للإضافة. وقال العيني<sup>1</sup>: من "البون" بضم الباء وهو: الفضل والمزية، يقال: بانه يبونه وبينه، قاله الجوهري<sup>2</sup>. ا. هـ.

فإن أراد أنه<sup>3</sup> جملة فعلية ماضوية [ولو كان كذلك لاستدعى إثبات الألف في الخط بعد الواو كما في نظائره]<sup>4</sup>، فالضمير هو الواو في "بانوها"، إذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز، وإن أراد الوصف من: بان يبون أو يبين؛ فقياسه: بائن بهمزة بعد الألف بدلا من عين الفعل، والجمع بانون لا بانون.

"والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرباط" يربطها بالمبتدأ<sup>5</sup>، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-120-

وإن تكن إياه معنى اكتفى ... بها.....

"نحو: {هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} [الإخلاص: 1] إذا قدر "هو" ضمير شأن "ف" هو" مبتدأ، و"الله أحد" جملة خبره، وهي عينه في المعنى؛ لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر، أي: الشأن الله أحد، [ولا يكون ضمير الشأن الحاضر، وإنما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها، فإن كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن، وإن كان بلفظ التأنيث سمي قصة، وقد يسمى بهما، وأما]<sup>6</sup> إذا قدر "هو" ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو "الله" و"أحد" خبر بعد خبر أو بدل، "ونحو: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} [الأنبياء: 97] إذا قدر "هي" ضمير قصة، ف"هي" مبتدأ، و"شاخصة" خبر مقدم، و"أبصار الذين كفروا" مبتدأ مؤخر، وجملة "أبصار

1 شرح الشواهد للعبي 1/ 199.

2 الصحاح 5/ 2082 "بين".

3 في "ب": "به".

4 ما بين المعقوفتين سقط من "ب"، "ط"، والدر 1/ 185.

5 في حاشية يس 1/ 162: "يفهم أن الرابط إذا وجد لا يضر، وهو كذلك، ولو قال:

فلا يكون لها رابط كان صواباً" وانظر حاشية الصبان 1/ 197، وتوضيح المقاصد 1/

309.

6 ما بين المعقوفتين سقط من "ب".

(201/1)

الذين كفروا شاخصة" في موضع رفع خبر "هي"، وهي عينها في المعنى، أي: فإذا القصة  
أبصار الذين كفروا شاخصة، فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قدر "هي" ضمير الأبصار  
كما قال الفراء<sup>1</sup>، أو عماد أو تقدم مع الخبر على المبتدأ، والأصل: فإذا أبصار الذين  
كفروا هي شاخصة؛ كما قال الكسائي، فالخبر مفرد، "ومنه" قول الناظم:  
-120

..... "كنطقي الله حسي" .....  
ف"نطقي" مبتدأ، و"الله حسي" مبتدأ وخبر، والجملة خبر "نطقي"، وهي نفسه في المعنى؛  
"لأن المراد بالنطق المنطوق به"، والمنطوق به هو "الله حسي"، فلا يحتاج إلى رابط.  
والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة؛ بل المفرد على إرادة اللفظ كما في  
عكسه، نحو: "\$ لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"2، قاله الدماميني  
والمرادي<sup>3</sup>.

"وإما غيره"، أي: غير المبتدأ في المعنى "فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي  
مسوقة له"، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:  
-119

..... ويأتي جملة ... حاوية معنى الذي سبقت له  
"وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه"، أي بمعنى المبتدأ، "وهو" أي: الاسم المشتملة  
عليه بالجملة. "إما ضميره"، أي: ضمير المبتدأ حال كون الضمير "مذكوراً"، وهو  
الأصل، "نحو: زيد قام أبوه". فجملة "قام أبوه" خبر عن "زيد"، والرابط بينهما الهاء.

"أو مقدرًا"، وهو إما مجرور أو منصوب.  
فالأول: "نحو: السمن منون بدرهم"، ف"السمن" مبتدأ أول، و"منون" مبتدأ ثان،  
وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف، "أي" منون "منه" و"بدرهم" خبر المبتدأ الثاني،  
وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرباط بينهما الضمير المجرور بـ"من" المقدرة.  
و"الثاني: نحو: "قراءة ابن عامر "وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى"

## 1 معاني القرآن للفراء 2/ 212.

- 2 الحديث في النهاية لابن الأثير 4/ 203 "كنز"، ولسان العرب "كنز". أي: أجرهما  
مدخر لقائلها والمتصف بها، كما يدخر الكنز.  
3 توضيح المقاصد 1/ 277، وذكره ابن هشام في مغني اللبيب في بحث الجمل التي لا  
محل لها من الإعراب.

(202/1)

[الحديد: 10] برفع "كل" في سورة الحديد1، ف"كل" مبتدأ، وجملة "وعد الله الحسنى"  
من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ، والرباط بينهما الضمير المقدر المنصوب  
بـ"وعد" على أنه مفعوله الأول، "أي: وعده" الله.  
"أو إشارة إليه"، أي: إلى المبتدأ، "نحو: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} [الأعراف: 26]  
إذا قدر "ذلك" مبتدأ ثانيا لا تابعا لـ"لباس"، ف"لباس" مبتدأ، و"التقوى" مضاف إليها،  
و"ذلك" مبتدأ ثان، و"خير" خبره، وهو وخبره خبر الأول، والرباط بينهما الإشارة إلى  
المبتدأ.

وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشارة للبعيد2. ورد بقوله  
سبحانه وتعالى: {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ} الآية.... [الإسراء: 36].  
إما إذا قدر "ذلك" تابعا لـ"اللباس" على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت عليه  
خلافًا للفارسي ومن تبعه3؛ لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت4 كما قال الحوفي  
فالخير حينئذ مفرد.

"قال الأخفش5: أو غيرهما"، أي: غير الضمير والإشارة وهو إعادة المبتدأ بمعناه، "نحو:  
{وَالَّذِينَ يُسَيِّئُونَ بِالْكِتَابِ} الآية"، وتمامها {وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ  
الْمُصْلِحِينَ} [الأعراف: 170]، ف"الذين" مبتدأ، وجملة "يمسكون الكتاب" صلة



"الذين"، وجملة "وأقاموا الصلاة" معطوفة على الصلة، وجملة "إنا لا نضيع أجر المصلحين" خبر المبتدأ، والرباط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه، فإن "المصلحين" هم "الذين يمسكون بالكتاب" في المعنى.

ورد بجمع كون "الذين" مبتدأ؛ بل هو مجرور بالعطف على "الذين يتقون" [من قوله: {وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ} [الأعراف: 169]] 6، ولئن سلط فالرباط

---

1 الرسم المصحفي {كلًا} بالنصب، وانظر الإتحاف ص 409، والنشر 2/ 384، وفي حاشية يس 1/ 165: "أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة؛ لأن قبله جملة فعلية وهي "فضل الله المجاهدين" فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل؛ لأن بعده "وفضل الله المجاهدين" وهذا مما أغفلوه؛ أعني الترجيح؛ باعتبار ما يعطف على الجملة، قاله في المغني".

2 انظر قوله في الارتشاف 2/ 50.

3 في حاشية الصبان 1/ 196: "وتبعه أبو البقاء وجماعة".

4 في حاشية الصبان 1/ 196: "بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت".

5 في مع الهوامع 1/ 98: "ووافق ابن عصفور الأخفش، كما جاء ذلك في الأصول".

6 سقط ما بين المعقوفتين من الأصل و"ب"، وهو ثابت في "ط".

(203/1)

---

العموم؛ لأن "المصلحين" أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي: منهم، أو الخبر محذوف، والجملة قبله دليله، والتقدير: مأجورون، قاله في المغني 1.

"أو" تشتمل الجملة "على اسم بلفظه"، أي: بلفظ المبتدأ، "ومعناه نحو: {الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ} [الحاقة: 1، 2] ف"الحاقة" الأولى مبتدأ، و"ما" اسم استفهام مبتدأ ثان، و"الحاقة" الأخيرة خبر "ما" الاستفهامية، و"ما" خبرها خبر "الحاقة" الأولى، والرباط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه.

"أو" تشتمل الجملة "على اسم أعم منه"، أي: من المبتدأ، "نحو: زيد نعم الرجل" 2، ف"زيد" مبتدأ، و"نعم الرجل" خبره، والرباط بينهما العموم الذي في "الرجل" الشامل لـ"زيد".

"و" نحو "قوله" وهو الرماح ابن ميادة: [من الطويل]

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر ... سبيل "فأما الصبر عنها فلا صبراً"  
 ف"الصبر" مبتدأ، و"عنها" متعلق به، و"لا" نافية، و"صبراً" اسمها مبني معها على الفتح،  
 والخبر محذوف تقديره "لي"، وجملة "لا صبر لي" خبر المبتدأ، والرباط بينهما العموم الذي  
 في اسم "لا" لأن النكرة المنفية تفيد العموم، والمطرود من هذه الروابط هو الضمير لا  
 غير. أما الإشارة فلأنه لا يقال: زيد قام هذا، والزيدون خرج أولئك. وأما إعادة المبتدأ  
 بمعناه فقد تقدم رده. وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه<sup>3</sup>،  
 وهو مخصوص بموضعين، أحدهما: أما العبيد فذو عبيد، وثانيهما: حيث قصد التهويل  
 والتعظيم نحو: {الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ} [الحاقة: 1، 2] قاله

1 مغني اللبيب "650"، وانظر حاشية يس 1/ 165.

2 في حاشية يس 1/ 165: "قال الدنوشري: ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف  
 واللام للاستغراق. قال ابن الحاجب: وهذا غلط؛ لأننا نقطع أن المتكلم بقوله: "نعم  
 العبد صهيبي" لم يقصد مدح جميع من في العالم، وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور،  
 فجعله للعموم غلط. وفي الباب: أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس  
 يندرج فيه هو لم يحتج إلى ضمير نحو: زيد نعم الرجل".

141- البيت لابن ميادة في ديوانه ص 134، والأغاني 2/ 237، والحماسة البصرية

2/ 111، وخزانة الأدب 1/ 452، والدرر 1/ 189، وشرح أبيات سيبويه 1/

269، وشرح شواهد المغني 2/ 876، والمقاصد النحوية 1/ 523، وبلا نسبة في

الأشباه والنظائر 8/ 28، وأوضح المسالك 1/ 199، والكتاب 1/ 386، ومغني

اللبيب 2/ 501، "651"،

وهمع الهوامع 1/ 98.

3 الكتاب 1/ 62.

(204/1)

الشاطبي وأما العموم فلأنه لا يجوز: زيد مات الناس، وزيد نعم الرجال، وهند نعمت  
 النساء، وأما:

..... فأما الصبر عنها فلا صبراً

فمن باب: أما العبيد فذو عبيد، فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه: لا صبر له عنها، لا أنه لا صبر له عن كل شيء، قاله في المغني<sup>1</sup>.

---

1 مغني اللبيب 2/ 501 "651".

(205/1)

---

"فصل":

"ويقع الخبر ظرفاً، نحو {وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ} [الأنفال: 42] ، ومجروراً نحو: {الْحَمْدُ لِلَّهِ} [الفاتحة: 2] . وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل، فلا يجوز: زيد مكاناً، ولا زيد بك، لعدم الفائدة، ويتعلقان بمحذوف وجوباً، ثم قيل: الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما، والمصحح لذلك تضمنها معنى صادقاً على المبتدأ، وقيل: هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر، واختاره الرضي<sup>1</sup> والسيد عبد الله. "والصحيح" عند الموضح تبعاً لطائفة "أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف"، لا هما، ولا مع متعلقهما. واختلف في تقديره. فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره: كان أو استقر. وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً.

"و" الصحيح عند جمهور البصريين<sup>2</sup> "أن تقديره: كائن أو مستقر، لا كان أو استقر". وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح<sup>3</sup>، ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل، نحو: أما في الدار فزيد، {إِذَا هُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا} [يونس: 21] لأن "أما" لا تنفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه؛ ولأن "إذا" الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح.

وقال الموضح في المغني<sup>4</sup>: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً؛ بل بحسب المعنى. ا. هـ. وإليه يرشد قول الناظم:

---

1 شرح الرضي 1/ 243.

2 انظر الإنصاف 1/ 245.

3 شرح ابن عقيل 1 / 211.

4 مغني اللبيب 2 / 445 "584".

(206/1)

-123

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ... ناوين معنى كائن أو استقر  
وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير. ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر  
وخروف: الناصب لهما المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك،  
وينصبه إذا كان غيره، نحو: زيد عندك. وقال الكوفيون: الناصب لهما معنوي وهو  
كونهما مخالفين للمبتدأ<sup>1</sup>.

قال في المغني<sup>2</sup>: ولا معمول على هذين القولين. "و" على القول بأن لهما متعلقا محذوفا  
فالصحيح "أن الضمير الذي كان فيه انتقل" منه "إلى الظرف والمجرور"، وسكن فيهما  
"كقوله" وهو جميل بن عبد الله: [من الطويل]

-142

فإن يك جثمانى بأرض سواكم ... "فإن فؤادي عندك الدهر أجمع"  
وجه الدلالة منه أن "أجمع" مرفوع لا يصلح أن يكون توكيد لـ "فؤادي" ولا لـ "الدهر"؛  
لأنهما منصوبان، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا  
لاسم "إن" على محله من الرفع على الابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال بدخول  
الناسخ، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيدا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو  
المطلوب، ولا يشكل بالفصل بالأجنبي وهو "الدهر" فإنه جائز في الضرورة<sup>3</sup>.  
وقيل: لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تأخر، وإن الضمير حذف مع  
المتعلق، وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه<sup>4</sup>  
والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ، أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه؛ واستدل على ذلك  
بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد، وأن يعطف عليه، وأن يبدل منه، كما  
يفعل ذلك مع المتأخر، ا. هـ.

1 شرح التسهيل 1 / 314.

2 مغني اللبيب 2 / 446 "585".

- 142- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص111، وخزانة الأدب 1/ 359، والدرر 1/ 190، والسمط ص505، وشرح شواهد المغني 2/ 846، والمقاصد النحوية 1/ 525، ولكثير عزة ديوانه ص404، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 201، وشرح الأشموني 1/ 93، ومغني اللبيب 2/ 442 "579"، وجمع الهوامع 1/ 98.
- 3 هذا التعليق على البيت نقله الصبان بتصريف في حاشيته 1/ 200.
- 4 الكتاب 2/ 145.

(207/1)

ولك أن تقول: إنما امتنع جواز الاتباع للفصل بالأجنبي، ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع، فلا يتم التقريب.

"ويخبر" بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني، نحو: زيد خلفك، والخير أمامك، ولا يخبر "بالزمان" إلا "عن أسماء المعاني" إذا كان الحديث غير مستمر، "نحو: الصوم اليوم والسفر غدا"، فإن كان الحدث مستمرا امتنع الإخبار به عنه، فلا يقال: طلوع الشمس يوم الجمعة، لعدم الفائدة. "ولا" يخبر بالزمان "عن أسماء الذوات، نحو: زيد اليوم"، والفرق أن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها، "فإن حصلت فائدة جاز" الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات، وتحصل الفائدة "كأن يكون المبتدأ عاما، والزمان خاصا" إما بالإضافة، "نحو: نحن في شهر كذا"، ف"نحن" مبتدأ، وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم، إذ لا يختص بمتكلم دون آخر، و"في شهر كذا" خبره. وهو خاص بالمضاف إليه. وإما بالوصف نحو: نحن في زمان طيب. "وأما نحو: الورد في أيار"، بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف، والمنع من الصرف للعلمية والعجمة؛ لأنه شهر رومي، "واليوم خمر والليلة الهلال"، بنصب "اليوم" و"الليلة"، ف"التأويل فيها واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسي، و"الأصل: خروج الورد" في أيار، و"اليوم" شرب خمر و"الليلة" رؤية الهلال"، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى، لا عن اسم الذات، والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة<sup>1</sup>، ووافقهم الناظم<sup>2</sup> فقال:

ولا يكون اسم زمان خيرا ... عن جثة وإن يفد فأخيرا  
والصحيح المنع مطلقا، وما ورد من ذلك فيؤول.

1 هذا مذهب جمهور البصريين. انظر شرح ابن عقيل 1/ 214.

2 انظر التسهيل ص 46، وتوضيح المقاصد 1/ 281.

(208/1)

"فصل":

"ولا يتبدأ بنكرة" لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالبا "إلا إن حصلت" به  
"فائدة، كأن يخبر عنها بمختص" بما يصلح للإخبار عنه، "مقدم" نعت لمختص "ظرف أو  
مجرور" بدل من مختص أو عطف ببيان عليه، وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في  
التسويغ. والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص، والتقديم إنما  
هو لرفع إلباس الخبر بالصفة، وصرح بذلك في المغني<sup>1</sup>.  
فالظرف "نحو: {وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ}" [ق: 35] ، والمجرور نحو: " {وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} [البقرة: 7] ، ف"مزيد" و"غشاوة" مبتدآن، وهما نكرتان، وسوغ الابتداء بهما للإخبار  
عنهما بظرف ومجرور مختص بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير، وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله:

-125-

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ... ما لم تفد كعند زيد ثمره  
وهو مثال لما يجوز، "ولا يجوز: رجل في الدار" لفوات الاختصاص والتقدم معا، "ولا"  
يجوز: "عند رجل مال" لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه<sup>3</sup>، "أو" كانت "تتلو  
نفيا، نحو: ما رجل قائم"، مثله في النظم بقوله:

-126-

..... فما خل لنا .....  
.....

ف"رجل" و"خل" مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما، وبذلك تحصل  
الفائدة؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد  
الجنس، فأشبهت المعرف ب"أل" الاستغرافية.

1 مغني اللبيب "611".

2 في "ط": "ماله"، تحريف.

3 في حاشية الصبان 1/ 204: "المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور والمضاف إليه في الظرف، والمسند إليه في الجملة صالحا للإخبار عنه، قاله الشمني".

(209/1)

---

"أو" تتلو "استفهما، نحو: {أَلَلَّ مَعَ اللَّهِ} [النمل: 60، 64] ، ومثله في النظم بقوله:  
-126

وهل فتى فيكم.....

ف"إله" و"فتى" مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام، وبذلك تحصل الفائدة؛ لأن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فأشبهه العموم الخاص. وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته: إن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ"أم"، نحو: أرجل في الدار أم امرأة، "أو تكون موصوفة سواء ذكرا"، أي: الموصوف والصفة، "نحو: {وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ} [البقرة: 221] ، فـ"عبد" مبتدأ وهو نكرة، وسوغ الابتداء به وصفه بـ"مؤمن" لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

وقال ابن الحاجب: المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم<sup>1</sup>، و"خير" خبر المبتدأ، ومثله الناظم بقوله:

-126

..... ورجل من الكرام عندنا

"أو حذف الصفة" وذكر الموصوف، "نحو: السمن منوان بدرهم، ونحو: {وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ} [آل عمران: 154] ، فـ"منوان" و"طائفة" مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة، "أي: منوان منه، وطائفة من غيركم"، بدليل: {يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ} [آل عمران: 154] ، وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال، كما قاله في المغني<sup>2</sup>. "أو" حذف "الموصوف"، وذكرت الصفة "كالحديث: سوء ولود خير من حسناء عقيم"<sup>3</sup>، فـ"سوء" بالمد، مبتدأ، وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف، "أي: امرأة سوء"، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته

مقامه، و"ولود" صفة ثانية لـ"امراة" و"خير" خبر المبتدأ.

1 الإيضاح في شرح المفصل 1/ 184، 185.

2 مغني اللبيب "613".

3 ذكره السيوطي في الجامع الصغير، وقال: رواه الطبراني، وأشار إليه بالضعف، فيض

القدير 4/ 114. وقال ابن الأثير في النهاية 2/ 416 "سوأ": "أخرجه الأزهري عن

النبي صلى الله عليه وسلم، وأخرجه غيره من عمر".

وفي حاشية يس 1/ 169: "قال الدنوشري: ذكره في الإحياء بلفظ: سوداء ولود خير

من حسناء لا تلد. قال العراقي في تخريجه: أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم

عن أبيه عن جده".

(210/1)

"أو" كانت النكرة "عاملة [عمل الفعل] 1، كالحديث: "أمر بمعروف صدقة، ونهي عن

منكر صدقة" 2، ف"أمر" و"نهي" مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل

الجرور بعدهما؛ لأنهما مصدران، والمصدر يعمل عمل فعله، ومثله الناظم بقوله:

-127

ورغبة في الخير خير.....

"ومن" النكرة "عاملة" النكرة "المضافة"؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه الجر،

"كالحديث: "خمس صلوات كتبهن الله" "على العباد في [اليوم والليلة] 3، ف"خمس"

مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه عاملاً في المضاف إليه، ومثله الناظم بقوله:

-127

..... وعمل ... بر يزين.....

ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود، وإلا ورد على الظرف

والجرور: عند الناس درهم، وفي الدنيا رجل، وعلى النفي: ما حمار ناطق، وعلى

الاستفهام: هل امرأة في الأرض، وعلى الموصوف: رجل ذكر واضح، وعلى العمل:

شرب للماء نافع، وغلام إنسان موجود، فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول

الفائدة، مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة.

"ويقاس على هذه المواضع" المذكورة في كلام الموضح "ما أشبهها" في المعنى، فيقاس



على {لَدَيْنَا "مَزِيدٌ"} [ق: 35] ، {وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} [البقرة: 6] "نحو: قصدك غلامه رجل، و" على: {أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ} [النمل: 60، 64] نحو: "كم رجلا في الدار و" على: ما رجل في الدار، نحو "قوله: [من البسيط]

-143-

لولا اصطبار لأودي كل ذي مقعة" ... لما استقلت مطاياهن للظعن  
 "و" على {وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ} [البقرة: 221] نحو: "رجيل في الدار"، بالتصغير. وعلى  
 العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع، نحو: قائم الزيدان، عند من لا يشترط الاعتماد،  
 وإنما قيسست عليها "لشبه الجملة"، وهي: قصدك غلامه

- 1 ما بين المعقوفتين إضافة من "ط".
- 2 صحيح مسلم 1/ 499، وكتاب صلاة المسافرين وقصرها "6"، باب 13:  
 استحباب صلاة الضحى.
- 3 ما بين المعقوفتين إضافة من "ط". وانظر الموطأ 1/ 123.
- 143- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 112، وأوضح المسالك 1/ 204،  
 والدرر 1/ 193، وشرح الأشموني 1/ 98، وشرح ابن عقيل 1/ 224، والمقاصد  
 النحوية 1/ 532، وجمع الهوامع 1/ 101.
- أودي: هلك. كل ذي مقعة: كل ذي محبة. استقلت: نهضت. الظعن: الرحيل والسفر

(211/1)

رجل "بالظرف والمجرور"، في التقديم والاختصاص بالمعمول، "و" لشبه "اسم الاستفهام"  
 وهو: "كم" "بالاسم المقرون بحرفه" وهو: "إله". "و" لشبه "تالي لولا" وهو: "اصطبار"  
 "بتالي النفي" وهو: "رجل" في: ما رجل، "و" لشبه "المصغر" وهو: "رجيل" "ب" الاسم  
 "الموصوف" وهو: "لعبد مؤمن"،؛ لأن التصغير وصف في المعنى بالمصغر، هكذا ثبت في  
 بعض النسخ، وفيه لف ونشر مرتب وهو [أخص من قول الناظم:

-127-

..... وليقس ما لم يقل] 1  
 ولم يذكر مسوغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم، ومن ذلك التسويغ بالنعته نحو  
 قوله سبحانه وتعالى: {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ} [النمل: 47] . ذكره الموضح في شرح

1 سقط ما بين المعقوفتين من "ب".

2 قال الموضح في شرح بانت سعاد ص124: "ونظيرها الجملة التي بعد "قوم"، في قوله تعالى: {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ} ، {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ} ، وعلم بذلك أن الفائدة كما تحصل من الخبر كذلك تحصل من صفته".

(212/1)

"فصل":

"وللخبر ثلاث حالات: إحداها: التأخر، وهو الأصل". وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
-128

والأصل في الأخبار أن تؤخرا ..... .

لأن المبتدأ محكوم عليه، فحقه التقديم ليتحقق تعقله، فيكون حق الخبر التأخير؛ لأن محكوم به "ك"زيد قائم" ويجب "تأخير الخبر" في أربع مسائل:  
إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو "نكرتين" متساويين" في التخصيص، "ولا قرينة" تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان "نحو: زيد أخوك"، فإن كلا من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف المعنى باختلاف الغرض، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك: ولا يصح لك أن تقول: أخوك زيد، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد، ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك. هذا هو المشهور. وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً. وقيل: إن كان أحدهما مشتقاً فهو الخبر وإن تقدم، نحو: القائم زيد، وقيل: إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ، نحو: هذا زيد، وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المتقدم، نحو: {اللَّهُ رَبُّنَا} [الشورى: 15] ، قاله في المغني 1.

"و" النكرتان المتساويتان، نحو: "أفضل منك، أفضل مني"، فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في الجور بعده، فإذا جعلت "أفضل منك" مبتدأ، و"أفضل مني" خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائية، فينعكس المعنى لعدم القرينة2، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فامنع حين يستوي الجزآن ... عرفا ونكرا عادمي بيان

1 مغني اللبيب 2/ 452 "588، 589".

2 هذا على مذهب الجمهور. انظر حاشية الصبان 1/ 209.

(213/1)

"بخلاف" ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية. فالأول نحو: "رجل صالح حاضر"، فإن القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت. والثاني نحو: "أبو يوسف أبو حنيفة"، فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن "أبو يوسف" مبتدأ؛ لأنه مشبه، و"أبو حنيفة" خبره؛ لأنه مشبه به تقدم أو تأخر، "وقوله: [من الطويل]"

بنونا بنو أبائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأبعد  
فإن قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء، ف"بنو أبائنا" مبتدأ مؤخر، و"بنونا" خبر مقدم، والمعنى: بنو أبائنا مثل بنينا، هذا على حقيقة التشبيه، ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ. و"بناتنا" مبتدأ أول، و"بنوهن" مبتدأ ثان، و"أبناء الرجال" خبر الثاني 1، وهو وخبره خبر الأول، و"الأبعد" نعت "الرجال".

المسألة "الثانية": مما يجب فيه تأخير الخبر "أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل" إذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر، "نحو: زيد قام"، أو يقوم، فلو قدم والحالة هذه، وقيل: "قام أو يقوم زيد" لالتبس المبتدأ بالفاعل، "بخلاف" ما إذا كان الخبر صفة، نحو: "زيد قائم، أو" كان فعلا رافعا لظاهر أو لضمير بارز، فالأول نحو: زيد "قام أبوه"، والثاني نحو: "أخوك قاما" على اللغة الفصحى، فلا لبس فيهن، فيجوز تقديمه 2، فتقول: قائم زيد، وقام أبوه زيد، وقاما أخوك، وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم:

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ... ..

144- البيت للفرزدق في خزنة الأدب 1/ 444، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 2/ 41، والإنصاف 1/ 66، وأوضح المسالك 1/ 106، وتخليص الشواهد 198، والحيوان 1/ 230، والدرر 1/ 193، وشرح ابن الناظم ص 82، وشرح الأشموني 1/ 99، وشرح التسهيل 1/ 206، وشرح شواهد المغني 2/ 848، وشرح ابن عقيل 1/ 233، وشرح المفصل 1/ 99، 9/ 132، ومغني اللبيب 2/ 452، وجمع الهوامع 1/ 102.

1 في "ط": "خبر المبتدأ الثاني".

2 في الارتشاف 2/ 41: "الإجازة مذهب الأخفش والمبرد، أما من منع فهم باقي البصريين". وانظر شرح ابن عقيل 1/ 235، وشرح ابن الناظم ص 82.

(214/1)

المسألة الثالثة: أن يقترن الخبر بـ"إلا" معنى نحو: {إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ} [هود: 12] ، فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأنه محصور فيه بـ"إلا" معنى، إذ 1 التقدير: ما أنت إلا نذير، "أو" يقترن بـ"إلا" لفظا نحو: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} [آل عمران: 144] ، فلا يجوز تقديم الخبر لما مر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-130

... أو قصد استعماله منحصرًا

"فأما قوله"، وهو الكميّ بن زيد: [من الطويل]

-145

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى ... عليهم "وهل إلا عليك المعول  
فضرورة؛" لأنه قدم الخبر المقرون بـ"إلا" لفظا، والأصل: وهل المعول إلا عليك 2، ولا يجوز أن يكون "المعول" مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام؛ لأن "إلا" مانعة من ذلك، فكما يقال: هل إلا قام زيد، لا يقال: هل إلا في الدار زيد، من باب أولى.

المسألة الرابعة: مما يجب فيه تأخير الخبر "أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير، إما بنفسه"، بأن يكون له صدر الكلام، "نحو: ما أحسن زيدا"، فـ"ما" مبتدأ، وسوغ

الابتداء بما فيها من معنى التعجب، و"أحسن زيدا" خبره، "و: من في الدار"، ف"من" اسم استفهام مبتدأ، و"في الدار" خبره، "و: من يقيم أقم معه"، ف"من" اسم شرط، وهو مبتدأ، و"يقيم" خبره على الأصح، وقيل: الجواب، وقيل هما، "و: كم عبيد لزيد" ف"كم" مبتدأ، وهي خبرية، و"عبيد" مضاف إليه، و"لزيد" خبر "كم"، فالخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير، وهو في الأول فعل ماض، وفي الثاني جار ومجرور، وفي الثالث فعل مضارع، وفي الرابع جار ومجرور، والمبتدأ فيها لازم الصدر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-131

..... أو لازم الصدر.....

1 في "ب": "والتقدير".

145- البيت للكميت في تخلص الشواهد 192، والدرر 1/ 195، وسر صناعة الإعراب 1/ 139، والمقاصد النحوية 1/ 534، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 2/ 42، وأوضح المسالك 1/ 209، وشرح ابن الناظم ص 83، وشرح الأشموني 1/ 99، وشرح ابن عقيل 1/ 235، وشرح التسهيل 1/ 298، ومع الهوامع 1/ 102.

2 في المقاصد النحوية 1/ 534: "الاستشهاد به على جواز تقديم الخبر المحصور بـ"إلا" للضرورة، وإنما كان حقه أن يقول: وهل النصر يرتجى إلا بك، و: هل العول إلا إليك". وانظر الدرر 1/ 195 حيث نقل ذلك القول.

(215/1)

"أو مشبها به"، أي: بما يستحق التصدير، "نحو: الذي يأتيني فله درهم"، ف"الذي" مبتدأ، وهو اسم موصول، و"يأتيني" صلته، وجملة "فله درهم" خبره، وهو واجب التأخير، "فإن المبتدأ هنا" وهو "الذي" مشبه باسم الشرط لعمومه وإيجامه، "واستقبال الفعل الذي بعده" وهو "يأتيني"، "وكونه" أي: الفعل الذي بعده "سببا" لما بعده، وهو جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب، "ولهذا" الشبه "دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب" لتفيد التنصيص على أن استحقاق "الدراهم" مسبب عن الإتيان، فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك، واحتمل الإقرار.

"أو" يكون مستحقاً للتصدير "بغيره"، وذلك الغير الذي له الصدر "إما" أن يكون "متقدماً عليه" أي: على المبتدأ، "نحو: لزيد قائم"، فـ"زيد" مبتدأ، و"قائم" خبره<sup>1</sup>، وهو واجب التأخير؛ لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء، وهي مانعة من تأخيره، فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-131-

أو كان مسنداً لذي لام ابتدا ... ..

"فأما قوله" وهو رؤية: [من الرجز]

-146-

"أم الحليس لعجوز شهره" ... ترضى من اللحم بعظم الرقبه  
"فا" للام داخله على مبتدأ محذوف، وا "التقدير: هي 2 عجوز"، والجملة خبر "أم  
الحليس"، ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة، بخلاف المفرد، "أو" لا حذف  
"واللام زائدة، لا لام الابتداء" كقوله: [من الكامل]

---

1 في الأصل: "زيد قائم، مبتدأ خبره".

-146- الرجز لرؤية في ديوانه ص170، وشرح المفصل 3/ 130، 8/ 23، وله أو  
لعنترة بن عروس في خزانة الأدب 10/ 323، والدرر 1/ 295، وشرح شواهد المغني  
2/ 604، والمقاصد النحوية 1/ 535، 2/ 251، وبلا نسبة في لسان العرب 1/  
510 "شهرب" وجمهرة اللغة ص1121، وتاج العروس 3/ 169 "شهرب"، "لوم"،  
والارتشاف 2/ 147، وأوضح المسالك 1/ 210، وتخليص الشواهد ص358،  
والجني الداني 128، ورصف المباني ص336، وسر صناعة الإعراب 1/ 378، 381،  
1/ 229، 2/ 30، وشرح المفصل 7/ 57، ومغني اللبيب 1/ 230، 233، وهمع  
الهوامع 1/ 140.

2 في الأصل: "كل"، تحريف.

(216/1)

---

-147-

خالي لأنت ومن جرير خاله ... ينل العلاء ويكرم الأخوالا

ويضعف التقدير الأول أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، ويضعف التقدير الثاني<sup>1</sup> أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر، قاله في المعني<sup>2</sup>. وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف، لنلا يجتمع التوكيد والحذف، وهو ممتنع عند الجمهور، "أو" يكون ذلك الغير الذي في الصدر "متأخرا عنه"، أي: عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافا إليه مبتدأ، "نحو: غلام من في الدار"، ف"غلام" مبتدأ، و"من" اسم استفهام مضاف إليه، و"في الدار" خبر المبتدأ، "وغلام من يقيم أقم معه"، ف"غلام" مبتدأ، و"من" اسم شرط مضاف إليه، و"يقيم" خبر المبتدأ، و"أقم معه" جواب الشرط، "و: مال كم رجل عندك"، ف"مال" مبتدأ، و"كم" خبرية مضاف إليها، و"رجل" تمييزها مخفوض بإضافته إليها، و"عندك" خبر مقدم. وحاصل ما أتى به [من أمثلة] 3 ما يستحق التصدير سبعة أضرب<sup>4</sup>: ما التعجبية، ومن الاستفهامية والشرطية، وكم الخبرية، والموصول الذي في خبره الفاء، ولام الابتداء، والمضاف إلى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشأن نحو: [ {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} ] 5 [الإخلاص: 1] فإنه يلزم صدر الكلام، والإخبار بالجملة وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه<sup>6</sup>.

147- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 10/ 323، وسر صناعة الإعراب ص 378، وشرح الأشموني 1/ 100، وشرح ابن عقيل 1/ 237، وشرح التسهيل 1/ 258، ولسان العرب 1/ 510 "شهرب"، والمقاصد النحوية 1/ 556.

1 في الأصل: "الأول".

2 معني اللبيب 1/ 238.

3 سقط ما بينهما من الأصل.

4 انظر الارتشاف 2/ 42، 43.

5 سقط من "أ"، "ب"، وهو ثابت في "ط".

6 في الإنصاف 1/ 65: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة، فالمفرد نحو: قائم زيد، وذاهب عمرو، والجملة نحو: أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، المفرد والجملة"، وانظر شرح ابن عقيل 1/ 227، 228.

"الحالة الثانية: التقدم: ويجب في أربع مسائل" أيضا. وفي غالب النسخ إسقاط الحالة الثانية التقدم، وإثبات 1: ويمتنع: يعني تأخير الخبر في أربع مسائل:

"إحداها: أن يوقع تأخير في لبس ظاهر، نحو: في الدار رجل"، ف"في الدار" خير مقدم، و"رجل" مبتدأ مؤخر وجوبا، "و: عندك مال"، ف"عندك" خبر مقدم، و"مال" مبتدأ مؤخر وجوبا، "وقصدك غلامه رجل"، فجملة "قصدك غلامه" خبر مقدم، و"رجل" مبتدأ مؤخر 2. قال أبو حيان 3: ولا أعلم لابن مالك سلفا في هذه الأخيرة، "وعندي أنك فاضل"، ف"عندي" خبر مقدم، و"أنك فاضل" بفتح "أن" مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك، "فإن تأخير الخبر في مثل هذا المثال الأخير، وهو "عندي أنك فاضل" "يوقع في إلباس "أن" المفتوحة بـ"إن" المكسورة" لفظا، "و" إلباس "أن" المؤكدة" المفتوحة بـ"أن" المفتوحة "التي بمعنى "لعل" يعني: فإذا قدم المبتدأ وآخر الخبر يصير: أنك فاضل عندي، فيحتمل أن تكون "أن" مفتوحة، وهي وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة، والظرف متعلق بـ"فاضل"، وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة بمعنى "لعل" لأنها أحد لغاتها، والمعنى: لعلك فاضل عندي، وهذا الإلباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لأن "إن" المؤكدة المكسورة و"أن" التي بمعنى "لعل" لا يتقدم معمول خبرهما عليهما، "ولهذا يجوز تأخره"، أي: الخبر عن المبتدأ، "بعد: أما" الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم، كقوله: [من البسيط]

-148-

عندي اصطبار "وأما أنني جزع ... يوم النوى فلوجد كاد يبريني" ف"أما أنني جزع" بكسر الزاي، مبتدأ، و"يوم النوى" بالنون بمعنى: البعد والفراق، يتعلق بـ"جزع" لأنه صفة مشبهة من "الجزع" بفتحين، وهو نقيض الصبر، و"فلوجد" جار ومجرور خبر "أنني جزع" على حد: أما زيد ففي الدار، و"يبريني" من:

1 في "ط": "والإثبات".

2 في شرح التسهيل 1/ 301: "فلولا" الكاف من "قصدك" لم يفد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما".

3 الارتشاف 2/ 43.

148- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 213، والدرر 1/ 195، وحاشية يس

2/ 259، وشرح الأشموني 1/ 101، 3/ 602، وشرح شواهد المغني 2/ 661،

ومغني اللبيب 1/ 270، والمقاصد النحوية 1/ 536، وجمع الهوامع 1/ 103.



بربت القلم: إذا نحتته، وأصل البري: القطع، والمعنى: وأما جزعي يوم الفراق فلأجل وجد قارب أن ينحلني. وإنما جاز تأخير الخبر عن المبتدأ 1 هنا "لأن" إن" المكسورة، و"أن" التي بمعنى "لعل" لا يدخلان هنا؛ لأن كلا منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلة، و"أما" لا تفصل من الفاء بجملة تامة، وإنما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه، نحو: {فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ} [الواقعة: 88، 89] ، و"تأخره"، أي: الخبر عن المبتدأ "في الأمثلة" الثلاثة "الأول"، بضم الهمزة، وهي: في الدار رجل، و: عندك مال، و: قصدك غلامه رجل، "يوقع في إلباس الخبر بالصفة"؛ لأن النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا، فلو تأخر الخبر لتوهم أنه صفة؛ لأن الجملة وشبها بعد النكرات صفات، فالنزم التقديم دفعا لهذا الإلباس، وإليه أشار الناظم بقوله:

-132-

ونحو عندي درهم ولي وطر ... ملتزم فيه تقدم الخبر  
"وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: {وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ} [الأنعام: 2] لأن النكرة" وهي "أجل" "قد وصفت بمسمى"، فضعف طلبها للظرف، "فكان الظاهر في الظرف" وهو "عنده" "أنه خبر" لـ"أجل"، "لا صفة" ثانية له 2.

وفي الكشف 3: أن تقديم المبتدأ هنا واجب؛ لأن المعنى: وأي أجل مسمى عنده، تعظيما لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم.

المسألة "الثانية" مما يجب فيه تقديم الخبر "أن يقتزن المبتدأ بـ"إلا" لفظا نحو:

-135-

..... ما لنا إلا اتباع أحمداء

صلى الله عليه وسلم، فـ"لنا" خبر مقدم، و"اتباع أحمداء" مبتدأ مؤخر، "أو" يقتزن بـ"إلا" "معنى" نحو: إنما عندك زيد، فـ"عندك" خبر مقدم، و"زيد" مبتدأ مؤخر، وهو محصور فيه، والمعنى: ما عندك إلا زيد، وشمل ذلك قول الناظم:

-135-

وخبر المحصور قدم أبدا .....

المسألة "الثالثة: أن يكون" الخبر "لازم الصدرية" بنفسه 4 "نحو: أين زيد"، أو بغيره، إما مقدما عليه نحو: لقائم زيد، "أو" متأخرا عنه، وذلك إذا كان

1 سقطت من الأصل.

2 سقطت من "ط".

3 الكشف 1/ 353.

4 خلافا للأخفش والمازني، فإنهما أجازا: زيد كيف؟ وعمرو أين؟. انظر الارتشاف 2/ 43.

(219/1)

الخبر "مضافا إلى لازمها" أي: الصدرية "نحو: صبيحة أي يوم سفرك" ف"صبيحة" خبر مقدم، و"أي" اسم استفهام مضاف إليه، و"سفرك" مبتدأ مؤخر، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-134-

كذا إذا يستوجب التصديرا ... ..

المسألة "الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض" متعلق "الخبر 1، كقوله تعالى: {أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} [محمد: 24] ، ف"أقفالها" مبتدأ مؤخر، و"على قلوب" خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بـ"أقفالها" على "قلوب" وهي متأخرة في الرتبة؛ لأنها بعض متعلق الخبر؛ لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار، والجار والجرور متعلق به، ومتعلق الخبر رتبته التأخير، فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، و"كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر، نحو "قول الشاعر" وهو نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح، وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر مولى المهدي، يخاطب امرأة: [من الطويل]

-149-

أهابك إجلالا وما بك قدرة ... علي "ولكن ملء عين حبيبها"

ف"ملء" خبر مقدم، و"حبيبها" مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديمه على الخبر 2 لئلا يعود الضمير على "عين"، وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة، وتسميتها بعض الخبر مجاز، وإنما الخبر المضاف لا غير، وقول الخطيب التبريزي إن الضمير المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيدا 3، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-133-

كذا إذا عاد عليه مضمّر ... مما به عنه مبينا يخبر  
ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فقد فيه  
موجبهما كقولك: زيد قائم فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع. وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله:

-128

..... وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

1 انظر حول هذه المسألة ما جاء في شرح ابن عقيل 1/ 240، 241، وشرح ابن  
الناظم ص 84.

149- البيت للمجنون في ديوانه ص 71، وديوان المعاني 1/ 144، ولنصيب بن رباح  
في ديوانه ص 68، وتخليص الشواهد ص 201، وسمط اللآلي ص 401، وشرح التسهيل  
1/ 302، والمقاصد النحوية 1/ 537، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 44، وأوضح  
المسالك 1/ 215، وشرح ابن الناظم ص 84، وشرح الأشموني 1/ 101، وشرح ابن  
عقيل 1/ 241، وشرح عمدة الحافظ ص 173.

2 في شرح ابن الناظم ص 84: "وتأخير المبتدأ واجب؛ لأنه لو قدم لعاد الضمير معه  
إلى متأخر في اللفظ والرتبة". وانظر شرح ابن عقيل 1/ 242.  
3 في شرح الحماسة للتبريزي 3/ 170: "والضمير من "حبيبها" للعين، وإن جعلته  
للمرأة جاز".

(220/1)

"فصل":

وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه، وإلى ذلك أشار النظم بقوله:

-136

وحذف ما يعلم جائز.....

"وقد يجب" حذف المعلوم منهما 1، "فأما حذف المبتدأ جوازاً 2 فنحو: {مَنْ عَمِلَ  
صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا} [فصلت: 46] ، [الجنّة: 15] ، "ويقال: كيف  
زيد؟ فتقول" في الجواب: "دنف"، بكسر النون، ف"لنفسه" و"عليها" و"دنف" أخبار  
لمبتدآت محذوفة جوازاً للعلم بها، "والتقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، وهو دنف"،

أي: مريض من العشق، وطريق العلم بها أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه، وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال، وذلك أشار الناظم بقوله:

-137-

وفي جواب كيف زيد قل دنفن ... فزيد استغنى عنه إذ عرف  
"وأما حذفه"، أي: المبتدأ "وجوبا فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع" عن متبوعه "لمجرد مدح،  
نحو: الحمد لله الحميد، أو ذم، نحو: أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين، أو ترحم، نحو:  
مررت بعبدك المسكين"، برفع "الحميد" و"عدو" و"المسكين"، على أنها أخبار لمبتدآت  
محذوفة وجوبا، والتقدير: هو الحميد، هو عدو المؤمنين، هو المسكين، وإنما وجب حذفه  
لأنهم لما [قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمانة على أنهم] 3  
قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهروا الناصب  
لأوهم الإخبار، وأجروا الرفع في وجوب الحذف

1 شرح ابن الناظم ص 86، 87، وشرح ابن عقيل 1/ 246.

2 في شرح التسهيل 1/ 214: "ومن حذفه عند شم طيب، أو سمع صوت، أو رؤية  
شبح، فيقال: مسك، وقراءة، وإنسان، بإضمار "هذا" ونحوه".  
3 سقط ما بينهما من "ط".

(221/1)

مجرى النصب، واحتز بقوله: "لمجرد مدح..... إلخ؛ من أن يكون النعت للإيضاح أو  
التخصيص، فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه، كإظهار الناصب وإضماره،  
"أو" أخبر عنه "بمصدر جيء به" أي: بالمصدر "بدلا"، أي: عوضا "من اللفظ بفعله"  
أي: بفعل المصدر، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل، "نحو: سمع  
وطاعة1، وقوله: [من الطويل]

-150-

فقلت حنان ما أتى بك ههنا" ... أذو نسب أم أنت بالحي عارف  
ف"سمع" و"حنان" خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا، "والتقدير: أمري حنان، وأمري سمع  
وطاعة"، وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا؛ لأنها من المصادر التي جيء

بما بدلا من اللفظ بأفعالها<sup>2</sup>، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام، فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب، وفاعل "قالت" مستتر عائد على المرأة المعهوددة، والمعنى: إني أحسن عليك أي شيء جاء بك ههنا، ألك قرابة، أم معرفة بالحي، وإنما قالت له ذلك خوفا من إنكار أهل الحي فيقتلون<sup>3</sup>، "أو" أخبر عنه "بمخصوص بمعنى "نعم" في إفادة المدح، "أو بنس" في إفادة الذم "مؤخر" المخصوص "عنهما"، أي: عن "نعم" و"بنس"، "نحو: نعم الرجل زيد، وبنس الرجل عمرو، إذا قدرا"، أي: زيد وعمرو "خبرين" لمبتدأين محذوفين وجوبا، كأن سامعا سمع: نعم الرجل، أو بنس الرجل، فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو؟ فقليل له: هو زيد، وهو عمرو، أما إذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما، أو محذوف

- 
- 1 أي: أمري سمع وطاعة، انظر شرح ابن الناظم ص 86.
- 150- البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب 2 / 112، وشرح أبيات سيبويه 1 / 235، وبلا نسبة في الارتشاف 2 / 29، 208، وأمالى الزجاج ص 131، وأوضح المسالك 1 / 217، والدرر اللوامع 1 / 412، وشرح ابن الناظم ص 86، وشرح الأشموني 1 / 106، وشرح التسهيل 1 / 287، وشرح عمدة الحفاظ ص 190، وشرح المفصل 1 / 118، والصاحبي في فقه اللغة ص 255، والكتاب 1 / 320، 349، واللسان 13 / 129 "حنن"، والمقاصد النحوية 1 / 539، والمقتضب 3 / 225، وجمع الهوامع 1 / 189.
- 2 في شرح ابن الناظم ص 86: "قال سيبويه: وسمعت ممن يوثق بعربيته يقال له: كيف أصبحت؟ فقال: حمد الله وثناء عليه. أي: حالي حمد الله". وانظر الكتاب 1 / 319، 320، وشرح التسهيل 1 / 288.
- 3 في "ب": "فيغتالوه".

(222/1)

---

على رأي عصفور<sup>1</sup> فليسا مما نحن فيه، "فإن كان" المخصوص "مقدما" عنهما، أي: نعم أو بنس، "نحو: زيد نعم الرجل"، وعمرو بنس الرجل، "فمبتدأ"، أي: فهو مبتدأ "لا غير"، والجملة بعده خبره، والرابط بينهما العموم الذي في "الرجل".

"ومن ذلك"، أي: من حذف المبتدأ وجوبا "قولهم: من أنت زيد" بالرفع، ف"زيد" خبر

لمبتدأ محذوف وجوبا، "أي: مذكورك زيد، وهذا" التقدير "أولى من تقدير سيبويه: كلامك زيد"2؛ لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات؛ ولأن "زيدا" ليس بكلام لعدم تركيبه. وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد، وهو جائز لغة، كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام، والمعنى على التقديرين: أن شخصا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره، فقبل له: من أنت زيد، برفع "زيد" ونصبه، فالرفع على ما مر، والنصب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: من أنت تذكر زيدا، ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع والتقدير: مذكورك زيد، فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب، والتزم حذف الرفع، كما التزم الناصب، نص عليه سيبويه2، وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله، وتحقير المخاطب وإذلاله.

"و" من حذف المبتدأ وجوبا "وقولهم: في ذمتي" لأفعلن"، ف"في ذمتي" خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده، "أي: في ذمتي ميثاق أو عهد"، ذكره أبو علي3. وأما حذف الخبر جوازا فنحو: خرجت فإذا الأسد" ف"الأسد" مبتدأ وخبره محذوف جوازا، "أي: حاضر"؛ لأن "إذا" الفجائية تشعر بالحضور، "ونحو: {أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا} [الرعد: 35] ، ف"ظللها" مبتدأ، وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه، "أي: كذلك"، أي: دائم، "ويقال: من عندك؟ فتقول زيد"، ف"زيد" مبتدأ، وخبره محذوف جوازا لدلالة "من" عليه، "أي: عندي"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-136

..... كما ... تقول زيد بعد من عندكما

1 في مغني اللبيب "785": "وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره، ويرده أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إن سد شيء مسده"، وانظر شرح ابن الناظم ص89.

2 الكتاب 1/ 321.

3 شرح التسهيل 1/ 88.

(223/1)

ويقال: ما عندك؟ فتقول: درهم، أي: عندي درهم، فيقدر الخبر متأخرا. قال ابن مالك1: "ولا يجوز أن يكون التقدير: عندي درهم إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي

أن يسلك به مسلك السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ، فيكون هو المقدم في الجواب؛ ولأن الأصل تأخير الخبر، فترك في مثل: عندي درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب" ١. هـ. فإن قلت: إذا قدر الخبر متأخرا فما سوغ الابتداء بدرهم؟. قلت: كونه جوابا للاستفهام. "وأما حذفه"، أي: الخبر "وجوبا، ففي أربع مسائل:

إحداها: أن يكون" الخبر "كونه مطلقا، والمبتدأ" واقع "بعد: لولا" الامتناعية، والمراد بالكون الوجود، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود، وإيضاح ذلك أن يقال: إن كان امتناع الجواب مجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق، "نحو: لولا زيد لأكرمك"، ف"الإكرام" ممتنع لوجود "زيد"، ف"زيد" مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، وهو كون مطلق، "أي: لولا زيد موجود"، وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ؛ فالخبر كون مقيد، كما إذا قيل: هل زيد محسن إليك؟ فتقول: لولا زيد هلكك، تريد: لولا إحسان زيد إلي هلكك، ف"الهلاك" ممتنع لـ"إحسان زيد"، فالخبر كون مقيد بـ"الإحسان"، وإنما حذف الخبر بعد "لولا" إذا كان كونا مطلقا؛ لأنه معلوم بمقتضى "لولا" إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمك، لم يشك في أن وجود "زيد" منع من "الإكرام"، فصح الحذف لتعيين المحذوف، وإنما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-138-

وبعد لولا غالبا حذف الخبر ... حتم.....

"فلو كان" الخبر "كونا مقيدا"، بمعنى زائد على الوجود "وجب ذكره إن فقد دليله، كقولك: لولا زيد سلمنا ما سلم" من القتل، ف"زيد" مبتدأ، وجملة "سلمنا" خبره، وهو كون مقيد؛ لأن وجود "زيد" مقيد بـ"المسألة"، ولا دليل يدل على خصوصيتها، فلذلك وجب ذكره، "وفي الحديث" خطابا لعائشة رضي الله عنها "لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواعد إبراهيم" 2، وحكاها في المغني 3

1 شرح التسهيل 1/ 295.

2 أخرجه البخاري في العلم برقم 126، وأعادته في الحج برقم 1506، 1509، وأخرجه مسلم في الحج باب نقض الكعبة برقم 1333، والحديث من شواهد أوضح المسالك 1/ 221، ومغني اللبيب 1/ 272، وهو في النهاية في غريب الحديث 1/

(224/1)

بلفظ: "لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة" ف"قومك" مبتدأ، و"حديثو" خبره، وهو كون مقيد بـ"الحدث"، "وجاز الوجهان" وهما: ذكر الخبر وحذفه، "إن وجد الدليل" الدال عليه، "نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم"، ف"حموه" خبر "أنصار" وهو كون مقيد بـ"الحماية"، والمبتدأ دال عليها، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، "ومنه قول أبي العلاء" أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي "المعري" في وصف السيف: [من الوافر]

-151-

يذيب الرعب منه كل غضب ... "فلولا الغمد يمسكه لسالا"  
ف"يمسكه" خبر "الغمد"، وهو كون مقيد بـ"الإمساك"، والمبتدأ دال عليه، إذ من شأن غمد السيف إمساكه، و"يذيب" نقيض "يجمد" ومعناه: يسيّل، و"الرعب" بضم الراء وسكون العين المهملة: الخوف، فاعل "يذيب" و"كل غضب" مفعوله، وهو بعين مهملة فضاء معجمة ساكنة فموحدة وهو: السيف القاطع، و"الغمد" بكسر الغين المعجمة: غلاف السيف، و"الإسالة": إيجاد السيال، والهاء في "يمسكه" عائدة على "كل غضب"1. قال الموضح في شرح الشواهد2: والمعنى أن هذا السيف تفرع منه السيوف، فلولا أن أعمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه. ا. هـ.  
وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك، وإليه أشار في النظم بقوله: غالباً. "وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد "لولا" أصلاً، بناء عندهم على أنه لا يكون إلا كونا مطلقاً. "وأوجبوا جعل الكون الخاص"، أي: المقيد "مبتدأ فيقال" في: لولا زيد سالماً ما سلم: "لولا مسالمة زيد إيانا، أي: موجودة"، ويقال في: لولا أنصار زيد حموه ما سلم: لولا حماية أنصار زيد إياه، أي: موجودة. "ولحنوا المعري" في قوله: فلولا الغمد يمسكه3. قال الموضح في المغني4: وليس؛ يعني التلحين؛

151- البيت لأبي العلاء المعري في الارتشاف 2/ 31، وأوضح المسالك 1/ 221،

والجني الداني ص 600، والدرر 1/ 196، ورصف المباني 295، وشرح ابن الناظم



- ص87، وشرح التسهيل 1/ 276، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 102، وشرح ابن عقيل 1/ 251، ومغني اللبيب 1/ 273، والمقرب 1/ 84.
- 1 في شرح ابن الناطم ص88: "ولو قيل في الكلام: "لولا الغمد لسال" لصح، ولكنه أثر ذكر الخبر، رفعا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز".
- 2 أي: في كتابه تخلص الشواهد ص209.
- 3 في حاشية يس 1/ 179: "ظاهر قوله: لحنوا، أن الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك".
- 4 مغني اللبيب 1/ 273.

(225/1)

---

بحيد، لاحتمال تقدير "يمسكه" بدل اشتمال [من "الغمد"] 1 على أن الأصل: أن يمسكه، ثم حذفت "أن" فارتفع الفعل، أو تقدير "يمسكه" جملة معترضة، [أي: بين المبتدأ والخبر المحذوف] 1. ا. هـ. وفي الاحتمال الأول نظر، فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناطم في: [من الرجز]

-152

من لد شولا.....

قدره سيويه: من لد أن كانت 2. واعترض عليه في تقديره "أن" أنه يلزم منه حذف بعض الاسم، وبقاء بعضه، هذا كلامه، ومن خطه نقلت.

وبهذا يعترض أيضا على الدماميني في قوله: ويحتمل أن يخرج على حذف "أن" الناصبة للاسم، الرافعة للخبر، والأصل: فلولا أن الغمد يمسكه، فحذفت، وارتفع الاسم بعدها. ا. هـ. [وهذا أقعد في الرد من قول الشمني، ردا لتخريج الدماميني، وهذا التخريج غير متأث في بيت المعري لكونه من المولدين، فيقال له: لا خصوصية بهذا لتخريج الدماميني، بل يقال ذلك في تخريج الموضح أيضا] 3. ولا يجوز أن يكون "يمسكه" حالا من الخبر المحذوف؛ لأنهم لا يذكرون الحال بعد "لولا" لأنها خبر في المعنى، نقله الموضح في المغني 4 عن الأخفش، وأقره 5. وقالوا: الحديث المتقدم مروي بالمعنى، لا باللفظ، قال ابن أبي الربيع 6: لم أر هذه الرواية؛ يعني بهذا اللفظ؛ من طريق صحيح. والروايات المشهورة في ذلك: لولا حدثان قومك، لولا حداثة قومك، لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية، ونحو ذلك، نقله المرادي في شرح النظم 7.

- 1 ما بين المعقوفتين زيادة من "ط".
- 152- تمام الرجز: "من لد شولا فيإلى إتلاتها"، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب 2/266، وشرح ابن الناظم ص101، وشرح التسهيل 1/365، 3/130، وشرح المفصل 4/101، 8/35، والكتاب 1/264، واللسان 13/384 "لدن"، ومغني اللبيب 2/422، والمقاصد النحوية 2/51، وهمع الهوامع 1/122.
- 2 الكتاب 1/265.
- 3 سقط بين المعقوفتين من الأصل، وهو إضافة من "ب" و"ط".
- 4 مغني اللبيب 1/273.
- 5 في الارتشاف 2/31، 32: "وزعم الأخفش أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد "لولا" كان شاذاً أو ضرورة، وهو منبه على الأصل".
- 6 في كتابه البسيط في شرح الجمل 1/594، 595.
- 7 شرح المرادي 1/289.

(226/1)

---

وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد "لولا" مبتدأ؛ هو الصحيح عند البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، وقيل: هو مرفوع بـ"لولا"1، وسيأتي.

المسألة الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، بمعنى: أنه لا يستعمل إلا في القسم قبل ذكر المقسم عليه، "نحو: لعمرك"، بفتح العين، من عمر الرجل، بكسر الميم، إذا عاش زمناً طويلاً، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة، أي: وحياتك، "لأفعلن"، وأيمن الله"، بفتح الهمزة وضم الميم، من اليمن، وهو البركة، أي: وبركة الله لأفعلن، فـ"عمرك" و"أيمن الله" مبتدآن، حذف خبراهما وجوبا، "أي: لعمرك قسمي، وأيمن الله يميني"، وإنما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده، "فإن قلت" عهد الله لأفعلن، جاز إثبات الخبر" وحذفه "لعدم الصراحة في القسم" به؛ لأن "عهد الله" غير ملازم للقسم، إذ يستعمل في غيره، نحو: عهد الله يجب الوفاء به، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه.

"وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: لعمرك لأفعلن، أن يقدر: لقسمي عمرك، فيكون من حذف المبتدأ2".

والأول أولى؛ لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور الأوائل أو من الأعجاز

الأواخر فالحمل على الأواخر أولى؛ لأنها هي محل التغيير غالبا؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلية في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

-138-

..... وفي نص يمين ذا استقرار

المسألة "الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو وهي نص في المعية، نحو: كل رجل وضيعته" بالضاد المعجمة، وهي الحرفة، سميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-139-

وبعد واو عينت مفهوم مع ... كمثل "كل صانع وما صنع"  
ف"كل" مبتدأ، و"صانع" مضاف إليه، و"ما صنع" معطوف على المبتدأ،

---

1 انظر الإنصاف 1/ 70.

2 في الارتشاف 2/ 32: "وأجاز ابن عصفور في نحو: يمين الله، أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وأن يكون خبرا محذوف المبتدأ، وقدره: قسمي يمين الله، فإن كان القسم به قد يستعمل لغير القسم كان حذف الخبر جائز، نحو: علي عهد الله لأفعلن".

(227/1)

---

والخبر محذوف وجوبا، أي: مقرونان، وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام "مع" ولو جيء بـ"مع" [مكان الواو] 1 كان كلاما تاما، "ولو قلت: زيد وعمرو، وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه"، أي: الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب، "و" جاز "ذكره" لعدم التنصيص على المعية 2، "قال" الفرزدق: [من الطويل]

-153-

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى ... "وكل امرئ والموت يلتقيان"  
فأثر ذكر الخبر وهو "يلتقيان" و"يشعب" بفتح العين المهملة: يفرق، وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين.

"وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: كل رجل وضيعته، مستغن عن تقدير الخبر؛ لأن معناه مع ضيعته"، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر<sup>3</sup>، والبيت ضرورة. المسألة الرابعة: أن يكون المبتدأ إما مصدرا صريحا "عاملا في اسم مفسر"، بكسر السين، "الضمير" بالتثنية، متعلق بمفسر "ذي حال"، نعت لضمير "لا يصح كونها"، أي: الحال "خبرا عن المبتدأ المذكور، نحو: ضربي زيدا قائما"، فـ"ضربي" مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و"زيدا" مفعوله، و"قائما" حال من ضمير يفسره "زيد"، وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن "ضربي" لأن الخبر وصف في المعنى، و"الضرب" لا يوصف بالقيام. فلا يقال: ضربي قائم: وإما مصدرا مؤولا، نحو: أن ضربت، أو: أن تضرب زيدا قائما، على رأي بعض الكوفيين.

"أو" يكون المبتدأ اسم تفضيل "مضافا إلى المصدر المذكور، نحو: أكثر شربي السويق ملتوتا"، فـ"أكثر" اسم تفضيل مبتدأ، مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبر عنه.

"أو" مضافا "إلى" شيء "مؤول بالمصدر المذكور، نحو: أخطب ما يكون

---

1 إضافة من "ط".

2 انظر شرح ابن عقيل 1/ 253، وشرح التسهيل 1/ 277، وشرح ابن الناطم ص88.

153- البيت للفرزدق في المقاصد النحوية 1/ 543، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 224، وتخليص الشواهد ص211، وخزانة الأدب 6/ 283، وشرح ابن الناطم ص88، وشرح الأشموني 1/ 145.

3 في شرح ابن عقيل 1/ 253: "واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح".

(228/1)

---

الأمير قائما"، فـ"أخطب" اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر، وهو "ما" والفعل، أي: أخطب كون الأمير قائما. "وخبر ذلك" كله في الأمثلة السابقة "مقدر بـ"إذا كان"" إن أريد الماضي، "أو" "إذا كان" إن أريد المستقبل "عند" سيبويه وجمهور "البصريين"1، فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف، والتقدير: حاصل إذا كان، أو إذا كان، فـ"حاصل" خبر، و"إذا" أو "إذا" ظرف للخبر مضاف إلى "كان" التامة،

وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر، و"قائما" و"ملتوتا" حالان من الضمير المستتر في "كان"، وإنما لم تجعل "كان" ناقصة، والمنصوب خبرها لوجهين: أحدهما: التزام تنكيره، فإنهم لا يقولون: ضربي زيدا القائم. والثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كالحديث: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد" 2، قاله ابن الناظم 3.

"و" مقدر "بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناظم" في التسهيل 4 لقلة الحذف مع صحة المعنى، "فيقدر" الخبر "في: ضربي زيدا قائما: ضربه قائما"، وفي: أكثر شربي السويق ملتوتا: شربه ملتوتا، وفي: أخطب ما يكون الأمير قائما: كونه قائما، فالمصدر الثاني هو الخبر، وفاعله محذوف، والهاء المضاف إليها مفعوله، وهي صاحبة الحال، وهذا وإن كان أقل حذفًا من الأول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم؛ ولأن تقدير الظرف يناسب الحال 5. قال ابن عصفور 6: وإنما صح للحال أن تسد مسد الخبر؛ لأنها بمنزلة الظرف في المعنى، ألا ترى أنه لا فرق بين: ضربي زيدا قائما، و: ضربي زيدا وقت قيامه، فكل منهما سد مسد الخبر، وكل منهما على معنى "في" والظرف يسد مسد الخبر، فكذا الحال. 1. هـ.

1 انظر الارتشاف 2 / 35، والكتاب 1 / 402.

2 أخرجه النسائي 1 / 245، كتاب الصلاة، باب أقرب ما يكون العبد من الله.

3 شرح ابن الناظم ص 89.

4 التسهيل ص 45، وشرح التسهيل 1 / 278.

5 انظر الارتشاف 2 / 35، والكتاب 1 / 402.

6 المقرب 1 / 85.

(229/1)

وقيل: الخبر نفس الحال، كما قيل به في الظرف، وقيل: الحال أغنت عنه، كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر، والصحيح أن الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده؛ كما نبه عليه الناظم بقوله:

وقبل حال لا يكون خبراً ... عن الذي خبره قد أضمرنا  
واحترز الموضح بقوله: عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر  
عاملاً في صاحب الحال نفسه، فإن الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ، نحو: ضربي زيدا  
قائماً شديداً، فإن "قائماً" حال من "زيد"، والعامل فيها هو العامل في "زيد" وهو  
"ضربي"، فلا يغني عن الخبر؛ لأنها من صلة المصدر، وشمل قوله: عاملاً في اسم مفسر،  
كون المفسر مفعولاً، كما مثل، وكونه فاعلاً في المعنى، نحو: قيام زيد ضاحكاً، قاله  
المرادي في شرح التسهيل.

واحترز بقوله: لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ عما إذا صحت فإنه "لا يجوز: ضربي زيدا  
شديداً"، بالنصب "لصلاحيته الحال للخبرية، فالرفع" لـ "شديد" "واجب"؛ لأنه وصف  
لـ "الضرب" لا لـ "زيد"، وقيل: إنما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار، وهو مشكل  
غايته أن يكون راجحاً، كما في: زيد ضربته، "وشذ قولهم" لرجل حكموه عليهم،  
وأجازوا حكمه: "حكمك مسمطاً"، بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي  
آخره طاء مهملة، أي: مثبتاً، وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية، ولكنه نصب على  
الحالية، والخبر محذوف، "أي: حكمك لك مثبتاً"، أي: نافذاً، وشذوذ من وجهين:  
أحدهما: النصب مع صلاحية الحال للخبرية.

والثاني: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر  
المستتر في الخبر، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في: "حكمك" لأن  
الذوات لا توصف بالنفوذ، وأشد منه قراءة علي كرم الله وجهه "وَنَحْنُ عُصْبَةٌ" [يوسف:  
14] بالنصب<sup>1</sup>، مع انتفاء المصدرية بالكلية، فـ "عصبة" حال من ضمير الخبر،  
والتقدير: ونحن نجتمع عصبة.

---

1 انفرد الإمام علي بهذه القراءة. انظر البحر المحيط 5/ 283، ومختصر ابن خالويه  
ص62، وشرح ابن الناطم ص89.

وأخبروا باثنين أو بأكثر... عن واحد.....

سواء اتفقا إفراداً، أو جملة أو اختلفاً. فالأول "نحو: زيد شاعر"، أي: ناظم، "كاتب" أي: ناثر؛ يعني أنه ينظم الكلام وينثره. والثاني نحو: زيد قام ضحك. والثالث: زيد قاعد ضحك وعكسه.

"والمانع" لجواز التعدد كابن عصفور "يدعي تقدير "هو" للثاني" من الخبرين، "أو" يدعي "أنه"، أي: المبتدأ "جامع للصفتين"، الشعر والكتابة، "لا الإخبار بكل منهما" على انفراده لوجود التعدد لفظاً ومعنى، نص على ذلك ابن عصفور في المقرب<sup>1</sup> وشرحي الجمل، "وليس من تعدد الخبر" لواحد "ما ذكره ابن الناظم" في شرح النظم<sup>2</sup> "من قوله" وهو طرفة، على ما قيل: [من المتقارب]

"يداك يد خيرها يرتجي ... وأخرى لأعدائها غائظه"

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة؛ "لأن" "يداك" في قوة مبتدئين لكل منهما خبر"، على حدته؛ لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد، وقول أبيه في التسهيل<sup>3</sup>: بعطف وغير عطف، منتقد عليه. وليس من تعدد الخبر لفظاً ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضاً، "من نحو قولهم<sup>4</sup>: الرمان حلو حامض"، بل من تعدد الخبر لفظاً لا

1 المقرب ص 86.

2 شرح ابن الناظم ص 91.

154- البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص 155، والمقاصد النحوية 1 / 572، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7 / 17، 18، وأوضح المسالك 1 / 228، وتخليص الشواهد ص 212، وخزانة الأدب 1 / 133، وشرح ابن الناظم ص 90، وشرح الأشموني 1 / 106، وشرح التسهيل 1 / 140، 326، ولسان العرب 7 / 454 "غيظ".

3 التسهيل ص 50.

4 شرح ابن الناظم ص 90.

معنى؛ "لأنهما بمعنى خبر واحد، أي: مز"، وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين، لا عليهما معا، ألا ترى أن "المرز" ليس تام الخلاوة، ولا تام الحموضة، ولكنها بينهما، "ولهذا"، أي: ولأجل كونهما في معنى خبر واحد "يمنع العطف" للثاني "على" الأول على "الأصح"؛ لأن العطف يقتضي المغايرة، فلا يقال: الرمان حلو وحامض، خلافا للفارسي في أحد قوليه<sup>1</sup>.

"و" يمتنع أيضا "أن يتوسط المبتدأ بينهما"، وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين، قاله في البديع. فلا يقال: حلو الرمان حامض، ولا حلو حامض الرمان، وليس الثاني بدلا؛ لأنه ليس المراد أحدهما، بل كلاهما، ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه، ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفا للأول على معنى: حلو فيه حموضة، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد، نحو: مررت بالضارب العاقل. ورد بأن الصفة كالفعل، وهو لا يوصف، ولو صح هذا؛ أي: الرد؛ لم يصح التصغير، وهو جائز بلا خلاف. قاله الموضح في شرح بانت سعاد<sup>2</sup>.

ولا خبر مبتدأ محذوف؛ لأن المراد أنه جمع الطعمين، وهل في كل منهما ضمير أو لا ضمير فيهما، أو في الثاني فقط أقوال، اختار أبو حيان أولها<sup>3</sup>، وصاحب البديع ثانيها، والفارسي ثالثها، ونظير ثمرة الخلاف في تحملهما، أو تحمل أحدهما في نحو: هذا البستان حلو حامض رمانه، فإن قلنا: لا يتحمل الأول ضميرا، تعين رفع "رمانه" بالثاني، وإن قلنا: إنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به، وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم<sup>4</sup> أيضا "من نحو: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمْ وَبُكْمٌ} فِي الظُّلُمَاتِ { [الأنعام: 39] ؛ "لأن الثاني تابع" بالعطف بالواو علة ما قبله، والأصل: والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم، فحذف المبتدآن، وبقي خبراهما، فعطف أحدهما على الآخر.

---

1 في شرح ابن الناظم ص 90: "أجاز فيه أبو علي الفارسي، العطف".

2 شرح بانت سعاد ص 53.

3 الارتشاف 2/ 64.

4 شرح ابن الناظم ص 90.



## باب الأفعال الداخلة على المبتدأ

### مدخل

...

### باب الأفعال الداخلة على المبتدأ:

إذا لم يلزم التصدير ولا الحذف، ولا عدم التصرف، ولا الابتدائية بنفسه، أو بغيره، فالأول: كاسم الشرط، والثاني: كالمخبر عنه بنعت مقطوع. والثالث: نحو طوبى للمؤمن، والرابع: نحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً، والخامس: كمصحوب إذا الفجائية، والخبر إذا لم يكن طلباً ولا إنشاءً، "فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها" حقيقة، وفاعلها مجازاً، "وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمى خبرها" حقيقة، ومفعولها مجازاً؛ لأنها أشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد، ك: ضرب زيد عمراً، هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثاني. ثم اختلفوا في نصبه، فقال الفراء: تشبيهاً بالخال؛ لأنها شبيهة بـ "قام". وقال بقية الكوفيين: منصوب على الحال. والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً<sup>1</sup>، ولكونه لا يستغنى عنه، وليس ذلك من شأن الحال. وعورض بوقوعه جملةً وشبههاً، ولا يقع المفعول به كذلك. وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به، كالحكية بالقول، نحو: {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} [مريم: 30] ، وكذلك شبهها، كمررت بزيد، ودخلت الدار، وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله:

-143

ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر ... تنصبه.....

انظر الإنصاف 2 / 821.

(233/1)

---

وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلاً. "وهي ثلاثة أقسام: "أحدها: ما يعمل هذا العمل"، وهو رفع الاسم ونصب الخبر "مطلقاً" من غير شرط، سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لـ "ما" الظرفية أو "لا"، "وهو ثمانية، كان، وهي أم

الباب " لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها كما سيأتي: "وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، نحو: {وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا} " [الفرقان: 54] ، و: [من البسيط]

155-

أمست خلاء.....

و: {فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا} [آل عمران: 103] ، و: [من البسيط]

156-

أضحى يمزق أثوابي.....

و: {ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا} [النحل: 85] ، [الزخرف: 17] ، و: [من البسيط]

157-

أبيت ريان الجفون.....

و: صار السعر رخيصًا: و: {لَيْسَ مَصْرُوفًا} [هود: 8] .

والقسم "الثاني: ما يعمله"، أي: هذا العمل، "بشرط أن يتقدمه نفي" بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام، "أو نهي، أو دعاء" بـ "لا" خاصة، كما في الارتشاف<sup>1</sup>. "وهو أربعة: زال ماضي يزال، وبرح،

---

155- تمام البيت:

"أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا ... أخنى عليها الذي أخنى على لبد" وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ص16، وجمهرة اللغة ص1057، والحيوان 6/ 325، 7/ 51، وخزانة الأدب 4/ 5، والدرر 1/ 213، ولسان العرب 3/ 386، "لبد"، 14/ 245 "خنا"، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 78، وشرح الأشموني 1/ 111، وشرح التسهيل 1/ 344، وشرح عمدة الحفاظ ص210، وشرح قطر الندى ص134، وجمع الهوامع 1/ 114، وثمار القلوب ص694، وعمدة الحفاظ "لبد": "مسي".

156- تمام البيت:

"أضحى يمزق أثوابي ويضربني ... أبعد شبيبي يبغي عندي الأدبا" وهو لأم ثواب الهزانية في الحماسة البصرية 2/ 305 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص756، والعققة والبررة 2/ 364، "ضمن نوادر المخطوطات"، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 78، وشرح قطر الندى ص135.

157- تمام البيت:

"أتبيت ريان الجفون من الكرى ... وأبيت منك بليلة الملسوع"

وهو للشريف الرضي في ديوانه 1/ 652، وحاشية يس 1/ 184، وللشريف المرتضى في مغني اللبيب 2/ 668، وبلا نسبة في الدرر 2/ 23، 294، وشرح الأشموني 3/ 566، وجمع الهوامع 2/ 13، 90.  
1 الارتشاف 2/ 72.

(234/1)

وفتي، وانفك"، وإنما اشترطوا فيها ذلك؛ لأنها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي إثباتاً، فمعنى: ما زال زيد قائماً، وهو قائم فيما مضى، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز: ما زال زيد إلا قائماً، كما يجوز: ما كان زيد إلا قائماً، هذا قول البصريين، وصححه أبو البقاء، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-145-

..... وهذي الأربعة ... لشبه نفي أو لنفي متبعه

"مثالها بعد النفي" بالحرف: {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ} [هود: 118]، ف "يزال" فعل مضارع، والواو اسمه، و"مختلفين" خبره، " {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ} " [طه: 91]، ف "نبرح" مضارع برح، واسمه مستتر فيه وجوباً، و"عاكفين" خبره. ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه، ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر "لا" وحذفها، "ومنه: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} [يوسف: 85] "وقوله" وهو امرؤ القيس الكندي: [من

الطويل]

-158-

"فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي  
"إذ الأصل: لا تفتؤ، ولا أبرح" ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط: كون الفعل مضارعاً، وكونه جواب قسم، وكون النافي "لا"، وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت، و"يمين" يروى بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره، أي: يمين الله قسمي، وبالنصب على أن أصله: أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولاً، فوصل الفعل بنفسه، ثم حذف الفعل، وبقي النصب بحاله، "ولا أبرح" جواب القسم، وجواب "لو" محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: ولو قطعوا رأسي لا أبرح، ومثالها بعد النفي

بالاسم قوله: [من المديد]

-159-

غير منفك أسير هوى ... كل فان ليس يعتبر  
ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله: [من الخفيف]

- 158- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص32، وخزانة الأدب 9/ 238، 239، 10/  
43، 44، 45، والخصائص 2/ 248، والدرر 2/ 106، وشرح أبيات سيبويه 2/  
220، وشرح الجواليقي ص380، وشرح شواهد المغني 1/ 341، وشرح المفصل 7/  
110، 8/ 37، 9/ 104، والكتاب 3/ 504، ولسان العرب 13/ 463، "يمن"،  
واللمع ص259، والمقاصد النحوية 2/ 13، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 232،  
وخزانة الأدب 10/ 93، 94، وشرح الأشموني 1/ 110، ومغني اللبيب 2/ 637،  
والمقتضب 2/ 362، وجمع الهوامع 2/ 38.  
159- البيت بلا نسبة في الدرر 1/ 205، وجمع الهوامع 1/ 111، والارتشاف 2/  
81.

(235/1)

-160

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ... كل ذي عفة مقل قنوع  
ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله: [من الخفيف]

-161

قلما يبرح اللبيب إلى ما ... يورث الحمد داعياً أو مجبياً  
فإن "قلما" خلع منه معنى التقليل، وصير بمعنى "ما" النافية، ومثالها بالفعل المستلزم  
للنفي: أبيت أزال أستغفر الله، أي: لا أزال، قاله الفراء، ووجهه أن من أبي شيئاً لم يفعله،  
والإباء مستلزم للنفي؛ ولهذا ساغ بعد أبي تغريغ الاستثناء، قاله الموضح في الحواشي.  
ومثالها بعد النهي قوله: [من الخفيف]

-162

"صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ... ت" فنسيانه ضلال مبين  
"صاح" مرخم صاحب على غير القياس. و"شمر" بكسر الميم أمر لا نهي، واسم "تزل"  
مستتر فيها وجوباً وتقديره: أنت. و"ذاكر الموت" خبرها.  
ومثالها بعد الدعاء قوله "وهو ذو الرمة: [من الطويل]"

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ... "ولا زال منهلاً بجرعائك القطر"  
 ف "القطر": اسم "زال" مؤخر، و"منهلاً": خبرها مقدم، والأصل: ولا زال القطر منهلاً  
 بجرعائك، و"ألا": حرف استفتاح، و"يا": حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا هذه،  
 أو حرف تنبيه مؤكد لـ "ألا" الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه، و"اسلمي" فعل أمر  
 من السلامة وهي: البراءة من العيوب، ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة، و"مي": اسم  
 امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم، و"على": للمصاحبة، أي: اسلمي مع بلائك،  
 و"المنهل": السائل بشدة، و"الجرعاء": تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئاً  
 و"القطر": جمع قطرة المطر. وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح 1 لما

160- البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص 230، والدرر 1/ 205، وشرح  
 الأشموني 1/ 109، والمقاصد النحوية 2/ 73، وجمع الهوامع 1/ 111، وشرح  
 التسهيل 1/ 334.

161- البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص 304، وشرح شواهد المغني 306،  
 والنكت الحسان ص 66.

162- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 334، وتخلص الشواهد ص 230،  
 والدرر 1/ 205، وشرح ابن الناظم ص 94، وشرح الأشموني 1/ 110، وشرح  
 التسهيل 1/ 334، وشرح ابن عقيل 1/ 265، وشرح عمدة الحفاظ ص 199، وشرح  
 قطر الندى ص 127، والمقاصد النحوية 2/ 14، وجمع الهوامع 1/ 111.  
 163- تقدم تخريج البيت برقم 12.  
 1 الصحاح 6/ 2563 "يا".

(236/1)

فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب، وباستمرار النفع به 1، وإنما قام النهي والدعاء  
 بـ"لا" مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل؛ وترك الفعل نفي.  
 "وقيدت" زال "بماضي" يزال "احترازاً من" زال "ماضي" يزال "بفتح الياء" فإنه فعل تام  
 متعدي إلى مفعول واحد، وزنه "فعل" بفتح العين ومعناه: "ماز" بمعنى "ميز" تقول: زل  
 ضأنك من معرك أي: ميز بعضها من بعض "ومصدره" الزيل "بفتح الزاي؛ لأنه من

باب ضرب يضرب ضرباً "و" احترازاً من "زال" ماضي "يزول" فإنه فعل تام قاصر، ووزنه "فعل" بفتح العين أيضاً؛ لأنه من باب: نصر ينصر، "ومعناه الانتقال"، تقول<sup>1</sup>: زل عن مكانك؛ أي: انتقل عنه "ومنه: {إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا} " أي: تنتقلا. {وَلَيْنُ زَالَتَا} [فاطر: 41] ، أي: انتقلنا، "ومصدره "الزوال"، أي: الانتقال بخلاف "زال" ماضي "يزال" فإنه وزنه "فعل" بكسر العين؛ لأنه من باب: علم يعمل، ولا يوصف بتعد ولا قصور، وليس له مصدر. وحكى الكسائي والفراء<sup>2</sup> لـ "زال" الناقصة مضارعاً آخر وهو "يزيل" فيكون مشتركاً بين التام والناقص، بل قال الفراء<sup>3</sup>: غيرت "زال" الناقصة من "زال" التامة بتحويلها إلى "فعل" بكسر العين، بعد أن كانت "فعل" بفتح العين، فرقاً بين التام والناقص. وقال ابن خروف<sup>4</sup>: يجوز كون الناقصة منقولة من: "زال يزيل" فعلى هذا عنيهما ياء و"زال يزول" عينه واو.

والقسم "الثالث: ما يعمل" هذا العمل "بشرط تقدم "ما" المصدرية الظرفية، وهو "دام" خاصة "نحو: {وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا} [مريم: 31] فـ "ما" مصدرية ظرفية، و"دمت"، دام واسمها، و"حيا" خبرها، والدليل على مصدرية "ما" وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان، "أي: مدة دوامي حيا، وسميت "ما" هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر. وهو: الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف؛ وهو: المدة" فأصل "ما دمت حيا" مدة ما دمت حيا، فحذف المضاف وهو "المدة" وناب المضاف إليه وهو: "ما" وصلتها عنها في

---

1 سقطت من "ب".

2 حاشية الصبان 1/ 237.

3 الارتشاف 2/ 79.

4 الارتشاف 2/ 79.

(237/1)

---

الانتصاب على الظرفية، كما ناب المصدر الصريح عن ظروف الزمان، كجئتك صلاة العصر، أي: وقت صلاة العصر، قاله في المعني، وأطلق الناظم "ما" واعتمد على المثال فقال:

ومثل كان دام مسبوقاً بما ... كاعط ما دمت مصيباً درهما  
 فلو كانت "ما" مصدرية غير ظرفية لم تعمل عمل "دام" بعدها العمل المذكور، فإن ولي  
 مرفوعها منصوب فهو حال، نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً، أي: يعجبني دوامك  
 صحيحاً، ولو لم تذكر "ما" أصلاً فأحرى بعدم العمل، نحو: دام زيد صحيحاً، فـ "دام"  
 فعل ماض تام بمعنى "بقي" و"زيد" فاعله، و"صحيحاً" حال من "زيد"، ولا يلزم من  
 وجود "ما" المصدرية الظرفية العمل المذكور، بدليل {مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} [هود: 107] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، ولا توجد الظرفية بدون  
 المصدرية.

(238/1)

"فصل":

"وهذه الأفعال" الثلاثة عشر "في التصرف" وعنده. "ثلاثة أقسام:  
 ما لا يتصرف بحال، وهو "ليس" باتفاق" لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم  
 معناها، إلا بذكر متعلقها. "و" "دام" عند الفراء وكثير من المتأخرين<sup>1</sup>؛ لأنها صلة لـ"ما"  
 الظرفية، وكل فعل وقع صلة لـ"ما" التزم مضيه، قال أبو حيان في النكت الحسان<sup>2</sup>.  
 وأما: يدوم ودم ودائم ودوام، فمن تصرفات التامة.  
 "وما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو "زال" وأخواتها" الثلاثة، "فتى" و"برح"، و"انفك"،  
 "فإنها لا يستعمل منها أمر"؛ لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر، "ولا  
 مصدر" لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين. "و" "دام" عند الأقدمين"  
 وقليل من المتأخرين "فإنهم أثبتوا لها مضارعاً" وهو يدوم". "وما يتصرف تصرفاً تاماً وهو  
 الباقي". بناء على أن لها مصادر، فمصدر كان: الكون والكينونة، ومصدر أضحى،  
 وأمسى، وأصبح: الإضحاء، والإمساء، والإصباح، ومصدر صار: الصير والصيرورة،  
 ومصدر بات: البيات والبيتوتة، ومصدر ظل الظلول؛ قاله أبو حيان<sup>3</sup>.  
 "وللتصارييف في هذين القسمين" وهما: المتصرف التصرف التام والناقص، "ما للماضي  
 من العمل" بشرط وغيره، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وغير ماض مثله قد عملا ... إن كان غير الماضي منه استعمالاً

- 
- 1 في همع الهوامع 1/ 114: "قال ابن الحبار: لا تنصرف "ما دام" لأنها للتوقيت وللتأيد، فتفيد المستقبل. قال أبو حيان: وما ذكر عدم تصرفها لم يذكره البصريون".
- 2 النكت الحسان ص 69.
- 3 انظر الارتشاف 2/ 75، وهمع الهوامع 1/ 114.

(239/1)

---

فالمضارع؛ نحو: {وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا} "، [مريم: 20] ف"أك" مضارع "كان" وأصله: كون، حذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف، واسمه مستتر فيه وجوباً، و"بعياً" خبره، وأصله: بغويا، اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة كسرة.

"والأمر نحو: {كُونُوا حِجَارَةً} [الإسراء: 50] ، أصله قبل اتصال الواو: كون، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار: كن، فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو، فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه، و"حجارة" خبره، ومثله: {كُونُوا رِجَالَيْنِ} [آل عمران: 79] ولو مثل به لكان حسناً.

"والمصدر كقوله": [من الطويل]

-164

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... "وكونك إياه عليك يسير"

"كونك" مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه، وهو كاف المخاطب، و"إياه" خبره، من جهة نقصانه، والأصل: وكونك فاعله، فحذف المضاف، وانفصل الضمير، وفيه رد على أي البقاء في زعمه: أن المنصوب بعد مصدر "كان" حالاً؛ لأن الضمير لا ينتصب على الحال، و"يسير" خبره من جهة ابتدائيته، و"البذل" بالذال المعجمة: العطاء

"والباء" متعلقة بـ"ساد" و"عليك" متعلق بـ"يسير" مقدم من تأخير. "واسم الفاعل كقوله": [من الطويل]

-165

"ومات كل من ييدي البشاشة كائنا ... أخاك" إذا لم تلفه لك منجدا

فـ "كائنا" خبر "ما" الحجازية، واسمه مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، و"أخاك" خبره، و"البشاشة" بفتح الباء الموحدة وشينين معجمتين: طلاقه الوجه، "وتلفه" بالفاء بمعنى:



تجده متعدد لاثنين. وفي التنزيل: {أَلْفُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ} [الصفات: 69] ، و"منجداً"  
بالجيم: مفعوله الثاني لا حال، خلافاً للعيني 1. واسم المفعول كقول سيبويه 2 في الظرف:

- 
- 164- البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب 2 / 75، وأوضح المسالك 1 / 239،  
وتخليص الشواهد ص 233، والدرر 1 / 213، وشرح ابن الناظم ص 95، وشرح  
الأشموني 1 / 112، وشرح التسهيل 1 / 339، وشرح ابن عقيل 1 / 270، والمقاصد  
النحوية 2 / 15، وجمع الهوامع 1 / 114.
- 165- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1 / 239، وتخليص الشواهد ص 234،  
والدرر 1 / 214، وشرح ابن الناظم ص 95، وشرح الأشموني 1 / 112، وشرح ابن  
عقيل 1 / 270، والمقاصد النحوية 2 / 17، وجمع الهوامع 1 / 114.
- 1 المقاصد النحوية 2 / 18.
- 2 الكتاب 1 / 46.

(240/1)

- 
- مكون فيه، قاله أبو حيان 1.
- "وقوله" وهو الحسين بن مطير الأسدي: [من الطويل]
- 166-
- "قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً ... أحبك" حتى يغمض العين مغمض  
ف"زائلاً" اسم فاعل "زال" الناقصة، واسمه مستتر فيه تقديره: أنا، وجملة "أحبك" خبره.

- 
- 1 النكت الحسان ص 69.
- 166- البيت للحسين بن مطير في ديوانه 170، والدرر 1 / 215، وشرح التسهيل  
1 / 340، ولسان العرب 7 / 199، "غمض" ومجالس ثعلب 1 / 265، والمقاصد  
النحوية 2 / 18، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1 / 240، وتخليص الشواهد  
ص 234، وشرح ابن الناظم ص 95، وشرح عمدة الحفاظ ص 197، وجمع الهوامع 1 /  
114.

(241/1)

"فصل":

"وتوسط أخبارهن" بينهن وبين أسمائهن. "جائر خلافاً لابن درستويه<sup>1</sup> في "ليس" ولا بن معط<sup>2</sup> في "دام" نص عليه في ألفيته. قيل: ولم يعرف لغيره. والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم:

-148

وفي جميعها توسط الخبر ... أجز.....

"قال الله تعالى: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} [الروم: 47] ، ف"حقاً" خبر "كان" مقدم، و"نصر المؤمنين" اسمها مؤخر، ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها، إذا لم يتقدم عليها، "وقرأ حمزة وحفص {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ} [البقرة: 177] بنصب: البر<sup>3</sup> على أنه خبر "ليس" مقدم، و"أن تولوا" اسمها مؤخر، فقد توسط خبر "ليس" بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه. ويؤخذ من كلام المغني<sup>4</sup> أن رفع "البر" ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف، فإنه قال: واعلم أنهم حكموا لـ"أن" و"أن" المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛ [لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك] 5، فلهذا قرأت

---

1 في الارتشاف 2/ 86: "وأما توسط "ليس" فثبت من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك.....

ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر "ليس" ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيهاً بـ"ما".

2 في شرح التسهيل 1/ 349: "وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسط خبر "ليس وما دام" وليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع".

3 هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم. انظر البحر المحيط 2/ 2، والنشر 2/ 226.

4 مغني اللبيب ص 590.

5 إضافة من المصدر السابق.

السبعة: {مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا} [الجاثية: 25] ، بالنصب، والرفع ضعيف.

"وقال الشاعر": [من البسيط]

167- "لا طيب للعيش ما دامت منغصة

لذاته" بذكر الموت والهرم

ف "منغصة" خبر "دام" مقدم، "ولذاته" اسمها مؤخر، فقد توسط خبر "دام" بينها وبين اسمها، وهو خلاف ما منعه ابن معط، وله أن يقول: "لذاته" مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ "منغصة"، واسم "دام" مستتر فيها على طريق التنازع في السبي المرفوع، إلا أن يكون لا يراه.

وأولى منه قول الآخر: [من البسيط]

168-

ما دام حافظ سري من وثقت به ... فهو الذي لست عنه راغباً أبداً

فقدم الخبر على الاسم. "إلا أن يمنع" من جواز التوسط "مانع"، كحصر الخبر، "نحو:

{وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ} " [الأنفال: 35] أي: صفيح، أو كخفاء

إعرابهما، نحو: كان موسى فتاك، وقد يكون التوسط واجباً، نحو: كان في الدار ساكنها،

فتحصل ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وقسم يمتنع، وقسم يجب 1.

167- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 242، وتخليص الشواهد 241،

والدرر 1/ 221، وشرح ابن الناظم ص96، وشرح الأشموني 1/ 112، وشرح ابن

عقيل 1/ 274، وشرح عمدة الحفاظ 204، وشرح قطر الندى ص131، والمقاصد

النحوية 2/ 20، وجمع الهوامع 1/ 177.

168- البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص240.

1 انظر الارتشاف 2/ 85، 86، وشرح عمدة الحفاظ ص205، 206.

(243/1)

"فصل":

"وتقديم أخبارهن" عليهن "جائز" عند البصريين 1، إذا عريت مما يوجب التقديم أو

التوسط أو التأخير، "بدليل" نحو: {أَهْوَلَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ} [سبأ: 40] ،

{وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ} " [الأعراف: 177] ، ف"إياكم" و"أنفسكم" معمولان لخبر

"كان"، وقد تقدما عليها، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، قاله ابن مالك في شرح التسهيل<sup>2</sup>، وسبقه إلى ذلك الفارسي، وابن جني<sup>3</sup>، وغيرهما من البصريين، وهو غير لازم، فإن البصريين أجازوا: زيداً عمرو ضرب، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً، فأجازوا تقديم المعمول، ولم يجيزوا تقديم العامل، وفي التنزيل: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} [الضحى: 9] فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه؛ لأن "أما" لا يليها فعل، قاله الموضح في الحواشي.

"إلا خبر "دام" فلا يجوز تقديمه على "ما دام" "اتفاقاً" لأن معمول صلة الحرف المصدرى. لا يتقدم عليه، ولا يجوز توسطه بين "ما" و"دام" على الصواب إن قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً، وهو اختيار ابن عصفور<sup>4</sup>، فإن قلنا بعدم تصرف "دام" فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في "ليس"، وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعاً، قاله الموضح في حواشيه. وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال:

-148

..... وكل سبقه دام حظر

1 انظر الارتشاف 2/ 86.

2 شرح التسهيل 1/ 354.

3 الخصائص 2/ 382.

4 المقرب 1/ 96.

(244/1)

"وإلا" خبر "ليس" فلا يجوز أن يتقدم عليها "عند جمهور البصريين" من متأخريهم، وجمهور الكوفيين<sup>1</sup>، وهو المختار، وإليه أشار الناظم بقوله:

-150

ومنع سبق خبر ليس اصطلافي .....

وحجتهم أنهم "قاسوها على "عسى" وخبر "عسى" لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود "واحتج الجيز" من قدماء البصريين، والفراء، وابن برهان، والزحشرى، والشلوين، وابن عصفور من المتأخرين "بنحو قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا

{ عَنْهُمْ } [هود: 8] ، وتقدير الحجة منه أن "يوم يأتيهم" معمولاً لـ "مصرفاً" وقد تقدم على "ليس"، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب، "ومصرفاً" خبرها، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر؛ وهو "مصرفاً" يجوز تقديمه على "ليس"، لما جاز تقديم معموله عليها، "وأجيب" بالمنع وسنده ما تقدم، وعلى تقدير تسليمه يجاب "بأن المعمول ظرف، فيتسع فيه" ما لا يتسع في غيره. أو بأن "يوم" معمول لمخذوف تقديره: يعرفون يوم يأتيهم، و"ليس مصرفاً" جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة، أو بأن "يوم" في محل رفع على الابتداء، وبني على الفتح لإضافته إلى جملة "يأتيهم" و"ليس مصرفاً" خبره.

"وإذا نفي الفعل بـ"ما" النافية "جاز توسط الخبر بين النافي" وهو "ما" و"الفعل" المنفي مطلقاً، سواء كان النفي شرطاً في العمل أم لا، "نحو: ما قائماً كان زيد". ونحو: ما قائماً زال زيد، "وبمتنع التقديم على" نفس "ما عند البصريين، والفراء" من الكوفيين<sup>2</sup>؛ لأنها من ذوات الصدور، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-149-

كذلك سبق خبر ما النافية ... ..

"وأجازه بقية الكوفيين" بناء على أنها لا تستحق التصدير، قياساً على أخواتها "وخص ابن كيسان" من الكوفيين "المنع بغير "زال" وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب"، بدليل أنه لا يجوز: ما زال زيد إلا قائماً، كما لا يجوز: كان زيد إلا قائماً، ورد بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتباراً بأصل الوضع<sup>3</sup>.

"وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي<sup>4</sup>، ويرده قوله" وهو المعلوم

1 الإحصاف 1/ 160، وشرح التسهيل 1/ 351.

2 انظر التسهيل ص 54.

3 الارتشاف 2/ 87، وشرح ابن عقيل 1/ 276.

4 الارتشاف 2/ 87، وشرح التسهيل 1/ 355.

ورج الفتى للخير ما إن رأته ... "على السن خيراً لا يزال يزيد"  
فقدم معمول الخبر على "لا" النافية؛ والأصل: لا يزال يزيد خيراً، ورج: أمر من الرجاء،  
والفتى: الشاب؛ يقال: فتى فهو فتى بالقصر، والسن: هو العمر، "وخيراً" مفعول "يزيد"  
يعني: أنك إذا رأيت الشاب يزيد خيراً كلما زاد عمره فرجه للخير. و"ما" يحتمل أن  
تكون مصدرية ظرفية، وزيدت "أن" بعدها لشبهها في اللفظ بـ"ما" النافية، وجزم به في  
المغني 1. ويحتمل أن تكون زائدة و"أن" شرطية وجوابها محذوف.

---

169- البيت للمعلوط القريني في شرح شواهد المغني ص 85، 716، ولسان العرب  
13 / 35 "أن"، والمقاصد النحوية 2 / 22، وبلا نسبة في الأزهية ص 52، 96،  
والأشباه والنظائر 2 / 187، وأوضح المسالك 2 / 22، والجنى الداني ص 211  
وجواهر الأدب ص 208 وخزانة الأدب 8 / 443، والخصائص 1 / 110، والدرر 1 /  
274 وسر صناعة الإعراب 1 / 378، وشرح المفصل 8 / 130، والكتاب 4 / 222،  
ومغني اللبيب 1 / 25، والمقرب 1 / 97، وجمع الهوامع 1 / 125، وشرح التسهيل 1 /  
371، والارتشاف 3 / 283.  
1 مغني اللبيب 1 / 25.

(246/1)

---

"فصل":

"ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها، إن كان" المعمول "ظرفاً أو" جاراً  
و"مجروراً" للتوسع، "نحو: كان عندك أو في المسجد زيد معتكفاً"، والأصل: كان زيد  
معتكفاً عندك؛ أو في المسجد، فقدم معمول خبر "كان" على اسمها، فوليها، وإلى ذلك  
أشار الناظم بقوله:

-152-

ولا يلي العامل معمول الخبر ... إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر  
"فإن لم يكن" المعمول "أحدهما: فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً"، لما في ذلك من  
الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منهما، "والكوفيون يجيزون مطلقاً"؛ لأن معمول معمولها  
في معنى معمولها 1.

"وفصل ابن السراج 2 والفارسي 3 من البصريين "وابن عصفور 4" من المتأخرين،

"فأجازوه إن تقدم الخبر معه، نحو: كان طعامك آكلًا زيد" لأن المعمول من كمال الخبر، وكالجزء منه، "ومنعه إن تقدم وحده، نحو: كان طعامك زيد آكلًا"، إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي.

ويتحصل من هذه المسألة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل. "واحتج الكوفيون" القائلون بالجواز مطلقًا "بنحو قوله" وهو الفرزدق: [من الطويل]

170-

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... "بما كان إياهم عطية عودا"

---

1 التسهيل ص54، وحاشية الصبان 1/ 237.

2 في كتابه الأصول 1/ 86-89.

3 في كتابه المسائل البصريات 1/ 434.

4 المقرب 1/ 97.

170- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 181، وتخليص الشواهد ص245، وخزانة الأدب 9/ 268، 269، والدرر 1/ 222، وشرح التسهيل 1/ 367، والمقاصد النحوية 2/ 24، والمقتضب 4/ 101، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 248، وشرح ابن الناظم ص99، وشرح ابن عقيل 1/ 281، ومغني اللبيب 2/ 610، وجمع الهوامع 1/ 118.

(247/1)

---

وجه الحجة منه أن "إياهم" معمول "عود" و"عود" خبر "كان"، فقد ولي "كان" معمول خبرها، وليس ظرفًا، ولا جارا ومجرورًا، و"قنافذ" بالذال المعجمة: جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها، خبر مبتدأ محذوف، أي: هم قنافذ، و"هداجون" جمع هداج بتشديد الدال وفي آخره جيم؛ من الهدجان، وهو: مشية الشيخ، "وعطية": أبو جرير، وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير، وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل، وطوى ذكر المشبه، فهو من الاستعارة بالكناية، "وخرج" هذا البيت "على زيادة" "كان" بين الموصول وصلته، "أو" على "إضمار اسم" في "كان" حال كونه "مرادًا به الشأن"1، وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال:

153-

ومضمّر الشأن اسما انو إن وقع ... موهم ما استبان أنه امتنع  
"أو راجعًا إلى "ما" الموصولة "وعليهن فـ"عطية" مبتدأ" و"عود" خبره، و"إياهم" معمول  
الخبر مقدم على المبتدأ، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين<sup>2</sup>،  
"وقيل": التقديم "ضرورة، وهذا" التخريج الأخير، وهو دعوى الضرورة. "متعين في  
قوله": [من البسيط]

-171-

"باتت فؤادي ذات الخال سالبة" ... فالعيش إن حم لي عيش من العجب  
فلا يجوز دعوى زيادة "بات"، ولا إضمار اسمها مرادًا به الشأن "لظهور نصب الخبر"  
وهو "سالبة" لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد، و"حم" بالبناء للمفعول بمعنى: قدر،  
ولا يتعين دعوى الضرورة، لجواز أن يكون "فؤادي" منادى سقط منه حرف النداء،  
ومعمول الخبر محذوف أي: سالبة لك.

1 انظر شرح ابن عقيل 1/ 281، وشرح ابن الناظم ص 99.

2 انظر خزانة الأدب 9/ 268، 269.

171- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 251، وتخليص الشواهد ص 248،  
وخزانة الأدب 9/ 269، وشرح الأشموني 1/ 116، والمقاصد النحوية 2/ 28.

(248/1)

"فصل":

"قد تستعمل هذه الأفعال تامة، أي: مستغنية بمرفوعها" عن منصوبها، وهذا هو  
الصحيح عند ابن مالك، وإليه أشار بقوله في النظم:

-150-

..... وذو تمام ما برفع يكتفي

وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين، من أن معنى تمامها دلالتها  
على الحدث والزمان، وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصًا، لم سمي ناقصًا؟  
فعلى الأول: لكونه لم يكتف بمرفوعه، وعلى قول الأكثرين: لكونه سلب الدلالة على  
الحدث، وتجرد للدلالة على الزمان، واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين  
بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل<sup>1</sup>.



وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم. فـ"كان" بمعنى: حصل "نحو: {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ} [البقرة: 280] أي: وإن حصل ذو عسرة" و"أمسى" بمعنى: دخل في المساء، و"أصبح" بمعنى: دخل في الصباح، نحو: {فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ} [الروم: 17] أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح. و"دام" بمعنى: بقي نحو: " {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} [هود: 107] أي: ما بقيت". و"بات" بمعنى: عرس؛ وهو النزول ليلاً، نحو قول عمر رضي الله عنه: "أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمى" أي: عرس بها، "وقوله" وهو امرؤ القيس بن عانس؛ بالنون؛ وفاقاً لابن دريد<sup>2</sup>، لا ابن حجر الكندي خلافاً لمن زعمه: [من المتقارب]

1 انظر شرح شواهد ابن الناطم ص 248.

2 في الاشتقاق 370: "امرؤ القيس بن عابس -بالباء- بن المنذر الشاعر، أدرك الإسلام ولم يرتد".

(249/1)

-172

"وبات وبات له ليلة" ... كليلة ذي العائر الأرمدم  
أي: وعرس، و"العائر" بالعين المهملة اسم فاعل من العور، وهو القذى في العين تدمع له، وقيل: الرمد والأرمدم صفة له مخصصة على الأول، وكاشفة على الثاني، "وقالوا: بات بالقوم؛ أي: نزل بهم" ليلاً. و"ظل" بمعنى: دام واستمر، نحو: "ظل اليوم" بالرفع، "أي: دام ظله. و"أضحى" بمعنى: دخل في الضحى، نعم: "أضحينا؛ أي: دخلنا في الضحى". و"صار" بمعنى: انتقل، نحو: صار الأمر إليك، أي: انتقل، وبمعنى: رجع نحو: {أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ} [الشورى: 53] أي: ترجع.  
"وبرح" بمعنى: "ذهب، نحو: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ} [الكهف: 60] أي: لا أذهب. و"أنفك" بمعنى: انفصل، نحو: فككت الخاتم فانفك، أي: انفصل. وتكون هذه الأفعال التامة لمعان آخر عنه ما ذكر<sup>1</sup>.

وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة. "إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص ولم تستعمل تامة أصلاً، وهي: فتي، وزال، وليس" وما أوههم خلاف ذلك يؤول، وإلى

ذلك أشار الناظم بقوله:

-151

..... والنقص في ... فتى ليس زال دائماً قفي

وذهب أبو حيان في نكتته إلى أن "فتى" تكون تامة بمعنى: سكن. وذهب أبو علي في الحلييات إلى أن "زال" تكون تامة، نحو: ما زال زيد عن مكانه، أي: لم ينتقل عنه. وذهب الكوفيون إلى أن "ليس" تكون عاطفة لا اسم ولا خبر، نحو: [من الرمل]

-173

..... إنما يجزي الفتى ليس الجمل

172- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص185، وتخليص الشواهد ص243، وشرح قطر الندى ص136، ولعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص200، ولعمرو أو لامرئ القيس في سمط اللآلي ص531، ولامرئ القيس بن عابس في المقاصد النحوية 2/ 30، وله أو لامرئ القيس الكندي أو لعمرو بن معد يكرب في شرح شواهد المغني 2/ 732، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 254، وجمهرة اللغة ص775، وشرح ابن الناظم ص98، وشرح الأشموني 1/ 115.

1 انظر الارتشاف 2/ 77، 78، وحاشية الصبان 1/ 326، وجمع الهوامع 1/ 115.  
173- صدر البيت:

"وإذا أقرضت قرضاً فاجزه"

والبيت للبيد في ديوانه ص179، ولسان العرب 6/ 211 "ليس"، 7/ 217 "قرض"، 15/ 469 "إما لا"، وتهذيب اللغة 8/ 34، 13/ 72، 73، وأساس البلاغة "جزى"، وتاج العروس 19/ 17 "قرض"، وجمهرة الأمثال 1/ 57، والأزهية ص182، 196، وخزانة الأدب 9/ 296، 297، 300، 11/ 190، 191، وشرح أبيات سيبويه 2/ 40، والكتاب 2/ 323، ومجالس ثعلب ص169، 515، والمقاصد النحوية 4/ 176، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 354، والمقتضب 4/ 410 والارتشاف 2/ 96.

(250/1)

"فصل":

"تختص "كان" بأمور. منها: جواز زيادتها بشرطين:

أحدهما: كونها بلفظ الماضي"، لتعيين الزمان فيه دون المضارع. "وشذ قول أم عقيل" بن أبي طالب وهي ترقصه: [من الرجز]

-174

"أنت تكون ماجد نبيل" ... إذا تهب شمأل بليل

أنشده ابن مالك شاهداً على ذلك<sup>1</sup>. ف"أنت" مبتدأ، و"ماجد" خبره، و"تكون" زائدة

بين المبتدأ والخبر، ونبيل" فعيل من النبالة، بمعنى: الفضل، خبر بعد خبر، و"شمأل"

كجعفر: ريح تهب من ناحية القطب، و"بليل" كقتيل، بمعنى: مبلولة.

"و" الشرط "الثاني: كونها بين شيئين متلازمين، ليسا جاراً ومجروراً"، وليس المراد بزيادتها

أنها لا تدل على معنى البتة، بل أنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على الماضي،

ولذلك كثرت زيادتها بين "ما" التعجبية وفعل التعجب، لكونه سلب الدلالة على

الماضي<sup>2</sup>، نحو: ما كان أحسن زيداً" ف"كان" زائدة بين المبتدأ وخبره. "و" قد تزداد بين

الفعل ومرفوعه، نحو: "قول بعضهم: لم يوجد كان مثلهم". فزاد "كان" بين الفعل ونائب

الفاعل تأكيداً للمضي. "وشذ" زيادتها بين الجار والمجرور، ومنه "قوله": [من الوافر]

---

174- الرجز لأم عقيل في أوضح المسالك 1/ 255، وتخليص الشواهد ص252،

وخزانة الأدب 9/ 225، 226، والدرر 1/ 226، وشرح ابن الناظم ص100،

وشرح الأشموني 1/ 118، وشرم ابن عقيل 1/ 292، والمقاصد النحوية 2/ 39، وبلا

نسبة في همع الهوامع 1/ 120.

1 شرح التسهيل 1/ 362.

2 أجاز الفراء ذلك. انظر الارتشاف 2/ 96.

(251/1)

-175

جباد بني أبي بكر تسامي ... "على كان المسومة العراب"

أنشده الفراء، فزاد "كان" بين الجار والمجرور، وهما كالشيء الواحد، و"الجبادة": جمع

جيد، و"تسامي" أصله: تتسامى، حذفت إحدى التاءين، من السمو، وهو: العلو،

و"المسومة": اسم مفعول من السومة<sup>1</sup>، وهي: العلامة، و"العراب" بكسر العين المهملة نعت "المسومة" وهي: الخيل العربية التي جعلت عليها علامة، وتركت في المرعى، وأطلق الناظم المسألة اعتماداً على المثال فقال:

-154-

وقد تزداد كان في حشو كما ... كان أصح علم من تقدما  
"وليس في زيادتها قوله" وهو الفرزدق: [من الوافر]

-176-

فكيف إذا مررت بدار قوم ... "وجيران لنا كانوا كرام"  
"لرفعها الضمير" وهو الواو، والزائد لا يعمل شيئاً عند الجمهور، وهذا مذهب أبي العباس المبرد<sup>2</sup>، وأكثر النحويين، حيد ذهبوا إلى أن "كان" في هذا البيت ليست بزائدة، بل هي الناقصة، و"الواو" اسمها، و"لنا" خبرها، والجملة في موضع الصفة لـ"جيران" و"كرام" صفة بعد صفة<sup>3</sup>، فهو نظير قوله تعالى: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} [الأنعام: 92، 155] "خلافًا لسيبويه" والخليل<sup>4</sup>، حيث ذهبا إلى أنها في

---

175- البيت بلا نسبة في الارتشاف 2/ 96، والأزهية ص187، وأسرار العربية ص136، والأشباه والنظائر 4/ 303، وأوضح المسالك 1/ 257، وتخليص الشواهد ص252، وخزانة الأدب 9/ 207، 210، 10/ 187، والدرر 1/ 227، وورصف الملباني ص140، 141، 217، 255، وشرح ابن الناظم ص100، وشرح الأشموني 1/ 118، وشرح ابن عقيل 1/ 291، وشرح التسهيل 1/ 361، وشرح المفصل 7/ 98، ولسان العرب 13/ 370 "كون"، واللمع في اللغة العربية ص122، والمقاصد النحوية 2/ 41، وجمع الهوامع 1/ 120.

1 في "ب": "الوسم"، وفي "ط": "السمة".

176- البيت للفرزدق في ديوانه 2/ 290، والارتشاف 3/ 290، والأزهية ص188، وتخليص الشواهد ص252، وخزانة الأدب 9/ 217، 221، 222، وشرح الأشموني 1/ 117، وشرح شواهد المغني 2/ 693، والكتاب 2/ 153، ولسان العرب 13/ 370 "كنن" والمقاصد النحوية 2/ 42، والمقتضب 4/ 116، وبلا نسبة في أسرار العربية ص136، والأشباه والنظائر 1/ 165، وأوضح المسالك 1/ 258، وشرح ابن عقيل ص146، والصاحبي في فقه اللغة ص161، ولسان العرب 13/ 367 "كون" ومغني اللبيب 1/ 287.

2 المقتضب 4/ 116.

3 انظر خزانة الأدب 9/ 217، والمقتضب 4/ 116.  
4 الكتابات 2/ 153، وانظر شرح التسهيل 1/ 361.

(252/1)

البيت زائدة، واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها. والذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة، واختلفوا في تخريج ذلك، فقال ابن مالك: لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء "ظن" إسنادها إلى الفاعل في نحو: زيد ظننت قائم، وقال الفارسي في التذكرة: فإن قلت: كيف تلغى وقد عملت في الضمير؟ قلت: تكون لغوًا، والضمير الذي فيها توكيد لما في "لنا"؛ لأنه مرتفع بالفاعل، ألا ترى أنه لا خبر له<sup>1</sup>. وقال أبو الفتح محتجا للخليل: وجه زيادتها في هذا البيت: أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ، و"لنا" الخبر، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه، ولم يعتقد أن الواو مرفوعة بـ"كان".

وقال ابن عصفور: أصل المسألة: وجيران لنا هم، فـ"لنا" في موضع الصفة، و"هم" فاعل بـ"لنا"، على حد: مررت برجل معه صقر، ثم زيدت "كان" بين "لنا" و"هم" لأنها تزداد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كان هم، ثم اتصل الضمير بـ"كان" وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة، نحو قوله: [من البسيط]

-177

..... أن لا يجاورنا إلاك ديار

والأص: إلا إياك، وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل، ا. هـ.

قال المرادي في شرح التسهيل: وهذه تخريجات متكلفة، ثم قال: وقال بعضهم: لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون، إنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين "جيران" و"كرام" لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه فارقهم، فالجيرة كانت في الزمن الماضي، فجاء بقوله: كانوا لنا، لتأكيد ما فهم من الماضي، قبل دخولها، فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى، وبدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا: [من الوافر]

هل أنتم عائجون بنا لعنا ... نرى العرصات أو أثر الخيام<sup>2</sup>

1 انظر قوله في خزانة الأدب 9/ 219.

## 177- تقدم تخريج البيت برقم 52.

2 البيت للفرزدق في ديوانه 2/ 260، وخزانة الأدب 9/ 222، وسمط اللآلي ص758، وشرح شواهد الشافية ص46، واللامات ص136، ولسان العرب 13/ 390 "لعن" ولجبرير في ملحق ديوانه ص1039، ولسان العرب 13/ 34 "أنن"، وبلا نسبة في الإنصاف ص251، وجواهر الأدب ص402، وخزانة الأدب 10/ 422.

(253/1)

ولا يمتنع أيضًا في البيت أن تكون "كان" تامة على حذف مضاف تقديره: "وجدت جبرتهم" ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فقال: "كانوا" والجملة صفة. ا. هـ. كلام المرادي.

والحاصل على القول بزيادة "كان" في البيت قولان في الإعمال والإهمال، وفي كل واحد منهما قولان. فعلى الإهمال قيل: الأصل: هم لنا، ثم وصل الضمير بـ"كان" الزائدة إصلاَحًا للفظ، لنلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل.

وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في "لنا" على أن "لنا" صفة لـ"جبران"، ثم وصل لما ذكر. وعلى الإعمال قيل: إن الضمير معمول لـ"كان" بالحقيقة على أنها ناقصة، و"لنا" خبرها. وقيل: تامة، وإنما تعمل في الفاعل، كما يعمل فيه العامل الملغى نحو: زيد ظننت عالم، هذا ما في المغني مرتبًا 1. "ومنها"، أي: من الأمور المختصة بها "كان" "أنها تحذف ويقع ذلك" الحذف "على أربعة أوجه:

أحدها؛ وهو الأكثر؛ أن تحذف مع اسمها ضميرًا كان أو ظاهرًا، ويبقى الخير "دالا عليهما، ويكثر "ويكثر"، وكثر ذلك بعد "إن" و"لو" الشرطيتين؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام، فيخفف بالحذف. وخص ذلك بـ"إن" و"لو" دون بقية أدوات الشرط؛ لأن "إن" أم أدوات الشرط الجازمة. و"لو" أم أدوات الشرط غير الجازمة، كما أن "كان" أم باجها، وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

155-

ويحذفونها ويبقون الخير ... وبعد إن ولو كثيرًا ذا اشتهر

"مثال "إن" والغالب فيها أن تكون تنويعية. "قولك: سر مسرعًا إن راكبًا وإن ماشيًا" أي: إن كانت راكبًا وإن كنت ماشيًا، "وقوله": [من الكامل]

لا تقربن الدهر آل مطرف ... "إن ظالمًا أبدًا وإن مظلومًا"  
 أي: إن كنت ظالمًا وإن كنت مظلومًا، وقال أبو حيان: يمكن أن لا يكونا من إضممار  
 "كان" وإنما انتصبا على الحال، و"إن" بقية "أما". وهذا البيت قالته ليلي الأخيلية.  
 "وقولهم: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير وأن شرًا فشر2"،

### 1 مغني اللبيب 1/ 288.

178- البيت لليلي الأخيلية في ديوانها ص 109، وشرح أبيات سيبويه 1/ 345،  
 ولليلي أو حميد بن ثور في الدرر 1/ 131، وحميد بن ثوب في ديوانه ص 130.  
 2 ورد هذا القول في الكتاب 1/ 258، وأوضح المسالك 1/ 261، والدرر 1/ 229.

(254/1)

بنصب الأول على الخبرية لـ"كان" المحذوفة مع اسمها، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ  
 محذوف، "أي: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير"، وإن كان عملهم شرًا فجزاؤهم  
 شر. وفيه رد على التسهيل، حيث قيد اسم "كان" بكونه ضميرًا، وهو معدود من  
 مفرداته1.

"ويجوز: إن خير فخيرًا" وإن شر فشرا، برفع الأول على أنه اسم لـ"كان" المحذوفة مع  
 خبرها، ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أي: "إن كان في عملهم خير  
 فيجزون خيرًا، ويجوز نصبهما" معًا بتقدير: إن كان عملهم خيرًا فيجزون خيرًا، ورفعهما  
 معًا بتقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، "و" الوجه "الأول" من الأوجه  
 الأربعة "أرجحها"؛ لأن فيه إضممار "كان" واسمها بعد "إن" وإضممار المبتدأ بعد فاء  
 الجزاء، وكلاهما2 كثير مطرد.

"و" الوجه "الثاني أضعفها"؛ لأن فيه حذف "كان" وخبرها بعد "إن" وحذف فعل  
 ناصب بعد الفاء، وكلاهما قليل غير مطرد، ولذلك لم يذكره سيبويه3، "و" الوجهان  
 "الأخيران متوسطان" بين القوة والضعف. ثم قال الشلوبين: هما متكافئان، يعني على  
 حد سواء4.

قال تلميذه ابن الضائع: لأن في كل منهما الأقوى والأضعف، ففي نصبهما قوة نصب

الأول، وضعف نصب الثاني، وفي رفعهما قوة رفع الثاني، وضعف رفع الأول، فتساويا. وقال ابن عصفور: رفعهما أحسن من نصبهما<sup>4</sup>. ومثال "إن" غير التنوينية قولهم: [من البسيط]

-179-

انطق بحق وإن مستخرجًا إحنا ... .....  
أي: وإن كنت مستخرجًا، "ومثال "لو" قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه:  
"التمس"

1 التسهيل ص 56.

2 سقطت من "ب".

3 انظر الكتاب 1/ 258.

4 الارتشاف 2/ 89.

179- عجز البيت: "#فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا"#، والبيت بلا نسبة في الدرر  
1/ 232، وجمع الهوامع 1/ 121، وشرح التسهيل 1/ 363.

(255/1)

ولو خائماً من حديد<sup>1</sup> أي: التمس شيئاً ولو كان ما تلمسه خائماً من حديد. "وقوله":  
[من البسيط]

-180-

"لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا" ... جنوده ضاف عنها السهل والجبل  
أي: ولو كان صاحب البغي ملكاً ذا جنود كثيرة. وقولهم: الأحشف ولو تمرًا، وفيهما رد  
على أبي حيان، حيث شرط أن لا يكون ما بعد "لو" أعلى مما قبلها، ولا أعم، فإن  
الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف. "وتقول" فيما إذا كان ما بعد "لو"  
مندرجاً فيما قبلها، ولا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم<sup>2</sup>: "ألا طعام ولو  
تمرًا"، فإن الطعام أعم من التمر. "وجوز سيبويه" فيه "الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا  
تمر" فحذف "يكون" وخبرها وبقي اسمها. "يقول الحذف المذكور" وهو حرف "كان"  
واسمها "بدون" "إن" و"لو" الشرطيتين "كقوله: [من الرجز]

-181-



من لد شولاً فإلى إتلانها

"قدره سيبويه3: من لد أن كانت شولاً" بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين، جمع شائلة على غير قياس، وهي النوق التي جف لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. وأما الشائل: بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح، ولا لبن لها أصلاً، وجمعها: شول، بتشديد الواو؛ كراكم وركع، والإتلاء: مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي: من زمن كونها شولاً إلى زمن كونها متلوة بأولادها، وإنما قدره "سيبويه: من لد أن كانت شولاً، ولم يقدره: من لد كانت؛ لأنه لا يرى إضافة "لدن" إلى الجمل، نقله في المعني عن الغرة لابن الدهان، واعترض على سيبويه في تقديره "أن" إذ يلزم منه حذف بعض الاسم، وبقاء بعضه، بل نص سيبويه في باب الاستثناء4 على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه، وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فر منه وقع فيه.

1 أخرجه البخاري في كتاب النكاح برقم 4741.

180- البيت للعين المنقري في خزنة الأدب 1/ 257، والدرر 2/ 85، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 97، وأوضح المسالك 1/ 262، وتخليص الشواهد ص 260، وشرح ابن الناظم ص 101، وشرح الأشموني 1/ 119، وشرح التسهيل 1/ 363، وشرح شواهد المعني 2/ 658، وشرح قطر الندى ص 142، ومعني اللبيب 1/ 268، والمقاصد النحوية 2/ 50.

2 الكتاب 1/ 269.

181- تقدم تخريج الرجز برقم 152.

3 الكتاب 1/ 265.

4 الكتاب 2/ 335.

(256/1)

الوجه "الثاني: أن تحذف "كان" مع خبرها، ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضعف:

ولو قر، وإن خير" برفعهما.

الوجه "الثالث: أن تحذف وحدها" ويبقى اسمها وخبرها، "وكثر ذلك بعد "أن" المصدرية"

الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل، "في مثل"

قولهم: "أما أنت منطلقاً انطلقت"، ف"انطلقت" معلول، وما قبله علة له مقدمة عليه،  
 "وأصل انطلقت: لأن كنت منطلقاً، ثم قدمت اللام" التعليلية "وما بعدها"، الجرور بها،  
 "على انطلقت للاختصاص" عند النحويين، أو الاهتمام بالفعل عند البيانين<sup>1</sup>، فصار:  
 لأن كنت منطلقاً انطلقت، "ثم حذفت: "كان": لذلك" الاختصار "فانفصل الضمير"  
 الذي هو اسم "كان" فصار: أن أنت منطلقاً، "ثم زيد "ما" للتعويض" من "كان"  
 فصار: أن ما أنت، "ثم أدغمت النون" من "أن" "في الميم" من "ما" "للتقارب" في  
 المخرج، فصار: أما أنت. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-156-

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب ... ..

وقد يحذف متعلق الجار إذا فهم من المقام، "وعليه قوله" وهو عباس بن مرداس: [من  
 البسيط]

-182-

"أبا خراشة أما أنت ذا نفر" ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع  
 "أي: لأن كانت ذا نفر فخرت، ثم حذفت" فخرت، وهو "متعلق الجار"

- 
- 1 في "ب"، "ط": للاختصاص عند البيانين، أو للاهتمام بالفعل عند النحويين.  
 182- البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص128، والأشباه والنظائر 2/ 113،  
 والاشتقاق 313، وخزانة الأدب 4/ 13، 14، 17، 200، 5/ 445، 6/ 532،  
 11/ 62، والدرر 1/ 235، وشرح شذور الذهب 242، وشرح شواهد الإيضاح  
 479، وشرح شواهد المغني 1/ 116، 179، وشرح قطر الندى 140، ولجدير في  
 ديوانه 1/ 349، والخصائص 2/ 381، وشرح المفصل 2/ 99، 8/ 132، والشعر  
 والشعراء 1/ 341، والكتاب 1/ 293، واللسان 6/ 294 "خرش"، 8/ 217،  
 "ضبع" والمقاصد النحوية 2/ 55، وبلا نسبة في الأزهية 147، وأمالي ابن الحاجب 1/  
 411، 442، والإنصاف 1/ 71، وأوضح المسالك 1/ 265، وتاج العروس "ما"  
 وتخليص الشواهد ص260، والجنى الداني ص528، وجواهر الأدب ص198، 416،  
 421، ورصف المباني ص99، 101، وشرح ابن الناظم ص102، وشرح الأشموني 1/  
 119، وشرح ابن عقيل 1/ 297، ولسان العرب 14/ 47 "أما" ومغني اللبيب 1/  
 35، والمنصف 3/ 116، وهمع الهوامع 1/ 23.

لـ"أن" وما بعدها، و"أبا خراشة" منادى سقط منه حرف النداء، وهو بضم الخاء المعجمة، وحكي كسرهما، وبراء مهملة وشين معجمة: كنية شاعر مشهور اسمه خفاف، بخاء معجمة مضمومة، وفاءين خفيفتين بينهما ألف. والنفر بفتح النون والفاء: الرهط هنا، والضبع؛ على وزن العضد: السنين المجذبة، وفيه تورية؛ لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف، ورشح بقوله: لم تأكلهم، وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة، شبهها بالأكل، فهو استعارة تبعية، ودخلت الفاء في "إن قومي" لأن الثاني مستحق بالأول، فهو مسبب عنه، والأول سبب فيه، فأشبه الشرط والجزاء، هذا قول البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن "أن" المفتوحة هنا شرطية، ولذلك دخلت الفاء في جوابها<sup>1</sup>: ومعنى المثال المذكور عندهم: إن كنت منطلقاً انطلقت معك، والأول أشهر. ونقل أبو الفتح عن أبي علي أن "ما" الخالفة عن "كان" عاملة في الجزأين عمل ما خلفته. وحجته أن "ما" لما نابت في اللفظ نابت في العمل. وزعم أنه مذهب سيبويه<sup>2</sup>. "وقل" حذف "كان" وحدها "بدوها" أي: بدون "أن" المصدرية "كقوله" وهو عبيد بن حصين الراعي: [من الكامل]

-183

"أزمان قومي والجماعة كالذي" ... لزم الرحالة أن تميل مميلًا "قال سيبويه<sup>3</sup>: أراد أزمان كان قومي" مع الجماعة، فحذف "كان" التامة، وأبقى فاعلها وهو "قومي"، و"الجماعة" مفعول معه، والناصب له "كان" المحذوفة. والرحالة: بكسر الراء وبالحاء المهملة: سرج من جلود ليس فيها خشب، يتخذ للركض الشديد، وتميل؛ بفتح التاء؛ منصوب بـ"أن" وهي ومنصوبها في موضع التعليل، "ومملاً" بفتح الميم الأولى بمعنى: ميل، مفعول مطلق.

1 في الارتشاف 2/ 100: "وزعم الكوفيون أن "أن" هذه المفتوحة الهمزة أداة شرط كـ"إن" المكسورة، وجاز حذف الفعل في المذهبين للعلم بأن "أن" لا يقع بعدها إلا الأفعال، واتفقوا على أنه إذا حذفت "ما" وأتي بالفعل كانت "إن" مكسورة، وهي عند البصريين غير "أن" المفتوحة".

2 انظر قول أبي الفتح في الخصائص 2/ 381.

183- البيت للراعي النميري في ديوانه ص 234، والأزهية ص 71، وخزانة الأدب 3/ 145، 148، والدرر 1/ 234، 2/ 505، وشرح التسهيل 1/ 195، والكتاب 1/ 365، 2/ 259، 3/ 253، والمقاصد النحوية 2/ 99، وبلا نسبة في الارتشاف 2/

99، وأوضح المسالك 1/ 266، وشرح ابن الناطم ص 207، وشرح الأشموني 1/ 225، وشرح عمدة الحفاظ ص 405، والمقرب 1/ 160، وجمع الهوامع 1/ 122، 2/ 156.  
3 الكتاب 1/ 305.

(258/1)

الوجه "الرابع" أن تحذف "كان" مع معموليها "جميعا، وذلك بعد: إن" الشرطية "في قولهم: افعل هذا إما لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره ف"ما" عوض "عن" "كان" واسمها، وأدغمت نون "إن" فيها لتقارب مخرجيهما، "ولا" هي "النافية للخبر" وهو "تفعل"، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره: فافعله. قال الجاربردي<sup>1</sup>: تقول: اخرج، فإذا امتنع تقول: إما لا فتكلم، أي: إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم، هكذا ذكر في بعض شروح المفصل، وهو يدل على أن الهمزة من "إما" مكسورة. وقال بعض شراح الشافية: أما لا بفتح الهمزة، قال: معنى أما لا هو: أن كنت لا تفعل ذلك افعل هذا، أي: لأن كنت، فحذف اللام، ثم حذف "كان" فصار الضمير المتصل منفصلاً، وزيد "ما" عوضاً من الفعل المحذوف وقلبت النون ميماً، وأدغمت في الميم. ا. هـ. كلام الجاربردي في باب الإمالة. وهو عجيب، فإن صيرورة الضمير المتصل منفصلاً إنما هو في أما أنت، لا في إما لا، والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب، وفيما قبلهما جائز، قاله الخضرأوي. وحكى الكوفيون أنه يقال: لا تأت الأمير فإنه جائز، فنقول: أنا آتية وإن، أي: وإن كان جائزاً، فتحذف "كان" مع معموليها من غير تعويض، وعليه قوله: [من الرجز]

-184

قالت بنات العم يا سلمى وإن ... كان فقيراً معدماً قالت وإن أي: وإن كان فقيراً معدماً، ولا يجوز هذا الحذف مع غير "كان" عند البصريين. "ومنها" أي: من الأمور المختصة بها "كان" "أن لام مضارعها" وهي النون "يجوز حذفها" تخفيفاً وصلاً لا وقفاً. نص على ذلك ابن خروف. وإلى الجواز أشار الناطم بقوله:

-157

ومن مضارع لكان منجزم ... تحذف نون وهو حذف ما التزم

"وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون"، حال كونه "غير متصل بضمير نصب، ولا" متصل "بساكن، نحو: {وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا} [مريم: 20] ، {وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا} [النساء: 40] أصلهما: أكون وتكون، بالرفع فحذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف، ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا "بخلاف: {مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ} [الأنعام: 135] {وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكِبْرِيَاءُ} [يونس: 78] لانتفاء الجزم" فيهما؛ لأن الأول مرفوع. والثاني منصوب، وبخلاف نحو: " {وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ} [يوسف: 9] لأن جزمه بحذف النون "بالعطف على "يحل" المجزوم في جواب الأمر، وإنما لم تحذف نون تكون فيهن؛ لأنها محركة في الأولين

1 في كتابه شرح الشافية ص 384، مع اختلاف يسير عما ورد هنا.  
184- تقدم تخريج الرجز برقم 9.

(259/1)

بحركة الإعراب، وفي الثالث بحركة المناسبة، فتعاضت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فإنها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها، فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون إعراباً مثلهن، وتحذف للجازم كما يحذفن. "و" بخلاف "نحو: إن يكنه فلن تسلط عليه"، فلا يحذف أيضاً "لاتصاله بالضمير" المنصوب. والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فلا يحذف معها بعض الأصول، وبخلاف "نحو: {لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ} [النساء: 137] ، فلا يحذف أيضاً "لاتصاله بالساكن"، وهو لام التعريف، فالنون مكسورة لأجله، فهي متعاضبة على الحذف لقوتها بالحركة قلله الموضح في شرح القطر 1.

"وخالف في هذا" الأخير "يونس" بن حبيب "فأجاز الحذف" ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين 2 "تمسكا بنحو قوله" وهو الخنجر بن صخر الأسدي: [من الطويل]  
-185-

"فإن لم تك المرأة أبدت وسامة" ... فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم  
فحذف النون مع ملاقة الساكن، والمرأة، بكسر الميم ومد الهمزة: آلة الرؤية، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسناً، فتسلى بأنه يشبه الضيغم وهو: الأسد، والوسامة بفتح الواو: الحسن والجمال. "و" هذا البيت "حملة الجماعة" المعتدون في المنع بمطلق الحركة

"على الضرورة. كقوله" وهو النجاشي: [من الطويل]

-186

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... "ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل"  
فحذف نون "لكن" ضرورة<sup>3</sup>، واستدل به الفراء على أن "لكن" المشددة مركبة،  
وأصلها: لكن أن فطرت الهمزة للتخفيف، ونون "لكن" للساكنين قاله في المغني<sup>4</sup>.  
وقيل: هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب  
إلى الطعام، وقال له: له لك من أخ؟ يعني نفسه، يواسيك بطعامه بغير من ولا بخل،  
فقال له الذئب، دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤكلة بني آدم، ولست  
بآتيه ولا أستطيعه ولكن إن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه.

1 شرح قطر الندى ص138.

2 شرح التسهيل 1/366، والارتشاف 1/31، وشرح ابن عقيل 1/229.

185- البيت للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب 9/304، والدرر 1/237،  
وسر صناعة الإعراب 2/542، ولسان العرب 13/364 "كون" والمقاصد  
النحوية 2/63، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/269، وتخليص الشواهد ص  
268، وشرح ابن الناظم ص102، وشرح الأشموني 1/120.

186- البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه 111، والأزهية 296، وخزانة الأدب 10/418،  
419، وشرح أبيات سيبويه 1/195، وشرح شواهد المغني 2/701،  
والكتاب 1/27، والمنصف 2/229، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/133،  
361، والإنصاف 2/684، وأوضح المسالك 1/671، وتخليص الشواهد 269،  
والجني الداني 592، وخزانة الأدب 5/265، ورصف المباني ص277، 310.

3 انظر الخصائص 1/310.

4 مغني اللبيب 1/291.

(260/1)

"فصل": "في ما ولا ولات وإن المعملات عمل ليس تشبيهاً بها" في النفي

"أما "ما" فأعملها الحجازيون، وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا}

[يوسف: 31] ، {مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ} [المجادلة: 2] ، ثم اختلف النحاة، فقال البصريون:

عملت في الجزأين، وقال الكوفيون: عملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض، كذا قاله الشاطبي، وفيه نظر، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره. ونصب بإسقاط الخافض، وأهملها التميميون، قال سيبويه<sup>1</sup>: وهو القياس. كما أهملوا ليس حملاً عليها، فقالوا: ليس الطيب إلا المسك بالرفع، قاله في المغني<sup>2</sup>.

"و" لا يعملها الحجازيون مطلقاً، بل "لإعمالهم إياها" عندهم "أربعة شروط: أحدها: أن لا يقترن اسمها بـ"إن" الزائدة"، فإن اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين<sup>3</sup> "كقوله": [من البسيط]

-187

"بني غدانة ما إن أنتم ذهب" ... ولا صريف ولكن أنتم خزف

---

1 الكاب 1 / 57.

2 مغني اللبيب 1 / 291.

3 انظر شرح التسهيل 1 / 369.

187- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 3 / 340، وأوضح المسالك 1 / 274،

وتخليص الشواهد 277؛ والجنى الداني ص 328، وجواهر الأدب 207، 208،

وخزانة الأدب 4 / 119، والدرر 1 / 24، وشرح ابن الناظم ص 103، وشرح الأشموني

1 / 121، وشرح التسهيل 1 / 370، وشرح شذور الذهب ص 252، وشرح شواهد

المغني 1 / 84، وشرح عمدة الحفاظ ص 214، وشرح قطر الندى ص 143، ولسان

العرب 9 / 190، "صرف" ومغني اللبيب 1 / 25، والمقاصد النحوية 2 / 91، وجمع

الموامع 1 / 13، وتاج العروس 24 / 15 "صرف".

(261/1)

---

برفع "ذهب" على الإهمال، وإنما لم تعمل حينئذ؛ لأنها محمولة على "ليس" في العمل،

و"ليس" لا يقترن اسمها بـ"إن". "وأما رواية يعقوب" بن السكيت "ذهباً؛ بالنصب

فتخرج على أن "إن" نافية مؤكدة لـ: "ما" لا مؤسسة؛ لأن نفي النفي إيجاب. و"لا زائدة"

كافة لـ"ما"، وهذا التخريج إنما يتمشى على قول الكوفيين إن "إن" المقرونة بـ"ما" هي

النافية، جيء بها بعد "ما" توكيداً، وهو مردود، فإن العرب قد استعملت "إن" الزائدة

بعد: ما" الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بـ"ما" النافية، فلو لم تكن "إن" المقترنة بـ"ما" النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ، قاله المرادي. وغدانة: بضم الغين المعجمة وبالذال المهملة والنون قبل هاء التأنيث: حي من يربوع، والصريف بالصاد المهملة: الفضة الخالصة، والخزف، بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري<sup>1</sup>: هو الجر. زاد في القاموس<sup>2</sup>: وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارًا.

الشرط "الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بـ"إلا"، فإن انتقض بطل عملها، كبطلان معنى "ليس" "فلذلك وجب الرفع في" واحدة" من قوله تعالى: {وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ} [القمر: 50] وفي "رسول" من قوله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} [آل عمران: 144] ، "فأما قوله: [من الطويل]

-188

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبًا

1 الصحاح 4/ 1349 "خزف".

2 القاموس المحيط "خزف".

188- البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص 219، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 276، وتخليص الشواهد ص 271، والجنى الداني 325، وخزانة الأدب 4/ 130، 9/ 249، والدرر 1/ 239، 459، ووصف المباني ص 311، وشرح ابن الناظم ص 104، وشرح الأشموني 1/ 121، وشرح التسهيل 1/ 374 وشرح المفصل 8/ 75، ومغني اللبيب ص 73، والمقاصد النحوية 2/ 92، وجمع الهوامع 1/ 123، 230.

(262/1)

فمن باب "المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد: "ما زيد إلا سيرًا، أي: "ما زيد" إلا يسير سيرًا، والتقدير: "وما الدهر إلا يدور دوران منجنون"، فـ"الدهر" مبتدأ و"يدور" خبره، و"دوران مفعول مطلق، وعامله "يدور" فحذف وأقيم المضاف إليه "دوران" مقامه، والباعث على نصب "منجنون" على هذا التقدير أمران: كونه لا يصح أن يكون خبرًا عن "الدهر" وكونه واقعًا بعد الإيجاب، والباعث على



تقدير "دوران" أن "منجنونا" لا يصح كونه مفعولاً مطلقاً؛ لأنه اسم للدواب الذي يسقى عليها الماء، فتارة يجعل السافل عالياً، وتارة يعكس، وأسماء الذوات لا تنصب إلى المفعولية المطلقة، إلا أن تكون آلة لها نحو: ضربته سوطاً. "و" كذا القول في:

..... وما صاحب الحاجات إلا معذباً

فإنه في تقدير "إلا يعذب معذباً، أي: تعذيباً"، والباعث على نصبه وقوعه بعد الإيجاب، والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم؛ لأن "معذب" اسم مفعول، وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة، وهذا ظاهر على مذهب الأخفش، وأما مذهب سيبويه فلا؛ لأنه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر. وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب<sup>1</sup>، وهذا البيت يشهد له، والأصل عدم التأويل وأنشده ابن مالك:

أرى الدهر إلا منجنوباً.....

وحكم بزيادة "إلا".

واعترضه في المغني<sup>2</sup>، وما ذكره من وجوب الرفع مطلقاً في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور<sup>3</sup>.

والثاني: جواز النصب مطلقاً وهو قول يونس<sup>4</sup>.

والثالث: جواز النصب بشرط كون الخبر وصفاً، وهو قول الفراء<sup>5</sup>.

والرابع: جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهاً به، وهو قول بقية الكوفيين<sup>6</sup>.

---

1 شرح التسهيل 1 / 373، 374.

2 مغني اللبيب 1 / 73.

3 الارتشاف 2 / 104.

4 وكذلك رأي الشلوبين، انظر مع الهوامع 1 / 123.

5 معاني القرآن للفراء 3 / 111.

6 انظر الارتشاف 2 / 105.

---

"ولأجل هذا الشرط أيضاً" وهو: أن لا ينتقض نفي الخبر "وجب الرفع بعد "بل" و"لكن" في نحو: ما زيد قائماً بل قاعد، ولكن قاعد، على أنه خبر لمبتدأ محذوف" أي: بل هو قاعد، أو لكن هو قاعد، "ولم يجز" في "قاعد" "نصبه بالعطف" على "قائماً"

لأنه" واقع بعد "بل" أو "لكن" والواقع بعدهما "موجب" بفتح الجيم: أي مثبت، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

160-

ورفع معطوف بلكن أو ببل ... من بعد منصوب بما الزم حيث حل  
وأجاز المبرد كون "بل" ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها، فيجوز على قوله: ما زيد قائماً  
بل قاعداً بالنصب على معنى: بل ما هو قاعداً، نقله الموضح عنه في باب العطف من  
هذا الكتاب.

الشرط "الثالث: أن لا يتقدم الخبر" على الاسم، خلافاً للفراء، وإن كان ظرفاً أو جاراً  
ومجوراً على الأصح، خلافاً لابن عصفور<sup>1</sup>، فإن تقدم بطل العمل، "كقولهم: ما مسيء  
من أعتب" ف"مسيء" خبر مقدم. و"من أعتب" مبتدأ مؤخر.  
وحكى الجرمي: ما مسيئاً من أعتب. على الإعمال، وقال: إنه لغة<sup>2</sup>. والمعتب: الذي  
عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك. "وقوله": [من الطويل]

189-

"وما خذل قومي فأخضع للعدى" ... ولكن إذا أدعوهم فهم هم  
ف"خذل" بتشديد الدال المعجمة، جمع خاذل، خبر مقدم و"قومي" مبتدأ مؤخر، "فأما  
قوله" وهو الفرزدق: [من البسيط]

190-

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... "إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر"

---

1 المقرب 1/ 102.

2 الارتشاف 2/ 103.

189- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 279، وشرح الأشموني 1/ 122،

والمقاصد النحوية 2/ 94.

190- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 185، والأشباه والنظائر 2/ 209، 3/ 122،

وتخليص الشواهد ص 281، والجنى الداني ص 189، 324، 446، وخزانة الأدب 4/

133، 138، والدرر 1/ 242، 477، وشرح ابن الناظم ص 104، وشرح أبيات

سيبويه 1/ 162، وشرح التسهيل 1/ 373، وشرح شواهد المغني 1/ 237، 2/

782، والكتاب 1/ 60، ومغني اللبيب ص 363، 517، 600، والمقاصد النحوية

2/ 96، والمقتضب 4/ 191، والهمع 1/ 124، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 235،

وأوضح المسالك 1/ 280، ورصف المباني ص 312، وشرح الأشموني 1/ 122، ومغني اللبيب ص 82، والمقرب 1/ 102.

(264/1)

بنصب "مثلهم" مع تقدمه، "فقال" سيبويه<sup>1</sup>: شاذ "ولا يكاد يعرف". "وقيل: غلط، وإن الفرزدق" تميمي "لم يعرف شرطها عند الحجازيين"، فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين، فغلط فيها، وفيه نظر، فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قاله سيبويه، "وقيل" بشر: خبر، "ومثلهم: مبتدأ<sup>2</sup>، ولكن بني "على الفتح" لإبهامه مع إضافته للمبني"، هو الضمير، والمبهم المضاف المبني يجوز بناؤه وإعرابه، "ونظيره" في البناء على الفتح: {إِنَّهُ حَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} 3 [الذاريات: 23]، {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} 4 [الأنعام: 94]، في قراءة من فتحهما "مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لـ"حق" في الأول. والفاعلية في الثاني، وأتى بنظيرين لئلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظة "مثل"، "وقيل": "مثلهم" حال؛ لأن إضافة "مثل" لا تفيد التعريف، وهو في الأصل نعت لـ"بشر" ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال، و"بشر" مبتدأ والخبر محذوف "مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع أو نادر"، أي: ما في الوجود بشر مثلهم"، أي: مماثلاً لهم. قاله المبرد<sup>5</sup>، ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنواً ممتنع، قاله في المغني<sup>6</sup>. وقيل: "مثلهم" ظرف زمان تقديره: وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء. وقيل: ظرف مكان، والتقدير: وإذ ما مكأنهم بشر، أي: في مثل حالهم. واسم الفرزدق: همام بن غالب، وقال ابن قتيبة، هميم بن غالب. ويكنى أبا فراس<sup>7</sup>. واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق، فقال في أدب الكاتب<sup>8</sup>: الفرزدق قطع العجين، واحدها فرزدقة؟

1 الكتاب 1/ 60.

2 في "ب": "مبتدأ مؤخر".

3 الرسم المصحفي: {مثل}، بالنصب وقرأها بالرفع: حمزة والكسائي وعاصم الأعمش، انظر الاتحاف ص 399.

4 الرسم المصحفي: {بينكم}، بالنصب وقرأها بالرفع: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم. انظر الإتحاف ص 213.

5 المقتضب 4 / 191، 192.

6 مغني اللبيب ص 475.

7 كذا نقل عنه ابن السيد في الاقتضاب 633، وفي الشعر والشعراء 1 / 471: "هو

همام بن غالب". قلت: أما "هميم" فهو اسم أخيه، كما في الأغاني 21 / 276.

8 أدب الكاتب ص 78.

(265/1)

ولقب به لأنه كان جهم الوجه. وقال في كتاب طبقات الشعراء 1: إنما لقب بالقرزدق لغلظه وقصره. وقال أبو محمد بن السيد 2: والأول أصح لأنه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه، فبقي وجهه جهماً.

وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم:

-158

إعمال ليس أعملت ما دون إن ... مع بقا النفي وترتيب زكن  
أي: علم.

الشرط "الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها"، فإن تقدم بطل عملها، "كقوله"  
وهو: مزاحم بن الحارث العقيلي: [من الطويل]

-191

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... "وما كل من وافى منى أنا عارف"  
والأصل: ما أنا عارف كل من وافى منى، ف"كل" منصوبة على المفعولية بـ"عارف"،  
يقال: تعرفت ما عند فلان، بتشديد الراء، تطلبت حتى عرفت، و"المنازل" مفعول فيه.  
وذلك أن مزاحماً لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها. فسأل عنها، فقالوا له: تعرفها  
في منازل الحج من منى، فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها. "إلا إن  
كان المعمول ظرفاً أو "جاراً و"محروراً، فيجوز" العمل للتوسع فيهما، "كقوله": [من  
الطويل]

-192

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا ... "فما كل حين من توالي مواليا  
والأصل: فما من توالي موالياً كل حين، ف"ما" نافية، و"من توالي" اسمها و"مواليا"  
خبرها، و"كل حين" ظرف زمان منصوب بـ"موالياً". وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وسبق حرف جر أو ظرف كما ... بي أنت معنيا أجاز العلما

1 الشعر والشعراء 1/ 472.

2 الاقتضاب ص 633.

191- البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في ديوانه ص 28، وخزانة الأدب 6/ 268،

وشرح أبيات سيبويه 1/ 43، وشرح شواهد الإيضاح ص 154، وشرح شواهد المغني

2/ 970، والكتاب 1/ 72، 146، والمقاصد النحوية 2/ 98، وبلا نسبة في الأشباه

والنظائر 2/ 233، وأوضح المسالك 1/ 282، والخصائص 2/ 354، 376، وشرح

ابن الناظم ص 105، وشرح الأشموني 1/ 122، ولسان العرب 9/ 237 "عرف"،

ومغني اللبيب 2/ 694.

192- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 283، وشرح الأشموني 1/ 122،

والمقاصد النحوية 2/ 101، وشرح التسهيل 1/ 370.

(266/1)

والأصل: ما أنت معنيا بي. وفهم منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهما لا يجيزون

العمل وهو الشرط الرابع.

"وأما "لا" فإعمالها ليس قليل "جدا عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه 1 وطائفة من

البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه 2، وعلى الأعمال "يشترط له الشروط

السابقة" في عمل "ما" "ما عدا الشرط الأول"، وهو أن لا يقترن اسم "لا" بـ"إن"

الزائدة، "و" يشترط "أن يكون المعمولان نكرتين"، نحو: لا أحد أفضل منك، وإلى هذا

أشار الناظم بقوله:

-162-

في النكرات أعملت كليس لا .....  
.....

وأما قول النابغة: [من الطويل]

-193-

..... لا أنا باغيا ... سواها ولا في حبها متراخيا

وقول المتنبي: [من الطويل]

..... فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيا

فمن النوادر.

فإن قلت: كيف جعلته نادرًا وفي مثل سيبويه<sup>3</sup>: ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدًا.  
قلت: لا عمل للا بل هي زائدة، والاسمان تابعان لمعمولي "ما" "والغالب" في "لا" "أن  
يكون خبرها محذوفًا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله"، وهو سعد بن مالك، جد طرفة بن  
العبد: [من م. الكامل]

1 الكتاب 2 / 295.

2 المقتضب 4 / 360.

193- تمام صدر البيت:

"وحتل سواد القلب لا أنا باغيًا"

، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص171، والأشباه والنظائر 8 / 110، وتخليص  
الشواهد ص294، والجنى الداني ص293، وخزانة الأدب 3 / 337، والدرر 1 /  
249، وشرح الأثموني 1 / 125، وشرح شواهد المغني 2 / 613، ومغني اللبيب 1 /  
340، والمقاصد النحوية 2 / 141، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص247، وشرح ابن  
عقيل 1 / 315، وجمع الهوامع 1 / 125.

194- صدر البيت: "

"إذا الجواد لم يرزق خلاصًا من الأذى"

، وهو للمتنبى في ديوانه 4 / 419، وتخليص الشواهد ص299، والجنى الداني  
ص294، وشرح شذور الذهب ص257، وشرح قطر الندى ص145، وبلا نسبة في  
الأشباه والنظائر 8 / 108، ومغني اللبيب 1 / 240.

3 الكتاب 1 / 60.

(267/1)

من صد عن نيرانها ... "فأنا ابن قيس لا براح"

ف"براح" اسم "لا" وخبرها محذوف، أي: لا براح لي، "والصحيح جواز ذكره"، أي:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا  
 ف"تعز" فعل أمر من التعزية، وهي: التسلية، ومعناه: تصبر، و"لا" نافية للجنس هنا،  
 وهي عاملة عمل "ليس" وربما ظن كثير أن "لا" العاملة عمل "ليس" لا تكون إلا نافية  
 للوحدة، وليس كذلك نبه عليه في المغني<sup>1</sup>. و"شيء" اسمها و"على الأرض" ظرف  
 مستقر صفة لـ"شيء"، أو لغو متعلق بـ"باقيا" و"باقيا" خبر "لا" والأول أولى، وكذا  
 القول فيما بقي، والوزر: الملجأ، والواقى: الحافظ.  
 "وإنما لم يشترط الشرط الأول"، وهو أن لا يقترن اسمها بـ"إن"؛ "لأن" "إن" لا تزداد بعد  
 "لا" "أصلا" فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها.  
 "وأما" "لات" فأصلها "لا" النافية. ثم زيدت "عليها" التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في  
 معناه أو لهما وخصت بنفي الأحيان، وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت؛ لأن  
 "لا" محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء، ومن ثم لم تتصل بـ"لا" المحمولة على "إن".  
 قال صاحب الكافي<sup>2</sup>: "لات" فرع "لا" و"لا"

195- البيت لسعد بن مالك في شرح المفصل 1/ 109، والكتاب 1/ 85، والأشباه  
 والنظائر 8/ 109، 130، وخزانة الأدب 1/ 467، والدرر 1/ 248، وشرح أبيات  
 سيبويه 2/ 8، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 509، وشرح شواهد المغني  
 ص 582، 612، ولسان العرب 2/ 409 "برح"، والمؤتلف والمختلف ص 135،  
 والمقاصد النحوية 2/ 150، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص 326، والإنصاف  
 367، وأوضح المسالك 1/ 285، وتخليص الشواهد 293، ورفض المباني 266،  
 وشرح ابن الناظم ص 107، وشرح الأشموني 125، وشرح التسهيل 1/ 376، وشرح  
 المفصل 1/ 108، وكتاب اللامات ص 105، ومغني اللبيب ص 239، 631،  
 والمقتضب 4/ 360.

196- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 286، وتخليص الشواهد ص 294،  
 والجنى الداني ص 292، وجواهر الأدب ص 238، والدرر 1/ 247، وشرح ابن الناظم  
 ص 107، وشرح الأشموني 1/ 247، وشرح شذور الذهب ص 256، وشرح شواهد  
 المغني 2/ 621، وشرح ابن عقيل 1/ 313، وشرح عمدة الحافظ ص 216، وشرح  
 قطر الندى ص 114، ومغني اللبيب 1/ 239، والمقاصد النحوية 2/ 102، وجمع  
 الهوامع 1/ 125.

(268/1)

فرع ليس، وليس فرع ضرب، فهي في المرتبة الرابعة. وهي كلمتان عند الجمهور "لا" النافية وتاء التانيث. وحركت لالتقاء الساكنين. وقال أبو عبيدة وابن الطراوة: كلمة وبعض كلمة وذلك أنها "لا" النافية والتاء الزائدة في أول الحين<sup>1</sup>، وقيل: كلمة واحدة، وهي فعل ماض، وعلى هذا هل هي ماضي: يليت، بمعنى ينقص. استعملت للنفي<sup>2</sup> أو هي ليس بكسر الباء قلبت الباء ألفاً، وأبدلت السين تاء، كما قاله ابن أبي الربيع<sup>3</sup>، قولان حكاهما في المغني.

"وعملها إجماع من العرب"، وفيه خلاف عند النحاة، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئاً وإن وليها مرفوع، فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا أحد قولي الأخفش<sup>4</sup>، وعنه أيضاً أنها تعمل عمل "إن" فتنصب الاسم وترفع الخبر، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر. "وله" عندهم "شرطان: كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما، والغالب" في المحذوف "كونه المرفوع، نحو: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} [ص: 3] بنصب "حين" على أنه خبرها واسمها محذوف، وهي بمعنى: ليس، و"مناص" بمعنى: فرار، "أي: ليس الحين حين فرار. ومن القليل قراءة بعضهم" وهو عيسى بن عمر في الشواذ<sup>5</sup>: "ولات حين مناص" برفع الحين" على أنه اسمها وخبرها محذوف، أي: ليس حين فرار حيناً لهم<sup>6</sup>، وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس، ومرفوع ليس لا يحذف، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله، وقرئ أيضاً: "ولات حين مناص" بخفض "حين" فزعم الفراء أن "لات" تستعمل حرفاً جاراً لاسم الزمان خاصة، كما أن منذ ومذ كذلك، فتحصل في "حين" ثلاث قراءات: الرفع والنصب والخفض، وفي الواقع ثلاثة أقوال.

إما على الابتداء أو على الاسمية لـ"لات" إن كانت عاملة عمل ليس، وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل إن. وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً: إما على الاسمية لـ"لات" إن



- 2 انظر الارتشاف 2 / 111.
- 3 البسيط في شرح الجمل 2 / 753.
- 4 معاني القرآن للأخفش 2 / 670.
- 5 مختصر الشواذ ص 129.
- 6 انظر الكتاب 1 / 58، ومعاني القرآن للأخفش 2 / 670.

(269/1)

كانت عاملة عمل إن، أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل ليس، أو على أنه  
مفعول لفعل محذوف تقديره: لا أرى حين مناص. وفي الخفض وجه واحد، وعلى كل  
حال لا تعمل إلا في أسماء الزمان، كما يؤخذ من قول الناظم:

-162-

وما للات في سوى حين عمل ... ..

"فأما قوله" وهو شمر دل الليثي: [من الكامل]

-197-

لهفي عليك للهفة من خائف ... "يبغي جوارك حين لات مجير"  
"فارتفاع" مجير "على الابتداء"، وسوغ الابتداء به تقدم خبره في الجور قلبه تقديرًا "أو  
على الفاعلية" بفعل محذوف. "والتقدير: حين لات له مجير"، على الابتدائية "أو يحصل  
له مجير"، على الفاعلية، "و"لات" مهملة، لعدم دخولها على الزمان، و"مجير" بالجيم،  
اسم فاعل من أجار. "ومثله" في إهمال "لات" "قوله"، وهو الأعشى ميمون: [من  
الخفيف]

-198-

"لات هنا ذكرى جبيرة" أو ... جاء منها بطائف الأهوال  
"إذ المبتدأ" ههنا "ذكرى" بفتح الراء مصدر: ذكر، "وليس" هو "بزمان" وخبره "هنا"  
بفتح الهاء وتشديد النون، وهي ههنا محتملة للمكان والزمان، أي: ليس في هذا المكان  
أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة، وقيل مكبر، هي:  
بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل. قيل: هي امرأة قاتل هذا البيت وأو من عطف  
على مقدر، أي: الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الأهوال، والطائف: الذي يطرق  
بالليل، وأراد به هنا: الخيال الذي رآه في النون، فكأنه رآها وهي غضبي ففرع من

ذلك، والأهوال، جمع هول، وهو الخوف.  
"وأما "إن" النافية. "فإعمالها نادر" عند ابن مالك<sup>1</sup>، وقال غيره: إنه أكثر

- 
- 197- البيت للشمر دل بن عبد الله الليثي في شرح شواهد المغني 2/ 927، والمقاصد النحوية 2/ 103، وللتميمي الحماسي في الدرر 1/ 217، وللتميمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 950، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 82، وأوضح المسالك 1/ 287، وجواهر الأدب ص 205، وشرح الأشموني 1/ 126، ومغني اللبيب 2/ 631، وجمع الهوامع 1/ 116.
- 198- البيت للأعشى في ديوانه ص 53، وخزانة الأدب 4/ 196، 198، والخصائص 2/ 474، والدرر 1/ 252، وشرح ابن الناظم ص 399 وشرح المفصل 3/ 17، والمختضب 2/ 39، والمقاصد النحوية 2/ 106، 4/ 198.
- 1 شرح التسهيل 1/ 375.

(270/1)

---

أكثر من عمل "لا" وهو لغة أهل العالية<sup>1</sup>، بالعين المهملة والياء المثناة تحت، وهي ما فوق نجد إلى أرض تامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليهما عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح<sup>2</sup>. واختلف في جواز إعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر<sup>3</sup> وأبو علي<sup>4</sup> وأبو الفتح إلى الجواز<sup>1</sup>، وذهب الفراء<sup>5</sup>، وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع، واختلف النقل عن سيويوه والمبرد، فنقل السهيلي الإجازة عن سيويوه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة<sup>6</sup>، وسمع ذلك من أهل العالية<sup>7</sup>، "كقول بعضهم: إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية"، وإن ذلك نافعلك ولا ضارك، وإن قائمًا أي: إن أنا قائمًا. "وكقراءة سعيد" بن جبير: "إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم" [الأعراف: 194] بسكون نون "إن" ونصب "عبادًا"<sup>8</sup> وخرجها بعضهم على أنها المخففة من الثقيلة، وأنها تنصب الجزأين

مثل: [من الطويل]

-199

..... إن حراستا أسدًا

وجعله أحسن لتوافق القراءتان إثباتًا، وهو تخريج على شاذ. "وقول الشاعر": [من

"إن هو مستوليا على أحد" ... إلا على أضعف المجانين  
أنشده الكسائي شاهداً على عمل "إن" عمل "ليس".

1 الارتشاف 2 / 109.

2 الصحاح 6 / 2436 "علا".

3 الأصول 1 / 109، 110.

4 المسائل البصريات 1 / 446-648.

5 معاني القرآن للفراء 2 / 144.

6 شرح التسهيل 1 / 375.

7 الارتشاف 2 / 109.

8 الرسم المصحفي: "إن... عبادة"، انظر قراءة ابن جبير في المحتسب 1 / 270،

وشرح ابن الناظم 109.

199- تمام البيت:

"إذا التف جنح الليل فلتأت ولنكن ... خطاك خفافاً إن حراستا أسدا"

وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجنى الداني ص 394، والدرر 1 / 282، وشرح شواهد

المغني 122، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 4 / 167، 10 /

242، وشرح الأشموني 1 / 135، ومغني اللبيب ص 37.

200- البيت بلا نسبة في الأزهية 46، وأوضح المسالك 1 / 291، وتخليص

الشواهد 306، والجنى الداني 209، وجواهر الأدب ص 206، وخزانة الأدب 4 /

166، والدرر 1 / 102، 425، ورصف المباني ص 108، وشرح ابن الناظم

ص 109، وشرح الأشموني 1 / 126، وشرح شذور الذهب ص 360، وشرح عمدة

الحافظ ص 216، والمقاصد النحوية 2 / 113، والمقرب 1 / 105، وجمع الهوامع 1 /

125.

"فصل":

"وتزاد الباء بكثرة في خبر: ليس" غير الاستثنائية، "و" في خبر "ما" نحو: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ} [الزمر: 36] {وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ} [البقرة: 74] ، وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وعند الكوفيين لتأكيد النفي. قالوا: ليس زيد بقائم، رد لأن زيدًا لقائم، فالباء بمنزلة اللام. وخرج بقولنا: غير الاستثنائية: قاموا ليس زيدًا، فإن الباء لا تدخل هنا لأن مصحوب [ليس] 1 الاستثنائية كمصحوب "إلا" فكما لا تقول: ما زيد إلا بقائم، لا تقول: قاموا ليس بزيد، وكما تزداد الباء في خبر "ليس" تزداد في اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ} [البقرة: 177] بنصب "البر" 2، وقوله: [من المتقارب]

-201

أليس عجيبًا بأن الفتى ... يصاب ببعض الذي في يديه وهذا من الغريب، كما قاله في المغني 3. "و" تزداد الباء "بقلة في خبر "لا"، و" الجزء الثاني من معمولي "كل ناسخ منفي، كقوله" وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم: [من الطويل]

1 إضافة من "ط".

2 هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم. انظر البحر المحيط 2/ 2، والنشر 2/ 226.

201- البيت لمحمود الوراق في البيان والتنبيين 3/ 197، وأما القالي 1/ 108، وأما المرتضى 1/ 608، وفوات الوفيات 4/ 80، وشرح شواهد المغني 1/ 338، والكامل ص 705، ولحمد بن حازم الباهلي في ديوانه ص 107، وبلا نسبة في مغني اللبيب 1/ 110.

3 مغني اللبيب 1/ 110.

(272/1)

-202

"وكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعاة ... بمغن فتيلًا عن سواد بن قارب"

فأدخل الباء في "مغن" وهو خبر "لا" و"فتيلاً" بفتح الفاء: هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق، أي: بمغن إغناء ما، كأحد الوجهين في: {وَلَا تُظَلَّمُونَ فِتْيَالًا} [النساء: 77] والمعنى: يوم لا صاحب شفاعة مغنياً عني شيئاً، فأقام الظاهر مقام المضمر، وكقول بعض العرب: لا خير بخير بعده النار. فزاد الباء في خبر "لا" التبرئة، إذا لم تجعل الباء بمعنى "في" قاله ابن مالك<sup>1</sup>.  
 "وقوله"، وهو عمرو بن براق الأزدي: [من الطويل]  
 -203

"وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم" إذ أجشع القوم أعجل  
 فزاد الباء في "أعجلهم" وهو خبر "أكن" و"أجشع" بتقديم الجيم على الشين المعجمة:  
 الفائق في الجشع، وهو شدة الحرص على الأكل، و"أعجل" بمعنى: عجل، لا للتفضيل،  
 "وقوله"، وهو دريد بن الصمة: [من الطويل]  
 -204

دعاني أخي والخيـل بيني وبينه ... "فلما دعاني لم يجدي بقعدد"  
 فزاد الباء في "قعدد" وهو المفعول الثاني لـ"وجد" والقُعدُد، بضم القاف وسكون العين  
 المهملة وضم الدال الأولى وفتحها: الضيف.

---

202- البيت لسواد بن قارب في الجني الداني ص54، والدرر 1/ 257، 475،  
 وشرح ابن الناظم ص105، وشرح التسهيل 1/ 376، وشرح عمدة الحفاظ 215،  
 والمقاصد النحوية 2/ 114، 3/ 417، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 522، والأشباه  
 والنظائر 3/ 125، وأوضح المسالك 1/ 294، وشرح الأشموني 1/ 123، وشرح  
 شواهد المغني 835، وشرح ابن عقيل 1/ 310، ومغني اللبيب ص419، وجمع  
 الهوامع 1/ 127، 218.  
 1 شرح التسهيل 1/ 383.

203- البيت للشنفرى في ديوانه ص59، وتخليص الشواهد ص258، وخزانة الأدب  
 3/ 340، والدرر 1/ 256، وشرح شواهد المغني 2/ 899، والمقاصد النحوية 2/  
 117، 4/ 51، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 114، والأشباه والنظائر 3/ 124،  
 وأوضح المسالك 1/ 295، والجني الداني ص54، وجواهر الأدب ص54، وشرح ابن  
 الناظم ص106، وشرح الأشموني 1/ 123، وشرح التسهيل 1/ 382، 2/ 126،  
 وشرح قطر الندى ص188، ومغني اللبيب 2/ 560، وجمع الهوامع 1/ 127.  
 204- البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص48، وتخليص الشواهد ص268، وجمهرة

أشعار العرب 1/ 590، والدرر 1/ 256، ولسان العرب 3/ 362 "قعد"؛ والمقاصد النحوية 2/ 212، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 114، وأوضح المسالك 1/ 296، وجواهر الأدب ص 55، وشرح ابن الناظم ص 106، وجمع الهوامع 1/ 127.

(273/1)

---

"وتزاد الباء بندور في غير ذلك كخبر: إن" المكسورة "ولكن و"ليت" في قوله"، وهو امرؤ القيس الكندي: [من الطويل]

-205

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها ... "فإنك مما أحدثت بالمجرب"  
فزاد الباء في "المجرب" وهو خبر "إن"، وتنأ، من النأي وهو: البعد، والهاء في "عنها"  
عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولاً: [من الطويل]  
خليلي مرا بي على أم جندب ... لتقضي حاجات الفؤاد المعذب<sup>1</sup>  
و"حقبة" بكسر الحاء المهملة، نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب.  
و"تلاقها" مجزوم؛ لأنه بدل من تنأ، قاله الموضح في شرح الشواهد. والمجرب بكسر الراء  
من التجربة: الاختبار. "و" في "قوله": [من الطويل]

-206

"ولكن أجرا لو فعلت بهين" ... وهل ينكر المعروف في الناس والأجر  
فزاد الباء في "هين" وهو خبر "لكن" المشددة و"لو فعلت" شرط معترض بين اسم  
"لكن" وخبرها، وجوابه محذوف، كما حذف مفعول "فعلت" والأصل: ولكن أجراً هين  
لو فعلته أصبت.

"و" في "قوله"، وهو الفرزدق يهجو جريراً وكنياً رهطه، ويرميهم بإتيان الأتن بالمشاة:  
إناث الحمير، كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل: [من الطويل]

-207

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ... "ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم"

---

205- البيت لامرئ القيس في ديوانه 42، وتخليص الشواهد 286، والدرر 1/  
170، 258، وشرح ابن الناظم 107، وشرح التسهيل 1/ 385، والارتشاف 2/  
116، والصاحبي في فقه اللغة 107، والمقاصد النحوية 2/ 126، وبلا نسبة في

الأشباه والنظائر 3/ 125، وأوضح المسالك 1/ 297، وجواهر الأدب ص54،  
ورصف المباني ص257، وشرح الأشموني 1/ 123، وجمع الهوامع 1/ 88، 127.  
1 ديوانه ص41، والأشباه والنظائر 8/ 85، وأساس البلاغة "قضى".  
206- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 126، وأوضح المسالك 1/ 298،  
وخزانة الأدب 9/ 523، والدرر 1/ 257، وسر صناعة الإعراب 1/ 142، وشرح  
الأشموني 1/ 124، وشرح المفصل 8/ 23، 139، ولسان العرب 15/ 226 "كفي"  
والمقاصد النحوية 2/ 134، وجمع الهوامع 1/ 127، والارتشاف 2/ 116.  
207- البيت للفرزدق في ديوانه ص863، والأزهية ص210، وتخليص الشواهد  
ص286، وجمهرة اللغة ص336، وخزانة الأدب 4/ 142، والدرر 1/ 257، 258،  
وشرح شواهد المغني 2/ 772، واللسان 15/ 200 "فلا" والمقاصد النحوية 2/  
135، 149، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 115، وأساس البلاغة ص361 "قرد"  
والأشباه والنظائر 3/ 126، وأوضح المسالك 1/ 299، والجنى الداني ص55،  
وجواهر الأدب ص52، وخزانة الأدب 5/ 14، والدرر 1/ 257، وشرح ابن الناظم  
ص106، وشرح التسهيل 1/ 272، 383، وشرح الأشموني 1/ 124، واللسان 3/  
350 "قرد" 11/ 707، "هلل"، والمنصف 3/ 67، وجمع الهوامع 1/ 127، 2/  
77، وتاج العروس "هلل".

(274/1)

---

فزاد الباء في "دائم" وهو خبر "ليت" و"ذا" اسمها و"العيش" عطف بيان على "ذا" أو  
نعت له، و"الليذ" نعت العيش و"اقلولي" بالقاف، ارتفع و"أقردت" بالقاف والراء:  
سكنت وذلت. وفي اليواقيت للزاهد: المقلولي المجافي المستوفز، وفي أثر ابن عمر كان  
إذا سجد اقلولي<sup>1</sup>، قال الفراء: هو أن يرفع مقعدته ويتجافى قليلاً، وأنشد: [من  
الرجز]

-208-

لما رأني خلقاً مقلولياً

أي: متجافياً عن النساء، والمقلولي أيضاً: الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا.  
ومعنى البيت يقول الكلبي: إذا ارتفع على الأتان وسكنت له قال ألا ليت هذا العيش  
الليذ بدائم ويروى:

ألا هل أخو عيش لذيد بدائم<sup>2</sup>

وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه "هل" وهي هنا جحد، وعليه شراح التسهيل<sup>3</sup>. قال الكسائي: تأتي "هل" استفهامًا وجحدًا وشرطًا وأمرًا وتوبيخًا وتقديرًا وبمعنى "قد".

واقصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال:

-161

وبعد ما وليس جر البا الخبر ... وبعد لا ونفي كان قد يجز  
"وإنما دخلت في خبر "أن" المفتوحة "في: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَادِرٍ} [الأحقاف: 33] ، لما كان:

- 
- 1 في النهاية 3/ 309: "يروي: لو رأيت ابن عمر ساجدًا لرأيت مقلوليًا".  
208- الرجز للفرزدق في الدرر 1/ 28، وشرح ابن الناظم ص 470، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 4/ 139، والخصائص 1/ 6، وشرح الأشموني 2/ 541، والكتاب 3/ 315،  
ولسان العرب 15/ 94 "علا" 15/ 200 "قلا"، وما ينصرف وما لا ينصرف  
ص 114، والمقتضب 1/ 142، والممتع في التصريف 2/ 557، والمنصف 2/ 68،  
79، 3/ 67، وهمع الهوامع 1/ 36، وتهذيب اللغة 9/ 297، وكتاب العين 5/ 212،  
وتاج العروس "علا" "قلا".  
2 وردت هذه الرواية في المقاصد النحوية 2/ 135، 149.  
3 شرح التسهيل 1/ 383.

(275/1)

---

"أولم يروا أنّ الله" في معنى: أوليس الله" بقادر، بدليل أنه جاء مصرحًا به في موضع آخر.  
كقوله تعالى: {أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ} [يس: 81] ، فالنفي  
متناول لها مع ما في حيزها، فليست حينئذ من النوادر، وهي نظير ما أجازه الزجاج من  
قولك: ما ظننت أن أحدًا بقائم، لما كان في معنى: ليس في ظني أحد بقائم<sup>1</sup>.

---

1 معاني القرآن وإعرابه للزجاج 4/ 447.

(276/1)



## باب أفعال المقاربة

### مدخل

...

### باب أفعال المقاربة:

"وهذا" مجاز مرسل. "من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة"، وكتسميتهم ريئة القوم عينًا. "وحقيقة الأمر" في ذلك "أن أفعال" هذا "الباب ثلاثة أنواع":

أحدها: "ما وضع للدلالة": بتثليث الدال "على قرب الخبر" للمسمى باسمها، "وهو ثلاثة: كاد وكرب" بفتح الراء وكسرها. "وأوشك".

"و" الثاني: "ما وضع للدلالة على رجائه"، أي: رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله. "وهو ثلاثة" أيضًا: "عسى وحرى" بفتح الحاء والراء المهملتين، نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال. وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في محته. "واخلولق" بخاء معجمة وقاف.

"و" النوع الثالث: "ما وضع للدلالة على الشروع فيه"، أي: على شروع المسمى باسمها في خبرها. "وهو" كثير، "وأناه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلًا<sup>1</sup>، "ومنه: أنشأ" وأنشى "وطفق" بفتح الفاء وكسرها. وطبق بكسر الباء الموحدة<sup>2</sup>، "وجعل وهب" وعلق "وهلهل" وأخذ وقام.

"و" جميع أفعال هذا الباب "تعمل عمل كان" من رفع الاسم ونصب الخبر، "إلا أن خبرهن يجب كونه جملة" ليتوجه<sup>3</sup> الحكم إلى مضمونها، "وشذ مجيئه مفردًا" عن "الجملة": بعد: كاد<sup>4</sup> وعسى "وأوشك"، "كقوله"، وهو تأبط شرا، واسمه

---

1 في "ب": "موضعاً.

2 في الارتشاف 2/ 118: "وكسر الفاء لغة القرآن، وقالوا: طبق، بالباء المكسورة بدلًا من الفاء".

3 في "ط": "لتوجه".

4 في "ط": "كان".

"فأبت إلى فهم وما كدت آيا ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر  
فأتى بخبر "كاد" مفردًا، وهو "آيا" اسم فاعل من "آب" إذا رجع، ويروى:  
..... وما كنت آيا .....

و"أبت" بضم الهمزة وسكون الموحدة، بمعنى: رجعت، و"فهم" بفتح الفاء وسكون الهاء:  
أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان. و"كم" خبرية، و"مثلها" تمييز مجرور،  
بإضافة، والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة. و"تصفر" من صفر الطائر. والمعنى:  
فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم، وما كدت راجعًا، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي  
تصفر. "وقولهم" في المثل: "عسى الغوير أبؤسا 1 ف "أبؤسا" جمع بؤس ومعناه: العذاب  
أو الشدة خبر "عسى" وهو مفرد؛ لأنه ليس جملة. هذا قول سيبويه 2 وأبي علي 3 من  
البصريين، وقال الكوفيون: خبر يكون محذوفة، والتقدير: أن يكون أبؤسا 4.  
وقال الأصمعي: خبر "يصير" محذوفة. وقيل: مفعول به، والتقدير عسى الغوير يأتي  
بأبؤس، فحذف الناصب والجار توسعًا، وتلخص أن "أبؤسا" خبر لعسى أو لكان أو  
لصار أو مفعولًا به. قال الموضح في شرح الشواهد: والأحسن من ذلك كله. أن يقدر  
يبأس أبؤسا، فيكون مفعولًا مطلقًا، على حد: {فَطَفِقَ مَسْحًا} [ص: 33] أي: يمسح  
مسحًا 1. هـ. وقال في المغني 5: الصواب أنه مما حذف فيه "كان" أي: يكون أبؤسا،

209- البيت لتأبط شرا في ديوانه ص 91، والأغاني 21 / 159، وتخليص الشواهد  
ص 309، وخزانة الأدب 8 / 374، 375، 376، والخصائص 1 / 391، والدرر 1 /  
272، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 83، وشرح شواهد الإيضاح ص 629،  
ولسان العرب 3 / 383 "كيد" والمقاصد النحوية 2 / 165، وبلا نسبة في الارتشاف  
2 / 120، والإنصاف 2 / 544، وأوضح المسالك 1 / 302، وخزانة الأدب 9 /  
347، ورصف المباني 190، وشرح ابن عقيل 1 / 325، وشرح ابن الناظم 111،  
وشرح التسهيل 1 / 393، وشرح عمدة الحفاظ 822، وشرح المفصل 7 / 13، وجمع  
الهوامع 1 / 130.

1 المثل في مجمع الأمثال 2 / 17، وجمهرة الأمثال 2 / 50، والمستقصى 2 / 161،  
وفصل المقال 424.

2 الكتاب 3 / 158.

3 المسائل الحلييات ص 250.

4 المقتضب 3 / 70، وإليه ذهب المبرد فيه.

5 مغني اللبيب ص 203.

(278/1)

لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي ا. هـ. وسبقه إلى ذلك ابن جني، فقال في البيت 1: التقدير: وما كدت أكون آيًّا ا. هـ. والغوير: تصغير غار بالغين المعجمة. وأصل هذا المثل فيما قيل: أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال، وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه: عسى الغوير أبؤسًا. تريد: لعل الشرك يأتيكم من قبل الغوير، فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة يعينها، وكقول حسان رضي الله عنه: [من السريع]

-210-

من خمر بيسان تخيرتها ... تريافة توشك فقر العظام  
أنشد محمد بن بري في حواشي الصحاح، وقد يقال: إنه على حذف كان، أي: توشك أن تكون فقر العظام، "وأما: {فَطَفِقَ مَسْحًا} ، فالخبر" فعل "محذوف" لدلالة مصدره عليه، و"مسحًا" مفعول مطلق، لا خبر "أي": فطفق "يمسح مسحًا"، وفيه رد على الناظم في قوله:

-113-

وحذف عامل المؤكد امتنع ...  
كما سأيتي في بابه. وفي قوله: وشذ مجيئه مفردًا بعد كاد وعسى تقييد لقول الناظم:

-164-

ككان كاد وعسى لكن ندر ... غير مضارع لهذين خبر  
"وشرط الجملة" الواقعة خبرًا لهذه الأفعال. "أن تكون فعلية" لتدل على الحدث، "وشذ مجيئ" الجملة "الاسمية" خبرًا "بعد" "جعل" في قوله "في الحماسة: [من الوافر]

-211-

"وقد جعلت قولص بني سهيل ... من الأكوار مرتعها قريب"  
ف "قلوص" بفتح القاف: الشابة من النوق، اسم "جعل"، و"مرتعها قريب" جملة اسمية خبر "جعل" وأصله: يقرب مرتعها، فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية، قاله الموضح في شرح الشواهد. ويروى ابني سهيل بالثنائية، و"من الأكوار"

- 
- 1 في الخصائص 3/ 391: ".... ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أؤوب".
- 210- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص186، ولسان العرب 6/ 32 "بيس"، 10/ 513، "وشك".
- 211- البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص320، وخزانة الأدب 5/ 120، 9/ 352، والدرر 1/ 273، وشرح ابن الناظم ص111، وشرح الأشموني 1/ 128، وشرح التسهيل 1/ 393، والارتشاف 2/ 121، وشرح ديوان الحماسة للمزروقي ص310، وشرح شواهد المغني ص606، ومغني اللبيب ص235، والمقاصد النحوية 2/ 170، وجمع الهوامع 1/ 130.

(279/1)

---

متعلق بـ"قريب"، هي إما جمع كور، بضم الكاف، وهو: الرجل بأداته، أو جمع كور بفتحها، وهو: الجماعة الكثيرة من الإبل: والمرتع: مكان الرتوع. والمعنى: أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال، فلم تبعد من الأكوار، بل رتعت بالقرب منها. قال ابن ملكون فيما له على الحماسة: وقيل: "جعل" بمعنى: صبر، ثم اختلف، فقيل ألغيت على حد إجازة الأخفش: ظننت زيد قائم: وقيل الأصل جعلته، أي: جعلت القلوص الأمر والشأن، كما قالوا: إن بك زيد مأخوذ. هـ.

واعترضه الموضح في الحواشي بأن أفعال التصير لا تلغى. "وشرط الفعل" المشتمل عليه الجملة "ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون رافعاً لضمير الاسم الذي لهذه لأفعال. نحو: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} [البقرة: 71] ، وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل. أو شرع فيه لا غيره. فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع. ليتحقق ذلك. "فأما قوله"، وهو أبو حية النميري: [من البسيط]

-212-

"وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ... ثوبي" فأهض نخض الشارب الثمل

"وقوله"، وهو ذو الرمة: [من الطويل]

-213-

"وأسقيه حتى كاد مما أبته ... تكلمني أحجاره وملاعبه"

"فثوي" في البيت الأول. "وأحجاره" في البيت الثاني "بدل من اسمي "جعل" في الأول،  
و "كاد" في الثاني بدل اشتمال، لا فاعلان بـ"يثقلني" و "تكلمني" بل فاعلهما ضمير  
مستتر فيهما، والتقدير: جعل ثوي يثقلني، وكادت أحجاره تكلمني، فعاد الضمير على  
البديل دون المبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم، والمعتمد

- 
- 212- البيت لعمر بن أحمد في ملحق ديوانه ص182، وخزانة الأدب 9 / 359،  
362، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه ص186، والحيوان 6 / 483، وشرح  
شواهد الإيضاح ص74، والمقاصد النحوية 2 / 173، ولأحدهما في الدرر 1 / 261،  
ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني 2 / 911، وبلا نسبة في أوضح  
المسالك 1 / 305، وشرح الأشموني 1 / 130، ومغني اللبيب 2 / 579، والمقرب 1 /  
101، ويروى البيت بقافية "السكر" مكان "الثل".
- 213- البيت لذي الرمة في ديوانه ص821، وأدب الكاتب ص462، والدرر 1 /  
275، والاقتضاب ص657، وشرح أبيات سيبويه 2 / 364، وشرح شافية ابن  
الحاجب 1 / 91، 92، وشرح شواهد الشافية ص41، والكتاب 4 / 59، والمقاصد  
النحوية 2 / 176، والممتع في التصريف ص187، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1 /  
307، وشرح الأشموني 1 / 130، وجمع الهوامع 1 / 131.

(280/1)

---

عليه في الإخبار غالبًا، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل إنه ليس في  
الفعل ضمير يعود إلى اسمي "جعل" و "كاد"، وتقدم أن ذلك شرط. وفي البيت الأول  
تأويلات آخرا ذكرهما الموضح في الحواشي. وفي البيت الثاني ستة تأويل آخر ذكرها  
الخضراوي، وتركت الجميع خوف الإطالة.

"ويجوز في" خبر "عسى" خاصة أن يرفع السببي"، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى  
ضمير يعود على اسمها، "كقوله"، وهو الفرزدق، حين هرب من الحجاج لما توعدده  
بالقتل: [من الطويل]

-214

"وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده" ... إذا نحن جاوزنا حفير زياد  
"ويروى بنصب "جهده" على المفعولية بـ"يلغ"، "ورفعه" على

الفاعلية به، وهو محل الاستشهاد، فإنه متصل بضمير يعود على "الحجاج" الذي هو اسم "عسى"، وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان<sup>1</sup>. و"حفير زياد" موضع بين الشام والعراق، وزياد: هو ابن أبي سفيان، أخو معاوية، كان أميراً بالعراق. نيابة عن معاوية.

والأمر "الثاني: أن يكون" الفعل "مضارعاً"، ليدل على الحال أو الاستقبال، "وشذ في" جعل" قول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً<sup>2</sup> ف "أرسل" خبر "جعل" وهو فعل ماض. قال الموضح في شرح الشواهد: وهذا لم أر من يحسن تقريره. ووجهه أن "إذا" منصوبة بجوابها على الصحيح، والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله، فأول الجملة في الحقيقة "أرسل"، فافهموه<sup>3</sup>، ا. هـ.

وفيه رد على ابن مالك، حيث قال في التسهيل<sup>4</sup>: أو فعلية مصدرة

- 
- 214- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 160، والدرر 1/ 274، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 677، والمقاصد النحوية 2/ 180، ولمالك بن الربيع في ملحقات ديوانه ص 51، وخزانة الأدب 2/ 211، والشعر والشعراء 1/ 361، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 308، وشرح الأشموني 1/ 130، وجمع الهوامع 1/ 131.
- 1 النكت لحسان ص 72، 73.
- 2 النهاية 4/ 194.
- 3 لم أجد قوله في شرح الشواهد، وهو في حاشية الصبان 1/ 260.
- 4 التسهيل ص 59.

(281/1)

---

ب"إذا" قال الموضح في الحواشي: الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها ماض، فإن هذا هو محط الشذوذ. وأما نفس "إذا" فلا وجه لكونها مرجعاً للشذوذ، ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا إن قوله:

-215

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ... ثوبي.....

شاذ من جهة التصدير ب"إذا"، وإنما جعلوا شذوذه من جهة رفع السبي، خاصة فافهمه، ا. هـ.

والأمر "الثالث: أن يكون" المضارع "مقرونًا بـ"أن" المصدرية وجوبًا، "إن كان الفعل" الدال على الترجي، "حرى واخلولق"؛ لأن الفعل المرجى 1 وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى "أن" المشعرة بالاستقبال. "نحو: حرى زيد أن يأتي، و: اخلولقت السماء أن تمطر"، واستشكل الاقتران بـ"أن" لأنه يؤدي إلى جعل الحديث خبرًا عن الذات، وهو غير جائز. وأجيب بأنه من باب: زيد عدل، أو على تقدير مضاف. إما قبل الاسم، أو قبل الخبر، والتقدير: حرى أمر زيد الإتيان، واخلولق أمر السماء الإمطار، أو حرى زيد صاحب الإتيان، واخلولقت السماء صاحبة الإمطار، بكسر الهمزة وكذا البواقي.

"وأن يكون الفعل مجردًا منها"، أي: من "أن" وجوبًا، "إن كان الفعل دالا على الشروع، نحو: {وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ} [الأعراف: 22] لأنه للأخذ في الفعل والشروع فيه، وذلك ينافي الاستقبال، "والغالب في خبر "عسى" و"أوشك" الاقتران بها"، أي: بـ"أن" لأن "عسى" من أفعال الترجي، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بـ"أن" حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من "أن" خاص بالشعر 2. وأما "أوشك" فإنما يغلب معها الاقتران بـ"أن" حيث جعلت للترجي اختًا لـ"عسى".

قال الشاطبي: والصحيح ما ذكره الشلوبيين وتلاميذه ابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع أن "أوشك" من قسم "عسى" الذي هو الرجاء، قال ابن

215- تقدم تخريج البيت برقم "212".

1 في "ب"، "ط": "المرجى".

2 في الارتشاف 2/ 120: "فجمهور البصريين على أن حذف "أن" من خبرها لا يكون إلا في الضرورة، قاله الفارسي، وأجاز حذفها في التذكرة في الكلام، وهو ظاهر قول سيويه". وانظر الكتاب 3/ 158.

(282/1)

الضائع: والدليل على ذلك أنك تقول: عسى زيد أن ينجح، ويوشك زيد أن يحج ولم يخرج من بلده، ولا تقول: كاد زيد يحج، إلا وقد أشرف عليه، ولا يقال ذلك وهو في بلد، انتهى كلام الشاطبي؟

وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهبت إليه الموضح 1 هنا تبعًا للناظم وابنه 2، فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في "عسى"، نحو: {عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ}

[الإسراء: 8] ، "و" نحو "قوله: [من الطويل]

-216

"ولو سئل الناس التراب لأوشكوا ... إذ قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا"  
فإن "يملوا" خبر "أوشك"، وهو مقرون بـ"أن" وفيه رد على الأصمعي إذ قال 3: لم  
يستعمل ماضٍ لـ"يوشك"، والمعنى: أن من طبع الناس الحرص على أنهم لو سئلوا 4 في  
إعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والمثل إذا قيل لهم هاتوه.  
"و" التجرد من "أن" قليل، كقوله، وهو هدية بن خشرم العذري: [من الوافر]

-217

"عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب"  
"فيكون" خبر "عسى" وهو مجرداً من "أن"، و"الكرب" بفتح الكاف، وسكون الراء:  
الحزن بالنفس، و"أمسيت" قال الموضح تبعاً لليمني: الرواية بفتح التاء على الخطاب.  
و"فرج" بالجيم: كشف الغم، وهو مبتدأ تقدم خبره في الطرف قبله،

1 شرح التسهيل 1/ 389.

2 شرح ابن الناظم ص 113.

216- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 311، وتخليص الشواهد ص 322،  
والدرر 1/ 268، وشرح ابن الناظم ص 113، وشرح الأشموني 1/ 129، وشرح  
شذور الذهب ص 350، وشرح ابن عقيل 1/ 332، وشرح عمدة الحفاظ ص 817،  
ولسان العرب 10/ 513، "وشك"، والمقاصد النحوية 2/ 182، وجمع الهوامع 1/  
130، وتاج العروس "وشك".

3 الارتشاف 2/ 119.

4 في "ط": "حتى لو أنهم سئلوا".

217- البيت لهدبة بن خشرم في ديوانه ص 54، والكتاب 3/ 159، وخزانة الأدب  
9/ 328، 330، وشرح أبيات سيبويه 1/ 142، والدرر 1/ 268، وشرح شواهد  
الإيضاح 97، وشرح شواهد المغني 443، واللمع 225، والمقاصد النحوية 2/ 184،  
وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص 111، وشرح المفصل 7/ 117، 121، وأسرار  
العربية 128، وأوضح المسالك 1/ 312، وتخليص الشواهد 326، وخزانة الأدب  
9/ 316، والجنى الداني 462، وشرح ابن عقيل 1/ 327، وشرح عمدة الحفاظ  
816؛ والمقرب 1/ 98، ومغني اللبيب 152، والمقتضب 3/ 70، وجمع الهوامع 1/  
130.



والجملة في محل نصب خبر "يكون"، واسمها مستتر فيها عائد على "الكرب"، و"قريب" نعت لـ"فرج"، وفي نتيجة القواعد لابن أياز "يكون" تامة و"وراءه" متعلق بها، ويجوز أن يكون "وراءه" في الأصل صفة لـ"قريب" ثم قدم عليه فانتصب حالاً، فيتعلق بمحذوف، وفيه ضمير وأجاز بعض المغاربة أن يكون حالاً من ضمير "قريب"، وفيه نظر، ا. هـ. ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف، ولا يجوز أن يكون "فرج" مرفوعاً بـ"يكون" لا على التمام، ولا على النقصان؛ لأن ذلك يخلي "يكون من ضمير يعود على اسمها، وتقدم أن شرط خبر "عسى" أن يرفع الضمير أو السببي.

"وقوله" وهو أمية بن أبي الصلت الثقفي: [من المنسرح]

-218-

"يوشك من فر من منيته ... في بعض غراتها يوافقها"

فـ"يوافقها" بالفاء فالقاف من الموافقة خبر "يوشك"، وهو مجرد من "أن" و"من فر" بمعنى: هرب، اسم "يوشك"، والمنية: الموت، والغرات بكسر الغين المعجمة، وتشديد الراء، جمع غرة، وهي الغفلة، والمعنى: أن من هرب من الموت في الحرب، يوشك أن يوافق الموت في بعض غفلاته.

"وكاد وكرب بالعكس"، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من "أن"؛ لأنهما يدلان على شدة مقارنة الفعل ومدامته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ"أن" غالباً، ويقل اقترانه بـ"أن" نظراً إلى أصلهما، "فمن الغالب قوله تعالى: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} [البقرة: 71]، وقول الشاعر"، وهو كلحبة اليربوعي، وقيل رجل من طيء: [من الخفيف]

-219-

"كرب القلب من جواه يذوب" ... حين قال الوشاة هند غصوب

218- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه، 42، وشرح أبيات سيويه 2/ 167،

207، وشرح المفصل 7/ 126، والعقد الفريد 3/ 187، والكتاب 3/ 161،

ولسان العرب 6/ 32، ولسان العرب 6/ "بيس"، 188 "كأس" والمقاصد النحوية 2/

187، ولعمران بن حطان في ديوانه 123، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخلص

الشواهد ص 323، والدرر 1/ 263، 270، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 313،

وشرح ابن الناظم 114، وشرح الأشموني 1/ 129، وشرح التسهيل 1/ 392، وشرح  
شدور الذهب ص 271، وشرح ابن عقيل 1/ 333، وشرح عمدة الحافظ ص 818،  
والمقرب 1/ 98، وجمع الهوامع 1/ 129، 130.  
219- البيت للكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيئ في الدرر 1/ 166، والمقاصد  
النحوية 2/ 189، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 314، وتخليص الشواهد  
ص 330، وشرح ابن الناظم ص 112، وشرح الأشموني 1/ 130، وشرح التسهيل 1/  
392، وشرح شدور الذهب ص 272، وشرح ابن عقيل 1/ 335، وشرح عمدة  
الحافظ ص 814، وجمع الهوامع 1/ 130.

(284/1)

ف"يدوب" خبر "كرب" مجرد من "أن"، و"القلب" اسمها، والجوى: شدة الوجه، والوشاة  
جمع واش من وشى به إذا نم عليه، وعضوب: فعول بمعنى فاعل، كصبور، يستوي فيه  
المذكر والمؤنث. والمعنى: كاد القلب يدوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال  
الواشون: محبوبتك هند غضوب عليك. "ومن القليل قوله" يرثي ميتاً: [من الخفيف]  
-220

"كادت النفس أن تفيض عليه" ... إذ غدا حشو ربطة وبرود  
ف"أن تفيض" خبر "كاد" وهو مقرون ب"أن"، وأوله فاء، وثانيه ياء مثناة تحت، وثالثه  
ضاد معجمة على لغة تميم، ومشالة على لغة قيس، قاله أبو زيد، وأبو عبيدة. يقال:  
فاظ الميت يفيض فيظاً إذا قضى، قاله أبو الفرج بن سهيل. "وغدا" بمعنى صار، واسمه  
مستتر فيه، يعود إلى ما عاد عليه ضمير "عليه" قبله، وهو الميت المرثي، "وحشو" خبر  
"غدا"، والربطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة: الملاعة إذا كانت  
شقة واحدة، والبرود بضم الموحدة جمع برد، نوع من الثياب، والمراد بهما: الكفن،  
ويروى: مذ ثوى، بالمثلثة، بمعنى: أقام. "وقوله" وهو أبو زيد الأسلمي: [من الطويل]  
-221

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما ... "وقد كربت أعناقها أن تقطعا"  
ف"أن تقطعا" خبر "كربت" وهو مقرون ب"أن"، وفيه رد على سيبويه حيث زعم أن خبر  
كرب لا يقترن ب"أن" قاله الموضح في شرح الشواهد. وأصل "تقطع" تقطع بتاءين،  
حذفت إحداهما، وسقى يتعدى إلى اثنين، أولهما الهاء المتصلة به،

- 
- 220- البيت لأبي زيد الطائي في الاقتضاب ص614، ونسبه الدسوقي في حاشيته على المغني 2/ 287، والأمير 2/ 183، لمحمد بن مناذر، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص406، والاقتضاب ص307، وأوضح المسالك 1/ 315، وخزانة الأدب 9/ 348، وشرح الأشموني 1/ 129، وشرح شواهد المغني 2/ 948، وشرح شذور الذهب 273، وشرح ابن عقيل 1/ 330، ولسان العرب 6/ 234 "نفس"، 7/ 454، "فيظ"، ومغني اللبيب 2/ 662.
- 221- البيت لأبي زيد الأسلمي في تلخيص الشواهد 330، والدرر 1/ 267، وشرح عمدة الحفاظ 815، والمقاصد النحوية 2/ 193، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 316، وشرح ابن الناظم 113، وشرح الأشموني 1/ 123، وشرح التسهيل 1/ 392، وشرح شذور الذهب ص274، وشرح شواهد المغني ص355، وشرح ابن عقيل 1/ 335، والكامل ص244، والمقرب 1/ 99، وجمع الهوامع 1/ 130.

(285/1)

---

وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل 1:

مدحت عروقاً.....

وسجلا، بفتح السين المهملة، وسكون الجيم مفعوله الثاني، وهو: الدلو المشغول بالماء، والأحلام بالحاء المهملة: العقول. والظما، بالمشالة: العطش. "ولم يذكر سيبويه في خبر "كرب" إلا التجرد من: أن2". وفي نسخة: وهو مردود بالسماع. والحاصل أن خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بـ"أن"، وتجرده منها أربعة أرقام. ما يجب فيه الاقتراح. هو: حرى واخلولق، وإليه الإشارة بقول الناظم:

-166

وكعسى حرى ولكن جعلاً ... خبرها حتماً بأن متصلاً

-167

والزموا اخلولق أن مثل حرى ...

وما يجب تجرده من "أن" وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول الناظم:

-168

..... وترك أن مع ذي الشروع وجباً

وما يجوز فيه الأمران، والغالب الاقتران، وعسى وأوشك وهو المشار إليه بقول الناظم  
أولاً:

-165

وكونه بدون أن بعد عسى ... نزر.....  
وثانياً بقوله:

-167

..... وبعد أوشك انتفا أن نزا  
وما يجوز فيه الأمران، والغالب التجرد، وهو: كاد وكرب، وهو المشار إليه بقول الناظم  
أولاً:

-165

..... فكاد الأمر فيه عكساً  
ويقوله ثانياً:

-168

ومثل كاد في الأصح كربا ... ..

---

1 تمام البيت:

"مدحت عروفاً للندى مصت الثرى ... حديثاً فلم تهمم بأن تترعزعا"  
وهو له في الكامل ص 243.

2 في الكتاب 3/ 159: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل،  
ومعناها واحد".

(286/1)

---

"فصل":

"وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي: كاد وعينها  
واو، وجاءت من باب: خاف يخاف، ومن باب: قال يقول، كدت بكسر الكاف،  
كخفت، وبضمها كقلت، حكاهما سيبويه، فعلى الأول مضارعها: يكاد، كيخاف،  
"نحو: {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} [النور: 35] ، وعلى الثاني مضارعها: يكود، كيقول حكاه  
ابن أفلح في منية الألباب. قال الموضح في الحواشي: فإن احتج على أنها يائية العين

بقولهم: لا أفعله ولا كيدًا، قلنا: معارض بقولهم: ولا كودًا، وجعل الواو أصلًا، وسيلة إلى مجيء الياء للتخفيف، ا. هـ. "وأوشك، كقوله: [من المنسرح]  
-222

يوشك من فر من منيته" .....  
أنشده سيبويه<sup>1</sup>، وتقدم الكلام عليه قريبًا، "وهو أكثر استعمالًا" من ماضيها، حتى إن الأصمعي وأبا علي أنكرا مجيء ماضيها<sup>2</sup>، وهما محجوجان بما تقدم، ولقلته يمثل أكثر النحويين لها بالمضارع. "وظف، حكى" أبو الحسن "الأخفش<sup>3</sup>: طفق يطفق"، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، "كضرب يضرب، وطفق يطفق"، بالعكس، "كعلم يعلم"، وفرح يفرح"، "وجعل، حكى الكسائي: إن البعير ليهرم حتى يجعل" بالرفع، "إذا شرب الماء مجه"، وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرًا كما تقدم توجيهه في: أرسل رسولًا، وكرب يكرب كنصر ينصر. قاله ابن أفلح في منية

222- تقدم تمام البيت مع تخريجه برقم 218.

1 الكتاب 3 / 161.

2 في الارتشاف 2 / 119: "وأنكر الأصمعي "أوشك"، وقد نقله الخليل وغيره، وهو مسموع في كلامهم".

3 معاني القرآن للأخفش 2 / 515.

(287/1)

الألباب، وعسى أعسى، حكاه ابن ظفر في شرح المقامات. وزعم غيره أنه يقال: عسى يعسو، وعسى يعسي<sup>1</sup>، فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه، قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب. واقتصر الناظم على اثنين منها، فقال:  
-170

واستعملوا مضارعًا لأوشكا ... وكاد لا غير .....  
"واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي: كاد، قاله الناظم" في شرح الكافية<sup>2</sup>، "وأنشد عليه" قول كبير<sup>3</sup>؛ بالياء الموحدة والتكبير؛ ابن عبد الرحمن: [من الطويل]  
-223

أموت أسي يوم الرجام "وإنني ... يقينا لرهن بالذي أنا كائد"

ف"كائد" بصورة الياء المثناة بعد الألف اسم فاعل من: كاد، والأسى، بالقصر: الحزن، والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم، اسم موضع، ويقينا، مفعول مطلق، ورهن بمعنى مرهون خبر "إن"، "وكرب، قاله جماعة، وأنشدوا عليه" قول عبد قيس بن خفاف: [من الكامل]

-224-

"أبني إن أباك كارب يومه" ... فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل  
ف"كارب" اسم فاعل من: كرب الناقصة، واسمه مستتر فيه، وخبره محذوف.  
"و" أو "شك" وعليه اقتصر الناظم فقال:

-170-

..... وزادوا موشكا

---

1 في شرح ابن عقيل 1/ 340، 341: "فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع  
واسم الفاعل من "عسى" قالوا: عسى يعسى فهو عاس".

2 شرح الكافية 1/ 459.

3 في حاشية الصبان 1/ 265: "إن تسميته كبير لا ينافيه قول الشارح بعد: "في شرح  
ديوان كثير" أي: بالمثلثة والتصغير، لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادي، لا  
لكونه في الديوان، لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة".

223- البيت لكثير عزة في شرح الشافية 1/ 1459، والارتشاف 2/ 126، وأوضح  
المسالك 1/ 318، وشرح ابن عقيل 1/ 339، والمقاصد النحوية 2/ 198، والهمع  
1/ 129، وشرح الأشموني 1/ 131، وتخليص الشواهد ص336، وشرح عمدة  
الحافظ ص824، والدرر 1/ 265.

224- البيت لعبد قيس بن خفاف في الأصمعيات ص229، والحماسة الشجرية 1/  
469، وسمط اللآلي ص937، وشرح اختبارات المفصل ص1555، وشرح شواهد  
المغني 1/ 271، ولسان العرب 1/ 712، "كرب" والمقاصد النحوية 2/ 202،  
ونوادر أبي زيد ص114، ولعبد الله بن خفاف في تخليص الشواهد ص336، وبلا نسبة  
في أوضح المسالك 1/ 319، وجمهرة اللغة ص328، وشرح الأشموني 1/ 131.

(288/1)

"كقوله" وهو كبير بن عبد الرحمن: [من الوافر]

-225-

"فإنك موشك أن لا تراها" ... وتعدو دون غاضرة العوادي  
ف"موشك" اسم فاعل أوشك، و"تعدو" مضارع عدا: إذا جاوز، و"غاضرة" بغين فصاد  
معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز،  
و"العوادي" بالعين المهملة: عوائق الدهر فاعل "تعدو"، والصواب أن الذي في البيت  
الأول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل، وهو اسم "للفاعل غير جار على  
الفعل"؛ لأن فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه "مكابد"، "كابد" وبهذا جزم<sup>1</sup>  
يعقوب بن السكيت "في شرح ديوان كثير"، عزة، فلا دليل للناظم فيه، وقد ثبت عن  
الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيراً فقال في شرح الشواهد الكبرى: والظاهر ما أنشده  
الناظم، وقد كنت أقمت مدة على مخالفته، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة، ثم اتضح  
لي أن الحق معه ا. هـ.

"و" الصواب "أن" "كاربا" في البيت الثاني اسم فاعل "كرب" التامة، في نحو قولهم:  
"كرب الشتاء"، إذا قرب، وبهذا جزم الجوهري "في الصحاح" 2، وأصله: كارب يومه،  
برفع يوم، أي: قريب، وفي كرب استعمالان: ناقصة، وتامة، والتامة قاصرة ومتعدية،  
فالقاصرة نحو: كرب الشتاء، وقولهم: كل دان قريب فهو كارب، والمتعدية نحو: كربت  
القيد إذا ضيقته على المقيد.

"واستعمل مصدرًا لاثنين وهما: طفق وكاد، حكى الأخفش: طفوقًا كقعودًا" عمن قال:  
طفق بالفتح<sup>3</sup> فإن قياسه الفعول، {وُطِفِقًا} [الأعراف: 22] بفتحين<sup>1</sup>، كفرحا،  
"عمن قال: طفق، بالكسر<sup>4</sup> فإن قياسه الفعل بفتحين "وقالوا: كاد كودا"، كقال  
قولاً، "ومكادا" كمقالاً، "ومكادة" كمقالة، كيدًا بقلب الواو ياء، وفي حواشي سنن أبي  
داود للمنزري حكاية إيشاك، مصدر "أوشك" قاله الموضح في الحواشي.

---

225- البيت لكثير عزة في ديوانه ص 220، والارتشاف 2/ 126، والدرر 1/  
264، وشرح عمدة الحفاظ ص 823، والمقاصد النحوية 2/ 205، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 1/ 321، وتحليص الشواهد ص 336، وشرح الأشموني 1/ 131،  
وهمع الهوامع 1/ 129، وشرح الكافية الشافية 1/ 460.  
1 سقطت من "ب".

2 الصحاح 1/ 211 "كرب".

3 في المساعد 1/ 292: "قال الأخفش: وبعضهم يقول طفق بالفتح، يطفق طفوقًا".

4 في معاني القرآن للأخفش 2/ 514: "قال: طفقاً، وقال بعضهم، طَفَقَ، وهذه قراءة أبي السمال".

(289/1)

"فصل":

"وتختص عسى واخلولق وأوشك" من بين أفعال هذا الباب "بجواز إسنادهن إلى "أن يفعل" حال كون "أن يفعل" "مستغنى به عن الخبر"، فتكون تامة، وهذا معنى قول الناظم:

-171

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد ... غنى بأن يفعل غن ثان فقد  
"نحو: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ} [البقرة: 216] "وينبني على هذا الأصل فرعان: أحدهما: أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه "الفعل" في المعنى، وتأخر عنها "أن" والفعل، نحو: زيد عسى أن يقوم، جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها، "فتكون" "عسى" مسندة إلى "أن" والفعل مستغنى بهما عن الخبر"، فتكون تامة، وهذه لغة أهل الحجاز، "وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير" العائد إلى الاسم المتقدم عليها، فيكون الضمير اسمها، "وتكون" "أن" والفعل في موضع نصب على الخبر"، فتكون ناقصة، وهذه لغة بني تميم، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-172

وجردن عسى أو ارفع مضمراً ... بما إذا اسم قبلها قد ذكرا  
"ويظهر أثر" هذين "التقديرين" في حال "التأنيث والتثنية والجمع" المذكر والمؤنث، "فتقول على تقدير الإضمار" في "عسى": "هند عست أن تفلح"، ف"هند" مبتدأ، و"عسى" فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على "هند"، و"أن تفلح" في موضع نصب على أنه خبر "عسى"، و"عسى" ومعمولاها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ. "والزيدان عسيا أن يقوموا"، ف"الزيدان" مبتدأ، و"عسى" فعل ماض ناقص، والألف المتصلة بما اسمها، و"أن يقوموا" خبرها، وجملة "عسى" ومعمولاها خبر المبتدأ، "والزيدون عسوا أن يقوموا" كذلك، "والهندات عسين أن يقمن" كذلك، "وتقول على تقدير الخلو من المضمير" في "عسى": هند



"عسى" أن تفلح، والزيدان عسى أن يقوموا، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن، فتقدر عسى خالية من الضمير "في" الأمثلة "الجميع"، وهي تامة.

وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها، وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها، "و" اخلو من الضمير "هو الأفصح"، وبه جاء التنزيل، "قال الله تعالى: {لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ} [الحجرات: 11] . "و" الفرع "الثاني أنه إذا ولي إحداهن أن والفعل، وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو عسى أن يقوم زيد، جاز" الوجهان السابقتان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى، وعلى هذا يكون المبتدأ مؤخرًا لا غيره وجاز أيضًا وجهان آخران. أحدهما: أنه يجوز "في ذلك الفعل" المقرون بـ"أن" "أن يقدر خاليًا من الضمير" العائد إلى الاسم المتأخر، "فيكون" الفعل "مسندًا إلى ذلك الاسم" المتأخر، "و" تكون "عسى" مسندة إلى "أن"، والفعل مستغنى بهما عن الخبر، فتكون تامة.

"و" الثاني: أنه يجوز "أن يقدر" ذلك الفعل "متحملاً لضمير ذلك الاسم" المتأخر.

"فيكون الاسم" المتأخر "مرفوعًا، بـ"عسى" وتكون "أن" والفعل في موضع نصب على الخبرية لـ"عسى" مقدمًا على اسمها، فتكون ناقصة.

"ومنع الشلوبين هذا الوجه" الثاني "لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر 1، وأجازه" أبو العباس "المبرد 2، و" أبو سعيد "السيرافي، و" أبو علي "الفارسي 3، ويظهر أثر الاحتمالين أيضًا في "حال" التأنيث والتثنية والجمع "المذكر والمؤنث"، فتقول على وجه الإضمار "في الفعل المقرون بأن: "عسى أن يقوموا أخواك"، فـ"أخواك" اسم "عسى" مؤخر، و"أن يقوموا" في موضع نصب خبر "عسى" متقدم على اسمها "وعسى أن يقوموا إخوتك" فـ"إخوتك" اسم "عسى"، و"أن يقوموا" خبرها، "و: عسى أن يقمن نسوتك"، فـ"نسوتك"، اسم "عسى"، و"أن يقمن" خبرها، "و: عسى أن تطلع الشمس، بالتأنيث، لا غير" فـ"الشمس" اسم "عسى"، و"أن تطلع" خبرها، وإنما وجب تأنيث الفعل؛ لأنه إذا

1 في شرح ابن عقيل 1/ 341، "ذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعًا بالفعل الذي بعد "أن"، فـ"أن" وما بعدها فاعل لـ"عسى" وهي

تامة ولا خبر لها".

2 المقتضب 3 / 70.

3 شرح ابن عقيل 1 / 342.

(291/1)

أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيثه لنلا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر. كما سيجيء في باب الفاعل.

"و" تقول "على الوجه الآخر" وهو عدم الإضمار في الفعل: عسى أن يقوم أخواك، وعسى أن يقوم إخوتك، وعسى أن تقوم نسوتك، وعسى أن تطلع الشمس، فلا سم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل، "يقوم"، و"تطلع" مسندة إلى "أن"، والفعل مستغنى بهما عن الخبر، ففي الأمثلة الثلاثة، الأول "توحد" يقوم؛ لأنه مسند إلى الظاهر، وسيأتي أن الأفصح توحيد، "و" في المثال الأخير "تؤنث" تطلع أو تذكره؛ لأنه أسند إلى ظاهر مجازي التأنيث، وسيأتي أنه يجوز تذكره وتأنيثه، لا يقال إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوباً لكل من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم؛ لأننا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة؛ لأن أحد الفعلين جامد، وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره.

مسألة:

يجوز كسر سين: عسى في لغة من قال: هو عس بكذا، مثل: شج، من شجى، "خلافًا لأبي عبيدة" في منعه الكسر، "وليس ذلك" الجواز "مطلقًا"، سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمرة، "خلافًا للفارسي" في إجازته الكسر مطلقًا<sup>1</sup>، فيجيز: عسي زيد، بكسر السين، كرضي زيد، "بل يتقيد بأن يسند إلى" ضمير يسكن معه آخر الفعل. فيشمل ما إذا كان مسنداً إلى "التاء أو النون أو نا، نحو: "عسييت بالحركات الثلاث في التاء، وعسييتما وعسييتم وعسييتن وعسين وعسينا، بفتح السين وكسرها في الجميع<sup>2</sup>، وبهما قرئ في السبع: قال الله تعالى: {هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ} [البقرة: 246] ، {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ} [محمد: 22] ، قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الياء<sup>3</sup>، وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس، وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمرة، بخلاف الكسر؛ ولأنه اللغة الشائعة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والفتح والكسر أجز في السين من ... نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

1 انظر الحجة 2/ 350.

2 انظر الارتشاف 2/ 142.

3 وقرأها كذلك: الحسن وطلحة، انظر البحر المحيط 2/ 255.

(292/1)

## باب الأحرف الثمانية

### مدخل

...

### باب الأحرف الثمانية:

عبر بالأحرف نظرًا إلى أن هذا العدد للقلة، وبالثمانية لإدخال "أن" المفتوحة "وعسى"، و"لا" التبرئة، وعبر سيبويه 1 بالحروف الخمسة؛ لأن المفتوحة فرع المكسورة، عنده. "الدخلة على المبتدأ والخبر فتتصب المبتدأ" اتفاقًا، بشرط أن يكون مذكورًا غير واجب الابتداء، أو التصدير. "ويسمى اسمًا، وترفع خبره"، على الأصح عند البصريين 2، بشرط أن لا يكون طلبيا، "ويسمى خبرها"، فلو كان محذوفًا، نحو: الحمد لله الحميد، برفع "الحميد" على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو واجب الابتداء كأمين، أو واجب التصدير غير ضمير الشأن، ك"أي" و"كم" لم تنصبه هذه الأحرف، ولو كان الخبر طلبيًا، نحو: زيد اضربه، وأين زيد، لم ترفعه هذه الأحرف، إلا أن يكون الاستفهام جوابًا، حكى من كلامهم: أن أين الماء والعشب، جوابًا لمن قال: أن في موضع كذا الماء والعشب، قاله أبو حيان 3.

وذهب لكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن وهو المبتدأ، ولكل من الفريقين حجة. فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهًا بـ"كان" الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملهن عملها معكوسًا، ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم، وفاعل آخر، تنبيهًا على الفرعية، وحجة الكوفيين أنه لا يجوز: إن قائم زيدًا، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها. وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر، وسيأتي.

1 الكتاب 2 / 131.

2 الإنصاف 1 / 176.

3 الإنصاف 1 / 176، المسألة رقم 22.

(293/1)

فالحرّف "الأول والثاني" إن "المكسورة، و"أن" المفتوحة، وهما لتوكيد النسبة بين الجزأين، ونفي الشك عنها، و"نفي الإنكار لها"، بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها، والإنكار لها، فإن كان المخاطب عالماً بالنسبة، فهما مجرد توكيد النسبة. وإذا كان متردداً فيها، فهما لنفي الشك عنها وإن كان منكراً لها، فهما لنفي الإنكار لها، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن، ولنفي الإنكار واجب، ولغيرهما لا.

"و" الحرف "الثالث: لكن"، وهو للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق، "والتوكيد" قاله جماعة، منهم صاحب البسيط. "فالأول: وهو الاستدراك، كقولك: "زيد شجاع"، فيوهم ذلك أنه كريم؛ لأن من شيمة الشجاع الكرم، فتقول "لكنه بخيل"، وتقول: ما زيد شجاع، فيوهم أنه ليس بكريم، فتقول: لكنه كريم، ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام، ثم لا يخلو ما بعدها، إما أن يكون نقيضاً لما قبلها، نحو: هذا متحرك، لكن هذا ساكن، أو ضداً له، نحو: ما هذا أسود، لكنه أبيض، أو خلافاً له، نحو: ما قام زيد لكن عمراً يشرب، أو مثلاً له، نحو: ما زيد قائم لكن عمراً قائم، فالأول والثاني جائزان باتفاق، والثالث جائز على الأصح، والرابع ممتنع بالاتفاق، قاله أبو حيان في النكت الحسان<sup>1</sup>.

"والثاني" وهو التوكيد، "نحو" قولك: "لو جاءني زيداً زيد أكرمته، فهذا يدل على امتناع المجيء؛ لأن "لو" إذا أدخلت على مثبت نفته، فإذا أردت توكيده قلت: "لكنه لم يجيء" فأكدت بـ"لكن" من أفادته "لو" من الامتناع بـ"لكن". وهي بسيطة على الأصح. وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من "لا" و"أن" والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

"و" الحرف "الرابع" كأن "بتشديد النون، وهو للتشبيه المؤكد، بفتح الكاف، نعت للتشبيه، نحو: كأن زيداً أسد، أو حمار، مما الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه، ففيه تشبيه مؤكد بـ"كأن"، "لأنه مركب من الكاف" المفيدة للتشبيه، و"أن" المفيدة للتوكيد، والأصل: إن زيداً كالأسد، أو كالحمار، فقدمت الكاف على "أن" ليدل أول

الكلام على التشبيه من أول وهلة، وفتحت همزة "أن" وصارا كلمة واحدة، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء، وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الأصح.

1 النكت الحسان ص 79.

(294/1)

"وكان" ملازمة للتشبيه، ولا تكون للتحقيق، خلافاً للكوفيين<sup>1</sup>، ولا حجة لهم في قوله:

[من الوافر]

-226

فأصبح بطن مكة مقشعرا ... كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه، فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة، بل هو فيها مدفون، ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً، أو صفة من صفة أسمائها، نحو: كأن زيداً قعد، أو يقعد. أو في الدار أو عندك، أو قاعد، خلافاً لابن السيد<sup>2</sup>، ولا للتقريب، نحو: كأنك بالدنيا لم تكن، خلافاً لأبي الحسين الأنصاري، ولا للنفي نحو: كأنك دال عليها، أي: ما أنت دال عليها، خلافاً للفارسي.

"و" الحرف "الخامس: ليت"، وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر. "فالأول" نحو "قول الطاعن في السن: "ليت الشباب عائد" فإن عود الشباب لا طمع فيه، لاستحالته عادة. و" الثاني نحو "قول منقطع الرجاء" من مال يحج به، "ليت لي ما لا فأحج منه"، فإن حصول المال ممكن، ولكن فيه عسر ويمتنع: ليت غدا يجيء، فإن غداً واجب الحجيء، والحاصل أن التمني يكون في الممتنع والممكن، ولا يكون في الواجب.

"و" الحرف "السادس: لعل"، وهي للتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في "الشيء المحبوب، نحو: "لعل الحبيب قادم، ومنه عند البصريين: {لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا} [الطلاق: 1] ، "والإشفاق في" الشيء "المكروه، نحو: {فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ} [الكهف: 6] ، أي: قاتل نفسك، والمعنى: أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك، قاله في الكشف<sup>3</sup>.

فتوقع المحبوب يسمى ترجياً، وتوقع المكروه ويسمى إشفاقاً، ولا يمكن التوقع إلا في الممكن، وأما قول فرعون: {لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ} [غافر: 36]

[37]

- 
- 1 في الارتشاف 2 / 129: "زعم الكوفيون والزجاجي أن "كأن" تكون للتحقيق".  
226- البيت للحارث بن خالد في ديوانه ص 93، والاشتقاق ص 101، 147، وبلا  
نسبة في الجنى الداني ص 571، وجواهر الأدب ص 93، والدرر 1 / 280، وشرح  
شواهد المغني 2 / 515، ولسان العرب 12 / 461 "قثم" ومغني اللبيب 1 / 192،  
وهمع الهوامع 1 / 133.  
2 في الارتشاف 2 / 192: "وزعم الكوفيون والزجاجي وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد  
أنه إذا كان الخبر صفة أو فعلاً أو جملة أو ظرفاً كانت "كأن" للشك، نحو: ظننت  
وتوهمت.  
3 الكشف 2 / 473.

(295/1)

---

فجهل منه، أو إفك، قاله في المغني 1.  
والإشفاق لغة الخوف، يقال: أشفقت عليه بمعنى: خفت عليه، وأشفقت منه بمعنى:  
خفت منه وحذرته. "قال الأخفش" والكسائي: "و" تأتي "لعل" "للتعليل، نحو" ما قال  
الأخفش: يقول الرجل لصاحبه: "أفرغ عملك لعلنا نتغدى"، واعمل عملك لعلك  
تأخذ أجرك، أي: لتتغدى ولتأخذ 2 ا. ه.  
"ومنه": أي: من التعليل: {لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ} . [طه: 44] ، أي: ليتذكر. قال في المغني 3:  
ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي: اذهبوا على رجائكما، ا.  
ه.  
"قال الكوفيون 4": وتأتي "لعل" "للاستفهام". قال في المغني 5: ولهذا علق بها الفعل،  
"نحو": {لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا} [الطلاق: 1] {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه  
يَزَكِّي} [عبس: 3] ا. ه.  
وعلى هذا فالتقدير: لا تدري أالله يحدث بعد ذلك أمراً، وما يدريك أيزكى، والمعنى: لا  
تدري جواب أالله يحدث، وما يدريك جواب أيزكى، قاله قريب الموضح في حاشيته:  
وهذان المعنيان لا يشبههما البصريون.  
"وعقيل" بالتصغير "تحيز جر اسمها، وكسر لامها الأخيرة"، وحذف لامها الأولى وإثباتها،  
قال شاعرهم: [من الطويل]

..... لعل أبي المغوار منك قريب

وظاهر كلامه هنا أنها في حال الجر عاملة عمل "إن" وأن اسمها في موضع نصب،  
وخالف ذلك في المغني 6، فقال له نصه: واعلم أن مجرور "لعل" في موضع رفع بالابتداء  
لتنزيل "لعل" منزلة الجار الزائد، نحو: بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق  
بعامل، وقوله "قريب" خبر ذلك المبتدأ ا. هـ.

1 مغني اللبيب ص 379.

2 معاني القرآن للأخفش 2 / 631.

3 مغني اللبيب ص 379.

4 الارتشاف 2 / 130، ومغني اللبيب ص 379.

5 معني اللبيب ص 379.

227- تقدم تخريج البيت برقم 135.

6 مغني اللبيب ص 377.

(296/1)

"و" الحرف "السابع" عسى" في لغة" بالتصغير، "وهو بمعنى: لعل" في الترجي  
والإشفاق، فحملت في العمل عليها، كما حملت "لعل" على "عسى" في إدخال أن في  
خبرها، كالحديث 1: "لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض".  
"وشرط اسمها أن يكون ضميراً" لغائب أو متكلم أو مخاطب، "كقوله" وهو صخر بن  
الجدد الحضري، وكان ترجى أن محبوبته يصيبها مرض، ليكون ذلك وسيلة إلى عيادته  
إياها: [من الطويل]

فقلت عساها نار كأس وعلها ... تشكى فآتي نحوها فأعودها

فالهاء المتصلة بـ"عسى" اسمه، و"نار كأس" خبره، "وقوله" هو عمران بن حطان الخارجي،  
وكان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج، فقبل له فيها، فقال: أردتها عن مذهبها، فغلبت هي  
عليه وأضلته عن مذهب أهل السنة: [من الوافر]

ولي نفس تنازعي إذا ما ... "أقول لها لعلّي أو عساني"  
فياء المتلكم اسم "عسى"، وخبره محذوف، وقول آخر: [من الرجز]  
-230-

يا أبتا علك أو عساكا

- 
- 1 أخرج البخاري في كتاب المظالم برقم 2534.
- 228- البيت لضخر بن جعد الحضري في الدرر اللوامع 1/ 278، وشرح شواهد  
المغني ص 446، والمقاصد النحوية 2/ 227، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 329،  
والجني الداني 469، وخزانة الأدب 5/ 350، ومغني اللبيب ص 153، وجمع الهوامع  
1/ 132.
- 229- البيت لعمران بن حطان في الارتشاف 2/ 125، وتذكرة النحاة 440، وخزانة  
الأدب 5/ 337، 349، وشرح أبيات سيبويه 1/ 524، وشرح المفصل 3/ 120،  
7/ 123، والكتاب 2/ 375، والمقاصد النحوية 2/ 229، وبلا نسبة في أوضح  
المسالك 1/ 330، وتذكرة النحاة ص 495، والجني الداني ص 466، والخزانة 5/  
363، والخصائص 3/ 5، ورصف المباني ص 249، وشرح المفصل 3/ 10، 118،  
والمقتضب 3/ 72، والمقرب 1/ 101، وشرح التسهيل 1/ 397.
- 230- الرجز لرؤية في ملحقات ديوانه ص 181، وخزانة الأدب 5/ 362، 367،  
368، وشرح أبيات سيبويه 2/ 164، وشرح شواهد المغني 1/ 433، وشرح المفصل  
7/ 123، 2/ 90، والكتاب 2/ 375، والمقاصد النحوية 4/ 252، وللعجاج في  
ملحق ديوانه 2/ 310، وتهذيب اللغة 1/ 106، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/  
336، والإنصاف 1/ 222، والجني الداني ص 446، 470، والخصائص 2/ 96،  
والدرر 1/ 277، ورصف المباني ص 29، 249، 355، وسر صناعة الإعراب 1/  
406، 2/ 493، 502، وشرح الأشموني 1/ 133، 2/ 458، وشرح المفصل 2/  
12، 3/ 118، 120، 8/ 87، 9/ 33، واللامات ص 135، ولسان العرب 14/  
349 "روي" وما ينصرف وما لا ينصرف 130، والمقتضب 3/ 71، ومغني اللبيب  
1/ 151، 2/ 699، وجمع الهوامع 1/ 132، وتاج العروس "الياء".



فالكاف اسمه، وخبره محذوف. وما ذكره الموضح من أن الضمير المتصل بـ"عسى" هو اسمه وهو في موضع نصب، وما بعده خبره هو مذهب سيويه<sup>1</sup>.

وذهب المبرد<sup>2</sup> والفارسي<sup>3</sup> إلى أن الضمير خبر "عسى" مقدّمًا، وما بعده اسمها مؤخرًا. ورّد قولهما بأمرين:

أحدهما: أداؤه إلى كون خبر "عسى" اسمًا مفردًا، وهو ضرورة، أو شاذ جدًا.

والثاني: إن من قال "أو عساها" فقط، اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه، ولا نظير لذلك، ولا يرد هذا على سيويه؛ لأنه يرى أن "عسى" الذي ينصب الاسم حرف، فهو نظير، إن مألًا وإن ولدًا<sup>4</sup>.

وذهب الأخفش إلى أن الضمير المنصوب في موضع رفع على أنه اسمها، وما بعده خبرها، وأنه وضع المنصوب موضع المرفوع.

-231

فقلت عساها نار كأس.....

برفع "نار"، "وهو" أي: "عسى" "حينئذ"، أي: حين إذ نصب الاسم، ورفع الخبر "حرف" كـ"لعل" لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف. "وفاقًا للسيرافي"، بكسر السين، "ونقله"، أي: نقل السيرافي القول بحرفيته "عن سيويه<sup>5</sup>، خلافًا للجمهور في إطلاق القول بفعليته"، سواء أكان بمعنى "لعل" أم لا. "و" خلافًا لابن السراج<sup>6</sup> وثعلب "في إطلاق القول بحرفيته".

والحاصل في "عسى" ثلاثة أقوال. فعل مطلقًا، حرف مطلقًا، التفصيل، إن عمل عمل "لعل" فحرف، وإلا ففعل. ومحل الخلاف في "عسى" الجامدة. أما "عسى" المتصرفة فإنما فعل باتفاق ومعناها اشتد، قال عدي: [من الكامل]

1 الكتاب 2 / 374، 375.

2 المقتضب 3 / 71.

3 الجنى الداني ص 470.

4 الكتاب 2 / 141.

231- تقدم تخريج البيت برقم 228.

5 الكتاب 2 / 375.

6 الأصول 1 / 229.

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى ... فيه المشيب لزرت أم القاسم  
أي: قد اشتد.

"و" الحرف "الثامن" "لا" النافية للجنس، وستأتي "في باب معقود لها بعد بهذا.  
"و" هذه الأحرف الثمانية "لا يتقدم خبرهن" عليهن "مطلقاً" من غير استثناء، ولو كان  
ظرفاً، أو جاراً ومجروراً لعدم تصرفهن. "ولا يتوسط" خبرهن بينهن وبين أسمائهن؛ لأن  
التوسط يذهب صورة ما أراد: من تقديم المنصوب، وتأخير المرفوع، ومن عادتهم أنهم  
إذا تركوا شيئاً لا يعودون إليه، قال: [من الطويل]

إذا انصرفت نفسي عن الشي لم تكن ... عليه بوجه آخر الدهر تقبل  
"إلا إن كان الحرف" العامل "غير: عسى، و: لا؛" لأن شرط عملهما اتصال اسمهما  
بهما، "و" إلا إن كان "الخبر ظرفاً أو مجروراً" فيجوز توسطه فالظرف "نحو: {إنَّ لَدَيْنَا  
أَنْكَالًا} [المزمل: 12] ف"لدينا" خبر مقدم، و"أنكالا" اسمها مؤخر، والمجرور، نحو: {إنَّ  
فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ} [آل عمران: 13] فالمجرور خبر مقدم، و"عبرة" اسمها مؤخر، وقد يجب  
التوسط، نحو: إن عند هند عبدها، وإن في الدار مالكةا، واغترفوا التوسط بالظرف  
والمجرور فيهما لكثرتهما، ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه  
الأحرف؛ لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره، بخلاف العكس، وإلى جواز التوسط  
بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي ... كليت فيها أو هنا غير البذي  
ولا يلي هذه الأحرف معمول خبرها، إلا إن كان ظرفاً أو مجروراً، ويجوز توسطه بين  
الاسم والخبر مطلقاً.

- 232- البيت لعدي بن الرقاع ص 99، والأغاني 3/ 374، 9/ 304، 307، وأما  
المرتضى 1/ 511، وسمط اللآلي ص 521، وشرح شواهد المغني 1/ 492، والشعر  
والشعراء 2/ 624، ولسان العرب 12/ 100 "جسم"، 15/ 28 "عتا" ومعجم  
البلدان 2/ 94 "جاسم" ومغني اللبيب 1/ 173، وبلا نسبة في اللامات ص 129.  
233- لم أجد البيت في مصادر أخرى.

"فصل":

"تتعين" إن" المكسورة" وهي الأصل عند الجمهور: "حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسده معموليها، و" تتعين "أن: المفتوحة"، وهي الفرع 1، "حيث يجب ذلك"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-177

وهمز إن افتح لسد مصدر ... مسدها وفي سوى ذاك اكسر  
 "ويجوزان" بألف التثنية، أي: ويجوز "إن" المكسورة والمفتوحة "إن صح الاعتباران" وهما  
 سد المصدر مسدها، ومسده معموليها، وعدمه.  
 "فالأول" وهو تعين "إن" المكسورة في مواضع "عشرة"، لا يجوز فيها أن يسد المصدر  
 مسدها ومسده معموليها، "وهي أن تقع في الابتداء" حقيقة. "نحو: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ}  
 [الدخان: 3] ، [القدر: 1] ، إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر؛ لأن المفتوحة في  
 تأويل مفرد، والمفرد لا يستقل به الكلام، و"في ليلة" متعلق بـ"أنزلنا" لا بالاستقرار. أو  
 حكماً، "ومنه"، أي: من الابتداء الحكمي: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ} [يونس: 62] لأن "إن"  
 الواقعة بعد "ألا" الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكماً. "أو" تقع "تالية لـ"حيث"، نحو:  
 جلست حيث إن زيداً جالس، "أو لـ"إذ"، ك: جئتكَ إذ إن زيداً أُمي؛ لأن "حيث وإذ"  
 لا يضافان إلا إلى الجمل. وفتح "إن" يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد. "أو" تالية "لموصول"  
 اسمي، أو حرفي، "نحو": {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ} [القصص: 76]  
 فـ"ما" موصول اسمي، ووجب كسر "إن" بعدها لوقوعها في صدر الصلة، وصللة الموصول  
 غير "أل" يجب أن تكون جملة، "بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو: جاء الذي عندي  
 أنه فاضل"، فإنه يجب فتحها فإنها مع

1 في همع الهوامع 1/ 138: "قال قوم: المفتوحة أصل المكسورة، وقال آخرون، كل  
 واحدة أصل برأسها".

معموليتها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله، والمبتدأ وخبره صلة "الذي"، وإنما وجب كسرها في نحو: أعجبنى الذي أبوه إنه منطلق مع أنها واقعة في حشو الصلة؛ لأنها خبر اسم عين، فإطلاقه هنا محمول على تقييده بعد، "و" بخلاف "قولهم: لا أفعله ما أن حراء مكانه" بفتح "أن" لوقوعها في حشو الصلة تقديرًا "إذ التقدير: ما ثبت ذلك" أي: ما ثبت أن حراء مكانه، "فليست في التقدير تالية للموصول" لأنها فاعل بفعل محذوف، والجملة الفعلية صلة "ما" الموصول الحرفي الظرفي، والمعنى: لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه، وحراء بكسر الحاء المهملة، وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذهاب إلى منى. قال القاضي عياض: يمد ويقصر، ويؤنث ويذكر، فعلى التذكير يصرف، وعلى التأنيث يمنع والتذكير بإرادة الموضع، والتأنيث بإرادة البقعة.

"أو تقع جوابًا لقسم" لم يذكر فعله أو ذكر، وجاءت اللام، فالأول "نحو: {حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} [الدخان: 1-3] والثاني: نحو أقسمت إن زيدا لقائم؛ لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة.

"أو" تقع "محكية بالقول، نحو: {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} [مريم: 30] ؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة. أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت، نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، ونحو: أقول أن زيدا عاقل، فإنها في الأول للتعليل، أي: لأنك فاضل، وفي الثاني للقول بمعنى الظن.

"أو" تقع "حالًا" مقرونة بالواو، أولاً، فالأول "نحو: {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ} [الأنفال: 5] ، فجملة "إن" ومعموليتها في موضع نصب على الحال، والثاني نحو: جاء زيد إنه فاضل ولم تفتح "إن" فيهما، وإن كان الأصل في الحال الأفراد؛ لأن "أن" المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة، وشرط الحال التنكير 1.

وأما: {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} [الفرقان: 20] فإنما كسرت "إن" لأجل اللام لا لوقعها حالًا، على أن ابن الخباز قال في الكفاية: يجب كسر "إن" بعد "إلا"، نحو: ما يعجبني فيه إلا إنه يقرأ القرآن ا. هـ.

"أو" تقع "صفة" لاسم عين، "نحو: مررت برجل إنه فاضل"؛ لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر، وهي لا توصف بها إلا بتأويل، وذلك مفقود مع

1 في "ب": "النكرة".

"إن" بخلاف الواقع في حشو الصفة فإنها تفتح، نحو: مررت برجل عندي أنه فاضل، فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر.

"أو تقع بعد عامل علق" عن عمله فيها "باللام" الابتدائية، "نحو: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ} [المنافقون: 1] لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها، ولام الابتداء لها صدر الكلام، وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فترتبتها التقديم على "إن"، وإنما أخرت لتلا يدخل حرف توكيد على مثله، ولم تؤخر "إن" لقوتها بالعمل، وإنما فتحت في نحو: علمت أن زيدا لقعد؛ لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي، وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع "قد" ظاهرة أو مقدرة.

"أو" تقع "خبراً عن اسم ذات" غير منسوخ، "نحو: زيد إنه فاضل"؛ لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات، إلا بتأويل، وذلك ممتنع مع "أن"، أو منسوخ، "ومنه: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا} إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ" [الحج: 17]، فجملة إن ومعمولها خبر "إن الذين آمنوا" وما عطف عليه وهي أسماء ذوات. قيل: وبقي عليه الواقعة بعد "كلاً" نحو: {كَأَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِيَطْغَى} [العلق: 6]، والمقرون خبرها باللام من غير تعليق، نحو: {إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ} [الأعراف: 167]. والواقعة بعد "حتى" الابتدائية، نحو: مرض زيدا حتى إنهم لا يرجونه، والتابعة لشيء من ذلك، نحو: إن زيدا فاضل، وإن عمراً جاهل؛ فإن في ذلك كله واجبة الكسر، والحق أن "إن" في ذلك كله ابتدائية، فهي داخلية في قوله، أولاً أن تقع في الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال: 178- فاكسر في الابتداء وفي بدء صله وحيث إن ليمين مكمله

179- أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كررته وإني ذو أمل

180-

وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام.....

"والثاني: "وهو تعين "أن" المفتوحة "في" مواضع "ثمانية" يجب فيها أن يسد المصدر مسد "أن" 1 وسد معمولها، "وهي أن تقع فاعلة، نحو: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا} [العنكبوت: 51]، أو تقع مفعولة غير محكية" بالقول، "نحو: {وَلَا تَخَافُونَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ} " [الأنعام: 81] أي: إشراككم، بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كما تقدم.

"أو" تقع "ناتبة عن الفاعل نعم: {قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ} [الجن: 1] ، أي: استماع نفر. "أو" تقع "مبتدأ" في الحال، أو في الأصل.

فالأول نحو: " {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ} " [فصلت: 39] أي: رؤيتك الأرض من آياته، هذا مذهب الخليل. وقال المطرزي: اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه، وإن لم يعتمد الظرف على 1 شيء، ومنه: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ} ا. هـ. والثاني نحو: كان عندي أنك فاضل، والفرق بين قوله أولاً أن تقع في الابتداء، وقوله هنا أن تقع مبتدأ أنها إذا وقعت في الابتداء تكون داخلية في أول جملة مستقلة، وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مرفوع على الابتداء محتاج إلى خبر، ومنه عند سيبويه 2: " {فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ} " [الصفافات: 143] ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتغال صلتها على

المسند إليه، وقيل: له خبر محذوف، والتقدير: لولا كونه من المسبحين موجود. وذهب المبرد والرجاج والكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، والتقدير: فلولا ثبت أنه كان من المسبحين، على الخلاف في: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا} [الحجرات: 5] وقاله في المغني 3.

"أو" تقع "خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه" أي: على اسم المعنى "خبرها" أي:

خبر "أن"، "نحو: اعتقادي أنه فاضل" فيجب فتحها؛ لأنها خبر "اعتقادي"، وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها؛ لأن "فاضل" لا يصدق على الاعتقاد، وإنما فتحت لسد المصدر مسدها ومسده معموليها، والتقدير: اعتقادي فضله، أي: معتقدي ذلك، ولم يجز كسرهما على أن تكون مع معموليها جملة مخبراً بها عن "اعتقادي" لعدم الرابط؛ لأن اسم "إن" لا يعود على المبتدأ الذي هو "اعتقادي"؛ لأن خبرها غير صادق عليه، فهو يعود على غيره، فتبقى الجملة بلا رابط، "بخلاف قولي: إنه فاضل" فيجب كسرهما؛ لأنها وقعت خبراً عن "قولي"، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى، والتقدير: قولي هذا اللفظ لا غيره، أما إذا أريد أن جملة "أن" منصوبة بـ"قولي" كانت من

(303/1)

تنمة المبتدأ، ففتحناج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى؛ لأن القول لا يخبر عن بالفضل، "وبخلاف: اعتقاد زيد إنه حق" فيجب كسرها أيضاً؛ لأن خبرها وهو "حق" صادق على "الاعتقاد"، ولا مانع من وقوع جملة "أن" ومعمولها خبراً عن المبتدأ؛ لأن اسم "أن" رابط بينهما، ولا يصح فتحها؛ لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقاً، وذلك لا يفيد؛ لأن الخبر لا بد أن يستفاد ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع. وهو أن تقع خبراً عن قول، وخبرها صادق عليه نح: قولي إنه حق، لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى.

أو تقع "مجرورة بالحرف، نحو {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ} [الحج: 6] ؛ لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفرداً.

أو تقع "مجرورة بالإضافة" إلى غير ظرف، "نحو: {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} [الذاريات: 23] ، ف" مثل " مضاف إلى "أنكم تنطقون"، و"ما" صلة، أي: مثل نطقكم؛ لأن المجرور بالمضاف حقه الأفراد إذا لم يكن المضاف ظرفاً يقتضي الجملة، فإن كان كذلك كسرت كما تقدم في "حيث و"إذ".

أو تقع تابعة لشيء من ذلك، وهي إما أن تكون "معطوفة على شيء من ذلك نحو: {اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ} [البقرة: 122] ، ف" أي فضلتكم" معطوف على "نعمتي"، وهو مفعول به، والمعنى: اذكروا نعمتي وتفضيلي.

"أو مبدلة من شيء من ذلك، نحو: {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ} [الأنفال: 7] ف"أنها لكم" بدل اشتمال من "إحدى" والتقدير: إحدى الطائفتين كونها لكم. فهذه الأماكن الثمانية يجب فتح "أن" فيها؛ لأنها أماكن المفردات، لا أماكن الجمل.

والثالث: "ما يجوز فيه الأمران، كسر "إن" وفتحها، باعتبارين مختلفين، وذلك "في" مواضع "تسع:

أحدها: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: " {فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} من قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ} الآية" [الأنعام: 54] قرئ بكسر "إن" وفتحها1، "فالكسر" على

جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة "على معنى: فهو غفور رحيم، والفتح"، على تقدير أن ومعموليهما مبتدأ، خبره محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف،

1 قرأها عاصم وابن عامر بالفتح "فأنه"، وقرأها الباقون بالكسر. انظر النشر 2/ 258.

(304/1)

"على معنى: فالغفران والرحمة، أي: حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة"، وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى؛ لأنه المعهود في الجملة الجزائية "كما قال تعالى: {وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَنْتَوِسْ} [فصلت: 49] ، أي: فهو ينوس".  
الموضع "الثاني: أن تقع بعد "إذا" الفجائية" نسبة إلى الفجاءة، بضم الفاء والمدة، والمراد بها: الهجوم والبغته، تقول: فاجأني كذا، إذا هجم عليك بغته، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها، على سبيل المفاجأة "كقوله": [من الطويل]

-234

وكنيت أرى زيداً كما قيل سيديا ... "إذ أنه عبد القفا واللهازم"  
أنشده سيبويه، ولم يعزه إلى أحد، وأرى بضم الهمزة بمعنى: أظن يتعدى إلى اثنين، وهما زيداً وسيدياً، وما بينهما اعتراض، "فإذا أنه" يروى بكسر "إن" وفتحها، "فالكسر على معنى" الجملة، أي: "فإذا هو عبد القفا"، فالجملة مذكورة بتمامها، "والفتح على معنى" الأفراد، "فإذا العبودية، أي: حاصلة" على جعلها مبتدأ، حذف خبره 1، "كما تقول: خرجت فإذا الأسد" أي: حاضر، وذهب قوم إلى أن "إذا" هي الخبر، فعلى هذا لا حذف، واللهازم جمع لهزمة، بكسر اللام وبالزاي، وهو: طرف الحلقوم، وقيل: مضغة تحت الأذن، والمعنى: كنت أظن سيادته، فلما نظرت إلى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى: كنت أظنه سيدياً كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن، وخص هذين بالذكر؛ لأن القفا موضع الصفع، واللهازم موضع اللكر.

الموضع "الثالث: أن تقع في موضع التعليل نحو: {إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ} ، من قوله تعالى: {إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ} [الطور: 28] ، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة" أي: لأنه 2 وحرف الجر إذا دخل على "أن" لفظاً أو



تقديرًا فتح همزتها، فهو تعليل إفرادي، "و" قرأ "الباقون" من السبعة

234- البيت بلا نسبة في الارتشاف 2/ 240، وأوضح المسالك 1/ 338، وتخلص الشواهد 348، والجنى الداني 378، 411، وجواهر الأدب 352، وخزانة الأدب 10/ 265، والخصائص 2/ 399، والدرر 1/ 291، وشرح ابن الناطم 119، وشرح الأشموني 1/ 138، وشرح التسهيل 2/ 22، وشرح شذور الذهب 207، وشرح ابن عقيل 1/ 356، وشرح عمدة الحافظ 828، وشرح المفصل 4/ 97، 8/ 61، والكتاب 3/ 144، والمقاصد النحوية 2/ 224، والمقتضب 2/ 351، وجمع الهوامع 1/ 138.

1 في شرح التسهيل 2/ 22: "والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف".

2 انظر النشر 2/ 378.

(305/1)

"بالكسر على أنه تعليل مستأنف" بياني، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: {إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ} قيل لهم لم فعلتم ذلك، فقالوا: {إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ} فهو تعليل جملي، "مثل: {وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ} " [التوبة: 103] بكسر "إن" على أنه تعليل مستأنف، "ومثله" في جواز الوجهين: "ليك إن الحمد والنعمة لك" يروى بكسر "إن" وفتحها 1 فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه تعليل مستأنف، وهو أرجح؛ لأن الكلام حينئذ جملتان، لا جملة واحدة، وتكثر الجمل في مقام التعظيم مطلوب، قاله الموضح في شرح بانت سعاد 2. والكسر اختيار أبي حنيفة، والفتح اختيار الشافعي، قاله في الكشف 3. الموضوع "الرابع: أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها، كقوله" وهو رؤية: [من الرجز] 235-

"أو تحلفي بربك العلي ... إني أبو ذيا لك الصبي"

يروى بكسر "إن" وفتحها "فالكسر على الجواب" للقسم "والبصريون يوجبونه" 4، واختاره الزجاجي 5، "والفتح" عند الكسائي والبغداديين وأوجهه أبو عبد الله الطوال "بتقدير "على" و"أن" مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم، وهو "تحلفي"، بإسقاط الخافض، وعلى هذا ليست جوابًا للقسم؛ لأنها مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة،

وإذا امتنع أن يكون جواباً للقسم كان الفعل إخباراً بمعنى الطلب للقسم، لا قسماً، إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكوراً، لا محذوفاً، "ولو أضمر الفعل"، أي: فعل القسم، وذكر اللام، أو لم تذكر، "أو ذكرت اللام" وذكر فعل القسم "تعين الكسر إجماعاً" من العرب "نحو: والله إن زيداً لقائم أو قائم، وحلفت إن زيداً لقائم" وحكى

---

1 انظر الكتاب 3/ 128.

2 شرح بانث سعاد ص 145، 146.

3 الكشف 2/ 212.

235- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 188، والمقاصد النحوية 2/ 232، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 340، وتخليص الشواهد ص 348، وشرح ابن النازم ص 120 وشرح الأشموني 1/ 138، وشر التسهيل 2/ 52، والجنى الداني ص 413، وشرح ابن عقيل 1/ 358، وشرح عمدة الحفاظ 231، ولسان العرب 15/ 450 "ذا" واللمع في العربية ص 304، وتاج العروس "ذا".

4 انظر جمع الهوامع 1/ 137، والارتشاف 2/ 139.

5 في الجمل ص 58: "والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً".

(306/1)

---

ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أضمر الفعل، ولم تذكر اللام<sup>1</sup>، نحو: والله إن زيداً قائم، وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر، وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه، وهذا لا يقدح في دعوى الإجماع السابقة عن العرب، فإن الكوفيين، ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك.

الموضع "الخامس: أن تقع خبراً عن قول ومخبراً عنها بقول والقائل" للقولين شخص "واحد، نحو: قولي إني أحمد الله"، بفتح "إن" وكسرها، فإذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية. أي: قولي حمد الله، وإذا كسرت فهو بمعنى المقول، أي: مقولي إني أحمد الله، قاله الموضح في حواشيه على التسهيل، ومن خطه نقلت. فالخبر على الأول مفرد، وعلى الثاني جملة، وهي مستغنية عن العائد؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، على حد قوله تعالى: {دَعَوْهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ} [يونس: 10] قاله الموضح في شرح الشذور<sup>2</sup>. "ولو انتفى القول الأول فتحت وجوباً، نحو: عملي أي أحمد الله" لأنها خبر عن اسم

معنى غير قول، والتقدير: عملي حمد الله، وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد، إذ لا يخبر بالخاص عن العام إلا إذا ادعي انحصاره فيه، نحو: صديقي زيد؛ لأن المحمول لا يكون أخص من الموضوع، ولا يقال: الحيوان إنسان، وإنما يكون أعم منه كالإنسان حيوان، أو مساوياً كالإنسان الناطق، ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ، وبذلك فارتقت: اعتقاد زيد إنه حق، والجامع بينهما أن خبر "أن" فيهما يصدق على المبتدأ، إلا أن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق، "ولو انتفى القول الثاني، أو" وجد القولان، ولكن "اختلف القائل" لهما "كسرت" وجوباً فيهما، فالأول "نحو: قولي إني مؤمن"، فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة "إني مؤمن" خبره، وهي نفسه في المعنى، فلا تحتاج لرباط، ولا يصح الفتح؛ لأن الإيمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما، فإن الإيمان مورده الجنان، والقول مورده اللسان. "و" الثاني نحو: "قولي إن زيداً يحمد الله"، فالكسر على ما مر قبله، ولا يصح الفتح لفساد المعنى، إذ لا يصح أن يقال: حمد زيد الله؛ لأن "حمد زيد" غير قائم بالمتكلم، فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه.

1 انظر الارتشاف 2/ 139.

2 شرح شذور الذهب ص 208.

(307/1)

الموضع "السادس: "أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو: {إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى} [طه: 118، 119] قرأ نافع وأبو بكر بالكسر 1" في {وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ} . "أما على الاستئناف" فتكون جملة منقطعة عما قبلها، "أو بالعطف على جملة "إن" الأولى"، وهي: إن لك أن لا تجوع، وعليهما فلا محل لها من الإعراب. "و" قرأ "الباقون" من السبعة "بالفتح، بالعطف على أن لا تجوع"، من عطف المفرد على مثله، والتقدير: أن لك عدم الجوع، وعدم الظمأ. واحترز بقوله: صالح للعطف عليه من نحو قولك: إن لي مالاً وإن عمراً فاضل، فإن مالاً مفرد غير صالح للعطف عليه، إذ لا يصح أن يقال: أن لي مالاً وفضل عمرو، فيجب كسر "إن".

الموضع "السابع: أن تقع بعد حتى"، من حيث هي، ثم تارة يجب كسرها، وتارة يجب

فتحها، وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد، كما مر قبله، "بل يختص الكسر بالابتدائية، نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه"؛ لأن "حتى" الابتدائية منزلة منزلة "ألا" الاستفاحية، فتكسر "إن" بعدها "و" يختص "الفتح بالجارّة والعاطفة2، نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل"، فـ"حتى" في هذا المثال تصلح لأن تكون جارة، ولأن تكون عاطفة، و"أن" فيهما مفتوحة، فإن قدرت "حتى" جارة فـ"أن" في موضع جر بها، وإن قدرتها عاطفة فـ"أن" في موضع نصب، والتقدير على الجر: عرفت أمورك إلى فضلك، وعلى النصب: عرفت أمورك وفضلك، أما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها، وأما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول.

الموضع "الثامن: أن تقع بعد "أما" بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، "نحو: أما إنك فاضل، فالكسر على أنها" أي: "أما" "حرف استفتاح"، فتكون حرفاً واحداً، "بمنزلة: ألا" الاستفاحية، وتلك تكسر "إن" بعدها، "والفتح على أنها" مركبة من همزة الاستفهام، و"ما" العامة بمعنى شيء، وصاروا بعد التركيب "بمعنى "حقاً" بتقديم الهمزة على "حقاً" على الصواب، لا بإسقاطها، كما قال الموضح في الحواشي، وهو قليل، فالهمزة للاستفهام، و"ما" في محل نصب على الظرفية كما

1 انظر قراءتها بالكسر في الإتحاف ص308، والنشر 2/ 322.

2 انظر الكتاب 3/ 143.

(308/1)

انتصب عليها "حقاً" في قوله: [من الوافر]

-236

أحقاً أن جيرتنا استقلوا ... فنيّتنا ونيّتهم فريق

تقديره: أفي حق، وقد جاء مصرحاً بـ"في"، كقوله: [من الوافر]

-237

أفي حق مواساتي أخاكم .....

و"أن" وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه1 والجمهور، فهي بمنزلتها في:

{وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ} [فصلت: 39] ، وعلى الفاعلية عند المبرد وابن

مالك2، فهمي بمنزلتها في {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ} [العنكبوت: 51] وأصل ذلك أن

"حقاً" عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة "كيف"1. ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد3، وابن مالك4، ورده أبو حيان5.

الموضع "التاسع: أن تقع بعد "لا جرم"، والغالب الفتح، نحو: {لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ} [النحل: 23] فالفتح عند سيبويه6 على أن "جرم: فعل ماضٍ معناه وجب، و"أن" وصلتها فاعل، أي: وجب أن الله يعلم، و"لا" صلة زائدة للتوكيد، ورده الفراء بأن "لا" لا تزداد في أول الكلام، وعلله في المغني7 بأن زيادة الشيء

---

236- البيت للمفضل النكري، في الأصمعيات ص200، وشرح أبيات سيبويه 2/208، وله أو لعامر بن أسحم بن عدي في الدرر 2/214، وشرح شواهد المغني 1/170، ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر البكري في تخلص الشواهد ص351، والمقاصد النحوية 2/235، وللعبدى في خزانة الأدب 10/277، والكتاب 3/136، وبلا نسبة في الجنى الداني 391، وشرح ابن الناظم ص121، وشرح الأشموني 1/92، وشرح التسهيل 1/23، ولسان العرب 10/301، "فرق" ومغني اللبيب 1/54، 68، وجمع الهوامع 2/71.

237- عجز البيت:

"بما لي ثم يظلمني السريس"

، والبيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص636، والأغاني 12/129، وخزانة الأدب 10/280، 281، 282، ولسان العرب 6/106 "سرس"، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص353، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص983.

1 الكتاب 3/137.

2 شرح التسهيل 2/23، 24.

3 على تقدير: أحلف بالله أنك ذاهب، انظر الارتشاف 2/142.

4 شرح التسهيل 2/23.

5 الارتشاف 2/142.

6 الكتاب 3/138.

7 مغني اللبيب ص329.

تفيد اطراحه، وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به، وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة "لا" في "لا أقسم" من أن القرآن كالسورة الواحدة، وقال المرادي في شرح التسهيل: و"جرم" عند سيبويه بمعنى "حق" 1 و"لا" رد لما قبلها، والوقف على "لا" و"أن" وما بعدها في موضع الفاعل. ١. هـ.

وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني 2 عن قطرب، "و" الفتح "عند الفراء على أن "لا جرم" مركبة من حرف واسم 3، "بمنزلة: لا رجل"، في التركيب، "ومعناها" بعد التركيب: "لا بد"، أو: لا محالة، "و" من "أو" في "بعدهما مقدرة"، أي: لا بد من أن الله يعلم، أو: لا محالة في أن الله يعلم.

ونقل ابن مالك 4 عن الفراء 5 أن "لا جرم" بمنزلة "حقاً" وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب، "والكسر على ما حكاه الفراء" عن العرب "من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: ولا جرم لآتينك"، ولا جرم لقد أحسنت، ولا جرم إنك ذاهب، بكسر "إن"، واقتصر الناظم من ذلك على قوله:

-181

بعد إذا فجاءة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نهي

-182

مع تلو فا الجزا وذا يطرد ... في نحو خير القول إني أحمد

---

1 الكتاب 3 / 138.

2 مغني اللبيب ص 314.

3 معاني القرآن 2 / 8.

4 شرح التسهيل 2 / 24.

5 معاني القرآن 2 / 9.

(310/1)

---

"فصل":

"وتدخل لام الابتداء بعد "إن" المكسورة"، نحو: إن زيداً لقائم، وتسمى اللام المزحلقة، والمزحلقة، بالقاف والفاء، وبنو تميم يقولون: زحلوقة، بالقاف، وأهل العالية: زحلوقة، بالفاء، سميت بذلك لأن أصل: إن زيداً لقائم؛ لأن زيداً قائم، فكروها افتتاح الكلام

بحرفين مؤكدين، فزحلخوا اللام دون "إن" لئلا يتقدم معمولها عليها، وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيداً قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول، قاله في المغني 1.

وإنما دخلت اللام بعد "إن" لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد، قاله سيويه 2. وسميت لام الابتداء؛ لأنها لا تدخل على المبتدأ، وتدخل على غيره بعد "إن" المكسورة "على أربعة أشياء: أحدها الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً عن الاسم، "و" كونه "مثبتاً، و" كونه "غير ماض" فيشمل المفرد، "نحو: {إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ} [إبراهيم: 39] ، والجملة المصدرة بالمضارع، نحو: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ} [النمل: 74] ، والجار والجرور والظرف إذا لم يقدر متعلقهما، نحو: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ} [القلم: 4] ، وإن زيداً لعندك أما إذا قدرا متعلقين بـ "استقر" لم تدخل عليهما اللام؛ لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه، خلافاً للأخفش، كما سيأتي، والجملة الاسمية على قلة، نحو: " {وَإِنَّا لَنَخُنُّ نُحْيِي وَنُمِيتُ} [الحجر: 23] ، وليس "نحن" ضمير فصل، خلافاً للجرجاني، "بخلاف" نحو: {إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا} [المزمل: 12] لتقدم الخبر "و" بخلاف "نحو: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا} [يونس: 44] ، لنفي الخبر، وشذ قوله وهو أبو حرام بن غالب بن حارث

1 مغني اللبيب ص 304.

2 الكتاب 3 / 146، 147.

(311/1)

العكلي: [من الوافر]

-238

"وأعلم إن تسليمًا وتركًا ... لئلا متشابهاً ولا سواء"

من وجهين، دخول اللام على الخبر المنفي، وتعليق الفعل عن العمل، حيث كسرت "إن"، وكان القياس أن لا يعلق؛ لأن الخبر المنفي ليس صالحاً للام، وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه "لا" بـ "غير" فأدخل عليها اللام، والمعنى: أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين، ولا قريبين من السواء، وكان حقه أن يقول: لئلا سواء ولا متشابهاً، ولكنه اضطر فقد وأخر. و"سواء" في الأصل مصدر بمعنى المساواة. فلذلك صح وقوعه خبراً

عن اثنين. "وبخلاف نحو: {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ} [البقرة: 132] ، [آل عمران: 33] لأن الخبر ماضٍ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد؛ لأنه أشبه المبتدأ، وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله؛ لأنهما في حكم الاسم، وعلى الجملة الاسمية؛ لأنها مبتدأ وخبر، ولم تدخل على الخبر إذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد؛ ولا إذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو: لم ولن ولما ولا، وحمل الباقي عليه، ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم. "وأجاز الأخفش 1 والفراء وتبعهما ابن مالك 2: إن زيدا نعم الرجل"، مما سلب الدلالة على الحدث والزمان، "و: إن زيدا" لعسى أن يقوم" مما دل على الزمان، وانتقل إلى الإنشاء؛ "لأن الفعل الجامد كالاسم"، ووافق الشاطبي على الأول دون الثاني، والفرق لائح.

"وأجاز الجمهور: إن زيد لقد قام، لشبه الماضي المقرون بـ"قد" بالمضارع لقرب زمانه من الحال"، والمضارع شبيه بالاسم. ومشابه المشابه مشابه، "وليس جواز ذلك مخصوصاً، بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافاً لصاحب الترشيح"، بالراء، وهو خطاب الماردي، حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على "قد" وادعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم، والتقدير: إن زيدا والله لقد قام، ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني. بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة، "وأما

- 
- 238- البيت لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب. 10/ 330، 331، والدرر 1/ 294، وسر صناعة الإعراب ص 377، وشرح التسهيل 2/ 27، والمقاصد النحوية 2/ 244، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 345، وجواهر الأدب 85، وتخليص الشواهد ص 356، وشرح ابن الناظم ص 123، وشرح الأشموني 1/ 141، وشرح ابن عقيل 1/ 368، والمختص 1/ 34، وجمع الهوامع 1/ 140.
- 1 انظر الارتشاف 2/ 144.
- 2 شرح التسهيل 2/ 28.

(312/1)

---

نحو: إن زيد لقادم"، بدون "قد" ظاهرة "ففي الغرة" بضم العين المعجمة لابن الدهان "أن البصري والكوفي" اتفقا "على منعها إن قدرت" اللام "للافتداء"، لا للقسم، "والذي نحفظه" نحن وهو المنقول في المغني "أن الأخفش" من البصريين، "وهشاماً"



الضرب من الكوفيين "أجازها على إضمار "قد"، ومنعها الجمهور، وقالوا: إنما هي لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة "إن"، ك: علمت أن زيداً لقائم، والصواب عند الكسائي وهشام الكسر. ١. هـ. كلام المغني 1، إلا أنه لم يذكر فيه الأخفش، بل ذكر بدله الكسائي.

ويشترط في الخبر أيضاً أن لا يكون جملة شرطية؛ لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقاً، ولا على الجواب خلافًا لابن الأنباري 2.

"الثاني" مما يدخل عليه اللام "معمول الخبر"؛ لأنه من تنمة الخبر، "وذلك بثلاثة شروط أيضاً، تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحاً للام، نحو: إن زيداً عمراً ضارب"، وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله، نحو: {إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ} [العاديات: 11] وقد تدخل عليهما معاً حكى الكسائي والفراء من كلام العرب: إني لبحمد الله لصالح 3، وذلك قليل أجازته المبرد، ومنعه الزجاج، وهو الصحيح 4، كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر، أو على ضمير الفصل، "بخلاف: إن زيداً جالس في الدار" لتأخر المعمول، ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن، "و" بخلاف: "إن زيداً راكباً منطلق"؛ لأن المعمول حال، ولم يسمع دخول اللام عليه، ونص الأئمة على منعه، ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه، وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بأن ل حال لا تكون خبراً وهو حال، بخلاف الظرف فإنه يكون خبراً وهو ظرف، ١. هـ.

والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد ينوب على الفاعل، فيصير عمدة، وإذا تقدم على عامله صار مبتدأ، واللام تدخل على المبتدأ، نحو: إن زيداً لطعامه مأكول، "و" بخلاف: "إن زيداً عمراً ضرب"؛ لأن الخبر غير صالح للام لكونه فعلاً ماضياً، "خلافًا للأخفش" من البصريين، والفراء من الكوفيين "في هذه" المسألة الأخيرة، وحجتها أن

---

1 مغني اللبيب ص 301، 302.

2 انظر قوله في همع الهوامع 1/ 139، والتسهيل ص 64.

3 شرح التسهيل 2/ 31، وفي شرح ابن الناظم ص 123؛ أن هذا القول لابن الجراح.

4 شرح التسهيل 2/ 31.

المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلاً ماضياً، فأما المعمول فاسم، وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل، فكيف يتفرع فرع من غير أصل<sup>1</sup>. قال الموضح في الحواشي: وينبغي أن يجرى خلاف في: إن زيداً طعامك قد أكل، فإن خطاباً يمنع دخول اللام على "قد"، وبعد فالقول عندي قول الأخفش والفراء بدليل إجازة البصريين: زيداً عمرو ضرب، وزيداً أجله أحرز، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً، فأجازوا تقديم المعمول، وإن لم يميزوا تقديم العامل؛ لأن المانع من تقديم العامل الالتباس. وذلك معنى خاص به دون المعمول، فكذا هنا، ا. هـ.

"الثالث" مما تدخل عليه اللام بعد "إن" "الاسم، بشرط واحد وهو أن يتأخر"، إما "عن الخبر، نحو: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً} [آل عمران: 13]، "أو عن معموله"، أي: الخبر إذا كان المعمول ظرفاً، نحو: إن عندك لزيداً مقيم، أو جار ومجروراً، "نحو: إن في الدار لزيداً جالس"، وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر "إن" على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً منعه ابن عقيل في أول باب "إن" فقال<sup>2</sup>: لا يجوز أن يقال: إن بك زيداً واثق، وإن عندك زيداً جالس، ثم قال: وأجازه بعضهم.

"الرابع" مما تدخل عليه اللام "الفصل"، وهو المسمى عند الكوفيين عماداً؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى، وضمير فعل عند البصريين؛ لأنه يفصل به بين الخبر والنعت<sup>3</sup>، وإنما دخله اللام؛ لأنه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً له، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر.

وقال ابن عصفور: لأنه اسم "إن" في المعنى، "وذلك بلا شرط" ولا التفات لمن يميز تقديمه مع الخبر: هو القائم زيد، على أن الأصل: زيد هو القائم، فلذلك قال ابن عقيل<sup>4</sup>: "وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر "نحو: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ} " [آل عمران: 62] وهذا "إذا لم يعرب: هو" الداخلة عليه اللام مبتدأ، فإن أعرب "مبتدأ" وما بعده خبر، والجملة خبر "إن" فلا يكون ضمير فصل؛ لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح.

---

1 انظر شرح التسهيل 2/ 28.

2 شرح ابن عقيل 1/ 349.

3 انظر الإنصاف 2/ 706.

4 شرح ابن عقيل 1/ 372.

---

والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد "إن" المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين،  
واثنين متوسطين، فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيًا ولا ماضيًا متصرفًا مجردًا من  
"قد"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-183

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو إني لوزر

-184

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ... ولا من الأفعال ما كرضيا

-185

وقد يليها مع قد كان ذا ... لقد سما على العدا مستحوذا

والثاني الاسم، وإليه أشار بقوله:

-186

..... واسما حل قبله الخبر

وأما المتوسطان فهما معمول الخبر، وضمير الفصل، وإليهما أشار بقوله:

-186

وتصحب الواسط معمول الخبر ... والفصل.....

(315/1)

---

"فصل":

"وتتصل "ما" الحرفية "الزائدة بهذه الأحرف" المتقدمة، "إلا" عسى "و"لا"، فإن "ما" لا  
تتصل بهما، وتتصل بـ"أن" و"إن" و"كان" و"لكن" و"ليت" و"لعل" فتكفها عن  
العمل، فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية، "وتهيئها للدخول على الجمل" الفعلية،  
قال في المغني: وتسمى "ما" الكافة لعمل النصب والرفع. المتلوة بفعل مهيئة، فمثال  
"إن" و"أن"، نحو: {قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُ وَاحِدٌ} [الأنبياء: 108] فـ"إن"  
في الأولى مكسورة، ومدخولها جملة فعلية، وفي الثانية مفتوحة، ومدخولها جملة اسمية،  
"و" مثال "كان" نحو: {كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ} [الأنفال: 6] ، ومثال "لعل"  
قوله: [من الطويل]

239

..... لعلمنا ... أضاءت لك النار الحمار المقيدا

ومثال "لكن" قوله: [من الطويل]

-240

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل .....

"بخلاف قوله": [من الطويل]

-241

فوالله ما فارقتمكم قاليا لكم ... "ولكن ما يقضى فسوف يكون"

269- صدر البيت:

"أعد نظرًا يا عبد قيس لعلمنا"

، والبيت للفرزدق في ديوانه 1/ 180، والأزهية ص88، والدرر 1/ 309، وشرح  
شواهد الإيضاح ص116، وشرح شواهد المغني ص693، وشرح المفصل 8/ 57،  
وبلا نسبة في رصف المباني ص319، وشرح شذور الذهب ص279، وشرح قطر  
الندى ص151، وشرح المفصل 8/ 54، ومغني اللبيب ص287، 288، والهوامع 1/  
143.

240- عجز البيت:

"وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي"

، والبيت لامرئ القيس في ديوانه ص39، وإصلاح المنطق ص21، "والإنصاف 1/  
84، وشرح أبيات سيبويه 1/ 38، وشرح شواهد الإيضاح ص92، وشرح شواهد  
المغني 1/ 342، 2/ 642، ولسان العرب 11/ 9 "أثر"، وتاج العروس "أثّل" "لو"،  
وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص340، ومغني اللبيب 1/ 256، وجمع الهوامع 1/  
143.

241- البيت لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس 7/ 420 "برد"

ومعجم البلدان 1/ 379، "بردى" ولأفوه الأودي في الدرر 1/ 203، وليس في  
ديوانه، وبلا نسبة في أمال القالي 1/ 99، وأوضح المسالك 1/ 348، وشرح الأشموني  
1/ 108، وشرح قطر الندى ص149، ومعجم البلدان 2/ 220 "الحجاز" والمقاصد  
النحوية 2/ 315، وجمع الهوامع 1/ 110، وشرح التسهيل 1/ 332.

(316/1)

ف"ما" اسم موصول، لا زائدة، في موضع نصب على أنها اسم "لكن"، و"يقضى" صلتها، وجملة "فسوف" يكون" خبرها، ودخلت الفاء في خبرها؛ لأن "ما" الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم، فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب، نص عليه ابن مالك<sup>1</sup>، ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة "بخلاف" وليس بجيد، والمعتمد إثباتها، وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها، "إلا" "ليت"، فتبقى على اختصاصها" بالجملة الاسمية على الاصح، خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القزويني، فإنهما أجازا: ليتما قام زيد<sup>2</sup>، "ويجوز إعمالها" استصحاباً للأصل حتى قيل بوجوبه، ويجوز إهمالها حملاً على أخواتها. "وقد روي بهما قوله"، وهو النابغة الذبياني: [من البسيط]

-242-

"قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا" ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد يروى برفع "الحمام" ونصبه، فالرفع على الإهمال، والنصب على الإعمال، وليس فيه رد على القائل بوجوب الإعمال؛ لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون "ما" موصولة اسم "ليت"، و"هذا" خبر مبتدأ محذوف، و"الحمام" نعت "هذا" و"لنا" خبر "ليت"، والتقدير: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت، وقبل هذا البيت<sup>3</sup>:

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت ... إلى حمام شراع وارد الثمد

### 1 شرح التسهيل 1/ 331.

2 في همع الهوامع 1/ 143: "قال أبو حيان: ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو، ذكر فيه أن "ليتما" تليها الجملة الفعلية، بل نقله أبو جعفر الصنفار عن البصريين".

-242- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص24، والأزهية ص89، 114، والأغاني 11/ 13، والإنصاف 2/ 479، وتخليص الشواهد ص362، تذكرة النحاة 353، وخزانة الأدب 10/ 251، 253 والخصائص 2/ 460، والدرر 1/ 113، 306، ورصف المباني ص229، 316، 318، وشرح شذور الذهب ص280، وشرح شواهد المغني 1/ 75، 200، 2/ 690، وشرح عمدة الحفاظ ص233، وشرح المفصل 8/ 58، والكتاب 2/ 137، واللمع ص320، ومغني اللبيب 1/ 63، 286، 308، والمقاصد النحوية 2/ 254، وبلا نسبة في الارتشاف 1/ 450، وأوضح المسالك 1/ 349، وخزانة الأدب 6/ 157، وشرح ابن الناظم ص125، وشرح الأشموني 1/ 143، وشرح التسهيل 2/ 38، وشرح قطر الندى 151، ولسان العرب 3/ 347،

"قدد" والمقرب 1/ 110، وجمع الهوامع 1/ 65.  
3 ديوان النابغة الذبياني ص 24.

(317/1)

وبعده:

فحسبوه فألفوه كما ذكرت ... تسعاً وتسعين لم ينقص ولم يزد  
فكملت مائة فيها حمامتها ... وأسرعت حسبة في ذلك العدد  
والمعنى: كن حكيماً كفتاة الحي، وهي زرقاء اليمامة، قيل: وكانت تبصر مسيرة ثلاثة  
أيام، وقصتها أنها كانت لها قطاة، ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين، فقالت 1: [من  
الرجز]

ليت الحمام ليه ... إلى حمامته  
ونصفه قديه ... تم الحمام ميه  
فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة الصياد، فعده فإذا هو ست وستون قطاة ونصفها  
ثلاثة وثلاثون قطاة، فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مئة.  
ووصف "الحمام" بصفة الجمع، وهو شرع، وشرع يحتمل أوله الإعجام والإهمال،  
وبصفة الأفراد وهو وارد، والتمد بفتح المثلثة والميم: الماء القليل، وحسبوه من  
الحساب، وهو العد.

"وندر الأعمال في "إنما"، نحو: إنما زيداً قائم، بنصب "زيد"، رواه الأخفش والكسائي  
عن العرب سمعاً 2، "وهل يمتنع قياس ذلك" المسموع "في الباقي 3 مطلقاً" أي: في بقية  
أخوات "إن" الأربعة، وهي: "أن" المفتوحة، و"كأن" و"لعل" و"لكن" وقوفاً مع  
السماع، ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش 4، "أو يسوغ" القياس على ما سمع في "إنما"  
"مطلقاً" في بقية أخواتها الأربعة إذ لا فرق، ذهب إلى ذلك الزجاج 5 وابن السراج 6  
والزمخشري 7 وابن مالك 8، أو يسوغ القياس "في "لعل"

1 الرجز في ديوان النابغة الذبياني ص 24، والدرر 1/ 308، ولسان العرب 12/  
159 "حمم"، وخزانة الأدب 10/ 257.

2 في شرح ابن الناظم ص 125، "وذكر ابن برهان أن الأخفش روى: إنما زيداً قائم،  
وعزا مثل ذلك إلى الكسائي، وهو غريب" وانظر شرح التسهيل 2/ 38، والارتشاف

158 /2.

3 في "ط": "البواقي".

4 انظر الكتاب 138 /2، 138 /3 والارتشاف 157 /2.

5 الارتشاف 157 /2.

6 الأصول 232 /1.

7 المفصل ص 293.

8 شرح التسهيل 38 /2.

(318/1)

---

فقط"؛ لأنها أقرب إلى "ليت" حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ: "فَاطَّلَعَ" 1 إن "لعل" ضمنت معنى "ليت" ذهب إلى ذلك الفراء 2، "أو" يسوغ "فيها"، أي: في "لعل"، "وفي: كأن" لقرئهما من "ليت"؛ لأن الكلام معهما صار غير خبر، ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع 3، فهذه أقوال أربعة، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

-187

ووصل ما بذى الحروف مبطل ... إعمالها وقد يبقى العمل

---

1 انظر القراءة في النشر 2 /365.

2 معاني القرآن للفراء 3 /9.

3 في الارتشاف 157 /2: "عزاه البسيط إلى الأخفش، واختاره ابن أبي الربيع".

(319/1)

---

"فصل":

"يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر، وبعده، كقوله" وهو رؤية:

[من الرجز]

-243

"إن الربيع الجود والخريفا ... يد أبي العباس والصيوبا"

فعطف "الخريف" بالنصب على "الربيع" قبل مجيء الخبر، وهو "يدا أبي العباس"،

وعطف "الصيوف" جمع "صيف" على "الربيع" بالنصب، بعد مجيء الخبر، والجود: بفتح الجيم، وسكون الواو وبالذال: المطر الغزير، ويروى: الجون، بالنون، بلد الدال، والمراد به السحاب الأسود، والمراد بالربيع والخريف والصيوف: أمطارهن، والمراد بأبي العباس: السفاح أول الخلفاء من بني العباس، وهذا من عكس التشبيه، مبالغة لأن الغرض تشبيهه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف، وحقيقة التشبيه أن تقول: إن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصيوف.

"ويعطف بالرفع" على محل أسماء هذه الأحرف "بشرطين، استكمال الخبر، وكون العامل "إن" أو "أن" أو "لكن" مما لا يغير معنى الجملة، "نحو: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} [التوبة: 3] فعطف "رسوله" على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو "بريء" و"قوله: [من الطويل]

-244

فمن يك لم ينحب أبوه وأمه ... "فإن لنا الأم النجيبة والأب"  
فعطف الأب على محل الأم؛ بعد استكمال الخبر وهو "لنا"، "وقوله: [من الطويل]

-245

وما قصرت بي في التسامي خنولة ... "ولكن عَمِّي الطيب الأصل والخال"

---

243- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 179، وتخليص الشواهد 368، وشرح التسهيل 48/2، والكتاب 145/2، والمقاصد النحوية 261/2، وللعجاج في الدرر 480/2، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك 351/1، وشرح ابن الناظم ص 125، والمقتضب 111/4، وجمع الهوامع 144/2.

244- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 353/1، وتخليص الشواهد 370، والدرر 479/2، وشرح ابن الناظم ص 126 وشرح الأشموني 143/1، والمقاصد النحوية 265/2، وجمع الهوامع 144/2.

245- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 355/1، وتخليص الشواهد ص 370، والدرر 484/2، وشرح الأشموني 144/1، والمقاصد النحوية 316/2، وجمع الهوامع 144/2.



فعطف "الخال" على محل "عمي" بعد استكمال الخبر وهو: "الطيب"، هذا معنى قول الناظم:

-188-

وجائز رفعك معطوفا على ... منصوب إن بعد أن تستكملا

-189-

وألحقت بإن لكن وأن ... ..

وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود الحرز، أي: الطالب لذلك الخل، "والحققون" من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون "على أن رفع ذلك ونحوه" ليس بالعطف على محل الاسم؛ "بل على أنه مبتدأ حذف خبره" لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة، والتقدير: ورسوله بريء، ولنا الأب النجيب، والخال الطيب الأصل، "أو" على أنه مرفوع "بالعطف على ضمير الخبر" المستتر فيه، "وذلك إذا كان بينهما فاصل"، فهو من عطف مفرد على مفرد، فـ"رسوله" معطوف على الضمير المستتر في "بريء" أي: بريء هو ورسوله، لوجود الفصل بالجار والجرور، وهو "من المشركين"، و"الأب" معطوف على الضمير المستتر في "لنا"، لوجود الفصل بالصفة والموصوف. و"الخال" معطوف على الضمير المستتر في "الطيب"، لوجود الفصل بالمضاف إليه، "لا" إن رفع ذلك ونحوه "بالعطف على محل الاسم مثل" عطف "امرأة" على محل "رجل" في قولك: "ما جاءني من رجل ولا امرأة، بالرفع؛ لأن الرفع" لخل "رجل" الفعل، وهو "جاءني" وهو باق ولا يمنع عن العمل في محل "رجل" الحرف الزائد؛ لأن الزائد وجوده كلا وجود، والرفع لخل الاسم "في مسألتنا" التي نحن فيها "الابتداء وقد زال بدخول الناسخ"، وهو "إن" و"أن" و"لكن" والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي، فإن قيل: إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر، وكون العامل "إن" و"أن" أو "لكن" عندهم، قلت: أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه، وإذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وأما اشتراطهم الثاني إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء، وإن كان من العطف على الضمير فلم يحضرنه عنه جواب شاف.

"ولم يشترط الكسائي و" تلميذه "الفراء الشرط الأول"، وهو استكمال الخبر "تمسكًا،

بنحو: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِّينَ} " [المائدة: 69]

فعطف "الصائبون" بالرفع على محل "الذين آمنوا" قبل استكمال الخبر، وهو: {مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ} [المائدة: 69] وبقراءة بعضهم<sup>1</sup> "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ" [الأحزاب: 56] فعطف "وملائكته" بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو "يصلون"، "وبقوله" وهو ضائب بالضاد المعجمة، وبعد الألف باء موحدة، فهزمة، ابن الحارث البرجمي، بضم الموحدة والجيم [من الطويل]

-246

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... "فإني وقيار بها لغريب"  
 فعطف "قيار" بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر، وهو "لغريب"، وقيار؛ بقاف مفتوحة "وياء مثناة تحتية مشددة: اسم فرس عند الخليل، واسم جمل عند أبي زيد، وضمير "بها" لـ"المدينة"، و"قوله" وهو بشر بن أبي خازم، بالخاء والزاي المعجمتين: [من الوافر]

-247

"ولا فاعلموا أنا وأنتم ... بغاة" ما بقينا في شقاق  
 فعطف "أنتم" وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه، أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر، ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي، والفراء جميعاً والفراء لا يوافق على نحو: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ} [الأحزاب: 56] استدرك ذلك بقوله: "ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر" على المعطوف بالرفع "خفاء إعراب الاسم<sup>2</sup>، برفع الخبر، ونصب خفاء على المفعولية لاشتراط، والظرف مقدر من تأخير

1 هي قراءة أبي عمرو وابن عباس وعبد الوارث. انظر البحر المحيط 248، والكشاف 272 / 3.

246- البيت لضائب بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص 184، والإنصاف ص 94، وتخليص الشواهد ص 385، وخزانة الأدب 9 / 326، 10 / 312، 313، 320، والدرر 2 / 481، 2 / 483، وشرح أبيات سيبويه 1 / 369 وشرح شواهد المغني ص 867، وشرح المفصل 8 / 68، والشعر والشعراء ص 358، والكتاب 1 / 75، ولسان العرب 5 / 125، "قير"، ومعاهد التنصيص 1 / 186، والمقاصد النحوية 2 / 318، ونوادر أبي زيد ص 20، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1 / 103، وأوضح

المسالك 1/ 358، ورصف المباني ص 267، وسر صناعة الإعراب ص 372، وشرح  
الأشموني 1/ 144، ومجالس ثعلب ص 316، 598، وجمع الهوامع 2/ 144.  
247- البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص 165، والإنصاف 1/ 190، وتخليص  
الشواهد 373، وخزانة الأدب 10/ 293، 297، وشرح أبيات سيبويه 2/ 14،  
والكتاب 2/ 156، والمقاصد النحوية 2/ 271، وبلا نسبة في أسرار العربية 154،  
وشرح ابن الناظم ص 127، وشرح المفصل 8/ 69.  
2 معاني القرآن للفراء 1/ 310.

(322/1)

تأخير، والأصل ولكن اشتراط الفراء خفاء إعراب الاسم إذا لم يتقدم الخبر، والتعبير  
بخفاء الإعراب أخذه من التسهيل<sup>1</sup>، واعترضه في حواشيه فقال: المعروف عن الفراء أنه  
يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاد للياء، ويدخلان في نقل  
المؤلف أ. هـ.

فيجيز إن كان الاسم مبنيًا. "كما في بعض هذه الأدلة" المتقدمة، وهي: {إِنَّ الَّذِينَ  
آمَنُوا} [المائدة: 69] الآية، والبيتان، ويمنع إن كان الاسم معربًا، كما في نحو: "إِنَّ اللَّهَ  
وَمَلَائِكَتُهُ" [الأحزاب: 56] بالرفع، لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية،  
ومقتضى هذه العلة أنه يجيز: إن الفتى وزيد ذاهبان، برفع "زيد"، لعدم اجتماع عاملين  
على المعمول واحد عملاً واحداً؛ لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ، وهو  
أيضاً عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملاً واحداً، وذلك ممتنع، ولا  
يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء؛ لأن الرفع للخبر عندهما في باب "إن" هو  
رافعه في باب المبتدأ، إلا أنه مشكل، أما على القول بالترافع وهو المشهور عن  
الكوفيين؛ فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ، وأما على القول بأن رافعه الابتداء في  
باب "إن" كما نقله الشاطبي عنهم؛ فلأنه يلزم أن يكون الخبر في مسألتنا توارد عليه  
عاملان من جهة واحدة، وهما: الابتداء والمبتدأ، فما هربا منه وقعا فيه، "و" ما تمسكا  
به من الأدلة المتقدمة "خرجها المانعون" من البصريين "على التقديم والتأخير"، فيكون  
"من آمن" خبر "إن"، وخبر "الصابئون" محذوفاً، "أي: والصابئون" والنصاري "كذلك"،  
والأصل والله أعلم: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون  
والنصاري من آمن بالله واليوم الآخر، "أو على" تقدير "الحذف من الأول" لدلالة الثاني

عليه، فيكون "من آمن" خبر "الصابئون" وخبر "إن" محذوفاً، "أي لدلالة خبر المبتدأ عليه، "كقوله: [من الطويل]

-248

خليلي هل طب "فإني وأنتما ... وإن لم تبوحا بالهوى دفنان"  
فحذف خبر "إن" لدلالة خبر المبتدأ عليه، والتقدير: فإني دنف، أي: مريض

1 التسهيل ص 66.

248- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 362، وتخليص الشواهد ص 374،  
وشرح ابن الناظم ص 127، وشرح الأشموني 1/ 144، وشرح التسهيل 2/ 50،  
وشرح شواهد المغني 2/ 866، ومغني اللبيب 2/ 475، والمقاصد النحوية 2/ 274.

(323/1)

وأنتما دفنان، والتوجيه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من  
العكس، قاله الموضح في شرح الشذور 1.

"ويتعين التوجيه الأول" وهو التقديم والتأخير "في قوله: [من الطويل]

-249

..... "فإني وقيار بما لغريب"

والأصل: فإني لغريب وقيار غريب، "ولا يتأتى فيه" التوجيه "الثاني" وهو الحذف من  
الأول "لأجل اللام" لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ "إلا إن قدرت زائدة مثلها في قوله: "  
[من الرجز]

-250

..... "أم الحليس لعجوز شهره"

على الوجهين المتقدمين، فيصبح حينئذ التخريج الثاني، وبصير التقدير، فإني غريب،  
وقيار لغريب، "و" يتعين التوجيه "الثاني" وهو الحذف من الأول "في قوله تعالى: "إِنَّ  
اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ" [الأحزاب: 56] بالرفع، والتقدير: إن الله يصلي وملائكته يصلون "ولا  
يتأتى فيه" التوجيه "الأول" وهو التقديم والتأخير "لأجل الواو في "يصلون" لأنها  
للجماعة المشتركة، والله واحد لا شريك له "إلا إن قدرت" الواو "للتعظيم" للواحد  
"مثلها في: {قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ} [المؤمنون: 99] فإنها لتعظيم المخاطب على أحد

الوجهين، فيتأتى الوجه الأول أيضا، ويصير التقدير: إن الله يصلي وملائكته يصلون. فإن قلت: كلا الوجهين مشكل، فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى، أما على التوجيه الأول؛ فلأن الصلاة المذكورة بمعنى: الرحمة، والمحذوفة بمعنى الاستغفار، فلم ينطابقا، وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس؛ لأن الصلاة المذكورة بمعنى: الاستغفار، والمحذوفة بمعنى: الرحمة، فلم يتطابقا أيضًا، قلت: أجاب عنه في المغني فقال: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو: العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى: الرحمة، وإلى الملائكة: الاستغفار، وإلى الآدميين: دعاء بعضهم لبعض. ١. هـ. 2.

---

1 لم أجده في شرح شذور الذهب، بل في مغني اللبيب 2/ 475.

249- تقدم تخريج البيت برقم 246.

250- تقدم تخريج البيت برقم 146.

2 مغني اللبيب ص 791.

(324/1)

---

وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعًا، إنك وزيد زاهبان، وأما نحو: إن زيدًا وعمرو في الدار، فجائز باتفاق، قاله الموضح في شرح بانت سعاد<sup>1</sup>، وهو مخالف لما أطلقه هنا.

"ولم يشترط الفراء الشرط الثاني<sup>2</sup> وهو كون العامل "إن" أو "أن" أو "لكن" "تمسكًا بنحو قوله"، وهو العجاج: [من الرجز]

-251

"يا ليتني وأنت يا لميس ... في بلد ليس بها أنيس"

فعطف "أنت" بكسر التاء، على اسم "ليت" وهو ياء المتكلم. "لميس" علم امرأة، و"أنيس" بمعنى: مؤنس.

"وخرج" بتشديد الراء والبناء للمفعول "على أن" "أنت" مبتدأ، حذف خبره، وأن "الأصل: وأنت معي، والجملة" من المبتدأ والخبر "حالية" متوسطة بين اسم "ليت" وخبرها، فلاسم ياء المتكلم، "والخبر قوله: "في بلد"، هذا تخريج ابن مالك<sup>3</sup>، وهو على ندور أو قلة، فإن أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف، وهو

ممن نص على ذلك، فقال في باب الحال:

-346-

..... ونذر ... نحو سعيد مستقرا في هجر

وشرحه الموضح بقوله<sup>4</sup>: يجوز توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به، ا. هـ.  
والنادر والقليل لا يقاس عليهما، وأبعد منه قول بعضهم إن الأصل: أنا وأنت، "فأنا"  
مبتدأ، "وأنت" معطوف عليه، وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله: "في بلد"، فحذف  
"أنا"، ا. هـ.

1 شرح بانت سعاد ص 146، 147.

2 انظر شرح ابن عقيل 1/ 377.

251- الرجز للعجاج في الدرر 1/ 484، وليس في ديوانه، ولرؤية في ملحق ديوانه  
ص 176، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 364، ومجالس ثعلب 1/ 316، وهمع  
الهوامع 2/ 144.

3 شرح التسهيل 2/ 52.

4 أوضح المسالك 2/ 331.

(325/1)

"فصل":

"تحفف إن" المكسورة لثقلها بالتضعيف، "فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها" بالأسماء،  
"نحو: "وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ" [يس: 32] في قراءة من خفف "لما" 1،  
ف"كل" مبتدأ، واللام لام الابتداء، و"ما" زائدة و"جميع" خبر المبتدأ، و"محضرون" نعته،  
وجمع على المعنى "ويجوز إعمالها" على قلة "استصحاباً للأصل" وإليه يشير قول الناظم:  
-190-

وخففت إن فقل العمل ... ..

"نحو: "وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ" [هود: 111] في قراءة نافع وابن كثير، بتخفيف "إن"  
و"لما" 2، ف"إن" مخففة من الثقيلة، و"كلا" اسمها، واللام في "لما" لام الابتداء، و"ما"  
موصولة خبر "إن"، وليوفينهم" جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة "ما"،  
والنقدير: وإن كلا للذين والله ليوفينهم، وقيل: "ما" نكرة موصوفة، وجملة القسم

وجوابه سدت مسد الصفة، والتقدير: وإن كلا لخلق موفي عمله.  
"وتلزم لام الابتداء بعد" "إن" المكسورة المخففة "المهملة"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-190

..... وتلزم اللام إذا ما تحمل  
حال كون اللام "فارقة بين الإثبات والنفي" في نحو: إن زيد لقائم، بتخفيف "إن" ورفع زيد، فلولا اللام لتوهم "إن" نافية، وأن المعنى: ما زيد قائم، فلما جيء باللام ارتفع التوهم.

- 
- 1 هي قراءة نافع وابن كثير والكسائي. انظر الإتحاف ص364، والنشر 2/ 291.  
2 وقرأها كذلك عاصم وشعبة وابن محيصن، انظر الإتحاف ص260، والنشر 2/ 290.

(326/1)

---

"و" هذه اللام "قد تغني عنها قرينة لفظية" بأن يكون الخبر منفيًا، "نحو: إن زيد لن يقوم"، فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني<sup>1</sup>؛ لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم، "أو" قرينة "معنوية"، كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح، "كقوله"، وهو الطرماح، واسمه الحكيم بن حكيم: [من الطويل]

-252

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك ... "وإن مالك كانت كرام المعادن"  
ولو قال: لكانت باللام لجاز، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح، وتوهم النفي هنا ممتنع، وأبة جمع آب، كقضاة جمع قاض، من: أبا إذا امتنع، والضيم: الظلم، ومالك: اسم قبيلة، ولذلك قال: كانت، وصرفها مراعاة للحي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-191

وربما استغني عنها إن بدا ... ما ناطق أرادته معتمدًا  
"وإن ولي" "إن" المكسورة المخففة من الثقيلة "فعل" فشرطه أن يكون ناسخًا، وربما تخلف، وشرط الناسخ كونه غير ناف، فخرج بذلك "ليس" وغير منفي، فخرج بذلك "زال" وأخواتها، ونحو: ما كان، وغير صلة، وغير صلة، فخرج بذلك "ما دام" ولا فرق

في الناسخ بين الماضي والمضارع. إلا أنه "كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو: " {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ} [القلم: 51] ، " {وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ} [الشعراء: 186] وأكثر منه" أي: من المضارع "كونه ماضياً ناسخاً، نحو: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} [البقرة: 143] {إِنْ كِدْتَ لِتُزْدِينَ} [الصفات: 56] ، {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} [الأعراف: 102] وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ، أما دخول "إن" على الناسخ؛ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل، فلما خففت وضعت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل، وكان من النواسخ ثلثا تفارق محلها بالكلية، ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفراً عليها إذ الجزآن المذكوران بعد مدخولها، وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها؛ لأنك إذا قلت: إن كان زيد لقائماً فمعناه: إن زيد

#### 1 مغني اللبيب ص 306.

252- البيت للطرمح في ديوانه ص 512، والدر 1/ 299، والمقاصد النحوية 2/ 276، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 150، وأوضح المسالك 1/ 367، وتخليص الشواهد ص 378، وتذكرة النحاة 43، والجنى الداني ص 134، وشرح ابن الناصم ص 128، وشرح الأشموني 1/ 145، وشرح ابن عقيل 1/ 379، وشرح عمدة الحفاظ ص 237، وشرح قطر الندى ص 165، وجمع الهوامع 1/ 141.

(327/1)

لقائم، وأما كون الماضي أكثر من المضارع فلأن "إن" المشددة شبيهة به لفظاً ومعنى، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابيحها، ويقاس على النوعين اتفاقاً، ولا يجوز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ، "وندر" عند غيرهم "كونه ماضياً غير ناسخ، كقوله" وهي الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو بن شرموز قاتل الزبير بن العوام 1: [من الكامل]

-253

"شلت يمينك إن قتلت مسلماً" ... حلت عليك عقوبة المتعمد  
فأدخلت "إن" المخففة على "قتلت" وهو فعل ماض غير ناسخ، وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها إخبار ومعناه: الدعاء وحلت: وجبت، "ولا يقاس عليه"،



أي: على "إن قتلت مسلماً": "إن قام لأنا، وإن قعد لزيد، خلافاً للأخفش" فإنه أجزاه، كما قاله في المغني<sup>2</sup>، وزاد هنا: "والكوفيين" وهو يوههم أنهم يميزون "إن" المكسورة، ويدخلونها على: نحو قام وقعد، وذلك مخالف لقاعدتهم، فإنهم لا يميزون تخفيف "إن" المكسورة، ويحملون على ما ورد من ذلك على أن "إن" نافية بمنزلة "ما"، واللام إيجابية بمنزلة "إلا"، قال في المغني في بحث اللام: وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى: "إلا" وأن "إن" قبلها نافية، ا. هـ.

ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود: "قَالَ إِنَّ لِبِشْتَمَ لَقَلِيلًا" [المؤمنون: 114] حكاها الأخفش في معانيه<sup>3</sup>، وقول امرأة من العرب: والذي يحلف به إن جاء لحاطباً، فدخلت على الماضي غير الناسخ.

---

1 بعده في "ط": "يوم الجمل".

253- البيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني 18/ 11، وخزانة الأدب 10/ 373، 374، 376، 378، والدرر 1/ 300، وشرح شواهد المغني 1/ 71، والمقاصد النحوية 2/ 278، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد 3/ 277، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 150، والأزهية ص 49، والإنصاف 2/ 641، وأوضح المسالك 1/ 368، وتخليص الشواهد ص 379، والجنى الداني ص 208، ورصف المباني ص 109، وسر صناعة الإعراب 2/ 548، 550، وشرح الأشموني 1/ 145، وشرح ابن عقيل 1/ 382، وشرح عمدة الحفاظ ص 236، وشرح المفصل 8/ 71، 9/ 27، واللامات ص 116، ومجالس ثعلب ص 368، والمختضب 2/ 255، ومغني اللبيب 1/ 24، والمقرب 1/ 112، والمنصف 3/ 127، وجمع الهوامع 1/ 142.

2 مغني اللبيب 1/ 24.

3 معاني القرآن 2/ 640.

(328/1)

---

"وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً"، بأن يكون مضارعاً غير ناسخ، إذ لا مشابهة بينهما "كقوله: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه<sup>1</sup>" ولا يقاس عليه اتفاقاً.

والحاصل أن للام بعد "إن" المخففة ثلاث حالات، وجوب ذكرها، ووجوب تركها، وجواز الأمرين. فالأول نحو: إن زيد لقائم، بالإهمال، حيث لا قرينة، والثاني نحو: إن

زيد لن يقوم. والثالث نحو: إن زيدًا قائم، بالإعمال، وما ذكره من أنها لام الابتداء قال به سيويه<sup>2</sup> والأخفشان<sup>3</sup>، وأكثر البغداديين<sup>4</sup>، وذهب الفارسي<sup>5</sup> وابن جني<sup>6</sup> وابن أبي العافية وابن أبي الربيع<sup>7</sup> إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، وحجتهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرًا في الأصل ولا راجعًا إلى الخبر كالمفعول في نحو: إن قتلت لمسلمًا، وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وهما حالان محل الجزء الأول الذي يلي "إن" والمفعول كالجزء الثاني، فإن قتلت لمسلمًا بمنزلة إن قتيلك لمسلم، ثم إن كان الفعل ناسخًا دخلت على الخبر الذي كان خبرًا في الأصل، كما مر، وإن كان غير ناسخ، دخلت على معموله فاعلًا كان أو مفعولًا، ظاهرًا كان أو ضميرًا متصلًا، فإن تقدم عليها فعل من أفعال القلوب، نحو: قد علمنا إن كنت لموقنا، فإن قلنا اللام للابتداء كسرت "إن"، وإن قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت، وإلى دخولها على الفعل مطلقًا أشار الناظم بقوله:

-192

والفعل إن لم يك ناسخًا فلا ... تلفيه غالبًا إن ذي موصلاً

- 
- 1 انظر هذا القول في أوضح المسالك 1/ 369، وشرح ابن عقيل 1/ 382، وشرح المفصل 8/ 86، وشرح ابن الناظم ص 129.
  - 2 الكتاب 2/ 140.
  - 3 انظر شرح التسهيل 2/ 35.
  - 4 انظر همع الهوامع 2/ 142.
  - 5 البغداديات ص 39.
  - 6 المختص 2/ 255.
  - 7 همع الهوامع 1/ 142.

(329/1)

"فصل":

"وتخفف "أن" المفتوحة، فيبقى العمل" وجوبًا لتحقيق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية؛ لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة، "ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً" لا مظهرًا "محدوفًا" لا مذكورًا، سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك<sup>1</sup>؛ لأن

"إن" المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة، فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف.

وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن، "فأما قوله" وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو ذي الكلب: [من المتقارب]

-254-

"بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنت هناك تكون الثمالة"

"فضرورة" من وجهين عند ابن الحاجب، كونه غير ضمير الشأن، وكونه مذكورًا، وعند ابن مالك من وجه واحد، وهو كونه مذكورًا.

والربيع ربيعان، ربيع الشهور، وربيع الأزمنة، فربيع الشهور بعد صفر، وربيع الأزمنة ربيعان، أولهما: ما يأتي فيه النور والكمأة، والثاني: ما تدرك فيه لثمار، والمراد هنا ربيع الأزمنة، والغيث: الكالأ أو المطر، والمريع: إما بفتح الميم إن جعل الغيث اسمًا للكأ، أي: خصيب، وإما بضمها إن جعل اسمًا للمطر، يقال: مرع الوادي وأمرعه المطر، والتمال، بكسر التاء المثلثة: الغياث خبر "تكون".

#### 1 شرح التسهيل 2/ 41.

254- البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص 62، وتخليص الشواهد ص 380، وليس في ديوانه، وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية 1/ 309، وخزانة الأدب 10/ 384، وشرح أشعار الهذليين 2/ 585، والمقاصد النحوية 2/ 282، ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني 1/ 106، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 207، وأوضح المسالك 1/ 370، وخزانة الأدب 5/ 427، وشرح الأشموني 1/ 146، وشرح قطر الندى ص 156، وشرح المفصل 8/ 75، ولسان العرب 13/ 30 "أن"، ومغني اللبيب 1/ 31، وتاج العروس "أن".

(330/1)

"ويجب في خبرها أن يكون جملة" لاشتغالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم. "ثم إن كانت" الجملة "اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفواصل" من الفواصل الآتية، أما مع الاسمية؛ فلأنه جيء بعد "أن" باسم وخبر، كما جيء بهما بعد المتثقلة العاملة، وأما الفعل الجامد فهو كالاسم، والاسم غير

محتاج إلى فصل. فكذلك ما أشبهه. وأما الدعاء فشبيهه بالجامد في عدم التصرف، قاله الشاطبي فالاسمية "نحو: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} " [يونس: 1] ، والفعلية، التي فعلها جامد. نحو: " {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} " [النجم: 39] والفعلية التي فعلها دعاء إما بنجر نحو: {أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْهَا} [النمل: 8] ، أو بشر نحو: " {وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا} " [النور: 9] في قراءة من خفف "أن" 1 وكسر الضاد في غير السبع، وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح، ويجوز الفصل فيهن، "ويجب الفصل في غيرهن"، ليكون عوضاً مما حذفوا من أنه وهو أحد النونين والاسم، أو لتلا يلتبس بـ"أن"، المصدرية، ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه، والفصل إما بـ"قد" لأنها تقرب الماضي من الحال، "نحو: {وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا} [المائدة: 113] ، أو تنفيس نحـم: {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ} [المزمل: 20] ، أو نفي بـ"لا" أو "لن" أو "لم" فقط، مثال "لا" "نحو: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً} " [المائدة: 71] ، في قراءة من ضم نون "تكون" 2، و: حسبت أن لا قام زيد، ومثال "لن": " {أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ} " [البلد: 5] ومثال "لم"، " {أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ} [البلد: 7] ، أو "لو" نحو: " {وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا} [الجن: 16] " {أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ} " [الأعراف: 100] ، وهو كثير.

والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفي، وكل منهما إما ماض، أو مضارع فالمثبت إن كان ماضياً ففاصله "قد"، وإن كان مضارعاً ففاصله حرف التنفيس، والمنفي إن كان ماضياً ففاصله "لا" فقط، وإن كان مضارعاً ففاصله "لن" أو "لم" أو "لا"، وأما "لو"

- 
- 1 هي قراءة نافع كما في شرح ابن النازم ص130، وانظر الإتحاف ص322، والنشر 330 / 2، وهي من شواهد شرح المفصل 6 / 104، وشرح ابن عقيل 1 / 386.
  - 2 قرأها بالرفع: أبو عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب والأعمش، انظر الإتحاف ص202، والنشر 2 / 255.

(331/1)

---

فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا، "ويندر تركه"، أي: الفصل بواحد منها، "كقوله": [من الخفيف] .

-255-

"علموا أن يؤملون فجادوا" ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤال  
والقياس: عملوا أن سيؤملون، وسؤال: بمعنى مسئول كقوله تعالى: {قَالَ قَدْ أُوتِيتَ  
سُؤْلَكَ يَا مُوسَى} [طه: 36] أي: قد أُوتيت مسئولك] 1، "ولم يذكر "لو" في  
الفواصل إلا قليل من النحويين"، هذا شرح قول الناظم:

-193-

وإن تخفف أن فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن

-194-

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريحه ممتنعاً

-195-

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو ... تنفيس أو لو وقيل ذكر لو  
"وقول ابن الناظم: إن الفصل بـ"أ"، أي: بـ"لو" "قليل، وهم" بفتح الهاء، أي: غلط "منه  
على أبيه" كأن الموضح وقع له النسخة التي فيها: وربما فصلت بـ"لو" فاعترض عليها؛  
وإلا فالذي قاله ابن الناظم في غالب النسخ ما نصه 2: وأكثر النحويين لم يذكروا  
الفصل بين "أن" المخففة وبين الفعل بـ"لو" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-195-

..... وقليل ذكر لو

انتهى، وهو مساو لنص الموضح، فليُنظر.

---

255- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 373، وتخليص الشواهد ص 383،  
والجني الداني ص 219، والدرر 1/ 302، وشرح ابن عقيل 1/ 388، وشرح ابن  
الناظم ص 131، وشرح قطر الندى ص 155، والمقاصد النحوية 2/ 294، وجمع  
الهوامع 1/ 143.

1 ما بينهما إضافة من "ط".

2 شرح ابن الناظم ص 131.

(332/1)

"فصل":

"وتخفف "كأن" فيبقى أيضًا إعمالها" استصحابًا للأصل، "لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها" وإلى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله:

-196

وخففت كأن أيضًا فنوي ... منصوبها وثابتًا أيضًا روي

"كقوله" وهو رؤية: [من الرجز]

-256

"كأن ويريديه رشاء خلب"

ف "ويريديه" وهما عرقان في الرقبة اسم "كأن"، و"رشاء" بكسر الراء والمد: خبرها، وهو مفرد لا مثنى، وصحح الصغاني أنه مثنى بالغين المعجمة، والرشاء: الحبل، والخلب: بضم الخاء المعجمة: الليف، قاله أبو إسحاق، وقال غيره الخلب: البئر البعيدة القعر.

"وقوله" وهو باغث، بالموحدة فالمعجمة فالملثثة، ابن صريم، بالتصغير اليشكري، قاله النحاس<sup>1</sup>، وقال السيرافي<sup>2</sup>: هو أرقم بن علباء، وقال صاحب المنقذ هو علباء بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها: [من الطويل]

-257

ويومًا توافينا بوجه مقسم ... "كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم"

---

256- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 169، والمقاصد النحوية 2/ 299، وبلا نسبة في لسان العرب 1/ 365، "خلب"، 13/ 32 "أنن"، والإنصاف 1/ 198، وأوضح لمسالك 1/

375، وتخليص الشواهد ص 390، والجنى الداني ص 575، وخزانة الأدب 10/ 391، 393، 395، 396، 397، 400، 412، ورصف المباني 211، وشرح أبيات سيبويه 2/ 75، وشرح المفصل 8/ 83، والكتاب 3/ 164، 165، والمقرب 1/ 110، وتاج العروس 2/ 380 "خلب".

1 خزانة الأدب 10/ 413.

2 شرح أبيات سيبويه 1/ 525.

257- البيت لعباء بن أرقم في الأصمعيات ص 157، والدرر 1/ 304، والمقاصد النحوية 4/ 384، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه 1 525، ولزيد بن أرقم في الإنصاف 1/ 202، ولكعب بن أرقم في اللسان 12/ 482 "قسم" ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص 390، =

يروى بالرفع "لظبية" على أنها خبر "كأن" "على حذف الاسم، أي: كأنها" ظبية، ويروى بالنصب لظبية على أنها اسم "كأن" "على حذف الخبر، أي: كأن مكانها" ظبية، "و" يروى بالجر "لظبية" على أن الأصل كظبية، وزيد "أن" بينهما، أي: بين الكاف ومجرورها، وعليهن فجملة "تعطو" صفة لـ "ظبية"، والموافاة الإتيان، والمقسم بضم الميم وفتح القال والسين المهملة مع التشديد: المحسن من القسنام وهو الحسن، يقال: فلان قسيم الوجه، ومقسم الوجه، أي: حسنه، وتعطو: أي تتناول، وعداه بـ "إلى" لتضمنه معنى: تميل، والوارق: اسم فاعل من ورق الشجر: يرق، مثل: أورق، أي: صار ذا ورق، ويرى ناضر السلم، والنضرة الحسن والبهجة، والسلم بفتحين شجر العضاء له شوك. "وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفصل" كما تقدم تعليقه في "أن" المخففة "كقوله: [من الهزج]

-258

ووجه مشرق اللون ... "كأن ثدياه حقان" ف "ثدياه حقان" مبتدأ وخبر في موضع رفع رفع خبر "كأن"، واسمها ضمير شأن محذوف، أي: كأنه. وهذا البيت رواه سيويوه هكذا<sup>1</sup> ورواه غيره: وصدر مشرق اللون ....

= وشرح المفصل 8/ 83، والكتاب 2/ 134، وله أو لعباء بن أرقم في المقاصد النحوية 2/ 301، ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني 1/ 111، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري، أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب 10/ 411، وبلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 377، وجواهر الأدب ص 197، والجنى الداني ص 222، ورصف المباني ص 117، 211، وسر صناعة الإعراب 2/ 683، وسمط اللآلي ص 829، وشرح ابن الناظم ص 132، وشرح الأشموني 1/ 147، وشرح عمدة الحافظ 1/ 331، 341، وشرح قطر الندى ص 157، والكتاب 3/ 165، والمختص 1/ 308، ومغني اللبيب 1/ 33، والمقرب 1/ 111، 2/ 204، والمنصف 3/ 128، وهمه الهوامع 1/ 413.

-258 البيت بلا نسبة في الإنصاف 1/ 197، وأوضح المسالك 1/ 378، وتخليص الشواهد ص 389، والجنى الداني ص 575، وخزانة الأدب 10/ 392، 394، 398،

399، 400، 440، والدرر 1/ 303، 305، وشرح ابن الناظم ص132، وشرح  
الأشموني 1/ 147، وشرح شذور الذهب ص285، وشرح ابن عقيل 1/ 391،  
وشرح قطر الندى ص158، وشرح المفصل 8/ 82، والكتاب 2/ 135، 140،  
ولسان العرب 13/ 30، 32 "أنن"، والمقاصد النحوية 2/ 305، والمنصف 3/ 128،  
وهمع الهوامع 1/ 143.  
1 الكتاب 2/ 135.

### (334/1)

---

والمعنى على الأول: رب وجه يلوح لونه، وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة.  
"وإن كانت الجملة فعلية فصلت بـ"لم" في المضارع المنفي. "أو" قد" في الماضي  
المثبت، فالأول "نحو: {كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ} " [يونس: 24] ، "و" الثاني "نحو قوله":  
[من الخفيف]  
-259-

"لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ... ب فمحذورها كأن قد ألما"  
ففصل بين "كأن" و"ألما" بـ"قد" والهول: الفرع، يقال: هاله الأمر يهوله إذا أفرعه،  
ولظى الحرب: نارها، والاصطلاء، من اصطليت بالنار: تدفأت بها، والمحذور: من الحذر،  
وهو: ما يخاف منه، وألم: ماض من الإلمام، وهو النزول: ألم به أمر إذا نزل به.  
"مسألة:

وتخفف "لكن" فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وليباين لفظها لفظ  
الفعل، "نحو: {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ} [الأنفال: 17] ، وعن يونس  
والأخفش جواز الإعمال "قياساً على "أن" ولم يسمع من العرب: ما قام زيد لكن عمراً  
قائم، بنصب عمرو، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف  
والفرق بينها وبين "إن" زوال الاختصاص.

---

259- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 1/ 379، وسر صناعة الإعراب  
ص419، 430، وشرح الأشموني 1/ 148، وشرح شذور الذهب ص286، والمقاصد  
النحوية 2/ 306.

### (335/1)



## باب "لا" العاملة عمل "إن" المشددة

### مدخل

...

### باب "لا" العاملة عمل "إن" المشددة:

وتسمى "لا" 1 التبرئة دون غيرها من أحرف النفي، وحق "لا" التبرئة أن تصدق على "لا" النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئاً، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل "إن" فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها، لعمومها بالتنصيص، وتسمى النافية للجنس، وأفردت بباب لطول الكلام عليها.

قال أبو البقاء وإنما عملت "لا" 1 عمل "إن" لمشابتها لها من أربعة أوجه.

أحدها: أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني: أن كلا منهما للتأكيد، فـ"لا" لتأكيد النفي، وـ"إن" لتأكيد الإثبات.

والثالث: أن "لا" نقيضة "إن"، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره.

والرابع: أن كلا منهما له صدر الكلام، ولكون "لا" محمولة على "إن" في العمل انحطت درجتها عن "إن" في أمور:

منها أن اسم "لا" لا يكون إلا مظهرًا، واسم "إن" يكون مظهرًا ومضمراً.

ومنها أن اسم "لا" لا يكون إلا نكرة، واسم "إن" يكون نكرة ومعروفة.

ومنها أن "لا" لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ويجوز في "إن".

ومنها أن اسم "لا" لا ينون، واسم "إن" ينون.

ومنها أن اسم "لا" المفرد مختلف في إعرابه وبنائه، واسم "إن" لا خلاف في إعرابه، ا.

هـ.

### 1 سقطت من "ب".

(336/1)

ومنها أن "إن" تعمل بلا شرط، وـ"لا" لا تعمل إلا بشرط، "وشرطها أن تكون نافية" لا زائدة. "وأن يكون المنفي" بها "الجنس" بأسره، "وأن يكون نفيه نصاً" وذلك إذا دخلت

على نكرة، وأريد بها النفي العام، وقدر فيه "من" الاستغراقية؛ لأن "من" هي الموضوعية للجنس، فإذا قلت: لا رجل في الدار، وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير "من"، ولو لم ترد "من" لكنت نافيًا رجلًا واحدًا، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر، ومن هنا قال النحويون إن "لا رجل" جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟، فهو سائل عن كل الجنس، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني "وأن لا يدخل عليها جار"، وهو المراد بقولهم أن لا تقع بين عامل ومعمول، "وأن يكون اسمها نكرة" لأنه على تقدير "من" كما تقدم، و"من" الاستغراقية مختصة بالنكرات، وأن تكون النكرة "متصلة بها"، خلافًا لأبي عثمان فإنه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها، ولكنه لا يبنى، فقد جاء في السعة، لا منها بد، بالبناء مع الفصل، وليس مما يعول عليه، قاله الموضح في الحواشي، "وأن يكون خبرها نكرة" على الأصل، فجملة الشروط سبعة، أربعة راجعة إلى "لا" واثنان إلى اسمها، وواحد إلى خبرها، وستأتي محترزاتها.

وإذا اجتمعت هذه الشروط عملت "لا" عمل "إن" من نصب الاسم ورفع الخبر، "نحو: لا غلام سفر حاضر"، ف"غلام سفر" اسمها، وهو منصوب، و"حاضر" خبرها، وهو مرفوعًا بما اتفاقًا؛ لأنها غير مركبة، وأما إذا ركبت فعن سيبويه أنها لا تعمل في الخبر، بل النكرة مع "لا" في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ، مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول "لا"، والأصح عند الناظم أنه مرفوع بما أيضًا، وهو مذهب الأخفش والملازمي والمبرد<sup>1</sup>، "فإن كانت غير نافية لم تعمل" في الأسماء شيء "وشذ إعمال" "لا" "الزائدة في قوله" وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري: [من البسيط]

-260

"لو لم تكن غطفان لا ذنوب بما ... إذن للام ذوو أحسابها عمرا"  
فأعمل "لا" الزائدة، "ودنوب" اسمها: و"لها" خبرها، وإنما عملت مع

1 انظر الارتشاف 2/ 165، والمقتضب 4/ 357.

260- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 230، وخزانة الأدب 4/ 30، 32، 50،  
والدرر 1/ 320، والارتشاف 2/ 168، وشرح التسهيل 2/ 59، والمقاصد النحوية  
2/ 322، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 3، والخصائص 2/ 36، ولسان العرب  
6/ 269، "غطف"، وجمع الهوامع 1/ 147.

الزيادة؛ لأنها أشبهت النافية لفظاً وصورة، فلو حظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى، والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد مستفاد من "لو" لأن "لو" شرطها ممتنع، والغرض أنه منفي بـ"لم"، وامتناع النفي إثبات، فدل على إثبات الذنوب لغطفان، لا نفيها عنها، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم؛ لأن جواب "لو" إذا كان مثبتاً في نفسه يكون منفيًا بعد دخول "لو"، وإنما شذ عمل الزائدة؛ لأنها غير مختصة، وشرط العمل الاختصاص، فإن قيل: "لا" النافية غير مختصة مع أنها عاملة، فالجواب ما قاله المرادي أن "لا" إذا قصد به النفي العام اختصت بالاسم فليست إذن الداخلة على الفعل "ولو" كانت "لا" لغير نفي الجنس بل "لنفي الوحدة عملت عمل "ليس"، فترفع الاسم وتنصب الخبر "نحو: لا رجل قائماً"، فالمنفي هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه: "بل رجلان"، فيكون المنفي واحداً، والمثبت اثنان، "وكذا" تعمل عمل "ليس" أن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص "بل على سبيل الظهور، نحو: لا رجل قائماً، ويمتنع أن يقال بعده: بل رجلان.

والحاصل أن "لا" إذا عملت عمل "ليس" احتمل نفي الواحد ونفي الجنس، وهو الظاهر؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، فإذا أردت نفي الواحد ميزته بقولك عقبه: بل رجلان، وإذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء، بل لا يجوز أن تقول بعده: بل رجلان، هذا حاصل كلام ابن عقيل<sup>1</sup>.

"وإن" وقعت 2 "لا" بين عامل ومعمول كما إذا "دخل عليها الخافض" فإنها لا تعمل شيئاً، "وخفض" الخافض "النكرة" لقوته؛ ولأن "لا" لا تحول بين العامل ومعموله "نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء" بالجر فيهما بحرف الجر.

وعن الكوفيين أن "لا" هنا اسم بمعنى غير، وأن الخافض دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً، ويسميها زائدة، ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين مطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطها، "وشذ: جئت بلا شيء، بالفتح" على الأعمال والتركيب، ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب نحو: لا خمسة عشر، وليس حرف الجر معلقاً، بل "لا" وما ركب معها في موضع جر؛ لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد، قاله ابن جني في كتاب القد. وقال في الخطاريات إن "لا" نصبت

---

1 شرح ابن عقيل 1/ 393.

2 سقطت من "ب".

"شيء"، ولا خبر لها؛ لأنها صارت فضلة نقله عن أبي علي وأقره<sup>1</sup>، "وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أهملت" وجوباً "ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها" في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضاً من مصاحبة ذي العموم<sup>2</sup>، أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة، وأم، والسؤال بما لا بد فيه من العطف. فكذاك الجواب، "نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، ونحو: {لَا فِيهَا غَوْلٌ} وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ { [الصفات: 47]. "وإنما لم تتكرر" مع المعرفة "في قولهم: لا نولك أن تفعل، و" في "قوله": [من البسيط]

-261-

"أشياء ما شئت حتى لا أزال لما ... لا أنت شائبة من شأننا شائي" للضرورة في هذا البيت، واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بـ"لم" تتكرر، والمعنى: وإنما لم تتكرر في "لا أنت" للضرورة، و"أشياء" مضارع شاء مسند للمتكلم، و"ما" موصول في موضع نصب على المفعولية بـ"أشياء"، وشئت بكسر التاء صلة "ما"، والعائد محذوف، "وحتى" بمعنى: إلى، و"أزال" مضارع زال، منصوب بـ"أن" مضمرة بعد حتى وجوباً، واسم "أزال" مستتر فيه وجوباً، وخبره "شائي" آخر البيت بنون من الشنآن، وهو: البغض، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، و"لما" متعلق به، و"ما" موصول اسمي، و"لا" نافية، و"أنت" مبتدأ، و"شائبة" من المشيئة خبره، و"من شأننا" متعلق به، والجملة صلة "ما"، والعائد محذوف، والمعنى: أن أشياء الذي شئته حتى لا أزال شائبة للذي لا أنت شائبة من شأننا، أي: أمرنا، "ولتأول" معطوف على الضرورة "لا نولك" بلا ينبغي لك"، "ولا" إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها؛ لأنه في معنى النكرة، "ونولك" بتفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو: العطية مبتدأ، وأن تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي.

وقال أبو حيان: والذي أذهبت إليه أنه خبر لا فاعل؛ لأن "نولك" ليس بوصف. وقال الموضح: لا أدري كيف يتأتى أن يقول هذا مع قوله: إن "لا نولك" مؤول بلا ينبغي لك، ولم ينزل كتاب بأن المرفوع الساد مسد الخبر لا يرفع إلا بالوصف ا. هـ.

1 المسائل البصريات 2/ 906-908، والمسائل المنثورة ص 85.

2 انظر الارتشاف 2/ 172، والتسهيل ص 68.

261- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 7، والدرر 1/ 325، وشرح الأشموني

1/ 149، والمقاصد النحوية 2/ 325، وجمع الهوامع 1/ 148.

وإذا قلنا بالأول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل. قال الرضي: والنول مصدر بمعنى: التناول وهو هنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناولك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك أن تتناوله ١. هـ. فسقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد 1 وابن كيسان على عدم وجوب تكرار "لا" إذا دخلت على معرفة، وإلى إعمال "لا" عمل "إن" أشار الناظم بقوله:

-197

عمل إن اجعل للا في نكره ... مفردة جاءتك أو مكرره

1 المقتضب 4 / 359.

"فصل":

"وإذا كان اسمها مفردًا، أي: غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح إن كان مفردًا" لفظًا ومعنى أو لفظًا لا معنى. "أو جمع تكسير" لمذكر أو مؤنث، فالأول "نحو: لا رجل"، والثاني نحو: لا قوم ولا شجر. "و" الثالث نحو: "لا رجال" ولا هنود، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-199

وركب المفرد فاتحًا.....

"و" بني "عليه" أي: على الفتح "أو على الكسر إن كان جمعًا بألف وتاء" مزيدتين، "كقوله" هو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب، لا ابن مقبل، خلافًا لابن عصفور: [من البسيط]

-262

"إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب"

بكسر التاء وفتحها، "روى بهما" في "لذات" جمع لذة، وهو اسم "لا" و"للشيب" بفتح الشين خبرها، وفي الجمع بالألف والتاء إذا كان اسم "لا" أربعة أقوال: أحدها: أنه يجعل في البناء كما هو في الإعراب، فكما أن فتحته في الإعراب كسرة،

فكذلك في البناء قاله بان عذرة، وهو قول الأكثرين. "و" قال أبو الفتح ابن جني "في الخصائص 1" ما حاصله "أنه لا يميز فتحه بصري إلا أبو عثمان" المازني، وعبارة الخصائص: لم يجز أصحابنا الفتح إلا شيئاً قياسه أبو عثمان، والصواب الكسر بغير تنوين، ا. هـ.

---

262- البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص 91، وتخليص الشواهد ص 400، وخزانة الأدب 4 / 27، والدرر 1 / 319، والشعر والشعراء ص 278، والمقاصد النحوية 2 / 326، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 9، وشرح شذور الذهب ص 85، وشرح ابن عقيل 1 / 397، وجمع الهوامع 1 / 146.  
1 الخصائص 3 / 305.

(341/1)

---

الثاني: كالأول إلا أنه ينون؛ لأن تنوينه كون "مسلمين"، لا كتينين "زيد" فلا ينافي البناء، جزم به ابن مالك في سبك المنظوم، ونقله ابن الدهان عن قوم، وتابعه ابن خروف.

الثالث: أنه يفتح؛ لأن الحركة ليست له، بل لجموع المركب، وهو "لا" والاسم، قاله المازني والفارسي<sup>1</sup>، وهو حسن في القياس، ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد.

الرابع: أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين، وهو الصحيح، واقتصر عليه هنا، وقال بعض المغاربة: جواز الأمرين مبني على الخلاف في اسم "لا".

فمن قال هي إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج، والجرمي والرماني والكوفيون كسر<sup>2</sup>، ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح<sup>3</sup>، "و" بني "على الياء إن كان مثنى أو مجموعاً على حده"، أي: على حد المثنى وطريقته في إعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للإضافة "كقوله: [من الطويل]

263-

"تعز فلا إلفين بالعيش متعا" ... ولكن لوراد المنون تتابع

ف"إلفين" بكسر الهمزة تشبیه: إلف، اسم "لا" مبني على الياء، "ومتعا" بالبناء للمفعول خبرها، و"تعز" أمر من التعزية، وهي الحمل على الصبر عند المصيبة، و"المنون": الموت، و"وراده" الذين يردونه، وهو جمع وارد، "وقوله: [من الخفيف]

"يحشر الناس لا بنين ولا آ ... باء إلا وقد عننتهم شئون"  
 ف"بنين" بكسر النون الأولى جمع ابن، اسم "لا" مبني على الياء، ولا آباء جمع أب،  
 عطف على ما قبله "إلا" حرف إيجاب، وقد عننتهم بفتح العين المهملة والنون

1 الارتشاف 2 / 165.

2 انظر الارتشاف 2 / 164، وشرح التسهيل 2 / 58، 59.

3 انظر الإنصاف 1 / 366.

263- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 10، وتخليص الشواهد 395، والدرر  
 1 / 317، وشرح ابن الناظم 134، وشرح الأشموني 1 / 145، وشرح شذور الذهب  
 ص 83، والمقاصد النحوية 2 / 333، وجمع الهوامع 1 / 146.

264- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 11، وتخليص الشواهد ص 396، 1 /  
 318، وشرح ابن الناظم ص 134، وشرح الأشموني 1 / 150، وشرح التسهيل 2 /  
 55، وشرح شذور الذهب ص 84، والمقاصد النحوية 2 / 334، وجمع الهوامع 1 /  
 146.

(342/1)

وسكون التاء المثناة فوق بمعنى: أهمتهم، وشئون: جمع شأن وهو الخطب فاعل "عننتهم"،  
 والجملة في موضع رفع خبر "لا"، ولا يضر اقترانه بالواو؛ ولأن خبر الناسخ يجوز اقترانه  
 بالواو، كقول الحماسي: [من الهزج]

..... فأمسى وهو عريان

وقولهم: ما أحد إلا وله نفس أمارة<sup>1</sup>، وليست حالا خلافا للعيني<sup>2</sup>؛ لأن واو الحال لا  
 تدخل على الماضي التالي "إلا" كما قال في الموضح في باب الحال<sup>3</sup>، وذهب المبرد<sup>4</sup> إلى  
 أن المثني والمجموع على حده في باب "لا" معربان بناء على أن التثنية والجمع عارضا  
 التضمن أو التركيب في علة البناء، ولو صح ذلك لزم الإعراب في: يا زيدان ويا زيدون  
 ولا قائل به والقول بالبناء في اسم "لا" المفرد اختلف في علته. "قيل: وعلة البناء" فيه  
 "تضمن معنى "من" الاستغراقية "بدليل ظهورها في قوله: [من الطويل]

فقام يذود الناس عنها بسيفه ... "وقال ألا لا من سبيل إلى هند"  
واختار هذا القول ابن عصفور، وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل، والبناء  
للتضمن كثير، واعترضه ابن الضائع بأن المتضمن لمعنى "من" هو "لا" نفسها، لا الاسم  
بعدها، "وقيل"، علة البناء "تركيب الاسم مع الحرف" كما في تركيب الاسمين،  
"كخمسة عشر"، هذا قول سيبويه والجماعة<sup>5</sup>، ويؤيده أنهم إذا فصلوا

#### 265- صدر البيت:

"فلما صرح الشر"

وهو للفند الزماني "شهل بن شيبان" في أمالي القالي 1/ 260، وحماسة البحتري  
ص56، والحيوان 6/ 416، وخزانة الأدب 3/ 431، وسمط اللآلي ص578، 490،  
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص34، والمقاصد النحوية 3/ 122.

1 شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص34.

2 المقاصد النحوية 3/ 122.

3 أوضح المسالك 2/ 353.

4 المقتضب 4/ 366.

266- البيت بلا نسبة في كتاب العين 8/ 352، وأوضح المسالك 2/ 13، وتهذيب  
اللغة 15/ 423، وتاج العروس "ألا"، "لا" وأوضح المسالك 2/ 13، وتخليص  
الشواهد ص396، والجنى الداني ص292، والدرر 1/ 317، وشرح ابن الناطم  
ص134، وشرح الأشموني 1/ 148، ولسان العرب 15/ 434، "ألا"، 15/ 468  
"لا"، ومجالس ثعلب ص176، والمقاصد النحوية 2/ 332، وجمع الهوامع 1/ 146.  
5 الكتاب 2/ 474.

(343/1)

أعربوا، فقالوا: لا فيها رجل ولا امرأة، وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله:

[من الرجز]



ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لـ"أصيد"، وأما "كم" فعلى التوسع بإسقاط اللام، والمعنى: أصيد لكم ثوراً أم ثورين.

"وأما المضاف وشبهه فمعربان" اتفاقاً، نحو: لا غلام سفر حاضر، ولا طالباً علماً ممقوت، وأما: لا أبا لك، فاللام زائدة، لتأكيد معنى الإضافة، وهي معتد بها من وجه دون وجه، وأما وجه الاعتداد فالأن اسم "لا" لا يضاف لمعرفة، فاللام مزيلة لصورة الإضافة، وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالألف، وإنما يعرب إذا كان مضافاً أو شبهه، هذا مذهب سيبويه والجمهور<sup>1</sup>، ويشكل عليه<sup>2</sup>: لا أبا لي، بالألف مع الإضافة إلى ياء المتكلم، "والمراد بشبهه" أي: شبه المضاف "ما اتصل به شيء من تمام معناه" مرفوع أو منصوب أو مجرور، "نحو: لا قبيحاً فعله محمود، ولا طالماً جبلاً حاضر، ولا خيراً من زيد عندنا" فـ"لا" في الجميع نافية، وما بعدها اسمها وهو منصوب بها، والمتأخر خبرها، وفعله في الأول فاعل "قبيحاً"؛ لأنه صفة مشبهة، "وجبلاً" في الثاني مفعول "طالماً"؛ لأنه اسم فاعل، "ومن زيد" في الثالث متعلق بـ"خيراً" لأنه اسم تفضيل، وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين، وأجاز البغداديون: لا طالماً جبلاً، بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف، كما أجري مجراه في الإعراب، وعليه يتخرج الحديث: "لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت" 3، قاله في المغني<sup>4</sup>.

---

267- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 140، والخصائص 2/ 180، ورصف المباني ص 336، ولسان العرب 4/ 111 "ثور" 13/ 333 "قرن" وتهذيب اللغة 9/ 90.

1 الكتاب 2/ 287.

2 في "ط": "عليهم".

3 انظر الكلم الطيب ص 37.

4 مغني اللبيب ص 313.

(344/1)

---

"فصل":

"ولك في نحو: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، خمسة أوجه:

أحدها: فتحهما"، أي: فتح ما بعد "لا" الأولى وما بعد "لا" الثانية، "وهو الأصل، نحو: { لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ } [البقرة: 254] ، بفتحهما "في قراءة ابن كثير وأبي عمرو" بن العلاء1.

"والثاني: رفعهما إما بالابتداء، أو على إعمال "لا" عمل "ليس"، كآلية" المتقدمة "في قراءة الباقيين من سبعة، وقوله" وهو عبيد الراعي بن حصين: [من البسيط] 268-

وما هجرتك حتى قلت معلنة ... "لا ناقة لي في هذا ولا جمل" برفع "ناقة" و"جمل"، والمعنى: وما تركتك حتى تبرأت مني وقلت صريحاً: لا ناقة لي ولا جمل، وهو مثل، ضربه لبراءتهما منه2. و"الثالث: فتح الأول، ورفع الثاني، كقوله: " [من الكامل] 269-

هذا لعمرمك الصغار بعينه ... "لا أم لي إن كان ذاك ولا أب"

---

1 الرسم المصحفي: { لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ } ، بالرفع. وقرأها بالنصب: ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محصين والحسن واليزيدي، انظر الإنحاف ص135، والنشر 2/ 211.

268- البيت للراعي النميري في ديوانه ص198، وتخليص الشواهد ص405، وشرح المفصل 2/ 111، 113، والكتاب 2/ 295، ولسان العرب 15/ 254 "لقا"، ومجالس ثعلب ص35، والمقاصد النحوية 2/ 336، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 15، وشرح الأشموني 1/ 152، واللمع ص128. 2 المثل في المستقصى 2/ 267، وفصل المقال ص388، ويروى: "لا ناقتي في هذا ولا جملي"

في مجمع الأمثال 2/ 220، وكتاب الأمثال لابن سلام ص275، وجمهور الأمثال 2/ 391.

269- البيت لضمرة بن جابر في خزانة الأدب 2/ 38، 40، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي حساس ابني مرة في تخليص الشواهد ص405، وهو لرجل من بني عبد مناة في الدرر 2/ 476، وهو لهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب 6/ 61 "حيس"، وتاج العروس 15/ 569 "حيس"، وهو لابن أحمر في المؤلف والمختلف 38، والمقاصد النحوية 2/ 339، ولرجل=

"الخامس: فتح الأول ونصب الثاني: كقوله" وهو أنس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس، وقيل: أبو عامر جد العباس: [من السريع]  
-272

"لا نسب اليوم ولا خلة" ... اتسع الخرق على الراقع  
وهذه الأوجه الخمسة الجارية في نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله مستفادة من قول الناظم:  
-199

وركب المفرد فاتحاً كلا ... حول ولا قوة والثاني اجعلا  
-200

مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً ... وإن رفعت أولاً لا تنصبا  
ولكل منها توجيه يخصه، أما فتحهما فوجهه أن تجعل "لا" فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت.

فعلى مذهب سيبويه<sup>1</sup> يجوز أن يقدر بعدهما خبراً لهما معاً، أي: لا حول ولا قوة لنا، أي: موجودان لنا؛ لأن مذهبه أن "لا" المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع "ولا قوة" مبتدأ معطوف على مبتدأ، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعاً، فيكون الكلام جملة واحدة، نحو: زيد وعمرو قائمان، ويجوز أيضاً عنده أن يقدر لكل واحدة منهما خبر، أي: لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين.  
وعلى مذهب غير سيبويه القائل بأن "لا" المفتوح اسمها عاملة في الخبر، كما عملت فيه "لا" الناصبة اسمها، فيجوز أيضاً أن يقدر لهما معاً خبر واحد، وذلك الخبر يكون مرفوعاً بـ"لا" الأولى والثانية، وإن كانت عاملتين إلا أنهما متمثالان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملاً واحداً، كما في: إن زيداً وإن عمراً قائمان؛ لأنهما شيء واحد، ويجوز أيضاً عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حiale، وأما رفعهما فوجهه أن تجعل

272- البيت لأنس بن العباس بن مرداس في تخلص الشواهد ص405، والدرر 2/  
476، 2/ 573، وشرح شواهد المغني 2/ 601، والكتاب 2/ 285، 309، ولسان  
العرب 5/ 511 "قمر" 10/ 238، "عتق"، والمقاصد النحوية 2/ 351، وله أو  
لسلامان بن قضاة في شرح أبيات سيبويه 1/ 583، 587، ولأبي عامر جد العباس  
بن مرداس في ذيل سمط اللآلي 37، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 172، وأمالى ابن

الحاجب 1/ 421، وأوضح المسالك 2/ 20، وشرح ابن الناظم ص 135، وشرح  
الأشموني 1/ 151، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 75، 967، وشرح شذور  
الذهب ص 87، وشرح ابن عقيل 1/ 400، وشرح المفصل 2/ 101، 135، 9/ 138،  
واللمع في العربية ص 128، ومغني اللبيب 1/ 226، وجمع الهوامع 2/ 144،  
211.  
1 الكتاب 2/ 284، 285.

(347/1)

"لا" الأولى ملغاة لتكرارها، فما بعدها مرفوع بالابتداء، أو عاملة عمل "ليس"، فيكون  
ما بعدها مرفوعاً بما، وعلى الوجهين فـ"لنا" خبر عن الاسمين إن قدرت "لا" الثانية تكرار  
للأولى وما بعدها معطوف فإن قدرت الأولى مهملة، والثانية عاملة عمل "ليس" أو  
بالعكس، فـ"لنا" خبر عن إحداهما، وخبر الأخرى محذوف، كما في: زيد وعمرو قائم،  
ولا يكون خبراً عنهما لئلا يلزم محذوران: أحدهما: كون الواحد مرفوعاً منصوباً. والثاني:  
توارد عاملين على معمول واحد، قاله في المغني 1 في مسألة: لا رجل ولا امرأة، برفعهما،  
وأما فتح الأول ورفع الثاني، فوجهه أن "لا" الأولى عاملة عمل "إن" ولا الثانية زائدة،  
وما بعدها معطوف على محل "لا" الأولى مع اسمها، فعند سيبويه 2 يجوز أن يقدر لهما  
معاً خبر واحد؛ لأنه خبر مبتدأ، وما عطف عليه، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر  
لئلا تجتمع "لا" والابتداء في رفع الخبر الواحد، ويجوز أن نجعل "لا" الثانية غير زائدة،  
وهي ملغاة، أو عاملة عمل "ليس".  
وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن "لا" الأولى ملغاة. أو عاملة عمل "ليس" و"لا"  
الثانية عاملة عمل "إن"، وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله، سواء على  
المذهبين.

وأما فتح الأول ونصب الثاني فوجهه أن "لا" الأولى عاملة عمل "إن"، و"لا" الثانية  
زائدة، وما بعدها منصوب منون، "وهو أضعفها"؛ لأن نصب الاسم مع وجود "لا"  
ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين، "حتى" قال ابن الدهان في الغرة: "خصه يونس  
وجماعة" من النحويين "بالضرورة، كتثوين المنادى" المفرد المعرفة 3، وجعله الزمخشري  
منصوباً على إضمار فعل أي: ولا أرى قوة 4، "وهو عند غيرهم على تقدير "لا" زائدة  
مؤكد، وأن الاسم" بعدها "منتصب بالعطف" على محل اسم "لا" الأولى عند ابن

مالك<sup>5</sup>، وعند غيره على لفظ اسم "لا" لأنه لما اطرء في "لا" بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابية، وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه<sup>6</sup> أن يقدر لهما خبر واحد بعدهما؛ لأن خبر ما بعد "لا" الأولى مرفوع بما كان مرفوعاً، قبل دخول "لا" عنده، وخبر ما بعد "لا" الثانية مرفوع بـ"لا" الأولى؛ لأن الناصب لاسمها عاملة في الخبر عنده، كما يقول غيره، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين

---

1 مغني اللبيب 1/ 242.

2 الكتاب 2/ 285، 286.

3 الارتشاف 2/ 173.

4 المفصل ص 75.

5 شرح التسهيل 2/ 68.

6 الكتاب 2/ 285.

(348/1)

---

مختلفين، وهو لا يجوز، فيجب أن يقدر لكل منهم خبر [على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد؛ لأن العامل عندهم "لا" وحدها، ويجوز أن يقدر لكل خبر]<sup>1</sup>. وهذه الأوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجهًا، وذلك لأن ما بعد "لا" الأولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الإلغاء، والرفع على إعمالها عمل "ليس"، فهذه ثلاثة، وما بعد "لا" الثانية يجوز فيه ذلك، ووجه رابع وهو النصب، وإذا ضربت هذه الأربعة في الثلاثة الأول بلغت اثني عشر وجهًا، وكلها جائزة إلا اثنين، وهما رفع الأول على الإلغاء أو على الإعمال عمل "ليس"، ونصب الثاني، وأنها ابن الفخار في شرح الجمل إلى مائة وأحد وثلاثين وجهًا، هذا إذا عطفت وكررت "لا"، "فإن عطفت ولم تكرر "لا" وجب فتح الأول" على إعمال "لا" عمل "إن"، وجاز في الثاني النصب" عطفاً على محل الأول، "والرفع" عطفاً على محل "لا" مع اسمها، وامتنع الفتح لعدم ذكر "لا" "كقوله"، وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك: [من الطويل]

-273

"فلا أب وابناً مروان وابنه" ... إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

يروى "وابناً" بالنصب، "ويجوز" وابن "بالرفع"، ولا يجوز "وابن" بالفتح، "وأما حكاية الأخفش": لا رجل وامرأة، بالفتح، بلا تنوين "فشادة"2، والأصل: ولا امرأة فحذفت "لا" وبقي البناء بحاله على نية "لا"، كما قالوا: ولا بيضاء شحمة3، على نية "كل"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

203-

والعطف إن لم تتكرر لا احكما ... له بما للنت ذى الفصل انتمى

- 
- 1 سقطت ما بين المعقوفين من الأصل، وتم استدراكه من "ب"، "ط".
- 273- البيت لرجل من عبد مناة بن كنانة في تخلص الشواهد ص413، 414،  
وخزانة الأدب 4/ 67، 86، وشرح شواهد الإيضاح ص207، والمقاصد النحوية 2/  
355، وله أو للفرزدق في الدرر 2/ 474، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 419،  
2/ 593، 847، وأوضح المسالك 2/ 22، وجواهر الأدب ص241، وشرح ابن  
الناظم ص138، وشرح الأشموني 1/ 153، وشرح قطر الندى ص168، وشرح  
المفصل 2/ 101، 110، والكتاب 2/ 285، واللامات ص105، واللمع 130،  
والمقتضب 4/ 372، وهمع الهوامع 2/ 143.
- 2 شرح ابن الناظم ص138، وشرح التسهيل 2/ 68.
- 3 في الكتاب 1/ 65: "ما كل سوداء قمر ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت  
"شحمة" و"بيضاء": في موضع جر، كأنك أظهرت "كل" فقلت: "ولا كل بيضاء"، ومن  
الأمثال قولهم: "ما كل سوداء قمر ولا كل بيضاء شحمة" والمثل في الفاخر ص195،  
وجمهرة الأمثال 2/ 226، 287، والمستقصى 2/ 328، ومجمع الأمثال 2/ 281.

(349/1)

---

واختلف في قائله: فنسبه سيبويه في الكتاب1 إلى رجل من بني مذحج، ونسبه أبو رياش  
إلى همام بن مرة، ونسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مناة، ونسبه الحاقمي إلى ابن  
الأحمر، ونسبه الأصفهاني إلى ضمرة.

والصغار بفتح الصاد: الذل، و"بعينه" توكيد له، والباء زائدة "وقوله" وهو جرير يهجو  
نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس: [من  
الطويل]

بأي بلاء يا نمير بن عامر ... "وأنتم ذنابي لا يدين ولا صدر"  
 بأي متعلق بمحذوف، والتقدير: بأي بلاء تفتخرون، وذنابي: بضم الذال المعجمة  
 وتخفيف النون، وبعد الألف باء موحدة مفتوحة، أي: أتباع، وجملة "لا يدين" و"لا  
 صدر" تفسير للذنابي، والمعنى: لستم برءوس بل أتباع لا يدين ولا صدر.  
 "الرابع: عكس الثالث"، وهو رفع الأول، وفتح الثاني، "كقوله" وهو أمية بن أبي  
 الصلت في أحوال الجنة: [من الوافر]

"فلا لغو ولا تأثيم فيها" ... وما فاهوا به أبدًا مقيم  
 واللغو: الباطل، والتأثيم: من أثمته، إذا قلت له أثمت، وفاهوا تلفظوا، والمعنى: ليس في  
 الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد، وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على  
 التأبید.

= من مدحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمير بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح  
 شواهد المغني 921، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية 1/ 256، ولعامر بن جوين  
 الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في حماسة البحري 78، ولرجل من بني عبد مناة بن  
 كنانة في سمط اللآلي 288، ولعمرو بن طيئ في معجم البلدان 1/ 98 "أجأ"، وبلا  
 نسبة في شرح ابن الناظم ص 136، وشرح المفصل 2/ 110، 292، وجواهر الأدب  
 ص 241، 245، والأشباه والنظائر 4/ 162، وأمالى ابن الحاجب ص 593، 847،  
 وأوضح المسالك 2/ 16، ورصف المباني ص 276، وشرح الأشموني 1/ 151، وكتاب  
 اللامات ص 106، واللمع في العربية ص 129، ومغني اللبيب ص 593، والمقتضب 4/  
 371.

#### 1 الكتاب 2/ 292.

270- البيت لجرير في ديوانه 1/ 179، والمقاصد النحوية 2/ 343، وبلا نسبة في  
 أوضح المسالك 2/ 17.

271- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص 54، وتخليص الشواهد 406،  
 411، والدرر 2/ 478، واللسان "6/ 12" "أثم"، والمقاصد النحوية 2/ 346، وبلا  
 نسبة في الارتشاف 2/ 165، وأوضح المسالك 2/ 19، وجواهر الأدب ص 93،  
 245، وخزانة الأدب 4/ 494، وسر صناعة الإعراب 1/ 415، وشرح ابن الناظم  
 ص 136، وشرح الأشموني 1/ 152، وشرح شذور الذهب ص 88، وشرح ابن عقيل

(246/1)

"فصل":

"وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد" متعلق بوصفت "متصل" نعت مفرد جاز في الوصف المفرد "فتحه على أنه ركب معها" أي: مع النكرة "قبل مجيء "لا" و صار الوصف والموصوف كالشيء الواحد، ثم دخل عليهما "لا" "مثل": لا "خمسة عشر" عندنا، وقيل: علة البناء كون الوصف ما تمام اسم "لا" واسم "لا" وجب له البناء لتضمنه معنى "من" فصارا كأنهما معًا تضمننا معنى "من" وقيل: إنه أجري على لفظ الموصوف؛ لأنه أشبه المعرب، وقيل: فتحته فتحة إعراب، وحذف تنوينه للمشكلة.

وجاز نصبه مراعاة لحل النكرة الموصوفة؛ لأنها في محل نصب "بلا"، وقال الشاطبي: النصب بالحمل على لفظ النكرة، وإن كان مبنياً؛ لأن حركة البناء هناك شبيهة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها ا. هـ.

"و" جاز "رفعه مراعاة لمحلها مع "لا" لأنها في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد، فحكموا على محلها بالرفع، وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بـ"لا"، نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم. قال الرضي<sup>1</sup>: جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لـ"رجل" ا. هـ.

"نحو: لا رجل ظريف فيها" هذا من أمثلة الخليل، فيجوز فيه: لا رجل ظريف، بفتح "ظريف"، ولا رجل ظريفاً، بنصبه، ولا رجل ظريف، برفعه ومثله: "لا رجلين ظريفين، وظريفان،

ولا رجال ظريقين، وظريفون، يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات؛ لأن اسم "لا" في ذلك كله مبني، ولا فرق في النعت بين المشتق، كما مر، والجامد المنعوت بمشتق، "ومنه<sup>2</sup> ألا ماء ماء بارداً عندنا" فيجوز في "ماء" الثاني الفتح على أنه مركب مع الأول، والنصب والرفع على ما مر، وضعف الكمال الأنصاري

1 شرح الرضي 1 / 291.

2 الكتاب 2 / 289.



في شرح المفصل كون "ماء" الثاني صفة "الماء" الأول، وقال: كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد، وإنما هو من قبيل التوكيد اللفظي، أو البدل، ا.هـ. وجوابه أنه لا بعد في جعله صفة؛ لأنه لما وصف بـ"باردًا" صار مغايرًا للأول تغاير المطلق والمقيد، "ولأنه يوصف بالاسم" الجامد "إذا وصف" ك: مررت برجل رجل عاقل، "والقول بأنه توكيد" لفظي أو بدل "خطأ"؛ لأن "الماء" الثاني لما وصف وتقييد بقيد خرج عن كونه مرادفًا للأول، فلا يصح كونه توكيدًا له، ولا بد منه لعدم مساواته للأول، وإن جعلنا "باردًا" نعتًا "الماء" الأول، "وماء" الثاني بدلًا من الأول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع.

وقال أبو حيان 1: وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى: {فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا} [الدخان: 4، 5] واعترضه الموضح في الحواشي بأنه إنما جيء بالجامد توطئة للحال ليجرى على منعوته إذا كان ذلك حق المشتقات [ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في: جاء زيد ضاحكًا، كما أنه على حذف الموصوف] 2، وهنا لو لم يذكر

التابع لجرى قولك: "باردًا" نعتًا على "ماء" الأول، فما فائدة هذه التوطئة ا.هـ. قلت: هذا كلام مخالف لقول سيبويه لا بد من تنوين "بارد" لأنه وصف ثان، "فإن فقد الأفراد" في النعت "نحو: لا رجل قبيحًا فعله عندنا، أو" فقد الأفراد في المنعوت، نحو: "لا غلام سفر ظريفًا عندنا، أو" فقد "الاتصال" بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل، "نحو: لا رجل في الدار ظريف، أو: لا ماء عندنا ماء باردًا امتنع الفتح" فيهن؛ لأنه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين "وجاز الرفع" بالنظر إلى المحل، "والنصب" بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربًا، وإلى محله إن كان مبنيًا. قال ابن خروف: الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني؛ لأن الموضع للابتداء ا.هـ. وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

-201

ومفردًا نعتا لمبني يلي ... فافتح أو انصب أو ارفع تعدل

-202

وغير ما يلي وغير المفرد ... لا تب و انصبه أو الرفع اقصد

(351/1)

"كما" تقدم "في المعطوف بدون تكرار: لا" فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار "لا" والناظم عكس ذلك، فشبه المعطوف بدون تكرار "لا" بالنعت المفصول فقال:

-203

والعطف إن لم تتكرر لا احكما ... له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله: "وكما في البديل الصالح لعمل "لا" وهو المنكر "فالعطف" بدون تكرار "لا" "نحو: لا رجل وامرأة فيها" بنصب امرأة ورفعها، "وبالدل" الصالح لعمل "لا" "نحو: لا أحد رجل وامرأة فيها"، بنصب "رجل وامرأة" ورفعهما، ولا يجوز الفتح في المعطوف والبديل لوجود الفاصل في العطف بحرفه، وفي البديل بعامله؛ لأن البديل على نية تكرار العامل "فإن لم يصلح" البديل "له" أي: لعمل "لا" بأن كان معرفة، "فالرفع" واجب بالنظر إلى محل "لا" مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم "لا"؛ لأنها لا تعمل في معرفة، "نحو: لا أحد زيد وعمرو فيها" فزيد وعمرو" بدل تفصيل من "أحد"، و"كذا" يجب الرفع مع تكرار "لا" في المعطوف الذي لا يصلح لعمل "لا"، نحو: لا امرأة فيها ولا زيد" لأن "لا" الجنسية لا تعمل في معرفة.

قال أبو حيان<sup>1</sup>: ومن قال: رب شاة وسخلتها، قال، لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه، قاله صاحب البسيط، ووجهه أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناءً على أنهما لا يتبعان نكرة، وسيأتي الخلاف فيهما.

(352/1)

"فصل":

"وإذا دخلت همزة الاستفهام على "لا" النافية للجنس "لم يتغير الحكم"، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ<sup>1</sup>، نحو: ألا غلام سفر حاضر، بنصب "غلام" لا غير، ومن تركيب نحو: ألا رجل في الدار بفتح "رجل" لا غير، وتكرار نحو: ألا رجوع وألا حباء، بالأوجه الخمسة، "ثم تارة يكون الحرفان باقين على معنييهما" من الاستفهام والنفي، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي، "كقوله"، وهو قيس بن الملوح على ما قيل: [من البسيط]

-274

"ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد" ... إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي والمعنى: ليت شعري إذا لقيت ما لاقاه أمثالي من الموت، هل عدم الاصطبار ثابت لسلمي أم لها تجلد، وكفى عن الموت بما ذكر تسلية لها، وأدخل "إذا" الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما "قليل، حتى توهم" أبو علي "الشلوين أنه غير واقع" في كلام العرب<sup>2</sup>، ورد على الجزولي إجازته إياه<sup>3</sup>، وألحق وقوعه في كلامهم على قلة، كقولهم في المثل: أفلا قماص بالعر<sup>4</sup>،

---

1 انظر الكتاب 2/ 306، والمسائل المنشورة ص 105.

274- البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ص 178، وجواهر الأدب 245، والدرر 1/ 322، وشرح شواهد المغني 1/ 42، 213، والمقاصد النحوية 2/ 358، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 176، وأوضح المسالك 2/ 24، وتخليص الشواهد ص 415، والجنى الداني ص 384، وخزانة الأدب 4/ 70، وشرح ابن الناظم ص 139، وشرح الأشموني 1/ 153، وشرح ابن عقيل 1/ 410، وشرح عمدة الحفاظ ص 320، 384، ومغني اللبيب 1/ 15، وجمع الهوامع 1/ 147، وتاج العروس "ألا".

2 الارتشاف 2/ 176.

3 الجزولية ص 219.

4 من شواهد الكتاب 2/ 306، ويروى: "ما بالعر من قماص" في مجمع الأمثال 2/ 268، وجمهرة الأمثال 2/ 237، والمستقصى 2/ 317.

(353/1)

والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة، والعر بفتح العين المهملة: الحمار، والشلوين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح، قاله الدماميني. "وتارة يراد بهما" أي: بالهمزة و"لا" "التوبيخ" والإنكار، "كقوله": [من البسيط]

-275-

"ألا ارعواء لمن ولت شببته" ... وأذنت بمشيت بعده هرم  
ف"ألا" حرف توبيخ، و"ارعواء" مصدر ارعوى، أي: انكف عن الشيء، يستعمل كثيراً في ترك ما يستهجن، يقال: ارعوى فلان عن القبيح، أي: انكف عنه، و"ولت": أدبرت وذهبت و"الشببته": الشباب قال في المطول<sup>1</sup>: والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي: قوية مشتعلة<sup>2</sup>. هـ.  
وهو مأخوذ من كلام الأطباء، و"آذنت" أعلمت، والمشيبي والشيب واحد.  
وقال الأصمعي: المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال. والشيب بغير ميم: بياض الشعر، والهرم: كبر السن. "و" كون الحرفين يراد بهما التوبيخ "هو الغالب" في الاستعمال، واعترضه الدماميني فقال: اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع "ألا" والنفي المفاد بـ"لا" باق على حاله، ففي البيت عدم الارعواء أمر ثابت، والتوبيخ تسلط<sup>2</sup> على ذلك، وحينئذ لهما حرفان، كل منهما يفيد ما اختص به. وأجاب الشمني<sup>3</sup> بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي، وكلمة "لا" تفيد النفي فمجموع "ألا" يفيد الإنكار التوبيخي على النفي. "وتارة يراد بهما التمني، كقوله": [من الطويل]

-276-

"ألا عمر ولي مستطاع رجوعه" ... فيرأب ما أثأت يد الغفلات

- 
- 275- البيت بلا نسبة في الارتشاف 2/ 177، وأوضح المسالك 2/ 25، وتخليص الشواهد ص 414، والدرر 1/ 324 وشرح ابن الناظم ص 139، وشرح الأشموني 1/ 153، وشرح التسهيل 2/ 70، وشرح شواهد المغني 1/ 212، وشرح ابن عقيل 1/ 409، وشرح عمدة الحفاظ ص 319، ومغني اللبيب 1/ 68، والمقاصد النحوية 2/ 360، وجمع الهوامع 1/ 147.  
1 المطول "شرح التلخيص" 1/ 250.  
2 في "ط": "مسلط".  
3 حاشية الصبان 2/ 16.

276- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 26، وتخليص الشواهد ص 415،  
والجنى الداني ص 384، وخزانة الأدب 4/ 70، وشرح الأشموني 1/ 153، وشرح  
شواهد المغني ص 800، وشرح ابن عقيل 1/ 411، وشرح عمدة الحفاظ ص 318،  
ومغني اللبيب ص 69، 381، والمقاصد النحوية 2/ 361.

(354/1)

والعمر: المدة، ويرأب: بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها  
همزة بمعنى: يصلح، منصوب في جواب التمني، وفاعله ضمير العمر، وأثأت: بمثابة بعد  
الهمزة الأولى: أي: أفسدت، ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية، واستعارة تخيلية،  
استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكسب أشياء بيده. "وهو" أي كون الحرفين يراد بهما  
التمني "كثير"، واختلف في "ألا" هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها،  
"و" المعتمد "عند سيبويه 1 والخليل أن "ألا" هذه ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف،  
فهي "بمنزلة: أتمنى، فلا خبر لها" كما أن أتمنى لا خبر له، "وبمنزلة: ليت" فلا يجوز  
مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغائها إذا تكررت "كما أن ليت" كذلك؛ لأن "ليت"  
تركب مع اسمها، ولا تكرر فتلغى، فلا تعمل "ألا" عندهما إلا في الاسم خاصة فينبني إن  
كان مفردا، ويعرب نصبا إن كان مضافا أو شبهه، "وخالقهما المازني 2 والمبرد 3"  
فجعلاهما كالجردة من همزة الاستفهام، فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب  
وخبر وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو محله، واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أن  
"مستطاع" إما خبر لـ"ألا"، وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا محل اسمها فقط،  
وإلا نصب، وعليهما فـ"رجوعه" مرفوف بـ"مستطاع" على النيابة عن الفاعل، فاللزام  
أحد الأمرين، إما ثبوت الخبر، أو مراعاة لمحلها مع اسمها، وأيا ما كان فهو المدعى، "و"  
رد بأنه "لا دليل لهما في البيت"، أي: الذي استدلا به، "إذ لا يتعين كون "مستطاعاً"  
خبراً لـ"ألا"، "أو صفة لاسمها، "و" "رجوعه" فاعلاً على حذف مضاف، أي: نائب  
فاعل لـ"مستطاع" "بل يجوز كان "مستطاع" خبراً مقدماً، "و" "رجوعه" مبتدأ مؤخرًا،  
والجملة من المبتدأ والخبر "صفة ثانية" لـ"عمر" وصفته الأولى جملة "ولى"، وإذا طرقة  
هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال.

ولما فرغ من الكلام على "ألا" المركبة اتفاقاً، وهي المشار إليها في النظم بقوله:

وأعط لا مع همزة استفهام ... ما تستحق دون الاستفهام  
شرع في "ألا" البسيطة على الأصح تكملة للأقسام فغير الأسلوب وقال: "وترد "ألا"  
للتنبية" والاستفتاح "فتدخل على الجملتين" الاسمية والفعلية، ولا تعمل شيئاً، فالاسمية  
"نحو: {أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ} [يونس: 62] ،

1 الكتاب 2 / 308، وانظر الارتشاف 2 / 177.

2 الأصول 1 / 397، وشرح التسهيل 2 / 71.

3 المقتضب 4 / 382.

(355/1)

والفعلية نحو: " {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} " [هود: 8] فـ"ألا" داخلية على  
"ليس" تقديرًا؛ لأن "يوم" منصوب بـ"مصروفًا" مقدم من تأخير، والأصل: ألا ليس  
مصروفًا عنهم يوم يأتيهم.  
"و" ترد "ألا" "عرضية"، بسكون الراء "وتحضيضية"، بجاء مهملة وضادين معجمتين،  
"فتختصان" بالجملة "الفعلية" الخبرية، ولا تعملان شيئاً، فالعرضية "نحو: {أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ  
يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ} [النور: 22] والتحضيضية نحو: " {أَلَا تُفَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ}  
[التوبة: 13] ، وإنما اختصا بالفعلية؛ لأنهما للطلب لأن العرض طلب بلين ورفق،  
والتحضيض طلب بحث وإزعاج، ومضمون الفعلية، أمر حادث متجدد، فيتعلق الطلب  
به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث.  
قال ابن الحاجب في شرح المفصل: حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع بعدها  
المضارع، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي.  
"مسألة:

وإذا جهل الخبر "سواء قلنا: إنه خبر "لا" أم خبر المبتدأ "وجب ذكره" للجهل به، "نحو:  
"لا أحد أغير من الله عز وجل" 1، وإذا علم من سياق أو غيره فحذفه كثير، نحو:  
{فَلَا قُوَّةَ} [سبأ: 51] ، أي: لهم، " {قَالُوا لَا ضَيْرَ} "، [الشعراء: 50] أي: علينا،  
ولو ذكر لجاز عند الحجازيين 2، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-205

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر ... إذا المراد مع سقوطه ظهر

"و" حذف الخبر المعلوم "يلتزمه التميميون والطائيون" هذا نقل ابن مالك<sup>3</sup>، ونقل ابن خروف عن بني تميم<sup>4</sup> أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون الجرور والظرف، وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>5</sup>، وقال أبو حيان<sup>6</sup>: وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع "إلا"، نحو: لا إله إلا الله، أي: لنا، أو في الوجود، أو نحو ذلك. قال الزمخشري في جزء لطيف على كلمة الشهادة، هكذا قالوا، والصواب أنه كلام تام، ولا

---

1 أخرجه البخاري في النكاح برقم 4358، 4924.

2 انظر الارتشاف 2/ 166، وشرح التسهيل 2/ 56.

3 شرح التسهيل 2/ 56، وشرح الكافية الشافية 1/ 535.

4 انظر الارتشاف 2/ 167.

5 الكتاب 2/ 267.

6 الارتشاف 2/ 166، 167.

(356/1)

---

حذف، وإن الأصل: الله إله مبتدأ وخبر، كما تقول: زيد منطلق، ثم جيء بأداة الحصر، وقدم الخبر على الاسم وركب مع "لا"، كما ركب المبتدأ معها في نحو: لا رجل في الدار، ويكون "الله" مبتدأ مؤخرًا، و"إله" خبر مقدمًا، وعلى هذا تخريج نظائره، نحو: "لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي"1. نقله الموضح منه، وذلك على قول الجمهور، ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وعن العام بالخاص، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرًا، أ. هـ.

---

1 شرح المفصل 1/ 107.

(357/1)

---

باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين

مدخل

...

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين:  
 هذا قول الجمهور<sup>1</sup>، وذهب السيدهلي إلى أن المفعولين في باب "ظن" ليس أصلهما  
 المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي "أعطى" واستدل ب: ظننت زيدًا عمرًا، فإنه لا يقال: زيد  
 عمرو، إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت<sup>2</sup>. وأجيب بالمنع، وأن المراد:  
 ظننت زيدًا عمرًا، فتبين خلافه.  
 وذهب الفراء<sup>3</sup> إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال، مستدلًا بوقوعه جملة وظرفًا  
 وجارًا ومجرورًا. وعورض بوقوعه معرفة وضميرًا وجامدًا، وبأنه لا يتم الكلام بدونه.  
 "أفعال هذا الباب نوعان:

أحدهما: أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي  
 ينصب مفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه، نحو: فكر "في كذا،  
 "وتفكر" فيه، "وما يتعدى لواحد" بنفسه، "نحو: عرف "زيد الحق، "وفهم" المسألة، "وما  
 يتعدى لاثنتين" بنفسه، "وهو المراد هنا"، وإليه أشار الناظم بقوله:

206-

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا ... أعني رأى خال علمت وجدا

207-

ظن حسبت وزعمت مع عد ... حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

208-

وهب تعلم.....

1 انظر المساعد 1 / 352.

2 انظر المساعد 1 / 352، والارتشاف 3 / 56.

3 الارتشاف 3 / 56.

(358/1)

"وينقسم" هذا القسم المتعدي لاثنتين "أربعة أقسام:

أحدها: ما يفيد في الخبر يقينًا، وهو أربعة: وجد وألفى وتعلم بمعنى: اعلم، ودرى، قال  
 الله تعالى: {تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ} " [المزمل: 20] فإلهاء المتصلة به مفعوله الأول،  
 و"خيرًا" مفعوله الثاني، و"هو" ضمير فصل لا محل له من الإعراب، وإنما ساغ مجيء



"وجد" للعلم؛ لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه، وقال الله تعالى: " {إِنَّهُمْ  
أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ } " [الصفات: 69] ، ف"آباءهم" مفعول أول، و"ضالين" مفعول  
ثان، "وقال الشاعر"، وهو زياد بن سيار: [من الطويل]

-277-

"تعلم شفاء النفس قهر عدوها" ... فبالغ بلطف في التحيل والمكر  
ف"تعلم" أمر بمعنى، اعلم، و"شفاء النفس" مفعوله الأول، و"قهر عدوها" مفعوله الثاني،  
والأكثر وقوع "تعلم" هذا على "أن" المشددة "وصلتها"، فتسد مسد المفعولين  
لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، "كقوله" وهو زهير بن أبي سلمى، بضم  
السين: [من الطويل]

-278-

"فقلت تعلم أن للصيد غرة" ... وإلا تضيعها فإنك قاتله  
ف"أن" بفتح الهمزة، وتشديد النون حرف موصول، "وللصيد" خبرها مقدم، و"غرة"  
بكسر الغين المعجمة، وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر، و"أن" وصلتها سدت مسد  
مفعولي "تعلم"، و"إلا" إلى آخره جملة شرطية، والهاء في "تضيعها" عائدة على "الوصية"  
فيما قبله، والهاء في "قاتله" عائدة على "الصيد"، وقد تكون "تعلم" بمعنى الماضي، قال  
يعقوب: تقول: تعلمت أن زيداً خارج، بمعنى: علمت، "وقال الآخر: [من الطويل]

-279-

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط" ... فإن اغتباطاً بالوفاء حميد

---

277- البيت لزياد بن سيار وهو تصحيف زبان بن سيار في خزنة الأدب 9 / 129،  
والدرر 1 / 334، وشرح شواهد المغني 2 / 923، والمقاصد النحوية 2 / 374، وبلا  
نسبة في

الارتشاف 3 / 13، وأوضح المسالك 2 / 31، وشرح ابن الناظم ص142، وشرح  
الأشموني

1 / 158، وشرح ابن عقيل 1 / 420، وشرح الكافية الشافية 2 / 456، وجمع الهوامع  
1 / 149.

278- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص134، ولسان العرب 13 / 13 "أذن"  
والمقاصد النحوية 2 / 374، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 32، وشرح الأشموني  
1 / 158.

279- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 33، والدرر 1 / 333، وشرح ابن

الناظم ص142، وشرح الأشتوني 1/ 157، وشرح التسهيل 2/ 79، وشرح ابن عقيل 1/ 419، وشرح قطر الندى ص171، وشرح الكافية الشافية 2/ 545، والمقاصد النحوية 2/ 372، وجمع الهوامع 1/ 149.

(359/1)

و"دریت" مبني للمفعول، والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، و"الوفي" مفعوله الثاني، وهو صفة مشبهة، و"العهد" بالرفع على الفاعلية، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به، وبالجذر على الإضافة، "وعرو" مرخم بحذف التاء، و"فاغتبط" جواب شرط مقدر، أي: إن دريته فاغتبط من الغبطة، وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه، فإن أراد زوالها كان حسداً، "والأكثر في" "دری" "هذا أن يتعد بالباء"، نحو: دریت بزید، "فإذا دخلت عليه همزة تعدى لآخر بنفسه، نحو: {وَلَا أَذْرَاكُمْ بِهِ} " [يونس: 16] فضمير المخاطبين مفعوله الأول، والمجرور بالباء مفعوله الثاني.

"و" القسم "الثاني: ما يفيد في الخبر رجحاناً وهو خمسة: جَعَلَ وحجا وعدّ ووهب وزعم، نحو: {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا} [الزخرف: 1] ، ف"الملائكة" مفعوله الأول، و"إناثاً" مفعوله الثاني "و" نحو "قوله" وهو تميم بن مقبل، وقيل: أبو شبل الأعرابي: [من البسيط]

-280

"قد كنت أحجوا أبا عمرو أخا ثقة" ... حتى أملت بنا يوماً ملمات  
ف"أبا عمرو" مفعوله الأول، و"أخا ثقة" مفعوله الثاني، و"الملمات" جمع لممة، بمعنى النازلة، فاعل "أملت" بمعنى نزلت، "و" نحو "قوله" وهو النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه: [من الطويل]

-281

"فلا تعدد المولى شريكك في الغنى" ... ولكنما المولى شريكك في العدم  
ف"المولى" بمعنى الصاحب، هنا مفعوله الأول، و"شريكك" مفعوله الثاني، و"العدم" بضم العين: الفقر، "و" نحو "قوله" وهو ابن همام السلوي: [من المتقارب]

-280- البيت لتمييم بن مقبل في تخلص الشواهد ص440، والمقاصد النحوية 2/

376، ولم أقع عليه في ديوانه، وله أو لأي شبل الأعرابي في الدرر 1/ 328، وللأزهري في شرح ابن الناظم ص 143، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 35، وشرح التسهيل 2/ 77، وشرح شذور الذهب ص 357، وشرح ابن عقيل 1/ 426، وشرح الكافية الشافية 2/ 543، ولسان العرب 2/ 315، "ضربج"، 14/ 167، "حجا"، وجمع الهوامع 1/ 148.

281- البيت للنعمان بن بشير في ديوانه ص 29، وتخليص الشواهد ص 431، والدرر 1/ 329، والمقاصد النحوية 2/ 377، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 36، وخزانة الأدب 3/ 57، وشرح ابن الناظم ص 143، وشرح الأشموني 1/ 157، وشرح التسهيل 2/ 77، وشرح ابن عقيل 1/ 425، وشرح الكافية الشافية 2/ 545، وجمع الهوامع 1/ 148.

(360/1)

-282

فقلت أجري أبا خالد ... "وإلا فهبني امرأ هالكا"  
فياء المتكلم: مفعوله الأول، و"امرأ" مفعوله الثاني، و"هالكا" نعت "امرأ".  
والأقل في "هب" هذا وقوعه على "أن" وصلتها، كما في المسألة الحمارية في الفرائض:  
هب أن أبانا كان حماراً 1، "و" نحو "قوله" وهو أبو أمية الحنفي، واسمه أوسن: [من  
الخفيف]

-283

"زعمتني شيخاً ولست بشيخ" ... إنما الشيخ من يدب ديباً  
فياء المتكلم مفعوله الأول، و"شيخاً" مفعوله الثاني، "ويدب ديباً": يدرج في المشي  
درجاً رويداً، "والأكثر في" "زعم" هذا وقوعه على "أن" بتخفيف النون، "أو: أن"  
بتشديدها [أي: مع فتح الهمزة فيهما] 2 "وصلتهما"، وإفراد الضمير في مثل هذا  
أفصح من تشيته [لأن العطف فيه ب"أو" وهو رأي البصريين، والتثنية رأي الكوفيين] 2،  
فالأول "نحو: {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا} [التغابن: 7] ، "و" الثاني نحو "قوله"  
وهو كثير عزة: [من الطويل]

-284

"وقد زعمت أني تغيرت بعدها" ... ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

و"عز" منادى مرخم.

282- البيت لعبد الله بن همام السلولي في تخلص الشواهد ص442، وخزانة الأدب 9/ 36، والدرر 1/ 332، وشرح شواهد المغني 2/ 923، ولسان العرب 1/ 804، "وهب"، ومعاهد التنصيص 1/ 285، والمقاصد النحوية 2/ 378، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 37، وشرح ابن الناظم ص144، وشرح الأشموني 1/ 248، وشرح التسهيل 2/ 78، وشرح شذور الذهب ص361، وشرح ابن عقيل 216، وشرح الكافية الشافية 2/ 456، ومغني اللبيب 2/ 594، وجمع الهوامع 1/ 149. 1 تقوم هذه المسألة على إرث زوج وأم وأخوين لأم وأخوين لأب وأم، وحكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيها بالنصف للزوج، والسدس للأم، والثالث للأخوين للأم، وترك الأخوين لأب وأم، فقالا له: هب أن أبانا كان حمارًا، فأشركنا بقرابة أمنا، ففعل. انظر الجامع لأحكام القرآن 5/ 79.

283- البيت لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر 1/ 331، وشرح شواهد المغني ص922، والمقاصد النحوية 2/ 397، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 38، وتخلص الشواهد ص428، وشرح الأشموني 1/ 156، وشرح قطر الندى ص172، ومغني اللبيب ص594. 2 إضافة من "ط".

284- البيت لكثير عزة في ديوانه ص328، والأغاني 9/ 26، وتخلص الشواهد ص428، وخزانة الأدب 5/ 222، 314، والمقاصد النحوية 2/ 380، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 40، وشرح الأشموني 1/ 157، وشرح شذور الذهب ص359.

(361/1)

"و" القسم "الثالث: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رأي وعلم، كقوله جل ثناؤه: {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا، وَنَرَاهُ قَرِيبًا} [المعارج: 7] الأول للرجحان، والثاني لليقين، وقوله تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} [محمد: 19] وقوله تعالى: {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ} [المتحنة: 10] الأولى لليقين والثانية للرجحان. "و" القسم "الرابع: ما يراد بهما"، أي: بالوجهين، "والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظن، وحسب، وخال" فالرجحان كقوله: [من الطويل]

"ظننتك إن شبت لظى الحرب صالياً" ... فعردت فيمن كان عنها معرّداً  
 فالكاف مفعوله الأول، و"صاليًا" مفعوله الثاني، و"إن شبت" بالبناء للمفعول شرط،  
 و"لظى الحرب" نائب الفاعل، وجواب الشرط محذوف، والتعريد بالعين المهملة، الانخزام  
 والجن، يقال: عرد في الحرب إذا جن. وقال الخليل: عرد وعرج في الحرب واحد،  
 والمعنى: ظننتك صالياً الحرب إذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزماً، "و" اليقين،  
 "نحو قوله تعالى: {يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} " [البقرة: 46] ، أي: يتيقنون ذلك، "و"  
 الرجحان في حسب، "كقول الشاعر" وهو زفر بن الحارث الكلابي: [من الطويل]  
 286- ف"كل" مفعوله الأول، و"شحمة" مفعوله الثاني، و"عشية" منصوب على  
 الظرفية، و"جدام وحمير" قبيلتان لم ينصرفا للعملية والتأنيث. "و" اليقين فيها نحو "قوله"  
 وهو ليبد العامري: [من الطويل]

"حسبت التقى والوجود خير تجارة" ... رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

- 
- 285- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 42، وشرح الأشموني 1/ 156، وشرح  
 التسهيل 2/ 80، والمقاصد النحوية 2/ 381.  
 286- البيت لزفر بن الحارث الكلابي في تخلص الشواهد ص 435، وشرح ديوان  
 الحماسة للمرزوقي ص 155، وشرح شواهد المغني 2/ 930، والمقاصد النحوية 2/  
 382، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 43، وشرح ابن الناظم ص 143، وشرح  
 التسهيل 1/ 344، ومغني اللبيب 2/ 636.  
 287- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص 246، وأساس البلاغة ص 46 "ثقل"،  
 والدرر 1/ 334، ولسان العرب 11/ 88، "ثقل" والمقاصد النحوية 2/ 384، وتاج  
 العروس "ثقل"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 44، وتخلص الشواهد ص 435،  
 وشرح ابن الناظم ص 144، وشرح الأشموني 1/ 156، وشرح ابن عقيل 1/ 422،  
 وشرح قطر الندى 274، وجمع الهوامع 1/ 149.

ف"التقى" مفعول أول، و"الوجود" معطوف عليه، و"خير" مفعوله الثاني، ولم يثن لأنه اسم تفضيل، واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة لزمه الأفراد والتذكير، و"رباحًا" بالباء المحوطة، والحاء المهملة تمييز، و"إذا" شرطية، و"ما" زائدة، و"المرء" مرفوع بفعل محذوف يفسره "أصبح"، و"ثاقلاً" بمعنى: ثقيلاً<sup>1</sup>، خبر أصبح المحذوف، والمعنى: تيقنت التقى والوجود خير تجارة رباحاً<sup>2</sup> إذا أصبح المرء ثقيلاً بسبب الموت، ووصف الميت بالثقل؛ لأن الأبدان تخف بالأرواح، فإذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات. و"الرجحان في خال" كقوله: [من الطويل]

-288

"إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى" ... يسومك ما لا يستطاع من الوجد إخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها<sup>3</sup>، والكاف مفعوله الأول، و"ذا الهوى" مفعوله الثاني، و"إن لم تغضض الطرف" شرط، وجوابه محذوف، وجملة "يسومك" بمعنى: يكلفك نعت "هوى"، وفاعله ضمير مستتر يعود على "هوى"، وهو العائد من الصفة إلى الموصوف، و"ما لا يستطاع" في موضع المفعول الثاني لـ"يسومك"، و"من الوجد" بيان لـ"ما"، و"اليقين فيها، نحو" قوله: [من المنسرح]

-289

"ما خلطني زلت بعدكم ضمنا" ... أشكو إليكم حموة الألم أنشده خلف الأحمر من الكوفيين، وباء المتكلم مفعوله الأول، و"ضمنا" مفعوله الثاني، وهو بفتح الصاد المعجمة، وكسر الميم وبالنون: الزمن المتبلي، وفي نسخة: ظمنا بالطاء المشالة، والهمزة، وهو بمعنى مشتاق<sup>4</sup>، قاله<sup>5</sup> في الصحاح<sup>6</sup>، وظمئت إلى لقائكم: اشتقت، و"زلت بعدكم" معترض بين المفعولين و"خلطني" معترض بين النائي وهو "ما" والمنفي وهو "زلت"، و"ضمنا" معترض بين اسم "زال" وهو التاء وخبرها

1 في "ب": "ثقیل".

2 سقطت من "ب".

288- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 45، والدرر 1/ 335، وشرح

التسهيل 2/ 80، وشرح الأشموني 1/ 155، وجمع الهوامع 1/ 150.

3 في خزنة الأدب 9/ 152 أن فتح الهمزة في "أخال" هي لغة بني أسد.

289- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 47، واللسان 13/ 260 "ضمن"،

14/ 201 "حما"، والمقاصد النحوية 2/ 386، وشرح التسهيل 1/ 335، 2/ 81.

4 في "أ"، "ط": "مشفق".

5 في "ب"، "ط": "قال".

6 الصحاح 1/ 61 "ظماً" 6/ 2156، "ضمن".

(363/1)

وهو "أشكو"، و"بعدكم" متعلق بـ"ضمنا" وجاز تقدمه على الصفة المشبهة؛ لأنه ظرف  
و"حموة" بضم الحاء المهملة والميم، وتشديد الواو: الشدة، والتقدير: خلت نفسي  
ضمنا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق.  
"تنبيهان" اثنان: "الأول: ترد "علم" بمعنى: عرف، و" ترد "ظن؛ بمعنى: اتهم" وإليهما  
أشار الناظم بقوله:

-214

لعلم عرفان وظن ظمه ... تعديه لواحد ملتزمه  
"و" ترد "رأى" بمعنى: ذهب، من "الرأي، أي: المذهب، و" ترد "حجا" بمعنى: قصد،  
فيتعدين "هذه الأفعال الأربعة" إلى "مفعول واحد" فقط: فأولها "نحو: {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ  
مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا} [النحل: 78] أي: لا تعرفون شيئا. "و" ثانيها  
نحو: "وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ 1" [التكوير: 24] بالطاء المشالة، أي: بمتهم. "و"  
ثالثها: "تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا، ورأى: الشافعي حرمته"، أي: ذهب أبو حنيفة  
إلى حل كذا، وذهب الشافعي إلى حرمته. "و" رابعها: نحو: "حجوت بيت الله" أي:  
نوبته وقصدته. "وترد "وجد" بمعنى: حزن أو حقد، فلا يتعديان"، يقال: وجد زيد إذا  
حزن، أو حقد، ويختلفان في المصدر، فمصدر وجد بمعنى: حزن وجد، ومصدر وجد  
بمعنى: حقد موحدة.

"وتأتي هذه الأفعال الخمسة" وبقية أفعال الباب لمعان آخر غير قلبية، فلا تتعدى  
لمفعولين"، فتأتي "علم" العلمية بضم العين، كعلم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا،  
وتأتي "رأى" بمعنى: أبصر، نحو: رأيت زيدا، أي: أبصرته، ومعنى: أشار، نحو: رأى زيد  
كذا، أي: أشار به، ومعنى: ضرب، نحو: رأيت الصيد، أي: ضربت رثته، وتأتي "حجا"  
بمعنى: غلب في الحاجة، نحو: حجا زيد عمرا، أي: غلبه في الحاجة، ومعنى: رد، نحو:  
حجبت السائل إذا رددته، ومعنى: ساق، نحو حجوت الإبل، أي: سقتها ومعنى: كتم،  
وبمعنى: حفظ، نحو: حجوت الحديث، أي: كتمته أو حفظته، ومعنى: أقام، نحو: حجا  
بمكة، أي: أقام بها، ومعنى بخل يقال: حجا بماله أي: بخل به، ومعنى: وقف، كقوله:

1 الآية من شواهد شرح ابن الناظم ص151، وشرح ابن عقيل 1/ 440، وشرح  
المفصل 7/ 81، والرسم المصحفي: {بِضْنَيْنِ} ، بما قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو  
والكسائي وابن عباس، وغيرهم. انظر الإتحاف ص434، والنشر 2/ 398، 399.

(364/1)

-290-

فهن يعكفن به إذا حجا

أي: إذا وقف، وتأني "وجد" بمعنى: أصاب، نحو: وجد زيد ضالته، أي: أصابها، ومعنى:  
استغنى، يقال: وجد فلان، أي: استغنى، وتأني "عد" بمعنى: حسب، بفتح السين نحو  
عددت المال، أي: حسبته أحسبه، وفي التنزيل: {وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ} [يوسف: 72] وفي  
الحديث: \$"الزعيم غارم"1، وبمعنى: رأس، بالهمزة وتركه، نحو: زعم زيد إذا رأس، ومنه:  
زعيم القوم هو فلان، أي: رئيسهم، ومعنى: قال، كقول أبي زبيد الطائي: [من البسيط]

-291-

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا ... حقا وماذا يرد القوم تلهيفي

أي: إن كان الذي قالوه حقا، نص عليه ابن بري<sup>2</sup>، ومعنى: سمن وهزل، يقال: زعمت  
الشاة بمعنى: سمنت وهزلت، وبمعنى: طمع، قاله في الصحاح<sup>3</sup>. وفي حواشيه لابن بري  
قال ابن خالويه<sup>4</sup>: يقال: زعم في غير مَزْعَم، أي: طمع في غير مطمع، وتأني درى:  
بمعنى: خدع، نحو: درى الذئب الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه. وتأني "حسب"  
بمعنى: احمر لونه وابيض، يقال: حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض كالبرص.  
وتأني "خال" للعجب، يقال: خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه، وبمعنى: طلع، بالطاء  
المشالة، يقال: خال الفرس، أي: غمز في مشيه، وغير ذلك. قال الموضح: "وإنما لم  
نحترز عنها؛ لأنها لم يشملها قولنا أفعال القلوب".

التنبيه "الثاني" من التنبيهين: العرب "ألقوا" رأى" الحلمية ب"رأى" العلمية في التعدي  
لاثنين "بجامع إدراك الحس الباطن، كقوله تعالى: {إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا} [يوسف: 36]  
، ف"أرى" عملت في ضميرين متصلين لمسمى



290- الرجز للعجاج في ديوانه 24 / 2، 25، ولسان العرب 14 / 166 "حجا"،  
وتاج العروس 24 / 179، "عكف"، "حجا".

1 أخرج ابن ماجه في كتاب الصدقات برقم 2398، وأحمد في المسند 5 / 276.

291- البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص 120، وخزانة الأدب 9 / 131، ولسان  
العرب 4 / 32، "أمر"، 9 / 324 "نجف"، وتاج العروس "زعم".

2 انظر لسان العرب "غرم".

3 الصحاح 5 / 1942 "غزم".

4 لسان العرب "زعم".

(365/1)

واحد، وأحدهما فاعل، وثانيهما مفعول أول، وجملة "أعصر خمراً" المفعول الثاني 1،  
"وكقوله" وهو عمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام، فرآهم في  
منامه: [من الوافر]

-292

"أراهم رفقتي حتى إذا ما" ... تجافى الليل وانخزل وانخزلا  
فالهاء والميم مفعول أول، و"رفقتي" بضم الراء وكسرهما مفعول ثان، والرفقة: الجماعة  
ينزلون جملة ويرتحلون جملة، وسموا رفقة لاتفاق بعضهم ببعض، والرؤيا هنا حلمية بدليل  
قوله: حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل، أي: انطوى وانقطع، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:  
-215

ولرأي الرؤيا انم ما لعلما ... طالب مفعولين من قبل انتمى  
وذهب بعضهم إلى أن "رأى" الحلمية لا تنصب مفعولين، وأن ثاني المنصوين حال. ورد  
بوقوعه كما هنا. واعترض بأن الرفقة الرفقاء، وهم: المخالطون والمرافقون، فهو بمعنى  
اسم الفاعل. فالإضافة فيه غير محضة، قاله الموضح في الحواشي، وفيه نوع مخالفة لما  
هنا.

و"رأى" الحلمية لا يدخلها إلغاء ولا تعليق، خلافاً للشاطبي. "ومصدرها الرؤيا، نحو"  
قوله تعالى: {هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ} [يوسف: 100] "ولا تختص الرؤيا بمصدر  
الحلمية، بل قد تقع مصدرا للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل: {وَمَا جَعَلْنَا  
الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ} [الإسراء: 60] ، "قال ابن عباس" رضي الله عنهما:

"هي رؤيا عين"، ولكن المشهور استعمالها في الحلمية.  
"النوع الثاني" من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين "أفعال التصيير"،  
وإنما قيل لها ذلك لدلالاتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى، "كجعل ورد  
وترك واتخذ وتخذ وصير وهب"، وإليهما الإشارة بقول الناظم:  
-208

..... والتي كصيرا ... أيض بها انصب مبتدأ وخبرا

- 
- 1 انظر شرح التسهيل 2/ 92، وجمع الهوامع 1/ 156.  
292- البيت لابن أحمر في ديوانه ص129، والحماسة البصرية 1/ 262، وشرح  
أبيات سيويه 1/ 487، والكتاب 2/ 270، ولسان العرب 6/ 689 "حنش"  
والمقاصد النحوية 2/ 421، وبلا نسبة في الأزمنة والامكنة 1/ 240، والإنصاف 1/  
354، وتخليص الشواهد ص455، والخصائص 2/ 378، وشرح ابن الناظم  
ص151، وشرح الأشموني 1/ 163، وشرح ابن عقيل 1/ 441.

(366/1)

---

"قال الله تعالى: {فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا} [الفرقان: 23] ، فالهاء مفعوله الأول، و"هباء"  
مفعوله الثاني، و"منثورًا" نعت "هباء" وقال تعالى: " {لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا  
" حَسَدًا } [البقرة: 109] فالكاف والميم مفعول أول، و"كفارًا" مفعول ثان، و"حسدًا"  
مفعول لأجله، وقال تعالى: " {وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ } " [الكهف: 99]  
ف"بعضهم" مفعول أول، وجملة "يموج في بعض" في موضع المفعول الثاني، وقال الله تعالى:  
{وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا} [النساء: 125] ف"إبراهيم" مفعول أول، و"خليلاً" مفعول  
ثان، "وقال الشاعر" وهو أبو جندب ابن مرة الهذلي: [من الوافر]  
-293

تخذت غراز إثرهم دليلاً" ... وفروا في الحجاز ليعجزوني  
ف"غراز" بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخره زاي اسم واد، قاله العيني، وأنشده  
الموضح محتوماً بنون، وقال: إنه اسم جبل، وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة  
البقعة، و"دليلاً" مفعول ثان، و"إثرهم" منصوب على الظرفية، والضمير المضاف إليه  
فاعل، و"فروا" و"يعجزوني" راجع إلى بني لحيان في البيت قبله، "وفي" بمعنى: إلى، واللام

في "ليعجزوني" للتعليل، "وقال" رؤية: [من السريع]

-294

ولعبت طير بهم أباييل ... "فصيروا مثل كعصف مأكول"  
وهو من السريع مستفعلن مفعولات، مرتين، والواو في "صيروا" نائب الفاعل، وهو  
المفعول الأول، و"مثل" المفعول الثاني، و"كعصف" مضاف إليه على زيادة الكاف بين  
المتضايين.

---

293- البيت لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1/ 354، والارتشاف 3/  
61، ولسان العرب 5/ 370 "عجز" والمقاصد النحوية 2/ 400، وتاج العروس  
15/ 95، "حجز"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 51، وشرح الأشموني 1/ 158،  
ولسان العرب 15/ 331 "حجز"، وشرح التسهيل 2/ 82، وشرح الكافية الشافية  
2/ 459.

294- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص181، وخزانة الأدب 10/ 168، 175،  
184، 189، وشرح شواهد المغني 1/ 53، والمقاصد النحوية 2/ 402، وحميد  
الأرقط في الدرر 1/ 336، والكتاب 1/ 408، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/  
52، والجنى الداني ص90، وخزانة الأدب 7/ 73، ووصف المباني ص201، وسر  
صناعة الإعراب ص296، وشرح الأشموني 1/ 158، ولسان العرب 9/ 247  
"عصف"، ومغني اللبيب 1/ 180، والمقتضب 4/ 141، 350، وجمع الهوامع 1/  
150، وتاج العروس 24/ 161 "عصف".

(367/1)

---

وقال الدماميني: فينبغي أن تكون الكاف اسماً أضيف إليه "مثل"، فيكون عمل كل من  
الكلمتين موفراً عليها، أما إذا جعلت حرفاً زائداً، وجعل "مثل" مضافاً إلى "عصف" لزم  
قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له، اللهم إلا أن يقال نزل منزلة الجزء من  
الجزر 1. ا. هـ.

وقيل: الكاف اسم بمعنى، "مثل"، و"مثل" الثانية توكيد لها، قاله في المغني في حرف  
الكاف 2.

والعصف: قال الحسن 3: زرع أكل حبه، وبقي تبته، وقال الفراء 4 ورق الزرع.

"وقالوا" في الدعاء: "وهبني الله فداءك"، أي: صيرني، حكاه ابن الأعرابي<sup>5</sup> عن العرب وهو قليل. فإاء المتكلم مفعوله الأول، و"فداءك" مفعوله الثاني، "و" وهب "هذا ملازم للمضي"؛ لأنه إنما سمع في مثل، والأمثال لا ينصرف فيها.

---

1 نقله الصبان في حاشيته 2/ 25 ولم ينسبه.

2 مغني اللبيب ص 328.

3 لسان العرب "عصف".

4 في معاني القرآن 3/ 113، 292: "العصف: أطراف الزرع قبل أن يدرك ويسنبل".

5 انظر الارتشاف 3/ 61، ولسان العرب "وهب".

(368/1)

---

"فصل":

"لهذه الأفعال ثلاثة أحكام، أحدها: الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في" أفعال هذا الباب "الجميع"، الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصويري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف، "و" الحكم "الثاني: الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه" بين المبتدأ والخبر، "أو تأخره" عنهما، فالمتوسط "ك: زيد ضننت قائم، و" المتأخر نحو: "زيد قائم ظننت، قال" منازل بن زمعة المنقري: [من البسيط]

-295

أبالأراجيز يابن اللوم توعدي ... "وفي الأراجيز خلت اللوم والخور"  
فوسط "خلت"، بين المبتدأ المؤخر وهو "اللوم" والخبر المقدم وهو "في الأراجيز" جمع أرجوزة بمعنى: الرجز، وأراد: القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز، و" اللوم" بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس، ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجا به، وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة، أو العجاج على ما قيل، حيث جعله ابناً للؤوم إشارة إلى أن ذلك غريزة فيه، و"الخور" بفتح الخاء المعجمة والواو، وفي آخره راء مهملة: الضعف، والمعنى: أتوعدي يابن اللوم بالأراجيز وفيها اللوم والخور.

"وقال" أبو أسيدة الديبري: [من الطويل]

-296

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا ... غنيين لا يجدي علينا غناهما

- 295- البيت لجريز في ملحق ديوانه ص1028، وشرح أبيات سيبويه 1/ 407،  
ولسان العرب 11/ 226، "خيل"، وللعين المنقري في الدرر 1/ 340، وتخليص  
الشواهد ص445، وخزانة الأدب 1/ 257، وشرح شواهد الإيضاح ص120، وشرح  
المفصل 7/ 84، 85، والكتاب 1/ 120، والمقاصد النحوية 2/ 404، وبلا نسبة في  
أمالى المرتضى 2/ 184، وأوضح المسالك 2/ 85، وشرح ابن الناظم ص147،  
وشرح قطر الندى ص174، واللمع ص137.
- 296- البيتان لأبي أسيدة الديبيري في لسان العرب 5/ 296 "يسر"، وتاج العروس  
14/ 457 "يسر"، وبلا نسبة في الحيوان 6/ 65، والبيت الثاني له في تخليص الشواهد  
446، والدرر 1/ 340، والمقاصد النحوية 2/ 403، ومعاني القرآن للفراء 3/  
271، وشرح التسهيل 2/ 86، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 59، وشرح ابن  
الناظم ص147، ولسان العرب 12/ 445، "غنم" وجمع الهوامع 1/ 153.

### (369/1)

فأخر "يزعم" عن المبتدأ والخبر، و"إن" حرف شرط، حذف جوابها، والمعنى: هذان  
الشيخان يزعمان أنهما سيدانا، وإنما يكون كذلك إذا أيسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها  
ونسلمها، وأجرى علينا من ذلك، "والغاء" العامل "المتأخر" عن المبتدأ والخبر "أقوى من  
إعماله" بلا خلاف لضعفه بالتأخر، "و" العامل "المتوسط بالعكس" فالإعمال فيه أقوى  
من أهماله؛ لأن العمل اللفظي أقوى من الابتداء، "وقيل: هما"، أي: الإلغاء والإعمال  
"في المتوسط بين المفعولين سواء" لأن ضعف العامل بالمتوسط سوغ مقاومة الابتداء له،  
فلكل منهما مرجح، قاله أبو حيان1.

"تنبيه":

هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين، وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه، نحو: قام ظننت زيد،  
فإنه يجوز عند البصريين، ويجب عند الكوفيين، ووجهه أنه إنما ينصب بـ"ظننت" ما كان  
مبتدأ قبل مجيئها، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل، قاله الخضرأوي وأبو حيان2،  
وشاهد الجواز قوله: [من الوافر]

شجاك أظن ربع الطاعنين ..... شجاك أظن ربع الطاعنين

يروي برفع "ربع" على الفاعلية، وينصبه على أنه مفعول أول، و"شجاك" مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إلى "ربع"، قاله في المغني<sup>3</sup>، واعتراض بأننا لا نسلم أن "شجاك" فعل ومفعول، بل مضاف ومضاف إليه، و"ربع الطاعنين" خبر عنه على تقدير رفعه، ومفعول أول مقدم و"ربع الطاعنين" مفعول ثان، و"أظن" عامل على تقدير نصبه. والحكم "الثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده" وسمي تعليقاً؛ لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل بالحل، وتقديره إعماله والمنع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام، "وهو لام الابتداء نحو: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ} الآية؛ وتامها {مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ} [البقرة: 102] ،

1 الارتشاف 3/ 63، 64.

2 الارتشاف 3/ 66.

297- عجز البيت:

"فلم تعبأ بعذل العاذلينا"

، والبيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص 446، والدرر 1/ 343، وشرح ابن النازم ص 148، وشرح الأشموني 1/ 160، وشرح شواهد المغني 2/ 807، ومغني اللبيب 1/ 378، والمقاصد النحوية 2/ 419، وهمع الهوامع 1/ 153. 3 مغني اللبيب ص 506.

(370/1)

ف"من" مبتدأ، وهو موصول اسمي، وجملة "اشتراه" صلة "من"، وعائدها فاعل "اشتراه" المستتر فيه، و"ما" نافية، و"له" و"في" متعلقان بالاستقرار خبر "خلاق" و"من" زائدة، وجملة "ما له في الآخرة من خلاق" خبر "من"، والرباط بينهما الضمير المجرور باللام، وجملة "من" وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء؛ لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل، وإنما تخطاها في باب "إن" فرفع الخبر؛ لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ، وأصلها التقديم على "إن". "ولام القسم، كقوله" وهو ليبد على ما قيل: [من

الكامل]

"ولقد علمت لتأتين مني" ... إن المنايا لا تطيش سهامها  
فاللام في "لتأتين" لام القسم وتسمى لام جواب القسم، والقسم وجوابه جملة 1 في محل  
نصب معلق عنها 2 فاللام في "لتأتين" لام القسم وتسمى لام جواب القسم، والقسم  
وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل باللام القسم لا جملة الجواب فقط، فسقط  
ما قيل: إن جملة جواب القسم لا محل لها، وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محل،  
فيتنافيان، ولهذا قال أبو حيان 3 وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات، وفي  
الغزة: ولام القسم لا تعلق، كقوله: [من المتقارب]

-299

لقد علمت أسد أننا ... لهم يوم نصر لنعم النصر  
بفتح "أن" فهذه لام القسم ولم تعلق، وتقول: علمت أن زيداً ليقوم، ففتح "أن"، ا.  
هـ. وفي المغني 4: أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، كقوله:  
[من الكامل]

---

298- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص 308، وتخليص الشواهد ص 453، وخزانة  
الأدب 9/ 159، 161، والدرر 1/ 344، وشرح شواهد المغني 2/ 828، والكتاب  
3/ 110، والمقاصد النحوية 2/ 405، وبلا نسبة في الارتشاف 3/ 69، وأوضح  
المسالك 2/ 61، وخزانة الأدب 10/ 334، وسر صناعة الإعراب ص 400، وشرح  
ابن الناظم ص 149، وشرح الأشموني 1/ 161، وشرح التسهيل 2/ 88، وشرح قطر  
الندى ص 176، ومغني اللبيب 2/ 401، 407، وجمع الهوامع 1/ 154.

1 سقطت من "ب"، "ط".

2 في "ب": "عنهما".

3 الارتشاف 3/ 69.

299- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص 29، ولسان العرب 8/ 428 "رغغ"

وتهذيب اللغة 16/ 66.

4 مغني اللبيب 1/ 407.

ولقد علمت لتأتين منيقي .....

١. هـ. فأخرج لام "لتأتين" عن كونها للقسم، "و" "ما" النافية، نحو: {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ} [الأنبياء: 65] ف"ما" نافية، و"هؤلاء" مبتدأ، و"ينطقون" خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب بـ"علمت"، وهي معلق عنها العامل في اللفظ بـ"ما" النافية. "و" "لا" و"إن" النافيتان "الواقعتان" في جواب قسم ملفوظ به، أي: بالقسم، "أو" قسم "مقدر" بالقسم الملفوظ به، "نحو: علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو" وعلمت والله إن زيد قائم، والقسم المقدر نحو: علمت لا زيد في الدار ولا عمرو، "وعلمت إن زيد قائم"، فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان، وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بـ"علمت".

"والاستفهام، وله صورتان:

إحدهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده، "نحو: {وَأِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} [الأنبياء: 109] ، ف"قريب" مبتدأ، و"أم بعيد" معطوف عليه، و"ما" موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ، وما عطف عليه، وجملة "توعدون" صلة الموصول، والعائد محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بـ"أذري" المعلق بالهمزة.

والصورة "الثانية: أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان، نحو: {لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى} [الكهف: 12] ف"أي" اسم استفهام مبتدأ، و"أحصى" خبره، وهو فعل ماض، وقيل: اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد، وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها "نعلم"؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولا فرق في العمدة بين المبتدأ، كما مر، والخبر، نحو: علمت متى السفر، والمضاف إليه المبتدأ، نحو: علمت أبو من زيد، أو الخبر، نحو: علمت صبيحة أي يوم سفرك، "أو فضلة" بالنصب عطفاً على عمدة "نحو: {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} [الشعراء: 227] ، ف"أي منقلب" مفعول مطلق منصوب بـ"ينقلبون" مقدم من تأخير، والأصل: ينقلبون أي انقلاب، وليست "أي" مفعولاً به لـ"يعلم"، كما قد يتوهم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وجملة "ينقلبون" معلق عنها العامل، فهي



في محل نصب، وإلى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله:

-212

..... والتزم التعليق قبل نفي ما

-213

وإن ولي لام ابتداء أو قسم ... كذا والاستفهام ذا له انحتم  
"ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير" لقوتها، "ولا في قلبي جامد"  
لعدم تصرفه "وهو اثنان، هب وتعلم، فإنهما يلزمان الأمر"، وإلى ذلك أشار الناظم  
بقوله:

-209

وخص بالتعليق والإلغاء ما ... من قبل هب والأمر هب قد ألزما

-210

كذا تعلم.....

واعترض بأن "تعلم" قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم، "وما عداهما من أفعال" هذا  
"الباب متصرف إلا "وهب" من أفعال التصيير فإنه ملازم للمضي، "كما مر" في آخر  
النوع الثاني. ولتصاريهفن ما هن "من الأعمال والتعليق، "تقول في الأعمال" للمضارع:  
"أظن زيدًا قائمًا، و" لاسم الفاعل، "أنا ظان زيدًا قائمًا، و" تقول "في الإلغاء للمضارع"  
مع التوسط: "زيد أظن قائم، و" مع التأخر له "زيد قائم أظن، و" مع التوسط للوصف:  
"زيد أنا ظان قائم"، ف"زيد" مبتدأ، و"قائم" خبره، وجملة "أنا ظان" متوسطة بينهما، "و"  
مع المتأخر له: "زيد قائم أنا ظان"، فألغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ، "و"  
تقول "في التعليق" ب"ما": "أظن ما زيد قائم، وأنا ظان ما زيد قائم"، وقس على ذلك  
بقية التصاريه.

والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الأعمال والإلغاء والتعليق، قاله أبو موسى

الجزولي<sup>1</sup>، وذلك مأخوذ من قول الناظم:

-210

..... ولغير الماض من ... سواهما.....

يعني "هب" و "تعلم".

-210

..... اجعل كل ما له زكن

أي: علم.

"وقد تبين بما قدمناه" في حكمي الإلغاء والتعليق "أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين: أحدهما: أن العامل الملغى لا عمل له البتة"، لا في اللفظ، ولا في المحل، "و" أن "العامل" المعلق له عمل في المحل"، لا في اللفظ، "فيجوز" على

1 انظر الجزولية ص 81، 82.

(373/1)

اعتبار المحل: "علمت لزيد قائم، وغير ذلك من أموره بالنصب" لـ "غير" "عطفًا على المحل"، أي: محل جملة: زيد قائم، فإنما في محل نصب على المفعولية لـ "علمت"، ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان: إحداهما: أنه من محل الخلاف، قال أبو حيان: "في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب: أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان: أنها في موضع نصب. الثاني للكوفيين: لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم، والجملة جواب له. والثالث للمغاربة: لا موضع لها أيضًا، إلا أن الأفعال أنفستها ضمننت معنى فعل القسم، فصارت قاصرة لا تتعدى، وصارت الجملة جوابًا له، وصححه ابن عصفور في شرح الجمل". ١. هـ.

الفائدة الثانية: أنه إنما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة، فتقول: علمت لزيد قائم، وغير ذلك: من أموره: ولا تقول: علمت لزيد قائم وعمرو؛ لأن المطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل فإن كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به، وإلا فلا، "قال" كثير عزة: [من الطويل]

-301-

"وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت"  
فعطف "موجعات" بالنصب بالكسرة على محل قوله: "ما البكا" الذي علق عن العمل فيه قوله: "أدري" هذا مراده هنا، وصرح بذلك في شرح القطر 1، وقال في المغني 2:  
هكذا استدلل به ابن عصفور، ولك أن تدعي أن "البكا" مفعول، وأن "ما" زائدة، وأن الأصل: ولا أدري موجعات القلب، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال،

و"موجعات" اسم "لا"، أي: وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا، ا. هـ.

وعلى الأول فالمعنى: وما كنت أدري أي شيء البكا، وصح عطف "موجعات" على محل الجملة؛ لأنه يؤدي معنى الجملة؛ لأن معنى: ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي، هو في معنى: قلبي له موجعات.

- 
- 301- البيت لكثير عزة في ديوانه ص 95، وخزانة الأدب 9 / 144، وشرح شذور الذهب ص 368، وشرح شواهد المغني ص 813، 824، وشرح قطر الندى ص 178، ومغني اللبيب 1 / 419، والمقاصد النحوية 2 / 408، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 64، وشرح الأشموني ص 162.
- 1 شرح قطر الندى ص 197.
- 2 مغني اللبيب 1 / 419.

(374/1)

---

"و" الوجه "الثاني": من وجهي الفرق بين الإلغاء والتعليق "أن سبب التعليق موجب" للإهمال لفظاً "فلا يجوز" معه الإعمال نحو: "ظننت ما زيداً قائماً"، بنصبهما، "وسبب الإلغاء مجوز" للإعمال، والإهمال، "فيجوز: زيداً ظننت قائماً" بنصبهما مع المتوسط، و"زيداً قائماً ظننت"، بنصبهما مع المتأخر، "ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-211

وجوز الإلغاء لا في الابتدا ... ..

"خلافًا للكوفيين والأخفش"، فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم 1، نحو: ظننت زيداً قائم برفعهما، "واستدلوا" على ذلك "بقوله" وهو بعض بني فزارة: [من البسيط]

-302

كذلك أدبت حتى صار من خلقي ... "أني وجدت ملاك الشيمة الأدب" برفع "ملاك" على الابتداء، و"الأدب" على الخبرية مع تقدم "وجدت" عليهما، وفي الحماسة 2، بنصبهما على الإعمال. "وقوله" وهو كعب بن زهير: [من البسيط]

-303

أرجو وآمل أن تدنوا مودتها ... "وما إخال لدينا منك تنويل"  
برفع "تنويل" على الابتدائية، وخبره الجرور قبله، مع تقدم "إخال" بكسر الهمزة،  
والقياس فتحها، كما مر محكي عن بني أسد خاصة. ووجه الدليل من هذين البيتين أن  
العامل ألغي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر. "وأجيب" عنهما "بأن ذلك محتمل  
لثلاثة أوجه:

1 انظر الكتاب 1/ 119، ومعاني القرآن للأخفش 2/ 685، والارتشاف 3/ 64.  
302- البيت لبعض الفزاريين في خزانة الأدب 9/ 139، 10/ 335، والدرر 1/ 1  
341، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 133، وأوضح المسالك 2/ 65، وتخليص  
الشواهد ص 449، وشرح ابن الناظم ص 148، وشرح الأشموني 1/ 160، وشرح  
ديوان الحماسة للمرزوقي ص 146، وشرح عمدة الحفاظ ص 249، وشرح ابن عقيل  
1/ 437، والمقاصد النحوية 2/ 411، 3/ 89، والمقرب 1/ 117، وجمع الهوامع  
1/ 153.

2 شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1146.  
303- البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص 62، وخزانة الأدب 11/ 311، والدرر  
1/ 801، 342، وشرح عمدة الحفاظ ص 248، والمقاصد النحوية 2/ 412، وبلا  
نسبة في الارتشاف 1/ 422، وأوضح المسالك 2/ 67، وشرح ابن الناظم ص 148،  
وشرح الأشموني 1/ 160، وشرح التسهيل 1/ 75، وجمع الهوامع 1/ 53، 153.

(375/1)

أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل: لملاك وللدنيا، ثم حذف  
اللام وبقي التعليق" بحاله كما كان مع وجود المعلق، وهذا مما نسخ لفظه، وبقي حكمه،  
قاله في المغني، وعلى هذا حمل سيبويه، قوله: [من الكامل]  
-304

..... وإخال إني لاحق مستتبع  
بكسر "إن" على تقدير إني لللاحق.  
"و" الوجه "الثاني: أن يكون من الإلغاء؛ لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط  
بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضاً "لإلغاء"، نعم الإلغاء

للتوسط بين المعمولين أقوى" من الإلغاء مع التقدم عليهما "والعامل هنا" وهو  
"وجدت" في البيت الأول، و"إخال" في البيت الثاني "قد سبق بـ"إني"، و"أما" "إخال"  
فقد سبق "بـ"ما" النافية" فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدرا "ونظيره" في المسبوقية بالغير:  
"متى ظننت زيدا قائما، فيجوز فيه الإلغاء" لعدم تصدره، والإعمال لتقدمه على  
المعمولين.

"و" الوجه "الثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير  
الشأن، والأصل: "إني" "وجدته، و" ما "إخاله" فحذف ضمير الشأن منهما "كما حذف  
في قولهم"، أي: العرب: "إن بك زيد مأخوذ"، والأصل: إنه، وإلى الوجه الأول والثالث  
أشار الناظم بقوله:

-211

..... وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا

-212

في موهم إلغاء ما تقدما .....

والوجه الأول أولى؛ لأن حذف اللام قد عهد في الجملة، كقوله تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ  
رَزَّاهَا} [الشمس: 9] والأصل: لقد أفلح، والوجهان الآخران ضعيفان، أما ضعف  
الإلغاء المذكور؛ فالأنهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة، وهو الياء من "إني" بمنزلة  
تقديم المبتدأ المطلوب للعامل، ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر  
تقديرًا منزلة تقديم الخبر، أما إذا قدرا داخلين على العامل بطل الإلغاء، وأما ضعف  
الحذف فمن وجهين، ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر، وسيأتي بيانه، وضعف  
حذف ضمير الشأن؛ لأنه لا يستعمل في مواطن التفخيم، والحذف مناف لذلك.

304- صدر البيت:

"فغبرت بعدهم بعيش ناصب"

، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في تخلص الشواهد ص448، والدرر وشرح أشعار الهذليين  
1/ 8، وشرح شواهد المغني 1/ 262، والمقاصد النحوية 3/ 494، والمنصف 1/  
322، ولسان العرب 1/ 758، "نصب" وللهذلي في مغني اللبيب 1/ 231، وبلا  
نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 604، وجمع الهوامع 1/ 153.

"فصل":

"ويجوز بالإجماع حذف المفعولين" لأفعال القلوب. "اختصارًا، أي: لدليل" يدل عليهما،  
"نحو: {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} [القصص: 62] ، "وقوله" وهو الكمية  
يمدح أهل البيت: [من الطويل]

305-

"بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهام عارًا علي وتحسب"  
فحذف في الآية مفعولًا "تزعمون" وفي البيت مفعولًا "تحسب" لدليل ما قبلهما عليهما،  
"أي: تزعموهم شركاء، وتحسب" هـ، أي: "حبهام عارًا علي"، وعدل عن تقدير تزعمون  
أنهم شركاء] 1 لأن الكلام في حذف المفعولين معًا لا في حذف ما يسد مسدهما.  
"وأما حذفهما اختصارًا، أي: لغير دليل، فعن سيويته<sup>2</sup> فيما نقل ابن مالك<sup>3</sup> "و" عن  
"الأخفش" والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين "المنع مطلقًا"، سواء في  
ذلك أفعال الظن والعلم. "واختاره الناظم" وحجتهم في ذلك أن العرب تجري هذه  
الأفعال مجرى القسم، فتلقاها بما يتلقى به القسم، نحو: {وَطَنُوا مَا هُمْ مِنْ مَحِيصٍ}  
[فصلت: 48] ، [من الكامل]

306-

ولقد علمت لتأتين منيتي .....

305- البيت للكميت في خزانة الأدب 9/ 137، والدرر 1/ 338، وشرح ديوان  
الحماسة للمرزوقي ص 692، والمختسب 1/ 183، والمقاصد النحوية 2/ 413، 3/  
112، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 69، وشرح الأشموني ص 164، وشرح ابن  
عقيل 1/ 443، وشرح التسهيل 2/ 73، وجمع الهوامع 1/ 152.

1 سقط من "أ" وهو ثابت في "ب"، "ط".

2 الكتاب 1/ 40.

3 شرح الكافية الشافية 2/ 553.

306- تقدم تخريج البيت برقم 298.

(377/1)

والجواب لا يحذف، فكذلك ما هو بمنزلة، ورد بأن تضمنها معنى القسم ليس بلازم.

"وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً" لحيء ذلك في أفعال العلم؛ "كقوله تعالى: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} " [البقرة: 232] ، {أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ " فَهُوَ يَرَى } " [النجم: 35] أي: يعلم، والأصل؛ والله أعلم<sup>1</sup>؛ يعلم الأشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقا، أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام. وفي أفعال الظن، نحو: " {وَوَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ } " [الفتح: 12] ف"ظن السوء"، مفعول مطلق مفيد للنوع، "وقولهم" في المثل: "من يسمع يخل<sup>2</sup>"، أي: يقع منه خيلة، قاله الموضح<sup>3</sup>، وصاحب التقريب<sup>4</sup>، والمعنى من يسمع خبراً يحدث له ظن، ومن قاله معناه: يخل مسموعه صادقاً فقد جعله من الحذف الاقتصاري، وليس الكلام فيه. "وعن الأعلام" يوسف الشنتمري تفصيل، فقال<sup>5</sup>: "يجوز في أفعال الظن" لكثرة السماع فيها "دون أفعال العلم". وعن أبي العلاء إدريس يجوز في "ظن وخال وخسب"؛ لأنه سمع فيها، ويمتنع في الباقي، ونسبه لسيبويه<sup>6</sup>.

"ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً"، أي: لغير دليل؛ لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر، ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده، وإلى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصاراً أشار بقوله:

-216-

ولا تجز هنا بلا دليل ... سقوط مفعولين أو مفعول

"وأما" حذف أحدهما "اختصاراً"، أي: لدليل "فمنعه" أبو إسحاق "بن ملكون" من المغاربة وطائفة، وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين، من جهة العامل فيه، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه، كذا قالوا. وما قالوه منتقض بخبر "كان"، فإنه مطلوب من جهتين، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل، "وأجازه الجمهور<sup>7</sup>"، كقوله تعالى: {وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ

1 سقطت من "ب".

2 المثل في المستقصى 2/ 262، وفصل المقال ص412، ومجمع الأمثال 2/ 300، وجمهرة الأمثال 2/ 263.

3 مغني اللبيب ص797.

4 المقرب 1/ 116.

5 الارتشاف 2/ 56.

6 الارتشاف 2/ 56.

7 انظر الارتشاف 2/ 56، والمقرب 1/ 116.

يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ { [آل عمران: 180] ، تقديره: ولا يحسبن الذين يبلخون ما يبخلون به هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه، "كقوله" وهو عنزة العبسي: [من الطويل]

-307

"ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة الحب المكرم"  
تقديره: فلا تظني غيره مني واقعاً، فحذف المفعول الثاني، والتاء في "نزلت" مكسورة والحاء والراء من "الحب المكرم" مفتوحتان.  
"فرع 1":

إذا قلت: زيداً ظننته قائماً، فالتقدير عند الجمهور: ظننت زيداً قائماً، وعند ابن ملكون وموافقيه: اتهمت زيداً ظننته قائماً، أو لابتست، قاله الموضح في الحواشي.  
فائدة:

هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين، وليس من الحذف في شيء عند البيانيين؛ لأن غرض المتكلم في إفادة المخاطب؛ لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل، فيسند الفعل إلى المصدر، فيقول: وقع ظن أو علم، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول، فيقول: فلان يظن أو يعلم، فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر، وحينئذ فلا يقال: إنه حذف منه شيء، كما يقال في القاصر: إنه حذف منه شيء، وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما؛ لأن الغرض تعلق بإفادتهما.

307- البيت لعنترة في ديوانه ص 191، وأدب الكاتب ص 603، والأشباه والنظائر 2/ 405، والاشتقاق ص 38، والأغاني 9/ 212، وجمهرة اللغة ص 591، وخزانة الأدب 3/ 227، 9/ 136، والخصائص 2/ 216، والدرر 1/ 339، وشرح شواهد المغني 1/ 480، ولسان العرب 1/ 289، "حب"، والمقاصد النحوية 2/ 414، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 70، وشرح الأشموني 1/ 164، وشرح ابن عقيل 1/ 444، والمقرب 1/ 117، وجمع الهوامع 1/ 152.

1 في "ط": "فائدة".

2 في "ب": "فيقع".



"فصل":

"تحكى الجملة الفعلية بعد القول" عند جميع العرب، "وكذا الاسمية" عند بعضهم فلا يعمل القول في جزأها شيئاً، كما يعمل لظن؛ لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، فجزأها معه كالمفعولين في باب "أعطيت" فصح أن ينصبها، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أن ينصب جزأها مفعولين؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبه باب "أعطيت" ولا أن ينصبها مفعولاً واحداً؛ لأن الجملة لا إعراب لها، فلم يبق إلا الحكاية، قاله ابن الناظم<sup>1</sup>.

"وسليم" بالتصغير قبيلة من قيس عيلان، وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس بن عيلان، وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن، يجرون بالقول مجرى الظن، "ويعملونه فيها"، أي: في الجملة الاسمية "عمل" ظن "فينصبون المبتدأ والخبر" مطلقاً من غير شرط من الشروط الآتية، "وعليه يروى قوله" وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرساً: [من الطويل]

308-

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه ... "تقول هزير الريح مرت بأثاب"  
"بالنصب لـ"هزير" على أنه مفعول أول لـ"تقول"، وجملة "مرت بأثاب" مفعول ثان، و"شأوين" تثنية شأو، بسكون الهمزة وهو: السبق، ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر، "والعطف": "أجانب، و"هزير الريح": دويها عند هبوبها، و"الأثاب" بفتح الهمزتين وسكون التاء المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع أثابة وهي نوع من الشجر، "وقوله" وهو الخطيئة يصف جملاً: [من الطويل]

1 شرح ابن الناظم ص 150.

308- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص 49، ولسان العرب 5/ 424 "هزير"، والمقاصد النحوية 2/ 431، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 220، وأوضح المسالك 2/ 71، وشرح التسهيل 2/ 95.

"إذا قلت أي آيب أهل بلدة" ... وضعت بها عنه الولية بالهجر  
 "بالفتح" لـ"أي" على أنها مع معموليها سدت مسد مفعولي "قلت"، وآيب"، أي: راجع،  
 و"أهل بلدة" مفعول "آيب"، والضمير في "عنه" يعود إلى "الجميل"، و"الولية" بفتح  
 الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف: البرذعة التي توضع تحت الرحل،  
 و"الهجر" بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها: نصف النهار عند اشتداد  
 الحر، وإلى رأي سليم أشار الناظم بقوله:

وأجري القول كظن مطلقاً ... عند سليم.....  
 "وغيرهم يشترط" في إعمال لفظ القول عمل "ظن" "شروطاً" ثلاثة، "وهي كونه" فعلاً  
 "مضارعاً"، فخرج المصدر والوصف والماضي والأمر، فلا يعمل شيء من ذلك عمل  
 "ظن" لأنها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب. "وسوى به السيرا في" بكسر السين.  
 "قلت بالخطاب، و" سوى به "الكوفي قل"، فيجوز على قولهما إعمال الماضي المسند  
 إلى تاء المخاطب، وفعل الأمر، نحو: أقلت زيداً منطلقاً، بجامع الإسناد إلى ضمير  
 المخاطب. "و" يشترط في المضارع "إسناده للمخاطب" لأن الإعمال إنما يكون مع فعل  
 المخاطب إذا استفهته عن ظن نفسه، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير  
 متكلم، ولا غائب، فلا تقل: أقول زيداً منطلقاً، ولا: يقول زيد عمراً منطلقاً لما مر، ولو  
 قال: وإسناده للمخاطب، وسوى به السيرا في إلخ..... كان أبين للتسوية، "و" يشترط  
 في زمن المضارع "كونه حالاً، قاله الناظم" في شرح التسهيل<sup>1</sup>، "ورد بقوله" وهو عمر  
 بن أبي ربيعة: [من الطويل]

أما الرحيل فدون بعد غد ... "فمتى تقول الدار تجمعنا"  
 أنشده سيبويه بنصب "الدار" على أنها مفعول أول و"تجمعنا" مفعول ثان<sup>2</sup>

309- البيت للحطينة في ديوانه ص225، وتخليص الشواهد ص459، وخزانة  
 الأدب 2/ 440، والمقاصد النحوية 2/ 432، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 72،  
 وشرح الأشموني 1/ 165.

1 شرح التسهيل 2/ 95.

310- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص402، وخزانة الأدب 2/ 439، 9/

185، وشرح أبيات سيبويه 1/ 179، وشرح المفصل 7/ 78، 80، والكتاب 1/

124، ولسان العرب 11/ 575 "قول"، والمقاصد النحوية 2/ 434، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 74، وتخليص الشواهد ص 457، ورصف المباني ص 89، ولسان العرب 11/ 279 "رحل"، 12/ 226 "زعم"، والمقتضب 2/ 349.  
2 الكتاب 1/ 124.

(381/1)

قال أبو حيان<sup>1</sup>: وفيه رد على من اشترط الحال؛ لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعها وأحبابه، بل استفهمه عن وقوع ظنه في الحال. ا. هـ.  
وهذا مبني على أن "متى" ظرف لـ"تقول"، والحق أن "متى" ظرف لـ"تجمعنا" لا لتقول"، وفيه نظر؛ لأن "تقول" على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملاً لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه، ويشترط كونه مضارعاً لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية، وليس التفريع عليه. "و" يشترط في المضارع المسند إلى ضمير المخاطب "كونه" واقعاً "بعد استفهام بحرف، أو باسم، سمع الكسائي" من العرب "أقول للعميان عقلاً"، ف"عقلاً" مفعول أول، و"للعريان" مفعول ثان على التقدير والتأخير. "وقال" عمرو بن معد يكرب المذحجي: "[من الطويل]"  
-311-

"علام تقول الرمح يثقل عاتقي" ... إذا أنا لم أظعن إذا الخيل كرت  
ف"علام" جار ومجرور، والجار والمجرور "ما" الاستفهامية، ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها، و"الرمح" بالنصب مفعول أول، وجملة "يثقل عاتقي" في موضوع المفعول الثاني، و"أظعن" بضم العين، يقال: طعن يطعن، بالضم إذا كان بالرمح وغيره، وطعن يطعن بالفتح إذا كان في النسب، و"إذا" في الموضوعين داخلية على فعل محذوف يفسره المذكور، على حد {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} [الانشقاق: 1] والتقدير: إذا لم أظعن أنا لم أظعن، وإذا كرت الخيل كرت.

"قال سيويوه والأخفش" 3 من البصريين "و" يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب "كونهما متصلين" من غير حاجز بينهما، "فلو قلت: أنت تقول" زيد منطلق، "فالحكاية" واجبة، "وخولفا"، قال أبو حيان وخالفهما

311- البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص72، وخزانة الأدب 2/ 436،  
والدرر 1/ 351، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص159، وشرح شواهد المغني  
ص418، واللسان 11/ 575 "قول"، والمقاصد النحوية 2/ 436، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 2/ 76، وشرح الأشموني 1/ 164، ومغني اللبيب ص143، وجمع  
الهوامع 1/ 157.

2 في الكتاب 1/ 123: "فإن قلت: أنت تقول زيد منطلق، رفعت؛ لأنه فصل بينه  
وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: أنت زيد مررت به فصارت بمنزلة أخواتها،  
وصارت على الأصل".  
3 انظر جمع الهوامع 1/ 157.

(382/1)

---

وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين، فأجازوا النصب، ولم يعتدوا بالضمير فاصلا1،  
ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل، و"أنت" فاعل فعل مضمر، وذلك الفعل واقع  
على الاسمين فينصبهما.

ورد بأن الحكم إنما هو للمذكور، وأما المضمر فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه  
خاصة، والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام، نقله الموضح في  
حواشي التسهيل، ولم يتعقبه، ومن خطه نقلت.

وعلى هذا يشكل قوله هنا: "فإن قدرت الضمير" وهو "أنت" "فاعلا بمحذوف  
والنصب" للمفعولين "بذلك المحذوف جاز اتفاقا"، فليتأمل، "واغتفر الجميع الفصل"  
بين الاستفهام والفعل "بظرف زمني" أو مكاني "أو مجرور، أو معمول القول"، مفعولا  
كان أو حالا، أو غيرهما، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-217

وكتظن اجعل تقول إن ولي ... مستفهماً به ولم ينفصل

-218

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... وإن ببعض ذي فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزمني، "كقوله": [من البسيط]

-312

"أبعد بُعد تقول الدار جامعة" ... شلي بهم أم تقول البعد محتوما

فألمزة للاستفهام، و"بعد" بفتح الباء ظرف زمان، و"بعد" بضم الباء مضاف إليه،  
وبينهما جناس محرف، و"الدار" مفعول أول لـ"تقول"، و"جامعة" مفعوله الثاني، و"شملي"  
مفعول "جامعة" و"البعد" مفعول أول لـ"تقول"، و"محتومًا" مفعوله الآخر، فأعمل  
"تقول" مرتين، والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف، والثاني متصل بالاستفهام  
بـ"أم"، والفصل بالظرف المكاني كقولك: أعندك تقول زيدًا جالسًا والفصل بالجرور  
كقولك: أفي الدار تقول زيدًا مقيمًا.  
و"الفصل بالمعمول نحو" قوله" وهو الكميّ بن زيد الأسدي: [من الوافر]

### 1 انظر الارتشاف 3 / 79.

312- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 2 / 232، وأوضح المسالك 2 / 77،  
وتخليص الشواهد 457، والدرر 1 / 351، وشرح الأشموني 1 / 164، وشرح شواهد  
المغني 2 / 969، ومغني اللبيب 2 / 692، والمقاصد النحوية 2 / 438، وجمع الهوامع  
1 / 157.

(383/1)

### -313

"أجهالا تقول بني لؤي" ... لعمر أيبك أم متجاهلينا  
ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني، والأصل: أتقول بني لؤي جهالا، و"بني  
لؤي" مفعوله الأول، والمراد بهم قريش، و"الجهال" جمع جاهل، و"المتجاهل" هو الذي  
يظهر الجهل من نفسه، وليس بجاهل، والمعنى، أظن بني لؤي جهالا، أم مظهرين الجهل  
بين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بني مضر، مع فضلهم عليهم.  
والفصل بالحال كقولك: أمسرعا تقول زيدًا منطلقًا؛ لأن المعمول المتقدم في نية التأخير.  
"قال السهيلي: و" يشترط أيضًا في المضارع "أن لا يتعدى باللام، ك: تقول لزيد عمرو  
منطلق"، برفعهما قال: لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن، ولم يكن إلا قولاً  
مسموعاً؛ لأن الظن من أفعال القلب، وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء  
كلام العرب، نقله المرادي بتعليقه في شرح التسهيل وأقره.  
"وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو: {أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ} ، [البقرة: 140]  
بالتاء المثناة فوق، وكسر "إن" "في قراءة الخطاب" للأخوين وابن عامر وحفص،

"وروي":

-314

"علام تقول الربح".....

"بالرفع"، على الحكاية.

وإذا أعمل القول عمل "ظن" فهل يجرى مجراه في العمل خاصة، أم في العمل والمعنى معاً، مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل "ظن" حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية<sup>1</sup>، وغيرها. وزعم بعضهم أنه قد يجرى مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله: [من الرجز]

313- البيت للكميت بن زيد في خزنة الأدب 9 / 183، 184، والدرر 1 / 352،

وشرح أبيات سيويه 1 / 132، وشرح المفصل 7 / 79، 87، والكتاب 1 / 123، والمقاصد النحوية 2 / 429، وليس في ديوانه، وهو لابن أبي ربيعة في شرح ابن الناظم ص 153، وبلا نسبة في أمالي المرتضى 1 / 363، وأوضح المسالك 2 / 78، وتخليص الشواهد ص 457، وخزانة الأدب 2 / 439، وشرح الأشتوني 1 / 164، وشرح ابن عقيل 1 / 448، والمقتضب 2 / 349، وجمع الهوامع 1 / 157.

314- تقدم تخريج البيت برقم 311.

1 في حاشية الصبان 2 / 37: "ومن اختار هذا المذهب ابن جني".

(384/1)

-315

قالت وكنت رجلاً فطيناً ... هاذا لعمر الله إسرائيلينا

فليس المعنى على "ظننت"؛ لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت، هذا إسرائيلين؛ لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بني إسرائيل، وإلى هذا ذهب الأعلام وابن خروف، واختاره صاحب البسيط<sup>1</sup>. قال ابن عصفور: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون "هذا" مبتدأ، و"إسرائيلين" على تقدير مضاف، أي: مسخ بني إسرائيل، فحذف المضاف الذي هو الخبر، وبقي المضاف إليه على جره؛ لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة؛ لأنه لغة في "إسرائيل". وإذا أجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الإلغاء والتعليق، وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد، قال في النهاية: نعم، وبحث

الشاطبي المنع، ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين، فمن قال: إنه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز، ومن قال بالعمل فقط قال بالمنع قلته تفقهاً، ولم أره نصاً.

---

315- الرجز لأعرابي في المقاصد النحوية 2/ 425، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص456، والدرر 1/ 350، وسمط اللآلي ص681، وشرح ابن الناظم ص152، وشرح الأشموني 1/ 156، وشرح ابن عقيل 1/ 450، وشرح التسهيل 2/ 95، ولسان العرب 13/ 323 "فطن"، 459، 460 "يمن"، والمعاني الكبير 646، وجمع الهوامع 1/ 157، وجمهرة اللغة ص293، وتاج العروس "فطن"، "يمن" "سرو" والمخصص 13/ 282.

1 انظر حاشية الصبان 2/ 37.

(385/1)

#### باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة:

ثلاثة، بالنصب، بدلاً من مفاعيل، ولم يقل "ثلاثة مفاعيل" بالإضافة؛ لأن إضافة العدد للصفة قليلة، أو ضرورة، قاله أبو حيان نقلاً عن شيخه ابن النحاس. ولا يجوز "ثلاثة مفعولين"، بجمع السلامة؛ لأن مفعولاً اسم للفظ، وهو غير عاقل، قاله الموضح في الحواشي.

"وهي: أعلم وأرى، اللذان" كان "أصلهما" قبل دخول همزة النقل عليهما: "علم ورأى المتعديان لاثنين"، وإنما اقتصر عليهما وقوفاً مع السماع، وأما بقية أخواتهما وهي: ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً؛ لأنه لم ينقل عن العرب، فالزيادة عليه ابتداء لغة، وأجازه قوم منهم طرداً للباب، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني.

"وما ضمن معناه من "نبأ"، بتشديد الموحدة، "وأنبأ، وخبر" بتشديد الموحدة، "وأخبر وحدث" بتشديد الدال، "نحو: {كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ} [البقرة: 167] . "فيرى" بضم الياء مضارع أرى، والهاء والميم مفعول أول، و"الله" فاعل، و"أعمالهم" مفعول ثان، و"حسرات" مفعول ثالث، قاله الزمخشري<sup>1</sup>. وهو مبني على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر. قال الموضح في حواشيه: وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة، "فيرى" على هذا بصرية،

و"حسرات" حال. والمعتزلة يقولون علمية، و"حسرات" مفعول ثالث، والذي أجازوه  
 ممكن عندنا فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك.  
 والذي نقوله نحن ممتنع، ا. هـ.  
 وألحق بذلك رأي الحلمية سماعاً، "نحو: {إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ  
 كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ} [الأنفال: 43] ، فالكاف فيهما مفعول أول، والهاء والميم مفعول ثان  
 و"قليلًا" في الأول، وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة رد على ابن الخباز  
 حيث

## 1 الكشف 1/ 327.

(386/1)

قال: لم أظفر بفعل متعدد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول، كما في قول النابغة: [من  
 الكامل]

316-

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ... تهدى إلى غرائب الأشعار  
 فالتاء نائب الفاعل، وهو المفعول الأول، و"زرعة" مفعول ثان، وجملة "تهدى إلي"  
 مفعول ثالث، وما بينهما اعتراض، وقول الأعشى ميمون بن قيس: [من المتقارب]  
 317-

وأنبتت قيسًا ولم أبله ... كما زعموا خيرا أهل اليمن  
 فالتاء مفعوله الأول، و"قيسًا" الثاني، و"خير" الثالث، ومعنى أبله: أجره، وقول العوام  
 بن عقبة بن كعب بن زهير: [من الطويل]  
 318-

وخبرت سوداء الغميم مريضة ... فأقبلت من أهلي بمصر أعودها  
 فالتاء المفعول الأول، و"سوداء" الثاني، و"مريضة" الثالث، و"الغميم" بالغين المعجمة  
 موضع من بلاد غطفان، وقول رجل من بني كلاب: [من البسيط]  
 319-

وما عليك إذا أخبرتني دنفا ... وغاب بعلك يومًا أن تعوديني  
 فالتاء المكسورة مفعول أول، وياء المتكلم الثاني، و"دنفا" الثالث، والدنف المريض،



وقول الحارث بن حلزة اليشكري: [من الخفيف]

320-

أومنعتم ما تسألون فمن ح ... لدثتموه له علينا العلاء

316- البيت للنابعة الذبياني في ديوانه ص54، وتخليص الشواهد ص467، وخزانة الأدب 6/ 315، 333، 334، وشرح ابن الناظم ص155، وشرح التسهيل 2/ 101، والمقاصد النحوية 2/ 439، وأساس البلاغة "أبد"، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص252.

317- البيت للأعشى في ديوانه ص75، وتخليص الشواهد ص467، والدرر 1/ 353، ومجالس ثعلب 2/ 414، والمقاصد النحوية 2/ 440، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص155، وشرح الأشموني 1/ 167، وشرح ابن عقيل 1/ 459، وشرح التسهيل 2/ 102، وشرح عمدة الحافظ 251، وهمع الهوامع 1/ 159.

318- البيت للعوام بن عقبة "أو عتبة" في الدرر 1/ 353، والمقاصد النحوية 2/ 442، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص467، وخزانة الأدب 11/ 369، وشرح ابن الناظم ص156، وشرح الأشموني 1/ 167، وشرح التسهيل 2/ 101، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1414 وشرح ابن عقيل 1/ 459، وشرح عمدة الحافظ ص252، وهمع الهوامع 1/ 159.

319- البيت لرجل من بني كلاب في الدرر 1/ 354، والمقاصد النحوية 2/ 443، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص468، وشرح ابن الناظم ص156، وشرح الأشموني 1/ 167، وشرح التسهيل 2/ 101، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1423، وشرح ابن عقيل 1/ 457.

320- البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص27، وتخليص الشواهد ص468، والدرر 1/ 354، وشرح ابن الناظم ص156، وشرح القصائد السبع ص469، وشرح القصائد العشر ص387، وشرح المعلقات السبع ص225، وشرح المعلقات العشر ص122، وشرح المفصل 7/ 66، والمعاني الكبير 2/ 1011، والمقاصد النحوية 2/ 445، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص686، وشرح ابن عقيل 1/ 458، وشرح عمدة الحافظ ص253، وهمع الهوامع 1/ 159.

(387/1)

فالضمير المرفوع مفعول أول، والمنصوب مفعول ثان، والجملة بعده مفعول ثالث،  
والفعل في الجميع مبني للمفعول، [وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة] 1 أشار  
الناظم بقوله:

-220-

إلى ثلاثة رأى وعلما ... عدوا إذا صارا أرى وأعلما  
ثم قال:

-224-

وكأرى السابق نبا أخيرا ... حدث أنبا كذلك خبرا  
وقال الناظم في شرح التسهيل: إن أولى من ذلك، يعني من نصب نبأ وأخواته أن يحمل  
الثاني منها على نزع الخافض، كما في آية التحريم<sup>2</sup>، وكما في قول بعض العرب، نبئت  
زيدًا مقتصرًا عليه، وكما قال سيبويه<sup>3</sup> في: [من الطويل]

-321-

نبئت عبد الله.....

والثالث حال، ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت، وهو التوسع، وأن في سلامة من  
التضمنين الذي هو خلاف الأصل<sup>4</sup>، ا. هـ.  
"ويجوز عند الأكثرين حذف" المفعول "الأول" استغناء عنه، "كأعلمت كبشك سميًا"،  
ولا تذكر من أعلمته، "و" يجوز "الاقتصار عليه كأعلمت زيدًا"، ولا تذكر من أعلمت  
به؛ لأن الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول، ولا في الاقتصار عليه إذ يراد الإخبار  
بمجرد العلم به، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور، هذا قول أبي العباس<sup>5</sup> وأبي بكر  
وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع<sup>6</sup> وابن مالك<sup>7</sup> والأكثرين.  
وذهب سيبويه<sup>8</sup> وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور<sup>9</sup> إلى أنه لا يجوز  
حذفه ولا الاقتصار عليه، كفاعل "علم" وهو قياس الأخفش لا بد من الثلاثة<sup>10</sup>.

---

1 سقط ما بينهما من "ب".

2 وهي الآية رقم 3 من سورة التحريم: {مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا} .

3 الكتاب 1/ 39.

321- البيت للفرزدق وتمامه:

"نبئت عبد الله بالجو أصبحت ... كرامًا موالبيها لئima صميمها"

وهو في الكتاب 1/ 39، والمقاصد النحوية 2/ 522، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 2/ 153، وشرح أبيات سيبويه 1/ 426، وشرح الأشعري 1/ 186.

4 شرح التسهيل 2/ 101.

5 المقتضب 3/ 122.

6 البسيط 1/ 450.

7 شرح الكافية الشافية 2/ 574.

8 الكتاب 1/ 41.

9 المقرب 1/ 122.

10 الارتشاف 3/ 84.

(388/1)

زعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليهما، [ومنع الاقتصار عليه] 1، وأما حذف الثلاثة جميعاً فقال ابن مالك<sup>2</sup>: الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره، وإن لم يجز في باب الظن الحذف لغير دليل، وذلك لأن قولك: علمت وظننت لا فائدة له؛ لأن الإنسان لا يخلو غالباً عن علم أو ظن، وأما الإعلام فإنه يخلو منه. ا. هـ.

"وللثاني والثالث" من المفاعيل الثلاثة بعد النقل "من جواز حذف أحدهما اختصاراً"، أي: لدليل "ومنعه اقتصاراً"، أي: لغير دليل، "ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما" قبل النقل، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

-221-

وما لمفعولي علمت مطلقاً ... للثان والثالث أيضاً حقاً

"خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقاً<sup>3</sup>"، أي: سواء أكان مبنياً للفاعل أم للمفعول، وهو أبو علي الشلوبين ونسبه إلى المحققين، "و" خلافاً "لمن منعهما في المبني للفاعل" وهو أبو موسى الجزولي<sup>4</sup>، فإن فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل، فقال يجوز في المبني للمفعول مساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول، ورفع نائب الفاعل، كصورته في المتعدي لاثنتين، ولا يجوز في المبني للفاعل؛ لأن الفعل إذ ذاك يكون معملاً ملغى في حالة واحدة، وذلك تناقض.

وقال خطاب في الترشيح: لا تلغى أعلم وأخواتها؛ لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر، لبقاء الأول غير مرتبط فإن بنيتها للمفعول ووسطتها أو آخرتها جاز ذلك، إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر، ولم يؤثر فيهما شيء. "ولنا" من الأدلة "على الإلغاء" في المبني للفاعل من النثر "قول بعضهم: البركة أعلمنا الله مع

الأكابر"، "فالبركة" مبتدأ، "ومع الأكابر" خبره "وأعلم" ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين  
المبتدأ وخبره. "و" من النظم "قوله": [من الطويل]  
-322

"وأنت أراي الله أمتع عاصم" ... وأرأف مستكفي وأسمع واهب  
ف"فأنت" مبتدأ، "وأمتع" خبره، "وأرى" ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره.

1 سقط ما بينهما من "ب".

2 حاشية الصبان 2 / 39.

3 في همع الهوامع 1 / 158: "ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء ثبت للفاعل أم  
للمفعول، وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع؛ لأن مبنى الكلام عليهما".

4 همع الهوامع 1 / 158، والجزولية ص 83.

322- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 80، والدرر 1 / 352، وشرح الأشموني  
1 / 166، وشرح شواهد المعني ص 679، والمقاصد النحوية 2 / 446، وهمع الهوامع  
1 / 158.

(389/1)

"و" لنا "على التعليق" من النشر الفصيح قوله تعالى: " {يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مِّمَّزِقٍ  
إِنِّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} " [سبأ: 7] فالكاف والميم مفعول أول، وجملة "إنكم لفي خلق  
جديد" في محل نصب، سدت مسد المفعول الثاني والثالث، والفعل معلق عن الجملة  
بأسرها باللام، ولذلك كسرت "إن" و"إذا" شرطية، وجوابها محذوف مدلول عليه  
بـ"جديد" والتقدير: إذا مزقتم تجددون، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول  
الأول، وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة "إن" وما بعدها جواب الشرط؛  
لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء نحو: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ  
خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ} [البقرة: 215] ، "و" من النظم "قوله": [من الطويل]  
-323

"حذار فقد نبئت إنك للذي ... ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى"  
فـ"حذار" بكسر الراء اسم فعل بمعنى: احذره؛ و"نبئت" بالبناء للمفعول فعل ماض،  
والتاء نائب الفاعل، وهو المفعول الأول، وجملة "إنك للذي" في موضع نصب سدت

مسد المفعولين، والفعل معلق عنها باللام، ولذلك كسرت "إن".  
 "قال ابن مالك" في النظم وغيره1: "وإذا كانت: أرى، و: أعلم منقولتين من "رأى" البصرية و"علم" العرفانية "المتعدي" كل منهما "لواحد تعدياً" بالهمزة "لاثنين، نحو":  
 أرأيت زيدا الهلال، أي: أبصرته إياه، وأعلمت زيدا الخبر، أي: عرفته إياه، قال تعالى:  
 {مَنْ بَعْدَ مَا أَرَأَكُمْ مَا تُحِبُّونَ} [الأنفال: 44] ، فالكاف والميم مفعول أول، و "ما تحبون" مفعول ثان، وأما: {وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّيَقُّنُ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا} [الأنفال: 44] فـ"قليلًا" حال لا مفعول ثالث، و"هذان المفعولان" حكمهما حكم مفعولي "كسا" في الحذف، لهما أو لأحدهما، "للدليل وغيره"، وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-222

وإن تعديا لواحد بلا ... همز فلاثنين به توصلاً

-223

والثاني منهما كثاني اثني كسا .....  
 ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول، ألا ترى أن "الحكم" غير "زيد"، في قولك: أعلمت زيدا الحكم، كما أن "الثوب" غير "زيد" في قولك: كسوت زيدا ثوبا، فتقول في حذف الأول: أعلمت الخبر ورأيت الهلال، كما تقول: كسوت

323- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 81، والدرر 1/ 353، والمقاصد

النحوية 2/ 447، وجمع الهوامع 1/ 157.

1 شرح التسهيل 2/ 100، وشرح الكافية الشافية 2/ 569.

(390/1)

ثوبا، وفي حذف الثاني: أعلمت زيدا، كما تقول: كسوت زيدا، وفي حذفهما معا أعلمت ورأيت كما تقول: كسوت.  
 "وفي منع الإلغاء والتعليق" في المفعولين معا؛ لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر "قيل: وفيه نظر في موضعين. أحدهما أن "علم" بمعنى: عرف، إنما حفظ نقلها" إلى اثنين: "بالتضعيف لا بالهمزة"، نحو: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} [البقرة: 31] . و"الموضع الثاني أن "أرى" البصرية سمع تعليقها بالاستفهام" عن المفعول الثاني، "نحو: {رَبِّ أَرِنِي

كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى { [البقرة: 260] ف"أرني" فعل دعاء، وياء المتكلم مفعوله الأول، و"كيف تحيي الموتى" جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بـ"كيف"، وهذا النظر لأبي حيان<sup>1</sup>.

"وقد يجاب" عن الأول "بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياساً" على المتعدي لاثنتين كما قيس في "نحو: ألبست زيّداً جبة"، على: كسوته جبة، وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في "علم" نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال: وأما السماع في المتعدي فكثير، وذكر أمثلة منها: علم الشيء وأعلمته إياي، أي: عرفته إياه، هذا نصه، فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع.

"و" قد يجاب عن النظر الثاني "بإدعاء أن الرؤية هنا"، أي: في 2: {أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى} [البقرة: 260] "علمية" لا بصرية، كما قال الحوفي في: {أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ} [الفرقان: 45] الرؤية رؤية القلب في هذا، ومخرجها مخرج رؤية العين، ويجوز في مثل هذا مع الرؤية، ولا يجوز مع العلم<sup>ا</sup>. هـ. ذكره في سورة النساء، ولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء، بل جملة "كيف تحيي" في تأويل مصدر منصوب على المفعولية، والتقدير: أرني كيفي إحيائك الموتى، كما قال الكوفيون وابن مالك في {وَتَبَيَّنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} [إبراهيم: 45] أن التقدير: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم، على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب "كسا" لجواز أن يقول: اكسني كيف شئت، كما تقول: أرني كيف تفعل؛ لأنه سؤال عن مفعول به. قلته بحثاً، ولم أره مسطوراً، فإن صح سقط النظر الثاني، وصح عموم قول الناظم:

-223

والثان منهما كثنائي اثني كسا ... فهو به في كل حكم ذو ائتسا

1 البحر المحيط 2/ 297.

2 سقطت من "ط".

(391/1)

#### باب الفاعل:

"الفاعل" لغة من أوجد الفعل، واصطلاحاً "اسم" صريح ظاهر أو مضمّر بارز أو مستتر

"أو ما في تأويله" أي: الاسم "أسند إليه فعل" تام متصرف أو جامد، "أو ما في تأويله"، أي: الفعل، "مقدم"، أي: الفعل، وما في تأويله على المسند إليه، "أصلي المحل" في التقديم، "و" أصلي "الصيغة. فالاسم" الصريح الظاهر، "نحو: {تَبَارَكَ اللَّهُ} [الأعراف: 54] ، والمضمر نحو: تباركت يا الله، والمستتر نحو: أقوم وقم، "والمؤول به"، أي: بالاسم ما اقترن بسابك لفظاً أو تقديرًا، والسابك هنا أنّ وأنّ، وما دون لو وكى، "نحو: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ} [العنكبوت: 51] ، أي: إنزالنا، {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ} [الحديد: 16] ، و: [من الوافر]

-324

يسر المرء ما ذهب الليالي ... ..

أي: ذهابها، ولا يقدر من هذه الأحرف إلا "أنّ" خاصة، نحو: وما راعني إلا يسير، ولا تقدر "أنّ" المشددة، ولا "ما" لعدم ثبوته، ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين، خلافاً للكوفيين، ولا حجة لهم في نحو: {ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ} [يوسف: 35] ، حيث أولوا "ليسجنه" بالسجن، بفتح السين على أنه فاعل "بدا" لاحتمال أن يكون فاعل "بدا"

324- عجز البيت:

"وكان ذهابن له ذهابا"

، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 37، والجنى الداني ص331، والدرر 1/ 142، وشرح التسهيل 1/ 225، 2/ 105، وشرح قطر الندى ص41، وشرح المفصل 8/ 142، 143، وجمع الهوامع 1/ 81.

(392/1)

ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه، والتقدير: ثم بدا لهم بداء، كما جاء مصرحاً به في نحو قول الشاعر: [من الطويل]

-325

..... بدا لي من تلك القلوص بداء

وإليه ذهب المبرد ومن وافقه. "والفعل كما مثلنا" من نحو: {تَبَارَكَ اللَّهُ} [الأعراف: 54] ، {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ} [العنكبوت: 51] ، "ومنه" أي: من الفعل نحو: "أتى

زيد ونعم الفتى، ولا فرق في ذلك بين المتصرف "ك"أتى" "والجامد" ك"نعم"، "والمؤول  
بالفعل" يشمل اسم الفاعل، "نحو: {مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} [النحل: 69] ، ف"مختلف" في  
تأويل يختلف، و"ألوانه" فاعل، وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف،  
والتقدير: صنف مختلف ألوانه، ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثل، "و" غير  
السالم، "نحو: منيراً وجهه، في قولك: أتى زيد منيراً وجهه"، وهو المشار إليه في النظم  
بقوله:

-225-

الفاعل الذي كمرفوعي أتى ... زيد منيراً وجهه نعم الفتى  
ف"أتى" فعل ماض، و"زيد" فاعل، و"منيراً" حال من "زيد"، و"وجهه" فاعل "منيراً"،  
وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو "زيد"، وأمثلة المبالغة نحو، ضراب أو  
ضروب أو مضراب أو ضريب أو ضرب زيد. والصفة المشبهة نحو: زيد حسن الوجه.  
واسم التفضيل نحو قوله: [من الخفيف]

-326-

ما رأيت امرأ أحب إليه الـ ... يبذل منه إليك يابن سنان  
والمصدر نحو قوله: [من الطويل]

-327-

ألا إن ظلم نفسه المرء بين .....  
.....

-325- صدر البيت:

"لعلك والموعود حق لقاءه"

والبيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص29، والأغاني 16/ 77، وخزانة الأدب 9/ 213،  
215، والدرر 1/ 519، وشرح شواهد المغني ص810، وللشماخ بن ضرار في ملح  
ديوانه ص427، ولسان العرب 14/ 66 "بدا" وبلا نسبة في الخصائص 1/ 340،  
وسمط اللآلي ص705، وشرح شذور الذهب ص167، ومغني اللبيب ص388،  
والهوامع 1/ 247.

-326- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 336، وشرح شذور الذهب ص416، وشرح  
عمدة الحفاظ ص773، وشرح قطر الندى ص282، وهمع الهوامع 2/ 102.

-327- عجز البيت:

"إذ لم يصنها عن هوى يغلب العقلا"

وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ص267.



واسم المصدر نحو: عجبت من عطاء الدنانير زيد، واسم الفعل نحو: [من الطويل]  
-328

فهيئات هيئات العقيق.....  
والظرف وعديله المعتمدين، نحو: "وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ" [الرعد: 43] ، و {أَفِي اللَّهِ شَكُّ} [إبراهيم: 10] قاله أبو حيان. أو اسم موضوع موضع الفعل نحو: إياك أنت وزيد أن تخرجا، ففي إياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع، ف"إياك" وضع موضع "احذر" ا. هـ.  
وقولنا: تام مخرج للفعل الناقص، نحو: كان زيد قائما فإن "زيد" لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح. "وقوله: مقدم رافع لتوهم دخول" "زيد" من "نحو: زيد قام"، في حد الفاعل، خلافاً للكوفيين بل "زيد" مبتدأ، "وقام" متحمل لضميره، والجملة خبره، وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار، فقد حكى ابن مالك عن الأعلام وابن عصفور أنهما قالا في:  
[من الطويل]

-329

.....وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم  
إن "وصال" فاعل "يدوم" المذكور، لا محذوف، وإن الذي سوغ ذلك الضرورة 1، ا. هـ.  
"و" قوله "أصلي المحل" قيد "مخرج لنحو: قائم زيد، فإن" "زيد" فاعلا؛ لأن المسند و"هو" قائم" مقدم اللفظ. و"أصله التأخير؛ لأنه خبر"، و"زيد" مبتدأ، هذا قول جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون "قائم" مبتدأ، وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، و"زيد" فاعل سد مسد الخبر، فعلى قولهم يجب إدخاله في الحد، ولا يحتاج إلى قوله: أصلي المحل، "وذكر" أصالة "الصيغة" قيد "مخرج لنحو: ضرب زيد، بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها" صيغة غير أصلية،

328- تقدم تخريج البيت برقم 139.

329- صدر البيت:

"صددت وأطولت الصدود وقلما"

والبيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص 480، والأزهية ص 91، وخزانة الأدب 10/  
226، 227، 229، 231، والدرر 2/ 263، 579، وشرح أبيات سيبويه 1/

105، وشرح شواهد المغني 2/ 717، ومغني اللبيب 1/ 307، 2/ 582، 590،  
وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 144، وخزانة الأدب 1/ 145، والخصائص 1/ 143،  
257، وشرح المفصل 7/ 116، 8/ 132، 10/ 76، وضرائر الشعر ص 201،  
والكتاب 1/ 31، 3/ 115، والتصريف ولسان العرب 11/ 412 "طول"، 564  
"قلل"؛ والمحتسب 1/ 96، والمقتضب 1/ 84، والممتع في التصريف 2/ 482،  
والمنصف 1/ 191، 2/ 69، وجمع الهوامع 2/ 83، 224.  
1 انظر ضرائر الشعر ص 201، وشرح التسهيل 2/ 109.

### (394/1)

لأنها "مفرعة عن "ضرب"، بفتحهما" على الصحيح عند جمهور البصريين، فـ"زيد" ليس  
فاعلاً بل نائب عن الفاعل، وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لإخراج نائب  
الفاعل، ومخرج لنحو: مضروب زيد، فإنها مفرعة عن ضارب، ومخرج لنحو: أعجبي  
قراءة في الجامع القرآن. فالمصدر هنا بمعنى المفعول<sup>1</sup>؛ لأنه واقع موقع فعل مبني  
للمفعول، فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرًا، والقرآن نائب الفاعل به،  
والتقدير: يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن، وسم الحد بعد ذلك للفاعل.  
"وله أحكام" سبعة: "أحدها: الرفع"؛ لأنه عمدة إذ لا يستغني الكلام عنه، ورافعه  
المسند وفاقًا لسيبويه<sup>2</sup> لا الإسناد خلافًا لخلف الأحمر<sup>3</sup>، وقد ينصب شذوذًا إذا فهم  
المعنى، "سمع من كلامهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، برفع أولهما،  
ونصب ثانيهما، وجعله ابن الطراوة قياسًا مطردًا، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله  
بن كثير: "فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ" [البقرة: 37]، بنصب "آدم"، ورفع  
"كلمات<sup>4</sup>"، وفيه نظر، لإمكان حمله على الأصل؛ لأن من تلقى شيئًا فقد تلقاه  
الآخر.

"وقد يجر لفظًا بإضافة المصدر نحو: {لَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ} [البقرة: 251] فـ"الله"  
فاعل، و"الناس" مفعول، والتقدير: ولولا أن يدفع الله الناس، "أو" يجر بإضافة "اسمه"،  
أي: المصدر، "نحو" قول عائشة رضي الله عنها: "من قبله الرجل امرأته الوضوء"<sup>5</sup>  
فـ"الوضوء" مبتدأ مؤخر، و"من قبله الرجل" خبر مقدم و"قبله" بضم القاف اسم مصدر  
قبل، و"الرجل" فاعله، و"امرأته" مفعول، وسيأتي أن اسم المصدر غير العلم والميمي إنما  
يعمل عند الكوفيين والبغداديين، "أو" يجر "بـ" من "أو الباء الزائدتين". فالأول "نحو:

{أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ} [المائدة: 19] ، أي: ما جاءنا بشير. والثاني نحو: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [النساء: 79] أي: كفى الله. والثالث نحو: {هِيَئَاتَ هِيَئَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} [المؤمنون: 36] ، أي: هيهات ما توعدون.

1 في "ب": "مبني".

2 الكتاب 1/ 33، 34.

3 الارتشاف 2/ 180، والمساعد 1/ 386.

4 وقرأها كذلك: ابن عباس ومجاهد، والرسم المصحفي برفع "آدم" ونصب "كلمات"، انظر الإتحاف ص 134، والنشر 2/ 211.

5 الموطأ ص 40.

(395/1)

الحكم "الثاني: وقوعه بعد المسند" وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم، أي: على الفاعل، ولكن ذكره توطئه لقوله: "فإن وجد" في اللفظ "ما ظاهره أنه فاعل تقدم" على المسند "وجب تقدير الفاعل ضمير مستترًا" في المسند، "وكون" المسند إليه "المقدم إما مبتدأ في نحو: زيد قام" ففي "قام" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على "زيد" و"زيد" مبتدأ، و"قام" وفاعله خبر "زيد"، "وإما فاعلاً" حال كونه "محذوف الفعل في نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة: 6] ، ف"أحد" مبتدأ، و"استجارك" خبره من غير حذف؛ "لأن أداة الشرط" موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي "مختصة بالجملة الفعلية" على الأصح عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش 1 والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون "أحد" مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده، و"استجارك" خبره "وجاز الأمران" الابتدائية والفاعلية "في نحو: {أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا} [التغابن: 6] ف"بشر" يجوز أن يكون مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه، وجملة "يهدوننا" خبره، ويجوز أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره "يهدوننا" والتقدير: أيهدينا بشر يهدوننا، والأرجح الفاعلية؛ لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال، "و" جاز الأمران في: " {أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ} [الواقعة: 59] ، ف"أنتم" يجوز أن يكون مبتدأ، و"تخلقونه" خبره، ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، والأصل:

أَتَخْلُقُونَ تَخْلُقُونَهُ، فحذف الفعل احترازًا عن العبث لوجود المفسر، ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميرًا منفصلاً على ما هو القانون عند حذف العامل، "والأرجح الفاعلية"؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم، وعورض بأن في الفعلية تخالفاً في عطف جملة 2 {أَمْ نَخُنُ الْخَالِقُونَ} [الواقعة: 59] عليه، وفي الابتدائية تناسباً، والتناسب أولى من التخالف، ومن ثم قال الموضح 2، في المغنى 3: وتقدير الاسمية في "أأنتم تخلقونه" أرجح منه في "أبشر يهدوننا" لمعادلتها الاسمية وهي "أم نحن الخالقون". وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة، وإذا تعارض المرجحان تساقطا، وبقي الوجهان على السواء، وما ذكره من

1 انظر معاني القرآن للأخفش 2/ 550، وشرح التسهيل 2/ 110.

2 سقطت من "ب".

3 مغني اللبيب ص 495.

(396/1)

وجوب تأخير الفاعل عن المسند وهو مذهب البصري "وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل" عن المسند "تمسكاً بنحو قول الزباء" بفتح الزاي والباء الموحدة المشددين والمد، ملكة الجزيرة، وتعد من ملوك الطوائف: [من الرجز]

330-

"ما للجمال مشيها وئيداً" ... أجنடلا يحملن أم حديدًا  
وجه التمسك أن "مشيها" روي مرفوعاً، ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له في اللفظ إلا "وئيداً" وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلاً بـ "وئيداً" مقدماً عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي، و "وئيداً" بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فдал مهملة التؤدة، قاله الجوهري 1 وفي القاموس 2: الوئيد الرزانة والتأني. "وهو عندنا" معشر البصريين "ضرورة" تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم، "أو" "مشيها" مبتدأ حذف خبره "لسد الحال مسده"، أي: يظهر "وئيداً"، كقولهم: حكمتك مسمطاً 3 فـ "حكمتك" مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده، "أي: حكمتك لك مثبتاً قبل أو "مشيها" بدل من ضمير الظرف" المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار. وذلك أن "ما" الاستفهامية في محل رفع على الابتداء، و "للجمال" خبره، وهو جار

ومحجور، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على "ما"، وهذه التخریجات ضعيفة، أما الضرورة فلا داعي إليها لتمكنها من النصب على المصدرية، أو الجر على البدلية من "الجمال" بدل شتمال، وأما الابتدائية فتخرج على شاذ، كما مر في بابه، وأما الإبدال من الضمير؛ فلأنه إما بدل أو اشتمال، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظاً أو تقديرًا، وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير "ما" الاستفهامية، وإذا أبدل "مشيها"

---

330- الرجز للزباء في لسان العرب 3/ 443، "وأد" 3/ 193، "صرف" 100/ 148، "زهق" وأدب الكاتب ص 222، والأغاني 15/ 256، وأوضح المسالك 2/ 86، وجمهرة اللغة ص 742، 1237، وخزانة الأدب 7/ 295، والدرر 1/ 355، وشرح الأشموني 1/ 169، وشرح شواهد المغني 2/ 912، وتاج العروس 9/ 248، "وأد"، 24/ 17 "صرف"، وشرح عمدة الحفاظ ص 179، ومغني اللبيب 2/ 581، وللزباء أو للخنساء في المقاصد النحوية 2/ 448، وبلا نسبة في همع الهوامع 1/ 159، ومقاييس اللغة 6/ 78، وكتاب العين 7/ 111، وأساس البلاغة "وأد".

1 الصحاح "وأد".

2 القاموس المحيط "وأد".

3 المثل في مجمع الأمثال 1/ 212، وجمهرة الأمثال 1/ 341، 374.

(397/1)

---

منه وجب أن يقتزن بجمزة الاستفهام؛ لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهر كما صرح به في المغني 1.

فإن قلت: ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين؟ قلت: فائدته تظهر في التثنية والجمع، فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام، والزيدون قام، بالإفراد فيهما، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين، بل لا بد من الضمير المطابق في "قام" 2.

الحكم "الثالث" من أحكام الفاعل: "أنه" عمدة "لا بد منه" لأن المسند حكم، ولا بد للحكم من محكوم عليه "فإن ظهر" الفاعل "في اللفظ" بأن نطق به ظاهرًا كان أو مضمراً "نحو: قام زيد والزيدان قاما، فذاك" واضح "وإلا" يظهر في اللفظ "فهو ضمير مستتر راجع إما المذكور" متقدم على المسند "كزيد قام، كما مر" في الحكم الثاني، ففي

"قام" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى "زيد" المذكور قبله "أو" راجع "لما دل عليه الفعل" المسند المستتر فيه الضمير، "كالحديث: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن" 3. ففي "يشرب" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى "الشارب" الدال عليه "يشرب" بالالتزام، "أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب"؛ لأن "يشرب" يستلزم شاربًا، بالإلتزام، "أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب"؛ لأن "يشرب" يستلزم شاربًا، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو "لا يزني الزاني"، وليس براجع إلى "الزاني" لفساد المعنى، "أو" راجع "لما دل عليه الكلام، أو" دل عليه "الحال المشاهدة"، فالأول "نحو: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ} [القيامة: 26] ، ففي "بلغت" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى "الروح" الدال عليها سياق الكلام، "أي: إذا بلغت" هي، أي: "الروح"، و"التراقي" أعالي الصدر. "و" الثاني: "نحو قولهم" أي: العرب "إذا كان غدا فأتني"، بنصب "غداً"، و"قوله" وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه: [من الطويل]

-331

"فإن كان لا يرضيك حتى تردني" ... إلى قطري لا إخالك راضيا

1 مغني اللبيب ص 758.

2 انظر شرح ابن عقيل 1 / 456.

3 أخرجه البخاري في كتاب الحدود برقم 6400.

331- البيت لسوار بن المضرب في المقاصد النحوية 2 / 451، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 90، وخزانة الأدب 10 / 479، والخصائص 2 / 433، وشرح الأشموني 1 / 169، وشرح المفصل 1 / 80، واختسب 2 / 192، وشرح التسهيل 2 / 123، 3 / 264.

(398/1)

ففي "كان" فيهما ضمير مستتر مرفوع بـ"كان" مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما، "أي: إذا كان هو، أي: ما نحن الآن عليه من سلامة" في غدا، هذا في المثال، "و" في البيت، "فإن كان هو، أي: ما تشاهده مني" ففيه لف ونشر على الترتيب، ويجوز في "كان" فيهما أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة، فإن جعلتها ناقصة كان "غداً" في المثال

و"لا يرضيك" في البيت في موضع خبرها، وإن جعلتها تامة كان "غداً" منصوباً على الظرفية متعلقاً بـ"كان"، و"لا يرضيك" في موضع الحال من فاعل "كان"، وحكى سيبويه<sup>1</sup>: إذا كان غداً، بالرفع على أنه فاعل "كان" وقد قيل: إن نصب لغة تميم، والرفع لغة غيرهم، وقطري، بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-226

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ... فهو وإلا فضمير استتر  
ففهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل.

"وعن الكسائي إجازة حذفه<sup>2</sup> وتبعه السهيلي "تمسكاً بنحو ما أولناه" من الآية والحديث والمثال والبيت.

ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل، نحو: {قُضِيَ الْأَمْرُ} [يوسف: 41] ، وفي الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا هند، وفي "أفعل" بكسر العين في التعجب إذ دل عليه متقدم مثله، نحو: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} [مريم: 38] ، وفي المصدر نحو: {أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا} [البلد: 14، 15] .

الحكم "الرابع: أنه يصح حذف فعله" جوازاً "إن أجيب به نفي كقولك: بلى زيد" جواباً "لمن قال: ما قام أحد"، فـ"زيد" فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي، والجملة فعلية، "أي: بلى قام زيد" ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية، ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق، "ومنه قوله: " [من الطويل]

-332

"تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه ... من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد"  
فـ"أعظم الوجد" فاعل فعل محذوف، دل عليه مدخول النفي، والتقدير: بل عراه أعظم الوجد، و"تجلدت" من التجلد، وهو التصبر على الهموم ونحوها، "ولم يعر"

1 الكتاب 1 / 224.

2 في شرح الكافية الشافية 2 / 600: "أجاز الكسائي وحده حذف الفاعل إذ دل عليه دليل".

332- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 92، وتخليص الشواهد ص 478،  
وشرح الأشموني 1 / 172، والمقاصد النحوية 2 / 453، وشرح التسهيل 2 / 120.

بالعين والراء المهملتين، من: عراه الأمر: إذا غشيه، و"قلبه" مفعول "يعر" و"شيء" فاعله، و"بل" للإضراب، و"أعظم الوجد" شدة الشوق.

"أو" أجيب به "استفهام محقق"، أي: ملفوظ به، "نحو: نعم زيد، جواباً لمن قال: هل جاءك أحد؟" ف"زيد" فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام، ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال، "ومنه: {وَلَيْتَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [الزخرف: 87] ، ف"الله" فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام، والتقدير: خلقنا الله؛ لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق، قاله التفتازاني<sup>1</sup>، وهو متعين لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه، ثم قال: والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك قوله تعالى: {وَلَيْتَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} [الزخرف: 9] ا. هـ.

وهو معارض بالمثل، فيقال: والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى: {قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ} [الأنعام: 63] ، إلى قوله: {قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا} [الأنعام: 64] وما يقال: إنه قدم لإفادة الاختصاص ممنوع؛ لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح، والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية.

"أو" أجيب به استفهام "مقدر" يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول، قاله السيد عبد الله، "كقراءة الشامي وأبي بكر<sup>2</sup>: "يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ، رِجَالٌ" [النور: 36، 37] ، ف"يسبح" مضارع مبني للمفعول، و"له" نائب الفاعل، وأوجه الخفاف لخفاء الإعراب، وعدم القرينة.

وقال الموضح في الحواشي لا يجب، بل هو أولى مما بعده. و"الآصال" جمع أصل، بضمتين، و"أصل" جمع أصيل، ويجمع آصال على أصائل، و"رجال" فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، وكأنه لما قيل: يسبح له فيها بالغدو والآصال، قيل: من يسبحه، فقيل، يسبحه رجال، ثم حذف الفعل لإشعار "يسبح" المبني للمفعول به، ولا يصح إسناد "رجال" إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى؛ لأن الرجال ليسوا مسبحين، بفتح الباء، بل مسبحين بكسرها، فالوقف دونهم.

1 انظر المطول "شرح التلخيص" 2 / 14.

2 انظر القراءة في النشر 2 / 332.



"وقوله": وهو ضرار بن نهمش يرثي أخاه يزيد بن نهمش، كما قال التفتازاني<sup>1</sup> والنيلي، وقال أبو عبيدة: وهو مهلهل، وقال العيني<sup>2</sup>: هو نهمش، وقال بعضهم<sup>3</sup>: هو الحارث بن نهمش النهشلي: [من الطويل]

-333-

"ليبك يزيد ضارح لخصومة" ... ومختبط مما تطيح الطوائح  
ف"ضارح" فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: من يبيكه:  
فقيل: ضارح، أي: يبيكه ضارح، ثم حذف الفعل. كما قيل: إن "رجال" فاعل فعل  
محذوف، "أي: يسبحه رجال، ويبيكه ضارح"، و"يزيد" نائب فاعل "بيك" المجزوم بلام  
الأمر، والضارح الفقير الدليل، والمختبط: الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة،  
وتطيح من الإطاحة، وهي: الإذهاب والإهلاك، والطوائح: جمع مطيحة على غير  
قياس، كلواحق جمع ملقحة، والقياس المطاوح والملاقح، و"من" تعليلية متعلقة ب"مختبط"،  
و"ما" مصدرية، والمعنى: لبيك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لأجل إذهاب المنايا  
بيزيد، ويروى: لبيك: ببناء الفعل للفاعل، و"يزيد" مفعوله، و"ضارح" فاعله، وفي كل  
من الروايتين وجه حسن. أما الأولى فمن جهة جعل "يزيد" الذي هو ملاذ الضعفاء في  
صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف.

"وهو" أي: حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت "قياسي، وفاقاً للجرمي<sup>4</sup>" بفتح  
الجيم، نسبة إلى بني جرم قبيلة مشهورة، واسمه صالح بن إسحاق، وكنيته أبو عمرو،  
و"ابن جني<sup>5</sup>"، بكسر الجيم وإسكان الياء ليس منسوباً، وإنما هو معرب،

1 انظر المطول 2 / 14.

2 المقاصد النحوية 2 / 454.

3 خزانة الأدب 1 / 303.

333- البيت للحارث بن نهمش في خزانة الأدب 1 / 303، وشرح شواهد الإيضاح  
ص 94، وشرح المفصل 1 / 80، والكتاب 1 / 288، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه  
ص 362، ولنهمش بن حري في خزانة الأدب 1 / 303، ولضرار بن نهمش في الدرر 1 /  
358، ومعاهد التنصيص 1 / 202، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه 1 /  
110، ولنهمش أو للحارث أو لضرار أو لمزرد بن ضرار أو للمهلهل في المقاصد

النحوية 2/ 454، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 345، 7/ 24، وشرح ابن  
الناظم ص 161، وأما ابن الحاجب ص 447، 789، وأوضح المسالك 2/ 93،  
وتخليص الشواهد ص 478، وخزانة الأدب 8/ 139، والخصائص 2/ 353، 424.  
4 الارتشاف 2/ 181.  
5 الخصائص 2/ 424، وانظر الارتشاف 2/ 181، 182.

(401/1)

كني، واسمه أبو الفتح، وهما من البصريين أجاز: أكل الطعام زيد، وشرب الماء عمرو،  
بالبناء للمفعول فيهما، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس 1، والمرفوع في الآية والبيت خبر  
مبتدأ محذوف، والتقدير: المسيح له رجال، والباكي ضارع صرح بالتقدير الأول أبو  
حيان 2، وبالثاني صاحب البسيط.  
"و" على القياس "لا يجوز في نحو: يوعظ" بالبناء للمفعول "في المسجد رجل" أن يجعل  
"رجل" فاعل فعل محذوف، "لاحتماله للمفعولية"، والرفع بالنيابة عن الفاعل، فيقع  
اللبس، فيجب أن يكون مرفوعاً على النيابة عن الفاعل، "بخلاف: يوعظ في المسجد  
رجال زيد"، فإنه يجوز أن يجعل "زيد" فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية؛ لأن  
الفعل المبني للمفعول رفع "رجال" على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون إلا  
واحداً، كالفاعل، وكأنه لما قيل: من يعظم قيل: زيد، أي: يعظم زيد، وإلى ذلك أشار  
الناظم بقوله:

-229-

ويرفع الفاعل فعل أضمر ... كمثّل زيد في جواب من قرا  
"واستلزمه"، أي: استلزم الفعل الرفع للفاعل "ما" ذكر "قبله" من فعل "كقوله" وهو  
الفرزدق: [من الطويل]

334- "غداة أحلت لابن أصرح طعنة

حصين عبيطات السدائف والخمر"

ف"الخمر" مرفوع بفعل محذوف يستلزمه "أحلت"، "أي: وحلت له الخمر؛ لأن: أحلت"  
المزيد "يستلزم: حلت" المجرد، وحكي أن الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن  
توجيه رفع "الخمر" في هذا البيت فقال: بإضمار فعل، أي: وحلت الخمر، فقال يونس:  
ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق: ينشده بنصب "طعنة"، ورفع

"عبيطات" على جعل الفاعل مفعولاً، نقله محمد بن سلام، و"غداة" نصب على الظرفية، و"طعنة" فاعل "أحلت" و"حصين" بالجر بدل من "ابن أصرم"، أو عطف بيان عليه، و"عبيطات" مفعول "أحلت"، والعبيط، بالعين المهملة: الطري من اللحم، و"السدائف" بالسین المهملة والفاء آخره: سقف السنام، وغيره مما غلب

---

1 الارتشاف 2 / 181.

2 الارتشاف 2 / 182.

334- البيت للفرزدق في ديوانه 1 / 254، وسمط اللآلي ص 367، والمقاصد النحوية 2 / 456، وبلا نسبة في الإنصاف 1 / 187، وأوضح المسالك 2 / 96، وشرح المفصل 1 / 32، 8 / 70، وشرح التسهيل 2 / 119، 3 / 254.

(402/1)

---

عليه السمن، وكان حصين بن أصرم قد قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر، وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه، فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطري.

"أو فسرّه" أي: فسر الفعل الرفع للفاعل "ما بعده" من فعل نحو: " {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة: 6] ف"أحد" فاعل فعل محذوف يفسره "استجارك" والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك. "والحذف في هذه" الصورة الأخيرة "واجب"؛ لأن "استجارك" المذكور كالعوض من "استجارك" المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض. وتقدم الخلاف فيهما.

والحكم "الخامس" من أحكام الفاعل "أن فعله" وما هو بمنزلة "يوحد مع تشنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده، فكما تقول: قام أخوك" وأقائم أخوك، "كذلك تقول: قام أخوك" وأقائم أخوك. "وقام إخوتك"، وأقائم إخوتك. "وقام نسوتك" وأقائم نسوتك، بتوحيد المسند في الجميع؛ لأنه لو قيل: قاما أخوك وقاموا إخوتك، وقمن نسوتك، لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم، وكذا في تشنية الوصف وجمعه، فالتزم توحيد المسند دفعاً لهذا الإيهام، وهذا هو الفرق بين التشنية والجمع، وبين التأنيث حيث أحقوا علامة للتأنيث دون علامتي التشنية والجمع؛ لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار، ولغة التوحيد هي

الفصحى، وبها جاء التنزيل: "قال تعالى: {قَالَ رَجُلَانِ} [المائدة: 23] {وَقَالَ} [الفرقان: 8]، {وَقَالَ نِسْوَةٌ} [يوسف: 30] وإليها أشار الناظم بقوله:  
-227-

وجرد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين أو جمع كفاز الشهدا  
"وحكى البصريون عن طيئ، و" حكى "بعضهم عن أزد شنوءة"، بفتح الهمزة وسكون  
الزاي أو السين، قال في الصحاح1: أزد: أبو حي من اليمن، وهو بالسين أفصح،  
يقال: أزد شنوءة وأزد عمان وأزد السراة. واختلف في تسميته أزدا وأسدا، فقليل: لأنه  
كثير العطاء، فقليل له ذلك لكثرة من يقول: أسدي إلى كذا، أو أزدى إلى كذا.  
وقيل: لأنه كان كثير النكاح، والأزد والأسد: النكاح، وشنوءة بفتح الشين المعجمة  
وضم النون وفتح الهمزة، "نحو: ضربوني قومك وضربني نسوتك وضرباني أخواك"، وفي

---

1 الصحاح "أزد".

(403/1)

---

الحديث "أو مخرجي هم" 1 قاله -صلى الله عليه وسلم- لما قال له ورقة بن نوفل:  
"وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك"، والأصل: أو مخرجوي هم، فقلبت الواو ياء  
وأدغمت الياء في الياء، "وقال" عمرو بن ملقط الجاهلي: [من السريع]  
-335-

"ألفيتا عيناك عند القفا" ... أولى فأولى لك ذا واقية  
ف"ألفيتا" بالبناء للمفعول فعل ماض، و"عيناك" نائب الفاعل، فألحق الفعل علامة التنبيه  
مع إسناده إلى الظاهر، ونائب الفاعل كالفاعل، و"عند" ظرف بمعنى: قرب، متعلق  
ب"ألفيتا" و"ذا واقية" حال من مضاف إليه، وهو الكاف، و"واقية" مصدر معناه الواقية  
كالكاذبة مصدر معناه الكذب: "وأولى فأولى لك" دعاء، أي: قاربك، وهذا البيت  
يصف به رجلا يهرب إذا اشتد الوطيس فهو يلتفت إلى ورائه مخافة يتبع فتلقى عيناه  
عند قفاه من شدة الالتفات، "وقال" أمية: [من المتقارب]  
-336-

"يلوموني في اشتراء النخيه ... مل أهلي فكلهم ألوم"  
ف"أهلي" فاعل "يلوموني" فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر،

و"اشتراء" مصدر مضاف إلى مفعوله، وحذف فاعله، ويروى: اشترائى النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله، ونصب مفعوله، و"كلهم" مبتدأ، و"ألوم" بفتح الواو غير مهموز خبره، وهو اسم تفضيل من ليم، بالبناء للمفعول، كقيل، أي: وكلهم أكثر ملومية، واللوم: العذل، ويروى: وكلهم يعذل، وبعده2:  
وأهل الذي باع يلحونه ... كما لحي البائع الأول

1 أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم 3.

335- البيت لعمر بن ملقط في تخلص الشواهد ص474، وخزانة الأدب 9 / 21، وشرح شواهد المغني 1 / 331، والمقاصد النحوية 2 / 458، ونوادر أبي زيد ص62، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 98، ورصف المباني ص19، وسر صناعة الإعراب 2 / 718، وشرح المفصل 3 / 88، والصاحبي في فقه اللغة ص177، ومغني اللبيب 2 / 371.

336- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص48، والدرر 1 / 356، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2 / 363، وأوضح المسالك 2 / 100، وسر صناعة الإعراب 2 / 629، وشرح الأشموني 1 / 70، وشرح شواهد المغني 2 / 783، وشرح ابن عقيل 1 / 470، وشرح المفصل 3 / 87، 7 / 7، ومغني اللبيب 2 / 356، والمقاصد النحوية 2 / 460، وهمع الهوامع 1 / 160.  
2 ورد هذا البيت في الدرر 1 / 357.

(404/1)

"وقال" آخر: [من الكامل]

-337-

"نتج الربيع محاسناً ... ألقحها غير السحائب"

ف"غر" جمع غراء، ومؤنث أغر، بمعنى أبيض، فاعل ألقح، وألقحه علامة جمع المؤنث وهي النون، و"السحائب" جمع سحابة، والفعل والفاعل نعت "محاسناً"، و"محاسن" جمع محسن ك: مساوي جمع مسواً على غير قياس، والوصف في ذلك كالفعل، إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإناث لحقه الألف والناء دون النون، نحو: أقائمت الهندات.

"والصحيح" عند سيبويه<sup>1</sup> ومتابعيه "أن الألف والواو والنون في ذلك" المسموع "أحرف"، وأن طيئًا وأزد شنوءة "دلوا بها على التثنية والجمع" تذكيرا وتأييئًا، "كما دل الجميع" من العرب "بالتاء في" قامت" على التأنيث" بجامع الفرعية عن الغير، فالملثي والجمع فرع الأفراد، كما أن المؤنث فرع المذكر. قال سيبويه<sup>2</sup>: وأعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، ثم قال: وهي لغة قليلة. وإلى ذلك يشير قول الناظم:

-228

وقد يقال سEDA وسعدوا ... والفعل للظاهر بعد مسند  
"لا أنما ضمائر للفاعلين، وما بعدها" من الظواهر مبتدأ وهي ما قبلها خبر "على  
التقديم" للخبر، "والتأخير" للمبتدأ "أو" ما بعدها "تابع" لها "على الإبدال من الضمير"  
بدل كل من كل. "و" الصحيح أيضًا "أن هذه اللغة" وهي إلحاق العلامات "لا تمتنع من  
المفردين أو المفردات المتعاطفة" بغير "أو" خلافًا لزاعمي ذلك"، بكسر ميم الجمع، أي:  
خلافًا لمن زعم أن الظواهر مبتدآت، ولمن زعم أنها إبدال، ولمن زعم امتناع هذه اللغة  
مع المتعاطفات، وإنما كان الصحيح أنها أحرف لا ضمائر "لقول الأئمة" من أهل اللغة  
"إن ذلك لغة لقوم معينين، وتقديم الخبر" كما يقول به الأول "والإبدال" من الضمير  
كما يقول به الثاني يميزهما جميع العرب "ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم"، قاله ابن مالك  
في شرح التسهيل<sup>3</sup>، وإنما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع

337- البيت لأبي فراس الحمداني في ديوانه ص28، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/

102، والدرر 1/ 357، والمقاصد النحوية 2/ 460، وهمع الهوامع 1/ 160.

1 الكتاب 2/ 36.

2 الكتاب 2/ 40.

3 شرح التسهيل 2/ 117، وشرح الكافية الشافية 2/ 581.

(405/1)

مع المتعاطفات "لجيء قوله" وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن  
العوام رضي الله عنهما: [من الطويل]

تولى قتال المارقين بنفسه ... "وقد أسلماه مبعد وحميم"  
فألقى علامة التثنية وهي الألف في "أسلماه" مع المتعاطفين وهما "مبعد وحميم"  
و"المارقين"، الخوارج، من: مرق السهم مروقاً إذا خرج من الجانب الآخر، و"أسلماه":  
خذلاه، يقال: أسلمت فلاناً إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه، و"المبعد": اسم مفعول  
من الإبعاد، والمراد به الأجنبي من النسب، و"الحميم": القريب. "وقوله" وهو عروة بن  
الورد يمدح الغنى ويذم الفقر: [من الوافر]

ذربني للغنى أسعى فإني ... رأيت الناس شرهم الفقير  
وأحقرهم وأهونهم عليه ... "وإن كانا له نسب وخير"  
فألقى علامة التثنية وهي الألف في "كانا" مع المتعاطفين وهما "نسب وخير" بكسر الخاء  
المعجمة أي: الكرم، والمعنى: وإن كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم  
لأجل فقره، وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوي حيث قال: لا نعلم أحداً يميز:  
قاما زيد وعمرو، ولا قاموا زيد وعمرو وبكر، وقال الموضح في المغني 1: وليس الرد  
بشيء؛ لأنه يمنع التخريج لا التركيب ا. هـ.  
والحكم "السادس" من أحكام الفاعل: "أنه إن كان مؤنثاً أنث فعله بناء ساكنة في آخر  
الماضي"، جامداً كان أو متصرفاً، تاماً كان أو ناقصاً، وذلك مستفاد من قول الناظم:

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ... كان لأنثى.....  
"وبناء المضارعة في أول المضارع" ولم يتعرض له في النظم، "ويجب ذلك" التأنيث "في  
مسألتين: أحدهما: أن يكون" الفاعل "ضميراً متصلاً" لغائية حقيقية التأنيث أو مجازيته،  
ونعني بحقيقي التأنيث ما له فرج، والمجازي خلافه فالحقيقة:

- 
- 338- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص 196، وتخليص الشواهد  
473، والدرر 1/ 356، وشرح شواهد المغني 2/ 784، 790، والمقاصد النحوية  
2/ 461، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 106، والجنى الداني ص 175، وجواهر  
الأدب ص 109، وشرح ابن الناظم ص 159، وشرح الأشموني 1/ 170، وشرح ابن  
عقيل 1/ 469، ومغني اللبيب 2/ 367، 371، وجمع الهوامع 1/ 160.  
339- البيتان لعروة بن الورد في ديوانه ص 91، والمقاصد النحوية 2/ 462.  
1 مغني اللبيب ص 481.

"ك: هند قامت أو تقوم، و" المجازية نحو: " الشمس طلعت أو تطلع"، وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثم فاعلاً مذكراً منتظراً إذ يجوز أن يقال، هند قام أبوها، والشمس طلعت قرنها، "بخلاف" الضمير "المنفصل، نحو: " هند "ما قام" إلا هي، "أو ما يقوم إلا هي"، والشمس ما طلعت إلا هي، أو ما يطلع إلا هي، فالتذكير واجب في النشر لعدم التوهم المذكور؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان، وبخلاف قول المرأة الحاضرة: قمت أو أقوم، فإنه لا يمكن تأنيثه، وإن كان ضميراً متصلاً لمؤنث "و" تاء التأنيث "يجوز تركها في الشعر" مع اتصال الضمير: "إن كان التأنيث مجازياً"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-234-

..... ومع ... ضمير ذي المجاز في شعر وقع

"كقوله" وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضا نافعتين<sup>1</sup>: [من المتقارب]

-340-

فلا مزنة ودقت ودقها ... "ولا أرض أبقل إبقالها"  
وكان القياس "أبقلت"؛ لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل، ولكنه حذف التاء للضرورة، وقال ابن كيسان: يجوز ترك التاء في الكلام النشر، يقال: الشمس طلعت، كما يقال: طلعت الشمس؛ لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول: أبقلت إبقالها، بالنقل، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر: وأجيب بأنه إنما يثبت ما ذكره بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره، فإن من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق، وقد يعارض بالمثل، فيقال: إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل، ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعلام حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى<sup>2</sup>: أبقلت إبقالها

1 سقطت من "ب".

340- البيت لعامر بن جوين في تخلص الشواهد ص 483، وخزانة الأدب 1/ 45، 49، 50، والدرر 2/ 540، وشرح شواهد الإيضاح ص 339، 460، وشرح شواهد المغني 2/ 943، والكتاب 2/ 46، ولسان العرب 7/ 111 "أرض"، 11/ 60



"بقل"، والمقاصد النحوية 2/ 464، وتاج العروس "ودق" "بقل"، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 352، وأوضح المسالك 2/ 108، وشرح ابن الناظم ص 163، وشرح أبيات سيبويه 1/ 57، وشرح ابن عقيل 1/ 480، ومغني اللبيب 2/ 656، وشرح المفصل 5/ 94، وجمع الهوامع 2/ 171.  
2 شرح أبيات سيبويه 1/ 240.

(407/1)

بتخفيف الهمزة، قال: ولا ضرورة فيه على هذا، إذ هذا دليل على أن قائله يميز النقل، قال وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان، فلا ضرورة ا. هـ. وفي هذا التأويل نظر؛ لأن الهاء في "إبقاها" ياباه. "وقوله" وهو الأعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي: [من المتقارب]

-341-

فإما تريني ولي لمة ... "فإن الحوادث أودى بها" وكان القياس "أودت"؛ لأن الفاعل ضمير متصل، ولكنه حذف التاء ضرورة، و"اللمة" بكسر اللام، وتشديد الميم: شعر الرأس دون الجملة، و"الحوادث" جمع حادثة، والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي، وقيل: المراد الحدثان الليل والنهار، و"أودى" بمعنى: هلك يتعدى بالباء.

"و" المسألة "الثانية" من وجوب التأنيث "أن يكون" الفاعل ظاهراً "متصلاً" بالفعل، "حقيقي التأنيث نحو: {إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ} [آل عمران: 35] وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله:

-231-

وإنما تلزم فعل مضمّر ... متصل أو مفهم ذات جر "وشذ قول بعضهم: قال فلانة"، حكاة سيبويه عن بعض العرب 1، "وهو رديء لا ينقاس"، فيقتصر فيه على السماع، وظاهر قول الناظم:

-234-

والحذف قد يأتي بلا فصل.....  
أنه ينقاس على قلة، "وإنما جاز في" الكلام "الفصيح، نحو: نعم المرأة" في المدح، "وبئس

المرأة" في الذم بترك التاء فيهما؛ "لأن المراد" بالمرأة فيهما "الجنس" وهو مؤنث مجازي،  
"وسأتي أن الجنس" فيه معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك "يجوز فيه ذلك"  
الترك، وإليه أشار الناظم قوله:

-236-

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا ... لأن قصد الجنس فيه بين

---

341- البيت للأعشى في ديوانه ص221، وخزانة الأدب 11/ 431، 432،  
433، وشرح أبيات سيبويه 1/ 477، وشرح شواهد الإيضاح ص346، وشرح  
المفصل 5/ 95، 9/ 41، والكتاب 2/ 46، ولسان العرب 2/ 132 "حدث"، 15/  
385 "ودي" والمقاصد النحوية 2/ 466، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 764، وأوضح  
المسالك 2/ 110، ورصف المباني 103، 316، وشرح ابن الناظم ص540، وشرح  
الأشموني 1/ 175، وشرح المفصل 9/ 6، وأمالي ابن الشجرى 2/ 345.  
1 الكتاب 2/ 38.

(408/1)

---

"ويجوز الوجهان" التأنيث والتذكير "في مسألتين:  
إحداهما: "المؤنث الحقيقي الظاهر "المنفصل" من الفعل بفاصل، "كقوله" وهو جرير بن  
الخطفي يهجو الأخطل: [من الوافر]  
-342-

"لقد ولد الأخيطل أم سوء" ... على باب استها صلب وشام  
فترك التاء من "ولدت" جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير،  
والصلب: بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى، والشام جمع شامة،  
"وقولهم" أي: العرب: "حضر القاضي اليوم امرأة"، فامرأة فاعل "حضر" وترك التاء  
للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصداً لحكاية الشاهد بتمامه. وإنما لم يجب التأنيث مع  
الفصل؛ لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث، وضعفت العناية به، وصار الفصل كالعوض  
من تاء التأنيث، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
-232-

وقد يبيح الفصل ترك التاء في ... نحو أتى القاضي بنت الواقف

"والتأنيث أكثر" من التذكير لقوة جانبه، "إلا إن كان الفاصل" بين الفعل وفاعله المؤنث "إلا" الاستثنائية الإيجابية، "فالتأنيث خاص بالشعر، نص عليه الأخفش" وأوجب التذكير في الكلام، نحو: ما قام إلا هند؛ لأن ما بعد "إلا" ليس هو الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل "إلا"، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر، ولذلك ذكر الفعل، والتقدير: ما قام أحد إلا هند، "وأنشد" الأخفش "على التأنيث" في الشعر: [من الرجز]

343-

"ما برئت من ريبة وذم ... في حربنا إلا بنات العم"  
 ف"بنات العم" فاعل "برئت" وأنته مع وجود الفصل بـ"إلا"، وجوزه ابن مالك في النشر  
 على قلة فقال1:  
 233-

والحذف مع فصل بإلا فضلا ... كما زكا إلا فتاة ابن العلا

342- البيت لجرير في ديوانه ص283، وشرح شواهد الإيضاح ص338، 405،  
 وشرح المفصل 5/ 92، ولسان العرب 1/ 529، "صلب" والمقاصد النحوية 2/  
 468، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 175، وأوضح المسالك 2/ 112، وجواهر الأدب  
 ص113، والخصائص 2/ 414، وشرح الأشموني 1/ 173، والمقتضب 2/ 148، 3/  
 349، والممتع في التصريف 1/ 218.  
 343- الرجز بلا نسبة في الدرر 2/ 543، وشرح الأشموني 1/ 174، وشرح شذور  
 الذهب ص176، والمقاصد النحوية 2/ 471، وجمع الهوامع 2/ 171.  
 1 شرح التسهيل 2/ 114.

(409/1)

"وقرى: "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً" [يس: 29] بالرفع1، وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو  
 رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه، وجماعة من التابعين: "فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا  
 مَسَاكِينُهُمْ" [الأحقاف: 25] بضم التاء من "ترى" ورفع "مسكينهم" على النيابة عن  
 الفاعل، وقال ابن جني2: إنها ضعيفة في العربية.  
 المسألة "الثانية" من جواز الوجهين: "المجازي التأنيث، نحو: {وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ} "

[القيامة: 9] ، ولو ورد: "وجمعت"، بالتاء، لم يمتنع، "ومنه" أي: من مجازي التأنيث "اسم الجنس" كشجر، "واسم الجمع" المعرب: كقوم ونسوة، "والجمع" المكسر "كإعراب، وهنود" "لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي، فلذلك جاز التأنيث" في الفعل مع اسم الجمع، "نحو: {كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ} " [ق: 12] ، "و" مع الجمع المكسر نحو: " {قَالَتِ الْأَعْرَابُ} " [الحجرات: 14] "و" مع اسم الجنس نحو: "أورقت الشجر، و" جاز "التذكير" في الفعل مع اسم الجنس "نحو: أوراق الشجر، و" مع اسم الجمع المذكر نحو: " {وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ} " [الأنعام: 66] "و" مع اسم جمع مؤنث نحو: " {وَقَالَ نِسْوَةٌ} [يوسف: 30] ، "و" مع الجمع المكسر المذكر نحو: "قال الرجال، و" مع جمع التكسير المؤنث نحو: "جاء الهنود"، فأتى في جانب التذكير بالنشر مرتباً على ترتيب اللف، وفي جانب التأنيث مختلطاً، كقوله: هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة، وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازاً من اسم الجمع المبني نحو: الذين، فإنه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا، بالتأنيث، وإن قيل إنه جمع "الذي"، وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين: أحدهما: أن التأنيث غير حقيقي، فتضعف العناية به. والثاني: أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في: جاءني كتاب زيد، أي: صحيفته، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-335-

والتاء مع جمع سوى السالم من ... لتاء مع إحدى اللب  
إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح" المذكر والمؤنث "أوجبت التذكير" في الفعل "في نحو: قام الزيدون"، وفي التنزيل: {قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ} [المؤمنون: 1] ، "و" أوجبت "التأنيث في" الفعل، "نحو: قامت الهندات" هذا مذهب سيبويه<sup>3</sup> وجمهور البصريين، "خلافًا للكوفيين فيهما"، فإنهم أجازوا في

1 قرأها بالرفع: أبو جعفر وشيبة ومعاذ والحارث، انظر الإتحاف ص364، والنشر 2/353.

2 المختسب 2/266.

3 الكتاب 2/38.

الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث، "و" خلافاً "للفارسي" من البصريين  
 "في" جمع تصحيح "المؤنث" فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين، ووافق أصحابه في  
 وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر، وتبعه الناظم فلم يستثنه، "واحتجوا بنحو:  
 {إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ} " [يونس: 90] فأنت الفعل مع جمع تصحيح  
 المذكر، "و" بنحو: " {إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ} " [الممتحنة: 12] فذكر الفعل مع جمع  
 تصحيح المؤنث، "و" بنحو "قوله": [من الكامل]

-344-

"فبكي بناقي شجوهن وزوجتي" ... والطامعون إلي ثم تصدعوا  
 فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث، و"شجوهن" بمعنى: حزنهن مفعول  
 لأجله، و"تصدعوا": انصرفوا. "وأجيب بأن "البنين" في قوله: "بنو إسرائيل"  
 "و"البنات" في قوله: "بناقي" لم يسلم فيهما لفظ الواحد، إذ الأصل، بنو، فحذفت  
 لامه، وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث، فلما لم يسلم فيه بناء  
 الواحد عومل معاملة جمع التكسير، وليس الكلام فيه. قال الشاطبي<sup>1</sup>: ومحل الخلاف  
 في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل تغيير فيهما، أما ما تغير منهما: كبنين وبنات فيجوز  
 فيه الوجهان اتفاقاً<sup>2</sup>. هـ. "وبأن التذكير في "جاءك" المؤنثات" للفصل "بالمفعول وهو  
 الكاف على حد قولهم: حضر القاضي امرأة"، أو لأن الأصل النساء المؤنثات  
 والنساء: اسم جمع، فحذف الموصوف وخلفته صفته، فعوملت معاملة "أو لأن: أل"  
 في "المؤمنات" اسم موصول "مقدرة باللاتي، وهي" أي: اللاتي "اسم جمع" وتقدم أنه  
 يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث، قيل: وفي هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة  
 نظر. أما الأول فلأن الفصل بغير "إلا" الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح، وقد أجمعت  
 السبعة هنا على تركه، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح، وأما الثاني فلأنه  
 يلزم منه حذف الفاعل، والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه، وفيه نظر؛ لأن  
 الصفة قامت مقام الموصوف، وأما الثالث فلأن "أل" في نحو: المؤمن والكافر معرفة  
 لكون الوصف للثبوت والدوام، لا للحدوث، والتجدد، وسكت الموضح تبعاً للناظم  
 عن إسناد الفعل إلى المثني، وحكمه حكم مفردة، فإن كان لمذكر وجب

344- البيت لعبد بن الطبيب في ديوانه ص 50، وشرح اختيارات المفضل ص 701،

ونوادر أبي زيد ص 23، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية 2/ 472، وبلا نسبة في

أوضح المسالك 2/ 116، والخصائص 3/ 295، وشرح الأشموني 1/ 175.

1 حاشية الصبان 2/ 54.

تذكير الفعل نحو: {قَالَ رَجُلَانِ} [المائدة: 23] وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله، نحو قالت الهندات.

والحكم "السابع" من أحكام الفاعل: "أن الأصل فيه أن يتصل بفعله"؛ لأنه منزل منه منزلة جزئه، "ثم يجيء المفعول" بعدهما، "وقد يعكس" ذلك فيتصل المفعول بالفعل. ثم يجيء الفاعل بعدهما، "وقد" يتأخر الفعل والفاعل، و"يتقدمهما المفعول، وكل من ذلك" المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه، وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً "جائز وواجب" فهذه ست مسائل داخلية تحت قول الناظم:

-237

والأصل في الفاعل أن يتصلا ... والأصل في المفعول أن ينفصلا

-238

وقد يجاء بخلاف الأصل ... وقد يجيء المفعول قبل الفعل

"فأما جواز الأصل" وهو تقديم الفاعل على المفعول "فتحو: {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ} [النمل: 16] ، فـ"سليمان" فاعل وـ"داود" مفعول. "وأما وجوبه"، أي: الأصل "ففي مسألتين:

إحدهما أن يخشى اللبس" في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول، "ك: ضرب موسى عيسى" فـ"موسى" فاعل، وـ"عيسى" مفعول، ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر، وصور ذلك ست عشرة صورة، قامت من ضرب أربع في مثلها، وذلك بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم، وكلها داخلية تحت قول الناظم:

-239

وأخر المفعول إن لبس حذر ...

فيتعين في هذه الصورة أن يكون الأول منهما فاعلاً، والثاني مفعولاً، "قاله أبو بكر" بن السراج 1 "والمتاخرون كالجزولي 2 وابن عصفور 3 وابن مالك" في النظم وغيره 4، "وخالفهم" في ذلك "ابن الحاج" في نقده على المقرب لابن عصفور، فقال 5: لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية، "محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر" على عمير، مع وجود اللبس، "وبأن الإجمال من مقاصد

1 انظر الأصول 2 / 245.

2 الجزولية 50، 51.

3 المقرب 1 / 53.

4 شرح الكافية الشافية 2 / 589.

5 انظر الارتشاف 2 / 199.

(412/1)

العقلاء" فإن لهم غرضًا في الإجمال، كما أن لهم غرضًا في البيان، "وبأنه يجوز" أن يقال: زيد وعمرو "ضرب أحدهما الآخر"، إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل، "وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق" عند الأصوليين، ولغة عند النحويين، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة، ك: مختار ومنقاد، فإنهما مجملان لتردهما بين الفعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفًا، "و" جائز "شرعًا على الأصح" خلافًا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر، وأبي إسحاق المروزي وأبي بكر الصيرفي؛ لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر، ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال، فأما قبل ذلك فلا، "وبأن الزجاج نقل" في معانيه "أنه لا خلاف" بين النحويين "في أنه يجوز في نحو: {فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ} [الأنبياء: 15] كون "تلك" اسمها، أي: اسم "زال"، "و"دعواهم" الخبر، وبالعكس"، انتهى كلام ابن الحاج. قال المرادي<sup>1</sup>: ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم "زال" بخبرها، وذلك واضح ا. هـ. وكذا يقال في الباقي، فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو: ضربت موسى سعدى، أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف.

المسألة "الثانية" من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول "أن يحصر المفعول بـ"إنما"، نحو: إنما ضرب زيد عمرا"، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقًا؛ لأنه لو أخر انقلب المعنى؛ وذلك لأن معنى قولنا: إنما ضرب زيد عمراً انحصار ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، فإذا أخر وقيل إنما ضرب عمراً زيد جاز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، ولم يجز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، "وكذا الحصر بـ"إلا" عند" أبي موسى "الجزولي<sup>2</sup> وجماعة" من المتأخرين فإنهم

أوجبوا تأخير المفعول المحصور بـ"إلا" نحو: ما ضرب زيد إلا عمرًا، "وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري" من الكوفيين " تقديمه"، أي: المفعول مع "إلا" "على الفاعل 3 كقوله" وهو دعبل بن علي الخزاعي: [من الطويل]

1 شرح المرادي 2 / 17.

2 الجزولية ص 51.

3 انظر شرح التسهيل 2 / 134.

(413/1)

-345

"ولما أبي إلا جماعًا فؤاده" ... ولم يسئل عن ليلي بمال ولا أهل  
فقدم المفعول المحصور بـ"إلا" وهو "جماعًا" على الفاعل وهو "فؤاده"، والجماع هنا الإسراع، والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يردده شيء، وقوله وهو مجنون بني عامر: [من الطويل]

-346

تزوجت من ليلي بتكليم ساعة ... "فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها"  
فقدم المفعول المحصور بـ"إلا" وهو "ضعيف" على الفاعل وهو كلامها، و"قوله" وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين: [من الطويل]

-347

وهل ينبت الخطي إلا وشيجه ... "ويغرس إلا في منابتها النخل"  
فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بـ"إلا" على نائب الفاعل، وهو "النخل" لأنه بمثابة الفاعل، "وينبت" بضم الياء مضارع أنبت، و"الخطي" بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الموحى المنسوب إلى الخط، وهو سيف البحر عند عمان، بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم، و"وشيجه"، بالشين المعجمة والجمع وشيجه وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر، "ويغرس" بالبناء للمفعول و"النخل" نائب الفاعل، والمانع لتقديم المفعول المحصور مع "إلا" على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع: قال في التسهيل 1 وتبعه في المعني 2: ولا يعمل ما قبل "إلا" فيما بعدها إلا



- 
- 345- البيت لدعبل بن علي الجزاعي في ملحق ديوانه ص349، والدرر 1/ 360، والمقاصد النحوية 2/ 480، وللحسن بن مطير في ديوانه ص182، وسمط اللآلي ص502، ولابن الدمينة في ديوانه ص94، وللمجنون في ديوانه ص181، وبلا نسبة في أمالي القاضي 1/ 223، وأوضح المسالك 2/ 121، وتذكر النحا ص334، والحماسة البصرية 2/ 173، والزهرة ص87، وشرح الأشموني 1/ 177، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1292، وجمع الهوامع 1/ 161.
- 346- البيت للمجنون في ديوانه ص194، والدرر 1/ 259، وشرح ابن الناظم ص165، والمقاصد النحوية 2/ 481، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 122، وتخليص الشواهد ص486، والدرر 1/ 496، وشرح الأشموني 1/ 177، وشرح ابن عقيل 1/ 491، وشرح التسهيل 2/ 134، وشرح الكافية الشافية 2/ 591، وجمع الهوامع 1/ 161، 230.
- 347- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص115، والمقاصد النحوية 2/ 482، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 123، وتذكرة النحا ص334، ولسان العرب 7/ 290، "خطط" وشرح التسهيل 2/ 134، 305.
- 1 التسهيل ص75.
- 2 مغني اللبيب ص98.

(414/1)

---

أن يكون مستثنى نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه، نحو: ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً له نحو: ما قام أحد إلا زيداً فاضل، وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل، ا. هـ.

ولو قيل المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعاً في مركزه الأصلي؛ لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل "إلا" تقديرًا لا بعدها لم يبعد، ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوى مع غيره؛ وإلا لجاز ضرب غلامه زيداً وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

-240

وما بإلا أو وإنما انحصر ... آخر وقد يسبق إن قصد ظهر

"وأما توسط المفعول" بين الفعل والفاعل "جوازاً، فنحو: {وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ} " [القمر: 41] فـ"النذر" فاعل "جاء" و"آل فرعون" مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل، "و" نحو "قولك: خاف ربه عمر"، فـ"عمر" فاعل و"ربه" مفعول. "قال" جرير يمدح عمر بن عبد العزيز: [من البسيط]

-348

جاء الخلافة إذ كانت له قدراً ... "كما أتى ربه موسى على قدر" فـ"موسى" فاعل و"ربه" مفعول متوسط بين الفعل وفاعله، ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة، وإليه أشار الناظم بقوله:

-241

وشاعه نحو خاف ربه عمر .....  
والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

"وأما وجوبه" أي: وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله "ففي مسألتين: أحدهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} " [البقرة: 124] ، فـ"إبراهيم" مفعول مقدم، و"ربه" فاعل مؤخر وجوباً، و"و" نحو: {يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ} [غافر: 52] فـ"معذرته" فاعل مؤخر، و"الظالمين" مفعول مقدم وجوباً، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول، وهو متأخر لفظاً ورتبة، "و" لأجل ذلك "لا يميز أكثر النحويين نحو: زان نوره الشجر" بتقديم الفاعل على المفعول، "لا في نثر ولا في شعر، وأجازه فيهما

348- البيت لجرير في ديوانه 416، والأزهية 114، وخزانة الأدب 11 / 69،  
والدرر 2 / 439، وشرح شواهد المغني 1 / 196، ومغني اللبيب 1 / 62، 70،  
والمقاصد النحوية 2 / 485، 4 / 145، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 124،  
والجني الداني 230، وشرح ابن الناظم ص 479، وشرح الأشموني 1 / 178، وشرح  
قطر الندى 184، وجمع الهوامع 2 / 134.

(415/1)

الأخفش وابن جني<sup>1</sup> من البصريين "و" أبو عبد الله "الطوال"، بضم الطاء، وتخفيف  
الواو من الكوفيين "وابن مالك" في التسهيل<sup>2</sup> في باب الضمير "احتجاجاً" في النثر

بقولهم: ضربوني وضربت قومك، بإعمال الثاني، حكاة سيويه<sup>3</sup>، وأجازه البصريون، وضربته زيداً، بإبدال "زيد" من الهاء بإجماع، حكاة ابن كيسان، وكلاهما فيه ما في: ضرب غلامه زيداً من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر، "بنحو قوله" وهو النابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه: [من الطويل]

-349-

"جزى ربه عني عدي بن حاتم" ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
 ف"ربه" فاعل، وهو متصل بضمير عائد إلى "عدي" وهو مفعول، ورتبته التأخير، و"جزاء الكلاب" مفعول مطلق. واختلف في معنى "جزاء الكلاب" فقليل هو الضرب والرمي بالحجارة. وقال الأعلام ليس بشيء، وإنما هو دعاء عليه بالابنة إذ الكلاب تتعاضد عند طلب السفاد، وهذا من ألطف المهجو<sup>4</sup>. "والصحيح جوازه في الشعر فقط" للضرورة، وهو الإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر، فلا يقاس عليه، وأما الإعمال، والبدل فمستثنيان لحيثهما على خلاف الأصل، إذ الأصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره، فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه، كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرًا إلى الجذاذ مما خارج عن القواعد، وإلى ذلك أشار الناظم فقال:

-241-

..... وشذ نحو زان نوره الشجر

"و" المسألة "الثانية" من مسألتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله

1 الخصائص 1/ 293، 294.

2 التسهيل ص28.

3 الكتاب 2/ 40.

349- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص191، والخصائص 1/ 294، وله أو لأبي الدؤلي في خزنة الأدب 1/ 277، 278، 281، 287، والدرر 1/ 114، وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في المقاصد النحوية 2/ 487، ولأبي الأسود الدؤلي في ملحقات ديوانه ص401، وتخليص الشواهد ص490، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 125، وشرح الأشموني 2/ 59، وشرح شذور الذهب ص137، وشرح ابن عقيل 1/ 496، ولسان العرب 15/ 108، "عوي" وهمع الهوامع 1/ 66.

4 ورد قول الأعلام في شرح الشواهد للعبني 2/ 59.

"أن يحصر الفاعل بـ"إنما" باتفاق، "نحو {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} " [فاطر: 28] ، فـ"العلماء" فاعل محصور فيه الخشية، فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول، والمعنى، ما يخشى الله من عباده إلا العلماء، "وكذا الحصر بـ"إلا" عند غير الكسائي" فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بـ"إلا" نحو: ما ضرب عمرًا إلا زيد، "واحتج" الكسائي على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بـ"إلا" "بقوله" [من البسيط]

-350

"ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ... ولا جفا قط إلا جباً بطلا"

فقدم الفاعل المحصور بـ"إلا" في الموضعين، والأصل: ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم، ولا جفا بطلاً إلا جباً، وعاب بالعين المهملة من العيب، واللئيم هنا البخيل، مقابل الكريم، والجباً بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود: الجبان، ومقابله البطل وهو الشجاع، "وقوله": [من البسيط]

-351

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم ... "وهل يعذب إلا الله بالنار"

فقدم الفاعل المحصور بـ"إلا" على المجرور بالباء، وطوى ذكر المفعول، و"هل" بمعنى "ما"، والأصل ما يعذب أحد أحداً بالنار إلا الله، و"نبئتهم" مبني للمفعول، وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل، وضمير الغائبين مفعوله الثاني، وجملة "عذبوا" في موضع المفعول الثالث، "وجارهم" مفعول "عذبوا" لا المفعول الثالث خلافاً للعيني "وقوله":

[من الطويل]

-352

"فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا ... عشية إناء الديار وشامها"

فقدم الفاعل المحصور بـ"إلا" على المفعول وهو "ما هيئت"، والأصل: فلم يدر ما هيئت لنا إلا الله و"عشية" منصوب على الظرفية، والإناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالإبعاد وزنا ومعنى، والوشام، بكسر الواو جمع وشيمة: الكلام الشر والعداوة، والوشام أيضاً من الوشم. يقال وشم يده وشمًا إذا غرزها بالإبرة ثم در عليها النيلة، مرفوع على الفاعلية بـ"هيئت"، وغير الكسائي قدر

وتذكرة النحاة ص335، والدرر 1/ 361، وشرح الأشموني 1/ 177، والمقاصد النحوية 2/ 490، وجمع الهوامع 1/ 161.

351- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 130، وتذكرة النحاة 335، والمقاصد النحوية 2/ 492.

352- البيت لذي الرمة في ديوانه ص999، والدرر 1/ 360، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 131، وتخليص الشواهد ص487، وشرح الأشموني 1/ 177، وشرح ابن عقيل 1/ 489، والمقاصد النحوية 2/ 493، والمقرب 1/ 55، وجمع الهوامع 1/ 161.

(417/1)

للمنصوب والمجرور غير المخصوصين في هذه الأبيات ونحوها عاملاً، فقدّر قبل: "فَعَلَ" ذي كرم عاب، وقيل: "بطلا" جفأ، وقبل "بالنار" يعذب، وقبل "ما هيجت" درى، بناء على أن ما قبل "إلا" لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه، أو تابع له، كما تقدم تمثيله وتقريره عليه جرى في التسهيل 1، وخالف هنا فقال:

-240

وما بإلا أو بإنما انحصر ... آخر وقد يسبق إن قصد ظهر

"وأما تقديم المفعول على الفعل والفاعل "جوازا فنحو: {فَقَرِيْقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيْقًا تَقْتُلُونَ} " [البقرة: 87] ، ف"فَرِيْقًا" فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده، ويجوز في غير القرآن تأخيره.

"وأما وجوباً" أي: وجوب تقديم المفعول على الفعل، والفاعل جميعاً "ففي مسألتين: إحداهما أن يكون" المفعول "مما له الصدر" كأن يكون اسم استفهام، "نحو: {فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ} " [غافر: 81] ، "فأي" مفعول مقدم لـ"تنكرون"، أو اسم شرط، نحو: " {أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} " [الإسراء: 110] ف"أيا" اسم شرط مفعول مقدم لـ"تدعوا"، و"ما" صلة، و"تدعوا" مجزوم بـ"أيا"، فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين.

المسألة "الثانية": من [مسألتي] 2 وجوب تقديم المفعول على عامله "أن يقع عامله بعد الفاء" الجزائية في جواب "أما" ظاهرة أو مقدرة، "وليس له"، أي: العامل المفعول منصوب غيره" أي: غير المفعول "مقدم" نعت منصوب "عليها" أي: على الفاء، مثال

"أما" المقدرة: "نحو: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ} " [المدثر: 3] فتقديره: وأما ربك فكبر، "و" مثال  
 "أما" الظاهرة "نحو: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} " [الضحى: 9] وإنما وجب تقديم المفعول  
 فيهما حذرًا من أن تلي الفاء "أما" المملوطة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول، فإن قيل  
 ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، فكيف عمل ههنا في المفعول؟ فالجواب أنها إنما  
 تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي، وهي ههنا ليست فيه؛  
 لأنها مؤخرة من تقديم، وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها المصدر ما  
 أمكن، ولكنها زحلت إلى الفعل حذرًا من إيلائها أما "  
 بخلاف" ما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتفي بالفصل  
 بذلك

1 التسهيل ص 75.

2 إضافة من "ب".

(418/1)

المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو: "أما اليوم فاضرب زيدًا"، فالعامل، وهو فعل  
 الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به، وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى  
 عن تقديم المفعول.  
 "تنبيه":

يدرك بالتأمل فيما تقدم "إذا كان الفاعل والمفعول" به "ضميرين" متصلين "ولا حصر في  
 أحدهما وجب تقديم الفاعل" على المفعول كما هو الأصل فيهما، "كضربته"، فالتاء  
 فاعل، والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل.  
 "وإذا كان المضمير المتصل" أحدهما فإن كان "المضمير" مفعولاً والظاهر فاعلاً "وجب"  
 في المضمير "وصله" بالفعل "وتأخير الفاعل" الظاهر عن المفعول "ك: ضربني زيد"؛ لأنه  
 لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصلاً مع إمكان اتصاله.  
 "وإن كان" المضمير "فاعلاً" والظاهر مفعولاً "وجب" في المضمير "وصله" بالفعل "و"  
 وجب إما "تأخير المفعول" الظاهر عن الفاعل "أو تقديمه" عليه "وعلى الفعل" معاً، "ك:  
 ضربت زيدًا وزيدًا ضربت" حذرًا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال.  
 "وكلام الناظم" في النظم "يوهم امتناع التقديم" للمفعول على الفعل كزيدًا ضربت؛ "لأنه

سوى" في النظم "بين هذه المسألة" وهي مسألة: ضربت زيداً "ومسألة: ضرب موسى عيسى"، في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال:

-239-

وأخر المفعول إن لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر  
فاقتضى أنه لا يجوز: زيداً ضربت، كما لا يجوز: عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل، "والصواب ما ذكرنا" من جواز نحو: زيداً ضربت، إذ لا لبس، وامتناع نحو: عيسى ضرب موسى. لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ، وأن الفعل متحمل لضميره، وأن موسى مفعول.  
وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع إلى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاثة مسائل: أن يخشى اللبس، وأن يكون المفعول محصوراً فيه، وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين، وأنه يجب توسط

(419/1)

---

المفعول في مسألتين: أن يكون الفاعل ملتبساً بضمير المفعول، وأن يكون الفاعل محصوراً فيه، وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في مسألتين: أن يكون له صدر الكلام، وأن يكون معمولاً لما بعد الفاء بشرطه، وأنه يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة، وهي ما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل، ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسألة واحدة، وهي ما إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً، والجواز فيما عدا ذلك.

(420/1)

---

باب النائب عن الفاعل

مدخل

...

باب النائب عن الفاعل:

"هذا باب النائب عن الفاعل":

قال أبو حيان 1: لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك 2، والمعروف باب المفعول الذي

لم يسم فاعله.

"قد يحذف الفاعل للجهل به ك: سرق المتاع"، إذا لم يعلم السارق من هو، "أو لغرض لفظي" كالإيجاز، نحو: قوله تعالى: {يُمَثِّلُ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ} [النحل: 126]، وكإصلاح السجع، كقولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته، فإنه لو قال: حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة، قاله الموضح في شرح القطر 3 وغيره "وكتصحيح النظم" كما وقع للأعشى ميمون بن قيس في قوله في قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد: [من البسيط]

-353-

"علقتها عرضاً وعلقت رجلاً ... غيري وعلق أخرى ذلك الرجل" فبنى "علق" في المواطن الثلاثة للمفعول، وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم إذ لو قال: علقي الله إياها، وعلقتها الله رجلاً غيري، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم، والتعليق هنا المحبة، و"عرضاً" بالعين المهملة وفتح

1 الارتشاف 2 / 184.

2 شرح التسهيل 2 / 124، والتسهيل ص 77.

3 شرح قطر الندى ص 187.

353- البيت للأعشى في ديوانه ص 107، والأشبه والنظائر 5 / 152، ولسان

العرب 7 / 185 "عرض"، 10 / 262، "علق"، وتاج العروس "علق" والمقاصد

النحوية 2 / 504، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 136.

(421/1)

الراء مفعول مطلق، أي: تعليقاً عرضاً من غير قصد. قال في الصحاح 1: وقولهم علقتها عرضاً إذا هوى امرأة، أي: اعترضت لي فعلقته من غير قصد. هـ. واسم هذه القينة هريرة، كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله 2: [من البسيط]

ودع هريرة إن الركب مرتحل ... وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

وهريرة هذه عشقت رجلاً غيره، وذلك الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيره.

"أو" لغرض "معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض" أي: قصد "نحو: {فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ}"

[البقرة: 196] " {وَإِذَا حُيِّتُمْ} " [النساء: 86] " {إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا} "



[المجادلة: 11] ، إذ ليس من الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان. وحيث حذف الفاعل "فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به" وصيرورته كالجُزء منه وعدم حذفه "وتأنيث الفعل لتأنيثه" إن كان مؤنثًا غير مجرور "واحد" فاعل ينوب "من أربعة" بيان لواحد. "الأول" منها: "المفعول به" لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثًا عنه وفي جواز إضافة المصدر إليه، ولا فرق في الفعل بين الصحيح ك: ضرب زيد، والمعتل العين أو اللام "نحو: {وَعِصَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ} [هود: 44] ، والأصل: غاض الله الماء وقضى الله الأمر، فحذف الفاعل للعلم به، وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير [عن الفعل] 3 بعد أن كان جائز التقديم عليه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-242

ينوب مفعول به عن فاعل ... فيما له.....  
 "الثاني: الجرور" كما عبر عنه البصريون سواء أكان الفعل لازماً للبناء للمفعول أم لا. فلا أول "نحو: {وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ} " [الأعراف: 149] "و" الثاني نحو: "قولك، سير بزيد"؛ لأن الجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل، هذا مذهب الجمهور.

"وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه" أبي علي "الرندي" بالراء المهملة والنون: "النائب ضمير المصدر" المفهوم من الفعل المستتر فيه، والتقدير: ولما سقط هو،

1 الصحاح "عرض".

2 البيت للأعشى في ديوانه ص 105، ولسان العرب 12/ 112 "جهنم" ومقاييس اللغة 4/ 126، وتاج العروس 22/ 296 "ودع".

3 إضافة من "ط".

(422/1)

أي: السقوط، وسير هو، أي: السير، "لا الجرور" بالحرف المعدي؛ "لأنه لا يتبع على المحل"، أي: محل الجرور إذا ناب عن الفاعل، "بالرفع" فلا يقال: مر بزيد الطريف، ولا ذهب إلى زيد وعمرو، برفع التابع فيهما ولو كان الجرور نائبًا عن الفاعل لجاز في تابعه

الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع، كقولك [من الكامل]  
-354-

..... طلب المعقب حقه المظلوم

برفع "المظلوم" على محل "المعقب" فلما لم يتبع على المحل علمنا أنه ليس هو النائب  
"ولأنه" أي: المجرور قد "يتقدم" على عامله "نحو: {كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} " [الإسراء:  
36] ، فلو كان "عنه" هو النائب لما تقدم على عامله وهو "مسئولا"، والفاعل لا  
يتقدم على عامله، فثابته كذلك إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل؛ "ولأنه" أي:  
المجرور، "إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ"  
نحو: الزيت كيل، ورمضان صيم، وضرب شديد ضرب، كما أن الفاعل إذا تقدم كان  
مبتدأ، نحو: زيد قام، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقين على حالهما؛ "ولأن  
الفعل لا يؤنث له" أي: للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفاعل "في نحو: مر بهند" وكل  
مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له نحو: ضربت هند، فثبت بهذه العلل الربع  
أن المجرور لا ينوب عن الفاعل.

"و" قال الجمهور: "لنا" من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب "قولهم: سير بزيد  
سيراً" بالنصب، فأناوبوا المجرور، ولم ينيبوا المصدر لإبهامه، بل أبقوه منصوباً، ولو أنابوه  
لرفعوه، وإذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد إبهاماً منه، وأما كونه  
يرجع إلى معهود فالأصل عدمه، ولنا من الأجوبة "أنه إنما يراعى محل يظهر" إعرابه "في  
الفصيح" من الكلام وهو المجرور بحرف زائد أو غير زائد ومدخوله ظرف، فالأول "نحو:  
لست بقائم ولا قاعداً" بالنصب اتباعاً لمحل "قائم" فإنه يظهر إعراب محله في فصيح  
الكلام، فيقال: لست قائماً، والثاني نحو قوله: [من الطويل]

354- صدر البيت:

"حتى تهجر في الرواح وهاجها"

والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص128، والإنصاف 1/ 232، وخزانة الأدب 2/  
242، 345، 8/ 134، والدرر 2/ 485، وشرح شواهد الإيضاح ص133، وشرح  
المفصل 6/ 66، ولسان العرب 1/ 714، "عقب"، والمقاصد النحوية 3/ 512، وبلا  
نسبة في أوضح المسالك 3/ 214، وخزانة الأدب 8/ 134، وشرح ابن الناظم  
ص299، وشرح الأشموني 2/ 337، وشرح ابن عقيل 2/ 104، وشرح المفصل 2/  
42، 46، وجمع الهوامع 2/ 145.

-55

فإن لم تجد من دون عدنان والدًا ... ودون معد فلتزعك العواذل  
 بنصب "دون" الثانية اتباعًا لحل "دون" الأولى، فإن إعرابها النصب بـ"تجد"، ويظهر في  
 الفصيح نصبه، فيقال: فإن لم تجد دون عدنان، "بخلاف" الجرور بحرف أصلي معد،  
 "نحو: مررت بزيد الفاضل" بالنصب، اتباعًا لحل الجرور المنصوب على المفعولية، أو: مر  
 بزيد الفاضل، بالرفع، اتباعًا لحل الجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل "فلا يجوز أن"  
 خلافًا لابن جني<sup>1</sup>؛ "لأنه لا يجوز" في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل إليه بنفسه مع  
 دون أن وأنّ وكى، إلا شذوذًا، فلا تقل: "مررت بزيد" بالنصب على المفعولية "ولا: مر  
 زيد" بالرفع على النيابة عن الفاعل، وإذا لم يكن فصيحًا فلا يجوز مراعاته، وأما قوله:  
 [من الرجز]

-356

يسلكن في نجد وغورًا غائرًا  
 بالنصب فالفصيح أنه منصوب بفعل محذوف، أي: ويسلكن غورًا، لا بالعطف على محل  
 "نجد" فسقط قولهم؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع، وأما قولهم؛ ولأنه يتقدم نحو: {كَانَ  
 عَنْهُ مَسْئُولًا} [الإسراء: 36]، فـ"عنه" ليس هو النائب عن الفاعل، خلافًا لصاحب  
 الكشف<sup>2</sup>، ولا ضمير المصدر كما قالوا "و" إنما "النائب في" هذه "الآية ضمير راجع  
 إلى ما رجع إليه اسم "كان" وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى، والتقدير: مسئولا هو،  
 أي: المكلف، وإنما لم يقدر ضمير "كان" راجعًا "لكل"، لئلا يخلو "مسئولا" عن ضمير،  
 فيكون مسندًا إلى "عنه" وذلك لا يجوز كما تقدم، وأما قولهم ولأنه إذا تقدم لم

355- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص255، وأما المرتضى 1/ 171، وخزانة  
 الأدب 2/ 252، 9/ 113، وسر صناعة الإعراب 1/ 131، وشرح أبيات سيبويه  
 1/ 22، وشرح شواهد المغني 1/ 151، 2/ 866، والكتاب 1/ 681، والمعاني  
 الكبير ص1211، ووصف المباني ص82، والمختضب 2/ 43، ومغني اللبيب 2/  
 472.

1 في المختضب 2/ 43، بعد إنشاد البيت: "عطف" دون" الثانية على موضع "من  
 دون" الأولى، ونظائره كثيرة جدًا".

356- الرجز لرؤية في ملحق ص 190، وأساس البلاغة "فسق" وللعجاج في ملحق ديوانه 2/ 288، والكتاب 1/ 94، وبلا نسبة في لسان العرب 10/ 308، "فسق" والخصائص 2/ 432، وشرح شذور الذهب ص 332، واحتسب 2/ 43. 2 في الكشف 2/ 449: "و" عنه" في موضع الرفع بالفاعلية، أي: كل واحد منها كان مسئولاً عنها، فمستول: مسند إلى الجار والمجرور، كالمغضوب في قوله: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} .

(424/1)

يكن مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع "وامتناع الابتداء" في المجرور بحرف أصلي "لعدم التجرد" من العوامل اللفظة غير المزيدة وشبهها، هكذا أجاب ابن عصفور، وأجاب الخفاف بأنه قد يتفق في بعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ، فالنائب أحق وأجدر وذلك نحو: نعم امرأة هند إذ لو قيل: هي نعم امرأة لم يجز؛ لأن المبتدأ حينئذ يصير عائداً على شيء من الخبر مؤخر. ١. هـ.

"وقد" يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلاً عن أن يكون مبتدأ وذلك أنهم "أجازوا النيابة في: لم يضرب من أحد" اتفاقاً؛ لأن الجر بالحرف الزائد كلا جر "مع امتناع: من أحد لم يضرب" لأن "من" لا تزداد في الإيجاب لا لوقوع "أحد" في الإثبات لأن نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله: [من الطويل]

357-

إذا أحد لم يعنه شأن طارق ... ..

نص عليه ابن مالك في التسهيل 1 في باب العدد، وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء، وأما قولهم ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: مر بهند؛ فلأنه لما لم يظهر تأثيره في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة، فلم يؤنث الفعل له، فأما قوله تعالى: {إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ} [التوبة: 66] ، بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد 2، فقال ابن

جني 3: محمولة على معنى: إن تسامح طائفة، بدليل {نُعَذِّبُ طَائِفَةً} [التوبة: 66] ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيث في الفعل المسند إلى المؤنث المجرور، بالحرف فقد 4 "قالوا في {فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [النساء: 79] إن المجرور فاعل مع امتناع: كفت بهند" بتأنيث الفعل مع أن الفاعل مجرور بحرف زائد، فما بالك إذا كان مجروراً بحرف أصلي، هذا تقدير كلام الموضح، وهو معارض بنحو: {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ} [الأنعام:

[59] ، {وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أَنْثَى} [فصلت: 47] بتأنيث الفعل مع أن فاعله مجرور بحرف زائد، واختلف في سبب امتناع كفت بهند، فقال الزجاج5: لأنه كفى مضمن معنى اكتف، وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله. وقال ابن السراج: إن

357- شطر بيت بلا نسبة في التسهيل ص118، وحاشية الصبان 3/ 67.

1 التسهيل ص118.

2 انظر هذه القراءة في النشر 2/ 280.

3 المحتسب 1/ 298.

4 سقطت من "ب".

5 معاني القرآن وإعرابه 2/ 27.

(425/1)

فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء، والباء متعلقة بالمضمر، أي: كفى الاكتفاء بهند، ورد بأن ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين، وهو منهم، خلافاً للكوفيين. "الثالث" مما ينون عن الفاعل: "مصدر" متصرف "مختص" بصفة أو غيرها "نحو: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} " [الحاقة: 13] ، ف"نفخة" نائب الفاعل وهو مصدر1 متصرف لكنه مرفوعاً، ومختص لكونه موصوفاً بـ"واحدة" وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية، نحو: {سُبْحَانَ اللَّهِ} [المؤمنون: 91] وغير المختص بالمبهم، نحو: سير فيمتنع سبحانه الله بالضم، على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على أن الأصل: يسبح سبحانه الله لعدم تصرفه، "ويمتنع نحو: سير سير لعدم الفائدة" إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند المسند إليه ولا بد من تغييرهما، بخلاف ما إذا كان مختصاً فإن الفعل مطلق، ومدلول المصدر مقيد فيتغييران فتحصل الفائدة، وإذا امتنع سِرَّ سِرَّ مع إظهار المصدر "فامتناع سير"، بالبناء للمفعول على "إضمار ضمير" المصدر " [السير] 2 أحق" بالمنع؛ لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إجماعاً من ظاهره "خلافاً لمن أجازاه" كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد أنهما أجازا: جلس، بالبناء للمفعول، وفيه ضمير مجهول، قال ثعلب: أراد أن فيه ضمير المصدر، وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان، فقال3: ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز أن تقول: قيم

وقعد، فتضمير المصدر كأنك قلت: قيم القيام، وقعد القعود، ا. هـ.  
والصحيح المنع، "وأما قوله" وهو امرؤ القيس الكندي: [من الطويل]  
-358

"وقالت متى يبخل عليك ويعتدل ... يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب  
"ف" النائب عن الفاعل بـ"يعتدل" ضمير مصدر مختص بلام العهد، أو بصفة محذوفة،  
و"المعنى: ويعتدل" هو، أي: "الاعتلال المعهود، أو اعتلال، ثم خصصه بـ"عليك"  
أخرى" في موضع الحال من الضمير ليقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل؛ لأنه إنما يدل على  
مصدر نكرة محضة وهي حال "محذوفة للدليل" الدال عليهما

1 سقطت من "ب".

2 زيادة من "ب".

3 النكت الحسان ص 53.

358- البيت لامرؤ القيس في ديوانه ص 42، وشرح شواهد المغني ص 92، 883،  
ولعلقمة في ديوانه ص 83، ولأحدهما في المقاصد النحوية 2 / 506، وشرح الأشموني 1 /  
182، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 142، ومغني اللبيب 2 / 516.

(426/1)

وهو "عليك" المذكورة قبل الفعل، وحذفت "كما تحذف الصفات المخصصة"  
للموصوفات للدليل، كقوله تعالى: {فَلَا تُقِيمُ هُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزُنًا} [الكهف: 105]  
أي: نافعا؛ لأن أعمالهم توزن بدليل، {وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ} [الأعراف: 9] الآية، قاله  
في المغني. وإضمار ضمير المصدر النوعي أجازة سيبويه<sup>1</sup>؛ لأن الفعل لا يدل عليه قاله  
ابن خروف في شرح كتاب سيبويه. و"يسؤك" من الإساءة جواب الشرط الأول،  
و"تدرب" بالدال المهملة من الدربة، وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال:  
الاعتذار، يقال: اعتل عليه بعلّة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر، "وبذلك" التوجيه  
"يوجه: {وَحِيلَ بَيْنَهُمْ} " [سبأ: 54] ، بالنصب، فيكون المعنى: وحيل هو، أي:  
الحول المعهود، أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة، "و" بذلك يوجه أيضا "قوله"  
وهو طرفة بن العبد: [من الطويل]

-359

"فيا لك من ذي حاجة حيل دونها" ... وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله  
 فيكون المعنى: حيل هو، أي: الحول المعهود، أو حول دونها، وليس النائب الظرف  
 فيهما؛ لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين، وعن الأخفش أنه أجاز في: {لَقَدْ تَقَطَّعَ  
 بَيْنُكُمْ} [الأنعام: 94]، {وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ} [الجن: 11] أن يكون الظرف في موضع  
 رفع مع فتحه، ثم قال أبو علي<sup>2</sup> وتلميذه ابن جني<sup>3</sup> فتحة إعراب، واستشكل، وقال  
 غيرهما فتحة بناء، وهو المشهور، ولو قرئ: "وَجِيلَ بَيْنَهُمْ" [سبأ: 54]، أو روي حيل  
 دونها، بالرفع فيهما كما قرئ: "لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ"، بالرفع<sup>4</sup>، وكما روي: [من الطويل]  
 -360

..... وباشرت حد الموت والموت دونها

#### 1 الكتاب 1/ 229.

359- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص78، والمقاصد النحوية 2/ 510، وبلا  
 نسبة في أوضح المسالك 2/ 144، وشرح الأشموني 1/ 183.

2 انظر الحجة 3/ 360.

3 المختسب 2/ 190.

4 كذا قرأها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم ومجاهد، انظر الإتحاف  
 ص213، والنشر 2/ 260.

360- صدر البيت:

"ألم تريا أني حميت حقيقي"

، وهو لموسى بن جابر في الدرر 1/ 461، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص371،  
 وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص81، والارتشاف 2/ 262، وعمدة الحفاظ  
 "دون"، وجمع الهوامع 1/ 213.

(427/1)

بالرفع أيضاً لجاز، ولم يحتج إلى هذا التوجيه، "و" بذلك أيضاً "قوله" وهو الفرزدق يمدح  
 زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين: [من البسيط]  
 -361

"يغضي حياء ويغضي من مهابته" ... فما يكلم إلا حين يبتسم

فيكون المعنى: يفضي الإغضاء المعهود، أو إغضاء من مهابته، "ولا يقال النائب الجرور" بـ"من" وهو "مهابته" لكونه مفعولاً له، قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة، وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال: والجمهور على نيابة المفعول له، خلافاً للأخفش وضعفه، قال الخفاف: وعلة المنع أن المفعول له مبني على سؤال مقدر، فكأنه من جملة أخرى ا. هـ. وبهذا يعلل منع نيابة الحال؛ لأنه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافاً للكسائي وهشام، ولا المفعول معه، ولا خبر "كان"، فلا يقال كين قائم، خلافاً للفرء.

"الرابع" مما ينوب عن الفاعل "طرف" زماني أو مكاني "متصرف مختص" فالزماني "نحو: صيم رمضان، و" المكان نحو: "جلس أمام الأمير"، ف"رمضان وأمام" طرفان متصرفان؛ لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، ومختصان بالعلمية في الأول والإضافة في الثاني، "ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم" بفتح المثلثة، فلا يقال: جلس عندك ولا معك ولا ثم، "لامتناع رفعهن" وخصهن بالذكر؛ لأنهن لا يتصرفن تصرفاً كاملاً؛ لأن "من" تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كـ"قط وعوض" أولى بالمنع، ويمتنع نيابة "نحو: مكاناً وزماناً إذا لم يقيدا" بقيد يخصصهما، فلا يقال: جلس مكان، ولا صيم زمان لعدم الفائدة؛ لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاماً في الأول ووضعاً في الثاني، فإن قيداً بوصف مثلاً جاز نيابتهما نحو: جلس مكان حسن، وصيم زمان طويل، لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف؛ لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف، وإلى جواز نيابة الجرور والمصدر، والظرف أشار الناظم بقوله:

-250

وقابل من طرف أو من مصدر ... أو حرف جر بنيابة حري

- 361- البيت للحزين الكنائي "عمرو بن عبد وهيب" في الأغاني 15 / 263، ولسان العرب 13 / 114، "حزن" والمؤتلف والمختلف ص 89، وللفرزدق في ديوانه 2 / 179، وأمالى المرتضى 1 / 68، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1622، وشرح شواهد المغني 2 / 732، ومغني اللبيب 1 / 320، والمقاصد النحوية 2 / 513، 3 / 273، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 146، وشرح ابن الناظم ص 260، وشرح الأشموني 1 / 183، وشرح المفصل 2 / 53.



"و" حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور "لا ينوب غير المفعول به مع وجوده" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-251-

ولا ينوب بعض هذي إن وجد ... في اللفظ مفعول به.....  
لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب،  
"وأجازه الكوفي1" أي: أجاز الكوفيون2، أن ينوب غير المفعول به مع وجوده "مطلقاً"  
أي: من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه.  
فالأول "كقراءة أبي جعفر: "لِيَجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" [الجنائية: 14]، فبنى  
"يجزى" للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو "قوماً"  
مقدماً على النائب3.

والثاني كضرب في الدار زيداً، "و" أجازه "الأخفش بشرط تقديم النائب" على المفعول  
به4 كالمثال الثاني، "وكقوله": [من الرجز]

-362-

وإنما يرضي المنيب ربه ... "ما دام معنياً بذكر قلبه"  
ف"معنياً" اسم مفعول من "عني بحاجتك"، أصله معنوي، كمضروب، أعل بقلب الواو  
ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة، ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو "ذكر"  
مع وجود المفعول به مؤخراً وهو "قلبه"، "و" نحو "قوله" وهو رؤية: [من الرجز]

---

1 انظر الكتاب 1/ 223، وشرح ابن الناظم ص170، 171.

2 في "ب": "الكوفي".

3 الآية من شواهد ابن الناظم ص170، وشرح ابن عقيل 1/ 509، وأوضح المسالك

2/ 149، وشرح المفصل 7/ 75، والقراءة المستشهد بها قرأها عاصم وشيبة

والأعرج، انظر الإتحاف ص390، والنشر 2/ 372.

4 في شرح ابن الناظم ص170: "مذهب سيبويه أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع

وجوده، وأجازه الأخفش والكوفيون". وانظر شرح الكافية الشافية 2/ 609،

والخصائص 1/ 397.

3621- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 149، وشرح ابن الناظم ص170،

وشرح التسهيل 2/ 128، وشرح الأشموني 1/ 184، وشرح قطر الندى ص189،

وشرح الكافية الشافية 2/ 610، والمقاصد النحوية 2/ 519.

-363

"لم يعن بالعلياء إلا سيدًا" ... ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى  
 ف"يعن" مضارع مبني للمفعول من "عني بكذا"، و"بالعلياء" نائب: الفاعل، "وسيدا"  
 مفعول به مؤخر، واختاره الناظم في التسهيل<sup>1</sup>، وظاهر قول الناظم:

-250

..... وقد يرد

يشمل مذهب الكوفيين والأخفش. وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة،  
 وعن القراءة بأنها شاذة. قال الموضح في شرح القطر<sup>2</sup>، ويحتمل أن يكون النائب عن  
 الفاعل في الآية ضميرًا مستترًا في الفعل عائداً على "الغفران" المفهوم من قوله "يغفروا"  
 أي: ليجزى الغفران قومًا، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك  
 جائز. ا. هـ.

وإن لم يوجد المفعول به فقال الجزولي<sup>3</sup>: تساوت البقية. واختار ابن عصفور<sup>4</sup> إقامة  
 المصدر، وأبو حيان<sup>5</sup> ظرف المكان، وابن معط المجرور<sup>6</sup>.  
 مسألة:

وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع" للنائب عن الفاعل "واجب نصبه لفظاً إن كان غير  
 جار ومجرور، كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضرباً شديداً" برفع "زيد" على النيابة عن  
 الفاعل ونصب الطرفين والمصدر "ومن ثم" أي: من أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب  
 "نصب المفعول الذي لم ينب" عن الفاعل سواء كان الأول أم الثاني "في نحو: أعطي زيد  
 ديناراً، وأعطي ديناراً زيدا" ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله.  
 "أو" واجب نصبه "محلاً إن كان" غير النائب "جاراً ومجروراً، نحو: "فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ  
 نَفْخَةً وَاحِدَةً" [الحاقة: 13] فرفع "نفخة"

363- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 173، والدرر 1/ 363، والمقاصد النحوية  
 2/ 521، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 150، وتخليص الشواهد ص 497،  
 وشرح ابن الناظم ص 170، وشرح الأشموني 1/ 184، وشرح ابن عقيل 1/ 510،  
 وشرح التسهيل 2/ 128، وشرح الكافية الشافية 2/ 609، وجمع الهوامع 1/ 162.  
 1 التسهيل ص 77.

2 شرح قطر الندى ص 190.

3 الجزولية ص 142.

4 المقرب 1 / 81.

5 النكت الحسان ص 55.

6 في المصدر السابق: "واختار ابن معط إقامة الجرور".

(430/1)

---

على النيابة عن الفاعل، ونصب محل الجار والجرور، وهو في "الصور"، "وعلة ذلك" النصب الواجب لفظاً أو محلاً لما عدا النائب "أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، فكذلك نائبه" لا يكون إلا واحداً فينصب ما عداه، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

-254

وما سوى النائب مما علما ... بالرافع النصب له محققا  
هل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجدداً، أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحباً  
فيه مذهبان، أصحهما الأول، ويغزى لسيبويه<sup>1</sup>.

---

1 الكتاب 1 / 228.

(431/1)

---

"فصل":

"وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول" واحد "فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً، نقله" ابن هشام "الخضراوي<sup>1</sup>" وابن أبي الربيع "وابن الناظم" في شرح النظم<sup>2</sup>، "والصواب أن بعضهم أجازوه إن لم يلتبس" بغيره "نحو: أعلمت زيدا كبشك سميئاً" فتقول: أعلم زيدا كبشك سمين، قاله أبو حيان في النكت الحسان<sup>3</sup>. وقال الشاطبي: أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول، وأجرى فيه الخلاف في الثاني، وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما. قال الشاطبي: وهو إلزام صحيح<sup>4</sup>. هـ.

وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث؛ لأنه داخل في حكم الثاني، فيأتي فيه الخلاف الآتي

فيه، ويكون الصحيح فيه الجواز إن لم يلبس، وهو قضية كلام التسهيل<sup>4</sup>.  
"وأما الثاني ففي باب "كسا" وهو ما ليس خبراً في الأصل عن الأول "إن ألبس، نحو:  
أعطيت زيداً عمراً، امتنع نيابته "اتفاقاً" للإلباس تقدم أو تأخر؛ لأن كلا منهما يصلح  
أن يكون معطى، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب، فلو قيل: أعطي عمرو زيداً،  
أو أعطي زيداً عمرو، لتوهم أن "عمراً" آخذ، و"زيداً" مأخوذ والغرض بالعكس.  
وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في: ضرب موسى  
عيسى، فيكون المقدم هو المسند إليه، "وإن لم يلبس نحو: أعطيت زيداً درهماً، جاز"  
نيابته "مطلقاً" أي: سواء اعتقد القلب أم لا، وسواء كان الثاني نكرة والأول معرفة أم  
لا؛ لأن "زيداً" آخذ أبداً، و"درهماً" مأخوذ أبداً. "وقيل: يمتنع مطلقاً" طرداً للبس،  
فيتعين نيابة الأول؛ لأنه فاعل معنى.

---

1 انظر المقرب 1/ 81، والارتشاف 2/ 188.

2 شرح ابن الناطم ص 56.

3 النكت الحسان ص 56.

4 انظر التسهيل ص 77، والارتشاف 2/ 186-188.

(432/1)

---

"وقيل" يمتنع نيابة الثاني "إن لم يعتقد القلب" في الإعراب وهو كون المرفوع منصوباً  
والمنصوب مرفوعاً، فإن اعتقد القلب جاز، والنائب في الحقيقة هو الأول؛ لأن نيابة  
الثاني مع اعتقاده القلب مجاز صوري، ورفع مجاز، كما أن نصب الأول مجاز، فهو من  
إعطاء المرفوع إعراب المنصوب، وعكسه عند أمن اللبس كقولهم: خرق الثوب  
المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وهو من ملح كلامهم.  
"وقيل: " يمتنع نيابة الثاني "إن كان نكرة والأول معرفة" قاله الفارسي، فلا يقال: أعطي  
درهم زيداً، ويتعين: "أعطي زيد درهماً"1؛ لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة  
"وحيث قيل بالجواز" في الثاني "فقال البصريون إقامة الأول أولى" لأنه فاعل معنى.  
"وقيل" عن الكوفيين أنهم قالوا: "إن كان" الثاني "نكرة" والأول معرفة "فإقامته قبيحة،  
وإن كان معرفتين استويا في الحسن قاله" المرادي نقلاً عن الكوفيين في شرح التسهيل.  
وقال أبو حيان<sup>2</sup>: محل الخلاف أنه إذا كان "درهماً" منصوباً بـ"أعطي"، أما من جعله

منصوبًا بغير "أعطى" وقدر له فعلاً آخر تقديره: يأخذ درهماً، فلا يصح على مذهبه إقامة "الدرهم" معمولاً لـ "أعطى" لأنه معمول لغيره. ا. هـ.

"و" المفعول الثاني "في باب "ظن" وهو ما كان خبراً في الأصل عن الأول. "قال قوم" كثيرون "يتمتع" نيابته "مطلقاً" سواء ألبس أم لم يلبس، وسواء كان جملة أم لا، وسواء كان نكرة والأصل معرفة أم لا "للإلباس في النكرتين" نحو: ظن أفضل منك أفضل من زيد، إذا كان أفضل من زيد هو الأول، "و" في "المعرفتين" نحو: ظن صديقك زيداً، إذا كان زيد هو الأول، "ولعود الضمير على المؤخر" من المفعولين "إن كان الثاني نكرة" والأول معرفة؛ "لأن الغالب" في الثاني "كونه مشتقاً، وهو حينئذ" أي: حين إذ ناب عن الفاعل "شبيه بالفاعل؛ لأنه مسند إليه" الفعل المبني للمفعول، "فرتبته التقديم" نحو: ظن قائم زيداً، ففي "قائم" ضمير مستتر يعود على "زيداً" وهو متأخر لفظاً ورتبة؛ لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل، "وقائم" متقدم الرتبة؛ لأنه نائب الفاعل، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا في الشعر، "و" هذا القول "اختاره" أبو موسى "الجزولي" وابن هشام "الخضراوي".

1 في "ب": "أعطي زيداً درهم".

2 النكت الحسان ص 56.

3 الجزولية ص 143.

(433/1)

وقيل يجوز "نيابة الثاني في باب "ظن" "إن لم يلبس" نحو: ظن قائم زيداً، ويتمتع إن ألبس، نحو: ظن عمرو زيداً، إذا كان مفعولاً ثانياً، "ولم يكن جملة" اسمية أو فعلية؛ لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الأصح، "و" هذا القول "اختاره ابن طلحة" والسيرافي في الإقناع "وابن عصفور 1 وابن مالك 2" وجماعة من المتأخرين. "وقيل: يشترط" في إقامة الثاني "أن لا يكون نكرة والأول معرفة، فيتمتع: ظن قائم زيداً" برفع "قائم" لأنه يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير، وما سمع منه حملة جماعة على القلب، وقد نص على هذا المعنى سيبويه 3 في: كان رجل زيداً، والبابان واحد، قاله الشاطبي. "و" المفعول الثاني "في باب "أعلم" أجازه قوم" منهم الجزولي 4، والشلوبين في التوطئة،

وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب "إذا لم يلبس فيمتنع" أعلم زيد عمرو قائماً، "ومنع قوم ومنهم الخضراوي والأبدي" بضهم الهمزة وتشديد الموحدة، نسبة إلى أبدة بلد بالأندلس، "وابن عصفور 5 لأن" المفعول "الأول" واقع عليه الإعلام فهو "مفعول صحيح" لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة؛ ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان ملتبساً به، "و" أما المفعولان "الأخيران" فأصلهما مبتدأ وخبر شبها في نصبهما "بمفعولي" أعطى "فإطلاق المفعولية عليهما مجاز؛ ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال "الفرزدق: [من الطويل]

-364

"ونبت عبد الله بالجو أصبحت ... كراماً مواليتها لئيماً صميمها فالتاء هي المفعول الأول نائبة عن الفاعل، و"عبد الله" علم قبيلة المفعول الثاني، وجملة "أصبحت" المفعول الثالث، واسم "أصبحت" ضمير مستتر فيها يعود إلى "عبد الله" وأنشأ باعتبار القبيلة، و"كراما" خبر أصبحت، و"مواليها" فاعل "كراما" و"لئيماً" خبر بعد خبر "وصميمها" فاعل "لئيماً" و"الجو" بفتح الجيم، وتشديد الواو اليمامة، كانت تسمى جوا، و"الكريم": الشريف، و"اللئيم"

1 المقرب 1 / 41.

2 التسهيل ص 77، وشرح الكافية الشافية 2 / 610.

3 الكتاب 1 / 47.

4 الجزولية ص 143.

5 المقرب 1 / 81.

364- تقديم تخريج البيت برقم 321.

(434/1)

ضده "وصميم الشيء" خالصه، والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها، والمعنى: أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليتها كرام، ورؤساؤها لئام. "وقد تبين" مما ذكر من جريان الخلاف في ثاني [مفعولي] 1 كسا، واشتراط كون الثاني في باب "ظن" ليس جملة، وجريان الخلاف في الثالث في باب "أعلم" "أن في النظم أموراً" غير مناسبة، "وهي حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب "كسا"، حيث لا

لبس" فإنه 2 قال:

-252-

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب كسا فيما التباسه أمن  
"وعدم اشتراط كون الثاني من باب "ظن" ليس جملة" حيث قال:

-253-

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذا القصد ظهر  
"وإيهام أن إقامة الثالث" من باب "أعلم" "غير جائزة بالاتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق  
عليه" وهو إقامة الأول "ولا مع المختلف فيه" وهو إقامة الثاني "ولعل هذا" الصنيع  
الموهم "هو الذي غلط ولده" في شرح النظم 3، "حتى حكى الإجماع على الامتناع"،  
فهذه ثلاثة أمور، والأولان مسلمان، والثالث منظور فيه من وجهين. أحدهما: أن الناظم  
وإن لم يتعرض للثالث صريحًا فقد تعرض له التزامًا، وذلك لأن الثالث في باب "أعلم"  
هو الثاني في باب "علم"، وقد ذكر الثاني، فلو ذكر الثالث لكان تصريحًا بما علم التزامًا  
ففيه شائبة تكرار، والثاني أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة  
كما نقله الموضح أول الفصل عن الحضراوي، فلا ينسب حاكياها إلى غلط، غاية ما في  
الباب أن حاكمي الاتفاق لم يقف على الاختلاف.

1 إضافة من "ب".

2 سقطت من "ب".

3 شرح ابن الناظم ص 171.

(435/1)

"فصل":

"يضم أول فعل المفعول" الذي لم يسم فاعله "مطلقًا" سواء كان ماضيًا أم مضارعًا، وإلى  
ذلك أشار الناظم بقوله:

-243-

فأول الفعل اضممن.....

و"يشركه" في الضم "ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة" معادة سواء أكانت للمطاوعة، أم  
لا، فالثاني "كتضارب، و" الأول نحو: "تعلم" وتدحرج، وقيدنا الزيادة بالمعتادة احترازًا

من التاء في نحو قولهم: ترمس الشيء، بمعنى رسمه، فإنها زائدة، ولا يضم ثاني فعلها  
لكون زيادتها غير معتادة، قاله المرادي<sup>1</sup>، وإلى تاء المطاوعة، أشار الناظم بقوله:  
-245-

والثاني التالي تا المطاوعة ... كالأول اجعله بلا منازعه  
ويشركه "ثالث المبدوء بهمز الوصل" كان متعدياً أم لازماً، فالثاني "ك: انطلق، و" الأول  
نحو: "استخرج واستحلي" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
-246-

وثالث الذي بهمز الوصل ... كالأول اجعلنه كاستحلي  
وفي جمل الزجاجي<sup>2</sup> لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين ا. هـ.  
وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر، ومثله ب"قام" و"جلس" وعلله بأنه لو بني  
للمفعول لبقى الفعل خبراً بغير مخبر عنه، وذلك محال، "ويكسر ما قبل الآخر من  
الماضي" وإليه أشار الناظم بقوله:  
-243-

..... والمتصل ... بالآخر اكسر في مضي كوصل  
ومن العرب من يسكنه كقوله: [من الرجز]  
-365-

لو عصر بها البان والمسلك انعصر

---

1 شرح المرادي 2 / 23، 24.

2 الجمل ص 77.

365- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص 103، وأدب الكاتب ص 538،  
وإصلاح المنطق ص 36، والكتاب 4 / 114، واللسان 3 / 336 "قصد"، 4 / 581  
"عصر" والمنصف 1 / 24، والارتشاف 2 / 195، وبلا نسبة في الإنصاف 1 / 124،  
واللامات 36، والمنصف 2 / 124، والمخصص 147 / 220.

(436/1)

---

واختاره قطرب، قال الخضرأوي: وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم، ومن العرب  
من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام، فنقلب الياء ألفاً، فيقول في رؤي زيد: رؤى



زيد، بفتح الهمزة، وهي لغة طي، فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات، كسر ما قبل آخره وتسكينه، وفتح "ويفتح" ما قبل الآخر "من المضارع" وإليه أشار الناظم بقوله:  
-244-

واجعله من مضارع منفتحاً ....

هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف.  
"و" أما "إذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي ك"قام" من الواوي، "و" "باع" من اليائي.  
"أو" كان "على" وزن "افتعل وانفعل، ك"اختار" من اليائي، "و" "انقاد" من الواوي  
"فلك" في العين "كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام الضم فتقلب" الألف "ياء فيهما"  
وإخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس،  
وأكثر بني أسد.

قال الشاطبي: وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب:  
أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، هذا هو المعروف المشهور المقروء به.

والثاني ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء.  
والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها؛ لأن أول الكلمة مقابل لآخرها، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف أ. هـ.

وقال المرادي<sup>1</sup>: الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال: كيفية النطق به أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفراداً لا شيوعاً جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ومن ثم تمخضت الياء أ. هـ.  
"ولك إخلاص الضم فتقلب" الألف "واوًا" وإلى فاء الثلاثي المعتل العين أشار الناظم بقوله:

-247-

واكسر أو اشمم فالثلاثي أعل ... عينا وضم جا كبوع فاحتمل  
وأشار إلى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله:

---

1 شرح المرادي 2/ 25.

وما لفا باع لما العين تلي ... في اختار وانقاد وشبه ينجلي  
"قال" رؤية في الضم الخالص: [من الرجز]

"ليت وهل ينفع شيئاً ليت ... ليت شاباً بوع فاشترت"  
ف"بوع" مبني للمفعول وهو خبر "ليت" الأولى، و"شاباً" اسمها، و"ليت" الأخيرة تأكيد  
للأولى فلا اسم لها ولا خبر، وليت الوسطى فاعل "ينفع"، و"شيئاً" مفعول مطلق،  
أي: نفعاً وفقاً للموضح لا مفعول به خلافاً للعيني<sup>1</sup>، والجملة من الفعل والفاعل  
معتضة بين المؤكد والمؤكد، و"هل" للنفي بدليل أنه روى وما ينفع شيئاً ليت، والواو  
للاعتراض، "وقال" آخر: [من الرجز]

"حوكت على نيرين إذ تحاك" ... تختبط الشوك ولا تشاك  
ف"حوكت" من الحياكة وهي النسج، مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه  
يرجع إلى الحلة، و"نيرين" تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت، وفي آخره راء  
علم الثوب ولحمته أيضاً فإذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا  
يؤثر فيها شيء، وهذه اللغة "وهي" الضم الخالص لغة "قليلة" موجودة في كلام هذيل  
"وتعزى لفقعس ودبير" الجميع، وهما من فصحاء بني أسد، قاله المرادي في شرح  
التسهيل.

وقال الشاطبي: حكيت عن بني ضبة، وقال الموضح<sup>2</sup>: حكيت عن بعض تميم، "وادعى  
ابن عذرة" وطائفة من متأخري المغاربة "امتناعها في افتعل" ك"اختار" و"انفعل"  
ك"انقاد" مما زاد على الثلاثة، فلا يقال: اختور ولا انقود، "و" المشهور

366- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص171، والدرر 1/ 524، 2/ 534، وشرح

شواهد المغني 2/ 819، والمقاصد النحوية 2/ 524، وبلا نسبة في أسرار العربية  
ص92، وأوضح المسالك 2/ 155، وتخليص الشواهد ص594، وشرح ابن الناظم  
ص169، وشرح الأشموني 1/ 181، وشرح ابن عقيل 1/ 503، وشرح التسهيل 2/  
131، 3/ 304، وشرح الكافية الشافية 2/ 605، ومغني اللبيب 2/ 632، وجمع  
الهوامع 1/ 248، 2/ 165، وتهذيب اللغة 14/ 320، وديوان الأدب 3/ 402.  
1 المقاصد النحوية 2/ 525.

367- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 156، وتخليص الشواهد ص495،

والدرر 2/ 535، وشرح ابن الناظم ص168، وشرح الأشموني 1/ 181، وشرح ابن عقيل 1/ 502، وشرح التسهيل 2/ 131، وشرح الكافية الشافية 2/ 605، والمقاصد النحوية 2/ 536، والمنصف 1/ 250، وجمع الهوامع 2/ 165، وتاج العروس 19/ 237 "خبط".  
2 شرح بانث سعاد ص126.

(438/1)

"الأول" وهو "قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك" وينطق بالهمزة في نحو: اختار وانقد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث، قاله ابن مالك<sup>1</sup>. "وأدعى ابن مالك امتناع ماألبس من كسر كـ"خفت وبعث" أو ضم كـ"عقت" مبنيات للمفعول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-248-

وإن بشكل خيف لبس يجتنب .....  
"وأصل المسألة" قبل بنائهن للمفعول "خافي زيد، وباعني لعمر، وعاقني عن كذا"، فحذفت الفاعل، "ثم بنيتهن للمفعول" وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم، "فلو قلت: خفت وبعث فبالكسر" في الخاء والياء، "وعقت بالضم" في أوله "لتوهم أنهن فعل وفاعل وانعكس المعنى" المراد "فتعين أنه لا يجوز إلا الإشمام أو الضم في "خفت وبعث" الأولين، والكسر في "عقت" الثالث، و"تعين" أن يتمتع الوجه الملبس" وهو الكسر في الأولين والضم في الثالث، "وجعلته المغاربة مرجوحاً لا ممنوعاً" فقالوا: إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة، وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقاً بينهما وهو ظاهر<sup>2</sup>، "و" لهذا "لم يلتفت سيبويه" في ذلك "للإلباس<sup>3</sup>" بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقاً اكتفاء بالفرق التقديري؛ لأن الإلباس غير مانع "لحصوله في" الاسم والفعل، فالاسم "نحو: مختار"، إذ يحتمل أن يكون وصفاً للفاعل أو المفعول، ومع ذلك أعلوه بقلب الياء ألفاً، واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفاً للفاعل تكون الياء مكسورة، وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة، "و" الفعل نحو: " {تُضَارَّ} " [البقرة: 233] إذ يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل وأن يكون مبنياً للمفعول ومع ذلك أدغم، فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة،

"وأوجب 4 الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف" وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد،  
"نحو: شد ومد" بضم الفاء وتشديد الدال فيهما، "والحق قول بعض الكوفيين إن  
الكسر" في الفاء "جائز" ونص سيبويه على اطراده. فقال 5:

---

1 انظر شرح الكافية الشافية 2 / 605.

2 انظر الارتشاف 2 / 196.

3 الكتاب 4 / 421.

4 في "ب": "وأوجه".

5 الكتاب 4 / 422، 423.

(439/1)

---

واعلم أن لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل  
فيكسر أوله، فيقال: ردّ، كما يقال: قيل، نقله الموضح عنه في الحواشي، ومن خطه  
نقلت.

"و" الكسر "هو لغة بني ضبة" بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة، فهاء تأنيث  
وهو ابن أد عم تميم بني مرة، قاله الدماميني 1. وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي 2:  
ضنة، بالضاد المعجمة والنون لا بالباء، وهو بطن من قضاة ينسب إليها جماعة، كذا  
في مختصر الأنساب 1. هـ. ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة، "و" لغة  
"بعض تميم، وقرأ علقمة" ويحيى بن وثاب: "رَدْتُ إِلَيْنَا" 3 [يوسف: 65] و: "وَلَوْ  
رَدُّوا" 4 [الأنعام: 28]، "بالكسر" فيهما بنقل كسرة العين إلى الفاء حملاً له على  
المعتل، "وجواز ابن مالك الإشمام أيضاً" فقال في التسهيل 5: وقد تشم فاء المدغم،  
"وقال المهابدي: من أشم" من العرب "في قيل وبيع" من المعتل "أشم هنا" يعني في  
المضعف فتحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والإشمام  
والضم الخالص، كما أشار إليه الناظم بقوله:

-248

..... وما لباع قد يرى لنحو حب

وعلى الكسر يلغز، فيقال: ما وجه رفع الماء في قولهم: إن الماء؛ بكسر الهمزة، ورفع  
الماء، وجوابه أن أصله إن زيد الماء في الحوض إذا صبه فحذف الفاعل، وأنيب عنه

المفعول، وكسر الهمزة على حد "رَدْتُ إِلَيْنَا" [يوسف: 65] بكسر الراء، واستفدنا من تغيير الفعل إذا بني للمفعول أن صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل، وبه قال جمهور البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء، وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين.

1 شرح التسهيل للدماميني 4/ 267.

2 الكتاب مفقود، ورد قوله في شرح شواهد ابن الناظم ص 260.

3 انظر القراءة في الإتحاف ص 266، والمحتسب 1/ 345.

4 انظر القراءة في الإتحاف ص 207، والبحر المحيط 4/ 104.

5 التسهيل ص 77.

(440/1)

باب الاشتغال:

"هذا باب الاشتغال":

وحده أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره، أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول، وسلط على الاسم المتقدم لنصبه، إذا تقرر ذلك فنقول: "إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم" المتقدم "ك"زيدًا ضربته"، أو لخله "أي: لخل ذلك الاسم المتقدم؛ "ك: هذا ضربته" وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

-255

إن مضمّر اسم سابق فعلاً شغل ... عنه بنصب لفظه أو الخل  
وذهب جمهور الشارحين إلى أن نصب اللفظ أو الخل إنما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينصب لفظه، وإذا وصل إليه بحرف جر ينصب محله. والتحقيق أن نصب اللفظ أو الخل إنما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح، وأن الضمير لا ينصب له لفظ "فالأصل" جواب إذا "أن ذلك الاسم" المتقدم "يجوز فيه وجهان:

أحدهما راجع لسلامته من التقدير" للعامل، "وهو الرفع بالابتداء، فما بعده" من الجملة الفعلية "في موضع رفع على الخبرية" للمبتدأ، والرابط، بينهما الهاء المتصلة بالفعل،

"وجملة الكلام" من المبتدأ والخبر "حينئذ" أي: حين إذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ؛ جملة "اسمية" لتصديرها بالاسم.

"و" الوجه "الثاني" من الوجهين "مرجوح لاحتياجه إلى التقدير" للعامل، "وهو النصب فإنه بفعل موافق للفعل المذكور" فيما يلائمه "محذوف وجوباً" لأن الفعل المذكور مفسر له، ولا يجمع بينهما، وأما قوله تعالى: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ} [يوسف: 4] فتوكيد، خلافاً لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر، "فما بعده" أي: الاسم المتقدم "لا محل له؛ لأنه مفسر" للفعل

(441/1)

المحذوف، والجملة المفسرة لا محل لها على الأصح، وقال في المغني 1: إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية، وإن حصل بها تفسير، ا. هـ. "وجملة الكلام" من الفعل المحذوف وما بعده "حينئذ" أي: حين إذ جعل الاسم المتقدم منصوباً بفعل محذوف جملة "فعلية" لتصديرها بالفعل المحذوف. وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة، فالنصب في نحو: "زيداً ضربته" أقوى من النصب في نحو: "زيداً ضربت أخاه" والنصب في "زيداً ضربت أخاه" أحسن من النصب في "زيداً مررت به" والنصب في "زيداً مررت به" أحسن من النصب في "زيداً مررت بأخيه"، قاله المرادي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-256-

فالسابق انصبه بفعل أضمرنا ... حتماً موق لما قد أظهرنا  
وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وألغى الضمير وزعم تلميذه  
الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور؛ لأنهما في المعنى لشيء واحد 2. ويرد عليهما  
"أزيداً مررت به؟" و"أزيداً هدمت داره؟".

"ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم" ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يسوى فيه "بين  
الرفع والنصب، ولم نذكر" نحن "من الأقسام ما يجب رفعه، كما ذكر الناظم" في النظم  
بقوله:

-258-

وإن تلا السابق ما بالابتدا ... يختص بالرفع التزمه أبداً

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ... ما قبل معمولاً لما بعد وجد  
 "لأن حد الاشتغال السابق" أو الباب "لا يصدق عليه"؛ لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم  
 المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه  
 الحثية، "وسيتضح ذلك" في التنبيه الأول الآتي. "فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما  
 يختص بالفعل كأدوات التحضيض" بحاء مهملة وضادين معجمتين "نحو: هلا زيداً  
 أكرمه" وأهمله في الارتشاف.  
 "وأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيداً رأيته" فيجب نصب "زيد" بفعل محذوف  
 يفسره المذكور، وهو "رأيت" ولا يجوز رفعه؛ لأن "هل" إذا جاء بعدها

1 مغني اللبيب ص 526.

2 الارتشاف 3/ 110، وجمع الهوامع 2/ 114.

(442/1)

اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل، فلا يجوز "هل زيداً رأيته" إلا في الشعر، هذا  
 مذهب سيبويه<sup>1</sup>، وخالفه الكسائي في ذلك، فأجاز أن يليها الاسم الذي بعد فعل، ولم  
 يخص ذلك بالشعر<sup>2</sup>، فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر، ولا يجب النصب بل يترح،  
 وما تقدم في صدر الكتاب<sup>3</sup> من أن "هل" مشتركة بين الأسماء والأفعال مقيد عند غير  
 الكسائي بما إذا لم يكن في حيزها فعل، نحو: "هل زيد أخوك" فإنها إذا لم يكن في حيزها  
 فعل تسلت عنه، بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها، فلا تدخل إلا عليه، ولم ترض  
 بافتراق الاسم بينهما، قاله التفتازاني<sup>4</sup> وغيره.

"و: متى عمراً لقيته" فيجب النصب لما ذكر، وسيأتي الكلام على الهمزة في المسألة  
 الثالثة. "وأدوات الشرط، نحو: حيثما زيداً لقيته فأكرمه" فيجب النصب، لما ذكر من  
 الاختصاص بالفعل. "إلا أن هذين النوعين" وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات  
 الشرط "لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر" عن سيبويه<sup>5</sup>، "وأما في" نثر "الكلام فلا  
 يليهما إلا صريح الفعل"، فلا يجوز في الكلام "متى عمراً لقيته" و"حيثما زيداً لقيته  
 فأكرمه" "إلا إن كانت أداة الشرط" إذاً مطلقاً، سواء أكان الفعل ماضياً أم لا "أو:  
 إن" بكسر الهمزة وسكون النون "والفعل ماضٍ" لفظاً أو معنى "إذا زيداً" تلقاه

فأكرمه"، لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع "إذا" و"تقول في "إن" والفعل ماضٍ لفظاً: "إن زیداً لقيته فأكرمه" أو معنى فقط "إن زیداً لم تلقه فانتظره". "ویمتنع" الاشتغال "في" نثر "الكلام" بعد "إن" الجازمة لفعل التفسير لفظاً نحو: "إن زیداً تلقه" بحذف الألف "فأكرمه"؛ لأن "إن" لما جازمت الفعل قوي طلبها له، فلا يليها غيره، بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظاً، إما لمضيه، وإما لجزومه بغيرها كما تقدم، فيضعف طلبها للفعل، فيليها غيره.

"ويجوز" الاشتغال "في الشعر" بعد "إن" الجازمة لفعل التفسير، نحو "إن" زیداً تلقه فأكرمه". "وتسوية الناظم" في الناظم "بين" "إن" و"حيثما" مردودة،

1 الكتاب 3/ 99.

2 انظر الكشف 3/ 107.

3 انظر ما تقدم ص 37.

4 مختصر التفاتاني 2/ 260، 361.

5 الكتاب 1/ 101.

(443/1)

لأن الاشتغال بعد "حيثما" لا يقع إلا في الشعر، وأما بعد "إن" فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضياً لفظاً أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر، وإن كان مضارعاً مجزوماً بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر.

وجوابه إن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما، وأما التسوية بينهما في جميع الوجود فليست بلازمة، وعبارة الناظم ناطقة بذلك، ونصبها:

-257

والنصب حتم إن تلا السابق ما ... يختص بالفعل وإن وحيثما

"ويترجح النصب في ست مسائل:

إحداها أن يكون الفعل "المشتغل" طلباً<sup>1</sup>، وهو الأمر والدعاء بخير أو شر، "ولو" كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للإنشاء، "فالأمر نحو: زيداً اضربه، و" الدعاء بصيغة الطلب، نحو: "اللهم عبدك ارحمه، و" الدعاء بصيغة الخبر، نحو: "زيداً غفر الله له".



فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الأولين، ومن معنى الثالث لقصوره، والتقدير:  
اضرب زيدًا وارحم عبدك، وارحم زيدًا غفر الله له، وإنما ترجح النصب فيهن على  
الرفع؛ لأن الطلب إنما يكون بالفعل، فكان حمل الكلام عليه أولى؛ ولأن في الرفع  
الإخبار بالطلب، وحق الخبر أن يكون محتملاً للصدق والكذب، قاله ابن الشجري<sup>2</sup>  
ونوقش فيه<sup>3</sup>.

وقال أبو علي<sup>4</sup>: كنت أستبعد إجازة سيويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي<sup>5</sup> حتى مر بي  
قوله: [من البسيط]

-368-

إن الذين قتلتم أمس سيدهم ... لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

---

1 انظر الكتاب 1/ 137، 138، 142، وشرح ابن الناظم ص 173، والارتشاف  
107 / 3.

2 أمالي ابن الشجري 1/ 331.

3 انظر الدرر اللوامع 1/ 183، 184، وجمع الهوامع 1/ 96.

4 أمالي ابن الشجري 1/ 331، 332.

5 الكتاب 1/ 138.

368- البيت لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب 1/ 247، 249،  
250، والدرر 1/ 285، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني 2/ 914، ومغني اللبيب  
2/ 585، وجمع الهوامع 1/ 135، وأمالي ابن الشجري 1/ 332، وشرح التسهيل  
2/ 11.

(444/1)

---

"وإنما وجب الرفع في نحو: "زيدًا أحسن به" لأن الضمير "المجرور بالباء" في محل رفع"  
على الفالية عند سيويه، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ، فليس من الاشتغال في شيء،  
وكذا إن قلنا: الضمير في محل نصب، لأن فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله، وما  
لا يعمل لا يفسر عاملاً.

"وإنما اتفق السبعة عليه" أي على الرفع "في نحو: {الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا} كُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ {النور: 2} "لأن" الفاء مانعة من حملة على الاشتغال، فإن "تقديره

عند سيبويه<sup>1</sup>: مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني"، فحذف المضاف الذي هو "حكم"، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو "الزانية والزاني"، وحذف الخبر وهو الجرور، "ثم" بعد تمام الجملة "استؤنف الحكم" وهو "فاجلدوا" فصارت جملة الطلب مستأنفة، فلم يزل الإخبار بالجملة الطلبية وهي "فاجلدوا" عن المبتدأ وهو "الزانية والزاني"، ولم يستقم عمل فعل من جمل مستأنفة في مبتدأ مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى، وهذا التقدير متعين عند سيبويه<sup>2</sup>، "وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا"ن المثال، فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ، ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف، وصلة "أل" غير ذلك، "ولذا" أي ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولاً بفعل أو ظرف "قال في قوله: [من الطويل]"

-369

وقائلة خولان فانكح فتاتهم" ... وأكرمة الحيين خلو كما هيا  
 "إن التقدير: هذه خولان"، هذا مقول قول سيبويه<sup>3</sup>، فجعل "خولان" خبر مبتدأ محذوف، وجملة "فانكح فتاتهم" مستأنفة هرباً من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير

1 الكتاب 142، 143.

2 الكتاب 1/ 139، 140.

369- البيت بلا نسبة في الأزهية ص243، وأوضح المسالك 2/ 163، والجني الداني ص71، وخزانة الأدب 1/ 315، 455، 4/ 369، 8/ 19، 11/ 367، والدرر 1/ 201، والرد على النحاة ص104، ورصف المباني ص386، وشرح أبيات سيبويه 1/ 413، وشرح الأبيات المشككة الإعراب 1/ 279، 294، وشرح الأشموني 1/ 189، وشرح التسهيل 1/ 331، وشرح شواهد الإيضاح ص86، وشرح شواهد المغني 1/ 468، و2/ 873، وشرح المفصل 1/ 100، 8/ 95، والكتاب 1/ 139، 143، ومغني اللبي 1/ 165، والمقاصد النحوية 2/ 529، وجمع الهوامع 1/ 110، ومعاني القرآن للأخفش 1/ 247، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 407.

3 الكتاب 1/ 138، 139.

الموصول وأجاز الأخفش زيادتها مطلقاً<sup>1</sup>، ونقله ابن إياز في نتيجة المطارحة أيضاً عن الفارسي<sup>2</sup> وابن جني<sup>3</sup> وغيرهما من البصريين.

وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهيّاً<sup>4</sup>، و"خولان" بفتح الخاء المعجمة: قبيلة من اليمن، "والنكاح": التزويج، و"الفتاة": الشابة، و"أكرومة" بضم الهمزة: من الكرم، كالأعجوبة من العجب، مبتدأ، و"الحين": تثنية حي، والمراد حي أبيها، وحي أمها، يعني أن كرمها من جهتي نسبها، و"الخلو" بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام: الخالية من الأزواج، خبر "أكرومة"، و"كما": جار ومجرور، خبر بعد خبر "وما" المجرورة بالكاف: اسم موصول، وكلمة "هي" مبتدأ محذوف الخبر، والجملة صلة "ما" والعائدة محذوف، بمعنى "على"، والتقدير: على ما هي عليه.

"وقال المبرد<sup>5</sup>: الفاء" في {فَاجْلِدُوا} [النور: 2] "لمعنى الشرط؛ لأن الموصول فيه معنى الشرط، فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط، والمعنى: إن زنيا فاجلدوهما، "ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما" مما هو منزل منزلة الشرط والجواب. فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط، "وما لا يعمل لا يفسر عاملاً".

فعلى قولي سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال، "فالرفع" على الابتداء "عندهما واجب" والخبر على قول سيبويه محذوف، وعلى قول المبرد مذكور وهو "فاجلدوا". وقال أبو علي

الفارسي<sup>6</sup>: من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في "زيد فاضريه" وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى: [من الرجز]

-370-

يا رب موسى أظلمي وأظلمه ... فاصبب عليه ملكاً لا يرحمه

---

1 معاني القرآن للأخفش 1/ 247، وانظر الدرر 1/ 201.

2 شرح الأبيات المشككة الإعراب 1/ 279، 280، 294، وفي الدرر 1/ 201: "قال أبو علي: من جعل الفاء زائدة أجاز في "خولان" الرفع والنصب".

3 سر صناعة الإعراب 1/ 260.

4 الارتشاف 2/ 66، 70.

5 الكامل ص 822.

6 الدرر اللوامع 1/ 201، وشرح الأبيات المشككة الإعراب 1/ 280.

370- الرجز بلا نسبة في الارتشاف 2/ 69، وخزانة الأدب 4/ 369، 370،

والدرر 1/ 202، وشرح الأبيات المشككة الإعراب 1/ 294، وشرح عمدة الحفاظ  
ص 653، وجمع الهوامع 1/ 110.

(446/1)

المعنى: أظلمنا 1.

وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ" [المائدة: 38] بالنصب 2،  
و"قال" أبو محمد، عبد الله بن محمد "ابن السيد"؛ بكسر السين، وسكون الياء آخر  
الحروف؛ البطلبيوسي، "و" أبو الحسن، طاهر بن أحمد "ابن بابشاذ"، بالتركيب، كلمة  
أعجمية يتضمن معناها الفرخ والسرور "يختار الرفع في" الاسم المنظور فيه "إلى العموم"  
بالأمر، "كآلية" ونحوها ك: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا} [المائدة: 38] لشبهه  
بالشرط في العموم والإبهام، "و" يختار "النصب في" الاسم المنظور فيه إلى الخصوص  
بالأمر، "ك: زيداً اضربه" لعدم مشابته للشرط 3.

المسألة "الثانية": مما يترجح فيه النصب "أن يكون الفعل" المشتغل "مقروناً باللام أو بلا  
الطلبيتين، نحو: "عمرًا ليضربه بكر" و"خالدًا لا تهنه".

فإن قيل: كيف جاز ذلك، وقد فسر العامل ما لا يعمل؛ لأن "اللام" و"لا" الطلبيتين  
لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياساً؟ قلت: أجاب ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر  
ب"اللام" مجرى الأمر بغيرها، وأجروا النهي ب"لا" مجرى النفي بها.

ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر، "ومنه: زيداً لا يعذبه الله" برفع "يعذب"؛ "لأنه نفي  
بمعنى الطلب"، ف"زيداً" منصوب بفعل محذوف، تقديره: رحم الله زيداً؛ لأن عدم  
التعذيب رحمة. "ويجمع المسألتين" هذه والتي قبلها "قول الناظم":

-260

واختير نصب "قبل ذي طلب" ... ..

"فإن ذلك" الفعل المصاحب للطلب "صادق" على شيئين: "على الفعل الذي هو  
طلب" كالأمر والدعاء، "وعلى الفعل المقرون بأداة طلب"، كالمقرون "باللام" و"لا"  
الطلبيتين.

المسألة "الثالثة: أن يكون الاسم" المشتغل عنه "واقعاً بعد شيء، الغالب" في ذلك  
الشيء "أن يليه فعل"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-260

... وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب

- 1 شرح الأبيات المشككة الإعراب 1/ 294.
- 2 انظر هذه القراءة في البحر المحيط 3/ 476، والكشاف 1/ 377، ومعاني القرآن وإعرابه 2/ 172.
- 3 انظر رأي البطلبيوسي في كتابه الحلل ص154، ورأي ابن بابشاذ في همع الهوامع 2/ 113، وانظر الارتشاف 3/ 107.

(447/1)

"ولذلك أمثلة، منها همزة الاستفهام، نحو: {أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ} " [القمر: 24] فيترجح نصب، "بشرا" بفعل محذوف يفسره المذكور؛ لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال، وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها؛ لأنها أم الباب، وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها. "فإن فصلت الهمزة" من الاسم المشتغل عنه "فالمختار الرفع نحو: أنت زید تضربه"؛ لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم، لا على الفعل، هذا إن جعلت "أنت" مبتدأ، كما هو رأي سيبويه<sup>1</sup>، وإن جعلته فاعلا بفعل مقدر، وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الأخفش فالمختار النصب<sup>2</sup>؛ لأن الهمزة داخلية في التقدير، "إلا في نحو: أكل يوم زيداً تضربه"، فيترجح النصب؛ "لأن الفصل بالظرف" وهو "كل يوم" بنصب "كل" "كلا فصل" وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل.

"وقال ابن الطراوة<sup>3</sup>: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب، "نحو: أزيد ضربته أم عمرو" لأن الضرب محقق، وإنما الشك في المفعول، فالاستفهام عن تعيينه "وحكم" ابن الطراوة "بشدوذ النصب في قوله" وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحاً، ويذم طهية والخشاب: [من الوافر]

-371-

أثعلبة الفوارس أم رياحا ... عدلت بهم طهية والخشابا  
بنصب "ثعلبة" بفعل محذوف تقديره: أحقرت ثعلبة، ولا يجوز إضمار "عدلت" لتعديده بالياء، قاله الموضح في الحواشي.  
و"ثعلبة" بناء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة و"الفوارس" نعت، وإن كان جمعاً، نظر إلى

معنى أهل القبيلة، و"رياحًا" بمثناة من تحت، وحاء مهملة، "وطهية" بضم الطاء المهملة، وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف، و"الحشاب" بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة: كلها قبائل، قاله الموضح في الحواشي.

---

1 الكتاب 1/ 104، وانظر الارتشاف 3/ 106.

2 شرح التسهيل 2/ 144، والارتشاف 3/ 112.

3 الارتشاف 3/ 108.

371- البيت لجرير في ديوانه ص 814، والأزهية ص 114، وأمالى المرتضى 2/ 57، وجمهرة اللغة ص 290، وخزانة الأدب 11/ 69، وشرح أبيات سيبويه 1/ 288، والكتاب 1/ 102، 3/ 183، ولسان العرب 1/ 355، "خشب" 15/ 17 "طها" والمقاصد النحوية 2/ 533، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 166، والرد على النحاة ص 105، وشرح الأشموني 1/ 190.

(448/1)

---

وفي مثل الزجاجي 1، قال المازني: سأل مروان الأخفش عن "أزيدًا ضربته أم عمرًا" فقال الأخفش: المختار النصب لأجل الألف. فقال: إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل. وإنما ينبغي أن يختار الرفع. فقال: هذا هو القياس. قال المازني: وكذا القياس عندي، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل. فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ، بدليل قول العرب: "أزيدًا ضربته أم عمرًا" بالنصب، ا. هـ.

"وقال الأخفش 2: أخوات الهمزة" في ترجيح النصب "كالهمزة" في ذلك "نحو: أيهم زيدًا ضربته"، ف"أيهم": مبتدأ، و"زيدًا" منصوب بفعل محذوف يفسره "ضربه" والجملة خبر "أيهم" والتقدير: "أيهم ضرب زيدًا"، "ومن أمة الله ضربها" ف"من" بفتح الميم: مبتدأ، و"أمة الله": منصوب بفعل محذوف، خبر "من" والتقدير: من ضرب أمة الله؟. "ومنها" أي: من الأمثلة "النفي بـ"ما" أو "لا" أو "إن" نحو: ما زيدًا رأيت" أو: لا زيدًا رأيت، أو: إن زيدًا رأيت، فيترجح النصب؛ لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب.

"وقيل: ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع" في الاسم بعدها 3.

"وقال" أبو عبد الله<sup>4</sup> "ابن الباذش"؛ بقاء موحدة وألف فذال وشين معجمتين، والذال مكسورة؛ "وابن خروف": لا يترجح النصب مع هذه الأحرف، وإنما الرفع والنصب "يستويان" معها لدخولها على الأسماء والأفعال، بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي: "لم" و"لما" و"لن" فإنها مختصة بالأفعال، فحكها حكم "إن" الشرطية في وجوب النصب إن اضطر شاعر إلى ذلك. قاله ابن مالك في شرح الكافية<sup>5</sup>.  
 "ومنها "حيث" نحو: حيث زيدًا تلقاه فأكرمه، قاله الناظم " في شرح الكافية ونصه<sup>6</sup>:  
 ومن مرجحات النصب تقدم "حيث" مجردة من "ما" نحو: حيث

1 أي: في مجالس العلماء ص 61.

2 انظر الارتشاف 3 / 108.

3 الكتاب 1 / 145، 146، وانظر الارتشاف 3 / 108.

4 كذا في "أ"، "ب"، "ط" والصواب: أبو الحسن، انظر بغية الوعاة 2 / 142.

5 شرح الكافية الشافية 2 / 619، 620.

6 شرح الكافية الشافية 2 / 620.

(449/1)

زيدًا تلقاه فأكرمه؛ لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل، فإن اقترنت بـ"ما" صارت أداة شرط، واختصت بالفعل. ا. هـ. وهو في ذلك تابع لسببويه، فإنه قال<sup>1</sup>: "إذا" و"حيث" مما يقبح بعده ابتداء الأسماء، وإذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصب في القياس، تقول: "إذا عبد الله تلقاه فأكرمه" و"حيث زيدًا تجده فأكرمه". ونوزع سببويه في "إذا" لأنها عنده مختصة بالأفعال، ولم يناع في "حيث" فظن الموضح أن المنازعة في "حيث" فقال: "وفيه نظر"، والعجب منه أنه وافق التناظم في المغني فقال<sup>2</sup>: وإضافة "حيث" إلى الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو: جلست حيث زيدًا أراه. ا. هـ.

ولعل وجه النظر في قوله: "فأكرمه"، فإنه يوهم أنه جواب "حيث"، و"حيث" المجردة من "ما" لا جواب لها عند البصريين، ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها، فلا يكون راجحًا.

المسألة "الرابعة": مما يترجح فيه النصب "أن يقع الاسم" المشتغل عنه "بعد عاطف غير

مفصول " ذلك العاطف من الاسم "ب: أما" المفتوحة الهمزة، المشددة الميم، "مسبوق"  
العاطف "بفعل غير مبني" ذلك الفعل "على اسم" قبله، والمراد ببنائه عليه أن يجعل  
الفعل خبراً عن ذلك الاسم، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

261- وبعد عاطف بلا فصل على

معمول فعل مستقر أولاً

ولا فرق في الفعل بين أن تكون رافعاً للفاعل أو ناصباً للمفعول، فالأول "ك: قام زيد  
وعمرأ أكرمته"، "و" الثاني "نحو: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ} [النحل: 5] بعد" قوله: "  
{خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْقَةٍ} " [النحل: 4] وإنما ترجح نصب المعطوف فيهما؛ لأن  
المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، والرافع عاطف جملة اسمية على جملة  
فعلية، وتشاكل الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما، قاله في  
شرح الكافية<sup>3</sup>. ما إذا فصل بين العاطف والاسم بـ"أما" "نحو: ضربت زيداً وأما عمرو  
فأهنته، فالمختار الرفع"؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير.

وحكم الاسم الواقع بعد "أما" في الأحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء  
الكلام،

---

1 الكتاب 1/ 106، 107.

2 مغني اللبيب ص 177.

3 شرح الكافية الشافية 2/ 620، 621.

(450/1)

---

"لأن" أما" تقطع ما بعدها عما قبلها" لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام، قاله  
المشاطي: "وقرى" وأما ثموداً فهديناهم" [فصلت: 17] بالنصب لـ"ثمود" منونا وغير  
منون، قاله الزمخشري في كشافه<sup>1</sup>، والبيضاوي في تفسيره<sup>2</sup>، والتنوين باعتبار الحي،  
وعدمه باعتبار القبيلة، والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري، وبالتنوين<sup>3</sup> قراءة ابن  
عباس، والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده، "على حد: زيداً ضربته"، إلا أن الفعل  
المحذوف لا يقدر قبل "ثمود" كما يقدر قبل "زيد" في "زيداً ضربته" لئلا يلزم الفصل بين  
"أما" و"الفاء" بجملة تامة، وذلك لا يجوز، فلا يقال: وأما هدينا ثمود فهديناهم، وإنما  
يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور، والأصل: وأما ثمود فهدينا هديناهم، فلما حذف



الفعل المفسر بالفتح؛ دخلت الفاء على مفسره فصار "وأما ثمود فهديناهم"، فإن قلت: ما بعد فاء الجزاء لا يعلم فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، قلت: الفاء ليست هنا في مركزها الأصلي فلا تكون مانعة من العمل. وشمل قوله: العاطف "الواو" و"الفاء" و"ثم" و"أو"، قاله الشاطبي.

"و" حتى" و"لكن" و"بل" كالعطف نحو: ضربت القوم حتى زيداً ضربته" و"ما رأيت زيداً لكن عمراً رأيت أباه" و"ما أكرمت زيداً بل عمراً أكرمته" وإنما قال: كالعاطف؛ لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفرداً، وهو هنا جملة، فجعلت هذه الأحرف منزلة منزلة العاطف في إعطاء حكمه.

المسألة "الخامسة": مما يترجح فيه النصب "أن يتوهم في الرفع أن الفعل المشتغل بالضمير "صفة" لما قبله، "نحو: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: 49] ؛ لأنه إذا رفع "كل" 4 احتمال "خلقنا" أن يكون خبراً له، فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت أو شراً كما هو مذهب أهل السنة والجماعة. واحتمل أن يكون "خلقنا" صفة لشيء، و"بقدر" خبر "كل"، والتخصيص باللغة يفهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له، فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر، فيوهم أن ثم مخلوقاً لغيره تعالى، وهو مذهب المعتزلة.

---

1 الكشاف 3/ 388.

2 أي: في كتابه أنوار التنزيل 4/ 116.

3 في "ب": "بالنصب".

4 هي قراءة أبي السمال، انظر الكشاف 4/ 41، والمحتسب 2/ 300.

(451/1)

---

"وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب" لـ"كل" على أنه مفعول بفعل محذوف، يفسره "خلقنا"، ويمتنع جعله صفة لـ"كل شيء"؛ "لأن الصفة لا تعمل بالموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً".

"ومن ثم" بفتح المثلثة، أي: من أجل أن الصفة لا تعمل في الموصوف "وجب الرفع" لـ"كل" "إن كان الفعل" المتصل بالضمير "صفة" لـ"كل شيء" "نحو: {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ

في الزُّبر { " [القمر: 52] أي: الكتب، ولا يصح نصب "كل" لأن تقدير تسليط الفعل عليها إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، حتى يصح تسليط "فعلوا" على "كل شيء" وإنما المعنى: وكل شيء مفعول لهم، ثابت في الزبر، وهو مخالف لذلك المعنى، فرفع "كل" واجب على الابتدائية، والفعل المتأخر صفة له أو لـ"شيء" و"في الزبر" خبر "كل".

"أو" إن كان الفعل "صلة" لموصول "نحو: زيد الذي ضربته، أو" إن كان الفعل "مضافاً إليه نحو: زيد يوم تراه تفرح" فـ"زيد" فيهما واجب الرفع بالابتدائية، ولا يجوز نصبه بفعل يفسره "ضربته" في الأول، و"تراه" في الثاني؛ لأن كلا منهما لا يعمل فيما قبله، أما الأول فلأنه صلة؛ والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول؛ وأما الثاني فلأنه مضاف إليه "يوم" وهو شبيه الصلة في تتميم ما قبله، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

"أو" إن وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء، كـ"إذا" الفجائية على الأصح "متعلق بـ"يختص" وفي المسألة ثلاثة أقوال، أصحها هذا مطلقاً والثاني: جواز دخولها على الفعلية مطلقاً، والثالث: التفرقة بين أن يقترن الفعل بـ"قد" فيحوز دخولها عليه، وألا يقترن فيمتنع حكاها في المغني<sup>1</sup>، وعلى الأصح فيجب الرفع "نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو"، ويجوز النصب على الثاني، ويمتنع على الثالث لفقدان "قد" وإليها أشار الناظم بقوله:

-262-

وإن تلا السابق ما بالابتداء ... يختص فالرفع التزمه أبداً  
 "أو" إن وقع الاسم "قبل ما لا يرد قبله معمولاً لما بعده" وإليها أشار الناظم بقوله:

-259-

كذا إن الفعل تلا ما لم يرد ... ما قبل معمولاً لما بعد وجد

1 مغني اللبيب ص 132، 233.

(452/1)

"نحو: زيد ما أحسنه، أو" زيد "إن رأيته فأكرمه، أو" زيد "هل رأيته، أو" زيد "هلا رأيته" أو ما زيد إلا يضربه عمرو، فيجب رفع "زيد" في هذه الأمثلة؛ لأن ما بعد "ما" التعجبية

و"إن" الشرطية و"هل" الاستفهامية و"هلا" التخصيضية و"إلا" الاستثنائية، لا يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور. "تنبيهان" اثنان: "الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة "إذا" الفجائية" المتقدمة "لعدم صدق الضابط عليها" لأن من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق، وذلك ممتنع مع "إذا" الفجائية وما ذكر معها، "وكلام الناظم" في البيتين السابقين "يوهم ذلك"؛ لأنه جعله من جملة أقسام الباب، لكن ضرورة تتميم الأقسام أُلجأت إلى ذلك. وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره.

التنبيه "الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب" كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال: ومن المرجحات للنصب أن يكون مخلصاً من إيهام غير الصواب، والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر: 49] ثم علله بأخصر مما قدمناه. "بل جعل" سيبويه "النصب في الآية" المذكورة مرجوحاً مثله في زيداً ضربته فإنه "قال" في أثناء كلام: فأما قوله تعالى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} فإنما جاء على حد قوله: "زيداً ضربته" وهو عربي كثير. انتهى كلام سيبويه<sup>1</sup>. فيكون الرفع أحسن من النصب.

قال ابن الشجري<sup>2</sup>: أجمع البصريون في هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب. وقال الكوفيون: النصب فيها أجود؛ لأنه تقدم على كل عامل ينصب وهو "إن" فاقترض ذلك إضمار "خلقنا" أ. هـ.

المسألة "السادسة: مما يترجح نصبه" أن يكون الاسم "المشتغل عنه" جواباً لاستفهام منصوب "لفظاً أو محلاً بما يليه" كـ "زيداً ضربته" جواباً لمن قال: "أيهم ضربت" أو "من ضربت" فـ "زيداً" يترجح نصبه لكونه جواباً لاستفهام منصوب لفظاً في الأول، ومحلاً في الثاني، ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية.

---

1 الكتاب 1/ 148.

2 أمالي ابن الشجري 1/ 338، 339.

أما إذا كان الاستفهام مرفوعاً نحو: "أيهم ضربته" برفع "أيهم" فإنك تجيب بالرفع فتقول: "زيد ضربته" برفع "زيد" راجحاً، ليطاب الجواب السؤال في الجملة الاسمية. وجوز الأخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد "أيهم ضربته" كما يجيز الوجهين في "زيد ضربته وعمراً أكرمه"، وأجرى الجواب مجرى العطف<sup>1</sup>، وإنما يجيز سبويه ذلك في النصب على حده في "زيداً ضربته"<sup>2</sup>. ويقال: "هل رأيت زيداً" فتقول: "لا، ولكن عبد الله لقيته"، ينزل ذلك منزلة الجواب، وإن لم يكن جواباً، عن المسئول عنه، وكذا لو عطفته فقلت: "لا، بل عمراً لقيته"، أو: "وعمراً لقيته"، قاله الموضح في الحواشي، ومن خطه نقلت.

"و" الرفع والنصب "يستويان في مثل الصورة الرابعة"، على أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بـ"أما"، مسبوق بفعل "إذا بني الفعل" السابق "على اسم" بأن أخبر بالفعل عن اسم "غير" ما "التعجبية، وتضمنت الجملة الثانية" المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها "ضميره، أو كانت" الجملة الثانية "معطوفة بالفاء" المفيدة للسببية "لحصول المشاكلة" متعلق بيستويان وعلى أنه علة له "رفعت أو نصبت" الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-262-

وإن تلا المعطوف فعلاً مخبراً ... به عن اسم فاعظن مخيراً  
"وذلك نحو: "زيد قام وعمرو أكرمه لأجله" أو "فعمرو أكرمه" فيجوز في "عمرو" الرفع والنصب على السواء؛ وذلك لأن "زيد قام" جملة كبرى ذات وجهين، ومعنى قولنا: كبرى، أنها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها. ومعنى قولنا: أنها ذات وجهين، أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها، فعلية العجز بالنظر إلى خبرها، فإن راعيت صدرها رفعت "عمراً" وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وكلاهما لا محل له من الإعراب، وإن راعيت عجزها نصبت، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية، والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من "لأجله" العائد على صدر الجملة الأولى، أو "الفاء" فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان.

---

1 انظر الارتشاف 3/ 109.

2 الكتاب 1/ 93.

وقال في البسيط: إن أبا علي رجع افرغ، ا. هـ. وهو مقتضى قول ابن الشجري<sup>1</sup>: إن اعتبار الاسم الذي ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل.

وقال أبو حيان<sup>2</sup>: قال بعض معاصرينا: لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء، وإنما ذلك قول الجزولي<sup>3</sup>. والأظهر ترجيح النصب؛ لأن الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو: "هذا جحر ضب خرب"<sup>4</sup> وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار، فلكل منهما مرجح، فتساويا "بخلاف" ما إذا بني الفعل على "ما" التعجبية نحو: "ما أحسن زيداً، وعمرو أكرمه عنده، فلا أثر للعطف" على الجملة الفعلية، فرفع "عمرو" في هذا هو المختار، وذكر ذلك سيبويه<sup>5</sup>؛ لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء لجموده، ولذلك صغر<sup>6</sup>. واعتقد الكوفيون اسميته، فكأنه ليس في الكلام فعل مبني على اسم، فيتجح الرفع لعدم الإضمار.

"فإن لم يكن في" الجملة "الثانية ضمير الأول، ولم يعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي بكسر السين "يمنعان النصب" بناء على العطف على الصغرى، "وهو المختار<sup>7</sup>"؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، ولا بد فيه من رابط، وهو مفقود، فالرفع عندهما واجب، وإن ورد النصب فهو على حده في "زيداً ضربته" ابتداء، ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية، وهو جائز بلا خلاف، قال المرادي في التلخيص.

"والفارسي وجماعة" كثيرة من المتقدمين "يجيزونه" أي: النصب، وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال<sup>8</sup>: وقد ذكر المسألة: وذلك قولك: "عمرو لقيته وزيد كلمته" إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت: "عمرو لقيته وزيداً كلمته" ا. هـ. يعني بالنصب، فصح

بأنك إن حملت على الآخر، نصبت، وليس في هذا المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العطف خبراً.

---

1 أمالي ابن الشجري 1/ 337.

2 الارتشاف 3/ 110.

3 الجزولية ص 101.

4 انظر الكتاب 1/ 436، 437، والاقتضاب ص 247 "طبعة دار الجيل".

5 الكتاب 1/ 96.

6 الكتاب 3/ 478.

(455/1)

ونقل ابن عصفور<sup>1</sup> إن سيويه وغيره لم يشترطوا ضميراً<sup>2</sup>، واستدلوا لذلك بإجماع القراء على نصب: {وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا} [الرحمن: 7] وهي معطوفة على "يسجدان" في قوله تعالى: "وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرَ يَسْجُدَانِ" [الرحمن: 6] وليس فيها ضمير يعود على "النجم والشجر".

"وقال هشام" الضير من الكوفيين<sup>3</sup>: "الواو كالفاء" في حصول الربط؛ لأن الواو فيها معنى الجمعية، كما أن الفاء فيها معنى السببية، بدليل "هذان زيد وعمرو"، ورد بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات، ولهذا لا يجوز "هذان يقوم ويقعد"، وقال ابن خروف تبعاً لطائفة من المتقدمين: جميع حروف العطف يحصل بها الربط، واحتجوا ببيت أنشده ثعلب: [من الطويل]

-272

فذرني أجول في البلاد لعلني ... أسر صديقاً أو يساء حسود  
وخرج على التقدير: أو يساء بي حسود. "وهذه أمور متممات لما تقدم"، وفي بعض النسخ تنبيهات.  
"أحدها: أن" العامل "المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً كذلك يكون اسماً لكن بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون واصفاً، فلا يكون اسم فعل ولا مصدرًا.  
"الثاني: أن يكون" الوصف "عاملاً" عمل الفعل، فلا يكون وصفاً غير عامل.  
والشرط "الثالث: أن يكون" الوصف العامل "صالحاً للعمل فيما قبله"، فلا يكون وصفاً مقروناً بـ"أل"، ولا صفة مشبهة، ولا اسم تفضيل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-265

وسو في ذا الباب وصفاً ذا عمل ... بالفعل إن لم يك مانع حصل  
"وذلك" الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة.

1 شرح الجمل 1/ 367، 368.

2 شرح التسهيل 2/ 144.

3 الارتشاف 3/ 110.

372- البيت بلا نسبة في أمالي القالي 2/ 136.

(456/1)

فالأول "نحو: زيدًا أنا ضاربه"، والثاني نحو: "الدرهم أنت معطاه".  
والثالث 1 نحو: "العسل أنت شرابه"، و"التعم أنت منحارها". و"العبد أنت ضروبه" أو  
"ضريبه" و"القدر أنت حذره" "الآن، أو: غدًا" في الجميع، فالاسم السابق فيهن  
منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور، والتقدير: أنا ضارب زيدًا، وأنت  
معطى الدرهم، وأنت شراب العسل، وأنت منحار النعم، وأنت ضروب أو ضريب  
العبد، وأنت حذر القدر، بخلاف "زيد عليك" و"زيد ضربا إياه" بالياء المثناة تحت،  
فلا يجوز نصب "زيد" فيهما "لأنهما" أي: "عليك" و"ضربًا" غير صفة؛ لأن الأول  
اسم فعل، والثاني مصدر، واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما، وما لا يعمل لا  
يفسر عاملاً، ف"زيد" في المثالين واجب الرفع على الابتدائية، وخبره ما بعده من الفعل  
النائب عنه اسم الفعل والمصدر.

"نعم يجوز النصب" فيه "عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل، وهو الكسائي 2، و"  
عند من جوز تقديم "معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري" كـ"ضربًا" النائب  
عن فعله الطلبي، "وهو المبرد 3، والسيرافي"، وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر  
محذوفين.

"وبخلاف "زيد أنا ضاربه أمس" لأنه غير عامل على الأصح؛ لأنه بمعنى الماضي 4، نعم  
يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي، وهو الكسائي 5.  
و"زيد أنا الضاربه" و"وجه الأب زيد حسنه" ف"زيد" في المثال الأول، و"وجه الأب"  
في المثال الثاني فرعهما واجب على الابتدائية، وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما،  
ولا يجوز نصبهما؛ "لأن الصلة" وهي "ضارب" والصفة المشبهة وهي "حسن" لا  
يعملان فيما قبلهما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، وبخلاف "زيد عمرو أكرم منه"؛ لأن  
اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقاً لا تقديمًا ولا تأخيرًا.

1 سقطت من "ب".

2 الارتشاف 104 / 3، 107.

3 المقتضب 1 / 13، والارتشاف 3 / 103.

4 شرح ابن عقيل 1 / 274.

5 شرح التسهيل 3 / 75.

(457/1)

الأمر "الثاني: لا بد في صحة الاشتغال من علقـة" رابطة "بين العامل والاسم السابق"؛ لأن الأصل في ذلك المبتدأ والخبر، ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه، "وكما تحصل العلقـة" الرابطة "بضميره" أي: ضمير الاسم السابق "المتصل بالعامل كـ"زيداً ضربته"" فالعلقـة الرابطة بين العامل وهو "ضربت" وبين الاسم وهو "زيد" الهاء المتصلة بـ"ضربت" "كذلك تحصل" العلقـة "بضميره المنفصل من العامل بحرف جر" متعلق بالمنفصل "نحو: "زيداً مررت به""، فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق، وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء. "أو" المنفصل من العامل "باسم مضاف نحو: زيدا ضربت أخاه" فالهاء المجرورة بإضافة "الأخ" إليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق، وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو "الأخ" 1 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-264

وفصل مشغول بحرف جر ... أو بإضافة كوصل يجري

"أو" المنفصل من العامل "باسم أجنبي"، أتبع بتابع مشتمل "ذلك التابع" على ضمير الاسم السابق، "بشرط أن يكون التابع" للأجنبي "نعتاً له" لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد. قاله في المغني "نحو: زيدا ضربت رجلاً يحبه" فالهاء من "يحبه" هي الرابطة بين العامل والاسم السابق، وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو "رجلاً"، وجملـة "يحبه" نعت "رجلاً" وهو أجنبي من "زيد" لأنه ليس سبباً له. "أو" يكون التابع "عطفاً" على الأجنبي "بالواو" خاصة، لما فيها من معنى الجمع، فالاثنتان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير، قاله الموضح في الحواشي، "نحو: زيدا ضربت عمراً وأخاه، أو" يكون التابع "عطف بيان" على الأجنبي؛ لأن عطف البيان كالنعت في الإيضاح والتخصيص "ك: زيدا ضربت عمراً أخاه" فالهاء في "أخاه" فيهما هي الرابطة



بين العامل والاسم السابق، وهي منفصلة من العامل بالمعطوف، وذلك مستفاد من قول الناظم:

-266-

وعلاقة حاصلة بتابع ... كعلقة بنفس الاسم الواقع  
مسألة عطف البيان زائدة على التسهيل، "فإن قدرت" الأخ "فيها" بدلًا من "عمراً"  
"بطلت" هذه "المسألة، نصبت الاسم" السابق "أو رفعت" لأن "الأخ" يصير من جملة  
ثانية؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فتخلوا الجملة

1 انظر الارتشاف 3/ 104، وشرح ابن عقيل 1/ 273، وشرح ابن الناظم ص 176.

(458/1)

الأولى من ضمير يعود على المبتدأ إن رفعت، وعلى المشتغل عنه إن نصبت. قاله ابن  
عصفور 1. اللهم "إلا إذا قلنا: عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان"، النصب  
والرفع لوجود الرابط فيهما، فإن قلت: ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول  
أيضاً، بأن يجعل العامل في "الأخ" خبراً في الرفع، ومفسراً في النصب، وجملة "ضربت  
عمراً" معترضة بينهما، قلت: عامل البدل ليس كالمفوض به من كل وجه حتى يصلح أن  
يكون خبراً أو مفسراً لغيره، وإنما هو على تقدير معنوي، وإلا لم يكن من بدل المفرد من  
المفرد بل هو من بدل الجملة من الجملة، وذلك باطل بالاتفاق، وبقي من التوابع  
التوكيد 2، ولا يصح محيئه هنا؛ لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً، فلا يصح  
عوده على الاسم السابق، قاله الشاطبي.

الأمر "الثالث: يجب كون المقدر في نحو: "زيداً ضربته" من معنى العامل المذكور ولفظه"  
فيقدر: ضربت زيداً ضربته. "وفي بقية الصور من معناه" أو لازمه، "دون لفظه، فيقدر"  
في نحو: "زيداً مررت به" "جاوزت زيداً مررت به"، ولا يقدر "مررت"؛ لأنه لا يصل إلى  
الاسم بنفسه، ويقدر في نحو: "زيداً لست مثله": خالفت زيداً لست مثله؛ لأن  
"خالفت" هو معنى "لست مثله"، قاله أبو البقاء. "و" يقدر في نحو: "زيداً ضربت أخاه"  
"أهنت زيدا ضربت أخاه"، ولا يقدر "ضربت" لأنك لم تضرب زيداً، وإنما ضربت أخاه،  
ومن لازمه إهانة. "زيد" لأن من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص 3. وجميع  
ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدماً على الاسم المنصوب إلا أن يمنع مانع من حصر أو

غيره، فيقدر متأخرًا عنه.

الأمر "الرابع": ما تقدم من الأوجه الخمسة فيما إذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابسًا لضميره يجري "إذا رفع فعل ضمير اسم سابق" لفظًا "نحو: زيد قام، أو" تقديرًا نحو: "زيد" غضب عليه"، فالهاء المجرورة بـ"على" في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ"غضب" "أو" رفع "ملابسًا لضميره نحو: "زيد قام أبوه".

"فقد يكون ذلك الاسم" السابق "واجب الرفع بالابتداء ك: خرجت فإذا زيد" قد "قام" لأن "إذا" الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح السابق4،

### 1 شرح الجمل 1/ 362.

2 بعده في "ط": "نحو: زيدًا ضربت عمرا نفسه".

3 انظر شرح ابن الناظم ص274، 276، وشرح المفصل 2/ 30، 31.

4 انظر شرح الكافية الشافية 2/ 615، والارتشاف 3/ 105.

(459/1)

"و" ليتما عمرو قعد"، إذا قدرت "ما" كافة "ل" ليت عن العمل، فـ"عمرو": مبتدأ، و"قعد"، خبره، ولا يجوز أن يكون "عمرو" فاعلاً محذوف؛ لأنه لم يسمع "ليتما قعد عمرو" فإن قدرت "ما" زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجباً بل جائزاً، لما تقدم من أنها إذا اتصل بها "ما" الزائدة جاز إعمالها وإلغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وإن قدرت "ما" مصدرية كان الرفع واجباً، لكن على الفاعلية؛ لأن "ما" المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر.

"أو" واجب الرفع "بالفاعلية نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة: 6] ، و: هلا زيد قام" لأن أدوات الشرط والتحضيض بالأنفال خلافاً للكوفيين1 فيهما، قاله ابن عصفور2 في شرح الإيضاح.

"وقد يكون" الاسم السابق "راجع الابتدائية على الفاعلية نحو: "زيد قام" عند المبرد ومتابعيه"، فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال. ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن عصفور، فسقط ما قيل: إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية.

وعكس ابن العريف الترجيح، فرجح الفاعلية على الابتدائية، "وغيرهم" من البصريين

"يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل" من نفي أو استفهام. وتقدم عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل في بابه.

"وقد يكون" الاسم السابق "راجع الفاعلية على الابتدائية نحو: زيد ليقم" لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس؛ لأنها لا تحتل الصدق والكذب، والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت، هذا تقرير كلامه، وفيه نظر؛ لأن رفع "زيد" على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر كمفسره، وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب<sup>3</sup>: إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ، فكيف يكون راجحاً مع كونه شاذاً؟ "ونحو: قام زيد وعمرو قعد" فيترجح رفع "عمرو" على الفاعلية بفعل محذوف يفسره "قعد" لتناسب العطف على الجملة الفعلية.

"ونحو {أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا} [التغابن: 6] و {أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ} [الواقعة: 59] فيترجح رفع "بشر" و "أنتم" على الفاعلية بفعل محذوف؛ لأن الغالب في الهمزة دخولها

---

1 ومنهم الأخفش، انظر مع الهوامع 2/ 114.

2 انظر المقرب 1/ 260.

3 أوضح المسالك 2/ 86.

(460/1)

---

على الأفعال، وتقدم في باب الفاعل ما يغني هنا عن إعادته.

نعم الرفع على الفاعلية في "أبشر يهدوننا" أرجح في الرفع على الفاعلية في "أنتم تخلقونه" وتقدير الاسمية في "أنتم تخلقونه" أرجح منه في "أبشر يهدوننا" لمعادلتها الاسمية، وهي: {أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ} [الواقعة: 59] صرح بذلك في المغني<sup>1</sup>.

"و" الابتدائية والفاعلية "قد يستويان" في "نحو: زيد قام وعمرو قعد عنده" ففي الفاعلية مراعاة الصغرى، ففيه عطف فعلية على فعلية. وفي الابتدائية مراعاة الكبرى، ففيه عطف اسمية على مثلها، فالتناسب حاصل على كلا التقديرين.

---

1 مغني اللبيب ص 62.

(461/1)

## باب التعدي واللزوم

### مدخل

...

باب التعدي واللزوم:

"هذا باب التعدي واللزوم":

في الأفعال "الفعل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما لا يوصف بتعد ولا لزوم، وهو "كان" وأخواتها" في حال نقصانها<sup>1</sup>، فإن منصوبها خبر لها على قول البصريين، وحال أو شبيه به على قول الكوفيين، "وقد تقدمت" عقب باب المبتدأ.

"والثاني: المتعدي، وله علامتان، إحداهما: أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر" على وجه لا يكون خبراً، وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله:

-267

علامة الفعل المعدي أن تصل ... ها غير مصدر به.....

العلامة "الثانية": أن يصح "أن يبنى منه اسم مفعول تام"، بأن يستغنى عن حرف جر كما قال في شرح الكافية<sup>2</sup>.

وزاد في التسهيل<sup>3</sup>: باطراد، "وذلك ك: ضرب" بفتح الراء "ألا ترى أنك تقول "زيد ضربه عمرو" فتصل به" أي: بضرب "هاء ضمير غير المصدر وهو: زيد"، وخرج بقولنا: على وجه لا يكون خبراً نحو: "الصديق كنته"، فإنه يصدق على "كان" أنه اتصل به هاء ضمير غير المصدر، ومع ذلك لا يكون متعدياً كما مر، "و" ألا ترى أنك "تقول: هو مضروب، فيكون" "مضروب" تاماً غير مفتقر إلى حرف جر واحتراز بالاطراد من نحو: [من الوافر]

---

1 في "ط": "نقصها".

2 شرح الكافية الشافية 2/ 629، وانظر شرح ابن الناظم ص 177.

3 التسهيل ص 83.

تمرون الديار.....

فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام، فتقول: الديار ممرورة، ولكنه ليس بمطرود، فلا يكون "مر" متعدياً.

"و" المتعدي "حكمه أن ينصب المفعول به ك: ضربت زيداً، وتدبرت الكتب" أي: تأملتها "إلا إن ناب" المفعول به "عن الفاعل" فإنه يرفع على النيابة عن الفاعل "ك: ضربت زيد، وتدبرت الكتب" برفعهما، وبناء الفعلين للمفعول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فانصب به مفعوله إن لم ينب ... عن فاعل.....

وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين، واختلف قول الكوفيين<sup>1</sup> فقال هشام: الناصب له الفاعل، وقال الفراء: كلاهما. وقال خلف الأحمر: معنى المفعولية، ولكل حجة، فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال، وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً، والدوران يفيد العلية، وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها، ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره<sup>2</sup>، وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به، أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم، بخلاف المفعول به فإنه لا ينصبه إلا المتعدي.

النوع "الثالث: اللازم وله اثنتا عشرة علامة" اثنتان عدميتان، وعشر<sup>3</sup> وجودية، "وهي" مطردة.

"تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذن حرام"

وهو لجريز في ديوانه ص278، والاقتضاب ص370، وتخليص الشواهد ص503، وخزانة الأدب 9/ 118، 119، 121، والدرر 2/ 262، وشرح شواهد المغني 1/ 311، ولسان العرب 5/ 165، "مرر" والمقاصد النحوية 2/ 560، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 145، 8/ 252، وخزانة الأدب 7/ 158، ورصف المباني ص247، وشرح ابن عقيل 1/ 278، وشرح المفصل 8/ 8، 9/ 103، ومغني اللبيب 1/ 100، والمقرب 1/ 115، وجمع الهوامع، 2/ 83.

- 1 سقط من "ب": "واختلف قول الكوفيين".  
2 انظر آراء البصريين والكوفيين في الإنصاف 1/ 78-80، المسألة رقم 11.  
3 في "أ"، "ب": "عشرة".

(463/1)

فالأولى والثانية: "ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وألا يبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ"خرج"، ألا ترى أنه لا يقال: زيد خرج عمرو" فيتصل بـ"خرج" ضمير غير المصدر وهو "زيد"، "ولا: هو مخروج" فيبنى منه اسم مفعول تام، وإنما يقال: الخروج خرج عمرو" فيتصل به هاء ضمير المصدر، وهو الخروج. "وهو مخروج به أو إليه" بحسب المعنى، فيكون اسم المفعول ناقصاً لاحتياجه إلى حرف الجر.  
"و" الثالثة: "أن يدل على سجية" بالسین المهملة؛ أي: الطبيعة والسليقة، "وهي" أي: السجية "ما ليس حركة جسم، من وصف ملازم" للذات غير منفك عنها، "نحو: "جَبُنْ" و"شَجُع" من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر منها، وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات، عند صدور هذه الأفعال منها، قاله شارح القصارى<sup>1</sup>، وإليه الإشارة بقوله:

-269

..... وحتم ... لزوم أفعال السجاياء.....  
العلامة الرابعة: المذكورة في قوله: "أو" أن يدل "على عرض" بفتح العين والراء المهملتين "وهو" أي: العرض "ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت" دائماً "ك: مَرَضٌ، و: كَسِلَ، و: نَحِمَ، إذا شيع" بكسر العين فيهن، بخلاف "نهم" إذا صار أكولاً، فليس لازماً، وإليها الإشارة بقوله:

-271

أو عرضاً.....  
والخامسة المذكورة في قوله، "أو" أن يدل "على نظافة ك: نَظْفٌ، وطَهْرٌ، وَضُوٌ" بضم العين فيهن، ويجوز في "طهر" فتح العين.  
السادسة المذكورة في قوله: "أو" أن يدل "على دنس نحو: بَحْسٌ، وقذر" بالذال المعجمة كسراً وضماً فيهما، وإليهما الإشارة بقوله:

-270

..... وما اقتضى نظافة أو دنسا

السابعة: المذكورة في قوله: "أو" أن يدل "على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو: كسرتة فانكسر، و: مددته فامتد" وإليها الإشارة بقوله:

-271

..... أو طاوع المعدى ... لواحد.....

1 هو حسن شاه بن شرف الدين البقالي العجمي المتوفى 905، والقصارى، متن في التصريف لعلاء الدين أحمد الخجندی البرهاني، انظر كشف الظنون 1327، وهدية العارفين 1/ 288.

(464/1)

والمطاوعة قبول الأثر، ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي، "فلو طاوع ما يتعدى فعلة لاثنين تعدى" المطاوع بكسر الواو "لواحد ك: علمته الحساب فتعلمه" ففاعل "تعلم" قبل التعليم من فاعل "علم".  
الثامنة: المذكورة في قوله: "أو" أن "يكون موازنا للأفعَلْ" بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية "ك: اقشعر" و"اشمأز" بمجمتين؛ وهو بناء مقتضب، وقيل: ملحق بـ"احرنجم" وأصلهما "اقشعرر" و"اشمأزز" بسكون العين والهمزة، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول، ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أدغموا أحد المثليين في الآخر، قاله أبو البقاء. واعترض بأن حكم الملحق ألا يدغم، لثلاث فتوت الموازنة، ولهذا وجب الفك في "اقعسس" والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع.

والثاسعة المذكورة في قوله: "أو" يكون موازناً "لما ألحق به" أي: بـ"افعلَلْ" وهو افوَعَلْ بسكون الفاء، وفتح الواو والعين، وتشديد اللام "ك: اكوهد الفرخ إذا ارتعد".  
والعاشرة المذكورة في قوله: "أو" يكون موازناً "ل: افعلنل" بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى، وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها، وحرفين بعدها أصليين "ك: احرنجَم".

الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله: "أو" أن يكون موازناً "لما ألحق به" أي: بـ"افَعُنَلَلْ"، بأصالة اللامين "وهو" ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف، أو من حروف "سألتمونيها" فالأول نحو: "افَعُنَلَلْ؛ بزيادة ينقاد، و" الثاني

نحو: "افْعَلْ" بفتح العين، وسكون النون، وزيادة الألف في آخره، وهي من حروف "سألتمونيها" "ك: احرني الديك" بسكون الحاء المهملة، وفتح الراء، وسكون النون، وفتح الموحدة "إذا انتفش للقتال" فإن قلت: زعم ابن جني<sup>1</sup> وأبو عبيدة أن "افْعَلْ" يتعدى، ولا يتعدى، ومن تعديه قول الراجز: [من الرجز]

-374

قد جعل النعاس يغرنديني ... أدفعه عني ويسرنديني

1 المنصف 1/ 86.

374- الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص 1215، والخصائص 2/ 258، وسر صناعة الإعراب 2/ 290، وشرح الأشموني 1/ 196، وشرح شافية ابن الحاجب 1/ 113، وشرح شواهد الشافية ص 47، وشرح شواهد المغني 2/ 885، ومغني اللبيب 2/ 520، والممتع في التصريف 1/ 185، والمنصف 1/ 86، 3/ 11، ولسان العرب 3/ 212 "سرد"، 325 "غرند" وديوان الأدب 2/ 492، وتهذيب اللغة 2/ 240، 13/ 150، وكتاب العين 7/ 341، ومقاييس اللغة 4/ 432، ومجمل اللغة 4/ 49.

(465/1)

قال أبو عبيدة المغرندي والمسرندي: الذي يغلبك ويعلوك، قلت: أجيب عنه بأنه شاذ، والمعتمد إطلاق سيبويه بأنه غير متعد<sup>1</sup>، واقتصر الناظم على "افْعَلْ" و"افْعَلْ" بقوله: -270

كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا .....

"وحكم" الفعل "اللازم أن يتعدى بالجار" وذلك مستفاد من قول الناظم:

-272

وعد لازمًا بحرف جر .....

ويختلف الجار باختلاف المعنى "ك: "عجبت منه" و"مررت به" و"غضبت عليه" وقد يحذف "الجار" ويبقى الجر "بحاله" "شذوذًا" لأن حرف الجر لا يعمل محذوفًا، "كقوله" وهو الفرزدق: [من الطويل]

-375

إذا قيل أي الناس شر قبيلة ... "أشارت كليب بالأصابع"



فحذف الجار من "كليب" وأبقى عمله، والأصل: "إلى كليب" وهو كليب بن يربوع بن حنظلة<sup>2</sup> أبو قبيلة جرير، و"الأصابع": فاعل "أشارت"، و"بالأكف": حال منها، و"الباء" بمعنى "مع" أي: أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة للأكف، فالإشارة وقعت بالمجموع، وقيل: هذا مقلوب، والأصل أشارت الأكف بالأصابع. "وقد يحذف" الجار فيتعدى الفعل بنفسه "وينصب المجرور" إن كان في موضع نصب "وهو ثلاثة أقسام":

---

#### 1 الكتاب 4 / 76، 77.

375- البيت للفرزدق في ديوانه ص1 / 420، وتخليص الشواهد ص504، وخزانة الأدب 9 / 113، 115، والدرر 2 / 92، وشرح شواهد الغني 1 / 12، والمقاصد النحوية 2 / 542، وبلا نسبة في الارتشاف 2 / 472، 3 / 53، وأوضح المسالك 2 / 178، وخزانة الأدب 10 / 41، والدرر 2 / 259، وشرح ابن الناظم ص180، وشرح الأشموني 1 / 196، وشرح ابن عقيل 2 / 39، وشرح التسهيل 2 / 151، 244، 3 / 193، وشرح الكافية الشافية 2 / 635، ومغني اللبيب 1 / 61، 2 / 634، وجمع الهوامع 2 / 36، 81.

2 في "أ"، "ب"، "ط": "خطفة" وهو تحريف، والتصويب من جمهرة أنساب العرب 224.

(466/1)

---

أحدها "سماعي جاز في الكلام المنشور نحو: نصحته، و: شكرته" و: كلته، و: وزنته، "والأكثر ذكر اللام" الجار "نحو: {وَنَصَحْتُ لَكُمْ} [الأعراف: 97]، {أَنِ اشْكُرْ لِي} [لقمان: 14]، و"كلت له"، و"وزنت له"، وقال التفتازاني: اللام زائدة؛ لأن معنى نصحت زیداً، ونصحت له، مستويان. ا. هـ. وفي التنزيل: {وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ} [المطففين: 3] بغير ذكر اللام.

"و" الثاني "سماع خاص بالشعر، كقوله" وهو ساعدة بن جؤية: [من الكامل] 376-

لذن بمن الكفن يعسل متنه ... فيه "كما عسل الطريق الثعلب" ف"لذن"؛ بفتح اللام، وسكون الدال المهملة؛ خبر مبتدأ محذوف، أي: هو لذن، أي:

لين، و"بهر" متعلق بـ"يعسل"؛ بالعين والسين المهملتين؛ أي: يضطرب بهز الكف، و"متنه": فاعل "يعسل" والمتن: الصدر، وضمير "فيه" يعود إلى الهز، و"في" للمصاحبة، يقول: هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه، وذلك دليل على كثرة لينه: و"التعلب": فاعل "عسل"، "وقوله" وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح: [من البسيط] 377-

"آليت حب العراق الدهر أطعمه" ... والحب يأكله في القرية السوس  
"آليت": حلفت: يحتمل أن يكون إخباراً عن نفسه، فتكون التاء مضمومة، وأن يكون خطاباً لملك الحيرة، فتكون مفتوحة، وذلك أن شخصاً هجا ملك الحيرة، فبلغه

---

376- البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في الكتاب 1/ 36، 214، وتخليص الشواهد 503، وخزانة الأدب 3/ 83، 86، والدرر 3/ 86، وشرح أشعار الهذليين، 1120، وشرح شواهد الإيضاح 155، وشرح شواهد المغني 885، ولسان العرب 7/ 428 "وسط"، 11/ 446 "عسل" والمقاصد النحوية 2/ 544، ونوادر أبي زيد 15 وبلا نسبة في أسرار العربية 180، وأما ابن الشجري 1/ 42، 2/ 248، وشرح التسهيل 2/ 227، والارتشاف 2/ 254، وأوضح المسالك 2/ 179، وجمهرة اللغة 842، والخصائص 3/ 319، وشرح ابن الناظم ص 179، وشرح الأشموني 1/ 197، ومغني اللبيب ص 11، وجمع الهوامع 1/ 200.

377- البيت للمتلمس في ديوانه ص 95، وتخليص الشواهد ص 507، والجني الداني ص 473، وخزانة الأدب 6/ 351، وشرح شواهد المغني 1/ 294، والكتاب 1/ 38، والمقاصد النحوية 2/ 548، وبلا نسبة في أما ابن الشجري 1/ 365، وأوضح المسالك 2/ 180، وشرح ابن الناظم ص 179، وشرح الأشموني 1/ 197، ومغني اللبيب 1/ 99.

(467/1)

---

ذلك، فحلف الملك أن لا يطعمه حب العراق، وهو القمح 1. و"أطعمه" على تقدير: لا أطعمه؛ لأنه جواب القسم، ولذلك امتنع أن يكون "حب" منصوباً على شريطة التفسير؛ لأن "لا" النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. و"السوس": مهملتين؛ قمل القمح ونحوه، والشاهد في البيت الأول في

حذف "في"، ونصب "الطريق"، والأصل ذكر "في"؛ لأن "الطريق" اسم مكان مختص كالبيت والدار "أي: في الطريق" وقول ابن الطراوة؛ إن الطريق ظرف، مردود بأنه غير مبهم، وقلة إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازعن فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق. قاله في المغني 2.

"و" الشاهد في البيت الثاني في حذفه "على" ونصب "حب" أي: "على حب العراق". وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقول:

-272

..... وإن حذف فالنصب للمنجر

-273

نقلاً.....

"و" الثالث "قياسي وذلك في "أنّ" و"أنّ" بفتح الهمزة فيهما، وتشديد النون في الأولى، وسكونها في الثانية: "و: كي" لطولهن بالصلة "نحو: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [آل عمران: 18] ونحو: {أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ} [الأعراف: 63] ونحو: {كَيَّ لَا يَكُونُ دَوْلَةً} [الحشر: 7] أي: بأنه" لا إله إلا هو "ومن أن جاءكم، ولكيلا، وذلك إن قدرت "كي" مصدرية" لدخول اللام عليها تقديرًا، "وأهمل النحويين هنا ذكر: كي" مع تجويزهم في نحو: "جئت كي تكرمي" أن تكون "كي" مصدرية، واللام مقدرة قبلها، والمعنى: لكي تكرمي. قاله في المغني 3.

"واشترط ابن مالك في" النظم وغيره 4، في حذف الجار من "أنّ" و"أنّ" أمن اللبس" فقال في النظم:

-273

..... وفي أن وأن يطرد ... مع أمن لبس.....

"فمنع الحذف في نحو: رغبت في أن تفعل، أو "عن أن تفعل" لإشكال المراد بعد الحذف"، هل هو على معنى "في"، أو "عن"؟ لأن "رغب" يتعدى بكل

1 المقاصد النحوية 2/ 495-550.

2 مغني اللبيب ص 681.

3 مغني اللبيب ص 681، 682.

4 شرح التسهيل ص 2/ 150.

منهما، ومعناها مختلف، "ويشكل عليه" قوله تعالى: " {وَتَرَعْبُونَ أَنَّ تَنكِحُوهُنَّ} [النساء: 127] فحذف الحرف "الجار" مع "أن اللبس موجود، بدليل "أن المفسرين اختلفوا في المراد" فبعضهم قدر "في أن"، وبعضهم قدر "عن أن"، واستدل كل على ما ذهب إليه، وأجيب عنه بجوابين، ذكرهما المرادي في شرح النظم: أحدهما: أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس، وقد أشار إلى هذا في منهج السالك.

والآخر: أن يكون حذف لقصد الإبهام، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومانهن، ومن يرغب عنهن لدمايتهن وفقرهن، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين. ١. هـ. وفي الكشف<sup>1</sup>: "يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن، وعن أن تنكحوهن لدمايتهن"، وتبعه البيضاوي<sup>2</sup>، والجواب الأول موافق لقول الموضح في المغني<sup>3</sup>، وإنما حذف الجار في "أن تنكحوهن" لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين الآية، لاختلافهم في سبب نزولها، فاختلاف في الحقيقة في القرينة. ١. هـ.

وما ذهب إليه الموضح من أن محل "أنّ" و"أنّ" نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل، وأما سيبويه فقال<sup>4</sup> بعدما أورد أمثلة من الحذف: ولو قال قائل: إن الموضع جر لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم: "لاه أبوك". ثم نقل النصب عن الخليل، فظهر بهذا أن ما قاله ابن مالك<sup>5</sup> تبعاً لابن العليّ من أن الخليل يقول: بالجر، سهو.

ولا يقاس على "أنّ" و"أنّ" غيرهما، فلا يقال: "بريت السكين القلم"، والأصل: بالسكين، خلافاً للأخفش الأصغر علي بن سليمان البغدادي، تلميذ ثعلب والمبرد، نشأ بعد الأخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة، تلميذ سيبويه، والأخفش الأكبر غيرهما، وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه، والأخافشة أحد عشرة نحوياً<sup>6</sup> والسيبويهون أربعة<sup>7</sup>.

---

1 الكشف 1/ 301.

2 أنوار التنزيل 1/ 120.

3 مغني اللبيب ص 788.

4 الكتاب 3/ 128.

5 شرح التسهيل 2/ 150.

6 بغية الرعاة 2/ 389.

7 بغية الوعاة 2/ 390.

"فصل":

"لبعض المفاعيل الأصلية في التقديم على بعض" آخر، وأصالة المفعول "إما بكونه مبتدأ في الأصل" والآخر خبر، كما في باب "ظن"، "أو" بكونه "فاعلاً في المعنى"، والآخر مفعول معنى، كما في باب "أعطى"، "أو" بكونه "مسرّحاً" أي: مطلقاً، لم يتقيد بجار "لفظاً أو تقديرًا، والآخر مقيد" بحرف جر "لفظاً أو تقديرًا"، كما في باب "اختار" فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل والفاعل معنى والمسرح على غيره، و"ذلك ك: "زيداً" في "ظننت زيداً قائماً"، فتقدم "زيداً" على "قائماً" لأن "زيداً" مبتدأ في الأصل، و"قائماً" خبره، والمبتدأ مقدم على الخبر، "وأعطيت زيداً درهماً" فتقدم "زيداً" على "درهماً"؛ لأن "زيداً" فاعل معنى؛ لأنه الآخذ والقابل للدرهم، ومن ثم جاز "أعطيت درهمه زيداً"، فاعل معنى؛ لأنه الآخذ والقابل للدرهم، ومن ثم جاز "أعطيت درهمه زيداً"، وامتنع "أعطيت صاحبه الدرهم" إلا على قول من أجاز "ضرب غلامه زيداً" قاله ابن مالك في شرح التسهيل<sup>1</sup>.

"و: اخترت زيداً القوم، أو: من القوم" فتقدم "زيداً" لأنه مسرح غير مقيد بجار لفظاً وتقديرًا، و"القوم" مقيد تقديرًا، و"من القوم" مقيد لفظاً، والمسرح مقدم على المقيد "لأنه مسرح غير مقيد بجار لفظاً وتقديرًا"، و"القوم" مقيد تقديرًا، و"من القوم" مقيد لفظاً، والمسرح مقدم على المقيد؛ لأن علاقة ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علاقة ما قد يتعدى إليه بواسطة، ومن ثم يقال: "اخترت قومه عمرًا" ولا يقال: "اخترت أحدهم القوم" إلا على لغة من أجاز "ضرب غلامه زيداً"، قاله ابن مالك في شرح التسهيل<sup>1</sup> أيضاً، والتقديم في ذلك كله جائز، وإليه يشير قول الناظم:

-274

والأصل سبق فاعل معنى.....

"ثم قد يجب الأصل" فيجب التقديم، كما أشار إليه الناظم بقوله:

1 شرح التسهيل 2 / 152.

ويلزم الأصل لموجب عرى ..... .

"كما إذا خيف اللبس" كـ"ظننت زيداً عمراً"، و"ك: أعطيتن زيداً عمراً"، وكـ: "اخترت الشجعان الجند"، ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج. "أو كان الثاني محصوراً" كـ"ما ظننت زيداً إلا قائماً"، أو "ك: ما أعطيت زيداً إلا درهماً" و"ما اخترت زيداً إلا القوم"، ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل، "أو" كان المفعول الثاني اسماً "ظاهراً"، و"المفعول الأول ضمير نحو": "العالم ظننته مجتهداً"، أو " {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} [الكوثر: 1] ، و"الفرسان اخترتهم القوم"، ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الفاعل من أن الضمير يجب وصله بالفعل، وأنت بالخيار في الظاهر، إن شئت قدمته على الفعل والضمير، وإن شئت أخرته عنهما. "وقد يمتنع" الأصل فيجب التأخير، وإليه أشار الناظم بقوله:

..... وتترك ذاك الأصل حتماً قد يرى

"كما إذا اتصل" المفعول "الأول بضمير" المفعول "الثاني" كـ: "ظننت زيداً غلامه" و"كـ" أعطيت المال مالكة" و"اخترت قومه عمراً". "أو كان" الأول "محصوراً" كـ"ما ظننت قائماً إلا عمراً"، و"ك: ما أعطيت الدرهم إلا زيداً"، و"ما اخترت القوم إلا بكراً". "أو" كان الثاني "مضمراً والأول ظاهراً" كـ"الفاضل ظننته زيداً"، و"ك: الدرهم أعطيته زيداً"، و"القوم اخترتهم عمراً". أما الامتناع في الأولى فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وأما في الثانية؛ فلأن المحصور فيه واجب التأخير، وأما في الثالث فلأنه إذا أمكن الاتصال، لا يعدل عنه إلا الانفصال، إلا فيما يستثنى، وليس هذا منه 1.

1 انظر الارتشاف 2 / 274.

(471/1)

"فصل":

"يجوز حذف المفعول لغرض إما لفظي، كتناسب الفواصل" جمع فاصلة، والمراد بها رءوس الآي، وذلك "في نحو: {إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَنْ يَخْشَى} [طه: 3] والأصل: يخشاه؛ أي:

القرآن؛ ويحتمل أن لا حذف، ومفعول "يخشى" هو قوله تعالى: {تَنْزِيلًا} [طه: 4] ، والمعنى: لمن يخشى تنزيل الله. قال في الكشف<sup>1</sup>: وهو معنى حسن وإعراب بين. ا. هـ. "وكالإنجاز" والاختصار، وذلك "في نحو: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا} [البقرة: 24] ، والأصل: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوهُ، وَلَنْ تَفْعَلُوهُ، أي: الإتيان بسورة من مثله. "وإما معنوي كاحتقاره نحو: {كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ} [المجادلة: 21] أي: الكافرين"، فحذف المفعول لاحتقاره. "أو لاستهجانته" أي: لاستقباح التصريح بذكره، "كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأى مني ولا رأيت منه<sup>2</sup>" تعني عورة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحذفت المفعول لاستقباح ذكره، "أي: العورة<sup>3</sup>. وقد يمتنع حذفه" أي: المفعول "كأن يكون محصوراً" فيه "نحو: "إنما ضربت زيداً"؛ لأن الحذف ينافي الحصر، "أو" يكون "جواباً" لسؤال "ك: "ضربت زيداً" جواباً لمن قال: من ضربت؟"؛ لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه، وذلك كله مستفاد من قول الناظم:

-276

وحذف فضلة أجز إن لم يضر ... كحذف ما سيق جواباً أو حصر

1 الكشف 2/ 472.

2 رواية الحديث في الكامل في ضعفاء الرجال 2/ 479: "ما رأيت عورة رسول الله صلى الله عليه وسلم قط"، وهذه الرواية لا شاهد فيها.

3 انظر شرح التسهيل 2/ 161، والارتشاف 2/ 283، وشرح ابن عقيل 1/ 281.

(472/1)

"فصل":

"وقد يحذف ناصبه" أي: ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله:

-277

ويحذف الناصبها "إن علما" ...

"كقولك لمن سدد" بالمهمله "سهماً": "القرطاس"، ولمن تأهب لسفر: "مكة"، ولمن قال: من أضرب؟ "بالمضارع" شر الناس". فالقرطاس: منصوب "بإضمار" تصيب"، ودل عليه المشاهدة، "و" "مكة": منصوب بإضمار "تريد"، ودل عليه قرينة الحال، "و" "شر الناس": منصوب بإضمار "اضرب"، ودل عليه قرينة المقال، "وقد يجب ذلك" الحذف،

كما أشار إليه الناظم بقوله:

-277

..... وقد يكون حذفه ملتزمًا

وذلك "كما" تقدم "في" باب "الاشتغال ك: "زيدا ضربته""؛ لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر، "و" باب "النداء" فيما سيأتي "ك: يا عبد الله؛ لأن "يا" عوض عن الناصب، ولا يجمع بين العوض والمعوّض. "وفي الأمثال" العربية؛ وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده "نحو: الكلاب على البقر1" فـ"الكلاب": منصوب بفعل محذوف وجوبًا "أي: أرسل"، ولا يجوز ذكره؛ لأن ذكره يغير المثل، والأمثال لا تغير؛ لأننا لما شبه مضربها بموردها، لزم أن يلتزم فيها أصلها كقولهم: "الصيف ضيعت اللبن"2، يقال بكسر التاء لكل مخاطب، والمراد بالبقرة في المثل المتقدم: بقرة الوحش. "وفيما جرى مجرى الأمثال" في كثرة الاستعمال، وهو كل كلام اشتهر، فبسبب شهرته جرى مجرى المثل، فأعطي حكمه في أنه لا يغير، "نحو: {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} " [النساء: 171] فـ"خيرًا" مفعول بفعل محذوف وجوبًا "أي: واثتوا" خيرًا، ولا يجوز ذكره لما تقدم، وذهب بعضهم3، إلى أن "خيرًا" خبر لـ"كان" محذوفة، والتقدير:

1 مجمع الأمثال 2/ 142، وجمهرة الأمثال 2/ 169، والمستقصى 1/ 341، وفصل المقال ص 400، وكتاب الأمثال لابن سلام 284.

2 جمهرة الأمثال 1/ 575، وكتاب الأمثال لابن سلام ص 247.

3 مثل أبي عبيدة، انظر الارتشاف 2/ 279.

(473/1)

"انتهوا يكن خيرًا لكم" وهو تخريج على قلة؛ لأن "كان" لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرًا إلا بعد "إن" و"لو" الشرطيتين "وفي التحذير بـ"إياك" وأخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة، "نحو: إياك والأسد"، فـ"إياك" منصوب المحل بفعل محذوف وجوبًا، ويقدر متأخرًا عن "إياك" "أي: إياك باعد" على أحد التقديرين الآتين في باب التحذير، و"الأسد" منصوب بفعل محذوف وجوبًا، ويقدر متقدمًا على "الأسد" أي: واحذر الأسد، والفرق أن "إياك" ضمير منفصل، فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله، بخلاف "الأسد"، "وفي التحذير بغيرها" أي: بغير إياك وأخواتها "بشر عطف أو تكرار"،



فالعطف "نحو: رأسك والسيف". ف"رأسك" و"السيف" منصوبان بفعلين محذوفين وجوبًا، "أي: باعد" رأسك"، "واحذر" السيف.

"و" التكرار "نحو: الأسد الأسد" بتقدير "احذر". "وفي الإغراء بشرط أحدهما" وهو العطف أو التكرار، فالعطف "نحو: المروءة والنجدة، و" التكرار "نحو: السلاح السلاح بتقدير "الزم" في المثالين، وإنما وجب حذف الفعل فيهما؛ لأن كلا من العطف والتكرار قائم مقام العمل، فالتزم حذفه لذلك.

(474/1)

## باب التنازع في العمل

### مدخل

...

### باب التنازع في العمل:

"هذا باب التنازع في العمل":

"ويسمى أيضًا باب الإعمال" بكسر الهمزة عند الكوفيين<sup>1</sup>، "وحقيقته: أن يتقدم فعلاً" المذكوران "متصرفان، أو اسمان يشبهانهما" في التصرف، "أو فعل متصرف واسم يشبهه" في التصرف، ويتأخر عنهما؛ أي عن العاملين "معمول غير سببي مرفوع" وغير مرفوع، واقع بعد إلا، على الأصح فيهما، "وهو" أي: المعمول المتأخر عن العاملين "مطلوب لكل منهما من حيث المعنى" والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما، والعاملان إما فعلاً أو اسمان أو مختلفان، وأمثلتها اثنا عشر مثلاً، مثال الفعلين في طلب المرفوع: "قام وقعد زيد"، ومثلهما في طلب المنصوب: "ضربت وأكرمت زيداً"، ومثلهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب: "قام وضربت زيداً" ومثلهما في طلب العكس: "ضربت وقام زيد"، ومثال الاسمين في طلب المرفوع: "أقائم وقاعد الزيدان"، ومثلهما في طلب المنصوب: "زيد ضارب وقائم عمراً" ومثال اختلافهما في الصورتين: "زيد قائم وضارب أبويه"، وعكسه: "زيد ضارب وقائم أبواه"، ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع: "أقائم وقعد زيد" ومثلهما في طلب المنصوب: "زيد ضارب ويكرم عمراً" ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع: "أقائم ويضرب عمراً" وعكسه: "ضربت وأقائم زيد". والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال:

كيحسنان ويسيء ابناكا ... وقد بغى واعتديا عبداكا  
والموضح يقتصر في الأنواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنتصوب فقال: "مثال

1 كذلك قال ابن عصفور في المقرب 1/ 250.

(475/1)

الفاعلين {آتوني أفرغ عليه قطراً} [الكهف: 96] ف"آتوني" يطلب "قطراً" على أنه  
مفعول ثان له، و"أفرغ" يطلبه على أنه مفعوله، وعمل الثاني وهو "أفرغ": في "قطراً"،  
وأعمل "آتوني" في ضميره، وحذفه؛ لأنه فضلة، والأصل: آتوني، ولو أعمل الأول  
لقليل: أفرغه. "ومثال الاسمين قوله: [من الطويل]

-378-

"عهدت مغنياً مغنيا من أجرته" ... فلم اتخذ إلا فناءك مؤثلاً  
ف"مغنياً" من الإغانة بالمثلثة، و"مغنياً": من الإغناء ضد الإفقار، تنازعا "من" الموصولة،  
فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية، وأعمل الثاني لقربه، وأعمل الأول في  
ضميره، وحذفه، فالأصل: "مغيثه" و"عهدت"، مبني للمفعول مسند إلى تاء المخاطب،  
و"مغيثاً" و"مغنياً" حالان منهما، و"الفناء" الجوار والقرب، و"المؤثلاً": الملبجأ.  
"ومثال المختلفين {هاؤم اقرءوا كتابيه} [الحاقة: 109] ف"ها" اسم فعل بمعنى "خذ"  
والميم حرف يدل على الجمع، و"اقرءوا" فعل أمر، تنازعا "كتابيه". وأعمل الثاني لقربه،  
وحذف من الأول ضمير المفعول، والأصل: هاؤموه، وأصل "هاؤم": هاكم، أبدل من  
الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة، وفي الجزء الأول من شرح البحرين عن صفوان بن  
عسال أن النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل، قال صلى الله عليه وسلم: "هاؤم".  
فقال: الرجل يحب القوم، ولما يلحق بهم، فقال: "المرء مع من أحب" حديث حسن،  
صحيح، رواه الشافعي في مسنده 1، ومالك 2، وسفيان، وشعبة بن الحجاج، والحمادان،  
ومعنى "هاؤم": تعالوا. ا. هـ.

قال الموضح في الحواشي: فإن صح أنه يرد "قاصراً" تعني "تعالوا" كما قيل في الحديث،  
فلا تنازع في الآية، ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين، وهذا المعنى متعين، وظاهر في  
الآية، ولكن لا أستحضر الآن أحداً قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث ا. هـ.

قلت: قال به الخوفي في الآية نفسها.

378- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 189، وتخليص الشواهد ص 513،  
وشرح ابن النظم ص 184، وشرح الأشموني 1/ 202، وشرح الكافية الشافية 2/  
642، والمقاصد النحوية 3/ 2.

1 انظر مسند الشافعي المجلد الأول 1/ 41، 42، حديث رقم 122، أورده ابن  
قدامة في كتابه "المتحابين في الله" ص 88.

2 لم أجد الحديث في الموطأ، ولا في المدونة الكبرى.

(476/1)

وظاهر كلام الموضح أن التنازع يكون في جميع المعمولات، وفي النهاية لابن الجباز: لا  
يقع التنازع في المفعول له، ولا الحال، ولا التمييز، ويجوز في المفعول معه، تقول: "قمت  
وسرت زيداً"، إن أعملت الثاني، و"قمت وسرت وإياه وزيداً"، إن أعملت الأول. ا.  
هـ. وسيأتي الكلام في الواقع بعد "إلا".  
واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفاً على  
الآخر، خلافاً للجرمي.

وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد، "وقد يتنازع ثلاثة. وقد يكون  
المتنازع فيه متعددًا، وفي الحديث "تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً  
وثلاثين" 1 فتنازع ثلاثة وهي "تسبحون" و"تكبرون" و"تحمدون" في اثنين: ظرف  
وهو "دبر"، و"و" نائب "مصدر" وهو "ثلاثة"، فأعمل الأخير لقربه، فنصب "دبر" على  
الظرفية، و"ثلاثاً" على المفعولية المطلقة، لنيابته عن المصدر، وأعمل الأولين في  
ضميريهما، وحذفهما لأنهما فضلتان، والأصل: تسبحون الله فيه إياه، وتكبرون الله فيه  
إياه، وما ذكره من جواز إعمال الأول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الإجماع، قال  
ابن خروف في شرح كتاب سيبويه: استقرأت كلام العرب، فوجدت إعمال الثالث،  
وإلغاء ما عداه. قال ابن مالك 2: وهو كما قال. واعترض بأنه سمع من كلامهم إعمال  
الأول من الثلاثة، كقول أبي الأسود: [من الطويل]

-379-

كساك وإن لم تكسه فاشكرن له ... أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

قال المرادي: فدل على أن استقراءه غير تام، ولا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني. ا. هـ.  
"وقد علم مما ذكرته" في حقيقة التنازع، من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين، أو  
اسمين، أو مختلفي الاسمية والفعلية "أن التنازع لا يقع بين حرفين؛ لأن الحروف لا دلالة  
لها على الحدث حتى تطلب المعمولات، وأجاز ابن العلي التنازع بين

---

1 أخرجه البخاري في كتاب الدعوات برقم 5970.

2 شرح التسهيل 2/ 176، 177.

379- البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص 166، 309، وإنباه الرواة 1/ 58،  
والارتشاف 3/ 93، ودرة الغواص ص 157، وحماسة البحري ص 149، وسمط اللآلي  
ص 166، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 203.

(477/1)

---

حرفين، مستدلاً بقوله تعالى: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا} [البقرة: 24] فقال: تنازع "إن" و"لم" في  
"تفعلوا". ورد بأن "إن" تطلبن مثبتاً، و"لم" تطلب منفياً، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى،  
ونقل الشاطبي عن الفارسي أنه أجاز في التذكرة التنازع في قوله: [من الرجز]  
-380-

حتى تراها فكأن وكأن ... أعناقها مشددات بقرن

ومنع التوكيد للعطف بالواو، ا. هـ. وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد.

"ولا" يقع التنازع "بين حرف وغيره" من فعل واسم، ومن أجاز التنازع بين حرفين أجاز  
بين حرف وغيره، كما نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه جاز تنازع "لعل" و"عسى"، نحو:  
"لعل وعسى زيد أن يخرج" على إعمال الثاني، و"لعل وعسى زيداً خارج" على إعمال  
الأول، ورد بأن منصوب "عسى" لا يحذف 1.

"و" علم من تقييد العاملين بالتصرف أنه "لا" يقع التنازع "بين" عاملين "جامدين"  
فعلين، أو اسمين، أو مختلفين؛ لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله، قال أحمد  
بن الحجاز في النهاية. فإذا قلت: "سرتني إكرامك وزيارتك عمراً" وجب نصب عمراً  
بالثاني، لا بالأول، للفصل بين المصدر ومعموله 2، ا. هـ.

"ولا" يقع التنازع "بين جامد وغيره" من فعل، أو اسم متصرف. "وعن المبرد" في كتابه  
المدخل "إجازته في فعلي التعجب" مع جمودهما، سواء كانا بلفظ الماضي، أو بلفظ

الأمر، فالأول "نحو: ما أحسن وأجمل زيدًا" فتعمل الثاني في الاسم الظاهر، وتعمل الأول في ضميره، وتحذفه لأنه فضلة.

"و" الثاني نحو: "أحسن وأجمل بعمره" فتعمل الثاني في الظاهر المجرور، وتعمل الأول في ضميره المجرور، ولا تحذفه لأنه فاعل، والفاعل لا يحذف عنده؛ لأنه بصري<sup>3</sup>، ويحذف على القول بأن المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء.

والجمهور على المنع فرارًا من الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنزع، إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما<sup>4</sup>.

380- الرجز لخطام المجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر 2/ 394، والمقاصد النحوية 4/ 100،

وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 253، وأوضح المسالك 3/ 342، وشرح ابن الناظم

ص 364، وشرح الأشموني 2/ 41، وجمع الهوامع 2/ 125.

1 ورد قول ابن عمرو في التذكرة لأبي حيان ص 361.

2 ورد قول ابن الخباز في الارتشاف 3/ 98.

3 المقتضب 4/ 184، والارتشاف 3/ 98.

4 شرح التسهيل 2/ 177.

(478/1)

"و" علم من تقييد المعمول بالتأخير أنه "لا" يقع التنزع في "معمول مقدم، نحو: أيهم ضربت وأكرمت، أو: شتمته"؛ لأن الثاني لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه، وقوله: "شتمته" عدل مدخول الاستفهام. "خلافاً لبعضهم" في إجازة التنزع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة<sup>1</sup> مستدلاً بقوله تعالى: {بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ} [التوبة: 128] ، ولا حجة له؛ لأن الثاني لم يجرى حتى استوفاه الأول، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه، وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي، وعبارته<sup>2</sup>: "قد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبًا نحو: زيدا ضربت وقتلت، و: بك قمت وقعدت"، وتعقبه البدر الدماميني، فقال يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه، وهو ممتنع، ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبه في نحو:

{أَفَلَمْ يَسِيرُوا} [يوسف: 109] ، فجعلوا الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف، ولكنها قدمت عليه لفظاً، وأجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعدد إلى غير الهمزة، بل مقصور عليها عندهم. ا. هـ.

"ولا" يقع التنازع "في معمول متوسط نحو: ضربت زيداً وأكرمت"؛ لأن الأول استقل به مجيء الثاني "خلافًا للفارسي" فإنه أجاز في قوله: [من البسيط]

381-

..... متى تصب أفقا من بارق تشم  
أن تكون "من" زائدة، و"بارق" في موضع نصب بـ"تشم"، ومفعول "تصب" محذوف، وهو ضمير عائد على بارق.  
ومال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم، فقال 3: وأقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في التنازع، بل حيث تقدم المعمول، أو توسط  
، جاز عمل كل من العاملين فيه. ا. هـ.

---

1 همع الهوامع 2 / 110.

2 شرح الرضي 1 / 201.

381- صدر البيت:

"قد أوبيت كل ماء فهي طاوية"

، وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب 8 / 163، 166، والدرر 2 / 179، وشرح أشعار الهذليين 3 / 1128، وشرح شواهد الإيضاح ص 150، وشرح شواهد المغني 1 / 157، 2 / 743، ولسان العرب 14 / 4 "أبي"، 473، "صوي"، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7 / 262، وخزانة الأدب 9 / 26، ومغني اللبيب 1 / 330، وهمع الهوامع 2 / 57، والمسائل العضديات ص 157.  
3 انظر شرح المرادي 2 / 64.

(479/1)

---

"و" علم من اشتراط كون المعمول مطلوباً لكل من العاملين من جهة المعنى أن التنازع "لا" يقع "في نحو" قول جرير: [من الطويل]

-382-

"فهيها هيهات العقيق ومن به" ... وهيها خل بالعقيق نواصله  
"خلافًا له" أي: الفارسي 1 "وللجرجاني 2؛ لأن الطالب للمعمول" وهو العقيق "إنما هو"  
هيها "الأول، وأما" "هيها" "الثاني فلم يؤت به للإسناد" إلى العقيق، "بل مجرد  
التقوية" والتوكيد لـ "هيها" الأول، "فلا فاعل له" أصلًا، "ولهذا قال" الشاعر: [من  
الطويل]

-383-

فأين إلى أين النجاة ببغلي ... "أتاك أتك اللاحقون احبس احبس"  
فـ "اللاحقون" فاعل "أتاك" الأول، و "أتاك" الثاني مجرد التقوية فلا فاعل له؛ لأنه ليس في  
التنازع، "ولو كان من التنازع لقال: أتك أتوك" على إعمال الأول، "أو: أتوك أتك"  
على إعمال الثاني، وليس بمتعين لجواز أن يضم مفردًا في المهمل منهما ويستتر كما  
حكى سيبويه 3: "ضربني وضربت قومك" بالنصب، وقيل: المرفوع في البيتين فاعل  
بالعاملين؛ لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد، فكأنهما عامل واحد، فهذه الثلاثة أقوال  
أصحها عن ابن مالك 4 ما ذكره الموضح.  
"و" علم من تقييد المعمول بكونه غير سبي مرفوع أنه "لا" تنازع "في نحو" قول كثير  
عزة: [من الطويل]

-384-

قضى كل ذي دين فوفى غريمه ... "وعزة ممطول معنى غريمها"

---

383- تقدم تخريج البيت برقم 139.

1 المسائل الحلييات ص 241، والمسائل العضديات ص 172.

3 انظر الارتشاف 3 / 87.

383- البيت بلا نسبة في الارتشاف 2 / 616، والأشباه والنظائر 7 / 267، وأما

ابن الشجري 1 / 243، وأوضح المسالك 2 / 194، وخزانة الأدب 5 / 158،

والخصائص 3 / 103، 109، والدرر 2 / 255، 2 / 390، وشرح ابن الناظم

ص 184، وشرح الأشموني 1 / 201، وشرح التسهيل 2 / 165، 3 / 302، وشرح

قطر الندى ص 290، وشرح الكافية الشافية 2 / 642، والمقاصد النحوية 3 / 9،

وهمع الهوامع 2 / 111، 125.

3 الكتاب 1 / 79، 80.

4 شرح الكافية الشافية 2 / 643.

384- البيت لكثير عزة في ديوانه ص143، وخزانة الأدب 5/ 223، وشرح شواهد الإيضاح 90، وشرح المفصل 1/ 8، والمقاصد النحوية 3/ 3، وجمع الهوامع 2/ 111، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/ 282، 7/ 255، والإنصاف 1/ 90، وأوضح المسالك 2/ 195، وشرح الأشموني 1/ 203، وشرح شذور الذهب ص421، ولسان العرب 14/ 334 "ركا"، ومغني اللبيب 2/ 417، وشرح التسهيل 2/ 166، والارتشاف 3/ 88، وشرح الكافية الشافية 3/ 642.

(480/1)

لأنه لو قصد فيه التنازع، لأسند أحدهما إلى السبي والآخر إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ؛ لأنه لم يرفع ضميره، ولا ما التبس بضميره. قاله المرادي 1 تبعاً لابن مالك في شرح التسهيل 2. قال بعضهم: وفيه نظر؛ لأن هذا يأتي فيما لو كان السبي منصوباً نحو: "زيداً ضربت وأكرمت أخاه"؛ لأن أحد العاملين يعمل في السبي، والآخر يعمل في ضميره، فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ، فلا معنى لتقييد السبي بالمرفوع، قال: ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطليوسي، من أن "غريمها" إن رفع بـ"معنى" يكون "مطول" قد جرى على غير من هو له، فيلزم ظهور الضمير، وإن رفع بـ"مطول" فهو خطأ؛ لأنه قد وصف بـ"معنى" والاسم الذي يعمل عمل الفعل، إذا وصف لا يعمل شيئاً، فلا يجوز: "مررت بضارب ظريف زيداً". 1. هـ. وأقول: ما ذكره أبو محمد، يقال بمثله فيما إذا كان السبي منصوباً، نحو: "غلام زيد ضارب مهين أخاه"، إذا كان الضارب والمهين زيداً، فإن كان الناصب للسبي الثاني وجب إبراز الضمير الأول؛ لكونه جرى على غير من هو له. وإن كان الناصب له الأول فهو خطأ؛ لأنه قد وصف بمهين، والوصف إذا وصفا لا يعمل. إذا تقرر هذا فتقول: "عزة" مبتدأ، وليس "مطول" و"معنى" خبرين لها، "بل" "غريمها" مبتدأ ثان مؤخر عن خبره، "و" "مطول" و"معنى" خبران "لغريمها"، خبر بعد خبر 3. "أو" "مطول" "خبر" وحده، "و" "معنى" صفة 4 له؛ لأن الوصف يجوز وصفه على الأصح، وحجة المانع أن الوصف كالفعل، وهو لا يوصف. "أو حال من ضميره" المستتر فيه، المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد إلى "غريمها" و"غريمها" وخبره خبر "عزة". والرباط بينهما الضمير المضاف إليه غريم.

"و" علم من تقييد السبي بالمرفوع أنه "لا يمتنع التنازع في" السبي المنصوب. "نحو: زيد



ضرب وأكرم أخاه؛ لأن السبي " وهو "أخاه" "منصوب" بأحد العاملين، والرابط موجود بالضمير المستتر، أو بالمضاف إليه السبي.

---

1 شرح المرادي 2 / 64.

2 شرح التسهيل 2 / 166.

3 هذا الرأي لابن مالك، انظر شرح التسهيل 2 / 166.

4 هذا الرأي للبطلوسي، انظر الارتشاف 3 / 88.

(481/1)

---

ومنع الشاطبي التنازع في السبي المنصوب، وعلله بأنه لو أعملت الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السبي، وضمير السبي لا يتقدم عندهم عليه. قال ابن خروف: لأنه لو تقدم كان عوضاً من اسمين مضاف ومضاف إليه، وهذا مما لا سبيل إليه. ا. هـ.

فالوجه امتناع التنازع في السبي مطلقاً، ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد "إلا" على الصحيح كقوله: [من البسيط]

-385-

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه ... إلا كواعب من ذهل بن شيبانا  
والمانع من كونه من التنازع، أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب، ولزم في نحو: "ما قام وقعد إلا أنا" إعادة ضمير غائب على حاضر. قاله المرادي في شرح التسهيل. ا. هـ.

وحمله في التسهيل 1 على الحذف، وقال في شرحه 2: على تأويل: ما قام أحد وقعد إلا أنا، فحذف "أحد" لفظاً، واكتفى بقصده، ودلالة المعنى، والاستثناء عليه.  
وعلم من قولنا "مذكوران" أنه لا تنازع بين محذوفين، ولا بين محذوف ومذكور.

---

385- البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص 287، والدرر 2 / 353، وشرح التسهيل

2 / 176، وجمع الهوامع 2 / 110.

1 التسهيل ص 86.

2 شرح التسهيل 2 / 175.

"فصل":

"إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق" من البصريين والكوفيين<sup>1</sup>؛ لأن إعمال كل منهما مسموع من العرب، "و" الخلاف بينهم في المختار، هل هو من الأول، أو الثاني، أو هما على حد سواء أقوال: "اختار الكوفيون" منها "الأول لسبقه، واختار البصريون الأخير لقربه"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-278

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل ... قبل فلولواحد منهما العمل

-279

والثاني أولى عند أهل البصرة ... واختار عكسا غيرهم ذا أسره  
وقيل: هما سيان؛ لأن لكل منهما مرجحاً، حكاه ابن العلي في البسيط.  
إذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث، قاله المرادي<sup>2</sup>.  
وسكتوا عن المتوسط، فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثاني<sup>3</sup>، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول، أو يستوي فيه الأمران؟ لم أر في ذلك نقلاً.  
"فإن" تنازع اثنان، و"أعملنا الأول في المتنازع فيه" على اختيار الكوفيين، "أعملنا الأخير في ضميره" مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، "نحو: "قام وقعدا" أخواك"، "أو" قام "وضربتتهما" أخواك، "أو" قام "ومررت بهما أخواك، وبعضهم "كالسيرافي" يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور "لأنه فضلة" وهو الذي يفهم من كلام التسهيل<sup>4</sup>، "كقوله" وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب. [من م. الكامل]

1 الإنصاف 1/ 83-96، المسألة رقم 13.

2 شرح المرادي 2/ 65.

3 في "ب"، "ط": "الثالث"، وانظر الارتشاف 3/ 93.

4 التسهيل ص 86.

"بعكاظ يعيش الناظر... من إذا هم لخوا شعاعه"  
فأعملت الأول وهو "يعشى"، فرفعت "شعاعه"، وأعملت "لخوا" في ضميره، وحذفته،  
والتقدير: لخوا و"عكاظ" بضم العين المهملة، وتخفيف الكاف وبالطاء المشالة: موضع  
بقرب مكة كان سوقاً في الجاهلية، و"يعشى" مضارع "أعشى" بالعين المهملة، وقيل  
بالمعجمة، و"شعاعه" بالشين المعجمة: ضوءه، والضمير المضاف إليه للسلاح فيما  
قبله.

"ولنا" من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع "أن في حذفه تهينة العامل"، وهو "لخوا"  
"للعمل" في "شعاعه" "وقطعه عنه" برفعه ب"يعشى" بغير معارض، قاله بعض المغاربة.  
"و" هذا "البيت ضرورة" عند الجمهور.

"وإن أعملنا الثاني" على اختيار البصريين "فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون  
يضمرونه" ولا يحذفونه "لا تمتنع حذف العمدة" عندهم. "و" إن لزم منه الإضمار قبل  
الذكر، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة؛ "لأن الإضمار قبل الذكر قد  
جاء" مصرحاً به "في غير هذا الباب، نحو: ربه رجلاً و: نعم رجلاً" ف"رجلاً" فيهما تمييز  
للضمير المجزوء ب"رب" والمرفوع على الفاعلية ب"نعم"، ورتبة التمييز التأخير، فقد عاد  
الضمير على التمييز، وهو متأخر لفظاً ورتبة، "و" جاء الإضمار قبل الذكر "في" هذا  
"الباب" الذي نحن فيه، وهو باب التنازع نثرًا وشعرًا "نحو" قول بعض العرب: ضربوني  
وضربت قومك" بالنصب "حكاه سيويه<sup>1</sup>"، فقد أعمل الثاني. وأضمر في الأول ضمير  
الفاعل، وهو الواو العائدة على المتنازع فيه، وهو "قومك" المنصوب على المفعولية،  
والمفعول رتبته التأخير، فعد الضمير على متأخر لفظاً، ورتبة "وقال الشاعر": [من  
الطويل]

"جفوني ولم أجف الأخلاء إنني" ... لغير جميل من خليلي مهمل

386- البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر 2/ 350، وشرح ديوان الحماسة  
للمرزوقي ص 743، والمقاصد النحوية 3/ 11، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 5/  
384، وأوضح المسالك 2/ 199، وشرح الأشموني 1/ 206، وشرح شذور الذهب  
ص 424، وشرح ابن عقيل 1/ 285، ومغني اللبيب 2/ 611، والمقرب 1/ 251،  
وهمع الهوامع 2/ 109.

387- البيت بلا نسبة في الارتشاف 1/ 484، والأشباه والنظائر 3/ 77، 5/ 282، وأوضح المسالك 2/ 200، وتخليص الشواهد 515، وتذكرة النحاة ص 359، والدرر 1/ 115، 2/ 352، وشرح ابن الناطم ص 187، وشرح الأشموني 1/ 179، 204، وشرح التسهيل 1/ 163، 2/ 170، وشرح قطر الندى ص 197، ومغني اللبيب 2/ 489، والمقاصد النحوية 3/ 14، وجمع الهوامع 1/ 66، 2/ 109.

(484/1)

---

فأعمل الثاني، ونصب "الأخلاء" المنصوب على المفعولية، و"الأخلاء": جمع خليل و"الجميل": الشيء الحسن، و"مهمل": اسم الفاعل من الإهمال، وهو الترك. والكسائي وهشام الضرير "والسهيلي" والكوفيون "يوجبون الحذف" للضمير المرفوع على الفاعلية هرباً من الإضمار قبل الذكر<sup>1</sup>، "وتمسكاً بظاهر قوله"، وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني: [من الطويل]

388-

"تعفق بالأرطى لها وأرادها ... رجال" فبذت نبلهم وكليب  
"إذ لم يقل: تعفقوا" على تقدير إعمال الثاني، "ولا: أرادوه" على تقدير إعمال الأول، ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني، ولم يقل "تعفقوا" على لفظ الجمع؛ لأنه يجوز أن ينوي مفرداً على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور، ولهذا قال الموضح<sup>2</sup>: "بظاهر قوله"، ولم يقل: "بقوله"، و"تعفق" بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقف أي: استتر، و"الأرطى": شجر، و"بذت" بالباء الموحدة، والذال المعجمة المشددة أي: غلبت، و"نبلهم" بسكون الموحدة: سهامهم، فاعل "بذت"، و"كليب" بفتح الكاف وكسر اللام: جمع كلب، كعبيد جمع عبد.  
والحاصل أن العمل لأحد العاملين في المتنازع فيه، وتعمل المهملة في ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف.

"والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع" وكان العطف بالواو؛ كما في المغني "فالعمل لهما" لأنهما لما كان مطلوبهما واحداً كان كالعامل الواحد، "نحو: قام وقعد أخواك" ف"أخواك" مرفوع عنده ب"قام" و"قعد"، فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين مختلفين لفظاً ومعنى، وهو مشكل، فإن النحويون يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية، واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول. قاله الرضي، ثم قال: وجاز

عند الفراء وجه آخر، وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميرًا منفصلاً بعد المتنازع فيه، لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر، هذا هو النقل الصحيح عن الفراء. ا. هـ.  
"وإن اختلفا" أي: العاملان؛ في طلب المعمول فإن كان أولهما يطلب مرفوعاً

---

1 ذكر السيوطي في همع الهوامع 2/ 109 أن هذا مذهب هشام والسهيلي وابن مضاء.

388- البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص38، والرد على النحاة ص95، واللسان 10/ 254 "عفق" 14/ 353 "زني" والمقاصد النحوية 3/ 15، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 201، وتذكرة النحاة ص357، وجمهرة اللغة ص936، والمقرب 1/ 251، وشرح التسهيل 1/ 127، 2/ 174.  
2 مغني اللبيب ص635، 636، وانظر شرح التسهيل 2/ 166.

(485/1)

---

"أضمرته مؤخراً" وجوباً "ك: ضربني وضربت زيداً هو"، انتهت مقالة الفراء1.  
فهو فاعل "ضربني" وإنما أخر عن الظاهر هرباً من الإضمار قبل الذكر، ولم يحذفه هرباً من حذف الفاعل، هذا كله إذا احتاج الأول لمرفوع من إعمال الثاني.  
"وإن" أعملنا الثاني، و"احتاج الأول لمنصوب لفظاً" وهو ما يصل إليه العامل بنفسه "أو محلاً" وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جر "فإن أوقع حذفه" أي: المنصوب "في لبس" ظاهر، "أو" لم يوقع في لبس، ولكن "كان العامل من باب "كان" أو من باب "ظن" وجب إضمار المعمول مؤخراً" عن المتنازع عنه في المسائل الثلاث:  
فالأولى: "نحو: استعنت واستعان علي زيد به2"، فالأول يطلب "زيداً" مجروراً بالباء، والثاني يطلبه فاعلاً؛ لأنه استوفى معمول الجرور بـ"على"، فأعملنا الثاني، وأضمرنا ضمير "زيد" مجروراً بالباء مؤخراً وقلنا به، والذي حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدماً قبل "استعان" لزم الإضمار قبل الذكر، ولو حذفناه أوقع في لبس، فلا يعلم هل "زيد" مستعان به أو عليه.

"و" الثانية: نحو: "كنت وكان زيد صديقاً إياه"، ف"كنت"، و"كان" تنازعا "صديقاً" على الخبرية لهما، فأعملنا الثاني فيه، وأعملنا الأول في ضميره مؤخراً.  
"و" الثالثة: "نحو: "ظنني وظننت زيداً قائماً إياه"، ف"ظنني" يطلب "زيداً قائماً" فاعلاً

ومفعولا ثانيا، "وظننت" يطلبهما مفعولين، فأعملنا الثاني، ونصبنا "زيدًا قائمًا" وبقي الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان، فأضمرنا الفاعل مقدمًا مستترًا، وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرًا، وقلنا: "إياه" 3. ولم نحذف المنصوب في المسألة الثانية والثالثة؛ لأنه عمدة في الأصل؛ لأنه خبر مبتدأ. "وقيل في باب "ظن" و"كان" يضمّر مقدمًا" كالمرفوع؛ لأنه مرفوع في الأصل فيقال: "ظنني إياه، وظننت زيدًا قائمًا" هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان 4 بالضمير منفصلاً، ولا يتعين، بل يجوز اتصاله نحو: "ظننيه" على ما تقدم من اختلاف الترجيح.

1 انظر شرح التسهيل 2 / 174.

2 شرح التسهيل 2 / 173.

3 المقتضب 2 / 113.

4 النكت الحسان ص 94.

(486/1)

وقول الشارح 1 تبعًا لأبيه في شرح الكافية 2: "ولا يجوز تقديمه عند الجميع" مخالف لظاهر التسهيل 3، ولتصريح ابن عصفور 4، وابن خروف بذلك. "وقيل": لا يضمّر، ولا يحذف، بل "يظهر" كما في المسألة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره، فيقال: "ظنني قائمًا وظننت زيدًا قائمًا"، "وقيل": لا يضمّر، ولا يظهر، بل "يحذف، وهو الصحيح؛ لأنه حذف لدليل"، فإن المفسر يدل عليه، قال ابن عصفور 5: وهذا المذهب أسد 6 المذاهب؛ لأن الإضمار قبل الذكر، والفصل بين العامل والمعمول، لم تدع ضرورة إليه، وحذف الاختصار في باب "ظن"، قد تقدم الدليل على جوازه ا. هـ.

وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادًا وتذكيرًا، وفروعهما فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه، نحو: "علمني وعلمت الزيدين قائمين" فلا بد أن يقول: "إياه" متقدمًا أو متأخرًا، ولا يجوز حذفه. قاله أبو حيان في النكت الحسان 7.

"وإن كان العامل من غير باي، كان، و: ظن" ولم يلبس "وجب حذف المنصوب" لفظًا أو محلاً؛ لأنه فضلة مستغنى عنه، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر "ك: ضربت وضربني زيد"، و: مررت ومر بي زيد، "وقيل: يجوز إضماره كقوله": [من الطويل]

"إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب" ... جهازاً فكن في الغيب أحفظ للود  
فأعمل الثاني، وأضمر في الأول ضمير المفعول، "وهذا" البيت "ضرورة عند الجمهور"،

1 أي: ابن الناظم في شرحه على الألفية ص188.

2 شرح الكافية الشافية 2 / 649.

3 التسهيل ص86.

4 شرح الجمل 1 / 616.

5 شرح الجمل 1 / 617.

6 في "ط": "أحد".

7 النكت الحسان ص94.

389- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر 5 / 281، وأوضح المسالك 2 / 203،

وتخليص الشواهد ص514، والدرر 2 / 352، وشرح ابن الناظم ص186، وشرح

الأشعري 1 / 25، وشرح شذور الذهب ص423، وشرح شواهد المغني 2 / 745،

وشرح ابن عقيل 1 / 551، ومغني اللبيب 1 / 333، والمقاصد النحوية 273، وهمع

الهوامع 2 / 110.

(487/1)

ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى1. وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله:

-280-

وأعمل المهمل في ضمير ما ... تنازعا والتزم ما التزما

ثم قال:

-282-

ولا تجي مع أول قد أهمل ... بمضمر لغير رفع أوهلا

-283-

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر ... وأخرنه إن يكن هو الخبر

"مسألة: إذا" اختلف المخبر عنه، ومفسر الضمير، و"احتاج العامل المهمل إلى ضمير،

وكان ذلك الضمير" المحتاج إليه "خبراً عن اسم، وكان ذلك الاسم" المخبر عنه "مخالفاً

في الإفراد والتذكير أو غيرهما" من التانيث والتثنية والجمع "للاسم المفسر له؛ وهو" الاسم "المتنازع فيه؛ وجب العدول" من الإضمار "إلى الإظهار"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-284-

وأظهر إن يكن ضمير خبراً ... لغير ما يطابق المفسرا  
"نحو: "أظن ويظناني أبا الزيدين أخوين"، وذلك لأن الأصل "قبل الإعمال "أظن  
ويظنني الزيدين أخوين" بالتثنية فيهما "ف"أظن" يطلب "الزيدين أخوين" مفعولين،  
و"يظنني" يطلب "الزيدين" فاعلاً، و"أخوين" مفعولاً ثانياً؛ لأنه أخذ مفعوله الأول،  
وهو ياء المتكلم المتصلة به، "فأعملنا الأول" وهو "أظن"، "فنصبنا الاسمين، وهما  
"الزيدين أخوين" على أهما مفعولان لـ"أظن"، و"أضمرنا في الثاني" وهو "يظنني" ضمير  
"الزيدين" وهو الألف" في "يظناني"، فاستوفى فاعله ومفعوله الأول، "وبقي علينا المفعول  
الثاني" لـ"يظناني" يحتاج إلى إضماره، وهو خبر" في الأصل "عن ياء المتكلم" المتصلة به  
التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول "يظن"، والياء المخالفة لـ"أخوين" الذي هو  
مفسر الضمير الذي يؤتى به، فإن الياء مفرد، و "الأخوين" تثنية، فدار الأمر بين  
إضماره مفرداً ليوافق المخبر عنه" وهو الياء، "وبين إضماره مثنى ليوافق المفسر" وهو  
"الأخوين"، "وفي كل منهما محذور" لا محيص منه "فوجب العدول إلى الإظهار، فقلنا:  
"أخا" فاتفق المخبر عنه" وهو الياء في الأفراد "ولم يضره مخالفته لـ"أخوين" لأنه" أي:  
"أخا" اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره، هذا تقرير ما قالوا" في هذه المسألة2.

1 التسهيل ص86.

2 انظر هذه المسألة في شرح ابن الناظم ص188-189، وشرح ابن عقيل 1/ 386،  
287، وشرح الكافية الشافية 2/ 651.

(488/1)

قال الموضح تبعاً لجماعة على سبيل البحث: "و" الذي "يظهر لي فساد دعوى التنازع  
في "الأخوين" لأن "يظنني" لا يطلبه؛ لكونه مثنى، والمفعول الأول مفرد".  
وجوابه أن المتنازع فيه مطلق الأخوة من غير نظر كونه مفرداً أو مثنى، قال صاحب  
المتوسط بمعناه، وفيه نظر؛ لأن التنازع لا يكون في مبهم "وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه



وجهين: حذفه وإضمماره "مقدمًا" على وفق المخبر عنه"، فيقولون على الحذف: "أظن  
ويظناني الزيدين أخوين"، ويحذفون "أخا" لدلالة أخوين عليه، ويقولون: على الإضممار:  
"أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين"، كذا مثله في شرح الكافية<sup>1</sup> مقدمًا؛ لأن العلة  
المقتضية لتأخيرها؛ وهي تأخير المفسر: مفقودة هنا.  
وإن أعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الإظهار، ومن إجراء الوجهين  
الحكميين عن الكوفيين، ولكن يضمن مؤخرًا، قاله المرادي في شرح التسهيل، وفيه  
البحث السابق.

---

1 شرح الكافية الشافية 2 / 651، 652.

(489/1)

---

## باب المفعول المطلق

### مدخل

...

### باب المفعول المطلق:

"هذا باب المفعول المطلق":

"أي: الذي يصدق عليه قولنا: مفعول" بغير صلة "صدقًا" منصوب بيبصدق "غير مقيد"  
صفة "صدقًا" بالجار "حرف أو اسم، متعلق بمقيد؛ بخلاف بقية المفاعيل فإن صدق  
المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه،  
وهذه التسمية للبصريين<sup>1</sup>.

وأما غيرهم<sup>2</sup> فلا يسمى مفعولًا إلا المفعول به خاصة، ويقول في غيره: مشبه بالمفعول،  
قال الموضح في الحواشي<sup>3</sup>.

"و" المفعول المطلق: "هو اسم يؤكد عامله"، فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير  
زيادة على ذلك. "أو يبين نوعه"، أي: نوع العامل، فيفيدة زيادة على التوكيد "أو" يبين  
"عدده" أي:

عدد العامل، فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد، "وليس" هو "خبرًا" عن مبتدأ  
"ولا حالًا" من غيره "نحو: ضربت ضربًا، أو" ضربت "ضرب الأمير، أو" ضربت  
"ضربتين"، فالأول مثال لما يؤكد عامله، والثاني مثال لما يبين نوعه، والثالث مثال لما يبين

عدده "بخلاف نحو": "ضربك ضربتان" و"ضربك ضرب أليم" فإنه وإن بين العدد في الأول، والنوع في الثاني لوصفه بـ"أليم" فهو خبر عن "ضربك" فلا يكون مفعولاً مطلقاً، "و" بخلاف "نحو: {وَلَّى مُدَبِّرًا} [النمل: 10] فإنه وإن كان توكيداً لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولاً مطلقاً.

وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله:

-288

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد .....

1 همع الهوامع 1/ 165.

2 أي: الكوفيون، كما في همع الهوامع 1/ 165.

3 انظر شرح شذور الذهب ص266.

(490/1)

"وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً" كما تقدم من الأمثلة، "والمصدر" كما قال الناظم:

-286

.... اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل.....

وهو "اسم الحدث الجاري على الفعل"، وليس علماً ولا مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كما قاله الموضح في باب إعمال المصدر1.

"وخرج بهذا القيد" وهو الجريان على الفعل "نحو" "غسلاً" و"وضوءاً" و"عطاء" من قولك: "اغتسل غسلاً" و"توضأ وضوءاً" و"أعطى عطاء" فإن هذه الثلاثة "أسماء مصادر" وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها؛ لأن "اغتسل" قياس مصدره الجاري عليه "الاجتسال"، و"توضأ" قياس مصدره الجاري "التوضؤ"، و"أعطى" قياس مصدره الجاري عليه "الإعطاء".

وخرج بقولنا: وليس علماً، نحو "حماد" علماً للمحمدة، وبقولنا: ليس مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة نحو: "مقتل" بمعنى القتل فإنها من أسماء المصادر، والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، فمدلول المصدر معنى، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر.

وسمي المصدر مصدرًا؛ لأن فعله صدر عنه؛ أي: أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه<sup>2</sup>.

"و" المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة "عامله إما مصدر مثله" لفظًا ومعنى "نحو: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا} " [الإسراء: 63] ، فـ"جزاء" مفعول مطلق، وعامله "جزاؤكم"، وهو مصدر مثله، أو لا معنى لا لفظًا نحو: "أعجبني إيمانك تصديقًا"، وقول الجرمي: لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها.

"أو ما اشتق" لفظه "منه من فعل" غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل "نحو: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} " [النساء: 164] ، وخرج عنه فعل التعجب، فلا يقال: "ما أحسن زيدًا حسنًا"، والأفعال الناقصة فلا يقال: "كان زيد قائمًا كونًا"، والأفعال الملغاة فلا يقال: "زيد قائم ظننت ظنا".

"أو" من "وصف" اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة، فاسم الفاعل "نحو: {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا} [الصفات: 1] ، واسم المفعول

---

1 أوضح المسالك 3/ 200، 201.

2 انظر الإنصاف 1/ 235، المسألة رقم 28.

(491/1)

---

نحو: "الخبز مأكول أكلا" وأمثله المبالغة نحو: "زيدًا ضراب ضربًا"، ولا يجوز: "زيد حسن وجهه حسنًا"، ولا "أقوم منك قيامًا"، وأما قوله: [من البسيط]

-390-

أما الملوك فأنت اليوم الأهمهم ... لؤما وأبيضهم سريال طباخ  
فـ"لؤما" منصوب محذوف، قاله صاحب البديع، وإلى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله:

-287-

بمثله أو فعل أو وصف نصب .....  
وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين، وإليه يرشد قوله الناظم:

-287-

... .. وكونه أصلاً لهذين انتخب

"وزعم بعض البصريين" كالفارسي، واختاره الشيخ عبد القاهر "أن الفعل أصل للوصف" فيكون فرع الفرع.

"وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما" أي: للمصدر والوصف.

وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقا من الآخر 1. والصحيح الأول؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين 2.

---

390- البيت لصدره روايات مختلفة، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص 18، ولسان العرب 7/ 124، "بيض"، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 8/ 139، وأما المرتضى 1/ 92، والإنصاف 1/ 149، وخزانة الأدب 8/ 230، وشرح المفصل 6/ 93، واللسان 7/ 123 "بيض"، 15/ 96، "عمى"، والمقرب 1/ 73، وأساس البلاغة "طبخ".

1 ورد هذا الرأي والذي قبله دون نسبة إلى قائل في الارتشاف 2/ 202، وجمع الهوامع 1/ 186.

2 انظر الإنصاف 1/ 235، المسألة رقم 28.

(492/1)

---

"فصل":

"ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة" له "ك: سرت أحسن السير" والأصل سرت السير أحسن السير، فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه، ونابت صفته منابه، وانتصبت انتصابه. "و: اشتمل الصماء"، والأصل الشملة الصماء، فحذف الموصوف ونابت صفته منابه. "و: ضربته 1 ضرب الأمير اللص، إذ الأصل: ضربا مثل ضرب الأمير اللص، فحذف الموصوف وهو "ضرباً" ثم المضاف وهو "مثل" وصح وقوعه نعتاً للنكرة وإن أضيف لمعرفة؛ لأنه لم يكتسب التعريف بالمضاف إليه لتوغله في الإبهام. وقيد أبو البقاء المسألة بقوله: وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليه نحو: "سرت أشد

السير؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى وإنما قدمت لتدل على المبالغة. ا. هـ.  
وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق  
تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل<sup>2</sup>، وخالف ذلك في شرح القطر<sup>3</sup>، فقال: وليس مما  
ينوب عن المصدر صفته نحو: {وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا} [البقرة: 35] خلافًا للمعربين. زعموا  
أن الأصل: أكلًا رعدًا، وأنه حذف الموصوف، ونابت صفته منابه، وانتصبت انتصابه<sup>4</sup>.  
ومذهب سيويه<sup>5</sup> أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير:  
"فكلًا" حال كون الأكل رعدًا، ويدل ذلك على أنهم يقولون: "سَيَّرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا"  
فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: "طويل" بالرفع، فدل على أنه حال لا  
مصدر، وإلا جازت إقامته مقام الفاعل؛ لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق<sup>6</sup>. ا. هـ.

1 في "ط": "ضربت".

2 شرح التسهيل 2/ 182.

3 شرح قطر الندى ص 226.

4 منهم البيضاوي، انظر أنوار التنزيل 1/ 142.

5 الكتاب 1/ 228.

6 شرح قطر الندى ص 226.

(493/1)

"أو" من "ضميره" أي: ضمير المصدر "نحو: عبد الله" بالنصب "أظنه جالسًا" ف"عبد  
الله" مفعول أول ل"أظن"، و"جالسًا" مفعوله الثاني، و"الهـا" في "أظنه" ضمير المصدر نائبة  
عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة. وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون  
التقدير: أظن ظنًا، أو عن نوعي، فيكون التقدير: أظن ظني، كما قدره الشارح<sup>1</sup> تبعًا  
للمفصل<sup>2</sup>، فيه بحث.

قال الموضح في الحواشي: والذي يظهر أن الضمير إنما يقوم مقام المؤكد خاصة، وذلك  
كقوله: [من م. الكامل]

-391-

من كل ما نال الفتى ... قد نلته إلا التحية

وقوله: [من البسيط]

هذا سراققة للقرآن يدرسه ... والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب  
أي: يدرس الدرس، وقد نلت النيل، ولو صرح بالظاهر لم يفد إلا التوكيد فكذلك  
ضميره.

"و" أما "نحو" {فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا " لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا " } [المائدة: 115] فتقديره: لا  
أعذب هذا التعذيب الخاص، فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان.  
انتهى كلامه في الحواشي، ومن خطه نقلت.  
وينبغي أن يكون 3 "أل" في "النيل" و"الدرس" للجنس لا للعهد، وإلا لكان نوعيًا  
أيضًا.

"أو" من "إشارة إليه" أي: إلى المصدر؛ سواء أكان اسم الإشارة متبوعا بالمصدر أم لا.  
فالأول "ك: ضربته ذلك الضرب" بالنصب، والثاني "ك: ضربته ذلك"،

1 أي: ابن الناظم في شرح الألفية ص 192.

2 المفصل ص 47.

391- البيت لزهير بن جناب في إصلاح المنطق ص 316، والأغاني 18 / 307،  
والشعر والشعراء 1 / 386، ولسان العرب 11 / 46 "بجل" 14 / 216، "حيا"  
والمؤتلف والمختلف ص 130، وبلا نسبة في خزنة الأدب 5 / 299، وشرح ديوان  
الحماسة للمرزوقي ص 100، ولسان العرب 14 / 217 "حيا".

392- البيت بلا نسبة في خزنة الأدب 2 / 3، 5 / 226، 9 / 48، 61، 547،  
والدرر 2 / 78، ورصف المباني ص 247، 315، وشرح شواهد المغني ص 587  
والكتاب 3 / 67، ولسان العرب 10 / 157، "سرق" والمقرب 1 / 115، وهمع  
الهوامع 2 / 33.

3 في "ب"، "ط": "تكون".

(494/1)

ف"ذلك" في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر.

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل 1 إلى أنه لا بد من جعل المصدر تابعًا لاسم الإشارة  
المقصود به المصدرية. وذهب سيبويه 2 والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط، ومن كلام

العرب: "ظننت ذلك"، يشيرون به إلى الظن قاله المرادي في التلخيص.

"أو" من "مرادف له" معنى "نحو: شنتته بغضاً" فـ"بغضاً": مفعول مطلق نائب عن "شنء" فإن "الشنء" مصدر "شنئ"؛ بكسر النون مرادف للبغض، "و: أحبيه مقه"، فـ"مقه" مفعول مطلق نائب عن المحبة، فإن المقه؛ بكسر الميم؛ مصدر "ومق" مرادف للمحبة، "و: فرحت جذلاً"، فـ"جذلاً" مفعول مطلق نائب عن "فرحاً" فإن الجذل؛ بفتحيتين "وهو بالذال المعجمة مصدر "جذل" بالكسر" مرادف للفرح. وظاهر كلام الموضح تبعاً لابن مالك<sup>3</sup> أن المرادف منصوب بالفعل المذكور، وهو مذهب المازني، والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير عندهم في الأمثلة المذكورة: شنتته وبغضته بغضاً، وأحببته ومقته مقه، وفرحت وجذلت جذلاً.

"أو" من "مشارك له" أي: للمصدر المحذوف "في مادته" وحروفه "وهو أقسام ثلاثة: اسم مصدر" غير علم "كما تقدم" من نحو: "اعتسل غسلاً" و"توضأ وضوءاً" و"أعطى عطاء". وفي شرح التسهيل<sup>4</sup>: أن [اسم] 5 المصدر العلم لا يستعمل مؤكداً ولا مبيناً. "واسم عين ومصدر لفعل آخر"، فاسم العين "نحو: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} " [نوح: 17] فـ"نباتاً": اسم عين للنبات، وهو ما ينبت من زرع أو غيره، ومنه زكاة النبات، وعن سيبويه<sup>6</sup>: أن "نباتاً" في الآية مصدر جار على غير الفعل، وكأنه نائب عن "إنباتاً"، قاله الشاطبي، فعلى هذا "يكون من القسم الثالث؛ وهو ما كان مصدرًا لفعل آخر نحو: {وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْيَاتًا} [المزمل: 8] فـ"نباتاً" نائب

1 شرح التسهيل 2 / 181.

2 الكتاب 1 / 125.

3 شرح التسهيل 2 / 182.

4 شرح التسهيل 2 / 180.

5 إضافة من المصدر السابق.

6 الكتاب 4 / 81.

القطاع: نبت البقل نباتاً، وقياس مصدر "تبتل" التبتل لا تبتيلاً؛ لأن التبتيل مصدر "بتل" بالتشديد.

"أو" من لفظ "دال على نوع منه" أي: من المصدر "ك: قعد القرفصاء" بالمد والقصر، "و: "رجع القهقري" بالقصر فقط، فإن "القرفصاء" نوع من القعود، و"القهقري" نوع من الرجوع، والأصل: قعد القعدة القرفصاء، ورجع الرجوع القهقري، فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه. فإن قلت: القرفصاء والقهقري مصدران، فكيف يقال: نابا عن المصدر؟ قلت: أجيب بأنهما نابا عن المصدر الأصلي المحتمل للقليل والكثير. وفي هذا الجواب نظر؛ لأنه يقتضي أن انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد، ولا قائل به. قاله الموضح في الحواشي.

"أو" من لفظ "دال على عدده" أي: المصدر "ك: ضربته عشر ضربات" ف"عشر" نائب عن المصدر، والأصل: ضربته ضرباً عشر ضربات، فحذف المصدر، وأنيب عنه عدده، ومثله: " {فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} " [النور: 4] ، والأصل: فاجلدوهم جلداً ثمانين، فحذف المصدر وأنيب عنه "ثمانين، و"جلدة" تمييز.

"أو" من لفظ دال "على آلهة" أي: المصدر "ك: ضربته سوطاً، أو عصاً" والأصل: ضربته ضرباً بسوط أو عصا، ثم توسع في الكلام. فحذف المصدر، وأقيمت الآلة مقامه، وأعطي ما له فمن إعراب وإفراد أو تثنية أو جمع، تقول: "ضربته سوطين" و"أسواطاً" والأصل: ضربتين بسوط، وضربات بسوط، قاله الشارح<sup>1</sup>.

وقال المرادي في التلخيص: أصل ضربته سوطاًن ضربته ضربة 2 سوط، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه وذلك يطرد فلي كل آلة معهودة للفعل، فلو قلت: ضربته خشبة، لم يجوز 3 لأنه لا 4 يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل. 1. هـ.

"أو" من "كل" وما معناها مضاف إلى المصدر "نحو: {فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ} [النساء: 129] ف"كل": مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: فلا

---

1 أي: ابن النازم في شرح الألفية ص 192.

2 في "ط: "ضرب".

3 في "ب: "يصح".

4 في "ط: "لم".



تميلوا ميلا كل الميل، "و" نحو "قوله" وهو قيس بن الملوح: [من الطويل]  
-393-

وقد يجمع اله الشيتين بعدما ... "يظنان كل الظن ألا تلاقيا"  
والأصل: يظنان ظنا كل الظن، ونحو: ضربته جميع الضرب أو عامة 1 الضرب.  
"أو" من "بعض" وما في معناها مضافة إلى المصدر "ك: ضربته بعض الضرب"،  
ف"بعض": مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: ضربته بعض الضرب، وفي  
التنزيل: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ} [الحاقة: 44] ، ونحو: "ضربته يسير  
الضرب"، وفي التنزيل: {وَلَا تَصْرُوهُ شَيْئًا} [هود: 57] وحاصل ما ذكره الموضح أن  
النائب عن المصدر نوعان: نائب عن مؤكد، ونائب عن مبين. فالنائب عن المؤكد:  
المترادف والمشارك له في المادة بأقسامه الثلاثة، والنائب عن المبين: ما بقي وهو الوصف  
والضمير والإشارة والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول الناظم:

-289-

وقد ينوب عنه ما عليه دل .....  
"مسألة: المصدر المؤكد" لعامله "لا يثنى ولا يجمع باتفاق" فلا يقال: "ضربت" "ضربين"  
بالثنائية، "ولا: "ضربت" "ضرباً" بالجمع؛ "لأنه" اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير  
"ك"ماء" و"عسل" و"دقيق"؛ ولأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع  
باتفاق، فكذلك ما كان بمنزلة.

"و" المصدر العددي، وهو "المختوم بتاء الوحدة ك"ضربة" بعكسه" فيثنى ويجمع  
"باتفاق، فيقال: "ضربت" "ضربتين، وضرباً؛ لأنه" فرد لجنس "ك"قمر" و "كلمة".  
واختلف في "المصدر" النوعي، فالمشهور "من الخلاف في تثنيته وجمعه" الجواز" قياساً.  
فيقال: "ضربت ضربتين ضرباً عنيقاً وضرباً رقيقاً"، و"ضربت ضرباً مختلفة" "وظاهر  
مذهب سيبويه المنع" وأنه لا يقال منه إلا ما سمع 2، "واختاره" أي: المنع "الشلوبين" 3  
واحتج الجيز بمجيئه في الفصح كقوله تعالى: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا} [الأحزاب: 10]  
والألف مزيدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي، وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار  
الناظم بقوله:

-290-

وما لتوكيد فوحد أبداً ... وثن واجمع غيره وأفرداً

393- البيت للمجنون في ديوانه ص 243، والمقاصد النحوية 3 / 42، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 2 / 213، والخصائص 2 / 448، وشرح الأشموني 1 / 210 ولسان

العرب 2 / 48، "شتت".

1 في "أ": "غاية".

2 الكتاب 1 / 35.

3 انظر الارتشاف 2 / 205، وجمع الهوامع 1 / 186.

(497/1)

"فصل":

النحاة "اتفقوا على أنه يجوز للدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد" وهو المبين للنوع أو العدد. والدليل المقالي: ما مرجعه إلى القول، "كأن يقال: "ما جلست". فيقال: "بلى جلوساً طويلاً"، أو "بلى جلستين" "ف"جلوساً": مصدر نوعي لوصفه بالطول، حذف عامله جوازاً للدليل مقالي، وهو قول القائل: ما جلست، والتقدير: بلى جلست طويلاً، و"جلستين": مصدر عددي حذف عامله لذلك، والتقدير: بلى جلست جلستين.

"و" الدليل الحالي: ما مرجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها، "كقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً"، ولمن تكرر منه إصابة الغرض: "إصابتين"، ف"قدوماً": مصدر نوعي، و"إصابتين" مصدر عددي، حذف عاملهما جوازاً للدليل حالي، وهو الحال المشاهدة، والتقدير: قدمت قدوماً مباركاً، وأصبت إصابتين.

"وأما" المصدر "المؤكد فزعم ابن مالك" في شرح الكافية<sup>1</sup>: "أنه لا يحذف عامله؛ لأنه إنما جيء به لتقويته وتقدير معناه والحذف مناف لهما"، فلم يجوز حذفه، بخلاف المصدر المبين نوعاً أو عدداً، فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبهه المفعول به. فجاز حذف عامله كما جاز عامل المفعول به. انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال:

-291

وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه للدليل متسع

"ورده ابنه<sup>2</sup>" بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به تقوية عامله، وتقدير معناه دائماً، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع، ولا دليل عليه، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقدير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم،

1 شرح الكافية الشافية 2/ 657، 658.

2 بعده في "ب": "في شرح النظم"، وفي "ط": "في شرحه". وانظر شرح ابن الناظم 193.

(498/1)

ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر؛ فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه أحق وأولى.

"وبأنه قد حذف جوازاً" إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر "في نحو: "أنت سيراً" ووجوباً" مع التكرير أو الحصر في "أنت سيراً سيراً" و"ما أنت إلا سيراً". "و" في غير ذلك "نحو: سقيا ورعياً" وحمداً وشكراً لا كفراً، فمنع مثل هذا إما للسهو 1 عن وروده، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام، انتهى كلام ابنه في شرحه 2.

وأجاب الشاطبي بأن ما قاله ابن الناظم غير لازم؛ لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكد، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض، وأما ما استدلل به فلا دليل فيه؛ لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جعلت بدلاً من أفعالها، وعوضت منها، ففائدتها النيابة عن أفعالها، وإعطاء معانيها، لا تأكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها، والشيء لا يؤكد نفسه. انتهى ملخصاً مع اعترافه بأن "أنت سيراً" للتوكيد. حيث قال في شرح قول الناظم:

-294

كذا مكرر.....

وتقول في المؤكد: "أنت تسير سيراً" فيظهر أيضاً؛ يعني العامل؛ ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقره عليه، لكن إقراره على نحو: "سقيا" و"رعياً" مشكل، بل قال ابن عقيل 3: إن ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح، فإن جمع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء، وإنما هي من المصادر النائية عن أفعالها. 1. هـ. والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد، وهو في معنى الاستثناء من قوله:

-291

وحذف عامل المؤكد امتنع ... ..

قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة.

"وقد يقام المصدر" المؤكد "مقام فعله" المستعمل أو المهمل "فيمتنع ذكره معه" أي:

فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر؛ لقيامه مقامه.

1 في "أ"، "ب": "لسهو".

2 شرح ابن النظم ص 193.

3 شرح ابن عقيل 1/ 291، 292.

(499/1)

"وهو نوعان، ما لا فعل له" أصلاً من لفظه "نحو: ويل زيد ويجه؛ و: [من الكامل]

394-

..... بله الأكف".....

بالإضافة إلى المفعول، "فيقدر له عامل من معناه، على حد: "قعدت جلوساً"، بناء على

قول المازني: إن جلوساً منصوب بـ"قعدت"، فيقدر في نحو: "ويل زيد ويجه": أحزن الله

زيداً ويله، وأحزن الله زيداً ويجه؛ لأن الويل والويح بمعنى الحزن، قاله أبو البقاء، وقيل:

يقدر: "أهلك" لأنهما بمعنى الهلاك، وقيل: يقدر قبل "ويح" و"رحم" لأنها كلمة ترحم،

وقبل 1 "ويل" عذب لأنها كلمة عذاب.

وذهب بعض البغداديين إلى أن "ويجه" و"يله" و"يسه" منصوبة بأفعال من لفظها

وأنشد: [من الهزج]

395-

فما مال ولا واح ... ولا واس أبو هند

قال المرادي في شرح التسهيل: وهو مصنوع 2. 1. هـ.

ويقدر في "بله الأكف": اترك؛ لأن بله الشيء بمعنى تركه، و"الأكف": جمع كف. "وما

له فعل" مستعمل من لفظه، "وهو نوعان":

نوع "واقع في الطلب وهو الوارد دعاء" بخير أو ضده، فالأول: "ك: سقيا، ورعيا"،

والثاني ك: كيّا "و: جدعا" والأصل: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وكواه الله كيّا،

وجدعه جدعا والجدع: قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك.

"أو" الوارد "أمرًا أو نهيًا نحو: قيامًا لا قعودًا" أي: قم قيامًا لا تقعد قعودًا،

---

### 394- تمام البيت:

"تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق"  
وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص245، وخزانة الأدب 6/ 211، 214، 217،  
والدرر 1/ 508، وشرح شواهد المغني ص353، ولسان العرب 3/ 478، "بله" وتاج  
العروس "بله"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 217، وتذكرة النحاة ص500،  
والجني الداني 425، وخزانة الأدب 6/ 232، وشرح ابن الناظم ص196، وشرح  
الأشموني 1/ 251، وشرح المفصل 4/ 48، ومغني اللبيب ص115، وجمع الهوامع 1/  
236.

1 في "ب": "قيل".

395- البيت بلا نسبة في الممتع في التصريف 2/ 567، والمنصف 2/ 198.  
2 الارتشاف 1/ 90.

(500/1)

---

"و" كذلك النوعي "نحو: {فَضَرَبَ الرِّقَابَ} [محمد: 4] أي: فاضربوا ضرب  
الرقاب1، "و" نحو "قوله": [من الطويل]  
396-

على حين ألهى الناس جل أمورهم ... "فندلا زريق المال ندل الثعالب  
أي: اندل يا زريق المال ندل الثعالب، أي: اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب.  
و"زريق"؛ بزاي فراء؛ مصغر علم رجل، و"المال": مفعول به، وإلى ذلك أشار الناظم  
بقوله:

292-

والحذف حتم مع آت بدلًا ... من فعله كندلا اللذ كاندلا  
"كذا أطلق ابن مالك" القول بأن المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف،  
لم يقيده بالتكرار.  
"وخص ابن عصفور الوجوب" للحذف "بالتكرار2، كقوله" وهو قطري بن الفجاءة  
الخارجي: [من الوافر]

"فصبرا في مجال الموت صبرا" ... فما نيل الخلود بمستطاع  
 أي: اصبر صبرا، ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل، وبذلك قال ابن  
 الصائع: ونصه: واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الإضمار 3 المصادر في الأمر المثناة  
 كقولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربا ضربا. ا. هـ.

1 بعده في "ط": "ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف، ولذلك فصله بقوله"، وفي  
 "ب": "هذا من النوعي، ولذلك فصله بقوله".

396- البيت للأعشى همدان في الحماسة البصرية 2/ 262، 263، ولشاعر من  
 همدان في شرح أبيات سيويه 1/ 371، 372، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجريز  
 في المقاصد النحوية 3/ 46، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص 215، وملحق ديوان  
 جرير ص 1021، وبلا نسبة في الإنصاف ص 293، وأوضح المسالك 2/ 218،  
 وجمهرة اللغة ص 682، والخصائص 1/ 120، وسر صناعة الإعراب ص 507 وشرح  
 ابن الناظم ص 194، وشرح الأشموني 1/ 204، وشرح ابن عقيل 1/ 566، والكتاب  
 1/ 115، ولسان العرب 11/ 653 "ندل".

2 شرح الجمل 2/ 407.

397- البيت لقطري بن الفجاءة في تخلص الشواهد ص 298، والمقاصد النحوية 3/  
 51، وشرح التسهيل 2/ 187، وشرح الكافية الشافية 2/ 662، وبلا نسبة في  
 أوضح المسالك 2/ 220، وشرح الأشموني 2/ 212.  
 3 في "ط": "إضمار".

(501/1)

قال الموضح في حاشية التسهيل: وأشار بقوله هذا إلى التحذير بغير "إيا"، وبمثل قوله  
 قال ابن عصفور 1، وكلاهما مخالف لإطلاق ابن مالك القول بأن المصدر الذي أقيم  
 مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف. انتهى كلام الموضح.  
 "أو" الوارد "مقرونا باستفهام توبيخي" وهو ثلاثة أقسام:  
 توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه: أغدة كغدة البعير وموتا في  
 بيت امرأة سلوية 2.

وتوبيخ لمخاطب "نحو: "أتوانيا وقد جد قرناؤك"، أي: أتتواني توائيًا، "وقوله"؛ وهو  
جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي: [من الوافر]  
-398-

أعبدا حل في شعبي غريبًا ... "ألؤما لا أبا لك واغترابا"  
أي: أتلؤم لؤما وتغترب اغترابًا، و"عبدًا": منادى بالهمزة: و"شعبي": بضم الشين  
المعجمة<sup>3</sup> وفتح العين والباء الموحدة؛ موضع.  
والتوبيخ لغائب في حكم حاضر، كقولك لشيخ غائب وقعد أبلغك أنه يلعب: "ألعبا  
وقد علاك المشيب"، أي: أتلعب لعبًا.  
"و" نوع "واقع في الخبر، وذلك في" خمس "مسائل:  
إحداها: مصادر مسموعة كثر استعمالها، ودلت القرائن على عاملها"  
الحذوف "كقولهم عند تذكر نعمة وشدة: حمدًا وشكرًا لا كفرًا"، وهي من أمثلة  
سيبويه<sup>4</sup>، وقدره: "أحمد الله حمدًا، وأشكره شكرًا لا أكفره كفرًا، كذا يتكلم بهذه الأمثلة  
مجتمعة.

---

1 شرح الجمل 2 / 407.

2 من الأمثال في مجمع الأمثال 2 / 57، وفصل المقال ص 374، والمستقصى 1 /  
258، وجمهرة الأمثال 1 / 102.

398- البيت لجرير في ديوانه ص 650، وإصلاح المنطق 221، والأغاني 8 / 21،  
وجمهرة اللغة ص 1181، وخزانة الأدب 2 / 183، وشرح أبيات سيبويه 1 / 98،  
والكتاب 1 / 339، 344 ولسان العرب 1 / 503 "شعب"، ومعجم ما استعجم  
ص 799، 861، والمقاصد النحوية 3 / 49، 4 / 506، وبلا نسبة في أوضح المسالك  
2 / 221، ورصف المباني ص 52، وشرح ابن الناظم ص 195، وشرح الأشموني 1 /  
212.

3 في "ط": "المهملة".

4 الكتاب 1 / 318، 319.

(502/1)

---

قال ابن عصفور<sup>1</sup>: لا يستعمل كُفْرًا إلا مع حمداً وشكراً، ولا يقال: "حمداً" وحده أو "شكراً" إلا أن يظهر على الجواز ولا يلزم الإضمار إلا مع "لا 2 كُفْرًا"، فهذه الأمور جرت مجرى المثل، ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب. 1. هـ.

"و: صبراً لا جزعاً"، والتقدير: أصبر صبراً، لا أجزع جزعاً، ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر<sup>3</sup> المرتب، "و" كقولهم "عند ظهور أمر معجب: عجباً" أي: أعجب عجباً، "وعند خطاب" شخص "مرضيه عنه أو مغضوب عليه: أفعله" أنا "وكرامة ومسرة" أي: أفعل<sup>4</sup> ما تريد وأكرمك كرامة وأسررك مسرة، ولا تستعمل "مسرة" إلا بعد "كرامة" و"كرامة": اسم مصدر "أكرم"، "ولا أفعله ولا كيذاً ولا هما" أي: أكاد كيذاً، ولا أهم هما، هذا تقدير<sup>5</sup> سيبويه<sup>6</sup>، واختلف في تقديره: "أكاد" فقال الأعلام: هي الناقصة، وقال ابن طاهر: هي التامة، والمعنى: ولا مقاربة<sup>7</sup>، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين. "وهما" من هممت بالشيء. ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب، فالثبت للمرضي عنه، والمنفي للمغضوب عليه.

المسألة "الثانية: أن يكون" المصدر "تفصيلاً لعاقبة ما قبله" من طلب أو خبر، فالأول "نحو: {فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ} " [محمد: 4] ف"منا" و"فداء" ذكرنا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتقدير: فإذا أن قمنا منا، وإما أن تفادوا فداء.

والثاني كقوله: [من البسيط]

-399-

لأجهدن فيما درء واقعة ... تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

1 شرح الجمل 2 / 421.

2 سقطت "لا" من "أ".

3 اللف والنشر: أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى، ثم يقابلها بأشياء يعددها على ترتيبها من غير الأضداد تتم معناها؛ إما بالجمال، وإما بالألفاظ المفردة، كقول ابن حيوس:

فعل المدام ولوئها ومذاقها ... في مقلتيه ووجنتيه وريقه

4 بعده في "ب": "أنا".

5 بعده في "ط": "كلام".

6 الكتاب 1 / 319.

7 الارتشاف 2 / 212، وجمع الهوامع 1 / 191.



339- البيت بلا نسبة في الدرر 1/ 418، وجمع الهوامع 1/ 192، وشرح التسهيل 2/ 188.

(503/1)

ف"درء" و"بلوغ" ذكر تفصيلاً لعاقبة الجهد أي: إما أدراً وإما أبلغ. وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

-293

وما لتفصيل كإما منا ... عامله يحذف حيث عنا  
المسألة "الثالثة: أن يكون" المصدر "مكرراً أو محصوراً أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين" في الأنواع الثلاثة: وشروطها أربعة أمور:  
أحدها: التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه.  
والثاني: كون المصدر مستمرا للحال لا منقطعاً عنه ولا مستقبلاً، نص على ذلك سيبويه 1.

والثالث: كون عامل المصدر خبراً.

والرابع: كونت المخبر عنه اسم عين.

فالمكرر "نحو: "أنت سيراً سيراً"، والتقدير: أنت تسير سيراً، فحذف "تسير" وجوبا لقيام التكرير مقامه 2.

"و" المحصور بـ"إلا" أو "إنما" نحو: "ما أنت إلا سيراً"، و "إنما أنت سير البريد"،  
والتقدير: ما أنت إلا تسير سيراً، وإنما أنت تسير سير البريد، فحذف "تسير" لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير. والمعطوف عليه نحو: "أنت أكلاً وشرباً"،  
والتقدير: أنت تأكل أكلاً، وتشرب شرباً؛ لأن العطف كال تكرار، نصوا عليه هنا وفي باب الإغراء والتحذير، ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب، والفرق أن العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول، والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد، والعامل الثاني معطوف على الأول، وكلاهما خبر عن "أنت"، قاله الموضح في الحواشي.

"و" المستفهم عنه نحو: "أأنت سيراً" والتقدير: أأنت تسير سيراً، نص عليه سيبويه 3،  
ووجهه أن الفعل شديد المطلوبة للاستفهام، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير، وجوز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفاً وهو غير مناسب هنا؛ لأن

الكلام في قيام المصدر مقام فعله، فليتأمل.  
واقصر الناظم على المكر والمحصور فقال:

1 الكتاب 1/ 336.

2 شرح ابن الناظم ص 195، والارتشاف 2/ 214، والكتاب 1/ 335-340.

3 الكتاب 1/ 399.

(504/1)

-294

كذا مكرر وذو حصر ورد ... نائب فعل لاسم عين استند  
فإن لم يكن المصدر مكرراً ولا محصوراً ولا مستفهما عنه ولا معطوفاً عليه لم يجب إضمار  
عامله نحو: "أنت تسير سيراً" وإن شئت حذفته، فقلت: "أنت سيراً"، ولو كان العامل  
خبراً عن اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل، بل يتعين رفع المصدر على الخبرية، نحو "إنما  
سيرك سير البريد" بخلاف كونه خبراً عن اسم عين كما تقدم فإن ذلك يؤمن معه اعتقاد  
الخبرية، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً كقوله: [من البسيط]

-400

..... فإنما هي إقبال وإدبار

أي: ذات إقبال وإدبار، قاله في شرح الكافية 1.

المسألة الرابعة: أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه، "أو" مؤكداً لغيره، فالأول؛ وهو  
المؤكد لنفسه، هو "الواقع" بعد جملة هي نص في معناه، نحو:

-296

..... له علي ألف عرفا .....

أي: اعترافاً فجملة "له علي ألف" نص في الاعتراف؛ لأنها لا تحتل غيره: وسمي مؤكداً  
لنفسه؛ لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكأن الذي قبله نفسه.

"والثاني"؛ وهو المؤكد لغيره؛ هو "الواقع" بعد جملة تحتل معناه وغيره، ويقع منكرها  
ومعرفاً، فالأول نحو: "زيد ابني حقاً"، فجملة "زيد ابني" تحتل الحقيقة والمجاز، ولكنها  
صارت نصاً بالمصدر؛ لأن قولك: "حقاً" يرفع المجاز ويثبت الحقيقة، وسمي مؤكداً لغيره؛  
لأنه يجعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً، فهو مؤثر، والمؤكد به متأثر، والمؤثر غير

المتأثر. "و" الثاني قسمان: ما هو جائز التعريف، وما هو واجبه، فالأول نحو: "هذا زيد الحق لا الباطل" فجملة "هذا زيد" تحتل الصدق والكذب، فإذا قلت: "الحق"، فقد حققت أحد الاحتمالين، فرفعت الاحتمال الآخر، وكأنك قلت: أحق ذلك الحق أو حقا، فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت، وأردت قصر القلب

---

400- صدر البيت:

"ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت"

وهو للخنساء في ديوانها ص 383، والأشباه والنظائر 1/ 198، وخزانة الأدب 1/ 431، 2/ 34، وشرح أبيات سيويه 1/ 282، والشعر والشعراء 1/ 354، والكتاب 1/ 337، ولسان العرب 7/ 305، "رھط" 11/ 538 "قبل" 14/ 410 "سوا"، والمقتضب 4/ 305 والمنصف 1/ 197، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 387، 4/ 68، وشرح الأشموني 1/ 213، وشرح المفصل 1/ 115، والمختسب 2/ 43، وشرح التسهيل 1/ 324.  
1 شرح الكافية الشافية 2/ 665، 666.

(505/1)

---

قلت: "لا الباطل" بالنصب عطفاً على "الحق". "و" الثاني: "لا أفعل كذا البتة"، فجملة "لا أفعل كذا" تحتل استمرار النفي وانقطاعه، فإذا قلت: "البتة" حققت استمرار النفي، ورفعت انقطاعه. و"البت": القطع، يقال: "لا أفعله البتة" لكل أمر لا رجعة فيه، قاله في الصحاح، و"أل" في "البتة" لازمة الذكر، قاله الموضح في الحواشي. وفي حاشية العلامة عبد القادر المحكي على هذا الكتاب يقال: لا أفعله بنة والبتة أي: بنة بنة والبتة. وفي الباب 1: لم يسمع في "ألبنة" إلا قطع الهمزة، والقياس وصلها، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

295-

ومنه ما يدعونه مؤكداً ... لنفسه أو غيره فالمبتدا

296-

نحو له علي ألف عرفا ... والثاني كابني أنت حقا صرفا

المسألة "الخامسة: أن يكون" المصدر "فعلاً علاجياً تشبيهاً" واقعا "بعد جملة مشتملة

عليه" أي: على اسم بمعناه؛ "و" مشتملة "على صاحبه" أي: المصدر؛ فهذه أربعة شروط، زاد المرادي شرطاً خامساً، وهو: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل، "ك: مررت فإذا له صوت صوت حمار2"، و: إذا له "بكاء بكاء ذات داهية"، فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي3، واقع بعد جملة، وهي: "له صوت" و"له بكاء"، وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه، وهو المصدر الأول، ومشتمة أيضاً على صاحب المصدر، وهو: "الها" في "له" ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل في المصدر الثاني؛ لأنه لا يحل محله فعل، لا مع حرف مصدري، ولا بدونه؛ لأن المعنى يأبي ذلك؛ لأن المراد: أنك مررت به في حال تصويت وبكاء، لا أنه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به، وإذا لم يصلح للعمل فيه تعين أن يكون منصوباً بفعل محذوف وجوباً، لتضمن الكلام معنى الفعل؛ لأن معنى "إذا له صوت": هو يصوت، فاتجه انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه.

قال سيبويه4: وإنما انتصب هذا؛ لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لما قلت: "له صوت" علم أن ثم مصوئاً، فصار قولك: "له صوت"، بمنزلة قولك: "إذا هو يصوت" فحمل المصدر الثاني على المعنى.

ا. هـ.

---

1 الباب في علم الإعراب للإسفرائيني ص78.

2 شرح ابن الناظم ص196.

3 بعده في "ب": "لأنه من أفعال الجوارح".

4 الكتاب 1/ 356.

(506/1)

---

ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة إن كان نكرة، ذكرهما سيبويه1، ويجوز أن يكون خبر المحذوف، وتمتنع الصفة إن كان معرفة، ولا يجوز إلا في الضرورة، قاله سيبويه1.

وقال الخليل2: تجوز الصفة أيضاً على تقدير: "مثل"، وهل3 الرفع والنصب متكافئان أو لا؟ فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح؛ لأن الثاني ليس هو الأول، والنصب سالم من هذا الحجاز، وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان؛ لأن في النصب التقدير،

والأصل عدمه.

"ويجب الرفع في نحو" قولك: "له ذكاء ذكاء الحكماء؛ لأنه"؛ أي: الذكاء؛ "فعل معنوي لا علاجي"، والمراد بالعلاجي: ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء، كالضرب والشتم، والمعنوي بخلافه، كالعلم والذكاء وإنما وجب الرفع من غير العلاجي؛ لأنك إذا قلت: "له ذكاء"، فلست تريد أنه فعل شيئاً، بل أنه ذو ذكاء، فكان بمنزلة "له يد يد أسد"، فكما لا ينتصب "يد" فكذلك هذا.

ويجب الرفع أيضاً في نحو: "له صوت صوت حسن"؛ لأنه غير تشبيهي، "وفي نحو" "صوته صوت حمار" لعدم تقدم الجملة؛ لأن "صوته" مبتدأ، و"صوت حمار" خبره "وفي نحو: فإذا في الدار صوت صوت حمار، ونحو: فإذا عليه نوح نوح لحمام، لعدم تقدم صاحبه" فيهما، أما الأول؛ فالأن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه؛ وأما لثاني فالأن الضمير المجرور بـ"على" عليس عائداً على صاحب النوح وإنما هو للمنوح عليه لا للنائح، فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر، "وربما نصب نحو هذين" المثالين، "لكن على الحال" من الضمير لا على المفعول المطلق؛ لأنه ليس منه.

"تنبيه: مثل: له صوت صوت حمار" في النصب على المفعول المطلق، "قوله"؛ وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة، واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرساً: [من الكامل]

1 الكتاب 1 / 361.

2 الكتاب 1 / 361، والارتشاف 2 / 217.

3 في "ب": "هذا".

(507/1)

-401

"ما إن يمس الأرض إلا منكب ... منه وحرف الساق طي الحمل"

"فطي" مفعول مطلق، وناصبه محذوف تقديره: يطوي؛ "لأن ما قبله" هو:

ما إن يمس الأرض إلا منكب ... ..

"بمنزلة: له طي" فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه، "قال سيبويه" بمعناه،

ونصه 1: صار "ما إن يمس الأرض" بمنزلة "له طي"، ا. هـ.  
و"ما": نافية و"إن": زائدة، و"حرف الساق"، مرفوع بالعطف على "منكب"، والمعنى:  
أن هذا الفرس مضمر، قد بلغ في التضمير إلى حد لا تصل بطنه الأرض إذا اضطجع،  
وإنما يمس الأرض منه منكب وحرف الساق، وأراد بـ"طي الحمل" أنه مدمج الخلق كطي  
الحمل، وأن له تحافياً كتجافي الحمل؛ بكسر الميم الأولى وفتح الثانية وهو علاقة  
السيف. واقتصر في النظم على بعض شروط المسألة، وأحال بقية الشروط على المثال  
فقال:

-297

كذاك ذو التشبيه بعد جملة ... كلي بكا بكاء ذات عضله

---

401- البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين 3/ 1074، والاقتضاب  
340، وخزانة الأدب 8/ 194، وشرح أبيات سيبويه 1/ 324، وشرح التسهيل 2/  
191، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 90، وشرح شواهد الإيضاح ص 147،  
وشرح شواهد المغني 1/ 227، والشعر والشعراء 2/ 676، والكتاب 1/ 359،  
والمقاصد النحوية 3/ 54، وللهذلي في الخصائص 2/ 309، وبلا نسبة في الارتشاف  
2/ 217، والأشباه والنظائر 1/ 246، والإنصاف 1/ 230، وأوضح المسالك 2/  
224، والمقتضب 3/ 203، 232.  
1 الكتاب 1/ 360.

(508/1)

---

### باب المفعول له:

"هذا باب المفعول له":

"ويسمى المفعول لأجله و" المفعول "من أجله"، وهو ما فعل لأجله فعل، "مثاله: جئت  
رغبة فيك"، ف"رغبة": اسم، فعل لأجله فعل وهو المجيء، وحكمه النصب بشروط،  
"وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور":  
الأول: "كونه مصدرًا"؛ لأن النصب 1 يشعر بالعلية، والذات لا تكون عللاً فلافعال  
غالبًا؛ لأن العلل أحداث، والمصدر اسم للحدث، "فلا يجوز: جئتكم السمن والعسل"  
بالنصب؛ لأنه اسم عين لا مصدر، وهذا الشرط "قاله الجمهور. وأجاز يونس" بن

حبیب2: " أما العبيد" بالنصب "فدو عبيد" زاعما أن قوماً من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخص شخصاً بعبید وغيرهم، كالمُنكرين عليه وصفه بغير العبيد، وتأول نصب "العبيد" على أنه مفعول له، وإن كان غير مصدر "بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالملذکور ذو عبيد" لا غير، ف"العبيد" علة للذكر "و" هذا النصب "أنكره سيويوه" وقبحه، وقال3: إنه لغة خبيثة قليلة، وإنما يجوز على ضعفه، إذا لم يرد عبداً بأعيانهم، وأوله الزجاج على تقدير: أما تملك العبيد، أي: مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فدو عبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر.

"و" الشرط الثاني: "كونه قلبياً" أي: من أفعال النفس الباطنة "كالرغبة"؛ لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح

---

1 في "ط": "المصدر".

2 انظر الكتاب 1/ 389، والارتشاف 2/ 221.

3 الكتاب 1/ 389، 390، وانظر الارتشاف 2/ 221.

(509/1)

---

ليست كذلك. "فلا يجوز: جئتكَ قراءة للعلم" من أفعال اللسان، "ولا: قتلاً للكافر" من أفعال اليد، وهذا الشرط "قاله ابن الحجاز وغيره" كالرندي، ويجوز "إرادة قراءة العلم"، و"ابتغاء قتل الكافر"، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان؛ لأن أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلن1 قاله الشاطبي، "وأجاز الفارسي "جئتكَ ضرب زيد" أي: لتضرب زيداً"، ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضاً؛ لأن فاعل المجيء غير فاعل الضرب، وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي.

"و" الشرط الثالث: "كونه علة" لأنه الباعث على الفعل. واستشكل جعل العلية شرطاً؛ لأنها محل الشروط، ومحل الشروط لا يجعل شرطاً، وجوابه بأن هذه شروط لنصبه، لا لتحقيق ماهيته "عرضاً كان"؛ بفتح العين والراء المهملتين؛ وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت، كما تقدم في باب التعدي وال لزوم، فسقط ما قيل: إن الغرض؛ بالعين المعجمة؛ ما كان باعثاً على الفعل، ووجوده متأخراً عنه، فلا يصح تمثيله بقوله: "ك"رغبة" بفتح الراء وسكون الغين المعجمة، وفتح الموحدة "أو غير عرض"، وهو ما كان جبلياً من الأوصاف اللازمة. "ك: قعد عن الحرب جبناً"، فإن الجبن وصف

جبلي لازم.

"و" الشرط الرابع: "اتحاده بالمعلل به وقتنا"، بأن يكون وقت الفعل المعلل؛ بفتح اللام الأولى؛ والمصدر المعلل؛ بكسرهما واحداً، وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر كـ"جئتك رغبة" و"قعدت عن الحرب جبناً" أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: "جئتك 2 خوفاً من فرارك" أو بالعكس نحو "جئتك إصلاً لحالك"، فإن لم يتحدا وقتاً امتنع النصب "فلا يجوز: تأهبت" اليوم "السفر" غداً؛ لأن زمن التأهب غير زمن السفر. وهذا الشرط "قاله الأعلم" يوسف الشنتمري، "والمتأخرون" كالشلوبين، وقال تلميذه ابن الضائع؛ بإعجام الضاد وإهمال العين: لم يشترطه سيبويه، ولا أحد من المتقدمين، فعلى هذا يجوز "جئتك أمس طمعاً في معروفك الآن"3.

1 في "ط": "المطلق".

2 في "ب"، "ط": "حبستك".

3 انظر الارتشاف 2/ 221.

(510/1)

"و" الشرط الخامس: "اتحاده بالمعلل به فاعلاً"، بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً، كقوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} [البقر: 19] فـ"الحذر" مصدر، ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان، وفاعل "الجعل" و"الحذر" واحد، وهم الكفار، فإن اختلفت الفاعلان امتنع النصب "فلا يجوز: جئتك محبتك إياي"؛ لأن فاعل "المجيء" المتكلم، وفاعل "الحبة" المخاطب، وهذا الشرط "قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابن خروف" فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجاً بنحو قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً} [الرعد: 12]. ففاعل "الإراءة" هو الله تعالى، وفاعل "الخوف" و"الطمع" المخاطبون، وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال: معنى يريكم يجعلكم ترون، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل خوف والطمع، وقيل هو على حذف مضاف، أي: إراءة الخوف والطمع. وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين1، واقتصر في النظم على بعض الشروط، ووكل الباقي إلى المثال فقال:



ينصب مفعولاً له المصدر إن ... أبان تعليلاً كجد شكرا وذن  
-299-

وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتنا وفاعلا.....  
وبقي عليه شروط ماهية المفعول له، وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني  
فقال: وللمفعول له شروط:  
أحدها: أن يصلح في جواب "لم".  
الثاني: أن يصلح جعله خبراً عن الفعل العامل فيه، كقولك: "زرتك طمعا في برك"، أي:  
الذي حملني على زيارتك الطمع، أو مبتدأ، كقولك: "الطمع حملني على زيارتي إياك".  
الثالث: أن يصح تقديره باللام.  
الرابع: أن يكون العامل فيه من غير لفظه، فلا يجوز أن تجعل زيارة في قولك: "زرتك  
زيارة" مفعولاً له؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنى، والشيء لا يكون علة لوجود نفسه.  
أ. هـ.  
"ومتى فقد المعلل" بكسر اللام الأولى؛ من شروط جواز النصب "شرطاً منها وجب عند  
من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليل" وهو أربعة: "اللام، والباء

1 الكشف 2 / 282.

(511/1)

وفي، ومن" واقتصر في النظم على "اللام"؛ لأنها الأصل، فقال:  
-299-

..... وإن شرط فقد

-300-

فاجره بالحرف.....  
"ففاقد" الشرط "الأول" وهو المصدرية "نحو: {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} " [الرحمن:  
10] ف"الأنام" علة "للوضع"، وليس مصدرًا، فلذلك جر باللام.  
"و" فاقد الشرط "الثاني" وهو القلبية "نحو: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} [الأنعام:  
151] ف"إملاق" وهو الفقر علة للقتل، وهو ليس قلبيا، فلذلك خفض ب"من"  
التعليلية، "بخلاف" {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ} "خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ" [الإسراء: 31] ف"الخشية"

مصدر قلبي، فلذلك جاء منصوبًا.

وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو: "قتلته صبرًا" فيمتنع جره؛ لأن الجر بحرف التعليل يفيد العلية، والغرض عدمها، فلذلك أسقطه.

"و" فاقد الشرط "الرابع" وهو الاتحاد في الوقت "نحو" قول امرئ القيس الكندي: [من الطويل]

-402

"فجئت وقد نضت لنوم ثيابها" ... لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم، فلما اختلفا في الوقت جر باللام، و"نضت" بتخفيف الضاد المعجمة من النضو، وهو الخلع، و"لبسة" بكسر اللام: هيئة من اللبس، و"المتفضل": هو الذي يبقى في ثوب واحد. والمعنى: جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم، ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به.

"و" فاقد الشرط "الخامس" وهو الاتحاد في الفاعل، "نحو" قول أبي صخر الهذلي: [من الطويل]

-403

"وإني لتعروني لذكراك هزة" ... كما انتفض العصفور بلله القطر

---

402- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص14، والارتشاف 2/ 223، 369، والدرر 1/ 421، وشرح شذور الذهب ص228، وشرح التسهيل 2/ 196، 374، وشرح عمدة الحفاظ ص453، ولسان العرب 15/ 329 "نضا" وتاج العروس "فضل"، "نضا" وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 226، والدرر 1/ 518، ورصف المباني ص223، وشرح الأشموني 1/ 206، وشرح قطر الندى ص227، والمقرب 1/ 161، وجمع الهوامع 1/ 194، 247.

403- البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني 5/ 169، 170، والإنصاف 1/ 253، وخزانة الأدب 3/ 254، 257، 260، والدرر 1/ 422، وشرح أشعار الهذليين 2/ 957، واللسان 2/ 155، "رمت" والمقاصد النحوية 3/ 67، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 222، والأشباه والنظائر 7/ 29، وأما ابن الحاجب 2/ 646، 648، وأوضح المسالك 2/ 227، وشرح ابن الناظم ص262، وشرح الأشموني 1/ 216 وشرح التسهيل 2/ 196، 372، وشرح شذور الذهب ص229، وشرح ابن عقيل 2/ 20،

وشرح قطر الندى ص228، وشرح الكافية الشافية 2/ 803، وشرح المفصل 2/ 67، والمقرب 1/ 162، وجمع الهوامع 1/ 194.

(512/1)

فالذكرى علة عرو الهزة، وفاعلها مختلف ففاعل العرو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكرى إياك، فلذلك جر باللام. و"الهزة" بالكسر: النشاط والارتياح. "وقد انتفى الاتحادان" معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل "في: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ} " [الإسراء: 78] ففاعل القيام المخاطب، وفاعل الدلوك هو الشمس، وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل. وقال في المغني 1: اللام في "لدلوك" بمعنى "بعد" فظاهره التخالف، والدلوك: الميل، يقال دلكت الشمس دلوكا إذا مالت عن وسط السماء. "ويجوز جر المستوفي للشروط" وإلى ذلك يشير قول الناظم:

-300

..... وليس يمتنع ... مع الشروط.....  
"بكثرة إن كان" مقرونا ب"أل" وبقلة إن كان مجردا منها، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-301

وقل أن يصحبها المجرد ... والعكس في مصحوب أل.....  
"وشاهد القليل فيهما" أي: في المقرون ب"أل" والمجرد منها "قوله": [من الرجز]

-404

"لا أقعد الجبن عن الهيحاء" ... ولو توالى زمر الأعداء  
ف"الجبن" مفعول له، وهو مقرون ب"أل"، وجاء منصوبا على قلة، والأكثر فيه أن يكون مجرورا. "وقوله": [من الرجز]

-405

"من أمكم لرغبة فيكم جبر" ... ومن تكونوا ناصريه ينتصر  
ف"رغبة" مفعول له وهو مجرد من "أل" وجاء مجرورا، وفيه رد على الجزولي في منعه

1 مغني اللبيب ص281.

404- الرجز بلا نسبة في الارتشاف 2/ 224، والدرر 1/ 422، وشرح الأشموني 1/

217، وشرح التسهيل 2/ 198، وشرح ابن عقيل 1/ 298، 299، وشرح عمدة الحافظ ص 398، وشرح الكافية الشافية 2/ 672، وعمدة الحافظ "هيح"، والمقاصد النحوية 3/ 67، وجمع الهوامع 1/ 195.

405- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 229، وشرح الأشموني 1/ 217، وشرح عمدة الحافظ ص 399، والمقاصد النحوية 3/ 70.

(513/1)

الجر، والأكثر فيه أن يكون منصوبًا، وإنما كان جراً لجرد قليلاً بخلاف المقرون بـ"أل"؛ لأنه أشبه الحال لما فيه من البيان وكونه نكرة، وشاهد الكثير قوله تعالى: {وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا} [الأعراف: 56].

"و" النصب والجر "يستويان في المضاف"، فالنصب "نحو: {يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ} [البقرة: 265] فـ"ابتغاء": مفعول له، هو مضاف منصوب "و" الجر "نحو: {وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ} [البقرة: 74] أي: لأجل خشية الله، فـ"خشية" مفعول له، وهو مضاف مجرور. "قيل ومثله" في جر المفعول له المضاف " {لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ} " [قريش: 1] فـ"إيلاف" مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة بـ"يعبدوا" "أي: {فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ} [قريش: 3] لإيلافهم الرحلتين" رحلة الشتاء إلى اليمن، ورحلة الصيف إلى الشام، ودخلت "الفاء" لما في الكلام من معنى الشرط، إذ المعنى: أن نعم الله عليهم لا تحصى، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما؛ لأنهم خدمة بيت الله، بخلاف غيرهم فإنهم يخافونهم من القطاع والمنتهبين.

"والحرف" الجار "في هذه الآية واجب عند من اشترط" في نصب المفعول له "اتحاد الزمان" وهو الأعلم والمتأخرون؛ لأن زمن الإيلاف 1 سابق على زمن الأمر بالعبادة؛ ولأن زمن العبادة مستقبل، وزمن الإيلاف ثابت في الحال. وقال الكسائي والأخفش 2: "اللام" في "إيلاف" متعلقة بـ"اعجبوا" مقدراً، وقال الزجاج 3: متعلقة بقوله تعالى: {فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ} [الفيل: 5] فتكون السورتان سورة واحدة، ويرجحه أنهما في مصحف أبي سورة واحدة، ويضعفه أن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم أو جرأتهم على البيت، والله أعلم بكتابه.

واختلف في ناصب المفعول له، فقال جمهور البصريين: منصوب بالفعل على تقدير لام

العلة، وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا فقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير: جئتكَ أكرمك إكراماً، وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المقدم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، مثل "قعدت جلوساً"4.

---

1 في "أ"، "ب": "لائتلاف".

2 البحر المحيط 8 / 514.

3 معاني القرآن وإعرابه 5 / 365.

4 انظر رأي البصريين والكوفيين في الارتشاف 2 / 221، وجمع الهوامع 1 / 194، 195.

(514/1)

---

## باب المفعول فيه

### مدخل

...

### باب المفعول فيه:

"هذا باب المفعول فيه": "وهو المسمى" عند البصريين "ظرفاً" دون الكوفيين؛ لأن الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار، كالجراب والعدل، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك، وسماه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات، ولا مشاحة في الاصطلاح.

"الظرف ما ضمن معنى "في" الظرفية "باطراد، من اسم وقت، أو "من اسم مكان، أو "من اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو "من اسم "جار مجراه"، أي: مجرى أحدهما.

"فالمكان والزمان ك"امكث هنا أزمننا"، ف"هنا" اسم إشارة من أسماء المكان، و"أزمننا" جمع "زمن" من أسماء الزمان.

"و" الاسم "الذي عرضت دلالته على أحدهما" أي: الزمان أو المكان "أربعة":

أحدها: "أسماء العدد المميزة بهما" أي: بالزمان والمكان "ك: سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً"، ف"عشرين": مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان؛ لأنه لما ميز بـ"يوماً" وهو من أسماء الزمان؛ عرضت له اسمية الزمان، و"ثلاثين": مفعول فيه منصوب نصب

ظرف المكان؛ لأنه لما ميز بـ"فرسخا" وهو من أسماء المكان؛ عرضت له اسمية المكان.  
"و" الثاني: "ما أفيد به كلية أحدهما" أي: الزمان والمكان "أو جزئيته ك: سرت جميع  
اليوم جميع الفرسخ، أو: كل اليوم كل الفرسخ"، فـ"جميع" و"كل" مفعول فيهما  
منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان؛ لأنهما لما أضيفا إلى

(515/1)

الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان، وصارا دالين على كليتهما؛ لأنهما من  
الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة. "أو: بعض اليوم بعض الفرسخ، أو: نصف اليوم  
نصب الفرسخ"، فـ"بعض" و"نصف" مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف  
المكان؛ لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان، فصار  
دالين على جزئيتي الزمان والمكان؛ لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية إلا أن "بعض"  
يدل على جزء مبهم، و"نصف" يدل على جزء معين من جهة المقدار.  
"و" الثالث: "ما كان صفة لأحدهما" أي: الزمان والمكان "ك: جلست طويلاً من الدهر  
شرقي الدار"، فـ"طويلاً" و"شرقي" مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان؛  
لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان.  
فـ"طويلاً": صفة للزمان، و"من الدهر": بيان له، و"شرقي": صفة للمكان، وذكر  
الدار "معين له، والأصل: زمنا طويلاً، ومكانا شرقياً.  
"و" الرابع: "ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما" أي: الزمان والمكان "ثم" حذف المضاف،  
"وأنيب عنه" المضاف إليه "بعد حذفه" أي: المضاف، "والغالب في هذا" المضاف إليه  
"النائب" عن المضاف المحذوف "أن يكون مصدرًا" و"الغالب" في "المضاف المحذوف"  
"المنوب عنه أن يكون زمانًا، ولا بد من كونه معيناً لوقت أو لمقدار"، فالمعين للوقت  
نحو: "جئتكَ صلاة العصر" أو "قدوم الحاج" فـ"صلاة" و"قدوم": مفعول فيهما  
منصوبان نصب ظرف الزمان؛ لأنهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان  
فانتصبا انتصابه. والأصل: وقت صلاة العصر، ووقت قدوم الحاج، فحذف المضاف؛  
وهو وقت؛ المعين لوقت "الجيء" وأنيب عنه المصدر وهو "صلاة" و"قدوم"، و"و"  
المعين للمقدار نحو: "انتظرتك حلب ناقة، أو: نحر جزور" فـ"حلب" و"نحر" مفعول  
فيهما، والأصل: مقدار حلب ناقة، ومقدار نحر جزور، ففعل فيهما ما تقدم.  
"وقد يكون النائب عن الزمان" اسم عين، نحو "قولهم في المثل: "لا أكلمه القارظين1"

بالتثنية، "والأصل: مدة غيبة القارطين" فحذف "مدة" وأنيب عنها "غيبه" ثم "غيبه" وأنيب عنها "القارطين" وهو تثنية "قارط" بالقاف والطاء المشالة: وهو الذي يجني القرط؛ بفتح القاف والراء؛ وهو يدفع به.

1 المثل في مجمع الأمثال 1/ 211، والمستقصى 2/ 58، وكتاب الأمثال لمجهول ص55.

(516/1)

قال الجوهري1: "لا آتيك أو يئوب القارط العنزي، وهما قارطان كلاهما من عنزة، خرجا في طلب القرط فلم يرجعا" وطالت غيبتهما.  
"وقد يكون المنوب عنه مكاناً نحو: جلست قرب زيد، أي: مكان قريبه"، فحذف المضاف وهو "مكان" وأنيب عنه المصدر وهو "قرب"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
-310-

وقد ينوب عن مكان مصدر ... وذاك في ظرف الزمان يكثر  
وإنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان، وقليلًا في ظروف المكان، لقرب ظروف الزمان من المصدر، وبعد ظروف المكان منه، ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما؛ لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه، وعلى الزمان بصيغته، بخلاف ظرف المكان، فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي، إذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه، فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان، ولم يبلغ رتبته، فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة، ومقام المكان قليلة.

"والجاري مجرى أحدهما" أي: الزمان والمكان "ألفاظ مسموعة، توسعوا فيها، فنصبوها على تضمين معنى "في" كقولهم: "أحقاً أنك ذاهب"، ف"أحقاً" منصوبة على الظرفية المتعلقة بالاستقرار على أنها خبر مقدم، و"أنك ذاهب" في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه2 والجمهور على حد: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ} [فصلت: 39]  
"والأصل: أفي حق" ذهابك فحذفت "في" وانتصب "حقاً" على الظرفية، "وقد نطقوا بذلك" الحرف الجار في قوله: [من الوافر]

-406-

أفي حق مواساتي أحاكم .....

و"قال" فائد؛ بالفاء؛ ابن المنذر القشيري: [من الطويل]

-407

"أفي الحق أي مغرم بك هائم" ... وأنت لا خل هواك ولا خمر

1 الصحاح "قرظ".

2 الكتاب 3/ 134، 135.

406- عجز البيت:

"بما لي ثم يظلمني السريس"

وتقدم تخريجه برقم 237.

407- البيت لفائد بن المنذر في المقاصد النحوية 3/ 81 والحماسة البصرية 2/

208، ولعابد بن المنذر في شرح شواهد المغني 1/ 172، ولجنون ليلي في ديوانه

ص127، ولأبي الطمحان القيني في محاضرات الأدباء 3/ 52، وبلا نسبة في أوضح

المسالك 2/ 232، وتخليص الشواهد ص177، والتمثيل والمحاضرة ص281، وخزانة

الأدب 1/ 401، 10/ 274، والحماسة المغربية ص962، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي ص1267، ومغني اللبيب 1/ 55.

(517/1)

فصرح بـ"في" وشبه هوى من هو مغرم بها؛ في كونه غير ثابت ولا مستقر على حاله؛ بماء العنب المتردد بين الخلية والحمرة، فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا، ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمراً، فمن كان حال هواه بهذه المثابة، كيف يكون غرام من أغرم بها حقاً؟

ولما كان قول الموضح: "والجاري مجرى أحدهما" شاملاً للزمان والمكان خصصه بقوله: "وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولهذا يقع خبراً عن المصادر" كما تقدم في "أحقاً أنك ذاهب" "دون الجثث" فلا يقال: "أحقاً زيد".

وذهب المبرد وتبعه ابن مالك<sup>1</sup> إلى أن "حقاً" مصدر بدل من اللفظ بفعله، وأن ما بعدها من أن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّ أَنْزَلْنَا} [العنكبوت: 51] ورده أبو حيان<sup>2</sup>. ومثله؛ أي: مثل "أحقاً أنك ذاهب"؛ في الانتصاب على الظرفية المجازية "غير شك" أنك قائم، أو "جهد رأيي" أنك قائم، أو



"ظنا مني أنك قائم"، ف"غير شك" و"جهد رأيي"، و"ظنا مني" منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على إسقاط، "في"، والأصل: في غير شك، وفي جهد رأيي، وفي ظن مني، على وزن "أحقا"3.

"وخرج عن الحد" المذكور في النظم بقوله:

303-

الظرف وقت أو مكان ضمنا ... في باطراد.....

وتبعه الموضح "ثلاثة أمور:

أحدها: {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} [النساء: 127] إذا قدر بـ"في"، فإنه يصدق عليه أنه اسم ضمن معنى "في"، إذ التقدير: وترغبون في نكاحهن، وهو ليس بظرف، "فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا"؛ لأنه ليس باسم زمان ولا مكان، أما إذا قدر بـ"عن" فليس مما نحن فيه.

"و" الأمر "الثاني: نحو: {يَخَافُونَ يَوْمًا} [النور: 37] من أسماء الزمان، "ونحو: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} " [الأنعام: 124] من أسماء المكان، فإن "يومًا" و"حيث" وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين، "فإنهما ليس على معنى: في"

1 شرح التسهيل 2/ 23، 24.

2 الارتشاف 2/ 226.

3 الارتشاف 2/ 225، 226.

(518/1)

إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم، والعلم واقع في ذلك المكان، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة، "فانتصابهما على المفعول به"؛ لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما، وناسب لفظ "يومًا": "يخافون"، وناسب "محل" حيث "فعل مضارع منتزع من لفظ "أعلم" تقديره "يعلم" حال كونه "محذوفًا" لدلالة "أعلم" عليه لا "أعلم" المذكور الذي هو اسم تفضيل؛ "لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا"، هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت: قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع: غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به، لورود السماع بذلك، كقوله تعالى: {هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا}

[الإسراء: 84] وليس تمييزاً؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى كما هو في "زيد أحسن وجهها"  
وقول العباس بن مرداس: [من الطويل]

-408

..... وأضرب منا بالسيوف القوانسا

١. هـ. وفي الارتشاف لأبي حيان 1: وقال محمد بن مسعود الغزني: أفعل التفضيل ينصب  
المفعول به قال الله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ} [الأنعام: 117].
١. هـ. وفي جعل "حيث" مفعولاً بها نظر؛ لأن هذا ضرب من التصرف.
- وفي التسهيل 2: إن تصرف "حيث" نادر. وشرحه المرادي بقوله: لم تحي حيث فاعلاً،  
ولا مفعولاً بها، ولا مبتدأ، ١. هـ.
- ولهذا قال الدماميني 3: ولو قيل: إن المراد: يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم  
يبعد، وفيه إبقاء "حيث" على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى: أن الله تعالى لن يؤتيكم  
مثل ما أوتي رسله من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء، والطهارة، والفضل،  
والصلاحية للإرسال، ولستم كذلك. ١. هـ.

408- صدر البيت:

"أكر وأحمى للحقيقة منهم"

- ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص 93، والأصمعيات ص 205، وحماسة البحري  
ص 48، وخزانة الأدب 8 / 319، 321، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 441،  
1700، ولسان العرب 6 / 184، "قنس"، ونوادر أبي زيد ص 59، وبلا نسبة في  
الأشباه والنظائر 1 / 344، 4 / 79، وخزانة الأدب 7 / 10، وشرح الأشموني 1 /  
291، ومغني اللبيب 2 / 618.
- 1 الارتشاف 3 / 225.
  - 2 التسهيل ص 96.
  - 3 انظر قول الدماميني في حاشية الصبان 2 / 126.

(519/1)

"و" الأمر "الثالث: نحو: دخلت الدار، و: سكنت البيت، فانتصباهما" أي: "الدار"،  
و"البيت" "إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض" وهو في الأصل: دخلت في الدار،

وسكنت في البيت، فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعاً، كما حذف<sup>1</sup>  
الجار ونصب<sup>2</sup> ما بعده كقوله: [من الوافر]

-409

تمرون الديار.....

"لا" انتصا بهما "على الظرفية، فإنه لا يطرد تعدي" سائر "الأفعال إلى: الدار، و:  
البيت، على معنى: في، لا تقول: صليت الدار، ولا: نمت البيت" لأن "الدار" و"البيت"  
من أسماء المكان<sup>3</sup> المختصة<sup>4</sup>؛ لأن لها صورة وحدود محصورة، ولا يقبل النصب على  
الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم، أو ما اتحدت مادته، ومادة عامله كما سيجيء.

1 في "ب"، "ط": "يحذف".

2 في "ب"، "ط": "ينتصب".

-409 تمام البيت:

"تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام"

3 في "ب": "الظروف"، بدل "أسماء المكان".

4 انظر الكتاب 1/ 159، وشرح التسهيل 2/ 200.

(520/1)

"فصل":

والظرف الزماني والمكاني "حكمه النصب، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه"،  
سواء أكان اللفظ الدال فعلاً أم اسم فعل أم وصفاً أم مصدرًا، وهذا أشمل من قول  
الناظم:

-304

فانصبه بالواقع فيه.....

"ولهذا اللفظ ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون مذكورًا" وإليه أشار الناظم بقوله:

-304

....."كامكث هنا أزمنا"

-305

..... مظهرًا .....

"وهذا هو الأصل؛ لأن الأصل في العامل أن يكون مذكورًا.  
"و" الحالة "الثانية: أن يكون محذوفًا، جوازًا" لدليل مقالي، "وذلك كقولك: "فرسخين،  
أو يوم الجمعة" بنصب "فرسخين" من ظروف المكان و"يوم الجمعة" من ظروف الزمان،  
"جوابًا لمن قال: كم سرت؟ أو متى صمت؟" أي: سرت فرسخين، وصمت يوم  
الجمعة، والفرق بين "كم" و"متى" في الاستفهام أن "كم" يطلب بها تعيين المعدود مطلقًا  
زمان أو مكانًا أو نحوهما، و"متى" يطلب بها تعيين الزمان خاصة.  
"و" الحالة "الثالثة: أن يكون محذوفًا وجوبًا، وذلك في ست مسائل: وهي أن يقع صفة  
ك: مررت بطائر فوق غصن" ف"فوق" صفة لـ"طائر". "أو صلة ك: رأيت الذي عندك"  
ف"عندك" صلة "الذي". أو حالًا ك: رأيت الهلال بين السحاب" ف"بين" حال من  
"الهلال". "أو خبرًا ك: زيد عندك" ف"عندك" خبر "زيد" والناصب في الجميع محذوف  
وجوبًا تقديره: "استقر" أو "مستقر" إلا في الصلة فيتعين "استقر"، وهذه الأمثلة الأربعة  
ظروف مكان.

(521/1)

---

ويستثنى من الظروف ما قطع عن الإضافة، ويبني على الضم، فإنه لا يقع صفة، ولا  
صلة، ولا حالًا، ولا خبرًا، لا يقال: "مررت برجل أمام"، ولا "جاء الذي أمام"، ولا  
"رأيت الهلال أمام"، ولا "زيد أمام"؛ لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء  
ووقوعها موقع شيء آخر.  
ومثل للزمان بمثالين، أحدهما قياسي، والآخر سماعي، فقال: "أو مشتغلًا عنه" العامل  
بنصبه محل ضميره، "ك: يوم الخميس صمت فيه" ف"يوم الخميس" منصوب بفعل  
محذوف وجوبًا يفسره "صمت" المذكور، والتقدير: صمت يوم الخميس فيه، ولم يقل:  
"صمته"؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، بل يجب جره بـ"في" كما مثل.  
"أو مسموعًا بال حذف لا غير كقولهم" في المثل لمن ذكر أمرًا قد تقادم عهده: "حينئذ،  
الآن" 1، ف"حين" منصوبة لفظًا بفعل محذوف، وأضيفت إلى "إذ" إضافة بيان، أو إضافة  
أعم إلى أخص، و"الآن" منصوب محلا، وفتحته فتحة بناء؛ لأنه مبني لتضمنه معنى  
"أل"، و"أل" الموجودة فيه زائدة؛ لأنه علم على الزمان الحاضر كما تقدم، وناصبه فعل  
محذوف، "أي: كان ذلك حينئذ، واسمع الآن"، فهما جملتان، وأصلهما أن يقول المتكلم

لمن يقول: كذا وكذا: "حينئذ الآن"، أي: كان ما تقول واقعاً حين إذ كان كذا، وسمع الآن ما أقول لك، فـ"حينئذ" مقتطع من جملة، و"الآن" مقتطع من جملة أخرى<sup>2</sup>. وكان ينبغي للموضح أن يقول: ليس غير؛ لأنه يرى أن قولهم: "لا غير" لئنا، كما صرح به في المغني<sup>3</sup>، وبالغ في إنكاره في شرح شذوره<sup>4</sup>، والحق جوازه لورود السماع به، كما أوضحته في باب الإضافة.

ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفاً كالمصدر واسم الفعل، وما جرى مجراهما، وشمل مسألتي الحذف قول الناظم:

-304

..... وإلا فانوه مقدراً  
فإن ذلك يعم الجائز والواجب.

- 
- 1 المثل في شرح ابن الناظم ص 201، والكتاب 1/ 224، 274، 2/ 129، وشرح المفصل 2/ 47.
  - 2 انظر شرح ابن الناظم ص 201، وشرح المفصل 2/ 47، وشرح المرادي 2/ 91.
  - 3 مغني اللبيب ص 209.
  - 4 شرح شذور الذهب ص 103.

(522/1)

"فصل":

"أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمها ك: حين، و: مدة. ومختصها ك: يوم الخميس، ومعدودها ك: يومين، أو: أسبوع"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-305

وكل وقت قابل ذاك.....

والمراد بالمختص ما يقع جواباً لـ"متى" ك: "يوم الخميس" كما مثل.  
وبالمعدود ما يقع جواباً لـ"كم" ك: "يومين" و"أسبوع" كما مثل. والمبهم ما لا يقع جواباً لشيء منهما ك: "حين" و"مدة" كما مثل. تقول: "صمت مدة"، أو "يوم الخميس" أو "يومين". وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو: "قعدت مقعد زيد"، تريد الزمان كما

تفعل ذلك إذا أردت المكان، إذ لا فرق بينهما في صحة تقدير "في"، ونصبه على الظرفية<sup>1</sup> قاله الشاطبي.

"والصالح لذلك" النصب على الظرفية "من أسماء المكان نوعان: أحدهما: المبهم: وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه، كأسماء الجهات" الست، فإنها مفتقرة في بيان صورة مسماهما إلى غيرها، وهو ذكر المضاف إليها، وهذه العبارة أخذها من الشارح<sup>2</sup>، والإضافة فيها بيانية؛ أي: صورة في مسماه؛ والمراد ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقته. وينحل إلى قولنا: "ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه" ك: "مكان" فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه. قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني: الإبهام يحصل في المكان من وجهين: أحدهما: ألا يلزم مسماه، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك، وقد تتحول عن تلك الجهة، فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان، فهي جهات له، وليس لكل واحدة منها<sup>3</sup> حقيقة منفردة بنفسها.

---

1 انظر حاشية الصبان 2 / 128.

2 أي: في شرح ابن الناظم ص 201.

3 في "أ": "منهما".

(523/1)

---

والوجه الثاني: أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم، فـ"خلفك" اسم لما وراء ظهره إلى آخر الدنيا. ا. هـ.

والجهات الست "نحو: أمام، ووراء، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت"، تقول: "جلست أمامك، ووراءك، ويمينك، وشمالك، وفوقك، وتحتك"، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإنه له ست جهات. "وشبهها في الشيعاء ك: ناحية وجانب، ومكان"، تقول: "جلست ناحية عمرو، وجانب زيد، ومكان بكر". واعترض "جانب" بأنه مما يتعين التصريح معه بـ"في". "وكأسماء المقادير ك: ميل، وفرسخ، وبريد"، تقول "سرت ميلاً، وفرسخاً، وبريداً"<sup>1</sup>. النوع "الثاني: ما" اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل، "واتحدت مادته ومادة عامله، ك: ذهب مذهب زيد، و: رميت مرمى عمرو"، لا فرق في ذلك بين الصحيح

والمعتل، ولا بين المفرد؛ كما مثل؛ والجمع "نحو قوله تعالى: {وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ  
لِلسَّمْعِ} [الجن: 9] فـ"مذهب" و"مرمى" و"مقاعد" منصوبة على الظرفية، ومادتها  
ومادة عاملها متحدة، فإن عامل "مذهب" ذهب، "وعامل "مرمى" رمى، وعامل  
"مقاعد" نقعد، وقس على ذلك فعل الأمر نحو: "قم مقام زيد"، والوصف نحو: "أنا  
قائم مقامك"، والمصدر نحو: "عجبت من قيام زيد مقامك"2.  
وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله:

-305-

..... وما ... يقبله المكان إلا مبهما  
وأشار إلى مثاله بقوله:

-306-

نحو الجهات والمقادير وما ... صيغ من الفعل.....  
وأشار إلى شرطه بقوله:

-307-

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ... ظرفا لما في أصله معه اجتمع  
فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو: "رمى مذهب زيد" و"ذهبت مرمى عمرو" لم يجوز  
في القياس أن يجعل ظرفاً بل يجب التصريح معه بـ"في" "وأما قولهم: هو مني مقعد  
القابلة، و: مزجر الكلب، و: مناط الثريا فشاذاً" نصبه لمخالفة مادته مادة2 عامله، إذ  
التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة"، وفي مزجر

1 انظر شرح ابن الناظم ص201، وشرح ابن عقيل 1/ 583.

2 في "ب"، "ط": "لمادة".

(524/1)

الكلب، وفي مناط الثريا، "فعامله الاستقرار" المتعلق به "مني" الواقع خبراً عن "هو"  
ومادة الاستقرار مخالفة لمادة "مقعد، ومزجر، ومناط"، والمعنى: هو مني في القرب مقعد  
القابلة من النفساء، وفي البعد مناط الثريا من الدبران، وفي التوسط مزجر الكلب من  
الزاجر، فـ"من" الأولى متعلقة بالاستقرار كما مر، و"من" الثانية الداخلة على النفساء  
والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه؛ لأنه مشتق، "ولو أعمل في المقعد" فـ"قعد"

وفي المزجر "زجر" وفي المناط "ناط" لم يكن شاذاً، لاتحاد المادة، وبصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة، وزجر مزجر الكلب، وناط مناط الثريا<sup>1</sup>.  
وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهمة منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان تضمننا، وعلى المكان التزاماً.

1 انظر شرح ابن الناظم ص202، وشرح ابن عقيل 1/ 583.

(525/1)

"فصل":

"الظرف" الزماني والمكاني "نوعان:

متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يستعمل مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، "أو مضافاً إليه، ك: اليوم" فإنه يستعمل مبتدأ وخبراً، "تقول: اليوم يوم مبارك" برفعهما<sup>1</sup>، وفاعلاً تقول: "أعجبنى اليوم، و" مفعولاً، به تقول: "أحببت يوم قدومك"، ومضافاً إليه تقول: "سرت نصف اليوم<sup>1</sup>" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

308-

وما يرى ظرفاً وغير ظرف ... فذاك ذو تصرف في العرف

"وغير متصرف وهو نوعان:

ما لا يفارق الظرفية أصلاً ك: قط" في استغراق الماضي، "و: عوض" في استغراق المستقبل لا يستعملان إلا بعد نفي. "تقول: ما فعلته قط، و: لا أفعله عوض"، والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي، ولا أفعله في الزمن المستقبل، و"قط" مشتقة من قططت الشيء أي: قطعت، فمعنى "ما فعلته قط" ما فعلته فيما انقضى من عمري؛ لأن الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال، وهي مبنية، وعلة بنائها تضمنها معنى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها، إذ المعنى: ما فعلته منذ خلقتني الله تعالى إلى الآن، وبنيت على حركة فراراً من اللقاء الساكنين، وكانت ضمة في بعض لغاتها حملاً على "قبل، وبعد".  
و"عوض" مشتقة من العوض، وسمي الزمان "عوض" لأن الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر، فكان عوضاً منه، ويبني على الحركات الثالث إذا لم يكن مضافاً.



والنوع الثاني "ما لا يخرج عنها" أي: الظرفية "إلا بعد دخول الجار عليه"، وهو "من" خاصة، قال في درة الغواص<sup>2</sup>: واختصت "من" بذلك لكونها أم الباب ولكن باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها "نحو: قبل، و: بعد" من أسماء الزمان،

---

1 سقط ما بين الرقمين من "ب".

2 درة الغواص ص14.

(526/1)

---

"و: لدن، و: عند" من أسماء المكان "فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن "من" تدخل عليهن" نحو: {لِلّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} [الروم: 4] ، {آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا} [الكهف: 65] "إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها" أي: الظرفية "لأن الظرف والجار والمجرور أخوان" في التوسع فيهما، والتعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة، أو صلة، أو خبرًا، أو حالًا، فإن جر شيء من الظروف بغير "من" كان متصرفًا نحو: {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ} [المعارج: 37] والفرق أن "من" لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها. قال ابن مالك<sup>1</sup>: إن "من" الداخلة على "قبل، وبعد" وأخواتها زائدة. وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله:

309-

وغير ذي التصرف الذي لزم ... ظرفية أو شبهها من الكلم

---

1 شرح التسهيل 2/ 202.

(527/1)

---

المفعول معه

مدخل

...

باب المفعول معه:

"هذا باب المفعول معه":

"وهو اسم فضلة، تال لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل، أو " ذات "اسم فيه معنى الفعل وحروفه" بالرفع، فذات الفعل "ك: سرت والنيل" وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل "و" حروفه نحو: "أنا سائر والنيل" فيصدق على "النيل" في المثالين أنه اسم لدخول "أل" عليه وأنه فضلة؛ لأنه منصوب، وأنه تال لـ"واو" بمعنى "مع"، والواو تالية لجملة ذات فعل، وهو "سرت" في المثال الأول، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو "سائر" في المثال الثاني، فإن معنى الفعل، وهو "أسير"، وفيه حروفه، وهي السين والياء والراء. وسمي "النيل" مفعولاً معه؛ لأنه فعل معه فعل، وهو "السير" الصادر من الفاعل.

"فخرج باللفظ الأول" وهو قوله: "اسم" نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن" بنصب "تشرب" كما قيده الموضح بذلك في شرح الملحّة، "ونحو: سرت والشمس طالعة"، برفعهما "فإن الواو" وإن كانت بمعنى "مع" فيهما كما صرح به في شرح القطر<sup>1</sup> إلا أنها "داخلة في" المثال "الأول" في اللفظ "على فعل"، وهو "تشرب" "و" داخلة "في" المثال "الثاني على جملة"، وهي "الشمس طالعة"، فليس مفعولاً معه بناء على المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولاً معه. خلافاً لبعضهم وعلى أن جملة "الشمس طالعة" ليست مفعولاً معه خلافاً لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشري، وكما نقله عنه في المغني<sup>2</sup>.

---

1 شرح قطر الندى ص 231.

2 مغني اللبيب ص 606.

(528/1)

---

"و" خرج "بـ" اللفظ "الثاني" وهو قوله: "فضلة" نحو: اشترك زيد وعمرو"، فإنه عمدة. "و" خرج "بـ" اللفظ. "الثالث" وهو في قوله: "تال لواو"، "نحو: جئت مع زيد" فإنه تال لنفس "مع" لا للواو التي بمعناها.

"و" خرج "بـ" اللفظ "الرابع" وهو قوله: "بمعنى: مع" نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده" فإن التقيد بالقبليّة أو البعديّة ينافي المعية، ولو قال بدل جاء "رأيت" حتى يكون "عمراً" منصوباً كان أولى؛ لأن الرفع يخرج بقوله فضلة، ويمكن أن يقال خرج بقيد. "و" خرج "بـ" اللفظ "الخامس" وهو قوله: "تالية لجملة" نحو: كل رجل وضيعته" بالرفع؛ عطفاً على "كل" "فلا يجوز فيه النصب" على المفعول معه، لعدم تقدم الجملة، "خلافاً

للصيمري "بفتح الميم وضمها؛ فإنه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز<sup>1</sup>.  
 "و" خرج "بـ" اللفظ "السادس" وهو قوله: "ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه"  
 "نحو: هذا لك وأباك" بالوحدة "فلا يتكلم به".  
 قال سيبويه<sup>2</sup>: وأما "هذا لك وأباك" فقيح؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا اسماً فيه معنى فعل.  
 قال ابن مالك<sup>3</sup>: أرادج بالقيح الممتنع، وقد كثر في كلامه التعبير بالقيح عن عدم  
 الجواز، وعلم من هذا أن اسم الإشارة، وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار<sup>4</sup>، لا  
 يعملان في المفعول معه، "خلافًا لأبي علي" الفارسي<sup>5</sup> فإنه أجاز في قوله: [من البسيط]  
 -410

..... هذا ردائي مطويا وسربالا  
 إعمال الإشارة وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر، انتهى كلام ابن مالك.

1 انظر الارتشاف 2/ 285، 287، وشرح التسهيل 2/ 260، وشرح قطر الندى  
 ص232.

2 الكتاب 1/ 310.

3 شرح التسهيل 2/ 262، 263.

4 في "ط": "الإقرار".

5 انظر شرح الكافية الشافية 2/ 689، والارتشاف 2/ 285، وشرح ابن الناظم  
 ص205.

-410 صدر البيت:

"لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت"

، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 76، والدرر 1/ 481، وشرح ابن الناظم  
 ص239، وشرح الأشموني 1/ 224، والمقاصد النحوية 3/ 86.

(529/1)

ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادًا على المثال فقال:

-311

ينصب تالي الواو مفعولا معه ... في نحو سيري والطريق مسرعة

"فإن قلت: فقد قالوا: ما أن وزيدًا؟ و: كيف أنت وزيدًا؟" بنصب "زيدا" فيهما ولم

يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه. "قلت: أكثرهم يرفع بالعطف على "أنت" ولا إشكال فيه، "والذين نصبوا قدروا الضمير" وهو "أنت" "فاعلان بمحذوف لا مبتدأ"، واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الأول "والأصل: ما تكون؟ وكيف تصنع؟" ففي "تكون" و"تصنع" ضمير مستتر وجوباً مرفوع على الفاعلية "فلما حذف الفعل وحده" وهو "تكون" و"تصنع" "برز ضميره وانفصل" لتعذر اتصاله. وقدره سيبويه<sup>1</sup> من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع "كيف" وبالماضي مع "ما"، فقال الأصل: كيف تكون وزيداً؟ وما كنت وزيداً؟. واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له أم غير مقصود؟. فزعم السيرا في أنه غير مقصود ولو عكس لجاز<sup>2</sup>. وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه<sup>3</sup> قال: وذلك أن "ما" دخلها معنى التحقير والإنكار، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة، ولو كانت لجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع، واختلف في "كان" المقدرة، فنص الفارسي وغيره<sup>4</sup> على أنها التامة، وعلى هذا فتكون "كيف" في موضع نصب على الحال، وأما "ما" فلا تكون حالاً. وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال. والصحيح "أن "كان" ناقصة، "وكيف" و"ما" في محل نصب خبرها، والتقدير: على أي حال تكون، أو كنت مع زيد؟ وهو مذهب ابن خروف. وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

313-

وبعد ما استفهام أو كيف نصب ... بفعل كون مضمّر بعض العرب  
"والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه"، وبه قال جمهور البصريين<sup>5</sup>

1 الكتاب 1/ 303.

2 الارتشاف 2/ 289.

3 الارتشاف 2/ 289، وجمع الهوامع 1/ 221.

3 انظر المصدرين السابقين.

5 انظر الإنصاف 1/ 1248، المسألة رقم 30.

وطائفة من الكوفيين، ثم اختلفوا فقال سيبويه<sup>1</sup> والفارسي<sup>2</sup> وجماعة<sup>3</sup>: إنه كالمفعول به في المعنى، فمعنى "سرت والنيل": سرت بالنيل. وزعم الأخفش، وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية، والواو مهيئة للظرفية، ونظروه بمسألة النصب بعد "إلا" فانتصب الاسم بعد الواو، كما انتصب بعد "إلا"<sup>4</sup>. "لا" النصاب له "الواو، خلافاً للجرجاني" عبد القاهر<sup>5</sup>، ورد بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميراً، كما في سائر الحروف الناصبة<sup>6</sup>. وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله:

-312-

بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا النصب لا بالواو في القول الأحق  
"ولا" الناصب له "الخلاف" أي: المخالفة "خلافًا للكوفيين"<sup>7</sup> أي: أكثرهم، كما صرح به الموضح في شرح اللمحة، فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ، نحو "زيد عندك"؛ لأن ما بعد الواو لم يصلح أن يجري على ما قبله كـ"قام زيد وعمرو"، فمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف، ورد بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز "ما قام زيد بل عمرًا" بنصب "عمرو"، وذلك لا يجوز "ولا" الناصب له فعل "محذوف" بعد الواو، "والتقدير" في "سرت والنيل" "سرت ولا بست النيل، فيكون حينئذ مفعولاً به خلافاً للزجاج<sup>8</sup>" ورده السيرافي بما يطول ذكره، وإنما قدر فعل الملايسة؛ لأنها أعم الأفعال، إذ لا يتحقق بدونها<sup>9</sup>، ويؤخذ من قوله: والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل، أو شبهه، أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، لا يقال: "والنيل سرت"<sup>10</sup>، ولا يتوسط نحو: "سار والنيل زيد"؛ لأن الواو عندهم

1 الكتاب 1/ 297.

2 الإيضاح العضدي 1/ 193.

3 منهم ابن السراج، انظر كتابه الأصول 1/ 209.

4 انظر الارتشاف 2/ 286، وشرح المفصل 2/ 49.

5 انظر شرح ابن الناظم ص 206، والتسهيل ص 99.

6 انظر المصدرين السابقين.

7 انظر شرح المفصل 2/ 49، والارتشاف 2/ 286، وجمع الهوامع 2/ 220.

8 نظر شرح التسهيل 2/ 249، والارتشاف 2/ 286، وجمع الهوامع 1/ 220.

9 انظر الإنصاف 1/ 248، المسألة رقم 30.

10 انظر الأصول 1/ 211، وشرح التسهيل 2/ 252.

أصلها أن تكون عاطفة، فكما لا يجوز تقديم المعطوف، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا، والأولى متفق عليها، والثانية طرقها خلاف أبي الفتح، ذهب في الخصائص 1 إلى جواز التوسط مستنداً بنحو قوله: [من الطويل]

-411

جمعت وفحشا غيبة ونغمة ... خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي  
وهذا مخرج على أن "فحشا" معطوف على "غيبة" وقدم عليه للضرورة، كقوله: [من  
الوافر]

-412

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام  
والأصل: عليك السلام، ورحمة الله.

- 1 الخصائص 2/ 383، وشرح ابن الناظم ص 205.
- 411- البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب 3/ 130، 134، والدرر 1/ 482،  
وشرح شواهد المغني 2/ 697، وشرح عمدة الحفاظ ص 637، والمقاصد النحوية 2/  
86، 262 وبلا نسبة في خزانة الأدب 9/ 141، والخصائص 2/ 383، وشرح ابن  
الناظم ص 205، وشرح الأشموني 1/ 224، وجمع الهوامع 1/ 220.
- 412- البيت للأحوص في ديوانه ص 190 "الهامش"، وخزانة الأدب 2/ 192، 3/  
131، والدرر 1/ 375، وشرح شواهد المغني 2/ 777، ولسان العرب 8/ 191،  
"شيع"، ومجالس ثعلب ص 239، والمقاصد النحوية 1/ 527، وبلا نسبة في الخصائص  
2/ 386، والدرر 2/ 412، 464، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 805، ومغني  
اللبيب 2/ 356، 659، وجمع الهوامع 1/ 173، 230، 2/ 130، 140.

"فصل":

"للاسم" الواقع "بعد الواو خمس حالات":

إحداها: "وجوب العطف كما في" نحو: "كل رجل وضيعته، ونحو: اشترك زيد وعمرو،

ونحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده، لما بينا " من عدم تقدم جملة في الأول، ومن عدم  
الفضلية في الثاني؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين، ومن  
عدم المصاحبة في الثالث.

"و" ثانيها: "رجحانه" أي: العطف؛ على المفعول معه "ك: جاء زيد وعمرو"، فيترجح  
العطف؛ "لأنه الأصل وقد أمكن بلا ضعف"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-314

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق ....

ويجوز النصب على المفعول معه.

"و" ثالثها: "وجوب المفعول معه، وذلك في نحو: ما لك وزيداً، و: مات زيد وطلوع  
الشمس، لامتناع العطف في المثال "الأول"، وهو "ما لك وزيداً" "من جهة الصناعة؛  
لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجزوء، وهو الكاف في "لك" إلا بعد إعادة الجار،  
نحو: {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ} [غافر: 80] وأجاز الكسائي فيه الجر 1. قال  
الموضح في الحواشي: وبه أقول، لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره. ا.  
هـ. وفيه نظر؛ لأن الجار في الأمر العام المطرد إذا حذف زال عمله. فإن قلت:

كما ينبغي أن يمتنع "ما لك 2 وزيداً"، كما امتنع "هذا لك وأباك" على الصحيح لعدم  
تقدم

فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، قلت: لما اشتمل "ما لك وزيداً" على ما يشد  
طلبه للفعل، وهو "ما" الاستفهامية الإنكارية، وقدرها عاملاً بعدها، لشدة طلبها للفعل،  
والتقدير: ما كان لك وزيداً، وهو أحد الوجهين في التسهيل 3، وإلى هذا

1 انظر الارتشاف 2/ 288.

2 في "ط": "كان"، مكان "لك".

3 التسهيل ص 99.

(533/1)

أشار الناظم بقوله:

-315

والنصب إن لم يجز العطف يجب ....

"و" لامتناع العطف "في" المثال "الثاني" وهو: مات زيد وطلوع الشمس، "من جهة المعنى"؛ لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت.  
 "و" رابعها: "رجحانه" أي: المفعول معه "وذلك في نحو قوله: [من الوافر]  
 -413-

"فكونوا أنتم وبني أبيكم" ... مكان الكليتين من الطحال  
 و"الكليتان" بضم الكاف: لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الحاصرتين، عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما، و"الطحال" بكسر الطاء<sup>1</sup>، ونحو: قمت زيدا، لضعف العطف في الأول"، وهو: فكونوا أنتم وبني أبيكم، "من جهة المعنى"؛ لأنك إذا قلت: "كن أنت وزيد كالأخ" وعطفت "زيداً" على الضمير في "كن" لزم أن يكون "زيد" مأموراً، وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ، قاله الموضح في شرح القطر<sup>2</sup>، وهو معنى قول ابن مالك<sup>3</sup>: لأن المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك، وإذا عطفت كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود. ا. هـ.

وقال أبو البقاء: كان ينبغي أن النصب يجب، إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله: "أنتم"، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً لجاز هنا. ا. هـ. وبقوله أقول.  
 "و" لضعف العطف "في الثاني" وهو: قمت وزيداً، "من جهة الصناعة"؛ لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي

413- البيت لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص141، وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص914، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 243، والدرر 1/ 480، وسر صناعة الإعراب 1/ 126، 2/ 640، وشرح أبيات سيبويه 1/ 429، وشرح الأشموني 1/ 225، وشرح التسهيل 2/ 260، وشرح قطر الندى ص233، وشرح المفصل 2/ 48، والكتاب 1/ 198، واللمع ص143، ومجالس ثعلب ص125، والمقاصد النحوية 3/ 102، وجمع الهوامع 1/ 220.

1 بعده في "ط": "الذي عليه مركز القلب، وهو الصلب".

2 شرح قطر الندى ص232، 233.

3 شرح التسهيل 2/ 260.



فاصل كان، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-314

..... والنصب مختار لدى ضعف النسق

"و" خامسها: "امتناعهما" أي: العطف والمفعول معه "كقوله": [من الرجز]

-414

"علفتها تبنا وماء باردًا" ... حتى شئت همالة عينها

"وقوله": [من الوافر]

-415

إذا ما الغايات برزن يومًا ... "وزججن الحواجب والعيونا"

"أما امتناع العطف" فيهما "فلانتفاء المشاركة"؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف،

والعيون لا تشارك الحواجب في الترجيح؛ لأن ترجيح الحواجب تدقيقها وتطويلها، يقال:

رجل أزج، وامرأة زجاء، إذا كان حاجباهما دقيقين طويلين.

"وأما امتناع المفعول معه" فيهما "فلانتفاء المعية في" البيت الأول؛ لأن الماء لا يصاحب

التبن في العلف، "وانتفاء فائدة الإعلام بها" أي: بمصاحبة العيون للحواجب "في" البيت

"الثاني"، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب، فلا فائدة في الإعلام بذلك.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو، وهو "ماء" في البيت

الأول، و"العيون" في البيت الثاني "على أنه مفعول به"، والفعل المحذوف معطوف على

الفعل المذكور، "أي" علفتها تبنا، و"سقيتها ماء"، وزججن الحواجب

414- الرجز بلا نسبة في لسان العرب 2/ 287، "زجج"، 3/ 367، "قلد" 9/

255 "علف"، والأشباه والنظائر 2/ 108، 7/ 233، وأمالي المرتضى 2/ 259،

والإنصاف 2/ 612، وأوضح المسالك 2/ 245، والخصائص 2/ 431، والدرر 2/

413، وشرح الأشموني 1/ 226، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 1147، وشرح

شدور الذهب ص 240، وشرح شواهد المغني 1/ 58، 2/ 929، وشرح ابن عقيل

1/ 308، ومغني اللبيب 2/ 632، والمقاصد النحوية 3/ 101، وجمع الهوامع 2/

130، وتاج العروس 24/ 182 "علف".

415- البيت للراعي النميري في ديوانه ص 269، والدرر 1/ 483، وشرح شواهد

المغني 2/ 775، ولسان العرب 2/ 278 "زجج" والمقاصد النحوية 3/ 91، وبلا

نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 212، 7/ 233، والإنصاف 2/ 610، وأوضح

المسالك 2/ 432، وتذكرة النحاة ص 617، وحاشية يس 1/ 432، والخصائص 2/ 432، والدرر 2/ 413، وشرح ابن الناظم ص 206، وشرح الأشتوني 1/ 226، وشرح عمدة الحفاظ ص 635، وكتاب الصناعتين ص 182، ولسان العرب 1/ 422، "رغب"، ومغني اللبيب 1/ 357، وجمع الهوامع 1/ 222، 2/ 130.

(535/1)

"وكحلن العيون، هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما 1"، وإليه أشار الناظم بقوله:  
-315

..... أو اعتقد إضمار عامل تصب

"وذهب الجرمي" بفتح الجيم، نسبة إلى بني جزم، ويلقب بالصياح 2؛ لكثرة مناظرته في النحو، وصياحه، قاله ابن درستويه. "والمازني" بكسر الزاي؛ نسبة إلى بني مازن "والمبرد" بفتح الراء، قال ابن جني: وسبب تسميته بذلك أن المازني سأله عن مسائل. فأجاب عنها وأحسن، فقال: أنت المبرد؛ بكسر الراء؛ أي: أنت المثبت للحق. قال المبرد: فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء، "وأبو عبيدة" بضم العين "والأصمعي" بفتح الميم؛ نسبة إلى جده أصمع، "و" أبو محمد "اليزيدي" بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي "إلى أنه لا حذف، وأن ما بعد الواو" في البيتين "معطوف" على ما قبله "وذلك على تأويل العامل المذكور" قبلهما "بعامل يصح انصبابه عليهما" معاً انصبابة 3 واحدة 4، "فيؤول: زججن ب: حسن" بتشديد السين؛ لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب، فيقال: حسن العيون والحواجب. "و" يؤول "علفتها ب: أنلتها" لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء، فيقال: أنلتها تبنًا وماء، فهو من باب التضمين واحتج الأولون القائلون بالحذف أنه لو كان التضمين لجاز علقتها ماء وتبنًا، كما ساغ علقتها تبنًا وماء، وقالوا: وهو غير سائغ. وأجيب بأن ما منعه مسموع من العرب، كقول طرفة: [من الطويل]

-416

..... لها سبب ترعى به الماء والشجر

واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي؟ والأكثر على أنه قياسي، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام، قاله المرادي في تلخيصه.

- 1 انظر قول الفارسي والفراء في الارتشاف 2/ 290.
- 2 في "ب"، "ط": "النباح" كما في المزهري 2/ 428، عن ابن درستويه في شرح الفصيح.
- 3 في "ب": "انتصابه".
- 4 انظر ما قيل عن هؤلاء النحاة في الارتشاف 2/ 290، والمزهري 2/ 426-428.
- 416- صدر البيت:
- "أعمر بن هند ما ترى رأي صرمة"
- ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص 47، وخزانة الأدب 3/ 140، وشرح شواهد المغني 2/ 929، ومغني اللبيب 2/ 632، والمقاصد النحوية 4/ 181.

(536/1)

## باب المستثنى

### مدخل

...

### باب المستثنى:

"هذا باب المستثنى":

وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ"إلا" أو ما في معناها بشرط الفائدة، قاله في التسهيل<sup>1</sup>. فقوله: "المخرج" جنس يشمل المخرج بالبدل، نحو: "أكلت الرغيف ثلثه" وبالصفة نحو: "أعتق رقبة مؤمنة" وبالشروط نحو: "اقتل الذمي إن حارب"، وبالغاية نحو: {أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} [البقرة: 187] وبلاستثناء نحو: {فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ} [البقرة: 249]. وقوله: "تحقيقاً أو تقديراً" إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع. وقوله: "من مذكور أو متروك" إشارة إلى قسمي التام والمفرغ. وقوله: "بإلا" متعلق بالمخرج، وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم. وقوله: "أو ما في معناها" يشمل جميع أدوات الاستثناء. وقوله: "بشرط الفائدة" احتراز عن نحو: "جاءني ناس إلا زيداً"، و"جاءني القوم إلا رجلاً" فإنه لا يفيد<sup>2</sup>.

قال<sup>3</sup> الشاطبي: ومعنى إخراج ذكره بعد "إلا" مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مراداً للمتكلم، ثم أخرجه، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه<sup>4</sup> وغيره، وهو الذي لا يصح غيره. ا. هـ. وبه يتضح الحال،

ويزول الإشكال.

"للاستثناء أدوات ثمان"، وهي أربعة أقسام:

1 التسهيل ص 101.

2 سقطت من "ط".

3 في "أ"، "ط": "قاله".

4 الكتاب 2 / 310، 330.

(537/1)

الأول: "حرفان، وهما "إلا" عند الجميع" من النحويين، "وحاشا؛ عند سيبويه<sup>1</sup>" وأكثر البصريين<sup>2</sup>. وذهب الجرمي والمازني والمبرد<sup>3</sup> والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلًا فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى "إلا"<sup>4</sup>. وذهب جمهور الكوفيين<sup>5</sup> إلى أنها فعل دائم "ويقال فيها: حاش" بحذف الألف الأخيرة "و: حشا" بحذف الألف الأولى، وإليهما أشار الناظم بقوله:

-331

..... وقيل حاش وحشا فاحفظهما

واعترض بأن "حاشا" الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف، وإنما ذلك في "حاشا" التنزيهية نحو: {حَاشَ لِلَّهِ} [يوسف: 31] وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل، قالوا<sup>6</sup>: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية. قاله في المغني<sup>7</sup>.

"و" الثاني "فعلان وهما: ليس" عند الجمهور، وذهب الفارسي<sup>8</sup> وتبعه أبو بكر بن شقير إلى حرفيتها مطلقاً<sup>9</sup>، وذهب بعضهم<sup>10</sup> إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمعنى "إلا" "و: لا يكون" واعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلاً، ويجاب بأنهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل، فسمي الجميع فعلاً. "و" الثالث "مترددان بين الحرفية والفعلية" تستعملان تارة حرفين وتارة فعلين، وهما "خلا" عند الجميع" من النحويين، "و" "عدا" عند غير سيبويه، فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية<sup>11</sup>.

- 1 الكتاب 2/ 309، 349.
- 2 الارتشاف 2/ 317، وجمع الهوامع 1/ 232.
- 3 المقتضب 4/ 391، 426.
- 4 انظر شرح ابن عقيل 1/ 323، 324.
- 5 مع الهوامع 1/ 232.
- 6 الإنصاف 1/ 278، المسألة رقم 37.
- 7 مغني اللبيب ص 164، 165.
- 8 شرح الأبيات المشككة الإعراب 1/ 9، والإيضاح العضدي 1/ 210.
- 9 انظر الجنى الداني ص 494.
- 10 منهم المرادي، انظر الجنى الداني ص 495.
- 11 الكتاب 2/ 348، 349.

(538/1)

---

"و" الرابع "اسمان وهما "غير" و "سوى" بلغاتهما، فإنه يقال "فيها: "سوى" بكسر السين والقصر "ك: رضي، و: سوى" بضم السين والقصر، ك"هدى، و: سواء" بفتح السين والمدة، ك"سماء، و: سواء" بكسر السين والمدة، ك"بناء، و" هذه الأخيرة "هي أغربها" وقل من ذكرها، ومن نص عليها الفارسي في الحجة 1، وتبعه ابن الخباز في النهاية، ومنه أخذ ابن إياز، والحاصل أنها تدمع مع الفتح، وتقصر مع الضم، ويجوز الكسر مع الوجهان، قاله في المغني 2.

"فإذا استثنى بـ"إلا" وكان الكلام قبلها "غير تام؛ وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه؛ فلا عمل لـ"إلا"، بل يكون الحكم عند وجودها" بالنسبة إلى العمل "مثله عند فقدانها"، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً رفع ما بعدها، وإن كان يطلب منصوباً لفظاً نصب، وإن كان يطلب منصوباً محلاً جر بجار يتعلق به، نحو: "ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيد، وما مررت إلا بزيد"، ويسمى استثناء مفرغاً لأن ما قبل "إلا" تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره، والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف، وما بعد "إلا" بدل من ذلك المحذوف، والتقدير: ما قام أحد إلا زيداً، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا بزيد، إلا أنهم حذفوا المستثنى منه، وأشغلو العامل بالمستثنى، وسموه استثناء مفرغاً، "وشرطه" عندهم "كون الكلام غير إيجاب" وهو أن يتقدم عليه ما يخرج به

عن الإيجاب. "وهو النفي نحو: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} [آل عمران: 144] فما قبل "إلا" وهو "محمد" مبتدأ. والمبتدأ يطلب الخبر، فرفع ما بعد "إلا" وهو "رسول" على الخبرية. "والنهي نحو: {وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} [النساء: 171] فما قبل "إلا" وهو "تقولوا" يطلب مفعولاً صريحاً فنصب ما بعد "إلا" وهو "الحق" على المفعولية، وتقدير المستثنى منه: ولا تقولوا على الله شيئاً إلا الحق. {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [العنكبوت: 46] فما قبل "إلا" وهو "تجادلوا" يطلب مجروراً بالباء فجر بها ما بعد "إلا" وهو "التي" وتقدير المستثنى منه: ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن. "والاستفهام الإنكاري" لما فيه من معنى النفي "نحو: {فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ} [الأحقاف: 35] فما قبل "إلا" وهو "يهلك" المبني للمفعول يطلب مرفوعاً نائباً عن

1 الحجة 1/ 248.

2 مغني اللبيب ص 188.

(539/1)

الفاعل، فرفع ما بعد "إلا" وهو "القوم" على النيابة عن الفاعل، وتقدير المستثنى منه: فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون، والمعنى: ما يهلك إلا القوم الفاسقون. ولا يتأتى التفريغ في الإيجاب؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد، لا نقول: رأيت إلا زيداً؛ لأنه يلزم منك أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً، وذلك محال عادة، "فأما قوله تعالى: {وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنِيرَ نُورُهُ} [التوبة: 32] فحمل "يأتي" في إفادة النفي "على" لا يريد "لأنهما" أي: لأن "يأتي" و"لا يريد" معناهما النفي فهما "بمعنى" واحد، والمعنى: لا يريد الله إلا إتمام نوره، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى. وإلى مسألة التفريغ أشار الناظم بقوله:

-319-

وإن يفرغ سابق إلا لما ... بعد يكن كما لو إلا عدما  
 "وإن كان الكلام تاماً"، وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه، ففيه تفصيل، "فإن كان الكلام موجباً" بفتح الجيم، وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه "وجب نصب المستثنى" بـ"إلا" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب .....  
 "نحو: {فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا} [البقرة: 249] فما قبل "إلا" وهو "شربوا" كلام تام؛  
 لأن المستثنى منه مذكور، وهو الواو في "شربوا"، وموجب لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا  
 شبهه، وما بعد "إلا" وهو "قليلاً" واجب النصب على الاستثناء، ولا يجوز رفعه إلا  
 بتأويل كما سيحيى، فأما قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ} [الأنبياء: 22]  
 بالرفع؛ فـ"إلا" فيه ليست للاستثناء، وإنما هي بمعنى "غير" فهي صفة لـ"آله"، ولكن  
 نقل الإعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف، "وأما قوله" وهو الأخطل: [من  
 البسيط]

وبالصريمة منهم منزل خلق ... "عاف تغير إلا النوي والوتد"  
 برفع "النوي" و"الوتد" على الإبدال من الضمير المستتر في "تغير"، والقياس نصبهما؛  
 لأن الكلام موجب. "فحمل "تغير" في إفادة النفي "على" لم يبق على حاله؛ لأنهما"  
 أي: لأن تغير ولم يبق معناه النفي فهما "بمعنى" واحد. و"الصريمة"

417- البيت للأخطل في ديوانه ص114، وشرح شواهد المغني 2/ 670، وشرح  
 عمدة الحفاظ ص380، والمقاصد النحوية 3/ 103، وبلا نسبة في الارتشاف 2/  
 313، وأوضح المسالك 2/ 255، وشرح ابن الناظم ص217، وشرح الأشموني 1/  
 228، وشرح التسهيل 2/ 281، وشرح الكافية الشافية 2/ 709، ومغني اللبيب 1/  
 276.

(540/1)

بالصاد والراء المهملتين: كل رملة انصرمت من معظم الجبل. و"خلق" بفتحيتين: بمعنى  
 بال. و"عاف" بمعنى دارس، يقال: عفا المنزل إذا درس، وعفته الريح: درسته، يتعدى  
 ولا يتعدى. و"النوي" بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن "قفل": حفيرة حول الحباء،  
 تصنع لئلا يدخله المطر. و"الوتد" بكسر التاء: الخازوق، يدق في الأرض.  
 واختلف في ناصب المستثنى بـ"إلا" على ثمانية أقوال<sup>1</sup>:  
 أحدها: أنه نفس "إلا" وحدها، وإليه ذهب ابن مالك<sup>2</sup>، وزعم أنه مذهب سيبويه<sup>3</sup>

والمبرد4.

والثاني: تمام الكلام، كما انتصب درهما بعد عشرين5.

والثالث: الفعل المتقدم بواسطة "إلا"، وإليه ذهب السيرافي6 والفارسي7 وابن الباذش8.

والرابع: الفعل المتقدم بغير واسطة "إلا"، وإليه ذهب ابن خروف9.

والخامس: فعل محذوف من معنى "إلا" تقديره أستثني زيدا، وإليه ذهب الزجاج10.

والسادس: المخالفة، وحكي عن الكسائي11.

والسابع: "أن" بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها، والتقدير: إلا زيدا لم يقم، حكاها السيرافي عن الكسائي12.

---

1 الإنصاف 1/ 260، المسألة رقم 34، وجمع الهوامع 1/ 224.

2 شرح التسهيل 2/ 271-277.

3 الكتاب 2/ 310، 319.

4 المقتضب 4/ 390.

5 الارتشاف 2/ 322.

6 شرح التسهيل 2/ 277، وجمع الهوامع 1/ 224.

7 الإيضاح العضدي 1/ 205.

8 جمع الهوامع 1/ 224.

9 شرح التسهيل 2/ 277، والارتشاف 2/ 300.

10 شرح التسهيل 2/ 278، وجمع الهوامع 1/ 224.

11 الارتشاف 2/ 300.

12 شرح التسهيل 2/ 279.

(541/1)

---

والثامن: أن "إلا" مركبة من "إن" و"لا" ثم خفت "إن"، وأدغمت في اللام؛ حكاها السيرافي عن الفراء1.

وزاد ابن عصفور2: فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم "إن" وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم "لا"؛ لأنها عاطفة.



"وإن كان الكلام" التام "غير موجب" ففيه تفصيل، "فإن كان الاستثناء متصلًا"، وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه، وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء، وهو غير متراخ المستثنى من المستثنى منه، ولا متقدم عليه "فالأرجح اتباع المستثنى للمستثنى منه" في إعرابه للمشكلة "بدل بعض" من كل "عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين"؛ لأن "إلا" عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة. قاله أبو حيان<sup>3</sup>. وهي عندهم بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها.

قاله في المغني<sup>4</sup>.

ورد ثعلب كلا الوجهين من المذهبين. فقال<sup>5</sup> في الرد على البصريين: كيف يكون بدلًا وهو موجب ومتبوعه منفي، والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى. وأجاب الأبيدي: بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفًا للأول في المعنى<sup>6</sup>، ألا ترى أنك إذا قلت: "رأيت القوم بعضهم" فيكون قولك أولًا: "رأيت القوم" مجازًا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم، وكما جاز في النعت المخالفة نحو: "مررت برجل لا كريم ولا شجاع" جاز في البدل. وقال في الرد على الكوفيين: بأن "إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: "ما قام إلا زيد" وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل. قال في المغني<sup>7</sup>: وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد، ا. هـ. وإلى ترجيح اتباع أشار الناظم بقوله:

-316-

..... وبعد نفي أو كنفي انتخب

---

1 شرح التسهيل 2/ 279.

2 شرح الجمل 2/ 253، 254.

3 الارتشاف 2/ 294، 295، والنكت الحسان ص 106، 107.

4 مغني اللبيب ص 98.

5 شرح التسهيل 2/ 282، وشرح ابن الناظم ص 216.

6 كذلك يرى السيرافي، انظر شرح ابن الناظم ص 216.

7 مغني اللبيب ص 99.

إتباع ما اتصل.....

مثال النفي "نحو: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} " [النساء: 66] بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر<sup>1</sup>، فـ"قليل" 2 بدل من الواو في "فعلوه" بدل بعض من كل عند البصريين، وهو في نية تكرير العامل، والتقدير: ما فعلوه إلا قليل منهم، وعطف نسق عند الكوفيين. وشبه النفي النهي والاستفهام، مثال النهي "وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ" [هود: 81] بالرفع 3 في قراءة أبي عمرو وابن كثير، فـ"امراتك" بدل من "أحد"، بدل بعض من كل، ولم يصرح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالباً، ومثال الاستفهام "وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ" [الحجر: 56] بالرفع في قراءة الجميع، فـ"الضالون" بدل من الضمير المستتر في "يقنط" بدل بعض من كل، ولم يؤت معه بضمير لما قلنا.

"والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في: قليل من قوله تعالى: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} [النساء: 66] وفي: امراتك من قوله تعالى: {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ} [هود: 81] ولا يتأتى الإتباع في الموجب. فأما قراءة بعضهم: "فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ" [البقرة: 249] بالرفع محمولة على أن "شربوا" في معنى: لم يكونوا 4 منه، بدليل {فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي} [البقرة: 249] قاله في المغني 5.

وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي، وبغير المردود نحو: "ما قام القوم إلا زيداً" بالنصب وجوباً؛ رداً على من قال: "قام القوم إلا زيداً" قصداً للتطابق بين الكلامين، ولم يجز الإبدال، نقله المرادي عن السراج<sup>6</sup>، ورده ابن عصفور: وخرج بغير المتراخي "ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً" فإن البديل فيه غير مختار؛ لأن البديل إنما كان مختاراً لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع التراخي لا يظهر التطابق

1 قرأها ابن عامر "قليلاً" بالنصب، وكذلك قرأ عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وأبي وأنس. انظر الإتحاف ص 192، والنشر 2/ 250، وشرح ابن الناظم ص 117.

2 في "ط": "فقيل".

3 الرسم المصحفي: {أَمْرَاتُكَ} بالنصب، وقرأها بالرفع أبو عمرو وابن كثير، انظر الإتحاف ص 259، والنشر 2/ 290.

4 بعده في "ط": "شربوا".

5 مغني اللبيب ص 887.

6 الأصول 1/ 283.

قاله الرضي 1 وغيره 2. وخرج بقيد التقدم "ما جاء إلا زيداً القوم" فإنه لا يجوز الإبدال كما سيجيء.

"وإذا تعذر الإبدال على اللفظ" لمانع "أبدل على الموضع، نحو: {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} [الصفات: 35]، ونحو: "ما فيها من أحد إلا زيد" برفعهما، و"ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبا به" بالنصب". قال ابن مالك في شرح التسهيل 3: رفعت 4 البديل يعني الجلالة من اسم "لا"؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه؛ "لأن" "لا"، الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب".

وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين، وهو مشكل، فإن اعتبار محل اسم "لا" على أنه مبتدأ قبل دخول "لا" قد زال بدخول الناسخ، كما قال الموضح في باب "إن" 5 واعتبار محل "لا" مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه 6 لا يتوجه عليه تقدير دخول "لا" على الجلالة. والمختار عند أبي حيان 7 أن الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم "لا"، و"زيد" في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل "أحد"؛ لأنه في موضع رفع بالابتداء، و"شيئاً" في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل "شيء"؛ لأنه في موضع نصب على الخبرية لـ "ليس".

ولم يجز خفضهما حملاً على اللفظ؛ لأنهما موجبان بدخول "إلا" عليهما، و"لأن" "من" و"الباء" الزائدتين بعد نفي أو شبهة لا يعملان في موجب "كذلك".  
فإن قلت: مقتضى قوله: "فالأرجح الاتباع" أن النصب على الاستثناء في هذه الأمثلة، مرجوح. قلت أما الأخيران فواضح ذلك فيهما، ويجوز فيهما الجر على الصفة، أنشد الكسائي: [من الكامل]

1 شرح الرضي 2 / 96.

2 منهم ابن مالك في شرح التسهيل 2 / 282، وسيبويه في الكتاب 2 / 319، وابن الناظم في شرحه 216.

3 شرح التسهيل 2 / 285.

4 بعده في "ب": "على".

5 أوضح المسالك 1 / 358.

(544/1)

-418

أبني لبني لستما بيد ... إلا يد ليست لها عضد  
 بالحفض، وأما الأول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه. لا يجوز في نحو: {لا إِلَهَ إِلَّا  
 اللَّهُ} [الصفات: 35] من نصب المستثنى ما جاز في نحو: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ}  
 [النساء: 66]، كما لم يجز في: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ} [النور: 6] إلا  
 بالرفع، وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين إلا القليل، وهو أن النصب  
 إنما حقه الإيجاب، فإذا دخل النفي على كلام قائم<sup>1</sup>، بنفسه جاز لك من النصب ما  
 جاز قبل دخول النافي، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار  
 حكم النفي، وامتنع اعتبار حكم الإيجاب. ا. هـ.  
 "فإن قلت: "لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ واحد" فالرفع أيضاً" في "إله واحد" على البديل من المحل، ولا  
 يجوز النصب حملاً على اللفظ، وإن كان البديل نكرة موصوفة "لأنها" موجبة لوقوعها  
 بعد "إلا" و"لا" الجنسية "لا تعمل في موجب".  
 "ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو: "ما فيها  
 رجل إلا أخوك صالح" خلافاً للمازني" فإنه قال<sup>2</sup>: إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن  
 المستثنى فإنه يختار النصب. فتقول "ما فيها رجل إلا أخاك صالح"، فـ"رجل" مبتدأ تقدم  
 خبره في المجرور قبله، و"صالح" نعت رجل المستثنى منه، و"أخاك" منصوب على  
 الاستثناء، مقدم على صفة المستثنى منه، والأصل: ما فيها رجل صالح إلا أخاك.  
 ونقل عن ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب، وأنه ينزل التقديم على  
 الصفة منزلة التقديم على الموصوف؛ لأن المبدل منه يلغى في بعض الوجوه، والموصوف  
 مرعي الجانب فتدافعا. والصواب ما نقله الموضح عنه، فقد قال أبو حيان<sup>3</sup>: إن ما نقله  
 صاحب النهاية عن المازني غلط. وقال ابن مالك في شرح الكافية<sup>4</sup>: إذا تقدم المستثنى  
 على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

ولطرفة بن العبد في ديوانه ص45، وشرح المفصل 2/ 90، وبلا نسبة في أمالي ابن  
الحاجب ص441، والكتاب 2/ 317، والمقتضب 4/ 421، وشرح التسهيل 2/  
285، والارتشاف 2/ 303، 619.

1 في "ب"، "ط": "تام".

2 المقتضب 4/ 399، وشرح التسهيل 2/ 284.

3 الارتشاف 2/ 302.

4 شرح الكافية الشافية 2/ 706، 707.

(545/1)

---

أحدهما: ألا يكثرث بالصفة، بل يكون البديل كما يكون إذا لم تذكر الصفة، وذلك  
كقولك: "ما فيها رجل إلا أبوك صالح" كأنك لم تذكر صالحاً، هذا رأي سيبويه<sup>1</sup>.  
والثاني: ألا يكثرث بتقديم الموصوف. بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى  
منه، فيكون نصبه راجحاً، وهذا اختيار المبرد<sup>2</sup>.  
وعندي أن النصب والبديل عند ذلك مستويان؛ لأن لكل واحد منهم مرجحاً فتكافأ.  
ا. هـ. فلو أوقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه، نحو: "ما مررت بأحد خير من زيد<sup>3</sup>  
إلا ابنك بر بوالديه" فظاهر<sup>4</sup> أن الخلاف قائم فليتأمل<sup>5</sup>.  
"وإن كان الاستثناء منقطعاً" وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ألا  
يكون ما قبل "إلا" دالاً على ما يستثنى، فيجوز: "قام القوم إلا حماراً"، ويمتنع: "قام  
القوم إلا ثعباناً"، وفي ذلك تفصيل؛ فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى، وتارة  
لا يمكن، "فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب" في المستثنى "اتفاقاً"  
من الحجازيين والتميميين<sup>6</sup>، "نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص"، ف"ما" مصدرية،  
و"نقص" صلتها، وموضعهما نصب على الاستثناء. ولا يجوز رفعه على الإبدال من  
الفاعل؛ لأنه لا يصح تسليط العامل عليه. "إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله" في القياس  
"ما نفع زيد إلا ما ضر، إذ لا يقال: نفع الضر".  
وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من "ما" والفعل هنا في موضع  
رفع على الابتداء وخبره محذوف، تقديره: ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه، وما نفع  
زيد ولكن الضر شأنه. وزعم الشلوين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره: ما زاد  
المال شيئاً إلا النقصان، ثم فرغه له، وجعله متصلاً. ورد بأنه لا نسبة بين النقصان

والريادة. وزعم ابن الطراوة أن "ما" زائدة واستغني عن الواو، كما في قولك: "ما قام زيد إلا وقعد عمرو"7.

---

#### 1 الكتاب 2/ 336.

2 في المقتضب 4/ 400: "والقياس عندي قول سيويه" وهذا الرأي يخالف ما نسبته المؤلف هنا.

3 سقطت من "ب".

4 في "ب"، "ط": "فالظاهر".

5 بعده في "ط": "قاله الموضح في الحواشي".

6 انظر الارتشاف 2/ 303، 304.

7 انظر ما زعمه السيرافي ومبرمان والشلوبين وابن الطراوة في الارتشاف 2/ 304.

(546/1)

---

"وأن أمكن تسليطه" أي: العامل؛ على المستثنى نحو: "ما قام القوم إلا حماراً" إذ يصح أن يقال: "قام حمار" فالحجازيون يوجبون النصب<sup>1</sup> لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، "و" النصب "عليه قراءة السبعة: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ} " [النساء: 157] بنصب "اتباع"، "وتقيم ترجمه، وتحيز الاتباع" ويقرءون: "إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ" بالرفع<sup>2</sup> على أنه بدل من العلم باعتبار الموضوع، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لما تقدم من أنه معرفة موجبة، و"من" الزائدة التي لا تعمل فيها، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

-317-

..... وانصب ما انقطع ... وعن تميم فيه إبدال وقع

"كقوله" وهو جران العود عامر بن الحارث: [من الرجز]

-419-

"وبلدة ليس بها أنيس" ... إلا اليعافير وإلا العيس

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، و"إلا" الثانية مؤكدة للأولى، "واليعافير" جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية و"العيس" بكسر العين: جمع عيساء، ك"البيض": جمع بيضاء،

وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة، وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين<sup>3</sup>:

- 
- 1 الكتاب 2 / 323، وشرح التسهيل 2 / 287.
  - 2 انظر شرح ابن الناظم ص 216، وشرح التسهيل 2 / 286، وشرح الكافية الشافية 2 / 703، والكتاب 2 / 323، والمقتضب 4 / 413.
  - 419- الرجز لجران العود في ديوانه ص 97، وخزانة الأدب 10 / 15، 18، والدرر 1 / 487، وشرح أبيات سيبويه 2 / 140، وشرح المفصل 2 / 117، 3 / 27، 7 / 21، والمقاصد النحوية 3 / 107، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2 / 91، والإنصاف 1 / 281، وأوضح المسالك 2 / 261، والجنى الداني ص 164، وجواهر الأدب ص 165، وخزانة الأدب 4 / 121، 123، 124، 7 / 363، 9 / 258، 314، ورصف المباني ص 417، وشرح ابن الناظم ص 217، وشرح الأشموني 1 / 229، وشرح التسهيل 2 / 286، وشرح شذور الذهب ص 265، وشرح الكافية الشافية 1 / 514، وشرح المفصل 2 / 80، والكتاب 1 / 263، 2 / 322، ولسان العرب 6 / 198، "كنس"، 15 / 433 "ألا"، ومجالس ثعلب ص 452، وجمع الهوامع 1 / 225، وتهذيب اللغة 15 / 426، وتاج العروس 16 / 455، "كنس"، "ألا"، و"الواو".
  - 3 الكتاب 2 / 319، 320.

(547/1)

---

أحدهما: أنهم حملوا ذلك على المعنى؛ لأن المقصود هو المستثنى، فالقائل: "ما في الدار أحد إلا حمار" المعنى فيه: ما في الدار إلا حمار، وصار ذكر "أحد" تأكيداً، ليعلم أنه ليس ثم آدمي، ثم أبدل من "أحد" ما كان مقصوده من ذكر الحمار. والوجه الثاني: أنه جعل الحمار إنسان الدار، أي: الذي يقوم مقامه في الأنس، كقوله: [من الوافر]

-420-

..... تحية بينهم ضرب وجيع  
جعلوا الضرب تحيتهم؛ لأنه الذي يقوم مقام التحية عندهم.  
"وحمل عليه" أي: على اتباع المنقطع "الزحشري<sup>1</sup>" قوله تعالى: {قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبِ إِلَّا اللَّهُ { [النمل: 65] فـ"من" في محل رفع على الفاعلية بـ"يعلم"، و"الغيب": مفعول به، و"الله" مرفوع على البدلية من "من" على لغة تميم، وهو استثناء منقطع؛ لعدم اندراجهِ في مدلول لفظه 2 "من" لأنه تعالى لا يحويه مكان. وجوز السفاقي 3 أن يكون متصلاً، والظرفية في حقه تعالى مجازية، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية، وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان. وكلاهما ضعيف، قال ابن مالك 4: والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر: قل لا يعمل من يذكر في السموات والأرض. 1. هـ. وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني 5 وهو: أن يقدر "من" مفعولاً به، و"الغيب" بدل اشتمال، و"الله" فاعل، والاستثناء مفرغ. 1. هـ.

420- صدر البيت:

"وخيل قد دلفت لها بخيل"

، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص 149، وخزانة الأدب 9 / 252، 257، 258، 261، 262، 263، وشرح أبيات سيبويه 2 / 200، والكتاب 3 / 50، ونوادر أبي زيد ص 150، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1 / 345، والخصائص 1 / 368، وشرح المفصل 2 / 80، والكتاب 2 / 323، والمقتضب 2 / 20، 4 / 413. 1 الكشاف 3 / 149.

2 في "ب"، "ط": "لفظ".

3 انظر كتابه: غيث النفع في القراءات السبع ص 314.

4 شرح التسهيل 2 / 288.

5 مغني اللبيب ص 587.

(548/1)

"فصل":

"وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه" عند البصريين "مطلقاً"، سواء أكان متصلاً أو منقطعاً، وامتنع اتباعه؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، "كقوله" وهو الكميّ يمدح بني هاشم: [من الطويل]

421-

"وما لي إلا آل أحمد شيعة ... وما لي إلا مشعب الحق مشعب".



والأصل: ما لي شيعة إلا آلا أحمد، وما لي مشعب إلا مشعب الحق، فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه، وأراد بـ"أحمد" النبي صلى الله عليه وسلم، "وبعضهم" وهم الكوفيون والبغداديون "يميز" في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه "غير النصب"، وهو الاتباع "في المسبوق بالنفي، فتقول: ما قام إلا زيد أحد". قال سيبويه1: "سمع يونس" بعض العرب الموثوق بهم يقول: "ما لي إلا أبوك ناصر"، بالرفع "وقال" حسان رضي الله عنه: [من الطويل]

-422

لأنهم يرجون منه شفاعاة ... "إذا لم يكن إلا النبيون شافع" بالرفع، "ووجهه أن العامل" وهو الابتداء في المثال، و"يكن" التامة في البيت "فرغ لما بعد" إلا "وهو" أبوك" في المثال، و"النبيون" في البيت "وأن المؤخر" وهو "ناصر" في المثال، و"شافع" في البيت "عام" لوقوعه في سياق النفي "أريد به خاص،

---

421- البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص50، والإنصاف ص275، وتخليص الشواهد ص82، وخزانة الأدب 4/ 314، 319، 9/ 138، وشرح أبيات سيبويه 2/ 135، وشرح قطر الندى ص246، ولسان العرب 1/ 502 "شعب"، واللمع في العربية ص152، والمقاصد النحوية 3/ 111، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 266، وشرح الأشموني 1/ 230، وشرح ابن عقيل 1/ 311، ومجالس ثعلب ص62، والمقتضب 4/ 398.

1 الكتاب 2/ 337، وانظر شرح ابن الناظم ص216.

422- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص241، والدرر 1/ 488، وشرح ابن الناظم ص218، وشرح التسهيل 2/ 290، والمقاصد النحوية 3/ 114، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 268، وشرح الأشموني 1/ 299، وشرح ابن عقيل 1/ 602، وشرح الكافية الشافية 2/ 405، وجمع الهوامع 1/ 225.

(549/1)

---

فصح إبداله من المستثنى منه، "لكنه بدل كل" من كل لا بدل بعض. "ونظيره في أن المتبوع آخر" من تقديم، "وصار تابعاً" بعدما كان متبوعاً: "ما مررت بمثلك أحد" بالجر، والأصل: ما مررت بأحد مثلك، فـ"مثلك" تابع لـ"أحد" على أنه

نعت له، فما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل، وأعرب المنعوت بدلاً من النعت، كقوله تعالى: {إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} [إبراهيم: 1، 2] في قراءة الجر 1، وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص، ولم يبقوه على عمومته؛ لأن الأعم لا يبدل من الأخص. قال ابن الصائغ 2: الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع "إلا" مجموعين، فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-318

وغير نصب سابق في النفي قد ... يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد

1 كما في الرسم المصحفي، وقرأها "الله" بالرفع: نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن، انظر الإتحاف ص 271، والكشاف 2/ 365، والنشر 2/ 398.  
2 في "ط": "الصائغ"، وانظر قول ابن الصائغ في الارتشاف 2/ 307.

(550/1)

"فصل":

"وإذا تكررت "إلا" فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إذا تلت "واو" عاطفًا، أو تلاها اسم مماثل لما قبلها". أو بعضه، أو مشتمل عليه، أو مضرب إليه عنه "ألغيت" جواب الشرط الثاني؛ وهو جوابه جواب الشرط الأول؛ ويشملها قول الناظم: 320-  
وألغ إلا ذات توكيد.....  
"فالأول": وهو العطف، "نحوم: ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو، فما بعد "إلا" الثانية" وهو "عمرو" "معطوف بالواو على ما قبلها" وهو "زيد" عطف نسق، "و"إلا" الثانية زائدة للتوكيد، والأصل: ما جاءني إلا زيد وعمرو.  
"والثاني": هو البديل بأقسامه الأربعة: فبديل المماثل؛ وهو بدل الكل من الكل؛ "كقوله" أي الناظم:

-320

..... لا ... "تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء"

"بالماء، "ف"الفتى" مستثنى من الضمير الجرور بالباء" وهو الهاء والميم "فالأرجح" في "الفتى" "كونه تابعًا له في جره"، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف. "ويجوز" على

مرجوح "كونه" أي: الفتي "منصوبًا" بـ"إلا" "على الاستثناء". وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف. و"العلا" بدل من "الفتى" بدل كل من كل؛ لأنهما لمسمى واحد. و"إلا" الثانية زائدة "مؤكدّة" لـ"إلا" الأولى.

وبدل البعض من كله نحو: "ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه"، فـ"زيد" مستثنى من "أحد" فالأرجح في كونه تابعًا له، ويجوز نصبه على الاستثناء. و"وجهه": بدل من "زيد" بدل بعض من كل. وبدل الاشتمال نحو: "ما أعجبنى شيء إلا زيد إلا علمه"، فـ"زيد" مستثنى من "شيء" ففيه الوجهان. و"علمه" بدل من "زيد" بدل اشتمال. وبدل الإضراب نحو: "ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا عمرو"، فـ"زيد"

(551/1)

---

مستثنى من "أحد"، و"عمرو" بدل من "زيد" بدل الإضراب، والمعنى: بل عمرو.  
"وقد اجتمع العطف والبدل في قوله": [من الرجز]  
-423-

"ما لك من شيخك إلا عمله ... إلا رسيمه وإلا رمله"  
فـ"رسيمه" بفتح الراء وكسر السين المهملتين "بدل" من "عمله" بدل بعض من كل عند السيرافي<sup>1</sup>. و"رملة" بفتح الراء والميم "معطوف" على "رسيمه".  
وذهب ابن خروف<sup>2</sup> إلى أن "رسيمه" و"رملة" بدل تفصيل من "عمله"، وهما كل العمل، و"إلا" المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة. و"الرسيم" و"الرمل": ضربان من السير، والرسيم في السعي: الركض، والرمل في الطواف: الإسراع.  
"وإن كان التكرار لغير توكيد" وهو التأسيس "وذلك في غير بابي العطف والبدل؛ فإن كان العامل الذي قبل "إلا" مفرغًا" بأن لم يشتغل بمعمول قبل "إلا" تركته يؤثر في واحد من المستثنيات" على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر، "ونصبت" وجوبًا على الاستثناء "ما عدا ذلك الواحد" الذي أثر فيه العامل، "نحو: ما قام إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا، رفعت الأول" وهو زيد<sup>3</sup> بالفعل "وهو قام" على أنه فاعل "له"، "ونصبت الباقي" من المستثنيات؛ وهو "عمرو" و"بكر"؛ على الاستثناء. "ولا يتعين" المستثنى "الأول" لتأثير العامل "فيه"، "بل يترجح"، لقربه من العامل. "وتقول: "ما رأيت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا" فتنصب واحدًا منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب الباقي" من المستثنيات بـ"إلا" على الاستثناء، ولا يتعين المستثنى الأول لتأثير العامل، بل يترجح،

فما كان منصوبًا بالفعل لا يطره الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى، وما كان منصوبًا على الاستثناء يطره الخلاف المتقدم، وتقول: "ما مررت إلا بزید إلا عمرًا إلا بكرًا"، فتخفض واحدًا منها بـ"الباء" وتعلقها بالفعل، وتنصب الباقي، ولا يتعين الأول للجبر، بل يترجح<sup>4</sup>، وذلك مستفاد من قول الناظم:

- 
- 423- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 272، والدرر 1/ 492، ورصف  
المباني ص 89، وشرح الأشموني 1/ 232، وشرح ابن عقيل 1/ 606، وشرح التسهيل  
2/ 296، وشرح الكافية الشافية 2/ 712، والكتاب 2/ 341، والمقاصد النحوية  
3/ 117، وجمع الهوامع 1/ 227.  
1 انظر حاشية الصبان 2/ 151.  
2 شرح التسهيل 2/ 295، 296، وشرح ابن عقيل 1/ 314.  
3 بعده في "أ": "على الاستثناء".  
4 الكتاب 2/ 338، والارتشاف 2/ 310.

(552/1)

---

-321

وإن تكرر لا لتوكيد فمع ... تفريغ التأثير بالعامل دع

-322

في واحد مما يالا استثنى ... وليس عن نصب سواء مغني  
وإن "كان العامل غير مفرغ" بأن اشتغل بما يقتضيه قبل "إلا" فإن تقدمت المستثنيات  
كلها "على المستثنى منه نصبت كلها" على الاستثناء وجوبًا، "نحو: ما قام إلا زيدًا إلا  
عمرًا إلا بكرًا أحد"، فـ"أحد" فاعل "قام"، وهو المستثنى منه. وتقدم عليه جميع  
المستثنيات، ولا يجوز في شيء منها الاتباع، لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع،  
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-323

ودون تفريغ مع التقدم ... نصب الجميع احكم به والتزم  
"وإن تأخرت" المستثنيات كلها عن المستثنى منه "فإن كان الكلام إيجابًا نصبت أيضًا  
كلها" وجوبًا "نحو: قاموا إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا"، لما مر من أن جواز الاتباع مختص

بغير الإيجاب، "وإن كان" الكلام "غير إيجاب أعطي واحد منها" أي: من المستثنيات "ما يعطاه لو انفرد" من نصب واتباع، "ونصب ما عداه" وجوباً "نحو: "ما قاموا إلا زيد1 إلا عمرًا إلا بكرًا"، لك في واحد منها الرفع راجحاً والنصب مرجوحاً، ويتعين في الباقي "من المستثنيات" النصب، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين بل يترجح"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-324-

وانصب لتأخير وجئ بواحد ... منها كما لو كان دون زائد  
وأجاز الأبدى رفع الجميع على الإبدال2.

"هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ" من حيث الإعراب. "وأما بالنظر إلى المعنى" من حيث المفهوم "فهو نوعان: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ك: زيد، و: عمرو، و: بكر" في الأمثلة السابقة، فإن كل واحد منها لا يدخل فيه غيره، فلا يستثنى منه شيء، "وما يمكن" استثناء بعضه من بعض كالأعداد، "نحو: له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحدًا" فإن كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غيره، فيستثنى منه. "ففي النوع الأول" وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض "إن كان المستثنى الأول داخلًا" في الحكم "وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده"

1 في "ب"، "ط": "زيدًا".

2 الارتشاف 2/ 311، وجمع الهوامع 1/ 228.

(553/1)

من المستثنيات "داخل" في الحكم كذلك، نحو: "ما قام أحدًا إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا" فـ"زيد" هو المستثنى الأول، وهو داخل في إثبات القيام له؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات، و"عمرو" و"بكر" داخلان كذلك. "وإن كان" المستثنى الأول "خارجًا" عن الحكم "وذلك إذا كان مستثنى من موجب؛ فما بعده خارج" نحو: "قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا" فـ"زيد" هو المستثنى الأول، وهو خارج عن الحكم؛ لأن القيام منفي عنه؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي "وعمرو" و"بكر" خارجان كذلك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-325-

... .. وحكمها في القصد حكم الأول

"وفي النوع الثاني": وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض، النحاة "اختلفوا" على ثلاثة أقوال: "فقليل: الحكم كذلك" وهو إن كان الأول داخلاً فما بعده داخل، وإن كان خارجاً فما بعده خارج "وإن الجميع" من المستثنيات "مستثنى من أصل العدد"، وهو قول الصيمري، وتبعه القاضي أبو يوسف، ويمكن إدراجه في قول الناظم:

-325

... .. وحكمها في القصد حكم الأول

"وقال البصريون والكسائي<sup>1</sup>: كل من الأعداد" المستثنيات "مستثنى مما يليه"، أي: من الذي قبله، والذي قبله مستثنى من الذي قبله، وهكذا حتى ينتهي الأول، "و" هذا القول "هو الصحيح؛ لأن الحمل على الأقرب متعين على التردد".

"وقيل: المذهبان" المتقدمان "محتملان" أي: يحتمل عود المستثنيات كلها إلى الأول، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد. ويحتمل عود كل منهما إلى ما يليه حتى تنتهي إلى الأول، وصححه بعض المغاربة، وقال: إلا أن الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء "وعلى هذا" الخلاف "فالمقرر به في المثال" المذكور؛ وهو "له عني عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً" "ثلاثة على القول الأول" وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد؛ فتكون الأربعة والاثنان والواحد؛ ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد، وهو عشرة، يبقى ثلاثة. "وسبعة على القول الثاني" وهو أن كلا من الأعداد مستثنى مما يليه؛ فإذا استثنى واحد من اثنين يبقى واحد، وإذا استثنى الباقي من الأربعة يبقى ثلاثة، وإذا استثنى الثلاثة الباقية من العشرة يبقى سبعة. "ومحتمل لهما" أي: للثلاثة، والسبعة "على" القول "الثالث"، وتوجيهه يعرف مما تقدم. "ولك في معرفة

1 انظر الارتشاف 2/ 312، وجمع الهوامع 1/ 228، وشرح ابن الناظم ص 221.

(554/1)

---

المتحصل على القول الثاني "للصريين والكسائي" طريقتان<sup>1</sup>:  
إحدهما: أن تسقط "المستثنى الأول"، وتجبر الباقي "بالمستثنى الثاني" أي: تزيده عليه  
وتسقط "المستثنى الثالث"، وإن كان معك "مستثنى رابع فإنك تجبر به" الثالث،  
وهكذا "تفعل إلى أن تنتهي" إلى "المستثنى الأخير". فالمستثنى الأول في المثال المذكور

"أربعة" فأسقطها من العشرة يبقى ستة، فأجرها بالمستثنى الثاني؛ وهو اثنان؛ تصير ثمانية، فأسقط منها الثالث؛ وهو واحد؛ يبقى سبعة.

"و" الطريق "الثانية" من الطريقتين "أن تَحْطَ" المستثنى "الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه، وهكذا" تفعل حتى تنتهي "إلى الأول" فما تحصل فهو الباقي، ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين، يبقى واحد، تحطه من الأربعة، يبقى ثلاثة تحطها من العشرة، يبقى سبعة.

وبقي طريق ثالث، وهو أن تجعل كل وتر خارجا وكل شفيع داخلا، وما اجتمع فهو الحاصل، ففي المثال المتقدم أخرج أربعة وواحدا، وأدخل اثنين، يبقى سبعة، وإيضاحه أن تقول له: عندي مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا خمسة، أخرج المستثنى الأول والثالث وما أشبههما في الوترية، وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون، وذلك لأننا أخرجنا من المائة "خمسين"؛ لأنها أول المستثنيات، فهي إذن وتر، وأدخلنا "العشرين" لأنها ثاني المستثنيات، فهي إذن وتر، فصار الباقي ستين، ثم أدخلنا خمسة؛ لأنها رابع المستثنيات، فهي إذن شفيع، فصار الباقي خمسة وستين، وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة. قاله ابن مالك في شرح التسهيل<sup>2</sup>.

---

1 شرح ابن الناظم ص221.

2 شرح التسهيل 2/ 296، 297.

(555/1)

---

"فصل":

"وأصل "غير" أن يوصف بها" لما فيها من معنى اسم الفاعل ألا ترى أن قولك: "زيد غير عمرو"، معناه: "مغاير لعمرو"، والموصوف بها "إما نكرة" محضة "نحو: {صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} " [فاطر: 37] ف"غير" وصف "صالحًا"، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة. "أو" يوصف بها "معرفة" لفظًا "كالنكرة" معنى "نحو: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ " غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ " } [الفاتحة: 7] على القول: بأن "غير المغضوب" صفة لـ"الذين أنعمت عليهم"، "فإن موصوفها "الذين" وهم جنس" مبهم "لا قوم بأعيانهم".

وذهب السيرافي إلى أن "غير" تتعرف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادين، كما في قولهم: "الحركة غير السكون"، فعلى قوله "غير" في الآيتين بدل لا صفة. "وقد تخرج" "غير" "عن الصفة، وتتضمن معنى "إلا" فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، كما تخرج "إلا" من الاستثناء، وتتضمن معنى "غير" فيوصف بها جمع منكر قبلها، نحو: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ} [الأنبياء: 22] أي: غير الله، فلما حملت "إلا" على "غير" انتقل إعراب "غير" إلى الاسم الذي بعد "إلا"، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد "إلا" إلى "غير" في الاستثناء، فيعرب الاسم الذي بعد "إلا" بما يستحقه، "وتعرب هي" أي: "غير" نفسها "بما يستحقه المستثنى بـ"إلا" في ذلك الكلام فيجب نصبها" في أربع مسائل:

الأولى: إذا كان الكلام تاماً موجباً كما "في نحو: قاموا غير زيد".  
 "و" الثانية: إذا كان الاستثناء منقطعاً ولم يمكن<sup>1</sup> تسليط العامل على المستثنى كما في نحو: "ما نفع هذا المال غير الضرر"، عند الجميع "في المسألتين".

1 في "ب": "أمكن".

(556/1)

"و" الثالثة: إذا كان الاستثناء منقطعاً، وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما "في نحو: "ما فيها أحد غير حمار"، عند الحجازيين".  
 "و" الرابعة: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه "عند الأكثر في نحو: ما فيها غير زيد أحد".

"ويترجح" نصبها في مسألتين:

إحداهما: "عند قوم" من الكوفيين والبغداديين "في نحو هذا المثال" المتقدم، وهو "ما فيها غير زيد أحد".

"و" الثانية: "عند تميم" في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى، "نحو: ما فيها أحد غير حمار".

"وبضعف" نصبها "في" مسألة واحدة، وهي ما إذا كان الكلام تاماً غير موجب، "نحو: ما قاموا غير زيد". وحيث نصبت فنصبها ما قبلها من العوامل على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وهو ظاهر مذهب سيبويه<sup>1</sup>، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة<sup>2</sup>.



"وَيَمْتَنِعُ" نَصَبُهَا "فِي" مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ إِذَا مَا كَانَ الْعَامِلُ 3 مَفْرَعًا، "نَحْوُ: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ". وَفِي الصَّحَاحِ 4: قَالَ الْفَرَاءُ: بَعْضُ بَنِي أَسَدٍ وَقَضَاعَةٌ يَنْصَبُونَ "غَيْرًا" إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى "إِلَّا" تَمَّ الْكَلَامُ قَبْلُهَا أَمْ لَمْ يَتِمَّ، يَقُولُونَ: "مَا جَاءَنِي غَيْرُكَ"، وَ"مَا جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرُكَ". انْتَهَى بَلْفِظُهُ.

وَإِذَا كَانَ الْفَرَاءُ نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ فَكَيْفَ يَسُوغُ مَنَعَهُ؟ قَالَهُ الْمَوْضِعُ فِي الْحَوَاشِي. وَأَقُولُ: لَا شَاهِدَ فِي تَمْثِيلِهِ، لَجَوَازِ أَنْ تَكُنَ الْفَتْحَةُ فِي "غَيْرُكَ" فَتَحَةً بِنَاءٍ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمُبْنِيِّ، وَإِلَى مَسْأَلَةِ "غَيْرٍ" أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ:

326-

وَاسْتَنْتَ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مَعْرَبًا ... بِمَا لَمْ يَسْتَنْتِ إِلَّا نَسْبًا  
وَتَفَارَقَ "غَيْرٍ" "إِلَّا" فِي خَمْسِ مَسَائِلَ إِحْدَاهَا:  
أَنْ "إِلَّا" تَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلُ دُونَ "غَيْرٍ".

1 الكتاب 2 / 343.

2 وهو رأي ابن مالك أيضًا، انظر شرح التسهيل 2 / 278.

3 في "ب": "الكلام".

4 الصحاح "غير".

(557/1)

الثانية: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: "عِنْدِي دِرْهَمٌ غَيْرُ جَيِّدٍ" عَلَى الصِّفَةِ، وَيَمْتَنِعُ "عِنْدِي دِرْهَمٌ إِلَّا جَيِّدٌ".

الثالثة: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: "قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ" وَلَا يَجُوزُ "قَامَ إِلَّا زَيْدٌ".

الرابعة: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: "مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو"، بِحَرْفِ "عَمْرُو" عَلَى لَفْظِ "زَيْدٍ"، وَرَفْعُهُ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَمَعَ "إِلَّا" لَا يَجُوزُ إِلَّا مَرَاعَاةُ اللَّفْظِ.

الخامسة: أَنَّهُ يَجُوزُ "مَا جِئْتُكَ إِلَّا ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ" بِالنَّصْبِ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ "غَيْرٍ" إِلَّا بِالْجَرِّ نَحْوُ: "مَا جِئْتُكَ لَغَيْرِ ابْتِغَاءِ مَعْرُوفِكَ".

(558/1)

"فصل":

"والمستثنى بـ"سوى"" بلغاتها "كالمستثنى بـ"غير" في وجوب الحفض"، ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها، قاله 1 أبو حيان 2، "ثم قال" أبو القاسم "الزجاجي 3" في الجمل 4، "وابن مالك 5: سوى كـ"غير" معنى وإعراباً"، وإليه أشار الناظم بقوله:

327-

ولسوى سوى سواء اجعلا ... على الأصح ما لغير جعلاً  
"ويؤيدهما حكاية الفراء 6: أتاى سواك"، وقوله: [من الكامل]

424-

..... فسواك بائعها وأنت المشتري

"وقال سيبويه 7 والجمهور: هي ظرف" للمكان بمعنى "وسط"، غير متصرف "بدليل وصل الموصول بها ك: جاء الذي سواك" فليست هنا بمعنى "غير"؛

---

1 في "ط": "قال".

2 النكت الحسان ص 105.

3 في جميع النسخ "الزجاج" وهو تحريف.

4 الجمل ص 230-232.

5 شرح التسهيل 2 / 314، وشرح الكافية الشافية 2 / 716.

6 شرح ابن الناظم ص 223، وشرح التسهيل 2 / 315.

424- صدر البيت:

"وإذا تباع كريمة أو تشتري"

، وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر 1 / 432، والحماسة البصرية 1 / 184،

والحماسة المغربية ص 319، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1761، ومعجم الشعراء

ص 342، والمقاصد النحوية 3 / 125، وبلا نسبة في الأغاني 10 / 145، وشرح ابن

الناظم ص 223، وشرح ابن عقيل 1 / 613، وشرح التسهيل 2 / 315، وشرح

الكافية الشافية 2 / 718، وجمع الهوامع 1 / 202.

7 الكتاب 1 / 407، 2 / 350.

لأن "غيراً" لا تدخل ههنا إلا والضمير قبلها، يقولون: "جاء الذي هو غيرك"، فلما وصلوا "سوى" بغير ضمير ادعى أنها ظرف، والتقدير: جاء الذي استقر مكانك. "قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر، كقوله" وهو شهل؛ بالمعجمة؛ ابن سنان: [من الهزج]

-425-

"ولم يبق سوى العدو ... ن دناهم كما دانوا" فجعلها فاعلاً في الشعر. "والعدوان" بضم العين المهلة: الظلم الصريح. و"دناهم" بكسر الدال: جازيناهم. و"دانوا": جازوا. ومنه: "كما تدين تدان"1. وقال الكوفيون: تستعمل "سوى" اسماً وظرفاً، فيجيزون في السعة: "أتاني سواك"، قاله المطرزي.

"وقال الرماني و" أبو البقاء "العكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكـ"غير" قليلاً2. قال الموضح: وإلى هذا المذهب أذهب؛ لأنه أخلص3.

---

425- البيت للفند الزماني "شهل بن شيبان" في أمالي القاضي 1/ 260، وحماسة البحري ص56، وخزانة الأدب 3/ 431، والدرر 1/ 433، وسمط اللآلي ص940، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 35، وشرح شواهد المغني 2/ 945، والمقاصد النحوية 3/ 122، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 281، وشرح ابن الناظم ص223، وشرح الأشموي 1/ 236، وشرح ابن عقيل 1/ 613، وشرح التسهيل 2/ 315، 3/ 285، وشرح الكافية الشافية 2/ 719، وجمع الهوامع 1/ 202. 1 مجمع الأمثال 2/ 155، 162، وجمهرة الأمثال 2/ 136، 168، والمستقصى 2/ 231.

2 الارتشاف 2/ 326.

3 الإنصاف 1/ 294 المسألة رقم 39.

(560/1)

---

"فصل":

"والمستثنى بـ"ليس" و"لا يكون" واجب النصب؛ لأنه خبرهما، وفي الحديث: "ما أضر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا"؛ أي: كلوا ما ذكر اسم الله عليه "ليس السن والظفر"

1 "نصبهما؛ لأنهما مستثنيان من فاعل "أهر" المستتر فيه، وما بينهما اعتراض، و"الإهزار": الإزالة، شبه خروج الدم بجري الماء في النهر. "وتقول: أتوني لا يكون زيداً" بالنصب، ف"السن" في الحديث، و"زيداً" في المثال خبران لـ"ليس" و"لا يكون"، و"اسمهما ضمير مستتر" فيهما "عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق" عند سيبويه<sup>2</sup>، كما قاله الموضح في الحواشي. "أو" عائد على "البعض المدلول عليه بكلمة السابق" عند جمهور البصريين<sup>3</sup>، أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمننا عند الكوفيين<sup>4</sup> "فتقدير: قاموا ليس زيداً": ليس هو، أي: "ليس القائم" زيداً على القول الأول، ورد بأنه غير مطرد لتخلفه في نحو: "القوم إخوتك ليس زيداً"، "أو" ليس هو، أي: "ليس بعضهم" زيداً على القول الثاني، وفيه بعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحداً، قال الموضح في شرح اللمحة على الكلام على "عدا" و"خلا". أو ليس هون أي: ليس قيامهم قيام زيد، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه على القول الثالث، ورد بما<sup>5</sup> رد به الأول. وبأن فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط. "وعلى" القول "الثاني" وهو كونه ضميراً يعود على بعض المدلول عليه بالكل "فهو نظير {فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً} [النساء: 11] بعد تقدم ذكر الأولاد" الشامل للذكور والإناث، فالتون في "كن" اسمها وهو عائد على الإناث

1 أخرجه البخاري في كتاب الشركة برقم 2356.

2 الكتاب 2 / 347.

3 منهم سيبويه في الكتاب 2 / 347، والمبرد في المقتضب 4 / 428.

4 الارتشاف 2 / 320.

5 في "ط": "ربما" مكان "رد بما".

(561/1)

اللاتي هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ} [النساء: 11] فإنه في قوة أولادكم الذكور والإناث. و"نساء" خبر "كن". فإن قلت: لا فائدة في قول القائل: فإن كن الإناث نساء. قلت: الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده.

فإن قلت: إذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء؟ قلت: فائدته التوطئة

للوصف بعده، وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال.  
"وجملتنا الاستثناء" من "ليس زيدا" و"لا يكون زيدا" "في موضع نصب على الحال من"  
المستثنى منه. فإن قلت: كيف حكم على جملة "ليس" بأنها حال، والفعل الماضي لا  
يقع حالاً إلا مع "قد" ظاهرة أو مقدرة؟ قلت هذه مستثناة كما قال أبو حيان في  
النكت الحسان 1 بحثاً.

"أو مستأنفتان فلا موضع لهما" من الإعراب، فإن قلت: دعوى الاستئناف تخل  
بالمقصود، قلت: لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الإعراب  
فقط؛ وذلك لأن هذه الجملة وقعت موقع "إلا زيدا" فكما أن "إلا زيدا" لا موضع له  
من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه، وإليهما أشار الناظم بقوله:  
-328

واستثن ناصباً بليس.....  
ثم قال:  
-328

..... ويبكون بعد لا

---

1 النكت الحسان ص 104.

(562/1)

---

"فصل":  
"وفي المستثنى بـ"خلا" و"عدا" وجهان:  
أحدهما: الجر على أنهما حرفا جر"، وإليهما الإشارة بقول الناظم:  
-329

واجرر بسابقي يكون إن ترد .....  
"وهو قليل، و" لقلته "لم يحفظه في سيبويه في "عدا" ومن شواهد قوله: [من الوافر]  
-426

تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النصور  
"أبجنا حيهم قتلا وأسرا ... عدا الشمطاء والطفل الصغير"  
والقوافي مجرورة، ف"الشمطاء" مجرورة بـ"عدا"، وهي أنثى الأشمط: وهو الذي يخالط سواد

شعره بياض. و"حيهم" بالياء المثناة تحت: مفعول "أبحنا" من الإباحة، و"قتلا" تمييز محمول عن المفعول. وقول الآخر: [من الطويل]

-427

خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالي شعبة من عيالك  
بجر الجلالة، و"خلا" و"عدا" موضعهما "جارين" نصب، ثم اختلف "فقليل: هو نصب  
عن تمام الكلام"، فيكون الناصب لموضعها هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن  
تمامها، كما قيل به في التمييز الرافع لإبهام النسبة "إن العامل فيه هو الجملة

426- البيتان بلا نسبة في أوضح لمسالك 2/ 285، والدرر 1/ 500، وشرح ابن  
عقيل 1/ 619، وشرح ابن الناظم ص 226، وشرح التسهيل 2/ 310، والمقاصد  
النحوية 3/ 132، وجمع الهوامع 1/ 232، وعمدة الحافظ "حشي".  
427- البيت للأعشى في خزانة الأدب 3/ 314، ولم أقع عليه في ديوانه، وبلا نسبة  
في جواهر الأدب ص 382، وحاشية يس 1/ 355، والدرر 1/ 490، 500، وشرح  
التسهيل 2/ 291، 310، وشرح الأشتوني 1/ 237، وشرح ابن عقيل 1/ 321،  
ولسان العرب 14/ 242، "خلا" والمقاصد النحوية 3/ 137، وجمع الهوامع 1/  
226، 232.

(563/1)

التي انتصب عن تمامها" حكاها المرادي في باب التمييز عن قوم 1. "وقيل: لأنهما  
متعلقان بالفعل" أو شبهه "المذكور" قبلهما 2 على قاعدة أحرف الجر، فيكونان في  
موضع المفعول به، كـ"مررت بزيد" إلا أن تعديتهما على جهة السلب، قاله الجرجاني.  
قال الموضح في المغني 3: والصواب عندي الأول، وعلله بأمرين. ورد.  
"و" الوجه "الثاني: النصب على أنهما فعلاّن" ماضيان "جامدان، لوقوعهما موقع  
"إلا"؛ لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا، كما أن الاسم إذا وقع موقع  
الحرف يصير مبنيا، قال الموضح في شرح اللوحة: هذا يعني انصب إن صح في "عدا"  
لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء، كقولك: "عدا فلان طوره"، أي: تجاوزه، ولم يصح  
في "خلا" لكونها قاصرة، فكيف تنصب المفعول به؟ قلت: ضمنوها في الاستثناء معنى  
"جاوز"، وحسن ذلك؛ لأن كل من خلا من شيء قد جاوزه. ا. هـ.

"وفاعلهما ضمير مستتر" فيهما. "وفي مفسره وفي موضع الجملة" منهما "البحث السابق" في "ليس" و"لا يكون"، فيكون فاعلهما المضمرة إما عائداً على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت: "قاموا عدا زيداً" فالتقدير: عدا هو، أي: 4: القائم زيداً، وإما على مصدر الفعل، أي: عدا القيام زيداً، وإما على البعض المدلول عليه بكلمة السابق، أي: عدا هو، أي: بعضهم زيداً، وفيه نظراً؛ لأن المقصود من قولك: "قام القوم عدا زيداً" أن زيدا لم يكون معهم أصلاً، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه، ومجاورة بعضهم إياه خلو الكل، ولا مجاوزة الكل، بخلاف قولك: "قاموا ليس زيداً"؛ لأن البعض هنا في سياق النفي، فيشمل كل بعض من القوم، فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه، وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان، فلا موضع لهما. "وتدخل عليهما" أي: على "خلا" و"عدا" "ما" المصدرية، وهو مشكل على ما تقدم من أن "خلا" و"عدا" جامدان، و"ما" المصدرية لا توصل بفعل

1 شرح المرادي 2 / 176.

2 بعده في "ب": "شبهه".

3 مغني اللبيب ص 178.

4 سقطت من "ب".

(564/1)

جامد، كما نص عليه في التسهيل 1. وعلى القول بجواز دخول "ما" عليهما "فيتعين النصب" في المستثنى عند الجمهور 2، "لتعين الفعلية حينئذ". وإليه الإشارة بقوله: -329

..... وبعد ما انصب.....

"كقوله" وهو ليبد: [من الطويل]

-428

"ألا كل شيء ما خلا الله باطل" .....

أي: ذاهب وفان، أخذاً من قوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} [القصص: 88] جملة "ما خلا الله" استثنائية، ويحتمل أن تكون صفة للمضاف أو المضاف إليه، و"ما" زائدة، والتقدير: كل شيء غير الله باطل، وعلى هذا فلا استثناء، قاله الشيخ طاهر.

"وقوله": [من الطويل]

-429-

"تمل الندامي ما عداني فإنني" ... بكل الذي يهوى نديمي مولع  
ف"عدا" فعل ماضٍ، "ولهذا دخلت" عليه "نون الوقاية"، و"ما" موصول حرفي، و"عدا"  
صلته، "وموضوع الموصول وصلته نصب" بلا خلاف، "إما على الظرفية" الزمانية "على  
حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل"، وتلك الحال فيها معنى  
الاستثناء، "فمعنى" قاموا ما عدا زيداً": قاموا وقت مجاوزتهم زيداً "على الأول"، أو  
مجاوزين زيداً "على الثاني وبه قال السيرافي، أو على الاستثناء كانتصاب "غير" في "قاموا  
غير زيداً"، وإليه ذهب ابن خروف<sup>3</sup>. والذي ينبغي أن يعتمد عليه هو الأول، فإن كثيراً  
ما يحذف اسم الزمان، وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه.  
"وقد يجران على تقدير "ما" زائدة"، وبه قال الجرمي والربيعي والكسائي والفارسي وابن  
جني<sup>4</sup>، وأشار الناظم إليه بقوله:

---

1 التسهيل ص 37.

2 شرح المرادي 2 / 123.

428- تقدم تخريج البيت برقم 4.

429- تقدم تخريج البيت برقم 67.

3 انظر ما ذهب إليه ابن السيرافي وابن خروف في الارتشاف 2 / 318، وشرح

التسهيل 2 / 278.

4 انظر ما ذهبوا إليه في همع الهوامع 1 / 233.

(565/1)

---

-329-

..... وانحرار قد يرد

قال في المغني<sup>1</sup>: فإن قالوا بالزيادة قياساً ففاسد؛ لأن "ما" لا تزداد قبل الجار والجرور بل  
بعده نحو: {عَمَّا قَلِيلٍ} [المؤمنون: 40] ، وإن قالوا ذلك سماعاً فهو من الشذوذ بحيث  
لا يقاس عليه انتهى. وهو مخالف لما هنا.



(566/1)

"فصل":

"والمستثنى بـ"حاشا" عند سيبويه مجرور 1 لا غير" بالبناء على الضم مع لا، وفي المغني أن ذلك لحن، وأن صوابه: ليس غير، واختار ابن مالك عدم التفرقة، ونقله عن العرب، وأنشد عليه: [من الطويل]

-430

..... لا غير.....

"وسمع غيره" أي: غير سيبويه "النصب" رواه الأخفش وغيره 2 "كقوله: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ 3" بنصب "الشيطان"، و"أبا الأصبغ" بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم، فإن قلت: المغفرة أمر حسن لا ينتزه أحد عنه فلم استثنى "حاشا"؟ قلت: تنبيهها على أن الشيطان لشدة حساسته وإفراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه، ويعظم شأنها أن تتعلق به. وجعل "أبا الأصبغ" قرينا للشيطان تنبيهها على التحاقه به في خسارة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم، قاله الدماميني، وقد ثبت النصب بنقل أبي زيد والفراء، والأخفش، والشيباني وابن خروف، وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم 4 حيث قال:

-331

وكخلا حاشا.....

1 الكتاب 2 / 349.

-430- تمام البيت:

"جوابا به تنجو اعتمد فوربنا ... لعن عمل اسلفت لا غير تسأل"

وهو بلا نسبة في الدرر 1 / 450، وشرح الأشموني 2 / 321، وشرح التسهيل 3 /

209، وجمع الهوامع 1 / 210.

2 انظر شرح التسهيل 2 / 306، 307، وشرح المفصل 2 / 85، وفيهما أن المازني

وأبا عمرو الشيباني روياه بالنصب.

3 أوضح المسالك 2/ 293، وشرح ابن عقيل 1/ 621، وشرح ابن النازم ص 226.

4 انظر آراءهم في شرح المرادي 2/ 127.

(567/1)

"والكلام في موضعها"؛ حال كونها "جارة وناصبة؛ وفي فاعلها كالكلام في أختيها" "عدا"  
و"خلا" وتقدم مشروخًا.

"ولا يجوز دخول "ما" عليها" كما أفاده الناظم بقوله:

-331

..... ولا تصحب ما .....  
.....

"خلافًا لبعضهم"، واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم: "أسامة أحب  
الناس إلي ما حاشا فاطمة" 1 بناء على أن "ما حاشا فاطمة" من الحديث 2، وليس  
بمدرج، ورده في المغني 3 بأن: "ما نافية لا مصدرية، والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم  
يستثن فاطمة" وأن "ما حاشا فاطمة" مدرج من كلام الراوي، ويؤيده في معجم  
الطبراني 4 "ما حاشا فاطمة ولا غيرها". وأما قول الأخطل: [من الوافر]

-431

رأيت الناس ما حاشا قريشا ... فإننا نحن أفضلهم فعلاً  
فنادر.

قال الموضح في شرح اللمحة: ويحتمل أن يكون "حاشا" فيه فعلاً متعدياً متصرفاً من  
حاشيته بمعنى استثنائه، واشتقاقه من الحاشية، كأن المراد أنك أخرجته منه، وعزلته  
عنه 5. ا. هـ.

"ولا" يجوز "دخول" إلا "على" حاشا "خلافًا للكسائي" في إجازته ذلك إذا جرت  
نحو: "قام القوم إلا حاشا زيد"، ومنعه إذا نصبت، وحكاه أيضاً أبو الحسن عن العرب،  
ومنعه البصريون مطلقاً، وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ، قاله المرادي في شرح  
التسهيل، ووجه بعضهم قول الكسائي بأن "حاشا" ضعفت في الاستثناء فقيوت بـ "إلا"  
كما قويت "لكن" العاطفة بـ "الواو" لوقوعها غير عاطفة، وكما قويت "هل" بـ "أم" في  
الاستفهام نحو: أم هل؟.

- 1 أخرجه أحمد في المسند 8 / 81، 82 برقم 5707، وهو من شواهد شرح ابن  
الناظم ص 225، وشرح ابن عقيل 1 / 622.
- 2 شرح التسهيل 2 / 308.
- 3 مغني اللبيب ص 164.
- 4 في معجم الطبراني الكبير 1 / 159، حديث رقم 372: "أسامة أحب الناس إلي".
- 431- البيت للأخطل في خزانة الأدب 3 / 387، والدر 1 / 502، وشرح شواهد  
المغني 1 / 368، والمقاصد النحوية 3 / 136، وبلا نسبة في الجنى الداني ص 565،  
وشرح الأثموني 1 / 239، وشرح ابن عقيل 1 / 324، وشرح المرادي 2 / 128،  
ومغني اللبيب 1 / 121، وجمع الهوامع 1 / 233.
- 5 نقله الشنقيطي في الدرر 1 / 502.

(568/1)

## باب الحال

### مدخل

...

### باب الحال:

"هذا باب الحال":

وألفها منقلبة عن واو، لقولهم في جمعها أحوال، وفي تصغيرها حويلة، واشتقاقها من  
التحول وهو التنقل، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظاً ومعنى، والمذكور في هذا الباب  
حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها  
ثم تعددها ثم توكيدها ثم انقسامها إلى مفرد وظرف وجملة ثم حذف حاملها.

"الحال نوعان: مؤكدة" هي التي يستفاد معناها بدون ذكر ما، "وستأتي ومؤسدة"، ويقال  
لها: المبينة، "وهي" التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، وحدها: "وصف، فضلة،  
مذكورة لبيان الهيئة" للفاعل أو المفعول أو لهما معاً، فالأول: "كـ" جئت راكباً" فـ"راكباً"  
مبين لهيئة الفاعل، وهو التاء. "و" الثاني: نحو: "زيد" ضربته مكتوفاً" فـ"مكتوفاً" مبين  
لهيئة المفعول، وهو الهاء، "و" الثالث: نحو: "زيد" لقيته راكبين" فـ"راكبين" مبين لهيئة  
الفاعل، وهو تاء المتكلم، ولهيئة المفعول، وهو هاء الغائب، ولا يكون لغير الفاعل  
والمفعول، وما خالف ذلك يؤول بهما نحو: "زيد في الدار جالساً"، فـ"جالساً" حال من

ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح، و: {هَذَا بَعْلِي شَيْخًا} [هود: 72] فـ"شيخا" حال من "بعلي"، وهو مفعول معنى تقديره: أنبه على بعلي أو أشير إلى بعلي، قاله في المتوسط 1.

## 1 المتوسط ص 153.

(569/1)

"وخرج بذكر الوصف نحو: "القَهْقَرَى" في "رجعت القَهْقَرَى"، فإنه وإن كان مبيّنًا لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف، والمراد بالوصف ما كان صريحًا أو مؤولًا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حاليًا فإنما في تأويل الوصف. "و" خرج "بذكر الفضلة الخبر في نحو: "زيد ضاحك" فإن "ضاحك" وإن كان مبينًا للهيئة فهو عمدة لا فضلة، والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة، لا ما يستغني الكلام عنه، ليدخل نحو: "كسالى" من قوله تعالى: {قَامُوا كَسَالَى} [النساء: 142]، فإن "كسالى" حال، ولا يستغني الكلام عنه.

"و" خرج "بالباقى" وهو قوله: مذكورة لبيان الهيئة "التمييز في نحو: "لله دره فارسًا" والنعت في نحو: "جاءني رجل راكب"، فإن "فارسًا" و"راكب" وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك؛ لأن "ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه" وهو الفروسية "وذكر النعت لتخصيص المنعوت" وهو رجل؛ بالنعت "وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدًا"، ورب شيء يقصد لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر، "وقال الناظم في النظم:

-332-

"الحال وصف فضلة منتصب ... مفهم في حال كذا".....

بزيادة: "كذا" لبيان المراد. "فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال، وفضلة" فصل أول "مخرج للخبر" في نحو: "زيد ضاحك"، فإنه عمدة. "ومنتصب" فصل ثان "مخرج لنعتي المرفوع والمجرور، ك: "جاء رجل راكب" و"مررت برجل راكب" فإنهما وإن قيذا المنعوت فليسا بمنصوبين. "ومفهم في حال كذا" فصل ثالث "مخرج لنعت المنصوب ك: "رأيت رجلًا راكبًا" فإنه "أي: النعت "إنما سيق" بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت "لتقييد المنعوت" به "فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق

اللزوم؛ لأن المقصود بالذات

التقييد بالنعته، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض.

"وفي هذا الحد" الذي ذكره الناظم "نظر؛ لأن" المقصود من الحد تصور ماهية الحدود، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد، وقد جعل "النصب" جزءًا من الحد مع أنه "حكم" من أحكام الحدود. "والحكم فرع التصور" إذ لا يحكم على شيء إلا بعد تصوره. "والتصور" لماهية الحدود "موقوف على" جميع أجزاء "الحد".

(570/1)

ومن جملتها النصب وهو حكم، "فجاء الدور" وهو توقف الشيء على ما يوقف عليه، إما بمرتبة كتوقف "أ" على "ب" و"ب" على "أ"، أو بمراتب كتوقف "أ" على "ب" و"ب" على "ج" و"ج" على "أ" والدور مبطل للحد، وأجيب باختلاف الجهة، فإن الحكم ليس موقوفًا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطالان. وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما، وذلك لا يتوقف على الحد، فلا يلزم البطالان. وفيه نظر؛ لأن الغرض من الحد معرفة الحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه، والتصور: وجه ما لا يكفي في ذلك.

(571/1)

"فصل":

"للحال" من حيث هي "أربعة أوصاف:

أحدها: أن تكون متنقلة"، وهو الأصل فيها؛ لأنها مأخوذة من التحول، وهو التنقل، قاله أبو البقاء لا ثابتة دائمًا، والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين:

متنقلة: "وذلك" الانتقال "غالب" فيها "لا لازم ك: جاء زيد ضاحكًا"، ألا ترى أن الضحك يزاييل زيدًا ويفارقه.

وثابتة: وذلك قليل، فلذلك قال: "وتقع وصفًا ثابتًا في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تكون مؤكدة" لمضمون جملة قبلها "نحو: زيد أبوك عطوفًا" أو لعاملها نحو: " {وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا} " [مريم: 33] ، أو لصاحبها نحو: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي

الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا} [يونس: 99] فإن الأبوة من شأنها العطف، والبعث من لازمه الحياة، والعموم من مقتضياته الجمعية<sup>1</sup>.

المسألة "الثانية: أن يدل عاملها على تجدد" ذات "صاحبها" وحدوثه، أو تجدد صفة له، فالأول "نحو: خلق الله الزرافة" بفتح الزاي أفصح من ضمها "يديها أطول من رجلها ف: يديها" بدل من "الزرافة" "بدل بعض" من كل، "وأطول: حال ملازمة" من "يديها"، و"من رجلها" متعلق بـ"أطول"؛ لأنه اسم تفضيل، وعامل الحال "خلق"، وهو يدل على تجدد المخلوق. قال أبو البقاء: وبعضهم يقول: "يداها أطول" بالرفع، ف"يداها": مبتدأ، و"أطول" خبره، والجملة حالية، ا. هـ.

ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية؛ لأن الزرافة معرفة<sup>2</sup> بـ"أل" الجنسية.

والثاني نحو: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا} [الأنعام: 114] ف"الكتاب" قديم، والإنزال حادث، وهو أحد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى:

---

1 شرح ابن الناطم ص 228.

2 في "أ": "معرف".

(572/1)

---

{مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ} [الأنبياء: 2] قاله الموضح في شرح اللوحة، فجعله مما له ضابط، وسيأتي له ما يخالفه.

المسألة "الثالثة": أن يكون مرجعها إلى السماع "نحو: {قَائِمًا بِالْقِسْطِ} " من قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} [آل عمران: 18] إذا أعرب "قائمًا" حالًا من فاعل "شهد"، وهو الله تعالى. واعتذر الزمخشري عن إفراده بالحال دون المعطوفين عليه؛ وإن كان مثل "جاء زيد وعمرو راكبًا" لا يجوز؛ بأن هذا إنما جاء لعدم الإلباس. وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين<sup>1</sup>.

قال التفتازاني<sup>2</sup>: كأنها للدلالة على علو مرتبتهما. "ونحو: {أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ

مُفَصَّلًا} " [الأنعام: 114] ، أي: مبينا فيه الحق والباطل، بحيث نفى التخليط والإلباس، "ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع"، فلا يقاس عليه.

"ووهم ابن الناطم" في شرح النظم، "فمثل بـ"مفصلاً" في الآية" المذكورة "للحال التي تجدد صاحبها"<sup>3</sup>. قال في المعني<sup>4</sup>: وهذا سهو منه، فإن القرآن قديم. ا. هـ. وقال

الدمامي في شرحه 5: والسهو إنما هو منه؛ أي: من لموضح؛ فإن الإنزال يقتضي الانتقال، والقديم لا يقبله 1. هـ. وقال الشمي: الجواب عن هذا أن "أنزل"؛ الذي هو عامل في الحال؛ يدل على تجد مفعوله الذي هو صاحب الحال، ولا يلزم من دلالة على تجده تجده، لقيام الدليل القاطع على قدمه، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها، على أن الذي يمنع تجده هو الكلام القائم بذاته تعالى. لا العبارة الدالة عليه، والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول، 1. هـ. والوصف "الثاني: أن تكون مشتقة" من المصدر "لا جامدة، وذلك أيضًا غالب لا لازم" ك: "جاء زيد ضاحكًا" فإن "ضاحكًا" مشتق من الضحك، وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله:

-333-

وكونه منتقلا مشتقا ... يغلب .....

"وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل:

1 الكتاب 1/ 179.

2 حاشية الصبان 2/ 170.

3 شرح ابن الناظم ص 228.

4 مغني اللبيب ص 605.

5 في "ب"، "ط": "شرحيه".

(573/1)

إحداها: أن تدل على تشبيه نحو: كر زيد أسدًا، و: بدت الجارية قمرًا وتشت غصنا "فأسدا": حال من "زيد"، و"قمرًا": حال من الجارية، "وغصنا": حال من فاعل "تشت" المستتر فيه، وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق، ف"أسدا": مؤول بشجاعة، و"قمرًا": مؤول بمضيئة، و"غصنا": مؤول بمعتدلة، "أي: شجاعًا ومضيئة ومعتدلة". والمعنى فيهن على التشبيه. "وقالوا" في المثل: "وقع المصطرعان عدلي غير 1" ف"عدلي" بالثنية: حال جامدة من "المصطرعان"، و"غير" بفتح العين المهملة: الحمار وحشيا كان أم أهليا، مضاف إليه، "وعدلي": مؤول بمصطحين على تقدير مضاف "أي: مصطحين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما"، وقيل هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف،

والتقدير: مثل أسد، ومثل قمر، ومثل غصن، ومثل عدلي غير، وإليه يرشد قوله في النظم:

-335-

..... وكر زيد أسدًا أي كأسد

أي: مثل أسد، وصرح بذلك في التسهيل فقال2: أو تقدير مضاف قبله، وهو أصرح في الدلالة على التشبيه؛ لأنها إذا أولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه. المسألة "الثانية" من الثلاث: "أن يدل على مفاعلة" من الجانين "نحو: "البر "بعته" زيدًا "يدا بيد"، ف"زيدًا": حال من الفاعل والمفعول، و"يد": بيان. قال سيبويه3: كما كان لك في "سقى لك" بيانًا أيضًا، فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين. قال في المغني4: وفيه معنى المفاعلة، "أي: متقابضين". "و" "زيد" كلمته فاه إلى في "بالتشديد، ف"فاه": حال من الفاعل والمفعول، و"إلى في": بيان وفيه معنى المفاعلة. "أي: متشافهين" وما ذهب إليه الموضح من أن "فاه" منصوب على الحال لكونه، واقعًا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه5، وجرى عليه في التسهيل6.

---

1 المثل من شواهد أوضح المسالك 2/ 298، وشرح ابن الناظم ص229، وهو برواية: "وقعا كعكمي غير" في مجمع الأمثال 2/ 364، وفصل المقال ص198، وجمهرة الأمثال 2/ 328، 336.

2 التسهيل ص108.

3 الكتاب 1/ 394.

4 مغني اللبيب ص604.

5 الكتاب 1/ 391.

6 التسهيل ص108.

(574/1)

---

وزعم الفارسي أن "فاه" حال نائية مناب جاعل، ثم حذف وصار العامل كلمته. وذهب السيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، والأصل: كلمته متشافهة، فوضع "فاه" موضع مشافهة، ومشافهة موضع مشافها. وذهب الأخفش إلى أن الأصل: من فيه إلى في، فحذف حرف الجر، وانتصب "فاه"



ورده المبرد بأنه تقدير لا يعقل؛ لأن الإنسان لا يتكلم من في غيره، وأجاب أبو علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمتي وكلمته فهو من المفاعلة.

وذهب الكوفيون إلى أن أصله: جاعلاً فاه إلى في، فهو مفعول به، وردده السيرافي بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني، وهذا المثال لا يقاس عليه؛ لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، ومعرفة موقع نكرة، ومركب موقع مفرد، والوارد منه قليل<sup>1</sup>.  
المسألة "الثالثة" من الثلاث: "أن تدل على ترتيب ك"ادخلوا رجلاً رجلاً" ورجلين رجلين<sup>2</sup> ورجلاً رجلاً". وضابطه أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً. قاله الرضي<sup>3</sup>.

وفي النصب الجزء الثاني خلاف، ذهب الزجاج<sup>4</sup> إلى أنه تأكيد، وهذا ابن جني إلى أنه صفة للأول، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول؛ لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل.

قال المرادي: والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول؛ لأن مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر "هذا حلو حامض" ولو ذهب إلى أن نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى: رجلاً فرجلاً لكان مذهبا حسنا، ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات إلا الفاء خاصة. ا. هـ.  
قال الرضي: أو "ثم" نحو: "مضوا كبكة ثم كبكة" أي: مترتين<sup>5</sup>.  
"وتقع" حال "جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل، وهي أن تكون موصوفة" بمشتق أو شبهه.

---

1 انظر الآراء السابقة والردود عليها في الارتشاف 2 / 325، وشرح التسهيل 2 / 324.

2 سقطت من "ط".

3 شرح الرضي 2 / 34.

4 انظر همع الهوامع 1 / 238، وفي "أ": "الزجاجي".

5 شرح الرضي 2 / 34، أي: مترتين هذا الترتيب المعين.

فالأول "نحو: {قُرْآنًا عَرَبِيًّا} " [الزمر: 28] ، ف"قُرْآنًا" حال من القرآن في قوله تعالى: {وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ} [الزمر: 28] والاعتماد فيها على الصفة، وهي "عربيا" " {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} " [مريم: 17] ف"بشرًا" حال من فاعل تمثل، وهو الملك، والاعتماد فيه على الصفة، وهي "سويا".

والثاني نحو: {فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا} [الدخان: 4، 5] قاله أبو حيان<sup>2</sup>. "وتسمى 3" الحال الجامدة الموصوفة "حالا موطئة" بكسر الطاء؛ لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه، وبه صرح في المغني، فقال<sup>4</sup>: فإنما ذكر "بشرًا" توطئة لذكر سويًا". ا. هـ.

وقال ابن بابشاذ<sup>5</sup> في: {وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا} [الأحقاف: 12] "لسان": حال؛ لأنه لما نعت اللسان بعربي؛ والصفة والموصوف كالشيء الواحد؛ صارت الحال شبيهة بالمشتق، وصار "عربيا" هو الموطئة لكون اللسان حالا، وليس حقيقة اللسان أن يكون [حالا لكونه] 6 جامدا لولا ما ذكر من الصفة. ا. هـ. فمقتضاه أن الموطئة هي الصفة الحال لا الحال الموصوفة، والموطئة لغة: المهيئة.

"أو دالة على سعر" بكسر السين المهملة "نحو: "هذا البر" بعته مدا بكذار" "ف"مدا": حال من الهاء ف"بكذا": بيان ل"مدا".

"أو" دالة على "عدد نحو: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} " [الأعراف: 142] ف"أربعين": حال من "مِيقَاتُ"، و"ليلة": تمييز.

"أو" دالة على "طور" بفتح الطاء المهملة وسكون الواو؛ أي: حال، قاله ابن الأنباري؛ "واقع فيه تفضيل" بالضاد المعجمة "نحو: هذا بسرًا" بضم الموحدة وسكون المهملة "أطيب منه رطبًا" بضم الراء وفتح الطاء؛ ف"بسرًا" حال من فاعل "أطيب"، المستتر فيه، و"رطبًا": حال من الضمير المجزور ب"من"، والمعنى: هذا في حال كونه بسرًا أطيب من نفسه في حال كونه رطبًا، وسيأتي بأوسع من هذا.

---

1 في "ط": "قال".

2 الارتشاف 2/ 334.

3 في "أ": "سمي".

4 مغني اللبيب ص 605.

5 شرح المقدمة المحسبة 2/ 311.

6 إضافة ضرورية من المصدر السابق.

"أو تكون نوعًا لصاحبها نحو: هذا مالك ذهبًا"، ف"ذهبًا": حال من "مالك"، وهو نوع منه، فإن الذهب نوع من المال.

"أو فرعًا" له أي: لصاحبها "نحو: هذا حديدك خاتمًا"، ف"خاتمًا": حال من حديدك، وهو فرع له، فإن الخاتم فرع الحديد، "و: {وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا} " [الأعراف: 74] ف"بيوتًا": حال من "الجبال"، والبيوت فرع للجبال، وفي غالب النسخ: من الجبال بيوتًا، وهو سهو فإن "بيوتًا" على هذا مفعول به لا حال.

"أو أصلًا له" أي: لصاحبها "نحو: هذا خاتمك حديدًا"، ف"حديدًا" حال من "خاتمك"، وهو أصل له، فإن الحديد أصل للخاتم، "و: {أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا} " [الإسراء: 61] ف"طينًا": حال، إما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال، أو من الموصول 1 المجرور باللام، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق، وهذا أحسن من جعل "طينًا" منصوبًا بنزع الخافض، فإنه موقوف على السماع في غير "أن" و"إن" و"كي".

وهذه المسائل العشر<sup>2</sup>؛ غير مسألة العدد؛ مأخوذة من التسهيل، ونصه<sup>3</sup>: ويغني عن اشتقاقه وصفه، أو تقدير مضاف قبله، أو دلالة على مفاعلة، أو سعر، أو ترتيب، أو أصالة، أو تفریع، أو تنويع، أو طور واقع فيه تفضيل.

"تنبيه: أكثر هذه الأنواع" العشرة "وقوعًا مسألة السعر، والمسائل الثلاث الأولى" جمع أولى، وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب، "وإلى ذلك يشير قوله" في النظم:

-334-

"ويكثر الجمود في سعر وفي ... مبدي تأول بلا تكلف"

"ويفهم منه أنها تقع جامدة بقلّة في مواضع آخر، وأنها لا تؤول بالمشتق<sup>4</sup>، كما لا تؤول الواقعة في التسعير. وقد بينتها كلها" بقولي أولاً: وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل، وبقولي ثانياً: وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل إلى قولي<sup>5</sup> في التنبيه: وإلى ذلك يشير.

1 في "ط": "الوصوف".

2 في "أ"، "ب": "العشرة".

3 التسهيل ص 108.

4 في "ط": "بالمستثنى".

5 في "ب": "قوله".

(577/1)

"وزعم" بدر الدين "ابنه" أي: ابن الناظم في شرح النظم<sup>1</sup> "أن" المسائل العشر "الجميع" تؤول بالمشتق، وهذا تكلف" منه، "وإنما قلنا" نحن "به" أي: بالتأويل "في" المسائل "الثلاث الأول" وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب "لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي، فالتأويل فيها واجب"، وقد تقدم كلفيته وأما<sup>2</sup> كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويًا في صفة البشر، والثانية على معنى مسعرًا، والثالثة على معنى معدودًا، والرابعة على معنى مطورًا، والخامسة على معنى منوعًا، والسادسة على معنى مفرعًا<sup>3</sup> والسابعة على معنى متأصلًا<sup>4</sup> أو مصنوعًا. الوصف "الثالث" من أوصاف الحال: "أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ لأن الغالب كونها مشتقة، وصاحبها معرفة، فالنظم تنكيرها لن لا يتوهم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا وحمل غيره عليه، "فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة" محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير. وعدل عن قول التسهيل<sup>5</sup>: "وقد يجيء معرفًا" إلى قوله: "بلفظ المعرفة"؛ لأنه ليس بمعرفة عند الجمهور، وإنما هو على صورة المعرفة، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

-336-

والحال إن عرف لفظًا فاعتقد ... تنكيره معنى.....  
وذلك أن العرب "قالوا: جاء وحده": ف"وحده" حال من فاعل "جاء" المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه "أي" متوحدًا أو "منفردًا<sup>6</sup>. و" قالوا: "رجع عوده على بدئه<sup>7</sup>" ف"عوده" بفتح العين: حال من فاعل "رجع" المستتر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه "أي: عائداً" أو راجعاً، و"على بدئه": بيان، والمعنى: رجع آخره على أوله، قاله الجرمي، وقال أبو البقاء، معناه: رجع عائداً في الحال. وقال الشاطبي: معناه راجعاً على

1 شرح ابن الناظم ص 229، 230.

2 سقطت من "أ".

3 في "ب"، "ط": "مصوغا".

4 في "ب": "مفاضلا".

5 التسهيل ص 108.

6 شرح ابن الناظم ص 231، وشرح التسهيل 2/ 326.

7 مجمع الأمثال 1/ 162.

(578/1)

طريقه. "و" قالوا "ادخلوا الأول فالأول" ف"الأول" المبتدأ به: حالاً من الواو في "ادخلوا"، و"الأول" الثاني: معطوف بالفاء، وهما بلفظ المعرف بـ"أل" فيؤولان بنكرة، "أي: مترتبين" واحداً فواحداً. "و" قالوا "جاءوا 1 الجماء الغفير 2" ف"الجماء": حال من الواو في "جاءوا"، وهي بلفظ المعرف بـ"أل" فتؤول بنكرة "أي: جميعاً"، و"الغفير" بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء: من الغفر بمعنى الستر والتغطية، فاعل بمعنى فاعل نعت الجماء، "والجماء" بالجيم والمد: تأنيث الجم، وهو الكثير، ومنه قوله تعالى: {وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} [الفجر: 20] وكان القياس أن يقولوا: الجم الغفير أو الجماء الغفيرة، ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة، وذكروا الوصف حملاً للفعيل 3 بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول، أي: الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض لكثرتها. "و" قالوا في الإبل: "أرسلها العراك" ف"العراك" بكسر العين المهملة: حال من الهاء في "أرسلها"، هي بلفظ العرف بـ"أل" فيؤول بنكرة، "أي: معتركة"، قال لبيد: [من الوافر]

-432

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال  
"والنغص" بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة: مصدر، نغص الرجل إذا لم يتم مراده، "والدخال" بكسر الدال المهملة والحاء المعجمة: من المداخلة، و"العراك: مصدر عارك معاركة وعراكاً، أي: ازدحم، وصف إبلاً أوردتها الماء مزدحمة. وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور 4 على زيادة "أل"، وما هنا أولى، ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد الوصف.

"الرابع" من أوصاف الحال: "أن تكون نفس صاحبها في المعنى"؛ لأنها وصف له وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه، "فلذلك"

1 في "ب"، "ط": "جاء".

2 شرح ابن الناظم ص230، وشرح التسهيل 2/ 326.

3 في "ط": "الفعل".

432- البيت للبيد في ديوانه ص86، وأساس البلاغة "نغص" وخزانة الأدب 3/ 192، وشرح أبيات سيويه 1/ 20، وشرح المفصل 2/ 62، وشرح ابن عقيل 1/ 360، والكتاب 1/ 372، ولسان العرب 7/ 99، "نغص" 10/ 465، "عرك" 11/ 243، "دخل" والمقاصد النحوية 3/ 219، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 6/ 85، والإنصاف 2/ 822، وشرح ابن الناظم ص230، والمقتضب 3/ 237، وأوضح المسالك 2/ 304.

4 شرح شذور الذهب ص250.

(579/1)

الاتحاد "جاز: جاء زيد ضاحكاً؛ لأن الضاحك هو "زيد" في المعنى، "وامتنع" أن يقال: "جاء زيد ضحكاً؛ لأن الضحك مصدر وزيد ذات، والمصدر يبين 1 الذات، "وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف ك: جاء وحده، و: أرسلها العراك". وفيها شذوذان: المصدرية والتعريف بالإضافة في الأول والأداة 2 في الثاني. وزعم سيويه 3 أن الذي جوز تعريفها أنّها شبهت بالمصادر المنتصبة بأفعالها ك: "الحمد لله"، و"العجب لزيد"، حيث كانت مصادر مثلها، وكانت غير الأول، وغير ما هي له صفات. 1. هـ.

وقال ابن الشجري 4: الأصل: تعترك العراك، ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال، وكذا التقدير في "جاء وحده" فهذه واقعة موقع الأحوال لا أحوال. 1. هـ. وحكى الأصمعي 5: "وحد يحد" ك: "وعد يعد" فعلى هذا يقال: "وحد وحدة" مصدران لفعل مستعمل وهو "وحد" كما يقال: "وعدة وعدة" مصدران لـ"وعد". وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي الحال معرفة، وقاسوا على ذلك نحو: "ادخلوا الأول فالأول" 6.

وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو: "عبد الله المحسن أفضل منه المسيء"، ف: المحسن و"المسيء" حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط، والتقدير: عبد الله إذا أحسن أحسن منه إذا أساء، فإن لم يتقدر

بالشرط لم يصح تعريفها لفظاً، فلا يقال عندهم: "جاء عبد الله المحسن"، إذ لا يصح: جاء عبد الله إن أحسن<sup>6</sup>.

"و" جاءت مصادر أحوالاً "بكثرة في النكرات"، وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية، وكان الأصل ألا تقع أحوالاً؛ لأنها غير صاحبها في المعنى، لكنهم لما كانوا

---

1 في "أ": "بيان".

2 في "ب": "الأدوات".

3 الكتاب 1/ 372.

4 أمالي ابن الشجري 2/ 284.

5 الارتشاف 340.

6 الارتشاف 2/ 377، وشرح ابن عقيل 1/ 388، وجمع الهوامع 1/ 239.

(580/1)

---

يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيراً واتساعاً نحو: "زيد عدل" فعلوا مثل ذلك في الحال<sup>1</sup>؛ لأنها خبر من الأخبار، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

-337

ومصدر منكر حالاً يقع ... بكثرة.....

"ك: "طلع" زيد "بغته": حال من فاعل "طلع"، "وجاء ركضاً"، ف"ركضاً" حال من فاعل "جاء"، و"قتلته صبراً" وهو [أن يحبس حياً ثم يرمى حتى يقتل] 2؛ ف"صبراً": حال من مفعول "قتلته" وذلك "كله مع كثرته" على التأويل بالوصف، فيؤول "بغته" بوصف من "باغت" 3، "أي: مباغتاً"، وقدره ابن عقيل 4 "باغتاً" من بغت، يقال: بغته، أي: فجأه، والبغت: الفجأة، قال الشاعر 5: [من الطويل]

ولكنهم كانوا ولم أدر بغته ... وأعظم شيء حين يفجؤك البغت

"و" يؤول "ركضاً" بوصف الفاعل من ركض، أي: "راكضاً"، والركض في الأصل: تحريك الرجل، ومنه {ارْكُضْ بِرِجْلِكَ} [ص: 42]، ثم كثر حتى قيل: "ركض الفرس" إذا عدا، وليس بالأصل. "و" يؤول "صبراً" بوصف المفعول من صبر، أي: "مصبوراً، أي: محبوساً". ووقوع المصدر النكرة حالاً كثير. "ومع كثرة ذلك فقال" سيبويه و"الجمهور 6: لا ينقاس مطلقاً سواء أكان نوعاً من العالم أم لا، كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتاً أو

خبراً بجامع الصفة المعنوية. "وقاسه المبرد فيما كان نوعاً من العامل" فيه؛ لأنه حينئذ يدل على الهيئة، بنفسه "فأجاز" قياساً "جاء زيد سرعة"؛ لأن السرعة نوع من المجيء، "ومنع جاء ضحكاً"؛ لأن الضحك ليس نوعاً من المجيء، قال الموضح في الحواشي: وإنما قاسه المبرد، ولم يقسه سيبويه؛ لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس، كما أن عكسه لا ينقاس، والمبرد يرى

---

1 سقط من "ط".

2 ما بين المعقوفين سقط من "ب".

3 بعده في "ط": "لأنها بمعنى مفاجأة".

4 شرح ابن عقيل 1/ 328.

5 البيت ليزيد بن ضبة الثقفي في لسان العرب 2/ 11 "بغت" والتنبيه والإيضاح 1/ 157، وتاج العروس 4/ 445، "بغت" وبلا نسبة في تهذيب اللغة 8/ 82، وجمهرة اللغة ص 255، 1043 ومجمل اللغة 1/ 279، ومقاييس اللغة 1/ 272.

6 الكتاب 1/ 370، وشرح التسهيل 2/ 328.

(581/1)

---

أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل، فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل، فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال مفعول مطلق. ا. هـ. ومن خطه نقلت.

وظاهر كلامه هنا أنه عند المبرد حال، وهو لا يقول بذلك "وقاسه الناظم" في التسهيل 1، "وابنه" في شرح النظم 2 بعد "أما" بفتح الهمزة وتشديد الميم "نحو: أما علما فعالم"، والأصل في هذا: أن رجلاً وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف: "أما علما فعالم"، أي: مهما يذكر شخص في حال علم، فالمذكور عالم، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم، فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل، "ويذكر" ناصب الحال، لما تقرر أن العام في صاحب الحال هو العامل في الحال، ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحاً للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوباً بفعل الشرط المقدر بعد



"أما" نحو: "أما علمًا فلا علم له"، و"أما علمًا فإن له علمًا"، و"أما علمًا فهو ذو علم"؛ لأن المصدر لا يعمل في متقدم، فلو كان المصدر التالي "أما" معرفًا بـ"أل" فهو عند سيبويه مفعول له<sup>3</sup>، وذهب الأخفش إلى أن المعرف بـ"أل" والمنكر كليهما بعد "أما" مفعول مطلق<sup>4</sup>. وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: مهما تذكر علمًا فالذي وصفت عالم<sup>5</sup>. قال ابن مالك في شرح التسهيل<sup>6</sup>: وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب.

"و" قاساه<sup>7</sup> أيضًا "بعد خبر شبه به مبتدؤه ك: زيد زهير شعرًا" فـ"زهير" بالتصغير: خبر شبه به مبتدؤه، وهو "زيد" والتقدير: زيد مثل زهير في الشعر، وإنما حذف "مثل" ليزول لفظ التشبيه، فيكون الكلام أبلغ، "وشعرًا": حال في تقدير

---

1 التسهيل ص 109.

2 شرح ابن الناظم ص 232.

3 الكتاب 1 / 385، وشرح ابن الناظم ص 232.

4 شرح ابن الناظم ص 232، والارتشاف 2 / 329.

5 الارتشاف 2 / 344.

6 شرح التسهيل 2 / 330.

7 أي: ابن مالك في شرح التسهيل 2 / 328، 329، وابن الناظم في شرحه ص 232.

(582/1)

---

الصفة، أي: شاعرًا، والعامل فيها ما في "زهير" من معنى الفعل، إذ معناه: مجيد، وصاحب الحال ضمير مستتر في "زهير"، لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير، ويجوز أن يكون "شعرًا" تمييزًا لما انبهم في "مثل" المحذوفة، وهي العاملة فيه، قاله الخصاف في الإيضاح، واستظهره أبو حيان في الارتشاف<sup>1</sup>، والموضح في المغني<sup>2</sup>. "أو قرن هو" أي: الخبر "بـ"أل" الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علمًا، فـ"علمًا": حال، والعامل فيها ما في "الرجل" من معنى الفعل، إذ معناه الكامل، وفي الخطاريات لابن جني: "أنت الرجل فهمًا وأدبًا"، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون في قولك: "أنت الرجل" معنى الفعل، أي: أنت الكامل فهمًا وأدبًا. والثاني: أن يكون على معنى: تفهم فهمًا، وتأدب أدبًا. ا. هـ. قال في الارتشاف<sup>3</sup>:

يحتمل عندي أن يكون تمييزاً، كأنه قال: أنت الكامل أدباً، أي: أدبه، فهو محمول عن الفاعل. ١. هـ. فيتحصل فيه ثلاثة آراء، حال، مفعول مطلق، تمييز. ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال: مذهب سيبويه أن المصدر هو الحال. 4. ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله 5، وإنما عامله محذوف من لفظه، وذلك المحذوف هو الحال، ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق 6، وعامله الفعل المذكور، وليس في موضع الحال، وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف، وتقديره "جاء ركضاً": جاء ذا ركض، وكذا باقيها. وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس، وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعاً من عامله، وقاسه الناظم وابنه 7 في ثلاث مسائل بعد "أما"، وبعد خبر شبه به مبتدؤه، وفيما إذا كان الخبر مقروناً بـ"أل" الدالة على الكمال.

1 الارتشاف 2/ 344.

2 مغني اللبيب ص 574.

3 الارتشاف 2/ 343.

4 الكتاب 1/ 370.

5 شرح التسهيل 2/ 328، والارتشاف 2/ 342، وشرح ابن الناظم 232.

6 الارتشاف 2/ 342، وجمع الهوامع 1/ 238.

7 شرح ابن الناظم ص 232.

(583/1)

"فصل":

"وأصل صاحب الحال التعريف"؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالباً، "ويقع" صاحب الحال "نكرة بمسوغ" يقربه من المعرفة، "كأن يتقدم عليه الحال نحو: "في الدار جالساً رجل"، وقوله" وهو كثير عزة:

[من م. الوافر]

-433

"لمية موحشاً طلل" .....

وتمامه عند الأعلام:

..... يلوح كأنه خلل

وروي1: [من الوافر]

لمية موحشًا طلل قديم ... عفاه كل أسحم مستديم

ف"جالسًا" في المثال: حال من "رجل"، و"موحشًا" في البيت: حال من "طلل" وسوغ

مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها.

وفي المغني2 أن تقديم النكرة عليها ليس لأجل تسويغ مجيء الحال منها، بل لئلا يلتبس

الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبًا، وفي الرضي3 ما يوافقه، وعلى هذا

---

433- البيت لكثير عزة في ديوانه ص506، وخزانة الأدب 3/ 211، وشرح

التسهيل 2/ 355، وشرح شواهد المغني 1/ 249، والكتاب 2/ 123، ولسان

العرب 6/ 386، "وحش"، والمقاصد النحوية 3/ 163، وبلا نسبة في أسرار العربية

ص147، وأوضح المسالك 2/ 310، وخزانة الأدب 6/ 43، والخصائص 2/ 492،

وشرح الأشموني 1/ 247، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1664، 1825،

وشرح شذور الذهب ص24، 253، وشرح قطر الندى ص236، ولسان العرب 11/

220 "خلل"، ومغني اللبيب 1/ 85، 2/ 436، 659.

1 البيت لكثير عزة في ملحق ديوانه ص536، وشرح المفصل 2/ 62، 564، وله أو

لذي الرمة في خزانة الأدب 3/ 209، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 300.

2 مغني اللبيب ص477.

3 شرح الرضي 2/ 23.

(584/1)

---

فالمسوغ في المثال تقديم الخبر، وفي البيت هو أو الوصف، وما ذكر من أنه حال من

النكرة هو ظاهر كلام سيبويه1، وقيل2: من الضمير المستكن في الظرف، وهذان

القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها، والصحيح المنع؛ لأنه

يجب أن يكون عاملهما واحدًا، وصحح ابن مالك في شرح التسهيل3 قول سيبويه،

وعلله بأن الحال خبر، فجعلها لأظهر الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما، قلنا: نعم لو

تساويا، ولكن التعريف أولى بالترجيح به، وزعم ابن خروف4 أن الخبر إذا كان ظرفًا أو

مجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر، ولا ضمير فيه إذا تقدم، ولهذا لا

يؤكد، ولا يعطف عليه ولا يبدل منه، وتعقب منع العطف بقول ابن جني 5 في: [من  
الوافر]

-434-

..... عليك ورحمة الله السلام

إن العطف على الضمير في الظرف، "والطلل" بفتح الطاء المهملة واللام الأولى: ما  
شخص من آثار الديار، و"الموحش": هو القفر الذي لا أنيس فيه، و"خلل" بكسر  
الحاء المعجمة: جمع خلة؛ بكسر الحاء؛ وهي بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة  
بالذهب.

"أو يكون" صاحبها "مخصوصا إما بوصف كقراءة بعضهم"، وهو إبراهيم بن أبي عبلة:  
"وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا" 6 [البقرة: 89] ف"مصدقًا" حال من  
"كتاب" لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده، وهذا لا دليل فيه لجواز كون  
"مصدقًا" حال من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على  
ما صححه في باب المبتدأ، "وقول الشاعر": [من البسيط]

-435-

"نجيت يا رب نوحًا واستجبت له ... في فلك ماخر في اليم مشحونًا"

---

1 الكتاب 2 / 122-124.

2 شرح التسهيل 2 / 333، والارتشاف 2 / 347.

3 شرح التسهيل 2 / 332.

4 الارتشاف 2 / 347، وشرح التسهيل 2 / 332.

5 الخصائص 2 / 386.

434- صدر البيت:

"ألا يا نخلة من ذات عرق"

وهو للأحوص، وتقدم برقم 412.

6 في الرسم المصحفي: {مُصَدِّقٌ} بالرفع، وانظر قراءة ابن أبي عبلة في البحر المحيط 1 /

303 ومختصر ابن خالويه ص 8.

435- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 312، وشرح ابن النظم ص 233،

وشرح الأشموني 1 / 247، وشرح ابن عقيل 1 / 636، وشرح التسهيل 2 / 331،

والمقاصد النحوية 3 / 149.

ف"مشحونا": حال من "فلك" بوصفه ب"ماخر"، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في "ماخر"، وهو؛ بالخاء المعجمة؛ الذي يشق الماء شقاً، و"الميم" بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم: البحر، و"المشحون" بالشين المعجمة والخاء المهملة: المملوء. "وليس منه" أي: من المختص بالوصف قوله تعالى: {فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْراً} [الدخان: 4، 5] "خلافًا للناظم" في شرح التسهيل<sup>1</sup>، وابنه" في شرح النظم<sup>2</sup>، فإنهما أعربا "أَمْراً" المنصوب حالاً من "أمر" المجرور بالإضافة، لكونه مختصاً بالوصف بـ"حكيم" مع قولهما: إنه لا تأتي ل حال من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه، أو عاملاً في الحال، وذلك مفقود هنا، وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية<sup>3</sup>، فجعله من التخصيص بالإضافة.

وفي نصب "أَمْراً" أوجه:

أحدها: أنه على الاختصاص.

الثاني: على المفعول له.

الثالث: على المصدر من معنى "يفرق".

الرابع: على الحال من "كل" أو من ضمير الفاعل في "أنزلنا"، أي: آمرين، أو من ضمير المفعول، وهو الهاء في {أَنْزَلْنَاهُ} [الدخان: 3] ، أو من الضمير المستتر في "حكيم". الخامس: أنه مفعول "منذرين".

"أو" مخصوصاً "بإضافة نحو: {فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ} [فصلت: 10] فـ"سواء" حال من "أربعة"، لاختصاصها بالإضافة إلى "أيام".

"أو" مخصوصاً "بمعمول" غير مضاف إليه "نحو: عجبت من ضرب أخوك شديداً"،

فـ"شديداً" حال من "ضرب" لاختصاصه بالعمل في الفاعل، وهو "أخوك".

أو مخصوصاً بعطف نحو: "هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين"، قاله الناظم في شرح

العمدة<sup>4</sup>.

1 شرح التسهيل 2/ 331.

2 شرح ابن الناظم ص 233.

3 شرح الكافية الشافية 2/ 737.

4 شرح العمدة 1/ 307.

"أو مسبوقة بنفي نحو: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ} " [الحجر: 4]  
 فجملة: "ولها كتاب معلوم" حال من "قرية"، لكونها مسبوقه بالنفي، وزعم الزمخشري  
 أنها صفة لقرية، وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وتابعه  
 صاحب البديع وابن هشام الخضراوي، ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها<sup>1</sup>.  
 فإن قلت: فقد ذكر المرادي أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال<sup>2</sup>  
 قلت: إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو: {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى  
 عُرُوشِهَا} [البقرة: 259] أما في النفي فلا؛ [لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتاً،  
 قلت: لا يمتنع أن يكون للشيء مسوغات] 3.  
 "أو بنهي نحو" قول الناظم:

-339-

..... "لا ... يبيغ امرؤ على امرئ مستسهلاً".

ف"مستسهلاً" حال من "امرئ" الأول لكونه مسبوقاً بالنهي، والبغي: التعدي،  
 والاستسهال: الاستخفاف، والمعنى: لا يتعد امرؤ<sup>4</sup> على امرئ مستخفاً به، "وقوله"  
 وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة<sup>5</sup>، لا الطرماح  
 خلافاً لابن الناظم<sup>6</sup>: [من الكامل]

-436-

"لا يركن أحد إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوفاً لحمام"  
 ف"متخوفاً" حال من "أحد"، لكونه مسبوقاً بالنهي، و"الإحجام" بكسر الهمزة وسكون  
 الحاء المهملة وبالجيم: النكوص والتأخر، و"الوغى" بالمعجمة: الحرب، و"الحمام" بكسر  
 الحاء المهملة وتخفيف الميم: الموت.

1 شرح التسهيل 2/ 302، 303.

2 شرح المرادي 2/ 146.

3 سقط ما بين المعقوفين من "ط".

4 في "أ": "لا يتعدى امرئ".

5 شرح العمدة ص 423.

6 شرح ابن الناظم ص 234.

436- البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه 171، وخزانة الأدب 10/ 163، والدرر 1/ 510، وشرح التسهيل 2/ 92، 303، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 136، وشرح عمدة الحفاظ 423، وشرح ابن عقيل 1/ 333 وشرح الكافية الشافية 2/ 739، والمقاصد النحوية 3/ 150، وللطرماح في شرح ابن الناظم 234، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 314، وشرح الأشموني 1/ 247، وجمع الهوامع 1/ 240.

(587/1)

---

"أو استفهام، كقوله" وهو رجل من بني طيء كما قال ابن مالك1: [من البسيط]  
-437

"يا صاح هل حم عيش باقيا فترى" ... لنفسك العذر في إبعادها الأمل  
ف"باقياً" حال من "عيش" لكونه مسبوقاً بالاستفهام بـ"هل"، و"صاح": مرخم صاحب  
على غير قياس، "وحم" بضم الحاء المهملة: بمعنى قدر، "والإبعاد" بكسر الهمزة: مصدر  
أبعد، والأمل: مفعوله. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-338

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن ... لم يتأخر أو يخصص أو يبن

-339

من بعد نفي أو مضاهيه ..... ..

"وقد يقع" صاحب الحال "نكرة بلا مسوغ، كقولهم: عليه مائة بيضاً"، فـ"بيضاً" بلفظ  
الجمع: حال من "مائة"، وليس تمييزاً خلافاً لأبي العباس؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً  
منصوباً ولا مجروراً، وهو من أمثلة سيبويه2 والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفة  
للمائة، والمائة مبهمة الوصف.

"وفي الحديث": صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً "وصلى وراءه رجال قياماً"  
رواه مالك في الموطأ3، فـ"قياماً" حال من رجال. وهو نكرة بلا مسوغ، لا يقال:

التخصيص بالحكم كاف؛ لأننا نقول: لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلاً، وذهب  
بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مروياً بالمعنى.

وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس أو لا؟ ذهب سيبويه4 إلى الجواز  
والخليل ويونس إلى المنع5.

## 1 شرح التسهيل 2 / 332.

437- البيت لرجل من طيئ في الدرر اللوامع 1 / 511، وشرح عمدة الحفاظ ص 423، والمقاصد النحوية 3 / 153، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2 / 316، وشرح ابن الناظم ص 234، وشرح الأشموني 1 / 247، وشرح ابن عقيل 1 / 638، وشرح التسهيل 2 / 332، وجمع الهوامع 1 / 240.

## 2 الكتاب 2 / 112.

3 الموطأ 1 / 134، رقم 340، وأخرجه البخاري في الجماعة والإمامة برقم 656، وهو من شواهد أوضح المسالك 2 / 318، وشرح ابن عقيل 1 / 640، وشرح ابن الناظم ص 234.

## 4 الكتاب 2 / 112-114.

## 5 الارتشاف 2 / 346.

(588/1)

"فصل":

"وللحال" المؤسسة "مع صاحبها ثلاث حالات"، كما أن للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات:

"إحداها وهي الأصل: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه، وأن تتقدم عليه" فاعلاً كان، أو مفعولاً ك: "جاء زيد ضاحكاً"، و"ضربت اللص مكتوفاً"، فلك في "ضاحكاً" و"مكتوفاً" أن تقدمهما على المرفوع في الأول وهو "زيد"، و"و" على "المنصوب" في الثاني وهو "اللس" فتقول: "جاء ضاحكاً زيد" و"ضربت مكتوفاً اللص"، هذا مذهب البصريين، ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر: ثم قيل: عنهم مطلقاً، وقيل: إن تقدمت على رافعه، ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً، ثم قيل: عنهم مطلقاً، وقيل: إن لم يكن فعلاً.

الحالة "الثانية: أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك كأن تكون محصورة نحو: {وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ} " [الأنعام: 48] ف"مبشرين، و"منذرين"، حالان من "المرسلين"، ولا يجوز تقديمهما على "المرسلين" لكونها محصورة، والمحذور يجب تأخيرها، ويمكن أن يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما إذا تقدم المحصور مع "إلا".  
أو يكون صاحبها مجروراً إما بحرف غير زائد ك: مررت بهند جالسة". ف"جالسة" حال



من "هند"، ولا يجوز تقديمها عليها. لا تقول: مررت جالسة بهند، هذا مذهب الجمهور، وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير، وإليه الإشارة بقول الناظم:

-340

وسبق حال ما بحرف جر قد ... أبوا.....  
"وخالف في هذه" المسألة الأخيرة "الفارسي وابن جني وابن كيسان" وابن

(589/1)

برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين<sup>1</sup>، "فأجازوا التقديم"، لضعف دليل المنع، "قال  
الناظم" في النظم:

-340

..... "ولا أمنعه فقد ورد"

وقال في شرح التسهيل<sup>2</sup>: "و" التقديم "هو الصحيح، لوروده" في الفصح "كقوله  
تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} " [سبأ: 28] ف"كافة" حال من المجرور، وهو  
"الناس"، وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام "و" نحو "قول الشاعر": [من الطويل]

-438

"تسلية طرا عنكم بعد بينكم" ... بذكركم حتى كأنكم عندي  
ف"طرا" بمعنى جميعاً، حال من الكاف والميم، وقد تقدم على صاحبه المجرور بـ"عن".  
"والحق أن" هذا "البيت" ونحوه "ضرورة"، أو "طرّاً" حال من "عنكم" محذوفة مدلولاً  
عليها بـ"عنكم" المذكورة، "وأن: كافة" في الآية "حال من الكاف" في "أرسلناك"، "و"  
أن "الناء للمبالغة لا للتأنيث" قاله الزجاج<sup>3</sup>، ورده ابن مالك<sup>4</sup> بأن إلحاق الناء للمبالغة  
مقصود على السماع، ولا يتأتى غالباً إلا في أبنية المبالغة ك: "علامة"، و"كافة" بخلاف  
ذلك، فإن حمل على "راوية" فهو حمل على شاذ، نقله الموضح عنه في الحواشي ولم  
يتعقبه. وقول الزمخشري: "إلا رسالة كافة" مصادم لنقل ابن برهان أن "كافة" لا  
تستعمل إلا حالاً. وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتاداً ذكرها معه.  
"و" قول ابن مالك وغيره إن "كافة" حال من "الناس"، يلزمه تقديم الحال المحصورة

بـ"إلا" على صاحبها "و" يلزمه "تعدي" "أرسل" باللام"، والأكثر تعديه بـ"إلى"، "والأول" وهو تقديم الحال "المحصورة" على صاحبها "ممتنع كما تقدم"، "والثاني" وهو تعدي "أرسل" باللام "خلاف الأكثر" ويدفع الأول بأن

---

1 انظر شرح التسهيل 2/ 337، والارتشاف 2/ 348، وجمع الهوامع 1/ 241.

2 شرح التسهيل 2/ 336.

438- البيت بلا نسبة في المسالك 2/ 321، وشرح ابن الناطم ص 236، وشرح

الأشموني 1/ 248، وشرح التسهيل 2/ 328، وشرح عمدة الحفاظ ص 426،

والمقاصد النحوية 3/ 160.

3 معاني القرآن وإعرابه 4/ 254.

4 شرح التسهيل 2/ 337.

(590/1)

---

تقديم المحصور بـ"إلا" ليس ممتنعاً عند الجميع، كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المحصور بـ"إلا": وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، وأي فرق بين الحال والمفعول؛ لأن الاقتران بـ"إلا" يدل على المقصود، ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر، فإن تعدي "أرسل" باللام كثير، فصيح، واقع في التنزيل كقوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} [النساء: 79] وفصل الكوفيون فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمراً كـ"مررت ضاحكة بك" أو اسمين أحدهما مجرور نحو: "مررت مسرعين بزيد وعمرو"، أو كان الحال فعلاً نحو: "مررت تضحك بهند"، ومنعوه إذا لم يكن كذلك. واحتراز بقوله أولاً: "بحرف غير زائد" من الزائد، فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقاً، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو: "ما جاءني راكباً من أحد"، و"ما رأيت راكباً من أحد".

"وإما" مجروراً "بإضافة" بمعنى مضاف، من إطلاق المصدر على اسم المفعول "كـ":

أعجبني وجهها مسفرة"، و"هذا شارب السوق ملتوتا"، فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم

ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف. قاله ابن الناظم<sup>1</sup>، وفصل والده في شرح التسهيل فقال<sup>2</sup>: إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو: "هذا ملتوتاً شارب<sup>3</sup> السوق" بالخفض؛ لأن الإضافة فيه في نية الانفصال، فلا يعتد بها، وإن كانت محضة لم تجز بإجماع، ونازعه أبو حيان في القسمين<sup>4</sup>، ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي، والاشتغال بذلك خروج عن المقصود.

"وإنما يجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا<sup>5</sup> المثال" المتقدم وهو: أعجبنى وجهها مسفرة. "وكقوله تعالى: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا}" [الحجر: 47] ف"إخوانا": حال من المضاف إليه، وهو الهاء والميم، والصدور: بعضه وكقوله تعالى: " {أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا} " [الحجرات: 12] ف"ميتاً":

---

1 شرح ابن الناظم ص 237.

2 شرح التسهيل 2 / 335.

3 في جميع النسخ: "شارب ملتوتاً" والتصويب من الارتشاف 2 / 348.

4 الارتشاف 2 / 348.

5 في جميع النسخ: "هكذا"، والتصويب من أوضح المسالك 2 / 324.

(591/1)

---

حال من الأخ المضاف إليه اللحم، واللحم بعض الأخ "أو كبعضه نحو": {إِنْ اتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} " [النحل: 123] ف"حنيفاً" حال من إبراهيم، المضاف إليه الملة، والملة: كبعضه في حصة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي، ألا ترى أنه لو قيل: "ونزعنا ما فيهم من غل"، و"ياكل أخاه"، و"اتبع إبراهيم" لكان صحيحاً<sup>1</sup>.

"أو" كان المضاف "عاملاً في الحال" كأن يكون مصدرًا أو وصفًا، فالأول "نحو: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا} [يونس: 4] ف"جميعاً": حال من الكاف والميم المضاف إليه "مرجع"، و"مرجع": مصدر ميمي عامل في الحال النصب. "و" نحو: "أعجبنى انطلاقتك منفرداً"، ف"منفرداً": حال من الكاف المضاف إليها "انطلاق"، و"انطلاق": مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب. "و" الثاني: نحو: "هذا شارب السوق ملتوتاً" الآن أو غداً، ف"ملتوتاً" حال من "السويق" المضاف إليه شارب، و"شارب": اسم فاعل عامل في

الحال النصب؛ لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتماده على المخبر عنه. وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

-341-

ولا تجز حالاً من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله  
-342-

أو كان جزء ما له أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا  
وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدته، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه يكون معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل، فإذا كان المضاف مصدرًا أو صفة فالقاعدة موفاة؛ لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد، وإذا كان المضاف كأنه جزءاً من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء ب كله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال. إذ لو قلت: "ضربت غلام هند جالسة"، أو نحو ذلك لم يجز، قال ابن مالك<sup>2</sup>: بلا خلاف. ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك<sup>3</sup>، قال أبو حيان<sup>4</sup>: والذي تختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه

---

1 في "أ": "في صدورهم" مكان "فيهم".

2 شرح التسهيل 2/ 342.

3 نقل ذلك ابن الشجري في أماليه 1/ 157، 2/ 327، 328.

4 الارتشاف 2/ 348.

(592/1)

---

سواء أكان المضاف 1 جزأه أو كجزئه أو لم يكن، لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل، وأما "ميثاً" فيحتمل أن يكون حالاً من "لحم" و"إخواناً" يحتمل أن يكون منصوباً على المدح، "وحنيفاً" يحتمل أن يكن حالاً من "الملة" وذكر لأن الملة والدين بمعنى، أو من الضمير في اتبع: "انتهى بمعناه.  
الحالة "الثالثة" من الحالات الثلاث: "أن تتقدم" الحال "عليه" أي: على صاحبها

"وجوبًا، كما إذا كان صاحبها محصورًا" فيه "نحو: ما جاء راكبًا إلا زيد"، وفيه البحث السابق.

1 بعده في "أ"، "ط": "إليه".

(593/1)

"فصل":

"وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضًا:

إحداها وهي الأصل: أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه"، ك: "جاء زيد راكبًا"، "وأن تتقدم عليه" ك: "راكبًا جاء زيد"، "وإنما يكون ذلك إذا كان العامل" فيها "فعلًا متصرفًا"، وتصرفه يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة<sup>1</sup>، أي: يكون ماضيًا ومستقبلًا وحالًا، قاله أبو البقاء، فالماضي "ك: جاء زيد راكبًا"، والمستقبل ك: "قم مسرعًا" والحال ك: "يوم زيد مسرعًا الآن".

"أو صفة تشبه الفعل المتصرف" في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية، وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع، وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة "ك: زيد منطلق مسرعًا"، ف"مسرعًا" حال من فاعل "منطلق" المستتر فيه، "فلك في راكبًا" في "جاء زيد راكبًا" في المثال الأول، "و" في "مسرعًا" في "زيد منطلق مسرعًا" في المثال الثاني "أن تقدمهما على "جاء" وعلى "منطلق"، فتقول: راكبًا جاء زيد، ومسرعًا زيد منطلق أو زيد مسرعًا منطلق، هذا مذهب البصريين إلا الجرمي، فإنه لا يميز تقديم الحال على عاملها، والأخفش فإنه لا يميز تقديمها على الفعل في نحو: راكبًا زيد جاء، لبعدها عن العامل. ورد جمهور البصريين على الأخفش والجرمي بالسماع في الفصيح "كما قال الله تعالى: {خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ} [القمر: 7] ف"خاشعًا" حال من الواو في "يخرجون"، وقد تقدم على عامله الفعل، وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون "خاشعًا" صفة مفعول محذوف، والتقدير: {يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ} [القمر: 6] قومًا خاشعًا أبصارهم، وقد صرح به غير واحد من المعربين، ويجاب بأن الأصل عدم الحذف، "وقالت العرب: شتى تتوب الحلبة<sup>2</sup>"، ف"شتى": جمع شتيت، حال من الحلبة، وهم اسم

1 في "ط": "الثلاث".

2 المثل في مجمع الأمثال 1/ 358، وجمهرة الأمثال 1/ 541، والمستقصى 2/ 127، وكتاب الأمثال لابن سلام ص 133، وهو من شواهد أوضح المسالك 2/ 372، وشرح ابن النظم ص 238.

(594/1)

ظاهر، وتقدمت فيه على عاملها، و"الحلبة": جمع حالب، و"تنوب": معنى ترجع "أي: متفرقين يرجع الحالبون"، وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله، وحكي أن ثعلباً نوّظر في هذه المسألة، وأنه انقطع بقولهم: "شتى تنوب الحرب"، أي: متفرقة<sup>1</sup>، ترجع الحرب، أي: إلى تفرق الكلمة ترجع الحرب. "وقال الشاعر" وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته: [من الطويل]

-439-

عدس ما لعباد عليك إمارة ... "أمنت وهذا تحملين طليق"  
"ف: تحملين": جملة "في موضع نصب على الحال" من فاعل "طليق" المستتر فيه،  
"وعاملها "طليق"، وهو صفة مشبهة"، وقد قدمت عليه. فإن قلت: معمول الصفة المشبهة لا يكون سبباً مؤخراً، فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي؟ قلت: المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه، وأما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل، كما صرح به الموضح في بابها<sup>2</sup>، واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفرداً أو جملة، ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال: "والشمس طالعة جاء زيد"، والجمهور على الجواز.  
والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على الكوفيين<sup>3</sup>؛ لأنهم يقولون: بأن "هذا" اسم موصول، و"تحملين" صلته وعائده محذوف، والتقدير: والذي تحملينه طليق، كما مر في باب الموصول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-343-

والحال إن ينصب بفعل صرفاً ... أو صفة أشبهت المصرفاً  
فجائز تقديمه.  
الحالة "الثانية: أن تتقدم" الحال "عليه" أي: على عاملها "وجوباً"، كما إذا كان لها صدر الكلام نحو: كيف جاء زيد؟ "ف" كيف" في موضع الحال من "زيد"، وهل هي ظرف أو

اسم؟ قولان:

أحدهما: إنها ظرف شبيهة باسم المكان، كما أن "سواك" كذلك، ويعزى إلى سيبويه<sup>4</sup>.

1 في "ط": "متفرقين".

439- تقدم تخريج البيت برقم 111.

2 أوضح المسالك 3/ 249.

3 في "ب": "على رأي" مكان "في الرد على".

4 الكتاب 2/ 350.

(595/1)

والثاني أنها ليست ظرفاً، وإنما هي اسم، ويعزى إلى الأخفش. وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال، فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور، في أي حال جاء زيد؟ وعلى الثاني: على أي حال جاء زيد؟ وعلى القول بالظرفية لا يفتقر إلى الاستقراء، بخلاف "أين" و"متى"، قاله أحمد بن الحجاز في النهاية. الحالة "الثالثة: أن تتأخر" الحال "عنه" أي: عن عاملها "وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً نحو: ما أحسنه مقبلاً"، ف"مقبلاً" حال من "الها"، وهي واجبة التأخير عن عاملها، لكونه فعلاً جامداً لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه.

"أو" يكون العامل "صفة تشبه الفعل الجامد" في عدم قبول العلامات الفرعية، "وهو اسم التفضيل" فإنه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقاً للجامد "نحو: هذا أفصح الناس خطيباً"، ف"خطيباً" حال من فاعل "أفصح" المستتر فيه، ولا يجوز أن يتقدم على "أفصح"، لما تقدم.

"أو" يكون العامل "مصدرًا مقدراً بالفعل وحرف مصدرى نحو: يعجبني اعتكاف أخيك<sup>1</sup> صائماً"، ف"صائماً" حال من "أخيك<sup>1</sup>"، والعامل فيه المصدر المقدر بـ"أن" والفعل، ومعمول المصدر المقدر من "أن" والفعل لا يتقدم عليه. "أو" يكون العامل "اسم فعل نحو: نزال مسرعاً" ف"مسرعاً" حال من فاعل "نزال" المستتر فيه، ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه.

"أو" يكون العامل "لفظاً مضمناً معنى الفعل" دون حروفه كاسم الإشارة "نحو: {فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ} " [النمل: 52] فـ"خاوية": حال من "بيوتهم"، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو "تلك"، وفيها معنى الفعل، وهو "أشير" دون حروفه، فإن قلت: العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحداً عند الجمهور، وهنا قد اختلف، فإن العامل في الحال معنى الإشارة، والعالم في صاحبها المبتدأ، قلت: العامل في الحال حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره: أشير إليها خاوية، والضمير المجرور هو صاحب الحال، والعالم فيه وفي الحال واحد. وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل، وإنما العامل فعل محذوف تقديره: انظر إليها خاوية.

1 في "ط": "أخوك".

(596/1)

"و" حرف التشبيه نحو "قوله" وهو امرؤ القيس: [من الطويل]

-440

"كأن قلوب الطير رطبا ويابساً" ... لدى وكرها العناب والحشف البالي  
فـ"رطباً" و"يابساً" حالان من "قلوب"، والعامل فيهما "كأن" لما فيه من معنى "أشبه"، وليس فيه حروفه. فإن قلت: كيف يصح أن يكون "رطباً" و"يابساً" حالين من قلوب؟ قلت: على معنى قسمًا رطبًا، وقسمًا يابسًا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد، قاله الدماميني والضمير في "وكرها" يعود على العقاب، وصفها بأنها لا تأكل قلوب الطير، وشبه الرطب بالعناب، واليابس بالحشف البالي، وهو أرذل التمر اليابس، وهو تشبيه ملفوف، وهو أن يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما.

"و" حرف التمني نحو: "ليت هنداً مقيمة عندنا"، فـ"مقيمة" حال من "هند"، والعامل فيها "ليت"، لما فيها من معنى "أتمنى" دون حروفه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-345

وعامل ضمن معنى الفعل لا ... حروفه مؤخرًا لن يعمل

-346

كتلك ليت وكأن.....

"أو" يكون العامل "عاملاً آخر" غير ما تقدم "عرض له مانع" يمنع ما بعده أن يعمل



فيما قبله، "نحو: لأصبر محتسبًا"، ف"محتسبًا": حال من فاعل "أصبر" المستتر فيه، "و: لأعتكفن صائمًا"، ف"صائمًا": حال من فاعل "أعتكف" المستتر فيه، ولا يجوز في "محتسبًا" و"صائمًا" أن يتقدما على عاملهما، "فإن ما في حيز لام الابتداء"، وهو "محتسبًا"، "و" ما في حيز "لام القسم"، وهو "صائمًا" لا يتقدم عليهما، أي: على لام الابتداء ولام القسم؛ لأنهما من أدوات الصدور 1 فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو: "لعن زيد محتسبًا أصبر".

"ويستثنى من "أفعل" التفضيل ما" إذا كان عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه، وإحداهما مفضلة على الأخرى، فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة" خوف اللبس، فالأول: ك: "هذا بسرًا أطيب منه رطبًا". قال ابن خروف:

---

440- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص 38، وشرح شواهد المغني 1 / 342، 2 / 595، 819، والصاحبي في فقه اللغة ص 244، ولسان العرب 1 / 206، "أدب" والمقاصد النحوية 3 / 216، والمنصف 2 / 117، وتاج العروس "بال" وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7 / 64، وأوضح المسالك 2 / 329، ومغني اللبيب 1 / 218، 2 / 392، 439.

1 الارتشاف 2 / 350.

(597/1)

---

انتصب "بسرًا" عند سيبويه 1 على الحال من الضمير في "أطيب"، وانتصب "رطبًا" على الحال أيضًا من الضمير المجرور بـ"من" والعامل فيهما "أطيب" بما تضمنته من معنى المفاضلة بين شيئين، كأنه قال: هذا في حال كونه بسرًا أطيب من نفسه في حال كونه رطبًا، يريد أن يفضل البسر على الرطب، قال: و"أطيب" ناب مناب عاملين؛ لأن التقدير: يزيد طيبه في حال كونه بسرًا على طيبه في حال كونه رطبًا، وأشار بذلك إلى التمر، والمعنى: بسره أطيب من رطبه. 1. هـ. وفي ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل في حالين معًا وبه قال المازني في أظهر قولييه، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان وابن جني 2. وزعم المبرد 3 والزجاج وابن السراج 4 والسيرافي 5 والفارسي في حليته 6 أن الناصب "كان" محذوفة تامة صلة لـ"إذ" أو "إذا"، فإن قلت ذلك وهو بلح فالمقدر "إذا"، أو هو تمر فالمقدر "إذ"، والصاحبان المضميران في "كان". لا المضمير في "أطيب"

والجور بـ"من" وقدم الظرف على "أطيب" لاتساعهم في الظروف، ولهذا جاز "أكل يوم لك ثوب" بالاتفاق، ولم يجز "زيد جالسًا في الدار" عند الجمهور: وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه: أنه يجوز تقدير "كان" ناقصة بدليل "زيد المحسن أفضل من المسيء". فجاء معرفتين، وإنما تتعدد الحال مع "أفعل" إذا كانتا فاضلتين، فإن كان الفاضل واحدًا رفعًا نحو: "هذا بسر أطيب منه عنب"، قاله الموضح في الحواشي. ونقل صاحب المتوسط 7 عن الفارسي أن العامل في "بسرًا" هو "هذا"، أي: اسم الإشارة أو حرف التنبيه 8.

"و" الثاني نحو: "قولك: زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا" فـ"مفردًا": حال من الضمير المستتر في "أنفع" الراجع إلى "زيد" و"معانًا": حال من عمرو، والعامل في الحالين "أنفع" أو "كان" المحذوفة على القولين السابقين، وفي هذا المثال رد

---

1 الكتاب 1/ 400.

2 الارتشاف 2/ 353، وشرح التسهيل 2/ 345، وشرح ابن الناظم ص 241.

3 المقتضب 3/ 250، 251.

4 الأصول 2/ 359.

5 شرح التسهيل 3/ 344، وشرح ابن الناظم ص 241.

6 المسائل الحلبيات ص 179، 180، وانظر رأي المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في الارتشاف 2/ 353.

7 المتوسط ص 158.

8 نقله ابن يعيش في شرح المفصل 2/ 60.

(598/1)

---

على من زعم أن العامل في المثال الأول إما "ها" التنبيه أو اسم الإشارة، لتخلفه هنا، وكان القياس وجوب تأخير الحالين في المثالين عن "أفعل" كما في الحال الواحدة، ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضل 1 فرقًا بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخوا لالتبس 2، فإن قيل: اجعل أحدهما تاليًا لـ"أفعل" ولا لبس، قلنا: يؤدي إلى فصل "أفعل" من "من" ومجرورها، وهما كالموصول والصلة. فإن قيل: قد فصل بالظرف وعديله والتمييز. قلنا: ذاك فصل جائز، وهذا فصل واجب في نوع خاص إذا لم يجز تقديمه، قاله في

الحواشي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-347-

ونحو زيد مفردًا أنفع من ... عمرو معنا مستجاز لن يهن  
"ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون" العامل "ظرفًا أو مجرورًا مخبرًا  
بهما" متأخرين عن المخبر عنه، "فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به  
كقوله": [من الطويل]

-441-

"بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة ... لديكم" فلم يعدم ولاء ولا نصرًا  
فوسط الحال؛ وهو: بادئ ذلة؛ بين المخبر عنه؛ وهو: الضمير المنفصل؛ والمخبر به،  
وهو لديكم، والأصل: وهو لديكم بادئ ذلة؛ وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى  
الظرف، و"عوف": فاعل "عاذ" بالذال المعجمة، وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان  
محل الخلاف إذ لو تقدم على المخبر عنه نحو: "في الدار، أو عندك جالسًا زيد" جاز  
التوسط بلا خلاف؛ لأن الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه،  
وذلك ظاهر. والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة، والجملة المصدرة بالواو وغيرها،  
والظرف، والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة؛ كما تقدم في البيت؛ و"و" غير  
المضافة "كقراءة بعضهم: "مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا" [الأنعام: 139]  
بنصب "خالصة" 3 على الحال المتوسطة بين المخبر عنه؛ وهو "ما" الموصولة؛ والمخبر  
به، وهو "لذكورنا"، والأصل؛ والله أعلم: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة،  
و"ما"

1 في "ط": "الفاصلة".

2 في "أ": "النساء".

441- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 332، وشرح ابن الناظم ص 240،

وشرح الأشموني 1/ 252، والمقاصد النحوية 3/ 172.

3 الرسح المصحفي: {خَالِصَةٌ} بالرفع، وقرأها بالنصب ابن عباس والأعرج وقتادة وابن

جبير، وانظر البحر المحيط 4/ 231، واختسب 1/ 232، ومعاني القرآن للفراء 1/

358.

واقعة على الأجنة. وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقراء، "وكقراءة الحسن" البصري "وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ" [الزمر: 67] ، بنصب "مطويات" 1 على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو "السماوات" والمخبر به وهو "بيمينه" والأصل؛ والله أعلم: والسماوات بيمينه مطويات، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور، ففي هذه الأدلة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور. "وهو قول الأخفش 2" وسبقه إلى ذلك الفراء 3، "وتبعه الناظم" في التسهيل وشرحه 4. وأشار إليه في النظم بقوله:

-346-

..... وندر ... نحو سعيد مستقرا في هجر  
 "والحق" المنع، وهو قول جمهور البصريين 5، "وأن البيت" المتقدم "ضرورة وأن: خالصة" في الآية الأولى، "ومطويات" في الثانية "معمولان لصلة: ما"، وهي في "بطون"، "و: قبضته"، ف"خالصة" معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة: و"مطويات"، معمولة لـ"قبضته" على أنها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في "خالصة" للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه من الأجنة. وقول البيضاوي 6: التاء فيها للمبالغة كما في رواية 7، أو مصدر ك: "العاقبة"  
 وقع موقع الخالص؛ فيه نظر؛ لأن تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة، والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع، "فلا يقاس عليهما"، "و" الحق "أن السماوات عطف على ضمير مستتر في "قبضته" لتأويلها بالمشتق "لأنها بمعنى مقبوضة"، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير، "لا" "السماوات" "مبتدأ، و"بيمينه" خبره، كما قال الأخفش، بل "بيمينه" "معمول الحال" لتعلقه بها، "لا عاملها"، أي: لا عامل الحال.

- 1 الرسم المصحفي {مَطْوِيَّاتٌ} بالرفع، وقرأها بالنصب عيسى والجحدري: انظر البحر المحيط 7/ 440، ومعاني القرآن للفراء 2/ 425.
- 2 شرح التسهيل 2/ 346، والارتشاف 2/ 355، وشرح ابن الناظم ص 240.
- 3 الارتشاف 2/ 356.
- 4 التسهيل ص 111، وشرح التسهيل 2/ 346.
- 5 الارتشاف 2/ 355.
- 6 أنوار التنزيل 2/ 210.
- 7 في "ط": "رواية".

"فصل":

"ولشبه الحال بالخبر" في المعنى "والنعت" في التقيد "جاز أن يتعدد لمفرد وغيره"، كما يتعدد الخبر والنعت، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-348

والحال قد يجيء ذا تعدد ... لمفرد فاعلم وغير مفرد  
"فالأول" وهو أن تتعدد للمفرد "كقوله": [من الطويل]

-442

"علي إذا ما جئت ليلي بخفية ... زيادة بيت الله رجالان حافيا"  
ف"رجالان حافيا" حالان من فاعل "الزيارة" المحذوفة، والتقدير: علي زيارتي بيت الله حال كون رجلاً حافياً، أي: ماشيا غير منتعل، ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ"علي"، و"رجالان": بسكون الجيم وفي آخره نون، وقد صحفه بعض الأعجميين، فقرأه رجلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم، وأعربه فاعلاً بـ"زيارة"، و"حافياً" حالاً من ضمير المتكلم في رجلاي، نبه عليه الموضح في الحواشي. وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني، فإنه قال فيه: وقد صحف جماعة "رجالان" برجلاي إلى آخره.

"وليس منه" أي: من تعدد الحال لمفرد "نحو: {أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بَيْحَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا} [آل عمران: 39] لأن من شروط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح.

"والثاني" وهو أن يتعدد لمتعدد، وفيه تفصيل، فينظر في الحال المتعدد "إن اتحد لفظه ومعناه ثني أو جمع"، فالتثنية "نحو: {وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ} " [إبراهيم: 33] فـ"دائبين" حال مؤسسة بمعنى: دائمين "والأصل: دائبة ودائباً"، فلما اتفقا لفظاً ومعنى ثنياً، ولا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث، وأصل

442- البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص 233، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/  
335، وشرح الأشموني 1/ 254، وشرح المغني 2/ 859، ولسان العرب 11/ 268،  
"رجل"، ومغني اللبيب 2/ 461.

الدعوب: مرور الشيء في العمل على عادة جارية فيه. "و" الجمع "نحو: {وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ " بِأَمْرِهِ } [النحل: 12]  
ف"مسخرات" حال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى، صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة 1، وولده في شرح النظم 2، والأصل: مسخراً ومسخراً ومسخرة ومسخراً ومسخرة، فلما اتحدت لفظاً ومعنى جمعت.

"وإذا اختلف لفظه ومعناه" فرق بغير عطف ك: "لقيته مصعداً منحدراً" ويقدر "الحال الأول" من الحالين "الثاني" من الاسمين، "وبالعكس" فيقدر الثاني من الحالين للأول من الاسمين، ليتصل أحد الحالين بصاحبه، ولا يعدل عنه إلا لقرينة. فإن قلت: فما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الأول من أوصاف النشر راجعاً إلى الأول من الأمور الملفوفة، والثاني للثاني، وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب؟ قلت: أجيب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى، وأن السامع يرد كل واحد من الأمور المتعددة إليه، فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك، ف"مصعداً" حال من "الها"، و"منحدراً" حال من "التاء" على غير الترتيب "قال": [من الوافر]

-443

"عهدت سعاد ذات هوى معنى" ... فزدت وعاد سلوانا هواها  
ف"ذات هوى": حال من "سعاد"، و"معنى": حال من "التاء" في "عهدت"، وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك، والمعنى: إني كنت أنا وسعاد متحابين، فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة، وأما هي فاد هواها سلوانا.  
"وقد تأتى" الحال المتعددة "على الترتيب"، فيقدر الأول للأول، والثاني للثاني "إن أمن اللبس، كقوله" وهو امرؤ القيس: [من الطويل]

-444

"خرجت بما أمشي تجر وراءنا" ... على أثرينا ذيل مرط مرحل

1 شرح عمدة الحفاظ 1/ 327.

2 شرح ابن الناظم ص 242.

443- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 337، وشرح ابن الناظم ص 242،  
وشرح التسهيل 2/ 350، وشرح شواهد المغني 1/ 901، ومغني اللبيب 2/ 565،

والمقاصد النحوية 3/ 180.

444- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص14، وخزانة الأدب 11/ 427، والدرر 1/ 513، والارتشاف 2/ 359، وشرح التسهيل 2/ 350، وشرح شواهد الشافية ص286، وشرح شواهد المغني 2/ 652، 901، وشرح عمدة الحفاظ ص462، ولسان العرب 5/ 246 "نير" وتاج العروس "رجل" "رجل"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 339، ورصف المباني ص330، وشرح شافية ابن الحاجب 2/ 338، ومغني اللبيب 2/ 564، وجمع الهوامع 1/ 244.

(602/1)

---

فجملة "أمشي" حال من "الناء" في "خرجت"، وجملة "تجر" حال من "لها" المجرورة بالباء، والمعنى: أخرجتها من خدرها حال كوني ماشياً، وحال كونها جارة على أثري قديمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الأثر عن القافة قصداً للستر، "والمرط" بكسر الميم وسكون الراء: كساء من خز أو صوف، و"المرحل" بالخاء المهملة: ما فيه علم. "ومنع الفارسي 1 وجماعة 2 النوع الأول" وهو تعدد الحال لمفرد؛ قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحداً فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة. "فقدروا نحو قوله: حافياً" في البيت "صفة" لـ"رجلان"، "أو حالاً من ضمير: رجلان"، فتكون حالاً متداخلة لا مترادفة، "وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل 3"، واتحد صاحب الحال "نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً"، وتقدم الكلام فيه.

---

1 انظر الارتشاف 2/ 358، وجمع الهوامع 1/ 244.

2 منهم ابن عصفور، انظر شرح ابن الناظم ص242، وشرح التسهيل 2/ 349، وجمع الهوامع 1/ 244.

3 في "ط": "تفضيل".

(603/1)

---

"فصل":

الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: مقارنة: وهو الغالب نحو: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}

[هود: 72] . ومقدرة: وهي المستقبلية نحو: {فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ} [الزمر: 73]  
ومحكية: وهي الماضية نحو: "جاء زيد أمس راكبًا"1.

1 انظر جمع الهوامع 1/ 245.

(604/1)

"فصل":

"الحال ضربان:

مؤسسة": وتسمى مبينة أيضًا؛ لأنها تبين هيئة صاحبها، "وهي التي لا يستفاد معناها بدونها" أي: بدون ذكرها "ك: جاء زيد راكبًا"، فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبًا، "وقد مضت" أول الباب.

ومؤكدة: وهو التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وذهب الفراء1 والمبرد2 والسهيلي3 إلى إنكار المؤكدة، وما ورد من ذلك ردوه إلى المبينة، والصحيح الأول وهو قول الجمهور. "والمؤكدة" ثلاثة أقسام؛ لأنها "إما" مؤكدة4 "لعاملها لفظًا ومعنى نحو: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رُسُولًا} " [النساء: 79] ف"رسولًا" حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها، وهو "أرسلنا" لفظًا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى، "وقوله": [من البسيط]

-445

"أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته" ... والزم توقي خلط الجد باللعب  
ف"مصيحًا" حال من فاعل "أصخ" المستتر فيه، وهي مؤكدة لعاملها لفظًا ومعنى  
لتوافقهما في اللفظ5 وأصخ6؛ بالصاد المهملة والحاء المعجمة؛ من الإصخاء وهو

1 انظر الارتشاف 2/ 337، 362.

2 المقتضب 4/ 310، 311.

3 انظر الارتشاف 2/ 337، 362.

4 سقطت من "ب".

445- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 342، وشرح ابن الناظم ص244،

وشرح الأشموني 1/ 255، وشرح التسهيل 2/ 357، وشرح عمدة الحفاظ ص440،

والمقاصد النحوية 3/ 185.



5 بعده في "ط": والمعنى: وذلك لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل.  
6 سقطت من "ب".

(605/1)

الإصغاء والاستماع، والمعنى أصح حال كونك مصغياً لمن أظهر نصيحته، وتحفظ من خلط الجد بالهزل.  
"أو" مؤكدة لعاملها "معنى فقط" واللفظ مختلف نحو: {فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا} " [النمل: 19] "ضاحكاً" حال من فاعل "تبسم" وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط؛ لأن التبسم نوع من الضحك، ولفظها مختلف، ومثله " {وَلَّى مُدْبِرًا} " [القصص: 31] ، فإن الإدبار نوع من التولي، ويجمع هذين النوعين قول الناظم:  
-349-

وعامل الحال بما قد أكدا .....  
"وإما" مؤكدة "لصاحبها نحو: {لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا} [يونس: 99]  
ف"جميعاً" حال من فاعل "آمن"، وهو "من" الموصولة مؤكدة لها<sup>1</sup>، وهذا القسم من استدراكات الموضح قال في المغني<sup>2</sup> وغيره<sup>3</sup>: وأهمل النحويون<sup>4</sup> ذكر المؤكدة لصاحبها.  
"وإما" مؤكدة "لمضمون جملة" قبلها "معقودة" ومركبة "من اسمين معرفتين جامدين"، والتوكيد بها إما لبيان يقين: كـ: "هو زيد معلوماً"، أو فخر: كـ: "أنا فلان بطلاً"، أو تعظيم: كـ: "هو فلان جليلاً مهاباً"، أو تحقير: كـ: "هو فلان مأخوذاً مقهوراً"، أو تصاغر: كـ: "أنا عبدك 5 فقيراً إليك"، أو وعيداً: كـ: "أنا فلان متمكناً منك"، أو لمعنى غير ذلك: كـ: زيد أبوك عطوفاً" قاله ابن الناظم في شرح النظم<sup>6</sup>. زاد أبوه في التسهيل<sup>7</sup>: "جموداً محضاً" احترازاً من أن يكون أحد الاسمين<sup>8</sup> في حكم المشتق، فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة، ولا يحتاج إلى تقدير عامل، ولذلك جعل ابن مالك "زيد أبوك عطوفاً" من المؤكدة لعاملها على تأويل "الأب" بمشتق، فالعامل "الأب" لما فيه من معنى الاشتقاق، وخالفه الموضح<sup>9</sup> في هذا تبعاً للشارح.

1 بعده في "ط": "لأن جميعاً يدل على الإحاطة، فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة".

- 2 مغني اللبيب ص 606.
- 3 شرح شذور الذهب ص 247.
- 4 منهم ابن الناظم في شرحه ص 243، وابن مالك في شرح التسهيل 2 / 355.
- 5 في "ب": "عبيدك".
- 6 شرح ابن الناظم ص 246.
- 7 التسهيل ص 112.
- 8 بعده في "ب": "مشتقا أو".
- 9 مغني اللبيب ص 606.

(606/1)

---

"وهذه الحال" المؤكدة 1 لمضمون جملة قبلها "واجبة التأخير عن الجملة المؤكدة 1"؛ لأنها مؤكدة لها، وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد، "وهي معمولة" عند سيبويه 2 "محذوف وجوباً" مقدر بعد الخبر، "تقديره: أحقه، ونحوه" ك: "اعرفه" إن كان المبتدأ غير "أنا"، وإن كان "أنا" فالتقدير: أحقني أو اعرفني. وقال الزجاج 3: العامل هو الخبر لتأويله بمسمى، وقال ابن خروف 4: العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى "تنبه 5". وكلا القولين ضعيف، لاستلزام الأول المجاز، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر، وهو ممتنع لعدم تمام الجملة، فالعامل إذن محذوف وجوباً. لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

350-

وإن تؤكد جملة فمضمرة ... عاملها ولفظها يؤخر

- 
- 1 في "ب": "المذدور".
  - 2 الكتاب 2 / 78، 79.
  - 3 انظر قول الزجاج في شرح ابن الناظم ص 244، وشرح التسهيل 2 / 358، والارتشاف 2 / 263.
  - 4 انظر قول ابن خروف في شرح ابن الناظم 244، وشرح التسهيل 2 / 358، والارتشاف 2 / 263.
  - 5 في "ب"، "ط": "انتبه".

"فصل":

"تقع الحال اسمًا مفردًا" عن الجملة وشبهها "كما مضى" من نحو: "جئت راكبًا"،  
و"ضربت اللص مكتوفًا".

"و" تقع "ظرفًا كـ: رأيت الهلال بين السحاب"، فـ"بين": ظرف مكان من موضع الحال  
من "الهلال".

"وجارا ومجرورا نحو: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} [القصص: 79] فـ"في زينته" جار  
ومجروور في موضع الحال من فاعل "خرج" المستتر فيه، العائد إلى "قارون"، "و" إذا وقع  
الظرف وعديله حالا فإنهما "يتعلقان بمستقر" إن قدرا في موضع المفرد، "أو استقر" إن  
قدرا في موضع الجملة، وعليه الأكثر كون مستقرا أو استقر "محذوفين وجوبا"  
لكونهما كونا مطلقا، وأما قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ} [النمل: 40] فمحمول  
على عدم التزلزل والانتقال. لا أنه<sup>1</sup> كون مطلق. وشرط الظرف والمجروور أن يكونا تامين  
كما تقدم، فلو كانا ناقصين لم يجوز أن يكون حاليين، فلا يقال: هذا زيد اليوم، ولا فيك،  
قاله أبو حيان<sup>2</sup>.

"و" تقع الحال "جملة" اسمية أو فعلية، وذلك مفهوم من إطلاق قول الناظم:

-351-

"و" موضع الحال يجيء "جملة" .....  
"بثلاثة شروط:

أحدها: كونها خبرية"، وهي المحتملة للصدق والكذب، وهذا الشرط مجمع عليه؛ لأن  
الحال بمثابة النعت، وهو لا يكون بجملة إنشائية، فإن قلت: قد تقدم أن الحال لها شبه  
بالخبر والنعت، والخبر يكون بالإنشائية، فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر؟

1 في "ب": "لأنه" مكان "لا أنه".

2 الارتشاف 2 / 357.

قلنا: الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد. والقيود تكون ثابتة مع ما قيد بها، والإنشاء لا 1 خارج له بل يظهر مع اللفظ، ويزول بزواله، فلا يصلح للقيد، ولهذا لم يقع الإنشاء شرطاً ولا نعتاً، هذا حاصل جواب الحديثي. "وغلط من قال" وهو الأمين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت "في قوله" وهو بعض المولدين: [من السريع]

-446-

"اطلب ولا تضجر من مطلب" ... فآفة الطالب أن يضجراً  
أما ترى الجبل بتكراره ... في الصخرة الصماء قد أثرا  
"إن" "لا" ناهية، و"إن" "الواو للحال"، قال في المغني<sup>2</sup>: وهذا خطأ، "والصواب" في الواو "أنها عاطفة" إما مصدراً يسبك من "أن" والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي: ليكن منكم طلب وعدم ضجر. أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة "تضجر" إعراب و"لا" نافية، والعطف مثل قولك: "ائتني ولا أجفوك" بالنصب. وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب، والأصل: ولا تضجر بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة، و"لا" ناهية، والعطف "مثل {وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا} " [النساء: 36]. انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسألة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال: ثم الأصح أن الفتحة؛ يعني فتحة "تضجر"؛ إعراب مثلها في "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" لا بناء لأجل نون توكيد محذوفة. ا. هـ.  
الشرط "الثاني: أن تكون" الجملة "غير مصدرة بدليل استقبال"؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال، واعتراض بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصددده تجماع كلا من الأزمنة الثلاثة على السواء، ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكاً لفظياً، وذلك لأن يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال. وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقبالياتها وحالياتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد، لا بالنظر إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية، وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال. إذ

1 سقطت من "ب".

446- البيتان لبعض المولدين في الدرر 1/ 515، والبيت الأول في المقاصد النحوية 3/ 217، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 347، وشرح الأشموني 1/ 256، ومغني

(609/1)

لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها. "وَعَلِطَ من أعرب"، كالحوفي، "سيهدين؛ من قوله تعالى: {إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينَ} [الصفات: 99] حالاً 1" مفعول أعرب، وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر، وأما من جهة المعنى؛ فلأنه صير معنى الآية: سأذهب مهدياً 2، فصرف التنفيس إلى الذهاب، وهو في الآية للهداية، وأجيب بأن "مهدياً" وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس، فيلزم أن يكون أيضاً فيه تنفيس كالمقيد قاله الدماميني. وأما قولهم: "لأضرينه إن ذهب وإن مكث"، فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالاً وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو "إن"؛ لأن المعنى لأضرينه على كل حال، إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد. قاله في المغني 3.

وقال المطرزي 4: طريق جعل الشرطية حالاً أن تجعلها خبراً لمن الحال له تقول في: "جاء زيد إن تسأله يعطك": جاء زيد وهو إن تسأله يعطك، وتكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية.

الشرط "الثالث: أن تكون" الجملة "مرتبطة إما بالواو والضمير" معاً لتقوية الربط "نحو: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ} [البقرة: 243] فجملة "هم أُلُوفٌ" حال من الواو في "خرجوا" وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو "هم"، "أو بالضمير فقط" دون الواو، و"نحو: {اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ} " [البقرة: 36] ف"بعضكم": مبتدأ، و"عدو": خبره، و"لبعض" يتعلق بـ"عدو" والجملة حال من الواو في "اهبطوا"، "أي: متعادين" يضل بعضكم بعضاً، وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو الكاف والميم، والخطاب لآدم وحواء بدليل: {اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا} [طه: 123] وجمع ضميرهما؛ لأنهما أصل البشر فكأنهما جمع الجنس، وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية، وصحح الزمخشري الأول 5.

"أو" مرتبطة "بالواو فقط" دون الضمير "نحو: {لَنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ} " [يوسف: 14] فجملة "ونحن عصابة" حال من "الذئب" مرتبطة بالواو فقط، ولا دخل لـ"نحن" في الربط؛ لأنهما لم ترجع إلى صاحب الحال، وإنما جعلت الواو في باب الحال

1 مغني اللبيب 2/ 398.

2 في "ب": "مذهبا".

3 مغني اللبيب 2/ 399.

4 انظر قول المطرزي في الارتشاف 2/ 363، وجمع الهوامع 1/ 246.

5 الكشف 1/ 63.

(610/1)

رابطة؛ لأنها تدل على الجمع<sup>1</sup>، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها.

"وتجب الواو" في موضعين:

أحدهما: أن يفقد الضمير نحو: "جاء زيد وما طلعت الشمس".

والثاني: "قبل" "قد" "حال كونها" داخلية على مضارع" مثبت "نحو: {لَمْ تُؤْذُونِي وَقَدْ

تَعْلَمُونَ} أَيْ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ { [الصف: 5] فجملة "تعلمون" حال من الواو في

تؤذوني، وهي حال مقررة<sup>2</sup> للإنكار، فإن "قد" لتحقيق العلم، والعلم بنبوته يوجب

تعظيمه، ويمنع من إيذائه قاله البيضاوي<sup>3</sup>.

"ومتنع" الواو "في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطف" حالاً على حال كما قاله<sup>4</sup> المرادي<sup>5</sup> "نحو: {فَجَاءَهَا بِأُسْنَا

بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} " [الأعراف: 4] فجملة "هم قائلون" من القيلولة؛ حال معطوفة

على "بياتاً" وهو مصدر في موضع الحال، والمعنى: جاءها عذابنا حال كونهم بائين أو

قائلين نصف النهار، ولا يقال: أو وهم قائلون، كراهة اجتماع حرفي عطف<sup>6</sup>.

الصورة "الثانية": الحال "المؤكددة لمضمون الجملة" قبلها "نحو: هو الحق لا شك فيه، و:

{ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} [البقرة: 2] فكل من جملي "لا شك فيه" و"لا ريب فيه"

حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو: جاء زيد

نفسه لا تدخل هنا؛ لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى، فلو دخلت الواو في التوكيد في

صورة عطف الشيء على نفسه.

الصورة "الثالثة: الماضي التالي "إلا" الإيجابية "نحو: {وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا

بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} [الحجر: 11] فجملة "كانوا به يستهزئون" حال من الهاء والميم في

"يأتيهم"، ولا تقترن بالواو عند ابن مالك<sup>7</sup>، وصرح شارح اللب<sup>8</sup> بجواز

- 1 في "ط": "الجملة".
- 2 في "أ"، "ب": "مقدرة".
- 3 أنوار التنزيل 4 / 102.
- 4 في "ب"، "ط": "قال".
- 5 انظر شرح المرادي 2 / 167.
- 6 بعده في "ط": "صورة".
- 7 شرح التسهيل 2 / 361.
- 8 العباب في شرح اللباب لعبد الله العجمي 2 / 84.

(611/1)

الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تالياً "إلا" كقوله: [من البسيط]  
-447-

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع بها وزرا  
الصورة "الرابعة: الماضي المتلو بـ"أو"، نحو: لأضربنه ذهب أو مكث"، فجملة "ذهب"  
حال من الهاء، وهي متلوة بـ"أو" فلا تقتزن بالواو؛ لأنها في تقدير شرط، أي: إن ذهب  
وإن مكث، وفعل الشرط لا يقتزن بالواو، فكذلك ما كان في تقديره.  
الصورة "الخامسة: المضارع المنفي بـ"لا" نحو: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ} " [المائدة: 84]  
فجملة

"نؤمن بالله" حال من الضمير المجزور باللام. ولم تقتزن بالواو؛ لأن المضارع المنفي بـ"لا"  
بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه "غير"، فجرى مجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن  
معناه: ما لنا غير

مؤمنين، فكما لا يقال: ما لنا وغير مؤمنين لا يقال: ما لنا ولا نؤمن. قاله ابن مالك في  
شرح الكافية. وجعل ابن الناطم ترك الواو قبل "لا" أكثر، وأنشد على مجيء الواو  
قول مالك بن رقية: [من الوافر]

-448-

..... وكنت ولا ينهنهني الوعيد

وقول مسكين الدارمي: [من الرمل]

-449

أكسبته الورق البيض أبا ... ولقد كان ولا يدعى لأب  
الصورة "السادسة: المضارع المنفي بـ"ما" كقوله": [من الطويل]

-450

"عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة" ... فما لك بعد الشيب صبا متيما  
أنشده ابن مالك في شرح التسهيل<sup>1</sup>، فجملة "تصبو": حال من الكاف في "عهدتك"،  
ولم تقتزن بالواو لما تقدم في "لا" و"صبا" حال، والمعنى: كنت حالة الصبا غير لاه،  
وصرت في حال الشيخوخة لاهيا، وكان مقتضى الحال عكس ذلك.

---

447- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 375، وشرح الأشموني 2/ 374،  
وشرح التسهيل 1/ 163، 2/ 169.

448- صدر البيت:

"تفاني مصعب وبنو أبيه"

، وهو لمالك بن رقية في أمالي القاضي 3/ 127، والمقاصد النحوية 3/ 192، وبلا نسبة  
في شرح ابن الناظم ص246، وشرح الأشموني 1/ 257.

449- البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص22، وسمط اللآلي ص352، والمقاصد  
النحوية 3/ 193، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص246، وشرح الأشموني 1/ 257.

450- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 354، والدرر 1/ 516، وشرح  
الأشموني 1/ 257، وشرح التسهيل 2/ 360، وجمع الهوامع 1/ 246.  
1 شرح التسهيل 2/ 360.

(612/1)

---

الصورة "السابعة: المضارع المثبت المجرد من "قد" كقوله تعالى: {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ} " [المدثر: 6] فجملة "تستكثر" حال من فاعل "تمنن" المستتر فيه، ولم تقتزن بالواو؛ لأنه  
يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى، والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه،  
وإليه أشار الناظم بقوله:

-352

وذات بدء بمضارع ثبت ... حوت ضميرا ومن الواو خلت



"وأما نحو قوله" وهو عنتره العبسي: [من الكامل]

-451

"علقتها عرضاً وأقتل قومها" ... زعما لعمر أبيك ليس بمزعم  
فجملة "وأقتل قومها" حال من "الناء" في "علقتها"، وهي مقترنة بالواو مع المضارع  
المثبت، واختلف في تحريكها "فقليل: ضرورة. وقيل: الواو عاطفة" لا واو الحال،  
"والمضارع مؤول بالماضي"، والتقدير: وقتلت قومها، فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ  
المضارع قصداً لحكاية الحال الماضية، ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً  
في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع، وهذا القول منسوب في التلخيص البياني واقعاً  
في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع، وهذا القول منسوب في التلخيص البياني إلى  
الشيخ عبد القاهر. "وقيل: هي "واو الحال، والمضارع خبر لمبتدأ محذوف، أي: وأنا  
أقتل" قومها، والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال، وعليه اقتصر في الناظم فقال:

-353

وذات واو بعدها انو مبتدأ ... له المضارع اجعلن مسنداً  
و"علقتها": مبني للمفعول، "وعرضاً" بفتح العين المهملة والراء، و"زعمًا" بفتح الزاي  
والعين المهملة: مصدر زعم؛ بكسر العين: يزعم؛ بفتحها: زعمًا؛ بفتحتين: أي: طمع  
يطمع طمعًا ك: فرح يفرح فرحًا، والمزعم: المطمع.

451- البيت لعنترة في ديوانه ص191، وجمهرة اللغة ص816، وخزانة الأدب 6/  
131، ولسان العرب 12/ 267 "زعم"، والمقاصد النحوية 3/ 188، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 2/ 356، وشرح ابن الناظم ص245، وشرح الأشموني 1/ 256،  
وشرح التسهيل 2/ 367، ومجالس ثعلب 1/ 241.

(613/1)

"فصل":

"وقد يحذف عامل الحال" إذا كان فعلاً "جوازاً" لدليل حالي كقولك لقاصد السفر:  
"راشداً"، و"قولك" للقدام من حج: "مأجوراً". أو "لدليل" مقال، كأن تقع في جواب  
استفهام كقولك: "راكباً"، لمن قال لك كيف جئت؟ أو جواب نفي "نحو: {بلى  
قَادِرِينَ} [القيامة: 4] ، أو جواب شرط نحو: {فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا} [البقرة:

[239] فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازاً، ف"راشدًا": منصوب "بإضمار  
 "تسافر"، و"مأجورًا": منصوب بإضمار "رجعت، و" "قادرين" منصوب بإضمار  
 "نجمعها، و" "رجالًا": منصوب بإضمار "صلوا"، ولو قيل: تسافر راشدًا<sup>1</sup>، ورجعت  
 مأجورًا، ونجمعها<sup>2</sup> قادرين، وصلوا رجالًا، لجاز، ولكن القراءة سنة متبعة.  
 "و" يحذف<sup>3</sup> وجوبًا قياسًا في أربع صور:  
 إحداها: السادة مسد الخبر "نحو: ضربني زيدًا قائمًا". والأصل: حاصل إذا كان قائمًا.  
 أو ضربه قائمًا على الخلاف في تقديره، ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض  
 والمعوض.  
 "و" الثانية: الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها "نحو: زيد أبوك عطوفًا"، والأصل: أحقه،  
 ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله<sup>4</sup> منزلة البدل من اللفظ، "و" هاتان الصورتان "قد  
 مضتا"، فالأولى في باب المبتدأ، والثانية قريبًا هنا.

1 في "ط": "راشد".

2 في "ط": "نجمعها".

3 سقطت من "ط".

4 في "ب": "فيه".

(614/1)

"و" الصورة الثالثة: هي "التي يبين بها ازدياد" في المقدار "أو نقص" فيه "بتدريج" فيهما،  
 فالأول "ك: تصدق بدينار فصاعدًا، و" الثاني نحو: "اشتره بدينار فسافلًا"، ف"صاعدًا"  
 و"سافلًا" حالان، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملاً قد حذف وبقي معموله من  
 عطف الإخبار عن الإنشاء، والأصل: تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدًا،  
 واشتره بدينار فانحط المشتري به سافلًا، قال أبو البقاء: ولا يجوز هنا من حروف العطف  
 إلا الفاء.

"و" الصورة الرابعة: "ما ذكر" بدلا من اللفظ بالفعل "لتوبيخ نحو: أقائمًا وقد قعد  
 الناس، و" لمن لا يثبت على حال: "أتمميا مرة وقيسيا أخرى"، ف"قائمًا": حال منصوبة  
 بفعل محذوف وجوبًا "أي: أتوجد"، و"تمميا، وقيسيا": حالان منصوبان بفعل محذوف  
 وجوبًا أي: "أتنحول". و"يحذف" سماعًا في غير ذلك نحو: هنيئًا لك"، ف"هنيئًا لك" حال

محتملة للتأسيس والتأكيد، منصوبة بفعل محذوف. "أي: ثبت لك الخبر هنيئًا"، على التأسيس. "أو هنأك" ذلك "هنيئًا"، على التأكيد، وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه<sup>1</sup>: وإنما نصب "هنيئًا" لأنه ذكر أن خبراً أصابه إنسان. فقلت: "هنيئًا" كأنك قلت: ثبت لك هنيئًا أو هنأك ذلك هنيئًا.

١. هـ. فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري. "وهنأ" بتخفيف النون وبالهمز، يقال: هنئ يهنأن ك: "علم يعلم" وهنؤ يهنؤ، ك: "ظرف يظرف". وإلى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله:

355- والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل أي: منع.

1 الكتاب 1/ 317.

(615/1)

## باب التمييز

### مدخل

...

### باب التمييز:

"هذا باب التمييز":

وهو في الأصل مصدر "ميز": إذا خلص شيئاً من شيء، وفرق بين متشابهين. وقولهم في الاسم المميز: "تمييز" مجاز من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ك: "الطلع" و"النجم"، بمعنى الطالع والناجم، قاله أبو البقاء.

و"التمييز" في الاصطلاح "اسم نكرة، بمعنى "من"، مبين لإبهام اسم أو "إبهام" نسبة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

356-

اسم بمعنى من مبين نكرة ..... .

"فخر بالفصل الأول" وهو نكرة، المشبه بالمفعول به "نحو: زيد حسن وجهه" بالنصب، فإن فيه ما في "حسن وجهًا" إلا التنكير، فلا يكون تمييزاً لعدم تنكيره، "وقد مضى" في باب المعرف بالأداة "أن قوله" وهو رشيد اليشكري: [من الطويل]

452-

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... "صددت و طبت النفس يا قيس عن عمرو"  
"محمول على زيادة: أل" عند البصريين<sup>1</sup> كما زيدت في: [من الرجز]  
-453

باعد أم العمرو عن أسيرها  
خالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة<sup>2</sup>، فأجازوا تعريف التمييز متمكسين بنحو ما  
أولناه.  
"و" خرج بالفصل "الثاني" وهو بمعنى "من" "الحال" نحو: "جاء زيد راكبًا" "فإنه بمعنى:  
في حال كذا، لا بمعنى: من<sup>3</sup>".

---

452- تقدم تخريج البيت برقم 131.

1 انظر الارتشاف 2 / 384.

453- تقدم تخريج الرجز برقم 51.

2 الارتشاف 2 / 384، وجمع الهوامع 1 / 252.

3 شرح التسهيل 2 / 379.

(616/1)

---

"و" خرج بالفصل "الثالث" وهو مبين لإبهام اسم أو نسبة اسم "لا" التبرئة "نحو: "لا  
رجل"، و" ثاني مفعولي "أستغفر" "نحو: " [من البسيط]  
-454

"أستغفر الله ذنبا لست محصيه" ... رب العباد إليه الوجه والعمل  
"فإنهما" أي: "رجل" و"ذنبا" "وإن كانا على معنى: من" بدليل صحة اقترانهما بما نحو:  
"لا من رجل"، و"أستغفر الله من ذنب" "لكنها" أي: "من" "ليست" فيهما "للبيان" فلا  
يكونان مبينين، "بل هي في الأول" وهو "لا رجل" "للاستغراق" للجنس، ولذلك بني  
اسم "لا" معها، "وفي الثاني" وهو أستغفر الله ذنبًا "للابتداء"، كأنه لما أراد الاستغفار  
ابتدأ منه بالجانب المنتهي، وهو الأول، وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى، لكونه  
غير محدود، فكأنه قال: أستغفر الله مبتدئًا من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى.  
قال الموضح في الحواشي: وليس المراد بقولهم في التمييز: بمعنى "من" أن تكون "من"  
مقدرة قبله، لئلا يخرج عنه الخول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد، وإنما المراد

أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بـ"من" المبينة للجنس، لا أن ثم "من" مقدرة.  
ا. هـ.

"وحكم التمييز النصب"؛ لأنه من الفضلات. "والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم"، واختلف في صحة إعماله مع أنه جامد، فقليل: شبهه باسم الفاعل؛ لأنه طالب له في المعنى "ك: عشرين درهماً"، فإنه شبيه بـ"ضارين زيداً"، و"رطل زيتاً"، فإنه شبيه بـ"ضارب عمراً" في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون. وقليل: شبهه بـ"أفعل من"، وذلك في خامس مرتبة، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل؛ لأنه يعمل معتمداً وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً، وهو أصل للصفة المشبهة؛ لأنه يعمل في السبي والأجنبي، وهي لا تعمل إلا في السبي دون الأجنبي

---

454- البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص524، والأشباه والنظائر 4/ 16،  
والأصول 1/ 178، وأوضح المسالك 2/ 283، وتخليص الشواهد ص405، وخزانة  
الأدب 3/ 11، 9/ 124، والدرر 2/ 260، وشرح ابن النازم ص250، وشرح  
أبيات سيبويه 1/ 420، وشرح التسهيل 2/ 379، وشرح شذور الذهب ص371،  
وشرح المرادي 2/ 174، وشرح المفصل 7/ 63، 8/ 51، والصاحي في فقه اللغة  
ص181، والكتاب 1/ 37، ولسان العرب 5/ 26 "غفر"، والمقاصد النحوية 3/  
226، والمتقضب 2/ 321، وهمع الهوامع 2/ 82.

(617/1)

---

وهو أصل لـ"أفعل من"؛ لأنها ترفع الظاهر، وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة، وهو  
أصل المقادير؛ لأنه يتحمل الضمير، وهي لا تتحمله، وصحح هذا القول؛ لأن حمل  
الشيء على ما هو به أشبه أولى.

"والناصب لمبين النسبة" عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم<sup>1</sup> "المسند من فعل أو  
شبهه"، فالفعل "ك: طاب" زيد "نفساً" فـ"نفساً" منصوب بـ"طاب"، و"و" شبه الفعل  
نحو: "هو طيب أبوة"، فـ"أبوة" منصوب بـ"طيب"، هو صفة مشبهة "وعلم بهذا" التقدير  
والتفصيل "بطلان عموم قوله" في النظم:

-356

..... "ينصب تمييزاً بما قد فسره"

فإنه يقتضي أن التمييز ينضب بما قد فسره، سواء أكان مفسراً لإبهام اسم أو لنسبة، وليس كذلك، وأجاب عنه المرادي: بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه، فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله: "بما قد فسره"، وذهب قوم إلى أن العامل في ميم النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه، واختاره ابن عصفور<sup>2</sup>، ونسبه إلى المحققين، ولولا أن الناظم صرح في غير هذا الموضوع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور.

---

1 مثل الفارسي، انظر الإيضاح 1/ 203، والارتشاف 2/ 377، وشرح المرادي 2/ 175.

2 الارتشاف 2/ 377.

(618/1)

---

"فصل":

"والاسم المبهم أربعة أنواع:

أحدها: العدد"، وهو قسمان: صريح وكناية: فالصريح "ك: {أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} [يوسف: 4] ، والكناية ك: "كم" الاستفهامية، نحو: "كم عبداً ملكت؟" وقدم الاسم على النسبة؛ لأن المفرد مقدم على المركب، وقدم العدد؛ لأنه أولى بالتمييز لوجهين: أحدهما: أنه يميز بالمقادير، نحو: أحد عشر رطلاً أو شبراً أو قفيزاً، ولا يعكس. والثاني: أنه واجب النصب، ذكرهما في شرح الكافية<sup>1</sup>، وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها، وهو قول المحققين؛ لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره، حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه، والعدد ليس كذلك، ألا ترى أنك تقول: "عندي مقدار رطل زيتاً" ولا تقول "عندي مقدار عشرين رجلاً" قاله الموضح في شرح القطر<sup>2</sup>.

"و" النوع "الثاني: المقدار، وهو" ما يعرف به قدر الشيء، وينقسم ثلاثة أقسام؛ لأنه "إما مساحة ك: شبر أرضاً" و"ذراع نسيجاً" "أو كيل ك: قفيز برا"، ووقع في شرح لمع ابن جني لأبي البقاء: ومن الممسوح عندي "قفيزان شعيراً"؛ لأن القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب، وهو عشر الجريب. ا. هـ. ولم أراه لغيره "أو وزن ك: منوين عسلاً" وتمراً، "وهو تشية: منا" بتخفيف النون والقصر،

ك: "عصا"، والمنا: آلة الوزن، يعرف بها مقادير الموزونات، فيقال في تثنيته: "منوان"، كما يقال في تثنية "عصا": "عصوان"، ويقال فيه "من" بالتشديد ك: "ضب"، "وتثنيته: منان" بالتشديد، كما يقال في تثنية "ضب": "ضبان".

1 شرح الكافية الشافية 2/ 769.

2 شرح قطر الندى ص 329.

(619/1)

"و" النوع "الثالث: ما يشبه المقدار" في الوزن والكيل والمساحة، فالأول "نحو: {مَثْقَالٌ ذَرَّةٌ خَيْرٌ} [الزلزلة: 7] ف"مَثْقَالُ الذرة" شبيه بما يوزن به، وليس اسماً لشيء يوزن به عرفاً. "و" الثاني: نحو: "نحي سمناً" ف"النحي" بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء: اسم لوعاء السمن، وهو مما يشبه الكيل، وليس بكيل حقيقة، ويكون كبيراً وصغيراً. "و" الثالث نحو: " {وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} " [الكهف: 109] ف"مثل" شبيه بالمساحة، وليست مساحة حقيقية، وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحذو "وحمل على هذا" في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة، نحو: "إن لنا غيرها إبلاً" ووجه حمله عليه أنه غيره، وهم يحملون الغير على المثل ما يحملون المثل على المثل، ولم يحمل على غيره؛ لأنه لا وجه لإحاقه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما ألحق به، وهو المثل. "و" النوع "الرابع: ما كان فرعاً للتمييز نحو: "هذا" خاتم حديدًا، فإن "الخاتم" فرع "الحديد" من جهة أنه مصنوع منه، فيكون الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه، فهو فرعه بهذا الاعتبار، وضابطه: كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه. "ومثله" أي: مثل "خاتم حديدًا" في ذلك "باب ساجا"، فإن "الباب" فرع "الساج" والساج نوع من الخشب، "و: جبة خز" فإن الجبة فرع الخز، والخز نوع من الحرير، "وقيل" في المنصوب بعد "الخاتم" وبعد "الباب" وبعد "الجبة": "إنه حال".

وينبغي عليهما الخلاف في الاتباع، فمن خرج النصب على التمييز قال: إن التابع عطف بيان 1. ومن خرجه على الحال، قال: إنه نعت 2. والأول أولى؛ لأنه جامد جموداً محضاً، فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً.

"والنسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل نحو: {وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} " [مريم: 4]

فإن نسبة "اشتعل" إلى "الرأس" مبهمة، و"شيبًا" مبين لذلك الإبهام، وهذا التمييز محول عن الفاعل، والأصل: واشتعل شيب الرأس، فحول الإسناد من المضاف؛ وهو شيب؛ إلى المضاف إليه؛ وهو الرأس؛ فارتفع، ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الإسناد فضلة وتمييزًا.

1 قال بذلك المبرد، انظر المقتضب 3/ 259.

2 قال بذلك سيبويه، انظر الكتاب 2/ 117، 118.

(620/1)

"ونسبته للمفعول نحو: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} [القمر: 12] فإن نسبة "فجرنا" إلى "الأرض" مبهمة، و"عيونًا" مبين لذلك الإبهام، والأصل: وفجرنا عيون الأرض. فحول المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وجيء بالمضاف تمييزًا، هذا مذهب الجزولي<sup>1</sup> وابن عصفور<sup>2</sup> وابن مالك<sup>3</sup> وأكثر المتأخرين<sup>4</sup>، وأنكره الشلوبين<sup>5</sup>، وحجته أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول، وتبعه تلميذه الأبدى<sup>6</sup> وابن أبي الربيع<sup>7</sup>، وتأول الشلوبين "عيونًا" في الآية على أنها حال مقدرة؛ لأنها حال التفجر لم تكن عيونًا، وإنما صارت عيونًا بعد ذلك. وأولها ابن أبي الربيع على وجهين: أحدهما: أن يكون بدل بعض من كل، على حذف الضمير، أي: عيونها، مثل: أكلت الرغيف ثلثًا، أي: ثلثه. والثاني أن يكون مفعولًا على إسقاط الجار، أي: بعيون. ورده الموضح في شرح اللوحة. "ولك في ميمز الاسم" المفرد "أن تجره بإضافة الاسم" إليه إن حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه<sup>8</sup> "ك: شبر أرض" من الممسوحات "و: ققيز بر" من المكيلات، "و: منوي غسل" من الموزونات، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-358

وبعد ذي وشبهها اجرره إذا ... أضفتها كمد حنطة غذا  
"إلا إذا كان الاسم عددًا" من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، فإن تمييزه واجب النصب لما سيأتي، بخلاف ثلاثة عشرة وما بينها، ومائة وما فوقها، فتمييزه واجب الجر بالإضافة إلا ما شذك: "خمسة أثوابًا" و"مائتين عامًا"، فلا يدخل الجواز شيئًا من واجب النصب وواجب الجر، فلا اعتراض عليه في الإطلاق، وإنما وجب النصب فيما كان "ك: عشرين درهمًا" وامتنع جره؛ لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو: "عشري رجل"، فلو أضيف إلى



التمييز لزم الالتباس، فلا يعلم هل هو تمييز أو لا؟ ولم يعكس الأمر دفعًا

---

1 الجزولية ص 222.

2 شرح الجمل 2 / 284.

3 شرح التسهيل 2 / 384.

4 منهم ابن عقيل في شرحه 1 / 347.

5 الارتشاف 2 / 378.

6 همع الهوامع 1 / 251، والارتشاف 2 / 378.

7 الارتشاف 2 / 378.

8 في "ب": "تنبيه".

(621/1)

---

لإضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن العدد هو التمييز في المعنى، قاله في المتوسط، وزعم أنه الصواب. "أو مضافًا نحو: {وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} " [الكهف: 109] "و {مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا} " [آل عمران: 91] ف"مددًا تمييز لـ"مثل"، و"ذهبًا" تمييز لـ"ملء"، ولا يجوز جرهما بالإضافة؛ لأن "مثل" و"ملء" مضافان مرة فامتنع إضافتهما مرة أخرى، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-359

والنصب بد ما أضيف وجبا ... إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

(622/1)

---

"فصل":

"مم مميّز النسبة" التمييز "الواقع بعد ما يفيد التعجب" إما بصيغته الموضوعة له أو لا، فالأول "نحو: "أبو بكر" أكرم به أبًا وما أشجعه رجلاً. و" الثاني نحو: "لله دره فارسًا"، ف"أبًا" و"رجلاً" و"فارسًا" تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة، والدر؛ بفتح الدال المهملة وتشديد الراء؛ في الأصل مصدر در اللبن يدر ويدر؛ بكسر الدال وضمها؛ درا ودرورًا كثر، ويسمى اللبن نفسه درا، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح

الصادر عنه، وإنما أضيف<sup>1</sup> فعله إلى الله تعالى قصدًا لإظهار التعجب منه؛ لأنه تعالى منشئ العجائب. فمعنى قولهم: "لله دره فارسًا" ما أعجب فعله، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه، أي: ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة، وكون "فارسًا" من مميز النسبة إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه "الدر" معلوم المرجع، أما إذا كان مجهولاً كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة؛ لأن الضمير مبهم، فيحتاج إلى ما يميزه، قاله في الحواشي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-361-

وبد كل ما اقتضى تعجبا ... ميز .....  
"و" من مميز النسبة التمييز "الواقع بعد اسم التفضيل"، وله حالتان: تارة يكون منصوبًا، وتارة يكون مجرورًا، "وشرط نصب هذا" الواقع بعد اسم التفضيل "كونه" سببًا، وذلك إذا كان "فاعلاً معنًى، نحو: زيد أكثر مألًا" وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلاً من لفظه ومعناه، ويرفع التمييز به مع صحة المعنى، فتقول في مثالنا: "زيد كثير ماله"، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

-360-

والفاعل المعنى انصب بأفعلاً ... مفضلاً.....

1 في "ب"، "ط" "أضاف".

(623/1)

"بخلاف" ما إذا لم يكن فاعلاً معنًى، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه "نحو: "مال زيد أكثر مال"، بالخفض، وعلامة أن يحسن وضع "بعض" موضع اسم التفضيل، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة، فنقول في مثالنا: "مال زيد بعض الأموال"، ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون "مال" فاعلاً معنًى لفساد المعنى، فلا يقال: "مال زيد كثير ماله"؛ لأنه يؤدي إلى أن المال له مال.

وإنما وجب نصبه في الأولى وجره في الثانية؛ لأن اسم التفضيل مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى، "وإنما جاز: هو أكرم الناس رجالًا" بالنصب مع تخلف شرطه؛ وهو أن "رجالًا" لا يصح أن يكون فاعلاً في المعنى: إذ لا يقال: "هو كرم رجل" فتخبر عن "هو"

بقولك: "كرم رجل" وإذا بطل شرط النصب كان حقه الجر، وإنما نصب "لتعذر إضافة  
"أفعل" مرتين؛ لأنه أضيف أولاً إلى "الناس"، فلو أضيف ثانياً إلى "رجل" لزم إضافته  
مرتين، وذلك ممتنع؛ لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره.

(624/1)

"فصل":

"ويجوز جر التمييز بـ"من" كـ: "رطل من زيت". واختلف في معنى "من" التي يصرح بها  
مع التمييز، فقليل: للتبعيض، ولذلك لم تدخل في "طاب نفساً" لأن "نفساً" ليست أعم  
من المبهم الذي انطوت عليه الجملة. وقال الشلوبين<sup>1</sup>: زائدة عند سيبويه<sup>2</sup> لمعنى  
التبعيض. قال في الارتشاف<sup>3</sup>: ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصباً، قال  
الخطيئة: [من البسيط]

455-

طاقت أمامة بالركبان آونة ... يا حسنه من قوام ما ومنتقبا  
وبحث الموضح في الحواشي أنها لبيان الجنس، وهو ظاهر؛ لأن المشهور من مذاهب  
النحويين ما عد الألفش أن "من" لا تزد إلا في غير الإيجاب.  
ولا<sup>4</sup> يمتنع جر التمييز بـ"من" إلا<sup>5</sup> في ثلاث مسائل:  
إحداها: تمييز العدد. كـ: عشرين درهماً" لما سيأتي.  
"الثانية: التمييز المحول عن المفعول، كـ: غرست الأرض شجراً، ومنه" أي: من المحول عن  
المفعول "ما أحسن زيداً أدباً" فإنه محول عن المفعول، وأصله: ما أحسن أدب زيد،  
"بخلاف: ما أحسنه" أي: زيداً "رجلاً" فإنه ليس محولاً عن المفعول، إذ لا يصح "ما  
أحسن رجل زيد" مع أن المراد بالرجل نفس زيد.

1 الارتشاف 2 / 384.

2 الكتاب 4 / 225.

3 الارتشاف 2 / 384.

455- البيت للخطيئة في ديوانه ص11، والارتشاف 2 / 384، وأمالى ابن الشجري  
1 / 276، وخزانة الأدب 3 / 270، 289، والدرر 1 / 530، والمقاصد النحوية 3 /  
242، وبلا نسبة في الخصائص 2 / 432، وشرح الأشموني 1 / 265، وجمع الهوامع 1 /

4 سقط من "ط".

5 سقط من "ط".

(625/1)

و"الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محوّلًا عن الفاعل صناعة ك: طاب زيد نفسًا"،  
 إذ أصله: طابت نفس زيد، "أو" محوّلًا "عن مضاف غيره"، كأن يكون مبتدأ، "نحو: زيد  
 أكثر مالًا"، ف"مالًا" محوّل عن مبتدأ، "إذ أصله: مال زيد أكثر"، فحول المضاف،  
 وجعل تمييزًا، وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع على الابتداء مكانه، "بخلاف" ما كان  
 فاعلاً في المعنى، ولم يكن محوّلًا "نحو: لله دره فارسًا، و: أبرحت جارًا" بكسر التاء خطابًا  
 للمؤنثة، أخذًا من قول الأعشى: [من المتقارب]

-456

أقول لها حين جد الرحي ... مل أبرحت ربا وأبرحت جارًا  
 "فإنهما" أي: فارسًا وجارًا "وإن كانا فاعلين معنى؛ إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت  
 جارًا، إلا أنهما غير محولين" عن الفاعل صناعة، "فيجوز دخول "من" عليهما"، فتقول:  
 "من فارس" و"من جار" كقوله: [من السريع]

-457

يا سيدا ما أنت من سيد ... موطأ الأكناف رحب الذراع  
 "ومن ذلك" الفاعل في المعنى الغير محول: "نعم رجلًا زيد1"، ف"رجلًا" وإن كان فاعلاً  
 معنى؛ إذ المعنى نعم الرجل زيد؛ إلا أنه غير محول، فلذلك "يجوز" دخول "من" عليه،  
 فتقول: "نعم من رجل، قال" أبو بكر بن الأسود: [من الوافر]

-458

تخيره فلم يعدل سواه ... "فنعم المرء من رجل قهامي"  
 بفتح التاء ك: "يمان". واقتصر في النظم على استثناء مسألتين فقال:

-362

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد ... والفاعل المعنى.....

456- البيت للأعشى في ديوانه ص 99، والارتشاف 2 / 382، وجمهرة اللغة

ص56، 275، وخزانة الأدب 2/ 302، 305، 306، وسمط اللآلي ص338،  
 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1263، والكتاب 2/ 175، ولسان العرب 2/ 411  
 "بح"، ونوادر أبي زيد ص55، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 367، 404،  
 وأوضح المسلك 2/ 367، والفاخر ص280.  
 457- البيت للسفاح بن بكير في خزانة الأدب 6/ 95، 96، 98، والدرر 1/  
 378، وشرح اختيارات المفضل ص1363، وشرح شواهد الإيضاح ص195، وبلا  
 نسبة في الأشباه والنظائر 3/ 185، وخزانة الأدب 2/ 308، والدرر 2/ 292،  
 وشرح شذور الذهب ص258، وشرح قطر الندى ص320 والمقرب 1/ 165، وجمع  
 الهوامع 1/ 173، 2/ 90.  
 1 في "أ"، "ب": "زيدًا".  
 458- البيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر 2/ 276،  
 وشرح المفصل 7/ 133، والمقاصد النحوية 3/ 227، 4/ 14، وبلا نسبة في أوضح  
 المسالك 3/ 369، وخزانة الأدب 9/ 395، وشرح ابن الناظم ص253، وشرح  
 الأشموني 1/ 265، والمقرب 1/ 69، وجمع الهوامع 2/ 86.

(626/1)

---

وإنما امتنع دخول "من" في المسائل الثلاث المتقدمة؛ لأن وضع "من" المبينة أن يفسر بها  
 وبمصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه، نحو: {أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ}  
 [الكهف: 31]. وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل، لكون العدد دالا على  
 متعدد. والتمييز مفرد، وفي الخول عن الفاعل والمفعول؛ لأن التمييز مفسر للنسبة لا  
 للفظ المذكور، وجاز دخولها في غير ذلك؛ لأن التمييز نفس المميز في المعنى.  
 وفي كلامه هنا أمور منها: أنه قيد الفاعل المعنوي بأن يكون محوّلًا صناعة، ولم أقف عليه  
 لغيره. ومنها أنه تبع الشارح 1 في جعل "لله دره فارسًا" و"نعم المرء من رجل" من تمييز  
 الجملة، واعترضه المرادي بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة 2. ومنها أنه حكم على "أبرحت  
 جارًا" أنه غير 3 محول، والمنقول عن الأعلام أنه مما انتصب عن تمام الكلام، وأنه منقول  
 عن فاعل، وتقديره: أبح جارك، فأسند الفعل إلى غيره ثم نصبه تفسيرًا، وذهب ابن  
 خروف 4 إلى أنه مما انتصب عن تمام الاسم، فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس  
 محوّلًا قول ثالث. ومنها أنه خالف كلامه في "نعم رجلًا زيد". فقال هنا: يجوز "نعم من

رجل"، ومنع ذلك في شرح اللوحة فقال<sup>5</sup>: ولا تدخل "من" على ما كان منقولاً أو مشبهاً بالمنقول أو بعد عدد، وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم: "نعم رجلاً زيد"، ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى: نعم الرجل زيد، فكان هذا هو الأصل، ثم حول الإسناد عن الظاهر إلى المضمّر، وجعل المرفوع تمييزاً لذلك الضمير. ١. هـ. فجعله محوّلًا، ومنع دخول "من" عليه. ومنها أن قوله: إذ المعنى عظمت فارسًا وعظمت جارًا، ليس فيه بيان أن "فارسًا" و"جارًا" فاعلان معنى، وكان حقه أن يرفعهما، ويقول: إذ المعنى عظمت فروسيّتك وعظم جوارك، فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز، فتقول: عظم فارس وعظم جار.

1 شرح ابن الناظم ص 252.

2 شرح المرادي 2 / 183.

3 سقطت من "ب".

4 الارتشاف 2 / 381.

5 انظر قوله في همع الهوامع 1 / 251.

(627/1)

"فصل":

"لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسمًا" جامدًا "ك: رطل زيتًا، أو فعلاً جامدًا نحو: ما أحسنه رجلاً؛ لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه. "وندر تقدمه على" الفعل "المتصرف كقوله" وهو رجل من بني طيء: [من المتقارب] -459

"أنفسنا تطيب بنيل المنى" ... وداعي المنون ينادي جهارًا  
ف"نفسًا" تمييز مقدم على عامله؛ وهو تطيب؛ لأنه فعل متصرف "وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي<sup>1</sup>"، قال الناظم في شرح العمدة<sup>2</sup>: بقولهم أقول قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، وجعله في النظم قليلًا فقال:  
-363

وعامل التمييز قدم مطلقًا ... والفعل ذو التصريف نزرًا سبقا  
ولم يجز سيبويه<sup>3</sup> والجمهور ذلك؛ لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن

يكون فاعلاً في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان مستحقه<sup>4</sup> من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل.

---

459- البيت لرجل من طيى في شرح عمدة الحفاظ ص 477، وبلا نسبة في أوضح المسالك 2/ 372، وشرح الأشموني 1/ 296، وشرح شواهد المغني 2/ 862، وشرح التسهيل 2/ 389، وشرح المرادي 2/ 186، ومغني اللبيب 2/ 463، والمقاصد النحوية 3/ 241.

1 انظر هذه الآراء في التسهيل ص 115، وشرح التسهيل 2/ 389، وشرح ابن الناظم ص 253، والارتشاف 2/ 385.  
2 شرح عمدة الحفاظ 1/ 359.  
3 الكتاب 1/ 205.  
4 في "ب"، "ط": "يستحقه".

(628/1)

---

وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، قاله الفارسي، واستحسنه ابن خروف، والبيت ونحوه ضرورة. كما قال في المغني<sup>1</sup>، ويحتمل أن يكون "نفساً" منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور، فالتقدير: أتطيب نفساً تطيب.

وأما إذا كان العامل وصفاً فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل، واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدماً نحو: "طاب نفساً زيد"، قاله ابن الضائع، وهذا يرد قول الفارسي: إن التمييز كالنعت؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت. قاله ابن عصفور<sup>2</sup>.

---

1 مغني اللبيب ص 603.

2 شرح الجمل 2/ 284.

(629/1)

## باب حروف الجر

### مدخل

...

باب حروف الجر:

"هذا باب حروف الجر":

ويسمى الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: تربط بينهما، وحروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها. "وهي عشرون حرفاً" كما في النظم "ثلاث مضت في" باب "الاستثناء، وهي: خلا وعدا وحاشا" الجارات فلا حاجة لإعادتها، "وثلاثة شاذة" في عمل الجر:

"أحدها: "متى" في لغة هذيل" بالتصغير "وهي" عندهم "بمعنى "من" الابتدائية"، حكى يعقوب ذلك عنهم، و"سمع من بعضهم<sup>1</sup>: أخرجها متى كمه" أي: من كمه، "وقال" شاعرهم أبو ذؤيب الهذلي في وصفه السحاب: [من الطويل]

-460

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... "متى لجج خضر لمن نبيج  
أي: من لجج، واللجج: جمع لجة؛ بضم اللام؛ وهي معظم الماء، والنبيج، بفتح النون وكسر

---

1 شرح ابن الناظم ص 257، وشرح التسهيل 3/ 186، وشرح ابن عقيل 2/ 4.  
-460 البيت لأبي ذؤيب الهذلي ص 201، والأشباه والنظائر 4/ 287، وجواهر  
الأدب ص 99، وخزانة الأدب 7/ 97، 99، والخصائص 2/ 85، والدرر 2/ 33،  
وسر صناعة الإعراب ص 135، وشرح أشعار الهذليين 1/ 129، وشرح شواهد المغني  
ص 218، ولسان العرب 1/ 487، "شرب" 5/ 162 "مخر"، 15/ 474 "متى"،  
واختسب 2/ 114، والمقاصد النحوية 3/ 249، وبلا نسبة في أدب الكاتب  
ص 515، والأزهية ص 284، وأوضح المسالك 3/ 6، والجنى الداني ص 43، 505،  
وجواهر الأدب ص 47، 378، ورصف المباني ص 151، وشرح ابن الناظم ص 257،  
وشرح الأشموني ص 284، وشرح ابن عقيل 2/ 6، وشرح التسهيل 153/ 186،  
وشرح عمدة الحفاظ ص 268، وشرح قطر الندى ص 250، وشرح الكافية الشافية 2/  
784، 807، والصاحبي في فقه اللغة ص 157، ومغني اللبيب ص 105، وجمع الهوامع  
34/ 2.



الهمزة وسكون الياء آخر الحروف وبالجيم: المر السريع مع الصوت، يقال: إن السحاب في بعض الأماكن يدنو من البحر الملح، فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه، فيكون لها صوت عظيم مزعج، ثم تذهب صاعدة إلى الجو، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها. ثم يمطر حيث يشاء الله تعالى.

"والثاني: "لعل" في لغة عقيل "بالتصغير" قال "شاعرهم: [من الوافر]

-461

"لعل الله فضلكم علينا" ... بشيء أن أمكم شريم  
بجر الجلالة بـ"لعل"، وشريم: بفتح الشين المعجمة: المرأة المفضاة، "ولهم في لامها الأولى  
الإثبات" كما مر، "والحذف" كقوله: [من الرجز]

-462

عل صروف الدهر أو دولاتها  
أنشده الفراء بجر صروف، "و" لهم "في" لامها "الثانية الفتح والكسر". وأنشدوا  
عليهما: [من الوافر]

-463

لعل الله يمكنني عليها ... جهاراً من زهير أو أسيد  
فهذه أربع لغات، ولا يجوز الجر في بقية لغات "لعل".  
"والثالث: "كي" ولا تجر معرباً ولا اسمًا صريحاً. "وإنما تجر ثلاثة" لا رابع لها، "أحدها:  
"ما" الاستفهامية، يقول إذا سألوا عن علة الشيء: "كيمة"، والأصل: "كيما"  
فحذفت ألف "ما" وجوبا، وجيء بهاء السكت وقفًا حفظًا للفتحة

461- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 7/3، والجنى الداني ص584، وجواهر  
الأدب ص403، وخزانة الأدب 10/422، 423، 430، ووصف المباني ص375،  
وشرح الأشموني 2/284، وشرح ابن عقيل 2/5، وشرح ابن الناظم ص256، وشرح  
قطر الندى ص249، وشرح الكافية الشافية 2/783، والمقاصد النحوية 3/247،  
والمقرب 1/193.

462- الرجز بلا نسبة في لسان العرب 4/325، "زفر"، 11/473 "علل"، 12/  
550 "لم"، والخصائص 1/316، وشرح الأشموني 3/570، 668، وشرح ابن

الناظم ص 488، 545، وشرح التسهيل 4/ 34، وشرح شواهد الشافية 128،  
 وشرح شواهد المغني 1/ 454، وشرح عمدة الحفاظ 399، والإنصاف 1/ 220،  
 والجني الداني 584، ورصف المباني ص 249، وسر صناعة الإعراب 1/ 407،  
 واللامات ص 135، والمقاصد النحوية 4/ 396، وتاج العروس "لم".  
 463- البيت لخالد بن جعفر في الأغاني 11/ 79، وأما المرتضى 1/ 212، وخزانة  
 الأدب 10/ 426، 438، 439، 441، وبلا نسبة في الجني الداني ص 583، وسر  
 صناعة الإعراب ص 407، وشرح عمدة الحفاظ ص 269، ولسان العرب 11/ 473  
 "علل"، وشرح التسهيل 2/ 47، 3/ 186، وشرح الكافية الشافية 2/ 783.

(631/1)

الدالة على الألف المحذوفة، "والأكثر" عندهم "أن يقولوا: "لِمَ" باللام؛ والمعنى: لأي شيء كان كذا؟ "الثاني" "ما" المصدرية وصلتها، فإنهما في تأويل الاسم، "كقوله" وهو النابغة: [من الطويل]

-464

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... "يراد الفتى كيما يضر وينفع"  
 ف"كي" جارة لمصدر مؤول من "ما" وصلتها، وهي حرف النفع بمنزلة اللام، "أي" إنما يراد الفتى "للضر والنفع"، أي: لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع، ويروى: "يرجى الفتى"، وكون "ما" 1 فيه مصدرية، "قاله الأخفش 2"، وهو قليل، "وقيل "ما" فيه "كافة" ل

"كي" عن عمل الجر مثلها في "ربما"، وقول قريب الموضح في حاشيته: وأن المصدرية مضمرة بعدها، سهو. "الثالث: "أن" المصدرية" المضمرة "وصلتها نحو: "جئت كي تكرمني" إذا قدرت "أن" بعدها"، والأصل: كي أن تكرمني، فحذفت "أن" استغناء عنها بنيتها "بدليل ظهورها في الضرورة كقوله: "وهو جميل بن عبد الله: [من الطويل]

-465

فقال أكل الناس أصبحت مانحا ... "لسانك كيما أن تغر وتخدع"  
 ف"تغر" و"تخدع" مبنيان للفاعل، و"المنح": الإعطاء متعدد لاثنتين أولهما "أكل

464- البيت للنابعة الجعدي في ملحق ديوانه ص 246، وله أو للنابعة الذبياني في

شرح شواهد المغني 1/ 507، وللنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب 8/ 498، والمقاصد النحوية 4/ 245، ولقيس بن الخطيم في ملحقات ديوانه ص 235، وكتاب الصناعتين ص 315، والمقاصد النحوية 4/ 379، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 394، وأوضح المسالك 3/ 10، وتذكرة النحاة ص 609، والجني الداني ص 262، والحيوان 3/ 76، وخزانة الأدب 7/ 105، وشرح ابن الناظم ص 256، وشرح الأشموني 2/ 283، وشرح التسهيل 3/ 149، 4/ 16، وشرح عمدة الحفاظ ص 266، وشرح الكافية الشافية 2/ 782، 3/ 1532، ومغني اللبيب 1/ 182، وجمع الهوامع 1/ 5، 31.

1 في "أ": "لما".

2 معاني القرآن للأخفش 1/ 306.

465- البيت جميل بثينة في ديوانه ص 108، وخزانة الأدب 8/ 481، 482، 483، 488، والدرر 2/ 9، وشرح المفصل 9/ 14، 16، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني 1/ 508، وبلا نسبة في الارتشاف 3/ 282، وأوضح المسالك 3/ 11، وخزانة الأدب ص 125، والجني الداني ص 262، ورصف المباني ص 217، وشرح ابن الناظم ص 256، وشرح الأشموني 2/ 283، وشرح التسهيل 1/ 244، 3/ 148، 4/ 16، وشرح شذور الذهب ص 289، وشرح عمدة الحفاظ ص 267، وشرح الكافية الشافية 2/ 782، ومغني اللبيب 1/ 183، وجمع الهوامع 2/ 5.

(632/1)

---

الناس "وثانيهما" لسانك" على حذف مضاف، والمعنى: أصبحت مائتًا كل الناس حلاوة لسانك، والغرور: الخداع، فهو عطف تفسيري، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم.

وجعل ابن مالك في التسهيل 1 إظهار "أن" بعد "كي" قليلاً، ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح، "والأولى" فيما إذا لم يذكر "أن" بعد "كي" "أن تقدر" "كي" مصدرية، ناصبة للمضارع بنفسها، "فتقدر اللام قبلها" استغناء عنها بنيتها "بدليل كثرة ظهورها معها نحو: {لَكِي لَا تَأْسَوْا} [الحديد: 23]. فهذه ستة أحرف.

"والأربعة عشر الباقية" من العشرين "قسمان:

سبعة تجر الظاهر والمضمر، وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي والباء، واللام" وهي

بالنسبة إلى الوضع ثلاثة أقسام: ما هو موضوع على حرف واحد، وهو اثنان: "الباء" و"اللام". وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة: "من" و"عن" و"في". وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان: "إلى" و"على".

وبدأ منها بـ"من"؛ لأنها أم حروف الجر، قاله صاحب درة الغواص وغيره. مثال: جرها المضمر والظاهر "نحو: {وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ} [الأحزاب: 7] . ومثال "إلى": " {إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ} [المائدة: 48] {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ} " [الأنعام: 60] . ومثال "عن": " {طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ} [الانشقاق: 19] {رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ} [المائدة: 119] .

ومثال "على": " {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ} " [غافر: 80] . ومثال "في": " {وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ} [الذاريات: 20] {وَفِيهَا مَا تَشْتَبِهُهُ الْأَنْفُسُ} [الزخرف: 71] .

ومثال "الباء": " {آمَنُوا بِاللَّهِ} [النساء: 175] {آمَنُوا بِهِ} " [الأعراف: 157] . ومثال اللام: " {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} [البقرة: 284] {لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} وَمَا فِي الْأَرْضِ} [يونس: 68] .

"وسبعة تختص بالظاهر" وهي المشار إليها بقوله في النظم:

-366

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى ... والكاف والواو ورب والتا  
وهي بالنسبة إلى الوضع أربعة أقسام: ما وضع على حرف واحد، وهو ثلاثة: الكاف

1 التسهيل ص 229.

(633/1)

والواو والتاء. وما وضع على حرفين وهو "مذ" خاصة. وما وضع على ثلاثة أحرف وهو: "منذ" و"رب" وما وضع على أربعة أحرف وهو: "حتى" خاصة. وتنقسم بالنسبة إلى عملها في الظاهر "أربعة أقسام" أيضاً: "ما لا يختص بظاهر بعينه" وهو "ثلاثة: "حتى" و"الكاف" و"الواو"، نحو: {حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} [القدر: 5] . {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: 11] ، {وَالطُّورِ} [الطور: 1] . "وقد تدخل "حتى" و"الكاف" في الضرورة على الضمير"، فالأول كقوله:

[من؟؟؟]

-466-

أنت حتاك تقصد كل فح ... ترجي منك أنما لا تخب  
والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني 1.  
والثاني "كقول العجاج" يصف حمامًا وحشياً: [من الرجز]

-467-

خلى الذنابات شمالاً كتباً ... "وأم أوعال كها أو أقرباً"  
فأدخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات؛ بفتح الذال المعجمة والنون وبعد  
الألف باء موحدة؛ جمع ذنابي، وهي في الأصل شبه المخاط يقع من أنوف الأبل، وهنا  
اسم موضع بعينه، وأم أوعال: اسم هضبة بعينها، وهي في الأصل جبل منبسط على  
وجه الأرض. وشمالاً: ظرف، وكتباً؛ بفتح الكاف والثاء المثناة؛ صفته، ومعناه: قريباً  
و"أو": حرف عطف، والمعنى: أن هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريباً  
منه، وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها. "وقول الآخر" وهو رؤية يصف حماماً  
وحشياً وأتينا وحشيات: [من الرجز]

-468-

فلا ترى بعلا ولا حلائلا ... "كه ولا كهن إلا حائلا"

---

466- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 39، وشرح الأشموني 2/ 287، وشرح شواهد  
المغني ص 370، ومغني اللبيب 1/ 123، وجمع الهوامع 2/ 23.  
1 مغني اللبيب 1/ 123.

467- البيت للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 269، وأوضح المسالك 3/ 16، وتاج  
العروس "وعل"، وجمهرة اللغة ص 61، وخزانة الأدب 10/ 195، 196، وشرح  
أبيات سيبويه 2/ 95، وشرح شواهد الشافية ص 345، والكتاب 2/ 384، ومعجم  
ما استعجم ص 212، والمقاصد النحوية 3/ 253، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 436،  
وشرح ابن الناظم ص 257، وشرح الأشموني 2/ 286، وشرح ابن عقيل 2/ 13،  
وشرح الكافية الشافية 2/ 793، وشرح المفصل 8/ 16، 42، 44.  
468- الرجز لرؤية في ديوانه ص 128، وخزانة الأدب 10/ 195، 196، والدرر  
2/ 65، وشرح أبيات سيبويه 2/ 163، والمقاصد النحوية 3/ 256، وللعجاج في  
الكتاب 2/ 384، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 18، وجواهر  
الأدب ص 124، ورصف الملباني ص 204، وشرح ابن الناظم ص 258، وشرح الأشموني

286 / 2، وشرح ابن عقيل 14 / 2، وشرح التسهيل 169 / 3، وشرح عمدة الحفاظ  
ص 269، وشرح الكافية الشافية 2 / 791، 793، وجمع الهوامع 2 / 30.

(634/1)

فأدخل الكاف في الأول على ضمير الحمار الوحشي، وفي الثاني على ضمير الإناث  
الوحشيات، والبعل: الزوج، والحلائل: جمع حليلة الرجل، وهي امرأته، الحاضل: بالخاء  
المهملة والطاء المشالة: المانع من التزويج كالعاضل، والمعنى: لا ترى بعلا مثل الحمار  
الوحشي، ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات إلا مانعا.  
"وما يختص بالزمان وهو "مذ" و"منذ" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-367

واخصص بمذ ومنذ وقتنا .....  
"فأما قولهم: ما رأيته مذ أن الله خلقه" بفتح الهمزة على أنها مصدرية، وهي وصلت في  
تأويل مصدر مجرور بـ"مذ" في الصورة الظاهرة "فتقديره: مذ زمن أن الله خلقه"، فـ"مذ"  
في الحقيقة إنما جرت زمناً محذوفاً مضافاً إلى المصدر لا المصدر، "أي: مذ زمن خلق الله  
إياه"، فاندفع بهذا التقدير السؤال، وأما على رواية من كسر الهمزة فـ"مذ" فيه اسم  
لدخولها على الجملة. "وما يختص بالنكرات وهو: رب" بضم الراء، وإليه الإشارة بقول  
الناظم:

-367

..... ويرب ... منكراً.....  
نحو: "رب جل كريم لقيته"، "وقد تدخل في الكلام" النثر "على ضمير غيبة ملازم  
للإفراد والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى" من إفراد وتذكير وفروعهما  
كقولك: "ربه رجلاً"، و"ربه رجلين"، و"ربه رجلاً 1"، و"ربه امرأة"، و"ربه امرأتين"،  
و"ربه نساء"، كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد، "قال"  
الشاعر: [من الخفيف]

-469

"ربه فتية دعوت إلى ما" ... يورث الحمد دائماً فأجابوا  
فأني بالضمير مفرداً، مفسراً بتمييز مجموع مطابق للمعنى، وهو فتية، هذا مذهب  
البصريين 2.

---

1 سقطت الجملة من "أ".

- 469- البيت بلا نسبة في الارتشاف 2 / 463، وأوضح المسالك 3 / 19، والدرر 2 / 50، وشرح الأشموني 1 / 187، وشرح التسهيل 3 / 184، وشرح شذور الذهب ص133، وشرح شواهد المغني ص874، ومغني اللبيب ص491، والمقاصد النحوية 3 / 259، وجمع الهوامع 2 / 27.
- 2 انظر مذهب البصريين في الارتشاف 2 / 462، والأزهية ص261.

(635/1)

---

وحكى الكوفيون1 جواز مطابقتها لفظاً 2 نحو: "ربها امرأة"، و"ربهما رجلين"، و"ربهم رجالاً"، و"ربهن نساء".

واختلف في الضمير المجرور بـ"رب" فقيل معرفة، وإليه ذهب الفارسي 3 وكثيرون. وقيل نكرة، واختاره الزمخشري 4 وابن عصفور 5؛ لأنه عائد على واجب التنكير، وجعل الناظم دخول "رب" والكاف على الضمير نادراً فقال:

368-

وما رووا من نحو ربه فتى ... نزر كذاكها ونحوه أتى  
"وما يختص بالله ورب" بفتح الراء، حال كونه "مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء"  
في القسم، وإليه أشار الناظم بقوله:

367-

..... والتاء لله، ورب  
"نحو: {تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} [الأنبياء: 57] ، و: "ترب الكعبة". و"تربي لأفعلن"، حكاه الأخفش 6، وندر "تالرحمن" و"تحياتك" حكاه سيبويه 7.

- 
- 1 انظر مذهب الكوفيين في الارتشاف 2 / 463، والأزهية ص261.
- 2 سقطت من "ط".
- 3 الإيضاح العضدي 1 / 253.
- 4 الارتشاف 2 / 462.
- 5 المقرب 1 / 200.

6 شرح ابن الناظم ص 259.

7 الكتاب 1 / 59.

(636/1)

"فصل":

"في ذكر معاني الحروف" الجارة: والصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلًا يقبله اللفظ. وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف. وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا، ومذهبهم أقل تعسفًا. قاله في المغني 1.

"ل" من "سبعة معان":

"أحدها: التبويض" عند الفارسي<sup>2</sup> والجمهور، وصححه ابن عصفور<sup>3</sup>، وعلامته جواز الاستغناء عنها بـ "بعض" نحو: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} [آل عمران: 92]، أي: بعض ما تحبون، "ولهذا قرئ: بعض ما تحبون" قرأ ذلك ابن مسعود<sup>4</sup>.  
و"المعنى" الثاني: بيان الجنس" عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة نحو: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} [الحج: 30] أي: الذي هو الأوثان، فإن بينت نكرة فهي ومجروها في موضع جملة "نحو: {يُخْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} [الكهف: 31] فـ "من ذهب" بيان لـ "أساور" أي: هي ذهب، و"من" الأولى للابتداء عند الجمهور، أو زائدة على رأي الأخفش<sup>5</sup> ويدل له قوله تعالى: {وَوَحَلُّوا أَسَاوِرَ} [الإنسان: 21].

1 مغني اللبيب ص 150، 151.

2 الإيضاح العضدي 1 / 251.

3 المقرب 1 / 198.

4 انظر هذه القراءة في البحر المحيط 2 / 524، والكشاف 1 / 202، وتفسير الرازي 2 / 501.

5 معاني القرآن للأخفش 1 / 272، 273.



"و" المعنى "الثالث: ابتداء الغاية المكانية باتفاق" من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها "نحو": {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا} مِنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ " إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى } [الإسراء: 1]. "و" ابتداء الغاية "الزمانية" وفاقًا للكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، و"خلافًا لأكثر البصريين" في منعهم ذلك، "و" يدل "لنا" الكتاب العزيز وهو "قوله تعالى: {مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ} أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ { [التوبة: 108] ، "والحديث" وهو قول أنس رضي الله عنه: "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة" رواه البخاري<sup>1</sup> من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله عنه، وقول بعض العرب: "من الآن إلى الغد"، كما حكاه الأخفش في المعاني<sup>2</sup>، "وقول الشاعر" النابغة الذبياني يصف السيوف: [من الطويل]

-470

"تخيرن من أزمان يوم حليلة" ... إلى اليوم قد جربن كل التجارب  
ف"من أزمان" لابتداء الغاية الزمانية، وتخيرن وجربن: مبنيان للمفعول، والنون المتصلة بحما نائب الفاعل، وهي راجعة إلى السيوف المحدث عنها في بيت قبله<sup>3</sup>، وتخيرن<sup>4</sup>: اصطفين: وجربن: اخترن، ويوم حليلة، يوم مشهور من أيام العرب، وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرج الغساني، وحليمة هي بنت الحارث<sup>5</sup> بن أبي شمر، والتجارب: جمع تجربة. وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف، والتقدير: في الآية: من تأسيس أول يوم، وفي الحديث من صلاة الجمعة، وفي البيت: من استمرار أزمان، وكذلك ما أشبهها، وأجيب بأن الأصل عدم الحذف.  
وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو: "من محمد رسول الله هرقل عظيم الروم"<sup>6</sup>.

1 أخرجه البخاري في الاستسقاء برقم 971.

2 معاني القرآن للأخفش 1/ 158.

470- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص45، وخزانة الأدب 3/ 331، وشرح

شواهد المغني ص349، 731، ولسان العرب 1/ 261، "جرب"، 12/ 149،

"حلم" ومغني اللبيب ص319، والمقاصد النحوية 3/ 270، وبلا نسبة في أوضح

المسالك 3/ 22، وشرح ابن الناظم ص259، وشرح الأشموني 2/ 287، وشرح ابن

عقيل 2/ 16.

3 وهو قوله:

"ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بمن فلول من قراع الكتائب"

4 في "أ": "خيرن".

5 في "ط": "الحرب".

6 أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم 7.

(638/1)

"و" المعنى "الرابع: التنصيص على العموم أو لتوكيد 1 التنصيص عليه، وهي الزائدة"،  
فالأول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو: "ما جاءني من رجل"، فهي للتنصيص  
على العموم، ألا ترى أنه قبل دخول "من" يحتمل نفي الواحد 2 ونفي الجنس على سبيل  
العموم، ولهذا يصح أن يقال: "بل رجالن"، وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على  
سبيل العموم، فيمتنع أن يقال: "بل رجالن". والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي  
وشبهه نحو: "ما جاءني من أحد" فهي لتأكيد التنصيص على العموم؛ لأن النكرة  
الملازمة للنفي تدل على العموم أيضاً، فزيادة "من" إنما أفادت مجرد التوكيد؛ "لأن" ما  
جاء أحد" و "ما جاء من أحد" سيان في إفهام العموم دون احتمال.  
فإن قلت: إذا كانت "من" تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة؟ أجيب بأن المراد من  
زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب،  
وإن كان سقوطها 3 محلا بالمعنى المراد، كما قالوا في "لا": إنها زائدة في قولهم: "جئت بلا  
زاد" مع أن سقوطها يخل بالمعنى.

"و" "من" الزائدة "لها ثلاثة شروط" عند الجمهور:

أحدها: "أن يسبقها نفي" بأي أداة كانت، "أو نهي" بـ"لا"، "أو استفهام" بـ"هل"  
خاصة، وفي إلحاق الهمزة بها نظر، وفي الارتشاف 4: لو قلت كيف تضرب من رجل؟ أو  
متى تضرب من رجل؟ لم يجز. ١. هـ. ولعل الفرق أن "هل" لطلب التصديق دائماً.  
"و" الثاني: "أن يكون مجرورها نكرة" كما مر.

"و" الثالث: "أن يكون" مجرورها المنكر "إما فاعلا نحو: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ} "  
[الأنبياء: 2] فذكر فاعل "يأتيهم"، "أو مفعولاً" به "نحو: {هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ} "  
[مريم: 98] ف"أحد" مفعول "تحس"، "أو مبتدأ نحو: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} "

[فاطر: 3] فـ"خالق" مبتدأ، و "غير الله" نعته على المحل، والخبر محذوف، تقديره: لكم، وليس "يرزقكم" الخبر؛ لأن "هل" لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح.

1 في "ط": "توكيد".

2 في "أ"، "ط": "الوحدة".

3 في "ب": "استعمالها".

4 الارتشاف 2/ 445.

(639/1)

وأجاز بعضهم 1 زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو: "قد كان من مطر"، وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط 2، ووافقهم الناطم في التسهيل 3، وعلله في شرحه 4 بثبوت السماع بذلك نثرًا ونظمًا.

"الخامس معنى البدل نحو: {أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ} " [التوبة: 38] أي: بدل الآخرة، وأنكر قوم محيي "من" للبدل، وقالوا: التقدير: أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة، فاللفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء، نقله في المغني 5 وأقره. المعنى "السادس: الظرفية" عند الكوفيين مكانية أو زمانية، فالأول "نحو: {مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ} " [فاطر: 40] أي: في الأرض، والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها في {مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ} [البقرة: 106] قاله في المغني 6. "و" الثاني نحو: " {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ} " [الجمعة: 9] أي: في يوم الجمعة.

"السابع: التعليل" عند جماعة "كقوله تعالى: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا} " [نوح: 25] أي: أغرقوا لأجل خطاياهم، فقدمت العلة على المعلول للاختصاص. "وقال الفرزدق" يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم: [من البسيط]

-471

"يغضي حياء ويغضي من مهابته" ... فما يكلم إلا حين يبتسم

أي: يغضي منه لأجل مهابته. والإغضاء: بالغين والصد المعجمتين: إرخاء الجفون.

واقصر

1 منهم ابن جني، انظر الخصائص 3/ 106.

2 معاني القرآن للأخفش 1/ 272، وشرح التسهيل 3/ 138، وشرح ابن الناظم ص260.

3 التسهيل ص144.

4 شرح التسهيل 3/ 138، 139.

5 مغني اللبيب ص423.

6 مغني اللبيب ص424.

471- البيت للحزين الكنائي "عمرو بن عبد وهيب" في الأغاني 15/ 263، ولسان العرب 13/ 114 "حزن" والمؤتلف والمختلف ص89، وللفرزدق في ديوانه 2/ 179، وأما المرتضى 1/ 68، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص1622، وشرح شواهد المغني 2/ 732، ومغني اللبيب 1/ 320، والمقاصد النحوية 2/ 513، 3/ 273، وبلا نسبة في الارتشاف 3/ 193، وأوضح المسالك 2/ 146، وشرح ابن الناظم ص260، وشرح الأشموني 1/ 183، وشرح المفصل 2/ 53.

(640/1)

في النظم على قوله:

-369

بَعْضٌ وَيَبْنَ وَابْتَدَى فِي الْأَمَكْنَةِ ... بَمَنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمَنِ

-370

وزيد في نفي وشبهه فجر ... نكرة.....

وزاد في المغني 1 ثامناً: وهو المجاوزة نحو: {فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ} [الزمر:

22] أي: عن ذكر الله.

وتاسعاً: هو الانتهاء كقولك: "قربت منه" فإنه مساو لقولك: "قربت إليه"، قاله ابن

مالك<sup>2</sup>.

وعاشراً: وهو الاستعلاء عند الأخفش 3 والكوفيين نحو: {وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ} [الأنبياء:

77] أي: عليهم، وخرجها المانعون على التضمين، أي: منعناه بالنصر من القوم.

وحادي عشر: وهو الفصل؛ بالصاد المهملة؛ وهي الداخلة على ثاني المتضادين

ونحوهما، نحو: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ} [البقرة: 220] ، {حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ

مِنَ الطَّيِّبِ} [آل عمران: 179] ، ونحو: "لا تعرف زيداً من عمرو".

وثاني عشر: موافقة الباء عند بعض البصريين، وقيل بعض الكوفيين، نحو: {يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ} [الشورى: 45] أي: بطرف، نقله الأخفش عن يونس<sup>4</sup>.  
 وثالث عشر: موافقة "عند" نحو: {لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا} [آل عمران: 10] قاله أبو عبيدة<sup>5</sup>.  
 ورابع عشر: مرادفة "ربما" كقوله: [من الطويل]  
 -472-

وإنما لما نضرب الكيش ضربة .....  
 .....

1 مغني اللبيب ص 423.

2 شرح التسهيل 3 / 136.

3 معاني القرآن للأخفش 1 / 205.

4 معاني القرآن للأخفش 2 / 687، وشرح التسهيل 3 / 137.

5 مغني اللبيب ص 424.

-472- عجز البيت:

"على رأسه تلقى اللسان من الفم"

وهو لأبي حية النميري في ديوانه ص 174، والأزهية ص 91، وخزانة الأدب 10 / 215، 216، 217، والدرر 2 / 85، وشرح شواهد المغني ص 72، 738، والكتاب 3 / 156، ومغني اللبيب ص 311، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3 / 260، والجنى الداني ص 315، وشرح شواهد الإيضاح ص 219، ومغني اللبيب ص 322، 513، والمقتضب 4 / 174، وجمع الهوامع 2 / 35، 38.

(641/1)

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم<sup>1</sup>.

والخامس عشر: الغاية، قاله سيبويه<sup>2</sup>: تقول: "رأيت من ذلك الموضع" فجعلته غاية

لرؤيتك، وأسقطها هنا لما في بعضها من الرد له.

"وللام اثنا عشر معنى أحدها:

الملك نحو: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ} [لقمان: 26].

المعنى "الثاني: شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص" والاستحقاق، فالأول "نحو: السرج

للدابة"، والثاني نحو: "العمارة للدار" لأن "الدابة" و"الدار" لا يتصور منهما الملك، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات، والتي للاختصاص بخلاف ذلك.

"و" المعنى "الثالث: التعدية" إلى المفعول به "نحو: ما أضرب زيداً لعمرو" لأن ضرب متعد في الأصل، ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعل؛ بضم العين؛ فصار قاصراً، فتعدى بالهمزة إلى زيد، وباللام إلى عمرو، هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى 3 أن الفعل باق على تعديته ولم ينقل، وأن اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب. وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته، أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني. ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية 4 بقوله تعالى: {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا} [مريم: 5]. وتبعه ابنه 5. قال الموضح في المغني 6: والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: "ما أضرب زيداً لعمرو" كما مثل هنا، ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح التسهيل 7 فصار المثال محتملاً، وقد علمت أم مثال الموضح ليس متفقاً عليه فكيف يكون أولى؟ ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن، فالأولى إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه.

---

1 مغني اللبيب ص 424.

2 الكتاب 4 / 225.

3 سقطت من "ط".

4 شرح الكافية الشافية 2 / 802.

5 شرح ابن الناظم ص 262.

6 مغني اللبيب ص 284.

7 شرح التسهيل 3 / 144، ولم يذكر الآية التي وردت في المتن، بل بقوله تعالى: {وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةً} [النحل: 72].

(642/1)

---

المعنى "الرابع: التعليل، كقوله" وهو أبو صخر الهذلي: [من الطويل]

"واني لتعروني لذكراك هزة" ... كما انتفض العصفور بلله القطر  
أي: لأجل ذكري إياك.

المعنى "الخامس: التوكيد، وهي الزائد"، وهي أنواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي  
ومفعوله، "نحو قوله" وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك  
بن مروان: [من الكامل]  
-474-

وملكت ما بين العراق ويشرب ... "ملكًا أجار لمسلم ومعاهد"  
أي: أجار مسلمًا، وهم بالجم. قال الدماميني: لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون  
"أجار" بمعنى: فعل الإجارة، واللام صلة له. ا. هـ. "وأما: {رَدَفَ لَكُمْ} [النمل: 72]  
فالظاهر أنه؛ أي: ردف؛ "ضمن معنى "اقترب" فاللام صلة له لا زائدة، وبه جزم في  
المغني فقال1: وليس منه "ردف لكم" خلافًا للمبرد2 ومن وافقه3، بل ضمن ردف  
معنى "اقترب"، "فهو مثل {اقترب للناس حسابهم} " [الأنبياء: 1] ا. هـ. ومنها  
المعترضة بين المتضايفتين كقولهم: [من م. الكامل]  
-475-

يا بؤس للحرب.....  
والأصل يا بؤس الحرب، فأقحمت اللام تقوية للاختصاص. وهل انجرار ما بعدها بها أو

473- تقدم تخريج البيت برقم 403.

474- البيت لابن ميادة في الارتشاف 3/ 285، والدرر 2/ 78، 527، وشرح  
شواهد المغني 2/ 580، والمقاصد النحوية 3/ 278، وبلا نسبة في أوضح المسالك  
3/ 29، والجنى الداني ص 107 وشرح الأشموني 2/ 291، ومغني اللبيب 1/ 251،  
وهمع الهوامع 2/ 32، 157.

1 مغني اللبيب 1/ 215.

2 المقتضب 2/ 37.

3 منهم ابن مالك في شرح التسهيل 3/ 148.

475- تمام البيت:

"يا بؤس للحرب للتي ... وضعت أراشط فاستراحوا".

وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب 1/ 468، 473، وشرح شواهد المغني  
ص 582، 657، والكتاب 2/ 207، والمؤتلف والمختلف ص 134، وبلا نسبة في  
الأشباه والنظائر 4/ 307، وأمالى ابن الحاجب ص 326، والجنى الداني ص 107،

وجواهر الأدب ص 243، والخصائص 3/ 102، ورصف المباني ص 244، وشرح  
المفصل 2/ 10، 105، 4/ 36، 5/ 72، وكتاب اللامات ص 108، ولسان العرب  
7/ 305 "رهط"، واحتسب 2/ 93، ومغني اللبيب 1/ 216.

(643/1)

بالمضاف؟ قولان، قال في المعنى: أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب؛ ولأن الجار لا  
يعلق<sup>1</sup>.

١. هـ. وهو مشكل؛ لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه، وإلا فلا إضافة. ومنها  
لام المستغاث، فإنها زائدة عند المبرد، واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها<sup>2</sup>.  
المعنى "السادس: تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعاً في العمل" كالمصدر واسمي  
الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو: "عجبت من ضرب زيد لعمرو"، و"نحو: {مُصَدِّقًا  
لِمَا مَعَهُمْ} " [البقرة: 91] ، ونحو: "زيد معط 3 للدرهم"، و"نحو: {فَعَالٌ لِمَا  
يُرِيدُ} " [هود: 107] . ومنع ابن مالك 4 زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين، ورد  
بقوله: [من الطويل]

-476

..... ولا الله يعطي للعصاة منها

"وإما بتأخره عن المعمول" مع أصالته في العمل "نحو: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} " [يوسف: 43] والأصل، والله أعلم: إن كنتم تعبرون الرؤيا، فلما أخر الفعل وتقدم<sup>5</sup>  
معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام، "وليست" اللام "المقوية زائدة محضة" لما تخيل  
في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم، "ولا معدية" محضة لا طراد صحة  
إسقاطها، "بل هي بينهما" فلها منزلة بين منزلتين، وهو مشكل، فإن الزائدة المحضة لا  
تتعلق بشيء، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح، فتكون متعلقة غير  
متعلقة في آن واحد، وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين متنافيين.  
المعنى "السابع: انتهاء الغاية، نحو: {كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى} " [الرعد: 2] أي: إلى  
أجل.

المعنى "الثامن: القسم" ويختص بالجلالة؛ لأنها خلف عن التاء "نحو: لله ما يؤخر  
الأجل"، أي: تالله.

المعنى "التاسع: التعجب، نحو: لله درك" أي: ما أكثر درك، بالبدال المهملة.



---

1 مغني اللبيب 1/ 215.

2 مغني اللبيب 1/ 217.

3 في "ط": "معطي".

4 شرح التسهيل 3/ 148، وشرح الكافية الشافية 2/ 803.

476- صدر البيت:

"أحجاج لا تعط العصاة مناهم"

وهو لليلي الأخيلية في ديوانها ص 122، والدرر 2/ 80، وشرح شواهد المغني 2/

588، ومغني اللبيب 1/ 218، وهمع الهوامع 2/ 33.

5 في "ط": "قدم".

(644/1)

---

المعنى "العاشر: الصيرورة" عند الأخفش، وتسمى أيضاً لام العاقبة ولام المال "نحو: "

[من الوافر]

477-

"لدوا للموت وابنوا للخراب" ... فكلكم يصير إلى ذهاب

فإن الموت ليس علة الولد، والخراب ليس علة للبناء، ولكن صار عاقبتهم ومآلهم إلى

ذلك. ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب

مقامه.

المعنى "الحادي عشر: البعدية" بالباء الموحدة؛ فتكون مرادفة لـ "بعد" "نحو: {أَقِمِ الصَّلَاةَ

لِدُلُوكِ الشَّمْسِ} [الإسراء: 78] أي: بعده" وجعلها في باب المفعول له لام التعليل.

وتقدم فيه معنى الدلوك.

المعنى "الثاني عشر: الاستعلاء" حقيقة "نحو: {وَيُخْرِجُونَ لِلْأَذْقَانِ} " [الإسراء: 109]

جمع ذقن، "أي: عليها". ومجازاً نحو: {وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا} [الإسراء: 7] أي: عليها، قاله

في المغني 1.

وتأتي للنسب نحو: "لزيد عم هو لعمر وخال". وللتبليغ نحو: {قُلْ لِعِبَادِي} [إبراهيم:

31] قاله ابن مالك 2. وللتبيين نحو: "سقيا لك"، قاله سيبويه 3. وللظرفية نحو:

{وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} [الأنبياء: 47] أي: فيه. وبمعنى "عند" كقراءة

الجدري: {بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ} [ق: 5] بكسر اللام وتخفيف الميم: أي "عند مجيئه إياهم" قاله أبو الفتح 4. ومعنى "من" نحو: [من الطويل]  
-478

..... ونحن لكم يوم القيامة أفضل  
أي: نحن أفضل منكم يوم القيامة. ومعنى "عن" إذا استعملت مع القول نحو: {وَقَالَ الَّذِينَ

---

477- البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص 33، وللإمام علي بن أبي طالب في خزنة الأدب 9/ 529، 531، والدرر 2/ 75، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 33 والجنى الداني ص 98.

1 مغني اللبيب ص 280.

2 شرح التسهيل 3/ 145.

3 الكتاب 1/ 318.

4 المختص 2/ 282.

478- صدر البيت:

"لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم"

وهو لجرير في ديوانه ص 143، والجنى الداني ص 102، وجواهر الأدب ص 75، وخزانة الأدب 9/ 480، والدرر 2/ 77، وشرح شواهد المغني 1/ 377، ولسان العرب 2/ 24، "حتت" ومغني اللبيب 1/ 213، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص 75، وشرح الاشموني 2/ 291.

(645/1)

---

كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا {العنكبوت: 12} أي: عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب 1. وللتعليق وشبهه نحو: "وهبت لزيد ديناراً" ونحو: {جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا} [النحل: 72] قاله ابن مالك في التسهيل 2، وتبعه الموضح في المغني 3، واقتصر في النظم على قوله:

-372

واللام للملك وشبهه وفي ... تعدية أيضاً وتعليل قفي

وزيد.....

"وللباء" الموحدة "اثنا عشر معنى أيضاً:

أحدها: الاستعانة" وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة "نحو: كتبت بالقلم"، و"نجرت بالقدم". أو مجازاً نحو: {يَسْمِ اللّٰهُ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ} [النمل: 30] ؛ لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها. حكاها في المغني 4. وهو أحد قولي الزمخشري 5 في البسملة، والقول الثاني: إنها للمصاحبة، وهو الأظهر عنده.

المعنى "الثاني: التعديّة" بالناء المثناة فوق؛ وتسمى باء النقل، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدى الفعل القاصر "نحو: {ذَهَبَ اللّٰهُ بِنُورِهِمْ} [البقرة: 17] أي: أذهب"، وقرئ "أذهب الله نورهم" 6، وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلي حيث زعما أن بين التعديتين فرقاً، وأنك إذا قلت: "ذهبت بزيد"، كنت مصاحباً له في الذهاب. قاله في المغني 7.

المعنى "الثالث: التعويض"، ويسمى بالمقابلة، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حساً "ك: "بعثك هذا" الثوب "بهذا" العبد" فمدخول الباء هو الثمن. أو معنى نحو: "كأفأت إحسانه بضعف" فمدخول الباء هو العوض. قال في المغني 8: ومنه {ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [النحل: 32] وإنما لم نقدرها 9 باء السببية كما قال

1 الكافية ص 19، وانظر همع الهوامع 2 / 32.

2 شرح التسهيل 3 / 144.

3 مغني اللبيب ص 275.

4 مغني اللبيب ص 139.

5 الكشف 1 / 4.

6 هي قراءة اليماني، انظر البحر المحيط 1 / 80، والكشاف 1 / 39.

7 مغني اللبيب ص 138.

8 مغني اللبيب ص 141.

9 في "أ"، "ب": "يقدرها" والتصويب من المصدر السابق.

المعتزلة وكما قال الجميع؛ يعني من أهل السنة، في: "\$" لن يدخل أحدكم الجنة بعمله"1؛ لأن المعطى بعوض قد يعطى مجاناً، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب. وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين جمعاً بين الأدلة. ا. هـ.

المعنى "الرابع: الإلصاق"، هو أصل معانيها قال سيبويه2: وإنما هي للإلصاق والاختلاط، ثم قال: وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله. قال في المغني3: ثم الإلصاق حقيقي "نحو: أمسكت يزيد"، أي: قبضت على شيء من جسمه أو على ما يجبسه من ثوب أو نحوه، ولو قلت: "أمسكته" احتمل ذلك، وأن تكون منعته من التصرف. ومجازي نحو: "مررت بزيد"، أي: ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد. ا. هـ.

فجعل الالتصاق بما يقرب منه كالالتصاق به. ثم الحقيقي نوعان: ما لا يصل الفعل إلا بحرفه ك: "سقطت 4 بزيد". وما يصل الفعل بدونه نحو: "أمسكت بزيد"، فإن الباء أفادت أن إمساكك لزيد كان مباشرة منك له بخلاف "أمسكت زيداً" فإنما يفيد منعه من التصرف بوجه ما.

المعنى "الخامس: التبعض"، أثبتته الأصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك5، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه "نحو: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} [الإنسان: 6] أي: منها"، {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} [المائدة: 6] وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة.

المعنى "السادس: المصاحبة"، وهي التي يصلح في موضعها "مع" أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال "نحو: {وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ} [المائدة: 61] أي: معه" أو كافرين.

المعنى "السابع: المجاوزة"، وهي التي يحسن في مكانها "عن"، قيل: وتختص بالسؤال "نحو: {فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا} [الفرقان: 59] أي: عنه" بدليل {يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ} [الأحزاب: 20] وقيل: لا يختص بالسؤال بدليل {وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ} [الفرقان: 25] أي: عنه، وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى "عن" أصلاً، وتأولوا ما ورد من ذلك.

1 أخرجه البخاري في المرضى برقم 5349، وأعاده في الرقاق برقم 6099.

2 الكتاب 4 / 217.

3 مغني اللبيب ص 137.

4 في "ط": "كسوط".

5 شرح التسهيل 3 / 152، 153.

المعنى "الثامن: الظرفية"، وهي التي يحسن في مكانها "في"، ثم الظرفية مكانية وزمانية، فالمكانية، "نحو: {وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْعَرَبِ} [القصص: 44] أي: فيه"، و"الزمانية" {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} [القمر: 34] أي: فيه.

المعنى "التاسع: البدل"، وهي التي يحسن في مكانها "بدل" كقول بعضهم: "وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه: "ما يسرني أني شهدت بدرًا بالعقبة 1. أي: بدلها".  
المعنى "العاشر: الاستعلاء"، وهي التي يحسن في موضعها "على" "نحو: {وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ} مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ [آل عمران: 75] أي: على قنطار"، قاله الأخفش 2، ويدل له: {هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ} [يوسف: 64] ونحو: {وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ} [المطففين: 30] أي: مروا عليهم بدليل {وَأَنْتُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ} [الصفات: 137].

المعنى "الحادي عشر: السببية"، وهي الداخلة على سبب الفعل "نحو: {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ} [المائدة: 13] أي: لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم، كما أن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، كما تقدم، فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافاً لابن مالك 3، فإنه أدرج باء الاستعانة في باء السببية، وعد من مفرداته.  
المعنى "الثاني عشر: التوكيد وهي الزائدة"، وتزاد مع الفاعل "نحو: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} [الرعد: 43]، "و" مع المفعول "نحو: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: 195]، "و" مع المبتدأ "نحو: بحسبك درهم، و" مع خبر "ليس" "نحو: ليس زيد بقائم".

وتأتي الباء للقسم، وهي أصل أحرفه، وتستعمل في القسم الاستعطافي، هو المؤكد لجملة طلبية نحو: "بالله هل قام زيد" أي: أسألك بالله مستخلفاً، وغير الاستعطافي، وهو المؤكد لجملة خبرية نحو: "بالله لتفعلن".  
وللغاية نحو: {وَقَدْ أَحْسَنَ بِي} [يوسف: 100] أي: إلي، وقيل ضمن أحسن معنى لطف.

1 شرح التسهيل 3 / 151.

2 معاني القرآن للأخفش 1 / 205.

3 شرح التسهيل 3 / 150.

وللتفدية 1 نحو: "بأي أنت وأمي" أي: فداؤك أي وأمي. واقتصر الناظم على قوله:

-373

..... والظرفية استبن بها ... وفي وقد يبينان السببا

-374

بالباء استعن وعد عوض ألصق ... ومثل مع ومن وعن بما انطق

"ول" في " ستة 2 معان: "

أحدها: "الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية"، فالأولى "نحو: { في أدنى الأرض } " [الروم:

3] ، "و" الثانية "نحو: { في بضع سنين } " [الروم: 4] ف"أدنى"، و"بضع" اكتسبا

الظرفية من المضاف إليهما، فإن "أدنى" اسم تفضيل من الدنو، و"بضع" اسم لما بين

الثلاث إلى التسع. "أو مجازية" إما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو: { ولَكُمْ في

الْقِصَاصِ حَيَاةٌ } [البقرة: 179] أو الظرف معنى، والمظروف ذاتا نحو: "أصحاب الجنة

في رحمة الله"، أو بالعكس "نحو: { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ }

[الأحزاب: 21] ، وفي بعض النسخ: { لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ } [يوسف: 7] الآية.

"و" الثاني: "للسببية نحو: { لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ } " [النور: 14]

أي: لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم، أي: خضتم فيه.

"و" الثالث: "المصاحبة" عند الكوفيين والقتيبي 3 وهي التي يحسن موضعها "مع" "نحو:

{ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ } [الأعراف: 38] أي: مع أمم.

"و" الرابع: "الاستعلاء" عند الكوفيين والقتيبي، وهي التي يحسن موضعها "على" "نحو:

{ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ } " [طه: 71] أي: عليها، وقيل: إن "في" هنا ليست

بمعنى "على"، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالخال في الشيء كالقبر للمقبور.

"و" الخامس: "المقايضة"، وهي الداخلة بين مفضل سابق وفاضل لاحق، "نحو: { فَمَا

مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ } " [التوبة: 38] ، أي: بالقياس إلى الآخرة.

1 في "ب"، "ط": "للتعديّة".

2 في "أ": "ست".

3 سقطت "والقتيبي" من "ط، ب، ج".

"و" السادس: "بمعنى الباء" عند الكوفيين والقتيبي "كقوله": [من الطويل]

-479

ويركب يوم الروع منا فوارس ... "بصيرون في طعن الأباهر والكلى"  
أي بصيرون بطعن، وهو؛ بالباء الموحدة وكسر الضاد المهملة؛ جمع بصير، نعت فوارس  
و"الأباهر": جمع الأبر، وهو عرق إذا قطع مات صاحبه، و"الكلى": جمع كلوة.  
وتأتي "في" بمعنى "من" نحو: {فِي تِسْعِ آيَاتٍ} [النمل: 12] أي: منها قاله الحوفي.  
وللتعويض وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك: "ضربت فيمن رغبت"، أصله:  
ضربت من رغبت فيه، أجاره ابن مالك وحده<sup>1</sup>، وفيه نظر للموضح في المغني<sup>2</sup>.  
وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض، وأجازه الفارسي في الضرورة<sup>3</sup>، وأجازه بعضهم في  
الكلام، وجعل منه {وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا} [هود: 41] أي: اركبوها. واقتصر الناظم على  
الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله:

-373

..... والظرفية استبن بها ... وفي وقد يبينان السببا

"ول" على "أربعة معان:

أحدها: الاستعلاء" على مجرورها، وهو الغالب "نحو: {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ}  
[المؤمنون: 22] ، أو على ما يقرب منه نحو: {أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى} [طه: 10] .  
والثاني: الظرفية" ك: "في" قاله الكوفيون "نحو: {وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ}  
[القصص: 15] أي: في حين غفلة".

"والثالث: المجاوزة" ك: "عن" "كقوله" وهو قحيف العامري: [من الوافر]

-479- البيت لزيد الخيل في لسان العرب 15/ 167 "فيا" والمخصص 14/ 66،

وتاج العروس "فيا"، وشرح التسهيل 3/ 158، والارتشاف 2/ 446، 3/ 325،

والجني الداني ص 251، وشرح شواهد المغني 1/ 484، 485، وخزانة الأدب 6/

254، 9/ 393.

1 شرح التسهيل 3/ 162.

2 مغني اللبيب ص 225، والعبارة في "أ"، "ط": "قال في المغني: وفيه نظر".

3 همع الهوامع 2/ 30.

"إذا رضيت علي بنو قشير" ... لعمر الله أعجبني رضاها  
 "أي": إذا رضيت "عني"، وبنو قشير؛ بضم القاف وفتح الشين المعجمة؛ اسم قبيلة.  
 ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثاً، ويحتمل أن يكون "رضي" ضمن معنى عطف. قاله في  
 المغني 1. وقال الكسائي. حمل على نقيضه وهو سخط. وقال أبو عبيدة: إنما ساغ هذا؛  
 لأن معناه: أقبلت علي.

"الرابع: المصاحبة" ك: "مع" عند الكوفيين "نحو: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى  
 ظُلْمِهِمْ} [الرعد: 6] أي: مع ظلمهم"، وتأني بمعنى اللام نحو: {وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا  
 هَدَاكُمْ} [البقرة: 185] أي: لهديته إياكم.  
 وبمعنى "عند" نحو: {وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ} [الشعراء: 14] أي: عندي.  
 وموافقة الباء نحو: {حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} [الأعراف: 105] أي:  
 بآلا أقول، وبذلك قرأ أي 2.

وزائدة للتعويض وغيره، فالأول: [من الرجز]

إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يوماً على من يتكل

480- البيت للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص 507، وأما ابن الشجري 3/  
 269، والاختصاص ص 432، وشرح الجواليقي ص 353، والأزهية ص 277، وخزانة  
 الأدب 10/ 132، والدرر 2/ 54، وشرح شواهد المغني 1/ 416، ولسان العرب  
 14/ 323 "رضي" والمقاصد النحوية 3/ 282، ونوادر أبي زيد ص 176، وبلا نسبة  
 في الأشباه والنظائر 2/ 118، والإنصاف 2/ 630، وأوضح المسالك 3/ 41،  
 وجمهرة اللغة ص 1314، والجنى الداني ص 47، والخصائص 2/ 311، 389، وشرح  
 ابن الناظم ص 264، وشرح التسهيل 3/ 160، وشرح الكافية الشافية 2/ 809،  
 وشرح شواهد المغني 2/ 954، وشرح المفصل 1/ 120، ولسان العرب 15/ 444  
 "يا" والختاسب 1/ 52، 348، ومغني اللبيب 2/ 143، والمقتضب 2/ 320، وجمع  
 الهوامع 2/ 28، والكامل 1001.  
 1 مغني اللبيب ص 191.



2 انظر القراءة في البحر المحيط 4/ 356، والكشاف 2/ 79، ومعاني القرآن للفراء 1/ 386.

481- الرجز بلا نسبة في لسان العرب 11/ 475، "عمل" والارتشاف 2/ 454، والأشباه والنظائر 1/ 292، والجنى الداني ص 478، وخزانة الأدب 10/ 146، والخصائص 2/ 305، والدرر 2/ 37، وشرح أبيات سيبويه 2/ 205، وشرح الأشموني 2/ 294، وشرح التسهيل 3/ 161، وشرح شواهد المغني ص 419، والكتاب 3/ 81، والمختسب 1/ 281، وجمع الهوامع 2/ 22، وكتاب العين 2/ 153، ومقاييس اللغة 1/ 145، وديوان الأدب 2/ 416، وأساس البلاغة "عمل" "وجد" وتاج العروس "عمل" "علا".

(651/1)

أي: عليه. فحذف "عليه" وزاد "على" قبل الموصول تعويضًا. قاله ابن مالك<sup>1</sup>.

والثاني: كقول حميد بن ثور: [من الطويل]

-482

أبي الله إلا أن سرحة مالك ... لي كل أفنان العضاة تروق

"زاد" على "لأن راق متعدية بنفسها، تقول: راقني حسن الجارية. ونص سيبويه على أن "على" لا تزداد<sup>2</sup>، ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين "تروق" تشرق.

وللاستدراك كقولك: "فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله"، أي: ولكنه. واقتصر الناظم على قوله:

-375

على للاستعلاء ومعنى في وعن ... ..

"ول" عن أربعة معان أيضا:

أحدها: المجاوزة" ولم يذكر البصريون سواه. "نحو: سرت عن البلد، ورميت عن القوس"، والمثال الأول متفق عليه، والثاني مختلف فيه. فقال ابن مالك<sup>3</sup>: هي فيه للاستعانة بمعنى الباء؛ لأنهم يقولون: رميت بالقوس وعن القوس، حكاه الفراء. وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحكى أيضًا: "رميت على القوس"، قاله في المغني<sup>4</sup>.

"الثاني: البعدية" بالباء الموحدة "نحو": {لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ} [الانشقاق: 19] أي:

حالاً بعد حال"، ويحتمل أن تكون "عن"، على باهما، والتقدير: طبقاً متباعدًا في الشدة عن طبق آخر دونه، فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله، قاله الدماميني.  
"الثالث: الاستعلاء كقوله تعالى: {وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ} [محمد: 38]  
أي: عليها" ويحتمل التضمين، والمعنى: فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل، قاله

### 1 شرح التسهيل 3/ 161.

482- البيت حميد بن ثور في ديوانه ص41، وأدب الكاتب ص523، وأساس  
البلاغة "روق" والجنى الداني 479، والدرر 2/ 56، وشرح شواهد المغني 1/ 420،  
ولسان العرب 2/ 479 "سرح"، ومغني اللبيب 1/ 144، وبلا نسبة في جواهر الأدب  
ص377، وخزانة الأدب 2/ 194، 10/ 144، 145، وشرح الأشموني 2/ 294،  
وشرح التسهيل 3/ 165، والارتشاف 2/ 454، وجمع الهوامع 2/ 29.

### 2 الكتاب 3/ 81، 82.

### 3 شرح التسهيل 3/ 160.

### 4 مغني اللبيب ص198.

(652/1)

الدماميني، "وكقول الشاعر" وهو ذو الأصبع العدواني واسمه الحرثان بن الحارث بن  
مجرب: [من البسيط]  
-483

"لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني" ولا أنت ديابي فتخزوني  
أي: علي؛ لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه. قاله في المغني 1، و"لاه" أصله: لله،  
فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذًا، والحسب؛ بفتح السين؛ الدين وما يعده  
الإنسان من مفاخر آبائه، والديان: الملك، وتخزوني: تسوسني، والمعنى: لله در ابن عمك  
لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني.

"الرابع: التعليل نحو: {وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ} [هود: 53] أي: لأجله"،  
قال في المغني 2: ويجوز أن يكون حالاً من ضمير "تاركي" أي: ما نتركها صادرين عن  
قولك، وهذا رأي الزمخشري. ا. هـ.

وتكون "عن" مرادفة "من" نحو: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ} [الشورى: 25]

أي: منهم.

ومرادفة الباء نحو: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ} [النجم: 3] أي: به.

وللاستعانة نحو: "رمى عن القوس" أي: به كما تقدم عن ابن مالك.

والبدل نحو: {لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} [البقرة: 48] أي: بدل نفس، وفي

الحديث "صومي عن أمك" أي: بدل أمك<sup>3</sup>.

والظرفية كقوله: [من الطويل]

- 
- 483- البيت الذي الأصبغ العدواني في أدب الكاتب ص 513، والأزهية ص 279،  
والافتضاب ص 249، 441، وإصلاح المنطق ص 373، وخزانة الأدب 7 / 173،  
177، 184، 186، والدرر 2 / 59، وشرح شواهد المغني 1 / 430، ولسان العرب  
11 / 525، "فضل" 13 / 167 "دين"، 295، 296، "عنن"، 539 "لوه" 14 /  
226 "خزي"، ومغني اللبيب 1 / 147، والمقاصد النحوية 3 / 286، ولكعب الغنوي  
في الأزهية ص 97، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1 / 263، 2 / 121، 303،  
والإنصاف 1 / 394، وأوضح المسالك 3 / 43، والجنى الداني ص 246، والخصائص  
2 / 288، شرح ابن الناظم ص 264، وشرح ابن عقيل 2 / 23، وشرح المفصل 8 /  
53، وجمع الهوامع 2 / 29.  
1 مغني اللبيب ص 196.  
2 مغني اللبيب ص 197.  
3 أخرجه الترمذي في سننه 3 / 28، حديث رقم 667.

(653/1)

---

-484

..... ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

أي: في حمل، بدليل {وَلَا تَنِيَّا فِي ذِكْرِي} [طه: 42] . وزائدة للتعويض من أخرى

محذوفة كقوله: [من الطويل]

-485

أتجرع إن نفس أتاها حمامها ... فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحذف "عن" من أول الموصول،

وزيدت بعده، واقتصر في النظم على قوله:

-375

..... بعن ... تجاوزا عنى من قد فطن

-376

وقد تحي موضع بعد وعلى ...  
"وللكاف أربعة معان أيضاً:

أحدها: التشبيه نحو "قوله تعالى: {فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ} " [الرحمن: 37] .  
والثاني: التعليل " أثبتته قوم ونفاه الأكثرون "نحو: {وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ} " [البقرة: 198]  
فالكاف تعليلية و"ما" مصدرية "أي: لهدايته إياكم". وأجاب الأكثرون بأنه من  
وضع الخاص موضع العام إذا الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان. فهذا في  
الأصل بمنزلة: "وأحسن كما أحسن الله إليك"، والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك  
للإعلام بخصوصية المطلوب.

"والثالث: الاستعلاء" ذكره الأخفش والكوفيون<sup>1</sup>، "قليل لبعضهم" وهو رؤية: "كيف  
أصبحت؟ قال: كخير. أي: على خير" وقيل المعنى: بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى  
الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي: كصاحب خير. "وجعل منه" أي: من  
الاستعلاء "الاخفش قولهم: "كن كما أنت" أي: على ما أنت عليه"،

---

484- صدر البيت:

"وآسى سراة الحي حيث لقيتهم"

وهو للأعشى في ديوانه ص379، والارتشاف 2/ 448، والدرر 2/ 61، وشرح  
شواهد المغني 1/ 434، وبلا نسبة في الجني الداني ص247، وجواهر الأدب  
ص324، وشرح الأشموني 2/ 295، ومغني اللبيب 1/ 148، وجمع الهوامع 2/ 30.  
وتاج العروس "عن"، وشرح التسهيل 3/ 161.

485- البيت لزيد بن رزين في جواهر الأدب ص325، والارتشاف 2/ 448، 3/  
318، وشرح شواهد المغني 1/ 436، وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي  
ص105، وذيل سمط اللآلي ص49، وبلا نسبة في الجني الداني ص248، وخزانة  
الأدب 10/ 144، وتاج العروس "عن"، والدرر 2/ 37، وشرح الأشموني 2/ 295،  
وشرح التسهيل 2/ 140، 3/ 161، وشرح الكافية الشافية 1/ 313، والمختسب 1/  
281، ومغني اللبيب 1/ 149، وجمع الهوامع 2/ 22.

1 الارتشاف 2/ 437، وشرح التسهيل 3/ 170.

فالكاف بمعنى "على"، و"ما" موصولة<sup>1</sup>، و"أنت": مبتدأ حذف خبره، هذا أحد الأعراب. والثاني: أن "ما" موصولة، و"أنت": خبر حذف مبتدؤه أي: كالذي<sup>2</sup> هو أنت. والثالث: أن "ما" زائدة ملغاة، والكاف جارة، "وأنت": ضمير مرفوع أنيب عن الجرور. والمعنى: كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى. الرابع: أن "ما" كافة، و"أنت": مبتدأ حذف خبره، أي: عليه أو كائن. والخامس: أن "ما" كافة أيضاً، و"أنت": فاعل. والأصل: كما كنت ثم حذف "كان" فانفصل الضمير، والسادس: أن "ما" زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالتين.

المعنى "الرابع" من معاني الكاف "التوكيد، وهي الزائدة نحو: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: 11] أي: ليس شيء مثله، كذا قدره الأكثرون، إذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى: ليس شيء مثل مثله. فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني. وقيل: الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا، فقليل: الزائد "مثل"، كما زيدت في: {فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنُتُمْ بِهِ} [البقرة: 137] قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. قال في المغني<sup>3</sup>: والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت. وقيل: الكاف و"مثل" لا زائد منهما، ثم اختلف قليل: "مثل" بمعنى الذات، والمعنى ليس كذاته شيء، وقيل بمعنى الصفة؛ لأن المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه. والمعنى: ليس كصفته شيء. وقيل: الكاف اسم مؤكد "مثل"، كما عكس ذلك من قال: [من الرجز]

-486-

فصبروا مثل كعصف مأكول

زاد في المغني<sup>4</sup> في معاني الكاف المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ"ما" في نحو: "سلم كما تدخل"، و"صل كما يدخل الوقت"، ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما، وهو غريب جداً. ا. هـ. واقتصر الناظم على قوله:

-377-

شبه بكاف وبه التعليل قد ... يعنى وزائدا لتوكيد ورد

1 في "ب": "مصدرية".

2 في "ب": "فالذي".

3 مغني اللبيب ص238.

486- تقدم تخريج البيت برقم 294.

4 مغني اللبيب ص237.

(655/1)

"ومعنى "إلى" و"حتى" انتهاء الغاية مكانية أو زمانية"، مثال "إلى" في المكان "نحو: {مَنْ  
الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى} " [الإسراء: 1] ، "و" مثالها في الزمان "نحو":  
{ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} " [البقرة: 187] . "و" مثال "حتى" في المكان "نحو:  
أَكَلَتِ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا، و" مثالها في الزمان، "نحو: {سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}  
" [القدر: 5] وتقدم أن معاني اللام الانتهاء. ولذلك جمعها الناظم بقوله:  
-371

للانتها حتى ولام وإلى .....  
"وإنما يجز بـ"حتى" في الغالب آخر "نحو: "حتى رأسها"، "أو متصل بآخر"، نحو: {حَتَّى  
مَطْلَعِ الْفَجْرِ} [القدر: 5] "كما مثلنا"، وإذا ثبت أنها لا تجز إلا آخرًا أو متصلًا به  
"فلا يقال: سهرت البارحة حتى نصفها"؛ لأن النصف ليس آخرًا ولا متصلًا بالآخر،  
قالته المغاربة. قال في المغني<sup>1</sup>: وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري وحده،  
واعترض

عليه بقوله: [من الخفيف]

-487

عينت ليلة فما زلت حتى ... نصفها راجيا فعدت يتوسًا  
وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل: "فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها"، وإن كان  
المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به. ا. هـ. وناقشه الدماميني بأنها في حكم الملفوظ بها، ولا  
أثر لخصوصية النطق بها في ذلك.

"ومعنى "كي" التعليل "نحو: "جئت كي أقرأ" أي: للقراءة.

"ومعنى الواو والتاء" المثناة فوق "القسم" نحو: والله، وتالله.

"ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية" في الزمان، فيكونان بمعنى "من" "إن كان الزمان ماضيًا

كقوله" وهو زهير بن أبي سلمى، بضم السين: [من الكامل]

لمن الديار بقنة الحجر ... "أقوين مذ حجج ومذ دهر"

### 1 مغني اللبيب ص 167.

- 487- البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص 544، والارتشاف 2 / 468، والدرر 2 / 38، وشرح شواهد المغني 1 / 370، ومغني اللبيب 1 / 123، والمقاصد النحوية 3 / 267، وجمع الهوامع 2 / 23، وشرح التسهيل 3 / 168، وشرح المرادي 2 / 205.
- 488- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص 86، والأزهية ص 283، وأسرار العربية ص 273، والأغاني 6 / 86، والإنصاف 1 / 371، وخزانة الأدب 9 / 439، 440، والدرر 1 / 471، وشرح شواهد المغني 2 / 750، وشرح عمدة الحفاظ ص 264، وشرح المفصل 4 / 93، 8 / 11، والشعر والشعر 1 / 145، ولسان العرب 4 / 170، "حجر" 13 / 421 "قن"، والمقاصد النحوية 3 / 312، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 48، وجواهر الأدب ص 270، ورصف المباني ص 320، وشرح الأشموني 2 / 297، ومغني اللبيب 1 / 335، وجمع الهوامع 1 / 217.
- 489- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص 89، والدرر 1 / 470، وشرح شواهد المغني 1 / 374، 2 / 750، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 49، وشرح الأشموني 2 / 297، ومغني اللبيب 1 / 335، وجمع الهوامع 1 / 217.

(656/1)

أي: من حجج ومن دهر، "والحجج" بكسر الحاء: جمع حجة؛ بكسرها أيضاً؛ وهي السنة.

و"الدهر": الزمان، و"الديار": مبتدأ، تقدم خبره في الجار والمجرور قبله "وقنة": بضم القاف وتشديد النون: أعلى الجبل، و"الحجر" بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم: حجر ثمود، ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى. و"أقوين" بسكون القاف وفتح الواو: خلون من سكانهن. "وقوله" وهو امرؤ القيس الكندي: [من الطويل]

-489

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ... "وربع عفت آثاره منذ أزمان"

أي: من أزمان. وقفا: أمر للواحد لفظ الاثنين على حد {أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ} [ق: 23] أو

بلفظ الواحد والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف، وأصله: قفن. وعرفان: بكسر العين: مصدر عرف معرفة وعرفانا. والربع: المنزل. وعفت: درست وانمحت. وآثاره: جمع أثر. "و" معنى "مذ" و"منذ" "الظرفية" فيكونان بمعنى "في" "إن كان" الزمان "حاضرًا نحو": ما رأيته مذ أو "منذ يومنا" أي: في يومنا، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-380-

وإن يجرا في مضي فكمن ... هما وفي الحضور معنى في استبن  
"و" يكونان "بمعنى: "من" و"إلى" معًا" فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معًا، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهائه. "إن كان" الزمان معدودًا نكرة "نحو": ما رأيته "مذ" أو منذ "يومين" أي: من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها.  
"ورب" ليست للتقليل دائمًا خلافًا للكثيرين ولا للتكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه وجماعة. بل ترد "للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلًا". قاله في المغني 1.  
"فالأول": كقوله تعالى: {رَبَّمَا 2 يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} [الحجر: 2]  
و"كقوله صلى الله عليه وسلم: "يا رَبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة" 3، وقول بعض

---

1 مغني اللبيب 1/ 135.

2 الرسم المصحفي: "ربما".

3 أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم 115.

(657/1)

---

العرب عند انقضاء رمضان: "يا رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه" بإضافة صائم وقائم إلى ضمير رمضان: وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقول الشاعر: [من الطويل]

-490-

ويا رب يوم قد لهوت وليلة ... بأنسة كأنها خط تمثال  
ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف، والبيت مسوق للافتخار، ولا يناسب واحدًا منهما التقليل. قاله في المغني 1.



"والثاني": وهو التقليل "كقوله" وهو رجل من أزد السراة: [من الطويل]

-491-

"ألا رب مولود وليس له أب ... وذي ولد لم يلد له أبوان"  
وذي شامة سوداء في حر وجهه ... مجللة لا تنجلي لزمان  
ويكمل في تسع وخمس شبابه ... ويهرم في سبع مضت وثمان  
وعن الفارسي أن عمر الجنبي 2 سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال: "يريد بذلك  
عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام" والقمر، ويلده بسكون اللام وفتح الدال أو  
ضمها، وأصله: لم يلد به بكسر اللام وسكون الدال، فسكن اللام تشبيهاً لها بتاء  
"كتف" فالتقى ساكنان، فحركت الدال بالفتح اتباعاً لفتحة الياء أو بالضم اتباعاً لضممة  
الهاء. والشامة: الخال، وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها. وفي رواية "شامة  
غراء" وهو ضمير مناسب للشامة إذا الغراء البيضاء. والشامة سوداء. والحر من الوجه:  
ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد، قاله الدماميني. ومجللة: أي: ذات عز  
وجلال، وروي "مجلحة" بتقديم الجيم على الخاء: أي: منكسة، ويهرم أي: يشيب، قاله  
الخلبي.

490- البيت لامرئ القيس في ديوانه 29، وخزانة الأدب 1/ 64، والدرر 2/ 44،  
وشرح شواهد الإيضاح 216، وشرح شواهد المغني 1/ 341، 393، وبلا نسبة في  
مغني اللبيب 1/ 135، والمقرب 1/ 199.

1 مغني اللبيب 1/ 135.

491- الأبيات لرجل من أزد السراة في شرح شواهد الإيضاح ص 257، وشرح  
شواهد الشافية ص 22، والكتاب 2/ 226، 4/ 115، وله أو لعمر الجنب في خزانة  
الأدب 2/ 381، والدرر 1/ 81، وشرح شواهد المغني 1/ 398، والمقاصد النحوية  
3/ 354، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 1/ 19، وأوضح المسالك 3/ 51، والجنى  
الداني ص 441، والخصائص 2/ 333، والدرر 2/ 45، ورصف المباني ص 189،  
وشرح الأشموني 2/ 298، وشرح المفصل 4/ 48، 9/ 126، والمقرب 1/ 199،  
ومغني اللبيب 1/ 135، وجمع الهوامع 1/ 54، 2/ 26.  
2 في "ط": "الخشني".

"فصل":

"من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة:  
"أحدها: الكاف"، وهل اسميتها في النثر والشعر معاً أو في الشعر فقط؟ قولان،  
"والأصح" منهما "أن اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله" وهو العجاج يصف نسوة: [من  
الرجز]  
-492

بيض ثلاث كنعاج جم ... "يضحكن عن كالبرد المنهم"  
فالكاف هنا اسم بمعنى "مثل"؛ لأن حروف الجر مختصة بالأسماء، وبيض: جمع بيضاء،  
والنعاج: جمع نعجة، وهي هنا البقرة الوحشية. ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج.  
والجم؛ بضم الجيم: جمع جماء. وهي التي لا قرن لها، وبالفتح الكثير. ويضحكن: خبر  
بيض.

والبرد؛ بفتحين: مطر منعقد. المنهم؛ بضم الميم الأولى وتشديد الثانية وسكون النون:  
الذائب يعني أن النسوة يضحكن عن أسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة.  
ومقابل الأصح أنه لا يختص بالشعر وهو ظاهر إطلاق قول الناظم:  
-378

واستعمل اسمًا.....

"والثاني والثالث "عن" و"على" يستعملان اسمين "وذلك إذا دخلت عليهما "من"  
فتكون "عن" بمعنى "جانب" و"على" بمعنى "فوق" فالأول "كقوله" وهو قطري  
الخارجي: [من الكامل]

492- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه 2/ 328، وخزانة الأدب 10/ 166، 168،  
والدرر 2/ 68، وشرح شواهد المغني 2/ 503، والمقاصد النحوية 3/ 294، وبلا  
نسبة في أسرار العربية 258، وأوضح المسالك 3/ 54، والجنى الداني 79، وشرح ابن  
الناظم ص266، وشرح الأشموني 2/ 296، وشرح المفصل 8/ 42، 44، ومغني  
الليبي 1/ 180، وجمع الهوامع 2/ 31، ولسان العرب 12/ 620، "همم"، وتاج  
العروس 24/ 345 "كوف"، "همم"، والمخصص 9/ 119، وكتاب العين 4/ 461.

(659/1)

فلقد أراي للرمح درينة ... "من عن يميني مرة وأمامي"  
 ف"عن" هنا اسم بمعنى "جانب"؛ لأن حروف الجر مختصة بالأسماء، ودرينة؛ بفتح الدال  
 المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة: وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن، والرمي.  
 ومرة: مصدر مر. "و" الثاني ك: "قوله" وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا:  
 [من الطويل]

"غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها" ... تصل وعن قيض بزياء مجهل  
 ف"على" هنا اسم بمعنى "فوق" لدخول "من" عليها، وكونها بمعنى "فوق" هو قول  
 الأصمعي، وقال أبو عبيدة: بمعنى "عند"، والضمير المجرور بها يعود إلى فرخها. وغدت؛  
 بالمعجمة: من أخوات كان، واسمها مستتر فيها يعود إلى القطا. وتصل: خبرها، وهو  
 بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة، أي: تصوت 1 من جوفها من شدة العطش.  
 قال أبو حاتم: قلت للأصمعي كيف قال: "غدت"، والقطا إنما تذهب إلى الماء ليلاً؟  
 فقال لم يرد الغدوة وإنما هذا مثل للتعجيل. والعرب تقول: "بكر إلى العشية"، ولا بكور  
 هناك. قاله ابن السيد 2.

493- البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص 171، وخزانة الأدب 10 / 158،  
 160، والدرر 1 / 348، 2 / 88، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 136، وشرح  
 شواهد المغني 1 / 438، والمقاصد النحوية 3 / 150، 305، وبلا نسبة في أسرار  
 العربية ص 255، والأشباه والنظائر 3 / 13، وأوضح المسالك 3 / 57، وجواهر  
 الأدب ص 322، وشرح الأشموني 2 / 296، وشرح ابن عقيل 2 / 20، وشرح  
 التسهيل 2 / 93، وشرح المفصل 8 / 40، ومغني اللبيب 1 / 149، وجمع الهوامع 1 /  
 156، 2 / 36.

494- البيت لمزاحم في ديوانه ص 11، وأدب الكاتب ص 504، والاقتضاب  
 ص 428، والأزهية 194، وخزانة الأدب 10 / 147، 150، والدرر 2 / 89، وشرح  
 شواهد الإيضاح ص 230، وشرح شواهد المغني 1 / 425، وشرح المفصل 8 / 38،  
 ولسان العرب 11 / 383 "صلل" 15 / 88 "علا" والمقاصد النحوية 3 / 103، وبلا  
 نسبة في الارتشاف 2 / 444، 3 / 337، والأشباه والنظائر 3 / 12، وأوضح المسالك  
 3 / 58، وشرح ابن الناظم ص 266، وشرح الأشموني 2 / 296، وشرح ابن عقيل 2 /  
 28، وشرح التسهيل 3 / 140، والكتاب 4 / 231، ومغني اللبيب 1 / 146،

والمقتضب 3/ 53، وجمع الهوامع 2/ 36.

1 في "ب": "تصورت".

2 الاقتضاب ص 697.

(660/1)

وتم بفتح المشناة فوق أي: كمل، وظمؤها؛ بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها؛ قال الدماميني: ما بين الوردتين، تستعمل في الإبل، ولكنه استعاره للقطا، وقال ابن السيد<sup>1</sup>: مدة صبرها عن الماء، وهو ما بين الشرب إلى الشرب، ولا تنافي بينهما.

والقيض؛ بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة؛ قال الدماميني: القشر الأعلى من البيض، وقال العيني<sup>2</sup>: أراد به الفرخ ههنا، وزيزاء؛ بزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمدة: الغليظة من الأرض، ويروى: "بيداء" بالمدة، المهلكة "والجهل": القفر الذي ليس فيه أعلام يهتدى بها، وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه، ولا يجوز أن يكون نعتاً لـ"زيزاء" عند البصريين، قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل. وإلى استعمال "عن" و"على" اسمين أشار الناظم بقوله:

-378-

..... وكذا عن وعلى ... من أجل ذا عليهما من دخلا

وقد تكون "على" فعلاً ماضياً، تقول: علا يعلوا علواً، وعلى يعلو علأً، قاله ابن خالويه في الطارقية، وقد تكون "إلى" اسماً واحداً لآء الله، وهي نعمه، تقول: "إلى" و"آلاء"، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني.

"والرابع والخامس" مما يستعمل اسماً "مذ، و: منذ، وذلك في موضعين" أشار إليهما الناظم بقوله:

-379-

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعاً ... أو أوليا الفعل.....

"أحدهما: أن يدخل على اسم مرفوع" نكرة أو معرفة معدوداً أو لا "نحو: ما رأيته منذ يومان"، فـ"يومان" منكر معدود "أو: منذ يوم الجمعة"، فـ"يوم الجمعة" معرف غير معدود، "وهما حينئذ" أي: حين إذ رفع ما بعدهما "مبتدآن وما بعدهما خبر" عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من

البصريين وطائفة من الكوفيين، واختاره ابن الحاجب، ومعناها: الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً، قاله في المغني 3. "وقيل بالعكس" فيكونان طرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ، وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي، ومعناها "بين وبين"

---

1 الاقتضاب ص 697.

2 المقاصد النحوية 3/ 303.

3 مغني اللبيب ص 442.

(661/1)

---

مضافين، فمعنى "ما لقيته مذ يومان": بين وبين لقائه يومان، قاله في المغني 1، ولا يخلى ما فيه من التعسف، "وقيل: طرفان وما بعدهما فاعل بـ"كان" تامة محذوفة"، والتقدير: مذ كان يومان أو يوم الجمعة، وهذا مذهب جمهور الكوفيين، واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلى 2.

وقيل طرفان ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: من الزمان الذي هو يومان، وهو قول لبعض الكوفيين، وهو مبني على أن "منذ" مركبة من "من" الجارة و"ذو" الطائية أو منها ومن "إذ"، وذكر ابن الحجاز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال: في نحو "ما لقيته منذ يومان" أربعة أقوال، فللبصريين قولان، قال الفارسي: التقدير: أمد ذلك يومان، فـ"منذ" 3 مبتدأ، و"يومان" خبره، وقال ابن جني 4 "بين وبين لقائه يومان"، فـ"منذ" 3، خبر، و"يومان": مبتدأ، وللكوفيين قولان أحدهما: أن "من" حرف و"ذو" موصولة و"هو يومان": مبتدأ وخبر، والجملة صلة، فحذفت الواو والمبتدأ، وضمت الميم اتباعاً، والثاني: أن الأصل: من إذ مضى يومان، فـ"يومان" فاعل بفعل محذوف، ا. هـ. "و" الموضع "الثاني: أن يدخل على الجملة فعلية كانت؛ وهو الغالب؛ كقوله" وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب: [من الكامل]

-495

"ما زال مذ عقدت يده إزاره" ... فسما فأدرك خمسة الأشبار  
فأدخل "مذ" على الجملة الفعلية، وهي "عقدت"، وخبر "زال": يدني في البيت بعده 5.

---

1 مغني اللبيب ص442.

2 الارتشاف 2/ 243.

3 في "أ"، "ب": "مذ".

4 اللمع ص120.

495- البيت للفرزدق في ديوانه 1/ 305، والأشباه والنظائر 5/ 123، وخزانة

الأدب 1/ 212، والدرر 1/ 469، وشرح ابن الناطم ص267، وشرح شواهد

الإيضاح ص310، وشرح شواهد المغني 2/ 755، وشرح المفصل 2/ 121، 6/

33، والمقاصد النحوية 3/ 321، والمقتضب 2/ 176، وبلا نسبة في الارتشاف 2/

242، وأوضح المسالك 3/ 61، والدرر 2/ 495، وشرح الأشموني 1/ 87، وشرح

التسهيل 2/ 217، وشرح الكافية الشافية 2/ 815، ولسان العرب 6/ 67،

"خمس"، ومغني اللبيب 1/ 336، وجمع الهوامع 1/ 216، 2/ 150.

3 هو قوله: "يدي خوافق من خوافق تلتقي

في كل معتبط الغبار مثار".

(662/1)

---

"وسما" ارتفع، و"أدرك": لحق، والمراد بخمسة الأشبار: ارتفاع قامته أو موضع قبره، قاله

الدمامي، "أو اسمية كقوله" وهو ميمون الأعشى: [من الطويل]

-496

"وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع" ... ولیدا وكهلاً حين شبت وأمردا

فأدخل "مذ": على الجملة الاسمية، واليافع؛ بالياء التحتية: الغلام الذي راهق العشرين

سنة، يقال: يفع وأيفع يافع، ولا يقال: موفع، قاله في القاموس 1.

والوليد: الصبي، والكهل: ما بعد الثلاثين، وقيل: بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين.

والأمرد: الذي ليس على وجهه شيء من الشعر، ولم يجاوز حد الإنبات، فإن جاوزه ولم

ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة، قاله الزركشي.

"وهما حينئذ" أي: حين إذ دخلا على الجملتين "ظرفان باتفاق" مضافان، ف قيل: إلى

الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمن مضاف

إلى الجملة يكون هو الخبر، قاله في المغني 2، وهو مصرح بخلاف في المسألة فلا تحسن

دعوى الاتفاق السابقة منه.

وأصل "مذ" "منذ" فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقة الساكن نحو: "مذ اليوم" ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهباً كما قالوا في "ابنم" أصله "ابن" فزيدت الميم، وقال ابن ملكون: هما أصلاً؛ لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه، ويرده تخفيفهم "إنّ" و"كأنّ"، قاله في المغني 3. وقال المالقي 4: إذا كانت "مذ" اسماً فأصلها "منذ"، وإذا كانت حرفاً فهي أصل نظراً إلى أن الحرف لا يتصرف فيه، وفيه الرد السابق، وقد تكسر ميمها عند عكل. وسكون ذال "مذ" قبل متحرك أعرف من ضمها، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها؛ لأن القريب أولى من الغريب، والمألوف خير من المنكور، وضم ذال "مذ" لقعة بني غني.

- 
- 496- البيت للأعشى في ديوانه ص 185، وتذكرة النحاة ص 589، 632، والدرر 1/ 468، وشرح شواهد المغني 2/ 577، 757، والمقاصد النحوية 3/ 60.
- 1 القاموس المحيط "يفع".
  - 2 مغني اللبيب ص 442.
  - 3 مغني اللبيب ص 442، 443.
  - 4 رصف المباني ص 387.

(663/1)

---

وبنو غني حي من غطفان، قاله في الصحاح 1، ووجه الضم أنهم قدروا النون محذوفة لفظاً لا نية على حد قوله: [من الطويل]

497-

ومن قبل نادى .....  
وبالكسر بلا تنوين.

- 
- 1 الصحاح "غني".
- 497- تمام البيت:
- "ومن قبل نادى كل مولى قرابة  
فما عطف مولى عليه العواطف"

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 154، والدرر 1/ 488، وشرح ابن الناظم ص 285، 288، وشرح الأشموني 2/ 322، وشرح التسهيل 3/ 248، وشرح قطر الندى ص 20 وشرح الكافية الشافية 2/ 963، والمقاصد النحوية 3/ 434، وجمع الهوامع 1/ 210.

(664/1)

"فصل":

"تزداد كلمة "ما" بعد "من" و"عن" و"الباء" كثيراً، وبعد "اللام" قليلاً، "فلا تكفه عن عمل الجر"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-381-

وبعد من وعن وباء زيد ما ... فلم تعق عن عمل قد علما  
ف"من"، "نحو: {مَّا} خَطَايَاهُمْ" [نوح: 25] وقرئ "خطيئتهم" 1 وهو أظهر في  
الاستشهاد لظهور الإعراب فيه. وبه مثل في المغني 2.  
"و" عن، نحو: " {عَمَّا قَلِيلٍ} " [المؤمنون: 40] .  
"و" الباء نحو: " {فَبِمَا نَقْضِهِمْ} " [النساء: 155] .  
واللام. كقول الأعشى: [من المتقارب]

-498-

إلى ملك خير أربابه ... فإن لما كل شيء قرارا  
يريد فإن لكل شيء.

وإذا دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بـ"ما" على فعل أو جملة اسمية أولت "ما" بأنها  
موصول حرفي، والجملة صلتها.

"و" تزداد "ما" بعد "رب" و"الكاف" فيبقى العمل قليلاً، وتكفهما كثيراً، وإلى ذلك  
أشار الناظم بقوله:

-382-

وزيد بعد رب والكاف فكف ... وقد يليهما وجر لم يكف  
فالعمل "كقوله" وهو عدي بن الرعلاء 3 الغساني: [من الخفيف]

---

1 كذا في الرسم المصحفي، وقد قرئت "خطاياهم" وهي قراءة أبي عمرو والحسن



والأعرج. انظر الإتحاف ص425، والنشر 2/ 391، وقرأ أبو رجاء: "خطياهم"، انظر الكشاف 4/ 165.

2 مغني اللبيب ص411.

498- البيت للأعشى في ديوانه ص101.

3 في "أ": "الدغفاء"، وفي "ب": "الرعاء".

(665/1)

-499

"ربما ضربة بسيف صقيل" ... بين بصرى وطعنة نجلاء  
فجر بـ"رب" ضربة، مع اقتراحها بـ"ما"، و"طعنة"، مجرور بالعطف على "ضربة، ونجلاء"  
بالجيم والمد: الواسعة، البيئة الاتساع، صفة طعنة، وأضيفت "بين" إلى "بصرى"  
لاشتمالها على "أماكن" أو على تقدير مضاف أي: أماكن بصرى، وهي؛ بضم الباء؛  
بلدة بالشام كرسي حوران، "وقوله" وهو عمرو بن البراقة النهمي بكسر النون: [من  
الطويل]

-500

وننصر مولانا ونعلم أنه ... "كما الناس مجرور عليه وجارم"  
فجر الناس بالكاف المقترنة بـ"ما" الزائدة، والجروم؛ بالجيم: من الجرم، ويروى: "مظلوم  
عليه وظالم".  
"والغالب" في "ما" إذا زيدت بعد "رب" و "الكاف" أن تكفهما عن العمل فيدخلان  
حينئذ على الجمل"، قال سيبويه<sup>1</sup>: جعلوهما مع "ما" بمنزلة كلمة واحدة "كقوله" وهو  
هشيل بن حري يرثي أخاه: [من الطويل]

-501

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد ... "كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه"  
فـ"سيف": مبتدأ، و"لم تخنه": خبره، والكاف مكفوفة بـ"ما" الزائدة، وأراد بـ"يوم مشهد"  
يوم صفين لما قتل أخوه مالك بما مع علي رضي الله عنه، وأراد بـ"عمرو"

499- البيت لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص82، 84، والارتشاف 2/ 463،

والاشتقاق 486، والأصمعيات ص152، والحماسة الشجرية 1/ 194، وخزانة

الأدب 9/ 582، 585، والدرر 2/ 102، وشرح شواهد المغني ص 725، ومعجم الشعراء ص 252، والمقاصد النحوية 3/ 342، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص 492، وجوهر الأدب 369، وأوضح المسالك 3/ 65، والجنى الداني ص 456، ورصف المباني ص 194، 316، وشرح الأشموني 2/ 299، ومغني اللبيب ص 137، وجمع الهوامع 2/ 38.

500- البيت لعمر بن بركة في أمالي القاضي 2/ 122، والدرر 2/ 105، وشرح شواهد المغني 1/ 202، 500، 2/ 725، 778، والمقاصد النحوية 3/ 332، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 13، وخزانة الأدب 10/ 207، والدرر 2/ 414، وشرح ابن عقيل 2/ 35، وشرح ابن الناظم ص 269، وشرح التسهيل 3/ 171، وشرح الكافية الشافية 2/ 817، ومغني اللبيب 1/ 65، وجمع الهوامع 2/ 38، 130.

1 الكتاب 3/ 115، 116.

501- البيت لنهشل بن حري في الدرر 2/ 104، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 872، وشرح شواهد المغني ص 502، 720، والمقاصد النحوية 3/ 334، وبلا نسبة أوضح المسالك 3/ 68، وشرح ابن الناظم ص 268، وجمع الهوامع 2/ 38.

(666/1)

---

عمر بن معدي كرب، وسيفه هو الصمصامة، و"المشهد": مصدر ميمي، و"مضاربه": جمع مضرب بكسر الراء، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه، وجمعه على حد "شابت مفارقة". وإنما للإنسان مفرق واحد، والعرب يقدرّون تسمية الجزء باسم الكل، فيوقعون الجمع موقع الواحد، "وقوله" وهو جذيمة الأبرش: [من المدير]

502-

"ربما أوفيت في علم" ... ترفعن ثوبي شمالات  
فكف "رب" عن الجر، وأدخلها على الجملة الفعلية وهي "أوفيت" أي: نزلت، و"علم" أي: جبل، و"شمالات" بفتح الشين: جمع شمال، ربح تهب من ناحية القطب، فاعل "ترفعن".

"والغالب على "رب" المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت" لأن التثنية والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول، "وقد تدخل على مضارع منزل

منزلة الماضي لتحقيق وقوعه نحو: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا " لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ } [الحجر: 2] قال الرماني: إنما جاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازاً، وقيل التقدير: ربما كان يود، و"كان" شأنية. ورده في المغني 1.

"وندر دخولها على الجملة الاسمية" خلافاً للفارسي في المنع من الدخول "كقوله" وهو أبو داود الإيادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فألف: [من الخفيف] 503-

"ربما الجامل المؤبل فيهم" ... وعناجيج بينهن المهار

502- البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية 94، 265، والأغاني 15/ 275، وخزانة الأدب 11/ 404، والدرر 2/ 101، وشرح أبيات سيبويه 2/ 281، وشرح شواهد الإيضاح 219، وشرح شواهد المغني 393، والكتاب 3/ 518، ولسان العرب 3/ 32، "شيخ"، 11/ 366، "شمل"، والمقاصد النحوية 3/ 344، 4/ 328، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 70، والدرر 2/ 243، ورصف المباني ص 335، وشرح ابن الناظم ص 542، وشرح الأشموني 2/ 299، وشرح المفصل 9/ 40، وكتاب اللامات ص 111، ومغني اللبيب 135، 137، 309، والمقتضب 3/ 15، والمقرب 2/ 74، وجمع الهوامع 2/ 38، 78. 1 مغني اللبيب ص 408.

503- البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص 316، والأزهية 94، 266، وخزانة الأدب 9/ 586، 588، والدرر 2/ 48، وشرح شواهد المغني 1/ 405، وشرح المفصل 8/ 29، 30، ومغني اللبيب 1/ 137، والمقاصد النحوية 3/ 328، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 71، والجنى الداني ص 448، 455، والدرر 2/ 102، وشرح ابن عقيل 2/ 33، وشرح ابن الناظم ص 268، وشرح التسهيل 3/ 172، 174، وشرح الكافية الشافية 2/ 819، وجمع الهوامع 2/ 26.

(667/1)

فأدخل "رب" المكفوفة بـ"ما" على الجملة الاسمية، فإن "الجامل": مبتدأ، و"المؤبل": نعت، و"فيهم": خبره، و"الجامل" بالجمع: القطيع من الإبل مع راعيها، وقيل: اسم جمع

الإبل لا واحد له من لفظه، و"المؤبل" بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة: المعد للقتية، و"العناجيج" بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية: جباد الخيل واحدها عنجوج ك"عصفور"، وهي الخيل الطويلة الأعناق، و"المهار" بكسر الميم: جمع مهر؛ بضمها؛ وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة. ودخول "رب" المكفوفة بـ"ما" على الجملة الاسمية نادر جدا "حتى قال" أبو علي الفارسي: يجب أن تقدر "ما" اسماً نكرة "مجرورة بـ"رب" بمعنى شيء "و" يقدر "الجمال" خبراً لضمير محذوف، والجملة صفة لـ: "ما"، و"فيهم" متعلق بحال محذوفة، "أي: رب شيء هو الجمال المؤبل" كائننا فيهم، وإنما قدر الفارسي ضميراً محذوفاً ولم يجعل الجملة على حالها صفة لـ"ما" ليحصل الربط بين الصفة والموصوف.

(668/1)

"فصل":

"تحذف "رب" ويبقى عملها بعد الفاء كثيراً كقوله": وهو امرؤ القيس الكندي: [من

الطويل]

504-

"فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع" ... فألهيتها عن ذي ثنائم محول فجر مثل بـ"رب" المحذوفة بعد الفاء، ومعنى "طرقت": أتيتها ليلاً، و"ألهيتها": شغلتها، و"الثنائم": التعاويذ واحدها تيمة، وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر، و"محول" من أحول الصبي فهو محول إذا تم له حول أو سنة، وإنما خص الحبلى والمرضع بذلك؛ لأنهما أزهدا النساء في الرجال، وأقلهن شغفا بهم. "وبعد الواو أكثر" لأن لعرب تبدل من رب الواو، وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف "كقوله" وهو امرؤ القيس أيضاً: [من الطويل]

505-

"وليل كموج البحر أرخى سدوله" ... علي بأنواع الهموم لبيتلي فجر ليل بـ"رب" المحذوفة بعد الواو، وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة أمره بموج البحر، واستعار له سدولاً وهي الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وبين

504- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص12، والأزهية ص244، وخزانة الأدب 1/

334، والدرر 2/ 93، وشرح أبيات سيبويه 1/ 450، وشرح شذور الذهب  
ص322، وشرح شواهد المغني ص402، 463، والكتاب 2/ 163، واللسان 8/  
126 "رضع"، 11/ 511، "غيل" والمقاصد النحوية 3/ 336، وبلا نسبة في أوضح  
المسالك 3/ 73، ورصف المباني 387، وشرح الأشموني 2/ 299، وشرح ابن عقيل  
2/ 36، وشرح ابن الناظم ص269، وشرح التسهيل 3/ 188، وشرح الكافية  
الشافية 2/ 821، ومغني اللبيب 1/ 136، 161، وجمع الهوامع 2/ 36.  
505- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص18، وخزانة الأدب 2/ 262، 3/ 271،  
وشرح شواهد المغني 2/ 574، 782، وشرح عمدة الحفاظ ص272، والمقاصد  
النحوية 3/ 338، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 75، وشرح ابن الناظم ص270،  
وشرح الأشموني 2/ 300، وشرح التسهيل 3/ 187، وشرح شذور الذهب ص321،  
وشرح الكافية الشافية 2/ 821.

(669/1)

---

إدراك المبصرات، و"علي": متعلق بـ"أرخی"، والباء في "بأنواع" للمصاحبة.  
"وبيتلي": يختبر، يقول: رب ليل بهذه الصفة أرخی علي ستور ظلامه مع أنواع الأحزان  
ليختبرني أصبر على الشدائد أم أجزع منها، "وبعد" بل "قليلاً" من الواو "كقوله" وهو  
رؤية أو العجاج: [من الرجز].

-506

"بل مهمه قطعت بعد مهمه"

فجر "مهمه" بـ"رب" المحذوفة بعد "بل"، و"المهمه": المفازة البعيدة الأطراف.  
وإلى حذف "رب" وإبقاء جرهما بعد هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله:

-383

وحذفت رب فجرت بعد بل ... والفاء وبعد الواو شاع ذا عمل

"وبدوئن أقل كقوله" وهو جميل بن معمر: [من الخفيف]

-507

"رسم دار وقفت في طلله" ... كدت أقضي الحياة من جلله

فـ"رسم" مجرور بـ"رب" محذوفة، و"رسم الدار": ما كان لاصقاً من آثارها بالأرض كالرماد  
ونحوه، و"الطلل": ما شخص من آثار الدار، و"أقضي": أموت، ويروى بدل الحياة

"الغداة" وقيل: وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، و"من جلله" بفتح الجيم؛  
ف قيل: من أجله، وقيل: من عظم أمره في عيني، و"الجليل": العظيم.  
"وقد يحذف" حرف الجر "غير" رب" ويبقى عمله"، وإليه الإشارة بقول الناظم:  
-384

وقد يجز بسوى رب لدى ... حذف.....  
"وهو ضربان:

سماعي كقول رؤية" بضم الراء وسكون الهمزة؛ ابن العجاج بن رؤية: "خير"

- 
- 506- الرجز لرؤية في ديوانه ص166، ولسان العرب 11/ 70 "بلل" 13/ 519  
"عمه"، وخزانة الأدب 7/ 549، وشرح شواهد الإيضاح ص398، وتهديب اللغة 1/  
150، وديوان الأدب 2/ 254، وتاج العروس "عمه"، وشرح شواهد الشافية  
ص202، وله أو للعجاج في المقاصد النحوية 3/ 345، وبلا نسبة في لسان العرب  
14/ 88، "بلا"، وأوضح المسالك 3/ 77، وتاج العروس "بلل".  
507- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص189، وخزانة الأدب 10/ 20، والدرر 1/  
539، 2/ 97، 217، وشرح شواهد المغني 1/ 395، 403، ومغني اللبيب  
ص121، والمقاصد النحوية 3/ 339، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 378، وأوضح  
المسالك 3/ 77، والخصائص 1/ 285، 3/ 150، وشرح ابن الناظم ص270،  
وشرح الأشموني، 2/ 300، وشرح ابن عقيل 2/ 38، وشرح التسهيل 3/ 189،  
وشرح الكافية الشافية 2/ 822، وشرح المفصل 3/ 82، 8/ 52، وجمع الهوامع 2/  
37.

(670/1)

---

بالجر "والحمد لله. جواباً لمن قال له: كيف أصبحت؟" والأصل: بخير أو على خير،  
فحذف الجار وأبقى عمله. ورؤية هذا من فصحاء العرب. قال الزمخشري: وهو من  
أمضغ العرب للشبح والقيصوم، يريد بذلك تحقيق أنه بدوي لا حقيقة المضغ؛ لأن  
هذين النبتين لا يعضغهما الآدميون، ومن قراءته: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا  
بَعُوضَةً" [البقرة: 26]. برفع بعوضة.  
"وقياسي" وإليه أشار الناظم بقوله:

..... وبعضه يرى مطردًا

"كقولك: بكم درهم اشتريت ثوبك؟" "ف"درهم" مجرور بـ"من" مقدرة عند الجمهور أي:

"بكم من درهم، خلافًا للزجاج في تقديره الجر بالإضافة<sup>2</sup>".

واحتج بوجهين أحدهما: أن "كم" الاستفهامية لا يصلح أن تعمل الجر؛ لأنها قائمة مقام عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه. والثاني: أن الجر بعد "كم" الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على "كم"، فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بـ"من" مضمرة لكون حرف الجر الداخل على "كم" عوضًا من اللفظ بـ"من" بخلاف "كم" الخبرية فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورًا بالإضافة لا بـ"من" مضمرة خلافًا للفراء<sup>3</sup>.

"وكقولهم: إن في الدار زيد والحجرة عمرًا"، فـ"الحجرة": مجرورة بحرف جر محذوف "أي: وفي الحجرة" عمرًا، إذ لو عطفت على المجرور بـ"في" لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه<sup>4</sup> ومتابعيه، لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين "خلافًا للأخفش<sup>5</sup> إذ قدر العطف على معمولي عاملين"، فجعل "الحجرة" معطوفة على "الدار" و"عمرًا" معطوفًا على "زيد"، و"زيد" معمولان لعاملين مختلفين. فإن العامل في الدار حرف الجر، والعامل في زيد "إن".

"و" ك: "قولهم: مررت برجل صالح إلا صالح فطالح، حكاه يونس<sup>6</sup>".

- 
- 1 شرح ابن الناطم ص 270، وشرح ابن عقيل 2/ 39، وشرح المفصل 8/ 52، 53.
  - 2 شرح ابن الناطم ص 271، وشرح التسهيل 2/ 419، وشرح ابن عقيل 2/ 39.
  - 3 شرح التسهيل 2/ 420.
  - 4 الكتاب 1/ 63.
  - 5 مغني اللبيب ص 632.
  - 6 الكتاب 1/ 262، وشرح ابن الناطم ص 271، وشرح التسهيل 3/ 192.

(671/1)

---

بجر "صالح" و"طالح" بحرف جر محذوف. "وتقديره: إلا أمر" أنا "بصالح فقد مررت بطالح"، هذا تقدير ابن مالك<sup>1</sup>. وقدره سيبويه: إلا أكن مررت بصالح فبطالح. قيل:

وتقدير سيبويه<sup>2</sup> هو الصواب. قال البطلبيوسي في شرح كتاب سيبويه: إذا قلت: "إلا أمر" نقضت المعنى، فإنك قد قلت: "مررت بصالح"، ثم تقول: "إلا أمر بصالح" فيما يستقبل، وإنما المرور واقع فلا بد من إضمار الكون، فتقول: "إلا أكن فيما يستقبل موصوفاً يكون مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح"، نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب "كان" وأقره.

1 شرح التسهيل 3 / 192.

2 الكتاب 1 / 262.

(672/1)

باب الإضافة

مدخل

...

باب الإضافة:

هي لغة مطلق الإسناد، قال امرؤ القيس: [من الطويل]

-508

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا ... إلى كل حاري جديد مشطب

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة، مخطط فيه طرائق. واصطلاحاً إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو يقوم مقام تنوينه. قاله الموضح في شرح الشذور<sup>1</sup>.

"تحذف" أنت "من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر".

كتنوين "ثوب" أو تنوين مقدر كتنوين "دراهم"؛ لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدر، منع من ظهوره مشابهة الفعل. والذي يدل على أن فيه تنويناً مقدرًا نصب التمييز في نحو: "هو أحسن وجهًا"، إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين "كقولك في ثوب ودراهم: ثوب زيد ودراهمه". فتحذف من "ثوب" تنوينه الظاهر ومن "دراهم": تنوينه المقدر؛ لأن التنوين يدل على الانفصال. والإضافة تدل على الاتصال. فلا يجمع بينهما.

"و" تحذف ما فيه "من نون تلي علامة الإعراب وهي" أربعة:



الأول والثاني: "نون التثنية وشبهها". فالأول "نحو: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ} " [المسد: 1]  
ف"يدا" تثنية. يد، والأصل: يدان فحذفت نون التثنية للإضافة؛ لأنها

508- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص 53، وجمهرة اللغة ص 909، وخزانة الأدب  
418 / 7، ولسان العرب 9 / 210 "ضيف"، وبلا نسبة في لسان العرب 4 / 225  
"حير".  
1 شرح شذور الذهب ص 325.

(673/1)

تلي علامة الإعراب وهي الألف. "و" الثاني نحو: "هذان اثنا زيد" ف"اثنا" شبيه بالتثنية  
في الإعراب بالحروف. وليست تثنية حقيقة إذ لا يقال في مفردهما: اثن، والأصل: اثنان  
فحذفت النون للإضافة لما ذكرنا.

"و" الثالث والرابع: "نون جمع المذكر السالم وشبهه"، فالأول: "نحو: {وَالْمُقِيمِي  
الصَّلَاةِ} " [الحج: 35] ف"المقيمي" جمع مقيم جمع مذكر سالم، والأصل: والمقيمين  
فحذفت نون الجمع للإضافة؛ لأنها تلي علامة الإعراب وهي الباء. "و" الثاني: نحو:  
"عشرو عمرو" ف"عشرو" شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف وليس بجمع  
حقيقة؛ لأنه لا مفرد له، وإنما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما؛ لأنها أشبهت  
التنوين في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين يلي علامة الإعراب، "و" لهذا "لا  
تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو: "بساتين زيش" و {شَيَاطِينِ الْإِنْسِ} "  
[الأنعام: 112] ؛ لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر؛ لأن النون في هذين المثالين تليها  
علامة الإعراب وهي الحركة بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل  
فتكون الحركة فيهما بعد النون. وهذا أحد قولين في المسألة. والقول الثاني: إن الإعراب  
مقارن لآخر المعرب لا بعده، وإلى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله:  
-385

نونا تلي الإعراب أو تنويناً ... مما تضيف احذف.....

"ويجوز المضاف إليه بالمضاف وفقاً لسيبويه<sup>1</sup>"، وهو الأصح لاتصال الضمير به،  
والضمير لا يتصل إلا بعامله. "لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج<sup>2</sup>"، ولا بالإضافة خلافاً  
للسهيلي<sup>3</sup> وأبي حيان في النكت الحسان<sup>4</sup>، ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافاً

1 الكتاب 1/ 419، 420.

2 الارتشاف 2/ 501.

3 أمال السهيلي ص 20.

4 النكت الحسان ص 117.

(674/1)

"فصل":

"وتكون الإضافة على معنى "اللام" بأكثرية؛ لأنها الأصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج.  
"وعلى معنى "بمن" بكثرة، وعلى معنى "في" بقلة". ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك 1 تبعاً  
لطائفة قليلة.

"وضابط" الإضافة "التي" تكون "بمعنى "في" أن يكون الثاني" وهو المضاف إليه "ظرفاً  
للأول" وهو المضاف سواء أكان زماناً أو مكاناً، فالزمان "نحو: {مَكْرُ اللَّيْلِ} " [سبأ:  
33] و {تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ} [البقرة: 226] . "و" المكان نحو: " {يَا صَاحِبِي  
السِّجْنِ} " [يوسف: 41] و"شهيد الدار" فالليل ظرف للمكر، والسجن ظرف  
للساحبين، والتقدير: مكر في الليل، ويا صاحبان في السجن.

"و" ضابط الإضافة "التي" تكون "بمعنى "من" أن يكون" الأول؛ وهو المضاف؛ بعض  
الثاني؛ وهو "المضاف إليه؛ و" أن يكون المضاف إليه "صالحاً للإخبار به عنه" أي: عن  
المضاف "ك: "خاتم فضة"، ألا ترى أن الخاتم" الذي هو المضاف "بعض جنس الفضة"  
المضاف إليها، وأنه" يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف. فإنه "يقال: هذا الخاتم  
فضة"، فتخبر بالفضة عن الخاتم؛ لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته.

"فإن انتفى" شرط القسم الأول "والشرطان معاً" في القسم الثاني نحو: ثوب زيد، و:  
غلامه" مما الإضافة فيه تفيد الملك، "و: حصير المسجد، وقنديله" مما الإضافة فيه تفيد  
الاختصاص فإن المضاف في هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف إليه، ولا يصح  
الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف، ولا المضاف إليه 2 فيها ظرف للمضاف.

(675/1)

"أو انتفى" الشرط "الأول" من شرطي القسم الثاني "فقط نحو: يوم الخميس"، فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال: "هذا يوم الخميس" 1 لكن اليوم ليس بعض الخميس، وإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم "أو" انتفى الشرط "الثاني" من الشرطين "فقط نحو: يد زيد"، فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيد، فلا يقال: "هذه اليد زيد"، وإضافتها من إضافة الجزء إلى كله. وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى "من" أو "في" "فالإضافة بمعنى: لام الملك" كما في "ثوب زيد" و"غلامه"، "أو" لام "الاختصاص" كما في بقية الأمثلة، ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية ك: "ضارب زيد"، فإنها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني 2 والشلوين. وإلى ذلك يشير قول الناظم:

-386

والثاني اجرر وانو من أو في إذا ... لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

-387

لما سوى ذينك.....

فعلم منه أن كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى "من" أو "في" فهي بمعنى "اللام" تحقيقاً حيث يمكن النطق بها ك: "غلام زيد"، أو تقديرها حيث لا يمكن النطق بها نحو: "ذي مال" و"عند زيد" و"مع عمرو"، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو: "صاحب"، و"مكان" و"مصاحب".

وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان: بمعنى "اللام" وبمعنى "من" ولا ثالث لهما، وما أوهم معنى "في" فهو على معنى اللام مجازاً، قاله الشارح 3.

وذهب أبو الحسن بن الضائع 4 إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى "اللام" على كل حال. وكان يقدر في "ثوب خز" ونحوه ويقول: الثوب مستحق للخز بما هو أصله. وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته.

2 الخصائص 3 / 26.

3 شرح ابن الناظم ص 272.

4 في "ط": "الصائع". انظر مذهبه في الارتشاف 2 / 502.

(676/1)

"فصل":

"والإضافة على ثلاثة أنواع:

نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان "المضاف إليه" معرفة ك: غلام زيد،  
فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها، "وتخصيصه به"  
أي: تخصيص المضاف بالمضاف إليه "إن كان" المضاف إليه "نكرة ك: غلام امرأة"،  
فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فما أضيف إلى النكرة تخصص بها.  
والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام امرأة أخص من "غلام"، ولكنه  
لم يتميز بعينه كما تميز "غلام زيد" به. قاله في المغني 1. وإلى ذلك يشير قول الناظم:

387-

..... وأخصص أولاً ... أو أعطه التعريف بالذي تلا

"وهذا النوع هو الغالب" ولذلك صدر به الكلام، فكل من المتضايقين مؤثر في الآخر،  
فالأول يؤثر في الثاني الجرح 2، والثاني يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص.  
"ونوع: يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه"، وذلك قسمان: قسم يقبل التعريف ولكن  
يجب تأويله بنكرة، وقسم لا يقبله أصلاً، فالأول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون  
معرفة كقوله: [من الوافر]

509-

أبا لموت الذي لا بد أني ... ملاق لا أباك تخوفيني

1 مغني اللبيب ص 663.

2 سقط من بداية باب الإضافة إلى هنا من "ب".

509- البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص 177، وخزانة الأدب 4 / 100، 105،

107، والدرر 1/

316، وشرح شواهد الإيضاح ص 211، ولسان العرب 11 / 210 "خعل" 14 / 12

"أي"، 15 / 63، "فلا" وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 3 / 132، والخصائص 1 / 345، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ص 501، وشرح شذور الذهب ص 328، والهوامع 1 / 145،  
وشرح التسهيل 2 / 60، 63، 3 / 226 وشرح الكافية الشافية 1 / 528.

(677/1)

ونحو: "رب رجل وأخيه" و"كم ناقة وفصيلها" و"جاء وحده" فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها؛ لأن "لا" لا تعمل في المعارف، و"رب" و"كم" لا يجران المعارف، والحال لا يكون معرفة، فالإضافة هذه ونحوها تفيد تخصيص دون التعريف.  
و"الثاني" ضابطه أن يكون المضاف متوغلاً أي: شديد الدخول "في الإبهام"، يقال: وغل في الشيء إذا دخل فيه دخولاً بيناً، "ك: غير" و"مثل" إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه، قال أبو البقاء<sup>1</sup>: إذا أريد بـ"غير" المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة كقولك: "هذه الحركة غير السكون"، وإن أريد بها غير ذلك لم تتعرف؛ لأن المغايرة بين الشئيين لا تخص وجهاً بعينه، ا. هـ.

فجعل المقتضي للتعريف وقوعاً بين متضادين، وبه قال السبراني، وجعل المانع من التعريف شدة الإبهام، وبه قال ابن السراج<sup>2</sup>، وراتضاه الشلويين<sup>3</sup>، وبيان الإبهام فيها أنك إذا قلت: "غير زيد" فكل شيء إلا زيداً غيره، وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحد، واشتركا في وصف من الأوصاف، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر، وذهب سيويوه<sup>4</sup> والمبرد<sup>5</sup> إلى أن سبب تنكيرها أن إضافتهما للتخفيف لمشابھتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن "غيرك" و"مثلك" بمنزلة "مغايرك" و"مماثلك"، واختاره أبو حيان في النكت الحسان<sup>6</sup>، وهذا النوع مرجعه السماع ومنه "شبهك" و"خدنك" و"ضربك" و"تربك" و"نحوك" و"ندك" و"حسبك" و"شرعك"، وأمها<sup>7</sup> "مثلك" و"غيرك" فإذا أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة، ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو: مررت برجل مثلك، أو غيرك، والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الإضافة في هذين النوعين وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه؛ "معنوية؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً"، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه، "و" تسمى

1 التبيان في إعراب القرآن 1 / 10.

2 الأصول 2 / 5.

3 شرح التسهيل 3 / 227.

4 الكتاب 2 / 110، 111.

5 المقتضب 4 / 289.

6 النكت الحسان ص 118.

7 في "ط": "وأما".

(678/1)

أيضاً "محضة أي: خالصة من تقدير الانفصال"، إذ ليس قولنا: "غلام زيد مثلك" في تقدير "غلام لزيد مثل لك".

"ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك" التعريف أو التخصيص، "وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-388

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يعزل  
فخرج بالصفة المصدر المقدر بـ"أن" والفعل، فإن إضافته محضة خلافاً لابن طاهر وابن  
برهان وابن الطراوة<sup>1</sup> بدليل نعتة بالمعرفة نحو قوله: [من الخفيف]

-510

إن وجدي بك الشديد أراي ... عاذراً فيك من عهدت عذولاً  
فوصف وجدي؛ وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم؛ بالتشديد، ومثله المصدر الواقع  
مفعولاً له نحو: "جئت إكرامك"، فإن إضافته محضة خلافاً للرياشي<sup>2</sup>، وخرج بتشبيهه  
المضارع إلى آخره اسم التفضيل نحو: "أفضل القوم" فإن إضافته محضة عند الأكثرين  
خلافاً لابن السراج<sup>3</sup> والفارسي<sup>4</sup> وأبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي<sup>5</sup>  
وابن أبي الربيع<sup>6</sup> وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه<sup>7</sup> وقال: إنه الصحيح بدليل قولهم:  
"مررت برجل أفضل القوم"، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة، وإن  
المخالف خرج ذلك على البد، فيكون من بدل المعرفة من النكرة، قال: وذلك باطل؛  
لأن البدل بالمشتق يقل. انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل<sup>8</sup>، وهذا الذي حكاه  
سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسي، واختار خلافه، وزعم أن ذلك قول

- 
- 1 الارتشاف 2/ 505، وشرح المرادي 2/ 245.
  - 510- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 138، 303، وشرح الأشموني 2/ 306، وشرح قطر الندى ص 264، والمقاصد النحوية 3/ 336، وجمع الهوامع 2/ 48، 93.
  - 2 النكت الحسان ص 119.
  - 3 الأصول 2/ 8، والارتشاف 2/ 505.
  - 4 الإيضاح العضدي 1/ 269، والارتشاف 2/ 505.
  - 5 المقدمة الجزولية ص 131.
  - 6 البسيط 1/ 312.
  - 7 الكتاب 1/ 204.
  - 8 شرح الجمل 2/ 71.

(679/1)

---

سيبويه<sup>1</sup>، وخرج أيضاً الصفة التي بمعنى الماضي نحو: "ضارب زيد أمس"، فإن إضافته محضة على الصحيح خلافاً للكسائي، وخرج أيضاً الصفة التي لم تعمل نحو: "كاتب القاضي"، و"كاسب عياله"، فإن إضافتها محضة.

"وهذه الصفة" الشبيهة للمضارع في إرادة الحال أو الاستقبال "ثلاثة أنواع" كما يؤخذ من أمثلة الناظم:

"اسم الفاعل": المضاف لمعموله الظاهر أو المضمّر، فالأول "ك: ضارب زيد" الآن أو غداً، "و" الثاني نحو: "راجينا" الآن أو غداً، ومنه أمثلة المبالغة ك: "شراب العسل".

"واسم المفعول" المضاف لمعموله سواء أكان من ثلاثي أم لا، فالأول "ك: مضروب العبد" الآن أو غداً، "و" الثاني نحو: "مروع القلب" بفتح الواو المشددة.

"والصفة المشبهة" باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا، فالأول "ك: حسن الوجه"، الآن، "و: عظيم الأمل" الآن، "و: قليل الحيل" الآن، والثاني: ك: "مستقيم القامة" و"معتدل الطبيعة الآن"<sup>2</sup>.

فاسم الفاعل مضاف إلى منصوبه معنى، واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان إلى مرفوعهما معنى، فإضافة هذه الصفات إلى معمولها المعرفة لا تفيد تعريفاً، "والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وصف النكرة به" أي: بالوصف المضاف

"في نحو: {هَذَا بِأَلِغِ الْكُعْبَةِ} " [المائدة: 95]

ف"هديا" نكرة منصوبة على الحال، و"بالغ الكعبة": نعتها، ولا توصف النكرة بالمعرفة،  
"ووقعه حالاً في نحو: {ثَانِي عَطْفِهِ} [الحج: 9] ف"ثاني" حال من الضمير المستتر في  
"يجادل" من قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ} [الحج: 8] ، والحال  
واجب التنكير، والأصل عدم التأويل، وقوله "وهو أبو كبير الهذلي يمدح تأبط شرا وكان  
زوج أمه: [من الكامل]

-511

"فأنت به حوش الفؤاد مبطنا" ... سهذا إذا ما نام ليل الهوجل

1 شرح التسهيل 3 / 228.

2 سقطت من "ب"، "ط".

511- البيت لأبي كبير الهذلي في جمهرة اللغة ص360، وخزانة الأدب 8 / 194،  
203، وشرح أشعار الهذليين 3 / 1073، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص88،  
وشرح شواهد المغني 1 / 227، والشعر والشعراء 2 / 675، ولسان العرب 3 / 224  
"سهذ"، 6 / 290 "حوش" 11 / 690 "هجل" ومغني اللبيب 2 / 511، وتاج  
العروس "هجل" وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 89، وجمهرة اللغة 1176،  
وشرح شواهد المغني 2 / 880، واللسان 14 / 214، "جيا"، وشرح الكافية الشافية  
2 / 912.

(680/1)

ف"حوش" بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة: صفة مشبهة حال من  
الهاء المجرورة بالباء العائدة إلى تأبط شرا، ومعناه: حديد الفؤاد، و"المبطن": الضامر  
البطن، وهو وصف محمود في الذكور، و"السهذ" بضم السين المهملة والهاء: القليل  
النوم، و"الهوجل" الأحمق، "ودخول" رب" عليه في قوله؛ وهو جرير يهجو الأخطل:  
[من البسيط]

-512

"يا رب غابطنا لو كان يطلبكم" ... لاقى مباعدة منكم وحرمانا  
فأدخل "رب" على غابطنا، ولو كان معرفة لما صح ذلك، وهو من الغبطة وهي 1 أن



يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه، عكس الحسد، "والدليل على أنها"؛ أي: هذه الإضافة وهي إضافة الصفة لمعمولها؛ "لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك: ضارب زيد" بالخفض "ضارب زيداً" بالنصب "فالاحتصاص" بالمعمول "موجود قبل الإضافة"، فلم تحدث الإضافة تخصيصاً، وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله 2: "ولا تفيد إلا تخفيفاً" فقال "بل تفيد أيضاً التخصيص فإن ضارب زيد أخص من ضارب" قال في المغني 3: وهذا سهو فإن "ضارب زيد" أصله: "ضارب زيداً" بالنصب، وليس أصله "ضارباً" فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن يأتي بالإضافة، 1. هـ.

وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال 4: "وأما قوله: "ولا تخصيص" فغير صحيح؛ لأنك إذا قلت: "هذا ضارب امرأة" فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة، 1. هـ. وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف؛ لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب،

---

512- البيت لجرير في ديوانه 163، والدرر 2/ 137، وسر صناعة الإعراب 2/ 457، وشرح أبيات سيبويه 1/ 540؛ وشرح شواهد المغني 2/ 712، 880، والكتاب 1/ 427، ومغني اللبيب 1/ 511، والمقاصد النحوية 3/ 364، والمقتضب 4/ 150، وجمع الهوامع 2/ 47، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 90، وشرح ابن الناظم ص 275، وشرح الأشموني 2/ 305، وشرح التسهيل 3/ 179، 228، وشرح الكافية الشافية 2/ 911، والمقتضب 3/ 227، 4/ 289.

1 في "ب"، "ط": "هو".

2 الكافية ص 9.

3 مغني اللبيب ص 664.

4 المقرب 1/ 209، وشرح الجمل 2/ 70.

(681/1)

---

ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون، قاله في المغني 1، "أو" تفيد "رفع القبح"، "أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر" من المضاف "كما في: ضارب زيد، و: ضاربات عمرو" و"مضروب العبد" و: حسن الوجه"، ففي هذه الصفات تنوين ظاهر

حذف للإضافة، "أو" بحذف التنوين "المقدر كما في: ضوارب زيد، و: حواج بيت الله"، ففي "ضوارب" و"حواج" تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما المفعول، قاله الموضح في الحواشي، "أو" بحذف "نون التشنية كما في: ضاربًا زيد، أو" نون "الجمع" السالم "كما في: ضاربو زيد" ففي التشنية والجمع نون حذفت للإضافة، "وأما رفع القبح ففي نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه" بالجر، "فإن في رفع "الوجه"" على الفاعلية "قبح خلو الصفة" المشبهة "عن ضمير يعود على الموصوف" لفظًا كما في المغني<sup>2</sup>، وفي نصبه "على التشنية بالمفعول به "قبح إجراء وصف" الفعل "القاصر"؛ وهو حسن؛ "مجرى" بضم الميم؛ "وصف" الفعل "المتعدي" في نصبه المفعول به، ففي رفع "الوجه" قبح، وفي نصبه قبح، "وفي الجر تخلص منهما" معًا؛ لأن الصفة لا تضاف لمفعولها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف، "ومن ثم امتنع: الحسن وجهه" بالجر "لانتفاء قبح الرفع" على الفاعلية لوجود الضمير المضاف إليه "الوجه" لفظًا، فإنه يعود على الموصوف، "و" امتنع "نحو: الحسن وجهه" بالجر أيضًا "لانتفاء قبح النصب؛ لأن النكرة تنصب على التمييز" بخلاف المعرفة، وسيأتي أن الصفة المفردة المقرونة بـ"أل" لا تضاف إلى الخالي منها ومن الإضافة إلى تاليها "وتسمى الإضافة في هذا النوع" وهو إضافة الوصف لمعموله "لفظية؛ لأنها أفادت أمرًا لفظيًا"، وهو حذف التنوين ونون التشنية والجمع، ورفع القبح، ومرجعها إلى اللفظ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-390-

وذي الإضافة اسمها لفظية ... ..

"و" تسمى أيضًا "غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال"؛ لأن نحو: "ضارب زيد" مثلاً في تقدير: ضارب هو زيد<sup>3</sup>، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرًا.

1 مغني اللبيب ص 663.

2 مغني اللبيب ص 665

3 في "أ": "زيدا".

"فصل":

"تختص الإضافة اللفظية" لكونها غير محضة "بجواز دخول "أل" على المضاف في خمس مسائل:

إحداها: أن يكون المضاف إليه "مقروناً بـ: أل" وإليه 1 أشار الناظم بقوله:

391-

ووصل أل بهذا المضاف مغتفر ... إن وصلت بالثان كالجعد الشعر  
ف"الجعد": صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطه، والشعر؛ بفتح العين؛  
مضاف إليه، "وقوله" وهو الفرزدق: [من الطويل]

513-

أبأنا بما قتلى وما في دمائها ... "شفاء وهن الشافيات الحوائم"  
بحر "الحوائم" بإضافة الشافيات، و"أبأنا" بفتح الهمزة الأولى والموحدة وسكون الهمزة  
الثانية: قتلنا، والضمير في "بما" و"هن" للسيوف، وفي "دمائها" للقتلى، و"الحوائم":  
العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة؛ بالحاء المهملة؛ من الحوم وهو الطواف حول  
الماء وغيره، و"الشافيات": جمع شافية اسم فاعل من الشفاء، والمعنى: قتلنا بالسيوف  
وليس في دماء القتلى التي تهريقها السيوف شفاء، وإنما السيوف هي الشافيات؛ لأنها  
آلة السفك، ولولاها ما حصل السفك.

المسألة الثانية: أن يكون "المضاف إليه" مضافاً لما فيه "أل"، وإليه أشار الناظم بقوله:

392-

أو بالذي له أضيف الثاني ... "كـ" زيد "الضارب رأس الجاني"  
ف"الضارب" صفة مقرونة بـ"أل" مضافة إلى "رأس" و"رأس"، مضاف إلى "الجاني" المقرون  
بـ"أل" "و" نحو "قوله": [من الطويل]

1 في "ب"، "ط": "إليها".

513- تقدم تخريج البيت برقم 43.

(683/1)

514- "لقد ظفر الزوار أفقية العدى" ... بما جاوز الآمال ملأسر والقتل

ف"الزوار" جمع زائر صفة مقرونة بـ"أل" مضاف إلى "أفقية": جمع قفا، و"أفقية" مضاف

إلى "العدى" المقرونة بـ"أل" و"الآمال" بالمد: جمع أمل، وهو الرجاء.  
و"ملأسر": أصله: من الأسر فحذفت نون "من" على لغة زبيد وبني خنعم من قبائل  
اليمن.

المسألة الثالثة: أن يكون" المضاف إليه "مضافاً إلى ضمير ما فيه "أل" كقوله": [من  
الكامل]

515-

"الود أنت المستحقة صفوه" ... مني وإن لم أرح منك نوالا  
ف"المستحقة": صفة مفردة مقرونة بـ"أل" مضافة إلى "صفو"، و"صفو": مضاف إلى  
ضمير ما فيه "أل" وهو الود بضم الواو، و"النوال": العطاء، ومنع المبرد هذه الأخيرة لما  
سيأتي، ولم يتعرض لها في النظم.

المسألة الرابعة: أن يكون" الوصف "المضاف مثنى كقوله": [من البسيط]

516-

"إن يغنيا عني المستوطنا عدن" ... فإنني لست يوماً عنهما بغني  
ف"المستوطنا": صفة مثناة مضافة إلى "عدن" ولذلك حذفت النون منها.  
و"يغنيا": مضارع غني بكسر النون في الماضي، وفتحها في المضارع، والألف فيه علامة  
التثنية على لغة أكلوني البراغيث، و" المستوطنا": فاعله، وهي جملة شرطية، وجوابها  
"فإنني لست"، والمعنى إن يستغن عني المستوطنا عدن فإنني لست غنيا عنهما يوماً من  
الأيام.

المسألة الخامسة: أن يكون" الوصف المضاف "جمعاً اتبع سبيل المثنى "وطريقه" وهو  
جمع المذكر السالم، فإنه يعرب بحرفين، ويسلم فيه بناء الواحد" من تغيير الحركات،  
"ويجتم بنون زائدة" بعد علامة الإعراب "تحذف للإضافة كما أن المثنى كذلك كقوله":  
[من البسيط]

---

514- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 93، وشرح الأشموني 2/ 308،  
والمقاصد النحوية 3/ 391.

515- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 95، والدرر 2/ 139، وشرح الأشموني  
1/ 308، والمقاصد النحوية 3/ 392، وهمع الهوامع 2/ 48، وشرح التسهيل 3/  
86.

516- البيت بلا نسبة أوضح المسالك 3/ 96، والدرر 2/ 139، وشرح الأشموني

(684/1)

-517

"ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم" ... إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم  
ف"المصغي": صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسامعهم، ولذلك حذفت  
النون منها، و"الأخلاء": الأصدقاء، و"الوشاة"، جمع واش، وهو النمام بين الأخلاء،  
و"الرحم": القرابة.

وإلى مسألتي المثني والمجموع أشار الناظم بقوله:

-393

وكونها في الوصف كاف وإن وقع ... مثني أو جمعاً سبيله اتبع  
فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين "أل" والإضافة.  
أما المسألة الأولى؛ وهي مسألة الصفة المشبهة؛ فإنها الأصل في ذلك، وذلك لأن  
التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور؛ لأن الأصل في "الجعد الشعر":  
الجعد شعره أو شعره منه، فلما أضيفت حذف الجار والمجرور بالإضافة 1 أو بالحرف 2  
فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود "أل"، وقرن المضاف إليه بـ"أل" عوضاً  
عما فاتته من الضمير أو من التنوين؛ لأن التنوين و"أل" يتعاقبان على الاسم، فولي  
المضاف "أل" كما يليه التنوين، وحمل على الصفة المشبهة نحو: "الضارب الرجل"  
لمشابهته لها من حيث إن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بـ"أل" والمضاف إليه مقرون  
بها.

وأما المسألة الثانية فلأن "أل" إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من كونها في  
المضاف؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر  
من مضاف واحد، فلا يجوز: "الضارب ابن أخت القوم" كما جاز: "نعم ابن أخت  
القوم".

وأما الثالثة: فاختلف فيها، ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه "أل"  
منزلة الاسم المقرون بـ"أل" أم لا؟ فالجمهور على الجواز، والمبرد على المنع.  
وأما الرابعة والخامسة فلأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة، كما حذفت

من الصلة لغير إضافة، كقوله: [من المنسرح]

- 517- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 97، والدرر 2/ 139، وشرح التسهيل 3/ 85، والمقاصد النحوية 3/ 394، وجمع الهوامع 2/ 48.
- 1 بعده في "ط": "على الأول".
- 2 بعده في "ط": "على الثاني".

(685/1)

-518

الحافظو عورة العشيرة ... ..

في رواية من نصب "عورة"، فلذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما تقدم، قاله الشاطبي بمعناه، وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث 1 حكم المفرد.

"وجوز الفراء 2 إضافة الوصف المحلى بـ"أل" إلى المعارف كلها" سواء كان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم غيرهما، "ك: الضارب زيد، و: الضارب هذا" و"الضارب الذي" و"الضاربك" و"الضارب غلامك" إجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بـ"أل" "بخلاف" المضاف إلى المنكر نحو: "الضارب رجل" لامتناع إضافة إلى النكرة.

"وقال المبرد 3 والرماني في "الضاربك" و"ضاربك" مما الوصف فيه مقرون بـ"أل" أو مجرد منها: "موضع الضمير خفض"؛ لأن الضمير نائب عن الظاهر، وإذا حذفت التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف فكذلك نائبه.

"وقال الأخفش" وهشام 4: موضع الضمير "نصب"؛ لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الحذف الإضافة وهي غير محققة، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين، ولحذفه سبب آخر غير الإضافة،

وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً، وضعفه ابن مالك 5.

518- تمام البيت:

"الحافظو عورة العشيرة لا ... يأتيهم من ورائنا وكف"

وهو لعمر بن امرئ القيس في خزانة الأدب 4/ 272، 274، 276، والدرر 1/ 60، وشرح التسهيل 1/ 73، وشرح شواهد الإيضاح ص 127، ولقيس بن الخطيم في

ديوانه ص 115، 238، والاقتضاب ص 578، ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في اللسان 9 / 363 "وكف"، ولشريح بن عمران أو لمالك بن عجلان في شرح أبيات سيويه 1 / 205، ولرجل من الأنصار في خزنة الأدب 6 / 6، والكتاب 1 / 186، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص 324، وإصلاح المنطق ص 63، وجواهر الأدب ص 155، وخزنة الأدب 5 / 122، 469، 8 / 29، 209، ورصف المباني 341، وسر صناعة الإعراب 2 / 538، والكتاب 1 / 202، والمختسب 2 / 80، والمقتضب 4 / 145، والمنصف 1 / 67، وجمع الهوامع 1 / 49، وعمدة الحفاظ "عور".

1 بعده في "ط": "السالم".

2 شرح ابن الناظم ص 296.

3 بعده في "ط": "والمازني"، مع أنها لم ترد في أوضح المسالك 3 / 99، وانظر قول

المبرد في المقتضب 4 / 152، وشرح ابن الناظم ص 276.

4 شرح التسهيل 3 / 83.

5 شرح التسهيل 3 / 83، 84.

(686/1)

---

"وقال سيويه 1: الضمير ك" الاسم "الظاهر، فهو منصوب في: الضاربك؛ لأن الوصف المقرون بـ"أل" لا يضاف عنده إلا لما فيه "أل"، أو إلى مضاف لما فيه "أل"، أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه "أل" والضمير ليس واحدا منها، "مخفوض في: ضاربك؛ لأن "حذف التنوين دليل للإضافة ولا مانع منها إلا اقتران 2 الوصف بـ"أل" وهو مجرد عنها، "وبجوز في "الضاربك" و"الضاربوك" الوجهان "الخفض والنصب؛ لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة، فيكون الضمير

في محل خفض، وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة، فيكون في محل نصب، وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم إلى أن الضمير فيهما في محل خفض لا غير؛ لأن حذف النون للإضافة هو الأصل، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك، قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل، وفيه ورد على ابن مالك حيث قال 3 "وأما الضمير في نحو: "جاء الزائر" والمكرموك" فجائز فيه الوجهان بإجماع؛ لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه، ا. هـ.

"مسألة: قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس" فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره، "وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه" عند سقوطه "بالمضاف إليه" مع صحة المعنى في الجملة.

"فمن" التصوير "الأول قولهم: قطعت بعض أصابعه"، ف"بعض": نائب فاعل قطعت، وأنت الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهي "الأصابع" لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه، فيقال: "قطعت أصابعه" تعبيراً عن الجزء بالكل مجازاً، "وقراءة بعضهم" وهو الحسن البصري "تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ" [يوسف: 10] بتأنيث "تلتقطه" 4 بالتاء المثناة فوق، "وقوله" وهو الأغلب العجلي وهو من المعمرين: [من الرجز]

---

1 الكتاب 1 / 193.

2 في "ط": "لاقتزان" مكان "إلا اقتزان".

3 شرح التسهيل 3 / 86.

4 الرسم المصحفي {يَلْتَقِطُهُ} بالياء، وانظر القراءة المستشهد بها في الإتحاف ص 262، ومعاني القرآن للفراء 2 / 36.

(687/1)

---

-519

"طول الليالي أسرع في نقضي" ... نقضن كلي ونقضن بعضي فأنت "أسرعت" مع أنه خبر عن مذكر، وهو "طول" لأنه اكتسب التأنيث من "الليالي"، و"نقضي" و"نقضن" في الموضعين بقاء وضاد معجمة.

وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع، الأول: ما كان المضاف بعضاً وهو مؤنث. والثاني: ما كان بعضاً وهو مذكر، والثالث: ما كان وصفاً للمؤنث، وبقي عليه ما كان كلاكقوله تعالى: {يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ} [آل عمران: 30] {وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ} [آل عمران: 25] ، وما لم يكن شيئاً من ذلك كقولهم: "اجتمعت أهل اليمامة" ومن الغريب أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله: [من الكامل]

-520



فإلى ابن أم أناس أرحل ناقتي ... ..

فمنع صرف "أناس" لكونه سرى إليه معنى التأنيث من الأم، ولا يبعد حملة على الضرورة، قاله في الحواشي، "ومن" التصوير "الثاني" وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره، "قوله": [من البسيط]

-521

رإنارة العقل مكسوف بطوع هوى" ... وعقل عاصي الهوى يزداد تنويراً  
فذكر "مكسوف" مع أنه خبر عن مؤنث وهو "إنارة" إلا أنها اكتسبت التذكير من  
إضافتها إلى "العقل" ويحتمله: {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} [الأعراف: 56]  
ويبعده: {لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ} [الشورى: 17] فذكر "قريب" حيث لا إضافة،

519- الرجز للأغلب العجلي في الأغاني 30/ 21، وخزانة الأدب 4/ 224،  
225، 226، وشرح أبيات سيبويه 1/ 366، والمقاصد النحوية 3/ 395، وله أو  
للعجاج في شرح شواهد المغني 2/ 881، وللعجاج في الكتاب 1/ 53، ولم أقع عليه  
في ديوانه، والمخصص 17/ 78، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2/ 106، وأوضح  
المسالك 3/ 103، والخصائص 2/ 418، وشرح الأشموني 2/ 310، والصاحبي في  
فقه اللغة ص252، ومغني اللبيب 2/ 512، والمقتضب 4/ 199، 200.

520- عجز البيت:

"عمرو ستنجع حاجتي أو تزحف"

، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص155، وشرح أبيات سيبويه 2/ 14 ولسان  
العرب 9/ 130، "زحف"، وبلا نسبة في الإنصاف 2/ 496، والدرر 2/ 405،  
والكتاب 2/ 9، وجمع الهوامع 2/ 127.

521- البيت لبعض المولدين في المقاصد النحوية 3/ 396، وبلا نسبة في الأشباه  
والنظائر 5/ 263، وأوضح لمسالك 3/ 105، وخزانة الأدب 4/ 227، 5/ 106،  
وشرح الأشموني 2/ 310، ومغني اللبيب 2/ 512، وشرح التسهيل 3/ 238.

(688/1)

وذكر الفراء<sup>1</sup> أنهم التزموا تذكير "قريب" إذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق، هذا نقله  
في المغني<sup>2</sup>، ونقل غيره عن الفراء: إذا كان القرب في النسب كان التأنيث واجباً بلا

خلاف، تقول "هذه قريبة فلان"، ولا تقول "هذه قريب فلان"، وإذا كان القرب في المسافة التذكير والتأنيث، وقيل التذكير في الآية على المعنى؛ لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو، واختاره الزجاج<sup>3</sup>، وقيل بمعنى المطر قاله الأخفش<sup>4</sup>، وإياك أن تظن أن التذكير لكون التأنيث مجازيا؛ لأن ذلك وهم لوجوب التأنيث في نحو: "الشمس طالعة" وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهري لا المضميرين، قاله في المغني<sup>5</sup> ردًا على الجوهري. "ولا يجوز: قامت غلام هند" بتأنيث الفعل، "ولا: قام امرأة زيد" بتذكيره "لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه"، فلا يقال: "قامت هند" إذا كان القائم غلامها، ولا "قام زيد" إذا كان القائم امرأته، ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح<sup>6</sup> في توجيهه قراءة أبي العالية: "لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا" [الأنعام: 158] بتأنيث الفعل: إنه من باب "قطعت بعض أصابعه"؛ لأن المضاف لو سقط هنا لقليل: "نفسًا لا تنفع" بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمرة المتصلة إلى ظاهره نحو قولك: "زيدًا ظلم"<sup>7</sup>، تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز، واقتصر الناظم على التصوير الأول فقال:

-394-

وربما أكسب ثان أولًا ... تأنيثا إن كان لحذف موهلا  
مسألة: ذهب البصريون إلى أنه "لا يضاف اسم لمرادفه ك: ليث أسد، ولا" يضاف "موصوف إلى صفته ك: رجل فاضل، ولا" تضاف "صفة لموصوفها ك: فاضل رجل"، وشمل ذلك قول الناظم:

-395-

ولا يضاف اسم لما به اتحد ... معنى .....

1 معاني القرآن 1/ 380.

2 مغني اللبيب ص 666.

3 معاني القرآن وإعرابه 2/ 344.

4 معاني القرآن للأخفش 2/ 519.

5 مغني اللبيب ص 666.

6 المحتسب 1/ 236.

7 في "ط": "أظلم".

لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، ولا يتخصص بها، "فإن سمع ما يوهم شيئاً من ذلك يؤول"، هذا معنى قول الناظم:

-395

..... وأول موهما إذا ورد

"فمن" ورود "الأول" وهو إضافة الاسم لمرادفه "قولهم: جاءني سعيد كرز"، ف"سعيد" و"كرز" مترادفان لكونهما مسمى واحد، وأضيف أحدهما إلى الآخر، "وتأويله أن يراد بالأول" وهو المضاف "المسمى، وبالتالي" وهو المضاف إليه "الاسم"، أي: اللفظ الدال على المسمى، "أي: جاءني مسمى هذا الاسم"، وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب في الوضع، فقدم عليه في اللفظ، وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما، حتى كأن قائل: "جاءني سعيد كرز" قال: جاءني مسمى كرز، هذا إذا نسب إلى الأول ما ينسب إلى الذوات، أما إذا نسب إليه ما ينسب إلى الألفاظ فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى، والأول بالاسم كما إذا قلت: "كتبت: سعد كرز" فإنه يتعين أن تقول: كتبت اسم هذا المسمى، قاله قريب الموضح.

"ومن" ورود "الثاني" وهو إضافة الموصوف إلى صفته "قولهم: حبة الحمقاء بالمد، وإنما وصفوها بالحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطوؤها الأقدام، قاله الرضي 1.

"و" قولهم: "صلاة الأولى، و" قولهم: "مسجد الجامع، وتأويله أن يقدر موصوف "أضيف إليه المضاف المذكور، فيقدر في الأول اسم عين، وفي الثاني اسم زمان، وفي الثالث اسم مكان، "أي: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع"، وعدل عن تقدير الرضي: مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا.

"ومن" ورود "الثالث" وهو إضافة الصفة إلى موصوفها "قولهم: جرد قطيفة" بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء، "وسحق عمامة" بفتح السين وسكون الحاء المهملتين، وكسر العين، "وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً، و" يقدر "إضافة الصفة إلى جنسها"، ويجر جنسها بـ"من"؛ لأن الإضافة فيهما بمعنى "من" لأن المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به إذ الموصوف محذوف، "أي: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة"، و"شيء" موصوف،

(690/1)

و"جرد" أو "سحق" صفتة، والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنى، وصرح بـ"من" معها لبيان معنى الإضافة.  
وذهب الكوفيون<sup>1</sup> إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى: {حَقُّ الْبَقِيَّةِ} [الواقعة: 95] ، {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ} [يوسف: 109] ، {بِجَانِبِ الْغُرِيِّ} [القصص: 44] وغير ذلك.

(691/1)

"فصل":  
"الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد" عنها "ك: غلام" من العقلاء "و: ثوب" من غيرهم، فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر فتقول: "غلام زيد وثوبه"، وتارة لا يضافان فيقال: "غلام وثوب" ومنها ما يمتنع إضافته لملازمته التعريف "كالمضمرات" خلافاً للخليل في نحو: "أياك" فإنه يقول: إنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر، وتبعه الناظم<sup>1</sup>، "والإشارات" وأما "ذلك" وأخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه، "وكغير" أي "من الموصولات" النصة والمشاركة، "و" "كغير" أي "من أسماء الشرط"، وكغير "أي" من أسماء "الاستفهام"، وإنما لم تضاف هذه المذكورات لشبهها بالحرف، والحرف لا يضاف، وإنما أضيفت "أي" في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه.  
"ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان":  
الأول: "ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ" فينون وهو المشار إليه في النظم بقوله:

"نحو: كل" إذا لم يقع نعتاً ولا توكيداً، "وبعض، وأي، قال الله تعالى: {وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ} [يس: 40] و: {فَصَلُّْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} [البقرة: 253] وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان؟ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة، ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم: مررت بكل قائما وبعض جالسا، وأصل صاحب الحال: التعريف، وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول: إن نصفاً وسدساً وثلاثاً وربعاً ونحوها معارف؛ لأنها في المعنى مضافات، هي نكرات بإجماع.

ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده، وقد لا تريده، ودل مجيء الحال بعد "كل"

## 1 شرح التسهيل 1/ 144.

(692/1)

و "بعض" على إرادته: " {أَيًّا مَا تَدْعُو} [الإسراء: 110] ف"أيا": اسم شرط مفعول مقدم، و"ما" صلة.

"و" النوع الثاني: "ما يلزم الإضافة لفظاً"، وهو المشار إليه بقول الناظم:

-396-

وبعض الأسماء يضاف أبداً ....

"وهو ثلاثة أنواع":

الأول: "ما يضاف للظاهر"، مرة "وللمضممر" أخرى، "نحو: كلا" الرجلين وكلاهما، "وكلتا" المرأتين وكلتاها، "وعند" زيد وعندك، "ولدى" الباب ولديك، "وقصارى" الأمر وقصاراه؛ بضم القاف؛ أي: غايته، "وسوى" زيد وسواك.

"و" الثاني: "ما يختص بالظاهر" دون المضممر "ك: أولي" بمعنى "أصحاب"، "و: أولات" بمعنى "صاحبات"، "و: ذي" بمعنى "صاحب"، "و: ذات" بمعنى صاحبة، "قال الله تعالى: {نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ} [النمل: 33] أي: أصحاب قوة، "و: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ} "

[الطلاق: 4] أي: صاحبات الأحمال، "و {وَذَا التُّونِ} [الأنبياء: 87] أي: صاحب

الحوت، "و {ذَاتَ بَهْجَةٍ} [النمل: 60] أي صاحبة بهجة.

"و" الثالث: "ما يختص بالمضممر" دون الظاهر، وإليه أشار الناظم بقوله:

-397-

وبعض ما يضاف حتمًا امتنع ... إيلأؤه اسمًا ظاهرًا حيث وقع  
"وهو نوعان":

أحدهما: "ما يضاف لكل مضمير" متكلم أو مخاطب أو غائب، مفردًا كان أو مثنى أو  
مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، "وهو: وحد" وهو مصدر ملازم للإفراد والتذكير على  
المشهور، فمن إضافته إلى ضمير الغيبة "نحو: {إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ} " [غافر: 12] .  
"و" من إضافته إلى ضمير الخطاب نحو "قوله" وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:  
[من الرجز]

-522

"وكننت إذ كنت إلهي وحدكا" ... لم يك شيء يا إلهي قبلكا

---

522- الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر 2/ 147، وشرح أبيات  
سبويه 2/ 39، وشرح التسهيل 4/ 64، وشرح شواهد المغني 2/ 681، وشرح  
المفصل 2/ 11، والكتاب 2/ 210، والمقاصد النحوية 3/ 397، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 3/ 112، وسر صناعة الإعراب 2/ 541، ومغني اللبيب 1/ 179،  
والمقتضب 4/ 274، والمنصف 2/ 232، وجمع الهوامع 2/ 50، وشرح الكافية  
الشافية 1/ 409، و3/ 1573.

(693/1)

---

و"إلهي" الأول: منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه، "و" من إضافته إلى  
ضمير المتكلم نحو "قوله" وهو الربيع بن ضبيع الفزاري: [من المنسرح]  
-523

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ... أملك رأس البعير إن نفرًا  
"والذئب أخشاه إن مررت به ... وحدي" وأخشى الرياح والمطرا  
قال ذلك لكبر سنه، وقد عاش ثلاثمائة وأربعين سنة على ما قيل.  
"و" النوع الثاني من النوعين: "ما يختص بضمير المخاطب، وهو مصادر مثناة لفظًا،  
ومعناها التكرار"؛ لأنهم لما قصدوا بها التكرير<sup>1</sup> جعلوا التثنية علمًا على ذلك؛ لأنها أول  
تضعيف العدد وتكثيره، "وهي: لبيك" بفتح اللام وتشديد الموحدة "بمعنى: إقامة على  
إجابتك بعد إقامة، و"سعديك" بمعنى: إسعادًا لك بعد إسعاد، ولا تستعمل "سعديك"

"إلا بعد: لبيك"؛ لأن "لبيك" هي الأصل في الإجابة.  
و"سعديك" كالتوكيد لها2، قال المرادي3: أراد سيبويه بقوله: "لبيك" و"سعديك"  
إجابة بعد إجابة، ا. هـ. "و: حنانيك" بفتح المهملة والنون "بمعنى: تخننا عليك بعد  
تحنن"، قاله طرفة بن العبد: [من الطويل]  
-524

حناني بعض الشر أهون من بعض .....  
أنشده سيبويه4.

"و: دواليك" بفتح الدال المهملة "بمعنى: تداولاً بعد تداول"، وهذا أنسب من قول ابن  
الناظم5: إدالة بعد إدالة؛ لأن الإدالة الغلبة، يقال: اللهم أدلني على

---

523- البيتان للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى 1/ 256، والارتشاف 2/  
340، وحماسة البحري ص201، وخزانة الأدب 7/ 384، والدرر 2/ 146،  
والكتاب 1/ 90، ولسان العرب 13/ 259، "ضمن"، والمقاصد النحوية 3/ 397،  
ونوادر أبي زيد ص159، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 7/ 137، وأوضح المسالك  
3/ 114، والرد على النحاة ص115، والمختضب 2/ 99.

1 في "ب": "التكرير".

2 سقطت من "ط".

3 شرح المرادي 2/ 259.

524- صدر البيت:

"أبا منذر أفنييت فاستبق بعضنا"

، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص66، والدرر 1/ 412، والكتاب 1/ 348،  
ولسان العرب 13/ 130 "حنن"، وجمع الهوامع 1/ 190، وتاج العروس "حنن"، وبلا  
نسبة في جمهرة اللغة ص1273، وشرح المفصل 1/ 118، والمقتضب 3/ 224.  
4 الكتاب 1/ 348.  
5 شرح ابن الناظم ص278.

فلان وانصري عليه، "و: هذاذك؛ بذالين معجمتين بمعنى: إسراعًا لك بعد إسراع،  
قال "العجاج: [من الرجز]

-525

"ضربا هذاذك وطعنا وخضا"

والمعنى: أضرب ضربًا يهذ هذا1 بعد هذ على التكرير، وأطعن طعنا جائفًا، و"لهذ":  
السرعة في القطع وغيره، و"الوخض" بالخاء والضاد المعجمتين: الطعن الجائف، وهو؛  
بفتح الواو وسكون الخاء؛ نعت للطعن.

"وعامله" أي: هذاذك "وعامل لبيك من معناهما" على حد "قعدت جلوسًا"،  
والتقدير: أسرع وأجيب، "و" عامل "البواقي" من الأمثلة "من لفظها"، والتقدير: أسعد  
وأتحن وأتداول.

"وتجوز سيبويه2" مبتدأ ومضاف إليه "في" هذاذك "في البيت" السابق للعجاج "وفي:  
دوالبك، من قوله" وهو سحيم بن الحسحاس: [من الطويل]

-526

إذا شق برد شق بالبرد مثله ... "دوالبك حتى كلنا غير لابس"

"الحالية" مفعول تجوز "بتقدير: نفعله متداولين وهاذين أي: مسرعين، ضعيف" خبر  
تجوز "للتعريف" بالإضافة إلى الضمير، والحال واجبة التنكير، وجوابه أنه مؤول بنكرة  
كما في "جاء زيد وحده"3 "ولأن المصدر الموضوع للتكثير4 لم يثبت فيه غير كونه

---

525- الرجز للعجاج في ديوانه 1/ 140، وخزانة الأدب 2/ 106، والدرر 1/  
411، وشرح أبيات سيبويه 1/ 315، وشرح المفصل 1/ 119، والمختضب 2/  
279، والمقاصد النحوية 3/ 399، وتهذيب اللغة 5/ 360، وأساس البلاغة "هذ"،  
وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص158، وأوضح المسالك 3/ 117، وشرح الأشموني 2/  
313، والكتاب 1/ 350، ولسان العرب 3/ 517، "هذ" ومجالس ثعلب 1/  
157، وجمع الهوامع 1/ 189، وجمهرة اللغة ص615، 1273.

1 سقط من "ب": "بعد "هذ".

2 الكتاب 1/ 350، 351.

526- البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص16، وجمهرة اللغة ص438،  
وخزانة الأدب 2/ 99، والدرر 1/ 41، وشرح المفصل 1/ 119، والكتاب 1/  
350، ولسان العرب 3/ 517، "هذ" 11/ 253، "دلول" والمقاصد النحوية 3/  
401، وتاج العروس "دول"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 118، وجمهرة اللغة



ص1272، والخصائص 3/ 45، ورصف المباني ص181، وشرح الأشموني 2/ 313،  
ومجالس ثعلب 1/ 157، والمحتسب 2/ 279، وجمع الهوامع 1/ 189.  
3 في "ط": "جاء في" مكان "في جاء".  
4 في "ط": "للتكثير".

(695/1)

---

مفعولاً مطلقاً لا حالاً، وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام، وفيه عسر، و"سحيم"  
بالتصغير ومهملتين، و"الحسحاس" بمهملات أربع.  
قال أبو عبيدة: كان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد  
صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما<sup>1</sup>.  
"وتجوز الأعلام" وهو يوسف الشنتمري، لقب بالأعلم؛ لأنه كان مشقوق الشفة العليا  
"في هذاذيك" في البيت السابق للعجاج "الوصفية" لـ"ضرباً" 2 "مردود" خبر تجوز  
"لذلك"، وهو التعريف؛ لأن "ضرباً" نكرة فلا توصف بمعرفة، ولأن المصدر الموضوع  
للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً، والجواب عن التعريف أن الأعلام لا يقول:  
بأن الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب كما سيصرح به.  
والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم.  
"وقوله" أي: الأعلام؛ مبتدأ ومضاف إليه "فيه" أي: في "هذاذيك" وفي أخواته وهو  
"لييك" و"سعديك" و"حنانيك" و"دواليك": "إن الكاف" المتصلة بها حرف "لمجرد  
الخطاب مثلها" أي: الكاف "في ذلك" مردود" خبر قوله "أيضاً لقولهم": بلام التعليل  
متعلق بمردود "حنانيه" بإضافته إلى ضمير الغيبة "و": "لبي زيد" بإضافته إلى الظاهر،  
فتعين أن تكون الكاف في "لييك" وأخواته اسماً لقيام الاسم مقامها؛ لأن الاسم إنما يقوم  
مقامه مثله، "ولحذفهم النون لأجلها، ولم يحذفوها في: ذانك" و"تانك" ففي ذلك دليل  
على أنها اسم مضاف إليه "وبأنها" أي: الكاف الحرفية "لا تلحق الأسماء التي لا تشبه  
الحرف"، وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية، فالكاف الحرفية لا تلحق  
"لييك"، وأخواته؛ لأنها لا تشبه الحرف، فهذه ثلاث علل للرد على الأعلام، علتان  
وجوديتان، وعلة عدمية، فاستعمل مع الوجودي اللام لأنها الأصل في التعليل،  
واستعمل مع العدمي الباء تغيراً بينهما وتفنناً في التعبير.  
والجواب عن الأولى أن "حنانيه" و"لبي زيد" شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا

يصلحان للرد، وقول أبي حيان في الارتشاف: ودعوى الشذوذ فيهما باطلة؛ ضعيف.

- 
- 1 نقل الصبان هذا القول من شرح التصريح منسوباً إلى أبي عبيدة "2/ 252"، وورد هذا القول بلا نسبة في خزنة الأدب 2/ 100، والدرر 1/ 411، وشرح الأعلام 1/ 271، وفي خزنة الأدب أن أبا عبيدة قال: "كان من شأن العرب إذا تجالسوا مع الفتيات للتغزل أن يتعابثوا بشق الثياب لشدة المعالجة عن إبداء المحاسن".
- 2 شرح الأعلام 1/ 271.

(696/1)

---

وعن الثانية أن النون يجوز حذفها لشبهه الإضافة كما صرح به الأعلام في نفس المسألة، وكما في "اثني عشر"، وإنما لم تحذف في "ذانك و"تانك" للإلباس بالمفرد.

"وشدت إضافة لبي" إلى ضمير الغائب في نحو قوله: [من الرجز]

-527

إنك لو دعوتني ودوني ... زوراء ذات مترع بيون

"لقلت لبيه لمن يدعوني"

ف"دوني زوراء" بالزى ثم الراء: جملة حالية من ياء المتكلم، والزوراء: الأرض البعيدة و"ذات مترع" صفتها، والمترع من قولهم: "حوض ترع" بفتح التاء المثناة فوق والراء أي: ممتلئ، و"بيون" بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت أي: واسعة بعيدة الأطراف، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: "لبيك" ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل: {حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرْنَ بِيَمٍ} [يونس: 22].

"و" شدت إضافة لبي" إلى الظاهر في قوله" وهو أعراي من بني أسد: [من المتقارب]

-528

دعوت لما نابني مسورا ... فلبى فلبى يدي مسور

وإليه أشار الناظم بقوله:

-398

..... وشذ إيلاء يدي للبي

وفي شرح المواقف أن "يدي" في البيت زائدة، ا. هـ.

---

527- الرجز بلا نسبة في لسان العرب 1/ 731 "لب"، 13/ 64 "بين"، وأوضح المسالك 3/ 122، وخزانة الأدب 2/ 93، والدرر 1/ 413، وسر صناعة الإعراب 2/ 746، وشرح الأشموني 2/ 313، وشرح شواهد المغني 2/ 910، وشرح ابن عقيل 2/ 53، ومغني اللبيب 2/ 578، والمقاصد النحوية 2/ 383، وجمع الهوامع 1/ 190، وتاج العروس 4/ 184، "لب"، "بين"، والمخصص 10/ 36، 16/ 147، وأساس البلاغة "بين"، وتهذيب اللغة 15/ 501، وشرح التسهيل 2/ 186، وشرح المرادي 2/ 261.

528- البيت لرجل من بني أسد في الدرر 1/ 413، وشرح شواهد المغني 2/ 910، ولسان العرب 15/ 239، "لى"، والمقاصد النحوية 3/ 381، وبلا نسبة في أساس البلاغة "لى"، وأوضح المسالك 3/ 123، وخزانة الأدب 2/ 92، 93، وشرح ابن الناظم ص 278، وشرح أبيات سيبويه 1/ 379، وشرح الأشموني 2/ 312، وشرح ابن عقيل 2/ 53، وشرح التسهيل 1/ 147، وشرح الكافية الشافية 2/ 932، وشرح المرادي 2/ 260، والكتاب 1/ 352، والمحتسب 1/ 78، 2/ 23، ومغني اللبيب 2/ 578، وجمع الهوامع 1/ 190.

(697/1)

---

"ومسوراً": علم منصوب على المفعولية بـ "دعوت"، و"لما" بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بـ "دعوت"، و"نابني" بمعنى أصابني صلة "ما"، وجملة "فلبي" معطوفة على جملة "دعوت"، والأصل فلباني، أي: قال لي: لبيك، فحذف المفعول، والمعنى: دعوت مسوراً للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني، وأصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك، وخص يديه بالذكر؛ لأنهما اللتان أعطتاه المال حتى تخلص من نائبته، وقيل: كانت عادة العرب ذلك مطلقاً، فجاء النهي عن ذلك، روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبيك، فلا يقولن: لبي يديك 1، وليقل: أجابك الله بما تحب" قاله الشاطبي.

"و" قال سيبويه 2: هذا البيت "فيه رد على يونس في زعمه أنه" أي: لبي "مفرد وأصله: لبي" بألف بعد الموحدة 3 على وزن فعلى بسكون العين، "فقلت ألفه ياء لأجل الضمير كما" قلبت "في" "لدى" و"على" لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما: "لديك، و: عليك"، ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كألف

"لدى" و"على" لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما: "لديك، و: عليك"، ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كألف "لدى" و"على" لم تقلب من الظاهر إذ يقال: "لدى لباب"، و"على زيد" ببقاء الألف على حالها. "وقول ابن الناظم" في شرح النظم4: "إن خلاف يونس" جار "في: لبيك وأخواته وهم" بفتح الهاء أي: غلط، وإنما هو خاص بـ"لبيك"، "ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل" مطلقاً "اسمية كانت أو فعلية وهو: إذ" من أسماء الزمان "و: حيث" خاصة من أسماء المكان، وإليهما أشار الناظم بقوله:

-399-

وألزموا إضافة إلى الجمل ... حيث وإذ.....  
 "فأما: إذ، فنحو: {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ} " [الأنفال: 26] بإضافة 5 "إذ" إلى الجملة الاسمية، "و {وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا} " [الأعراف: 86] بإضافة "إذ" إلى الجملة الفعلية، و"إذ" في هذين المثالين مفعول به لـ"اذكر"، وزعم الجمهور أنها ظرف

- 1 في النهاية 4/ 222 "لب": "وقال الزمخشري: فمعنى لي يديك: أي: أطيعك، وأتصرف بإرادتك، وأكون كالشيء الذي تصرفه بيدك كيفن شئت".
- 2 الكتاب 1/ 351، 352.
- 3 في "ب": "بفتح الموحدة" مكان "بألف بعد الموحدة".
- 4 شرح ابن الناظم ص278.
- 5 في "ب": "فأضاف".

(698/1)

لمفعول محذوف، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلاً. وشرط الاسمية ألا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً، نص على ذلك سيبويه1. وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً كما مثل، ومعنى لا لفظاً نحو: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ} [البقرة: 127]، وقد اجتمع إضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى: {وَإِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ} [التوبة: 40].

"وقد يحذف ما أضيفت" "إذ" "إليه" من الجملة بأسرها "للعلم به، فيجاء بالتوين عوضاً

منه" أي: من المضاف إليه "كقوله تعالى: {وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ}، بِنَصْرِ اللَّهِ" [الروم: 4، 5] أي: يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذف 2 جملة {غَلِبَتِ الرُّومُ} [الروم: 2] وعوض منها التنوين، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين، و"إذ" باقية على بنائها على الأصح، وإليه أشار الناظم بقوله:

-399-

..... وإن ينون يحتمل

-400-

إفراد إذ.....

"وأما: حيث، فنحو: جلست 3 حيث جلس زيد" بإضافة "حيث" إلى الجملة الفعلية "و: حيث زيد جالس" بإضافة "حيث" إلى الجملة الاسمية، ولما كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية، وشرط الاسمية ألا يكون الخبر فيها فعلاً، نص على ذلك سيبويه<sup>4</sup>، "وربما أضيفت" "حيث" "إلى المفرد" كـ "عند" "كقوله": [من الطويل]

-529-

ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ... "ببيض المواضي حيث لي العمائم"  
فأضاف "حيث" إلى "لي" وهو مصدر مفرد، "ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي".  
فإنه قاس عليه، و"نطعنهم" بضم العين، يقال: طعنه بالرمح يطعنه بالضم، وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب، و"الحبا" بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة: جمع حبة بكسر الحاء، والمراد أوساطهم، و"بيض المواضي": السيوف القواطع، و"لي

1 الكتاب 1/ 107.

2 في "ط": "فحذفت".

3 سقط من "ط": "حيث فنحو: جلست".

4 الكتاب 1/ 107.

529- تقدم تخريج البيت برقم 17.

العمائم": شدها على الرؤوس.

"ومنها ما يختص بالجميل الفعلية وهو: لما" الوجودية "عند من قال باسميتها" كابن السراج<sup>1</sup> وتبعه الفارسي<sup>2</sup> وتبعهما ابن جني<sup>3</sup> وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال: إنها اسم وهي ظرف بمعنى "حين"، وقال ابن مالك: بمعنى "إذ"، واستحسنه في المغني<sup>4</sup>؛ لأنها مختصة بالماضي "نحو: لما جاءني أكرمته"، والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود<sup>5</sup>، واستدل له الموضح في شرح القطر<sup>6</sup> بقوله تعالى: {فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ} [سبأ: 14]، وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، وذلك العامل إما "قضيئنا" أو "دلهم" إذ ليس معنا سواهما، وكون العامل "قضيئنا" مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل "دلهم" مردود بأن "ما" النافية لا ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها هنا<sup>7</sup> عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية، ا. هـ.

ويجاب بأن العامل "قضيئنا" وكونه مضافاً إليه ممنوع بأن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها، وقد صرح في المغني بذلك في "إذ" على قول المحققين: إن العامل فيها شرطها، فقال<sup>8</sup>: لأن "إذا" عند هؤلاء غير مضافة كما يقول<sup>9</sup> الجميع فيها إذا جزم، ا. هـ.

"و" "إذا" عند غير<sup>10</sup> الأخفش والكوفيين<sup>11</sup> فإنها تختص بالجملة<sup>12</sup> الفعلية،

---

1 الأصول 2 / 157.

2 الإيضاح العضدي 1 / 319.

3 الارتشاف 2 / 570.

4 مغني اللبيب ص 369.

5 الكتاب 4 / 234.

6 شرح قطر الندى ص 43.

7 سقطت من "ط".

8 مغني اللبيب ص 130.

9 في "ب": "يقولون".

10 سقطت من "ط".

11 انظر رأيه في الارتشاف 2 / 239، وشرح ابن الناظم ص 282.

12 في "ب"، "ط": "بالجمل".

وإليها 1 أشار الناظم بقوله:

-403

وألزموا إذا إضافة إلى ... جمل الأفعال.....

ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو: {وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ} [الإسراء: 83]

ومضارعين نحو: {إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ} [الإسراء: 107] ، ومختلفين نحو: {وَإِذَا

سَمِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَى الرَّسُولِ} [المائدة: 83] الآية، {إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا}

[مريم: 58] ، وماضيًا وأمرًا، "نحو: {إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ " فَطَلَّقُوهُنَّ} [الطلاق: 1] .

"وأما نحو: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} [الانشقاق: 1] مما استند إليه الأخفش والكوفيون

من جواز 2 دخول "إذا" على الجملة الاسمية "فمثل: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

اسْتَجَارَكَ} " [التوبة: 6] في التأويل، ف"السماء": فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور،

والأصل: إذا انشقت السماء انشقت، كما أن "أحد" فاعل بفعل محذوف يفسره

"استجارك"، والأصل: وإن استجارك أحد لا أن 3 "السماء" مبتدأ والفعل الذي بعدها

خبره، وفي هذا القياس نظر؛ لأن شرط المقيس عليه أن يكون متفقًا عليه عند

الخصمين، وليس هنا كذلك؛ لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن "أحد" في

الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف بل يجيزون ابتدئته؛ لأن "إن" الشرطية لا

تختص عندهم بالأفعال، كما قاله الموضح 4 وغيره، فلا فرق عندهم بين "إذا" و"إن" 5

في عدم الاختصاص بالجملة الفعلية، "وأما قوله" وهو الفرزدق: [من الطويل]

-530

"إذا باهلي تحته حنظلية" ... له ولد منها فذاك المدرع

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير "فعلى إضممار: كان" و"باهلي" مرفوع بها،

1 في "ط": "إليهما".

2 سقطت من "ب".

3 في "ب": "لأن".

4 مغني اللبيب ص 757.

5 في "ب": "إن وإذ".

530- البيت للفرزدق في ديوانه ص 416، والدرر 1 / 441، وشرح شواهد المغني

ص 270، والمقاصد النحوية 3/ 414، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 127،  
 وشرح ابن الناظم ص 282،  
 وشرح الأشموني 2/ 316، وشرح التسهيل 2/ 213، ولسان العرب 8/ 93، "ذرع"  
 ومغني اللبيب ص 97، وجمع الهوامع 1/ 207.

(701/1)

والجملة بعده خبرها، والتقدير: إذا كان باهلي تحته حنظلية، وقيل: "حنظلية" فاعل  
 بـ"استقر" محذوفاً، و"باهلي": فاعل بمحذوف يفسره العامل في "حنظلية"، ورد بأن فيه  
 حذف المفسر ومفسره جميعاً، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف،  
 و"الباهلي": منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة.  
 و"الحنظلية": منسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة من تميم، و"المدرع": الذي يكسي  
 الدرع بالذال المهملة، ويعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فلذلك  
 الولد النجيب الشجاع الذي يتأهل للبرس الدرع لشرف أبويه، وقال الدماميني: والظاهر  
 أنه المدرع بالذال المعجمة، وهو الذي أمه أشرف من أبيه، وقد اشتهر أن حنظلة أشرف  
 من باهلة، ا. هـ.

والقول بإضمار "كان" معهود "كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله" وهو قيس بن  
 الملوح أو الصمة القشيري أو ابن الدمينية: [من الطويل]

-531

ونبت ليلى أرسلت بشفاة ... إلي "فها نفس ليلى شفيها"  
 ف"نفس ليلى"، خبر مقدم، و"شفيها": مبتدأ مؤخر على حد: [من الطويل]

-532

..... ولكن ملء عين حبيبها  
 والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظاً ورتبة،  
 والجملة خبر "كان" المحذوفة هي واسمها ضمير الشأن، والتقدير: فها كان هو أي:  
 الشأن، وقيل: التقدير: فها شفعت نفس ليلى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور  
 أقيس، و"شفيها" على هذا: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي شفيها، قلت: ويرجح من  
 وجه آخر، وهو أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف، ويحجب عنه  
 بأنه حذف تبعاً للفعل فاغتر.



531- البيت للمجنون في ديوانه 154، ولإبراهيم الصولي في ديوانه 185، ولابن  
الدمينة في ملحق ديوانه 206، وللمجنون أو لابن الدمينية أو للصمة بن عبد الله  
القشيري في شرح شواهد المغني 1/ 221، والمقاصد النحوية 3/ 416، ولأحد هؤلاء  
أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب 3/ 60، وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر  
2/ 204، وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية 4/ 457، وبلا نسبة في الأغاني  
114/ 314، وأوضح المسالك 3/ 129، وتخليص الشواهد 320، وجواهر الأدب  
ص394، والجنى الداوي 509، 613، وخزانة الأدب 8/ 315، 10/ 229، 11/  
245، 313، ورصف المبانى 408، والزهرة 193، وشرح ابن الناظم ص505،  
وشرح الأشموني 2/ 316، 263، وشرح التسهيل 4/ 114، وشرح الكافية الشافية  
3/ 1654، ومغني اللبيب 1/ 74، وجمع الهوامع 2/ 67.

532- صدر البيت:

"إجلالاً وما بك ودرة"

وتقدم تخريجه برقم 149.

(702/1)

"فصل":

"وما كان" من أسماء الزمان "بمنزلة" إذ "أو" إذا "في كونه اسم زمان مبهم لما مضى" كما  
أن "إذ" كذلك، "أو لما يأتي" كما أن "إذا" كذلك، "فإنه بمنزلة" فيما يضافان إليه،  
فما كان بمنزلة "إذ" جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية، وإليه أشار الناظم بقوله:

-400

... وما كاذ معنى كاذ ... أضف جوازاً.....

"فلذلك تقول: جئتك 1 زمن الحجاج أمير" بالرفع على الابتداء والخبر، "أو: زمن كان  
الحجاج أميراً؛ لأنه" أي: لأن زمن "بمنزلة: إذ" في إفادة معنى الماضي، والناصب له  
"جئت"؛ لأنه بمعنى الماضي، فلا يعمل فيه إلا ماض، "و" ما كان بمنزلة "إذا" جاز أن  
يضاف إلى الجملة 2 الفعلية دون الاسمية، فلذلك تقول: "آتيك زمن يقدم الحاج 3"،  
ف"زمن" مضاف إلى الجملة الفعلية، والناصب له "آتيك"؛ لأنه مستقبل ولا يعمل في  
المستقبل إلا مستقبل، "ويمتنع" آتيك "زمن الحاج 4 قادم" على الابتداء والخبر، "لأنه"

أي: لأن زمن "بمنزلة: إذا"، و"إذا" لا تضاف إلى الجملة الاسمية<sup>5</sup>، فكذا<sup>6</sup> ما كان معناها، "هذا قول سبويه" في مشبه "إذ" و"إذا"<sup>7</sup>، "ووافقه الناظم في مشبه: إذ" واقتصر عليه في النظم "دون مشبه: "إذا" محتجا بقوله تعالى: {يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ} [الذاريات: 13] فأضيف "يوم"؛ وهو مشبه "إذا" في

---

1 في "ط": "جئت".

2 في "ط": "الجميل".

3 في "أ"، "ب"، "ط": "الحجاج".

4 في "ب": "الحجاج".

5 في "ط": "الجميل".

6 في "ب"، "ط" "فكذلك".

7 الكتاب 3 / 119.

(703/1)

---

الاستقبال إلى الجملة الاسمية، و"إذا" لا تضاف إليها. "وقوله" وهو سواد بن قارب:

[من الطويل]

-533

"وكن لي شفيعا يولم لا ذو شفاعاة" ... بمغن فتिला عن سواد بن قارب  
فأضاف "يوم" وهو مستقبل إلى الجملة الاسمية، و"إذا" لا تضاف إليها، و"هذا" المذكور  
من الآية والبيت "ونحوه" عند سبويه<sup>1</sup> "مما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه بمنزلة<sup>2</sup> ما  
قد وقع ومضى"، ف"يوم" فيه مشبه "إذ" لا مشبه "إذا" فلذلك أضيف إلى الجملة  
الاسمية، ولو كان الزمان محدودًا كأسبوع ويومين وشهر لم يضاف إلى الجمل<sup>3</sup> خلافاً  
لبعض المغاربة.

---

533- تقدم تخريج البيت برقم 203.

1 الكتاب 3 / 119.

2 في "ط": "منزلة".

3 في "ب": "الجملة".

"فصل":

"ويجوز في الزمان المحمول على: إذ، أو: إذا" إذا أضيف إلى جملة "الإعراب على الأصل" في الأسماء، "والبناء" على الفتح، "حملاً عليهما"، أي: على "إذ" و"إذا"؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة، واقتصر في النظم على مشبه "إذ" فقال:

-401

وابن أو أعرب ما كاذ قد أجريا ...  
 "فإن كان ما وليه فعلاً مبنياً" بناء أصلياً أو عارضاً "فالبناء أرجح"، وإليه أشار الناظم بقوله:

-401

..... واختر بنا متلو فعل بنيا  
 واختلف في علته، فقال البصريون: "للتناسب".  
 وقال ابن مالك<sup>1</sup> بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره، وذلك أن "قمت" من قولك: "حين قمت قمت" كان كلاماً تاماً قبل دخول "حين" عليه، وبعد دخولها حدث له افتقار شبه "حين" وأمثاله بـ"إن"، فالبناء الأصلي "كقوله" وهو النابغة الذبياني: [من الطويل]

-534

"على حين عاتبت المشيب على الصبا" ... وقلت ألما أصح والشيب وازع

1 شرح التسهيل 3/ 257.

534- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص32، والأضداد ص151، وجمهرة اللغة ص1315، وخزانة الأدب 2/ 456، 3/ 407، 6/ 550، 553، والدرر 1/ 472، وسر صناعة الإعراب 2/ 506، وشرح أبيات سيبويه 2/ 53، وشرح شواهد المغني 2/ 816، 883، والكتاب 2/ 330، ولسان العرب 8/ 390 "وزع" 9/ 70، "خشف" والمقاصد النحوية 3/ 406، 4/ 357، وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 520، 522، 2/ 522، والأشباه والنظائر 2/ 111، والإنصاف 1/ 292، وأوضح المسالك 3/ 133، ورصف المباني ص349، وشرح ابن الناظم ص281، 467،

وشرح الأشموني 2/ 315، 3/ 578، وشرح شذور الذهب ص78، وشرح ابن عقيل  
2/ 59، وشرح التسهيل 3/ 255، وشرح الكافية الشافية 3/ 1480، وشرح  
المفصل 3/ 16، 4/ 591، 8/ 137، ومغني اللبيب ص571، والمقرب 1/ 290،  
2/ 516، والمنصف 1/ 58، وجمع الهوامع 1/ 218، وأمالى ابن الشجري 1/ 46،  
2/ 132.

(705/1)

---

يروى "على حين" بالخفض على الإعراب، و"على حين" بالفتح على البناء، وهو  
الأرجح لكونه مضاف إلى مبني أصالة، وهو "عائت".  
"و" البناء العارض نحو "قوله": [من الطويل]  
-535

لأجتذبن منهن قلبي تحلما ... "على حين يستصين كل حلیم"  
يروى بخفض "حين" على الإعراب له، وفتحه على البناء لكونه مضافاً إلى مبني، وهو  
"يستصين"، فإنه مبني على السكون لاتصاله بنون الإناء، وماضيه "استصبت فلاناً"  
إذ عدده صبيبا أي: جعلته في عداد الصبيان.  
"وإن كان" ما وليه "فعلاً" مضارعاً "معرباً" أو جملة اسمية فالإعراب أرجح "من البناء  
"عند الكوفيين" والأخفش "وواجب عند" جمهور "البصريين" لعدم التناسب، "واعترض  
عليهم" في دعوى الوجوب "بقراءة نافع: "هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ" [المائدة: 119] بالفتح1  
على البناء لا على الإعراب؛ لأن الإشارة إلى "اليوم" كما في قراءة الرفع، فلا يكون  
ظرفاً، والتوفيق بين القراءتين أليق، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها  
في "صمت يوم الخميس"، والتمزوا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم  
كون الشيء ظرفاً لنفسه "و" اعترض عليهم أيضاً بنحو "قوله": [من الوافر]  
-536

تذكر ما تذكر من سليمى ... "على حين التواصل غير دان"  
يروى بفتح "حين" على البناء، والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين، ومال إلى  
مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين، وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في الظلم.  
-402

وقبل فعل معرب أو مبتدا ... أعرب ومن بني فلن يفندا

أي: لن يغلط.

535- البيت بلا نسبة في الارتشاف 2/ 522، وأوضح المسلك 3/ 135، وخزانة الأدب 3/ 307، والدرر 1/ 473، وشرح الأشموني 2/ 315، وشرح التسهيل 3/ 255، وشرح شواهد المغني 2/ 833، ومغني اللبيب 2/ 518، والمقاصد النحوية 3/ 410، وجمع الهوامع 1/ 218.

1 الرسم المصحفي: {يَوْمُ} بالرفع، والقراءة المستشهد بها هي لنافع وابن محيصن، انظر البحر المحيط 4/ 63، والنشر 2/ 256، والآية مع القراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك 3/ 136، وشرح ابن الناظم ص 281، والأمل الشجرية 1/ 44، ومغني اللبيب 2/ 115، وحاشية يس 1/ 52.

536- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 136، والارتشاف 2/ 521، والدرر 1/ 475، وشرح التسهيل 3/ 256، وشرح الأشموني 2/ 315، وشرح شذور الذهب ص 80، والمقاصد النحوية 3/ 411، وجمع الهوامع 1/ 218.

(706/1)

"فصل":

"مما يلزم الإضافة" لفظاً ومعنى "كلا، و: كلتا"، فإنهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم، "ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:

أحدهما: التعريف، "فلا يضافان لنكرة مطلقاً، "فلا يجوز: كلا رجلين، ولا: كلتا امرأتين" عند البصريين، "خلافاً للكوفيين" فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو: "كلا رجلين عندك محسنان" فإن "رجلين" قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحكوا: "كلتا جارين عندك مقطوعة يدها"، أي: تاركة للغزل، قاله في المغني 1، وهو مقيد لما أطلقه هنا:

"و" الشرط "الثاني: الدلالة على اثنين إما بالنص" مضمراً كان أو مظهراً، فالأول "نحو: كلاهما" و"كلتاها"، والثاني نحو: "كلا البستانين" و" {كِلْتَا الْجُنَّتَيْنِ} [الكهف: 33] ، أو بالاشتراك" بين المثني الجمع "نحو قوله": [من الطويل]

-537

"كلانا غني عن أخيه حياته" ... ونحن إذا متنا أشد تغانيا

"فإن كلمة "نا": مشتركة بين الاثنين والجماعة"، فلذلك صح إضافة "كلا" إليها، وإنما  
صح قوله: [من الرمل]  
-538-

"إن للخير وللشر مدى ... وكلا ذلك وجه وقبل"

---

#### 1 مغني اللبيب ص 269.

534- البيت للأبيد الرياحي في الأغاني 13/ 127، ولعبد الله بن معاوية بن جعفر  
في ديوانه 90، والحماسة الشجرية 1/ 253، وللمغيرة بن حبناء التيمي في اللسان  
15/ 137 "غنا"، ولعبد الله بن معاوية أو للأبيد الرياحي في شرح شواهد المغني 2/  
555، وبلا نسبة في أمالي المرتضى 1/ 31، وأوضح المسالك 3/ 138، وتخليص  
الشواهد ص 65، وشرح الأشموني 2/ 316، ومغني اللبيب 1/ 204، وجمع الهوامع  
2/ 50.

538- البيت لعبد الله بن الزبيري في ديوانه ص 41، والمقاصد النحوية 3/ 418،  
وبلا نسبة في الارتشاف 2/ 511، وأوضح المسالك 3/ 139، وشرح ابن الناطم  
ص 282، وشرح الأشموني 2/ 317، وشرح ابن عقيل 2/ 62، وشرح الكافية الشافية  
2/ 930، ومغني اللبيب 1/ 203، وجمع الهوامع 2/ 50.

(707/1)

---

"لأن: ذا" وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها "مثناة في المعنى"، لأنها مشار بها إلى  
اثنين، وهما الخير والشرن "مثلها في قوله تعالى: {لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ}  
[البقرة: 68] أي: بين الفارض والبكر، فالإشارة بـ "إذا" في الموضعين تعود إلى ما ذكر،  
"أي: وكلا ما ذكر" من الخير والشر، "وبين ما ذكر" من الفارض والبكر.  
والبيت قاله عبد الله بن الزبيري يوم أحد قبل إسلامه. و"المدى" بفتح الميم وبالمدال  
المهملة: الغاية. و"الوجه" بفتح الواو وسكون الجيم: مستقبل كل شيء.  
و"القبل" بفتح القاف والباء الموحدة: يطلق 1 على أمور منها المحجة 2 الواضحة، ذكر  
ذلك بمعناه في القاموس 3. يقول إن للخير وللشر غاية ينتهيان إليها، ويقفان عندها،  
وكلاهما أمر يستقبله الإنسان ويعرفه. وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف  
وفتح الباء على أنه جمع قبلة، بمعنى أن كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي.

"و" الشرط "الثالث: أن يكون" المضاف إليه "كلا" و"كلتا" "كلمة واحدة"، فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين، "فلا يجوز: كلا زيد وعمرو". وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله:

-404

لفهم اثنين معرف بلا ... تفرق أضيف كلتا وكلا  
"فأما قوله": [من البسيط]

-539

"كلا أخي وخليلي واجدي عضدا" ... في النائبات وإلمام الملمات  
بإضافة "كلا" إلى متفرق، وهما "أخي" و"خليلي" فمن نوادر الضرورات<sup>4</sup>.  
و"الخليل" من الخلعة، وهي كما قال أبو بكر بن فورك: صفاء المودة التي توجب  
الاختصاص بتخلل<sup>5</sup> الأسرار. وقال غيره: أصل الخلعة الحبة. و"العضد" والساعد بمعنى،

1 في "ب": "مطلق".

2 في "أ": "الجهة"، وفي "ب": "الحجة"، وفي "ط": "الجملة"، والتصويب من القاموس  
الحيط "قبل"، ولسان العرب 11 / 542 "قبل".

3 القاموس المحيط "قبل".

539- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 140، والدرر 2 / 149، وشرح ابن  
الناظم ص 283، وشرح الأشموني 2 / 317، وشرح شواهد المغني 2 / 552. وشرح ابن  
عقيل 2 / 63، ومغني اللبيب ص 203، والمقاصد النحوية 3 / 419، وجمع الهوامع 2 /  
50.

4 في "ب": "الضرورة".

5 في "ب": "بتخليل".

(708/1)

وهو من المرفق إلى الكتف، وكفى به عن الإعانة والتقوية، فإن العضد قوام اليد وبشدتها  
تشتد<sup>1</sup>. و"النائبات": المصائب: و"الإلمام": و"الملمات": جمع ملمة، وهي نوازل  
الدهر. و"كلا": مبتدأ، و"اجدي" بكسر الدال: مفرد مضاف إلى مفعوله الأول<sup>2</sup>، وهو  
ياء المتكلم، خير المبتدأ. و"عضداً": مفعوله الثاني. وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى

المفرد بشرط تكررها نحو: "كلاي وكلك محسنان". ويجوز مراعاة لفظ "كلا" و"كلتا" في الإفراد نحو: {كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ} [الكهف: 33] ، ومراعاة معنهما وهو قليل، وقد اجتمعا في قول الفرزدق: [من البسيط]

-540-

كلاهما حين جد الجري بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما رايا  
فألحق "أقلعا" ضمير التثنية مراعاة للمعنى، وأفرد "رايا"، مراعاة للفظ.  
"ومنها أي:" بفتح الهمزة وتشديد الياء، و"تضاف للنكرة مطلقاً" سواء أكانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة "نحو: أي رجل؟ و: أي رجلين؟ و: أي رجال؟، و" تضاف للمعرفة إذا كانت" المعرفة "مثناة نحو: {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ} [الأنعام: 81] أو " كانت المعرفة "مجموعة نحو: {أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا} [هود: 7] ولا تضاف "أي" "إليها" أي: إلى المعرفة؛ حال كونها "مفردة" عن التثنية والجمع. "إلا إن 3 كان بينهما" أي: بين "أي" والمعرفة المفردة "جمع مقدر، نحو: أي زيد أحسن؟ إذ المعنى": أي أجزاء زيد أحسن".  
فبين "أي" و"زيد" لفظ مقدر يدل على الجمع، وهو "أجزاء". "أو عطفت 4 مثلها عليها بالواو كقوله": [من الكامل]

1 في "ب": "تشد".

2 سقطت من "ب".

540- البيت للفرزدق في أسرار العربية ص 287، والارتشاف 2 / 512، وتخليص

الشواهد ص 66، والخصائص 3 / 314، والدرر 1 / 42، وشرح شواهد المغني

ص 552، ونوادر أبي زيد ص 162، ولم أقع عليه في ديوانه، وهو للفرزدق أو لجريز في

لسان العرب 9 / 156 "سكف"، وبلا نسبة في الإنصاف ص 447، وخزانة الأدب 1 /

131، 4 / 299، والخصائص 2 / 421، وشرح الأشموني 1 / 33، وشرح شواهد

الإيضاح ص 171، وشرح المفصل 1 / 54، ومغني اللبيب ص 204، وجمع الهوامع 1 /

41، وشرح التسهيل 1 / 67، 3 / 245.

3 في "ب": "إذا".

4 في "ب"، "ط": "عطف".



-541

فلئن لقيتك خالين لتعلمن ... "أيي وأيك فارس الأحزاب"  
"إذ المعنى: أيننا" فارس الأحزاب، وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله:

-405

ولا تضيف لمفرد معرف ... أيا وإن كررتها فأضف

-406

أو تنو الأجزاء.....

والسر في ذلك كله<sup>1</sup> أن "أيا" الاستفهامية<sup>2</sup> اسم عام لجميع الأوصاف، فلا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو مشخص بأحد طرق التعريف، فإن كان المراد بها الأول أضيفت إلى منكر، وطابقته في المعنى، وكانت معه بمنزلة "كل" لصحة دلالة المنكر على العموم مفردًا أو مثنى أو مجموعًا بحسب ما يراد من العموم، فيقال: "أي رجل؟" و"أي رجلين؟" و"أي رجال؟" على معنى واحد من الرجال، وأي اثنين منهم، وأي جماعة منهم، وإن كان الثاني أضيفت إلى معرف، وامتنع أن تطابقه في المعنى، وكانت معه بمنزلة "بعض" لعدم صحة دلالة المعرفة على العموم، ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعًا وإما مكرراً مع "أي" بالواو؛ لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها مطلق الجمع، وأما على تقدير مضاف دال على الجمع.

"ولا تضاف" أي" الموصولة إلا لمعرفة نحو: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} " [مریم: 69] لأن معناها معنى "الذي" وهو معرفة، ولا يجوز أن تضاف إلى نكرة، لا تقول<sup>3</sup>: "اضرب أي رجل هو أفضل"، "خلافًا لابن عصفور" في إجازته ذلك<sup>4</sup>.

"ولا" تضاف "أي: المنعوت بها والواقعة حالًا إلا لنكرة"، فالأولى، "ك: مررت بفارس أي فارس" بخفض "أي" نعتًا لـ"فارس" و"الثانية: ك: مررت بزيد أي فارس" بنصب "أي" على الحالية من "زيد"، وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيهما؛ لأن نعت النكرة والحال يجب أن يكونا أن نكرتين، ومعنى "أي فارس"، كامل في الفروسية، وإليهما أشار الناظم بقوله:

-406

.... واخصص بالمعرفة ... موصولة أيا وبالعكس الصفه

541- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 142، والمختسب 1/ 254، ومغني

اللييب ص141.

- 1 سقطت من "ب".
- 2 سقطت من "ب".
- 3 في "ب": "يقال".
- 4 شرح المرادي 2/ 373.

(710/1)

"وأما" "أي" "الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما" أي: إلى المعرفة والنكرة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-407

وإن تكن شرطاً أو استفهاماً ... فمطلقاً كمل بها الكلاماً  
لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدي بالمعرفة والنكرة، ولهما أربعة أمثلة، مثال  
الاستفهامية المضافة إلى معرفة: "نحو: {أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا} [النمل: 38] "و" مثال  
الشرطية المضافة إلى المعرفة: " {أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ} فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ { [القصص:  
28] ، "و" مثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة: " {فَبِأَيِّ حَدِيثٍ} [الأعراف:  
185] ، "و" مثال الشرطية المضافة إلى نكرة "قولك: أي رجل جاءك فأكرمه".  
والحاصل أن أقسام "أي" خمسة، وهي: ضربان: ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في  
اللفظ، وهو اثنان المنعوت بهما، والواقعة حالاً، وما يجوز، وهو ثلاثة الموصولة  
والاستفهامية والشرطية، فالأولى 1 نحو: "اضرب أيا أفضل"، والثانية نحو: 2: قلت: ثم  
أي؟ والثالثة نحو: 3: {أَيَّا مَا تَدْعُو} [الإسراء: 110] .  
"ومنها: لَدُنْ" وهي "بمعنى: عند"، فتكون اسماً لمكان الحضور، وزمانه كما أن "عند"  
كذلك، وإليها أشار الناظم بقوله:

-408

وألزموا إضافة لدن فجر ...  
"إلا أنها" أي: "لدن" تختص "عن" "عند" "بسته أمور:  
أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية؛ جمع غاية وهي المسافة؛ و"عند"  
غير ملازمة لمبدأ الغايات، "فمن ثم" أي: من أجل أن "لدن" وعند يكونان لمبدأ الغايات  
وإن اختلفا في اللزوم وعدمه "يتعاقبان" أي: يتداولان؛ على شيء واحد "في نحو: جئت  
من عنده ومن لدنه، و" قد اجتمعا "في التنزيل"، قال الله تعالى في حق الخضر: "

{آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا} [الكهف: 65] ، فلو جيء بـ"عند" فيهما أو بـ"لدى" لصح ذلك، ولكن ترك دفعًا لتكرار اللفظ "بخلاف نحو: "جلست عنده" فلا يجوز فيه "جلست لدنه" لعدم معنى الابتداء هنا؛ لأن حرف الابتداء وهو "من" غير موجود هنا.

---

1 سقطت من "ب".

2 سقط من "ب": "والثانية نحو".

3 سقط من "ب": "أي: والثالثة نحو".

(711/1)

---

"و" الأمر "الثاني أن الغالب" في "لدى" "استعمالها مجرورة بـ: من"، ونصبها قليل حتى إنها لم تأت في التنزيل منصوبة، وجر "عند" بـ"من" دون جر "لدى" في الكثرة. والأمر "الثالث أنها مبنية" على السكون، وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية، وعدم التصرف "إلا في لغة قيس"، فإنها معربة عندهم تشبيها<sup>1</sup> بـ"عند"، و"بلغتهم قرى": "لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهِ" [الكهف: 2] بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل، وهي قراءة أبي بكر بن عاصم<sup>2</sup>، وفي أمالي ابن الشجري<sup>3</sup>: "قال أبو علي: فأما ما روي عن عاصم من قراءته "من 4 لدنه"؛ بكسر النون؛ فإن ذلك لالتقاء الساكنين من 5 حيث سكنت الدال إسكان الباء من سبع، وليست كسرة إعراب"، ا. هـ. فظهر بهذا أن "لدى" مبنية دائمًا بخلاف "عند" فإنها معربة دائمًا.

والأمر "الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل كقوله" وهو القطامي: [من الطويل]

-542

صريع غوان راقهن ورقنه ... "لدى شب حتى شاب سود الذوائب"  
فأضاف "لدى" إلى جملة "شب"، و"الصريع": المصروع، وهو المطروح على الأرض غلبة، و"غوان"؛ بغين عجمة مفتوحة: جمع غانية، وهي الجارية التي غنيت، أي: استغنت

---

1 في "ب": "الشبهها".

- 2 الرسم المصحفي: {لَدُنْهُ} وقرأ عاصم وشعبة: "لدنهي" بإسكان الدال مع إشمامها  
الضم وكسر النون والهاء مع وصلها بياء، انظر الإتحاف ص288، والبحر المحيط 6/  
96، والنشر 2/ 310، وشرح ابن الناظم ص284، وحاشية يس 1/ 49.  
3 أمالي ابن الشجري 1/ 223.  
4 سقطت من "ط".  
5 سقطت من "ب".  
542- البيت للقطامي في ديوانه ص44، وأمالي ابن الشجري 1/ 223، والارتشاف  
2/ 266، وخزانة الأدب 7/ 67، والدرر 1/ 466، وسمط اللآلي ص132، وشرح  
شواهد المغني ص455، ومعاهد التنصيص 1/ 181، والمقاصد النحوية 3/ 427،  
وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 4/ 47، وأوضح المسالك 3/ 145، وتخليص الشواهد  
ص263، وشرح الأشموني 2/ 318، وشرح التسهيل 2/ 237، ومغني اللبيب  
ص157 وجمع الهوامع 1/ 215.

(712/1)

بحسنها عن الحلي، و"راقهن ورقنه": أعجبهن وأعجبته، و"الدوائب": جمع ذؤابة من  
الشعر، بـمزة بعد الدال المعجمة في المفرد، وكان حقها أن تثبت في الجمع، لكنهم  
استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوًا، وهذا البيت لا دليل فيه، إذ يحتمل  
أن يكون على إضمار "أن" بدليل أنها تظهر بعدها أحيانًا، قاله ابن الشجري<sup>1</sup>، ويؤيده  
تقدير سيبويه<sup>2</sup> في "لَدُ شَوْلًا"<sup>3</sup>: أن كانت شولًا، ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفي  
وبقاء صلته.

الأمر "الخامس جواز إفرادها" عن الإضافة "قبل: غدوة" كقوله: [من الطويل]  
-543

وما زال مهري مزجر الكلب فيهم ... لدن غدوة حتى دنت لغروب  
بنصب "غدوة"، "فتنصبها" "لدن"4، "على التميز"؛ لأن "لدن" في آخرها نون ساكنة  
وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاته العشر، وقد تحذف نونها  
فشابت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها، وشابت النون التنوين من  
جهة جواز حذفها، فصارت "لدن غدوة" في اللفظ كـ: "راقود خلا"، فنصب "غدوة"  
على التمييز بـ"لدن" كنصب "خلا" بـ"راقود"، "أو على التشبيه بالمفعول به" في نحو:

"ضارب زيداً"، فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل، فعملت عمله، بل قال أبو علي<sup>5</sup>: النون في "لدن" زائدة، نقل ذلك عنه ابن الشجري<sup>6</sup>، وبه يتضح تشبيه "لدن" بـ"ضارب" منوئاً حتى نصبت بعدها "غدوة" وإليهما يشير قول الناظم:

-408

..... ونصب غدوة بها.....

1 أمالي ابن الشجري 1/ 223.

2 الكتاب 1/ 265.

3 تمام الشاهد:

"من لد شولاً فيلإ ثلاثها"

، وتقدم برقم 152، 181.

543- البيت لأبي سفيان بن حرب في الحيوان 1/ 318، والدرر 1/ 467، وبلا

نسبة في جواهر الأدب ص128، وشرح الأشموني 2/ 318، وشرح التسهيل 2/ 238، ولسان العرب 13/ 384، "لدن"، والمقاصد النحوية 3/ 429، وجمع الهوامع 1/ 215.

4 بعده في "ط": "إما".

5 المسائل الحلييات ص223.

6 أمالي ابن الشجري 1/ 223.

(713/1)

"أو" تنصبها أنت "على إضممار "كان" واسمها" وإبقاء خبرها، والأصل: لدن كان الوقت غدوة، والذي دل على الوقت كلمة "لدن"، قاله ابن مالك، وقال<sup>1</sup>: هذا حسن؛ لأن فيه إبقاء "لدن" على ما ثبت لها من الإضافة، ويؤيده "من لد شولاً"، فالنصب على هذا ليس بـ"لدن"، وإنما هو بـ"كان" المحذوفة، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير، "وحكى الكوفيون" في "غدوة": رفعها بعدها؛ أي: بعد "لدن"؛ "على إضممار "كان" تامة"، أي: لدن كانت غدوة، وقال ابن جني: لشبهه بالفاعل فرفع، قال المرادي<sup>2</sup>: وظاهره أنها مرفوعة بـ"لدن"، و"الجر القياس" كما تجر سائر الظروف، "و" هو "الغالب في الاستعمال"، ولا تكون "غدوة" بعد "لدن" إلا منونة وإن كانت معرفة، ولا تنصب

"غدوة" إلا مع وجود في النون في "لذن" دون حذفها، و"عند" لا ينصب شيء من المفردات بعدها.

الأمر "السادس: أنها" أي: "لذن" "لا تقع إلا فضلة" بخلاف "عند" فإنها قد تكون عمدة، "تقول: السفر من عند الصرة"، فتجعل "عند" خبراً عن السفر، والخبر عمدة، وهذا مخالف لتصحيحه في باب المبتدأ: أن الخبر متعلقها المحذوف إلا أن يقال: لما سد مسده أعطي ما له من العمدية، "ولا تقول": السفر "من لذن البصرة"؛ لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية.

"ومنها: مع" والغالب استعمالها مضافة، فتكون ظرفاً، "وهي" حينئذ "اسم لمكان الاجتماع"، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: "زيد معك" ولزمان الاجتماع نحو: "جئتك مع العصر"، والمرادفة "عند" 3 فتجر بـ "من" كقراءة بعضهم: "هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ" [الأنبياء: 24] بكسر ميم "من"، وحكاية 4 سيبويه 5: "ذهبت من معه" بالجرن وهي اسم بدليل جرهما بـ "من"، وتنوينها عند أفرادها 6 عن الإضافة نحو: "جاء معاً" "معرب" لأنه ثلاثي الأصل "إلا في لغة ربيعة" بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة، "وغنم"، بفتح الغين المعجمة وسكون النون؛ ابن ثعلب بن

---

1 شرح التسهيل 2/ 238.

2 شرح المرادي 2/ 276.

3 في "أ": "مرادفة لعند"، وفي "ب": "مرادفة عند".

4 في "ط": "وحكى"، وفي "ب": "وحكاه".

5 الكتاب 1/ 420.

6 في "ط": "تجردها".

(714/1)

---

وائل أبو حي، "فتبني على السكون" لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع،  
قاله الشاطبي، "كقوله" وهو الراعي كما قال الشاطبي أو جرير كما قال العيني: [من  
الوافر]

-543

"فريشي منكم وهواي معكم" ... وإن كانت زيارتكم لما

الرواية بتسكين عين "معكم"، ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة<sup>1</sup>، وخالفه المتأخرون<sup>2</sup> محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، ونقل عن الكسائي أن ربيعة تقول: "ذهبت مع أخيك" و"جئت مع أهلك" بالسكون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، و"الريش": اللباس الفاخر أو المال ونحوه، و"لماً"؛ بكسر اللام وتخفيف الميم؛ وقتاً بعد وقت، "وإذا لقي" "مع" "الساكنة" العين "ساكن" آخر "جاز كسرهما" على أصل النقاء الساكنين، "وفتحا" استصحاباً للأصل أو اتباعاً "نحو: مع القوم" بكسر العين وفتحها، وعبارة التسهيل<sup>3</sup>: وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، فأفاد ما لم يفده الموضح، وهو أن عينها تسكن قبل حركة نحو: "جئت معك"، وتكسر قبل سكون نحو: "جئت مع الرجل"، ولكن الموضح حاول شرح قول الناظم:

-409-

ومعه مع فيها قليل ونقل ... فتح وكسر لسكون يتصل  
 "وقد تفرد" "مع" عن الإضافة فتنون وتصير "بمعنى: "جميعاً"، فتنصب على الحال "من  
 الاثنين "نحو: جاء معاً" قال: [من الطويل]  
 -544-

فلما تفرقنا كأني ومالكا ... لطول اشتياق لم نبت ليلة معا

---

543- البيت للراعي النميري في الكتاب 2 / 287، وملحق ديوانه ص 331، ولجبر  
 في ديوانه ص 225، وشرح أبيات سيبويه 2 / 291، وأساس البلاغة "ريش"، والمقاصد  
 النحوية 3 / 432، وبلا نسبة في الارتشاف 2 / 267، وأمالى ابن الشجري 1 / 245،  
 وأوضح المسالك 3 / 149، وشرح ابن الناظم ص 285، وشرح الأشموني 2 / 320،  
 وشرح ابن عقيل 2 / 70، وشرح التسهيل 2 / 241، وشرح الكافية الشافية 2 /  
 951، وشرح المفصل 2 / 128، 5 / 138.  
 1 الكتاب 3 / 287، وانظر الارتشاف 2 / 267، حيث نقل أبو حيان مذهب  
 سيبويه.

2 منهم ابن مالك في شرح التسهيل 2 / 241.

3 التسهيل ص 98.

544- البيت لمتهم بن نويرة في ديوانه ص 122، وتاج العروس "فرق"، وأدب الكاتب  
 ص 519، والأزهية ص 289، والأغاني 15 / 238، وجمهرة اللغة ص 1316، وخزانة  
 الأدب 8 / 272، والدرر 2 / 77، وشرح اختبارات المفضل ص 1177، وشرح  
 شواهد المغني 2 / 565، والشعر والشعراء 1 / 345، وبلا نسبة في الجنى الداني

ص102، ورصف المباني ص223، وشرح الأشموني 2/ 219، ولسان العرب 12/ 564 "لوم"، ومغني اللبيب 1/ 212، وجمع الهوامع 2/ 32، وتاج العروس "لوم".

(715/1)

---

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات، فالاول الخنساء: [من المتقارب]  
-545

وأفنى رجالي فبادوا معا ... فأصبح قلبي بهم مستفرا  
بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف إذا أزعجه، والثاني كقول متمم بن  
نويرة: [من الطويل]  
-546

..... إذا حنت الأولى سجعن لها معا  
أي: إذا صوتت الحمامة الأولى هدرن جميعاً لأجل تصويتها.  
واختلف في حركة "معا" إذا نونت فذهب الخليل وسيبويه 1 إلى أنها فتحة إعراب،  
والكلمة ثنائية في حال الإفراد كما كانت في حال الإضافة، وذهب يونس والأخفش 2  
إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء "فتى"، تاما في الإفراد، ولكن حذفت ألفها في الوصل  
للساكين الألف والتنوين كما حذفت ألف "فتى" لذلك، قال ابن مالك 3: وهذا هو  
الصحيح، لقولهم: "الزيدان معا" و"الزيدون معا"، فيوقعون "معا" في موضع رفع كما  
توقع الأسماء المقصورة نحو: "هم عدى"، ولو كان باقياً على النقص لقل: "الزيدون مع"  
كما قيل: "هم يد واحدة على من سواهم".  
واعترض بأن "معا" ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله.  
"ومنها غير" وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده" إما بالذت

---

545- البيت للخنساء في ديوانها ص274، وشرح شواهد المغني 1/ 252، 2/

748، ومغني اللبيب 1/ 334، وبلا نسبة في شرح الأشموني 2/ 320.

546- صدر البيت:

"يذكرن ذا البث الحزين ببته"

، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص117، وشرح شواهد المغني 2/ 567، 747،  
والشعر والشعراء، 1/ 345، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص74، 75، وشرح



الأشموني 2/ 320، والمحتسب 1/ 151، ومغني اللبيب 1/ 334.

1 الكتاب 3/ 286، وانظر شرح التسهيل 2/ 239.

2 انظر شرح التسهيل 2/ 239.

3 شرح التسهيل 2/ 239، 240.

(716/1)

نحو: "مررت برجل غيرك"، أو بالصفات كقولك لشخص: "دخلت بوجه غير الذي خرجت به"، وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو: "زيد غير عمرو"، فإن ماهيتهما واحدة، وهي الحيوان الناطق، والتركيب صحيح، "وإذا وقع" غير "بعد" ليس "وعلم المضاف إليه جاز ذكره ك: قبضت عشرة ليس غيرها" 1 برفع "غير" على أنها اسم "ليس" وخبرها محذوف، والتقدير: "ليس غيرها مقبوضاً"، وبنصبها على أنها خبر "ليس"، واسمها محذوف، والتقدير: ليس المقبوض غيرها، "وجاز حذفه لفظاً فيضم" غير "بالتنوين 2" بغير تنوين، ثم اختلف "في ضمته" فقال المبرد 3 والجرمي وأكثر المتأخرين: "ضمة بناء؛ لأنها" أي: "غيراً" ك: قبل "و" بعد "في الإبهام" والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه، ونسب إلى سيبويه 4، "فهي اسم" لـ "ليس" "أو خبر" لها، والجزء الآخر محذوف، فعلى تقدير الاسم في محل رفع، وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها إلا هذه الضمة الموجودة؛ لأنها ضمة بناء، وعلى الخبرية فهي في موضع نصب، والتقدير على الرفع: ليس غيرها مقبوضاً، وعلى النصب: ليس المقبوض غيرها، فحذف من الأول الخبر ومن الثاني الاسم، وإلى بناء "غير" على الضم أشار الناظم بقوله:

-410

واضمم بناء غيرا إن عدمت ما ... له أضيف ناوياً ما عدما  
"وقال الأخفش": ضمة "غير" ضمة "إعراب 5"، وحذف التنوين للإضافة تقديرًا؛ لأن المضاف إليه ثابت في التقدير عنده، "لأنها اسم ك: كل و: بعض" في جواز القطع عن الإضافة لفظاً، "لا ظرف" للزمان "ك: قبل و: بعد"، ولا للمكان كـ "فوق" و "تحت"، وعلى هذا "فهي اسم" لـ "ليس"، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، "لا خبر" لأن خبر "ليس" لا يرفع، "و" هذان القولان في الضمة "جوزهما ابن خروف 6"، فعلى البناء هي اسم أو خبر، وعلى الإعراب هي اسم لا خبر 7.

- 1 في "ط": "غير".
- 2 سقطت من "ط".
- 3 المقتضب 4 / 329.
- 4 الكتاب 2 / 344، 345.
- 5 شرح الكافية الشافية 2 / 977، ومغني اللبيب ص 209.
- 6 مغني اللبيب ص 210.
- 7 في "أ": "غير".

(717/1)

"ويجوز قليلاً الفتح مع التنوين" لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، "ودونه" لنية لفظ المضاف إليه، "فهو خير" لأنه منصوب، واسم "ليس" محذوف، والتقدير: ليس المقبوض غيراً أو غير، "والحركة" على هذا "إعراب باتفاق"، واعترض بأن "غيراً" يجوز بناؤها على الفتح<sup>1</sup> إذا أضيفت إلى مبني، فيحتمل أنها بنيت حال الإضافة ثم حذفت المضاف إليه وبقي البناء على حاله، وعلى هذا فيحتمل أن يكون اسماً، وأن يكون خبراً، نعم الفتح مع التنوين "كالضم مع التنوين" فالحركة إعراب باتفاق؛ لأن التنوين إما للتمكين فهو خاص بالمعرب، أو للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور، وقيد حذف ما يضاف إليه "غير" بقوله: "بعد ليس"، بناء على أنه لا يجوز بعد "لا" النافية، كما صرح في المغني، وقال: إنه لحن، وبالع في الإنكار على مرتكبه في شرح الشذور، ورد بأن أبا العباس كان يقول: "لا غير" بالبناء على الضم ك: "قبل" و"بعد"، وكذا قال الرمخشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من شرح التسهيل<sup>2</sup>: [من الطويل]

-547

جواباً به تنجو اعتمد فورينا ... لعن عمل أسلفت لا غير تسأل  
وتبعهم صاحب القاموس<sup>3</sup>.

"ومنها" قبل "و" بعد، "ويجب إعرابهما" نصباً على الظرفية أو خفضاً بـ "من" فقط "في" ثلاث صور:

إحداها: أن يصرح بالمضاف إليه ك: جئتكَ بعد الظهور وقبل العصر، و: من قبله ومن بعده، ولا يختصان بالزمان، فقد يكونان للمكان كقولك: "داري قبل دارك أو بعدها"

ولهذا سهل دخول "من" عليهما عند البصريين، قاله الدماميني.  
الصورة "الثانية: أن يحذف المضاف إليه، وينوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب وترك  
التنوين" على حالهما "كما لو ذكر المضاف إليه كقوله": [من الطويل]  
-548

"ومن قبل نادى كل مولى قرابة" ... فما عطفت مولى عليه العواطف

---

1 في "ط": "الضم".

2 شرح التسهيل 3/ 209.

547- تقدم تخريج البيت برقم 430.

3 القاموس المحيط "غير".

548- تقدم تخريج البيت برقم 497.

(718/1)

---

بخفض "قبل" بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه، "أي: ومن قبل ذلك"، فحذف  
"ذلك" من اللفظ وقدره ثابتاً، "وقرئ" في الشواذ: "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ"  
[الروم: 4] بالخفض من غير تنوين<sup>1</sup>، أي: من قبل الغلب ومن بعده"، وهي قراءة  
الجدري والعقيلي.  
الصورة "الثالثة: أن يحذف" المضاف إليه "ولا ينوى شيء" لا لفظه ولا معناه، "فيبقى  
الإعراب" المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بـ"من"، "ولكن يرجع  
التنوين" الذي كان حذف للإضافة "لزوال ما يعارضه" من الإضافة "في اللفظ والتقدير،  
كقراءة بعضهم": "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ" [الروم: 4] "بالجبر والتنوين<sup>2</sup>، وقوله"  
وهو عبد الله بن يعرب: [من الوافر]  
-549

"فساغ لي الشراب وكنت قبلاً" ... أكاد أغص بالماء الفرات  
بنصب "قبلاً" على الظرفية، والرواية المشهورة "بالماء الحميم"، والذي رواه الثعالبي  
"بالماء الفرات<sup>3</sup>"، قال الموضح: وهو الأنسب؛ لأنه العذب، والحميم: الحار، ومنه  
اشتقاق الحمام، وقيل: الحميم: البارد، فهو من الأضداد، "وقوله": [من الطويل]  
-550

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية ... "فما شربوا بعداً على لذة خمرًا"

- 
- 1 انظر هذه القراءة في أوضح المسالك 3/ 156، وشرح ابن الناظم ص 285، ومعاني القرآن للفراء 2/ 320، ومغني اللبيب 1/ 136، وشرح ابن عقيل 2/ 72.
- 2 قرأها بالتونين: أبو السمال والجدري وعون، انظر البحر المحيط 7/ 162، ومعاني القرآن للفراء 2/ 320.
- 549- البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب 1/ 426، 429، ولعبد الله بن يعرب في الدرر 1/ 447، والمقاصد النحوية 3/ 435، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 156، وتذكرة النحاة ص 527، وخزانة الأدب 6/ 505، 510، وشرح ابن الناظم ص 286، وشرح الأشموني 2/ 322، وشرح ابن عقيل 2/ 73، وشرح التسهيل 3/ 247، والارتشاف 2/ 514، وشرح المرادي 2/ 578، وشرح قطر الندى ص 21، وشرح المفصل 4/ 88، ولسان العرب 12/ 154، "حمم"، وجمع الهوامع 1/ 210.
- 3 انظر شرح شذور الذهب ص 104، وخزانة الأدب 1/ 429.
- 550- البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص 146، وأوضح المسالك 3/ 158، وخزانة الأدب 6/ 501، والدرر 1/ 446، وشرح ابن الناظم ص 286، وشرح الأشموني 2/ 322، وشرح شذور الذهب ص 105، وشرح الكافية الشافية 2/ 965، ولسان العرب 3/ 93 "بعد"، 14/ 237 "خفا" والمقاصد النحوية 3/ 436، وجمع الهوامع 1/ 209، 210.

(719/1)

---

بنصب "بعد" على الظرفية، ويحتمل أن يكون التونين فيه وفي البيت قبله للضرورة، وهي المسألة المشهورة، قال المرادي: مسألة: إذا نونت الغايات للاضطراب فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعاً وعلى قوله:

..... فما شربوا بعد على لذة خمرًا

ومختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوباً كقوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً .....

ا. هـ.

"وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظاً وتقديرًا، ولذلك نونا" كما تون سائر

الأسماء النكرات تنوين التمكين، وقال بعضهم: هما معرفتان بنية الإضافة وتنوينهما تنوين عوض، قال ابن مالك في شرح الكافية<sup>1</sup>: وهذا القول عندي حسن.

"وهما معرفتان في الوجهين قبله" بالإضافة لفظاً في الأول، وتقديرًا في الثاني، "فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنياً" لافتقارهما إلى المضاف إليهما<sup>2</sup> معنى كافتقار الحروف لغيرها، وبنياً على حركة<sup>3</sup> فراراً من التقاء الساكنين، "وعلى الضم" لتخالف حركة البناء حركة الإعراب "نحو: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} " [الروم: 4] "في قراءة الجماعة" السبعة بالضم بغير تنوين، وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية، والأصل؛ والله أعلم "لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده"، وقال الحوفي: إنما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة، وأما إذا كان نكرة فإتخما معربان<sup>4</sup> سواء نويت معناه أو لا، ا. هـ. وإذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات؛ لأن الأصل فيها أن تكون مضافة، وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه؛ لأنه تتمته إذا به تعريفه، فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف<sup>5</sup> غايته، قاله الدماميني.

"ومنها: أول" مقابل "آخر" "و: دون، وأسماء الجهات" الست "ك: يمين، و: شمال، و: وراء، و: أمام، و: فوق، و: تحت، وهي على<sup>6</sup> التفصيل المذكور

---

1 شرح الكافية الشافية 2/ 966.

2 في "أ": "إليه".

3 في جميع النسخ: "حركتي".

4 في "ط": "يعربان".

5 بعده "في" "ب": "إليه".

6 سقطت من "ب".

(720/1)

---

في: قبل، و: بعد" من أنها إذا أضيفت لفظاً أعربت نصباً على الظرفية أو خفضاً بـ"من"، وإذا لم تضاف لا لفظاً ولا تقديرًا أعربت الإعراب المذكور ونونت، وإذا حذف<sup>1</sup> المضاف إليهما<sup>2</sup> فإن نوي لفظه أعرب الإعراب المذكور ولم تنون، وإن نوي معناه بنيت على الضم، "تقول: جاء القوم وأخوك خلف أو أمام" بالضم فيهما، "تريد خلفهم أو أمامهم"، ولكنك حذف المضاف إليهما<sup>3</sup>، ونويت معناه: وبنيتهما على الضم، "قال"

رجل من بني تميم: [من الكامل]

-551-

لعن الإله تعلقة بن مسافر ... "لعنا يشن عليه من قدام"  
بالضم، والأصل: من قدامه، فحذف المضاف إليه، ونوى معناه، فبناه 4 على الضم.  
و"تعلقة" بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام؛ علم رجل، ويروى  
ابن مزاحم، و"يشن"؛ بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة؛ يصب، "وقال" معن  
بن أوس: [من الطويل]

-552-

لعمرك ما أدري وإني لأوجل ... "على أيننا تعدو المنية أول"  
بالضم، والأصل: أول الوقتين، وذلك لأن لكل منهما وقتا يموت فيه، ويقدر أحدهما  
سابقاً، ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين لهما على أي الرجلين، و"المنية": الموت،  
"وحكى أبو علي" الفارسي: "أبدأ بذاً من أول؛ بالضم على نية معنى المضاف إليه"،  
والأصل: من أول الأمر، "وبالحفض على نية لفظه، وبالفتح على نية تركهما، ومنعه

---

1 في "ط": "حذفت".

2 في "أ": "إليه".

3 في "ط": "إليه".

551- البيت لرجل من بني تميم في الدرر 1/ 449، والمقاصد النحوية 3/ 437،  
وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 160، وتذكرة النحاة ص 279، وشرح الأشموني 2/  
322، وهمع الهوامع 1/ 210، وأما ابن الشجري 1/ 329، 2/ 264.  
4 في "ط": "فبناؤه".

552- البيت لمعن بن أوس في ديوانه 39، وخزانة الأدب 8/ 244، 245، 289،  
294، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1126، ولسان العرب 5/ 127، "كبر"،  
11/ 722 "وجل" والمقاصد النحوية 3/ 493، وتاج العروس "وجل"، وبلا نسبة في  
الأشباه والنظائر 8/ 140، وأوضح المسالك 3/ 161، وجمهرة اللغة ص 493،  
وخزانة الأدب 6/ 505، وشرح الأشموني 2/ 322، وشرح شذور الذهب ص 103،  
وشرح قطر الندى ص 23، وشرح المفصل 4/ 87، 6/ 98، واللسان 9/ 261  
"عنف"، 13/ 438 "هون" والمقتضب 3/ 246، والمنصف 3/ 35، وتاج العروس  
24/ 90 "عنف" "هون".

من الصرف للوزن والوصف"؛ لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق، واستفيد من حكاية أبي علي أن "أول" له استعمالان: أحدهما: أن يكون ظرفاً 1 ك: "قبل" والثاني: أن يكون صفة ك: "

الأسبق" وقال آخر: [من الطويل]

-553

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن ... لقاءك إلا من وراء وراء

بالضم، وأنشد سيبويه: [من الرجز]

-554

لا يحمل الفارس إلا الملبون ... الخض من أمامه ومن دون بالسكون، والقافية ههنا 2 لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيًا على الضم؛ لأنه في نية الإضافة، قاله الشاطبي، وتقول: "جلست يمين وشمال وفوق وتحت" بالضم فيهن، والأصل: يمينك وشمالك وفوقك وتحتك.

"ومنها: حسب" بسكون السين، "ولها" في العربية "استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كاف" اسم فاعل كفى "فتستعمل" مضافة "استعمال الصفات" المشتقة "فتكون نعتًا لنكرة"؛ لأنها لم تتعرف بالإضافة حملاً على ما هي بمعناه، ك: مررت برجل حسبك من رجل، أي: كاف لك من غيره وحالاً لمعرفة ك: هذا عبد الله حسبك من رجل، بنصب "حسب" على الحال من عبد الله، أي: كافياً لك من غيره، "و" تستعمل "استعمال الأسماء" الجامدة فترتفع على الابتداء "نحو: {حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ} [المجادلة: 8] ف"حسبهم": مبتدأ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة، و"جهنم": خبره، ويجوز العكس، وهو أولى لأن "جهنم" معرفة بالعلمية، "وحسب" نكرة، و"و" تنصب اسماً لـ "إن" نحو: " {فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ} " [الأنفال: 62] ف"حسبك": اسم "إن" و"الله" خبرها، وهذا يؤيد الإعراب 3 الأول.

"و" يجر بالحرف نحو "بحسبك درهم" ف"حسبك": مبتدأ، و"درهم" خبره، ولا يجوز

1 في "ط": "اسماً".

553- البيت لعتي بن مالك في لسان العرب 15/ 390 "ورى"، وبلا نسبة في خزانة

الأدب 6/ 504، والدرر 1/ 448، وشرح شذور الذهب ص 103، وشرح المفصل

- 87 / 4، ولسان العرب 92 / 3، "بعد"، وجمع الهوامع 210 / 1.
- 554- الرجز بلا نسبة في الكتاب 290 / 3، ولسان العرب 164 / 3، "دون"
- 374، "لبن" وتهذيب اللغة 364 / 15، وتاج العروس "دون"، "لبن".
- 2 في "ب"، "ط": "هنا".
- 3 سقطت من "ب".

(722/1)

العكس لأن "حسبك" نكرة مختصة، و"درهم" غير مختص "وبهذا" الاستعمال الثاني "يرد على من زعم أنها اسم فعل" بمعنى يكفي، "فإن العوامل اللفظية" نحو: "إن" و"الباء" في المثالين الأخيرين 1 "لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق"، ولا العوامل المعنوية على الأصح.

"و" الاستعمال "الثاني" من أصل التقسيم: "أن تكون" حسب "بمنزلة" لا غير "في المعنى، فتستعمل مفردة" عن الإضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف إليه، "و" حسب "هذه هي" حسب "المتقدمة" في الاستعمالين السابقين "ولكنها عند قطعها عن الإضافة لها إشراؤها هذا المعنى" الدال على النفي، "و" تجدد لها "ملازماتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبنائها على الضم" بعد أن كانت معربة 2 بحسب العوامل، "تقول" في الوصفية: "رأيت رجلاً حسب، و" في 3 الحالية: "رأيت زيداً حسب"، فحذف المضاف إليه منهما 4 ونوى معناه فبنيت على الضم.

"قال الجوهري 5: كأنك قلت: حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون، ا. هـ"، وعنى بالإضمار الحذف فكأنه قال: فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته في نفسك ولم تنون؛ لأنك نويت معنى المضاف إليه فبنيتهما على الضم ك: "قبل" و"بعد"، "وتقول" في الابتداء: "قبضت عشرة فحسب"، فحسب: مبتدأ حذف خبره، "أي: فحسبي ذلك"، والمعنى: رأيت رجلاً لا غير، ورأيت زيداً لا غير، وقبضت عشرة لا غير، ودخلت الفاء في الأخير تزينا للفظ كما تدخل على "قط" في قولك "قبضت عشرة فقط"، "واقترضى كلام ابن مالك" في قوله في النظم:

-411

قبل كغير بعد حسب أول ... ودون والجهات أيضاً وعل

-412



وأعربوا نصباً إذا ما نكرا ... قبلاً وما من بعده قد ذكرنا  
"إنها" أي: حسب "تعرب نصباً إذا نكرت ك: "قبل" و"بعد"، قال أبو حيان 6:  
ولا وجه لنصبها؛ لأنها غير ظرف"، وقد ذكرها مع الظروف "إلا أن نقل عنهم 7 نصبها

---

1 في "ط": "الآخرين".

2 في "ب": "معرفة".

3 سقطت من "ب".

4 سقطت من "ب".

5 الصحاح "حسب".

6 انظر الارتشاف 2 / 503.

7 في "ب": "عندهم".

(723/1)

---

حالاً إذا كانت نكرة، انتهى "كلامه"، فإن أرد "أبو حيان" بكونها نكرة قطعها عن  
الإضافة "لفظاً" اقتضى أن استعملها حينئذ أي: حين إذا قطعت عن الإضافة "منصوبة  
شائع" في كلامهم، "و" اقتضى "أنها كانت مع الإضافة معرفة" بالإضافة، "و" هذان  
الاقتضاءان "كلاهما ممنوع"، أما الأول فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على  
الضم، وأما الثاني فلأنها نكرة دائماً أضيفت أو 1 لم تضاف، "وإن أراد" أبو حيان  
"تنكيرها مع الإضافة 2 فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ" أي: حين إذا كانت مضافة  
"لأنها لم ترد" في كلامهم "إلا" نكرة "كذلك" لأن إضافتها لا تفيد التعريف، وإنما هي في  
تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة 3، "وأيضاً فلا وجه لتوقفه"  
أي: لتوقف أبي حيان "في تجويز انتصابها على الحال حينئذ" أي: حين إذا كانت مضافة  
"فإنه" أي: فإن نصبها على الحال "مشهور" في غالب الكتب "حتى إنه مذكور في كتاب  
الصحاح" للجوهري مع كثرة تداول الأيدي له قديماً وحديثاً، "قال" صاحب الصحاح 4  
فيه: "تقول: هذا رجل حسبك من رجل، وتقول في المعرفة، هذا عبد الله حسبك من  
رجل، فتنصب "حسبك" على الحال، انتهى" نصه.  
ف"حسبك" في الأول وقعت بعد نكرة فرفعت على أنها نعت لها، وفي الثاني وقعت بعد  
معرفة فنصب على أنها حال منها، وهي في الصورتين نكرة وإن كانت مضافة لمعرفة لما

تقدم من أن إضافتها لا تفيد التعريف، "وأيضاً فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك"؛ أي: بنصبها على الحال؛ إذا تنزلنا وقلنا: إن لها حالة تعريف وحالة تنكير؛ "لأن مراده" بقوله:

-412

وأعربوا نصباً إذا ما نكروا .....  
"التنكير الذي ذكره في "قبل" و"بعد"، وهو أن يقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً"  
وينصب على الظرفية بحيث يقال: "رأيت زيداً حسباً" أو "فحسباً" ولم يسمع ذلك؟ لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان، وما ذكره الموضح من أن مراد الناظم 5 ذلك لا يدفع الانتقاد<sup>6</sup>، فالصواب أن يحمل عموم قوله:

1 في "ب"، "ط": "وأم".

2 انظر الارتشاف 2 / 503.

3 شرح عمدة الحفاظ 1 / 372.

4 الصحاح "حسب".

5 في "ب"، "ط": "ابن مالك".

6 في "ب": "الإيراد".

(724/1)

-412

..... وما من بعده قد ذكرنا  
على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه "حسب" و"عل" الآتية.  
"وأما "عل" فإنها توافق "فوق" في "إفادة" معناها "وهو العلو"، وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة" فيما إذا أريد بها علو معين كقولك: "أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من عل"، أي: من فوق الدار و"كقوله"؛ وهو الفرزدق يهجو جريراً: [من الكامل]

-555

ولقد سددت عليك كل ثنية ... "وأيتت نحو بني كليب من عل"  
"أي: من فوقهم"، و"الثنية": طريق 1 العقبة، و"توافق" فوق" أيضاً "في إعرابها إذا

كانت نكرة" فيما إذا أريد بها علو مجهول "كقوله"؛ وهو امرؤ القيس الكندي يصف  
فرساً: [من الطويل]  
-556-

مكر مفر مقبل مدبر معا ... "كجلمود صخر حطه السيل من عل"  
بكسر اللام، "أي: من شيء عال وتخالفها" أي: وتخالف "عل، فوق" "في أمرين":  
أحدهما: "أنها"؛ أي: عل؛ "لا تستعمل إلا مجرورة بـ: من" دائماً، "و" الثاني "أنها لا  
تستعمل مضافة" بخلاف "فوق"، فيهما، "كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع، وهو  
الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الألفاظ أنها<sup>2</sup> تجوز إضافتها وقد صرح  
الجوهري بذلك" في الصحاح "فقال<sup>3</sup> يقال: أتيت من عل الدار؛ بكسر اللام؛

---

555- البيت للفرزدق في ديوانه 161 / 2، وتذكرة النحاة ص 85، والدرر 1 / 449،  
وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص 107، وشرح المفصل 4 / 89، وجمع الهوامع 1 /  
210.

556- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص 19، ولسان العرب 15 / 84 "علا"،  
وجمهرة اللغة ص 126، وتاج العروس 13 / 318، "فرر"، "علا"، وكتاب العين 7 /  
174، وإصلاح المنطق ص 25، وخزانة الأدب 2 / 397، 3 / 242، 243، والدرر  
1 / 450، وشرح أبيات سيبويه 2 / 339، وشرح شواهد المغني 1 / 451، والشعر  
والشعراء 1 / 116، والكتاب 4 / 228، والمقاصد النحوية 3 / 449، وبلا نسبة في  
لسان العرب 7 / 274 "حطط"، وتهديب اللغة 14 / 25، والمخصص 13 / 202،  
وتاج العروس 19 / 198 "حطط"، وأوضح المسالك 3 / 165، وورصف المباني  
ص 328، وشرح الأشموني 2 / 323، وشرح شذور الذهب ص 107، ومغني اللبيب  
1 / 154، والمقرب 1 / 215، وجمع الهوامع 1 / 210.

1 في "أ"، "ب": "طريقة".

2 في "ط": "أنه".

3 الصحاح "علا".

أي: من عال"، وهو سهو، قاله في شرح الشذور<sup>1</sup>، "ومقتضى قوله" في النظم:  
-412

"وأعربوا نصبًا إذا ما نكروا ... قبلاً وما من بعده قد ذكرا"  
"أنها يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها" كالحالية، "وما أظن شيئاً من" هذين  
"الأمرين" وهما جواز إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها "موجوداً" في  
كلامهم، "وإنما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين اللفظتين" وهما "حسب" و"عل"  
"لأنني لم أر أحداً" من الشراح "وقاها حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية" لمن تدبره.  
والحمد لله" على تيسير ذلك.

1 شرح شذور الذهب ص 107.

(726/1)

"فصل":

"يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه، فإن كان المحذوف" هو "المضاف  
فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه"، وهو في ذلك على قسمين، سماعي وقياسي.  
فالسماعي: ما يصح استبدال القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى كقول عمر بن أبي  
ربيع: [من الخفيف]

-557

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ... إن بي يا عتيق ما قد كفاني  
أراد يابن أبي عتيق.

والقياسي ما لا يصح<sup>1</sup> فيه ذلك، وهو إما فاعل "نحو: {وَجَاءَ رَبُّكَ} " [الفجر: 22]  
"أي: أمر ربك"، أو نائب عن الفاعل نحو: {وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا} [الفرقان: 25]  
أي: نزول الملائكة، قاله ابن جني، وفيه نظر، أو مبتدأ نحو: {وَلَكِنَّ الْإِنسَانَ آمِنًا بِاللَّهِ}  
[البقرة: 177] أي: بر من آمن بالله، قاله الشاطبي، وفيه نظر، أو خبر عن المبتدأ  
نحو: [من الطويل]

-558

شر المنايا ميت بين أهله .....

أي: منية ميت، أو مفعول به نحو: {وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ} [البقرة: 93] أي:

حب العجل، أو مفعول مطلق كقول الأعشى ميمون: [من الطويل]  
-559

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمداً .....  
.....

---

557- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص291، والارتشاف 2/ 529، وشرح  
التسهيل 3/ 267.

1 في "ط": "يصلح".

558- عجز البيت:

"كهلك الفتاة أيقظ الحي حاضره"

، وهو للحطينة في أمالي المرتضى 1/ 49، وشرح أبيات سيبويه 1/ 386، والكتاب  
1/ 215، وبلا نسبة في الإنصاف 1/ 61.

559- عجز البيت:

"وعادك ما عاد السليم المسهدا"

، وهو للأعشى في ديوانه ص185، وخزانة الأدب 6/ 163، والخصائص 3/ 322،  
والدرر 1/ 408، وشرح المفصل 10/ 102، وشرح شواهد المغني 2/ 576،  
والمختص 2/ 121، ومغني اللبيب 2/ 624، والمقاصد النحوية 3/ 57، والمنصف  
3/ 8، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1/ 211، وشرح التسهيل 2/ 182، 3/ 268،  
وهمع الهوامع 1/ 188.

(727/1)

---

أي: اغتماض ليلة أرمداً، أو مفعول فيه نحو قولهم: "أتينا طلوع الشمس"، أي: وقت  
طلوع الشمس، أو مفعول له نحو: "جئت زيدا فضله"، أي: ابتغاء فضله، قاله ابن  
الخباز أو مفعول معه نحو: "جاء زيد والشمس"، أي: وطلوع الشمس، أو حال نحو:  
"تفرقوا أيادي سبأ"1، أي: مثل أيادي سبأ، أو مجرور بالحرف نحو: {كَالَّذِي يُغْشَى  
عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ} [الأحزاب: 19] أي: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت، أو  
بالإضافة نحو: [من البسيط]

-560

..... ولا يحول عطاء اليوم دون غد

أي: دون عطاء غد.

ثم تارة يكون المحذوف مطرَحًا وهو الأكثر، وتارة يكون ملتفتًا إليه، ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه، فالأول: "نحو: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا} [يوسف: 82] "أي: أهل القرية"، فأهل مطرح، ولو التفت إليه هنا لقليل: الذي كنا فيه. والثاني نحو: {أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ} [النور: 40] أي: كذي ظلمات بالإفراد، فحذف والتفت إليه فذكر الضمير في "يغشاه"، ولو كان مطرحًا لقليل: يغشاهما، وشمل ذلك في قول الناظم:

-413

وما يلي المضاف يأتي خلفا ... عنه في الإعراب إذا ما حذفنا "و" من غير الغالب أن المضاف إليه لا يخلف المضاف في إعراب بل "قد يبقى على جره، وشرط ذلك في الغالب أن يكون" المضاف "المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه كقولهم: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك"، فأبقوا "أخيه" على جره مع أنه مضاف إليه "مثل" محذوفاً، و"مثل" المحذوف معطوف على "مثل" المذكور، "أي: ولا مثل أخيه بدليل قولهم: يقولان؛ بالتثنية" نظراً إلى المذكور والمحذوف، ولو كان "أخيه" معطوفاً على "عبد الله" لكان العامل فيهما واحداً وهو "مثل"، وكان يجب أن يقولوا: "يقول؛" بالإفراد؛ لأنه خبر اسم "ما" وهو مفرد.

1 مجمع الأمثال 1/ 275، والمستقصى 2/ 88.

560- صدر البيت:

"يوماً بأطيب منه سيب نافلة"

، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه 27، ولسان العرب 4/ 529، "عبر"، 11/ 188

"حول"، وتهذيب اللغة 5/ 242، وتاج العروس 12/ 502 "عير".

2 في "ط": "لقال".

(728/1)

"وقوله" وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج: [من المتقارب]

-561

"أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد في الليل نارا"

فأبقى "نار" على جره مع أنه مضاف إليه "كل" محذوفة معطوفة على "كل" 1  
المذكورة 2، "أي: وكل نار"، وإنما قدرناه مجرورًا بـ "كل" محذوفة ولم نجعله مجرورًا بالعطف  
على "امرى" المجرور بإضافة "كل" إليه "لئلا يلزم العطف" على معمولي عاطفين مختلفين؛  
لأن "امرى" المجرور معمول لـ "كل"، و "امراً" المنصوب معمول لـ "تحسين" على أنه مفعول  
ثان له، ومفعوله الأول "كل امرئ" مقدم عليه، فلو عطفنا "نار" 3 المجرورة على "امرى"  
المضاف إليه "كل"، و "عطفنا" نازراً المنصوبة على "امراً" المنصوب لزم أن نعطف بحرف  
واحد شيئين "على معمولي عاملين" مختلفين، وذلك ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل،  
وعامل واحد لا يعمل جراً ونصباً ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين، هذا مذهب سيبويه  
والمبرد وابن السراج وهشام 4، وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز 5،  
والتقدير: أتحسين كل امرئ امراً، وكل نار ناراً، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه  
على جره، واختير الحذف دون العطف؛ لأن حذف ما دل 6 عليه دليل مجمع على  
جوازه، والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا 7، والحمل على المتفق عليه  
أولى من الحمل على المختلف فيه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-414

وربما جروا الذي أبقوا كما ... قد كان قبل حذف ما تقدما

561- البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص 146، وأوضح المسالك 3 / 158،  
وخزانة الأدب 6 / 501، والدرر 1 / 446، وشرح ابن الناظم ص 287، وشرح  
الأشموني 2 / 322، وشرح التسهيل 1 / 388، وشرح شذور الذهب ص 137، وشرح  
الكافية الشافية 2 / 974، ولسان العرب 3 / 93 "بعد"، 147 / 237 "خفا"  
والمقاصد النحوية 3 / 436، وجمع الهوامع 1 / 209، 210.

1 سقطت من "أ".

2 في "أ": "المذكور".

3 في "ط": "نارا".

4 انظر مغني اللبيب ص 632.

5 انظر ما ذهب إليه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج في مغني اللبيب ص 632.

6 في "ط": "يدل".

7 في "ط": "قدمناه".

لكن بشرط أن يكون ما حذف ... مماثلاً لما عليه قد عطف  
وهذا الشرط أغلبي كما تقدم.

"ومن غير الغالب قراءة ابن جمار" بالجيم والزاي: "تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا" وَاللَّهُ يُرِيدُ  
الْآخِرَةَ" [الأنفال: 67] بجر "الآخرة" على حذف مضاف، "أي: عمل الآخرة، فإن  
المضاف "المحذوف" وهو "عمل" ليس معطوفاً على حدته "بل المعطوف جملة" من  
مبتدأ وخبر "فيها المضاف" وهو "عمل" على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل  
للمحذوف، والأصل والله أعلم؛ تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة، ومن قدر  
"عرض الآخرة" فقد تجوز1.

"وإن كان المحذوف المضاف إليه" وهو الجزء الثاني "فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارة  
يزال من المضاف" وهو الجزء الأول "ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم  
نحو: "قبضت عشرة" ليس غير" مما هو شبيهه بالغايات، "ونحو: {مَنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ} "  
[الروم: 4] مما هو غايات "كما مر" في الفصل قبله، "وتارة يبقى إعرابه ويرد إليه تنوينه  
وهو الغالب نحو: {وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالَ} " [الفرقان: 39] من ألفاظ الإحاطة، "و"  
نحو: {أَيَّا مَا تَدْعُو} " [الإسراء: 110] من أسماء الشرط، "وتارة يبقى إعرابه ويترك  
تنوينه كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه" أي: على المضاف  
"اسم عامل في مثل" المضاف إليه "المحذوف، وهذا العامل إما مضاف كقولهم: خذ ربع  
ونصف ما حصل"، والأصل: خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل2، فحذفوا "ما  
حصل" الأول المضاف إليه "ربع" لدلالة "ما حصل" الثاني المضاف إليه "نصف"، وأبقوا  
المضاف الأول وهو "ربع"، على حاله فلم ينون؛ لأن المضاف إليه منوي لفظه، وعطف  
عليه "نصف"، وهو اسم مضاف عامل في "ما حصل" الجر بالإضافة إليه، و"ما حصل"  
المذكور مثل "ما حصل"، المحذوف لفظاً ومعنى، وهذه المسألة لها شبه باب التنازع، فإن  
ربع "ونصف" يتنازعان "ما حصل"، فأعمل الثاني لقربه، وحذف معمول الأول لأنه  
فضيلة3، وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه [والأصل:  
خذ ربع ما حصل ونصفه ثم أقحم "ونصفه" بين المضاف والمضاف إليه] 4، فصار: ربع  
ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء إصلاحاً للفظ

1 منهم ابن مالك في شرح التسهيل 3/ 271.

2 سقط من "ط": "ما حصل".



3 سقط من "ب": "لأنه فضلة".

4 سقط ما بين المعقوفين من "ب".

(730/1)

فصار: ربع ونصف ما حصل، ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز إلا في الشعر<sup>1</sup>، واختار الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثاني، فلا فصل فهي عنده جائزة قياساً وسماعاً<sup>2</sup>، وإليها أشار بقوله في النظم:

-416

ويحذف الثاني ويبقى الأول ... كحاله إذا به يتصل

-417

بشرط عطف وإضافة إلى ... مثل الذي له أضفت الأولا  
"أو غيره" بالرفع؛ أي: غير مضاف، وهو عامل في "مثل" المحذوف "كقوله": [من  
الرجز]

-562

علقت آمالي فعمت النعم ... "بمثل أو أنفع من وبل الديم"  
ف"مثل" مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور، والأصل: بمثل وبل الديم<sup>3</sup> فحذف "وبل  
الديم" من الأول لدلالة الثاني عليه، والعامل "أنفع" وهو غير مضاف، وهو مجرور  
بالعطف على "مثل" المجرور بالباء المتعلقة بـ"علقت" و"الويل" بسكون الباء الموحدة:  
المطر الشديد، و"الديم" بكسر الدال: جمع ديمة، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا  
برق.

"ومن غير الغالب قولهم" فيما حكاه أبو علي: "ابدأ بذأ من أول، بالخفض من غير  
تنوين" على نية لفظ المضاف إليه، أي: من أول الأمر، "وقراءة بعضهم" وهو ابن  
محيصن: "فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ" [البقرة: 38] بالرفع من غير تنوين على الإهمال، "أي:  
فلا خوف شيء عليهم"، وأما قراءة يعقوب "لا خوف" بالفتح من غير تنوين فعلى  
الإعمال<sup>4</sup>.

---

1 الكتاب 1/ 176، 2/ 280.

2 شرح التسهيل 3/ 265، ومغني اللبيب ص 811.

562- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 172، والمقاصد النحوية 3/ 451،  
والارتشاف 2/ 715.

3 بعدها في "ب": "أو أنفع من وبل الديم".

4 انظر هذه القراءة في الإتحاف ص134، والنشر 2/ 211.

(731/1)

"فصل":

"زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايين إلا في الشعر<sup>1</sup>؛ لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئية؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه، وهو قول البصريين، "والحق" عند الكوفيين "أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة" بفتح السين؛ وهي النشر، وضابطها أن يكون المضاف إما اسماً يشبه الفعل، وأن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف، وأن يكون منصوباً أو اسماً لا يشبه الفعل، والفاصل القسم.

"إحداها: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاعل إما مفعول كقراءة ابن عامر<sup>2</sup>: "وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ" [الأنعام: 137] برفع "قتل" على النيابة عن الفاعل بـ"زين" المبني للمفعول، ونصب "أولادهم"، وجر "شركائهم"، فـ"قتل" مصدر مضاف، و"شركائهم" مضاف إليه<sup>3</sup> من إضافة المصدر إلى فاعله، و"أولادهم" مفعوله، وفصل به<sup>4</sup> بين المضاف والمضاف إليه، وحسن ذلك ثلاثة أمور: كون الفاصل فضلة، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشف<sup>5</sup>: وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان<sup>6</sup> سمجاً مردوداً فكيف به في الكلام المنشور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته.

ا. هـ. "وقول الشاعر": [من الطويل]

1 بعده في "ب"، "ط": "خاصة".

2 انظر قراءته في الإتحاف ص217، 2/ 263، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص289.

3 في "أ": "إليهم".

4 سقطت من "ط".

5 الكشف 2/ 42.

6 في جميع النسخ: "كان"، والتصويب من الكشف.

(732/1)

-563

عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة ... "فسقناهم سوق البغاث الأجادل"  
ف"سوق" مصدر مضاف، و"الأجادل" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله،  
و"البغاث" مفعوله، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: سوق الأجادل  
البغاث، و"السلم" بكسر السين: الصلح، و"البغاث"؛ بتثنية الموحدة أوله 1 وبتاء  
مثلية آخره، فأوله مثلث الضبط، وآخره مثلث النقط 2، وبينهما غين معجمة: طائر  
ضعيف يصاد ولا يصطاد، و"الأجادل": جمع الأجدل وهو الصقر.  
وإما ظرفه "عطف على قوله وإما مفعوله؛ أي: والفواصل إما مفعول المضاف كما تقدم،  
وإما ظرفه؛ "كقول بعضهم: ترك يوماً نفسك وهواها" سعي لها في رداها، ف"ترك" مصدر  
مضاف، و"نفسك" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ومفعوله محذوف،  
و"يوماً" ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه،  
و"هواها" مفعول معه، والتقدير: ترك نفسك شأنها يوماً مع هواها سعي في رداها،  
ويحتمل أن يكون الأصل: تركك نفسك، فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف  
الفاعل.

المسألة "الثانية" من الثلاث: "أن يكون المضاف وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال،  
والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفواصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: "فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ  
مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ" [إبراهيم: 47] بنصب "وعده" وجر "رسله" 3 ف"مخلف" اسم  
فاعل متعد لاثنتين وهو مضاف، و"رسله" مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله  
الأول، و"وعده" مفعوله الثاني، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: ولا  
تحسبن الله مخلف رسله وعده، "وقول الشاعر": [من الكامل]

-564

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى ... "وسواك مانع فضله المحتاج"

563- البيت لبعض الطائيين في شرح عمدة الحفاظ ص491، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 180، وشرح ابن الناظم ص290، وشرح الأشموني 2/ 327.

1 سقطت من "ب".

2 سقطت من "ط".

3 لم تنسب هذه القراءة إلى أحد، وهي في البحر المحيط 5/ 439، ومعاني القرآن للفراء.

564- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 182، وشرح الأشموني 2/ 327، وشرح عمدة الحفاظ ص493، والمقاصد النحوية 3/ 496.

(733/1)

ف"سواك" مبتدأ، و"مانع" خبره، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو "الاحتاج"، و"فضله" مفعوله الثاني، وفصل به 1 بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: وسواك 1 مانع الاحتاج فضله.  
"أو ظرفه" عطف على مفعوله الأول أي والفواصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه؛ وذلك صادق بالجار والمجرور "كقوله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" 2 ف"تاركو" جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو "صاحبي" بدليل حذف النون، و"لي" جار ومجرور ظرف "تاركو"، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: هل أنتم تاركو صاحبي لي، "وقول الشاعر": [من الطويل]

565-

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي ... "كناحت يوماً صخرة بعسيل"  
ف"ناحت" اسم فاعل مضاف، و"صخرة"، مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، و"يوماً" ظرف "ناحت" بمعنى أنه متعلق به، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه و"رشني": أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش، والمعنى: أصلح حالي بخير، و"مدحتي" مفعول معه، و"بعسيل" متعلق بـ"ناحت"، وهو؛ بفتح العين والسين المهملتين؛ مكنسة العطار التي يجمع بها العطر، وهو 3 كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد.  
المسألة "الثالثة": أن يكون المضاف لا يشبه الفعل، و"أن يكون الفاصل قسماً كقولهم:

هذا غلام؛ والله، زيد<sup>4</sup> بحر "زيد" بإضافة الغلام إليه، وفصل بينهما بالقسم، حكاه الكسائي، وحكى ابن الأنباري "هذا غلام؛ إن شاء الله؛ ابن<sup>5</sup> أخيك" بحر "ابن" بإضافة الغلام إليه، والفصل بينهما بالشرط، وهو "إن شاء الله" وزاد ابن مالك الفصل بـ"إما"<sup>6</sup> كقول تأبط شرا: [من الطويل]

---

1 سقطت من "ب".

2 أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة برقم 3461.

565- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 184، وتاج العروس "عسل"، والدرر 2/ 160، وشرح الأشموني 2/ 328، وشرح التسهيل 3/ 273، وشرح عمدة الحفاظ ص 328، ولسان العرب 11/ 447، "عسل" والمقاصد النحوية 3/ 481، وجمع الهوامع 2/ 52.

3 في "ط": "هي".

4 شرح ابن النظم ص 291، والإنصاف 2/ 435، المسألة رقم 60، والارتشاف 2/ 535.

5 سقطت من "ط".

6 شرح الكافية الشافية 2/ 944.

(734/1)

---

-566

هما خطتا إما إसार ومنة ... وإما دم والقتل بالحر أجدر في رواية الجر، و"الإसार" بكسر الهمزة: الأسر.

"و" المسائل "الأربع الباقية" مع السبع<sup>1</sup> تختص بالشعر "لفقد الضابط المذكور. "إحداها: الفصل<sup>2</sup> بالأجنبي ونعني به معمول غير المضاف "وإن كان عاملهما<sup>3</sup>، واحدًا "فاعلًا كان" الأجنبي "كقوله" وهو الأعشى ميمون بن قيس: [من المنسرح]

-567

"أنجب أيام والداه به ... إذ نجلاه فنعم ما نجلاه"

ف"أنجب" فعل ماض، و"والداه" فاعله، و"به" متعلق بـ"أنجب"، و"أيام" ظرف زمان متعلق بـ"أنجب" وهو مضاف، و"إذ" مضاف إليه، و"والداه" فاصل بين المضاف

والمضاف إليه، وهو أجنبي من المضاف؛ لأنه معمول لغيره، أي: أنجب والداه به أيام إذ  
نجلاه، يقال: أنجب الرجل إذا ولد نجيباً، و"نجلاه" بالنون والجيم: نسله، أو مفعولاً  
معطوف على فاعلاً، أي: فاعلاً كان؛ كما مر؛ "أو مفعولاً، كقوله" وهو جرير [من  
البسيط]

-568

"تسقي امتياحا ندى المسواك ريققتها" ... كما تضمن ماء المزنة الرصف

---

566- البيت لتأبط شرا في ديوانه ص89، وجواهر الأدب ص154، وخزانة الأدب  
7/ 499، 500، 503، والدرر 1/ 58، 2/ 162، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي  
ص79، وشرح شواهد المغني 2/ 975، ولسان العرب 7/ 289 "خطط" والمقاصد  
النحوية 3/ 486، وبلا نسبة في الخصائص 2/ 405، ورصف المباني ص342، وشرح  
الأشعري 2/ 468، وشرح الكافية الشافية 2/ 944، ومغني اللبيب 2/ 643،  
والممتع في التصريف 2/ 526، وجمع الهوامع 1/ 49، 2/ 52.

1 في "ط": "السبعة".

2 في "أ": "الفاصل".

3 في "ط": "عاملها".

567- البيت للأعشى في ديوانه ص285، والدرر 2/ 164، ولسان العرب 11/  
646 "نجل"، والمحتسب 1/ 152، والمقاصد النحوية 3/ 477، وبلا نسبة في أوضح  
المسالك 3/ 186، وشرح ابن الناظم ص292، وشرح الأشعري 1/ 328، وشرح  
التسهيل 3/ 274، وشرح عمدة الحفاظ ص494، وشرح الكافية الشافية 2/ 991،  
وجمع الهوامع 2/ 53.

568- البيت لجرير في ديوانه ص171، والدرر 2/ 160، والمقاصد النحوية 3/  
474، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 187، وشرح ابن الناظم ص292، وشرح  
الأشعري 2/ 328، وشرح التسهيل 3/ 274، وشرح الكافية الشافية 2/ 989،  
وجمع الهوامع 2/ 52.

(735/1)

---

ف"تسقي" مضارع سقى متعدد لاثنين، وفاعله ضمير يرجع إلى "أم عمرو" في البيت قبله 1، و"ندى" مفعوله الأول وهو مضاف، و"ريقتها" مضاف إليه، و"المسواك"، مفعوله الثاني، فصل به بين المضاف والمضاف إليه، "أي: تسقي ندى ريتها المسواك"، والمسواك أجنبي من "ندى"؛ لأنه ليس معمولاً له وإن كان عاملهما واحداً وهو "تسقي"، والامتناع:؛ بمثابة فوقية فتحنائية فحاء مهملة؛ الاستياك، و"المزنة": السحابة، والرصف" بفتحيتين: جمع رصفة، وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، وماء الرصف أرق وأصفى، "أو ظرفاً كقوله" وهو أبو حية النميري: [من الوافر]

-569

"كما خط الكتاب بكف يوماً ... يهودي يقارب أو يزيل"

فأضاف "كف" إلى "يهودي"، وفصل بينهما بالظرف، وهو أجنبي من المضاف؛ لأنه ليس معمولاً له، و"خط" مبني للمفعول، و"بكف" متعلق به، ويقارب أو تزيل: نعتان ليهودي.

المسألة: "الثانية" من الأربع: "الفصل بفاعل المضاف كقوله": [من الرجز]

-570

ما إن وجدنا للهوى من طب ... "ولا عدمننا قهر وجد صب"

فأضاف "قهر" إلى مفعوله، وهو "صب"، وفصل بينهما بفاعل المصدر، وهو "وجد"، والأصل: ما وجدنا للهوى طبا، ولا عدمننا قهر صب وجد، و"الصب": العاشق.

"ويحتمل أن يكون منه"؛ أي: من الفصل بالفاعل "أو من الفصل بالمفعول؛ قوله" وهو الأحوص: [من الوافر]

#### 1 البيت المقصود هو:

"ما استوصف الناس عن شيء يروقههم ... إلا أرى أم عمرو فوق ما وصفوا".

569- البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص 163، والإنصاف 2/ 432، وخزانة الأدب 4/ 219، والدرر 2/ 161، والكتاب 1/ 179، ولسان العرب 12/ 390 "عجم" والمقاصد النحوية 3/ 470، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 189، والخصائص 2/ 405، وشرح ابن الناظم ص 291، وشرح الأشموني 2/ 328، وشرح ابن عقيل 2/ 83، وشرح التسهيل 1/ 368، 3/ 273، وشرح المفصل 1/ 103، وشرح الكافية الشافية 2/ 979، وجمع الهوامع 2/ 52، والوساطة ص 464.

570- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 190، وشرح الأشموني 2/ 329،

وشرح التسهيل 3/ 274، والدرر 2/ 164، وشرح عمدة الحفاظ ص 493، وشرح الكافية الشافية 2/ 993، والمقاصد النحوية 3/ 483، وجمع الهوامع 2/ 53.

(736/1)

-571

لئن كان النكاح أحل شيء ... "فإن نكاحها مطر حرام" في رواية الخفض لـ "مطر" بإضافة النكاح إليه والفصل بالهاء، وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل أنه يروى بنصب "مطر"، ويرفعه، فإن كان بالرفع فالتقدير: فإن نكاح مطر إياها، فهو من الفصل بالمفعول وإن كان بالنصب فالتقدير: فإن نكاح مطر هي، فهو من الفصل بالفاعل، والحاصل أن الهاء المتصلة بالنكاح إما أن تكون مفعولة فتكون في تقدير: "إياها" أو فاعلة فتكون في تقدير "هي"، فعلى الأول فاعل النكاح "مطر"، وعلى الثاني المرأة، فإنه يقال نَكَحْتُهُ وَنَكَحَهَا، قال الله تعالى: {حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ} [البقرة: 230] وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها، وعلى هذا فيشكل خفض "مطر" بإضافة المصدر إليه؛ لأن المضاف 1 لا يضاف لشئين، وسبب قول الأحوص ذلك أن مطراً كان أقبح الناس منظرًا 2، وكان تحته امرأة من أجمل النساء، وكانت تريد فراقه، وهو يأبى ذلك.

"و" المسألة الثالثة: الفصل بنعت المضاف كقوله "وهو معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدًا من علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم، فقتل علي وسلم عمرو ومعاوية: [من الطويل]

-572

نجوت وقد بل المرادي سيفه ... "من ابن أبي شيخ الأباطح طالب" ففصل بين المتضايقين؛ وهما أبي وطالب؛ بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، أي: من أبي طالب شيخ الأباطح، وتجاوز في جعل "شيخ الأباطح" نعتًا للمضاف وهو "أبي" دون المضاف إليه، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معًا، والمرادي هو عبد الرحمن ابن عمرو، الشهير بابن ملجم؛ بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول، كما في

571- البيت للأحوص في ديوانه ص 189، وأمالى الزجاجي ص 81، وخزانة الأدب



151 / 2، وشرح شواهد المغني 2 / 767، 952، والعقد الفريد 6 / 81، والمقاصد النحوية 1 / 109، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 192، وشرح ابن الناظم ص 290، وشرح الأشموني 2 / 329، وشرح التسهيل 3 / 93، 278، وشرح الكافية الشافية 2 / 986، ومغني اللبيب 2 / 672.

1 في "ب": "المصدر".

2 سقطت من "ب".

572- البيت لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر 2 / 162، وشرح ابن الناظم ص 292، والمقاصد النحوية 3 / 478، وبلا نسبة في شرح الأشموني 1 / 258، وشرح ابن عقيل 2 / 84، وشرح التسهيل 3 / 275، وشرح الكافية الشافية 2 / 990، وجمع الهوامع 2 / 52.

(737/1)

---

تهذيب الأسماء، وهو قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، "والأباطح": جمع بطحاء، والمراد بها مكة؛ لأن أبا طالب 1 كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرافها. المسألة "الرابعة: الفصل بالنداء" بمعنى المنادى "كقوله": [من الرجز]

-573

"كأن برذون أبا عصام ... زيد حمار دق باللجام"  
فأضاف برذون إلى زيد، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه، و"حمار" خبر "كأن"،  
"أي: كأن برذون زيد" حمار "يا أبا عصام".

وبقيت خامسة: وهي الفصل بفعل ملغى كقوله: [من الوافر]

-574

بأي تراهم الأرضين حلوا ...  
أراد: بأي الأرضين تراهم.

وسادسة: وهي الفصل بالمفعول لأجله كقوله: [من الوافر]

-575

معاود جرأة وقت الهوادي ...

أراد: معاود وقت الهوادي جرأة، وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله:

-418

فصل مضاف شبه فعل ما نصب ... مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب  
-419

فصل يمين واضطراراً وجدا ... بأجنبي أو بنعت أو ندا

---

1 سقط من "ط".

573- الرجز بلا نسبة في الخصائص 2/ 404، والدرر 2/ 163، وشرح ابن الناظم  
ص 293، وشرح الأشموني 2/ 329، وشرح ابن عقيل 2/ 86، وشرح التسهيل 3/  
275، وشرح عمدة الحفاظ ص 495، وشرح الكافية الشافية 2/ 993، والمقاصد  
النحوية 3/ 480، وجمع الهوامع 2/ 53.

574- عجز البيت:

"ألدبران أم عسفوا الكفار"

وهو بلا نسبة في الدرر 2/ 164، وشرح الأشموني 2/ 328، والمقاصد النحوية 3/  
490، وجمع الهوامع 2/ 53.

575- عجز البيت:

"أشم كأنه رجل عبوس"

وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية 3/ 492، والمقتضب 4/ 377، وجمع الهوامع 2/  
53.

(738/1)

---

"فصل":

"في أحكام المضاف للياء" الدالة على المتكلم: "يجب كسر آخره"؛ أي: المضاف،  
لمناسبة الياء سواء أكان صحيحاً "ك: غلامي" و"عبدى" أو شبيهاً بالصحيح "كدلوي"  
و"طبيي"، "ويجوز فتح الياء وإسكانها"، واختلف في أيهما أصل، فقليل: الفتح، وقيل:  
الإسكان، ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول؛ لأنه أصل كل مبني والياء  
مبنية، والفتح أصل ثان؛ لأنه أصل ما يبنى وهو على حرف واحد، وعلى القولين  
الإسكان أكثر.

"ويستثنى من هذه الحكمين" وهو وجوب كسر آخر المضاف، وجواز فتح الياء  
وإسكانها "أربع مسائل" لا يأتي فيها ذلك "وهي المقصور ك: فتى، وقذى" بالذال

المعجمة "والمنقوص ك: رام، و: قاض، والمثنى" وشبهه "ك: ابنين" بالموحدة 1 "و: غلامين"، و"اثنين" بالمثلثة، "وجمع المذكر السالم" وشبهه "ك: زيدنين، و: مسلمين" و"عشرين"، "فهذه الأربعة آخرها واجب السكون"؛ لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف، وآخر المنقوص والمثنى المجزوء والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقاً ياء مدغمة في ياء المتكلم، وليس شيء من الألف والحرف المدغم قابلاً للتحرك، "والياء معها واجبة الفتح" للخفة والتحريك لالتقاء الساكنين، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-420

آخر ما يضاف لليا اكسر إذا ... لم يك معتلا كرام وقذى

-421

أو يك كابنين وزيدنين فذي ... جميعها اليا بعد فتحها احتذي  
 "وندر إسكانها بعد الألف في قراءة "وَحْيَايَ" وَمَمَاتِي" [الأنعام: 162] في الوصل  
 بسكون ياء "محيي" 2، وليبان أن ذلك في الوصل عطف عليه "ومماتي" وإلا فلا

1 في "ط": "الموحدة".

2 وكذلك قرأها ورش وقالون وأبو جعفر، انظر الإتحاف 221، والنشر 2/ 267،  
 والبحر المحيط 4/ 262.

(739/1)

حاجة لذكره، "و" ندر "كسرهما بعدها" أي: بعد الألف "في قراءة الأعمش والحسن" البصري "قَالَ هِيَ عَصَايَ" [طه: 18] بكسر الياء 1 على أصل التقاء الساكنين، "وهو" أي: الكسر "مطرّد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة" والأعمش ويحيى بن وثاب: "وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِي إِيَّيْ" [إبراهيم: 22] بكسر الياء في الوصل 2، ولذلك عقبه بـ"إني"، وهذه اللغة حكاهما الفراء 3 وقطرب، فأجازها أبو عمرو بن العلاء، قاله الشاطبي، وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته 4: أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة: "وما أنتم بمصرخي" بالكسر. قال الموضح في الحواشي: والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام، ولعل الذين كسروا لغتهم إسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان، ونظيره الكسر في "شد" وفي "مع القوم" وإن كان الكسر في الياء أثقل، ١. هـ.

"وتدغم ياء المنقوص والمثنى" في حالي الجر والنصب "و" ياء "المجموع" جمع السلامة  
"في ياء الإضافة" لاجتماع المثلين "ك: قاضي" رفعًا ونصبًا وجرًا، "و: رأيت ابني" بفتح  
النون؛ "وزيدي" بكسر الدال و"مررت بابني وزيدي".  
"وتقلب واو الجمع" السالم في حالة الرفع "ياء"؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت  
إحدهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت "ثم تدغم" الياء المنقلبة عن الواو  
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين "كقوله" وهو أبو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا  
جميعًا في طاعون واحد: [من الكامل]

-576

"أودى بني وأعقبوني حسرة" ... عند الرقاد وعبرة لا تقلع  
ف"أودى": معناه هلك، "وبني" فاعله، وهو جمع "ابن" مضاف إلى ياء المتكلم، وأصله:  
"بَنَوِي" عمل فيه ما تقدم.

---

1 هي قراءة أبي عمرو والحسن وابن أبي إسحاق، انظر البحر المحيط 6 / 234،  
والمختسب 2 / 48.

2 انظر هذه القراءة في الإتحاف ص 272، والنشر 2 / 298.

3 معاني القرآن 2 / 75.

4 انظر رسالة الغفران ص 447.

576- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب 1 / 420، وشرح شواهد المغني 1 /  
262، ولسان العرب 1 / 613، "عقب"، والمقاصد النحوية 3 / 498، وبلا نسبة في  
المسالك 3 / 197، وشرح الأشموني 2 / 331، وشرح التسهيل 1 / 23.

(740/1)

---

"وإن كان" الواو "قبلها ضمة قلبت" الضمة "كسرة كما في" أودى "بني" وجاء  
"مسلمي" و"عشري"، وظاهر سياقه أنه يبدأ بقلب الواو على قلب الضمة كسرة، وهو  
في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول الناظم:

-422

وتدغم اليا فيه والواو وإن ... ما قبل واو ضم فأكسره يهن  
واختار ابن جني أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما في "أجر" جمع "جرو"،

وأصله: أجرو فإنهم قلبوا الضمة كسرة أولاً؛ لأنها أضعف، ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأجلها، فلم يقدموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أقدموا 1 على الحركة الضعيفة، ولو عكسوا لكان إقداماً على الأقوى من غير تدرج، قلت: لا يمكنهم العكس في "أجر": لأنه يؤدي إلى قلب الواو ياء 2 لغير موجب بخلافه في "مسلمي"، فإن موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق إحداها بالسكون، وإنما قدم قلب الضمة كسرة 3 في "أجر" والواو ياء 3 في "مسلمي" ناشئ عن قلب الواو ياء.

"أو" كان قبل الواو "فتحة أبقيت" لتدل على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين "ك: مصطفى" بفتح الفاء: جمع "مصطفى" بالقصر، وأما "مصطفى" بكسر الفاء: فإنه جمع "مصطف" بالنقص، "وتسلم ألف التثنية" من القلب ياء اتفاقاً كـ "مسلماي" إذ لا موجب لقلبها ياء، وأطلق الناظم فقال:

-423

وألفا سلم.....

"وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها ياء" عوضاً عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-423

..... عن ... هذيل انقلاباً ياء حسن

"كقوله" وهو أبو ذؤيب الهذلي: [من الكامل]

-577

"سبقوا هوي وأعتقوا لهوهم" ... فتخرموا ولكل جنب مصرع

1 في "ط": "قدموا".

2 سقطت من "ب".

3 سقطت من "ط"، "ب".

577- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1 / 7، وإنباه الرواة 1 / 52، والدرر 2 / 165، وسر صناعة الإعراب 2 / 700، وشرح شواهد المغني 1 / 262، وشرح قطر الندى ص 191، وشرح المفصل 3 / 33، وكتاب اللامات ص 98، ولسان العرب 15 / 372، "هوا" واحتسب 1 / 76، والمقاصد النحوية 3 / 493، وجمع الهوامع 2 / 53، وتاج العروس "هوي"، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 199، وشرح ابن الناظم ص 295، وشرح الأشموني 2 / 331، وشرح ابن عقيل 2 / 90، وشرح التسهيل 3 / 283، وشرح الكافية الشافية 2 / 1004.

ف"هَوِيَّ" أصله "هَوَاي" فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم، والواو في "سبقوا" تعود إلى بنيه الخمسة في قوله: "أودى بني"، و"أعتقوا": تبع بعضهم بعضاً في الموت، و"تخرموا" بالخاء المعجمة والراء؛ مبني للمفعول، أي: خرمتهم المنية واحداً بعد واحد. وهذيل بالتصغير، قال ابن السيد: يجوز أن يكون تصغير "هذلول"، وهو المرتفع من الأرض ويجوز أن يكون تصغير "مهذول" وهو المضطرب، من تصغير الترخيم فيهما. ١. هـ. وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة 1 أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة.

ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بل حكاها عيسى بن عمرو بن قريش وحكاها الواحد في البسيط عن طيبي في قوله تعالى: {فَمَنْ أَتَّبَعَ هُذَايَ} [طه: 123] وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن [أي] 2 إسحاق وعيسى بن عمر "هدي" و"هي عصي" ورويت 3 عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي.

"واتفق الجميع" من العرب "على ذلك" وهو قلب الألف ياء مع ياء المتكلم "في: علي، و: لدي" الظرفيتين كما قيده المرادي وهو ظاهر، فإن الكلام في المضاف إلى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف، وفي دعواه الاتفاق نظر، فإن بعض العرب لا يقلب فيقول: "لداي" و"علاي" قاله المرادي في شرح التسهيل.

"ولا يختص" قلب الألف ياء "بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو: "عليه" و"لديه" و"علينا" و"لدينا" وكذا الحكم في "إلى" نحو: "إلي"، وظاهر كلام المرادي السابق أن من يقول "لداي" يقول: إلاي، فإنه قال؛ بعد أن قال ذلك: وكذلك "إلي"، ١. هـ.

وأفرد "إلى" عن أخواتها؛ لأنها تستعمل ظرفاً وإن كانت تقع اسماً لواحد الآلاء وهي النعم، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، وهذا آخر النصف الأول من شرح التوضيح للشيخ خالد رحمه الله ونفعنا ببركاته في الدنيا والآخرة آمين، تم.

## 1 جمهرة أنساب العرب ص 11.

2 سقطت من جميع النسخ، والتصويب من مختصر ابن خالويه ص 5، ومعجم القراءات

(742/1)

---

**فهرس المحتويات:**

- 3 مقدمة المحقق
- 3 مقدمة المؤلف
- 6 شرح خطبة الكتاب
- 15 باب الكلام وما يتألف منه
- 41 باب شرح المعرب والمبني
- 93 باب النكرة والمعرفة
- 123 باب العلم
- 142 باب أسماء الإشارة
- 148 باب الموصول
- 179 باب المعرف بالأداة
- 189 باب المبتدأ والخبر
- 233 باب الأفعال الداخلة على المبتدأ
- 277 باب أفعال المقاربة
- 293 باب الأحرف الثمانية
- 336 باب لا العاملة عمل إن المشددة
- 358 باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها
- 385 باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

(743/1)

---

- 392 باب الفاعل
- 421 باب النائب عن الفاعل
- 441 باب الاشتغال

462	باب التعدي والزلوم
475	باب التنازع في العمل
490	باب المفعول المطلق
509	باب المفعول له
515	باب المفعول فيه
528	باب المفعول معه
537	باب المستثنى
569	باب الحال
616	باب التمييز
630	باب حروف الجر
673	باب الإضافة
743	فهرس المحتويات

(744/1)

## المجلد الثاني

### باب إعمال المصدر وإعمال اسمه

...

بسم الله الرحمن الرحيم 1

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

"هذا باب إعمال المصدر و" إعمال "اسمه":

ومدلولهما مختلف؛ فمدلول المصدر الحديث. ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحديث. فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالة على المصدر. وتحقيق ماهيتهما أن يقال: "الاسم الدال على مجرد الحدث" من غير تعرض لزمان؛ "إن كان علمًا" موضوعًا على معنى، "ك: فجار وحماة"، علمين "ل: الفجرة"، بسكون الجيم، "والحمدة"، بفتح الميم الأولى وكسر الثانية، "أو" كان "مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة، ك: مضرب ومقتل"، بفتح أولهما وثالثتهما، "أو" كان "متجاوزًا فعله الثلاثة، وهو بزنة اسم حدث الثلاثي ك: غسل ووضوء"، بضم أولهما "في قولك: اعتسل غسلًا، وتوضأ وضوءًا؛ فإنهما"، أي: فإن الغسل "بزنة القرب، و" الوضوء بزنة "الدخول في" قولك:



قرب قربًا ودخل دخولا، فهو اسم مصدر"، جواب الشرط، وهو "إن كان" والشرط وجوابه خبر المبتدأ. وهو قوله أولا: "الاسم الدال".

1 البسمة وما بعدها سقطت من "ب"، و"ط".

(3/2)

والأجود في مثل هذا التركيب؛ كما قال الموضح في الحواشي؛ حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدأ، والشرط معترض بينهما، وجوابه محذوف على حد قول الناظم:

14-

والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم.....  
وما ذكره هنا من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم 1.  
وقال في شرح الشذور 2: إنه مصدر: يسمى المصدر اليممي، وإنما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا. انتهى. "والا" يكن 3 كذلك "فمصدر".  
"ويعمل المصدر عمل فعله" في التعدي واللزوم "إن كان يحل محله فعل، إما مع: أن" المصدرية والزمان ماض أو مستقبل؛ فالأول: "ك: عجبت من ضربك زيدا أمس، و" الثاني نحو: "يعجبني ضربك زيدا غدا"، فالمصدر في هذين المثالين يحل محله "أن" وفعل ماض في الأول؛ "أي: أن ضربته" أمس، "و" "أن" وفعل مضارع في الثاني؛ أي: "أن تضربه" غدا.

"وإما مع: ما" المصدرية والزمان حال فقط، "ك: يعجبني ضربك زيدا الآن؛ أي: ما تضربه" الآن، "ولا يجوز في نحو: ضربت ضربا زيدا"، من المصدر المؤكد لعامله، "كون زيدا" منصوبا بالمصدر؛ لانتفاء هذا الشرط؛ لأنه لا يحل محله فعل مع "أن" أو "ما" وإنما هو منصوب ب: ضربت، اتفاقا؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمل.

وأما المصدر النائب عن فعله نحو: ضربا زيدا، ففيه خلاف، فذهب ابن مالك؛ في التسهيل 4؛ إلى جواز إعماله، وصحح الموضح؛ في شرح القطر 5؛ المنع، وعلله: بأن المصدر هنا إنما يحل الفعل وحده بدون "أن" و"ما". انتهى. ف: زيدا، في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك، وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح. وإلى إعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله:

-424

بفعله المصدر الحق في العمل ... ..

1 شرح ابن الناطم ص 296.

2 شرح شذور الذهب ص 410-411.

3 في "ب": "يك".

4 التسهيل ص 88.

5 شرح قطر الندى ص 261.

(4/2)

-425

إن كان فعل مع أن أو ما يحل ... محله.....

وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العدمية<sup>1</sup>، فهي أن لا يكون مصغراً، فلا يجوز: أعجبنى ضربيك زيداً، ولا مضمراً؛ فلا يجوز: ضربني زيداً حسن وهو عمراً قبيح، خلافاً للكوفيين، ولا محدوداً؛ فلا يجوز: أعجبتني ضربتك زيداً، ولا موصوفاً، قبل العمل؛ فلا يجوز: أعجبنى ضربيك الشديد زيداً، ولا محذوفاً؛ فلا يقال: إن باء البسمة متعلقة بمصدر محذوف تقديره: ابتدائي<sup>2</sup>، خلافاً لقوم.

ولا مفصولاً من معموله بأجنبي فلا يقال: {يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} [الطارق: 9] معمول لـ: {رَجِعِهِ} [الطارق: 8] لأنه قد فصل بينهما بالخبر، ولا مؤخرًا عن معموله؛ فلا يجوز: أعجبنى زيداً ضربيك، قاله في شرح القطر<sup>3</sup> أحدًا من التسهيل<sup>4</sup>.

"وعمل المصدر مضافاً أكثر" من عمله غير مضاف، وهو متفق عليه<sup>5</sup>، ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى؛ فالأول "نحو: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} [البقرة: 251] ، والثاني كقوله: [من الطويل] .

-578

ألا إن ظلم نفسه المرء بين ... إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

"و" عمله "منوناً أقيس" من عمله مضافاً؛ لأن يشبه الفعل بالتكثير<sup>6</sup> "نحو: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا} [البلد: 14، 15] ف: إطعام، مصدر وفاعله محذوف، ويتيمًا مفعوله، والتقدير: أو إطعامه يتيمًا. والمسغبة: المجاعة، من سغب: إذا جاع. ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنون، وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على إضمار فعل.

"و" عمله معرّفًا "ب"أل" قليل في السماع، "ضعيف" في القياس؛ لبعده

---

1 سقط من "ب": "شروطه العدمية".

2 في "ب": "ابتداء".

3 شرح قطر الندى ص 266.

4 التسهيل ص 142.

5 في شرح الناظم ص 297: "وإذا كان في المصدر شرط العمل فأكثر ما يعمل مضافاً"،

وانظر الارتشاف 3/ 177، وجمع الهوامع 2/ 93.

578- البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى ص 267، وتقدم برقم 327.

6 في شرح ابن الناظم ص 297: "وإعمال المصدر مضافاً أكثر، ومنوئاً أقيس، وقد

يعمل مع الألف واللام"، وانظر الارتشاف 3/ 177، وجمع الهوامع 2/ 93.

(5/2)

---

من مشابحة الفعل بدخول "أل" عليه "كقوله": [من المتقارب]

579-

ضعيف النكاية أعداءه ... يخال الفرار يراخي الأجل

ف: النكاية: مصدر مقرون بـ"أل" وفاعله محذوف، وأعداءه: مفعوله.

والمعنى: ضعيف نكايته أعداءه، يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل. وفي التنزيل:

{قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ} [الجمعة: 8]. واختلف في المصدر

المقرون بـ"أل" على أربعة أقوال؛ فسيبويه يعمله 1، والكوفي لا يعمله، كما لا يعمل

المنون 2 وجوزه الفارسي على قبح 3، وابن طلحة إن كانت "أل" فيه معاقبة للضمير،

كما في البيت، ومنع: عجت من الضرب زيد عمرًا، ووافقه أبو حيان 4، ويرد عليهما

قوله: [من الطويل]

580-

عجت من الرزق المسيء إلهه ... وللتترك بعض الصالحين فقيرا

أي: عجت من أن رزق المسيء إلهه، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرًا. وإلى إعمال

المصدر في أحوال الثلاثة أشار الناظم بقوله:

424-

..... مضافاً أو مجرداً أو مع أل

"واسم المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً" لتعريفه<sup>5</sup> بالعلمية، والأعلام لا تعمل، "وإن كان ميمياً فكالمصدر" في العمل "اتفاقاً" لأنه مصدر حقيقة، كما "64" تقدم عن شرح الشذور<sup>6</sup> "كقوله"؛ وهو الحارث بن خالد المخزومي، ونسبه

---

579- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 208؛ وخزانة الأدب 8/ 127،  
والدرر 2/ 304، وشرح ابن الناظم ص 297؛ وشرح أبيات سيبويه 1/ 394، وشرح  
الأشموني 1/ 333، وشرح التسهيل 3/ 116، وشرح شذور الذهب ص 384، وشرح  
شواهد الإيضاح ص 136؛ وابن عقيل 2/ 95، وشرح الكافية الشافية 2/ 1013؛  
وشرح المفصل 6/ 59، 64، والكتاب 1/ 192، والمقرب 1/ 131، والمنصف 3/  
71، وجمع الهوامع 2/ 93.

1 الكتاب 1/ 319، وانظر الدرر 2/ 305.

2 الدرر 2/ 305.

3 الإيضاح العضدي 3/ 160.

4 الارتشاف 3/ 177.

580- البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى ص 269.

5 في "أ": "لتعرفه".

6 شرح شذور الذهب ص 410-411.

(6/2)

---

الموضح في المغني<sup>1</sup> للعرجي تبعاً للحريري: [من الكامل]

581-

أظلم إن مصابكم رجلا ... أهدى السلام تحية ظلم

ف"مصاب" مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، ورجلا: مفعول، وجملة "أهدى السلام":

نعت رجلا، وتحية: مفعول مطلق، على حد: قعدت جلوساً، وظلم: خبر "إن"، وظلوم:

منادى بالهمزة.

"وإن كان" اسم المصدر "غيرهما" أي غير العلم والميمي، وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو

بزنة حدث<sup>2</sup> الثلاثي، "لم يعمل عند البصريين"؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر؛ ف:

الغسل موضوع لما يغتسل به، والوضوء لما يتوضأ به، ثم استعمل في الحدث، "ويعمل  
عند الكوفيين والبغداديين"؛ لأنه الآن دال على الحدث، "وعليه قوله"؛ وهو القطامي:  
[من الوافر]

-582

أكفراً بعد رد الموت عني ... وبعد عطائك المائة الرتاعا  
ف"عطائك" اسم مصدر مضاف إلى فاعله، والمائة: مفعوله الثاني، وحذف الأول؛ أي  
عطائك إياي المائة، على حد: {حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ} [التوبة: 29] أي: يعطوكم  
الجزية.

#### 1 مغني اللبيب 2 / 538.

581- البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص 91، والاشتقاق ص 51، 99،  
وخزانة الأدب 1 / 454، والدرر 2 / 309، ومعجم ما استعجم ص 504 "الخطم"،  
وللعرجي في ديوانه ص 193، ودرة الغواص ص 96، ومغني اللبيب 2 / 538،  
وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة 1 / 284، وشرح شواهد المغني 2 / 892،  
والمقاصد النحوية 3 / 502، ولأبي دهب الجمحي في ديوانه ص 66، وبلا نسبة في  
الأشباه والنظائر 6 / 226، وأوضح المسالك 3 / 210، وشرح الأشموني 2 / 336،  
وشرح شذور الذهب ص 411، وشرح عمدة الحفاظ ص 731، ومجالس ثعلب  
ص 270، ومراتب النحويين ص 127، وهمع الهوامع 2 / 94.

2 في "ب": "حد".

582- البيت للقطامي في ديوانه ص 37، وتذكرة النحاة ص 456، وخزانة الأدب 8 /  
136، 137، والدرر 1 / 408، وشرح شواهد المغني 2 / 849، وشرح عمدة الحفاظ  
ص 695، ولسان العرب 9 / 141 "رهف"، 15 / 69 "عطا"، ومعاهد التنصيص 1 /  
179، والمقاصد النحوية 3 / 505، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر 2 / 411، وأوضح  
المسالك 3 / 211، والدرر 2 / 213، وشرح ابن الناظم ص 298، وشرح الأشموني 2 /  
336، وشرح شذور الذهب ص 412، وشرح ابن عقيل 2 / 99، ولسان العرب 8 /  
163 "سمع"، 15 / 138 "غنا"، وهمع الهوامع 1 / 188، 2 / 95.

(7/2)

والرتاع، بكسر الراء: جمع راتعة، وهي الإبل التي ترتع<sup>1</sup>: نعت "مائة".  
والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي، وكان من خبره أن القطامي أسر، فخلصه؛ زفر ورد  
عليه ماله، وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه. وما ذكره الموضح من  
التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم:  
-425

..... ولاسم مصدر عمل

بالتكثير؛ لأن ذلك صادق عليه.  
"ويكثر أن يضاف إلى فاعله" لشدة اتصاله به. "ثم يأتي مفعوله" منصوباً "نحو: {وَلَوْلَا  
دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ} [البقرة: 251] ف"دفع" مصدر مضاف إلى فاعله وهو "الله" و"الناس"  
مفعوله، والمعنى: ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلِبَ المفسدون، وتعطلت  
المصالح.

"ويقل عكسه"، وهو أن يضاف إلى المصدر إلى مفعوله، ثم يأتي فاعله مرفوعاً، "كقوله"  
وهو الأقيشر الأسدي: [من البسيط]  
-583

أفنى بلادي وما جمعت من نشب ... قرع القواقيز أفواه الأباريق  
ف"قرع"، بالقاف والعين المهملة، مرفوع على الفاعلية بـ"أفنى"، وهو مصدر مضاف إلى  
مفعوله، وهو "القواقيز"؛ بقافين وزاي معجمة<sup>2</sup>: أقداح يشرب بها الخمر، واحدها  
قاقوزة، وأما قازوزة؛ بزائين معجمتين؛ فجمعها "قوازين" ك: قوارير، بمهملتين، جمع  
"قارورة"، وأفواه: فاعل المصدر، وهو جمع "فم" وأصله: فوه؛ فلذلك ردت في الجمع.  
والأباريق: جمع إبريق، وروي بنصب الأفواه، فيكون من القسم الأول. وتلاذي، بكسر  
التاء المثناة فوق: المال القديم، من تراث وغيره، "وجمعت" بتشديد الميم، و"النشب"  
بفتح النون والشين المعجمة: اسم يقع على الضياع والدور والأموال الثابتة التي لا يقدر  
الإنسان أن يرتحل بها.

<sup>1</sup> في "ب"، "ط": "ترتعي".

583- البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص 60، والأغاني 11/ 259، وخزانة  
الأدب 4/ 491، والدرر 2/ 307، وشرح شواهد المغني 2/ 891، والشعر والشعراء  
ص 565، واللسان 5/ 396 "قفز"، والمؤتلف والمختلف 56، والمقاصد النحوية 3/  
508، وبلا نسبة في إصلاح المنطق 338، والإنصاف 1/ 233، وأوضح المسالك  
3/ 212، وشرح الأشموني 2/ 337، وشرح شذور الذهب ص 383، واللمع 271،

ومغني اللبيب 2/ 536، والمقتضب 1/ 21، والمقرب 1/ 130، وجمع الهوامع 2/ 94.

2 سقطت من "ب".

(8/2)

وقيل: "تختص" إضافة المصدر إلى مفعوله "بالشعر"، كهذا البيت، ورد بالحديث وهو قوله -صلى الله عليه وسلم: "وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً" 1 ف"حج"، مصدر يحل محله "أن" والفعل، وهو مضاف إلى مفعوله، وهو "البيت" و"من" الموصولة: فاعله، "أي: وأن يحج البيت المستطيع". وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى فلا دليل فيه.

"وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول" في اللفظ، "وبالعكس" وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ، "فكثير فيهما" فالأول: {رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ} " [إبراهيم: 40] .

"و" الثاني "نحو: {لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ} " [فصلت: 49] ف"دعائي" مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو ياء المتكلم، و"دعاء الخير" مصدر مضاف إلى المفعول وهو "الخير" فحذف من الأول المفعول، ومن الثاني الفاعل. "ولو ذكر 1 ل قيل: دعائي إياك، ومن دعائه الخير". وهو أحد المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-426

وبعد جره الذي أضيف له ... كمل بنصب أو برفع عمله  
"وتابع المجرور" فاعلاً كان المجرور أو مفعولاً "يجر على اللفظ، أو يحمل على المحل، فيرفع" إن كان المجرور فاعلاً، "كقوله"؛ وهو لبيد العامري؛ يصف حماراً وأتاناً وحشيين:  
[من الكامل]

-584

حتى تهجر في الرواح وهاجها ... طلب المعقب حقه المظلوم  
ف"طلب" بالنصب: مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف إلى فاعله، وهو "المعقب" بكسر القاف: وهو الغريم، لأنه يأتي عقب غريمه، و"حقه" مفعول المصدر، و"المظلوم" بالرفع، نعت لـ"المعقب"، على محله؛ أي: كما يطلب المعقب المظلوم حقه. "وينصب" إن كان

الجرور مفعولا، "كقوله" وهو زياد العنبري 3 لا رؤية:

1 أخرج البخاري في المسند 2/ 26، 93، 4/ 363.

2 في "ب"، "ط": "ذكرًا".

584- تقدم تخريج البيت برقم 354.

3 في "ط": "العنبري".

(9/2)

[من الرجز]

585-

قد كنت دانيت بها حسانا ... مخافة الإفلاس والليانا  
ف"مخافة" مفعول لأجله، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف، أي: مخافتي  
الإفلاس، و"الليان" بكسر السلام وفتحها، وهو الأكثر: المثل بالدين؛ معطوف  
بالنصب على محل الإفلاس، وإلى ذلك إشار الناظم بقوله:

427-

وجر ما يتبع ما جر ومن ... راعي في الإتياع الخل فحسن  
هذا مذهب الكوفيين وبعض البصرين، ومذهب سيبويه<sup>1</sup> والجمهور منع الإتياع على  
الخل وما جاء من ذلك مؤول.  
قال المرادي<sup>2</sup>: والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك، والتأويل على خلاف  
الظاهر.

585- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص 187، والكتاب 1/ 191، 192، ولزياد  
العنبري في شرح المفصل 6/ 65، وله أو لرؤية في الدرر 2/ 486، وشرح شواهد  
الإيضاح ص 131، وشرح شواهد المغني 2/ 869، والمقاصد النحوية 3/ 520، وبلا  
نسبة في أوضح المسالك 3/ 215، وخزانة الأدب 5/ 102، وشرح ابن عقيل 2/ 105،  
وشرح الناظم ص 300، وشرح المفصل 6/ 69، ومغني اللبيب 2/ 476،  
وهمع الهوامع 2/ 145.



1 الكتاب 1/ 191.

2 شرح المرادي 3/ 13.

(10/2)

## باب إعمال اسم الفاعل

### مدخل

...

باب إعمال اسم الفاعل:

عمل فعله في التعدي واللزوم:

"وهو ما دل على الحدث والحدوث<sup>1</sup> وفاعله"، فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال. "فخرج بـ" ذكر<sup>2</sup> "الحدوث<sup>3</sup> اسم التفضيل "نحو: أفضل و" الصفة المشبهة "نحو: حسن، فإنهما" لا يدلان على الحدث، وإنما يدلان على الثبوت، وخرج بذكر: فاعله" اسم مفعول "نحو: مضروب، و" الفعل نحو: "قام" فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل، والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع، لا على الفاعل، وإنما دل عليه بالالتزام.

وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث، والصواب خلافه؛ لأن الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان "فإن كان" اسم الفاعل "صلة لـ"أل" عمل" عمل فعله "مطلقاً"، ماضياً كان أو غيره، معتمداً أو غير معتمد، تقول: جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً، وذلك لأن "أل" هذه موصولة "وضارب" حال محل "ضرب" إن أريد المضى، أو "يضرب" إن أريد غيره، والفعل في جميع الحالات، فكذا ما حل محله، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-431

وإن يكن صلة أل ففي المضى ... وغيره إعماله قد ارتضى

1 سقطت من "ب".

2 سقطت من "ب".

3 في "ب": "بالحدث".

(11/2)

"وإن لم يكن " اسم الفاعل صلة لـ"أل" "عمل" عمل فعله "بشرطين" عديمين، وبشرطين وجوديين: فالعديان: أحدهما: أن لا يوصف، والثاني: أن لا يصغر، خلافاً للكسائي فيهما. والوجوديان:

"أحدهما: كونه للحال أو للاستقبال"؛ لأنه إنما عمل حملا على المضارع؛ لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي؛ "لا للماضي"؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه، "خلافاً للكسائي" في إجازة عمله بمعنى الماضي، وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة، واستدلوا بقوله تعالى: {وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ} [الكهف: 18] وجه الدلالة منه أن "باسط" بمعنى الماضي وعمل في "ذراعيه" النصب. "وقال" المانعون: "لا حجة له ولهم في "باسط ذراعيه" لأنه على "إرادة" حكاية الحال "الماضية"، فالمعنى: يبسط ذراعيه"، فيصح وقوع المضارع موقعه "بدليل" أن الواو في "وكلبهم" واو الحال؛ إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن: وأبوه ضحك؛ "و" لذا قال سبحانه وتعالى: {وَنُقَلِّبُهمْ} [الكهف: 18] بالمضارع الدال على الحال. "ولم يقل: وقلبتاهم"، بالماضي، ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقاً.

"و" الشرط الثاني: "اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف" أو ذي حال؛ فالاستفهام والنفي "نحو: أضراب زيد عمرًا، وما ضارب زيد عمرًا، و" المخبر عنه نحو: "زيد ضارب أبوه عمرًا، و" الموصوف نحو: "مررت برجل ضارب أبوه عمرًا" وذي الحال نحو: جاء زيد راكباً أبوه فرسًا.

"والاعتماد على المقدر" من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال. "كالاعتماد على الملفوظ به" من ذلك "نحو: مهين زيد عمر أم مكرمه" فـ"مهين" رفع زيدا ونصب عما اعتماداً على الاستفهام المقدر "أي: أمهين، ونحو: {مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ} [النحل: 69] فـ"مختلف" رفع "ألوانه" اعتماداً على الموصوف المقدر "أي: صنف مختلف ألوانه، وقوله"؛ وهو الأعشى ميمون: "من البسيط"

-586

كناطح صخرة يوماً ليوهنها ... فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

586- البيت للأعشى في ديوانه ص111، وتاج العروس "وعل"، وشرح ابن النظم

ص302، والمقاصد النحوية 3/ 529، وبلا نسبة في الأغاني 9/ 149، وأوضح

المسالك 3/ 218، والرد على النحاة، 74، وشرح الأشموني 2/ 341، وشرح شذور الذهب ص390، وشرح ابن عقيل 2/ 109، وشرح الكافية الشافية 2/ 1030.

(12/2)

ف"ناطق" نصب "صخرة" اعتمادًا على الموصوف المقدر؛ أي: كوعل ناطح. والوعل، بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرهما، ك: فرس أو كتف، وقد يقال بضم الواو وكسر العين، ك: دئل، وهو نادر، والمراد به هنا: تيس الجبل، بجيم وموحدة مفتوحتين، ويقال له الأيل، بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة. ويوهنها: يزعرعها.

"ومنه" أي: من الاعتماد على الموصوف المقدر: "يا طالعًا جبلا" ف"طالعًا" نصب "جبلا" لاعتماده على الموصوف المقدر أي: يا رجلا طالعًا، وقول ابن مالك في النظم:

-429

..... او حرف ندا ... أو نفيًا او جا صفه أو مسندا  
تصريح منه "أنه اعتمد على حرف النداء"، وذلك "سهو" لأن المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل، وحرف النداء لا يصلح لذلك "لأنه مختص بالاسم" لكونه من علاماته، فكيف يكون مقربًا من الفعل؟ "قاله ابن الناظم بمعناه1، وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله:

-428

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضيه بمعزل

-429

وولي استفهامًا او حرف ندا ... أو نفيًا او جا صفه أو مسندا  
وأشار إلى الاعتماد على المقدر بقوله:

وفي المغني2: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين: أحدهما: أنه يصح: زيد قائم أبوه أمس، والثاني: إنهم لم يشترطوا لصحة نحو: أقائم الزيدان، كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال، انتهى. وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدل بنحو قوله: [من الطويل] .

-587

خبير بنو هب.....  
البيت ... وتقدم في باب المبتدأ أنه محمول على التقديم والتأخير.

1 شرح ابن الناظم ص301.

2 مغني اللبيب 2/ 470.

587- تقدم تخريجه برقم 138 وتماه:

خبير بنو هب فلا تك ملغياً ... مقالة اللهبي إذا الطير مرت

(13/2)

فصل:

"تحول 1 صيغة فاعل للمبالغة" في الفعل "والتكثير" فيه "إلى" خمسة أوزان: "فعال"،  
بفتح الفاء وتشديد العين، ك: ضراب، "أو فعول"، بفتح الفاء، ك: ضروب، "أو:  
مفعال"، بكسر الميم، ك: مضراب، "بكثرة"، وإليها أشار الناظم بقوله:  
-432

فعال أو مفعال أو فعول ... في كثرة عن فاعل بديل  
"وإلى: فاعل" بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء ك: ضريب، "أو: فعل" بفتح الفاء  
وكسر العين من غير ياء، ك: ضرب، "بقلة"، وإليهما أشار الناظم بقوله:  
-433

..... وفي فاعل قل ذا وفعل  
وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة، "فيعملن عمله بشروطه" المتقدمة، وإلى ذلك يشير  
قول الناظم.  
-433

فيستحق ما له من عمل .....  
"قال" القلاخ بالقاف المضمومة وبالحاء المعجمة: [من الطويل]  
-588

أخا الحرب لباسا إليها جلالها ... وليس بولاج الخوالب أعقلا  
فنصب "جلالها" ب: لباس، لاعتماده على صاحب الحال، وذلك لأن "أخا الحرب"  
و"لباس" حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله2، وأراد ب: الجلال؛ بالجيم؛ ما

---

1 في "ب": "تحويل".

588- البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب 8/ 157، والدرر 2/ 318، وشرح أبيات سيبويه 1/ 363، وشرح المفصل 6/ 79، 80، والكتاب 1/ 111، ولسان العرب 11/ 83 "نعل"، والمقاصد النحوية 3/ 535، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 1/ 319، وأوضح المسالك 3/ 220، وشرح ابن الناظم ص 303، وشرح الأشموني 1/ 342، وشرح التسهيل 3/ 79، وشرح شذور الذهب ص 392، وشرح ابن عقيل 2/ 112، وشرح الكافية الشافية 2/ 1032، والمقتضب 2/ 113، وجمع الهوامع 2/ 96.

2 البيت هو:

فإن تك فاتتك السماء فإنني ... بأرفع ما حولي من الأرض أطولا  
انظر المقاصد النحوية 3/ 535.

(14/2)

---

يلبس في الحرب من الدروع والجواشن، والولاج: مبالغة في "والج" من الولوج: وهو الدخول، والحوالف؛ بالخاء المعجمة: جمع خالفة، وهي في الأصل عماد البيت، وأراد بها البيت نفسه. وأعقلا؛ بالعين المهملة وبالقاف: من العقل، يقال: أعقل الرجل، إذا اضطربت رجلاه من الفزع، ونصبه على الحال أو على الخيرية ل: ليس، إن لم يمنع تعداد خبرها. والمراد أنه ثابت القدم في الحرب. وبينه وبينها مؤاخاة؛ وإذا قامت الحرب لا يلج البيت ولا يستتر فيه، بل يظهر ويحارب.

"وقال" أبو طالب عم النبي -صلى الله عليه وسلم- في مراثية ختنه ألي أمية بن المغيرة المخزومي: [من الطويل] .

589-

ضروب بنصل السيف سوق سمائها ... إذا عدموا زادا فإنك عاقر  
فنصب "سوق" جمع "ساق" ب: ضروب؛ لاعتماده على ذي خبر محذوف؛ أي: هو ضروب، أو: أنت ضروب. ونصل السيف: شفرته؛ ولذلك أضافه إلى السيف، وقد يسمى السيف كله نصلا. والمراد: أنه كان يعرقب الإبل السمان للضيفان عند عدم الزاد.

"وحكى سيبويه" بمعناه: "إنه لمنحار بوائكها1"، فنصب "بوائكها" جمع "بائكة" وهي السمينية الحسناء من النوق؛ ب: منحار؛ بالحاء المهملة، مبالغة في "ناحر" لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم "إن". "وقال" عبید الله بن قيس الرقيات: [من الطويل]

590-

فتاتان أما منهما فشيبة هلالا ... وأخرى منهما تشبه البدر  
فنصب "هلالا" ب: شيبة، مبالغة في "مشبة" لاعتماده على ذي خبر محذوف،  
تقديره: أما فتاة منهما فشيبة هلالا. "وقال" زيد الخيل؛ سمي بذلك لأنه كان له

---

589- البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في خزنة الأدب 4 / 242، 245، 8 /  
146، 147، 157، والدرر 2 / 319، وشرح أبيات سيبويه 1 / 70، وشرح شذور  
الذهب ص 393، وشرح المفصل 6 / 70، والكتاب 1 / 111، والمقاصد النحوية 3 /  
539، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 221، وشرح الأشموني 2 / 342، وشرح قطر  
الندى ص 275، والمقتضب 2 / 114، وجمع الهوامع 2 / 97.  
1 الكتاب 1 / 112، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص 303، وشرح ابن عقيل 2 /  
113.

590- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص 34، وفيه: "الشمسا" مكان  
"البدر" وشرح التسهيل 3 / 81، وشرح الكافية الشافية 2 / 1037، وشرح ابن  
الناظم ص 304، وشرح عمدة الحفاظ ص 680، والمقاصد النحوية 3 / 542.

(15/2)

---

خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها، وسماه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- زيد  
الخير؛ بالراء: [من الوافر]

591-

أتاني أنهم مزقون عرضي ... جحاش الكرمليين لها فديد  
فنصب "عرضي" ب: مزقون، جمع "مزق" بالزاي، مبالغة في "مازق" لاعتماده على اسم  
"أن المفتوحة على الفاعلية ل: أتاني".  
وعرض الرجل: جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه، والجحاش، بجيم ثم  
حاء مهملة وآخره شين معجمة، جمع جحش؛ وهو الصغير من الحمير؛ خبر مبتدأ

محذوف؛ أي: هم جحاش، والكرملين؛ بكسر الكاف وفتح اللام: اسم ماء في جبل طيب، والفديد؛ بالفاء، الصياح والتصويت.

يقول: إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي يصوت عنده. وإعمال أمثلة المبالغة قول سيويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة، ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها، ويرد عليهم قول العرب: أما العسل فأنا شراب<sup>1</sup>. ولم يجز بعض البصريين إعمال فيعل وفعل، وأجاز الجرمي إعمال فعل دون فيعل؛ لأنه على وزن الفعل، ك: علم وفهم وفطن.

---

591- البيت لزيد الخيل في ديوانه ص176، وخزانة الأدب 8/ 169، والدرر 2/ 319، وشرح ابن الناظم ص305، وشرح شذور الذهب ص394، وشرح عمدة الحافظ ص680، وشرح المفصل 6/ 73، والمقاصد النحوية 3/ 545، وبلا نسبة في أوضح المسالك 3/ 224، وشرح الأشموني 2/ 342، وشرح ابن عقيل 2/ 115، وشرح قطر الندى ص275، والمقرب 1/ 128. 1 الكتاب 1/ 111، وشرح ابن عقيل 2/ 111، وشرح ابن الناظم ص303.

(16/2)

---

فصل:

"تثنية اسم الفاعل وجمعه" تصحيحاً وتكسيراً وتذكيراً وتأنيثاً، "وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط"، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-434-

وما سوى المفرد مثله جعل ... في الحكم والشروط حيثما عمل  
"قال الله تعالى: {وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ} " [الأحزاب: 35] ف: الذاكرين: جمع ذاكِر، وفاعله مستتر فيه، والجلالة: منصوبة به، ولا يحتاج إلى شرط لاقترانه بـ"أل".  
"وقال الله تعالى: {هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ صُرُوهِ} " [الزمر: 38] ف: كاشفات: جمع كاشفة، وفاعلها مستتر فيها، وصره: مفعولها، وهي معتمدة على المخبر عنه وهو: هن.  
"وقال" تعالى: " {خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ} " [القمر: 7] ف: خشعاً؛ جمع خاشع؛ جمع تكسير

في قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي<sup>1</sup>، وأبصارهم: فاعل به لاعتماده على صاحب الحال.

"وقال" عنتره العبسي: [من الكامل]

-592-

الشاتي عرضي ولم أشتمهما ... والناذرين إلا لم القهما دمي  
ف"دمي": منصوب بـ: الناذرين، هما تثنية "ناذر" بالذال المعجمة، وأراد بهما ابني  
ضمضم؛ حصينا ومرة، وأراد بـ"دمي": قتلي. والمعنى أنهما يندران على أنفسهما في  
الخلاء أنهما إذا لقياه قتلاه، فإذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبنا منهما. "وقال" طرفه  
بن العبد: [من الرمل]

---

1 هي قراءة الأعرج وقتادة والجمهور، أما أبو عمرو وحمزة والكسائي فقرءوا: "خاشعاً"  
بالإفراد. انظر المحيط 8 / 175، والنشر 2 / 380.  
592- البيت لعنتره في ديوانه 222، والأغاني 9 / 212، والشعر والشعراء 1 /  
259، ومعاني القرآن للأخفش 1 / 388، والمقاصد النحوية 3 / 551، وبلا نسبة في  
أوضح المسالك 3 / 225، وشرح الأشموني 2 / 309.

(17/2)

-593-

ثم زادوا أنهم في قومهم ... غفر ذنبهم غير فخر  
"غفر1" بضم الغين والفاء: "جمع: غفور" من أمثلة المبالغة، وفاعله مستتر فيه،  
"وذنبهم: مفعوله"، واعتماده على اسم "أن" المفتوحة على تقدير الباء، وفخر؛ بالخاء  
المعجمة: جمع "فخور" من الافتخار. ومعناه: أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون  
بشرفهم، ولا يعجبون بنفوسهم، ولكنهم يتواضعون للناس. ويروى "فجر" بالجيم، جمع  
"فجور" من الفجور، وهو الكثير الفسق، ويقع على القليل والكثير يقال: فجر الرجل:  
إذا كذب. ومعناه: أنهم لا يفسقون ولا يكذبون. قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل.

---

593- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص55، وخزانة الأدب 8 / 188، والدرر 2 /  
321، وشرح ابن الناظم ص305، وشرح أبيات سيويه 1 / 68، وشرح التسهيل 3 /



80، وشرح عمدة الحفاظ ص 682، وشرح الكافية الشافية 2/ 1041، وشرح  
المفصل 6/ 74، 75، والكتاب 1/ 113، والمقاصد النحوية 3/ 548، ونوادر أبي  
زيد ص 10، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص 357، وأوضح المسالك 3/ 227،  
وشرح الأشموني 2/ 343، وشرح ابن عقيل "2/ 117، وجمع الهوامع 2/ 97.  
1 سقطت من "ب".

(18/2)

فصل:

"يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينتصب به" أي: بالوصف، "وأن  
ينخفض بإضافته إليه" للتخفيف، مفردًا كان الوصف أو جمعًا، "وقد قرئ" في السبع: "  
{إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ} [الطلاق: 3] و: {هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ} [الزمر: 38] ؛  
بالوجهين" النصب والخفض؛ فالنصب على المفعولية، والخفض بالإضافة، فالآية الأولى  
قرأها حفص بالخفض 1، والباقون بالنصب 2، والثانية قرأها غير أبي عمرو بالخفض 1،  
وأبو عمرو وحده بالنصب 3، وإليه أشار الناظم بقوله:

-435-

وانصب بذی الأعمال تلوا وخفض ...  
"وأما ما عد التالي" للوصف "فيجب نصبه" لتعذر الإضافة بالفصل بالتالي، وإليه يشير  
قول الناظم:

-543-

..... وهو لنصب ما سواه مقتضي

"نحو: خليفة، من قوله تعالى: {إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} [البقرة: 30] وفي بعض  
النسخ: "وسكننا" من: {وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا} [الأنعام: 96] والصواب حذفها؛ لأن  
الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الأثر، وإذا أتبع المجرور بالوصف بأحد التوابع  
الخمسة "فالوجه جر التابع على اللفظ، فتقول: هذا ضارب زيد وعمرو"، بالخفض  
عطفًا على لفظ زيد، "ويجوز نصبه بإضمار وصف منون، أو فعل اتفاقًا" أي: وضارب  
عمراً، أو يضرب عمراً، "و" يجوز نصبه "بالعطف على المحل عند بعضهم"، وهم  
الكوفيون

- 1 أي كما في الرسم المصحفي.
- 2 قرأها بالنصب: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف.
- انظر الإتحاف ص418، ومعاني القرآن للفراء 3/ 163، والنشر 2/ 288.
- 3 ليس أبو عمرو وحده قرأها بالنصب، فقد قرأها مثله: عاصم والكسائي والحسن وابن محيصن وشيبة وشعبة ويعقوب والأعرج ويحيى بن وثاب. انظر الإتحاف ص376، والبحر 7/، ومعاني القرآن للفراء 2/ 420، والنشر 2/ 363.

(19/2)

وطائفة من البصريين، خلافاً لسيبويه وجمهور البصريين، ويحتمل المذهبين قول الناظم:

-436

واجرر أو انصب تابع الذي انخفض ... كمبتغي جاه ومالا من نهض  
 "ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل" بأن 1 كان بمعنى الماضي، "فينصب:  
 الشمس في: {وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ} [الأنعام: 96] بإضمار: جعل " أي:  
 بإضمار فعل مناسب لمعنى الوصف "لا غير"؛ أي: لا غير الفعل يجوز إضماره، فليس  
 لك أن تجعلها منصوبة بإضمار وصف منون، ولا بالعطف على المحل؛ لأن الوصف  
 المذكور غير عامل؛ لكونه بمعنى الماضي، "إلا إن قدر "جاعل" على حكاية الحال"،  
 فيجوز نصبها بإضمار وصف منون، أو بالعطف على محل "الليل" لأن "جاعل" على  
 هذا عامل لكونه بمعنى "يجعل".

وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران:  
 أحدهما: أنها محضة، باعتبار معنى المضى فيه، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا  
 يعمل.

وثانيهما: أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال، وبهذا الاعتبار يقع صفة  
 للنكرة، ويعمل فيما أضيف إليه. قال اليميني في شرح الكشاف 2.  
 فعلى هذا يجوز أن تكون "الشمس" معطوفة على محل "الليل" باعتبار عمل "جاعل" فيه  
 لصدقه على الحال والاستقبال، وأن تكون منصوبة بإضمار فعل ماض، باعتبار عدم  
 عمله فيه، لصدقه على الماضي، وعلى هذا يحمل تجويز الرمخشري كون "الشمس"  
 معطوفة على محل "الليل".

تنبيه: إذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السبي؛ ونصبه على التشبيه بالمفعول به، إذا كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، وجره بالإضافة، وهو في ذلك على ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يجوز ذلك فيه اتفاقاً، وهو ما أخذ من فعل قاصر ك: طاهر القلب.

والثاني: ما يمتنع ذلك فيه اتفاقاً، وهو ما يتعدى لأكثر من واحد.

والثالث: ما اختلف فيه، وهو ما يتعدى لواحد؛ فقال الأخفش بالجواز مطلقاً، وبعضهم بالمنع مطلقاً، وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع: إن حذف مفعوله

---

1 سقطت من "ب".

2 كشف غوامض الكشف ص 140.

(20/2)

---

اقتصاراً جاز، وإلا امتنع، وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال. وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس<sup>1</sup>، كقولك: فلان ظالم العبيد، أي أن عبيده ظالمون، وذلك إذا قتله مثلاً بعد قول القائل: ليس عبيد فلان ظالمين، فحينئذ يجوز: ظالم العبيد، بالرفع، وظالم العبيد، بالنصب، وظالم العبيد، بالجر، كما في: الحسن الوجه، برفع الوجه ونصبه وخفضه، وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة: [من الطويل]

594-

تباركت أي من عذابك خائف ... وأني إليك تائب النفس باخع  
وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر: [من البسيط]

595-

ما الراحم القلب ظلاماً وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

---

1 التسهيل ص 141.

594- البيت لعبد الله بن رواحة في شرح التسهيل 3/ 91، 104، وبلا نسبة في الدرر 2/ 334، وجمع الهوامع 2/ 99، 101.

595- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 335، وشرح الأشموني 2/ 346، وشرح التسهيل 3/ 104، والمقاصد النحوية 3/ 618، وجمع الهوامع 2/ 101.

**باب إعمال اسم المفعول:**

"وهو ما دل على حدث ومفعوله"، فخرج بقوله: "ومفعوله" ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الأحداث، ويكون من الثلاثي المجرد، "ك: مضروب، و" من المزيد فيه نحو: "مكرم"، بفتح الراء، ومن الرباعي المجرد ك: مدحرج، ومن المزيد فيه: ك: متدحرج.

"ويعمل عمل فعل المفعول" أي: الفعل المبني للمفعول، [وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان "مقروناً بـ"أل" عمل مطلقاً"، لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة "أل" 1 والفعل يعمل مطلقاً] 2.

"وإن كان مجرداً" من "أل" عمل "بشرط الاعتماد" على الاستفهام أو النفي أو المميز عنه أو الموصوف أو ذي الحال، "و" بشرط "كونه للحال أو للاستقبال"، لا للماضي، كما مر في اسم الفاعل حرفاً بحرف، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-437

وكل ما قرر لاسم فاعل ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

-438

فهو كفعل صيغ للمفعول في ... معناه.....

"تقول" في المجرد من "أل" المعتمد على المخبر عنه: "زيد معطى أبوه درهما الآن أو غداً". ف: زيد: مبتدأ، ومعطى: خبره، وهو اسم مفعول متعد لاثنين، وأبوه: نائب الفاعل به، وهو مفعوله الأول، ودرهماً: مفعوله الثاني، "كما تقول" في الفعل المبني للمفعول: "زيد يعطى أبوه درهماً"، بلا فرق.

1 سقطت من "أ".

2 ما بين المعكوفين سقط من "ب".

"و" تقول في المقرون بـ"أل":

-438

..... المعطى كفافاً يكتفي

كما مثل الناطم، وهو يحتمل الأزمنة الثلاثة، "كما تقول: الذي يعطى"، إن أردت الحال أو الاستقبال، "أو: أعطي"، إن أردت الماضي، "ف: المعطى: مبتدأ"، وهو متعدد لاثنتين، "ومفعوله الأول" القائم مقام الفاعل ضمير "مستتر" فيه "عائد إلى: إل" الموصولة به، "وكفافاً: مفعول ثان، و" جملة "يكتفي" من الفعل والفاعل: "خبر" المبتدأ. "وينفرد اسم المفعول" المتعدي إلى واحد إذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول. المراد به الحدوث، كما انفرد به<sup>1</sup> اسم الفاعل المراد به الثبوت "عن اسم الفاعل" المراد به الحدوث<sup>2</sup> "بجواز" معاملته معاملة الصفة المشبهة. قال في التسهيل<sup>3</sup> في آخر باب الصفة المشبهة: وإن قصد ثبوت معنى<sup>4</sup> اسم الفاعل عوامل معاملة الصفة المشبهة. والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب. انتهى.

يعني: باب الصفة المشبهة، وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب. وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة، لا على النيابة عن الفاعل، كما يقتضيه حال اسم المفعول. قال الموضح في الحواشي، ومن خطه نقلت، وعقبه بقوله: ويسأل هنا فيقال: هلا قيل: إن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة، بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول؟ انتهى. ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث، أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية، وينصبه<sup>5</sup> على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة، ويجره بالإضافة، وعلى ذلك جاءت الشواهد؛ فمن شواهد الرفع قوله: [من الطويل]

---

1 سقطت من "ب".

2 سقط من "ط" قوله: "عن اسم الفاعل المراد به الحدوث".

3 التسهيل ص141.

4 سقطت من "ب".

5 في "ب": "وينصب السببي".

-596

بنوب ودينار وشاة ودرهم ... فهل أنت مرفوع بما ههنا راس  
ومن شواهد النصب قوله: [من الكامل]

-597

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها ... لما بدت مجلوة وجناتها  
ومن شواهد الجر: [من الطويل] .

-598

تمنى لقائي الجون مغرور نفسه ... فلما رأني ارتاع ثمت عردا  
"فجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى" مسبوق بالنصب، "ذلك بعد تحويل  
الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف" باسم المفعول<sup>1</sup>، ونصب الاسم المرفوع به  
"على التشبيه" بالمفعول به، إذا لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه؛ لأنه عينه في المعنى،  
فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه<sup>2</sup>، فلم يبق طريق  
إلى إضافته لمرفوعه<sup>3</sup> إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى صاحب الوصف، ثم  
ينصب المرفوع المحول عنه الإسناد؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء  
الوصف عنه بضمير الموصوف، فينصب انتصابها، ثم يجر بالإضافة فراراً من قبح إجراء  
وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنتين، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

-439

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع ... معنى كمحمود المقاصد الورع  
والأصل أنك "تقول: الورع محمودة مقاصده" بالرفع "ثم" تحول الإسناد عن المرفوع إلى  
الضمير المضاف إليه وهو الهاء، فيستتر في "محمود" ويعوض منه "أل" على رأي  
الكوفيين، فتنصبه و"تقول: الورع محمود المقاصد، بالنصب، ثم" بعد أن تنصب  
"المقاصد" تجربها و"تقول: الورع محمود المقاصد" بالجر، بعد ثلاثة أعمال، وقد تبين أن  
هذه الأوجه<sup>4</sup> أصلها الرفع وهو دونها في المعنى، ويتفرع عنه النصب، ويتفرع عن  
النصب الجر.

---

596- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 328، 329، وشرح التسهيل 3/ 105، وجمع  
الهوامع 2/ 99، 101.

579- البيت لعمر بن لءاء التميمي في الدرر 2/ 330، وبلا نسبة في شرح التسهيل  
3/ 105، وجمع الهوامع 2/ 101.

598- البيت بلا نسبة في الدرر 2/ 332، وجمع الهوامع 2/ 101.

1 في "ب": "للموصوف به اسم المفعول".

2 في "ب": "به".

3 في "ب": "لإضافته إلى مرفوعه".

4 في "ب": "أن أوجه المعمول الثلاثة".

(24/2)

هذا باب أبنية مصادر الفعل "الثلاثي" المجرد:

"اعلم أن للفعل الثلاثي المجرد 1 ثلاثة أوزان"، لا رابع لها:

"فَعَلَ، بالفتح" في عينه "ويكون متعدياً ك: ضربه"، فإنه متعد إلى الهاء المتصلة به 1،

"وقاصراً ك: قعد. وفَعِلَ، بالكسر" في عينه "ويكون قاصراً ك: سَلِمَ"، بكسر اللام،

"ومتعدياً ك: علمه"، فإنه متعد إلى الهاء، ولو مثل ب: فَهَمَهُ، كان أولى، لما سيأتي، وقدم

الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما، "وفَعُلَ، بالضم" في عينه، "ولا

يكون إلا قاصراً"، ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل، "ك: ظُرِفَ"، بضم الراء.

"فأما فعل "المفتوح العين، "وفَعِلَ" المكسور العين "المتعديان فقياس مصدرهما الفَعْلُ"

بفتح الفاء وسكون العين، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-440

فعل قياس مصدر المعدي ... من ذي ثلاثة.....

والمراد بـ"القياس" هنا أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على

هذا، إلا أنك تقيس مع وجود السماع. قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور 2.

1 سقطت من "ب".

2 في شرح ابن عقيل 2 / 123: "الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على "فعل"

قياساً مطرداً، نص على ذلك سيبويه في مواضع؛ فتقول: رد رداً، وضرب ضرباً، وفهم

فهماً، وزعم بعضهم أنه لا يقاس، وهو غير سديد".

(25/2)

"فالأول" وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز "ك: الأكل"، مصدر "أكل" "و" الصحيح نحو: "الضرب" مصدر "ضرب" "و" المضاعف نحو: "الرد"، مصدر "رد" ومعتل الفاء ك: الوعد مصدر وعد، ومعتل العين ك: البيع، مصدر "باع"، ومعتل اللام ك: الرمي، مصدر "رمى".  
 "والثاني": وهو "فعل" المكسور العين المتعدي كذلك؛ فالصحيح "ك: الفهم"، مصدر فهم، واللثم: مصدر "لثم" "و" مهموز الفاء نحو: "الأمن"، مصدر "أمن"، والمضاعف نحو: المس، ومعتل الفاء ك: الوطاء، ومعتل العين نحو: الخوف، ومعتل اللام نحو: الفني، يقال: فني حيائه فنيا: لزمه، وأطلق ذلك تبعاً لسيبويه والأخفش، وقيده ابن مالك في التسهيل<sup>1</sup> بأن يفهم عملاً بالفم نحو: شرب شرباً، ولقم لقمًا.  
 "وأما فعل" المكسور العين "القاصر فقياس مصدره: الفعل" بفتح الفاء والعين، وإليه أشار الناظم بقوله:

-441

وفعل لازم بابه فعلٌ .....  
 ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بأنواعه والمضاعف.  
 فالصحيح "ك: الفرح"، مصدر "فرح" "و" المهموز نحو: "الأشهر<sup>2</sup>"، مصدر "أشهر<sup>3</sup>" ومعتل الفاء ك: الوجع، ومعتل العين ك: العور، "و" معتل اللام نحو: "الجوى، و" المضاعف نحو: "الشلل"، مصدر "شلل" "إلا أن دل" "فعل" القاصر "على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة"، بكسر الفاء "ك: ولي عليهم ولاية"، وعداه بـ"على" لتصحيح التمثيل، أما إذا تعدى بنفسه نحو: ولي أمرهم، فلا؛ لأن الكلام في القاصم لا في المتعدي<sup>4</sup>.  
 ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل "الولاية" لأن الولايات في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في "فعل" المفتوح بل مثل لها، كما سيأتي.

1 التسهيل ص 205.

2 في "ب": "الأسر".

3 في "ب": "أسر".

4 في "ب": "فلأن كان الكلام في القاصر لا في المتعدي".



وبقي عليه أن يقول: وإلا إن دل على لون فقياسه "فُعلة" ك: الحمرة والسمرة والأدمة.  
وقال ابن الحاج 1: إن كان علاجاً 2 ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو:  
القدوم والأزوف والعسول والصعود، مصادر: قدم من السفر وأزف الشيء، وعسل  
بالشيء: أي: لزمه ولصق به، وصعد في الجبل. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه 3، وقد  
غفل عنه أكثرهم. انتهى.

"وأما فَعَلَ" المفتوح العين القاصر "فقياس مصدره: الفعول" بضم الفاء والعين، "ك:  
القعود والجلوس والخروج" والدخول، وفي انقياسه ثلاثة مذاهب، ثالثها: أنه ينقاس فيما  
لم يسمع، وهو الصحيح، وإليه يشير قول الناظم:

-442-

وفعل اللازم مثل قعدا ... له فعول باطراد.....

وقال بن الحاج: "يقل في معتل العين ك: غار وسار وغاب وآب، وإنما يفرون من ذلك  
إلى "الفَعْل" ك: الصوم والعود والأوب والخيم، وهو الجبن 4، والحيض والغيم" 5. انتهى.  
"إلا إن دل على امتناع فقياس مصدره: الفعول" بكسر الفاء "ك: الإباء": مصدر "أبي"  
و"النفار": مصدر "نفر" و"الجماح": مصدر "جمع" و"الإباق": مصدر: "أبق". واعترض  
الإباء بأنه متعد، أبيت الشيء: إذا كرهته، والكلام في اللازم.  
"أو" دل "على تقلب" واهتزاز "فقياس مصدره: الفعلان" بفتح الفاء والعين، "ك:  
الجلولان": مصدر "جال" و"الغليان": مصدر "غلى".  
"أو" دل "على سير فقياسه: الفعيل" بفتح الفاء، "ك: الرحيل": مصدر "رحل"  
و"الذميل": مصدر "ذمل".

---

1 في "ب": "ابن الحاج".

2 في "ب": "علاجياً".

3 الكتاب 4 / 50.

4 في "ب": "الحس".

5 انظر قول ابن الحاج في الارتشاف 1 / 224.

"أو" دل "على صوت فقياسه: الفُعَال" بضم الفاء، "أو: الفَعِيل" بفتح الفاء؛ فالأول "ك: الصراخ": مصدر "صرخ" والعواء" بالمد: مصدر "عوى". "و" الثاني نحو: "الصهيل": مصدر "سهل الفرس" "والنهيق": مصدر "نشق الحمار" "والزئير" 1 بزاي فهزمة مكسورة مصدر "زار الأسد" وإلى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله:

-443-

ما لم يكن مستوجبا فعلا .....  
الأييات الثلاثة 2.

"أو" دل "على حرفة أو ولاية فقياسه: الفَعَالَة" بكسر الفاء؛ فالحرفة "ك: تجر" في المال "تجارة" بالمشناة فوقانية أوله، وليس منه: نجر الخشب بالقدوم، نجارة، بكسر النون، "وخاط" الثوب "خياطة" لأنهما متعديان، والكلام في القاصر والولاية نحو: أمر عليهم إمارة: إذا حكم، "وسفر بينهم سفارة: إذا أصلح"، وعرف على القوم عرافة: إذا تكلم عليهم، وأبل إبالة: إذا قام بمصالح الإبل، وذكر ابن عصفور أن "فعالة" مقيس في الولايات والصنائع.

والحاصل أن "فعل" القاصر يطرد في مصدره "فعول" إلا في هذه المعاني السبعة وهي: الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية.

والغالب في الامتناع أن "فَعَال" وفي التقلب "فَعْلَان" وفي الداء "فَعَال" وفي الصوت "فُعَال" أو "فَعِيل" وقد يجتمعان نحو: نعق نعاقاً ونعيقاً، وقد ينفرد "فَعَال" نحو: بغم بغاماً، وقد ينفرد "فعيل" نحو: سهل سهيلاً، واطراد انفراد "فَعَال" في الرغاء 3، و"فعيل" في السير، واطرد في الولايات والحرف "فَعَالَة".

"وأما "فَعْل" بالضم" في عينه "فقياس مصدره: الفُعُولَة" بضم الفاء ["ك: الصهوبة": مصدر "صُهْب الشعر يصُهْب" إذا احمر حمرة صافية، والصعوبة: مصدر "صُعْب" ضد "سُهْل" 4 "والسهولة": مصدر "سُهْل الأمر" "والعُدُوية":

1 وفي "ب": "والأزير".

2 الأييات الثلاثة هي:

..... أو فعلا فاذر أو فَعَالا

فأول لذي امتناع كأبي ... والثاني للذي اقتضى تقلباً

لِلدَّاءِ فَعَالٌ أَوْ لَصُوتٌ وَشَمْلٌ ... سِيرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ  
3 في "ب": "رعاء".

4 ما بين المعكوفين سقط من "ب"، "ط".

(28/2)

مصدر "عَذَّبَ الماء" و"الملوحة": مصدر "مَلَحَ". "والْفَعَالَةُ" بفتح الفاء "ك: البلاغة":  
مصدر "بَلَّغَ" و"الفصاحة": مصدر "فَصَحَ" و"الصراحة" بمهملتين: مصدر "صَرَحَ"، وإلى  
ذلك يشير قول الناظم:

-446

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا ... ..

وما جاء مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع، وهو معنى قول الناظم:

-447

وما أتى مخالفا لما مضى ... فبابه النقل.....

وأراد بذلك أنه ينقل ولا يقاس عليه، "كقولهم في: فَعَلَ" المفتوح العين "المتعدي: جرده  
جحدًا وشكره شكورًا<sup>1</sup> وشكرًا"، والقياس: جحدًا وشكرًا، "وقالوا: جحدًا على  
القياس" ولم يقولوا: شكرًا<sup>2</sup>.

"و" كقولهم "في: فَعَلَ" المفتوح العين "القاصر: مات موتًا، وفاز فوزًا، وحكم حكمًا،  
وشاخ شيخوخة، ونم نيممة، وذهب ذهبًا"، بفتح الدال المعجمة، والقياس فيها  
"فُعُولٌ".

"و" كقولهم "في: فَعَلَ" المكسور العين المتعدي: عَلِمَ علما، بكسر العين والقياس  
فتحها، وكقولهم في "فَعَلَ" المكسور العين "القاصر: رَغِبَ رَغْبَةً<sup>3</sup>"، بزيادة الواو والتاء  
والقياس "رَغَبًا" بفتحتين<sup>4</sup>، "ورَضِيَ رِضًا"، بكسر الراء، "وبخل بخلا، وسخط سخطًا،  
بضم أولهما ويكون ثانيهما"، والقياس فيهن<sup>5</sup> فتح الأول والثاني، "وأما البخل  
والسخط؛ بفتحتين؛ فعلى القياس، ك: الرَّغَب"، بفتح الراء والغين المعجمة.  
"و" كقولهم "في: فَعَلَ" المضموم العين "نحو: حُسْنٌ حُسْنًا وقُبْحٌ قُبْحًا" بضم أولهما  
وسكون ثانيهما، وقياسهما الفُعُولَةُ أو الفَعَالَةُ<sup>6</sup>.

1 في "ب": "شكرًا".

- 2 سقط من "ب"، "ط": "ولم يقولوا شكرًا".  
3 في "أ": "رغوبًا"، وفي "ط" وأوضح المسالك 3 / 237، "رغوبة"، وكلاهما تصحيف،  
انظر لسان العرب 1 / 422، "رغب".  
4 سقطت من "ب"، "ط".  
5 في "ب": "فيهما".  
6 سقطت من "ط".

(29/2)

---

"وذكر الزجاجي وابن عصفور أن: الفعل 1" بضم الفاء وسكون العين "قياس في مصدر: فَعَلَ" المضموم، "وهو خلاف ما قاله سيويه 2".  
فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط، وذكر في التسهيل 3 منها تسعة وتسعين مصدرًا، منها أحد وعشرون 4، تنقسم ثلاث، كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركة الفاء، وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل، فليُنظر ثمة 4.

- 
- 1 في "ط": "الفعلة".  
2 قال سيويه في الكتاب 4 / 28: "وأما الفعل من هذه المصادر فنحو: الحسن والقبح، والفعالة أكثر".  
3 التسهيل ص 204-205.  
4 في "ب": "تركت ذلك خوف الإطالة" مكان "فليُنظر ثمة".

(30/2)

---

#### باب مصادر غير الثلاثي:

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي.  
اعلم أنه "لا بد لكل فعل" ماض "غير ثلاثي من مصدر مقيس؛ فقياس "مصدر" فَعَلَ؛ بالتشديد" من مزيد الثلاثي "إذا كان صحيح اللام" التَّفْعِيل "ك: "التسليم": مصدر "سَلَّمَ" والتكليم": مصدر "كَلَّمَ" والتطهير": مصدر "طَهَرَ" والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير، وإليه أشار الناظم بقوله:

وغير ذي ثلاثة مقيس ... مصدره كقدس التقديس  
 "ومعتلها" أي: معتل اللام، فقياسه "التفعيل" "كذلك" أي كقياس صحيح اللام في  
 التقدير، "ولكن تحذف ياء التفعيل" التي بعد العين وجوباً، "وتعوض منها التاء" الدالة  
 على التأنيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة 1، "فيصير" بعد الحذف  
 والتعويض "وزنه: التفعلة: ك: التوصية" بالصاد المهملة: مصدر "وصى على أولاده"  
 والتسمية: مصدر "سمى" والتزكية: مصدر "زكى ماله" وإليه الإشارة بقول الناظم:

وزكه تزكية.....

وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو: ذكر تذكرة وجرب تجربة.  
 وقد يستغنون غالباً من التفعيل ب: تفعلة، فيما لامه همزة نحو: خطأ تخطئة، وهنأ تهنئة،  
 وجزأ تجزئة، ووجهوه بأن مثل "تخطئاً" يجوز فيه إبدال الهمزة ياء قياساً مطرداً، لأنها همزة  
 محركة 2 بعد ياء زائدة ك: خطيئة، فلما اطراد الإبدال المذكور صارت

1 سقطت من "ب".

2 في "ط": "متحركة".

(31/2)

اللام كأنها وضعت ياء، فالتحق بباب التعزية، ومن غير الغالب: تخطيئاً وتهنيئاً  
 وتجزيئاً. حكاه غير سيبويه.  
 وحكى سيبويه: نبأ تنبيئاً. وزعم أبو زيد أن "التفعيل" فيه أكثر من "التفعلة" في كلام  
 العرب، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما شُيع، وبهذا أخذ الشلوين فيما حكى  
 ابن عصفور.

"وقياس: أفعل؛ إذا كان صحيح العين؛ الإفعال" بكسر الهمزة "ك: الإكرام": مصدر  
 "أكرم"، "والإحسان": مصدر "أحسن"، "والإيعاد: مصدر "أوعد"، "والإيلاء: مصدر  
 "آلى من زوجته"، وإليه أشار الناظم بقوله:

.....وأجملاً ... إجمال.....

"ومعتلها" أي: ومعتل العين قياسه "الإفعال" "كذلك" أي: كقياس صحيح العين،  
 "ولكن تنقل حركتها" أي: حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها، "فتقلب" العين "ألفاً"  
 لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فيلتقي ساكنان، وهما الألف المنقلبة عن العين  
 وألف المصدر، "ثم تحذف الألف الثانية" عند الخليل وسيبويه<sup>1</sup>.  
 وذهب الأخفش والفراء إلى أن الحذوف إنما هي الألف الأولى<sup>2</sup>؛ لأنها بمنزلة: {وَقَالَا  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ} [النمل: 15] ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف.  
 "و" على القولين: "تعوض عنها التاء ك: أقام إقامة، وأعان إعانة"، وأصلها، إقواماً  
 وإعواناً، فأُعِلَّ بالنقل والحذف والتعويض، وإليه الإشارة بقول الناظم:  
 -450

..... ثم أقم ... إقامة وغالبًا ذا التام لزم  
 "وقد تحذف التاء" للإضافة عند ابن مالك: "نحو: {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ} [النور: 37] وفي  
 الحديث: "كاستنار البدر" والأصل: وإقامة الصلاة، واستنارة البدر، فحذف التاء لسد  
 المضاف إليه مسدها، وقد تحذف في غير الإضافة، حكى الأخفش: أجاب إجاباً<sup>3</sup>.  
 "وقياس ما أوله همزة وصل" من الفعل الماضي الخماسي والسداسي "أن تكسر" أنت  
 "ثالثه، وتزيد قبل آخره ألفاً فينقلب مصدرًا، نحو: اقتدر اقتدارًا"

1 الكتاب 4 / 354.

2 انظر الممتع في التصريف 1 / 479-480.

3 في شرح ابن الناظم ص 311: "ومنه ما حكاه الأخفش من قول بعضهم: أراه إراءً".

(32/2)

واصطفى اصطفاء<sup>1</sup>، وهما من باب الافتعال، سلمت التاء في الأول وقلبت طاء في  
 الثاني، لما سيجيء، "وانطلق انطلاقاً"، وهو من باب الانفعال<sup>2</sup>، "واستخرج  
 استخراجاً"، وهو من باب الاستفعال، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-451

وما يلي الآخر مد وافتحا ... مع كسر تلو الثان مما افتتحا  
 بهمزة وصل.

ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل، بأن لا يكون أصله تفاعل ك: تطاير، ولا "تَفَعَّل"

ك: تطير، إذا أدغم التاء في الطاء، واجتلبت همزة وصل، فإن مصدر ذلك لا يكسر  
ثالثه، ولا تزد ألف قبل آخره، بل يضم الحرف التالية الأخير نظيراً إلى الأصل 3، نحو:  
اطَّيَّرَ يُطَيِّرُ اطَّيَّرًا، واطَّيَّرَ يَطَيِّرُ 4 اطَّيَّرًا.

وجملة الأفعال الماضية التي أولهما همزة وصل؛ وفاقاً وخلافاً؛ خمسة وعشرون بناء، ولا  
تكون إلا خماسية أو سداسية، "فإن كان استفعل معتل العين عمل فيه ما" عمل "في  
مصدر أفعّل المعتل العين" من نقل حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها، وقلب العين  
ألفاً، وحذفها لالتقاء الساكنين، وتعويض تاء التأنيث عنها، "فتقول: استقام استقامة،  
واستعاذ استعاذة"، والأصل، استقواماً واستعواداً، ففعل فيهما ما قررنا، وإليه أشار  
الناظم بقوله:

-450

واستعذ استعاذة.....

وجاء تنبيهها على الأصل: أغيمت السماء إغيماً، واستحوذ الشيطان استحواداً،  
بالتصحيح.

"وقياس: تَفَعَّلَ" مما أوله التاء "وما كان على وزنه 5" في الحركات والسكنات وعدد  
الأحرف، وإن لم يكن من بابه، "أن يضم رابعه، فيصير مصدرًا"، وإليه أشار النظام  
بقوله:

-452

..... وضم ما ... يَرْبُعُ في أمثال قد تلملما

1 انظر شرح ابن عقيل 2 / 130.

2 انظر الكتاب 4 / 79.

3 في "ب" "إلى أن الأصل" بزيادة "أن".

4 سقطت من "رب".

5 في "ب": "وزانه".

(33/2)

ومجموع ذلك عشرة أبنية: تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ  
وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ. "ك: تدحرج تدحرجاً، وتجمل تجملاً، وتشيطان تشيطناً،

وتمسكن تمسكنا"، وتَقْلَسِي تقلسيًا، وتغافل تغافلا، وتجورب تجوربًا، وتقلنس تقلنسا، وترهوك ترهوكا، وتعفرت تعفرتا.

"ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء نحو: التواني والتوالي"، والأصل: التوائُ والتوائُ، بضم ما قبل الياء، فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قبلها واوًا، فيؤدي إلى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب، وذلك مرفوض في الأسماء؛ لأن الأسماء عرضة لأن تضاف لياء المتكلم، وياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم في آخره واو قبلها ضمة، وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء، وإدغامها في ياء المتكلم، ك: مسلمي، رفعًا.

"وقياس" مصدر "فَعَّلَ1؛ وما الحق به فَعَلَّلَ؛ ك: دحرج دحرجة، وزلزل زلزلة". والملحق ب: فعلل، ستة أبنية "وهي: يبطر ببطرة، وحوقل حوقلة"، وجلبب جلببة، وجهور جهورة، وسلقي سلقية، وقلنس قلنسة، وزاد بعضهم: سنبل، وشريف الزرع: طال ورقه، وعذيط، وتأبل، ويرنأ لحيته، خضبها باليرناء، وهو الحناء. "وفعلال، بالكسر" للفاء "إن كان 1 مضاعفًا" وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد2، "ك: زلزال ووسواس"، بسنين مهملتين، ووشواش، بسنين معجمتين: وهو كلام فيه اختلاط.

"وهو" أي: فَعَّلَال "في غير المضاعف سماعي، ك: سَرَهَفَ سرهافًا"، يقال: سرهفت الصبي: إذا أحسنت غذاءه، ولم يسمع في دحرج دحرجًا، نص على ذلك الصيمري وغيره، ولا في الملحق ب: فعلل، إلا حِيْقَال: مصدر "حَوَّقَل" وبذلك يقيد قول الناظم:

-453

فعلال او فعللة لفعللا ... واجعل مقيسا ثانيا لا أولا  
"ويجوز فتح أول المضاعف" تخفيفًا للثقل الحاصل بالتضعيف، "والأكثر أن يعنى بالمفتوح" أوله "اسم الفاعل" لا المصدر "نحو: {مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ} " [الناس: 4] أي: الموسوس: ولهذا وصف بالخناس، وما بعده، وهما من صفات الذوات.

1 بعده في "ب": "فَعَّلَل".

2 سقط من "ب": "وعينه ولامه الثانية من جنس واحد".



"وقياس: فاعل" بفتح العين، "ك: ضارب وخاصم وقاتل: الفاعل" بكسر الفاء،  
"والمفاعلة" نحو: الضراب والمضاربة، والخصام والمخاصمة، والقتال والمقاتلة، ولا فرق  
بين أن يكون فاعل للمشاركة، كما تقدم، أو لا، نحو: نادى نداء ومناداة، وإلى ذلك  
الإشارة بقول الناظم:

-454

لِفَاعَلِ الْفَعَالِ وَالْمَفَاعَلَةِ ... ..

واللازم عند سيبويه "المفاعلة" 1 لأنهم قد يتركون "الفاعل" ولا يتركون "المفاعلة" قالوا:  
جالس مجالسة، ولم يقولوا: جلاسًا.

وأصل "الفاعل" هنا "الفيعال" وقد نطقوا بذلك فقالوا: ضارب ضيرابًا وقاتل قيتالا.  
"ويمتنع" الفاعل "فيما فاءه ياء نحو: يأسر ويأمن"، فلا يقال: يأسره يسارًا، ولا يأمنه  
يمآنًا، لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم: إنه لم يوجد منه إلا اليسار 2 لغة في  
اليسار، وإلا اليعار 3: جمع يعر، وهو الجدي، وإنما يقال: مياسرة وميامنة، "وشذ: يومه  
يؤامًا". حكاه ابن سيده، وحكى: مياومة على القياس 4، "وما خرج عما ذكرناه فشاذ"،  
وإليه الإشارة بقول الناظم:

-454

... .. وغير ما مر السماع عادله

"كقولهم: كذب كذابًا"، بالتشديد والتخفيف 5 فيهما، والقياس: تكذيبًا، "وقوله": [من  
الرجز]

-599

وهي تنزي دلوها تنزيا ... كما تنزي شهلة صبيا  
والقياس: تنزيه، ولكنه حمله على ما هو بمعناه، أي: تحرك دلوها تحريكًا. والشهلة، بفتح  
المعجمة: العجوز، شبه يديها إذا أخذت الدلو بهما لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقص  
صبيًا، وخص الشهلة بالذكر لأنها أضعف من الشابة.

1 الكتاب 4 / 80.

2 في "ط": "اليسار".

3 في "ط": "اليعار".

4 لم أجد قول ابن سيده في كتبه، غير أن ابن الناظم ذكره في شرحه ص 312.

5 سقطت من "ط".

559- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر 1 / 288، وأوضح المسالك 3 / 240،

والخصائص 2/ 302، وشرح ابن الناظم ص312، وشرح الكافية الشافية 4/ 2238، وشرح المفصل 6/ 58، والمقاصد النحوية 3/ 571، والمنصف 2/ 195، وديوان الأدب 2/ 380.

(35/2)

---

"وقولهم: تحمل تحملاً" بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم، والقياس: تحملاً، "وترامى القوم رمياً" بكسر الراء والميم المشددة، والقياس: ترامياً، "وحوقل حيقالاً": وهو الفتور عن الجماع للكبر. والقياس: حوقلة وأشد منه: حوقلاً، بالفتح، لأنه مخصوص بالمضاعف.

"واقشعر" جلده "قشعريرة". بضم القاف وفتح الشين، "والقياس" في مصدر "فَعَل" بالتشديد، إذا كان صحيح اللام نحو: كَذَبَ "تكذيباً، و" في مصدر معتلها: "تنزيه، و" في مصدر "تفعل" نحو: تحمل تحملاً، وفي مصدر "تفاعل" المعتل اللام نحو: ترامى "ترامياً، و" في مصدر "فوعل" نحو: حوقل "حوقلة، و" في مصدر "فعلل" نحو: اقشعر "اقشعراراً". ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب 1.

---

1 في شرح الكافية البديعية للحلي ص76: واللف والنشر: أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى، ثم يقابلها بأشياء على ترتيبها من غير الأضداد تتمم معناها؛ إما بالجمع، وإما بالألفاظ المفردة، كقول ابن حيوس: فعل المدام ولونها ومذاقها ... في مقلتيه ووجنتيه وريقه

(36/2)

---

فصل:

"وبدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي" المتصرف التام "ب: فَعَلَّة، بالفتح" في الفاء، كما في فعلها "ك: جلس جلسة وليس لبسة".

ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون 1 في مصدره زيادة على حروف الفعل ك: جلس جلوساً، أو لا، ك: لبس لبساً، فإن لم يكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله، وإن كان ثم زيادة فإنك تطرحها فرقاً بين مصدر

الثلاثي وغيره، وشذ: لقيته لقاء واحدة، وأتيته إتيانة واحدة، حكاهما سيبويه<sup>2</sup>. وإذا طرحت الزيادة فإنك تبني "فَعْلَة" من الباقي وتختتمها بالتاء فرقا<sup>3</sup> بين الواحد والجنس، لأن منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر، والأصل في<sup>4</sup> الجنس وواحد أن يفرق بينهما بالتاء.

"إلا إذا كان بناء المصدر العام" أي المطلق الصادق على القليل والكثير "عليها" أي على فَعْلَة بالتاء، "فيدل على المرة منه" أي من المصدر العام المبني على فَعْلَة، "بالوصف" بالوحدة وشبهها "ك: رحم رحمة واحدة"، أو فردة. "ويدل على الهيئة" وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل "ب: فَعْلَة: بالكسر" في الفاء، فرقا<sup>5</sup> بينها وبين المرة، "ك: الجلسة والركبة والقتلة بكسر أولها، وفيها العمل المتقدم.

"إلا إن كان بناء المصدر العام عليها" أي على فَعْلَة؛ بكسر الفاء؛ "فيدل<sup>5</sup> على الهيئة" منه "بالصفة ونحوها ك: نشد الضالة نشدة عظيمة"، أو نشدة الملهوف.

---

1 في "ب": "ما" مكان "أن يكون".

2 الكتاب 4 / 45.

3 في "ب": "بينها بين".

4 في "ط": "من".

5 في "ب": "فإنه يدل".

(37/2)

---

"و" يدل على المرة "من غير الثلاثي"، رابعياً كان أو غيره، "بزيادة التاء على مصدره القياسي ك: انطلاق واستخراجة، فإن كان بناء المصدر العام" أي المطلق "على التاء دل على المرة منه بالوصف" بالوحدة "ك: إقامة واحدة، واستقامة واحدة" ودرجة واحدة، ولا يقال: لأنه غير قياسي، بل قيل: غير مسموع، كما تقدم عن الصيمري. والحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران: قياسي وسماعي، لحقت القياسي دون السماعي، فإن كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب منهما. قاله الشاطبي.

[ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة"، لأن الفَعْلَة لا يتأتى فيه، إذ يلزم من ذلك

هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إثباته فيها] 1، فاجتنب ذلك، واستغني عنه بنفس المصدر الأصلي، "إلا ما شذ من قولهم: واختمرت" المرأة "خمرة" بالمعجمة والراء: غطت رأسها بالخمارة، "وانتقبت نقبة" أي 2: غطت وجهها بالنقاب، "وتعمم" الرجل "عمة" غطى رأسه بالعمامة، "وتقمص قمصة": غطى جسده بالقميص، وكان القياس عدم الحذف إلا أنهم هدموا بنية 3 المصدر ونوا الفَعْلَة حرصًا على البيان، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

-455

وفعلة لمرة كجلسه ... وفعلة لهيئة كجلسه

-456

في غير ذي الثلاث بالتا المره ... وشذ فيه هيئة كالخمرة

1 ما بين المعكوفين سقط من "ب".

2 سقطت من "ب".

3 في "ب": "أبنية".

(38/2)

#### باب كيفية أبنية أسماء الفاعلين:

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ "والصفات المشبهة بما يأتي وصف الفاعل من" مضارع 1 "الفعل الثلاثي" المجرد من الزوائد "على" وزن "فاعل" بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد إسقاط حرف المضارعة "بكثرة 2 في "فَعَلَ" بالفتح"، حال كونه "متعديًا" إلى المفعول "ك: ضربه" فهو ضارب، "وقتلته" فهو قاتل، "أو لازمًا" للفاعل "ك: ذهب" فهو ذاهب، "وغذا؛ بالغين والذال المعجمتين، بمعنى سال" فهو غاذ، يقال: غذا الماء، إذا سال، وغذا العرق، إذا سال دماء، وغذا البول: إذا انقطع وغذا الشيب: إذا أسرع، ويستعمل متعديًا، يقال: غذا الطعام الصبي وغذوته أنا باللبن، فيكون من قسم المتعدي.

"وفي "فَعَلَ" بالكسر"، حال كونه "متعديًا" إلى المفعول "ك: أمنه" فهو آمن، "وشربه" فهو شارب، "وركبه" فهو راكب، وذلك مستفاد من قول الناظم:

-457

كفاعل صغ اسم فاعل إذا ... من ذي ثلاثة يكون.....  
"ويقل" فاعل 3 "في" فَعِلَ "بالكسر" القاصر "على الفاعل" ك: سلم "فهو سالم،" وفي:  
فعل؛ بالضم؛ ك: فره "بمعنى، حذق، فهو فره أي حاذق، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:  
-458

وهو قليل في فعلت وفعل ... غير معدى.....

1 سقطت من "ب".

2 في "ط": "بكسرة".

3 سقطت من "ط".

(39/2)

"وإنما قياس الوصف من: فَعِلَ" المكسور العين "اللازم: فَعِلْ" بفتح الفاء وكسر العين  
"في الأعراض": جمع عرض، بفتح العين المهملة والراء، "ك: فرح وأشر"، بالتنوين  
فيهما، والأشر: الذي لا يحمد النعمة والعافية.  
"و: أفعل؛ في الألوان والخلق"، فاللون "ك: أخضر وأسود وأكحل"، أي: أسود العينين  
من غير اكتحال، "والملى": أي أسود حمرة الشفتين، "و" الحلقة، نحو: "أعور وأعمى"  
وأجهر: وهو الذي لا يبصر في الشمس.  
"وَفَعْلان" بفتح الفاء وسكون العين، "فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن"، فالأول  
"ك: شبعان وريان، و" الثاني نحو: "عطشان" وصديان بمعنى عطشان، وإلى ذلك يشير  
قول الناظم:

-458

..... بل قياسه فعل

-459

وأفعل فعلا نحو أشر ... ونحو صديان ونحو الأجهر  
"وقياس الوصف من "فَعُلَ" بالضم: فَعِيل ك: ظريف وشريف، ودونه "أي: دون فَعِيل  
"فَعُلَ" بفتح الفاء وسكون العين "ك: شهم" بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى  
الضخامة، "وضخم" بالضاد والحاء المعجمتين، من ضخم الشيء إذا غلظ.  
"ودوئهما" أي: دون فَعِيل وفَعُل "أفعل ك: أخطب" بالحاء والطاء المعجمتين، يقال:

أخطب اللون: "إذا كان أحمر إلى الكدرة، وفَعَلَ" بفتحيتين، "ك: بطل وحسن، وفَعَالَ، بالفتح" في الفاء "ك: جبان1، وفُعَالَ، بالضم ك: شجاع، وفُعَلَ" بضميتين "ك: جنب" بضم الجيم والنون، "وفُعَلَ" بكسر الفاء وسكون العين "ك: عفر" بالعين المهملة والفاء "أي: شجاع ما كر"، وفي القاموس: أنه الخبيث الماكر2، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

-460

وفعل اولى وفعل بفعل .....  
-461

وافعل فيه قليل وفعل ... كالضخم والجميل والفعل جمل  
"وقد يستغنون عن صيغة فاعل من "فَعَلَ" بالفتح بغيرها3 من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره "ك: شيخ وأشيب وطيب وعفيف"،

1 في "ط": "جبال".

2 القاموس المحيط "عفر".

3 في "ط": "بغيرهما".

(40/2)

ولم يقولوا: شائخ وشائب1 وطائب وعاف، بالتشديد، كما استغنوا ب: ترك وتارك عن وذر وواذر وودع ووادع، وإليه يشير قول الناظم:

-461

..... وبسوى الفاعل قد يغنى فعل  
ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له قياس، أما ما استعمل له قياس2 وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو: مال يميل فهو مائل وأميل، قاله الشاطبي.  
"تنبيه: جميع هذه الصفات" المتقدمة الدالة على الثبوت "صفات مشبهة" باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين، "إلا فاعلا ك: ضارب"، من المتعدي، "وقائم" من اللازم، "فإنه" في الاصطلاح "اسم فاعل، إلا إذا أضيف فاعل" إلى مرفوعه" في المعنى، "وذلك فيما دل على الثبوت ك: طاهر القلب، وشاحط الدار"، بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين، "أي: بعيدها"، والأصل3: طاهر قلبه وشاحطة4 داره، "فصفة مشبهة أيضاً"، وقد أشبعنا الكلام فيه في باب إعماله، وكان

ينبغي أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لثلاثيهم 5 أن وصف الفاعل من غير الثلاثي مجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك، من أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة: مستقيم الرأي ومعتدل القامة.

1 في "ب": "وشاب".

2 سقط من "ب": "أما ما استعمل له قياس".

3 في "أ": "وأصل".

4 في "ب": "وشاحط".

5 في "ط": "يتوهم".

(41/2)

فصل:

"ويأتي وصف الفاعل من غير" الفعل "الثلاثي المجرد بلفظ" حروف "مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف 1 المضارعة"، وشذ كسرها في "معين" من أعان، و"مغير" من أغار، و"مبين" من أبان، بكسر الميم فيهن إتياعاً لحركة ما بعدها، "و" بشرط "كسر ما قبل الآخر" تشبيهاً باسم الفاعل من الثلاثي 2، وشذ "مُسَهَّب" من أسهب 3، و"مُحَصَّن" من أحصن، و"ملقح" من ألقح، بفتح ما قبل الآخر فيهن "مطلقاً، سواء كان مكسوراً في المضارع ك: منطلق ومستخرج"، فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعاً، أو مفتوحاً في المضارع "ك: متعلم ومتدحرج". وأما نحو: مختار ومنقاد ومتحاب، بالإدغام، فكسر ما قبل الآخر فيهن مقدر إذا كن اسم فاعل، وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله:

-462

وزنة المضارع اسم فاعل ... من غير ذي الثلاث كالمواصل

-463

مع كسر متلو الأخير مطلقاً ... وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة زيادة أحرف العلة، لأن الواو لا تزداد أولاً، والياء والألف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع، ولكون مخرج الميم قريباً من مخرج الواو لأنهما من الشفتين، وحركت بالضم دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم

الموضوع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو: مكرم<sup>4</sup>، والكسر يؤدي إلى التباسه باسم الموضوع من الثلاثي ولو في الصور نحو: مكرم<sup>4</sup>، والكسر يؤدي إلى الالتباس باسم الآلة منه.

---

1 في "ب": "حروف".

2 في "ب": "فاعل الثلاثي".

3 في "ب": "مشهب من أشهب".

4 سقط من "ب": "ولو في بعض الصور نحو: مكرم".

(42/2)

---

#### باب كيفية أبنية أسماء المفعولين:

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ. "يأتي وصف المفعول من" مضارع الفعل "الثلاثي المجرد" التام المتصرف "على زنة مفعول" من المتعدي "ك: مضروب، ومقصود، ومعلوم، و" من اللازم ك: مدخول عليه، و"ممرور به"، زيدت<sup>1</sup> الميم لما في اسم الفاعل، وفتحت للحنة وضم ما قبل الآخر خوفاً من المكان<sup>2</sup>، ثم أشبعت الضمة، فتولد منها الواو، لئلا يلزم وقوع مفعول في كلامهم<sup>3</sup>.

"ومنه"4 أي: من اسم المفعول الثلاثي الآتي على زنة مفعول: "مبيع ومقول ومرمي" ومدعو، "إلا أنها غيرت" عن صيغة مفعول في اللفظ، فأصل "مبيع" مبيع، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسليم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف.

[وأصل مقول: مقوول بواوين، نقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف] 5، هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول<sup>6</sup>.

---

1 في "ب": "زدت".

2 بعده في "ب": "والآلة".

3 في حاشية يس 2/ 79-80: وقال بعضهم: إنه جاء من ذلك خمسة ألفاظ: مكرم ومعون ومالك بمعنى رسالة، وميسر، كما قرئ: {فَنَظَرُوا إِلَى مَيْسَرَةٍ}، قال: ولا دليل في



ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه الألفاظ "مفعلة"؛ وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء، وذلك ظاهر في قراءة: ميسرة.

4 في "ط": "ومنه من أي".

5 ما بين المعكوفين سقط من "ب".

6 الكتاب 4 / 348.

(43/2)

---

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف منهما عين الفعل، وأن الضمة في "مبيع" قلبت كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي<sup>1</sup>.

وأصل مرمي: مرموي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو، ياء والضمة التي قبلها كسرة، وأدغمت الياء في الياء.

وأصل مدعو: مدعوو بواوين، أدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثليين. وإلى بناء اسم المفعول من الثلاثي أشار الناظم بقوله:

-465

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء ... زنة مفعول كآت من قصد

"و" يأتي وصف المفعول من غيره، أي: "من غير الثلاثي" الجرد "بلفظ مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة"، لما مر في اسم الفاعل، وفتح ما قبل آخره<sup>2</sup>، "وإن شئت قلت<sup>3</sup>: بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر"، وذلك مستفاد من قول الناظم:

-464

وإن فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول كمثال المنتظر

ويأتي من المتعدي فلا يحتاج إلى صلة "نحو: المال مستخرج، و" من اللازم فيحتاج إلى صلة نحو: "زيد منطلق به".

"وقد ينوب فَعِيل عن مفعول ك: دهن": بمعنى مدهون، "وكحيل" بمعنى مكحول،

"وجريح" بمعنى مجروح، "وطريح" بمعنى مطروح. قال ابن مالك: "ومرجعه السماع" وإن كان كثيراً، وإليه أشار الناظم<sup>4</sup> بقوله:

-466

وناب نقلا عنه ذو فعيل ... ..

وقيل: ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، ك: قتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل، نحو قدر، بفتح الدال، ورحم بكسر الحاء، كقولهم: قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم. وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو: عقدت العسل فهو عقيد، وأعله المرض فهو عليل، أي: معقد ومعل.

---

1 انظر المنصف 1/ 287.

2 سقط حرف الهاء من الأصل.

3 سقط من "ب".

4 في "ب": "أشار في النظم".

(44/2)

---

باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد

مدخل

...

باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد:

ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع، في "حسن": حسنة وحسنان وحسناتان وحسنون وحسنات، كما تقول في "ضارب": ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات، فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل، واقتصرت على واحد، لأنه أقل درجات المتعدي، وكان أصلها أن لا تعمل النصب، لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله.

"وهي الصفة" المصوغة<sup>1</sup> لغير تفضيل، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث. وخاصيتها أنها "التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل" بما "في المعنى". سواء أكانت وصفاً لازماً لا يمكن انفكاكه، ك: طويل الأنف، وعريض الحواجب، وواسع الفم، أم يكن انفكاكه "ك: حسن الوجه ونقي الثغر، وطاهر العرض"، فإن الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد.

"فخرج" باستحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي "نحو: زيد2 ضارب أبوه، فإن إضافة الوصف "وهو "ضارب" فيه، أي في هذا التركيب "إلى الفاعل"

وهو "أبوه" ممتنعة، إذ لا يقال: ضارب أبيه، "لثلا توهم" الإضافة فيه 2 "الإضافة إلى المفعول"، وأن الأصل: زيد ضارب أباه.

1 في "ب": "الموضوعة".

2 سقطت من "ب".

(45/2)

"و" خرج باسم الفاعل القاصر "نحو: زيد كاتب أبوه، فإن إضافة الوصف "وهو كاتب" "فيه" إلى الفاعل وهو "أبوه" "وإن كانت لا تمتنع" على قلة، "لعدم اللبس" بالإضافة إلى المفعول، لكون الكتابة لا تقع على الذوات، "لكنها" على قلتها "لا تحسن، لأن الصفة" الدالة على الثبوت "لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه" أي عن مرفوعها "إلى ضمير موصوفها" فيستتر في الصفة "بدليلين: أحدهما: أنه لم يقدر" الأمر "كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه"، لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى، واللازم باطل، فالملزوم مثله.

"و" الدليل "الثاني: أنهم يؤنثون الصفة 1" بالتاء "في نحو: هند حسنة الوجه"، فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع. قاله ابن عصفور: "فلهذا" التحويل "حسن أن يقال" في "زيد حسن وجهه" بالرفع: "زيد حسن الوجه" بالإضافة، فالحسن مسند إلى ضمير زيد، فيكون مسندًا إلى جملته بعد أن كان مسندًا إلى وجهه، وذلك حسن، "لأن من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن إلى" جميع "جملتها مجازًا"، عن الإسناد إلى الجزء منه، فهو من الإسناد إلى الكل وإرادة البعض، فهو مجاز قريب، والباعث على ارتكابه غرض التخفيف.

قال ابن أبي الربيع 2: إذا قلت: مررت برجل حسن وجهه، حصل عدة أمور، كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد، لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد، وكذلك الصفة والموصوف، والفاعل والفعل، والمضاف والمضاف إليه، فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير، فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها، لأن الصفة حينئذ كأنها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره، فحسن أن يقال ذلك "وقبح أن يقال" في "زيد كاتب أبوه": "زيد كاتب الأب، لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد" سرى من المضاف، إليه إرادة المضاف.

ووجه قرب الأول ويعد هذا أن الجزء بعض الكل، فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر، بخلاف الأبوة والبنوة، "وقد تبين" مما شرحناه "أن العلم بحسن 3 الإضافة" في 4

---

1 في "أ": "يؤنثون للصفة"، والتصويب من "ب"، "ط".

2 البسيط 2 / 1078.

3 في "أ": "يحسن" والتصويب من "ب"، "ط"، وأوضح المسالك 3 / 247.

4 في "ب": "من".

(46/2)

---

الصفة إلى مرفوعها "موقوف على النظر في معناها"، وهو نسبة الحدث إلى موصوفها على سبيل الثبوت، فما جاز من الصفات أن يسند إلى ضمير موصوفه فإضافته إلى مرفوعه حسنة 1، وما لا فلا، "لا" موقوف 2 "على معرفة كونها صفة مشبهة، وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور" في قول الناظم:

-467

صفة استحسان جر فاعل ... معنى بها المشبهة اسم الفاعل

"كما توهمه 3 ابن الناظم" حين قال في الشرح 4: "وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة، فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف" انتهى.

وتقرير الدور منه أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل، واستحسان إضافتها إلى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور 5. ودفعه الموضح بانفكاك الجهة، وتقديره أن الصفة المشبهة وإن كانت موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل، لكن استحسان الإضافة إلى الفاعل ليس موقوفاً على معرفة كونها صفة مشبهة، وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول إسنادها عنه إلى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح، فيحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعل.

---

1 في "أ": "حسنًا"، والتصويب من "ب"، "ط".

2 في "ب": "موقوفة".

3 ف "أ": توهمه، وأثبت ما في "ب"، "ط": وأوضح المسالك 3/ 247.

4 شرح ابن الناظم ص 318.

5 في "ب": "في الدرر".

(47/2)

#### فصل:

وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله، والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع، وشرط 1 الاعتماد إذا تجرد 3 من "أل".

"وتختص هذه الصفة المشبهة" عن اسم الفاعل بخمسة أمور" على ما هنا:

"أحدهما: أنها تصاغ من" الفعل "اللازم" وضعًا أو قصدًا "دون" الفعل المتعدي" الذي لم

يرد بالوصف منه الثبوت، فالمصوغة من اللازم وضعًا "ك: حسن وجميل"، فإنها

مصوغان من حسن وجميل، وهما لازمان وضعًا، والمصوغة من اللازم قصدًا ك: ضارب

الأب ومضروب العبد، فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جريًا مجرى

الصفة المشبهة، كما قال: في "التسهيل" في آخر هذا الباب 3.

"وهو" أي اسم الفاعل المراد به الحدوث "يصاغ منهما" أي: من اللازم والمتعدي، فمن

اللازم "ك: قائم، و" من المتعدي نحو: "ضارب".

الأمر "الثاني: أنها" تكون "للزمن" الماضي المتصل بالزمن "الحاضر الدائم" ك: حسن

الوجه الآن، "دون الماضي المنقطع والمستقبل"، فلا يقال: حسن الوجه أمس ولا غدًا،

"وهو" أي اسم الفاعل "يكون لأحد الأزمنة الثلاثة"، نحو: حاسن أمس أو الآن أو

غدًا، والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلت: حسن ولا تقول:

حاسن، وإن أردت حدوثه قلت: حاسن، ولا تقول: حسن. قاله الشاطبي وغيره، وإلى

هذين الأمرين أشار الناظم بقوله:

-468

...

وصوغها من لازم لحاضر

كطاهر القلب جميل الظاهر

1 في "ب": "وبشرط".

2 في "ب": "تجردا".

3 في التسهيل ص142: "وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة، ولو كان من متعدد، إن أمن اللبس، وفاقاً للفارسي، والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقاً".

(48/2)

الأمر "الثالث: أنها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه"، والمراد تقابل حركة بحركة، وسكون بسكون، لا تقابل حركة بعينها، إذا لا يشترط التوافق في أعيان الحركات، ولهذا قال ابن الحشاش<sup>1</sup>: وهو وزن عروضي لا تصريفي، سواء أكانت مصوغة من ثلاثي أو من 2 غيره، فالثلاثي "ك: طاهر القلب، وضامر البطن"، وغير الثلاثي [نحو: مدحرج الحجر، "و] 3 مستقيم الرأي، ومعتدل القامة"، فإنها مجارية ل: "يطهر ويضممر [ويدحرج] 3 ويستقيم ويعتدل، "وغير مجارية له"، أي للمضارع "وهو الغالب في المبنية من الثلاثي ك: حسن وجميل وضخم وملاّن"، فإنها ليست مجارية ل: يحسن ويضخم ويملاّن. وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العليج وجماعة: إنها لا تكون إلا غير مجارية، مردود باتفاقهم على أن منها قوله: [من المديد] 600-

من صديق أو أخي ثقة ... أو عدو شاحط دارا  
بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين، بمعنى بعيد، صفة مشبهة، وهي مجارية ل:  
يشحط، وجوابه ممكن، إذ لم أن يقولوا: ما ورد من ذلك اسم فاعل أجري مجرى  
الصفة المشبهة في الحكم، لا أنه صفة مشبهة حقيقة.  
ولا يكون اسم الفاعل إلا مجارياً له، أي للمضارع، ك: ضارب ويضرب، ومنه: قائم  
ويقوم، لأن الأصل: يَقُومُ، يسكون القاف وضم الواو، ثم نقلوا، وداخل يدخل، لأن  
توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم.  
الأمر "الرابع: أن منصوبها لا يتقدم عليها" لأنها فرع اسم الفاعل في العمل، فلا يجوز:  
زيد وجهه حسن، "بخلاف منصوبه"، فإن يجوز تقديمه عليه، تقول: زيدٌ عمرًا ضاربٌ،  
"ومن ثم بفتح المثلثة، أي: ومن أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه، "صح  
النصب": أي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره، باسم فاعل

محذوف "في نحو: زيدًا أنا ضاربه"، لأن ما يعمل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملاً فيه.

1 ورد قوله في معني اللبيب 2/ 458.

2 سقطت من "ب"، "ط".

3 إضافة ضرورية من "ب" فقط.

600- البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص 101، وشرح أبيات سيبويه 1/ 131، 217، وشرح المغني 2/ 858، والكتاب 1/ 198، والمقاصد النحوية 3/ 621، وبلا نسبة في معني اللبيب 2/ 459.

(49/2)

"وامتنع" نصب السبي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببه 1، بصفة مشبهة محذوفة "في نحو: زيد أبوه حسن وجهه"، [فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتمدة على زيد، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه، لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان، وحسن: خبره والجملة خبر "زيد" كما امتنع أن يقال: وجه 2 الأب زيد حسنة بنصب الوجه.

الأمر "الخامس: أنه يلزم كون معمولها سببياً، أي" اسماً ظاهراً "متصلاً بضمير موصوفها إما لفظاً نحو: زيد حسن وجهه" 3، ف: وجهه: معمول "حسن" وهو سبي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد: "وإما متصل بضمير موصوفها "معنى نحو: زيد حسن الوجه". ف: الوجه معمول "حسن" وهو سبي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، أي: الوجه "منه"، أي: من زيد، هذا رأي البصريين، "وقيل": لا حذف، و"إن: أل" في الوجه "خلف عن" الضمير "المضاف إليه"، وهو رأي الكوفيين، ويرده 4 التصريح بالضمير مع "أل" كقوله: [من الطويل]

601-

رحيب قطاب الجيب منها رقيقة ... بجس الندامي بضة المتجرد

"وقول ابن الناظم" في شرح النظم 5؛ ما معناه: "إن جاز نحو: زيد بك فرح"، بتقديم المعمول وهو "بك" مع أنه غير سبي، على أن الصفة وهي "فرح" مبطل لعموم قوله

يعني الناظم 6: "إن المعمول" للصفة المشبهة "لا يكون إلا سبباً" ولا يكون إلا "مؤخراً"،  
مردود" خبر قول ابن الناظم، "لأن المراد بالمعمول" في قول الناظم:

---

1 في "أ"، "ط": "سببيه"، والتصويب من "ب".

2 في "أ": "وجهه"، والتصويب من "ب"، "ط".

3 ما بين المعكوفين سقط من "ب".

4 في "ب": "ويؤيده".

601- البيت لطرفة في ديوانه ص30، وخزانة الأدب 4 / 303، 8 / 228،

والمحتسب 1 / 183، وشرح التسهيل 1 / 263.

5 شرح ابن الناظم ص319.

6 التسهيل ص141.